مَوسُوعَةُ المُصطَلحِ النَّحوِي

مِنَ النَّشأةِ إلى الاستِقرار

تأليف

الدكتور يوخنا مرزا الخامس

المجلد الأول

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

DKi

بيروت - لبنان

موسوعة

المصطلح النحوي

من النشأة إلى الاستقرار

تأليف

الدكتور يوحنا مرزا الخامس

الجزء الأول

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : موسوعة المصطلح النحوي
من النشأة إلى الاستقرار

Title : Mawsūʿat al-Muṣṭalaḥ al-Naḥawī

التصنيف : دراسات نحوية

Classification: Syntactical studies

المؤلف : الدكتور يوخنّا مرزا الخامس

Author : Dr.Youkhanna Merza Al Khames

الناشر : دار الكتـــب العلميـــة - بيـــروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages (2 Volumes)	1024	عدد الصفحات (جزءان)
Size	17* 24 cm	قياس الصفحات
Year	2012 A.D. -1433 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنـــان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

baydoun@al-ilmiyah.com
sales@al-ilmiyah
info@al-ilmiyah.com
http://www.al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7488-8
ISBN 2-7451-7488-6

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

وُلِدَ النَّحو مِن رَحِمِ الإسلام، ووُلِدَ معه المصطلحُ النَّحويُّ؛ لذا فإنَّ المصطلحات النَّحويّة التي نتداولها اليومَ، وتداولها علماؤنا مِن السَّلف الصالح عربيّةٌ خالصةٌ، لم نقرأ أو نسمع اتِّهاماً وُجِّهَ للمصطلحات أو تشكيكاً بعربيَّتها الخالصة.

ورُبَّ سائلٍ يسألُ، ما لنا نبحثُ عن أصالة النَّحو ومصطلحه، والتَّلاقح الفكريّ أمرٌ مباحٌ لكلِّ إنسان خلقه اللهُ سبحانه على وجه البسيطة؟ نقول إنَّ الأصالة في البحوث الإنسانيّة مهمّة، ومهمَّة جدّاً؛ لأنَّها تُعرِّف الباحثين والدّارسين مَنِ الآخذ ومَنِ المأخوذ منه؛ فتتوضَّح المسيرة التَّاريخيّة لتلك المصطلحات وتبيّن تطوُّرها؛ هذا مِن ناحية، ومِن ناحيةٍ أُخرى نسبة الأشياء إلى أصحابها تُوَضِّح الفكرة لدى الباحث والقارئ معاً؛ لهذا تحدَّثنا عن هذه المسألة.

ثُمَّ لا نكون مُغالين إذا قُلنا إنَّ المصطلح النَّحويّ، هو النَّحو، وإنَّ النَّحو هو المصطلح، إذ كُلُّ مُتَتَبِّع للدّراساتِ النَّحويّة في التُّراث سيجدُ أنَّ المصطلح النَّحويّ بدأَ سهلاً وقريباً مِن معناه اللُّغويّ وكُلَّما توغَّلْنا في القُرون الهجريَّة التّالية نجد المصطلح يبتعدُ معناه اللُّغويُّ مِن معناه الاصطلاحيِّ. وهذا دليلٌ آخر يُضاف إلى أصالةِ المصطلح النَّحويّ العربيّ.

وإذا ما عُدنا إلى مفهوم المصطلح وحاجة الإنسان إليه، فنقول إنَّ

تطوُّر العلومِ الطِّبيّة والهندسيّة والفيزياوية وغيرها، ووصولها إلى ما وصلتْ إليه لم يأتِ إلّا مِن البحث العلميّ، وإخضاع المفاهيم إلى الدِّراسة والتَّجريب، فهذه المفاهيم هي المصطلحات العلميّة التي يستطيع العلماء وغيرهم ممارسة مهنتهم على أفضل وجهٍ، وكان أهمَّ الأسباب في تطوّر العلوم.

ليس تعصُّباً لِمَن يذهب إلى أنَّ المصطلح النَّحويّ العربيّ أقدمُ مصطلحٍ في العلوم اللُّغويّة في العالم أجمع. فعندما أُسِّسَ علم النَّحو العربي لم تكنْ هناك علومٌ لغويّةٌ مجموعةٌ كما هو عند العرب بعد الإسلام، ولا نجدُ جَمْعاً مِن العلماء خدمُوا تُراثهم ولُغتهم مثلما نجدهُ عند العرب. ولا أحسبُني أُضيفُ جديداً في هذه المَقُولَات.

كلُّ هذه الأمور التي ذكرتُها عن المصطلح النَّحويّ أهابتني لمّا اقترحَ عليَّ أُستاذي الدُّكتور جمعة حسين موضوع فكرة دراسةِ المصطلح النَّحويّ مِن نشأتِهِ إلى استقرارِهِ على مدى أربعة عشر قرناً، وأنا ما عندي وُكْدٌ ولا اهتمامٌ بالدِّراسات الوصفيّة والتّاريخيّة في النَّحو العربيّ بَلْه المصطلحَ النَّحويّ. ولكنَّ اهتمام الدُّكتور جمعة حسين بذا الموضوع وتحفيزه لي، جعلَنا نتَّفِقُ معاً - بعد التُّكلان على الله - على دراسة (المصطلح النَّحويّ مِن النَّشأةِ إلى الاستقرارِ) وكان هذا عنوان هذه الأُطروحة.

وواجهتني صعوبات جمَّة بعد إقرار الأُطروحة، منها طريقة وَضْعِ الخُطَّة مِن جهة، وطريقة جرد التُّراث الإسلامي؛ لبيان تطوُّر المصطلح النَّحويّ واستقراره؛ لأنَّ همَّ هذا البحث أوّلاً وأخيراً هو:

- نسبة المصطلحات إلى أصحابها، والوقوف على أوائل مبتدعيها مِن النَّحويين.
- تدبُّر تطوّر المصطلح النَّحويّ حتّى استقراره.

والنّاظرُ بالنُّقطتينِ المتقدِّمتينِ سيعرفُ الأعباء الكبيرة المُلقاة على عاتق

هذه الأُطروحة.

أمَّا طريقةُ جَرْدِ التُّراث الإسلاميّ فقد فَتَحَ اللهُ لنا على فكرةٍ؛ هي جَرْدُ كلِّ عِلْمٍ مِن العلوم الإسلاميّة على حدةٍ، ليَسهلَ علينا فَرْزُ المصطلحات، وبيان تطوُّرها واستقرارها، أو فنائها.

والمُشكلة الأُخرى التي واجهتِ الأُطروحة هي قلَّة عِلْمِ الباحث بعلوم غير العربيَّة، مثل: كُتُبِ التَّفاسير، وشروح الحديث النَّبويِّ الشَّريف، وعِلْمِ الفقه وأُصولِهِ، لِنُدرة بعضها، وصعوبة الوصول إلى أُخرى في ظلِّ ظروفٍ يمرُّ بها وطنُنا العزيز، عفاه اللهُ مِن كُلِّ مكروهٍ، وأزال كربته، إنَّه سميع الدُّعاء.

وبعد جَرْدِ كُتُبِ علوم العربيّة تبيّن أنَّ البحث لا يمكن أنْ يستقيم إلَّا إذا دُرِسَ في مرحلتين اثنتين لكي نعرفَ مِن أينَ يبدأُ المصطلح النَّحويّ وأينَ يستقرُّ أو ينفني، وهما:

الأولى: مرحلةُ تأسيس المصطلح النَّحويّ: وهي مرحلة مهمّة لأنَّنا سنضعُ يدنا على بدايات المصطلح النَّحويّ.

الأُخرى: مرحلة بناء المصطلح النَّحويّ: وهي المرحلة التي تُعْنَى بتطوُّرِهِ واستقرارِهِ، أو فنائِهِ. وبذا توضَّحَتْ لنا فكرةُ دراسةِ المصطلحِ النَّحويّ مِن نشأته إلى استقراره. وعلى هاتين المرحلتين بَنَيْنا هذه الأُطروحة؛ إذ استوت على مقدّمة وتمهيد وبابين وخاتمة أجملتُ فيها أهمَّ النَّتائج. وهذا تعريفٌ بالبابين:

الأوَّل: تأسيس المصطلح النَّحويّ، إذ مِن خَلَلِ النَّظر في تفصيلات تطوُّر المصطلح النَّحويّ وجدنا أنَّ مرحلةَ القُرون الثَّلاثة الأُولى مرحلةٌ أُسِّسَ فيها للمصطلح النَّحويّ؛ لأنَّ أغلب المصطلحات وُضِعتْ في هذه المرحلة. ثُمَّ هذه المصطلحات لم توجد مرَّةً واحدةً؛ وإنَّما التَّدرُّجُ التَّاريخيُّ وتطوُّر الفكر النَّحويّ كان له دورٌ في تطوُّر المصطلحات النَّحويّة لفظاً ومعنىً.

لذا انقسم هذا الباب على:

الفصل الأوَّل: نشأةُ المصطلح النَّحويّ. وهذا الفصل يبدأُ مِن أوَّل وضعٍ للمصطلحات النَّحويّة على يدِ الخليفة الرَّاشد الثَّاني عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) (ت 23هـ) وينتهي بدراسة المصطلحات النَّحويّة عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هـ)، والأخفش الأكبر (ت 177هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182هـ). وقد قسَّمناه أيضاً على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: المصطلح النَّحويّ قبل أبي الأسود الدُّؤليّ (ت 69هـ) وعنده، ودرسْنا فيه دراسة تفصيليّة المصطلحات النَّحويّة عند الخليفة عمر بن الخطّاب والخليفة علي بن أبي طالب (رضيّ الله عنهما) (ت 40هـ)، وابن عبّاس (رضيّ الله عنهما) (ت 68هـ). وعند أبي الأسود الدُّؤليّ. ونسبْنا إِلى كلِّ واحدٍ مصطلحه، ثُمَّ عرجنا على مصطلحات تلاميذ أبي الأسود وذكرنا أسباب قِلَّةِ المصطلحات النَّحويّة لديهم.

أمَّا المبحث الثّاني فخصّصناه لأساتذة الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ومَنْ هم في طبقتهم مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 117هـ) وعيسى بن عمر (ت 149هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، ويمكن لنا أنْ نُطلق على هذهِ المرحلة، المرحلة الانتقالية، لأنَّ مصطلحاتها عبارة عن تمثيل وإعداد للمصطلح النّحويّ، فلا نقرأ عندهم مصطلحات وإنَّما نجدهم يشرحون المسألة النَّحويّة مِن دون أنْ يذكرُوا لها مصطلحاً؛ لذا سمّيْناها (مرحلة التَّمثيل للمصطلح النَّحويّ).

والمبحث الثَّالث تطرَّقنا فيه لمصطلحاتِ الخليل بن أحمد، والأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب؛ إذ بدأتِ المصطلحات النَّحويّة بالتَّشكيل، وسنرى أنَّ كثيراً مِن المصطلحات النَّحويّة وُضِعتْ في هذه المرحلة ولا سِيَّما عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

والفصل الثّاني خصَّصناه برمَّتِهِ لسيبويه (ت 180هـ) إذ بعد أنْ تشكَّلَ المصطلح النَّحويّ على يد أُستاذه الخليل، وعُرِفَتْ حدودُهُ وأشكالُهُ ومفاهيمُهُ،

بدأ سيبويه بتقعيد المصطلح النَّحويّ الذي تلقَّفَهُ مِن تُراث الخليل وغيره، فازدادتِ المصطلحات، وبدأ المدلول المعنويُّ يبتعدُ عن الدّالّ اللُّغويّ لها؛ لذا نجد في هذه المرحلة مصطلحاتٍ مُتداخلةً وأُخرى مُتنوِّعةً، وثالثة ابتدعها، ولم نجد لها استعمالاً عند الذين سبقُوه، وزيادةً على ذلك إنَّ التَّقعيد جاء مِن أنَّ مُؤلَّفَهُ أوَّلُ كتابٍ وُضِعَ لدارسي العربيّة وعلومها.

أمّا الفصل الثّالث فعنوانه الاتِّساع في المصطلح النَّحويّ، فنجدُ في هذا الفصل أنَّ المصطلحات النَّحويّة بدأتْ تتوسَّع فكراً وجغرافياً، فبعد أنْ نشأ النَّحو في البصرة وقُعِّد هناك، أخذ بالخروج مِن البصرة وانتقل إلى الكوفة ثمَّ إلى بغداد ومنهما إلى أغلب أصقاع البلدان الإسلاميّة. هذا التَّوسُّع الجُغرافيُّ صاحَبَهُ توسُّعٌ في النَّحو ومصطلحه، فظهرتِ المذاهب النَّحويّة والمسائل الخلافيّة بين النَّحويّين؛ فدرسنا في هذا الفصل المصطلحات النَّحويّة عند علماء الكوفة: الكِسائيّ (189هـ)، والفرَّاء (ت 207هـ)، وابن السِّكِّيت (ت 244 هـ)، وثعلب (ت 291هـ)، وعند علماء البصرة: أبي عُبَيدة (ت 210هـ)، والأخفَش الأَوسط (ت 215هـ)، والمبرِّد (ت 285هـ)، وأفردنا دراسة خاصّة عن كتاب (مقدِّمة في النّحو) المنسوب إلى خلف الأحمر (ت 180هـ).

ونجد مِن هذا العرض السَّريع للباب الأوَّل أنَّ المصطلح النَّحويّ قدْ أُسِّسَ في القرون الثَّلاثة الهجريّة الأُولى.

والباب الثَّاني: بناء المصطلح النَّحويّ: يَبْدَأُ بدراسة المصطلح النَّحويّ مِن القرن الرَّابع الهجريّ - وهو مِن القرون الهجريّة الخصبة - وإلى يومنا هذا. فبعدَ أنْ كُنَّا درسنا المصطلح النَّحويّ على حَسَبِ علماء النَّحو، فصَّلنا القول هنا في المصطلحات على حسب تطوُّرها، وتدبَّرنا المصطلحات مِن أوّلها إلى أخرها، أي مِن باب (الكلام وما يتألّف منه) إلى مصطلحات (حروف المعاني) كلِّها، دراسة في التَّطوّر والاستقرار، أو الفناء لها. فكان عنوان الفصل الأوَّل تطوُّر المصطلح النَّحويّ واستقراره؛ دارسين

المصطلحات فيه مِن القرن الرَّابع الهجريّ ومروراً بالقُرون الهجريّة الأُخرى، واقفين عند كُلِّ قرنٍ على علمائِهِ، ومَا وضعُوه مِن المصطلحات في دراسة وصفيّة تاريخيّة، وإضافاتهم إلى المصطلحات النَّحويّة. ويُعَدُّ هذا الفصل أمَّ هذه الأُطروحة، وواسطةَ عِقْدِها، فهو خزانة للمصطلحات النَّحويّة. كافَّة وقد قسّمناه على:

مصطلحات المقدِّمات النَّحويّة، مثل: مصطلحات الكلام وما يتألَّفُ منه، وتقسيم الأفعال والحروف. ومصطلحات نحويّة مشتركَة، تشتركُ في كثيرٍ مِن أبواب النَّحو، مثل: مصطلحات البناء والإعراب والتَّوابع، وغيرها. ومصطلحات الأبواب النَّحويّة؛ إذ فرشْنا فيه كلَّ المصطلحات النَّحويّة مثل مصطلحات المبتدإ والخبر، والفاعل، ونائبه، والمفاعيل، والمنصوبات الأُخرى، والمجرورات، وحروف المعاني، كُلُّ ذلك - كما قلنا - في دراسة تطوُّر المصطلح المدروس واستقراره.

هكذا بدتْ لنا دراسة المصطلح النَّحويّ مِن نشأتِهِ إلى استقرارِهِ، ولكنْ بعد مراجعة خطَّة البحث وحدوده رأينا أنَّ الدِّراسة ناقصةٌ، وهي في حاجة إلى تتمّةٍ، والتَّتِمّة هذه تأتي مِن دراسة المصطلح النَّحويّ مِن خارج كُتُبِ النّحو؛ لنعرفَ استعمالات الكُتُبِ غيرِ النَّحويّة التي رافقتْ كُتُبَ النَّحو مِن حيث الاستعمالُ والإضافة على المصطلح النَّحويّ، فدرسْناه في غير كُتُبِ النَّحو، وهذا كان عنوان الفصل الثّاني مِن الباب الثّاني؛ إذ فصَّلنا القول في كُتُبِ العربيّة مِن غير كُتُبِ النَّحو، وهي عِلْمُ اللُّغة، وعِلْمُ الصَّرف، وعِلْمُ البلاغة، وعِلْمُ العَرُوض. ثُمَّ عرجنا إلى دراسة المصطلح النَّحويّ خارج عِلْمِ العربيّة برمَّتِه، والعلوم التي درسناها هي: عِلْمُ التَّفسير، وعِلْمُ القراءات القرآنيّة، وعِلْمُ الحديث، وعِلْمُ الفقه وأُصولِهِ.

وعلى هذا توضَّحتْ صورةُ المصطلح النَّحويّ لنا، ولكُلِّ مُطَّلِعٍ على عملنا المتواضع هذا.

بعد العرض الموجز لأبواب الأُطروحة، وفَرْشِ ما تكوَّنتْ منه، لا بُدَّ أنْ نسجّل هنا مساوِئ هذه الأُطروحة، وهفواتها، وأوّل هفوةٍ تُصادفنا هي صعوبة العُثُور على المصطلح النَّحويّ فيها، لأنَّ تطوُّر أيّ مصطلحٍ نحويٍّ لم ندرسْهُ في مكانٍ واحدٍ، ولكنَّ الذي يشفع لنا؛ أنَّنا وضعنا فهارس ملحقة تُخفِّفُ مِن هذا العبءِ. وليس ذنب الأُطروحة في هذا الأمر، إذ أنَّ قِلَّةَ الدِّراسات الوصفيَّة التاريخيّة الخاصّة بالمصطلح النَّحويّ، وتطوُّره بشكلٍ مُطَّرِدٍ تارةً، وغير مُطَّرَدٍ تارة أُخرى سبَّب لنا هذه المشكلة. والهفوة الأُخرى هي نَدُّ عددٍ مِن المصطلحات النَّحويّة مِن هذهِ الأُطروحة، ولكنَّنا نقول: إنَّ السّبب في ذلك هو تَرْكُ عددٍ مِن المصطلحات؛ لأنَّنا لا نؤمنُ في كونها مصطلحات ولا تنطبق مقوِّمات المصطلح عليها لذا غفلنا عن دراستها.

والهفوة الثّالثة التي يحسبها القارئ مثلبة، هي أنَّنا لم نتطرَّق إلى مصطلحات المذاهب النَّحويّة كما تطرَّق إليها غيرنا مِن الباحثينَ؛ والسَّبب في ذلك أنَّنا لا نُؤمِنُ بمصطلحات المذاهب، لأنَّ المصطلحَ في هذا العِلْمِ واحدٌ، هو (المصطلح النَّحويّ) استعمله البصريُّ والكوفيُّ والبغداديُّ وغيرهم، والخلافات التي نجدها في الاستعمال بين المذاهب النَّحويّة ما هي إلّا خلافات إمَّا في تخريج المسألة النَّحويّة، وإمّا في طريقة فهم المادَّة المدروسة؛ لذا نقول إنَّ المصطلح النَّحوي واحدٌ وعربيٌّ خالصٌ.

أمَّا المصادر التي استخدمناها في هذه الأُطروحة فهي مصادر مؤلَّفة في مختلف العُصُر الإسلاميّة، منها القديم مثل (العين) للخليل بن أحمد الفراهيديّ و(الكتاب) لسيبويه و(الأُصول) لابن السّراج (ت **316**هـ)، وكُتُبِ ابن الخبّاز (ت **639**هـ)، وابن مالك (ت **672**هـ) وأبي حيّان (ت **745**هـ)، وجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت **911**هـ)، ومنها كُتُبٌ حديثةٌ مثل: (جامع الدُّروس العَربيَّة) للشَّيخ مصطفى الغلاييني، و(النَّحو الوافي) للأُستاذ عباس حسن، و(تجديد النَّحو) للدُّكتور شوقي ضيف، و(التَّطبيق النَّحويّ) للدُّكتور عبده

الرَّاجحيّ، و(المحيط) للأُستاذ محمد الأنطاكيّ، و(معاني النَّحو) للدُّكتور فاضل السَّامرائيّ. وغيرها مِن الكُتُبِ النَّحويّة المؤلَّفة قديماً وحديثاً لتكونَ شاهداً على تطوُّر المصطلح النَّحويّ، واستقراره.

وقبلَ أنْ أضعَ القلمَ، فإنَّ مِن أهمِّ واجباتي أنْ أقولَ كلمةً بحقِّ رَجُلٍ، أكرمني أشدَّ الكرمِ، وقدَّرني أكبر تقدير، وكانتْ معاملته لي معاملة الباحث للباحث، وليستْ معاملة الأُستاذ لتلميذه فحسب. وكنتُ أستغربُ في نفسي لهذا التَّواضع، وهذا الودِّ، وإنْ كنتُ أحبُّ هذه الخصائص فيه. أمَّا عن علميته فهو أمرٌ لا يمكنُ أنْ أستطيع تدبُّره للقارئ أو حتّى تقديمه، فهو الخبير النّاجع، والباحث المتمرِّس في ميادين العِلْمِ وأروقته، وحسبنا في ذلك دراساته في عِلْمِ القراءات وعلم النَّحو. فإلى الإنسان والعالم أُستاذي الدُّكتور جمعة حسين محمد أُقدِّم له شكري وامتناني، وأنْ يجعل جهوده في الإشراف مِن حسنات أعماله في يومٍ لا ينفع الإنسان إلَّا عمله.

وأخيرا نحسب أنَّنا قدَّمنا صورة متواضعة ومفهومة عن المصطلح النَّحويّ.

ومن الله المنّة والبركات

يوخنَّا مرزا الخامس

2009/11/25م

التَّمهيد

مَفْهُومُ المصطلَحِ النَّحْوِيِّ وَأَحْوَالُهُ

قبل أنْ نبدأَ في دراسة المصطلح النَّحويِّ وتطوُّره، واستقراره، لا بُدَّ أنْ نقف عند مفهوم (المصطلح) لغةً واصطلاحاً، قديماً وحديثاً، وأشهر الكُتُبِ التي تحدّثتْ عنه.

المصطلح (Terme) لغةً هو مِن (صَلَحَ الرَّجُلُ صُلُوْحاً) (1). و(المُصْطَلَحُ) مصدر ميميٌّ (2) (نُقِلَ إلى الاسميّة بتخصيصه بهذا المدلول الجديد) (3)؛ أي الانتقال مِن الفعليّة (اصْطَلَحَ) إلى الاسميَّة (المُصْطَلَح).

وكُلُّ دارسٍ لباب (صَلَحَ) يجد أنَّه مِن الألفاظ الثُّنائيَّة (صَلَحَ) و(صَلُحَ) والأخيرُ لغةٌ، وكلاهما بمعنى واحد (4).

ومعاني (صَلَحَ) في المعجمات هي:

---

(1) جمهرة اللّغة 164/2. ويُنظر: ديوان الأدب 272/2، 398. الأفعال (ابن القوطية) (ت 367هـ) ص 105. تهذيب اللُّغة 243/4. الأفعال (ابن القطاع) (ت 515هـ). أساس البلاغة ص 257. لسان العرب 516/2 (صلح). المصباح المنير ص 207. القاموس المحيط 235/1. تاج العروس 319/6. المعجم الوسيط 520/1.

(2) يُنظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية ص 13.

(3) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة ص 131.

(4) يُنظر: جمهرة اللّغة 164/2. الأفعال (ابن القطاع) ص 288. لسان العرب 516/2 (صلح). المصباح المنير ص 207.

1- صَلَحَ نقيض الفساد[1]. وهو أشهر معانيه.

2- بمعنى الصُّلْحِ[2].

3- بمعنى أحْسَنَ إلى الشَّيءِ[3].

4- بمعنى السَّلْمِ[4].

5- بمعنى النَّافع والمناسب[5].

هذه هي أشهر معاني كلمة (صَلَحَ) في المعجمات العربيّة قديماً وحديثاً.

أمَّا اصطلاحاً، فنجد له تعريفاتٍ عِديدةً عند القُدامى والمحدثين. فعلى الرَّغم مِن أنَّ أوائل علماء العربيّة وغيرهم لم يضعُوا تعريفاً للمصطلح، إلَّا أنَّنا نرى ذلك له عند المتأخِّرين؛ وهي:

1- (إخراج اللّفظ مِن معنى لغويٍّ إلى آخر لمناسبة بينهما)[6].

2- (اتِّفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى)[7].

---

(1) يُنظر: ديوان الأدب 272/2. الأفعال (ابن القوطية) ص 105. تهذيب اللّغة 243/4. الأفعال (ابن القطاع) ص 288. لسان العرب 516/2 (صَلَحَ). المصباح المنير ص 207. القاموس المحيط 235/1. تاج العروس 319/6. المعجم الوسيط 520/1.

(2) يُنظر: ديوان الأدب 398/2.

(3) يُنظر: لسان العرب 517/2 (صلح). القاموس المحيط 235/1. تاج العروس. 319/6 - 321.

(4) يُنظر: لسان العرب 517/2 (صلح). القاموس المحيط 235/1. تاج العروس 319/6 - 321.

(5) يُنظر: المعجم الوسيط 520/1.

(6) التّعريفات ص 22.

(7) التّعريفات ص 22.

3- (إخراج الشَّيء مِن معنى لغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد)[1].

4- (لفظٌ معيَّن بين قوم معينين)[2].

5- (عبارة عن اتِّفاق قومٍ على تسمية شيءٍ باسم بعد نقلِهِ عن موضعه الأوَّل، لمناسبة بينهما كالعُموم والخُصوص، أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابهتهما في وصفٍ، أو غير ذلك)[3].

6- (اتِّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص)[4].

والنَّاظر في هذه التَّعريفات يستنتج:

1- (المصطلح) هو انتقال اللَّفظ مِن المعنى اللُّغويّ إلى المعنى الاصطلاحيّ الدّلالي الجديد.

2- اتِّفاق مجموعة مِن العلماء على مصطلح مُعيَّن معروفٍ لديهم عند الاستعمال.

3- إنَّ انتقال المعنى لم يأتِ اعتباطاً؛ وإنَّما لأمرٍ يُريدُهُ الدَّرس البحثيّ في أيِّ علمٍ مِن العلوم.

4- عند صياغة المصطلح يجب أنْ تكون هناك وشائج بين المعنى العامّ (اللُّغويّ)، والخاصّ (الاصطلاحيّ)؛ منها:

المناسبة بين المعنيين، أو المشاركة، أو المشابهة. ونحبُّ هنا أنْ نذكرَ أنَّ القُدامى لم يستعملُوا لفظة (المصطلح)، وإنَّما اكتفَوا باستعمال

(1) التّعريفات ص 22 - 23. ويُنظر: الكُلّيّات ص 129.

(2) التّعريفات ص 23.

(3) كشّاف اصطلاحات الفنون 23/3. ويُنظر: الكُلّيات ص 129.

(4) تاج العروس 321/6.

لفظة (الاصطلاح).

أمَّا المحدثون، فقد اختلفتْ تعريفاتهم أيضاً، وأنَّهم استعملُوا لفظة (المصطلح) وهذا أوَّل خلاف بين القُدامى والباحثين المحدَثين في التَّسمية. والتَّعريفات التي أحصيناها عندهم هي:

1. (لفظٌ منقول مِن معناه اللُّغويّ إلى معنى آخر، مُتَّفقٌ عليه بين طائفة مخصوصة) (1).

2. (العِلْمُ الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللُّغويّة التي تُعبِّر عنها) (2).

3. (المصطلح لفظة، كلمة أو كلمات، تحمل مفهوماً معيَّناً مادّيّاً أو معنويّاً غير ملموس، أو هو كلمة أو كلمات ذات دلالة علميّة أو حضاريّة يتواضع عليها المشتغلُون بتلك العلوم والفنون والمباحث) (3).

4. (لفظٌ يؤدِّي معنىً دقيقاً يكتسب دلالته مِن المنطق الدَّاخلي للعِلْمِ الذي ينتمي إليه) (4).

5. هذا المصطلح الذي سنذكره بعد قليل أقرَّه مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق في ندوة (إقرار منهجيّة موحَّدَة لوضع المصطلح)؛ وهو: (لفظٌ يَصْطَلِحُ عليه أهل العلم المتخصّصون للتّفاهم والتّواصل فيما بينهم) (5).

---

(1) علم المصطلح وطرائق وَضْع المصطلحات العربيّة ص 14.

(2) مقدّمة في علم المصطلح ص 17 - 18.

(3) منهجيّة بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ج 3/ م 75 ص 503.

(4) منهج مقترح لوضع المصطلح، مجلة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ج 3/ م 75 ص 593.

(5) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ج 4/ م 75 ص 1038.

6. وقد ترجم بعض الباحثين المحدثين [1] تعريفات للمصطلح، منها: (المصطلح كلمة لها في اللُّغة المتخصّصة معنى محدَّد، وعندما يظهر في اللُّغة العاديّة يشعر المرءُ أنَّ هذهِ الكلمة تنتمي إلى مجال محدَّد) [2].

ويمكن أنْ نستشفَّ مِن تعريفات الباحثين المحدثين:

1- أنَّها لا تختلف عن تعريفات القُدامى.

2- أغلب تلك التَّعريفات تتحدّث عن عملية الانتقال مِن المعنى اللُّغويّ إلى المعنى الاصطلاحيّ.

3- فائدة وَضْعِ المصطلحات عندهم هي التَّواصل والتَّفاهم بين أهل العلم المتخصّصين.

هذهِ هي أشهر التَّعريفات لـ (المصطلح) عند القُدامى والمحدَثين ونضع هنا حدّاً يوضِّح حدود (المصطلح النّحويّ)؛ فنقول هو: (حَشْدُ معانٍ نحويَّةٍ عديدةٍ في مفهومٍ يُرادُ به اختزالَ تلكَ المعاني واقتصادَها عندَ النَّحويينَ الذين تواضعُوا على ابتداعِهِ واستعمالِهِ، ليكونَ مفتاحَ تعارُفٍ بينهم). مثل حشد معاني باب النّداء، وباب النَّواسخ في مفهوم النّداء ومفهوم النَّواسخ.

أمَّا عن تاريخ المصطلح بشكله العام، فإنَّ الحاجة له ظهرت في العُصور القديمة عندما وُضِعَتِ العلومُ الطبيعيَّة وتطوَّرت العلوم تلك؛ لذا نرى أنَّه (كلَّما ظهرتْ مُسمّياتٌ جديدةٌ بادرُوا إلى الاصطلاح على أسماء لها) [3]. فالحاجة والتَّوسُّع في العلوم كانتِ السَّبب في ظهور مصطلحات العلوم الشّاملة. ونجدُ تطوُّراً في مفهوم المصطلح (Terme) ، فلو تصفحنا القاموس

---

(1) هو الأُستاذ الدُّكتور محمود فهمي حجازي.

(2) علم المصطلح وطرائق وَضْع المصطلحات في العربيّة ص 14.

(3) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربيّة ص 12.

الإنكليزيّ القديم لوجدنا أنَّ معناه هو (الاصطلاح) و(المصطلح) [1]، أمَّا في آخر قاموس إنكليزيّ حديث ظَهَرَ في العام (**2009م**)؛ فإنَّ معناه يدلُّ على (الحدود) و(المصطلح) [2]. إنَّ تطوُّر المصطلح نحو الشَّمول في اللُّغة الإنكليزية يؤكِّد توسُّع استعمال (المصطلح) وتعدد مدارسه، فَثمَّة مراكز للبحوث النّظريّة العامّة للمصطلحات في العالم، ظهرتْ لتوضِّح المصطلح العلميّ واللُّغويّ وتضع له حدوداً أو مفاهيم كما ظهر ذلك في فرنسا وكندا والنَّمسا وروسيا وغيرها [3].

وقد أُجمِلَتِ المصطلحاتُ الخاصّة باللّغة لديهم على يد العالم السّوسريّ (دي سوسير) الذي وَضَعَ مفاهيم واضحة خاصّة باللُّغة والكلام والتّضاد وعلم اللُّغة التّزامني وغيرها [4].

أمَّا في التُّراث الإسلامي فإنَّ علماء العربيّة لم يضعُوا كُتُباً خاصَّة بالمصطلح ما خلا كُتُبَ (الحدود) - كما سنرى - هذا في مرحلة التَّأسيس للمصطلح النَّحويّ في القرون الثَّلاثة الهجريَّة الأُولى.

أمَّا في القرن الرَّابع الهجريّ وما تلاه فقد ظهرتْ كُتُبٌ تتحدَّث عن المصطلحات النَّحويّة وغير النَّحويَّة، ولعلَّ أوَّلَ كتابٍ وُضِعَ لطلاب العلم يختصُ بالمصطلحات الإسلامية بعامّة هو (كتاب الزِّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة) لأبي حاتم الرَّازي (ت **322هـ**)، قال في مقدِّمتِهِ: (هذا كتاب فيه معاني أسماء واشتقاقات ألفاظ وعبارات عن كلمات عربيّة، يحتاج الفقهاء

---

(1) يُنظر: القاموس العصري ص 595.

(2) يُنظر: المورد الحديث ص 1214.

(3) يُنظر: مقدّمة في علم المصطلح ص 21 - 25.

(4) يُنظر: علم اللّغة العامّ ص 37، 119، 161.

إلى معرفتها، ولا يستغني الأُدباء عنها، وفي تعلُّمها نفع كبير وزينة عظيمة لكلّ ذي دين)[1]. وهذا الكتاب فَتَحَ الباب على مصراعيه لتأليفِ كُتُبٍ خاصَّة بالمفاهيم الإسلاميّة والعربيّة؛ وذلك كلَّما تقدّم بنا الزَّمان.

وقد استعمل النَّحويُّون القُدامى مُسمَّيات عديدة لتدلَّ على عبارة (المصطلح)، هي[2]:

1- الألقاب: قال أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ (ت **351**هـ)، (وكان الفرَّاء يُخالف على الكسائيّ في كثيرٍ مِنْ مذاهبه، فأمَّا على مذاهب سيبويه فإنْ يتعمَّد خلافه، حتّى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف)[3].

2- المواضعات: قال الجوهري (ت **393**هـ): (والخفضُ والجرُّ واحدٌ، وهما في الإعراب بمنزلة البناء في مواضعات النَّحويين)[4].

3- العبارات: قال ابن يعيش (ت **643**هـ): (والصِّلة والحشو مِن عبارات الكوفيين والزِّيادة والإلغاء مِن عبارات البصريين)[5].

4- الاصطلاحات: قال المالقيُّ (ت **702**هـ): (اعلم أنَّ هذهِ الحروف المقدّمة الذّكر يصطلح باصطلاحات تُسمَّى بها مِن جهة

---

(1) كتاب الزّينة ص 67.

(2) يُنظر: حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير) ص 255 - 256. أثر كثرة استعمال المصطلح النّحويّ وقلّته في عُزُوّه إلى البصريين أو الكوفيين. مجلة العرب ج 3 و4 ص 131.

(3) مراتب النّحويين ص 106.

(4) الصِّحاح 1075/3. وفي لسان العرب 146/7 (خفض). عبارة (مواصفات) بدلاً مِن عبارة (مواضعات).

(5) شرح المفصل 128/8.

معانيها في الكلام)[1].

5- الكلمات: وقد استعمله أبو حاتم الرَّازيّ كما ذكرنا قبل قليل في قوله: (هذا كتاب فيه معاني أسماء واشتقاقات ألفاظ وعبارات عن كلمات عربيّة)[2].

ولو نظرْنا إلى فلسفة صناعة المصطلح ووضعه، لوجدنا أنَّ العلماء الذين اهتمُوا بدراسة المصطلح، وتتبُّع تقدُّمه قسَّمُوا علم المصطلح قسمين:

1- عِلم المصطلح العامّ: وهو العِلم الذي يدرس المصطلح بشكل عامٍّ وعلاقة بعضه ببعض الآخر، ومفاهيمه، ووضع تعريفات وشروح خاصّة به، ورموزه، وصناعة معجمات خاصّة به. أي هو دراسة المصطلح دراسة عامّة لا تخصُّ عِلماً أو لغةً معينة[3]. ولا شكَّ أنَّ هذا العِلم يحتاج إلى مؤسَّسات وهيئات كبيرة تقوم بهذِهِ المهمّة.

2- عِلم المصطلح الخاصّ: وهو العِلم المختصُّ بمصطلح لغةٍ واحدةٍ، وعِلم مِن العلوم، مثل مصطلحات اللُّغة العربيّة، ومصطلحات اللُّغة الإنكليزيَّة، ومصطلحات اللُّغة الفرنسيَّة[4]. وتنتمي (المصطلحات النَّحويَّة) التي ندرسها إلى هذا العِلم.

مِن هذا نعلمُ أنَّ المصطلحات والمصطلحيّة عِلم به فروع حاله كحال العلوم التي تخضع للدِّراسة والتَّجريب.

---

(1) رصف المباني ص 6. ويُنظر: ارتشاف الضَّرب 225/2. شرح التّصريح على التّوضيح 337/1.

(2) كتاب الزّينة ص 67.

(3) يُنظر: علم المصطلح وطريق وضع المصطلحات في العربيّة ص 15.

(4) يُنظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة ص 15.

وقبل أنْ ننتهي مِن هذهِ الفقرة، لا بُدَّ لنا أنْ نعرف أنواع المصطلحات النَّحويّة في العربية. التي يمكن نقسيمها إلى [1]:

1- مصطلحات مفردة: والمقصود بها المصطلحات التي أنتجتها (الذَّات)؛ أي أحد النَّحويين ولم يتخطَّ في الاستعمال إلى غيره إلا قليلاً، مثل استعمال مصطلح (النَّعت) للمبتدإ، و(المفعول دونه) للاستثناء، وغيرهما.

2- مصطلحات أنتجتْها الجماعة: ويُقصَدُ بها المصطلحات التي أنتجتها جماعة مِن النَّحويين سواء كانت مذهباً نحويّاً، أو مصطلحات متّفقاً عليها مِن أغلب النُّحاة، مثل مصطلح (واو الصَّرف) ومصطلح (القطع) فإنَّهما مِن ابتداع الكوفيين وبقيت في استعمالاتهم. والمصطلحات المتّفق عليها مِن النَّحويين جميعاً، مثل (الفاعل)، و(المفعول به)، و(المفعول المطلق) وغيرها.

ضوابطُ وَضْعِ المصطلحِ النَّحويّ:

تعرَّفنا في المطلب السَّابق على حدِّ المصطلح لغةً واصطلاحاً، وعرفنا شيئاً عن تاريخ المصطلح النّحويّ وتطوُّره. وعلى أنواع المصطلحات النّحويّة.

أمَّا هنا فسندرس ضوابط وَضْعِ المصطلح، وكيفيّة تشكيله ولكنْ قبل كُلِّ شيءٍ لا بُدَّ أنْ نعرف شروط واضع المصطلح، سواء كان الواضع واحداً أو جماعةً أو مؤسسات مختصَّة مثل المجامع اللُّغويَّة. فلا بُدَّ للواضع مِن شروط، هي [2]:

1- أنْ يُتقنَ العربيّة، ويكون مُلِمّاً بالنَّحو، وهذا حال النَّحويين

(1) أخذتُ عنوانات تقسيم المصطلح في هذهِ الفقرة مِن بحث للدّكتور شاهد البوشيخي بعنوان (مقترحات في منهجيّة الاستفادة مِن كتب التُّراث) مجلة مجمع اللُّغة العربيّة ج/4 – م 75 ص 954. وتفصيلات الوضع مِن كاتب هذهِ الأُطروحة.

(2) يُنظر: في الطريق إلى مصطلح علمي – مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق ج 3 – م 75 ص 723 – 726.

الذين وضعُوا المصطلحات العربيّة قديماً وحديثاً.

2- أنْ يكون واسعَ الاطِّلاع بالنّظريات اللُّغويّة التي سبقته؛ ليكون على بيّنة بأطراف الموضوع المراد وضع مصطلحات له.

3- أنْ يكون عارفاً بالمصطلحات النَّحويّة، لكي لا تختلط عليه المصطلحات التي يضعها بالمصطلحات الموضوعة قبله.

4- أنْ يكون قادراً على التّمييز بين الأسماء العربيّة والمعرَّبة والمولّدة والدخيلة والعاميّة.

5- يُفَضَّلُ أنْ يكونَ عارفاً بلغة أعجميّة - لواضعي المصطلحات في العصر الحديث - لكي يستطيع الإفادة مِن مصطلحات اللُّغات الأخرى.

هذه هي أهم شروط واضع المصطلحات.

وثمّة أمورٌ يجب مراعاتها عند وَضْعِ المصطلح، هي [1]:

1- صِحّة اللُّغة: يجب أنْ يكون المصطلح الموضوع صحيحاً مِن ناحية اللُّغة، فواضع المصطلح عليه أنْ يراعي صحَّة القواعد في وَضْعِ المصطلح، كما قلنا.

2- أنْ تكون اللّفظة الموضوعة شائعة عند دارسي العِلم وطالبيه، فمثلاً مصطلح المبتدإ والخبر مصطلحان شائعان منذ وضعهما، وهذا الشُّيوع كان السّبب في استمرار كثيرٍ مِن المصطلحات النَّحويّة واستقرارها.

3- الإيحاء بالمعنى: المصطلح لن يستقرَّ ولن يُكْتَبُ له النَّجاح إذا لم يحوِ معناه المعنى الأصليّ للكلمة، فمثلاً مصطلح (البَدَلِ) يُوحي معناه إلى ما وُضِعَ له، وكذلك (الصِّفة)، و(التَّوكيد) و(الفاعِل)، وغيرها.

4- السُّهولة: أغلب المصطلحات التي وُضِعَتْ سهلة واضحة،

---

(1) يُنظر: منهج مقترح لوضع المصطلح - مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ج 3/ م 75 ص 596 - 597.

كُتِبَ لها النجاح والاستقرار. على عكس المصطلحات المعقدة؛ والفرق بيِّنٌ بينَ (البدل) و(التَّرجمة) في ذلك.

5- الدِّقة: يُفترض في المصطلح النَّحويّ أنْ يكون دقيقاً، وجامعاً مانعاً، فكلّما كان المصطلح دقيقاً كان أكثر استقراراً، مثل مصطلح (الفاعل) و(الفعل) و(المفعول به) فإنَّها مصطلحات دقيقة، لذا استقرَّت مِن أوّل وضعها إلى الآن.

دورُ المجامع اللُّغويَّة في تطوُّر المصطلح النَّحويّ:

مِمَّا يُؤسَفُ له حقّاً أنَّ المجامع اللُّغويَّة ابتداءً مِن مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق (المجمع العلميّ العربيّ) الذي أُسِّسَ سنة 1921، وانتهاءً بمجمع اللُّغة العربيّة في الأردن الذي أُسِّسَ سنة 1976 [1]. لم تهتمَّ بالمصطلح النَّحويّ كما اهتمّتْ بمصطلحات الصَّيدلة والكيمياء والفيزياء والطِّبِّ وغير ذلك، على الرَّغم مِن أنَّ تلك المجامع أكّدتْ على أنَّ مِن مهمّاتها هو وَضْعُ معجماتٍ للمصطلحات [2]؛ ولا نفهم لِمَ وضعُوا معجماتٍ لمصطلحات الطِّبِّ والصَّيدلة والكيمياء وتركُوا مصطلحات النَّحو؟! فهذا الأمير مصطفى الشَّهابي (ت 1388 هـ) مِن رؤوساء مجمع اللُّغة العربيّة (المجمّع العلميّ العربيّ بدمشق)، وأكثر العلماء اهتماماً بالمصطلحات في العصر الحديث، أقول: وَضَعَ كتابينِ في المصطلحات، ولكنَّهما لا يعنيان الدَّرس النَّحويّ في شيءٍ، وهما [3]:

---

(1) يُنظر: الجهود اللُّغويّة خلال القرن الرَّابع عشر الهجريّ ص 23، ص 51.

(2) يُنظر: الجهود اللُّغوية خلال القرن الرَّابع عشر الهجريّ ص 31، ص 34، ص 39، ص 49، ص 51.

(3) قضايا المصطلح والمصطلحيّة - مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ج/1، م 71/ ص 117.

1- المصطلحات العلميّة في اللُّغة العربيّة في القديم والحديث.

2- معجم الألفاظ الزِّراعية.

نعودُ فنقول: إنَّ مجامع اللُّغة العربيّة لم يضعُوا مُعْجَماً يوضِّح لنا التَّطورات الخاصَّةِ بالمصطلح النّحويّ، كان يمكن أنْ يكون موسوعة نستطيعُ الرُّجوع إليها، تنقذنا مِن اللَّغط الذي يقع فيه الباحثون، والخَلَلِ في نسبة المصطلحات إلى أصحابها.

طريقة دراسة المصطلح النّحوي:

ثمّة طريقتان لدراسة المصطلح النّحوي الأولى دراسة المصطلح النَّحويّ على مسرد الحروف الهجائيَّة، وهذهِ الطريقة تُبعدنا عن دراسة فكر النُّحاة للمصطلح النَّحويّ مِن جهة، ولا تُعطينا فَهْماً لتطوُّر المصطلح النَّحويّ واستقراره؛ ومثل هذهِ الدِّراسات كتاب (معجم المصطلحات النَّحويّة والصَّرفية)[1]. للدُّكتور محمد سمير نجيب.

أمَّا الطريقة الثانية، فقد اهتمَّتْ بدراسة تاريخ المصطلح النَّحويّ وربطه بمصطلحات المذاهب النَّحويّة، وهذهِ الطريقة أيضاً لم تؤْتِ أُكُلَها أيضاً؛ لأَنَّها اهتمّتْ بجانب تاريخ المصطلح النَّحويّ وربطه بالمذاهب النّحويّة، مِمَّا أفقدنا معرفة تطور المصطلح النَّحويّ أيضاً. ومِن هذهِ الدِّراسات دراسة الدُّكتور عوض القُوزي بعنوان (المصطلح النَّحويّ: نشأتُهُ وتطوُّرُهُ حتى نهاية القرن الثّالث الهجري)[2]. على أنَّنا نؤكِّد أنَّها أنضجُ دراسةٍ للمصطلح النَّحويّ.

أمَّا الدِّراسة التي نقدِّمها في هذهِ الأُطروحة المتواضعة فإنّنا ندرس المصطلح النّحويّ مِن النشأةِ إلى الاستقرار في اتجاهين.

---

(1) صدر الكتاب عن مؤسسة الرِّسالة ببيروت سنة 1985م.

(2) صدر الكتاب عن عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرّياض 1981م.

الأوّل: تأسيس المصطلح النَّحويّ، وتخصُّ هذهِ المدَّة القرون الثَّلاثة الأُولى الهجريّة. لأنَّنا مِن خَلَلِ الجَرْدِ لكُتُبِ السَّلف الصَّالح وجدْنا أنَّ القرون الثَّلاثة الأُولى هي مرحلةُ تأسيسٍ للمصطلح النَّحويّ.

الآخر: مرحلة البناء وتبدأُ مِن القرن الرَّابع الهجريّ وإلى يومنا هذا، فما زال العلماء في هذهِ المرحلة يؤيّدون عدداً مِن مصطلحات مرحلة التأسيس، ويبتدعون مصطلحات أُخرى، وأخذوا بترك مصطلحات عديدة لا تخدم الدَّرس النَّحويّ.

وبذا - نرى - أنَّ هذهِ الطريقة هي الأنجعُ في وضع المصطلحات، على الرَّغم مِمَّا فيها مِن تعقيد وتكرار.

المصادرُ التي دَرَسَتِ المصطلحاتُ النَّحويّة:

مِن المؤسِف مرَّة ثانية أنَّ علماء النَّحو القُدامى لم يضعُوا كُتُباً خاصَّةً بالمصطلحات النَّحويّة، وغاية ما فعلُوه أنّهم درسُوها في كُتُبِ الحدودِ. ولكنْ يمكن لنا أنْ نُقسِّمَ دراسة المصطلحات النَّحويّة على ما يأتي:

1- مصطلحات نحويّة وردتْ في كُتُبِ التَّعريفات العامَّة بالعلوم الإسلامية، ومنها:

- التَّعريفات لأبي الحسن علي بن محمّد بن علي الجرجانيّ (ت **816**هـ)[(1)].

- الكُلّيّات لأبي البقاء أيُّوب بن موسى اللُّغويّ الكَفَوِيّ (ت **1093**هـ)[(2)].

(1) صدر غير مرَّة أشهرها بعناية الدُّكتور أحمد مطلوب عن دار الشؤون الثقافية العامّة ببغداد سنة 1986م.

(2) وصدر غير مرَّة أشهرها بتحقيق الدُّكتور عدنان درويش، ومحمد المصري عن مؤسسة الرِّسالة (ناشرون) سنة 1998م.

- كـشَّاف اصـطلاحات الفـنون للـشَّيخ محمـد علـي بـن علـي التّهانويّ (ت 1158هـ) [1].

وكُتُبٌ أُخرى اهتمّتْ بالمصطلح النَّحويّ مثل كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزميّ (ت 387هـ)، و(مفتاح السَّعادة ومصباح السّيادة) لطاش كُبرى زادة (ت 967هـ).

2- الكُتُبُ التي اختصَّتْ بالمصطلح النَّحويّ:

لا نجدُ قديماً كتاباً اهتمَّ بالمصطلح النَّحويّ أو أطلق (المصطلح) على كتابه، وإنَّما نجد الاهتمام بالمصطلح النَّحويِّ في كُتُبِ الحدود النَّحويّة، كما قلْنا؛ ومنها:

- حـدود الإعـراب: وهـو لأبـي زكـريا الفـرّاء قـال حاجـيّ خلـيفة (ت 1067هـ) عنه: (حدود الإعراب ليحيى بن زياد الفرّاء النّحويّ المتوفى سنة 207 سبع ومئتين ذكر فيه ستاً وأربعين حدّاً في الإعراب) [2].

- حدود القياس: لهشام بن معاوية الضَّرير (ت 209هـ) [3].

- حدُّ النَّحو: لأَبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب [4].

- الحـدود الـنَّحويّة [5] لأبـي الحـسن علـي بـن عيـسى الرُّمانـيّ

(1) وصدر غير مرَّة أيضاً أشهرها بعناية أحمد حسن بسج عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة 2006م.

(2) كشف الظّنون 635/1.

(3) يُنظر: كشف الظّنون 635/1.

(4) يُنظر: كشف الظّنون 635/1.

(5) صدرَ مرّتين الأُولى بتحقيق الدُّكتور مصطفى جواد، ويوسف مسكوني ضمن (رسائل في اللُّغة) بغداد 1968م. والأُخرى بتحقيق الدُّكتور إبراهيم السَّامرائيّ ضمن (رسالتان في اللُغة)، عمَّان 1984م.

(ت 384هـ). وقال حاجيّ خليفة هما كتابان (الحدود الأَكبر والأَصغر)[1].

- حدود النَّحو: لشهاب الدِّين الأُبَّديّ[2] (كان حيّاً في نهاية القرن التَّاسع الهجريّ).

- شرح حدود الأُبَّديّ: لجلال الدّين عبد الرحمن بن زين العابدين بن محمد بن قاسم الجلاليّ النَّحويّ (ت؟ هـ)[3].

- (تحديد المصطلح النَّحويّ)[4]: لأحمد بن هبة الله الجبرانيّ (ت 668). ومَن يقرأ الكتاب يعلم أنَّ اسم هذا المؤلَّف مِن صُنْعِ محقّقه الأُستاذ جيرار تروبو وليس مِن وَضْعِ المؤلِّف[5]. وقدّم الجيرانيُّ تسعين مصطلحاً خَلَطَ بين المصطلحات النَّحويّة والصَّرفية واللُّغويّة[6].

- الحدود النَّحويّة وشرحه[7]: لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ (ت 792هـ). وهو أشهر المؤلفات في بابه.

وعلى الرَّغم مِمَّا قلْناه إنَّ المصطلحات لم تُجْمَع تحت عنوانِ كتابٍ مُسْتَقِلٍّ عند النّحويين القُدامى، نجد أبا الفتح بن أبي المكارم المطرِّزيّ (ت 610هـ)، يعنون الباب الأول مِن كتابه (المصباح في علم النَّحو): (في الاصطلاحات النَّحويّة)[8]، وأغلب ما ذُكِرَ في هذا الباب هو شرح

---

(1) يُنظر: كشف الظّنون 635/1.

(2) يُنظر: إيضاح المكنون 396/1.

(3) إيضاح المكنون 396/1.

(4) صدر في مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ج 4، م 50 سنة 1995.

(5) تحديد المصطلح النّحوي - مجلة مجمع اللُّغة العربيّة ص 623 - 624.

(6) تحديد المصطلح النّحوي - مجلة مجمع اللُّغة العربيّة ص 623 - 626.

(7) طُبع غير مرَّة أشهرها بتحقيق الدُّكتور زكي فهمي الآلوسيّ (رحمه الله) عن دار الكُتُبِ للطِّباعة والنَّشر بجامعة الموصل سنة 1988م.

(8) المصباح في علم النّحو ص 41.

لمصطلحات نحويّة خاصّة بأبواب النَّحو مع ذكر مفاهيمها وحدودها [1].

وعلى هذا يكون المطرِّزيّ أوّل مَن وَضَعَ باباً في الاصطلاحات النَّحويّة. ويبدو أنَّ الرَّجل كان مهتمّاً بالمصطلح النَّحويّ، لذا نجده يؤلِّف كتاباً في المصطلحات الفقهيّة الخاصّة بالمذهب الحنفيّ [2]. سمّاه (المُغربُ في ترتيب المُعرب) [3].

أمَّا الدَّرس النَّحويّ الحديث فقد اهتمَّ بالمصطلح النَّحويّ، وأنتجتِ الجامعاتُ عدداً كبيراً من الدِّراسات الخاصّة بالمصطلحات النَّحويّة، منها:

1- المصطلحات النَّحويّة نشأتها وتطوّرها - سعيد أبو العزم إبراهيم - رسالة ماجستير مقدَّمة إلى كلّية دار العلوم بالقاهرة **1397**هـ - **1977**م [4].

2- المصطلح النَّحويُّ: نشأتُهُ وتطوُّره حتى أواخر القرن الثَّالث الهجري - عوض القوزي، صدر عن عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرِّياض سنة **1981**م.

3- معجم المصطلحات النَّحويّة والصّرفية - الدُّكتور محمد سمير نجيب - صدر عن مؤسسة الرِّسالة ببيروت سنة **1405**هـ - **1985**م.

4- المصطلح النَّحويّ عند الفرّاء في معاني القرآن - حسن أسعد محمد - رسالة ماجستير مقدَّمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل **1412**هـ - **1991**م.

---

(1) يُنظر: المصباح في علم النّحو ص 41 - 55.

(2) يُنظر: المغرَّب في ترتيب المعرَّب ص 23 - 24.

(3) صدر غير مرَّة، منها بتحقيق الأُستاذ محمد عثمان، عن مكتبة الثقافة الدِّينية بمصر 2007م.

(4) يُنظر: المصطلح النّحوي عند ابن خالويه - رسالة ماجستير ص (ب خ).

5- مباحث المصطلح النَّحويّ في حواشي شرح القطر...... محمد ذنُّون يونس - رسالة ماجستير مقدَّمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل سنة 1416هـ - 1996م.

6- المصطلح النّحوي عند ابن خالويه: دراسة نحويّة موازنة - صباح حسين محمد - رسالة ماجستير مقدَّمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل 1418هـ - 1997م.

7- المصطلح الكوفيُّ في تفاسير القرآن العظيم مِن القرن السَّابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة - عدنان الإمام - رسالة دكتوراه مقدّمة إلى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية سنة 1426هـ - 2006م.

وثمّة دراسات أُخرى متفرّقة عن المصطلحات النَّحويّة والحدود، منها:

1- المصطلح الكوفيُّ للدُّكتور محيي الدِّين توفيق، صدر في العدد الأَوّل مِن مجلَّة التَّربية والعلم/ كلية التربية/جامعة الموصل، شباط 1979م.

2- الحدود النَّحويّة مِن النشأة إلى الاستقرار - زاهدة العبيدي. رسالة دكتوراه مقدّمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل 1415هـ - 1995م.

وقد ذَكَرَ بعضُ الباحثين الدِّراسات النَّحويّة التي تخصُّ المصطلح النّحويّ في الجامعات العربية (1)، بمؤلَّفاتهم مِمَّا كفانا إعادة سردها ثانية في هذِهِ الأُطروحة.

---

(1) يُنظر: المصطلح النّحوي عند ابن خالويه - رسالة ماجستير ص (ب خ) - (ب ذ).

الباب الأول

تأسيس المصطلح النّحويّ

الفصل الأوّل: نشأة المصطلح النّحويّ

الفصل الثاني: تقعيد المصطلح النّحويّ

الفصل الثالث: الاتساع في استعمال المصطلح النّحويّ

الفصل الأول
نشأة المصطلح النَّحويّ

المبحث الأول: المصطلح النَّحويّ قبل أبي الأسود وعنده.

المبحث الثاني: التّمثيل النَّحويّ للمصطلح.

المبحث الثالث: تشكيل المصطلح النَّحويّ.

المبحث الأول

المصطلح النَّحويّ قبل أبي الأسود وعنده

قبلَ أنْ ندرسَ المصطلح النَّحويّ عند أبي الأسود الدُّؤليّ لا بُدَّ لنا أنْ نرسمَ ملامحَ هذا المصطلح عند الذين سبقوه، فهي مرحلة مهمَّة مِن النَّاحية السِّياسيَّة، أَلْقَى علماء التَّاريخ وغيرهم الضَّوء على الجانب السِّياسيّ لها. ولم يعنوا كثيراً بالجانب اللُّغويّ، مما أدَّى إلى درْسِ كثيرٍ مِن الآراء اللُّغوية والنَّحويّة لعلماء أقلَّ ما نقول عنهم أنّهم أفذاذُ هذه الأُمة وصناديدها. ولو وَصَلَ إلينا علمهم؛ لحُلّت أكثر المسائل النَّحويّة، ولنُسِبَ كلّ مصطلح نحويّ إلى صاحبِهِ دونَ كثيرِ عَناء.

وهذهِ العِنايةُ بالجانب السياسيّ لمُدَّةِ ما قبل أبي الأسود، هو السَّبب في اندثار المصطلح النَّحويّ أيضاً في تلك الفترة، ولم يبقَ منه غير مسّميات مبثوثة في هذا الكتاب أو ذاك، ولا ننسى هنا عوادي الزّمان الأُخرى، مِن تقادم له على تِلْكُم الآراء أو الرَّسائل، والظُّروف المناخيّة، والإهمال الذي أدّى إلى فقدان كثير مِن تُراث هذه الأُمّة الجليل، بَلْهَ المصطلحَ النَّحويّ.

وبعد التَّنقير في هذه الفترة، فترة ما قبل أبي الأسود الدُّؤلي، وجدنا أنَّ ثمَّة علماء نظرُوا في كثيرٍ مِن النُّصوص في تلك الفترة، مثل: القُرآن الكريم، أو الحديث الشّريف، أو الأمثال، أو كلام سائر على ألسنة النّاس، فثبَّتوا عليها مسائل في النَّحو واللُّغة، وسمّوا عدداً مِن المصطلحات، لو جمعناها لاقتربتْ صورة المصطلح النَّحويّ في هذه الفترة من الوضوح.

ومهما يكن مِن شيءٍ، فإنَّنا سنُقسِّمُ هذه المرحلة قسمين:

الأولى: المرحلةُ الشَّفويَّةُّ:

في هذه المرحلة لم يؤلِّف أصحابُها كُتباً في النَّحو، وإنَّما كانت لهم آراء مبثوثة في كُتُبِ التُّراث، لا سِيَّما كُتُبَ علوم القُرآن، والتَّراجِم، والتَّاريخ. وكان لكُتُبِ علوم القُرآن أهميةٌ بالغةٌ في توضيح كثيرٍ مِن قواعد النَّحو ومصطلحه لهذه المرحلة.

وتأتي أهمية هذه المرحلة في أنَّها تعرِّفنا على أنَّ النَّحو العربي، ومصطلحه لم يُبْتَدَعْ لأجلِ صونِ اللّسان مِن اللَّحن والخطإِ الذي بدأ يتفشَّى على أَلسنة النّاس فحسب، وإنَّما إعراب القُرآن الكريم، وفَهْمُ معناه كان الدَّافع الأكبر في وَضْعِ قواعده ومصطلحه (1).

وكما بيَّنّا أنّ أغلب هذه المصطلحات الخاصة بهذه المرحلة منتشرة في كُتُبٍ نحويَّةٍ كثيرةٍ، وغير نحويّة. ويمثِّل هذه المرحلة:

1 - أَميرُ المؤمنين عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) (ت 23 هـ) (2):

حثَّ أميرُ المؤمنين عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) على تعلُّم العربيَّة حثّاً كبيراً مِن خَلَلِ الأثر المنقول عنه. فنقرأ في ذلك الأثر المنقول عدداً مِن المصطلحات النَّحويّة، وهي:

أ - مصطلح الإعراب: وردَ هذا المصطلحُ في الأحاديث الشَّريفة والأثر. فقد جاء في حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): (أعْرِبُوا القُرْآنَ

---

(1) ينظر تفصيل هذه القضية: أبو الأسود الدُّؤليّ ونشأة النَّحو العربي ص 41 - 58.

(2) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 201/3 تاريخ مدينة دمشق 36/47 سير أَعلام النبلاء 2/ 455. تذكرة الحفّاظ 10/1. غاية النهاية 522/1. الإصابة في تمييز الصحابة 1307/2. تهذيب التهذيب 221/3. تقريب التهذيب ص 366.

وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ) [1]. وقال (صلى الله عليه وسلّم): (أَعْرِبُوا الكَلَامَ كَيْ تُعْرِبُوا القُرآنَ) [2]. ورُوِيَ عن أبي بكر (رضي الله عنه): (لَبَعْضُ إِعْرَابِ القُرْآنِ أَعْجَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَفْظِ بَعْضِ حُرُوفِهِ) [3].

وتدلُّ كلمة (الإعراب) في هذه النُّصوص على الإفصاح، والإبانة، والتَّوضيح أي أنَّها لم تخرج مِن معناها اللُّغويّ [4].

وانتقلَ المعنى اللُّغويّ لهذه العبارة إلى الاصطلاحيّ، عند الخليفة عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، على الرَّغم مِن استمرار استعماله (رضي الله عنه) لمعناه اللُّغويّ؛ إذ قال: (مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَأَعْرَبَ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ أَجْرُ شَهِيْدٍ) [5].

ونجد نصّاً آخر استعمل فيه مصطلح (الإعراب) بمعنى (النَّحو)، قيل إنّه قال في أَبي الأسود الدُّؤلي: (ولْيُعَلِّمْ أَبُو الأَسْوَدِ أَهْلَ البَصْرَةِ الإِعْرَابَ) [6] وذكر السُّيوطيُّ أنَّ معنى (الإِعْرَابَ) في هذا النَّصِّ جاء ليدلَّ على (النَّحو) [7].

نستنتج مِن هذا أنَّ مصطلح (الإعراب) هو أوَّلُ مصطلح وُضِعَ في النَّحو، والإشارة في هذا النَّصِّ إلى مصطلحٍ نحويّ هي الأولى في تاريخ

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء 15/1 وينظر: الضعيف الجامع (1345)، ص 133.

(2) الأضداد ص 244. وينظر: الضعيف الجامع (1347)، ص 133.

(3) إيضاح الوقف والابتداء 20/1.

(4) ينظر: جمهرة اللُّغة 266/1 تهذيب اللُّغة 361/2. أساس البلاغة ص 396. لسان العرب 586/1 (عرب) القاموس المحيط 102/1 تاج العروس 208/3.

(5) إيضاح الوقف والابتداء 20/1.

(6) إنباه الرُّواة على أنباه النحاة 16/1.

(7) ينظر: التحفة البهيّة ص 49. نقلا عن: المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوره ص 14. وثمة مَن يذهب إلى إنكار الرّواية برمَّتها. ينظر: أبو الأسود الدُّؤلي ونشأة النَّحو العربي ص 111.

النَّحو بعامّة؛ إذ خرج مصطلح (الإعراب) من معناه اللُّغويّ المعجميّ إلى معناه الاصطلاحيّ.

ونتعلَّمُ مِن هذا النَّصِّ أيضاً أنَّ فكرة وَضْعِ النَّحو ظلَّتْ تُراود أَبا الأسود منذُ خلافة عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) حتَّى اختمرتْ وكَمُلتْ في عهد علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وبه انتهى أبو الأسود مِن مرحلة التَّفكير إلى مرحلة تحرير تلك النُّصوص في كتاب سمّاه (التَّعليقة). فالتّفكير في وَضْعِ النَّحو لم يأتِ في صحيفة واحدة، أو يومٍ واحدٍ. وإنَّما استمرَّ العمل به لسنينَ طويلة حتى ظهر ذلك العِلم عند ولادة النَّحو العربيّ، ومصطلحه.

ب - مصطلح (اللَّحن) : تذكرُ كُتُبُ المعجمات أنّ للَّحن معاني عِدّةٍ [1]. فمِن تلك المعاني، دلالته على: (الأصوات المصوغة الموضوعة) [2]، وعلى ترك الصَّواب، وغير ذلك مِن المعاني التي سنأتي عليها.

وقد وردتْ كلمةُ (اللَّحن) في القُرآن الكريم. قال تعالى: (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ) [3]، ومعناه: (في نحو كلامِهم ومعناه) [4] أي اللَّحن هنا بمعنى دلالة كلامهم [5]. ووردتْ كلمة (اللَّحن) في الحديث أيضاً قال (صلى الله عليه وسلم) (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ) [6]. وفسَّر أبو عبيد

(1) ينظر: جمهرة اللُّغة 192/2 لسان العرب 379/13 (لحن). القاموس المحيط ص 266. تاج العروس 50/36.

(2) لسان العرب 379/13 (لحن) وينظر: القاموس المحيط ص 266. تاج العروس 50/36 - 51.

(3) سورة محمد /30.

(4) تفسير غريب القُرآن ص 411. وينظر: غريب الحديث 233/2، جامع البيان 72/26.

(5) غريب الحديث 232/2 وينظر: جمهرة اللُّغة 192/2.

(6) غريب الحديث 232/2 وينظر: جمهرة اللُّغة 192/2.

(ت 224هـ) هذا الحديث فقال: (قوله: لَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ - يعني أفطنَ لها وأجدلَ، واللَّحن الفِطنة بفتح الحاء)[1].

و (اللَّحنُ) مِن الأضداد، يُقْصَدُ به الخطأ والصّواب[2]. وقد اختار الخليفة عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) معنى الصّواب، واستفاد مِن معنى الخطإ للكلمة فَجَمَعَ المَعْنَيَينِ ليدلّا على اصطلاح نحويّ. قال (رضي الله عنه): (تَعَلَّمُوا الفَرَائِضَ وَالسُّنَّةَ وَاللَّحْنَ، كَمَا تَتَعَلَّمُونَ القُرْآنَ)[3]. نقول إنَّ الخليفة الثّاني جمع المعنيين، ثمّ نقله - أي اللّحن في النَّصِّ المذكور - إلى معناه الاصطلاحيّ؛ فصار يقصد به (النَّحو)؛ لأنَّ علمَ النَّحو يعلِّمهم الصّواب ويُبعدهم عن الخطإ فيفرِّق حينئذٍ الإنسان في اللُّغة بين الخطإ والصَّواب، فيعمل، فيجتنب الأول، ويعمل بالآخر. ودليلنا النَّقليّ في هذا القول تفسير ابن الانباري (ت 328 هـ) للنَّصِّ؛ إذ قال: (فيجوز أنْ يكون اللَّحن الصّواب، ويجوز أنْ يكون الخطأ، يُعرَف فيُجتنَب)[4].

وتوضيح آخر ينقله لنا نصُّ الخليفة عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، المذكور آنفاً. جاء به ابن الأنباري؛ فقال: (وحدّث يزيد بن هارون[5] بهذا الحديث، فقيل له: ما اللَّحن؟ فقال: النَّحو)[6]. إذن (اللَّحن) عند الخليفة عمر

(1) غريب الحديث 232/2.

(2) ينظر: الأضداد ص 238.

(3) ينظر الأثر: غريب الحديث 233/2. الأضداد ص 239 إيضاح الوقف والابتداء 15/1. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 13.

(4) الأضداد ص 240. وينظر إيضاح الوقف والابتداء 15/1 - 16.

(5) مِن مشاهير المحدِّثين توفي سنة (206 هـ). يُنظر ترجمته: تذكرة الحفاظ 231/1. تهذيب التّهذيب 431/4.

(6) الأَضداد ص 240.

(رضي الله عنه) هو النَّحو وشارح هذا الحديث هو يزيد بن هارون مِن مشاهير المحدِّثين - كما بيَّنّا - فهو يَفْقَهُ ما يقصده الخليفة (رضي الله عنه) ويعرفه حقَّ المعرفة؛ لذا أجابَ السَّائل إجابةً واضحةً عن معنى كلمة (اللَّحن) عند الخليفة بـ (النَّحو).

وقد وجدنا أنَّ عدداً مِن علماء العربيّة فسَّر معنى (اللَّحن) في كلام الخليفة عمر (رضي الله عنه) بأنَّها اللُّغة. قال ابن قتيبة (ت 276هـ): (اللَّحن ها هنا: اللُّغة، يقول: تعلَّمُوا اللُّغة، يعني الغريب والنَّحو، كما تتعلمون القُرآن؛ لأنَّ في اللُّغة علم غريب القُرآن ومعانيه ومعاني الحديث، والسُّنَّة، ومَنْ لم يَعرِفِ اللُّغة لم يعرفْ أكثر كتاب الله ولم يُقِمْهُ، ولم يعرفْ أكثر السّنن)[1].

نستنتج أنّ مصطلح (اللَّحن) سبق أيضا مصطلح (النَّحو) في دلالته على قواعد العربيّة، فسُمّي أوّلَ أمره وبداية وضعه (اللَّحن)، ثمّ سنرى أنَّ الدّلالة الاصطلاحيّة لهذا المصطلح ستتطوّر لتستقرَّ عند مصطلح (النَّحو). فيُتْرَكُ الأَوَّلُ، ويُكْتَبُ للآخر البقاء إلى يومنا هذا.

ج - مصطلح العربيّة: وهذا هو المصطلح الثَّالث الذي استعمله الخليفة عمر (رضي الله عنه)، وَرَوَتْهُ الأخبار عنه، إلا أنَّنا على ما بحثنا لم نجد أحداً مِن القُدامى والمُحدَثين فسَّر هذا المصطلح عنده، لذا سيبقى في هذه المرحلة في الأقل بمعناه اللُّغويّ فلم يردْ عن السّلف الصّالح تفسير لمصطلح (العربيّة) في قوله (رضي الله عنه): (تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تُثْبِتُ العَقْلَ وَتُزِيدُهُ فِي المُرُوءَةِ)[2].

---

(1) غريب الحديث 235/1. وينظر: القاموس المحيط 266/4 تاج العروس 51/36.

(2) إيضاح الوقف والابتداء 31/1. وجاء في طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 13 برواية: (تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تُشَبِّبُ الْعَقْلَ، وَتَزِيدُهُ فِي المُرُوءَةِ).

ولا نريد هنا أنْ ندخلَ في تفاصيل تُخْرِجُنا عن دراسة المصطلح النَّحويّ عند الخليفة عمر بن الخطّاب [1] (رضي الله عنه). لأنَّنا سنرى أنَّ هذا المصطلح سيَخرج مِن معناه اللُّغويّ إلى معناه الاصطلاحيّ. أمّا هنا فالأمر مختلف، فيجوز أنْ يكون الخليفة الثاني (رضي الله عنه) قد وجَّه كلامه إلى غير العرب، فقال لهم: (تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ)، ولا نستبعد هذا الرأي. ويجوز أنَّه قَصَدَ به كلَّ العربيَّة مِن نحوٍ، وصرفٍ، ولغةٍ، وبلاغةٍ، وشعرٍ، وغير ذلك مِن العلوم العربيّة. أو يجوز أنّه وصف العربيّة برمَّتها على أنّها لغةٌ ساحرةٌ تُغري الدّارس حتَّى يهيم بها؛ لجمالها وفنونها الواسعة التي لا تنضب، كما يتَّضح مِن النَّصِ.

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ هذه المصطلحات الثّلاث كانتِ الانطلاقة الأُولى في تحوُّل المصطلح النَّحويّ مِن معناه اللُّغويّ إلى معناه الاصطلاحيّ. وليس كما ذهب بعض الباحثين المُحدثين مِن أنَّ هذه المصطلحات ما زالتْ - في هذه الفترة - بمعناها اللُّغويّ [2].

والمصطلحات - هنا - على قلَّتها عظيمة القدر والشَّأن؛ إذ تنصبُّ في مصطلح علم النَّحو كلِّه. وتُبَيِّنُ لنا حالة انتقال المصطلح مِن معناه اللُّغويّ إلى الاصطلاحيّ الأَوَّليّ.

---

(1) وقد فَعَلَ الأستاذ عوض القوزي هذا، مما افقد نسبة المصطلح إلى أهله. ينظر: المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوره ص 8.

(2) ينظر: المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوُّره ص 19 - 20.

2 - مصطلحات عبد الله بن عباس [1] (رضي الله عنهما) (ت 68 هـ):

ومِن الذين ينتمون إلى هذه المرحلة - المرحلة الشَّفوية - عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)، وليس غريباً أنْ نعثرَ في النُّصوص المنقولة عن الرَّجل على مصطلحات نحويّة؛ إذ هو العالِم بالتَّفسيرِ، والحديثِ، والفِقهِ، والأدبِ. بل هو كما أطلقَ عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم): (حَبْرُ الأمّة) [2]. فكثيراً ما نقرأ في تفسيراته للقرآن الكريم استشهاده بالشِّعر العربيّ؛ إمّا لتوضيح لفظةٍ، وإمّا لبيان معنى. ولا مَنْدُوحَةَ أنْ نقرأ في تفسيراته مصطلحات نحويّة، يُغْرِبُ فيها لفظةً مشكلةً على الفَهْمِ، أو جملةً لا تتوضَّح إلّا مِن خَلَلِ تفسير نحويّ لها.

والحقّ أَنّ مصطلحات هذا الرجل الجليل (رضي الله عنه) - كما سنرى - أقرب إلى المعنى اللُّغويّ منها إلى المعنى الاصطلاحيّ. فالمصطلحات في هذه المرحلة ما زالتْ في بدايتها. وهذا يوضِّح لنا البدايات السَّهلة للمصطلح النَّحويّ، وإنَّه لم يأتِنا متكاملاً كما وصل إلينا الشعر الجاهليّ. ويثبت أيضاً أنّه ليس مأخوذاً مِن النَّحو اليونانيّ أو النَّحو السريانيّ [3]. فهذه دلالة قاصمة تؤكد أنَّ المصطلحَ النَّحويّ عربيٌّ خالص لا يقبل الشَّكَّ، ولا يدنو منه أيّ ظنٍّ.

المصطلحات إذن بدأتْ سهلة وقريبة مِن معناها اللُّغويّ، لتدلَّ على

---

(1) ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء 409/4 معرفة القراء الكبار 129/1 غاية النهاية 381/1. الإصابة في تمييز الصَّحابة 1074/2. تهذيب التّهذيب 392/2. تقريب التّهذيب ص 260.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء 409/4. الإصابة في تمييز الصَّحابة 1076/2.

(3) ينظر: تاريخ الأدب العربي 124/2.

البداية، وكلُّ بداية تكون سهلةً، وغير مدروسةٍ، ثمّ تنتهي مركَّبة صعبة. وهذا هو حال البدايات في المرحلة الشَّفوية التي ندرسها.

وبعد هذا، نقدّم المصطلحات التي رصدناها في كتب التُّراث لابن عباس (رضي الله عنهما):

أ - مصطلح (الابتداء) : سنفصل القول في هذا المصطلح بمعانيه المختلفة غير مرّة في الفصول القابلة.

أمّا ابن عباس (رضي الله عنهما) فقد استعمله مثل ما رأينا في مصطلحات هذه الفترة بعامّة، إذ يكون المعنى الاصطلاحيّ قريباً من المعنى اللُّغويّ.

فقد استُعمِل مصطلح (الابتداء) ، ليدلَّ على انتهاء الجملة وبداية جملة أخرى، فالابتداء عنده إذن هو بداية جملة جديدة، لها أحكامها وشروطها. قال ابن الجوزي (ت 597 هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[1]: (اختلفُوا في نظم الآية على قولين: أحدهما: أَنّ تمام الكلام عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾، ثُمَّ ابتدأ فقال تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾. هذا قول ابن عباس... والثاني: أنّها على نظمها...)[2].

ب - مصطلح (الاستثناء) : وهذا المصطلح أيضاً مِن عبارات هذه المرحلة والحقُّ إنّنا لو نظرنا إلى معنى هذا المصطلح فإنّه لا يخرج عن المعنى اللُّغويّ له.

---

(1) سورة الحديد/ 19.

(2) زاد المسير ص 1399.

فالاستثناء في اللُّغة هو ما أخرجناه من قاعدة عامّة أو حكم عامّ[1]. وجاء في لسان العرب: (واستثنيتُ الشَّيءَ مِن الشَّيءِ: حاشيته)[2]. وهذا المعنى في أصله اللُّغويّ لهذه اللّفظة لا يختلف كثيراً عن معناه الاصطلاحيّ؛ فهو في اصطلاح النَّحويين: (المُخرَجُ تحقيقاً أو تقديراً بإلّا أو إحدى أخواتها مِن مذكورٍ أو متروكٍ بشرط الفائدة)[3]. وعرَّفه أبو البقاء الكَفَوِيُّ (ت **1094** هـ) فقال: (إيرادُ لفظٍ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللّفظ أو رفع ما يوجبه اللّفظ)[4]. فلو تفحّصنا معنى الاستثناء اللُّغويّ، ومعناه الاصطلاحيّ لوجدنا تقارباً كبيراً بين المعنيين فالاستثناء في اللُّغة هو إخراج الجُزء مِن دائرة الكُلِّ كما نفهمُ مِن النُّصوص التي نقلناها آنفا مِن كُتُب اللُّغة. وهو عينُهُ في الاصطلاح أيضاً: إخراج الجزء مِن دائرة الكُلِّ.

والذي نريد أَنْ نثبتَهُ هنا أَنَّ ثمَّة مصطلحات يكون فيها المعنى اللُّغويّ قريباً مِن المعنى الاصطلاحيّ؛ وعلى هذا نجد أنّه استُعمِلَ منذُ نشوء النَّحو العربيّ، ولا سِيَّما في هذه المرحلة، ولا غرابة في ذلك ما دام التَّقاربُ موجوداً بين المعنيين اللُّغويّ والاصطلاحيّ. وهذا هو السّبب في ظهور هذا المصطلح في هذه المرحلة.

ونقل الآن النَّصَّ الذي استَعْمَلَ فيه ابن عباس (رضي الله عنهما) مصطلح (الاستثناء) . قال في تفسير قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا

---

(1) ينظر: المعجم الوسيط 101/1.

(2) 124/14 (ثني). وينظر تفصيل ذلك: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص 90 وما بعدها.

(3) شرح الحدود النَّحويّة ص 16. وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص 96. كشاف اصطلاحات الفنون 245/1.

(4) الكّليات ص 91.

شَاءَ اللهُ﴾[1]: (.......... وقال ابن عباس: الاستثناء يرجع إلى قوم سبق فيهم علم الله أَنَّهم يسلمون فيخرجون مِن النَّار)[2].

ولا بد أَنْ نقول هنا: إنَّ هذا المصطلح تفرّع منه مصطلحات عديدة منها: (المستثنى)، و(المستثنى منه)، و(الاستثناء المنقطع)، و(الاستثناء المتَّصل) وغيرها. وهذا دليلٌ آخر يمكن أنْ نُضِيفَهُ إلى سلسلة الأدلَّة التي تؤكِّد أنَّ المصطلح النَّحويّ في هذه المرحلة بدأَ عامّاً سهلاً، يوافق التَّطور التَّاريخيّ للمصطلح النَّحويّ.

جـ - مصطلح التَّوكيد: وهذا المصطلح لا يختلف أيضاً عن مصطلح (الاستثناء) ، فهو مِن المصطلحات التي يقترب فيه المعنى اللُّغويّ مِن المعنى الاصطلاحيّ. فإذا ما أراد شخص أنْ يؤكِّد أمراً ما، فإنّه سيستعمل مصطلح (التَّوكيد) . فالمعنى قريب بين اللُّغة والاصطلاح، ولا يحتاج إلى كثير عناء لتثبيت ذلك. ولنسمعْ ما يقوله ابن عباس (رضي الله عنهما) في استعماله لهذا المصطلح. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[3]: (...... وقال ابن عباس (لا) تأكيد كقولك: لا والله بلى والله ما كان كذا، فكأنَّه قال لا، أقسم بيوم القيامة ما الأمر على ما توهَّمُوه)[4]. نفهم مِن هذا النَّصِّ أنّه استعمل المصطلح؛ ليُبَيِّنَ أنّ (لا) هنا توكيديَّة، وليستْ زائدةً، كما ذهب إلى ذلك الكسائيُّ وغيره[5]. فـ (لا أُقسم) معناها: لا والله بلى والله.

ويعلم كلُّ دارسٍ للنَّحو أنّ مصطلح التَّوكيد تطوّر فصار هناك (توكيد

---

(1) سورة الأنعام / 128.

(2) معالم التّنزيل 445/2.

(3) سورة القيامة/1.

(4) التبيان في تفسير القُرآن 190/10.

(5) معاني القُرآن ص 247. مجاز القُرآن 277/2.

لفظيّ) و(توكيد معنوي)، و(حروف للمعاني تفيد التَّوكيد)، وغير ذلك. فالمصطلح كما نروّج له هنا بدأ سهلا، وسينتهي مركَّبا مفصَّلاً كما سنرى ذلك في هذه الأُطروحة. وهذا التَّطوُّر يوافق العقل والمنطق لاستمرار الأشياء في توجهها نحو الاستقرار.

د - هـ - مصطلحا (الرُّجوع) و(العَود): نبدأ بمصطلح (العَود)؛ لأهميته فنقول: العود مصطلح يقصد به في اللُّغة (الرُّجوع)[1]. وهذا هو المقصود به في الاصطلاح النَّحويّ أيضاً، إذ هو: (وصف يُطلَقُ على كل ضمير له مرجع سابق عليه)[2]. فعندما نقول يعود الضَّمير على كذا؛ أي أنّه يرجع. وأكثر ما يستعمل في باب الضَّمائر؛ لأنَّ الضّمير كناية عن شيءٍ يجب أنْ يعودَ على اسم ظاهر؛ لذا قيل فيه (العائد).

ومثاله قولنا: (زيدٌ أكرمتُهُ) فالهاء في (أكرمتُ) تعود على (زيد)؛ لذا قيل عنه العائد.

ومِن هذا الكلام نفهم أنّ (العود) مثل المصطلحات السَّابقة يقترب فيه المعنى اللُّغويّ مِن المعنى الاصطلاحيّ؛ بل يكاد المعنيان يلتصقان من شدَّة الطِّباق. لذا حقّ لنا أنْ نقولَ: إن هذا المصطلح من بنات أفكار هذه الفترة.

قال ابن عباس (رضي الله عنهما) مستعملا المصطلح في تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ الله وَكُفْرٌ بِه﴾[3]: (وفي هاء الكناية في قوله (وَكُفْرٌ بِه) قولان:

(1) ينظر: لسان العرب 315/3 (عدد). القاموس المحيط 319/1 تاج العروس 251/8.

(2) معجم المصطلحات النَّحويّة والصرفية ص 162.

(3) سورة البقرة /217.

أحدهما:... والثَّاني: أنّها تعود إلى السَّبيل قاله ابن عباس) [1].

أمّا مصطلح (الرُّجوع) فيعني ما يعنيه سابقه؛ لذا لا نطيل الكلام فيه، ما خلا أنّنا سنذكر استعمال ابن عباس (رضي الله عنهما) له؛ إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً﴾ [2]: (وفي هاء الكناية في قوله تعالى: (عَلَى حُبِّهِ) قولانِ: أحدهما: ترجع إلى الطعام، فكأنّهم كانُوا يؤثرون وهم محتاجون إليه، وهذا قول ابن عباس.......... والثّاني: ترجع إلى الله تعالى.............) [3].

و - مصطلح (الصِّلة) : وهو مِن المصطلحات التي استعملها ابن عباس (رضي الله عنهما). ويمكن أنْ نعدّه أوّل مَن استعمله بمعناه الاصطلاحيّ، وليس الفرّاء كما زعم أكثر الدَّارسين والباحثين [4]. واستعماله هذا جاء تورُّعاً - كما يبدو - وتمجيداً للقرآن الكريم، وتنزيهه مِن أنْ يكون فيه حرف زائد، فاستعمل (الصِّلة)؛ لتدلَّ على الزّيادة، مع أنّها كلمة لطيفة، وليست مثل كلمة (الزّيادة) التي تُشْعِرَ العلماء بالحرج في استعمالها في نصوص القرآن الكريم [5].

ولو نظرنا في المعجمات العربيّة فلا نجد معنى (الزّيادة) في مادة (وَصَلَ) وكُلّ المعجمات تتّفق على أنَّ معنى (الوصل)، و(الصِّلة) هو ضد

(1) زاد المسير ص 127.

(2) سورة الإنسان/8.

(3) زاد المسير ص 1498.

(4) ينظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة ص 441. المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوره ص 178.

(5) أبو زكريا الفَراء ومنهجه في النَّحو واللُّغة ص 442.

(الفصل) إذن ليس من معاني (الصّلة) الزِّيادة في المعجمات العربيّة [(1)].

والسُّؤال الذي يجب أنْ نطرحه هنا هو: مِن أينَ جاء له معنى الزِّيادة؟ والجواب على ذلك أنَّ (الوصل) و(الصّلة) الذي هو ضد الفصل جاء ليصل ما قبل الزَّائد بما بعده. فلو قلنا: (إذا ما جاء زيد أُكْرِمُهُ)، فـ (ما) هنا هي صِلة؛ أي: أوصلت معنى (إذا) بما بعدها مِن دون أنْ يؤثِّر فيما ما جاء قبلها، أو ما جاء بعدها؛ لذا فهي زائدة، وفائدتها الوصل. ومِن هنا - كما نرى - جاء معنى الزِّيادة لها. وهو أيضاً التَّورُّع والتَّنزيه الذي تحدّثنا عنه قبل قليل في استعمال هذا المصطلح في نصوص القرآن الكريم.

وبعدُ، قال ابن عباس (رضي الله عنهما) في (وَيْكَأَنَّ) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [(2)]، وقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [(3)]: (وقال ابن عباس في رواية أبي صالح [(4)]: هي: كَأَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ كَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ. وقال: وي صلةٌ في الكلام. وهذا شاهد لقول الخليل [(5)]) [(6)]. والصِّلة هنا بمعنى الزِّيادة.

(1) ينظر: جمهرة اللُّغة 89/3. تهذيب اللُّغة 234/1. مجمل اللُّغة ص 700. أساس البلاغة ص 501. لسان العرب 726/11 (وصل). القاموس المحيط 64/4. تاج العروس 31/ 40. المعجم الوسيط 1037/2.

(2) سورة القصص/82.

(3) سورة القصص/82.

(4) هو ميزان البصريُّ، أبو صالح، روى عن ابن عباس. ينظر: تهذيب التّهذيب 195/4 تقريب التّهذيب ص 513، 601.

(5) ورأيه هو أنّ (ويكأنّه) مفصولة. ينظر: الكتاب 154/2.

(6) تأويل مشكل القُرآن ص 401.

وبهذا يكون ابن عباس (رضي الله عنهما) رائداً في استعمال هذا المصطلح.

ز - ح - مصطلحا (النَّفي) و(الاستفهام): وهذان المصطلحان، لا يختلف تفسيرنا لهما عمّا قلناه في المصطلحات السَّابقة. فالمعنى اللُّغويّ يقتربُ مِن المعنى الاصطلاحيّ، ولا نرى داعياً للُّجوء إلى المعجمات اللُّغويّة، فالمعنى واضح بين اللُّغويّ والاصطلاحيّ للمصطلحين (النَّفي)، و(الاستفهام).

جاء في نصٍ ورد فيه المصطلحين المذكورين عنه:

(قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[1]: (ولو أنّهم قالوا: نعم لكفروا؛ لأنَّ حُكم (نَعَم) أنْ يرفع الاستفهام، فلو قالوا نعم، كان التقدير: نَعَم لستَ ربنّا وهذا كفرٌ، وإنَّما دلَّ على إيمانهم قولهم: (بلى)؛ لأنَّ معناها يدلُّ على رفع النَّفي،......)[2].

هذا ما وقع بين أيدينا مِن مصطلحات ابن عباس (رضي الله عنهما)، ولكنَّنا لا نعدم أنْ تكون هناك مصطلحات أُخرى لم نعثرْ عليها، ولكنَّها بعد أنْ تُكْتَشَفَ وتُدرَس، لا نظن أنّها ستختلف عن هذه التي درسناها.

والآن نُجملُ مميزات هذه الفترة التي سمّيناها (المرحلة الشَّفوية):

1- أكَّدتْ هذه المصطلحات خصوصاً الأوليّة منها بدايات علم النَّحو، أي كانتْ مصطلحات كُليّة، وليستْ مصطلحات متخصّصة ضمن الموضوع الواحد. مثل مصطلحات (الإعراب)، و(اللَّحن)، و(العربيّة) فكلّها تعني عِلم النَّحو. وجاءتْ كذلك، لأنَّ واضعها يروم مِن خَلَلِها حثَّ النّاس

(1) سورة الأعراف/ 172.

(2) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 202.

على تعلُّم العربيّة.

2- نلحظ في مصطلحات هذه المرحلة اقتراب معناها اللُّغويّ مِن معناها الاصطلاحيّ، والسَّبب في ذلك يعود إلى أنّها مصطلحات تنتمي إلى مرحلة النشأة، وأغلبها - إنْ لم نقل كلّها - أُطلِقَ شفاهاً لسؤال سُئِلَ واضعُها، أو لتفسيرِ آيةٍ، أو لشرحِ حديثٍ، أو لتوضيحِ بيتٍ شعريّ. وهذا يدلّ على النُّمو الطبيعي للنَّحو العربيّ. وأنّه عربيّ خالص، على عكس ما اتُّهِمَ أنّه ليس كذلك [1].

3- راعتْ بعضُ المصطلحات الجوانب الدِّينيّة مثل مصطلح (الصِّلة) الذي استُعمِلَ بدل مصطلح (الزَّائد) . فقد استُعمِلَ هذا المصطلح تورُّعاً وتأدُّباً، خصوصاً أنّه أُطلق على نُصوصٍ منزَّلةٍ مِن القرآن الكريم.

4- وُضِعتْ هذه المصطلحات أوّلاً خدمة للقرآن الكريم؛ ولصون لسان الأَقوام الدَّاخلة في الإسلام مِن الزَّلل والخطإِ عند تلاوتِهِ؛ لذا كان (النَّحو) صِنو (اللَّحن) في هذه الفترة. والعرب قبل الإسلام لم يكونُوا في حاجة إلى النَّحو، أو إلى مصطلح له؛ لعدم وجود اللَّحن، فصحَّ بذلك قول ابن فارس (ت 395هـ): (وزعمَ قومٌ أنّ العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنّهم لم يعرفُوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً. قالُوا: والدَّليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنَّه قيل له: (أتهمزُ إسرائيل) فقال: (إنّي إذاً لرجُلُ سَوءٍ!). قالُوا: (وإنَّما قال ذلك لأنَّه لم يعرف مِن الهمز إلَّا الضّغط والعصر) [2].

هذه هي أهمُّ ممّيزات المصطلح النَّحويّ في هذه المرحلة. ونؤكد هنا

---

(1) ينظر: أبو الأسود الدُّؤلي ونشأة النَّحو العربي ص 69.

(2) الصّاحبي في فقه اللُّغة ص 35.

أنَّه لانعدم أنْ نجد مصطلحاتٍ أُخرى لم تصل إليها أيدينا، ولكنّها لن تختلف عن التي ذكرناها، وفي الوقت عينه لن تختلف عن مميّزاتها.

الثّانية: المرحلة التَّحْرِيرِيَّة:

بعد أنْ تحدثنا عن المرحلة الشَّفوية لنشأة المصطلح النَّحو، نأتي الآن لذكر المرحلة الثَّانية، وهي المرحلة التَّحريرية. إذ نلمح أنَّ الدّراسات الشَّفوية للنَّحو العربيّ ما عادت تكفي، فالايعازات بتعلّم العربيّة، واجتناب الخطإ شفاهاً مِن دون تدوينه لم تصلْ إلى كُلِّ أرجاء الدّولة الإسلاميَّة لذلك كانت فترةُ خلافةِ الإمام علي (رضي الله عنه) في مَسيسِ الحاجة إلى وَضْعِ رسائل وملخَّصات في النَّحو العربيّ. ويعود السّبب في ذلك إلى أمرين:

الأول: ازديادُ عددِ المسلمين، وتوسُّع رقعة الدّولة الإسلامية، ممَّا أدّى إلى حاجة كبيرة إلى فهم آيات القُرآن الكريم. ومفتاح هذه المعرفة هو اللُّغة العربيّة، ولا شَكَّ في ذلك؛ لذا نرى أنَّ أبا الأسود الدُّؤلي يقول: (هؤلاء الموالي قد رَغِبُوا في الإسلام ودخلُوا فيه، وصاروا لنا أخوة، فلو علَّمناهم الكلام!) [1]. وكيف يعلّمهم وهو بالبصرة، والموالي والقبائل العربيّة وصلُوا إلى خراسان، وحدود الصّين، واستتبَّت أمور السِّياسة بأيديهم، فلم يبقَ أمر يعيق العناية بالثَّقافة بعامَّة، والثَّقافة الإسلاميَّة بخاصَّة، فبدأتْ مرحلة التَّأليف والتّوثيق.

الآخر: بازدياد الدَّاخلين في الإسلام، ازداد (اللَّحن)، و(الخطأُ)، سواء عند قراءة كتاب الله (عزَّ وجلَّ)، أو في الكلام العامّ، وقد أحسّ العربُ باللَّحنِ والخطإِ عندما أخذ يدبُّ في بيوتاتهم، ولهذه الأسباب فإن اللَّحنَ والخطأ

(1) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 22.

تخطّى كلَّ الحُدود، مما احتاج الوضع إلى إنقاذٍ سريعٍ بصحيفةٍ أو مختصرٍ يُكتَب إلى النّاس يعلّمُهم النَّحو، فكانت صحيفة الإمام علي (رضي الله عنه)، وكانت (تعليقة) الدُّؤليّ (رحمه الله).

هذانِ الأمرانِ كفيلانِ لبداية العمل بصناعة جديدة تُثقف اللِّسان وتصون العربيّة[1].

وقبل أنْ نعرضَ لمصطلحاتِ هذه الفترة، لابدَّ لنا أنْ نعرجَ على مسألة خطيرة في تاريخنا، وهي مسألة: هل وضع الإمام علي (رضي الله عنه) صحيفة في النَّحو؟ أم أَنَّ النَّشأة الحقيقيَّة كانتْ على يدِ أبي الأسود وليس غيره؟ والحقُّ إنَّ نشوء مصطلح (النَّحو) باسمه هذا لا يهمُّ بحثنا على يد مَن كانتْ نشأته، وإنَّما يهمّنا أنّه عربيّ خالص أوّلا ونسبة المصطلحات التي وردتْ في صُحُف هذه المرحلة إلى أصحابها.

فَمِنَ الذين يعترضُون على أنْ يكون الإمام علي (رضي الله عنه) وَضَعَ صحيفةً في النَّحو أَلْقَى بها على أبي الأسود، الأستاذُ أحمد أمين (رحمه الله)، إذ يقول: (ذكرُوا أنَّ واضعَ النَّحو أبو الأسود الدُّؤلي، بل منهم مَن ينسبه إلى علي بن أبي طالب، وأنّه دَفَعَ إلى أبي الأسود رقعةً مكتوباً فيها (الكلام كُلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ....) ثمّ وضع أبو الأسود بابي العطف والنّعت..... وكلّ هذا حديث خرافة، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التَّعاريف وهذه التَّقاسيم الفلسفيّة، والعِلم الذي ورد إلينا مِن هذا العصر في كلّ فرع يتناسب مع الفطرة ليس فيه تعريف ولا تقسيم)[2].

---

(1) ثمة دارسون لا يعطون كبير شأن للّحن في نشأة النَّحو، منهم: الدُّكتور عبده الرَّاجحيّ في كتابه (النَّحو العربي والدّرس الحديث) ص 10 - 11.

(2) ضحى الإسلام 463/2.

وقال الأستاذ سعيد الأفغانيّ (رحمه الله): (وأوّل مَن أرسل في النَّحو كلاماً أبو الأسود الدُّؤلي المتوفى سنة 67 هـ)[1]. وقيل إنَّ عليَّ بن أبي طالب أَلْقَى على أبي الأسود شيئاً مِن أصول هذا النَّحو، ثمّ قال له: (انْحُ هذا النَّحو) فسُمّي الفن نحواً..... ومَن يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود الدُّؤليّ في (تاريخ دمشق لابن عساكر)[2]، ثمَّ يُفكِّر في توارد أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النَّحو لا يستبعد ذلك فالرجل ذو ذكاءٍ نادرٍ وجوابٍ حاضرٍ)[3]. وكرّر الأستاذ الأفغاني هذا الكلام في كتابه في (في أصول النَّحو)[4]، وزاد عليه: (ولستُ أدري هل أبقتْ أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتَّأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها؟)[5].

وقال الدُّكتور شوقي ضيف (رحمه الله) في رواياتِ نسبةِ النَّحوِ إلى أبي الأسود، وإلى مَن سبقُوه في وضعه، أو مَن تلَوه مثل: نصر بن عاصم (ت 89 هـ)، أو عبد الرَّحمن بن هرمز (ت 117 هـ)؛ إذ قال: (وكلُّ ذلك مِن عبث الرُّواة الوضّاعين المتزيّدين، وهو عبث جاء مِن أنَّ أبا الأسود نُسِبَ إليه حقاً أنَّه وَضَعَ العربيّة، وهو إنَّما وَضَعَ أوّلَ نقطٍ يُحرِّرُ حركات أواخرِ الكلمات في القُرآن الكريم)[6].

وقال الدُّكتور عفيف دمشقيّة (رحمه الله) بعد أنْ ذكر رأيه في أصل النَّحو العربيّ، وقسّمه ثلاثة مذاهبٍ هي: المذهب التَّوقيفي، والمذهب

(1) والصّحيح (69هـ) كما سنذكر ذلك فيمن ترجم له.
(2) ينظر: تاريخ مدينة دمشق 125/27 - 149.
(3) من تاريخ النَّحو ص 27.
(4) ص 160 - 161.
(5) في أصول النَّحو ص 164. الهامش (3).
(6) المدارس النَّحويّة ص 16.

الاقتباسي، والمذهب العُروبي [1]. ثمّ توصَّل إلى نتيجة هي: (أنّه إلى جانب الحقيقة العلميّة الوحيدة التي يمكن الرُّكون إليها في المرحلة الأولى لنشأة النَّحو العربي، حقيقة كون الدُّؤلي واضع (نَقْط الإعراب) الذي عُدَّ على أساسه الواضع الأوّل للنَّحو، هناك حقيقة أخرى، هي أنّه تخرّج بأبي الأسود فوجٌ مِن الطلبة أخذُوا عنه قراءة القُرآن الكريم، وتعلّمُوا على يديه طريقته في نَقْطِ المصاحف....) [2].

وثمَّة آراءٌ أخرى لباحثين مُحَدثين تؤكّد هذا الأمر، وقد أدلَوا بدلوهِم في هذا الأمر [3].

ويمكن لنا أن نلخّص هذه الآراء فيما يأتي:

1- الاعتراض على أنْ يكون الإمام علي (رضي الله عنه) أوّل واضع للنَّحو العربي، لانشغاله بما حدث في السَّنوات الأخيرة مِن الخلافة الرّاشدة من أحداثٍ، أو بسبب عدم وصول الفكر العربي برمّته من النُّمو والرُّقي حتى يأتي بمصطلحات وتقسيمات، أقلُّ ما يقال عنها أنّها وُضِعَتْ في المراحل القابلة لتطوُّر النَّحو العربيّ.

2- عُزوُّ نشأة النَّحو العربيّ، وكلُّ ما يتعلق به مِن مصطلحات وأصول إلى أبي الأسود الدُّؤلي وليس غيره.

بعد هذا العرض لآراء النَّاكرين لنشأة النَّحو العربي، وكلّ ما يتعلّق به، على يد الإِمام علي (رضي الله عنه) نضع أدلّةً تُدعِمَ أنّ أوّلَ صحيفة كُتِبَ فيها

---

(1) ينظر: تجديد النَّحو العربي ص 12 - 18.

(2) تجديد النَّحو العربي ص 101 - 102.

(3) ينظر: التفصيلات في ذلك: أبو الأسود الدُّؤلي ونشأة النَّحو العربي ص 175. الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحو العربي ص 7 وما بعدها. أَبحاث في العربيّة الفصحى ص 15 - 38.

مادة نحويّة كانت للإمام علي (رضي الله عنه):

1- يُعرَفُ عن الإمام علي حُبُّه للعِلم والعلماء، وحسبنا هنا ما قاله أبو نعيم الأصفهاني (ت **430** هـ) فيه: (علي بن أبي طالب وسيّد القوم، محبّ المشهود، ومحبوب المعبود، باب مدينة العلم والعلوم، ورأس المخاطبات، ومستنبط الإشارات...)[1] فإذا كان (رضي الله عنه) مدينة العِلم، فلا يشقّ له وضع بضعة مصطلحات في النَّحو.

2- تؤكِّد أهمُّ المصادر العربيّة أنّه وَضَعَ صحيفة (رُقعة) في النَّحو، قال القفطي (ت **624**هـ): (ورأيت في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءاً فيه أبواب مِن النَّحو، يجمعون على أنَّها مقدّمة الإمام علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدُّؤليّ)[2]. وقال أيضا: (ورُوِيَ أيضا عن أبي الأسود قال: دخلتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - فأخرج لي رقعة فيها: (الكلام كلُّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى).)[3]. والمصادر التي تُسمّي صحيفة الإمام علي (رضي الله عنه)، (رقعة) كثيرة ومهمة في تاريخ العربيّة[4].

3- ولو تأمّلنا في اسم مؤلَّف أبي الأسود الدُّؤليّ، لوجدنا أنَّ أغلب الكُتُبِ التَّاريخيَّة تؤكِّد أنَّ اسمه (التّعليقة)، ونحن نعلمُ أنَّ التراث العربيّ

---

(1) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 59/1.

(2) إنباه الرُّواة 5/1.

(3) إنباه الرّواة 5/1.

(4) ينظر: الإيضاح في علل النَّحو ص 89. الأَغاني 481/12 - 482. شرح أدب الكاتب ص 38. نزهة الألباء ص 18. إنباه الروّاة 4/1. المثل السّائر 25/1. البداية والنهاية 8/ 343. الأشباه والنظائر 12/1 - 13. الاقتراح ص 130. مفتاح السّعادة 142/1. فرائد العقود العلويّة 87/1 - 88.

الإسلاميّ لا يحمل هذا العنوان إلَّا لكُتُبٍ هي شروحٌ أو حواشٍ لكتبٍ ورسائل سبقتها فتكون تعليقة عليه. وإذا سألنا: على أيِّ كتابٍ أو رسالةٍ كانت تعليقةُ أبي الأسود؟ والجواب يبدو أنَّها تعليقٌ وشرحٌ ثمّ إضافة على ما كتبه الإمام علي (رضي الله عنه)؛ لأنَّنا لم نسمع بكتاب أو صحيفة يمكن أنْ يعلِّق عليها أبو الأسود غير صحيفة الإمام علي (رضي الله عنه). ومِن الأهمية بمكان أنْ نذكر أنّ مصطلح (التّعليقة) ورد اسماً لكتبٍ كثيرةٍ في تراثنا، لعلّ أشهَرها كتاب (التّعليقة على كتاب سيبويه)[1]، لأبي علي الفارسيّ (ت 377 هـ).

4- إنَّ مصطلحات هذه المرحلة (المرحلة التَّحريرية) هي مصطلحات سنراها تمثل التّطور الطبيعي للمصطلحات النَّحويّة، وتتمّة للفترة السّابقة. فبعد ما كانت في (الفترة الشَّفوية) مصطلحات عامّة تحثّ على تعلّم العربيّة، وهي قريبة مِن معناها اللُّغويّ، زيادة على ذلك فقد كانت مبثوثة في هذا الكتاب أو ذلك. نجد أنَّ مصطلحات هذه المرحلة أخذت تميلُ إلى ابتعاد الدّال عن المدلول؛ أي معناها اللُّغويّ عن معناها الاصطلاحيّ، مع بقائها تمثِّل الموضوعات العامّة والأبواب التي يحتاجها المتعلّم للنَّحو في تلك الفترة، فهذا - كما أسلفنا - تطوّر طبيعي يقبله العقل، ويستسيغه المنطق.

5- ظلَّ أبو الأسود - منذ أنْ أمرَه الخليفة الثَّاني عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) أنْ يُعلِّم أهل البصرة العربيّة - يعتمل في داخله أمرٌ آخرُ يُكمِّل ما بدأه مِن نظرات شفويّة لدراسة العربيّة، وظلَّ لأكثر مِن خمس عشرة سنة ينظر في كلام النّاس مُصحِّحاً وناصِحاً باللِّسان الصَّحيح، حتى هبطتْ عليه صحيفةٌ مِن الإمام علي (رضي الله عنه) أكملتْ ما كان قد بدأه في عصر عمر

(1) صدر الكتاب في ستة أجزاء عن مطبعة الأَمانة بالقاهرة في تسعينات القرن الماضي، بتحقيق الدُّكتور عوض القوزي.

(رضي الله عنه)، فوجد فيها طريقاً واضحة، وهذا ما كان يتمنّاه، فوضع تعليقته على تلك الصَّحيفة. على أنَّ عهد الخليفة الرَّاشد الثَّالث عثمان بن عفّان (رضي الله عنه) كان مشغولاً بأمر مُهمّ، أهمّ مِن وَضْعِ النَّحو؛ وهو جمع القُرآن الكريم. وإنْ لم ينشغل به لوصلنا منه علم جمّ في النَّحو وأصوله.

6- روى علماء كِبار يُشاد لهم بالبَنان في النَّحو، واللُّغة، والشّعر، أنَّ الإمام علي (رضي الله عنه) وضع النَّحو، لعلَّ أشهرَهم: أبو عبيدة، جاء في الفِهْرِسْتِ لابن النّديم (ت 385 هـ): (..... فقال أبو عبيدة: أخذ النَّحو عن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) أبو الأسود)[1].

7- ظهرتْ هذه الصَّحيفة مع تعليقة أبي الأسود - وكلاهما في رسالة واحدة كما سنوردُها في الصّفحات القابلة - غير مرَّةٍ فقد ظهرت في القرن الخامس الهجريّ[2]؛ إذ كانت عند أبي إسحاق إبراهيم بن عقيل المعروف بابن المكبّريّ[3] (ت 474 هـ)، كما يذكر ابن عساكر[4] (ت 571 هـ). وظهرتْ ثانية في القرن السّابع الهجريّ، قال القفطيّ: (ورأيتُ بمصر في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءاً فيه أبواب مِن النَّحو، يجمعون على أنَّها مقدّمة الإمام علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدُّؤلي)[5].

8- ذكر بعض العلماء أفكاراً منهجيَّة يقبلها المنطق، تذهب إلى أنَّ هناك نحواً قبل أبي الأسود، وما أظنّه إلا إشارة إلى الأئِمَّة (عمر بن الخطّاب)، و(علي بن أبي طالب)، و(عبد الله بن عباس) (رضي الله عنهم). فقد قال ابن

(1) الفهرست ص 45.
(2) ينظر: تاريخ مدينة دمشق 39/7 - 40.
(3) ينظر ترجمته: تاريخ مدينة دمشق 39/7. معجم الأدباء 206/1 بغية الوعاة 419/1.
(4) ينظر: تاريخ دمشق 39/7 - 40.
(5) إنباه الرُّواة 5/1.

فارس: (فإنْ قال قائل: فقد تواترَتِ الرِّوايات بأنّ أبا الأسود أوّلُ من وضع العربيّة، وأنَّ الخليل أوّل مَن تكلَّم في العَرُوض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إنَّ هذين العِلمين قد كانا قديماً، وأتتْ عليهما الأيام وقلّا في أيدي النّاس، ثمّ جدّدهما هذان الإمامان)(1).

9- وأخيراً، ثمّة باحثون يُقرُّونَ أنَّ للإمام عليّ (رضي الله عنه) صحيفة في النَّحو، والنّتيجة التي تفرزها هذه المقولات، إنَّ له مصطلحات نحويّة في الصَّحيفة تلك. قال الدُّكتور عبد العال سالم مكرم: (والواقع أنَّ عليّاً كرّم الله وجهه شغلته قضية اللَّحن ففكّر فيها، وأطال التّفكير وحاول أنْ يضع لهذه المشكلة الوافدة حلاً يدلُّ على ذلك ما رآه أبو الأسود إذ يقول: (دخلتُ على عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) فرأيته مُطرِقاً متفكرّاً، فقلتُ فيما تفكّر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّي سمعتُ ببلدكم هذا لحناً فأردتُ أنْ أضعَ كتاباً في أُصول العربيّة.......) فهذا النَّصُّ ينطقُ في وضوحٍ بأنَّ عليّاً ذَكَرَ ما ذكرَ في صحيفته بعد دراسةٍ وبحثٍ....)(2).

بعد هذه الأدلَّة التي قدّمناها نمضي مُطمَئِنّين في سَرْدِ مصطلحات الإمام علي (رضي الله عنه)، وتلميذه أبي الأسود الدُّؤلي.

أولاً: مصطلحات الإمام علي(3) (رضي الله عنه) (ت 40 هـ):

لا بُدَّ أنْ ندرجَ نصّ تعليقة أبي الأسود وما فيها مِن صحيفة الإمام علي

---

(1) الصاحبي في فقه اللُّغة ص 38.

(2) الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحو العربي ص 27.

(3) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 13/3. سير أعلام النبلاء 548/2. تذكرة الحفاظ 13/1. معرفة القرّاء الكبار 105/1. غاية النهاية 483/1. الاصابة 1294/2 تهذيب التهذيب 3/ 169. تقريب التهذيب ص 357.

(رضي الله عنه)، في أحدث طبعة لها، وأصحّها؛ إذ نُقِلَتْ من كتاب (الأمالي الكُبرى) للزَّجاجيّ (ت 340هـ) الذي يعتزم الدُّكتور محمد خير البقاعي في تحقيقها. ولأهميتها، وحاجة الباحثين إليها نَشر الدُّكتور البقاعي التّعليقة بنصّها الكامل في مجلة (العرب) السعوديّة[1]. وهذا نصُّها:

(بسم الله الرَّحمن الرَّحيم وبه نستعين.

قال أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحق الزَّجاجيّ قال: حدَّثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبريّ صاحب أبي عثمان المازنيّ، قال: حدَّثنا أبو حاتم السّجستانيّ، قال: حدَّثني يعقوب بن إسحق الحضرميّ، قال حدَّثنا سعيد بن سلم الباهليّ، قال: حدَّثنا أبي عن جدّي عن ابن أبي الأسود الدُّؤليّ، أو قال عن جديّ عن ابن أبي الأسود عن أبيه قال: دخلتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه فرأيته مُطرِقاً مفكّراً فقلتُ: فيمَ تفكّر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّي سمعتُ ببلدكم لحناً فأردتُ أنْ أَصنعَ كتاباً في أصول العربيَّة، فقلتُ له: إنْ فعلتَ هذا يا أمير المؤمنين أحييتَ أو أبقيتَ فينا هذه اللُّغة، ثم أتيته بعد أيّام فألقى إليَّ صحيفة فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كُلُّهُ اسم وفعل وحرف: فالاسم ما أنبأ عن المسمَّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثمّ قال لي: تتبَّعْهُ وَزِدْ فيه ما وقعَ لكَ. واعلمْ يا أبا الأسود أنَّ الأشياء ثلاثةٌ: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنَّما يتفاضل

---

(1) توصّل الدُّكتور محمد خير البقاعي إلى أنَّ الزجاجي ألّف ثلاثة كتب في الأمالي، هي: الصُّغرى التي حقّقها الأستاذ عبد السَّلام هارون (رحمه الله)، والوسطى حقّقها الدُّكتور عبد الحسين مبارك، والكبرى يقوم بنفسه بتحقيقها. ينظر: تعليقة أبي الأسود التي في أوّل أمالي الزَّجاجي الكبرى مجلة العرب - عدد محرّم وصفر - 1428 هـ. (الأنترنيت).

العلماء في معرفته ما ليس بظاهر ولا مضمر. قال: فجمعتُ منه أَشياءَ عرضتُها عليه فكان مِن ذلك حروف النَّصبِ، فذكرتُ منها: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ، ولم أذكر لكنَّ، فقال لي: لِمَ تركتها؟ فقلتُ لم أحسبْها منها، فقال: بلى هي منها فزِدْها فيها)[1].

هذا هو نصُّ تعليقة أبي الأسود، وفيها صحيفة الإمام علي (رضي الله عنه) على أنَّا عثرنا على مصطلحات أخرى للإمام علي (رضي الله عنه) منقولة مِن غير هذه الصَّحيفة؛ لذا سنقسِّم مصطلحاته إلى: مصطلحات مِن صحيفته، ومصطلحات مِن خارج صحيفته. ونذكرها هنا حسب ورودها في الصَّحيفة:

أ - مصطلحات الصَّحيفة (الرُّقعة):

1 - مصطلح (اللَّحن) : وهو من المصطلحات التي نجدها في الصَّحيفة، ويبدو أنَّه - أي المصطلح - فَقَدَ معناهُ الاصطلاحيّ الذي عُرِفَ به في المرحلة (الشَّفوية)؛ إذ جاء فيها بمعنى (النَّحو)، فإنَّ المصطلح أخذَ معناه المعروف من الآن وهو (الخطأ)، وما عادَ يُستعمل ليدلَّ على معنى (النَّحو) قطّ. وبهذا يُعَدُّ أوّلَ مصطلح نحويّ انتهتْ مهمَّته، وأوّل مصطلح أيضاً يتطوَّر معناه مِن مصطلح قديم له عدَّة معانٍ إلى مصطلحٍ له معنى واضحٌ يُعرف به هو (الخطأ) في الكلام. فالمعروف أنَّ المصطلحات التي تعني عدّة معان تَفْقِدُ دلالتها الاصطلاحيّة، فإمَّا أنْ تنتقلَ إلى مصطلحات جديدة بلفظ جديد، وإمّا أنْ تَسْكُنَ في الفترة التي استُعملتْ فيها، وتبقى فائدتُها لفهم دلالة تطوّر المصطلح النَّحويّ. وهذا ما حدث لهذا المصطلح[2].

(1) تعليقة أبي الأسود التي في أوّل أمالي الزَّجاجي الكبرى - مجلة العرب - عدد محّرم وصفر - 1428 هـ. (الانترنيت).

(2) وينظر الاستعمال الجديد للَّحن عن الإمام علي (رضي الله عنه): مراتب النَّحويين ص 20.

2 - مصطلح (أصول العربيّة) : أمَّا مصطلح (العربيّة) فبقي استعماله في هذه المرحلة على مثل ما استُعملَ في المرحلةِ السّابقة، فقُصِدَ به هنا (النَّحو) أيضا.

و (أصول العربيّة) يُقصَدُ به هنا (قواعد النَّحو العامّة)[1]، وهو يختلف عَمّا نعرفه عنه اليوم. فأراد الإمام علي (رضي الله عنه) أنَ يضع قواعد نحويّة عامّة، أو رئيسة للنَّحو؛ ليقوم أبو الأسود الدُّؤليّ ومَن يتلو تِلوه في شقِّ هذه القواعد، والإضافة عليها لتصبح مادة علميّة، وعِلْماً يُعرف برأسه. إذن (أصول العربيّة) مصطلح استعمله الإمام علي (رضي الله عنه) ليدلّ به على القواعد النَّحويّة العامّة أو الكُلّية دون الدخول في التّفصيلات.

وثمّة مصادر أخرى تُثبتُ هذا المصطلح للإمام علي، قال الذَّهبي (ت 748هـ): (وقال المبرِّد: حدَّثنا المازنيّ قال: السّبب الذي وُضِعَت له أبواب النَّحو أنَّ بنتَ أبي الأسود قالت له: ما أشدُّ الحرِّ! فقال: الحصباءُ بالرَّمضاء.......... فأخبر بذلك عليّا (رضي الله عنه) فأعطاه أُصولا بنى منها، وعمل بعده عليها)[2]. وهذا ما أردنا أنْ نقوله حقّاً، فإنَّ الإمام عليَّاً (رضي الله عنه) وضعَ (أُصولاً) أي قواعد عامّة، بَنَى أبو الأسود عليها، وعمل بعده فيها[3].

3 - مصطلح (الكلام) : نسبَ الأستاذ عوض القوزي هذا المصطلح

(1) ذكر ابن النّديم لفظة (النَّحو) مكان (العربيّة) في النّصِّ الذي يرويه: (وقد ألقى إليه شيئاً في أُصول النَّحو). الفهرست ص 45.

(2) سير أعلام النبلاء 109/5.

(3) ينظر المصطلح عن الإمام علي أيضاً: إنباه الرّواة 4/1. الأشباه والنظائر 12/1. فرائد العقود العلويّة 87/1 - 88.

خطأً إلى أبي الأسود[1]، والصَّحيح هو لأستاذه الإمام علي (رضي الله عنه). وعَنى به الإمام علي (رضي الله عنه) تقسيمات الكلام مِن اسم وفعل وحرف، أي إِنَّه يساوي الجملة المفيدة التي تتكوّن مِن الأسماء والأفعال، أو الاسم والاسم، أو غيرها، دون التَّطرُّق إلى تفصيلات أخرى، مثل الفرق بينه والقول، أو بينه والكَلِم. فهذا المفهوم لمصطلح (الكلام) ما زال في هذه المرحلة ابتدائياً، ولمّا يدخلْ في تفصيلات كانت تالية لهذه المرحلة. على الرَّغم مِن أنَّ كلَّ مقارنٍ بين هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها سيجد ابتعاد المعنى اللُّغويّ عن المعنى الاصطلاحيّ ممّا يدلّ على تطوُّر المصطلح. وسنلمس تطورا وتشعُّبا في حدّ المصطلح، ودلالته في المراحل القابلة[2].

وثمّة مصادر نقلت هذا المصطلح عن الإمام علي (رضي الله عنه) ماخلا ما نقلناه من الأمالي الكبرى للزَّجّاجيّ. قال ابن الأثير (ت 637هـ): (فقال[3]: هَلُمَّ صحيفة، ثُمَّ أملى عليه: (الكلام لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)[4].

ومِن الأدلّة التي تؤكّد أنَّ هذا المصطلح للإمام علي (رضي الله عنه) أنّ علماء النَّحو عندما أقرُّوا بحصر الكلام العربي في (الاسم والفعل والحرف)

(1) يُنظر: المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوّره ص 9.

(2) ينظر حدّ المصطلح: شرح الحدود النَّحويّة ص 32. الحدود في علم النَّحو - مجلّة مجمع اللُّغة العربية بدمشق - الجزء الرّابع - المجلد السبعون - ص 627 - تشرين الأول 1995م.

(3) أي: الإمام علي (رضي الله عنه).

(4) المثل السائر 25/1. وينظر: الإيضاح في علل النَّحو ص 89. أمالي الزَّجّاجيّ/الملحقات ص 238. الأغاني 481/12 - 482. نزهة الألباء ص 18. إنباه الرُّواة 5/1. سير أعلام النبلاء 109/5 - 110. الأشباه والنظائر 13/1.

جعلُوا قول الإمام علي (رضي الله عنه) عن (الكلام) أحد الأدلّة لإثبات حصرهم للكلام العربي. قال علي الحلبي (ت 1044هـ) - صاحب السِّيرة الحلبية -: (وهي أي: الاسم والفعل والحرف، كلمات الثَّلاث عندهم، ولا رابع لها بالاستقراء. وهي أنَّ أئمَة العربيّة تتبّعوا الألفاظ التي نطقت بها العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة. وصرّح به الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه))[1]. وقال جلال الدِّين السُّيوطيّ: (واسم وفعل ثمّ حرف) هي (الكلمْ)[2] التي يتألف منها الكلام لا غيرها، كما دلّ عليه الاستقراء، وذكره الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) المبتكر لهذا الفن)[3].

وهذه الأدلة كافية لنسبة مصطلح (الكلام) إلى الإمام علي (رضي الله عنه).

4 - مصطلح (الاسم) : بدأت المصطلحات تبتعدُ شيئاً فشيئاً عن معناها اللُّغويّ، وهذا مِن تلك المصطلحات وقد كُتِبَ له الاستقرار إلى يومنا هذا. والفضل يعود في ذلك إلى دقّة المصطلح. فكلَّما كان المصطلح دقيقا، كُتب له الاستقرار والاستمرار وهذا من تلك المصطلحات.

5 - مصطلح (الفعل) : والكلام على هذا المصطلح لا يختلف عن رفيقه (الاسم) فهو مِن المصطلحات التي وُضِعَتْ واستقرتْ أيضا.

6 - مصطلح (الحرف) : واضعُ هذا المصطلح قضى وقتاً في التَّفكير أكثر مِمَّا قضاه في التّفكير بوضع مصطلحي (الاسم) و(الفعل)؛ لأنَّ لمصطلح الحرف دلالات عديدة في التُّراث العربي الإسلاميّ فيُطلقُ على حروف

---

(1) فرائد العقود العلوّية على شرح الأزهريّة 87/1.

(2) ما بين القوسين في النّصِ من ألفية ابن مالك. ينظر: الألفية ص 3.

(3) البهجة المرضية 9/1 وينظر: الأشباه والنظائر 6/3.

الهجاء، وحروف المعاني، والاسم، والفعل، والقراءة القُرآنية، والظرف، والصوت [1].

على أنّنا لا ننسى أنّ هذا المصطلح ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَمِنَ النّاس مَنْ يَعْبُدُ الله عَلَى حَرْفٍ) [2]. وفي قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (نزل القُرآن على سبعةِ أحرف كُلّها كافٍ شافٍ) [3].

إذن مصطلح (الحرف) لم يكنْ غريباً في زمان الإمام علي (رضي الله عنه)، واستُعمِلَ في تلك الفترة كثيرا، فأختاره الإمام علي ليدلّ به على قسم من أقسامِ الكلامِ العربيّ. وكان الاختيارُ صائباً، يدلُّ على صوابِهِ بقاؤهُ إلى يومنا هذا.

وللتَّوثيق نقول إنَّ عدداً كبيراً من المصادر ذكرتِ المصطلحات الثّلاث عن الإمام علي، مما يَدعم نسبتها إليه [4].

7 - مصطلح (الحركة) : بعد أنْ ذَكَرَ الإمامُ علي (رضي الله عنه) المصطلحات الثّلاثة (الاسم)، و(الفعل)، و(الحرف)، أخذ بحدّ كلِّ قسم من أقسام الكلام العربيّ كما في النّصِّ الذي أوردناه عن (التّعليقة)، فقال: (الاسم: ما أنبأ عن المسمَّى). و(الحرف): (ما أنبأ عن معنى ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ).

---

(1) ينظر تفصيل ذلك: حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير) ص 14 - 17.

(2) سورة الحج/ 11.

(3) غريب الحديث 159/3.

(4) ينظر: الإيضاح في علل النّحو ص 89. أمالي الزّجاجي/الملحقات ص 238. الأَغاني 481/12 - 482 نزهة الألباء ص 18. إنباه الرّواة 4/1 - 5. المثل السائر 25/1. سير أعلام النبلاء 109/5. توضيح المقاصد والمسالك 22/1. شرح الأشموني 31/1. الأشباه والنظائر 13/1، 6/3. البهجة المرضية 9/1.

وعـندما أرادَ أنْ يَحُـدَّ مـصطلحَ (الفعـل) قـال: (والفعـل مـا أنـبأ عـن حـركة المسمَّى). فأورد مصطلح (الحركة) . وهو أوّل مصطلح يُطلقُ على (الزّمان) في العربية.

8 - مصطلح (الظَّاهر) : عرّف النُّحاة بمصطلح الظَّاهر، فقالُوا: (ما دلَّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به)[1]. فكلّ الكلمات في العربيّة هي ظاهرة حاشا الضَّمائر. وعلى الرَّغم مِن قُرْبِ المعنى اللُّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ لهذا المصطلح، إلّا أنَّه ما زال يُستعملُ إلى يومنا هذا.

9 - مصطلح المُضمر: تُوضِّح المعجمات اللُّغويَّة أنَّ الإضمار هو الإخفاء والسرّ[2]. وهذا المعنى للإضمار لا يختلف عن معناه الاصطلاحيّ، فقالُوا في حدِّه: (ما دلّتْ[3] وَضْعاً على متكلِّم، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ)[4]. وعلى هذا الاستعمال يكون مصطلح (المُضمر) أقدم مِن مصطلح (الضَّمير) في الاستعمال، على ما يتَّضح مِن أمرِ هذه الصَّحيفة. ونحبُّ أنْ نُنَوِّهَ إلى مسألةٍ أخرى، وهي أنَّ مصطلح (الإضمار) سيتَّخذُ معانيَ جديدةً أخرى لا تمتُّ إلى الضَّمائر بصلةٍ سنأتي عليها في الفصول القابلة مِن هذه الأُطروحة.

10 - مصطلح (ما ليس بظاهر ولا مُضْمر) : وقد وَصَفَ الإمامُ علي (رضي الله عنه) هذا المصطلح من دون أنْ يُمثِّل له، فقال: (وإنّما يتفاضل العلماء في معرفتِهِ ما ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ). وقد فسّر العلماءُ معنى هذا المصطلح، فقال الزَّجَّاجيُّ (ت **340**هـ) إنَّ المقصودَ بهذا المصطلح هو أسماء الإشارة

---

(1) الحدود في علم النَّحو ص 627. مجلة اللُّغة العربيّة بدمشق.

(2) ينظر: جمهرة اللُّغة 366/2. لسان العرب 492/4 (ضمر). القاموس المحيط 76/2.

(3) أي: الضمائر.

(4) شرح الحدود النَّحويّة ص 67. وينظر الحدود في علم النَّحو ص 627. مجلة مجمع اللُّغة العربيّة.

وأسماء الاستفهام[1]. وقال أبو البركات الأَنباريّ (ت 577 هـ): (..... وإنَّما يتفاضل النّاس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم)[2]. وقال السّيرافيُّ (ت 368هـ): (يعني اسم الإشارة)[3]. معنى هذا المصطلح هو أسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، وغيرها مِن الأسماء المُبهمة. وقد بيَّن الزَّجَّاجيُّ سببَ تخريجهم المصطلحَ هذا المخرج؛ فقال: إنَّ لها أحكاماً (في التّثنية والجمع والتَّصغير، ومِنها ما يكون له أحوال متضادّة، وشروط مختلفةٌ، وقد بَيَّن ذلك في النَّحو. هذا غرضه وقصده)[4].

ب - مصطلحات الإمام علي (رضي الله عنه) مِن خارجِ الصَّحيفة:

قلْنا إنَّ الإمام علي (رضي الله عنه)، ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدُّؤليّ، صحيفةً تحوي عدداً مِن المصطلحات النَّحويّة. وثمّة مصطلحات عثرنا عليها في بُطونِ كُتُبِ التُّراث لم تَرِدْ في الصَّحيفة (الرُّقعة). وإنَّ السَّبب في ذلك يعود إلى أنَّ أبا الأسود اختلفَ إلى الإمام علي (رضي الله عنه) غير مرّة ليسأله في مسائل نحويّة، أو يناقشه فيما توصّل إليه. فمِن هذه المناقشات وُلِدَتْ مصطلحات أخرى أثبتها أبو الأسود في (تعليقته). وذكرت لنا المصادر أنَّ ثمّة لقاءاتٍ جرتْ بين الرَّجُلَين، تناولَا فيها مسائلَ نحويّة، منها ما ورد في (التّعليقة) التي ذكرناها برمّتها. ونقل السُّيوطيُّ منها أيضاً: (قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتُها عليه، فكان مِن ذلك حروف النّصب فذكرتُ

(1) ينظر: تعليقة أبي الأسود الدُّؤلي مِن كتاب الأمالي الكبرى - مجلة العرب - الأَنترنيت.

(2) نزهة الألباء ص 18.

(3) حاشية الصّبان 31/1.

(4) تعليقة أبي الأسود الدُّؤليّ - من الأمالي الكبرى للزّجاجيّ - مجلة العرب - (الانترنيت).

منها: إنَّ وأنَّ وليتَ ولعلَّ وكأنَّ، ولم أذكر: لكنَّ، فقال لي: لِمَ تركتها؟ فقلتُ: لم أحسبْها منها، فقال بل هي منها فزِدْها فيها) [1].

ثـمّ إِنَّ أبا الأسود قرأ القرآن الكريم على الإمام علي (رضي الله عنه). قال علـم الدِّين السَّخاويُّ (ت 643هـ): (... ومِمَّن قرأ عليه حمزة بن جعفر بن محمد الصّادق، وقرأ جعفر (عليه السلام) على أبي الأسود الدُّؤليّ، وقرأ أبو الأسـود علـى علـيّ (علـيه الـسّلام)، وقـرأ علـيّ علـى النبـيّ (صـلى الله علـيه وسلم).) [2]. ولا نعدم أنْ تكون في هذه اللّقاءات مناقشات نحويّة دارت بين الرَّجلين.

وهذا ثَبتٌ بالمصطلحات الواردة عن الإمام عليّ (رضي الله عنه) مِن خارج الصَّحيفة (الرُّقعة):

1 - مصطلح (النَّحو) : استُعمل مصطلح (العربيّة) ، ومصطلح (اللَّحن) لـيدلّا علـى (الـنَّحو) فـي المـرحلة الـسابقة، وبـتطوّر المـصطلح الـنَّحويّ أخـذ المعنيُّون بهذا العِلم استعمالَ مصطلح (النَّحو) ، واستقرُّوا عليه إلى الآن.

و (النَّحو) لغةً هو الطريقُ والجهةُ والقصدُ [3]، ومِن هذه العبارات اشتُقَّ النَّحو في الكلام؛ ليُقصَد به الصّواب [4].

والحقُّ إنَّ هذا المصطلح نُسِبَ إلى الإمام علي (رضي الله عنه)، وإلى

---

(1) الأشباه والنظائر 113/1. أمالي الزّجاجي/الملحقات ص 239. تعليقة أبي الأسود - مجلة العرب - الأنترنيت.

(2) جمال القرّاء وكمال الإقراء 202/2.

(3) ينظر: جمهرة اللُّغة 197/2. لسان العرب 309/15 (نحا). القاوس المحيط 394/4. تاج العروس 19/40.

(4) ينظر: جمهرة اللُّغة 197/2.

أبي الأسود الدُّؤليّ[1]. فمِن النُّصوص التي تنسب مصطلح (النَّحو) إلى الإمام علي (رضي الله عنه) قول ابنِ أُمّ قاسمٍ المراديّ (ت 749هـ): (وسبب تسمية هذا العلم نحواً، ما رُوي أنَّ عليّا (رضي الله عنه) لمّا أشار إلى أبي الأسود الدُّؤليّ أنْ يضعَه، وعلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً مِن الإعراب، قال: انْحُ هذا النَّحو يا أبا الأسود)[2]. وأكَّدَتْ مصادر أخرى هذا الرَّأي[3].

نلحظُ أنَّ الإمام عليّاً (رضي الله عنه) لم يُعرِّف بهذا المصطلح كما عرَّف بمصطلح (المُضمر)، ومصطلح (الظّاهر)، بل إنَّه أطلقَ العبارة على هذا النَّوع مِن العلوم الذي أخذ ينمو شيئاً فشيئاً، فتلقّفه أبو الأسود، ومِن بعده تلاميذه إلى أنْ استقرّ وسُمِّي كلّ ما جاء في هذا العِلم مِن مباحث ودراسات نحواً. وهذا يعني أنّ هذا المصطلح في أوّله أُطلق ليدلَّ على الطريق التي بيّنها الإمام علي (رضي الله عنه) لأبي الأسود ليسلُكَها، فكان همّ الإمام علي (رضي الله عنه) وضع مسائل ليعرّفَ المُتَعَلِّمَ الصّوابَ مِن الخطإ في العربيّة، وتحوّل بعد ذلك إلى مصطلح يُرادُ به قواعد العربيّة كلّها.

لهذا قال ابن كَثِير (ت 774هـ): (وكان أوّل مَنْ أَلْقَى إليه[4] علم النَّحو علي بن أبي طالب، وذكر له أنّ الكلام اسم وفعل وحرف ثمّ أنّ أبا الأسود نحا نحوه وفرع على قولِهِ، وسلك طريقه، فسُمّي هذا العلم النَّحو لذلك)[5].

---

(1) سنذكر المصادر والنُّصوص التي تتحدَّث عن نسبة مصطلح (النَّحو) إلى أبي الأسود عند الحديث عن مصطلحاته.

(2) توضيح المقاصد والمسالك 22/1. وينظر: شرح الأشموني 31/1.

(3) ينظر: شرح أدب الكاتب ص 38. معرفة القرّاء الكبار 154/1 سير أعلام النبلاء 109/5. غاية النهاية 314/1.

(4) أي: (أبو الأسود الدُّؤليّ).

(5) البداية والنهاية 343/8.

وكذلك بيّن الجواليقيّ (ت 540هـ) هذه الفكرة مِن أنّ المصطلح أُطلق كلفظة ثمّ انتهى بعد ذلك ليكون مصطلحاً نحويّاً: (والنَّحو أصله القصد تقول نحا يَنحو نحوا إذا قصدَ ثمّ صار اسماً لِعلْمِ الإعرابِ.....)[1].

2 - 3 - مصطلحا (الفاعل) و(المفعول): أطلقَ الإمام علي (رضي الله عنه) هذين المصطلحين بمعناهما اللُّغويّ، وما كان يَقصدُ ما نعني بهما الآن، وإنَّما المصطلحان استقرّا ووُضِعَ لهما حدودٌ يُعرَفان بها عند أبي الأسود الدُّؤلي، وكان الإمام علي (رضي الله عنه) قد أطلقهما لأجل التّفريق بين مَنْ يقومُ بالفعل، ومَنْ يقع عليه فعل فاعلٍ، وليس غير ذلك. قال يحيى بن حمزة العلويّ (ت 705هـ): (.......... فإنَّه يُحكى أنّ رجلاً دخل على أمير المؤمنين كرّم الله وجهه. فقال له: قتل النّاس عثمان مِن غير إعراب. فقال له أمير المؤمنين كرَّم الله وجهه: بَيِّنْ الفاعل مِن المفعول)[2]. فإنّ الإمام علي (رضي الله عنه) لم يكن في موقفٍ ليتكلّم في موضوع نحويّ، وإنَّما في موقفٍ للإجابة عن سؤالٍ؛ وبما أنّه أحسَّ أنّ في السؤال خطأً نبّه السّائل على التّفريق بين الفاعل والمفعول.

ومع كلّ ما قلنا عن هذا المصطلح إلّا أنّنا نقفُ حائرين أمام هذا النَّصِ لغموضه، فإنّ راويه مِن علماء القرن السّابع[3]، ولم نجد هذه الرِّواية عند غيره؛ لذا فإنّ الوثوق بهذهِ الرِّواية لا يخرج من باب التّجوُّز.

4 - 5 - 6 - مصطلحات (باب إنَّ)، و(باب الإضافة) و(باب الإمالة):

---

(1) شرح أدب الكاتب ص 38.

(2) الطِّراز 18/1.

(3) ينظر ترجمة يحيى بن حمزة العلويّ: البدر الطالع 885/2. الأعلام 143/8. معجم المؤلفين 195/13.

قيل إنَّ الإمام علي (رضي الله عنه) رسم هذه المصطلحات لأبي الأسود، قال السُّيوطيُّ: (....... رَسَمَ عليّ (رضي الله عنه) لأبي الأسود باب إنَّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة)[1].

ولو تأمّلنا في النَّصِ هذا لوجدنا أنَّ السّيوطيّ يستعمل عبارة (رسم)، وكذلك يستعمل طاش كبري زاده (ت 968هـ) العبارة عينها عندما يورد هذا الخبر[2]. وعثرتُ على معنىً لهذه اللّفظة يناسب مقام هذا النَّص، وهو (الشيءُ المخطّط). قال الزّمخشري (ت 538 هـ): (وثوب مرسّم: مخطط)[3]. فربَّما قُصِدَ بهذه العبارة أنّ الإمام علي (رضي الله عنه) وضع خطوطاً لأبي الأسود الدُّؤليّ، والأخير تناولها واصطلح عليها، فهي مِن وضعه.

7 - 8 - 9 - مصطلحات (الرّفع) و(النّصب) و(الجرّ): نُسِبَتْ هذه المصطلحات أيضاً إلى الإمام علي (رضي الله عنه): (قالوا: وكان أبو الأسود أخذ ذلك[4] عن أمير المؤمنين عليّ (عليه السّلام)؛ لأنّه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود: اجعل للنّاس حروفا وأشار له إلى الرّفع والنّصب والجرّ)[5]. ونرى أنّ أبا الطيّب اللُّغويَّ (ت 351هـ) استعمل لفظة (وأشار له)، وأكبر الظنّ أنّها من لفظ أبي الطيّب، ولا يُوحي النَّصُّ أنّ هذه المصطلحات من وَضْعِ الإمام علي (رضي الله عنه)، ثـمّ إنّ هذه المصطلحات تختلف في شكلها ووضعها عن مصطلحاته التي درسناها، مِن أنّ المصطلحات التي وضعها عامّة لموضوعات نحويّة، ثم أمَرَ أبا الأسود لينحو ما قد بدأهُ. كُلّ هذه الأدلّة تؤكّد أنّ هذه

(1) الاقتراح ص 130. وينظر: مفتاح السّعادة 142/1.
(2) ينظر: مفتاح السّعادة 142/1.
(3) أساس البلاغة ص 163. وينظر: لسان العرب 241/12. (رسم).
(4) أي: النَّحو.
(5) مراتب النَّحويين ص 20. وينظر: شرح أدب الكاتب ص 38.

المصطلحات ليستْ مِن وَضْعِ الإمام علي (رضي الله عنه) وإنّما وُضِعتْ في مراحل تالية لمرحلته.

هذه هي مصطلحات الإمام علي (رضي الله عنه). وسنُرجىء النَّتائج حولها بعد أنْ ندرس مصطلحات أبي الأسود مفصّلة.

ثانيا: مصطلحات أبي الأسود الدُّؤليّ [1] (ت 69 هـ):

تذكر كتب التَّراجِم والطبقات أنّ أبا الأسود الدُّؤلي هو النَّحويّ الأول، وأنّه أوّل من علّم النّاس النَّحو، لذا كان للرّجل طُلّابٌ قرأوا عليه النَّحو واختلفوا إليه [2].

ولو تأمَّلْنا في النُّصوص التي تُثبت نشأة النَّحو العربي ومصطلحِهِ لأبي الأسود، لوجدنا أنّ الكلمة التي تعني وضعه للنَّحو العربي تختلف مِن مصدرٍ إلى مصدرٍ آخر، فمنهم مَن قال (أسَّس) النَّحو، ومنهم مَن قال (وَضَعَ)، ومنهم مَن قال (استَنْبطَ)، وغير ذلك من مما سنذكره مِن عبارات:

1- (سَطّرَ): قال الزّجاجيّ: (ويقال إنّه أوّل من سطّر في كتاب

---

(1) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 96/7. طبقات فحول الشعراء 12/1. المعارف ص 434 مراتب النَّحويين ص 20. أخبار النَّحويين البصريين ص 13. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 21. أمالي المرتضى 292/1. نزهة الألباء ص 18 معجم الأدباء 34/12 وفيات الأعيان 535/2. لسان العرب 234/11 (دال). البداية والنهاية 8/ 334 سير أَعلام النبلاء 108/5. معرفة القرّاء الكبار 154/1. غاية النهاية 314/1. تهذيب التهذيب 249/2، 481/4. المزهر 397/2، 418، شذرات الذهب 76/1. خزانة الأدب 281/1. حاشية الصّبان 31/1. تاج العروس 269/28. هدية العارفين 434/1. الأَعلام 236/3. معجم المؤلفين 47/5.

(2) ينظر: مراتب النَّحويين ص 20 أخبار النَّحويين البصريين ص 13. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 21. نزهة الأَلباء ص 18. إنباه الرّواة 13/1. معجم الأُدباء 34/12. بغية الوعاة 22/2.

الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنىً)[1].

2- (وَضَعَ): قال ابن قتيبة: (وهو[2] أوّل من وضع العربيّة)[3]. وقال عبد القادر البغداديّ (ت 1093هـ): (وهو واضع علم النَّحو بتعليم عليّ (رضي الله عنه))[4].

3- (تَكَلَّمَ): قال الزَّبيديّ (ت 1205هـ): (......... وهو أوّل مَن تكلّم بالنَّحو)[5].

4- (رَسَمَ): قال السّيوطيّ: (ثمّ كان أوّل مَن رسم للنّاس النَّحو أبو الأسود الدُّؤلي)[6].

5- (أَسَّسَ): (وكان أوّل مَن أسَّس العربيّة وفتح بابها.....)[7].

6- (اسْتَنْبَطَ): قال أبو حيّان (ت 745هـ): (........ ومِمَّن أخذ النَّحو عن أصحاب أبي الأسود الدُّؤلي مستنبط علم النَّحو)[8].

استعمل الرُّواة في نسبة النَّحو إلى أبي الأسود عبارات عِدّة كما رأينا، (سطّر، وضَعَ، تكلّم، رسم، أسّس، استَنبطَ) وكُلُّ هذهِ العبارات تنطبقُ على عمل هذا الرَّجل الجليل، فهو سَطَّرَ عدداً من أبواب النَّحو، ووَضَعَ عدداً من المصطلحات النَّحويّة، ورَسَمَ لتلاميذه خطوطَ النَّحو، وأسّسَ لهذا العِلْمِ في

(1) الإيضاح في علل النَّحو ص 89. (2) أي: (أبو الأسود الدُّؤليّ).

(3) المعارف ص 434.

(4) خزانة الأدب 281/1. وينظر: معرفة القرّاء الكبار 154/1. شرح قواعد الإعراب (الكافيجي) ص 62. مفتاح السّعادة 89/1. حاشية الصبّان 31/1.

(5) تاج العروس 270/28. وينظر: البداية والنهاية 343/8.

(6) المزهر 397/2.

(7) طبقات فحول الشعراء 12/1. وينظر: شذرات الذّهب 76/1.

(8) تفسير البحر المحيط 419/1.

رسالة سمّاها (التّعليقة) ذكر فيها عدداً مِن أبواب النَّحو التي كان النّاسُ في تلك الفترة بحاجة ماسَّة إليها، ثمّ هو استَنبَطَ القواعد النَّحويّة، أي: أخرجها مِن كلام، فهو العِلْمُ المستنبط بالقياس والاستقراء مِن كلام العرب[1]. إذن اختلاف الرُّواة لم يكن مِن باب اختلاف الرِّواية، وإنّما لو جمعنا كلَّ تلك الرِّوايات - كما فعلنا - لتوصّلنا إلى أنّ للرَّجل فضلاً في وضع قواعد النَّحو. فالرَّجل اختاره الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)؛ ليُعلِّم أهل البصرة النَّحو - كما قلنا - والخليفة الرَّابع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ألقى إليه (الصَّحيفة) فوضع له فيها كلّيات النَّحو العربي، فجاء أبو الأسود ليفتحَ باب النَّحو على مصراعيه مُعلِناً بداية هذا العلم عندما أَلَّفَ أبواباً كاملة في النَّحو، مثل: باب الفاعل، وباب المفعول، والمضاف وغيرها.

إذنْ نستنتجُ أنّ أبا الأسود هو واضعُ عِلْمِ النَّحو ومؤسّسه بإشارة وهداية مِن الإمامين عمر بن الخطّاب، وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما). ويُعَدُّ الرَّجُلانِ مصدراً مهمّاً مِن مصادر أبي الأسود في وضع النَّحو العربيّ.

والخطأ الذي وقع فيه دارسو تاريخ النَّحو يأتي من هذه القضية فأغلبهم إنْ لم نقل كلَّهم[2]، مثل: الأستاذ أحمد أمين، وكارل بروكلمان، ود. شوقي ضيف وغيرهم، أخذوا بالبحث عن مُنْشِئ للنَّحو بعامّة، ومصطلحه بخاصّة. وعندما لم يتوصَّلوا إلى نتيجة في ذلك أخذوا بوسم الرِّوايات بالخرافة مرّة، وبالغموض مرَّةً أخرى، ونَسُوا أنّ هذا العِلْمَ نشأ على يد أكثر مِن رجلٍ أجهدوا أنفسهم في وضع (علم جديد) يصون العربيّة، ويحفظ القُرآن الكريم.

---

(1) ينظر: الأصول في النَّحو 35/1. اللباب في علل البناء والإعراب 40/1.

(2) قد ذكرنا آراءهم عند دراسة المصطلح النَّحويّ عند الإمام علي (رضي الله عنه).

والذي دَفَعَ أبا الأسود إلى وضع النَّحو، زيادة على ما ذكرناه مِن أمرِ الخليفة عمر والخليفة عليّ (رضي الله عنهما)، سببانِ هما:

1- اللَّحن في كلام النّاس، أخذ هذا اللَّحن يدبّ في كلِّ أرجاء البسيطة، ولم يسلمْ منه بيت أبي الأسود، فغدا مثل الوباء، فـ (رُوي أنَّ الذي أوجبَ الوضع في النَّحو أنَّ ابنته قَعَدَتْ معه في يوم قائظ شديد الحرِّ، فأرادتِ التّعجب مِن شِدَّةِ الحرِّ فقالتْ: (ما أشدُّ الحرِّ) فقال أبوها: القيظ، وهو ما نحنُ فيه يا بُنيّة؛ جوابا عن كلامها لأنّه استفهامٌ، فتحيّرت وظهر لها خطؤها، فعَلِمَ أبو الأسود أنّها أرادت التّعجّب، فقال لها: قولي يا بُنيّة: (ما أشدَّ الحرَّ)! فعَمِلَ باب التَّعجّب)[1].

2- اللَّحن في قراءة القُرآن الكريم: وهذا أكثر هَولاً مِن الذي سبقه، وربّما هو السّبب الرَّئيس في وضع النَّحو، قال طاش كبرى زاده: (ثمّ سمع أبو الأسود رجلا يقرأ: (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[2]، فصّنف: (باب العطف) و(باب النّعت)[3].

نفهمُ مِن هاتين النُّقطتين أنّ أسبابَ وضعِ أبواب النَّحو هو اللَّحن في كلام النّاس، وفي قراءة القُرآن الكريم؛ لذا جاءتِ الأبواب التي وضعها تلبيةً

---

(1) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 21. وينظر: لسان العرب 204/8 (صقع). مفتاح السّعادة 142/1. وقد وردت هذه الحكاية برواية أخرى: (أنّ أبا الأسود هو الذي سمع اللَّحن من ابنته، حيث قالت له، وقد رأت النُّجومَ ليلاً تزهر: (ما أحسنُ السّماء برفع نون (أحسن) أي: ولم تظهر إعراب (السّماء) فقال لها نجومها. فقالتْ: إنّما أردتُ التعجّب. فقال: ينبغي أنْ تقولي: (ما أحسنَ) بنصب أحسن). فرائد العقود العلوية 1/ 88. وينظر: سير أعلام النبلاء 109/5.

(2) سورة التَّوبة/3. قرأها الرَّجلُ بخفض (ورسولِهُ).

(3) مفتاح السّعادة 142/1.

لدَرْءِ اللّسان مِن الزّلل والخطإ.

وقبل أنْ نسردَ مصطلحاتِ أبي الأسود وندرسها، لابدَّ لنا أنْ نُشيرَ إلى مسألتين مهمتين، ثُمّ نناقشهما:

الأولى: ذهب عددٌ مِن النَّحويين إلى أنّ أبا الأسود لم يضعْ سوى بابينِ في النَّحو، باب الفاعل، وباب المفعول. وإلى هذا ذهب أبو سعيد السّيرافيُّ، والفيروزأباديّ (ت 817هـ) وغيرهما. قال السّيرافيُّ: (قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إِخوة فلو علّمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يَزِدْ عليه)[1].

وقال الفيروزأبادي: (وأبو الأسود لم يضع إلّا باب الفاعل والمفعول)[2].

ونسبُوا تتمّة أبواب النَّحو الأُخرى ومصطلحاته التي جاءت عن أبي الأسود إلى يحيى بن يَعْمَر (ت 128هـ) تارة، وإلى عيسى بن عمر (ت 149هـ) تارة أخرى. قال السّيرافيُّ: (ويقال إِنّ أبا الأسود لمّا وضع باب الفاعل والمفعول زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبوابا ثمّ نظر في كلام العرب مالا يدخل فيه فأقصرَ عنه فيمكن أن يكون الرَّجل من بني ليث يحيى بن يَعْمَر)[3]. إذ نَسَبَ ما خلا (الفاعل) و(المفعول) إلى يحيى بن يَعْمَر. ونسب الفيروزأبادي ما زاد على البابين المذكورين آنفاً، إلى عيسى بن عمر؛ إذ قال: (وأبو الأسود لم يضع إلّا إلى باب الفاعل والمفعول وكمّله عيسى بن

(1) أخبار النَّحويين البصريين ص 18. وينظر: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 22.

(2) البلغة ص 180.

(3) أخبار النَّحويين البصريين ص 22.

عمر وبوّبَهُ وهذّبَهُ وسمّى ماشذّ عن الأكثر لغات)[1].

وقصارى القول في هذه المسألة أنّ السّيرافيَّ، والفيروزأباديّ، وغيرهما، ذهبوا إلى أنّ أبا الأسود لم يضع غير بابي (الفاعل) و(المفعول)، وما زادَ عليهما فهو مِن يحيى بن يَعْمَر أو عيسى بن عمر.

وهذه الرِّوايات مردودة، والأدلّة التي تُثبت ذلك هي:

1- قال أبو بكر الزُّبيديُّ (ت 379هـ) وهو مِمّن روي هذا الرأي أيضاً. بعد أنْ ذكر حادثة بنت أبي الأسود ولحنها في مسألة التّعجب: (....... فعمل باب التّعجب وباب الفاعل، والمفعول به وغيرها من الأبواب)[2].

ففي هذا النّصِ يذكر أبو بكر الزُّبيديّ أنّ أبا الأسود وضع أبواباً كثيرة في النَّحو، ثمّ إذا لم يكن قد وضعَ تلك الأبواب، فما نقول في حادثة ابنة أبي الأسود التي وضع بعد لحنها باب (التَّعجُّب)؟

2- إقرار أبي الأسود بنفسه أنّه وَضَعَ أبواباً كثيرة في النّحو، قال أبو البركات الأنباريُّ: (ثمّ قال[3]: وضعتُ بابي العطف والنّعت، ثمّ بابي التَّعجُّب والاستفهام إلى باب (إنَّ وأخواتها) ماخلا لكنَّ....)[4]. وهل يَعْلُو دليلٌ فوقَ هذا الدّليل؟ فأبو الأسود يتحدَّث عن عملِهِ، ومسيرتِهِ في وَضْعِ النَّحو.

3- روى بعض أصحاب التَّراجِم الرِّواية التي رواها السّيرافيُّ، ولكنْ بدون أنْ تُذْكرَ فيها جملة: (لم يزد عليه) قال ابن النَّديم: (....... فقال

(1) البلغة ص 180.
(2) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 21 - 22.
(3) أي: (أبو الأسود الدُّؤلي).
(4) نزهة الألباء ص 18.

أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغِبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصارُوا لنا إخوةً فلو عملْنا لهم الكلام. فَوَضَعَ باب الفاعل والمفعول به)[1]. وعلى هذه الرّواية، إمّا أنْ تكون جملة (لم يزدْ عليه) مُقْحَمَةً مِنْ وَضْعِ االنُّسّاخ، وإمّا أنَّ السّيرافيَّ اطَّلَعَ على أوراقٍ مِن (التّعليقة) ناقصة، فأوردَ هذا الخبر، وتَبِعَهُ في ذلك الفيروزأباديّ.

4- قد يكون السّيرافيُّ اطَّلَعَ على أوراق من التّعليقة التي هي بخطّ يحيى بن يَعْمَر، وليس فيها غير بابي الفاعل والمفعول. قال ابن النديم: (ورأيت ما يدلُّ على أنّ النَّحو عن أبي الأسود ما هذه حكايتُهُ أربعة أوراقٍ أحسبها مِن ورق الصّيني ترجمتها: هذهِ فيها كلامٌ في الفاعل والمفعول مِن أبي الأسود (رحمه الله)، عليه بخطّ يحيى بن يَعْمَر. وتحت هذا الخطّ بخط عتيق، هذا خطُّ علان النَّحويّ......)[2]. نفهمُ مِن هذا النَّصّ أنّ النُّسخة مِن (التّعليقة) التي كانت عند يحيى بن يَعْمَر - وهو تلميذ أبي الأسود - ناقصة، فما فيها ليسَ كلّ ما جاء عن أبي الأسود، ومَنْ وَقَفَ عليها حَسِبَ أنّ أبا الأسود لم يضعْ غير بابي (الفاعل) و(المفعول).

5- أمّا عُزوُّ ما زادَ على باب الفاعل والمفعول إلى يحيى بن يَعْمَر، أو إلى عيسى بن عمر، فإنَّ النُّصوص التي نقلناها، والتي سننقلها كفيلة لتُثبتَ أنّ الخبرَ غيرُ صحيح، وإلّا فإنّ كلّ النُّصوص التي خالفتْ ما قاله السّيرافيُّ وغيره خطأً، وهذا محالٌ.

والمسألة الأخرى التي نُوردها هنا ما هي ما هو المصطلح الأوّل الذي وضعه أبو الأسود؟ فذهبت مصادر إلى أنّ أوّلَ بابٍ وُضِعَ في النَّحو على يد

(1) الفهرست ص 46.

(2) الفهرست ص 46. وينظر: إنباه الرّواة 9/1.

أبي الأسود هو (التَّعجُّب)، وهذا الكلام منقولٌ عن ابن أبي الأسود، أبي حرب (ت 109هـ)؛ قال: (أوّل باب رسم أبي باب التّعجب)[1].

وقال القفطي: (قال أبو حرب بن أبي الأسود: أوّل باب رَسَمَ أبي النَّحو باب التَّعجّب. وقيل: أوّل باب رَسَمَ باب الفاعل والمفعول.....)[2].

وقال السُّيوطيُّ: (.......... ثمّ صنَّفَ أبو الأسود باب العطف، وباب النعت، ثمّ صنَّف باب التَّعجُّب، وباب الاستفهام)[3].

تَنْصَبُّ هذه الأقوال في أمرين، الأوّل: إنّ أوّل باب وُضِعَ في النَّحو هو باب التَّعجّب. والآخر لأنَّ باب الفاعل والمفعول هو أوّل باب وُضِعَ في النَّحو على يد أبي الأسود. ولا نستطيع الجزم في هذه المسألة، ثمّ ليس مهمّاً أيّ المصطلحات سبق الآخر، والمهمُّ أنّها ظهرت في فترة متقاربة، وعلى يد شخصٍ واحدٍ. وبعد دراسةِ المصطلحاتِ النَّحويّة عند أبي الأسود في تعليقتِهِ وغيرها، سنسردُ تلك المصطلحات مُطمئنّين في نسبة ما وضعه إليه، وهي:

1- مصطلح النَّحو: بيّنا أنّ هذا المصطلح من وَضْعِ الإمام علي (رضي الله عنه)، وجئنا بنصوص مِن التُّراث تؤيّد ذلك وَثَمَّةَ علماء آخرون نسبُوا هذا المصطلح إلى أبي الأسود، قال الأزهري (ت 370هـ) (قال[4]: وبلغنا أنّ أبا الأسود وَضَعَ وجوه العربيّة، وقال للنّاس: انحُوا نحوه فسُمّي نحواً......)[5]. وقال ابن خلّكان (ت 681هـ): (وإنّما سُمّي النَّحو نحواً لأنَّ أبا الأسود المذكور قال: استأذنتُ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أنْ أضعَ

(1) وفيات الأعيان 537/2. وينظر نزهة الألباء ص 21. لسان العرب 204/8 (صقع).

(2) إنباه الرّواة 16/1.

(3) الاقتراح ص 130.

(4) أي: اللّيث بن المظفّر كان حيّا سنة (177هـ).

(5) تهذيب اللُّغة 252/5. وينظر: لسان العرب 310/15 (نحا).

نحو ما وَضَعَ، فسُمّي لذلك نحواً.) [1].

والحقُّ أَنّ النُّصوص التي تنسب المصطلحين إليهما تكاد تكون متقاربة في الزّمان والفكرة؛ لذا يصعب الجزم في نسبة هذا المصطلح إلى أحدهما. على أنّني أميلُ إلى أنّه للإمام علي (رضي الله عنه)؛ لأنَّ وضع النَّحو في كتاب، وتقييده فيه جاء بأمر منه. فمن الطبيعيّ أنّه قال لأبي الأسود انحُ هذا النَّحو، عندما أَلْقَى صحيفته؛ لهذا قلنا إِنّنا نميلُ إلى أَنّ هذا المصطلح هو للإمام علي (رضي الله عنه).

2- مصطلحات الحركات الإعرابيّة: لم يكن أبو الأسود الدُّؤليُّ الرَّائد في ابتداع مصطلحات الحركات الإعرابيّة فحسب، بل هو واضعُ (شَكْل) الحركات أيضاً. قال ابن النديم في قصّة وَضْعِ الشّكل في العربيّة عندما طلب أبو الأسود أنْ يؤتى له بكاتب (فأُتي بكاتب مِن عبد القيس فلم يرضَهِ، فأُتي بآخرَ. قال أبو العباس المبرِّدُ: أَحْسَبُهُ منهم، فقال أبو الأسود إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإذا ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإنْ كسرتُ فاجعل النُّقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود) [2]. هذه أوّل بداية حقيقيّة لابتداع مصطلحات الحركات الإعرابيّة، فالنَّصّ يؤكّد على أنّ أبا الأسود عندما تحدَّث عن حركة الفتحة قال: (إذا رأيتني قد فتحتُ فمي). وعندما وضع حركة الكسرة، قال: (وإن كسرتُ) فمي، وعند وضع حركة الضمّة، قال: (وإذا ضممتُ فمي). فقد ذكر مصطلحات

(1) وفيات الأعيان 537/2.

(2) الفهرست ص 45. وينظر: وفيات الأعيان 537/2. سير أعلام النبلاء 109/5. صُبْح الأعشى 155/3. المسائل الخلافية في الحركات العربيّة - مجلة العرب - كانون الأوّل 2007م. ص 325.

(الفتحة، والضَّمّة، والكسرة)، ولكنَّه قصد حركة فمه أثناء النُّطق بالحركات الإعرابيّة. إذن نقولُ إنّ هذه القصّة تؤكّد أنّ وضع الحركات بدأ صوتيّاً وانتهى - كما سنرى - عند غيره إلى مصطلحات نحويّة تُستعمل إلى يومنا هذا؛ لذا تُعدُّ من المصطلحات المستقرّة مِن أوّل وضعها.

ونشيرُ هنا إلى أنّ أبا الأسود كان همُّه نَقْطَ القُرآن الكريم، وشكلُه؛ لذلك لم يُفرِّق بين حركات الإعراب، وحركات البناء، وما ينوب عنها، أو ربّما أنّه لم يتنبّه إلى التّمييز بينهما.

3- مصطلح (الإعراب) : استعمل أبو الأسود هذا المصطلح ليدلَّ به على حركات البناء، وحركات الإعراب، ولم يُفرِّق بينهما - كما قلنا - في الاستعمال، والذي يدعونا إلى هذا القول إنَّنا نجد في المصادر التي بين أيدينا ما يوضّح أنّه فَصَلَ بين حركات الإعراب، وحركات البناء، ويبدو أنّ الفصل بينهما جاء في مرحلة لاحقة لمرحلة أبي الأسود. ثمّ أنّ هذا المصطلح أخذ بالتَّخصّص شيئاً فشيئاً، فكان يعني عند الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) النَّحو، فتخصّص هنا ليدلّ على الحركات بنوعيها الإعرابيّة والبنائيّة، وسيتخصّص أكثر في المراحل القابلة. وهذا هو الذي نُسمّيه التطّور الطبيعي للمصطلحات.

ومن الأدلّة النّقلية التي تُثبتُ أنّه لم يفصلْ بين نوعي الحركات (الإعرابيّة) و(البنائيّة)، ما قاله القلقشنديّ (ت 821هـ): (قال [1]: أرى أن ابتدئَ بإعراب القُرآن) [2]، ثمّ ذكر القلقشنديّ بعد ذلك قصّة وَضْعِ أبي

(1) أي: (أبو الأسود الدُّؤليّ).

(2) صبح الأعشى 155/3.

الأسـود نَقْطَـهُ[1]. وهـذا يعنـي أنّ الـنّصَّ ربـط بـين (إعـراب القُـرآن الكـريم)، و(الـنّقط) فمِمَّـا لا يقـبل الـشّكَّ أنّـه قَـصَدَ الحـركات الإعـرابيّة، وحـركات البناء. ويؤيّد ما ذهبنا إليه قبل قليلٍ.

4- مـصطلح (التَّعجُّب) : وَضَـعَ أبـو الأسـود (بـاب الـتَّعجُّب) ردّاً على لحن ابنته - كما ذكرنا - على اختلاف الرِّواية في قولها (ما أشدّ الحرّ) أو (ما أجمل السّماء)، ولم تُسعفنا المصادر فيما إذا دَرَسَ أبو الأسود صيغتي (ما أفعله)، و(أفعل به)، والصّيغ السّماعية الأخرى، أم أنّه اقتصر على شرح ما أفسدته ابنته مِن الصّيغة حسب ما تذكر كتب التَّراجِم والتَّاريخ.

ومهمـا يكـن مِـن شـيءٍ فـإنّ هـذا المـصطلح ورد فـي كـتب التَّـراجِم والتَّاريخ بعد قصَّته مع ابنته التي لحنتْ في التَّعجُّب فقيل: (......... ويُقال إنّ أوّل ما وُضِعَ منه باب التَّعجُّب مِن أَجل أنّ ابنته قالتْ له ليلة......)[2].

5- 6 - مصطلحا الفاعل والمفعول: أغلب المصادر تنسب هذين المصطلحين إلى أبي الأسود. وهـذان المـصطلحان همـا تتميمان لمـا صـنعه الإمام عليّ (رضي الله عنه)، فبعد أن عرّف بالاسم والفعل والحرف، أتمّ أبو الأسود هذا العمل ببابين هما (الفاعل) و(المفعول).

والسؤال الذي نريد أنْ نجيبَ عنه هنا هو: هل استعمل أبو الأسود مـصطلح (المفعـول) أم اسـتعمل مـصطلح (المفعـول بـه) ؟ الحقُّ إنّ أغلـب المصادر تذهب إلى أنّه استعمل (المفعول). وذكر ابن سلّام (ت 231هـ) وحدَه مِن القُدامى مصطلح (المفعول به) عن أبي الأسود. والصَّحيح أنّه استعمل

(1) ينظر: صبح الأعشى 155/3.

(2) البداية والنهاية 334/8. وينظر: الأغاني 482/12. إنباه الرُّواة 16/1. لسان العرب 8/ 204 (صقع). الاقتراح ص 13. مفتاح السّعادة 142/1.

مصطلح (المفعول) ، لثلاثة أسباب هي:

الأوّل: أنّ أغلب المصادر المتقدّمة والمتأخّرة تثبتُ أنّه استعمل مصطلح (المفعول) .

الثاني: أنّ مصطلح (المفعول به) يمكن أنْ يكون مِن زيادات النُّسّاخ، ودليلنا على ذلك أنّ نسخة الأصل التي اعتمد عليها محقق (الفِهْرِست) لابن النَّديم، الأستاذ رضا تجدُّد، ذكر فيها: (فوضع باب الفاعل والمفعول به)[1]. وذكرَ ثانيةً في هامش الصفحة (46) من (الفِهْرِست) أنّ في نسخة (ف): (الفاعل والمفعول). وهذا يعني أنّ اختلاف النُّسّاخ أدّى إلى الاختلاف في تسمية هذا المصطلح.

الثالث: رؤية أحد العلماء أنّ المصطلح ورد في (التّعليقة) باسم (المفعول)؛ إذ أكّد ابن النَّديم أنّه رأى في صحيفة مِن أربعة أوراق بخط يحيى بن يَعْمَر لأبي الأسود ذُكِرَ فيها (الفاعل) و(المفعول)[2] لهذا كلّه نقول: إنّ مصطلح (المفعول) هو المصطلح الذي ابتدعه أبو الأسود.

ونحبُّ أنْ نسجّل هنا ملاحظة حول ما قصده أبو الأسود بهذين المصطلحين. فنقول: إنّه لم يقصد بهما (الفاعل) و(المفعول) بمعناهما المعروف فحسب، وإنّما كان يقصد بهما (المبتدأ) و(الخبر) أيضا. وهذا الاستعمال نجده عند سيبويه[3]. إذ لا يُعقل طَرْقُهُ لباب (إنّ) مِن دون أنْ يتطرّق إلى معموليها. وعلى هذا فإنّ الفاعل والمفعول عند أبي الأسود يعنيان (الفاعل)، و(المفعول) بمعناهما المعروف، وكذلك يعنيان (المبتدأ) و(الخبر).

---

(1) الفهرست ص 46.

(2) يُنظر: الفهرست ص 46.

(3) يُنظر: الكتاب 156/2.

وسنذكر هنا عددا مِن النُّصوص التي وردَ فيها مصطلح (المفعول به)، ومصطلح (المفعول) عند أبي الأسود. قال ابن سلام: (....... فوضع باب الفاعل والمفعول)[1]. ومن استعمالهم لمصطلح (المفعول): (....... فوضع باب الفاعل والمفعول)[2]. وقال القفطيُّ: (....... وقيل أوّل باب رَسَمَ باب الفاعل والمفعول)[3]. وعلى هذا الاستعمال: السّيرافيُّ[4]، وابن النَّديم[5] في أحد قوليه، والفيروزآبادي[6].

7 - مصطلح (حروف النَّصب): وهو من المصطلحات التي قرأناها في (التّعليقة) عند ذكر مصطلحات الإمام علي (رضي الله عنه). وعرضها عليه فزاد عليها (لكنّ)، وبيّن أنَّها منها، كما ذكرنا. والمقصود بها باب إنّ وأخواتها وبعض الدّارسين ينكرون هذا المصطلح على أبي الأسود، فيقول:

(...... مِمّا يُنسب إلى أبي الأسود، وَضْعه لباب (إنّ) وأخواتها، وعدم تنبُّهه لـ (لكنّ)، وإرشاد علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) له بضمِّها إليها فرواية ينقصها النّقد الدَّاخلي، حتّى إنّ نفيها عن عصر أبي الأسود لتطمئنَّ إليه النّفس، ففضلاً عن عدم تعرُّض القُدامى لهذه الرّواية، فإنّ تصديقها يحملنا على التّصديق بأنّ علم النَّحو وُلِدَ كاملاً متطّوراً)[7].

لا ننكر أنّ في هذا الكلام جانبا مِن الصّحة، وفيه أيضاً جانب مِن

---

(1) طبقات فحول الشعراء 12/1. وينظر: الفهرست ص 46.

(2) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 22.

(3) إنباه الرُّواة 16/1.

(4) ينظر: أخبار النَّحويين البصريين ص 22.

(5) ينظر: الفهرست ص 46.

(6) ينظر: البلغة ص 180.

(7) المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوّره ص 38.

الوهم. والصِّحة التي فيه الشكُّ في مصطلح (حروف النّصب) . أمّا الوهم فهو الاعتراض على وَضْعِ أبي الأسود لباب (حروف النَّصب): فالأدلَّة على وضعه هذا الباب كثيرةٌ، منها الرِّواية التي ذكرناها غير مرَّة، والتي ذكرها المُعترِضُ الكريم أيضاً في نصِّهِ المذكورِ آنفاً؛ ولو كانتْ هذه الرِّواية غيرَ صحيحةٍ فإنّ أغلب ما عرضه أبو الأسود على الإمام علي (رضي الله عنه) ليس صحيحاً؛ لأنّه عرض عليه أبواباً تحوي مصطلحات كثيرة، فينبغي أنْ نحكمَ عليها أيضاً بالانتحال. وقد نسي الباحث الكريم أنّ أبا الأسود عرض على الإمام علي أغلب ما كَتَبَ. يقول أبو البركات الأنباريّ في ذلك رواية عن أبي الأسود: (وكنتُ كلّما وضعتُ باباً مِن أبواب النَّحو عرضته عليه (رضي الله عنه) إلى أن حصلتُ ما فيه الكفاية قال: (ما أحسن هذا النَّحو الذي قد نحوتَ) فلذلك سُمّيَ النَّحو)[1]. ونقف هنا عند: (إلى أنْ حصلتُ ما فيه الكفاية). إذن عرض أبو الأسود على الإمام علي (رضي الله عنه): (الفاعل)، و(المفعول)، و(المضاف)، وغيرها، فلماذا لا تكون هذه المصطلحات أيضاً مِن وَضْعٍ تالٍ لزمان أبي الأسود؟! وقد أقرَّ بها الباحث الكريم، ولم يقرَّ بهذا المصطلح!

والدَّليل الآخر الذي نقدِّمه هو أنّ خَبَرَ وَضْعَ أبي الأسود لباب (حروف النَّصب) رواه أجلّ علماء الإسلام، وممّن نُقِلَتْ عنهم اللُّغة والنَّحو، وما زلنا ننهلُ مِن علمهم إلى يومنا هذا، منهم: ابن سلام[2]، والزّجاجيّ[3]، والزُّبيديّ[4]، والقفطّي[5]، والسُّيوطيُّ[6]. والحقُّ إن نسبة المصطلح إليه غير

---

(1) نزهة الألباء ص 18.

(2) ينظر: طبقات فحول الشعراء 12/1.

(3) ينظر: أمالي الزّجاجيّ / الملحقات ص 238.

(4) ينظر: لحن العوّام ص 59.

(5) ينظر: إنباه الرُّواة 16/1.

(6) ينظر: الأشباه والنظائر 13/1.

صحيحة، فقد وَصَفَ مصطلحات حركات الإعراب، ولكنّه في ذات الوقت لم يسمّها، وحال باب (حرف النّصب) لا يختلف عن مصطلحات حركات الإعراب. فقد وَضَعَ بابها ولكنّه لم يسمِّ ذاك الباب، ولم نفلح في معرفة ما قد يكون سمّاها، هل سمّاها (حروف النّصب) أم باب (إنّ)؟ فهذه مِن المصطلحات التالية لمرحلة أبي الأسود كما سنورد ذلك في الباب القابل مِن هذه الأُطروحة ويمكن أنْ يكون مصطلح (حروف النّصب) من تعبير الرُّواة الذين نقلوا نحو أبي الأسود، خصوصاً إذا علِمنا أنّ أقدَمَ مَن نَقلَ لنا الخبر هو ابن سلام الجُمحيّ، وهو مِن علماء القرنين الثّاني والثالث الهجريينِ، لذا قال أبو الفرج الأصفهاني (ت 356هـ) في هذا الموضوع: (هذا حفظتُه عن أبي جعفر [1]، وأنا حديث السِّنّ، فكتبتُه من حِفظي، واللّفظ يزيد وينقص) [2]. ربَّما يكون هذا النّصّ فيصلاً بين ما قلناه وما قاله الباحث الكريم الأُستاذ عوض القوزي.

ومِن هذا كلِّه نستشفُّ أنّ أبا الأسود وضع باب (إنّ) وأخواتها ولم يسمِّه، وربّما سّماه ولم يصل إلينا ذلك المصطلح.

8 - 9 - 10 - مصطلحات حروف (الرَّفعِ) و(الجرِّ) و(الجزمِ):

والكلام على هذه المصطلحات الثّلاثة لا يختلف عمّا ذكرناه عن مصطلح (حروف النّصب) . وقد ذكرته المصادر عينها [3]. ولنسمع لأبي بكر الزُّبيديّ في ذلك: (فكان أوّل مَن استدركَ ذلك، وما حاول إصلاح فساده (أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليّ) فألَّفَ أبواباً مِن النَّحو ذكر فيها عوامل الرَّفع

---

(1) هو أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ). ينظر ترجمته: معجم الأدباء 18/ 40.

(2) الأغاني 482/12.

(3) ينظر المصطلح: طبقات فحول الشعراء 12/1. لحن العوّام ص 59. إنباه الرّواة 16/1.

والنّصب والجرّ والجزم) [1]. ونقول في هذه المصطلحات المنسوبة إلى أبي الأسود مكرِّرين ما قلناه في أنّه وضعَ أبواب هذه الموضوعات ولكنّه لم يسمِّها.

11 - مصطلح (النّعت) : لم أتهدَّ في نسبة هذا المصطلح إلى أبي الأسود إلّا في ثلاثة مصادر هي: نزهة الألباء، والاقتراح، ومفتاح السّعادة. قال أبو البركات: (ثمّ قال [2]: وضعتُ بابي العطف والنّعت) [3]. ومِن هذا النّصّ نفهم أنّ مصطلح (النّعت) هو أسبق من مصطلح (الصّفة) في الاستعمال، إنْ صحّت الرّواية. والسّبب العلميُّ في ذلك أنّ مصطلح (الصّفة) هو أعمُّ مِن مصطلح (النّعت) ؛ إذ توصّل في ذلك أحدُ الباحثين وهو الدُّكتور جميل علُّوش إلى أنّ (النّعت يكون في الجملة المركّبة، أمّا الصّفة فتكون في الكلمة المفردة. فنحن نقول (ظافر) صفة، دون أنْ ندرجها في جملة، ولكنّنا لا نستطيع أنْ نُسمِّيها نعتاً إلّا إذا أدرجناها في قولنا: هذا قائد ظافر) [4]. فأبو الأسود اهتمَّ بدراسة الجُمَلِ، وتصحيح ما وقع فيها من لحن؛ لذا نراه يستعمل مصطلح (النّعت) .

12 - مصطلح (العطف) : والثّلاثة المصادر التي ذكرناها عند مناقشة مصطلح (النّعت) هي عينها التي نسبتْ مصطلح (العطف) إلى أبي الأسود. ولكنّنا نريد أنْ نُبيّن أنْ سبب وضع المصطلحين جاء لخطإِ الرَّجل الذي قرأ

---

(1) لحن العوّام ص 59.

(2) أي: (أبو الأسود الدُّؤلي).

(3) نزهة الألباء ص 18. وينظر: الاقتراح ص 130. مفتاح السّعادة 142/1.

(4) المصطلح النَّحويّ بين الصّفة والنّعت - مجلة مجمع اللُّغة العربيّة - الجزء الرابع - المجلد الثاني والسّبعون - تشرين الأوّل 1997م - ص 681.

قوله تعالى: (أَنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[1]. فقرأها (ورسولِهِ). فوضع باب العطف وباب النّعت، قال طاش كبرى زاده: (ثمّ سمع أبو الأسود رجلا يقرأ: (أَنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ) بخفض (رسولُهُ) فصنَّف: (باب العطف)، و(باب النّعت).)[2].

مِن هذا يبدو لنا أنّ مصطلحات أبي الأسود جاءتْ تلبيةً لصون اللّسان مِن الأخطاء التي يجدها عند النّاس فإنْ وَجَدَ خطأً في التَّعجُّب وَضَعَ (باب التَّعجُّب)، وذَكَرَ مصطلحاته، وإذا أخطأ المتكلِّمُ في العطف وضع باباً للعطف، وذكر مصطلحاته وألقابه. وهكذا في باقي المصطلحات.

13 – مصطلح (الاستفهام) : نسبَ النَّحويُّون المتأخِّرون مصطلح (الاستفهام) إلى أبي الأسود الدُّؤليّ. ولا نعلمُ هل نسبُوا المصطلح بما كان في أيديهم مِن مصادر تُثْبِتُ أنّه لأبي الأسود، أو أنّه استشفاف منهم بعد قراءة قصّة لحن ابنته؛ إذ كان قولها (ما أحسنُ السَّماءِ) على طريقة الاستفهام[3]، فتوصَّلُوا إلى أنّ أبا الأسود يمكن أنْ يكونَ قد وضع باب الاستفهام فأردفُوا مصطلح (التَّعجُّب) بمصطلح (الاستفهام) في المصادر التي ذكرتْ نسبة الاستفهام إليه، لهذا لا يمكن أنْ نطمئنَّ كلَّ الاطمئنان إلى أنْ يكون هذا المصطلح مِن ابتداع أبي الأسود.

ومِن الذين نسبُوا هذا المصطلح إلى أبي الأسود، السُّيوطيّ، إذ قال: (..... ثمّ صنَّف باب التَّعجُّب وباب الاستفهام)[4]. وإلى هذا ذهب طاش

(1) سورة التَّوبة / 3.

(2) مفتاح السّعادة 142/1. وينظر المصطلح عند أبي الأسود: نزهة الألباء ص 18، الاقتراح ص 130.

(3) ينظر: مفتاح السّعادة 142/1.

(4) ينظر: الاقتراح ص 13.

كبرى زاده [1].

14 - مصطلح (الإضافة) : بيّنتْ كُتُب التُّراث أنّ أبا الأسود وضع (باب الفاعل والمفعول به والمضاف.......) [2]. ولم تُبيّنِ المصادر لماذا وُضِعَ هذا الباب، والخطأُ النَّحويّ الذي ارتُكِبَ أمامه ليتناوله بالدّراسة. فقد تكون هناك أحداثٌ تاريخيةٌ جعلته يضع هذا الباب، أو قصد منه باب حروف الجرّ. فلا يمكن أنْ نجزمَ لماذا وضع باب الإضافة. ورُبَّما ستكون الأيام كفيلة بالكشف عن سبب وَضْعِ هذا المصطلح عنده. إنْ شاء الله تعالى.

وثمّة مصطلحات أخرى منسوبة [3] إلى أبي الأسود الدُّؤليّ، وهو لم يذكرْها، وإنَّما استُشِفَّتْ مِن كلامه. فقال ابن عبد ربّه (ت 328هـ) في باب نوادر الكلام: (وقال أبو الأسود: مِن العرب مَن يقول، لولاي لكان كذا وكذا) [4]، أي ذكر أنّه مِن العرب مَن يجرُّ بـ (لولا)، وهذا لم يذكره، وإنّما مثَّل به، فهو مِن النَّحو ولا مصطلحات فيه.

هذه هي مصطلحات أبي الأسود ونحوه مِمّا وقع بين أيدينا.

ونضع هنا ممّيزات المصطلح النَّحويّ للمرحلة (التَّحريرية)، وهي:

1- تطوّرتْ مصطلحات هذه المرحلة عمّا كانتْ عليه المصطلحات في المرحلة (الشَّفوية)؛ مثل مصطلح (الإعراب) ، وابتُدِعَتْ مصطلحات مُهمّة، وأُقيمتْ مصطلحات أخرى محلّها مثل مصطلح (اللَّحن) ، الذي حلّ محلّه مصطلح (النَّحو) .

---

(1) ينظر: مفتاح السّعادة 143/1.

(2) طبقات فحول الشعراء 12/1. وينظر: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 11. لحن العوّام ص 59. إنباه الرّواة 16/1.

(3) ينظر: المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوره ص 40.

(4) العقد الفريد 279/2.

2- إنّ مصطلحات هذه الفترة مصطلحات عامّة، كما كانتْ عليه في المرحلة (الشَّفَويَّة)، مثل مصطلحات: (الاسم)، و(الفعل)، و(الحرف)، و(الضَّمير)، و(الظّاهر). وهي كلّها لتقسيم الكلام العربيّ.

3- ما زالتْ مصطلحات هذه المرحلة قريبةً مِن معانيها اللُّغويَّة، على الرَّغم مِن بقاء عددٍ منها إلى يومنا هذا.

4- كُتِبَ لعددٍ مِن مصطلحات هذه المرحلة البقاء - كما قلنا - مثل مصطلحات (الاسم، والفعل، والحرف، النَّحو، والكلام، والفاعل، والمفعول،......)، وكُتِبَ لغيرها الفناء مثل مصطلح (الحركة) .

5- إنّ وضع المصطلحات في هذه المرحلة جاء تلبية للحَدَثِ، أو الخطإِ الذي يصادفه أبو الأسود على أَلسنةِ النّاس. فإذا وجد خطأً على لسان أحدهم في موضوع (النَّعت) صنّف باباً فيه وذكر مصطلحاته وألقابه، وهكذا فيما يخص بقيّة مصطلحات أبي الأسود بعامّة.

المبحث الثّاني
التّمثيل النَّحويّ للمصطلح

ذكرْنا في المبحث السّابق نشأة المصطلح النَّحويّ قبل أبي الأسود وعنده. وبيّنَّا خصائص ومميّزات تلك الفترة وتقسيماتها، كُلُّ ذلك فيما مسَّ المصطلح النَّحويّ.

ومِن الأعمال المهمَّة التي قام بها أبو الأسود أنّه أخذ يُلقِّن هذا العِلم للآخرين، لأنّه كان يرجو له البقاء لا الفناء، وعلى هذا لم تكن ملاحظاته التي سجّلها هنا أو هناك، وبثّها عند هؤلاء أو هؤلاء، انطباعيّة أو آنيّة ذكرها وانتهى أمرها، وإنّما كانت أوامر مِنْ أعلى سلطة في الدّولة أحسّتْ بخطورة الموقف وأحسنتِ الأمر. فقوَّضتِ اللَّحن باستحداث هذا العِلم مِن الفطرة، ووضعتْ أركانَهُ، وكان التّفويض هذا مِن الخليفة عمر بن الخطّاب، والخليفة علي (رضي الله عنهما).

نقول أخذ أبو الأسود يُدرِّس ما وصل له من هذا العِلم، وما أضافهُ إليه، طُلابا أحبّوا الغوصَ في بحر هذا العلم الفتيّ، فكانوا له نِعمَ الطلاب، درسُوا على يده، واختلفوا إليه. فصارت لديهم معرفة، نقلوها بدورهم إلى الجيل الذي تلاهم.

ويبدو لي مِن خَلَلِ دراسة هذه الفترة أنّ علماءَها (رحمهم الله) كانوا ينقلون هذا العلم كأنّه الأمانة، فما دام كذلك فالحفاظ عليه غَدَا أهمّ أعمالهم، ولولا المحافظة هذه لما وصل إلينا هذا العِلم كما نراه اليوم.

نعود فنقول إنَّ أبا الأسود كان له طلّابٌ درسُوا عليه النَّحو، والحقُّ إنّ

العلماء ذكُروا أنّهم خمسة، حتّى أنّ آخرهم قال - وهو طاش كبرى زاده -: (ثمّ أنّ أبا الأسود خَلَّفَ خمسة نفر.....)[1]. وبعد التّنقير في كتب التَّراجِم والتّاريخ تبيّن لي أنّهم تسعة، وهذا تعدادهم:

1- نصر بن عاصم اللّيثي البصريّ[2] (ت 90هـ)، وقيل (ت 100هـ).

2- أبو الحرب بن أبي الأسود الدُّؤليّ[3] (ت 109هـ).

3- عطاء بن أبي الأسود الدُّؤليّ[4] (كان حيّا سنة 109هـ). وأبو حرب وعطاء هما ابنا أبي الأسود، وقد شكَّ ابن حجر العسقلاني (ت 855هـ) في أنْ يكون لأبي الأسود ولدان، وقال: إنّ أبا حربٍ هو كُنية عطاء بن أبي الأسود، وعلى هذا يكونان رجلا واحدا لا اثنين، وهذا قوله: (وذكر عبد الواحد بن علي في (أخبار النَّحويين)[5] عن أبي حاتم السّجستاني قال[6]: تعلَّمَ النَّحو مِن أبي الأسود ابنه عطاء. فإنْ صَحّ هذا فيُحتمل أنْ يكون هو اسم

(1) مفتاح السّعادة 44/1. وينظر: أبو الأسود الدُّؤلي ونشأة النَّحو العربي ص 179.

(2) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 34/7. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 27. الفهرست ص 47، نزهة الألباء ص 23. إنباه الرُّواة 343/3. معجم الأدباء 224/19. الكامل في التاريخ 548/4. معرفة القراء الكبار 170/1. البلغة ص 273. غاية النهاية 293/2. تهذيب التهذيب 4 /217. تقريب التهذيب ص 517. بغية الوعاء 313/2.

(3) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 169/7. إنباه الرُّواة 16/1. تهذيب التهذيب 509/4. تقريب التهذيب 585. مفتاح السّعادة 144/1. شذرات الذّهب 136/1. خزانة الأدب 1 /285.

(4) ينظر ترجمته: مراتب النَّحويين ص 24. إنباه الرُّواة 21/1. مفتاح السّعادة 144/1.

(5) هو (مراتب النَّحويين).

(6) ينظر: مراتب النَّحويين ص 24.

أبي حرب لأنَّهم لم يذكروا لأبي الأسود ولداً غيره)[1].

4- عَنْبَسَةُ بن معدان الفهريّ. المعروف بـ (عَنْبَسَةَ الفيل)[2]. (كان حيّا سنة 110هـ)[3].

5- ميمون الأقرن[4] (وفاته في العشرة الأولى من القرن الثاني)[5].

6- سعد بن شداد الكوفيّ[6]. قال السّيوطي: (يُعرف بسعد الرّابية، بموضع كان يُعلّم فيه النَّحو. أخذ عن أبي الأسود الدُّؤلي)[7]. ويمكن أنْ نحدّدَ وفاته في العشرة الأولى مِن القرن الثاني الهجريّ[8]. ولم يُذكرْ ضمن تلاميذ أبي الأسود.

7- عبد الرَّحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني[9]

---

(1) تهذيب التّهذيب 510/4.

(2) ينظر ترجمته: الحيوان 83/7 - 19. مراتب النَّحويين ص 24. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 29. الفهرست ص 47. إنباه الرُّواة 381/2. معجم الأدباء 133/16. البلغة ص 177. بغية الوعاة 233/2. مفتاح السّعادة 144/1.

(3) قال الدُّكتور يوسف أحمد المطوّع في وفاته: (وتكاد تكون وفاة عَنْبَسَةُ متأخرة عن وفاة قريبه الفرزدق [توفي سنة 110هـ] قليلا. وهو على هذا معدود من علماء هذا القرن)؛ أي: القرن الأوّل الهجري، ينظر: جهود علماء النَّحو في القرن الثالث ص 54 - 55.

(4) ينظر ترجمته: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 30. نزهة الألباء ص 22. إنباه الرُّواة 3/ 337. معجم الأدباء 209/19. بغية الوعاة 309/2. مفتاح السّعادة 144/1.

(5) يُنظر: جهود علماء النَّحو في القرن الثّالث الهجري ص 55.

(6) ينظر ترجمته: بغية الوعاة 579/1.

(7) بغية الوعاة 579/1.

(8) ينظر في تحديد وفاته: جهود علماء النَّحو في القرن الثالث الهجري ص 54.

(9) ينظر ترجمته: المحبّر ص 478. الطبقات الكبرى 216/5. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 26. الفهرست ص 45. نزهة الأباء ص 24. إنباه الرُّواة 172/2. الكامل في =

(ت 117هـ)، أو (ت 119هـ).

8- يحيى بن يَعْمَر[1]، البصريّ القيسيّ، أبو سليمان، أو أبو عدي، أو أبو سعيد. (ت 90هـ) أو (ت 128هـ)، أو (ت 129هـ).

9- حُرُّ بن عبد الرَّحمن النَّحويّ القارئ[2] (ت؟ هـ) قال السُّيوطيّ عنه: (سَمِعَ أبا الأسود الدُّؤليّ، وعنه طَلَبَ إعراب القُرآن أربعين سنة)[3]. ويبدو أنّه لَزِمَ أبا الأسود سنين طويلة يطلب تفسير القُرآن الكريم ولكنّنا لم نلمس رأيا مِن آرائِهِ في كُتُبِ النَّحو وغيرها.

هؤلاء هم تلاميذ أبي الأسود الدُّؤلي، وهم الذين نقلوا عِلْمَ هذا الرّجل وأخباره إلينا. وعلى الرَّغم مِن أنّ أغلب هؤلاء لم يصلْ إلينا منهم علمهم إلّا قليلاً، فهم يُعَدُّون أُمناء في نقل العلم الفتي إلى الذين جاءوا مِنْ بعدهم مِنَ العلماء.

=

التاريخ 195/5 سير أعلام النبلاء 535/5. معرفة القرّاء الكبار 180/1. تذكرة الحفاظ 75/1. البلغة ص 126. غاية النهاية 343/1. تهذيب التهذيب 562/2. تقريب التهذيب ص 305 بغية الوعاة 91/2. شذرات الذّهب 153/1.

(1) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 260/7 - 261. مراتب النَّحويين ص 24 - 42. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 27. الفهرست ص 47. نزهة الألباء ص 24. إنباه الرُّواة 18/4. معجم الأدباء 42/20. الكامل في التاريخ 499/4. وفيات الأعيان 6/ 173. سير أعلام النبلاء 362/5. معرفة القُرّاء الكبار 162/1. البلغة ص 285. غاية النهاية 331/2. تهذيب التهذيب 401/4. تقريب التهذيب ص 554. بغية الوعاة 345/2. مفتاح السّعادة 144/1. شذرات الذّهب 175/1.

(2) يُنظر: ترجمته بغية الوعاة 493/1.

(3) بغية الوعاة 493/1. وينظر ترجمة تلاميذ أبي الأسود عند المحدثين: المدارس النَّحويّة ص 66. الحلقة المفقودة ص 51.

ونحبُّ هنا أنْ نُناقشَ أسباب قِلَّة المادة النَّحويّة المستحصلة من تلاميذ أبي الأسود بعامّة، والمصطلح النَّحويّ بخاصة، وهي:

1- يبدو أنّ تلاميذ أبي الأسود، وهم يختلفون إليه، انبهروا بهذا العلم الفتيّ، وشغفوا بما جاء منه، فأخذوه، وبثّوه في النّاس، ولم يضيفوا إليه إلّا بقدر الشّرح والتوضيح والكتابة؛ ليكون عوناً للنّاس في فهم كِتاب الله، وصون ألسنتهم مِن اللَّحن. فنرى أنّهم كتبوا تعليقة أستاذهم، قال ابن النّديم: (...... ورأيت ما يدّل على أن النَّحو عن أبي الأسود الدُّؤلي ما هذه حكايتُهُ، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصينيّ ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود (رحمه الله) عليه. بخط يحيى بن يَعْمَر...)[1]. نفهم مِن هذا النّصِ أنَّ يحيى بن يَعْمَر كتب تعليقة أستاذه؛ وبذا أخذ تلاميذ أبي الأسود يُقيِّدون العلم بالكتاب.

ونراهم أيضا يتلقّفون النَّحو ومصطلحه عن أُستاذهم ويبثُّونه بين النّاس وشرحها. تذكر كتب التَّراجِم أنَّ أبا حرب بن أبي الأسود قال: (أوَّلُ باب رسم أبي مِن النَّحو باب التَّعجُّب)[2]. وهذا يدلُّ على أنَّهم بدأوا في نشر عِلْمِ أستاذهم بين النّاس، وبيان الأبواب التي جاء بها مِن أوّلها إلى آخرها.

وأخذ عددٌ منهم في الزِّيادة على علم أبي الأسود، وعندما وجدوا أنَّ زيادتهم هذه لم تكن مثل ما جاء به أستاذهم، أعرضوا عنها ورجعوا إلى علم أستاذهم. قال السّيرافيُّ: (ويُقال إنّ أبا الأسود لما وضعَ بابَ الفاعل والمفعول زادَ على ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً، ثمّ نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقْصَرَ عنه. فيمكن أنْ يكون الرجل مِن بني اللّيث، يحيى بن

(1) الفهرست ص 46. وينظر: أخبار النَّحويين البصريين ص 22. إنباه الرُّواة 9/1.

(2) إنباه الرُّواة 16/1. وينظر: الأَغاني 482/12. وفيات الأعيان 537/5.

يَعْمَر). فلو تأمّلنا في هذا النّصِ، لوجدنا أنّ يحيى بن يَعْمَر أضافَ، وحاولَ أنْ يكتب على طريقة أُستاذه مكمّلاً ما بدأهُ. إلّا أنّه - على ما يبدو - لم يفلحْ في ذلك فأقصر عن فعلته تلك.

ونفهم مرّة أخرى مِن نصٍ آخر أنّ الزّيادة على تعليقة أبي الأسود كانت بمعنى الشّرح، ولم تكن زيادة حقيقية على علم أبي الأسود وتعليقته. قال ياقوت الحمويّ (ت 626هـ): (..... أمَرَ زياد أبا الأسود الدُّؤليّ أنْ ينقطَ المصاحف فنقطها ورَسَمَ مِن النَّحو رسوماً، ثمّ جاء بعده ميمون الأقرن فزادَ عليه في حدود العربيَّة، ثمّ زادَ فيها بعده عَنْبَسَةُ الفيل بن معدان الفهريّ)[1]. فنرى أنَّ ميمون الأقرن زادَ على أبي الأسود في حدود العربيّة، أي أنّه وضّح مصطلحاته وتعريفاته، وهذا أيضاً الذي فعله صاحبه الآخر عَنْبَسَة. ولا نريد هنا أنْ نُثبتَ أنّ تلاميذ أبي الأسود لم يأتوا بجديد، بل نريدُ أنْ نضع جواباً لاستفهامنا السَّابق، وهو لماذا لم يصل إلينا مِن تلاميذ أبي الأسود نحوٌ؟ فالانبهار بما جاء به أبو الأسود لم يترك لطُلّابه غير أَنْ يكونوا كُتّاباً لتعليقته وشُرَّاحاً لها وموضّحينَ. وهذا هو أحد الأسباب في ذلك.

2- اهتمام تلاميذ أبي الأسود بعلوم أخرى غير النَّحو، فلم يكن وقتهم كلّه لدرس النَّحو وتدريسه، بل كانتْ لهم اهتمامات أُخرى غير النَّحو؛ فبسبب توسُّع الحياة، والحاجة إلى علوم أُخرى دنيويّة ودينيّة، خصوصاً إذا علمنا أنّ العالم في هذه الفترة كان ينبغي أنْ يعرفَ شيئاً مِن النَّحو واللُّغة والغريب، والشّعر، والفقه، والقراءات، وغيرها؛ لذا كانت حصّة النَّحو عندهم تتزاحم مع حصص العلوم الأخرى سواء كانوا يَدْرُسُونها أو يُدَرِّسُونها. فكثيرٌ مِن تلاميذ أبي الأسود مِن القرّاء المشهورين نذكر منهم نصر بن عاصم،

(1) أخبار النَّحويين البصريين ص 22.

وسعد بن شدّاد، وعبد الرَّحمن بن هرمز، وآخرينَ اهتمُّوا بالحديث الشّريف وروايته، مثل أبي حرب بن أبي الأسود، فقد روى هؤلاء عن علماء وروى علماء آخرون عنهم [1].

إذن انشغال أغلب تلاميذ أبي الأسود بعلوم أخرى غير النَّحو، أدّى هذا إلى اكتفائهم بما جاء عن أستاذهم مِن النَّحو، وفي الوقت عينه أخذوا بدراسة علوم أخرى.

3- يبدو أنّ انشغال تلاميذ أبي الأسود لم يقف عند هذا الحَدِّ، بل أخذوا بتلقين ما بأيديهم مِن العِلْمِ إلى آخرين مِن خَلَلِ التَّدريس. فقد أدرجَ محمدُ بن حبيب البغدادي (ت 245هـ) عبدَ الرَّحمن بن هرمز ضمن أشراف المعلمين وفقهائهم [2]. وهذا ممَّا لا يختلف عليه اثنان أنّه يأخذ وقتاً كبيراً مِن أوقات المؤدِّبين.

وبعد أنْ عرفنا تلاميذ أبي الأسود، والأسباب التي أدّتْ إلى قلَّة مصطلحهم النَّحويّ. نسردُ هنا ما وصلَ إلينا مِن تلك المصطلحات:

أوّلاً: مصطلحات نصر بن عاصم: وهي:

1- مصطلحا الإعجام والتَّنقيط: قيل في نصّر بن عاصم أنّه أوّل مَن نقّط المصاحف وخمَّسها وعشَّرها) [3]. وقيل: (هو أوَّل من وضع العربيّة) [4]. وقد عرفنا أَنّ أبا الأسود هو من نَقَطَ المصحف الشّريف. ويبدو أنّ نصر بن عاصم هو الذي خمَّس وعشَّر، أو أنَّه رسم نقط أبي الأسود وبثّه،

---

(1) ينظر: تذكرة الحُفّاظ 75/1. تهذيب التهذيب 217/4 - 218.

(2) ينظر: المحبَّر ص 478.

(3) معرفة القراء الكبار 170/1.

(4) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 27. وينظر: معرفة القرّاء الكبار 170/1.

وهذا لم يكن فِعْلُهُ وحدَه، بل فعل أغلب تلاميذ أبي الأسود الدُّؤلي، مثل: يحيى بن يَعْمَر [1]؛ لذا نُسِبَ إليه النَّقْط. أو أنّه وضع تنقيط الإعجام؛ وأبو الأسود وضع تنقيط الإعراب. وهذا ما ذهب إليه الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، واستند في رأيه هذا إلى نصوص تراثيّة تؤكّد ذلك. إذ قال مُستنتجاً منها: (الواقع أنّ هناك فارقاً بين تنقيط أبي الأسود وتنقيط نصر بن عاصم، فأبو الأسود نَقَطَ المصحف تنقيط إعراب، ونصر بن عاصم نقطَ المصحف تنقيط إعجام) [2]. والفرق بين المصطلحين واضح. ونميل إلى هذا الرأي في نسبة تنقيط الإعجام إلى نصر بن عاصم. فإنّ الحركات، وتنقيط الحروف كانا يُسمَّيان في أوّل وضعهما (التّنقيط)، ولكنَّ الفرق بينهما، أنّ لأبي الأسود عملاً فيها، ولنصر ابن عاصم عملاً آخر، وإنْ سُمّي عملهما باسم واحد. فالأوّل ابتداع حركات الإعراب، والآخر تنقيط الحروف، وكلاهما تنقيط عند القدامى.

2- مصطلح التّنوين: درج الباحثون المحدثون إلى نسبة مصطلح (التّنوين) إلى نصر بن عاصم [3]. ولكننا لو قرأنا النّصّ الذي اعتمدوا عليه في نسبة هذا المصطلح إليه، والذي هو: (...... عن خالد الحذَّاء، قال: سألتُ نصر بن عاصم - وهو أوّل من وضع العربيّة - كيف تقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ﴾ [4] فلم يُنوِّن، فأخبرته أنّ عُروة [5] ينوِّن، فقال: بئسما قال. وهو

(1) ينظر: تجديد النَّحو العربي ص 111.

(2) الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحو العربي ص 79.

(3) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحو العربي ص 77.

(4) سورة الإخلاص/ 1، 2.

(5) وهو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام القرشي. توفي سنة (99هـ). وقيل غير ذلك في وفاته. ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 295/2، الأنساب 144/1، تذكرة الحفاظ 1/

=

للبئس أهل)[1]. أقول لو قرأنا هذا النّصَّ فإنَّنا سنستشفّ:

أ - أنّ الذي نطق بمصطلح (التّنوين) - في هذا النّصِّ - هو خالد الحذّاء، وخالد هذا هو خالد بن مهران الحذّاء[2] المتوفى سنة (**141**هـ). ووصفه الذّهبي فقال: (هو الحافظ الثّبت...... مُحَدِّث البصرة)[3].

ب - لمَّا ذُكِرَ مصطلح (التّنوين) عند نصر بن عاصم، نرى أنَّه فَقِهَ هذا المصطلح، وأجاب عن سؤال خالد الحذّاء مباشرة، مِمَّا يؤكّد على أنّه على علم بهذا المصطلح وقد ورد عليه - كما يبدو مِن النّصّ - غير مرّة، فأجاب لِمَن يقرأ الآية المذكورة في النّصِّ بالتَّنوين.

جـ - إنّ هذا النّصَّ كان متداولاً ومعروفاً لدى نصر بن عاصم، وغيره وأنّهم كانوا يتداولونه - أي تلامذة أبي الأسود وغيرهم - فيما بينهم. ولا يمكن أنْ ننسب هذا المصطلح إلى أيّ عالم من علماء هذه الفترة؛ لعدم وجود دليل أو نصّ صريحٍ ينسب هذا المصطلح إلى واحدٍ منهم.

3- مصطلحات عوامل الرَّفع والنَّصب والخفض والجزم:

المقصودُ بعوامل الرَّفع: كان وأخواتها، وبعوامل النَّصب: إنَّ وأخواتها، وبعوامل الخفض: حروف الجرِّ، وبعوامل الجزم: الحروف التي تجزم الفعل المضارع. قال أبو بكر الزُّبيديّ: (فكان أوّل مَن أصّلَ ذلك وأعمل فكره فيه[4]،

=

50. تهذيب التهذيب 92/3. تقريب التهذيب ص 344.

(1) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 27.

(2) ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى 192/7. تذكرة الحفاظ 192/1. تهذيب التهذيب 1/ 533. تقريب التهذيب ص 143. شذرات الذّهب 210/1.

(3) تذكرة الحُفّاظ 112/1.

(4) أي: (النَّحو).

أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرَّحمن بن هرمز. فوضعوا للنَّحو أبواباً، وأصّلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرّفع والنّصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتّعجّب والمضاف) [1].

ذكرنا هذا النّصّ عندما تحدَّثنا عن مصطلحات أبي الأسود. ونقول هنا إنّ هذه المصطلحات لم تَرِدْ عن أبي الأسود، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز إلّا في هذا النَّصِّ؛ لذا فنسبة هذه المصطلحات إلى نصر بن عاصم وغيره لا يخرج من باب الفرضيات.

أمّا مصطلحات (الفاعل)، و(المفعول) و(التَّعجُّب)، و(المضاف) فقد بيّنا نسبتها عند دراسة أبي الأسود الدُّؤليّ. ونعود فنقول إنّه يمكن أنْ يكون النّاس قد سمعوا هذه المصطلحات مِن نصر بن عاصم، وعبد الرَّحمن بن هرمز، فدرسُوها ضمن أعمالهم في النَّحو، على أنّنا لا ننسى هنا أنّ لنصر بن عاصم كتاباً في النَّحو، قال ياقوت الحمويّ: (وله كتاب في العربيّة) [2]. فمِن المؤكّد أنّ هذه الأبواب الخاصة بالموضوعات التي ذكرناها آنفاً كانت مُدرجةً في كتابه، ولكنَّ ضياعَ هذا الكتاب حَرَمنا مِن نهلِ العِلْمِ الذي سطّرهُ فيه.

هذا كُلُّ ما يمكن أنْ يقال عن مصطلحات هذا العالم الجليل.

ثانيا: أبو حرب بن أبي الأسود الدُّؤلي:

تذكر المصادر أنّ أبا حرب هو الذي نقل لنا أمرين:

الأوّل: أنَّ أوّل باب وضعه والده هو باب التّعجّب قال القفطيّ. (قال أبو حرب ابن أبي الأسود: أوّل بابٍ رسم أبي مِنَ النَّحو باب التّعجُّب) [3].

---

(1) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 11 - 12.

(2) معجم الأدباء 224/19.

(3) إنباه الرُّواة 16/1. وينظر: الأغاني 482/12. وفيات الأعيان 537/2.

الآخر: إنّ والدَهُ وضع باب التّعجُّب.

ونفهم مِن هذا النّصِّ أيضا أنّ تلاميذ أبي الأسود أخذوا ببثّ عِلْمِ أستاذهم في النّاس، وإنَّهم بدأوا يعرفون معاني هذه المصطلحات التي وضعها أُستاذهم، ومِن هنا بدأ التّوسُّع في استعمال المصطلحات النَّحويّة التي ابتدعها أبو الأسود، ومِن كان قبله مِن المهتمِّين بالنَّحو العربي.

ثالثا: عَنْبَسَة بن معدان الفيل:

قال الجاحظ (ت 255هـ) في حقِّهِ: (وهو أحد قدماء النَّحويين الحذّاق)[1]. وقال ياقوت: (أخذ النَّحو عن أبي الأسود، ولم يكن في مَنْ أخذ النَّحو أبرع منه)[2]. ولا تذكر لنا المصادر إلّا حادثة وقعتْ له مع الفرزدق، قال القفطيُّ: (وقيل للفرزدق: هاهنا رجل مِن بني كلاب يروي شعر جرير ويفضِّله عليك، ووصفوه له. فقال: رجل مِن بني كلاب على هذه الصِّفة لا أعرفه، فأروني داره، فأروه، فقال: هذا ابن معدان الميسانيّ، ثمّ قصّ عليهم قصته، وقال[3]:

لَقَدْ كَانَ مَعْدان والفيلِ زاجرُ ... لِعَنْبَسَة الرّاوي عليَّ القصائدا)[4]

ولم نعثر له على مصطلحات نحويّة، أو على مسألة نحويّة فيما بين أيدينا من المصادر والمراجع.

---

(1) الحيوان 83/7.

(2) معجم الأُدباء 133/16.

(3) ليس في ديوانه. وينظر الشّاهد: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 30. إنباه الرُّواة 381.

(4) إنباه الرُّواة 381/2.

رابعاً: ميمون الأقرن:

تذكر المصادر أنّه تبوّأ رياسة النَّحو بعد وفاة عَنْبَسَة الفيل [1]. ولم يرد إلينا منه أيَّ مصطلح نحويّ، أو مسألة نحويّة. غير أنّ أبا الطيّب اللُّغويّ يقول: (وكان يُكنَّى أبا عبد الله، فرأَس النّاس بعد عَنْبَسَة، وزادَ في الشّرح [2]. وهذا غاية ما وصل إلينا من علمه في النَّحو، أنّه زاد في الشّرح، وما لا يختلف عليه اثنان أنّه كان يشرحُ علم أستاذه أبي الأسود في النَّحو.

خامسا: عبد الرَّحمن بن هرمز:

نُسِبَ إلى هذا العالم أيضاً وَضْعُ العربيّة، فقيل: (كان عبد الله بن هرمز مِن أوّل مَن وضع العربيّة، وكان مِن أعلم النّاس بالنَّحو وأنساب قُريش) [3]، أي هو مِن الذين شاركوا في وضع النَّحو. وقد علّلَ القفطيّ سبب كونه أوّل مَن وضعَ النَّحو، فقال: (قال أهل العِلْمِ: إنّه أوّل مَن وضعَ علم العربيّة؛ والسّبب في هذا القول إنّه أخذ عن أبي الأسود الدُّؤليّ، وأظهرَ هذا العِلْمَ بالمدينة، وهو أوّل مَن أظهره وتكلّم فيه بالمدينة) [4]. وهذا توجيه وجيه لهذه المقولة؛ فإنّه أوّل مَن وضعَ النَّحو، ولكنْ بالمدينة المنوّرة.

وتذكرُ المصادر التي ثبّتناها في ترجمته، أنّه هاجر إلى الإِسكندرية، وفيها مات سنة (117هـ)، وإنّ هذه الهجرة مِن المدينة إلى الإسكندريّة هي التي أفقدتْ هذا العالم الجليل نحوه ومصطلحاته، لأنَّ هجرته هذه جعلته يبتعد عن دائرة النَّحو، التي تمثلتْ بالمدينة ومكة والبصرة والكوفة، ويبدو هذا

---

(1) ينظر: مراتب النّحويين ص 25. إنباه الرُّواة 337/3.

(2) مراتب النَّحويين ص 25.

(3) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 26. وينظر: معرفة القُرّاء الكبار 180/1.

(4) إنباه الرُّواة 172/2.

هو السّبب في أنّنا لم نعثر على مسألة نحويّة له، أو أيّ مصطلح يكون قد نطق به، إلّا ما روينا في النّصِ المنقول عن الزُّبيديّ عندما ذكرنا مصطلحات نصر بن عاصم.

سادسا: مصطلحات يحيى بن يَعْمَر:

ما وصلنا مِن عِلْمِ يحيى بن يَعْمَر يفوق ما وصلنا من طُلّاب أبي الأسود مجتمعين. أمّا مصطلحاته فمنها ما هو منسوبٌ له، ومنها ما هو مِن ابتداعاته. وهي:

1- مصطلح نَقْط الإعجام: قال الذّهبيُّ في يحيى بن يَعْمَر: (وهو أوّلُ مَن نقَطَ المصحف بنقط الإعراب)[1]. وقد تحدثّنا عن هذا المصطلح غير مَرَّة وبيّنّا أنّ أبا الأسود وضع نقط الإعراب، ووضع نصر بن عاصم نقط الإعجام. والآن هذا النّصُّ يقول: إنّ يحيى بن يَعْمَر وضّع نقط الإعراب المنسوب إلى أستاذه أبي الأسود. وأغلب المصادر تقول إنّ أبا الأسود هو الذي وضع هذا النَّوع مِن الشَّكل، كما وضّحنا ذلك.

والحقُّ أَنَّ ما يُهمُّنا مِن هذا الموضوع، هو مَنِ الذي نقط المصحف الشَّريف أوّل مرَّة؟ لأنَّ ذلك يعني أنَّهُ هو أوّل مَن وَضَعَ الحركات الإعرابيّة وسمَّى مصطلحاتها، وهذا ما نحنُ بصددِهِ.

صحيح أنَّ يحيى بن يَعْمَر نَقَطَ المصحف، لكنه نقَطَ بتنقيط أُستاذه مصاحف عِدَّة. والدَّليلُ النَّقليُّ على ذلك ما نقله الفيروزأبادي: (وكان لابن سيرين مصحف منقوط نَقَطَهُ يحيى بن يَعْمَر)[2].

وبهذا تتّضح الصّورة، نعم هو نقَطَ المصحف لكنّ المصحف الذي

(1) معرفة القُرّاء الكبار 162/1. وينظر: تهذيب التهذيب 401/4.

(2) البلغة ص 286.

شُوهِدَ عند ابن سيرين [1]. ولا نعدم أنْ تكون هناك مصاحف أخرى قام بنقطها على ما تعلّمه مِن أستاذه أبي الأسود الدُّؤليّ.

وبهذا نقول إنَّ أبا الأسود نقَطَ الإعراب، ونصر بن عاصم نقَط الحروف المعجمة، ووُجِدَتْ مصاحفُ شريفة منقوطة بنقط يحيى بن يَعْمَر على ما أخذه عن أستاذه. ويبدو لنا أنّه أكثرُ طلّاب أبي الأسود كتابة، فقد رُوِيَ في غير مصدر أنّه كَتَبَ (تعليقة) أبي الأسود [2].

2- مصطلحات الحركات الإعرابيّة: وهذه المصطلحات تتعلّق بالإعجام التي تكلّمنا عنها في الفقرة السّابقة. فقد ورد عنه استعماله لمصطلحي (الرَّفع) و(النَّصب) في خبر دَارَ بينه وبين الحجَّاج (ت 95هـ)، قال أبو البركات الأنباريُّ: (ويُروى أنّ الحجّاج بن يوسف قال له: أتجدُني ألحن؟ فقال: الأمير أفصح مِن ذلك فقال: عزمتُ عليك لتُخبرني أألحنُ؟ قال يحيى: نعم. فقال له: في أيّ شيء؟ فقال في كتاب الله تعالى. فقال: ذلك أشنع، ففي أي شيء مِن كتاب الله تعالى؟ قال: قرأتَ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ [3]. فرفعت أحبّ وهو منصوب.....) [4]. فاستعمل في النّصِ (الرّفع)، و(النّصب).

3- مصطلح (الوضع) : وردَ هذا المصطلح على لسان يحيى بن

(1) هو محّمد بن سيرين البصريّ، توفي سنة (110هـ). ينظر ترجمته: تذكرة الحُفّاظ 62/1. تهذيب التهذيب 585/3. تقريب التهذيب ص 437.

(2) ينظر: الفهرست ص 46.

(3) سورة التوبة / 24.

(4) نزهة الألباء ص 25. وينظر الخبر: طبقات النّحويين واللُّغويين ص 28. إنباه الرُّواة 4/ 20. معجم الأدباء 42/20 - 43. وفيات الأعيان 174/6 - 175.

يَعْمَر وقصد به (النّصب)، على قياس ما جاء في الخبر الذي ذكرناه في الفقرة السّابقة. وتذكر المعجمات أنّ (الوضع) هو ضد (الرّفع)[1].

وإذا صحَّتْ هذه الرِّواية فإنّ هذا المصطلح هو أقرب إلى اللُّغة مِن مصطلح (النَّصب) مِن جهة، وإنّه على هذا الوضع يدلُّ تقدُّمهُ في الاستعمال على مصطلح (النَّصب) ؛ لذا قال الدُّكتور عوض القوزي في وصفه: (وهو اصطلاح ساذج لا يبتعد كثيراً عن اصطلاحات أبي الأسود)[2]. على الرَّغم ممَّا في هذا الكلام مِن قساوة في التّعبير. فإنَّه صحيح، إذ إِنّ مصطلح (الوضع) هو أقرب إلى زمان هذه الفترة العلميّة مِن مصطلح (النّصب) . والنّصُّ الذي ورد فيه مصطلح (الوضع) هو: (قال[3]: خَبِّرْني عنّي هل ألحنُ؟ فسكتَ[4]، قال: أقسمتُ عليك، فقال: أمّا إذ سألتني أيُّها الأمير فإنَّك ترفع ما يوضع وتضع ما يُرفع)[5].

4- مصطلح (خبر كان) : وهو مصطلح نسبه الزُّبيديّ إلى يحيى بن يَعْمَر، قال: (قال الحجّاج لابن يَعْمَر: أتسمعني ألحنُ على المنبر؟.... قال: تقول: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله عزَّ وجلَّ: (أَحَبَّ)، فتقرؤها (أَحَبُّ) بالرَّفع، والوجه أنْ تقرأ بالنّصب على خبر كان)[6]. فذكر في رواية الخبر عينه عن ابن يَعْمَر مصطلح (خبر كان) .

ونحبّ هنا أنْ نناقش هذه المصطلحات التي ذكرناها في هذا الخبر

---

(1) ينظر: لسان العرب 396/8 (وضع).

(2) المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوُّره ص 44.

(3) أي (الحجَّاج بن يوسف).

(4) أي: (يحيى بن يَعْمَر).

(5) إنباه الرُّواة 20/4.

(6) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 28.

المختلف في روايته. فأوّل الأمر نريد أنْ نعرف مِنْ أينَ جاءت هذه الرِّواية؟ ومَن هو صاحبها؟ فنقول: إنَّ هذه الرِّواية للخبر الذي جرى بين يحيى بن يَعْمَر والحجّاج مأخوذةٌ مِن ابن سلام الجُمَحِيّ، وهو أوّلُ راوٍ لها، عن صاحبها يونس بين حبيب. إذن الرِّواية مذكورة في كتاب (طبقات فحول الشُعراء) لابن سلّام[1]. وقد صرّح ناقلو هذه الرِّواية بأخذهم الخبر عن يونس والجُمحيّ. قال الزُّبيديّ في سند الرِّواية: (وذكر يونس بن حبيب قال: قال الحجّاج لابن يَعْمَر: أتسمعُني ألحنُ على المنبر؟..........)[2]. وقال ابن خلكان (ت **681**هـ): (وروى ابن سلام عن يونس بن حبيب قال: قال الحجّاج ليحيى بن يَعْمَر أتسمعني ألحن.........)[3]. والآن لنذهب إلى القصة برمّتها، ولنعرفها مِن أصلها المنقول عنه، قال ابن سلّام: (أخبرني يونس بن حبيب، قال الحجّاج لابن يَعْمَر: أتسمعني ألَحَنُ؟ قال: الأمير أفصحُ النّاس - قال يونس وكذلك كان - ولم يكن صاحبَ شعر - قال: تسمعني ألحن؟ قال: حرفاً. قال: أين؟ قال: في القُرآن قال ذلك أشنع له! فما هو؟ قال تقول: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[4]، قرأها بالرَّفع، كأنّه لمّا طال عليه الكلامُ نسيَ ما ابتدأ به. والوجه أنْ يقرأ: (أَحَبَّ إِلَيْكُمْ) بالنَّصب، على خبر كان وفعلها. قال وأخبرني يونس: قال: قال له: لا جَرمَ، لا تسمع لي لحنّاً أبداً. قال يونس: فألحقه بخراسان)[5].

---

(1) طبقات فحول الشعراء 13/1.

(2) طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 28.

(3) وفيات الأعيان 174/6.

(4) سورة التوبة / 24.

(5) طبقات فحول الشعراء 13/1.

نفهم مِن هذا النّصِّ الوهمَ الذي حصلَ في نقل هذه الرِّواية، وأنَّ مصطلحات (الرَّفع)، و(النَّصب)، و(خبر كان)، وردتْ في النّصِّ على لسان يونس بن حبيب، وليس مِن كلام ابن يَعْمَر، والأخير اكتفى بذكرِ قراءة الحجاج بالرَّفع، فأحسّ الحجَّاج بما اقترفه مِن لحنٍ في القراءة. والتَّفسير كُلُّه - كما هو واضح - في هذه الرِّواية ليونس بن حبيب، فكانت مصطلحات (الرَّفع)، و(النَّصب)، و(خبر كان)، متداولة ومعروفة للنُّحاة والعامَّة في عصر يونس بن حبيب.

أمَّا مصطلح (الوضع) ، فهو مصطلح وردَ في رواية أخرى غير رواية ابن سلام عن يونس؛ لذا فإنَّ مصطلح (الوضع) لا يُستبعدُ أنْ يكون مِن ابتداعات هذا الرَّجل خصوصاً هو ضدُّ كلمة (الرَّفع)، فذكر ابن يَعْمَر (الوضع) وعَكْسُها (الرَّفع) مُبيّناً خطأ الحجاج في القراءة. فيكون هذا المصطلح مصطلحاً وسيطاً بين ما جاء في خبر نقط أبي الأسود، ومصطلح (النَّصب) الذي استقرَّ عليه علماء النَّحو فيما بعد.

وقُصارى القول إنَّ مصطلحات الحركات التي نستعملها اليوم ليست مِن وَضْعِ ابن يَعْمَر، ولا من تلاميذ أبي الأسود، وإنَّما هذه المصطلحات وردتْ في كلامِ علماءٍ آخرين، سنذكر كُلَّ ذلك في حينه إن شاء الله.

سابعا: أما الباقُونَ مِن تلاميذ أبي الأسود:

سعد بن شّداد، وعطاء بن أبي الأسود، وحرُّ بن عبد الرَّحمن النَّحويّ، فلم نعثرْ لهم على أي مسألةٍ نحويّة، أو مصطلح ورد على لسانهم.

نعود فنقول هؤلاء هم تلاميذ أبي الأسود، وهذه هي مُمَيّزاتهم ومصطلحاتهم النَّحويّة. على أنَّنا نكرّرُ فنقول: إنَّ أغلبَ الأخبار عنهم لا تخرجُ عنْ دائرةِ الافتراضِ والتَّأويلِ.

التَّمثيل النَّحويّ للمصطلح:

تظهر لنا على ساحة النَّحو طبقةٌ أُخرى مِن النَّحويين الذين لهم دورٌ عظيمٌ في بناء سور النَّحو العرمرم. والحقُّ أَنَّ طبقة هؤلاء النَّحويين هي طبقة متداخلة مع عدد مِن نحويّي طبقة تلاميذ أبي الأسود. إلّا أَنَّ علماء هذه الطبقة الذين سنذكر أسماءهم لم يتتلمذوا على أبي الأسود؛ لذا قال عنهم ابن النَّديم عندما انتهى مِن ذكر تلاميذ أبي الأسود: (وكان بعد عَنْبَسَة، عبد الله بن أبي إِسحاق الحضرميّ...... ومِمَّن بَرَعَ في أَيامه عيسى بن عمر...... وأبو عمرو بن العلاء)[1].

إذن ظهرت طبقة مهمّة مِن النّحويين في هذه المرحلة، ونقول طبقتهم ولا نقول مرحلتهم لتداخلهم مع تلاميذ أبي الأسود، والفرق بين الاثنين أَنَّ الأُولى أَخَذَتْ عن أبي الأسود، أمَّا هؤلاء فلم يأخذوا منه مباشرة بل أخذوا النَّحو مِن تلاميذه.

وكُلُّ دارسٍ لهذه الطبقة مِن العلماء يجد أَنَّهم أَوَّلُ مَن أَسَّسوا قواعد النَّحو كما نعرفه اليوم، والدَّليل على ذلك، أَنَّهم ما عادوا يهتمُّون باللَّحن فقط، وتهذيب ما اعوجَّ على ألسنة النّاس، بل أخذوا بجمع اللُّغة وبضمنها النَّحو، والذَّهاب إلى القبائل؛ لنَقْلِ كُلِّ ما يسمعونه مِن الكلام الفصيح على ألسنة العرب. وتمخّض عن ذلك - وهذا هو المهمُّ - مؤلفات عديدة، وضعوا كُلّ ما نقلوه عن العرب فيها.

نعود فنقول: إنَّ لعلماء هذه الطبقة مكانةً في بناء النَّحو يُشادُ لها بالبنان إلى يومنا هذا، مثل: أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر. ومنهم مَن لم نعرف عنهم غير اسمهم، وقليلاً مِن تراجمهم، مثل: ابن أبي عقرب،

---

(1) الفهرست ص 47.

وسلمة بن عبد الله. وهذه هي التي أطلقنا عليها مرحلة التَّمثيل النَّحويّ. وسننوّه هنا تنويهاً إجمالياً عن معنى التّمثيل؛ وهو أنَّ النَّحويّ يلجأ إلى تفسير الظاهرة النَّحويّة دون أنْ يذكر لها مصطلحات، أو يضع لها تفسيراً يوضِّح معنىً للمصطلح أو الباب الذي يدرسه، وإنَّما يَسُوقُ كُلَّ ذلك عن طريق المثال، فمِنْ المثال نعرف أنَّ المراد هنا هو الزّائد مثلاً، أو يريدُ به الفاعل، أو أحد المفاعيل.

ومِن علماء هذه المرحلة:

1- معاوية بن عمر، ابن أبي عقرب [1]. ويذكر الدُّكتور يوسف أحمد المطوَّع أنَّ وفاتهُ كانت في العشر الأولى مِن القرن الثّاني، وقد تكون جاوزتها بقليل [2]. ولا أظنه كذلك؛ لأنّه كما روى ياقوت الحمويّ أنّه كان يأخذ النَّحو عن أبي عمرو بن العلاء [3]. ويصعب علينا تحديد وفاتهِ، وربّما يكون مِن علماء النصف الأوَّل مِن القرن الثَّاني الهجريّ. والله أعلم.

2- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 117هـ)، وهو من تلاميذ عَنْبَسَة بن معدان الفيل [4].

---

(1) ينظر ترجمته: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 31. معجم الأُدباء 154/2. بغية الوعاة 294/2.

(2) ينظر: جهود علماء النَّحو في القرن الثّالث الهجري ص 56.

(3) ينظر: معجم الأدباء 54/20.

(4) ينظر: ترجمته: مراتب النَّحويين ص 25. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 31. الفهرست ص 47. نزهة الألباء ص 26. إنباه الرُّواة 104/2. البلغة ص 104. غاية النهاية 368/1. تهذيب التهذيب 303/2 تقريب التهذيب ص 246. مفتاح السّعادة 1/ 144. خزانة الأدب 237/1. الدِّراسات اللُّغوية والنَّحويّة في قراءات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ ص 7.

3- أَبّان بن تغلب بن رباح الجريري، أبو سعيد البكري، أو أبو سعيد الكوفي (ت 141هـ)[1].

4- عيسى بن عمر النَّحويّ، أبو عمر البصريّ الثّقفيّ (ت 149هـ)[2].

5- الوليد بن حُصين، الشَّرقيّ القُطاميّ، (من علماء النِّصف الأوّل من القرن الثّاني الهجريّ)[3].

6- مسلمة بن عبد الله، ابن سعد بن محارب الفهريّ، أبو محارب النَّحويّ. (مِن علماء النِّصف الأوَّل مِن القرن الثّاني الهجري)[4].

7- أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ). واختُلِفَ في اسمه على واحد

---

(1) يُنظر ترجمته: الطبقات الكبرى 342/6. المحبّر ص 476. البيان والتّبيين 72/4. معجم الأدباء 107/1. الكامل في التاريخ 508/5. سير أعلام النبلاء 504/6. معرفة القرّاء الكبار 248/1. البلغة ص 1. غاية النّهاية 11/1. تهذيب التهذيب 53/1. تقريب التهذيب ص 41. بغية الوعاة 404/1. شذرات الذّهب 210/1.

(2) يُنظر ترجمته: البيان والتّبيين377/1 - 378. مراتب النَّحويين ص 33. ديوان الأدب 2/ 255. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 40. الفهرست ص 47. نزهة الألباء ص 28. إنباه الرُّواة 374/2. معجم الأدباء 146/16. الكامل في التاريخ 590/5. وفيات الأعيان 486/3 سير أعلام النبلاء 145/7. معرفة القُرّاء الكبار 270/1. البُلغة ص 179. غاية النّهاية 540/1. تهذيب التهذيب 363/3. تقريب التهذيب ص 395. بغية الوعاة 237/2. مفتاح السّعادة 145/1. شذرات الذّهب225/1. خزانة الأدب 116/1. عيسى بن عمر الثّقفي نحوه من خلال قراءته ص 11.

(3) يُنظر ترجمته: المعارف ص 539. الفهرست ص 102. تاريخ بغداد 278/9 - 279. نزهة الألباء ص 38.

(4) يُنظر ترجمته: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 45. إنباه الرُّواة 262/3. بغية الوعاة 2/ 287.

وعشرين شكلاً[(1)].

8- شيبان بن عبد الرَّحمن التّميميّ، أبو معاوية (164هـ)[(2)].

9- أبو سفيان بن العلاء (ت 165هـ). وهو أخو أبي عمرو بن العلاء[(3)].

10- حمّاد بن سلمى بن دينار البصريّ، أبو سلمة الرَّبعيّ (ت 167هـ)[(4)].

11- بكر بن حبيب السّهميّ. وهو تلميذ الحضرميّ، وأكبر مِن الخليل بن أحمد الفراهيديّ. وعلى هذا تكون وفاته بين 160هـ، و170هـ[(5)].

---

(1) يُنظر ترجمته: الحيوان 60/1. البيان والتّبيين 321/1. مراتب النَّحويين ص 27. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 35. الفهرست ص 30. مجالس العلماء ص 80، 241 - 243. الإدغام الكبير ص 158 - 159. نزهة الألباء ص 30. إنباه الرُّواة 125/4. معجم الأُدباء 158/11. الكامل في التاريخ 612/5. وفيات الأعيان 466/3. معرفة القُرّاء الكبار 223/1. البلغة ص 81. غاية النهاية 262/1. تهذيب التهذيب 561/4. تقريب التهذيب ص 612. بغية الوعاة 231/2. مفتاح السّعادة 145/1. شذرات الذّهب 237/1. أبو عمرو بن العلاء اللُّغوي النَّحويّ ص 15.

(2) يُنظر ترجمته:. نزهة الألباء ص 35. إنباه الرُّواة 72/2. تهذيب التهذيب 184/2. تقريب التهذيب ص 220.

(3) يُنظر ترجمته: إنباه الرُّواة 122/4. بغية الوعاة 592/1.

(4) يُنظر ترجمته: الطبقات الكبرى 208/7. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 51. مجالس العلماء ص 154 - 155. نزهة الألباء ص 42. إنباه الرُّواة 329/1. الكامل في التاريخ 6/ 74، 76. سير أعلام النبلاء 315/7. تذكرة الحفاظ 151/1. البداية والنهاية 160/1. البلغة ص 73. تهذيب التهذيب 481/1. تقريب التهذيب 154 - 155، بغية الوعاة 1/ 548.

(5) يُنظر ترجمته: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 46. إنباه الرُّواة 244/1. معجم الأدباء 86/7. البلغة ص 41. بغية الوعاة 264/1.

12- هارون بن موسى الأزديّ العَتَكيُّ، المعروف بـ هارون الأعور (ت 170هـ) [1].

بعد أنْ ذكرْنا علماء هذه الطبقة كما وردوا في كُتُب الطبقات والتَّراجِم. نبدأ في مناقشة مسألة مهمّة تخصّ علماء هذه الطبقة، هي أنَّنا لا نجد عند علماء هذه الطبقة نحواً كثيرا، أو مصطلحا نحويّاً كما نجده عند تلاميذهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وغيرهما.

والأسباب في ذلك تعود إلى:

1- اهتمامهم بالقراءات القُرآنية: ولا أحسبني أُضيفُ جديداً عن علماء هذه الطبقة؛ لأنَّ ابنَ أبي إسحاق الحضرميّ، وعيسى بن عمر، وأبا عمرو بن العلاء مِن القُرّاء المشهورين، والأخير من القُرّاء السَّبعة [2]**، وكذلك يُعدُّ مِن القُرّاء أبّان التّغلبيّ وهارون بن موسى** [3]**، والحقُّ إنّ الاهتمام بالقراءات وأسانيدها، واختيارها هو أمرٌ ليس بالهيّن، لذا لا نَعْدمُ أنَّ الاهتمام بالقراءات القُرآنية أخذ منهم الجهد والوقت الكبيرين.**

2- اهتمَّتْ صفوةُ أخرى مِن هؤلاء العلماء برواية الحديث الشّريف، ولعلَّ أشهرَهم حمّاد بن سلمة، ولا نستطيع أنْ نزيد عمّا أورده

---

(1) يُنظر: الطبقات الكبرى 224/5. المحبّر ص 476. نزهة الألباء ص 37. إنباه الرُّواة 3/ 361. الشُّعور بالعُور ص 233 البلغة ص 277. غاية النهاية 303/2. تهذيب التهذيب 4 /258. تقريب التهذيب ص 525. بغية الوعاة 35/2.

(2) يُنظر تفصيل ذلك: الدِّراسات اللُّغوية والنَّحويّة في قراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ص 52. عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته ص 98. أبو عمرو بن العلاء اللُّغويّ والنَّحويّ ومكانته العلميّة ص 114. أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنَّحو ص 49، وما بعدها.

(3) معرفة القُرّاء الكبار 284/1. غاية النهاية 11/1، 303/2.

ياقوتُ الحمويّ في معجمه بحقِّ ابن سلمة، فقال: (شيخ أهل البصرة في الحديث والعربيّة والفقه)[1] وحديثه في تلحين سيبويه مشهور سنأتي عليه عند ذكر مصطلحاته.

3- جمع اللُّغة، والاهتمام بالغريب: بيَّنا أنَّ في هذه المرحلة برمَّتها لم يكن وُكْدَهم هو رصدُ اللَّحنِ، وإنَّما الحفاظ على اللُّغة. فبدأوا بجمع اللُّغة، وسافروا في طلب ذلك إلى القبائل العربيّة في شتى أنحاء الجزيرة العربيّة، فأخذوا بالسؤال عن غريب اللُّغة. قال الجاحظُ: (والنّضناض مِن الحيّات: الذي يُحرِّكُ لسانَهُ. وعن عيسى بن عمر قال: قلتُ لذي الرُّمّة: ما النّضناض؟ فأخرج لسانه يُحرِّكُهُ)[2]. فنقرأُ في هذا النّصِّ سؤالَ عيسى بن عمر لذي الرُّمَّة (ت 117هـ)، وهو مِن شعراء البادية[3].

ومِن اهتمامهم بالغريب ما نقله أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء: (قال: أخافنا الحجّاج فهرب أبي نحو اليمن، وهربتُ معه، فبينا نحنُ نسيرُ إذا أعرابيٌّ يُنشدُ[4]:

لَا تَضِيْقُ بِالأُمُوْرِ فَقَدْ تُفْـ ... رَجُ غَمَّاؤهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفُوْسُ مِنَ الأَمْـ ... رِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فقال له أبي: ما الخبر؟ قال: مات الحجّاج، فكنتُ بقولِهِ (فَرْجَة) أسرَّ منّي بقولِهِ (مات الحجّاج)، والفُرجة بالضّمِّ مِن الحائطِ، وبالفتح مِن الهّمِّ)[5].

---

(1) معجم الأدباء 254/10.

(2) الحيوان 216/4.

(3) ينظر: طبقات فحول الشعراء 549/2. الشعر والشعراء 524/1.

(4) البيتان منسوبان إلى غير واحد، لعلَّ أشهرهم أميّة بن أبي الصّلت، ينظر ديوانه / المنسوب إليه ص 360. برواية: (فقد يكشف غماؤها).

(5) معرفة القُرّاء الكبار 235/1. وينظر: شرح المفصل/ التخمير 205/2. غاية النهاية 1/ 264.

4- الاهتمام بالشِّعر، وجمعه والنَّظر في غريبه: اهتمَّ علماء هذه الطبقة مِن النُّحاة بالشِّعر اهتماما كبيرا. وقد فقهوا أنّ الشّعر هو الذي يحفظ كثيراً من اللُّغة، ويفتح ما استُغلق من الألفاظ الغريبة والنّادرة. وتزخرُ كتب اللُّغة والأدب بمثل هذه الرِّوايات المرويّة عن علماء هذه الطبقة. وهذا تمثيل على ما نقوله: (قال أبو عمرو بن العلاء: كانت بنو سعد بن تميم أغدرَ العرب، وكانوا يُسمُّون الغدر في الجاهلية كيسان، فقال فيهم الشّاعر [1]:

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَخَالُكَ مِنْهُمْ غَـرِيْباً فَـلَا يَغْـرُرْكَ خَالُـكَ مِـنْ سَـعْدِ
إِذَا مَا دَعَوا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمِ المُرْدِ) [2]

ونقول هنا إنَّ شدّة اهتمامهم بالغريب والشِّعر كما وردَ في هذه الفقرة، والفقرة التي سبقتها، فإنَّهم تطبَّعوا بالكلام فيما بينهم، أو مع الآخرين بالغريب، قال ابن عبد ربّه (ت **328** هـ): (الأصمعيُّ، قال: لَقِيَ أبو عمرو بن العلاء عيسى بن عمر: فقال له: كيف رحلُكَ؟ قال: ما تزداد إلّا مثالة. قال: فما هذه المُعْيوراء التي تركض؟ يريد: ما هذه الحمير التي تركب؟) [3].

5- نقدهم للشِّعر والشُّعراء، واهتمامهم بتاريخ الأدب: لمّا ذهبوا إلى القبائل العربيّة جمعوا كمّاً كبيراً مِن الغريب، والمَثَل، والشِّعر، فأخذوا بوضع منهاجٍ معياريّ في تطبيقاتهم، فنسمع منهم أنَّ هذا الشّاعر هو أشعرُ مِن ذاك، وهذه الملاحظات لم تأتِ إلّا بعد تأمُّلٍ ودقّة نظرٍ كبيرين في النّصوص. قال أبو عمرو بن العلاء في تفضيل أبي النجم العجلي (ت **130**هـ) على

---

(1) البيتان منسوبان إلى النّمر بن تولب. ينظر ديوانه/المنسوب إليه ص 125، برواية: (في سعد وأُمُّكَ مِنهُمُ).

(2) العقد الفريد 59/1.

(3) العقد الفريد 281/2.

العجّاج: (هو أبلغُ من العجَّاج في النّعت)[1]. وقال أيضاً: (خُتِمَ الشّعرُ بذي الرُّمَة، والرّجزُ برؤبة)[2]. ويقصد أنَّ ما جاءَ بعد ذي الرُّمّة ورؤبة (ت 145هـ) لا يصل إلى مستواهما. وما أجمل قوله: (لبيدُ رجل صالح والأعشى رجل شاعر)[3].

ومِن اهتماماتهم بتاريخ الشِّعر وأخباره ما نقله الجاحظ عن أبي عمرو بن العلاء: (كان الشّاعر في الجاهليّة يُقدَّمُ على الخطيبِ، لفَرْطِ حاجتهم إلى الشِّعر الذي يُقيِّد عليهم مآثرهم ويُفخِّم شأنهم...)[4]. ونرى أنَّ هذه النُّقود على الرَّغم مِن أنَّها انطباعيّة، لكنَّها تُقدّم ما تحلّى به هؤلاء العلماء مِن ذوقٍ رفيعٍ، واطّلاعٍ واسعٍ في الشِّعر وتاريخِهِ.

6- أخبار العرب وأيّامهم: اهتمُّوا بتاريخ الإسلام، والحوادث، قال ابن عبد ربِّه: (الأصمعيُّ عن أبي عمرو قال: أعرقُ النّاس في الخلافة عاتكة بنت يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: أبوها خليفة، وجَدُّها معاوية خليفة، وأخوها معاوية بن يزيد خليفة، وزوجها عبد الملك بن مروان خليفة، وأربَّاؤها: الوليد وسليمان وهشام، خلفاء)[5].

ومِن رواياتهم لأيام العرب، نقَلَ ابن عبد ربّه عن أبي عبيدة قوله[6]: (أخبرنا أبو عمرو ابن العلاء قال: كان يوم الكِلاب مُتَّصلاً بيوم الصَّفَقَة؛ وكان

---

(1) خزانة الأدب 103/1.

(2) خزانة الأدب 108/1.

(3) خزانة الأدب 176/1. وينظر التفضيل بين الشُّعراء: البيان والتّبيين 84/4. العقد الفريد 106/6.

(4) البيان والتبيّين 241/1.

(5) العقد الفريد 117/5.

(6) العقد الفريد 104/2.

مِن حديث الصَّفَقَة أنَّ كِسرى الملك كان قد أوقعَ ببني تميم فأخذَ الأموال وسبى الذراري بمدينة هجر، وذلك أنَّهم أغاروا على لَطيْمَةٍ له فيها مسك وعنبر وجوهر كثير؛ فسُمِّيَتْ تلك الوقعة يوم الصّفقة)[1]. وهذا كان يحتاج منهم السؤال والاستفسار عن أيام العرب وحروبها، ونتائجها، وهو أمر يحتاج ثانيةً إلى عناء ومصابرة كما يتّضح مِن هذه الأمثلة.

7- الاهتمام بالعقيدةِ والحِكَم والإرشادِ: إنَّ النّاس الدّاخلين في الإسلام كانوا في حاجة إلى الدَّعوة والإرشاد، والتَّمثّل بالنّصوص التي تهتمُّ بالحِكَمِ والإرشاد، وإتّباع الأخلاق الحميدة.

فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول: (خُذِ الخبر مِن أهلهِ وَدَع الشَّر لأهله)[2] وقيل أيضاً: (مَرِضَ أبو عمرو بن العلاء، فدخل عليه رجلٌ مِن أصحابه، فقال له: أُريد أنْ أساهرك اللّيلة. قال له: أَنتَ مُعافى وأنا مُبتلى. فالعافية لا تدَعُكَ أنْ تسهر، والبلاء لا يدعني أنْ أَنام. وأسألُ الله أنْ يَهِبَ لأهل العافية الشُّكر، ولأهل البلاء الصّبر)[3].

8- اشتغالهم بالتَّدريس والتَّأدُّب: كُلُّ العلماء الذين درسناهم، كانوا مؤدِّبين لعلماء جاءوا بعدهم. فقد قيل مثلاً في أَبان بن تغلب، وشيبان النَّحويّ، وهارون بن موسى: (أشراف المعلمين وفقهاؤهم)[4].

وبعدُ، فإنَّ هذه الأعباء الجسيمة التي تحمّلها علماء هذه الطبقة كان له الأثر الكبير في أنَّ ما وصلنا عنهم مِن المسائل النَّحويّة، ومصطلحاتها قليلٌ لو

---

(1) العقد الفريد 68/6. وينظر فيه: ص 84، 99.

(2) العقد الفريد 104/2.

(3) العقد الفريد 252/2.

(4) المحبّر ص 475.

قارنّا حجم هؤلاء العلماء وموقعهم بين علماء الأُمّة.

ولا بُدَّ قبل الولوج في مصطلحات علماء هذه الطبقة أنْ نُبَيّن أمرين أثَّرا في وَضْعِ المصطلح النَّحويّ وتكوينه فيها، ولا يمكن أنْ نغفلهما عند دراسة المصطلح النَّحويّ. والأمران هما:

1- تداخلُ علماء هذه الطبقة مِمّا يفقدنا نسبة المصطلح النَّحويّ إلى صاحبه الحقيقيّ الذي قاله قبل أقرانه. فقد ذكرتْ كُتُب التَّراجِم أنَّ علماء هذه الفترة عاشوا في زمان واحدٍ، فمِن الصُّعوبة أنْ ننسب المصطلح إلى قائل واحدٍ، خصوصاً إذا جاء في كلام غير واحد منهم. قال السِّيرافيُّ: (...... كان بعد عَنْبَسَة وميمون عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء

ومات ابن أبي إسحاق قبلهما)[1]. وردّد ابن خلكان الكلام عينه[2].

وقال القفطيّ في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ: (بصريّ، وهو في أوّل الطبقة الرّابعة من النُّحاة؛ لأنّه أقدمُ أخذاً فيمن شاركه في الطَّبقة وأقدمهم موتاً. والذين شاركوه في العصر وعُدُّوا مِن الطبقة الرّابعة أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي... وكان لتقدُّمِهِ في وقت الطلب زاحم عَنْبَسَة وميموناً الأقرن في آخر عصرهما، فجُعِلَ في أوّل هذه الطبقة)[3].

هذا كُله يُبَيّن لنا التّداخل بين علماء هذه الطبقة، على الرَّغم مِن أنّ عيسى بن عمر الثقفيّ مثلاً تتلمذَ على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ.

2- إنَّ لعلماء هذه الطبقة مؤلفات ألَّفوها، على الرَّغم مِن أنّ الأعمّ الأغلب منها قد ضاع. فقيل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ألف

(1) أخبار النَّحويين البصريين ص 25. وينظر: تهذيب التهذيب 303/2.

(2) ينظر: وفيات الأعيان 391/6.

(3) إنباه الرُّواة 104/2 - 105. وينظر: المزهر 398/2.

كتابا في الهمز. قال السّيوطيّ: (وكان يُقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأنقلهم، ففرّع النَّحو وقاسه، وتكلّم في الهمز، حتى عُمِلَ فيه كتاب مما أملاه....)[1]. وإنَّ عيسى بن عمر ألف كتابين في النَّحو (الجامع)، و(الآخر) (الإكمال)، وقد قال تلميذه الخليل فيهما[2]:

بَطَـلَ الـنَّحْو الَّـذِي جَمَعْـتُمْ غيـرَ مَـا أَلَّـفَ عِيْـسَى بـنَ عُمَـرْ

ذَاكَ إِكْمَـالٌ وَهَـذَا جَامِـعٌ وَهُمَـا لِلـنَّاسِ شَـمْسٌ وَقَمَـرْ

وقيل إنَّ هذين الكتابين لم يرَهما أحد[3]. وقيل لأنَّ (الجامع) هو (كتاب سيبويه)، زادَ عليه سيبويه وحشاه[4]. ومهما يكنْ مِن شيءٍ فإنّ كُتُب التَّراجِم تذكرُ أنّه ألّف نيفاً وسبعين كتاباً[5].

وقيل عن مؤلفات أبي عمرو بن العلاء: (كانتْ دفاتر أبي عمرو مِلء بيت إلى السّقف، ثُمَّ تنسّك فأحرقها)[6]، ثُمّ لمّا أراد الرُّجوع إلى علمه الأوّل لم يجدْ إلّا ما حفظه في صدره[7]. ولهارون بن موسى كتاب صدر محقِّقاً؛ عنوانه[8] (الوجوه والنّظائر في القرآن الكريم)، نلمس فيه عدداً مِن مصطلحاته النَّحويّة.

---

(1) المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها 398/2.

(2) شعره ضمن (عشرة شعراء مُقِلُّون) ص 228.

(3) ينظر: معجم الأدباء 147/16.

(4) ينظر: إنباه الرُّواة 375/2.

(5) ينظر: إنباه الرُّواة 375/2. بغية الوعاة 238/2.

(6) معرفة القُرّاء الكبار 235/1. وينظر: معجم الأُدباء 160/11.

(7) ينظر: شذرات الذّهب 237/1.

(8) صدر عن وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة، بتحقيق د. حاتم صالح الضّامن، سنة 1409 - 1988م.

إذن مصادر المصطلح النَّحويّ عن علماء هذه الطبقة، نأخذه مِن الرِّواية التي وصلت إلينا، ومِن مؤلفاتهم التي حفظها الدَّهر لنا.

بعد أنْ عرفنا مصادر علماء هذه الطبقة، والمؤثِّرات التي أثّرتْ في تكوُّن المصطلح النَّحويّ، نستشفُّ طريقة وَضْعِ المصطلح النَّحويّ في هذه الفترة وتكوُّنه، فقد استعملوا طريقة مبتدعة في إفهام الآخرين لما يريدونه؛ وهي طريقة التّمثيل النَّحويّ للمصطلح. وقد بيَّنَّا قبل قليل معنى هذا مجملاً. ونقول هنا مفصّلين إنَّ التّمثيل هو: أنْ يأتي النَّحويُّ بمثال يذكرُ فيه شاهده، مِن دون أنْ يصطلحَ عليه بمصطلح، أو أنْ يذكر بابه. فيذكر مثالاً عن (الفاعل) ولا يسمِّيه، ويذكر مثالاً عن (المفعول له) مِن دون أنْ يصطلح له بمصطلح. وقد كَثُرت هذه الظّاهرة عند علماء هذه الطبقة حتى سمّينا هذا المبحث باسمها واستمرَّتْ هذه الظاهرة حتَّى أنَّنا سنلحظ ذلك عند تلاميذ علماء هذه الطبقة.

وفيما يأتي أمثلة على التَّمثيل النَّحويّ للمصطلح:

1- نَصْبُ الاسم النَّكرة المنادى، قال سيبويه: (وكان عيسى بن عمر يقول: (يا مطراً) يشبِهُهُ بقوله يا رجلاً)[1]. وهنا لم يذكر المصطلحات، واكتفى بالتّمثيل.

2- إهمال (إذن): ذكر سيبويه عن عيسى بن عمر مثالاً لإهمال عمل (إذن) مِن دون أنْ يذكر المصطلحات التي تتعلّق بها من (إهمال)، أو (يأتي بعدها فعل مضارع مرفوع)، واكتفى بالتّمثيل. قال سيبويه: (وزَعَمَ عيسى بن عمر أنّ ناساً مِن العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبعِدنَّ ذا، ولم يكن ليروي إلّا ما سمع،

(1) الكتاب 203/2.

جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ) (1).

3- الاستثناء، التَّام المنفي: وقد مثَّل عيسى بن عمر عن هذا الموضوع بالمثال. وبيَّن مِن خَلَلِ مثاله أنّه يجوز النّصب إذا كانت جملة الاستثناء تامّة ومنفيّة. قال سيبويه: (هذا باب النّصب فيما يكون مستثنى مبدلاً. حدَّثنا بذلك يونس وعيسى جميعا إنَّ بعض العرب الموثوق بعربيّتهِ يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً) (2).

ومثل هذه الأمثلة كثيرةٌ عن عيسى بن عمر (3).

4- ضمير الفصل: ذكر أبو عمرو بن العلاء مثاله مِن دون أنْ يُسمِّيه. قال سيبويه: (وكان أبو عمرو يقول: إنْ كان لهو العاقلُ) (4).

5- الفاء السببيّة: وقال أبو عمرو بن العلاء في الفاء السببيّة عندما تستوفي الشُّروط ولا تنصبُ، قال سيبويه: (وكان أبو عمرو يقول: لا تأتِنا فنَشتُمُكَ) (5). واكتفى هنا أيضاً بالتَّمثيل.

6- ونقل سيبويه عن أبي عمرو بن العلاء متحدِّثاً عن النِّداء: (وذلك قول بعض العرب: يا لِلْعجَبِ ويا لِلماء، وكأنّه نبّه بقوله: يا غيرَ الماءِ لِلماءِ. وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا ويْلٌ لك ويا ويحٌ لك كأنّه نبّه إنساناً ثمّ جعل الويل له) (6).

ولأبي عمرو بن العلاء أمثلة كثيرة على هذا النَّوع مِن التَّعبير عن

(1) الكتاب 16/3.

(2) الكتاب 319/2.

(3) ينظر: الكتاب 271/1، 398، 242/3، 281، 343، 472، 159/4.

(4) الكتاب 393/2.

(5) الكتاب 40/3.

(6) الكتاب 218/2 - 219.

المصطلح النَّحويّ[1].

7- وقال هارون بن موسى عند ذكره لمعاني (لِمَا): (..... والوجه السَّادس معنى الذي، فذلك قوله عزّ وجلّ في البقرة: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[2]. يعني الذي بين يديه)[3].

نرى أنّه يذكر المثال، وقال هي بمعنى (الذي)، ولم يقل مثلا إنَّها اسم موصول. لذا يدّل أنّ المصطلح كان عند علماء هذه الطبقة في أغلبه مصطلحاً تمثيليّاً.

8- وقال هارون أيضا في ذكر أنواع (إنْ): (إنْ يعني إذْ... إنْ يعني ما..... إنْ يعني لقد.. إنْ يعني لئلّا... إنْ يعني بأنّ....)[4]. ذكر تمثيلها، ولكنَّه لم يذكر أسماءَها؛ فلم يقل مثلاً (إنْ) النَّافية، أو (إنْ) الشّرطية[5].

9- وذَكَرَ هارون بن موسى أمثلة (كان) مِن دون أنْ يعربها، فنرى في النّصِ الآتي تمثيلاً لمعاني (كان) مِن دون أنْ يذكرَ شيئاً مِن نحوها أو مصطلحاتهِ؛ إذ قال: (فوجةٌ منها[6]: كان يعني ينبغي فذلك. قوله في آل عمران ﴿مَا كَانَ﴾[7] ينبغي ﴿لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ الله الْكِتَابَ﴾[8]. وقولهُ في النّساء ﴿وَمَا

(1) ينظر الكتاب 185/2، 282، 311، 206/3، 253، 347، 472، 472، 508. مغني اللبيب 888/2.

(2) سورة البقرة /97.

(3) الوجوه والنظائر في القُرآن الكريم ص 59.

(4) الوجوه والنظائر في القُرآن الكريم ص 89.

(5) يُنظر: الجنى الدّاني ص 228، وما بعدها.

(6) أي: مِن (كان).

(7) سورة آل عمران / 79.

(8) سورة آل عمران / 79.

كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾ [1] يعني: لا ينبغي لمؤمن ﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً﴾ [2].....) [3].

مِن هذه الأمثلة نفهم أنّه ظهر في هذه المرحلة شيءٌ جديد لم يكن عند العلماء الذين سبقُوهم، وهو التّمثيل النَّحويّ للمصطلح. والسَّبب في ذلك - كما نرى - يعود إلى أنّ علماء هذه الطبقة ذهبُوا إلى القبائل العربية، وأخذوا منهم ما تكلّموا به، ووضعوه في كتبهم مِن دون أنْ يُفسّروه أو يشرحوه، فكانت اللّبنة الأولى في وضع النَّحو بشكلِهِ العلميّ، المنقول مِن كلام العرب. وعندئذٍ انتهى دور النَّحو في كونه مُنقِّحاً ومقوّماً وبدأتْ مرحلة جديدة هي مرحلة الدِّراسة والتَّجريب العلميّة، لذا قُلنا إنَّ اللّبنة الأُولى بدأت مِن هنا، فلا نحو مِن دون هذه الأمثلة؛ لهذا نرى أنَّ العلماء الذين أتوا بعد علماء هذه الطبقة استشفُّوا النَّحو منها، ووضعُوا لها مصطلحات منها ما بقي ومنها ما فَنِيَ؛ لذا لا غرابة أنْ نرى أغلب الأمثلة التي نقلناها كانت مِن كتاب سيبويه.

وعلى الرَّغم مِن هذا فإنّنا نجدُ مصطلحاتٍ لعلماء هذه الطبقة، منها ما هو منسوب، ومنها ما فَنِيَ ولم يُكتب له الاستقرار، ومنها ما كان مِن مصطلحات أساتذتهم. ولكنْ مع هذا فإنّنا نرى أنَّهم وضعُوا عدداً مِن المصطلحات؛ لتكونَ عوناً للقارئ أو السَّامع لكلام العرب. وهذه مصطلحاتهم:

أوّلا: مصطلحات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ:

لم يَصلْ إلينا مِن نحو ابن أبي إسحاق الحضرمي إلّا القليلُ، إنْ لم

---

(1) سورة النساء / 92.

(2) سورة النساء / 92.

(3) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 261.

نقل إنَّ كُتُبَ التُّراث أغفلتْ آراءَه، وكثيراً مِن المصطلحات التي استعملها في كتبه، أو التي كان يُلقيها على تلاميذه. وهذا الأمر يجعلنا مُحرَجينَ أمام هذا العالم الجليل؛ ونحن نكتبُ عن مصطلحاته ولا نجد منها شيئاً، ورُبَّما يكون ما عثرنا عليه منسوباً إليه. نقول كيف يكون لهذا القارئ الكبير قراءة ينمازُ بها، ولا يكون له نحو أو مصطلح خاص به ابتَدَعَهُ، وهو أهلٌ لذلك. وإنَّ أغلب الباحثين والدَّارسين الذين اهتمُّوا بعلمه، استشفوا نحوه مِن قراءاته، ولكنْ كُلُّنا يعلمُ أنَّ القراءة تواترٌ، ولا علاقة لفكر القارئ أَو تعليمه بها.

لهذا كُلِّه توصّل الدُّكتور علي جابر المنصوريّ إلى (أنَّ نحو ابن أبي إسحاق خاصة، ونحو القُرّاء عامّة نحو يتأثَّرُ، بالموسيقى الصُّوتيّة بالدّرجة الأساس. مثل الوقف، والوصل، والإبدال، والإمالة، والإدغام، والإشمام، والرّوم، والحذف، وغيرها مِن أمور الأصوات، ثُمّ هو يتأثر - بعد ذلك - بالدّلالة العامّة باعتباره نحواً معيارياً قياسياً، فهو إذن قريب إلى النَّحو الوصفيّ مِن ناحية، وهو أيضاً قريب إلى نحو الأصوليين في الدّلالة مِن ناحية أُخرى)[1]. إذن يريدُ الباحث في نصِّه هذا أنْ يقول: إنَّ نحو ابن أبي إسحاق الحضرمي يتكون مِن شيئين يُمثِّلانِ فكره النَّحويّ، هما الدراسات الصّرفيَّة والصّوتيَّة، مثل الإدغام والوقف وغيرهما، والشَّيءُ الآخر: هو أنّ نحوه قريب مِن المنهاج الوصفيّ؛ والمنهاج الوصفي يعتمد على الدِّراسات المكتوبة وعلى ما هو منطوق[2]. وربّما كان الباحث محقّاً في الأمر الثّاني أكثر منه في الأمر الأوّل؛ لأنَّ منهاجه بخاصّة، ومنهاج نحويي هذه الطبقة يعتمد على نصوص القُرآن الكريم، وعلى النصُّوص التي جلبوها مِن تردُّدهم على القبائل العربيّة،

---

(1) الدّراسات اللُّغوية والنَّحويّة في قراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ص 134.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي 181 - 182.

فسمعوا ثُمَّ دوَّنوا ما سمعوه بطريقة قريبة مِن فكر المنهاج الوصفيّ. ولكنْ مع كلّ الأسف ضاع إِرْثُ هذا الرَّجل الجليل مع ما ضاعَ مِن تراثِ هذه الفترة.

وكان لابن أبي إسحاق هَمٌّ آخر وهو (التَّصحيح اللُّغويّ والنَّحويّ)؛ لذا فإنَّه لا يتهاونُ في ردِّ ما عاكَس قواعدَ اللُّغةِ، وإنْ كان القائل الفرزدق، المعروف بغلظة لسانه، وسوء هجائه لكلِّ مَن يقفُ في طريقه. وإنْ كان كثيرٌ مِن الأُمراءِ والأُدباءِ خشَوا الفرزدق، فإنَّ ابن أبي إسحاق تصدَّى له، وبيّن الصَّحيح مِن قواعد العربيّة، غير مكترثٍ بما ستؤول إليه الأُمور مع الفرزدق.

وليس صحيحا ما ذهب إليه المستشرق يوهان فُك مِن أنَّ نقد ابن أبي إسحاق الحضرميّ كان نقداً واهياً[1]. بل هو نقدٌ علميٌّ مِن جهةٍ، ونقدٌ محافظٌ على العربيّة مِن جهةٍ أخرى.

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ المصطلحات التي عثرنا عليها له هي:

1- الحركات الإعرابيّة: لا شكَّ أنَّ مصطلحات الحركات الإعرابيّة ظهرت، ثمّ استقرّتْ إلى يومنا هذا على يد علماء هذه الطبقة. وبما أنّ هؤلاء العلماء عاشوا في فترة واحدة ومتداخلة - كما وضّحنا - فإنَّه مِن الصعوبة أنْ نُحدِّد نسبة هذه المصطلحات إلى عالم منهم دون الآخر؛ إلّا أنّه يمكن أنْ نتخذ الوفاة فيصلاً في نسبة هذه المصطلحات إلى أصحابها، على الرَّغم مِن شكّنا في دقَّتها في هذه المرحلة في الأقلِّ.

فمصطلح (الرَّفع) وَرَدَ في خبر تصحيحه لبيت الفرزدق[2]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ المَالِ إِلّا مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ

فقال ابن أبي إسحاق للفرزدق: (على أيِّ شيءٍ ترفعُ (أو مُجَلَّفُ)؟

(1) ينظر: العربيّة ص 55.

(2) ديوانه 117/2، برواية: (أَوْ مُجَرَّفُ).

فقال: على ما يسوؤك وينوؤك.)[1]. فنرى أنّه استعمل (الرَّفع). ويبدو أنَّ هذا المصطلح شاعَ في هذه الفترة؛ لذا نرى أنَّ الفرزدق فَقِه معناه، ولكنَّ ردَّه كان على طريقته في الرَّدِّ على الآخرين!

ونُسِبَ مصطلح (الرَّفع) له أيضا في نصٍّ آخر، قال البغداديُّ (ت 1093 هـ): (..... عن محمّد بن سلّام قال: أخبرنا يونس أنْ ابن أبي إسحاق قال للفرزدق، في مديحه يزيد بن عبد الملك بن مروان[2]:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا　　　عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِ

فقال له ابن أبي إسحاق: أسأتَ! موضعها رفع، وإنْ رفعتَ أقويتَ)[3]. وبعد الرُّجوع إلى كتاب ابن سلام لم نجد استعماله لمصطلح (الرَّفع) ؛ بل قال ابن أبي إسحاق للفرزدق: (أسأتَ، إنّما هي (رِيرٌ)، وكذلك قياس النَّحو في هذا الموضع)[4].

ونقول إنّه استعمله في النّصِّ الأوّل الذي ذكرناه، ولكنه لم يستعمله في النَّصِّ الآخر.

2- مصطلح الصَّرف: وهذا أيضاً من المصطلحات القريبة لعلم القراءات؛ لذا ليس غريباً أنْ يُستعمل في هذهِ الفترة. وما نقصد به عند علماء هذهِ الطبقة هو: (كلُّ اسم مُعرب قد شابَهَ الفعل بوجود عِلَّتين لمنع الصَّرف)[5]. وهذا هو معناه الذي يُعرَفُ به. قال سيبويه: (فإنْ سَمّيْتَ المؤنَّث

---

(1) نزهة الألباء ص 57. وينظر: خزانة الأدب 237/1.

(2) ديوانه 361/1. وروايته هناك:

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا　　　عَلَى زَوَاحِفَ نُزْجِيْهَا مَحَاسِيرِ

(3) خزانة الأدب 238/1.

(4) طبقات فحول الشعراء 17/1. وينظر طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 32.

(5) شرح الحدود النَّحويّة ص 60.

بعمرو أو زيدٍ، لم يَجُز الصَّرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو)[1].
ويُعضِّد كلام سيبويه هذا، ما ذهبنا إليه مِن تداخُل المصطلح النَّحويّ عند علماء هذه الطبقة، فنرى أنَّ المصطلح منسوبٌ إليه وإلى أبي عمرو بن العلاء.

3- مصطلح الاستثناء: ليس هذا المصطلح جديداً. فقد ذكرنا أنّه استُعمل في مرحلة (نشأة المصطلح النَّحويّ)، وذكرنا أيضا أنَّ معناه اللُّغوي قريبٌ مِن معناه الاصطلاحيّ، فلا مندوحة أنْ يكون قد ظهرَ في تلك الفترة الأوليّة.

ونقل لنا سيبويه هذا المصطلح عن ابن أبي إسحاق الحضرميّ، فقال: (..... أنشَد بعض النّاس هذا البيت رفعاً للفرزدق[2]:

مَا بِالمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانِ

جعلوا غيرَ صفةً بمنزلة مِثْل، ومَنْ جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ مِنْ أنْ ينصبَ أحدَهما، وهو قول ابن أبي إسحاق)[3].

هذا ما عثرنا عليه مِن مصطلحات ابن أبي إسحاق الحضرميّ، ونحن مُتأكِّدون مِن أنَّ للرَّجُل مصطلحاتٍ أُخرى كثيرة؛ لكنَّها إمَّا أنْ تكون قد ضاعتْ، وإمّا أن يكون الزَّمان كفيلٌ بكشف السِّتار عنها.

ثانياً: مصطلحات عيسى بن عمر:

بَيْنَ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وعيسى بن عمر تطوُّرٌ كبيرٌ في

---

(1) الكتاب 242/3. وينظر نسبة المصطلح إليه: شرح المفصل 64/1.
(2) لم أعثر عليه في ديوانه. وينظر الشّاهد: معاني القُرآن (الفرّاء) 90/1. المقتضب 425/4. الأُصول في النّحو 303/1 وروايته في كُلِّ هذه المصادر بنصب القافية: (مروانا). وعلى هذه الرّواية وردت في طبعة بولاق مِن (الكتاب) 373/1.
(3) الكتاب 340/2 - 341.

المصطلح النَّحويّ، وهذا واضحٌ مِن المصطلحات التي استعملها الأخير في تناوله المسائل النَّحويّة. فقيل عنه هو: (معلِّمُ النَّحو)[1]، وقال فيه أعرابيٌّ بعد أنْ شَهِدَ له بالعلميّة: (شهِدتُ عليك بالفقه)[2]؛ أي: الفهم. وبيّنا سابقاً أنَّ له كتابين هما (الجامع) و(الإكمال)؛ لذا قيل فيه: (وهو الّذي هَذَّب النَّحو ورتّبه)[3]. ونُسِبَ له أيضا إكمال أبواب تعليقة أبي الأسود؛ قال الفيروزأبادي: (وأبو الأسود لم يضع إلّا إلى باب الفاعل والمفعول وكمله عيسى بن عمر، وبوَّبه وهذَّبه، وسمّى ماشذَّ عن الأكثر لغات)[4]. من هذه النّصوص نفهمُ أنّه كان صاحب فكر نحويّ كبير استطاع من خللهِ أنْ يفهم معاني النَّحو، فهذَّبَ ما وصل إليه مِن أُستاذِهِ ابن أبي إسحاق الحضرميّ، وغيره[5]، ورتّبه في كتابيه المذكورين آنفا. هذا سبب في بداية زيادة المصطلحات النَّحويّة عنده. فقيل فيه: (كان صاحب تقعير في كلامه، واستعمال الغريب فيه وفي قراءته)[6]. فالتَقعير والغريب أَثْرَيا مَلَكَتَهُ اللُّغويَّة، مِمّا سَهّل عليه صناعة أيّ مصطلح يريد أنْ يضعه؛ لتوضيح المسألة النَّحويّة التي يرغب في شرحها أو تقديمها[7].

وهذان الأمران كانا لهما الدّور الكبير في صناعة المصطلح النَّحويّ عند هذا العالم الجليل.

---

(1) غاية النهاية 540/1.

(2) ديوان الأدب 255/2.

(3) شذرات الذّهب 225/1.

(4) البلغة ص 180.

(5) ينظر: أخبار النَّحويين البصريين ص 31.

(6) مراتب النَّحويين ص 33.

(7) ينظر أَخبار اهتمامه بغريب اللُّغة: لسان العرب 864/1 (قعنب)، 238/7 (نضض)، 8/ 251 (فرقع). خزانة الأَدب 76/11، 75.

ومصطلحاته النَّحويّة هي:

1- مصطلحات الحركات الإعرابيّة: أخذت مصطلحات الحركات الإعرابيّة تثبتُ أكثر فأكثر، وأخذَ العامَّة والخاصّة يعرفونها، فاستقرّت عندهم، وتوضّحتْ معانيها. وسنرى أنّه الفصل بدأ بينها وحركات البناء.

والحقُّ إِنّ عيسى بن عمر كان يُعْرَفُ عنه أنّه يُحِبُّ النَّصب في قراءاته، (قال أبو عبيدة: كان مِنْ قُرّاء أهل البصرة غيرَ أنّه كان له اختيار في القراءة على مذهب العربيّة يُفارق قراءة العامة، وكان يُحِبُّ النَّصب ما وجد إليه سبيلا. منه قوله تعالى ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [1]، و﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [2]، وغير ذلك) [3].

ومِمّا وَرَدَ على لسانهِ مصطلح النَّصب: (........ وقد يجوز النَّصب على نصبٍ: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى) [4].

2- مصطلحات حركات البناء: بدأ العلماء يُفرِّقون بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء، على الرَّغم مِن أنَّ الخلطَ بينهما استمرَّ كما سنرى ذلك في الفصول القابلة عند الحديث عن تطوّر المصطلحات النَّحويّة واستقرارها.

فقد عثرنا على نصّ في (لسان العرب) استعمل فيه عيسى بن عمر مصطلحات البناء، جاء فيه: (قال عيسى بن عمر: كُلُّ اسم على ثلاثة أحرُفٍ

---

(1) سورة المسد/ 4. وينظر في تفصيل ذلك: الكتاب 70/2. عيسى بن عمر الثقفي نحوه مِن خلال قراءاته ص 234. معجم القراءات القُرآنية 266/8.

(2) سورة هود / 78. وينظر القراءة: بالنَّصب المحتَسَب 325/1. مختصر في شواذ القُراءات ص 60. تفسير البحر المحيط 247/5. عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته ص 241.

(3) تهذيب التهذيب 364/3.

(4) الكتاب 112/2.

أوّله مضموم وأوسطه ساكن، فمِنْ العرب مَنْ يُثَقِّلُهُ ومنهم مَن يُخَفِّضُهُ، مثل: عُسْر وعُسُر وحُلْم وحُلُم)[1]. وعلى الرَّغم مِن أنّنا لا يمكن أنْ نطمئِنَّ إلى هذا النّصِّ الاطمئنان الكامل إلّا أنّنا لا نشكُّ أنّ الحركات الإعرابيّة وحركات البناء، ظهرت في هذه الفترة، ولا نشكُّ أيضا أنّهم خلطُوا بين النَّوعين مِن الحركات؛ لأنَّ تلاميذهم - كما سنرى - خلطُوا بينهما، فكيف بعلماء هذه الطبقة؟ فإنّهم مِمّا لا ريب فيه خلطوا بينهما أيضاً، لكنّنا لا نملكُ نصّا يُعضِد هذا الذي نقوله.

3- مصطلحا العلاج وغير العلاج: مصطلحان وردا في كتاب سيبويه، ونسبهما إلى عيسى ابن عمر. والحقُّ إنّني لم أجد تفسيراً لهما في شروح (الكتاب) المطبوعة[2]. والمصطلحان وردا في باب: (ما يُجرى عليه صفة ما كان مِن سببه)[3] مِن (الكتاب)، ويشرح فيه مواطن (الصِّفة السَّببيَّة) أو (النّعت السّببي). والنّعت السّببي هو: (الجاري على ما بعده... مشتملاً بضمير ما قبله وهو متبوعه في الأحوال الثلاثة)[4].

ولتوضيح معنى المصطلحين لا بُدَّ أنْ نوردَ الأمثلة التي قدّمها سيبويه لتبيّن فكرتهما. ويمكن أنْ نُقسّم الأمثلة قمسين:

القسم الأوّل:

- مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً.

---

(1) لسان العرب 365/4 (عسر).

(2) مثل: شرح كتاب سيبويه للسِّرافيّ. والتّعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ. والنُّكت على كتاب سيبويه للأعلم الشنتمريّ.

(3) الكتاب 18/2.

(4) شرح الحدود النَّحويّة ص 120 - 121.

القسم الثاني:

- مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً.
- مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباهُ رجلٌ.
- مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه رجلٌ.
- مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه.
- مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه.
- مررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ.
- مررتُ برجلٍ مخالطِ بدنِهِ أو جَسَدِهِ داءٌ.

بعد أنْ عرفنا تقسيمات سيبويه لمضمون ما في بابه المذكور آنفاً، نعود إلى النّصِّ الذي ذُكِرَ فيه عن عيسى بن عمر المصطلحان (العلاج وغير العلاج). قال سيبويه: (وإنّما ذكرنا هذا[1] لأنَّ ناساً مِن النَّحويين يَفرقُون بين التَّنوين وغير التَّنوين، ويَفرقون إذا لَم يُنوِّنوا بين العمل الثّابت الذي ليس فيه علاج يرونه، نحو الآخذ واللّازم والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه، نحو الضّارب، والكاسر، فيجعلون هذا رفعاً على كُلِّ حال، ويجعلون اللّازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويجرونه على الأوّل إذا كان غير واقع. وبعضهم يجعله إذا كان واقعاً ويجعله على كُلِّ حالٍ رفعاً إذا كان غيرَ واقعٍ، وهذا قول يونس، والأوّل قول عيسى)[2]. فلو أمعنَّا النّظر في النّصِّ فإنَّ قوله: (لأنَّ ناساً مِن النَّحويين يَفرقون بين التَّنوين وغير التَّنوين....). هو قول عيسى بن عمر. وقول يونس يبدأُ مِن (وبعضهم يجعله إذا كان واقعاً...). ولكي نتأكَّدَ مِنْ أنَّ النَّصَّ هذا لعيسى بن عمر، فإنَّ الرَّضيَّ الاستراباديّ

(1) أي الأمثلة وشروحها التي ذكرناها.

(2) الكتاب 21/2.

(ت 688هـ) نسب المصطلحين إلى عيسى بن عمر وليس إلى سيبويه أو يونس بن حبيب؛ إذ قال: (وقال عيسى بن عمر: إنْ كان علاجاً، وَجَبَ رفعه على الابتداء، حالاً كان، أو مستقبلا، وأمّا غير العلاج، فإنْ كان حالاً، وجب نصبه على الحال، وإنْ كان مستقبلاً وجب إتباعه للأوّل....)[1].

بعد أنْ تأكّدنا مِن أنَّ المصطلحين لعيسى بن عمر، نعود لنذكر معناهما، فقد فسّر الرَّضيُّ معناهما فقال: (....... وسواءٌ كان علاجاً، وهو ما كان محسوساً يُرى، كالقاتل والضَّارب، أو غير علاج، كالعالِم، والعارف والمخالط والملازم)[2]. إذن أصبح المعنى واضِحاً لنا، فما كان محسوساً مثل القاتل، والضّارب، والكاسر، هي من الصّفات المعالجة أي المحسوسة. والعالِم، والعارِف، والمخالِط، والملازِم، هي صِفات غير علاجيّة، أي غير محسوسة. والنَّتيجة تكون، الأمثلة التي ذكرناها في القسم الأوّل، هي أمثلة محسوسة (الضَرب)، وسمّاها (علاجيّة). وأمثلة القسم الثّاني أمثلة غير محسوسة، وسمّاها (غير علاجيّة). ومِن هنا انطلق سيبويه في شرح موضوع (النّعت السَّببي)، وما جرى مِن خلافٍ بينه وعيسى بن عمر من جهة، ويونس بن حبيب مِن جهة أُخرى[3].

4- الواقع وغير الواقع: لهذين المصطلحين عِدّة معان في الاصطلاح، وقد تطوَّرَا بتطوُّرِ النَّحو ومصطلحه، ولا نحبُّ أن نُسجِّل هنا تطورها؛ لأنَّ لهما مكاناً آخر مِن هذه الأُطروحة. والذي يُهمُّنا هنا ما عنى به عيسى بن عمر في النَّصِّ الذي ذكرناه في الفقرة السّابقة. فقد نقل لنا سيبويه

(1) شرح الرَّضي 305/2.

(2) شرح الرِّضي 303/2.

(3) ينظر: الكتاب 18/2 – 22.

عن عيسى بن عمر: (وإنّما ذكرنا هذا لأنَّ ناساً مِن النَّحويين يَفرقون التَنوين وغير التَنوين، ويفرقون إذا لم يُنوّنوا....... ويجعلون اللّازم وما أشبهه [1] نصباً إذا كان واقعاً، ويجرونه على الأَوّل إذا كان غير واقع) [2]. فالمعروف لدينا أنَّ الواقع وغير الواقع هو المتعدّي واللّازم، ولكنْ هنا يُقصد بهما شيءٌ آخر، فالواقع هو فعل الحال، وغير الواقع هو فعل الاستقبال. قال أبو علي الفارسيّ في النَّصِ المذكور آنفاً: (الواقع هنا الحالُ، وغير الواقع هنا الاستقبال) [3]. فإنَّ حكم الحال يختلف عن الاستقبال عند عيسى بن عمر، لذا قال الرّضيُّ: (وقال عيسى بن عمر: إنْ كان علاجاً، وجَبَ رفعه على الابتداء، حالاً كان أو مستقبلاً، وأمَّا غير العلاج، فإنْ كان حالاً وجب نصبه على الحال، وإنْ كان مستقبلاً وجبَ إتباعه للأوّل...) [4]. فنرى أنَّ الرَّضيّ الاستراباديّ استعمل (الحال والاستقبال) عندما فسّر كلام عيسى بن عمر، والنّاظر في النّصينِ يجدُ أنَّه هو هي.

5- مصطلح الحال المنصوبة: وردتْ في مصادر عديدة نسبة مصطلح (الحال) المنصوبة إلى عيسى بن عمر. وأوَّل مَن نَسَبَ هذا المصطلح إليه هو المبرِّدُ؛ إذ قال في بيت للفرزدق [5]:

أَلَمْ تَرَني عَاهَدْتُ رَبّي وَإنّني ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمَاً وَمَقَامِ
عَلَى خَلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمَا ... وَلَا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

---

(1) أي: العارف، والمخالطُ، والعالم.

(2) الكتاب 21/2.

(3) التّعليقة على كتاب سيبويه 231/1.

(4) شرح الرِّضي 305/2.

(5) ديوانه 405/2 – 406. برواية (قائمُ ومقام)، (على قَسَم لا أَشتمُ)، (في سوء كلام).

: (وكان عيسى بن عمر يقول: إنَّما قوله: (لَا أَشْتِمُ) حال؛ فأراد: عاهدتُ ربّي في هذه الحال وأنا غير شاتمٍ ولا خارجٍ مِن فيَّ زورُ كلام)[1]. وقال أيضا في البيتين نقلاً عن عيسى بن عمر: (يريدُ[2]: عاهدتُ ربّي على أمورٍ وأنا في هاتين الحالتين: لا شاتماً، ولا خارجاً مِنْ فيّ مكروه)[3]. وكرّر هذا الكلام عن عيسى بن عمر مراراً[4]. ووافق المبرّدَ في نقله هذا ابنُ يعيش[5] (ت 643هـ) وعبد القادر البغداديّ[6].

وبعد التَّنقير في هذه النُّصوص وجدنا أنَّها منقولةٌ مِن سيبويه، ولو رجعنا إلى (الكتاب) لرأينا أنَّ كلامه - بعد أنْ أورد البيتين المذكورين أنفاً - هو: (..... ولو حمله على أنَّه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أنْ يحمله على عاهدتُ جاز. وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نُرَى، لأنَّه لم يكن يحمله[7] على عاهدتُ)[8]. وبذا نعلم أنَّ المبرّد قد استشفَّ مِن كلام سيبويه أنَّ عيسى بن عمر أرادَ الحال - وهذا صحيح - لكنَّه لم يستعمل المصطلح، ولا نستبعد أنَّه لم يكن يعرفُهُ، ولم يكن مستعملاً في عصره. لذا نعود فنقول أنَّ هذهِ المسألة مِن مسائل النَّحو التّمثيليّ للمصطلح.

6- مصطلح (الصَّرف) : وهو مِن المصطلحات التي كان يعرفها،

---

(1) الكامل 121/1.

(2) أي: (الفرزدق) على لسان عيسى بن عمر.

(3) المقتضب 270/3. وينظر فيه: 269/3.

(4) ينظر: المقتضب 313/4.

(5) ينظر: شرح المفصّل 51/6.

(6) ينظر: شرح شواهد الشافية ص 72 - 73.

(7) أي: (خارجاً) في بيت الفرزدق.

(8) الكتاب 346/1.

ولكنّه لم يستعملها، لذا تُعَدُّ مِن مصطلحات النَّحو التّمثيليّ.

فمِن الآراء التي ذكرها سيبويه لعيسى بن عمر هي أنَّه كان لا يصرف الرَّجل إذا سُمّي بالفعل مثل (قَتَلَ) و(ضَرَبَ)؛ قال سيبويه: (وأمَّا عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب)[1].

والذين جاءوا بعد سيبويه نسبُوا المصطلح إلى عيسى بن عمر منطلقين مِن النَّصِّ الذي ذكرناه. فقد نَقَلَ ابن منظور في لسان العرب: (قال عيسى بن عمر: إذا سُمّي الرَّجل بقَتَلَ وضَرَبَ ونحوهما إنَّه لا يُصرف)[2]. وعلى هذا - كما قلنا - غير واحدٍ مِن علماء النَّحو[3]. ونحنُ لا نشكُّ أنَّه كان يعرف هذا المصطلح ومعناه معرفة تامّة، إذ وجدنا أنَّ أُستاذه عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ استعمله؛ لكنْ لم نجد نصّاً يستعمل فيه عيسى بن عمر المصطلح، وكُلُّ الذين نقلوا عنه القول إنَّما اعتمدوا على ما جاء في كتاب سيبويه، والأخير لا يُوحي كلامه أنَّ عيسى بن عمر استعمل المصطلح، مع يقيننا كما رددنا غير مرّة: أنّه كان يعرف معنى المصطلح.

7- مصطلح (الإلغاء) : الإلغاء لغةً: (السّقطُ وما لا يُعتدُّ به مِن كلامٍ وغيره ولا يُحصَلُ منه على فائدة ولا نفع)[4]. واصطلاحا هو: (إبطال العمل في اللّفظ والمعنى)[5].

ونَسَبَ المالقيُّ المصطلح إلى عيسى بن عمر، قال في حديثه عن

---

(1) الكتاب 206/3.

(2) 152/14 (جلا).

(3) ينظر: أمالي الزّجّاجيّ ص 83. شرح المُفَصَّل 61/1. شرح الرّضي 167/1. شرح التّسهيل (المرادي) 396/1.

(4) لسان العرب 250/15 (لغا). ينظر: القاموس المحيط 386/4. تاج العروس 230/39.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 98/4. وينظر: الكلّيات ص 255.

(إذن): (وحكى عيسى بن عمر أنَّها تُلغى مع التّقدُّم)[1]. أي: في الجواب. وهذا الكلام نقله المالقيُّ مِن سيبويه، وفيه: (وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً مِن العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك....)[2]. إذن لم يستعملْ عيسى بن عمر (الإلغاء)؛ وإنَّما جاء بكلامِ العرب وفيه (إذن) الناصبة للفعل المضارع غير عاملة؛ على الرَّغم مِن توافُر الشُّروط لعملها. ونقول إنَّ المالقيَّ خَلَصَ فاستنتج - وهو الصّحيح - أنّ عيسى بن عمر أراد معنى المصطلح، ولكنّه لم يستعمله قطّ. وهذا يُعدُّ أيضا مِن مصطلحات النَّحو التّمثيلي الذي وُضِعَ له مصطلحٌ في المراحل اللّاحقة، كما رأينا، في مناقشة هذا المصطلح.

هذه هي مصطلحات عيسى بن عمر التي استعملها، والمصطلحات المنسوبة إليه كما وردت في كتاب سيبويه وغيره.

ثالثا - مصطلحات أبي عمرو بن العلاء:

يُعَدُّ أبو عمرو بن العلاء من أشهر نحويي هذه الطبقة، إنْ لم نقل هو أشهر اللُّغويين والنَّحويين في العربيّة، ويتمّيزُ أبو عمرو أنّه الوحيد مِن علماء البصرة النَّحويين مِن القُرّاء السّبعة. ويتميّز أيضا بخروج علماء أجلّاء مِن ردائِهِ، مثل: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وسيبويه، وخلف الأحمر، وغيرهم. فلو قرأنا أسماء تلاميذه هؤلاء لعرفنا مدى عظمة هذه الشَّخصيّة النَّحويّة، لذا وصفه ابن جنّي (ت 392هـ) بأنَّهُ (أبو العلماء وكهفهم)[3]. وأَكْثَرَ العلماءُ مِن مدحِهِ ووَسْمِهِ بأطيب النُّعوت[4].

---

(1) رصف المباني ص 64.

(2) الكتاب 16/3.

(3) الخصائص 313/3.

(4) ينظر: البيان والتّبيين 320/1 - 321 الغُرّة المخفية 787/2. وفيات الأعيان 466/3.

وقد ذكرَ بنفسه سَنَدَ قراءتِهِ؛ قال الخوارزمي (ت 617هـ): (وعن أبي عمرو بن العلاء أنَّه قال: قرأتُ القُرآن على مجاهد وسعيد بن جُبير، وهما قرآ على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيٌّ على النبيّ (صلى الله عليه وسلم).)[1].

وأمَّا عن نحوه فليس ثمّة وصف أبلغ مِمَّا وصفه به تلميذه يونس بن حبيب؛ إذ قال عند ذكر أحد آرائه: (وزعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول: داري من خَلْف دارك فرسخان..... وهذا مذهبٌ قويٌّ)[2].

بعد أنْ تعرَّفنا على مكانة أبي عمرو وطبقتِهِ في النَّحو نبدأُ بذكر مصطلحاته التي استعملها، ومصطلحات أُخرى نُسِبَتْ إليه:

1- مصطلحات الحركات الإعرابيّة: نعودُ مرَّةً أُخرى إلى مصطلحات الحركات الإعرابيّة. لنؤكِّد أَنّ هذه المصطلحات نشأَتْ في هذه الفترة، وعند علماء هذه الطبقة. فقد نقل سيبويه عن أبي عمرو بن العلاء قوله: (هذا باب ما يختار فيه الرَّفع ويكون فيه الوجه في جميع اللّغات. وزعم يونس أنَّه قول أبي عمرو)[3]. فقد أورد يونس بن حبيب مصطلح (الرَّفع) في قول أبي عمرو.

وذكرَ لنا الزَّجاجيُّ خبر لقاء أبي عمرو بعيسى بن عمر، وما دار بينهما في مسألة (ليس الطّيب إلّا المسكُ)، هل هي برفع (المسك) أم بالنّصب؟ قال الزَّجاجي: (..... فقال أبو عمرو: نِمْتَ يا أبا عُمر وأدلجَ النّاس، ليس في

(1) شرح المفصّل/ التخمير 277/4. وينظر إسناد قراءته مفصّلا: طبقات القُرّاء السّبعة ص 77.

(2) الكتاب 417/1.

(3) الكتاب 387/1. وينظر فيه 389/1.

الأرض حجازيٌّ إلّا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلّا وهو يرفع)[1].

نستشفُّ مِن هذا النَّصِّ أمرين:

الأوّل: إنَّ أبا عمرو بن العلاء استعمل مصطلحات الحركات الإعرابيّة. والآخر: أنَّ هذا المصطلح كان مُتداولاً، وواضِحا لطلّاب النَّحو في هذه الفترة؛ لأنَّ كلَّ الجالسين في مجلس أبي عمرو عندما تلفَّظَ بمصطلحات الحركات الإعرابيّة فقهوا معنى هذين المصطلحين، ولم يستغربوا ما قاله.

2- مصطلح الإعراب: قلنا سابِقاً إنَّ أوَّل مَن استعمل هذا المصطلح هو أمير المؤمنين عمر ابن الخطّاب (رضي الله عنه) بمعنى العربيّة كُلّها، إلّا أنَّ المصطلح أخذ يضيق في دلالته حتّى استقرَّ ليدلّ على الحركات الإعرابيّة. فكثير مِن المصطلحات بدأتْ عامّة تدلُّ على معنى واسع ثُمّ تخصَّصت ودلَّتْ على معنىً واحدٍ يدور حوله، مثل: الابتداء، والخبر، والمفعول وغيرها. أقول غدا هذا المصطلح عند أبي عمرو بن العلاء يدلُّ على الحركات الإعرابيّة لا غيرُ. ونقل عبد القادر البغداديّ تعريف الإقواء، فقال: (والمشهور أنَّ الإقواء - كما قال أبو عمرو بن العلاء - هو اختلاف الإعراب في القوافي)[2]. فإنَّ اختلاف الحركات في القوافي سمّاه (الإعراب) وهو الاستعمال عينه في النَّحو.

ونَقَلَ لنا ياقوتٌ الحمويَّ نصّاً نادراً ورد فيه فيه مصطلح (الإعراب) مِن لفظ أبي عمرو لمَّا عرَّف (النَّحويّ): (قال أبو عمرو بن العلاء: إنَّما سُمّي

---

(1) مجالس العلماء ص 1. وينظر المسألة: الجنى الداني ص 46، مغني اللّبيب 388/1 فرائد العقود العلوّية 725/2 - 726. وينظر أيضاً مصطلح (الرّفع) عن أبي عمرو: شرح المفصّل 99/2.

(2) خزانة الأدب 200/4. وينظر: الأضداد ص 277.

النَّحويّ نَحويّاً لأنّه يُحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب)[1]. والتّحريف هو التغيير[2]. وهذا هو المراد من هذا المصطلح، فهو تغيير الكلام حسب العوامل الدّاخلة عليه رفعاً ونصباً وجرّاً[3]. نلمحُ - مِن هنا - التّطوُّر في دلالة هذا المصطلح عند النَّحويين بعامّة وعند علماء هذه الطبقة بخاصّة.

3- حركات البناء: استعمل أبو عمرو بن العلاء مصطلحات البناء لما يُوضَعُ منها على فاء الكلمة وعينها. وهذا يدلُّ أنَّ علماء هذه الطبقة بدأوا يُفرِّقون بين الحركات الإعرابيّة وحركات البناء، ويَعْرِفون مصطلح (الإعراب)، وما هو مغزاه ومفهومه. فقد نقل لنا ابن منظور (ت **711**هـ) نصوصاً تدلُّ على استعمال أبي عمرو لهذه المصطلحات، منها: (وقال أبو عمرو بن العلاء: الدُّولة بالضَّمِّ في المال، والدَّولة بالفتح في الحرب)[4]. وقال المراديُّ: (وقولُ أبي عمرو: (لغة كِنانة نِعِمْ - بالكسرة -).)[5]. وهذا يُوضِّحُ ما قلناه مِن تفريق علماء هذِهِ الطبقة بين مصطلحي (الحركات الإعرابيّة) و(حركات البناء). ولكنَّهم ما زالوا لا يفرقون بين علامات (الإعراب)، وعلامات (البناء) في أواخر الكلم. وتبقى هذه القضيَّة غير محسومة إلى ما بعد القرن الثّالث الهجري، كما سنرى ذلك في الفصول القابلة مِن هذه الأُطروحة.

ونعود فنسأل: لماذا اهتمَّ علماء هذه الطبقة بالشَّكل، أكثر من غيره مِن المصطلحات النَّحويّة الأُخرى، فقد رأينا أنَّ كُلَّ عالم مِن العلماء الذين درسناهم استعمل مصطلحات (الحركات الإعرابيّة)؟ نقول إنَّ السّبب في ذلك

(1) معجم الأدباء 82/1.

(2) ينظر: القاموس المحيط 127/3، تاج العروس 73/23.

(3) ينظر حَدُّه: شرح الحدود النَّحويّة ص 82.

(4) لسان العرب 252/11 (دول).

(5) شرح التّسهيل 610/1. وينظر فيه: 745/2. وفي غيره: ارتشاف الضَّرَب 285/1، 334.

يعود إلى:

أ- إنَّ الحركات الإعرابيّة لها علاقة كبيرة في فهم كلام العرب، فنعرف مِن الحركات الفرق بين الفاعل والمفعول، واسم (إنَّ) مِن خبرها، وغير ذلك. وبما أنَّ النَّحو نشأ لحاجتين: الأولى فهم كتاب الله، والأُخرى: صيانة اللّسان مِن الزَّللِ والخطإِ، فلا شيء أهمُّ مِن ضبط الحركات الإعرابيّة؛ فَمَنْ ضبطها كأنّه ضبط العربيّة.

ب- إنَّ أغلب علماء هذه الطبقة هُمْ مِن القُرّاء؛ كُلُّنا يَعْرِفُ فائدة الحركات في القراءات القُرآنية بنائية كانت أم إعرابيّة.

ج - اهتَّم النُّحاة الأوائل بالحركات، وقد مرَّ علينا أنَّ أوّل عمل قام به أبو الأسود هو (النَّقْطُ). وقد سارَ النَّحويُّون على نهجه في الاهتمام بالحركات الإعرابيّة.

4 - 5 - 6 - مصطلحات (اللّقب،) و(المفرد) و(الإضافة): وردتْ هذه المصطلحات الثّلاث في كلامٍ نقله سيبويه عن أبي عمرو. ورُبَّ سائل يسألُ: لماذا هذه المصطلحات الثّلاثة دون غيرها؟ وهل يُعقل أنْ يُبتدع في هذه الفترة المتقدِّمة نحويٌّ هذه المصطلحات؟ نقول إنَّ المصطلحات الثّلاثة هي قريبة من معناها اللُّغويّ، إنْ لم نقل إنَّ معناها اللُّغويّ هو عينُهُ المعنى الاصطلاحيّ. فـ (اللّقب) في اللُّغة هو: (اسم غير مُسّمى به)[1]. وفي الاصطلاح النَّحويّ: (هو ما أشْعِرَ برفعة المسمَّى، أي بمدحه.... أو أُشعِرَ بضعتهِ.... أي ذمّهِ)[2]. نلمسُ قُرْبَ المعنى اللُّغويّ مِن المعنى الاصطلاحيّ

(1) لسان العرب 743/1 (لقب).

(2) شرح الحدود النَّحويّة ص 72. وينظر كشاف اصطلاحات الفنون 65/4.

في هذا المصطلح. والكلام هذا ينطبق على مصطلحي (المفرد)[1]، والإضافة[2]. فلا عجب ولا غرابة أنْ نجدَ مثل هذه المصطلحات وغيرها مستعملة عند علماء هذه الطبقة. ونقول - هنا - إنَّ هذه المصطلحات ما زالتْ مستعملة إلى يومنا. وقد وجدنا أنَّ أغلب المصطلحات التي وُضِعَتْ في هذه المرحلة كُتِبَ لها البقاء؛ لأصالتها وتكوّنها - كما يبدو - بعد مراحل جدِّية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه.

نعودُ الآن إلى استعمال أبي عمرو للمصطلحات المذكورة آنفاً، قال سيبويه: (إذا لَقبتَ مفرداً أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو، ويونس...)[3]. نجد في هذا النّصِ أنّ أبا عمرو يستعمل المصطلحات الثّلاث بمعانيها الاصطلاحيّة كما يؤكّد مرّة أخرى بداية التوسُّع في المصطلحات النَّحويّة عند علماء هذه الطبقة.

7 - مصطلح الجمع: وردَ هذا المصطلح أيضا في كلام أبي عمرو بن العلاء. وهو مصطلح يقترب معناه اللُّغويّ مِن معناه الاصطلاحيّ أيضا. وليس الأمر في حاجة إلى الرُّجوع إلى المعجمات، أو كُتُب الحدود، لنعرف معنى المصطلح اللُّغويّ والاصطلاحيّ. واستعمال أبي عمرو للمصطلح جاء في النّصِ الذي نقله لنا ابن يعيش: (وقال أبو عمرو بن العلاء: قد يكون أساور جمع إسوار)[4].

8 - مصطلح الصّرف: لا نشكّ أنّ هذا المصطلح استعمله أبو

(1) ينظر: لسان العرب 331/3 (فرد). شرح الحدود النَّحويّة ص 42.

(2) ينظر: لسان العرب 210/9 (ضيف). شرح الحدود النَّحويّة ص 134.

(3) الكتاب 294/3.

(4) شرح المفصّل 75/5.

عمرو بن العلاء، فالصّرف وعدم الصّرف مِن المصطلحات المتداولة في القراءات، وهي مِن أدواته، لذا قلنا إنّنا لا نشكُّ في أنَّه كان يعرفه تمام المعرفة. ومِمّا نقله المبرّد في استعمال أبي عمرو للمصطلح قوله: (وأمّا عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجَرميّ، وأحسبُهُ قول أبي عمرو بن العلاء فإنَّهم كانوا إذا سمّوا مؤنّثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفهُ جائزاً)[1]. ومثل هذا النّصِ وجدناه عند ابن يعيش[2]، والرّضيّ الاسترابادي[3].

9 - مصطلح (الصّفة) : وجدنا أنّ مصطلح (النّعت) هو أقدم وضعاً مِن مصطلح (الصّفة) . ولا نُجانِب الحقيقة إذا قُلنا إنَّ أبا عمرو هو أوّل مَنْ استعمل هذا المصطلح بمعناه الاصطلاحيّ. قال سيبويه: (قال أبو عمرو: (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ)[4] صفة، كأنك قلت: أُولِي أَجْنِحَةٍ اثنين اثنين، وَثُلاثةٍ ثلاثةٍ)[5].

وثمّة مصطلحات نسبها النَّحويّون المتأخرون إلى أبي عمرو بن العلاء، وهو لم يستعملها، وإنّما

مثّل لها - كما ذكرنا - ولكنَّ المتأخرين مِن النَّحويين استشفُّوا ذلك من تلك الأمثلة. كما استشفُّوا قواعد نحويّة مِن قراءاتِهِ. والمصطلحات هي:

1 - مصطلح التّمييز: نَسَبَ أبو حيّان، وابن هشام (ت **761**هـ) والسُّيوطيُّ مصطلح (التَّمييز) إلى أبي عمرو. قال ابن هشام: (واختُلِفَ في المنصوب بعد (حبّذا) فقال الأخفشُ والفارسيُّ والرَّبعيُّ: حال مطلقاً، وأبو

---

(1) المقتضب 352/3.

(2) ينظر: شرح المفصّل 64/1.

(3) ينظر: شرح الرَّضي 137/1، 155.

(4) سورة فاطر / 1.

(5) الكتاب 225/3.

عمرو بن العلاء تمييز مطلقاً)[1]؛ نفهم مِن هذا النّصِ أنّ الاسم المنصوب بعد (حبّذا) يُعرب تمييزاً منصوباً ودليلنا على أنّ أبا عمرو لم يستعمل مصطلح (التمييز) هو:

أ - لم تردْ كلمة (حبّذا) في القُرآن الكريم؛ لنقول إنّ النَّحويين المتأخرين استشفُّوا المسألة مِن قراءته.

ب - لم يذكر المتأخرون سند النّقل عندما نسبوا مصطلح التَّمييز له، كما نجد في النُّصوص الأُخرى التي تنسب المصطلح إلى أبي عمرو بن العلاء.

جـ - لم يذكر المتقدّمون هذا المصطلح عنه قطُّ.

مِن هذه الأدلّة فإنّنا نشكُّ في نسبة المصطلح إلى أبي عمرو، على الرَّغم مِن أنَّ بعض الدّارسين المحدثين نسب المصطلح إلى أبي عمرو؛ إذ قال: (كان أبو عمرو يُعرِبُ المنصوب بعد (حبّذا) تمييزاً)[2].

2 - مصطلح (الظّرف) : وهو أيضاً مِن المصطلحات التي نشكُّ في نسبتها إلى أبي عمرو، فقد ألصقَ الرّضيّ هذا المصطلح به مُستشفّاً ذلك مِن مَثَلٍ ذُكِرَ في كتاب سيبويه: قال الرَّضي: (قال أبو عمرو: إذا دخلتْ (مِن) وجب الرَّفع في الظّرف الذي بعد المجرور؛ لأنَّ التّمييز فضلةٌ، وبدخول (مِن) خرج الكلام عن التّمام.... إذ يُقال: داري خلف دارك)[3]. وكلُّ مَنْ عايش هذه الفترة التي نحن ندرسها الآن لا يمكن أنْ يُصدِّق أنَّ هذا النّصَّ لأحد علماء هذه الطبقة، والحقُّ أَنَّ كُل الذي قاله أبو عمرو حول المسألة هو الذي

(1) مُغني اللّبيب 603/2. وينظر ارتشاف الضَّرب 30/3. همع الهوامع 49/5.
(2) أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنَّحو ص 160.
(3) شرح الرّضي 252/1.

وَرَدَ في كتاب سيبويه: (وزعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول: داري مِن خَلْفِ دارك فرسخان)[1]. وإنَّ هذا مِن مصطلحات نحو التّمثيل كما قلنا في هذا المبحث مراراً.

وذهب بعض الباحثين المحدثين أيضاً إلى نسبةِ المسألة وما تحويها مِن مصطلحات إلى أبي عمرو بن العلاء[2].

3 - مصطلح النّصب على الاختصاص: وهو من المصطلحات المنسوبة إلى أبي عمرو، وليس له. وأوَّلُ مَنْ نسبه إليه هو الرّضي، إذ قال: (قال أبو عمرو: إنَّ العرب نصبتْ في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبني)[3]. وتبعه في ذلك السّيوطيُّ[4].

والحقُّ أَنَّ في الكلام تحريفاً؛ إذ زيدتْ (واو) في آخر (عمر)، فصار (عمرو). والصّحيح أنَّ هذا الكلام هو لأبي عمر الجرميّ (ت 225 هـ)، قال أبو حيَّان: (وقال أبو عمر: والعرب تنصب في الاختصاص أربعة أسماء، ولا تنصب غيرها، والأربعة بنو فلان، وأهل وآل ومعشَر)[5]. ودليلنا على ذلك أن سيبويه هو أوَّل مَن حصر الاختصاص في هذه الكلمات؛ إذ قال: (وأكثر

---

(1) الكتاب 417/1.

(2) يُنظر: أبو عمرو بن العلاء اللُّغويّ والنَّحويّ ص 191. الرُّماني النَّحويّ ص 358.

(3) شرح الرّضي 432/1.

(4) يُنظر: همع الهوامع 30/3.

(5) ارتشاف الضَّرب 167/3. وبعد الرُّجوع إلى طبعة أخرى للارتشاف خشية أنْ يكون التّحريف وقع على يد محقق الارتشاف. فوجدتُ أنَّ التّحقيق الثّاني للأُستاذ رجب عثمان محمد يوافق التّحقيق الاول في وضع (أبو عمر)، وليس (أبو عمرو). وينظر الارتشاف بتحقيق الأستاذ رجب عثمان محمد 2248/5.

الأسماء دخولاً في هذا الباب [1] بنو فُلانٍ، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان) [2]. فجاء أبو عمر الجرمي فضمَّها في كلامه ناقلاً ذلك مِن استقراء سيبويه. ولا علاقة لأبي عمرو بن العلاء بهذا المصطلح.

هذه هي أشهر المصطلحات النَّحويّة التي جاءت عن أبي عمرو بن العلاء، والمصطلحات المنسوبة اليه، ومن هذا نعرف أنه أغزر علماء هذه الطبقة وأوسعهم علماً.

رابعاً: مصطلحات حماد بن سلمة:

قيل إِنَّه (كان بارعاً في العربية) [3]، وقيل أيضاً هو (شيخُ أهل البصرة في الحديث والعربيّة والفقه) [4]. وهو الذي كان يؤدِّب سيبويه وأخطأ عنده مراراً [5]، وتتلمذ له يونس بن حبيب أيضاً [6].

أستاذٌ هذا مستواه، وتتلمذ له يونس بن حبيب، وسيبويه، لا بدَّ أن يكون له علمٌ وفيرٌ، بالنَّحو ومصطلحاتِهِ. ولكنّنا - وهذا مما يؤسف له - لم نجد إلّا قليلاً مِن المصطلحات التي استعملها في كتب التَّراجِم والنَّحو [7]، وهي:

1 - مصطلح (المقصور) : نسَبَ اليغموريُّ (ت 673 هـ) مصطلح

---

(1) أي: باب الاختصاص.

(2) الكتاب 236/2.

(3) تذكره الحُفّاظ 151/1.

(4) معجم الادباء 254/10.

(5) يُنظر: مجالس العلماء ص 154 - 155.

(6) يُنظر: معجم الأدباء 254/10.

(7) يُنظر أخباره: الحيوان 271/1، 18/3، 472، 538، 537/5.

(المقصور) إلى يحيى بن يَعْمَر [1]، والصّحيح هو لحماد بن سلمة، لما ورد في نصوصٍ منقولةٍ عنه مِن دون شكٍّ في ذلك. والقَصْر لغةً هو ضدُّ الطُّول، والحَبس [2]. واصطلاحاً هو: (ما في آخره الف مفردة) [3]، وسُمّيَ مقصوراً؛ (لأنّه ضدُّ الممدود، أو لأنّه محبوس مِن الحركات) [4]. ونرى أنّ المعنى اللُّغويّ قريب مِن المعنى الاصطلاحيّ لهذا المصطلح؛ لذا لا غرابة أنْ يُوضَعَ هذا المصطلح في هذه المرحلة.

واستعمله حمَّاد بن سلمة للدّلالة على الاسم المنتهي بألف مقصورة كما وجدنا في تعريفه الاصطلاحيّ، قال مصحِّحاً لسيبويه: (... فقلتُ (صعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الصّفا)، وهو الذي يُستمَلُّ [5]، فقال: (صعد النّبيُّ صلى الله عليه وسلّم الصّفاء)، فقلتُ: يا فارسيّ لا تقل الصّفاء لأنَّ الصّفا مقصور) [6].

2 - مصطلح (الاستثناء) : وهذا المصطلح ليس غريباً على علماء هذه الطبقة، والعلماء الذين سبقوهم. ويبدو مِن هذا أنّ مصطلح (الاستثناء) غَدَا مِن المصطلحات السّائغة المفهومة لدى الخاصَّة والعامَّة؛ لقُربِ معناه اللُّغويّ مِن الاصطلاحيّ.

قال الزُّجاجيُّ: (... وكان حمّاد فصيحاً فاستملاه [7] يوماً قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ

(1) يُنظر: قراءة يحيى بن يَعْمَر العدواني (رسالة ماجستير) ص 46.

(2) يُنظر: لسان العرب 95/5 (قصر). القاموس المحيط 117/2. تاج العروس 232/13.

(3) الكُلّيات ص 88. ويُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 59.

(4) شرح الحدود النَّحويّة ص 59. (5) أي: سيبويه.

(6) مجالس العلماء ص 154.

(7) أي استملاه لسيبويه.

لأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ)[1] فقال سيبويه: ليس أبو الدّرداء فصاح به حمّاد: لحنتَ يا سيبويه، ليس هذا حيثُ ذهبتَ، إنّما هو استثناء...)[2].

هذان المصطلحان هما ما وُفِّقتْ للوصول إِليهما. وإنْ كنتُ لا أَشُكُّ أنَّ له غيرهما. ولكنَّ الإهمال وفعل الدَّهر أتَيَا عليها ولم يُبْقِيَا إلّا الشَّحيح.

خامساً: مصطلحات هارون بن موسى:

يُعَدُّ هارون بن موسى آخر علماء هذه الطبقة. وتأتي أهمية هذا العالِم؛ أنّه الوحيد مِن بينهم، وصل إلينا كتابٌ مِن مؤلفاته، وهو كتاب (الوجوه والنَّظائر في القُرآن الكريم)؛ لذا يكون البحثُ في فكره النَّحويِّ أسهلَ مِن العلماء الذين سبقوه؛ لتَوافُر هذا الكتاب له.

والآن نبدأ بسردِ المصطلحات النَّحويّة التي عثرْنا عليها له في كتابه المذكور آنفاً، هي:

1- مصطلح (الكسر) : مصطلح استعمله هارون بن موسى ليدلّ به على ما بُنيّ على الكسر. وهذا يدلُّ على أنّ المصطلحات بدأتْ تتخصّص شيئاً فشيئاً. قال هارون بن موسى مستعملاً المصطلح: (اللّام المكسورة. تفسير اللّام المكسورة على ثلاثة وجوهٍ: فوجه منها: اللّام المكسورة...)[3].

2- مصطلح (الخبر) : إنَّ هذا المصطلح استعمل في هذه الفترة في غير ما نعنيه الآن، وهذا يدلُّ على التّطوُّر الطّبيعي للمصطلحات النَّحويّة. فقُصِد به هنا الإخبار عن شيءٍ، أيَّ شيءٍ. ولم يُحدِّدْ به موضوعاً أو مصطلحاً بعينه. قال هارون بن موسى في وجوه (إلّا): (الوجه الثالث: إلّا. خبر يُخبر عن

(1) يُنظر الحديث: مغني اللّبيب 378/1. نفح الطيب 85/4.
(2) مجالس العلماء ص 155. ويُنظر: مغنيّ اللبيب 387/1.
(3) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 302.

شيء، فذلك قوله في الحِجْر [1]: (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ) ثُمَّ أخبر (إلَّا). وقال: (إِنْ نَحْنُ) ثُمَّ أخبر (إِلَّا بَشَرٌ) [2]) [3]. نلحظُ استعماله مصطلح (الخبر) ، وهو قريبٌ مِن معناه اللُّغويّ أكثر مِن قربه مِن معناه الاصطلاحيّ.

3- مصطلح (الصِّلة) : وهو أكثر المصطلحات استعمالاً عند هارون بن موسى. وهذا يدلُّ على أنَّ المصطلح غدا شائعاً معروفاً بمعنى (الزِّيادة). ومِن استعمالاته للصِّلة: (قال هارون: تفسير (مِن) على أربعة أوجه: فوجه منها: مِن: صِلَة في الكلام فذلك قوله عزَّ وجلَّ في سورة نوح [4]: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، يغفر لكم ذنوبكم جميعاً) [5]. وقال: (كان: صِلة في الكلام، فذلك قوله: ﴿وَكَانَ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [6]. يعني: والله على كلِّ شيءٍ قدير، وكان ها هنا صلة) [7]. وقال أيضاً: (تفسير (لمّا) على ستة وجوه: فوجه منها: لمّا يعني ما، واللّام هنا صِلة...) [8] ومِن استعمالاته لمصطلح (الصِّلة) بمعنى (الزَّائد) كثيرٌ عنده كما قلنا[9].

4- مصطلح (الاستثناء) : قال هارون في ذكر أوجه (إلَّا): (.... ووجهٌ منها: إلّا وهو الاستثناء، فذلك قوله: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

---

(1) الآية /21.

(2) سورة إبراهيم / 11.

(3) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 310.

(4) الآية / 4.

(5) الوجوه والنظائر في القُرآن الكريم ص 191.

(6) سورة الأحزاب /27.

(7) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 261.

(8) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 58.

(9) يُنظر: الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 215.

عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [1]...) [2].

5- مصطلح (الشّبيه بالاستثناء) : وهذا المصطلح مِن ابتداعات هارون بن موسى. ويقصدُ به، الاستثناء التام المنفي، والمنقطع، والمفرَّغ، ومقابل هذا المصطلح وجدنا (الاستثناء) ليدلَّ به على الاستثناء التام المثبت. وهنا نحبُّ أنْ نقول إنّه بعد أن استقّر مصطلح (الاستثناء) ، بدأ النَّحويّون في ذكر تفصيلاته الأُخرى، ووَضْعِ مصطلحات للأبواب التي فصَّلوا القول فيها؛ أي أنّهم انتقلوا مِن العامّ إلى الخاصّ.

قال هارون بن موسى: (تفسير (إلَّا) على أربعة وجوه....

الوجه الثَّاني: إلَّا، فهذا الذي يشبه الاستثناء فذلك قوله في الأعراف [3] حين سألُوه عن القيامة: (﴿قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ﴾ فإنَّه لا يُصيبني إلّا ما شاء الله) [4]؛ أي يريد أنْ يقول: إننّا عندما نقول: ما قام القوم إلّا زيداً، وغيرها مِن الأمثلة. هو للاستثناء، ولكنَّ الجملة خارجة مِن ذلك المعنى إلى معنى آخرَ يختلف عن معنى الاستثناء المعروف. فعنده ليس استثناءً، وإنّما شبيه به.

6- مصطلح (الاستفهام) : وهو أيضاً مِن المصطلحات المستعملة في الفترة التي سبقتْ علماء هذه الطبقة. ويبدو أنّه مِن المصطلحات التّي استقرّت منذُ أن وُضِعَ، ولنفس السَّبب الذي ذكرناه في حديثنا عن مصطلح (الصِّلة) . قال هارون بن موسى في ذكر وجوه (هل): (الوجه الرَّابع: استفهام،

---

(1) سورة الزّخرف/67.

(2) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 308.

(3) الآية/ 188.

(4) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 308.

قوله في الرُّوم[1]: ﴿هَلْ لَكُم مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، هذا استفهام)[2].

7- 8 - مصطلحا القطع والاستئناف: مِن الطبيعيّ أنْ نجد هذين المصطلحين عند هارون بن موسى كونه مِن المُهتمِّين بالقراءات القُرآنية. وقُصِدَ بالوقف: (المواضع التي يجب على قارئ القُرآن، أنْ يقف عليها وقفاً جائزاً أو واجباً أو قبيحاً)[3]. وبالاستئناف الابتداء في اللُّغة والاصطلاح[4].

قال هارون بن موسى مستعملاً المصطلحين: (.... وقال: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[5] وانقطع الكلام ثمَّ أستأنف ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[6].....)[7].

هذه هي المصطلحات التي استعملها هارون بن موسى في كتابه (الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم)، ولا نجدها تختلف عن بقية مصطلحات هذه الطبقة.

وأخيراً نُجمل أهَمَّ مميّزات المصطلح النَّحويّ في هذه المرحلة برمَّتها:

1- وجدنا أنَّ الأمر الطّاغي والبارز في هذه الفترة، هو التّمثيل النَّحويّ للمصطلح؛ لذا سمّينا هذه المرحلة بمرحلة (التّمثيل النَّحويّ

(1) الآية/ 28.

(2) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 142.

(3) المكتفى في الوقف والابتداء ص 8 (التّمهيد). معجم مصطلحات علم القراءات القُرآنية ص 342.

(4) يُنظر: معجم مصطلحات علم القراءات القُرآنية ص 25.

(5) سورة التين / 5.

(6) سورة التين / 6.

(7) الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريم ص 309. ويُنظر فيه: ص 308.

للمصطلح)؛ لكثرة التَّمثيل للمسائل النَّحويّة دون ذكرها، أو ذكر مصطلحاتها.

2- إنَّ أغلب علماء هذه المرحلة ألّفوا كُتُباً في النَّحو، واللُّغة وغريب القُرآن، وغيرها. وهذا يعني أنَّ توسُّعاً حدث في فكرهم النَّحويّ بعامّة، ومصطلحاتهم بخاصّة.

3- قلنا إنَّ هؤلاء العلماء لم يكتفُوا برصد اللَّحن على ألسنةِ النّاس، وتقويمهم، بل غَدَا همَّهُم الأوَّل والأخير هو جمع اللُّغة مِن القبائل العربيّة في شبه الجزيرة العربيّة، فتحوّل الأَمر مِن الرَّصد إلى التَّعُّلم، وهذا هو السَّبب الذي جعلَ أغلبَ نحو هذه المرحلة هو نحو تمثيليّ، نُقِلَ عن العرب، ثمَّ جاء العلماء مِن بعدهم - كما سنرى - فوضعُوا القواعد والمصطلحات.

4- ثمَّة مصطلحات استقرَّتْ في هذه المرحلة، وكُتِبَ لها النّجاح إلى يومنا، وذلك لسهولتها ودقّتها في التَّعبير عن معناه. مثل مصطلح الاستثناء، والاستفهام، والحركات الإعرابيَّة، وغير ذلك.

5- مصطلحات هذه المرحلة النَّحويّة قليلة للأسباب التي وردتْ بين دفّتي هذا المبحث.

المبحث الثالث
تشكيل المصطلح النَّحويّ

أصبح للنَّحو إِرثٌ كبيرٌ في النّصف الأول من القرن الثّاني الهجري. مصادره مِن كلام العرب، والنُّحاة الذين ظهروا في هذه الفترة والفترة التي سبقتها مِمّا أعطى الفرصة ليبدأ النَّحو العربي في وضع طرائقه، وتشكيل مصطلحاته؛ ويصبح علماً قائماً بذاته له أبوابه ومسائله ومصطلحاته. وقد رأينا أنَّ النَّحو العربي بدأ لأجل حاجة دينيَّة، وحاجةٍ لصون اللِّسان مِن الزَّلل، ثُمَّ انبرى عددٌ مِن علمائهِ في جمع مرويَّات كثيرة عن العرب، فتحوَّل الاهتمام بهذا العلم الجديد مِن مجرد رصد الأخطاء إلى وضع حدود له ودراسة مروياتِهِ، وكلُّ ما وصل مِن العرب، معَ وَضْعِ أُصولِهِ وأقيسَتِهِ. وتحوَّل النَّحو إلى مرحلة استيعاب تلك المرويّات، ودراستها وتقسيمها، والتّفريق بين المتشابه والمختلف فيما بينها، حتى نرى أنَّ المصطلح النَّحويّ بدأ يتشكَّلَ، فنسمع هذه (صِفة)، وهذا (بدل)، وذاك يقول بـ (الطَّرح)، وآخر يقول بـ(الزَّائد). فهنا بدأ يتشكّل المصطلح النَّحويّ، وتشكيله هذا بدأ على يد ثلاثة مِن العلماء ظهروا في فترة واحدة كان لهم الدَّور الكبير في تشكيل المصطلح النَّحويّ. فلولا هؤلاء لما كان علم النَّحو على ما نراه اليوم، وهم:

1- الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ).
2- أبو الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفَش الأكبَر (ت 177 هـ).
3- يونس بن حبيب الضَّبيّ (ت 182 هـ).

فلا يكاد يخلو كتابٌ مِن كُتُبِ النَّحو مِن اسم واحدٍ من هؤلاء العلماء، فكلُّ دارسٍ للنَّحو لا يمكن أنْ يغفل رأيهم، وهم الحُجّة في الدّرس النَّحويّ، ولاسيَّما الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

والحقُّ أَنَّنا لابدَّ هنا أنْ نذكر لماذا نعزو السَّبب في تشكيل المصطلح النَّحويّ لهؤلاء الثّلاثة؟ والسَّببُ يعود إلى:

1- كَثْرة المرويَّات التي وصلتْ إليهم مِن أساتذتهم، أو التي تلقفوها بأنفسهم مِن القبائل العربيّة.

2- أخذوا بتحويل أغلب مصطلحات (التّمثيل النَّحويّ) إلى مصطلحات جديدة تُعطي معنى التّمثيل النَّحويّ، وتُعبّر عنه بشكل أدقّ، وأكثر علميّة.

3- زادت مؤلَّفاتهم، وصارت أكثر تخصُّصاً في اللُّغة والنَّحو [1].

4- نشوء علوم أُخرى في العربيّة، برزت بجانب علم النَّحو. مثل علم العروض، وعلم اللُّغة (المعجمات)، وعلم الصَّرف. فكان علم النَّحو في حاجة إلى مصطلحات تخصُّه، وتفرِّقُهُ عن باقي العلوم الأُخرى الخاصَّة بالعربية.

لهذه الأسباب يمكن لنا أنْ نقول إنَّ المصطلح النَّحويّ بدأ بالتَّشكيل على يد هؤلاء العلماء.

وعلى الرَّغم مِن هذا فإن التَّمثيل النَّحويّ للمصطلح استمرَّ في هذه الفترة، ولم يختفِ نهائياً، وسنرى أنَّه سيستمرُّ إلى فترة سيبويه. وهذا يدلُّ على تأثُّر علماء هذه الفترة بأساتذتهم تأثُّراً جعلهم ينقلون عدداً مِن مصطلحاتهم، ويصُوغون عدداً آخر منها على منوالها. وسنضربُ أمثلة على تلك

---

(1) يُنظر: إنباه الرواة 343/1 - 344، 71/4. معجم الأُدباء 67/5، 74/11 - 75.

المصطلحاتِ التي جاءت للتَّمثيل النَّحويّ وعلى لسان علماء هذه المرحلة:

1- الاستثناء المنفي: قال سيبويه: (قال الخليل رحمه الله: ألا ترى أنَّك تقول: ما رأيته يقول ذاك إلّا زيدٌ، وما ظننتُه يقول إلّا عمرٌو. فهذا يدلُّكَ على أنَّك إنَّما انتحيتَ على القول)[1]. فهنا استعمل الخليل تمثيلاً ليدلَّ على قاعدة نحويّة فسَّرها أبو علي الفارسيّ: (أراد[2] أنْ يقوِّي بهذه المسألة الرَّفع في (ما رأيت أحداً يقول ذاك إلّا زيدٌ)، وإنَّ جواز الرَّفع في باب (رأيتُ وظننتُ) ونحوه ليس كجوازه في باب (ضَرَبْتُ)، وإنْ كان في كُلِّ واحدةٍ مِن المسألتين ضميرٌ قد يمكن أنْ يبدَّل منه، (فأرى) في باب (رأيتُ) و(ظننّتُ)، موضعاً لا يجوز فيه النَّصب في المستثنى على البدل من الاسم المنصوب)[3]. ونلحظ أنَّ الفارسيّ استعمل كلام الخليل عينه إلّا أنَّ الفارسيَّ استعمل في نصّه مصطلحات نحويّة، بينما خَلَا كلامَ الخليل منها؛ لأنَّه مثَّل للمصطلح النَّحويّ.

2- الحال مِن النَّكرة: قال الخليل في بيت للكَلْحَبَة الثَّعلبيّ[4]:

أَمَـرْتُكُمُ أَمْـرِي بِمُنْعَـرَجِ اللِّـوَى وَلَا أَمْـرَ لِلْمَعْـصِيّ إِلَّا مُـضَيَّعَا

: (كأنَّه قال: للمعصيّ أمرٌ مُضيَّعاً، كما جازَ فيها رجلٌ قائماً... وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحدَ فيها إلّا زيداً)[5]. لو قَرَأْنا التَّعليق على هذا البيت مِن نحويٍّ آخر متأخر عن الخليل؛ لرأينا فرقاً في تسمية المصطلحات.

---

(1) الكتاب 314/2.

(2) أي: الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

(3) التّعليقة على كتاب سيبويه 48/2.

(4) يُنظر الشّاهد: المفضليات ص 32. نقائض جرير والأخطل ص 33. شرح المفضليّات ص 23. شرح أبيات سيبويه ص 200. تحصيل عين الذهب ص 364.

(5) الكتاب 338/2.

قال الأعلمُ الشَّنتمريُّ (ت 476هـ) شارحاً الشَّاهد المذكور: (الشَّاهد فيه نَصْبُ (مُضيّعٍ) على الحال مِن الأمر، وهو حالٌ مِن نكرةٍ، وفيه ضَعْفٌ لأنَّ أصلَ الحالِ أنْ تكون للمعرفة، ويجوزُ أنْ يكون نَصْبُهُ على الاستثناءِ....)[1].

فنرى الفرق في استعمال المصطلح بين التّمثيل النَّحويّ في هذه المرحلة، واستعمال المصطلحات فيما بعدها.

3- رفع الفعل بعد (حتَّى): قال سيبويه: (تقول سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سِرتُ حتَّى أدخلُها سواءً، وكذلك إنّي سرتُ حتَّى أدخلُها، فيما زعم الخليل)[2].

4- الاسم المنصوب بعد (كذا) و(كأيّن): نقل سيبويه عن يونس قوله: (وكذا وكأيِّن عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت أفضلهم رجلاً)[3]. نجد أنَّه لم يستعملْ مصطلح (التَّمييز) في الاسم المنصوب بعد هذه الكنايات، وإنّما قاسها على اسم التَّفضيل، واكتفى في ذلك بالتّمثيل النَّحويّ للمصطلح.

5- النَّصب على التَّرَحُّمِ: نقل سيبويه رأياً تمثيلياً عن يونس، إذ قال: (وأمَّا يونس فيقول: مررتُ به المسكينَ على قوله: مررتُ به مسكيناً)[4]. وقد جعل يونس بن حبيب المثال الثّاني منصوباً على الحال، وردَّ سيبويه هذا الرأي فقال: (.... وهذا لا يجوز لأنَّه لا ينبغي أنْ يجعله حالاً ويدخلُ فيه الألف واللَّام...)[5] فنجدُ أنَّ سيبويه يستعمل مصطلح (الحال) ، بينهما لم

---

(1) تحصيل عين الذهب ص 364. وينظر: شرح المفضّليات ص 23.

(2) الكتاب 20/3.

(3) الكتاب 171/2.

(4) الكتاب 76/2.

(5) الكتاب 76/2.

يستعمل يونس بن حبيب أيَّ مصطلح. وهذا دليلٌ آخر على استعمال علماء هذه الفترة للتّمثيل النَّحويّ للمصطلح.

6- مسألة في إضمار فِعْلٍ: قال سيبويه في باب: (ما يُضمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[1]: (وزعم يونس أنَّ مِن العرب مَن يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنَّ لا أكُنْ مررتُ بصالحٍ فطالحٍ)[2]. ذكر المثال مِن دون أنْ يذكر أيَّ مصطلح نحويٍّ. وقد قبّحَ سيبويه هذا القول؛ فقال: (وهذا قبيحٌ ضعيف، لأنَّك تُضمِرُ بعد (إنْ لا) فعلاً آخر فيه حذف غيرَ الذي تُضمِر بعد (إنْ لا) في قولك: إنْ لا يكن صالحٌ فطالحٌ. ولا يجوز أنْ يُضْمَرَ الجارُّ)[3].

وملخّصُ القول: إنَّ رأي يونس إنْ صَحَّ فنحنُ نحتاجُ إلى إضمار فعلين كما فسَّر ذلك الفارسيُّ؛ فقال: (إنّما يقبحُ هذا لأنَّك محتاج إلى إضمار فعلين)[4]. ونرى مرَّة أُخرى أنَّ يونس بن حبيب لم يذكر أي مصطلحٍ نحويّ غير تمثيله له.

7- المبتدأ والخبر المعرفتان: المعروف أنّه إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين جاز جَعْلُ أيٍّ منهما مبتدأ وجعل الآخر خبراً[5]؛ لذا قال سيبويه: (وزعمَ أبو الخطّاب أنَّ العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا)[6]. فلا استعمال لمصطلح (المبتدإِ) و(الخبر)، ولكنْ مثَّلَ لهما كما رأينا.

---

(1) الكتاب 258/1.

(2) الكتاب 262/1.

(3) الكتاب 262/1 - 263.

(4) التّعليقة على كتاب سيبويه 174/1.

(5) يُنظر: اللّمع في العربية ص 80.

(6) الكتاب 354/2.

8- النَّصب على الحال: قال سيبويه في باب (ما ينتصب لأَنَّهُ ليس مِن اسم قبله ولا هو هو): (ومثل ذلك: هذا درهم وزناً، ومثل ذلك: هذا حسيبٌ جداً. ومثل ذلك: هذا عربيٌّ حَسْبَهُ. حدَّثنا بذلك أبو الخطّاب عمَّن نثقُ به من العرب)[1]. ويجدر بنا قبل أنْ نُقدِّم التّفسير لكلام الأخفَش الأكبَر أنْ نعرف معنى قول سيبويه (ولا هو هو)، قال السِّيرافيُّ: (الذي يريده سيبويه الاسم الذي له اسمان أحدهما هو الآخر ولو (عبَّرنا)[2] عن كلِّ واحدٍ منهما بالآخر كان له اسماً، والذي هو مِن اسمه أنْ يكون محمولاً على إعرابِهِ، وذلك النّعتُ، وما كان مِن الحال مِن أَسمائِهِ الفاعلين كقولنا: هذا زيدٌ ذاهباً، فهو هو لأنَّ زيداً هو ذاهبٌ، وذاهبٌ هو زيدٌ، وما كان مصدراً لم تقل هو هو...)[3]. من هذا النَّصِّ المطوَّل نفهم أنَّ (هو هو) ما تبع الأوَّل الآخر في إعرابه، وما كان حالاً مِن أَسماء الفاعلين، وما ليس (هو هو) هو المصدر الواقع حالاً لأنَّ الآخر ليس مِن الأوَّل إلَّا بعد التَّأويل. وهذا الكلام ينطبقُ تماماً على ما قاله الأخفَشُ الأكبَرُ على الرَّغم مِن أنَّه لم يذكر أيَّ مصطلح.

وبعد النَّظر في هذه الأَمثلة وغيرها، ومقارنتها بمرحلة أساتذتهم تبيّن لنا ما يأتي:

1- إنَّ مصطلحاتهم بطريقة النَّحو التّمثيليّ هي تَشْبَهُ طريقة أساتذتهم في تناولهم للمصطلحات النَّحويّة؛ لذلك لا نشكُّ أنَّ طريقتهم هذه التي استعملوها سبقتْ طريقتهم في تشكيل المصطلح النَّحويّ التي سندرسها

---

(1) الكتاب 118/2.

(2) في شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي (غيّرنا) 447/2. وما أثبتناه من شرح السّيرافيّ المطبوع على حاشية (الكتاب) بطبعة بولاق 275/1.

(3) شرح كتاب سيبويه 447/2.

بعد قليل.

2- لو نظرنا في كتاب سيبويه، لوجدنا أنَّ أغلب أراء يونس بن حبيب التي وردَ فيها التَّمثيل النَّحويّ للمصطلح منقولة عن أبي عمرو بن العلاء[1]، مما يعضِّد ما قلناه مِن أنَّ استعمالهم لطريقة التَّمثيل سبقت مرحلة التَّشكيل لديهم.

3- إنَّ أغلب استعمالات هؤلاء العلماء للتَّمثيل للمصطلح النَّحويّ منقولة مِن كلام العرب، أو أحد أساتذتهم، أو لشرح بيتٍ شعريٍّ. كما رأينا في الأمثلة السَّابقة.

والآن نبدأ بسرد المصطلحات النَّحويّة لعلماء هذه المرحلة؛ ليتوضّح لنا إضافة كل واحدٍ منهم للنَّحو العربي بعامّة، والمصطلح النَّحويّ بخاصّة.

أوَّلاً: مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيديّ[2]:

قبل أنْ نبدأ في ذكر المصطلحات النَّحويّة للخليل بن أحمد، لا بُدَّ أنْ نذكر المصادر التي أوردتْ تلك المصطلحات عنه. والحقَّ أَنَّ للخليل ثلاثة مصادر في ذلك. الأوَّل موثوق به، والآخر مشكوك فيه، والثّالث مستبعدٌ أنْ يكون له، وهي:

---

(1) يُنظر: الكتاب 96/2، 113، 161، 185، 396، 213/3، 324، 347، 361، 423، 457، 584 وغيرها.

(2) يُنظر ترجمته: المعارف ص 541. مراتب النَّحويين ص 45. أخبار النَّحويين البصريين ص 38. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 47. الأنساب 332/4. نزهة الأدباء ص 45. إنباه الرّواة 341/1. معجم الادباء 72/11. الكامل في التّاريخ 50/6. البلغة ص 79. غاية النّهاية 249/1. الفلاكة والمفلوكون ص 93. تهذيب التّهذيب 552/1. تقريب التّهذيب ص 148. بغية الوعاة ص 557/1. مفتاح السّعادة 146/1. شذرات الذّهب 1/ 275. هديّة العارفين 350/1. الأعلام 314/2. معجم المؤلفين 112/4.

1- كتاب سيبويه: وهو أوثق المصادر النَّحويّة بعامّة، حوى أغلب المسائل النَّحويّة، وآراء أساتذتِهِ. ويبدو أنَّ سيبويه ينقل مِن أساتذته والعلماء الآخرين كما حكوه أَو ذكروه عنده. ودليلنا على ذلك ما قاله عند نقل رأي أستاذه عيسى بن عمر: (ولا نراه على قول عيسى، ولكنَّه على الحكاية)[1]. نطمئِنُّ مِن هذا النَّصِ أنَّ سيبويه ينقل آراء أساتذتِهِ على الطّريقة التي تكلَّمُوا بها. وليس بين أيدينا نصٌّ يُخالف هذا الأَمر، على الرَّغم مِن أنّنا نرى أنَّ سيبويه يذكر كثيراً عبارة (زَعَمَ)[2]. وقد بيّن العلماء أنَّ معناها في (الكتاب) هو القول المحقَّق. قال الإمام النَّوويُّ (ت 677 هـ): (أَكْثَرَ سيبويه وهو إمام العربية في كتابه الذي هو إمام كُتُبِ العربيّة مِن قوله زعم الخليل، زعم أبو الخطّاب يريد القول المحقَّق)[3] على هذا يكون كتاب سيبويه أوثَقَ المصادر في نقل نحو أستاذه الخليل وغيره.

2 - كتاب العين: لا أحسبني أدخلُ في مسالة التّشكيك، وعدم التَّشكيك في نسبة هذا الكتاب إلى الخليل أو إلى غيره. هذا الموضوع أُشْبِعَ دراسةً وتحليلاً قديماً[4] وحديثاً[5] ولكنَّ أَغلب العلماء القدامى، والباحثين المحدثين يؤيّدون نسبة هذا الكتاب إليه[6].

---

(1) الكتاب 207/3.

(2) يُنظر: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ص 35، 38، 40.

(3) شرح النووي على صحيح مسلم 218/1. ويُنظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري 293/1.

(4) يُنظر: تهذيب اللُّغة 28/1 مقاييس اللُّغة 3/1. المزهر 77/1.

(5) يُنظر: ضحى الإسلام 450/2. المعجم العربي: نشأته وتطوره 219/1. الخليل بن أَحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه ص 155.

(6) يُنظر: ضحى الإسلام 450/2 - 453. المعجم العربي: نشأته وتطوره 1741/1 - 244 .

وأحبُّ هنا أنْ أناقش رأيَ أبي بكر الزُّبيديّ؛ لأنَّ له مسيساً بالمصطلح النَّحويّ، يقول: (ومن الدّليل على صِحَّة ما ذكرناه[1]: أنَّ جميع ما وقع فيه مِن معاني النَّحو، إنما هي على مذهب الكوفيين، وبخلاف مذهب البصريين)[2]. فعلى الرَّغم مِن أنَّ الدُّكتور حسين نصَّار، والدُّكتور مهدي المخزوميّ، والدُّكتور إبراهيم السامرائيّ ردُّوا هذا القول ردّاً علميّاً[3]. إلا أنّني أُضيفُ على رُدُودِهِم ردّاً آخرَ؛ فأقول: لماذا لا يكون الأمر على عكس ما ذكره الزُّبيديّ؟ أي: إنَّ المصطلحات النَّحويّة، ومعاني النَّحو التي فيه، أخذها الكوفيون عن الخليل. ودليلُنا على ذلك، أنَّ المدرسة البصريّة بعامّة، والخليل ويونس بخاصّة، مِنْ مصادر مدرسة الكوفة برمَّتها. قال ياقوتُ الحمويُّ في تلمذة الكسائيّ للخليل: (ثم خرج[4] إلى البصرة فَلَقِيَ الخليلَ وجلَسَ في حلقته...)[5]. وذكر القفطيُّ عن الجاحظ؛ فقال: (قال الجاحظ: قَدِمْتُ بغداد قَدْمَةً، ولم يكن معي شيءٌ أُهديه إلى محمد بن عبد الملك الزَّيات، فلمّا خرجتُ مِن السَّفينة سمعتُ مُنادياً يُنادي: مَن أرادَ أنْ يحضرَ بيع كتب الفرّاء فليحضرْ، فقلتُ لأذهبنَّ، لَعَلّي أنْ أشتري كتاباً فأُهديه إليه، فحضرتُ فلم أجد في كُتُبه شيئاً استحسنه، فلمّا بِيعَتْ كُتُبُهُ رُفِعَ فراشه الذي كان ينام عليه ليُباع، وُجِدَ تحتَ وسادتِهِ (كتاب سيبويه) فنُودي عليه، فبالغتُ فيه، واشتريتُه وأهديتُهُ

(1) أَي في عدمِ نسبة العين إِلى الخليل. اذ قال: (ونحن نربأُ بالخليل عن نسبة العين إليه أَو التعرُّض للمقاولة له). استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ص 49.

(2) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ص 48.

(3) يُنظر: العين (المقدمة) 26/1. المعجم العربي: نشأته وتطوره 225/1.

(4) أَي: الكسائي.

(5) معجم الأُدباء 169/13 .

إلى محمّد بن عبد الملك الزَّيات)[1]. هذان النَّصانِ يؤكِّدان أنَّ الكوفيين درسوا النَّحو على البصريين، فثقفوا منهم النَّحو ومصطلحِهِ. ولا غرابة أنْ يكونَ الكسائيُّ أخَذَ مِن مصطلحات أستاذه الخليل، ونُسِبَتْ له بعد أَنْ شُكِّكَ بكتاب (العين). من هذا كُلِّهِ ولمزيدٍ مِن الحذر فإنّنا سنضع مصطلحات كتاب (العين) على حِدةٍ على الرَّغم مِن يقيننا أنَّه له.

3 - كتاب الجمل في النَّحو: بين أيدينا نسختان مِن هذا الكتاب، الأولى: بتحقيق الدُّكتور فخر الدّين قباوة، وعنوانها (كتاب الجمل في النَّحو) منسوبة إلى الخليل بن احمد الفراهيدي. صدرتْ مرَّتين، الأولى عن مؤسّسة الرِّسالة ببيروت سنة 1984م. والأخرى عن مطبعة أمير/ناصر خسرو في طهران سنة 1410 هـ - ق.

والنُّسخة الأُخرى ظهرتْ بتحقيق الدُّكتور فائز فارس تحت عنوان (المُحلَّى، وجوه النَّصب)، منسوبة هذه المرة إلى أبي بكر أَحمد بن الحسن بن شقير النَّحويّ البغدادي (ت 317هـ). وصدرت عن مؤسسة الرِّسالة أيضا ودار الأمل ببيروت سنة 1408هـ - 1987م.

ومِن الغريب أَنَّ كِلا المحقِّقَين اعْتَمَدَ على النُّسختين الخطّيتين نفسهما. الأولى نسخة مودعة في مكتبة (آيا صوفيا) في استانبول، وهي الأصل لدى الفريقين، والأخرى نسخة مكتبة (قولة) بدار الكتب المصريّة. وأضاف الدُّكتور فخر الدِّين قباوة نسخة ثالثة على ما عند زميله وهي نسخة (بشير آغا) باستانبول أيضاً، ولكنَّه لم يُلْصِقْ لنا ألواحَ الورقةِ الأولى والأخيرة منها في مقدمته على عهد المحقِّقين بالتَّوثيق.

---

(1) إنباه الرواة 8/4 .

إذن هذا الكتاب للأدلّة التي قدَّمها الدُّكتور فائز فارس [1]، وتشكيك الدُّكتور فخر الدّين قباوة في نسبته إلى الخليل [2]، نطمئِنُّ أنّ الكتاب هذا ليس للخليل، ومِن ثمّة فإنَّ المصطلحات الكثيرة التي وردتْ فيه ليستْ له، على الرَّغم مِن أَنّنا مازلنا نشكُّ في نسبة الكتاب إلى ابن شُقير أيضاً. والزَّمانُ كفيلٌ في إثبات نسبته إلى واحد مِن علماء التُّراث. لهذا كُلّه سنستبعدُ هذا الكتاب مِن حدود مصطلحات الخليل، وسندرسه مع المصطلحات التي تطوَّرت، واستقرَّت في الباب القابل، إنْ شاء الله.

أَ - مصطلحات الخليل في كتاب سيبويه:

لا أحسَبنُي أضيفُ جديداً عندما أقول إنَّ أقوال الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه، هي أوثقُ الأقوال، ولكنَّني أُعضّد هذا بما قاله تلميذه سيبويه عنه: (وهذا قول جميع مَنْ نَثِقُ بعلمِهِ وروايتِهِ عن العرب ولا أعلمه إلّا قول الخليل) [3]. إذن عُدَّ قول الخليل، وروايَتُهُ عن العرب ثقة، ممّا يجعلنا نطمَئِنُّ إلى كلِّ ما جاء عنه في (الكتاب) تمام الاطمئنان. ونسوق - الآن - المصطلحات النَّحويّة التي نقلها سيبويه عنه:

1- مصطلح الاسم والمصدر: على الرَّغم مِن أَنَّ هذين المصطلحين مستعملان قبل الخليل، إلّا أنّنا نلحظ أنَّ مرحلة التشكيل لم تكن مهمّتها تشكيل المصطلح النَّحويّ فحَسب، وإنمَّا التَّفريق بين المصطلحات، وإعطاء كل مصطلح معناه ودلالته. فنجد الخليل يُفرِّق بين الاسم والمصدر هنا، فغدا النَّحو يأْخذُ دوره الذي وُضِعَ مِن أجله بعدَ أنْ انتهتْ مُهمَّته كراصدٍ

(1) ينظر: المحلّى وجه النصب ص 30 وما بعدها.

(2) ينظر: الجمل في النَّحو ص 8، وما بعدها.

(3) الكتاب 303/3 .

للأخطاء واللُحون في اللِّسان، ودخلَ في عالِم العلوم، وكانت هذه مهمّة مرحلة التَّشكيل للمصطلح النَّحويّ.

إنَّ التَّفريق بين المصطلحات هو الخطوة الأُولى مِن خطوات علميّة النَّحو، قال سيبويه عند شرحه للمثال الذي وضعه: (هذهِ مئةٌ وَزْنَ سبعةٍ وَنَقْدَ النّاسِ)[(1)]: (قال الخليل رحمه الله: إذا جعلتَ وَزْنَ مصدراً نصبتَ، وإنْ جعلتَه اسماً وصفتَ به)[(2)]. فالمصدر أصبح عنده يدلُّ على شيءٍ غير الاسم، على الرَّغم مِن أنّ كِليهما مِن الأسماء فغدا المصدر الاسمَ المنصوب على المفعوليّة المطلقة، وماعدا ذلك فهو اسم.

2- مصطلح التّنوين: استعمله الخليل بوضوح أكثر مِن العلماء الذين قبله. قال سيبويه في بابٍ من أبواب (التّمييز): (وَزَعَمَ الخليل رحمه الله أنَّ المجرور بدل مِن التَّنوين، ومع ذلك أنَّكَ إذا قُلتَ لي مثلُهُ فقد أبهمتَ، كَما انكَ إذا قُلتَ لي عشرون فقد أبهَمتَ الأنواعَ فإذا قُلتَ درهماً فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعرَف مِن أيِّ نوعِ ذلك العدد)[(3)]. إذن صار معنى التَّنوين: (أنْ تُنوِّن الاسم اذا أجريتَه)[(4)]. فتشكل المصطلح بمعناه النّهائي الذي نستعمله اليوم.

3- مصطلحات الإعراب والبناء: لقد أضاف الخليل إضافة خطيرة على الحركات العربيّة. فقد ذكرنا أَنَّ أبا الأسود وضعَ نقط الحركات ونصر بن عاصم وضعَ نَقْطَ الإِعجام. فإنَّنا نجد أنَّ الخليل قد غيّر في رسم الحركات،

---

(1) الكتاب 120/2.

(2) الكتاب 120/2.

(3) الكتاب 172/2 ويُنظر فيه: 312/3.

(4) لسان العرب 429/13 وللاستزادة يُنظر: ظاهرة التّنوين في اللُّغة العربية ص 9 وما بعدها.

فبَعدَ أنْ كانتْ نَقْطاً، جعلها بحقٍّ حركات كما نستعملها اليوم [1] فالفتحة والضمة والكسرة التي نستعملها اليوم إنما هي مِن وضع الخليل [2]. إذن من مرحلة التَّشكيل هذه انتهى نقط أبي الأسود. وبدأت مرحلة جديدة في رَسْمِ الحركات العربيّة مازال مستمرّاً، وسيبقى إلى ما شاء الله تعالى له البقاء.

هذا مِن ناحية الشَّكل والرَّسم. أمّا من ناحية الاستعمال فنجد أنَّهُ استعمل الحركات الإعرابية في ثلاثة أشكال هي:

الأولى: مصطلحات الإعراب: وقد استعملها كما استعملها العلماء مِن قبله. فنجد أنّه يستعمل الرَّفع والنَّصب والجرَّ للإعراب. قال سيبويه: (وزعم الخليل أنَّ الجرّين أو الرَّفعين إذا اختَلفا منهما بمنزلة الجرِّ والرَّفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدَّار آخر كريمين) [3].

الثَّانية: مصطلحات بناء الكلمة: استعمل الخليل مصطلحات الضَّمِّ والفتحِ والكسرِ لبناء الكلمة، ولم أجدْهُ يستعمل حركات البناء للحرف الأخير مِن الكلمة إذا كانت مبنيّة. ويبدو أَنَّ استعمال الرَّفع والنَّصب والجرّ لحركات الإعراب، والضَّمّ والفتح والكسر لحركات البناء أَنّها مرحلة تالية لمرحلة الخليل. فنلحظ انَّه يستعمل حركات البناء لحركات بناء الكلمة ما خلا الحرف الأخير للكلمة المبنيّة. قال سيبويه: (وكان الخليل يقول: هذا ذوٌّ بفتح الذَّال،

---

(1) يُنظر: المسائل الخلافية في الحركات الإعرابية - مجلة العرب - الجزء 5 و6 - ذو القعدة وذو الحجة 1428هـ 2007م. ص 327 - 328.

(2) يُنظر: صبح الأعشى 155/3. المسائل الخلافية في الحركات العربية - مجلة العرب - ص 326.

(3) الكتاب 59/2 ويُنظر فيه استعمال الخليل للحركات الإعرابية كافة: 92/1، 395، 77/2.

لأنَّ أصلَها الفتح، تقول: ذَوَا، وتقول: ذَوُو)[1]. ونذكر هنا أنَّ الخليل استعمل مصطلح (البناء) ، ولكنّه أراد به شكل الكلمة، وليس بناء الحرف الأخير. قال سيبويه: (وسألتُ الخليل، عن أبٍ فقال: إنْ ألحقتَ بهِ النُّون والزِّيادة التي قبلها قلت: أَبوانَ، وكذلكَ أخٌ تقول: أَخوانِ، لا تُغيّر البناء...)[2].

الثالثة: وهو الخلط في استعمال الحركات، فقد يَستعملُ الخليل مصطلحات الإعراب للبناء، ومصطلحات البناء للإعراب. وهذا يدلُّ على ما ذهبنا إليه في الفقرة السَّابقة، مِن أَنَّ الخليل لم يستعملْ مصطلحات البناء؛ فإنَّ مصطلحات الأخير استعملها للإعراب، واستعمل مصطلحات الإعراب للبناء.

فمِن استعمالِهِ لمصطلح الإعراب للبناء ما جاء في كتاب سيبويه: (وقال الخليل: لو أنَّ رجلاً قال: إياكَ نفسِكَ لم أُعَنِّفْهُ، لأنَّ هذه الكاف مجرورة)[3] فأيُّ الكافين أرادَ، فإنَّها مبنية، وهذا ينطبقُ على استعماله لمصطلح البناء للإعراب[4].

4- مصطلحا (المتمكِّن وغير المتمكِّن) : اتّفقتِ المعجماتُ العربيّة أنَّ معنى (التمكُّن) لغةً هو ماله سلطان على الآخرين، ومقامٌ عندهم[5]. والمعنى الاصطلاحيّ له قريبٌ مِن معناه اللُّغويّ. فقد أُطلِقَ اصطلاحاً على الاسم المعرب، والاسم المنصرف. قال التّهانويُّ (ت **1158**هـ): (... وعند النحاة: هو اسم المعرب سواءٌ كان مُتصَرِّفاً ويُسمّى بالأمكن أو غير

(1) الكتاب 263/3.

(2) الكتاب 405/3.

(3) 279/1.

(4) يُنظر: الكتاب 207/2.

(5) يُنظر: لسان العرب 413/13 (مكن). القاموس المحيط 272/4. تاج العروس 94/36. المعجم الوسيط 881/2.

منصرف.... أنَّ المنصرف يسمَّى متمكّنا وأمكَن)[1] فالمعنى اللُّغويّ يقترب مِن المعنى الاصطلاحيّ إذ إنّ قدرة الفعل أو الاسم على تغيير حركته هو الذي له سلطانٌ على آخرِ تلك الكلمة، والذي ليس له ذاك السُّلطان فهو غير متمكِّن.

لكنَّ المشهور في معنى المصطلحين هو المعربُ والمبنيُّ. قال ابن عقيل (ت 769 هـ): (فغير المتمكِّن: هو المبنيُّ، والمتمكّن: هو المعرب)[2] وهذان المصطلحان وضعهما الخليل، قال سيبويه: (وسألتُ الخليل عن مِنْ عَلُ[3]، هلَّا جُزِمتْ اللّام؟ فقال: لأنّهم قالوا: مِنْ عَلِ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبه عندهم مِن مُعالٍ، فلمّا أرادوا أنْ يُجعَلَ بمنزلة قبلُ وبعدُ حركوه كما حرّكوا أوّلُ فقالوا: أبدأُ بهذا أوَّلُ، وكما قالوا: يا حَكَمُ أقبلْ في النداء، لأنّها كما كانت أسماء متمكّنة كرهوا أنْ يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة)[4] وقد ورد هذان المصطلحان على لسان الخليل غير مرَّة في الكتاب[5].

5- مصطلحا (التّثنية) و(الجمع): استعمل الخليل المصطلحين، ويبدو أنَّ المصطلحات النَّحويّة أخذَتْ بالتّشكيل عن طريق تفصيل المصطلحات النَّحويّة داخل الباب الواحد. فما عادتْ المصطلحات النَّحويّة العامَّة تَفِي حاجة المتعلِّم والقارِئ معاً. وهذان المصطلحان مِن تلكَ

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 156/4. ويُنظر: لسان العرب 413/13 (مكن). تاج العروس 94/36.

(2) شرح ابن عقيل 33/1.

(3) يُنظر التّفصيل في (عَلُ): مغنّي اللَّبيب 205/1.

(4) الكتاب 287/3 - 288.

(5) يُنظر: الكتاب 377/1، 289/3، 293.

المصطلحات. قال سيبويه: (قال الخليل رحمه الله: فإنْ ثنَّيتَ أو جمعتَ فإنَّ الأحسنَ أنْ تقول: مررتُ برجل قرشيان أبواه، ومررتُ برجل كَهْلُونَ أصحابه، وتجعله بمنزلة قولك مررتُ برجلٍ خزٌّ صُفّتُهُ)[1].

6- مصطلحا (النَّكرة) و(المعرفة): جاء في المعجمات العربيّة أنَّ النَّكرة هو خلاف المعرفة[2] وبذا توضَّح معناها اللُّغويّ. أمّا اصطلاحاً فالنَّكرة: (هي ما لا يدلُّ إلّا على مفهوم مِن غير دلالتِهِ على تمييزه وحضوره وتعيين ماهيته)[3]. والمعرفة: (ما وُضِعَ ليُستعمل في مُعيّن)[4].

وهما مِن المصطلحات التي استعملها الخليل، ووَضَعَ حدودهما كما قال سيبويه: (وقال الخليل رحمه الله: إنْ شئتَ جعلتَ مَنْ بمنزلة إنسان، وجعلتَ ما بمنزلة شيءٍ نكرتين)[5] ومِن استعمالاته لمصطلح المعرفة: (وزعَمَ الخليل أنَّ هذا جائز، ونصبه كنصبِهِ في المعرفة...)[6].

7- مصطلح (المبتدأ) : عُرِّفَ المبتدأُ بأنّه (الاسم المجرَّد عن عامل لفظيّ، لفظاً أَو حكماً، مخبراً عنه، أَو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى)[7].

ويُعدُّ الخليل أوَّل مَن استعمل مصطلح (المبتدإ) ، فنقل سيبويه عنه: (وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستضعف أنْ يكون كلُّهم مبنياً على اسم أو على غير اسم، ولكنَّه يكون مبتدأً أو يكون كلّهم صفةً: فقلتُ: وَلِمَ استضعفتَ أنْ

---

(1) الكتاب 41/2.

(2) يُنظر لسان العرب 233/5 (نكر). القاموس المحيط 148/2.

(3) الكليات ص 894. ويُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 64.

(4) شرح الحدود النَّحويّة ص 65. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 261/3.

(5) الكتاب 105/2. ويُنظر فيه: 428/1.

(6) الكتاب 112/2.

(7) شرح الحدود النَّحويّة ص 95. ويُنظر: الكليات ص 806.

يكون مبنيّاً؟ فقال لأنَّ موضعه في الكلام أنْ يُعمَّ به غيرهُ مِن الأسماء بعدما يُذكَر فيكون كلُّهم صفة أو مبتدأ)[1]. وخلاصة الكلام (كلُّهم) للمعرفة يمكن أنْ تقعَ مبتدأً أو أنْ تقعَ صفةً[2]. ولم أجدْ مَن سبقَ الخليل في استعمال مصطلح (المبتدإ) بمعناه الاصطلاحيّ، مثل ما استعمله. وهذا يدلُّ على ريادته في صناعة هذا المصطلح.

ومِن تمام الكلام أنْ نذكر هنا أنّه استعمل مصطلح (الابتداء) وأراد به صدارة الكلام وأوّلهُ. قال الخليل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3] وفي قول الشَّاعر[4]:

أَنَّمَا تَقْتُلُ النِّيَامَ وَلَا تَقْـ ... تُلُ يَقْظَانَ ذَا سِلَاحٍ كَمِيَّا

أقول: قال الخليل: (فإنّما وقعتْ أنّما ههنا لأنَّك لو قلتَ لأنَّكَ: أنَّ إلهكم إلهٌ واحدٌ، وأنَّكَ تقتلُ النّيام كان حسناً، وإنْ شئتَ قُلتَ: أنمَّا تقتلُ النّيام، على الابتداء)[5] فإنَّ (إنَّ) إذا كانتْ في أوّل الكلام - وسمّاها الخليل (الابتداء) - وَجَبَ كسر همزة (إِنَّ)[6].

8- المفعول: تكلَّمْنا كثيراً عن هذا المصطلح، وبينَّا أنَّه مِن ابتداعات مرحلة نشأة المصطلح النَّحويّ. وقد تلا الخليل تِلْوَ مَن سبقُوهُ في

(1) الكتاب 116/2.

(2) يُنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه 1/ 279. النُكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 501 - 502.

(3) سورة الكهف / 110.

(4) البيت لعمرو بن الإطنابة. يُنظر: شرح أبيات سيبويه ص 232 النكت في تفسير كتاب سيبويه 771/2. تحصيل عين الذّهب ص 428.

(5) الكتاب 130/3.

(6) يَنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه 242/2.

استعماله. قال سيبويه: (قال الخليل رحمه الله: إنْ شئْتَ جَعلتَ: رجعتُ عودَكَ على بـدئِكَ مفعـولاً بمنـزلة قـولك: رجعـتَ المـال علـيَّ، أي رددتَ المـالَ عليَّ)[1].

9- مصطلح المصدر: تحدَّثنا عن هذا المصطلح عند الخليل قبلَ قليلٍ، وكان يعني به (المفعول المطلق). وهو أوّلُ مَن أطلقَهُ على هذا الباب النَّحويّ.

10 - مـصطلح (الظَّـرف) : الظَّـرفُ لغـةً (وعـاءُ كُـلِّ شـيءٍ)[2]، واصطلاحاً (اسم ما يصحُّ أنْ يقعَ فيه فعل زماناً كان أو مكاناً)[3]. استعمله الخليل بمعنى الظروف المكانية والزّمانيّة، وبمعنى (المفعول فيه). فاستعمل المعنى الأوّل في كتاب (العين) كما سنذكره في مصطلحاتِهِ النَّحويّة فيه. والآخر نقلَهُ سيبويه عنه: (وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ النَّصب جيّد إذا جعله ظرفاً، وهو بمنزلة قول العرب: هو قريب منكَ، وهو قريباً منكَ، أي مكاناً قريباً منك)[4] فالمنصوب هنا - قريباً - على انّهُ مفعولٌ فيهِ. وهذا أوَّل استعمالٍ لهذا المصطلح بهذا المعنى.

11 - النَّصب على الشَّتمِ: يُعدُّ الخليل بن أحمد أوّل واضع لهذا المصطلح، ونقله عنه سيبويه كثيراً. قال في بيت لحسان بن ثابت[5]:

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُوْلٍ وَلَا عِظَمٍ ... جِسْمُ البِغَالِ وَأَحْلَامُ العَصَافِيرِ

(1) الكتاب 395/1.

(2) لسان العرب 299/9 (ظرف). وينظر: القاموس المحيط 3 /170.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 178/3. وينظر: الكليات ص 589.

(4) الكتاب 409/1.

(5) ديوانه 219/1. برواية: (لا عَيبَ بالقوْمِ مِنْ طُولٍ وَلَا عِظَمٍ.).

: (قال الخليل رحمه الله لو جعلَهُ شَتْماً فنَصْبَهُ على الفعل كان جائزاً)[1].

وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنَّ النَّصب على الشَّتم هو مِن ابتداعات أبي جعفر الرُّؤاسي[2] (ت 190 هـ)، وأنَّه أوَّل مَنْ وضعه. ودليلُهُ في ذلك عثورُهُ على نصٍّ أعربَ الرُّؤاسيُّ فيه (حَمَّالَةَ) مِن قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[3] منصوب على الشَّتم وإنَّ ما مذكورٌ في كتاب سيبويه فيما يخصُّ هذا المصطلح منقولٌ عن الرُّؤاسيّ؛ لأنَّ الخليل الْتَمَسَ منه كتابه المنسوب إِليه (الفيصل)، ويمكن أنْ يكونَ الخليل نقل بعض علمه منه[4].

وهذا الكلام مردودٌ مِن وجوه:

1- إنَّ كُتُبَ علماء الكوفة التي عدنا إليها لم تنسب مصطلح (النَّصب على الشَّتم) إلى الرُّؤاسيّ، وإنَّهم لم ينقلوا عنه شيئاً فيما يخص الآية الكريمة التي ذكرناها آنفاً، بل العكس هو الصحيح، فإنَّ الفرّاء أستعملَ مصطلح (النَّصب على الذَّم)، على الرَّغم مِن ورود عبارة (الشَّتم) في كلامه عرضاً. إذ يقول: (..... أنْ تشتمها بحملِها الحطب، فيكون نصبها على الذَّم)[5]. وابن الأنباريّ يقول: (....... ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ بالنَّصب على الذم والشَّتم)[6]. أمَّا النَّحويُّون الكوفيُّون الآخرون مثل الكسائيّ، وثعلب، فلم

---

(1) الكتاب 74/2.

(2) يُنظر: المصطلح الكوفي في تفاسير القُرآن العظيم من القرن السابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة (رسالة دكتوراه) ص 273.

(3) سورة المسد / 4.

(4) ينظر: المصطلح الكوفي في تفاسير القُرآن العظيم. ص 271 - 272.

(5) معاني القُرآن 298/3.

(6) إيضاح الوقف والابتداء 991/2.

يتطرَّقوا إلى إعراب الآية المذكورة قطُّ [1]. وإنَّما اعتمدَ عليه الباحث الكريم في نسبة المصطلح إلى الرُّؤاسيِّ منقول عن أَبي المحاسن العبدريّ الشَّيبيّ (ت 837 هـ) [2].

2- إنَّ ما قيل مِن أنَّ الخليل الْتَمَسَ كتاب الفيصل للرُّؤاسيّ، هو زَعْمُ ابن النّديم، يقول: (وقال الرُّؤاسيّ: بعثَ إليَّ الخليلُ يطلبُ كتابي فبعثتُ به إليه فقرأَهُ ووَضَعَ كتابَهُ) [3]. هذا هو كلام ابن النّديم، لم يوَضِّح أَنّهُ نقل مصطلح (الشَّتم) عنه، ثُمَّ لم يقلْ إِنَّ الخليل نقل مِن كتاب (الفيصل).

3- المصادر التي رجعنا إليها المتقدّمة منها والمتأخرة لم تنسب مصطلح (الشَّتم) إلى أبي جعفر - إِلّا ما ذكره الباحث الكريم الذي نقلنا كلامه قبل قليل - وأغلبها ذَكَرَ (النّصب على الذَّم)، والقليل منها ذكر (النّصب على الشَّتم) مرادفاً لمصطلح (النَّصب على الذّم) [4]. مِن دون نسبة إلى الرُّؤاسيّ.

وبعد هذا نتوصّل إلى أَنَّ مصطلح (النَّصب على الشّتم) هو مِن مصطلحات الخليل بن أَحمد، وليس مِن مصطلحات الرُّؤاسيّ. وإنْ صحّت الرِّواية التي تنسبه إِليه، فهي رواية مُتأخِّرة مِن القرن التّاسع الهجريّ. ثُمَّ يمكن

---

(1) ينظر: معاني القُرآن (الكسائيّ) ص 261. جهود ثعلب في معاني القُرآن وإعرابه، رسالة دكتوراه ص 325.

(2) ينظر: المصطلح الكوفي في تفاسير القُرآن الكريم ص 273.

(3) الفهرست ص 72.

(4) ينظر: مجاز القُرآن 315/2. معاني القُرآن وإعرابه 375/5. إعراب القُرآن ص 1132. حجة القراءات ص 776. معاني القراءات ص 568. الكشف عن وجوه القراءات السبع 390/2. الحجّة في القراءات السّبع ص 377. إعراب ثلاثين سورة من القُرآن الكريم ص 225. النّكت في القُرآن الكريم ص 578. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1489/2. البيان في غريب إعراب القُرآن 460/2. تفسير البحر المحيط 8/ 527.

أنْ يكون الرُّؤاسيّ هو الذي نقل المصطلح مِن الخليل، إِذ عاش بعده خمس عشرة سنة.

10- مصطلح (الرّفع أو النّصب على المدح) : يبدو أنّ ابتكار الخليل لهذا المصطلح يؤكِّد مرّةً أخرى أنَّ (النَّصب على الشّتم) هو أوّل مَن قال به؛ لأنَّ الخليل على ما يبدو درسَ (إِضمار الفعل) في كلِّ أشكاله. فلا يُعقَلُ أنْ يدرسَ جزءاً مِن إضمار الفعل، ويترك الجزء الآخر منه.

ومهما يكن من شيءٍ فإن سيبويه نقل عن أُستاذه الخليل مصطلح (المدح) فقال: (وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرَّفع على هما صاحباي أَنفسهُما، والنَّصب على أعْنِيهما، ولا مدح فيه لأنّه ليس مما يُمدَحُ به) [1].

وقريبٌ مِن هذا المصطلح استعمل الخليل مصطلحي (الثَّناء والتَّعظيم) ليدلّا على النّصب أو الرَّفع على المدح. قال سيبويه عندما استشهد بقول ذي الرُّمّة [2]:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا   عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوائِبِ وَالحَرْبِ

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ غِضَاباً سَمَا لَهَا   عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ

: (زعم الخليل أنَّ نَصْبَ هذا على أنّك لم تُرِدْ أنْ تُحدِّث النّاس ولا مَن يخاطَبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علمُوا مِن ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل) [3]. ودليلنا على أنَّ التَّعظيم والثّناء هنا هو

(1) الكتاب 60/2.

(2) ينظر: ديوانه / الملحقات ص 662. ونسبه محقق كتاب تحصيل عين الذّهب إلى الأَخطل ص 257. الهامش /853.

(3) الكتاب 65/2 66.

(المدح)، ما قاله الأعلم الشنتمريّ (ت 476 هـ) في شرح بيت ذي الرُّمة المذكور آنفاً: (الشّاهد فيه نصبه (أَخاها) على المدح...)[1].

11- مصطلح (النّداء) : على الرَّغم مِن أنَّ هذا المصطلح استُعمل في مراحل سابقة، إلّا أنَّ الخليل بن أحمد طوّره، ووضع له قواعد وأصولاً. لذا لا نغالي إذا قلنا إِنّ الخليل هو أوّل مَن سنَّ هذا الباب، وغيرهُ مِن أبواب النَّحو.

نستنتج أنَّ الخليل طوَّر مصطلحات مَن سبقُوه، وأعاد تشكيلها ووضعها في الأبواب الخاصّة بها، وليس كما رأَيناها في المراحل السّابقة مبثوثة في التّعليق على هذا النَّص أو ذاك.

ومِن استعماله لهذا المصطلح قال سيبويه: (وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ الألف واللّام إنّما مَنَعَهما أنْ يَدْخُلَا في النّداء مِن قبلِ أنَّ كلَّ اسمٍ في النِّداء مرفوع معرفة. وذلك أنّه إذا قال يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيُّها الرَّجلُ)[2].

12- مصطلح (النُّدبة) : النَّدبُ لغةً هو (أنْ تدعو النّادبة الميّت بحسن الثناء... واسم ذلك الفعل: النُّدبة)[3]. واصطلاحاً: (هو الاسم الذي يُتفجَّع عليه أي يتحزَّن لأجله بلفظ (يا) أو (وا)...)[4]. ومرّة أُخرى نقف عند قرب المعنى اللُّغويّ والاصطلاحيّ للمصطلحات النَّحويّة، ولذا لا غرابة أنْ نرى مثل هذه المصطلحات مستعملة في هذه المرحلة، واستقرَّتْ إلى يومنا

---

(1) تحصيل عين الذّهب ص 258.

(2) الكتاب 197/2.

(3) لسان العرب 754/1 (ندب). وينظر: القاموس المحيط 131/1. تاج العروس 144/4.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 169/4. وينظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 104. الكلّيات ص 907.

هذا. وثمّة مسألة أخرى فإن مصطلح (النُّدبة) هو مِن المصطلحات التّفصيليَّة في هذه المرحلة، فبَعدَ أنْ رأينا استتباب مصطلح (النّداء) في أذهان النَّحويين، والمتعلّمين. أخذوا في ذكر تفصيلات المصطلحات النَّحويّة التي تنطوي تحت مصطلح (النّداء) . وهذا ما سيزداد كلّما تقدّمنا في تاريخ النَّحو. قال سيبويه: (وزعم الخليل أنّه يجوز في النُّدبة واغُلامِيَهْ، مِن قبل أنّه قد يجوز أنْ أقولَ واغُلامِيَ فأُبيّن الياء كما أُبيّنها في غير النّداء...) [1] وبذا يكون أوّل من استعملَ هذا المصطلح.

13- مصطلح الإطالة: الطُّول لغةً (نقيض القِصَر في النّاس وغيرهم مِن الحيوان والموات) [2]. وهو أيضاً الامتداد كاستطال فهو بمعنى (الطويل) و(طُوال) [3].

والحقُّ أنَّه مِن مصطلحات باب (النِّداء)، على الرَّغم مِن أنّه مستعمل في أبواب أُخرى، مثل باب (لا النافية للجنس). وقد استعمله الخليل بمعنى (الشّبيه بالمضاف). قال سيبويه: (وقال الخليل رحمه الله: إذا أردتَ النَّكرة فوصفتَ أو لم تَصِفْ فهذه منصوبة، لأنَّ التّنوين لحقها فطالتْ، فجُعِلتْ بمنزلة المضاف لمّا طال نُصِبَ ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعِلَ بقبلُ وبعدُ) [4] وقال أيضاً: (وزعَمَ الخليل رحمه الله أنّهم نصبُوا المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا، والنَّكرة حين قالوا: يا رجلاً، حين طال الكلام، كما نصبُوا: هو قبلَكَ وهو بعدكَ) [5] لو نظرنا في النَّصين لعرفنا أنّه يتحدّث عن المنادى المذكور

(1) الكتاب 221/2.
(2) لسان العرب 410/11 (طول).
(3) ينظر: القاموس المحيط 9/4.
(4) الكتاب 199/2.
(5) الكتاب 182/2.

الشّبيه بالمضاف.

وقد صرّح عددٌ مِن النَّحويين أنَّ (الإطالة) و(الطُّول) بمعنى الشّبيه بالمضاف قال ابن عقيل: (.... (ولا شبيهاً بالمضاف) [1]... ويسمَّى المطوّل أَو الممطول مِن مَطَلْتُ الحديدة إذا مَددتُها)[2]. والامتداد الذي يُحدثُهُ التّنوين في الشّبيه بالمضاف هو السّبب في تسميته بالممطول أو المطوّل، وتفريقه عن المضاف.

14- مصطلح الإضافة: المضاف لغةً: (الملصق بالقوم الممال إليهم وليس منهم) [3] واصطلاحاً هو: (إسنادُ اسم إلى غيره بتنزيله مِن الأوَّل منزلة التَّنوين أو ما يقوم مقامه) [4].

واستعمله الخليل في شكلين:

الأوّل: بمعنى الإضافة؛ أي: نسبة الشّيء إلى الشّيء، وإسناده إليه. وهذا هو معناه المعروف الذي نستعمله إلى اليوم. قال سيبويه: (زعم الخليل أنّ التّحقير إنمّا يكون في الصَّدر، لأنَّ الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه) [5].

الآخر: بمعنى (النّسب)، وهذا المعنى للمصطلح لم يكتب له الشُّيوعُ لغلبة مصطلح (النّسب) عليه في الاستعمال. قال سيبويه: (وكذلك لو أضفتَ إلى المساجد قلتَ مسجديٌّ، ولو أضفت إلى الجُمَع قلتَ: جُمَعيٌّ.... وهذا

(1) ما بين القوسين في هذا النّصِّ مِن كتاب تسهيل الفوائد ص 67.

(2) المساعد على تسهيل الفوائد 340/1.

(3) لسان العرب 210/9 (ضيف).

(4) شرح الحدود النَّحويّة ص 134. وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 116/3.

(5) الكتاب 475/3. وينظر فيه: ص 295، 286.

قول الخليل) [1].

15- مصطلحات الأفعال: استعمل الخليل مصطلحات الماضي والمستقبل والأمر. وعلى الرَّغم مِن أَنّه استعمل مصطلحي الماضي والمستقبل للزّمان دون التّخصُّص، فإنَّ هذا يُعدّ تطوُّراً في تقسيم الأزمنة النَّحويّة، وعدم ارتباطها بالأفعال فحسب، قال سيبويه: (وسألتهُ [2] عن إذا، ما مَنَعهم أنْ يُجاوزوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلتِهِ في إذ، إذا قُلتُ: أتذكرُ إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى) [3] فنرى استعماله لمصطلحي (المستقبل) و(الماضي).

ومِن استعماله لمصطلح (الأمر) ، قال سيبويه: (وزعم الخليل أنّك إذا قلتَ: إنْ تأتني آتكَ، فآتِكَ انجزمتْ بأنْ تأتيني، كما تنجزم، إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: آتني آتك) [4].

16- مصطلح الإلغاء: اللَّغو لغةً هو (السَّقط وما لا يُعتدُّ مِن كلام وغيره ولا يُحصَل منه على فائدة ولا نفع) [5] أي يُقصد به الزّائد واصطلاحاً استعملَهُ الخليل في معنيين هما:

الأوّل: الإلغاء المستعمل في باب (ظنَّ وأخواتها)، وهو إبطال عمل ظنَّ وأخواتها لفظاً ومحلّاً، لتوسُّط هذه الأفعال بين المفعولين أو تأخرها [6]. وهذا المعنى لم يقصده الخليل بن أحمد، قال سيبويه: (وقال الخليل: إنّما لا

(1) الكتاب 378/3.

(2) أي: (سأل سيبويه الخليل).

(3) الكتاب 60/3.

(4) الكتاب 63/3.

(5) لسان العرب 250/15 (لغا). وينظر: القاموس المحيط 386/4. تاج العروس 229/39.

(6) ينظر: شرح قطر النّدى ص 173. شرح الأشموني 495/2. حاشية الصّبان 495/2.

تعمل فيما بعدها، كما أنَّ أرى اذا كانت لغواً لم تعمل)[1]. فيقول (إنَّما) كافة ومكفوفة، للفصل بين (إنّ) ومعموليها بـ (ما)، فكذلك (أرى) اذا كانت مثلها لم تعمل. فلو تأملنا في هذا المصطلح لوجدنا أنّ الخليل يقصد مِن خَلَلِهِ (التَّعليق) وليس الإلغاء، فالتَّعليق عند النُّحاة هو: إبطال عمل (ظنَّ وأخواتها) لفظاً ومحلّاً، وذلك لاعتراض ماله صدر الكلام بينها ومعموليها[2]. وهذا الذي عناه الخليل على أنّنا سنجد في الفقرة التّالية استعماله لمصطلح (التَّعليق) أيضاً.

الآخر: بمعنى الزَّائد، وهذا المعنى للمصطلح أكثرُ استعمالاً في النَّحو العربيّ. قال سيبويه: (وسألتُ الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلتَ معها ما لغواً...)[3].

17- مصطلح (التَّعليق) : التَّعليق لغةً لُزوم الشَّيءِ، وتعلُّق شيءٍ بشيءٍ، ناطَهُ، ونَشِبَ فيه[4]، واستعمله الخليل بمعنى إبطال العمل لشيئينِ هما:

الأوّل: الإبطال بالمعنى العام: وهذا المعنى لا يخصّ موضوعا نحوياً واحداً بل كلُّ شيءٍ بَطُلَ عملُهُ. قال سيبويه: (وقال الخليل: أشهدُ بأنّك لذاهبٌ غير جائز، مِن قبل أنَّ حروف الجرِّ لا تُعلَّق)[5]. ودليلنا على أنَّ الخليل أراد بمصطلح (التَّعليق) الإبطال ما قاله السِّيرافيُّ: (قال الخليل: أشهد بأنّك ذاهبٌ

---

(1) الكتاب 138/2.

(2) ينظر: شرح قطر النَّدى ص 176. شرح الأشموني 495/2. حاشية الصبّان 495/2.

(3) الكتاب 59/3. وينظر فيه: 153/2، 286، 130/3.

(4) ينظر: لسان العرب 262/10 (علق). وينظر: القاموس المحيط 266/3. تاج العروس 103/26.

(5) الكتاب 147/3.

غير جائز؛ لأنَّ الحروف لا تُعلَّق معناه لا تُبطل عملها)[1].

الآخر: الإبطال بالمعنى الخاص: وهذا المعنى خاصٌّ بباب (ظنَّ وأخواتها) الذي ذكرنا معناه وحدُّهُ في الفقرة السّابقة. قال سيبويه: (وقال الخليل مَثَلُهُ: ﴿إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾[2] فما هنا بمنزلة أيُّهُم، ويعلمُ معلّقة)[3].

والذي يُهِمُّنا هنا أنّ الخليل استعمل لمصطلح (التَّعليق) في باب (ظنَّ وأخواتها) مصطلحين، (التَّعليق) عينُهُ، ومصطلح (الإلغاء).

ونحبُّ هنا أن نناقش مسألة مهمّة هي: ما العلاقة بين المعنى اللُّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ لـ (التّعليق)؟ نقول إن المعجمات العربية لم تذكر لنا أنَّ الأبطال هو معنى مِن معاني مادة (عَلِق). وقد جاء في المعجم الوسيط: (ويُقالُ عَلَّق القاضي الحكم: لم يقطع به)[4]. ويمكن أنْ يكون هذا المعنى قريباً، ولكنّه أيضاً لا يدلُّ على معنى (الإبطال) تمام الدّلالة. وقد فسّرتْ لنا كتب البلاغة هذا المعنى، قال الإمام يحي ابن حمزة العلويّ في (التّعليق): (وهو تفعيل مِن قولهم علقتُ الشّفاء، وعلقتُ السّقاء، وعلقتُ القوس، إِذا شددتهما بغيرهما. وهو في لسان علماء البيان مقول على حمل الشيء على غيره لملازمةٍ بينهما)[5]. ومِن هنا يتّضح معنى (التَّعليق) الدَّال على (الإبطال)؛ إذ التَّعليق يشدُّ معنيين معاً، أي يُعلّق معنى آخر على معناه الأوَّل، فقد أضاف معنى الإبطال على الحروف والأسماء والأفعال. لذا قيل في البلاغة التَّعليق

(1) شرح كتاب سيبويه 377/3.

(2) سورة العنكبوت/ 42.

(3) الكتاب 148/3.

(4) المعجم الوسيط 622/2.

(5) الطِّراز 90/3.

هو أنْ نُعَلِّقَ معنىً بمعنى، فنُعلِّقُ الهجاء بالهجاء، والمدح بالمدح وهكذا[1].

الذّي نريد أنْ نقوله هنا. إنَّ الخليل كان دقيقاً في وضع مصطلحاته؛ لذا نجد أنهّا عاشت مع النَّحو طُوال هذه السَّنوات.

18- مصطلح (الجزاء) : واستعمل أيضاً المجازاة، وحروف الجزاء. والجزاء لغةً هو: (المكافأة على الشَّيء، جزاه به وعليه جزاءاً وجازاه مجازاةً وجزاءاً)[2] وفي الاصطلاح يستعمل في باب الشَّرط.

قال سيبويه: (وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أُمُّ حروف الجزاء، فسألتُهُ: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: مِنْ قِبَلِ أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرَّفن فيكنَّ استفهاماً ومنها ما يفارقهُ ما خلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تفارق المجازاة)[3].

19- ألف الاستفهام: وأراد بها (همزة الاستفهام) ومِن استعمالاته لهذا المصطلح: (وزعم الخليل أنّ الألف واللّام اللّتين يُعرِّفون بهما حرف واحد كقَدْ، وأنْ ليستْ واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام)[4]. وعلى هذا يكون مصطلح (ألف الاستفهام) أقدم في الاستعمال من مصطلح (همزة الاستفهام) . وإضافةً على ذلك فإن هذا المصطلح يُعَدُّ من المصطلحات التَّفصيليَّة التي تحدثّنا عنها.

20- مصطلح الهاء: مصطلح أُطْلِقَ على (تاء التَّأنيث)، ويبدو أنَّه أَسبقُ مِن مصطلح (التَّاء) . قال سيبويه: (وزعم الخليل أنّ فُعُولاً ومِفعالاً إنمّا

---

(1) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها 295/2.

(2) لسان العرب 143/14 (جزي). وينظر: القاموس المحيط 312/4. تاج العروس 37/ 174.

(3) الكتاب 63/3. وينظر فيه: ص 60، 73، 261.

(4) الكتاب 324/3.

امتنعا مِن الهاء لأنَّهما إنمّا وَقَعَتا في الكلام على التَّذكير)[1].

21- مصطلح (الصّفة) : للخليل استعمالات عديدة لمصطلح (الصّفة) منها ما هو مذكور في كتاب سيبويه، ومنها ما مذكور في كتاب (العين). واستعمل مصطلح الصّفة في كتاب سيبويه في معنيين:

الأوّل: الصّفة بمعناها التّابع المعروف والمشهور، قال سيبويه: (وزعم الخليل أنَّه يجوز له صوتٌ صوتَ الحمار على الصّفة لأنّه تشبيهٌ، ثُمَّ جازَ أَنْ تُوصف النَّكرة به)[2].

الآخر: بمعنى الاسم المشتقِ[3]: قد تأتي (الصّفة) بمعنى المشتقَّات مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل.

قال سيبويه: (وسألتُ الخليل عن قولهم: مُذْ عامٌ أوَّل، ومذْ عامٍ أوَّلَ. فقال أوَّلَ ههنا صفة، وهو أفعلُ من عامك...)[4]. وعلى هذا فأنَّ مصطلح (الصّفة) متعدِّد الاستعمالات، وسنقف عنده وقفةً ثانية في دراسة مصطلحات الخليل في كتابه (العين).

22- مصطلح العطف: العطف لغةً هو الميلُ[5]، واصطلاحاً هو: (تابع يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف)[6]. وهو أيضاً مِن المصطلحات التي وُضِعَتْ قبلَ الخليلِ. ومِن المصطلحات التي كُتِبَ لها

---

(1) الكتاب 237/3.

(2) الكتاب 361/1. وفي طبعة بولاق لم ترد على الصفة 1/ 81، وينظر فيه: مصطلح الصفة 428/1.

(3) ينظر هذا المعنى: كشاف اصطلاحات الفنون 344/4.

(4) الكتاب 288/3.

(5) ينظر: القاموس المحيط 176/3. تاج العروس 91/24.

(6) شرح الحدود النَّحويّة ص 131.

البقاء إلى الآن.

قال سيبويه: (وقال الخليل رحمه الله: إذا قلتَ يا هذا وأنتَ تريد أنْ تقفَ عليهِ ثُمَّ تؤكِّده باسمٍ يكون عطفاً عليه فأنتَ فيه بالخيار: إنْ شئتَ رفعتَ وإنْ شِئتَ نصبتَ)[1].

23- مصطلح البدل: البدل هو (التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة)[2]. ويُعَدُّ الخليل أوّل مَن ابتكر مصطلح (البدل) . وقد ورد في الكتاب على لسانه: قال سيبويه: (وسألتُ الخليل عن قوله[3]:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

قال: تُلْمِمْ بدلٌ مِن الفعل الأوَّل. ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبد الله)[4] والحقُّ أَنَّ الفعل لا يكون بدلاً مِن فعل آخر إلّا بشرط أنْ يكون البدل في معنى المبدل منه[5]. فهنا أنَّ الإلمام هو بمعنى الاتيان؛ لذا حقّ أنْ يكون بدلاً منه[6].

24- مصطلح التّنية: بيّنّا أنّ مصطلح التّثنية ما دلّ على اثنين. ولكنّ الخليلَ أضاف معنى جديداً إلى هذا المعنى؛ وكأنَّه أراد بالمعنى الجديد التّكثير والتّوكيد. وقد ذكر سيبويه في (حنانيك) أنَّ الخليل زعم (أنَّ معنى

(1) الكتاب 192/2.

(2) شرح الحدود النَّحويّة ص 125.

(3) البيت لعبيد الله بن الحُرّ الجعفيّ. ينظر شعره ضمن: (شعراء أمويّون) 98/1. وفيه برواية: (متى تأتنا تُلهِمْ).

(4) الكتاب 86/3. وينظر فيه: 75/2.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد ص 173.

(6) ينظر: تحصيل عين الذهب ص 414. القاموس المحيط 177/4.

التَّثنية أنَّه أراد تحنُّناً بعد تحَنُّنٍ)[1].

25- مصطلح التَّوكيد: رأينا إنَّ هذا المصطلح استُعملَ قبل مرحلة التَّشكيل هذه. ولكنّ الخليل أضاف معنىً جديداً إلى معانيه، وهو (الزّيادة). قال سيبويه عندما ذَكَرَ مثالاً: مررتُ برجلٍ حَسْبُكَ به مِن رَجُلٍ: (وزعم الخليل رحمه الله أنَّ به ههنا بمنزلة هو، ولكنَّ هذه الباء دخلتْ ههنا توكيداً)[2].

26- مصطلح (الحذف) : الحذف لغةً قَطْعُ شيءٍ مِن طَرَفِهِ، ويأتي بمعنى الإسقاط[3]. واصطلاحاً هو: (إسقاطُ حركةٍ أو كلمةٍ، أكثرُ أو أقلُّ)[4] وهو مِن مصطلحات الأُسلوب. ومعناه اللُّغويّ قريبٌ مِن معناه الاصطلاحيّ.

وقد استعملَ الخليل ثلاثة مصطلحات تدلُّ على الحذف؛ على رأسها مصطلح الحذف، إذ قال سيبويه: (وسألته[5]: لِمَ لَمْ يجزْ والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل؟ فقال: مِنْ قِبَلِ أنَّهم وضعُوا تفعل ها هنا محذوفة منها لا...)[6].

27- مصطلح (المُضمَر) : وهذا هو المصطلح الثَّاني الذي استعمله الخليل بمعنى الحذف. وقد تحدّثنا عنه قبلاً، وسنرى أنَّ له معاني أخرى في الفصول القابلة مِن هذه الأُطروحة إنْ شاء الله.

قال سيبويه: (وزعَمَ الخليل رحمه الله أنّ رجلاً لو قال: أتميميٌّ، يريد (أنتَ) ويُضمرُها لأَصاب)[7] وهذا المعنى استعمله الخليل كثيراً في كلامه

---

(1) الكتاب 348/1. وينظر فيه: 351/1.

(2) الكتاب 2/ 26.

(3) يُنظر: لسان العرب 9/ 39 حذف. كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 425.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 425/1.

(5) أي: الخليل بن أحمد.

(6) الكتاب 3/ 106. ويُنظر فيه: 127/3.

(7) الكتاب 1/ 347.

على المسائل النَّحويّة[1].

28- مصطلح (الإلقاء) : وهو المصطلح الثَّالث المستعمل بمعنى الحذف عند الخليل. والإلقاء لغةً بمعنى الطَّرح[2]. وهذا هو المعنى الاصطلاحيّ الذي أراده الخليل. ولم نجدْ أحداً قبله استعملَ مصطلح (الإلقاء) . قال سيبويه: (وزعم الخليل رحمه الله أنّه إنّما جرَّ هذا[3] على نيّة الألف واللّام كما كان الجماء الغفير على نيّة إلقاء الألَف واللّام، نحو طرّاً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها)[4]. فالإلقاء هذا بمعنى الحذف.

إذن استعمل الخليل بن أحمد ثلاثة مصطلحات لتدلَّ على معنى الحذف؛ وهي: الحذف عينه، والمُضمَر، والإلقاء، وهذا يدلّ على سَعَةِ فكر الخليل النَّحويّ. فالذي يبتكر عِلْمَ العروضِ، وعِلْمَ اللُّغة (المعجمات) لا يصعب عليه أنْ يضعَ عدَّةِ مصطلحات لمعنى واحد. فهذا هو تفسير تعدد المصطلحات عند الخليل بن أحمد.

29- مصطلح (اليمين) : اليمينُ لغةً هو الحِلف[5]. وهذا هو المقصود به في معناه الاصطلاحيّ[6]. وقد استعمل الخليل المصطلحين اليمين والحلف. إذ قال سيبويه: (وسألتُهُ: عن قولِهِ: لَتَفعلنَّ؛ إذ جاءتْ مبتدأَةً ليس قبلها ما يُحْلَفُ به؟ فقال: إنَّما جاءتْ على نيّة اليمين وإنْ لم يُتكلَّم

---

(1) يُنظر: الكتاب 2/ 84، 16/3.

(2) يُنظر: القاموس المحيط 386/4. تاج العروس 234/39.

(3) أي: ما يحسن بالرَّجل خيرٌ منك أنْ يفعله ذاك.

(4) الكتاب 13/2.

(5) يُنظر: لسان العرب 462/13 (حلف). القاموس المحيط 279/4.

(6) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 418/4.

بالمحلوف به)[1].

30- مصطلح (الحكاية) : الحكاية لغةً (كقولك حكيتُ فلاناً وحاكيتهُ فعلتُ مثل فعله أو قلتُ مثل قوله...)[2]. والحق أنَّه أيضاً مِن المصطلحات التِي صنعها الخليل، وعنى بها ما نعني به اليوم، فهو من المصطلحات التي استقرَّت مُنذُ أن وضَعها. قال الفاكهي (ت 972 هـ) في حدِّ (الحكاية): (إيرادُ لفظِ المتكلِّم على حسب ما أورده في الكلام)[3]. وهذا أراده الخليل في توضيح قول الشاعر[4]:

عَلَى حِينَ أَنْ كَانَتْ عُقَيلٌ وَشَائِظَا   وَكَانَتْ كِلَابٌ خَامِري أُمَّ عَامِرِ

: (وقال الخليل رحمه الله: كأنَّه حكاية لمّا كان يتكلّم به قبل ذلك، فكأنّه حكى ذلك اللّفظ)[5]. أي: إنَّ الشَّاعر جعل (خامري) خبراً لـ (كانَ) على الحكاية، وأصل الكلام: وكانت كلابٌ يقالُ لها: خامري أمَّ عامري[6].

وثمَّة مصطلحات أُخرى استعملها الخليل، وكانت مستعملة مِن قبلُ، وهي مصطلحات الكلمة[7]، الصَّرف[8]، والمستثنى[9]. وغيرها.

---

(1) الكتاب 106/3.
(2) لسان العرب 191/14. (حكي).
(3) شرح الحدود النَّحويّة ص 144. ويُنظر: الكُلّيات ص 409.
(4) نسب الأعلم الشمنتريّ البيت إلى الأخطل، وليس في ديوانه. ونُسِب في الكتاب إلى الرَّبيع الأسدي. يُنظر: الكتاب 85/2. شرح أبيات سيبويه ص 159. تحصيل عين الذهب ص 268.
(5) الكتاب 85/2.
(6) تحصيل عين الذهب ص 268.
(7) يُنظر: الكتاب 180/2.
(8) يُنظر: الكتاب 283/3. ويُنظر فيه: 289/3.
(9) يُنظر: الكتاب 335/2. ويُنظر فيه: 350/2.

هذه هي المصطلحات التي ذكرها سيبويه في الكتاب ونسبها إلى أستاذه الخليل بن أحمد. وهذه المصطلحات التي عثرنا عليها في الكتاب هيَّأتْ لمرحلة تقعيد المصطلح النَّحويّ التي قادها سيبويه فيما بعد.

ثانياً: مصطلحات الخليل في كتاب (العين):

1- مصطلحا (الإِعراب) و(غير الإِعراب): استعمل الخليل مصطلح الإِعراب ليدل على ما نعرفه به اليوم، وهو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل الدَّاخلة عليه[1]. إذ قال: (الطّاء حرف مِن حروف العربيّة، ترجعُ ألفها إلى الياء، إذا هجيته جزمته[2]، كما تقول طاء مرسلة اللّفظ بلا إعراب، فإذا وصفتَهُ وصيّرتَهُ اسماً أعربتَهُ كإعراب الاسم)[3]. استعمل مصطلح (الإِعراب) ليدلَّ على الاسم الذي تتغيّر آخره بتغيُّر العوامل.

ووجدنا في النَّصِ المذكور آنفاً مصطلح (الإِعراب) ، وقال أيضاً في نصٍّ آخر (غير الإِعراب)؛ وقصد به (البناء) فهو لم يستعمل (البناء) واكتفى باستعمال مصطلح الإِعراب للاسم المُعْرَب، و(غير الإِعراب) للاسم المبنيّ. قال: (... كما أنَّ أجل ونحوها ممَّا لم يتمكَّن في التّصريف حُمِلَ على غير الإِعراب)[4].

وأضاف الخليل معنى خطيراً لهذا المصطلح، فوضعه ليدلَّ على (المعرَّب)، ومِن هنا نعرف أنَّ الخليل هو الرَّائد في استعمال هذا المصطلح،

(1) يُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 83. التعريفات ص 24، الكلّيات ص 43. كشاف اصطلاحات الفنون 191/3.

(2) يُنظر تفصيل ذلك: شرح شافية ابن الحاجب 75/3.

(3) العين 464/7.

(4) العين 194/2. ويُنظر فيه: 310/3.

قال: (دِهليز [1] إِعراب دلّيج، فارسيّة) [2].

وقصارى القول إنَّ مصطلح (الإِعراب) جاء عنده لثلاثةِ معانٍ، الاسم المعرّب، والاسم المبنيّ، والاسم المبني بعد سبْقه بنفي، والمعرَّب مِن الألفاظ الأعجميّة.

2- مصطلح (الخفض) : ذكرنا أنَّ الخليل استعمل مصطلحات الحركات الإِعرابية لمّا ناقشنا مصطلحاته في (الكتاب). وقد أفردنا لهذا المصطلح مطلباً للمُشكل الذي دار حوله، ونحبُّ أنْ نناقشه. جاء في لسان العرب (الخفض) (ضدَّ الرَّفع) [3]، وذكرتْ لنا الكتب سبب تسميّة الجرِّ بالخفض، وذلك (لانخفاض الحَنَكِ الأسفل عند النُّطق به وميله إلى إحدى الجهتين) [4]. ولا يخفى أنّ هذا التَّعليل ليس نحويّاً وإنّما تعليلٌ يُبيّنُ طريقة النُّطق به.

وثمّة رأي يذهب إلى عدم وجود فرق بين (الخفض) و(الجرِّ)، جاء في لسان العرب: (والخفضُ والجرُّ واحد، وهما في الإِعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النَّحويين) [5].

ونصوص أخرى منسوبة إلى الخليل فرَّقت بين المصطلحين. قال الزَّجّاجيُّ حكايةً عن الأخفش (ت 215 هـ): (سمعتُ الأصمعيَّ يقول: دخلتُ على الخليل لأستفيدَ منه شيئاً، فقال لي: يا كيِّس ما الفرق بين الخفض والجرِّ؟ ففكرتُ وأبطأتُ، فقال لي: ما صنعتَ؟ فقلت له: الخفض عندي الشَّيء دون

---

(1) يُنظر: المعرَّب ص 202. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل ص 149.

(2) العين 123/4. ويُنظر فيه: ص 130.

(3) 7/ 145 (خفض). ويُنظر: القاموس المحيط 329/2. تاج العروس 167/18.

(4) الإيضاح في علل النَّحو ص 93.

(5) 146/7 (خفض).

الشَّيء، كاليدِ إذا جعلتها تحت الرِّجْلِ. والجرُّ أنْ تميلَ الشَّيء إلى الشَّيءِ، وتُقيمُ شيئاً مقام شيءٍ، كقولك: هذا غلامُ زيدٍ، فزيدُ أقمتهُ مقام التَّنوين)[1]. وهذا النَّصُّ يوضِّح لنا أنَّ الخليل كان يفصل بين المصطلحين؛ بدليل أنَّه سألَ الأصمعيّ عن الفرق بينهما؛ لذا قال بعض الباحثين المحدثين: (إنّ المصطلحين وَضَعَهُما الخليلُ، ثمَّ تطوَّرتِ الدّلالة فأصبح المرادُ بهما واحداً)[2]. ثُمَّ إِنَّ إجابة الأصمعيّ كانت لغويّة، ولم يكن حدّهُ للمصطلحين نحويًّا، وهذا هو المعروف عن هذا العالِم الجليل.

وينقل لنا أبو عبد الله الخوارزميّ (ت 387 هـ) نصّاً عن الخليل يُفرّقُ بين الجرّ والخفض، قال: (الرَّفعُ ما وقعَ في أَعجازِ الكَلِمِ مُنوَّناً نحو قولك: زيدٌ. والضّمُّ ما وقع في أعجاز الكَلِمُ غير منوَّنٍ نحو: يفعلُ.... النَّصبُ ما وَقَعَ في أَعجاز الكَلِم مُنوّناً نحو: زيداً، والفتحُ ما وَقَعَ في أَعجاز الكلمِ غير مُنوَّنٍ نحو باء ضَرَبَ... الخفضُ ما وَقَعَ في أعجاز الكَلِم منوَّناً نحو: زيدٍ. والكسرُ ما وقعَ في أَعجاز الكلام غير منوَّنٍ نحو: لام الجَمَلِ.... والجرُّ ما وقعَ في أَعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألِفِ الوصل نحو: لم يذهبِ الرَّجلُ)[3]. ويمكن أن نستنتج مِن هذا النَّصِّ:

1- أنَّ الاسم المنوَّن في هذا النَّص، هو الاسم المُعْرَبُ، وغير المنوّن قد يكونُ فعلاً، وقد يكونُ اسماً، اعترضَ تنوينُهُ عارضٌ نحويٌّ.

2- استعمل الخليلُ لكلِّ حركةٍ مصطلحين (الرَّفعُ / الضَّمُّ) و(النَّصبُ/ الفتحُ)، أمَّا عند حديثه عن المجرور فإنَّه استعمل ثلاث مصطلحات

(1) مجالس العلماء ص 253.

(2) مصطلحات ليست كوفية ص 50.

(3) مفاتيح العلوم ص 30.

(الخفض/ الكسرُ/ الجرُّ). فوضَعَ الخفض للأسماء المجرورة، والكسرُ للأسماء المجرورة التي اعترضها عارض فمنعها من التَّنوين. والجَرُّ للكسرة التي تُوضَعُ للتّخلُّص مِن التقاء السَّاكنين في: (لم يذهبِ الرَّجُلُ). إذن كان الخليل يُفرِّقُ بين المصطلحين.

وعلى الرَّغم ممّا قاله عدد مِن النَّحويين المتأخرين: (الجرُّ مِن عبارات البصريين، والخفضُ مِن عبارات الكوفيين)[1]، إلّا أنَّنا نجد مصطلح الخفض عند كثيرٍ مِن البصريين[2] ولاسيَّما الخليل، إذ قال: (مِنْ: حرف مِن حروف الخفضِ)[3] وقال في (قَدني وقطني): (قال أهل الكوفة: معنى (قطني) كافني، النُّون في موضع النّصبِ... وقال أهل البصرة: الصّوابُ فيه الخفضُ على معنى: حَسْبُ زيدٍ، وكفيُ زيدٍ)[4]. نفهم مِن النَّصين أنَّ البصريين عرَفُوا الخفض بعامّة والخليل بخاصّة.

3- مصطلحا (الإجراء) و(الصَّرف): عندما ندرس المصطلحات النَّحويّة عند الخليل نجد أنّه يشرحُ أو يُعرِّف بعددٍ مِن المصطلحات النَّحويّة. وهذا يدلُّ على أولية وضعها، أو غرابتها؛ لذا وجبَ التَّوضيح والتَّبيين. وهذا ما حصل مع مصطلح (الصَّرف) ؛ قال الخليل: (والتَّصريف اشتقاق بعضٍ مِن بعضٍ. وتصريف الرِّياح: تصُّرفها مِن وجهٍ إلى وجهٍ، وحالٍ إلى حالٍ[5]......

(1) الغُرَّة المخفية 174/1. ويُنظر: شرح المفصَّل 117/2. مدرسة الكوفة ص 355.

(2) يُنظر: المقتضب 35/2، 321. الأُصول في النَّحو 430/1.

(3) العين 52/2.

(4) العين 14/5.

(5) يُنظر: تهذيب اللُّغة 161/12 - 162. لسان العرب 189/9 (صرف). القاموس المحيط 161/3. تاج العروس 7/24.

وصَرف الكلمة: إجراؤها بالتَّنوين)[1].

نقرأ في هذا النَّصِّ مصطلحين: الصَّرف والإجراء.

فالصَّرف عند الخليل هو الاسم المصروف. والإجراء كذلك هو الاسم المصروف.

وإنَّ الإجراء بخاصة هو مِن وَضعِ الخليل وليس مِن وَضْعِ الفرّاء كما شاعَ عند عددٍ مِن الباحثين والدَّارسين المحدَثين[2].

ونفهمُ مِن نصَّ الخليل المذكور آنفاً أنَّ المصطلحين (الصَّرف) و(الإجراء) يعنيان شيئاً واحداً عنده؛ لذا استعمل مَن جاء بعدَه تارةً (الصَّرف)، وتارةً أُخرى (الإجراء).

4- مصطلح (الكناية) : الكناية لغةً: (أنْ تتكلَّمَ بشيءٍ وتريدَ غيره)[3]. واستُعملَ في النَّحو ليدلَّ على (الضَّمائر). ونُسِبَ إلى الكوفيين[4].

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ الخليل أوَّل مِن استعمل هذا المصطلح بمعنى (الضَّمير)؛ إذ قال: (وأمَّا (هو) فكناية التّذكير، و(هي) كناية التَّأنيث)[5].

5- مصطلحات (اللّازم) و(المتعدّي) و(المجاوز): وهذه المصطلحات جميعاً مِن ابتداعات هذا العالِم الجليل أيضاً. و(اللّازم) لغةً هو (إذا لَزِمَ شيئاً لا يُفارِقُهُ)[6]. وقد استعملَهُ الخليل ليدلَّ به على معنيين هما:

الأوَّل: بمعنى الفعل اللّازم، وهو: (ما لا مفعول به له اصلاً، لا بنفسه

---

(1) العين 109/7. ويُنظر فيه: 193/2 - 194.

(2) يُنظر: المصطلح النَّحويّ: نشأته وتطوّره ص 166.

(3) لسان العرب 15/ 233 (كني). يُنظر: القاموس المحيط 484/4. تاج العروس 208/39.

(4) سنفصّل القول في ذلك الحديث عن مصطلحات أَهل الكوفة.

(5) العين 105/4.

(6) القاموس المحيط 175/4. ويُنظر: لسان العرب 514/12 (لزم). تاج العروس 238/33.

ولا بحرف جرٍّ)[1]. وهذا هو المعنى الذي أراده الخليل، فقال: (رجعته رجوعاً ورجعتهُ يستوي فيه اللّازم والمجاوز)[2]. فنراه يستعملُ اللّازم بمعناه المعروف.

الآخر: استعمل الفعل اللّازم بمعنى (المصدر). وقد أكثرَ مِن هذا الاستعمال؛ إذ قال: (الصُّفرةُ: لون الاصفرار، وفعله اللّازم الاصفرار)[3]. وجاء بهذا المعنى كثيراً - كما قلنا - عنده[4].

أمَّا المتعدّي لغةً فهو المتجاوز صاحبه إلى غيره[5]. وأمَّا المجاوز لغةً فهو الذي سلكَ الطريق وسارَ فيه[6]. واستعملهما للفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد أو أكثر[7].

وقبل أنْ نشرعَ في ذكر النُّصوص التي استعمل الخليل فيها المصطلحين، نحبُّ أنْ نناقش مسألة مهمَّة تخصُّ هذين المصطلحين وغيرهما؛ وهي أنَّ ثمَّة مصطلحات بدأتْ خاصّةً ثمَّ أصبحتْ عامَّة، مثل مصطلح (الصِّلة) فإنَّه يعني في النَّحو (الزِّيادة)، ولم يُستعمل إلّا فيما جاء منه في القُرآن الكريم. ثمَّ اصبحَ مصطلحاً عامّاً يُستعمل لكلِّ زائدٍ سواء كان في

---

(1) شرح الحدود النَّحويّة ص 84. ويُنظر: التعريفات ص 107. الكليات 795 - 796. كشاف اصطلاحات الفنون 89/4.

(2) العين 225/1. ويُنظر فيه: 65/5. 164/8.

(3) العين 113/7. ويُنظر فيه: ص 184.

(4) يُنظر: العين 465/7.

(5) يُنظر: لسان العرب 38/15 (عدا). القاموس المحيط 360/4. تاج العروس 39/3.

(6) يُنظر: لسان العرب 326/5 (جوز). القاموس المحيط 170/2. تاج العروس 40/15.

(7) يُنظر حَدُّه: التعريفات ص 113. شرح الحدود النَّحويّة ص 85. الكليات 808. كشاف اصطلاحات الفنون 372/3.

القُرآن الكريم أو في غيره. وهذا الذي حصل مع مصطلح المتعدّي، فقد وضعَه الخليل ليقصدَ به المُتعدّي إلى مفعولين فحسب، وأمَّا المتعدِّي إلى مفعول واحدٍ فاستعمل الخليل له مصطلح (المجاوز) . وبمرور الزَّمان أصبح المصطلحانِ يعنيانِ شيئاً واحداً، وغدا كلُّ واحد منهما مرادفاً لصاحبه، فَبَدَآ خاصَّين لكلِّ منهما عملٌ، وانتهيا بمعنىً واحدٍ. ولنسمع ما يقوله الخليل في ذلك: (وتقول للفعل المجاوز: يتعدَّى إلى مفعولٍ بعد مفعول والمجاوز مثل ضَرَبَ عمرٌو بكراً، والمُتعدِّي مثل ضربَ عمرٌو بكراً، والمتعدِّي مثل: ظَنَّ عمرو بكراً خالداً)[1] هذه هي دلالات اللّازم والمجاوز والمتعدِّي عند الخليل.

6- مصطلحا (الحال) و(القطع): الحال لغةً (كِيْنَةُ الإنسان، وهو ما كان عليه مِن خيرٍ أو شرٍ)[2]. واصطلاحاً: (الوصف الفضلةُ المسُوقُ لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو عاملِهِ، أو مضمون الجملة قبله)[3].

والقطع لغةً بمعنى شقُّ الشَّيء، وإبانتُهُ[4] ومعناه الاصطلاحيُّ مثل معنى الحال.

وهما مصطلحان ابتدعهما الخليلُ، وهو أوّلُ مَن استعملهما، ومِمَّا يؤسَف له أنَّه لم يُمثِّل لهما، لنعرف ما هي حدودهما عنده. فقال في ذكر المنصوبات: (النَّصب في الحال والقطع والوقف وإضمار الصِّفات)[5].

---

(1) العين 215/2 - 216.

(2) لسان العرب 190/11 (حول). ويُنظر: القاموس المحيط 362/3. تاج العروس 28/ 211.

(3) شرح الحدود النَّحويّة ص 109، ويُنظر: التعريفات ص 50. الكليات ص 361.

(4) يُنظر: لسان العرب 286/8 (قطع). القاموس المحيط 69/3. تاج العروس 13/22.

(5) العين 209/4.

وبما أنَّه استعمل النَّصب، فأنه - لا محالة - أراد بالمصطلحين، ما عرَّفنا بهما قبل قليل.

وهذان المصطلحان هما على عكس مصطلح (الإغراء) الذي سنرى أنَّه بدأً عامّاً ثمَّ تخصَّص، فكان يُقصدُ بالإغراء: الإغراء والتَّحذير، ثمَّ تخصَّص كلُّ واحدٍ منهما بموضوعٍ قائمٍ بنفسِهِ. أمَّا هذان المصطلحان - الحال والقطع - فكانا يعنيان شيئينِ مُختلفينِ عند الخليل، ثُمَّ بعد مرحلة التَّشكيل التي نحن فيها أصبحا يعنيان شيئاً واحداً وهو الحال. إذن نتوصَّل إلى أنَّ ثمَّة مصطلحاتٍ تخصَّصتْ بعد أنْ كانت ذات دلالات مختلفة، ومصطلحات أخرى كانت متخصِّصة ثُمَّ اندمجتْ فأصبحتْ واحدة.

وقد وَرَدَ في بعض الكتب النَّحويّة تفريقٌ بين مصطلحين[1]. قال ابن شُقير في القطع (... فلمَّا أسقطَ الألف واللّام نَصَبَ على قطع الألف واللّام[2]. ومَثَّلَ له بـ: هذا الرَّجلُ واقفاً وبـ هذا زيدٌ عالماً[3]. فإنَّ المتكلِّم لم يُرِدْ أنْ يُوصَفَ (الرَّجل)، و(زيد) بالواقف والعالم، فما كان له إلَّا أنْ يقطع الصِّفة عن الموصوف بإسقاط المطابقة بينهما - أي بين الصِّفة والموصوف - فرفع الأوَّل، ونصب الثَّاني، فسَقَطَ كون (الواقف والعالم) صفتين، فسمّاه (قطعاً) عن الصِّفة). ثمَّ قال ابن شُقير عن الحال: (وإنَّما صار الحال نصباً لأنَّ الفعل يقعُ فيه)[4]. ومثَّل له بـ: قَدِمْتُ راكباً[5]. ففي هذا المثال وقعَ الفعلُ عليه، ولم يَقَعْ على الأوَّل. ويبدو أنَّ هذا التَّفريق كان معروفا عند الخليل،

(1) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 537/3.

(2) المحلّى (وجوه النّصب) ص 7.

(3) يُنظر: المحلّى ص 7.

(4) المحلّى ص 10.

(5) يُنظر: المحلّى ص 10.

والدَّليل أنَّه عندما ذكرَ المنصوبات ذكرهما. فكأنَّنا به أنَّه على وعي بهذا التَّفريق، وقاصدٍ له؛ لذا وضع مصطلحين عند ذكره للمنصوبات.

7- مصطلح (الإغراء) : الإغراءُ لغةً هو الوَلَعُ بالشَّيء [1]. ويُعَدُّ الخليل أوَّل مَن استعمل هذا المصطلح؛ وعلى الرَّغم مِن ذلك فإنَّ مصطلح (الإغراء) عنده كان مصطلحاً عامَّاً - كما قلنا - ثمَّ انقسم في فترةٍ لاحقةٍ قسمين سُمِّي القسم الأوَّل منه (الإغراء)، وحَدُّوه فقالوا: (تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعلهُ) [2]. والقسم الآخر منه سمِّي (التَّحذير)، وهو عند النُّحاة: (تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروه ليجتنبه) [3]. وهذان القسمان عند الخليل يُسمَّيان (الإغراء). فهو مِن المصطلحات التي وُلِدَت عامَّة ثم بتوسُّع المصطلح النَّحويّ تخصَّصتْ فانقسمتْ قسمين، قسماً يسمَّى (الإغراء)، وآخر يُسمَّى (التَّحذير). وهذا الاستعمال الأَخير مازال يُستعملُ إلى أيَّامنا هذه [4]. قال الخليل في استعماله العامّ للمصطلح (الإغراء) : (ويُقال الإغراء: لديكَ فُلاناً كقولك عليك فلاناً، كقولِ القُطاميّ [5]:

إذا التَّيازُ ذُو العَضَلاتِ قُلْنَا ... لَدَيْكَ لَدَيْكَ ضَاقَ بِهِ ذَرَاعاً

ويروى: إِليك إِليك على الإغراء) [6]. فالنَّصُّ يوضِّح أنَّ مصطلح (الإغراء) كان عامّاً عند الخليل، والتَّخصُّص جاء في مرحلة تاليةٍ لمرحلة تشكيل المصطلح النَّحويّ هذه.

(1) يُنظر: لسان العرب 121/15 (غرا). القاموس المحيط 369/4. تاج العروس 73/39.
(2) شرح الحدود النَّحويّة ص 101. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 403/3.
(3) شرح الحدود النَّحويّة ص 101. ويُنظر: التّعريفات ص 35.
(4) يُنظر: جامع الدروس العربيّة / 11، 12. النَّحو الواضح 57/3.
(5) ديوانه ص 40. بالرّواية الثّانية التي رواها الخليل: (إليكَ أليكَ).
(6) العين 70/8.

8- مصطلح (الفعل) : بعد أنْ انتهينا مِن مصطلحات الأسماء ندخلُ في مناقشة المصطلحات الخاصَّة بالفعل.

استعملَ الخليل مثل مَن سبقه مِن النَّحويين مصطلح (الفعل) ليدلَّ به على معنيين:

الأوَّل: بمعناه المعروف الدَّالّ على الحدث المقترن بأحد الأزمنة الثَّلاثة. قال الخليل: (والحرسُ همُ الحُرَّاس والأحراس، والفعل حرَسَ يحرُسُ، ويحترِسُ)[1].

الآخر: استعمله ليدلَّ على المصدر: إذ قال: (الحِقدُ: الاسم، والحَقْدُ: الفعلُ، حَقَدَ يحْقِدُ حِقْداً)[2]. ونقل هذا الكلام الأزهريُّ[3] ومِن بعده ابن منظور[4]، ليدلَّا به على معنى المصدر.

وممَّا يؤكِّد استعماله لهذا المعنى، ما جاء في متنِ كتاب العين: (فالمحيضُ اسماً ومصدراً)[5]. ونقل مُحقِّقا (العين) الدُّكتور مهدي المخزوميّ، والدُّكتور إبراهيم السامرائيّ - رحمهما الله - في الهامش الاوَّل على النّصِّ المذكور آنفاً: (مِن التَّهذيب في روايته عن العين 159/5. في النُّسخ: وفِعْلاً)[6]. وهذا يدلُّ على أنَّ المقصود بمصطلح (الفعل) هو (المصدر)[7].

---

(1) العين 137/3.
(2) العين 40/3.
(3) تهذيب اللُّغة 30/4.
(4) يُنظر: لسان العرب 154/3 (حقد).
(5) العين 267/3.
(6) العين 267/3.
(7) يُنظر: التّهذيب 159/5. لسان العرب 142/7 (حيف).

9- مصطلحا (الماضي) و(الغابر): مصطلح الفعل (الماضي) مِن المصطلحات التّي وجدنا لها استعمالاً في المراحل السَّابقة. أمّا مصطلح (الغابر) فهو مِن الاضداد يُقصد به الماضي والمستقبل قال ابن الأنباريَّ: (الغابر حرف مِن الأضداد. يُقال: غابرٌ للماضي، وغابرٌ للباقي)[1]. وقال الميدانيُّ (ت **518** هـ): (ويقولون للماضي غابرٌ وماضٍ، وللمستقبل: مضارعٌ، وغابرٌ، ومستقبلٌ)[2].

ووضعه الخليل ليدلَّ به على الفعل (المضارع) فحسب، قال: (فلمَّا جُعِلَ الفعل معها على حدِّ الفعل الغابر جُزِمَ، وذلك قولك: لم يخرُجْ زيدٌ)[3]. إذن نرى أنَّ الخليل وضع مصطلح (الغابر) ليريد به الفعل المضارع. ولنا هنا أنْ نسأل: لماذا استعمله بمعنى الفعل (المضارع) على الرَّغم مِن أنَّه يدلُّ على الماضي؟ والجواب على هذا السُّؤال هو أنَّ الخليل أخذَ هذا المعنى مِن القُرآن الكريم، فقد وردَ لفظ (الغابر) في القُرآن الكريم بمعنى (الباقي). قال تعالى: ﴿إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ﴾[4]. قال الطَّبري (ت **310**هـ) في تفسير عبارة (الغابرين) في الآية الكريمة: (يعني في الباقينَ)[5]. لهذا استعمله الخليل مثل الاستعمال القُرآني.

10- مصطلح (النَّقص) : وهو مِن المصطلحات التي ابتدعها الخليل أيضاً. وكُلُّ دارسٍ لهذا المصطلح عنده يجد أنَّهُ يستعمله في شكلين:

---

(1) الأضداد ص 129. ويُنظر: الأضداد الأصمعي ص 58. الأضداد السِّجستاني ص 153. جمهرة اللُّغة 268/1. الأضداد الصنعاني ص 240.

(2) نُزهة الطرف ص 4.

(3) العين 321/8، وينظر فيه: ص 311.

(4) سورة الشّعراء /171.

(5) جامع البيان 122/19. ويُنظر: الجامع لأحكام القُرآن 110/13.

أ - بمعنى الفعل النَّاقص التَّصرُّف [1]، وهو أشهر معاني هذا المصطلح إلى يومنا هذا. قال: (وأهل النَّحو يقولون: هو فعل ناقصٌ، ونقصانه أنَّكَ لا تقول منه فَعَلَ يفْعَلُ) [2].

ب - بمعنى الاسم الواقع على حرفين: مثل (ذو)، وكم، وغيرهما. قال التّهانويُّ:

(ويُطلقُ [3] أيضاً على اسمٍ ذي حرفين. كَمِنْ وما وكم) [4]. وقال الفيروزأباديّ في شرح معاني (كم): (اسم ناقص مبني على السُّكون) [5]. وهذا النّصُّ يُصدِّق قول التَّهانويّ في إطلاق هذا المصطلح على الاسم المكوَّن مِن حرفين. قال الخليل مستعملاً هذا المعنى لمصطلح (النَّقص) : (ذو اسم ناقص تفسيره صاحب، كقولك: ذو مالٍ) [6].

11- مصطلح (الأَداة) [7]: عرفنا أنَّ مصطلح (الحَرْفِ) هو مِن مصطلحات مرحلة نشأة المصطلح النَّحويّ، أمَّا مصطلح (الأداة) فهو مِن صُنْعِ الخليل، وقصدَ به الحرف الذي يأتي لمعنىً، قال: (الحرف مِن حروف الهجاء. وكلُّ كلمة بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسمَّى حرفاً. وإنْ كان بناؤه بحرفين أو أكثر مثل حتّى وهل وبل ولعلَّ) [8]. والحقُّ أَنَّ الخليل

---

(1) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 231/4.

(2) العين 200/2 - 201.

(3) أي: النّاقص.

(4) كشّاف اصطلاحات الفنون 231/4.

(5) قاموس المحيط 173/4.

(6) العين 207/8.

(7) سنفصِّل القول في الأداة والحرف في الباب القابل.

(8) العين 210/3. وينظر فيه: ص 285، 310، 135/8.

أكثَرَ مِن استعمال هذا المصطلح لئلا يتوهَّم مُتعلِّم النَّحو بين (الحرف) الذي يُطلق على حروف الهجاء، وبين (الحرف) الذي يُطلق على حروف المعاني. فنرى أنَّه ابتدعَ هذا المصطلح للتَّفريق بين المعنيين؛ وهذا واضحٌ مِن نصَّه المنقول آنفاً.

ونرى أنَّه ربطَ بين المصطلحين (الحرف) و(الأداة) للدَّلالة على التَّشابه في الاستعمال، وقال: (وكُلُّ حرف أداة إذا جعلتَ فيه ألفاً ولاماً صار اسماً فقَوِيَ وثُقِّلَ)[1]. وقال: (كيفَ: حرف أداة...)[2]. وقال ايضاً: (مَنْ ومِنْ: حرفان مِن أدوات الكلام)[3] مِن هذه النُّصوص نرى أنَّ مصطلح (الحرف)، ومصطلح (الأداة) عند الخليل كانا يعنيان شيئاً واحداً. وسنرى في الباب القابل تطوُّرَ مصطلح (الأداة)؛ ليدلَّ على نوع معيَّن مِن معاني الحروف.

12- مصطلح (الصِّفة) : استعمل الخليل هذا المصطلح في كتاب (العين) في شكلين:

الأوَّل: بمعنى الظَّرف: وعلى الرَّغم مِن أنَّ ابن السَّرّاج قال: (واعلم أنَّ الأشياء التي يُسمِّيها البصريون ظُروفاً يُسمّيها الكسائيُّ صفة...)[4]. ويبدو أنَّ الكسائيَّ إِمّا أنْ يكون قد استعمله بكثرة حتّى نُسِبَ المصطلح له[5]، وإمّا أنْ يكون نَقَلهُ مِن الخليل لمّا كان يختلف إِليه متأدِّباً. ومِن النِّصوص التّي توضِّح استعماله لمصطلح (الصِّفة) بمعنى الظرف؛ قوله: (والصِّفات نحو أمام وقُدَّام

---

(1) العين 352/3.

(2) العين 414/5.

(3) العين 374/8.

(4) الأصول في النَّحو 204/1.

(5) يُنظر: أثر كثرة استعمال المصطلح النَّحويّ وقلّتُهُ في عزُّوِه إلى البصريين أو الكوفيين - مجلة العرب - ج 3 و4 - ص 139 - 142.

تسمَّى ظُروفاً، تقول: خَلْفَكَ زيدٌ، وإنمَّا انتصب لأنَّه ظرفٌ...)[1]. فالكلام واضحٌ ليس في حاجةٍ إلى شرحٍ.

والسَّبب في استعمال مصطلح (الصِّفة) للظُّروف هو أنَّ (قُدَّام)، (أمامَ)، و(فوقَ)، و(تحتَ) صفات لمعانيها؛ فـ (قُدّامَ) و(أمامَ) هما صفتان للمعنى المقصود به؛ وهو إمكان الأمام والقدَّام، وهكذا بالنسبة إلى (فوقَ)، و(تحتَ).

الآخر: والشَّكل الثَّاني الذي استعمله الخليل لمصطلح (الصِّفة) هو (حرف الجرّ)، قال: (في: حرف مِن حُروف الصِّفات)[2]. وقال: (وحاشا: كلمة استثناء، ورُبَّما ضُمَّ إليها لام الصِّفة. قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ للهِ﴾[3] -)[4] وقال أَيضاً: (إلى: حرفٌ مِن حروف الصِّفات)[5]. مِن هذه النُّصوص نَعرف أنَّ الخليل هو أوَّل مِن استعملَ هذا المصطلح بهذا المعنى. والحقُّ أَنَّ سبب تسمية حروف الجرِّ بحروف الصِّفات هو (لأنَّها تنوب مناب الصِّفات، وتحلُّ محلَّها. فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ مِن أهل الكوفة، أو رأيتُ رجلاً في الدَّار، فالمعنى: مررتُ برجلٍ كائنٍ من أهل الكوفة، ورأيتُ رجُلاً مستقرّاً في الدّار)[6]. فغدا هنا واضحاً لماذا أطلق الخليل مصطلح (الصِّفات) على حروف الجرِّ.

13- مصطلح (الأزمان) : وأرادَ بها الخليل (الظُّروف). وقد رأينا أنَّه استعملَ مصطلحي (الصِّفة)، و(الظُّروف) ليدلَّا على ظرفي الزَّمان والمكان.

---

(1) العين 157/8. ويُنظر فيه: العين 43/2، 52، 224/5.

(2) العين 409/8.

(3) سورة يوسف /51.

(4) العين 262/3.

(5) العين 356/8. ويُنظر فيه: 52/2.

(6) الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب 295/2. ويُنظر: شرح المفصَّل 7/8.

وخصَّ ظرف الزَّمان بمصطلح (الأزمان) ؛ إذ قال: (وأمّا (لات) فإنَّها يُنفى بها كما يُنفى بـ (لا) إلّا أنّها لا تقعُ إلَّا على الأزمان)[1].

14- مصطلح إضمار الصِّفات: وهذا المصطلح يرتبط بالمصطلحات السّابقة. واستعمله الخليل ليدلَّ به على مصطلح (نزع الخافض) ، فالصِّفة - كما رأينا - جاءت بمعنى حرف الجرِّ؛ لذا فإنَّ (إضمار الصِّفة) هو (نزع الخافض). قال الخليل: (النَّصبُ في الحال والقَطْع.... وإضمار الصّفات)[2]؛ أي: نزعُ حروف الجرّ.

15- حروف الجزاء: وجدنا أنَّ الخليل استعملَ هذا المصطلح فيما نقلَهُ عن سيبويه في (الكتاب). واستعمله أيضاً في كتاب العين؛ قال: (وأمّا (مهما) فإنَّ أصلها: ما ما، ولكن أبدلُوا مِن الألف الأُولى هاء ليختلف اللّفظ. فـ(ما) الأُولى هي (ما) الجزاء، ومتى وكيفما. والدَّليل على ذلك أنَّه ليس شيءٌ مِن حروف الجزاءِ إلّا و(ما) تُزاد فيه)[3].

16- مصطلحات (الزِّيادة): استعمل الخليل مصطلحات عِدَّة لتدلَّ على الزِّيادة، هي:

أ - مصطلح (الحشو) : الحشُو لغةً هو الامتلاء والاستدخال[4]. واصطلاحاً (الفضلُ الذي لا يُعْتَدُّ به)[5]. وقد استعمله الخليل لمعنىً صرفيٍّ، وليس لمعنى نحويٍّ، فالحشو عنده هو الحرف الزَّائد داخِلُ الكلمة. قال: (وجميع التَّصغيرُ صدره مضمومٌ، والحرف الثَّاني منصوبٌ، ثمَّ بعدهما

---

(1) العين 369/8.

(2) العين 209/4.

(3) العين 358/3.

(4) يُنظر: لسان العرب 180/14 (حشا). القاموس المحيط 317/4. تاج العروس 216/37.

(5) لسان العرب 180/14 (حشا).

ياء التَّصغير، ومنعهم أنْ يَرْفَعُوا الياء التي في التَّصغير، لأنَّ هذه الأحرف دَخَلَتْ عماداً للِّسان في آخر الكلمة فصارت الياءُ التي قبلها في غير موضعها، لأنَّها بُنِيَتْ للِّسان عماداً، فإذا وقعتْ في الحشوِ لم تكنْ عماداً)[1].

ب - مصطلح (الزَّائد) : إنْ صَحَّ التَّعبير فهذا المصطلح هو أُمُّ الباب للمصطلحات الخاصَّة بـ (الزَّائد). قال الخليل مُستعملاً المصطلح: (لا: حرف يُنفى به ويُجْحَدُ، وقد تجيء زائدةً.... صار (لا) صلة زائدة)[2] ويبدو تكْرار المصطلحين (الصِّلة) و(الزَّائد). هنا، جاء ليُعرِّف القارئَ معنى (الصِّلة) فأردفَهُ بمصطلح (الزَّائد) . إذ ما يزال مصطلح (الصِّلة) مِن المصطلحات الجديدة في هذه المرحلة أيضاً.

جـ - مصطلح (الصِّلة) : قال الخليل: (والقَسَمُ: اليمينُ، ويُجمعُ على أقسامٍ، والفعل أُقسِمُ. وقوله تعالى: (لا أُقْسِمُ)[3] بمعنى أُقسمُ و(لا) صِلة)[4]. والمعروف أنَّ هذا الرأي منسوبٌ إلى الكسائيّ[5]، ونجد هنا أنَّه منسوب إلى الخليل؛ فربّما يكون الكسائيُّ أخذه مِن أُستاذه الخليل.

17- مصطلح (العماد) : العماد لغةً هو (ما أُقيمَ به)[6]. واصطلاحاً لم يستعمله الخليل ليقصد به (ضمير الفصل)[7]. فهذا الأخير تالٍ لمرحلة

---

(1) العين 143/8.

(2) العين 349/8.

(3) سورة القيامة /1.

(4) العين 86/5. ويُنظر فيه: 283/1.

(5) يُنظر: معاني القُرآن الكسائيّ ص 247.

(6) لسان العرب 303/3 (عمر). القاموس المحيط 317/1. تاج العروس 239/8.

(7) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 211/3.

التَّشكيل النَّحويّ التي نحن فيها. وإنّما استعمله بمعنىً قريب لمعناه اللُّغويّ، فعنده مصطلح (العماد) هو الحرف الأصليُّ في الكلمة غير الزّائد، ففي (ضَرِبَ) مثلاً: الضّاد، والرَّاء، والباء حروف عُمَدٌ، وفي (استخرجَ): الألف والسّين والتّاء حشوٌ، أي: حروف زائدة. فعلى الرَّغم مِن أنَّ هذا المصطلح هو صرفيٌّ، إلّا أنّنا ذكرناه هنا لنعرف حركة تطوُّر هذا المصطلح.

قال الخليل مستعملاً المصطلح، وهو يشرح عبارة (قطني): (وقال أهل البصرة: الصَّواب فيه الخفضُ على معنى: حَسْبُ زيدٍ، وكَفِيُ زيدٍ، وهذه النون عمادٌ)[1]. وقال في موطنٍ آخر: (... فإذا وقعتْ في الحشو لم تكن عماداً)[2].

18- مصطلح (التّنبيه) : والخليل أيضاً أوَّلُ مَن استعمل هذا المصطلح. قال: (وأمّا هذا وها ذاك، فإنَّ الهاء فيهما دخلتْ للتّنبيه، وكذلك (ها) في قولك: ها أنا ذا، وها هو ذا... وكذلك جاءتْ (ها) للتّنبيه في صدر قولك ها هنا...)[3].

19- مصطلح (النَّعت) : هذا المصطلح أورده الخليل عن غيره، وسبق مرحلته، ويبدو من النّصِّ الذي سنذكره أنّه لم يقصد به الصّفة؛ ولكنّه وضَّحَ أثناء سردِ مادة (نَعت) مفهومه؛ فقال: (النَّعتُ: وصفُك الشّيء بما فيه. ويُقال النَّعتُ وصفُ الشَّيء بما فيه إلى الحسنِ مذهبهُ، إلَّا أنْ يتكلَّف متكلِّف، فيقول: هذا نعتُ سوء)[4] فعلى الرَّغم مِن أنَّ الخليل لم يستعمل مصطلح (النَّعت) بمعناه الاصطلاحيّ في كتاب (العين). إلّا أنَّ كلامَهُ هذا يُوضِّحُ أنَّهُ

---

(1) العين 14/5.

(2) العين 143/8.

(3) العين 102/4.

(4) العين 74/2. ويُنظر فيه: 146/1.

كان يعرف النَّعت، ويعرفُ الصِّفة أيضاً بمعناها الاصطلاحيّ، فَنَقَلَ كثيرٌ من العلماءِ المهتمِّين بالمصطلحات قول الخليل هذا[1].

واستعمل مصطلح (النَّعت) ليدلَّ به على (عطف البيان) وليس الاسم التّابع (الصِّفة) كما هو شائع في استعمال هذا المصطلح. قال: (وأهل النَّحو يقولون: النَّعت خلف من الاسم يقومُ مقامهُ)[2] نصُّهُ هذا يُبيِّن أنَّ النُّحاة الذين سبقوه كانوا يستعملون هذا المصطلح بهذا المعنى، وهو أيضاً ثَقِفَ هذا المعنى بعد أنْ تلقَّفهُ منهم. ولو عُدنا إلى تعريف عطف البيان لوجدنا أنَّه ينطبق على نصِّ الخليل المذكور؛ إذ قالوا في حدِّه: (تابع لما قبله، موضِّحٌ له إنْ كان معرفة... أو مُخصّصٌ له إنْ كان نكرةً... جامد غير مؤوّل بمشتقٍّ)[3]. وهذا ما عناه الخليل بقوله: (يقومُ مقامه). والذي يُعضِّد كلامنا هذا، أنَّ سيبويه يستعمل مصطلح (الصِّفة) - وهو مصطلح مرادف للنَّعت - ليدلَّ به على عطف البيان[4].

20- مصطلح المصدر: عرفنا قبل قليلٍ أنَّ الخليل استعمل مصطلح (الفعل) ليدلّ به على المصدر. وتتمَّة للمصطلحات المتعلِّقة بالمصدر، فإنّنا وجدنا أنَّ مصطلح (المصدر) استعمله ليدلَّ به على الحدث غير المقترن بزمان. وقبل كُلِّ شيء نذكر أنَّ الخليل بيَّن علاقة المصدر بالفعل، وأسبقيته عليه، وإنَّ هذه المسألة الخلافية المنسوبة إلى البصريين[5] إنَّما هي مِن فكر

---

(1) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 185/4.

(2) العين 73/2.

(3) شرح الحدود النَّحويّة ص 121. ويُنظر: التّعريفات ص 87. الكُليّات ص 607. كشّاف اصطلاحات الفنون 280/3.

(4) الكتاب 8/2.

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 235/1 والمسألة (28). التَّبيين عن مذاهب =

الخليل النَّحويّ. قال: (والمصدر أصل الكلمة التّي تصدرُ عنه الأفعال. وتفسيره أنَّ المصادر كانت أوَّلَ الكلام، كقولك: (الذَّهاب، والسَّمعُ، والحفظ،...)[1]. ومن استعمالاته للمصدر بهذا المعنى قوله: (الكُحلُ: ما يُكتحَلُ به... والكَحَلُ: مصدره)[2].

21- مصطلحا النَّفي والجَحد: مصطلحان استعملهما الخليل، وإنْ كان النَّفي مِن المصطلحات المعروفة في مرحلة سابقة لمرحلة التّشكيل النَّحويّ هذه. قال مستعملا مصطلح النَّفي: (وأمّا (لاتَ) فإنَّها يُنفى بها كما يُنفى بـ (لا)...)[3]. ومِن استعمالاته لمصطلح (الجَحد) : (لا: حرف يُنفى به ويُجحدُ...)[4].

22- مصطلح (السَّقط) : السَّقط لغةً: الوقعة الشَّديدة[5]. استعمله الخليل بمعنى (المحذوف) في علم الصّرف. قال: (وعيسى: اسم نبي الله صلوات الله عليه يُجمع عِيسُون بضمِّ السِّين والياءُ ساقطة، وهي زائدة)[6].

23- مصطلح (الطَّرح) : ويقصد به الحذف[7]. وهو المصطلح الثَّاني الذي استعمله الخليل بهذا المعنى ومن ابتداعاتِهِ؛ قال: (ويومٌ راحٌ، أي: صائفٌ ورائعٌ فَطَرَحَ (الياء) ولم يُحدِثْ في الإعراب شيئاً، وتركَهُ على

=

البصريين والكوفيين ص 143. ائتلاف النُّصرة ص 27.

(1) العين 96/7.

(2) العين 62/3. ويُنظر فيه: 415/8.

(3) العين 157/8. ويُنظر فيه: ص 348.

(4) العين 349/8. ويُنظر فيه: 300/7، 321/8.

(5) يُنظر: لسان العرب 316/7 (سقط). القاموس المحيط 364/2. تاج العروس 187/19.

(6) العين 201/2.

(7) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 138/3.

رفعِهِ) [1]. أي: حذف الياء.

24- مصطلحُ (الكفّ) : وهو الحذف والسَّقط لغةً[2]. والحقُّ أَنَّ هذا مِن مصطلحات عِلْمِ العَرُوضِ؛ وفيه هو: (حذف الحرف السّابع السّاكن، كحذف نون مفاعلين فيبقى مفاعيل بضمِّ اللَّام) [3]. وبما أنَّ الخليل هو واضعُ عِلْمِ العَرُوض؛ لذ نجده يستعمل مصطلح (الكفِّ) في النَّحو أيضاً، ولم نرَ أحداً غيره استعملَ هذا المصطلح قال في بيت لامرئ القيس [4]:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

: (وقال بعض النَّحويين: كُفَّ نون (خُظاتان) كما قالُوا في الرَّفع (اللّذا) وهم يُريدون (اللّذان)...) [5].

هذه هي المصطلحات التي استعملَها الخليل بن أحمد الفراهيديُّ في كتاب (العين)؛ إذ أنَّ أغلبها كانتْ مِن ابتداعاتِهِ. ووجدْنا تطوُّراً كبيراً في صناعة المصطلح النَّحويّ. وهذا يؤكِّدُ ما ذهبنا إِليه: أنَّ هذه المرحلة هي مرحلةُ تشكيل المصطلح النَّحويّ. ومهما يكن مِن شيءٍ فإِنَّ مصطلحات الخليل تميّزت بميزتين هما:

1- تنوَّعت المصطلحات النَّحويّة التي استعملها للدّلالة على المعنى الواحد مثل: المصدر، والفعل، والاسم، والنَّفي، والجَحد، والزّيادة، والحذف.

---

(1) العين 270/5.

(2) يُنظر: لسان العرب 304/9 كفف. قاموس المحيط 190/3.

(3) كشّاف اصطلاحات الفنون 20/4. ويُنظر: التعريفات ص 104. معجم المصطلحات العَروضية والقافية ص 225.

(4) ديوانه ص 164.

(5) العين 297/4.

2- تخصَّصت مصطلحات عنده، وتعمَّمتْ أُخرى على يدِهِ، مثل: الإغراء، والحال، والقطع، وغير ذلك ممَّا ذكرناه في هذا البحث.

ثانيا: مصطلحات الأَخْفَشِ الأَكْبَرِ [1] النَّحويّة:

هو عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو خطّاب، الأخفَش الأكبَر النَّحويّ المتوفى سنة (177 هـ). وهو أُستاذ يونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائيّ، وأبي عبيدة [2]. وأغلب مرويّات سيبويه عنه هي ممّا سَمِعَهُ مِن العرب؛ إذ كان يكثر النَّقل عنهم [3]. فقد جاء في كتاب سيبويه كثيرٌ مِن ذلك؛ قال سيبويه: (حدَّثنا أبو الخطّاب أنّه سمع مِن العرب مَن يقولُ له: إليكَ، فيقول إليَّ....) [4]. وقال: (وزعم أبو الخطّاب أنَّ بعض العرب يقولُ: حيَّهل الصّلاة،....) [5]. وقال: (وزعم أبو الخطّاب - وسألتهُ عنه غير مَرةٍ - أنَّ ناساً مِن العرب يُوثَقُ بعربيَّتهم، وهم بنو سُليمٍ يجعلون بابَ قلتُ أجمعَ مثل ظننتُ) [6]. وقال: (حدَّثَنا أبو الخطّاب أنَّهُ سمِعَ بعض العرب....) [7]. والحقُّ أنَّهُ أكثرُ النَّحويين روايةً عن العرب في الكتاب، إذا ما قارنَّا آراءه الكثيرة في الكتاب بآراء الخليل ويونس.

(1) يُنظر ترجمته: مراتب النَّحويين ص 37. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 40. نزهة الالباء ص 44. إنباه الرّواة 157/2. البداية والنّهاية 178/11. البُلغة ص 119. بغية الوعاة 74/2. الأعلام 288/3.

(2) يُنظر: بغية الوعاة 74/2.

(3) يُنظر: بغية الوعاة 74/2.

(4) الكتاب 249/1 - 250.

(5) الكتاب 241/1.

(6) الكتاب 124/1.

(7) الكتاب 255/1.

والآن سنذكرُ المصطلحات النَّحويّة التي رصدناها للأخفَش الأكبَر في كتاب سيبويه، وهي:

1- مصطلحات (الحركات الإعرابيّة): لم يختلف استعمالُهُ للحركات الإعرابيّة عمّا هو عند الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب. وهذا يدلُّ - ولا شكَّ - أنَّه ينتمي إلى مرحلة تشكيل المصطلح النَّحويّ. على الرَّغم مِن قِلَّة المصطلحات النَّحويّة المنقولة عنه. قال سيبويه: (وزعم أبو الخطّاب أنَّهُ سمعَ بعضَ العرب الموثوق بهم يُنشِدُ هذا البيت نصباً[1]:

أَتُوعِدُني بقَوْمِكَ يا ابنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخالُونَ العِبَادَا
بما جَمَّعْتَ مِن حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالجِيادَا)[2]

2- مصطلح (التَّعديّ) : في البدءِ نقول إنَّ سيبويه قسَّمَ أسماءَ الأفعالِ المنقولةِ مِن الجارّ والمجرورِ، والظَّرف، التي أودَعها في باب: (وهذا بابٌ مِن الفعل سُمِّيَ به الفعل فيه بأسماء مُضافةٍ)[3]. قسَّمها ثلاثة أقسامٍ:

ما يتعدَّى المأمورُ إلى مأمور به، مثل: دونكَ وعليكَ. وما يتعدَّى المنهيّ إلى المنهيّ عنه، مثل: حَذَراكَ وحَذارِكَ. وما لا يتعدَّى المأمورُ ولا المنهيّ، مثل: مكانكَ وبعدكَ[4].

وقد وضعَ الأخفَشُ الأكبَرُ النَّوع الأَوَّل مِن هذا الموضوعِ، فنَقَلَ سيبويه عنه: (فأمّا ما يتعدَّى المأمورُ إلى مأمورٍ به، فهو قولك: عليكَ زيداً،

---

(1) البيت لشقيق بن جزْء الباهليّ. يُنظر: شرح أَبيات سيبويه ص 126. فُرحة الأديب ص 47. تحصيل عين الذهب ص 197.
(2) الكتاب 304/1.
(3) الكتاب 248/1.
(4) يُنظر: الكتاب 248/1 - 249.

ودونكَ زيداً، وعندكَ زيداً، تأمرُهُ به. حدَّثنا بذلك أبو الخطَّاب)[1].

3- مصطلح الإضافة: استعمل الأخفَش الأكبَر مصطلح (الإضافة) ؛ ليدلَّ به على النّسب وحالُهُ في هذا الاستعمال، مثل حال الخليل، وهذا دليلٌ آخر نُضِيفُهُ إلى انتماء هذا الرَّجل إلى مرحلة تشكيل المصطلح النَّحويّ، فهو يستعمل المصطلحات عينها التي تنتمي إلى هذه المرحلة. قال سيبويه: (... وتصديق ذلك أنَّ أبا الخطّاب كان يقول: إنَّ بعضهم إذا أضافَ أبناء فارسٍ قال: بَنَوِيٌّ)[2].

هذه هي المصطلحات التي نقلها سيبويه عن الأخفَش الأكبَر. ويمكن أنْ نُجْمِلَ أهمَّ مميّزات المصطلح عنده، وقلَّتها إلى ما يأتي:

1- قِلّة مصطلحاته النَّحويّة، ويعود ذلك لاهتمامه بالسَّماع مِن العرب والنَّقل عنهم، واهتمامه بالسَّماع جعله ينشغلُ بها كثيراً، ولا يخفى أنَّ انشغاله بالسَّماع والنَّقل عن العرب لا يقلُّ أهميةً عن دَرْسِ القواعد النَّحويّة، والاهتمام بالمصطلح النَّحويّ.

2- ويمكن أنْ نعزو سبب قِلَّة مصطلحاته النَّحويّة إلى اهتمامه بالقضايا اللُّغويَّة، حتَّى قيل في ذلك: (وله ألفاظٌ لُغويَّة انفردَ بنقلِها عن العرب)[3]. وقد أوردتْ كُتُبُ التَّراجِم شواهد على إهتمامِهِ اللُّغويّ وتفرُّدِهِ بها[4]. وزيادةً على ذلك، يُنْسَبُ له اهتمامه بتفسير الشِّعر وشرحه، إذ قيل إنَّه ابتكرَ في تفسير الأبيات الشّعرية طريقةً، في وضعِ كلِّ شرح للبيتِ تحتَهُ،

(1) الكتاب 249/1.

(2) الكتاب 361/3.

(3) إنباه الرُّواة 157/2.

(4) يُنظر: طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 40. نُزهة الالباء ص 44.

وليس كما كان يَفعلُ مَن سبقوه في وَضْعِ الشَّرح بعد ذِكْرِ القصيدة بِرُمَّتِها [1].

3- لم تختلف مصطلحاتُهُ عن مصطلحات الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب مِن حيثُ التَّشكيلُ النَّحويّ؛ لذا فهو مثلهما ينتمي إلى علماء هذه المرحلة.

ثالثاً: مصطلحات يونس بن حبيب النَّحويَّة [2]:

يونس بن حبيب مِن النَّحويين المشهورين في تاريخ النَّحو بعامة، وتاريخ نحاة البصرة بخاصّة. فهو أُستاذ سيبويه، ومعاصرٌ للخليل بن أحمد؛ إذ كانت وفاتُهُ سنة (182 هـ). وزيادةً على ذلك فهو أُستاذُ الكِسائيّ، والفرَّاء؛ فقد سَمِعَا منه أيضاً [3]. وقيل فيه أيضاً إنَّه بارعٌ في النَّحو [4]. وكما وصفَهُ بعض الباحثين مِن أنَّه كان مُتَفَرِّداً مُتَمَيِّزاً في مذهبه الفكريّ النَّحويّ؛ إذ (الخطُّ الرَّئيسيُّ في مذهبه النَّحويّ هو الخطُّ الرَّئيسيُّ في شخصيتِهِ. وذلك هو التَّحرُّرُ الفكريُّ الذي يرتكزُ على أساسٍ قويٍّ مِن الأصالة في الرِّواية والسَّماع، واحترام الوارد مِن الشَّواهد بوجهٍ عامٍّ)[5].

فرجلٌ هذه أوصافُهُ لا بُدَّ أنْ تكون له آراء مهمّة، ومصطلحات في النَّحو العربيّ. وممّا يُؤسَفُ له أنَّ كُتُبَهُ ضاعتْ، ولم يبقَ منها شيءٌ، إلّا ما

(1) يُنظر: بغية الوعاة 74/2.

(2) يُنظر ترجمته: المعارف ص 541. مراتب النَّحويين ص 34. أخبار النَّحويين البصريين ص 33. طبقات النَّحويين واللُّغويين ص 51. نُزهة الالباء ص 47. إنباء الرواة 68/4. معجم الأدباء 64/20. الكامل في التّاريخ 195/6. البداية والنّهاية 198/10. البُلغة ص 295. غاية النّهاية 352/2. بغية الوعاة 365/2. طبقات المفسرين 385/2. شذرات الذهب 301/1. هديّة العارفين 571/2. الأَعلام 261/8. معجم المؤلفين 347/13.

(3) يُنظر: انباه الرواة 70/4.

(4) يُنظر: انباه الرواة 70/4.

(5) يونس البصريُّ: حياتُهُ وآثاره ومذاهبه ص 322.

نجده مِن آرائِهِ في كتاب سيبويه، وطبقات فحول الشُّعراء لابن سلّام. وقد أشادَ سيبويه بعدد مِن آرائِهِ، وعارضَ عدداً آخرَ منها [1].

والحقُّ أَنَّ آراءَ يونس بن حبيب الأصيلة موجودةٌ في كتاب سيبويه، على الرَّغم مِن تناثُرِ كثيرٍ مِن آرائهِ في كُتُبِ النَّحو. ولكنْ كما بيَّنَّا في بداية هذا المبحث، أنَّ سيبويه نَقَلَ آراءَ أساتذتِهِ بأمانةٍ قالها هو قبلَ أنْ يقولَها غيره.

والمصطلحات التي استعملها يونس، ممَّا نقلها سيبويه عنه هي [2]:

1- مصطلحات (الحركات الإعرابيّة): فمِن استعماله لحركتي (الرَّفع)، و(النَّصب)؛ قال سيبويه: (.... لأنَّه لمنصوبٍ. قول يونس: المعنى في الرَّفع والنَّصب واحد) [3]. ومِن استعمالِهِ لمصطلح الجرّ: (وأمّا ما مررتُ برجُلٍ فكيف امرأةٌ، فزعم يونس أنَّ الجرَّ خطأٌ [4]، وقال هو بمنزلة أينَ) [5].

2- مصطلح (المنوَّن) : استعمل يونس مصطلح (المنوَّن) وليس غريباً أنْ يُطلقِ القُدامى مصطلح المنوَّن ليدلَّ على التَّنوين لأنَّ التَّنوين في الأصل نون ساكنة. فقيل في تعريفه: (نون ساكنة تتبع حركة لا لتأكيد الفعل) [6].

ومِن استعمال يونس بن حبيب لهذا المصطلح، ما نقله عنه سيبويه عند الحديث عن قول الشَّاعر [7]:

---

(1) يُنظر: يونس البصري ص 130، 179.

(2) لن نعلِّق على مصطلحات يونس بن حبيب؛ لأنَّها شُبِّعتْ دراسةً وتوضيحاً.

(3) الكتاب 184/2. ويُنظر فيه: 50/1، 120، 271، 238.

(4) أي: بجرِّ امرأة.

(5) الكتاب: 441/1. ويُنظر فيه: ص 435.

(6) كشّاف اصطلاحات الفنون 259/4. ويُنظر: ظاهرة التّنوين في اللُّغة العربية ص 9 - 10.

(7) البيت لعمرو بن قعاس. يُنظر: النَّوادر (أبو زيد) ص 256. تحصيل عين الذَّهب ص 350.

أَلَا رَجُـــلاً جَـــزَاهُ اللهُ خَيْـــرَاً يَـــدُلُّ عَلَـــى مُحَـــصِّلَةٍ تَبِـــيْتُ

: (.... وأمّا يونس فزعمَ أنّه نوّنَ مُضْطَراً...)[1].

3- مصطلح (النّكرة) : قال سيبويه: (وزعمَ يونس والخليل رحمهما الله أنَّ الدِّرهمَ ليستْ نكرةً؛ لأنَّهم يقولون: مئة الدِّرهم التي تعلمُ، فهي بمنزلة عبد الله)[2].

4- مصطلحا (المُضمَر) و(المُظهَر): استعمل (المُضمَر) بمعنى (الضَّمير)، و(المُظهَر) بمعنى الاسم الظّاهر. قال مُسْتَعْمَلاً لمصطلح المُظهَر: (وزعم يونس أنَّه قال: أعطيتُكَهُ، وأعطيتُكُمْها، كما في المُظهَر)[3]. ومِن استعمالِهِ لمصطلح المُضمَر: (وأمّا يونس فزعم أنَّه ليس يرفَعُ شيئاً مِن التَّرحُّم على إضمار شيءٍ يرفع...)[4].

5- مصطلح (الابتداء) : واستعمله يونس بن حبيب ليدلَّ به على (المبتدإ). نقل عنه سيبويه عند توضيح قول الأعشى[5]:

إنْ تَـرْكَبُوا فـرُكُوبُ الخَـيلِ عَادَتُـنَا أَوْ تَنْـــزِلُونَ فَأَنَّـــا مَعْـــشَرٌ نُـــزُلُ

: (.... وأمّا يونس فقال: أَرفعُهُ على الابتداء، كأنَّه قال: أو أنتم نازلونَ)[6].

6- مصطلح (النَّصب على التَّرحُّم) : بيَّنّا أنَّ الخليل بدأ في البحث عن المنصوبات بأفعالٍ مُضمرةٍ. وكان (النَّصبُ على التَّرحُّم) واحداً منها. وقد

(1) الكتاب 308/2.

(2) الكتاب 428/1.

(3) الكتاب 2/ 377.

(4) الكتاب 377/2.

(5) ديوانه ص 63. برواية: (قالوا الرّكوب فقلنا تلك عدتنا أو تنزلون). وعلى هذه الرِّواية لا شاهدَ فيه.

(6) الكتاب 51/3. ويُنظر فيه: 71/2.

استعمله يونس أيضاً للمنصوب على إضمارِ فعلٍ. قال سيبويه (وأمّا يونس فزعمَ أنّه ليس يرفعُ شيئاً مِن التَّرحُّم على إضمار شيءٍ يُرفَعُ، ولكنَّه إنْ قال ضربتُهُ لم يقُل أبداً إلّا المسكينِ، يحمله على الفعل)[(1)].

7- مصطلح (النِّداء) : قال سيبويه: (وأمّا قول ذي الرُّمَّة[(2)]:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ

فزعم يونس أنَّه كان يسمِّيها مرّة ميّة ومَرَّةً ميّا، ويجعلُ كُلَّ واحدٍ من الاسمينِ اسماً لها في النِداء وفي غيره)[(3)].

8- مصطلح (الإضافة) : قال سيبويه: (وزعمَ يونس أنَّ لبَّيك اسم واحد ولكنَّه جاء على هذا اللّفظ في الإضافة، كقولك: عليكَ)[(4)].

9- مصطلحا (الواقع وغير الواقع) : فصَّلنا القول في هذين المصطلحين عندما تحدَّثنا عن مصطلحي (العلاج)، و(غير العلاج) عند عيسى بن عمر. وبيَّنّا أنَّ معناهما هو الحالُ والاستقبالُ.

10- مصطلح (البدل) : وهو أيضاً مِن مصطلحات الخليل بن أحمد. ومِن استعمالات يونس له: (... ومَنْ جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلِكَ خيراً منكَ، وإنْ شاءَ خيرٌ منكَ على البدل. وهو قول يونس والخليل رحمهما الله)[(5)].

11- مصطلح (السَّقط) : وعنى به يونس بن حبيب الحذف والإهمال. وقد وجدْنا أنَّ الخليل استعمله لمعنىً صرفيّ. ولكنَّ يونس

---

(1) الكتاب 77/2.

(2) ديوانه ص 3.

(3) الكتاب 247/2.

(4) الكتاب 351/1. ويُنظر فيه: الكتاب 209/2. الهامش 7.

(5) الكتاب 14/2.

استعملَه بمعنىً نحويٍّ، فقد أتمَّ بذلك فكرة هذا المصطلح. قال سيبويه: (وسألتُ يونس عن: رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو. فقال: أقول مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو؛ لأنَّه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ. وهكذا ينبغي، إذا كنتَ تقول يا زيدَ بنَ عمرو، وهذا زيدُ ابنُ عمرو، فتُسقِطَ التّنوين) [1]. أي بمعنى تحذفها.

12- مصطلح (الإلغاء) : كما بيَّنَّا أنَّه يأتي بمعنى المُهمَل والزَّائد. قال سيبويه: (وتقول: إنْ تأتني آتكَ وإذن أُكْرِمْكَ إذا جعلتَ الكلام على أوَّلِهِ ولم تقطعه، وعطفته على الأوَّل. وإنْ جعلته مستقبلاً نصبتَ، وإنْ شئتَ رفعته على قول مَنْ ألغى. هذا قول يونس، وهو حسنٌ) [2].

هذه هي المصطلحات النَّحويَّة التي سمعها سيبويه مِن أستاذِهِ يونس بن حبيب، وقد تميَّزت:

1- يُلحظ أنَّ أغلب المصطلحات النَّحويّة هي تنتمي إلى مرحلة تشكيل المصطلح النَّحويّ، ولم تخرج عن مصطلحات هذه المرحلة.

2- إنَّ المصطلحات التي استعملها يونس بن حبيب هي نفسُها المصطلحات التي استعملها الخليل، ممّا يدلُّ على أنَّ هذه المصطلحات وُلِدَتْ في مرحلةٍ واحدةٍ.

3- لم نجدْ مصطلحاً جديداً فيما وقفنا عليه مِن مصطلحاته، فكُلُّها مصطلحات استعملها أساتذته، واستعملها الخليل والأخفش الأكبر أَيضاً.

---

(1) الكتاب 414/2.

(2) الكتاب 15/3.

الفصل الثاني
تقعيد المصطلح النّحويّ

المبحث الأول: المصطلح النّحويّ عند سيبويه.

المبحث الثاني: المصطلحات النّحويّة التي ابتدعها سيبويه.

المبحث الثالث: تنوُّع المصطلح النّحويّ وتداخله في كتاب سيبويه

المبحث الأول
المصطلح النّحويّ عند سيبويه

يُمثِّلُ مرحلةَ (تقعيد المصطلح النّحويّ) في هذا الفصل، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر المعروف بـ (سيبويه)[1]، المتوفّى سنة (**180**هـ). إذ انطلقَ النَّحو انطلاقته الحقيقية الثّانية على يده؛ لسببٍ يسيرٍ هو أنّ أوّل مؤلَّفٍ في النَّحو وصل إلينا هو كتابه الذي أُطلِقَ عليه (الكتاب). ويُعَدُّ خزانة كبيرة للمسائل النَّحويّة، فلا يمكن أنْ نجد كتاباً قديماً وحديثاً لم يعتمد عليه سِرّاً وعلانيةً، فهو يحوي بين دفّتيه مسائل نحويّة، أقلُّ ما يقال عنها إنَّها جامعةٌ، وليست علوم العربيّة - ولاسيما النَّحو - مواد كتابه، بل يتعدّى إلى علوم أخرى مثل (الفقه)، نقرأُ في مقدِّمة تحقيقِ (الكتاب) نقلا عن الجَرْميّ: (وقال[2]

(1) ينظر ترجمته: المعارف ص 544. مراتب النّحويين ص 73 أخبار النّحويين البصريين ص 48. طبقات النّحويين واللّغويين ص 66. تاريخ بغداد 195/12. نزهة الألباء ص 54. إنباه الرُّواة 346/2. معجم الأدباء 114/16. الكامل في التاريخ 238/6. وفيات الأعيان 463/3. البداية والنهاية 189/10. البُلغة ص 173. غاية النهاية 531/1. الفلاكة والمفلكون ص 110. بغية الوعاة 229/2. شذرات الذّهب 252/1. (وفيات سنة 161هـ)! المدارس النّحويّة (د. شوقي ضيف) ص 57. مدرسة البصرة النّحويّة ص 466. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ص 31. سيبويه حياته وكتابه ص 7 وما بعدها. كتاب سيبويه وشروحه ص 9. المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه ص 11. من أعلام البصرة سيبويه ص 13. شواهد الشّعر في كتاب سيبويه ص 21. الأعلام 5/ 81. معجم المؤلفين 10/8.

(2) أي: (أبو جعفر النّحاس) (ت 328 هـ).

سمعت أبا بكر بن شُقير يقول: حدَّثني أبو جعفر الطَّبريّ، قال سمعتُ الجَرميَّ يقول: أنا مُذْ ثلاثونَ أُفْتِي النَّاس في الفقه مِن كتاب سيبويه)[1]. ونُقِلَ عنه أيضاً: (...... وذلك أنّ أبا عمر الجَرميّ كان صاحب حديث، فلمَّا عَلِمَ كتاب سيبويه تفقّه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلّمُ منه النّظر والتَّفتيش)[2].

نفهمُ مِن النَّصين أنَّ كتاب سيبويه أثَّرَ في عقول العلماء وفكرهم بأقيسَتهِ وأسلوبهِ حتّى أخذوا ينقلون ذلك إلى العلوم الأُخرى سواء كانت مِن العلوم العربيّة أم مِن غيرها. فوسَّع مداركهم وفتح لهم أبواباً أدَّت كلّها إلى تسليط الضّوء على أفكارٍ وآراء لم تكن واضحة لولا سيبويه؛ ولبقيت مستغلقة عليهم غامضة إنْ لم يطّلعوا على كتابه.

أمّا أثره على العربيّة وعلومها فذاك فضلٌ لا تدركُهُ هذه الأطروحة ولا غيرها على أهل علم النّحو، والعلوم العربيّة الأُخرى. فكم مِن شرحٍ قام على الكتاب، أو على شواهده، أو على أمثلته. وزيادةً على ذلك (الفهارس) التي أُقيمتْ له لتقريب موادِّه وتوضيحها[3].

هذه هي هويَّة (الكتاب)، وهذا هو (حَدُّه)، فلا بُدَّ أنْ يحوي على مصطلحاتٍ نحويّةٍ هائلةٍ؛ إذ استطاع أنْ يجمعَ قول الأوّلين في النّحو، وكلام العرب، وما وهبَهُ الله مِن فكرٍ عظيمٍ؛ إذ فتح له - سبحانه وتعالى - عيناً نقديّةً تَعْرِفُ التَّمييزَ بين النُّصوص الصّحيحة والنّصوص غير الصّحيحة، فجاء الكتابُ أُبَّهةً في بابه فذّاً في لُغتِهِ، عميقاً في مادَّتِهِ.

(1) الكتاب 1/5 - 6.

(2) الكتاب 1/6.

(3) يُنظر تفصيل ذلك: كتاب سيبويه وشروحه ص 149 - 278. المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه ص 35 - 80.

وبعدَ هذا يمكن أنْ يسهل لنا فهم تسمية هذا الفصل، بأنّه تقعيدٌ للمصطلح النّحويّ، ويكون سيبويه هو فارس تقعيد المصطلح. والأسباب التي دَعَتْ إلى جعله أوّل مَن قَعَّد المصطلح النّحوي هي:

1- استمرار استعمال المصطلحات النّحويّة التي وردتْ في الكتاب إلى يومنا هذا.

2- أصالة هذه المصطلحات؛ إذ لم تتأثّر بمصطلحات النّحو اليوناني، ولا بمصطلحات النّحو السُّرياني، على الرَّغمِ مِن اختلاط العرب بهما، وبغيرهما مِن الأقوام الأعجمية بعد الإسلام [(1)].

3- دلالة تلك المصطلحات النّحويّة على المعنى الذي وُضِعَتْ مِن أجلِهِ، ووقفتْ حائلاً أمام مَنْ أراد ابتداع مصطلحات أُخرى على المصطلحات النّحويّة (المستقرّة) التي وضعها. وعلى هذا لم يجد العلماءُ مصطلحاتٍ خيراً منها.

4- تنوُّع المصطلحات النّحويّة في الكتاب، مِمَّا أعطى حريّة لِمَنْ تلا تلوه في صناعة النّحو ليختار المصطلح الملائم لِلّذي وُضِعَ مِن أجلِهِ.

5- أَوعبَ سيبويه المصطلحات التي وضعها أساتذتُهُ وغيرهم مِمَّن سبقوه في هذه الصّناعة. لذا قال أبو الطَّيب اللُّغويُّ: (وعَقَدَ [(2)] أبوابه بلفظِهِ ولفظِ الخليل) [(3)]؛ وبذا يكون قد جمع بين ما وضَعَهُ وما وَضَعَ غيره مِن المصطلحات في كتابه.

6- أخذ سيبويه بوَضْعِ مصطلحات تفصيليّة للأبواب النّحويّة في

(1) يُنظر: جهود علماء النّحو في القرن الثّالث الهجري ص 30 - 45.

(2) أي: (سيبويه) .

(3) مراتب النّحويين ص 73.

(الكتاب) فَوَضَعَ مصطلحات أنواع (البدل)، وأنواع (الضمائر)، وغيرهما.

وأخيراً نختتمُ فقرتنا هذه بما جاء في الفِهْرِسْتِ لابن النّديم: (عَمِلَ كتابه الذي لم يسبقه إلى مثلهِ أحدٌ قبلهُ ولم يُلحق به بعده) [1].

اختلاف المصطلح النَّحويِّ باختلاف طبعات (الكتاب): طُبِعَ كتاب سيبويه غير مرَّةٍ شرقاً وغرباً، فقد ذكرتْ كُتب الفهارس تلك الطبعات، وهي:

1- طُبِعَ أوّل مَرَّةٍ بتحقيق المستشرق الفرنسي درنبرغ سنة 1881م [2]. ونشره المستشرق الألماني جورج أولمس سنة 1970م. وهي إعادة لنشرة درنبرغ في هلدسهايم (ألمانيا الغربيّة) سابقاً. وقد أعاد النَّشرة ثانية في نيويورك في السَّنة عينها [3].

2- ونَشَرَهُ كبير الدِّين أحمد في كلكتا بالهند سنة 1887م [4].

3- ونُشِرَ ببولاق سنة 1898م - 1900م، باعتناء محمود مصطفى وأعادت مكتبة المثنى ببغداد نَشْر هذه الطبعة بالأوفسيت سنة 1964م [5]. في مجلَّدين. ووُصِفَتْ طبعة بولاق هذه بأنّها أصحُّ الطبعات؛ قال بروكلمان: (وأصحُّ طبعات الكتاب طبعة بولاق 1316هـ، مع تقريرات بالهامش وزُبَد مِن

---

(1) ص 57.

(2) ينظر: ذخائر التُراث العربي الإسلامي 584/1. فهرست الكُتب النّحويّة المطبوعة ص 162.

(3) ينظر: ذخائر التُراث العربي الإسلامي 584/1. فهرست الكُتب النّحويّة المطبوعة ص 162.

(4) ينظر: ذخائر التُراث العربي الإسلامي 584/1. فهرست الكُتب النّحويّة المطبوعة ص 163.

(5) ينظر: ذخائر التُراث العربي الإسلامي 584/1، فهرست الكُتب النّحويّة المطبوعة ص 163.

شرح أبي سعيد السّيرافيّ ومِن غيره أيضاً، وبأسفلها شرح الشّواهد للأعلم الشّنتمريّ) [1].

4- ثُمَّ نُشِرَ في بيروت، عن مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، في مجلدين سنة 1968م [2].

5- طُبِعَ طبعةً رصينةً، بتحقيق الأستاذ عبد السَّلام محمَّد هارون وشرحه، ونُشِرَ غيرُ مرَّةٍ في القاهرة وبيروت [3]. في خمسة مجلَّدات.

6- وحقَّقه الدُّكتور إميل يعقوب في خمسة مُجلَّداتٍ ونُشِرَ في بيروت سنة 1999م.

7- ونَشَرَ المادة النّحويّة للكتاب الدُّكتورُ محمد كاظم البكَّاء سنة 2004م في خمسة مجلّدات عن مؤسسة الرِّسالة / بيروت - دار البشير بالأردن.

وبعد أنْ عقدْنا مقارنةً بين طبعة بولاق على أنّها طبعة فُضلى نُشِرَتْ قديماً، وطبعة الأُستاذ عبد السّلام هارون على أنّها طبعةٌ حديثةٌ منشورةٌ على طريقةٍ علميّةٍ محقَّقَةٍ، ونُسَخَ الكتاب وشروحه؛ وجدنا أنَّ ثمّة اختلافاً في المصطلحات النَّحويّة.

1- جاء في طبعة بولاق: (هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنّهي. وهي حروفُ النّفي شبّهوها بألف

(1) تاريخ الأدب العربيّ 136/2.

(2) ينظر: ذخائر التُّراث العربي الإسلامي 585/1، فهرست الكُتب النّحويّة المطبوعة ص 163.

(3) ينظر: ذخائر التُّراث العربي الإسلامي 585/1، فهرست الكُتب النّحويّة المطبوعة ص 163.

الاستفهام......) [1]. وفي طبعة عبد السّلام هارون: (هذا باب حروفٍ أُجريتْ مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنَّهي وهي حروف النَّفي، شبَّهوها بحروف الاستفهام....) [2]. ففي طبعة (بولاق) نقرأُ مصطلح (ألف الاستفهام) ، وفي طبعة هارون (حروف الاستفهام). وكلا المصطلحين جائزان في فهم نصوص هذا الباب.

2- وَوَرَدَ في طبعة بولاق: (هذا باب ما يَنْتَصِبُ مِن الأسماء التي ليستْ بصفةٍ ولا مصادرَ، لأنَّه حالٌ يَقَعُ فيه الأمرُ فينتصبُ لأنَّه مفعولٌ فيه) [3]. وفي طبعة عبد السَّلام هارون: (هذا باب ما ينتصبُ مِن الأسماء التي ليستْ بصفةٍ ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقَعُ فيه الأمرُ فينتصبُ لأنَّه مفعولٌ به) [4]. أي ورد في طبعة بولاق مصطلح (مفعول فيه) ، وفي طبعة عبد السّلام هارون (مفعول به).

وبعد الرُّجوع إلى فهارس أبواب شروح كتاب سيبويه التي أوردها الدُّكتور محمد عبد المطّلب البكّاء في كتابه (المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه)، تبيّن أنَّ أبا سعيد السّيرافيّ ذكر مصطلح (المفعول فيه) ؛ قال: (هذا باب ما ينتصب مِن الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادر، لأنَّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنَّه مفعول فيه) [5]. وبذا فإنَّ رواية السِّيرافي هي عينُها التي جاءتْ في طبعة بولاق، ويكون ما جاء في طبعة بولاق أقربَ إلى ما وضعه سيبويه مِن المصطلح الذي وَرَدَ في طبعة هارون.

---

(1) الكتاب 72/1 (بولاق).

(2) الكتاب 145/1 (هارون).

(3) الكتاب 195/1 (بولاق).

(4) الكتاب 1 /391 (هارون).

(5) ص 97.

3- ونجد اختلافاً آخر بين طبعة الأُستاذ هارون، والنُّسَخ التي اعتمدَ عليها؛ فهو يوافق مصطلحات طبعة بولاق على نسخة (الأصل) التي اعتمد عليها. جاء في نشرتِهِ: (هذا باب ما يكون النِّداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة)(1). وهذا هو عنوان طبعة بولاق(2). وقد ذَكَرَ الأُستاذ هارون في الهامش المرقم بـ (**1**)(3): (**1**) في الأصل فقط: (بحرف الجَرِّ.). ويبدو أنَّ (حرف الجَرِّ) الوارد في نسخة الأصل هي مِن وَضْعِ النَّاسخ ليسَ غيرُ. لأنّنا وجدنا تحريفاً في هذا المصطلح وفي المكان عينه؛ إذ جاء في كتاب (النُّكت في تفسير كتاب سيبويه): (بحرف الاستفهام)(4). وقد صحَّحها محقق الكتاب، الدُّكتور زهير عبد المحسن سلطان(5). وهذا أيضاً مِن وَهْمِ النَّاسخ. ويدلُّ ثانيةً أنَّ طبعة بولاق هي أصحُّ الطبعات.

4- وتنبَّه عدد مِن شُرَّاح (الكتاب) إلى أنَّ ثمّة فروقاً بين نُسخِهِ فيما يخصُّ المصطلح النّحويّ أو غيره. فقد ذكروا ذلك الاختلاف، وبيّنوا رأيهم فيه. وقاموا عدة مرّات باستبدال مصطلحات الكتاب بمصطلحات أُخرى أكثر وضوحا؛ إذ أنَّ مِن مصطلحات سيبويه ماهي متنوعة الاستعمال، فأخذوا بتبيينِ ما أرادَهُ سيبويه بمصطلحات أُخرى مترادفة لاستعماله.

فمِنْ اختلاف النُسَّاخ التي أشار إليها الشُّرَّاح ما ذكره الرُّمَّانيُّ (ت **384**هـ) في شرحه على الكتاب؛ إذ قال: (وإنَّما جاء في نسخة أنّه حال وفي أخرى أنّه مفعول، وليس بمتناقض، على أنَّ فاه مفعول مِن جهة حقيقته في نفسه،

---

(1) الكتاب 215/2. (هارون).

(2) الكتاب 318/1. (بولاق).

(3) الكتاب 215/2. (هارون).

(4) 560/1.

(5) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 560/1.

وفي موضع الحال مِن جهة أنَّه وقع موقع جاعلاً فاه إلى فيَّ)[1]. نرى أنَّه يُفسِّر الخلاف في مصطلح (الحال) في نسخة، و(المفعول) في نسخة أخرى.

5- أمَّا الشَّكل الثّاني مِن عمل الشُّرّاح في مصطلحات (الكتاب)، أنَّهم أبدلُوا كثيراً مِن عنواناتِهِ، التي تحوي مصطلحات بأُخرى، هي أوضح مِن التي وضعها سيبويه، وأكثرُ مَنْ فعل ذلك هو الرُّمانيُّ؛ قال الدُّكتور مازن المبارك: (لم يتقيَّد الرُّمانيُّ بعنوانات (الكتاب) بل كان يأخذُ بعضها ويُغيّرُ بعضها الآخر، كانَ يذكرُ منها ما اتّضَحَ معناه وظهرَ الغرض منه، أمَّا ما غَمُضَ وَدُقَّ فكانَ يستبدلُ به عنواناً أكثر وضوحاً وأشدُّ دلالةً على الباب)[2].

ومِن الأمثلة على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه في موضوع (المفعول له)، قوله: (هذا باب ما ينتصِبُ مِن المصادر لأنَّه عذرٌ)[3].

أمَّا في شرح الرُّمّاني فقد سُمّي هذا الباب: (باب المفعول له)[4]. فنجدُ الفرق بين ما قاله سيبويه، وما قاله الرُّمانيُّ لتوضيح المصطلح النّحويّ (المفعول له).

ومِن هذا أيضاً ما قاله سيبويه في مصطلح (التّوابع) : (هذا باب مجرى النّعت) على المنعوت والشّريكُ على الشَّريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك)[5]. ولمَّا شرح الرُّمانيُّ هذا الباب ذكره بعنوان: (باب التّوابع)[6].

وذَكَرَ سيبويه مصطلح (حذف المبتدإِ وجوباً) : (هذا باب ما يكون

(1) الكتاب 391/1 (هارون)، الهامش المرقَّم بـ (1).
(2) الرُّمانيُّ النّحويُّ ص 195.
(3) الكتاب 367/1.
(4) الرُّمانيُّ النّحويُّ ص 196.
(5) الكتاب 421/1.
(6) الرُّمانيُّ النّحويُّ ص 196.

المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنيّ عليه مُظهراً)[1]. وقد ذَكَرَهُ الرُّمانيُّ عند شرحهِ بعنوان: (باب المبتدإ يُحذَفُ ويبقى الخبر)[2]. وهذا الاختلاف في المصطلحات النّحويّة بين سيبويه وشُرَّاح كتابه لا يقتصرُ على الرُّمانيّ بل وجدناه عند ابن خروف (ت **609**هـ)، في شرحِهِ المسمّى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)[3]، وعند ابن الصّفّار (ت **630**هـ) في شرحه للكتاب أيضاً[4].

نَفْقَهُ مِن هذا أنَّ هناك اختلافاً بين طبعات (الكتاب) في المصطلح النّحويّ، وقد جاء هذا الاختلاف بسبب النُّسَّاخ، وما اختارتْهُ الطبعتانِ: (طبعة بولاق)، و(طبعة الأُستاذ عبد السّلام هارون) كانا أقربَ إلى ما أرادَهُ سيبويه مِن المصطلح النّحويّ في كتابه. أمَّا صَنِيعُ الشُّرَّاح، فهو تبديل مَقْصودٌ للمصطلحات النّحويّة، كان غرضهم منه هو توضيح المصطلح النَّحويّ، وتبيينُهُ للقارئ، خصوصاً إذا عَلِمْنا أنَّ كثيراً مِن مصطلحات (الكتاب) هي مصطلحات متنوّعةٌ ومتداخلةٌ، كما سنرى ذلك واضحاً على صفحات هذا الفصل.

علاقة عنوانات أبواب كتاب سيبويه بالمصطلح النَّحويّ:

قبل أنْ ندرسَ العلاقة بين عنوانات كتاب سيبويه والمصطلح النَّحويّ، لا بُدَّ أنْ نوضِّح مسألةً مُهِمَةً، اهتمَّ بها القُدامى والمحدثون؛ وهي قضية غموض أسلوب سيبويه في الكتاب مِن جهةٍ وتأثيره على المصطلح النَّحويِّ

(1) الكتاب 129/2.

(2) الرُّمانيُّ النّحويُّ ص 197.

(3) ينظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه ص 237.

(4) ينظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه ص 252، 253.

مِن جهةٍ أُخرى.

وإنَّ الغموضَ الذي شمل المصطلح النَّحويَّ، جاء مِن عدمِ فَهْمِ القُدامى والمحدثين قَصْدَ سيبويه مِمَّا يريده منه؛ لذا جاءتْ بعضُ المصطلحاتِ غامضةً على دارسي النَّحو. ونرى الإطالة في ذكر الأبواب جاءت في كثير مِن الأحيان للتخلُّص مِن هذا الغموض مِن جهة، ولاحتواءِ الموضوع تحتَ عنوان واحدٍ مِن جهةٍ أُخرى. لهذا يطول العنوان كثيراً في (الكتاب).

فمِن العنواناتِ التي نلمس فيها الغموض قوله: (باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعول الذي لم يَتَعدَّ إليه فعل فاعلٍ ولا يتعدّى فعلُهُ إلى مفعولٍ آخرَ، وما يَعْملُ مِن أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولٍ.....)[1]. فإنَّ تَكْرارَ (الفاعل)، و(المفعول)، و(التَّعدِّي) جعل من هذا النَّصِّ غامضاً صعباً حتَّى قال الأعلمُ الشَّنتمريُّ في تفسيره: (اعلم أنَّ هذا الباب مشتملٌ على تَراجِم أبوابٍ تجيء مفصّلةً بعده باباً باباً بما يتضمَّنه مِن أُصولِهِ ومسائلِهِ)[2]. ومثل هذا باب (ما الرَّفع فيه الوجه)[3]. و(هذا باب لا يكونُ فيه إلّا الرَّفع)[4]. والبابان مِن مباحث المصادر[5].

وَقَدْ صرَّح كثيرٌ مِن النَّحويين القُدامى بصعوبة عبارات سيبويه ومصطلحاتِهِ، فهذا السِّيرافيّ يقول في عنوان سيبويه: (هذا باب ما يَنْتَصِبُ مِن

(1) الكتاب 33/1.

(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه 162/1.

(3) الكتاب 365/1.

(4) الكتاب 366/1.

(5) يُنظر: الرُّمانيُّ النّحويّ ص 195.

المصادر لأنَّه حال صار فيه المذكور)[1]. أقول قال السِّيرافيُّ فيه: (هذا بابٌ فيه صعوبة....)[2]. وقال الأعلمُ الشَّنتمريُّ عنه: (قال أبو إسحاق الزَّجَّاج: هذا باب لم يفهمْهُ أحدٌ إلّا الخليل وسيبويه)[3].

وقد فسَّر الدُّكتور شوقي ضيف الغموض في عنواناتِ الكتاب ومصطلحاتِهِ، وأساليبه؛ فقال: إنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ سيبويه كان يضعُ قوانينَ النَّحو والصَّرف وضعاً مُفصَّلاً، وكثيراً ما كان مُتشعباً لأوَّلِ مرَّة[4]، ومِن هذا التَّفصيل والتَّشعُّب جاء الغموض في (الكتاب).

وذهب آخرونَ إلى أنَّ السَّببَ في ذلك يعودُ إلى أنَّ الكتابَ خالٍ مِنَ المقدِّمة التي تُوضِّح منهاجَهُ، ومِن العنوان، وكذلك أنّه كان في حاجةٍ إلى مُراجعةٍ مِن صاحبه لتَوضيحِ كثيرِ ممَّا صَعُبَ فهمُهُ وغَمُضَ[5]. لذا نجد عدداً مِن أبواب النّحو في (الكتاب) نُوقِشتْ في أكثر مِن موضعٍ، فَدَرَس البدل ومباحثه في أربعة أبوابٍ، والحال في أكثر مِن عشرين مِن أبواب (الكتاب)[6].

ونحن نميلُ إلى أنَّ السَّبب في غموض أساليب (الكتاب)، ومصطلحاتِهِ هو (التَّوصيل)، فإنَّ ما عناه سيبويه كان يفهمه هو وأساتذتُهُ. وأنَّ الكتاب - كما بيَّنا في الفقرة السّابقة - كان في حاجةٍ إلى مراجعة وترتيب، وعدم قيام تلاميذه - على قِلَّتهم - بتوضيحِ تلك المسائل الغامضة، وتوضيحِ

(1) الكتاب 384/1.

(2) الكتاب 384/1، الهامش المرّقم بـ (3).

(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه 407/1.

(4) ينظر: المدارس النّحويّة ص 62.

(5) يُنظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه ص 21. شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه ص 46 - 47.

(6) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التّقويم النّحوي ص 19.

مفاهيم الكتاب ومصطلحاتِهِ، لأنّها كانتْ واضحةً لديهم، كُلُّ ذلك جعل عدداً مِن أساليبه غامضة، وغير واضحة للقُدامى والمحدثين، ثُمَّ لا ننسى أنَّ الكتاب وُضع بلُغةِ عصرِهِ، ولم تكن هناك مناهج ينهجها سيبويه؛ إذ كان همُّه الأوّل والأخير هو جَمْعُ المادة النّحويّة والتّصريفيّة، ولم يكنْ همُّهُ التَّرتيب. وهذا التَّسلسل منطقيٌّ، فنجد أنَّ مَن تَلا تِلْوَهُ مِن النُّحاة أخذَ في ترتيب أبواب النَّحو.

والذي يُعضِّد ما قلناهُ أنَّ الذين دَرَسُوا كتاب سيبويه دراسةً دلاليَّة لِلُغتِهِ التي نقل لنا بها النّحو توصَّلُوا إلى أنَّ دراسة سيبويه تندرجُ (ضمن (نحو الدّلالة) وليس (نحو الإعراب)...)[1]. على الرَّغم مِن المبالغة في هذه النَّتيجة فإنّها لا تخلو مِن القول الحقّ، فإنَّ الصُّعوبات لو دُرِسَتْ دراسة دلاليّة سياقية؛ لاتَّضَحَتْ لنا صورةَ كلامِ سيبويه بشكلٍ قريبٍ لما عناهُ عند وضعه.

وقبل أنْ ننتهيَ مِن هذه القضيَّة، لا بُدَّ أنْ نُوردَ قول المستشرق بروكلمان الذي وَسَمَ سيبويه بنعوت لا يستحقُّها؛ إذ قال: (ورُويَ أنَّ سيبويه كان بادي العَي في لغة الخطاب، فلم يكدْ يُسَيطرُ على العربيّة في حديثِهِ العادي، وليس فقط في مشاكل مادَّتِهِ التي تخصُّصُ فيها، وكثيراً ما يلاحظ قارئ كتابه أيضا قلّة حيلتِهِ وظهورِ عجزِهِ، بل غموضِهِ وإبهامِهِ في التَّعبير، كأنَّما يُساور اللُّغة مساورة ويعالجها علاجاً وعلى الرَّغمِ مِن ذلك لم يزلْ أهل المشرق يعدُّون كتابه أكمل كتاب في بابه)[2]. أمّا أنّنا نُعدُّه أكمل كتاب فهذا حقٌّ، وهو حقٌّ يستحقُّهُ المؤلِّف والمؤلَّف، وأمّا عن الغموض فيه، فإنّ ما لا يُدْرَكُ كُلُّه لا يُتْرَكُ جُزْؤهُ؛ إذ تُعَدُّ المسائل الغامضة في الكتاب قليلة، أمّا الباقي منها فهي واضحةٌ ومفهومة. ولعلّ أهمَّ ردٍّ على قول بروكلمان، الأصالة

(1) البحث الدّلالي في كتاب سيبويه ص 431.

(2) تاريخ الأدب العربي 135/2.

الموجودة في الكتاب مِن نصوص، وآراء علماء، تقف ثابتةً وشامخة في وجه مَنْ أراد الطعن في الكتاب ومؤلِّفه.

بعد أنْ عرفْنا الغموضَ في عنوانات الكتاب ومصطلحاته، وأَسباب ذلك، ندخلُ الآن في دراسة سببِ طولِ العنواناتِ لنتوصّل إلى نتيجةٍ نهائيةٍ، هل هي مصطلحاتٌ أم ليستْ كذلك؟

الحقُّ أَنَّ كثيراً مِن الباحثين المُحدثين نسبوا طول عنوانات سيبويه، ورَبْطِها بالمصطلح النّحويّ، إلى عدّة أسباب هي:

1- إنَّ الإطالةَ جاءتْ لكي تشتملَ كُلَّ مضمون الباب. قالت الدُّكتورة خديجة الحديثي: (.... كلُّ ما في الأمر أنَّه يحاول أنْ يُعطي فكرة البحث في عنوان يضعه فيُطيل العنوان ليشملَ جميع فقرات البحث) [(1)].

2- عدم استقرار المصطلح النَّحويّ في هذه المرحلة، كانَ السَّبب في وَضْعِ عنوانات طويلةٍ ومفصَّلةٍ لأبواب الكتاب. قالت الدُّكتورة خديجة الحديثيّ: (أمَّا مصطلحات النّحو في الكتاب فلم تكنْ قد استقرَّتْ بعدُ، ومِن أجلِ ذلك نجدُ سيبويه يضعُ عناوينَ طويلةً للأبواب) [(2)].

3- وقد يكون السَّبب، كما ذهبتْ الدُّكتورة خديجة الحديثيّ أيضاً، إلى أنَّه أخذ ذلك التَّطويل مِن شيوخه، قالت: (وقد يكون اقتبس بعضها مِن كلام شيوخه الذين أكثر مِن النقل عنهم والاعتماد على آرائهم) [(3)]. وهذا نجده واضحاً في (الكتاب)؛ إذ نقلَ أو بنى أبوابَهُ على كثير من أقوال شيوخهِ؛ قال سيبويه (هذا باب النَّصب فيما يكون مستثنىً مُبدلاً حدَّثنا بذلك يونس وعيسى

(1) سيبويه حياته وكتابه ص 120. وينظر: كتاب سيبويه وشروحه ص 109.
(2) أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه ص 50.
(3) سيبويه حياتهُ وكتابه ص 119 - 120.

جميعاً....)[1]. فنجد أنَّه يضع عنواناً مِن عنواناته عن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب. وقال سيبويه أيضا: (هذا باب يُختار فيه الرَّفع ويكون فيه الوجه في جميع اللّغات. وزعم يونس أنّه قول أبي عمرو)[2].

4- وذهب الدُّكتور صاحب أبو جناح إلى أنَّ عَجْزَ سيبويه في وضع المصطلحات أدّى إلى أنْ يضع بدائل لتلك المصطلحات التي عجز عن وضعها. إذ قال: (........ فإنّنا نجدُ سيبويه عاجزاً عن خلق مصطلحاتٍ لكثير مِن الأبواب النّحويّة المعروفة، فباب الفعل اللّازم يُتَرْجِمُ له سيبويه بعبارة (باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول)[3]........)[4].

أقول إنَّ كلام الدُّكتور مردود على الرَّغم مِن أنَّ سيبويه لم يستعمل مصطلح (الفعل اللَّازم) للأسباب الآتية:

أ - إنَّ مصطلح (الفعل اللّازم) ليس غريبا على سيبويه، على الرَّغم مِن أنّه لم يستعمله، والدّليل على ذلك أنَّ أُستاذه الخليل استعمل هذا المصطلح، كما ذكرنا ذلك في الفصل السّابق. إذن فالمصطلح كان معروفا لدى سيبويه.

ب - استعمل سيبويه مصطلحات أُخرى تدلُّ على (الفعل اللّازم)، وهذا يُسقط ادّعاء أنَّ سيبويه لم يعرف صُنْعَ المصطلحات. فقد استعمل مصطلح (عدم الوصل)[5]، واستعمل مصطلح (الفاعل)[6]، وكذلك نجد أنَّه

(1) الكتاب 319/2.
(2) الكتاب 387/1.
(3) الكتاب 33/1.
(4) مِن أعلام البصرة: سيبويه ص 104.
(5) ينظر: الكتاب 94/1، 155.
(6) يُنظر: الكتاب 41/1.

يستعمل مصطلح (لا يتعدّى)[1]، لتدلَّ جميعاً على معنى مصطلح (الفعل اللّازم)، وهذه المصطلحات هي مرادفةٌ لـ (الفعل اللّازم). فإذا كان عاجزاً، فكيف يضعُ أكثر مِن مصطلح يخصُّ (الفعل اللّازم)؟!

جـ - إذا كان سيبويه عاجزاً عن وَضْعِ المصطلحات النّحويّة، فماذا يقول الدُّكتور أبو جناح عن المصطلحات الكثيرة المبثوثة في (الكتاب)، مثل: (النَّعت)، و(الصِّفة)، و(البدل)، و(التَّوكيد)، و(النِّداء)، و(النُّدبة)، و(التَّرخيم)، و(الاستثناء)، و(المبتدإ) و(الخبر)، وغيرها مِن المصطلحات الواردة في (الكتاب).

إذن دعوى عجز سيبويه في صُنْعِ المصطلحات النَّحويّة غير صحيحة للأدلّة التي قدّمناها.

والحقّ أَنَّ طول العنوانات لا تُمَثِّل المصطلح النّحويّ؛ إذ رأينا أنَّ سيبويه أخذ ذلك مِن أساتذته الذين ينتمون إلى مرحلتي التَّمثيل للمصطلح النّحويّ، وتشكيله؛ لذا نجد أنّه نَسَجَ على مثل نسجهم في وضع أبوابه.

ومِن جهةٍ أُخرى، فإنّنا لو نظرنا إلى هذه العنوانات لوجدنا شرحاً لقواعد نحويّة أو تصريفيّة، وليستْ بمصطلحات نحويّة أو تصريفيّة.

فكثيراً ما يذكر الباب في شرحٍ نحويّ، ورُبّما يُمَثِّلُ له تمثيلاً نحويّاً. ويَستعملُ في مواطنَ أُخرى المصطلح النّحويّ الذي يجمعُ ذلك العنوان. فمثلاً يذكر سيبويه باب (ما يجري مِن الشَّتم مجرى التّعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ)[2]. وقال أيضاً في بابٍ آخر: (هذا باب ما ينتصب

---

(1) يُنظر: الكتاب 10/4، 14.

(2) الكتاب 70/2.

على التَّعظيم والمدح.... وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو...) [1]. فلا شَكَّ أنَّ هذين البابين هما مِن أبواب (الإضمار) فلماذا لم يذكر سيبويه هذين البابين تحت عنوان (الإضمار) أو (إضمار الفعل)؟ على أنّنا نجد أنّه أكْثَرَ مِن استعمال (الإضمار) في (الكتاب)، فمِن تلك الاستعمالات: (هذا باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ) [2]. وقال أيضاً مستعملاً مصطلح (الإضمار) : (وذلك اللّام التي في قولك: جئتُكَ لِتَفْعَلَ. وحتّى، وذلك قولك حتّى تفعل ذاك. فإنَّما انتصبَ هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمَرة) [3].

وبهذا نجد أنَّه استعمل مصطلح (الإضمار) في باب، ولم يستعمله في باب آخر، وإنَّما دلَّ عليه في الباب الذي لم يذكره بالشّرح للقواعد النّحويّة التي تمثل ذاك المصطلح.

وثمّة أمر آخر جعل سيبويه يُطيل عنواناتِهِ وهو (التّوضيح) فقد كان للتّوضيح دورٌ أساسيٌّ في تطويل عنوانات (الكتاب)؛ فمِن ذلك أنّه لم يذكر باب (التّوابع)، بل قال فيها: (هذا باب مجرى النّعتِ على المنعوت والشَّريكِ على الشّريكِ والبَدَلِ على المُبدلِ منه وما أشبه ذلك) [4]. ففي هذا الباب لم يستعمل مصطلح (التّوابع) ؛ والسّبب في ذلك؛ أنَّه أرادَ أنْ يوضِّح أنّ (الصِّفة)، و(البدل)، و(العطف) كلّها تنتمي إلى بابٍ واحدٍ وهو باب (التّوابع). وهذا له فوائدُهُ عند سيبويه؛ لأنّه بعد هذا التَّوضيح يستطيع أنْ يدرسَ أيّاً مِن هذه الموضوعات كما يشاء، فإنَّ القارئ سيعرف أنَّ هذه الموضوعات مربوطة

---

(1) الكتاب 62/2.

(2) الكتاب 5/3.

(3) الكتاب 5/3 - 6.

(4) الكتاب 421/1.

برابط واحدٍ وهو أنّها تتبعُ ما قبلَها في الرَّفع والنَّصب والجرِّ. فهذا توضيح مُهِمٌّ وضعه سيبويه حول التّوابع.

ومِن الأمثلة التي تؤكِّدُ أنَّ سيبويه وضع عنوانات كتابه للتَّوضيح ولم يقصدْ بها تشكيل المصطلح، ما قاله عن (التَّعَجُّب). فعلى الرَّغم مِن أنَّ هذا مِن المصطلحات الأولى التي وُضِعَتْ في النّحو العربي إلّا أنَّ سيبويه عندما أراد أنْ يُعرِّفَ القارِئ به ذَكَرَ: (هذا باب ما يعملُ عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكُّنه. وذلك قولك: ما أحسن عبد الله)[1]. ونعرف مِن عنوانه هذا أنَّه يُريدُ باب (التَّعجُّب)، مِن دون أنْ يذكرَ المصطلح، فقام بتوضيح معناه؛ على أنَّ هذه الأفعال على وزنٍ معروف ومحدَّد، ثُمَّ هي غير متمكّنة؛ فلا تتصرَّف تصرُّف الأفعال؛ كونها جامدةً[2].

ومِمَّا جاء في (الكتاب) للتّوضيح، لا على أَنّه مصطلحٌ نحويٌّ، ما ذكره في عنوان (كان وأخواتها)؛ قال: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحدٍ)[3]. فنرى أنّه أَطلقَ (اسم الفاعل)، و(اسم المفعول) على (المبتدإ) و(الخبر). ويريدُ أنْ يوضِّح أنَّ لـ(كان وأخواتها) وضعاً خاصّاً، وليستْ كباقي الأفعال، وما فيها مِن مرفوع ومنصوب يشبه (الفاعل)، و(المفعول)[4]. فهذا توضيح، بيَّنَ فيه سيبويه ما لهذه الأفعال مِن خصوصيّة، ولم تكن فائدة الباب جامعة لو قال (باب كان

---

(1) الكتاب 242/1.

(2) ينظر تفسير الكتاب: التَّعليقة على كتاب سيبويه 109/1. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 209/1.

(3) الكتاب 45/1.

(4) ينظر تفسير الكتاب: التَّعليقة على كتاب سيبويه 79/1. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 180/1. النّواسخ في كتاب سيبويه ص 25 وما بعدها.

واخواتها)، أو (باب أخوات كان)، أو ما إلى ذلك مِن تسميات.

مِـن هـذه الأمـثلة اليـسيرة يتبـيّن لـنا أنّ عـنوانات سـيبويه ليـست بمصطلحات نحويّة، وإنَّما هي توضيح لمطالب الباب المدروس، ومثل هذه الأمثلة التَّوضيحيّة كثيرة في عنوانات الكتاب[1].

توضيح سيبويه للمصطلح النّحويّ:

قُلنا إنّ عدداً مِن النُّصوص في كتاب سيبويه يَلُفُّها الغموض، وعدداً آخر مِن المصطلحات تتنوَّع استعمالاتُها، ورأينا أنَّ فقرات في (الكتاب) لم يستطع العلماء مِن فكّ معناها؛ لذا لجأ سيبويه إلى توضيح مصطلحاتِهِ في عددٍ مِن المواضع. وقد كان توضيحه للمصطلح النّحويّ في شكلين.

1- التَّوضيح بالتَّمثيل: لا يمكن أنْ نعرف كثيرا مِن أبواب النّحو عند سيبويه إلّا بعد أنْ يُمثِّل لها تمثيلاً. قالتِ الدُّكتورة خديجة الحديثيّ في ذلك: (وكثيراً ما يلجأ إلى التفصيل في وصف الباب وتوضيحه بضربِ الأمثلة له حتّى يستطيع إفهام القارئ عنوان الباب الذي يُريد الكلام عليه)[2]. وقالتْ في موطنٍ آخرَ: (وكثيراً ما يلجأ إلى ضَرْبِ الأمثلة وتفصيل الوصف حتّى يستطيع الدّلالة على عنوان الباب الذي يُريدُ الكلام عليه)[3].

وقال الدُّكتور شوقي ضيف: (يغلب على سيبويه أنْ يُعْنَى في توضيح الباب الذي يتحدَّث عنه بذكر أمثلته التي تكشفه)[4]. إذن فالجُمَل التي يضعها سيبويه هي لأجل التَّوضيح لما يقصده مِن مصطلحاتٍ نحويَّة وغيرها. فمِن

(1) ينظر: الكتاب 37/1، 108، 14/2، 182، 321، 387، 100/3، 335، 386.

(2) سيبويه حياتهُ وكتابه ص 121.

(3) كتاب سيبويه وشروحه ص 109.

(4) المدارس النّحويّة ص 63.

ذلك: (هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّهُ فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعلٍ ولم يتعدَّهُ فعلُه إلى مفعولٍ آخرَ والفاعل والمفعول سواءٌ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل...)[1]. نجد في النَّصِ مصطلحات: (الفاعل)، و(المفعول)، و(المتعدّي)، ولا نستطيع أنْ نفقه معناه إلّا بالتمثيل الذي جاء به سيبويه بعد هذا النَّصِ، فقال: (فأمّا الفاعل الذي لا يتعدَّاهُ فعله فقولكَ: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمرٌو)[2]. فنعرف أنّه يريد الفعل اللَّازم: وقال: (والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولكَ: ضُرِبَ زيدٌ ويُضرَب عمرٌو)[3]. فيُريدُ به المبني للمجهول. وهكذا وضَّح سيبويه ما يُريده مِن المصطلحات.

وقال أيضا: (هذا باب الفاعِلَينِ والمفعولَينِ اللّذين كُلّ واحدٍ منهما يَفعلُ بفاعلهِ مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك)[4]. فنجد أنّه استعمل في هذا النَّصِ أيضاً مصطلح (الفاعل) ومصطلح (المفعول)، وأراد بهما هذه المرّة (التَّنازع)، ولا يمكن أنْ نَعْرِفَ ذلك إلّا مِن خَلَلِ التَّمثيل؛ إذ قال: (وهو قولك: ضَرَبتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضَرَبني وضَرَبتُ زيداً)[5]. وما كُنَّا نعرف ذلك لولا توضيحه مِن خَلَلِ التَّمثيلِ.

وقال في نصٍّ آخر: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل، فيه لشيءٍ واحدٍ)[6]. واستعمل (الفاعل) و(المفعول) في هذا النَّصِ، ولكنَّه أراد بهما (المبتدأ) و(الخبر). وعرفنا ذلك مِن خَلَلِ

---

(1) الكتاب 33/1.

(2) الكتاب 33/1.

(3) الكتاب 34/1.

(4) الكتاب 73/1.

(5) الكتاب 73/1.

(6) الكتاب 45/1.

التَّمثيل؛ قال سيبويه موضِّحا ذلك: (تقول: كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردتَ أنْ تُخبرنيَ عن الأخوة....) [1].

مِن هذه الأمثلة نجد أنَّ مصطلحي (الفاعل) و(المفعول) جاء في معانٍ مختلفةٍ، ولا نستطيع التَّمييز بين تلك المعاني إلّا مِن خَلَلِ الأمثلة التي ضربها سيبويه لنا.

2- شرح المصطلح النّحويّ: لجأَ سيبويه إلى شرح عدد مِن المصطلحات النّحويَّة. وقد اتَّخذَ شرحه هذا شكلين؛ فإمّا أنّه يشرحُ معنى المصطلح الذي يستعمله، وإمّا يُردِفُهُ بمصطلحٍ آخرَ معروف فيصير الثّاني للأوَّل موضِّحاً ومبيِّناً. وربَّما يُفرِّق بين المصطلحات في نصٍّ واحدٍ، لنعرفَ ما المقصود بكُلِّ مصطلحٍ مِن المصطلحات التي وردتْ في ذلك النَّصِّ. وهذه أمثلة على ذلك:

أ - مصطلح (الدُّعاء) : أراد سيبويه بالمصطلح الذي نذكره أنْ يُفرِّق بين ما يكون دعاءً، وما يكون أمراً ونهياً، وهذا أُسلوب مِن أساليب معرفة الكلام فلكلِّ مقام مقالٍ، ومقام الدُّعاء هو غير مقام الأمر؛ لذا توصلت إحدى الباحثات المختصَّات بالدّلالة في كتاب سيبويه إلى نتيجة: (إنّ سيبويه يلتقي مع المحدثين، بل يكادُ يتَّفِقُ معهم في نواحي كثيرة مِن دراسته، كما في نظرتِهِ إلى اللّغة بأنَّها بناءٌ محكمٌ متكاملٌ على أساس تضافر جميع المراتب اللِّسانية الموزَّعة على مدارج الهرم اللُّغويّ بدءاً بأصغر كيانات غير دالّة ومروراً بكيانات صغيرة أُخرى دالّة متمثلة بالوحدات المعجميّة ذات تشكيلات اشتقاقيّة وتصريفيَّة مختلفة، وانتهاءً بعملية التَّنسيق والتَّماسك البادية

(1) الكتاب 45/1.

في تحديده شبكة مِن العلاقات المعنويّة واللفظيّة)[1]. هكذا كان فَهْمُ سيبويه للنُّصوص بدقَّة. أقول: وضَّح سيبويه مصطلح (الدُّعاء) فقال: (واعْلَمْ أنّ الدُّعاء بمنزلة الأمر والنَّهي، وإنَّما قيل: (دعاء) لأنَّه استعظَمَ أنْ يُقال: أمرٌ أو نهيٌ. وذلك قولك: اللهمَّ زيداً فاغفِر ذَنبَهُ، وزيداً فاصلح شأنَهُ، وعمراً ليَجْزِهِ خيراً)[2]. فنرى أنّ سيبويه يوضِّحُ في هذا النَّصِّ ماذا يقصدُ بمصطلح (الدُّعاء) . ثُمَّ الفَرْقُ بينه ومصطلحي الأمر والنّهي.

ب - مصطلح (الحشو) : بيَّن سيبويه ما يقصدُهُ مِن هذا المصطلح، فوضَّح أنَّ معناه هو (الصِّلة) في باب (الموصول). إذ قال: (أنَّ الذي لا يكون إلّا معرفة لا يكون ما ومَنْ إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهي الصِّلة، إلّا معرفة)[3]. فبيَّن أنَّه يقصد بالحشو صِلة الموصول.

جـ - التَّفريق بين اسم الفاعل والمصدر: أورَدَ سيبويه في النَّصِّ الآتي الفرق بين اسم الفاعل والمصدر في مرحلة متقدِّمة مثل هذه التي نعيشها، فقال: (لأنَّك إذا قُلتَ: هذا ضاربٌ فقد جئتَ بالفاعل وذكرته، وإذا قلتَ: عجبتُ مِن ضَربٍ فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس الفاعل وإنْ كان فيه دليل على الفاعل)[4].

هكذا وضَّح سيبويه مصطلحاته، ولو قام بتوضيح المصطلحات النّحويّة التي جاءت في كتابه كلّها لفكَّ لنا كثيراً مما استُغلِقَ فيه.

المصطلحُ النَّحويُّ عند سيبويه:

(1) البحث الدّلالي في كتاب سيبويه ص 430.
(2) الكتاب 142/1.
(3) الكتاب 107/2. وينظر فيه 88/1، 131.
(4) الكتاب 189/1.

بيَّنّا أنّ كتاب سيبويه هو أوّل كتاب نحويّ وصل إلينا، وهو نسيجُ وحدِه في هذا العلم، بكلِّ أطرافه مِن قواعد وشواهد وأدوات للتَّوصيل والأحكام والنَّتائج. فكتاب مثل هذا مستودعٌ للمصطلحات النَّحويَّة المستعملة في زمانِهِ والأزمنة التي سبقته؛ لأنه يُمثِّلُ (الفكر النَّحويُّ للرَّعيل الأوّل مِن النُّحاة العرب فهو علم الخليل بن أحمد الفراهيديّ الذي تلقّاهُ مِن شيوخِهِ وأصارَهُ إلى تلميذه سيبويه)[(1)].

إذن نريدُ أنْ نقول هنا إنَّ في كتاب سيبويه مصطلحاتٍ استعملها أساتذتُهُ، ومَن سبقهم، وفيه أيضاً مصطلحات ابتكرها، فمنها ما بقيَ إلى يومنا هذا، ومنها ما اندثرَ واندرسَ وما عاد يُستعملُ اليوم. والذي يُهِمُّنا في هذه الفقرة أنّنا سنُبيّنُ المصطلحات التي أوردها سيبويه في كتابِهِ، وهي مِن استعمال أستاذتِهِ أو مَن سبقهم. فسيبويه - على هذا - استفاد كثيراً مِن مصطلحات مَن سبقوه في وَضْعِ نسيجِ كتابِهِ هذا. ونريدُ أنْ نؤكِّد هنا أنَّ سيبويه لم يَقُمْ بنقل المصطلحات النّحويّة فقط، بل نجده يُطوِّرها مرَّةً في الاستعمال، ويُعيدُ تقسيمها مرَّةً أخرى. وسنضربُ هنا أمثلة على استعماله للمصطلح النَّحويِّ مِن التي وردتْ على أَلْسِنَةِ مَن سبقوه:

1- مصطلحات أقسام الكلام العربي: اختلفَ العلماء في تقسيم الكلام[(2)]، وسنوضِّح ذلك مفصَّلاً في الباب القابل مِن هذه الأُطروحة والذي يُهِمُّنا هنا أنّ تقسيم سيبويه للكلام العربي لا يختلف عن تقسيم العلماء الذين سبقوه، ولكنّنا نجد أنّه أخذ في توضيح التّقسيم ودراسة مصطلحاتِهِ، وحدِّها

---

(1) منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي ص 19.

(2) يُنظر تفصيل ذلك: مِن أسرار اللُّغة ص 282. اللّغة العربيّة معناها ومبناها ص 133. أقسام الكلام العربي ص 33 وما بعدها.

وتوضيحِها، قال: (فالكَلِمُ: اسم وفعلٌ وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعلٍ. فالاسم: رجل وفرس وحائط. وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ مِن لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[1]. نلحظ أنّه قسّم الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، وقد أضاف على هذا التَّقسيم أشياء أُخرى، وهذا ما عنيناه قبل قليل مِن أنَّ سيبويه أضاف إلى المصطلحات المستعملة قبله، ثُمَّ تناول أقسام (الأفعال) فقسَّمها إلى ثلاثة أقسام، وهي الماضي والمستقبل، فسمّاه: (ولما يكون ولم ينقطع)، وعنده الفعل المستقبل ينقسم قسمين: الأوّل: فعل الأمر، والفعل المضارع وسمّاه (المخبر). وفعل (الحال) وسمّاه (وما هو كائن لم ينقطع)[2]. مِن هنا نلمسُ الفرقَ بين سيبويه ومَن سبقوه في وضع مصطلحات أقسام الكلام العربي.

وقسَّم سيبويه الكلام تقسيماً آخرَ، فبعد أنْ قسَّمه تقسيماً قياسياً - كما رأينا - أخذ في تقسيمه إلى أقسام وظيفية، فقسَّم الفعل إلى ثلاثة أقسام هي: (فاعرف فيما ذكرتُ لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعل مظهر لا يحسن إضمارُه، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعلٌ مضمرٌ متروك إظهارُه)[3]. وقد فصّل القول في كُلِّ قسم مِن الأقسام الوظيفية هذه، فالأوّل: اضرب زيداً، لِمَن أَمَرْتَهُ لهذا الفعل. والآخر: زيداً، لرجُلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ، وأنت تُريد: اضربْ زيداً. والثّالث: مرحباً وأهلاً[4]. ولا أحسبُني أُضيفُ جديداً بعد هذه التَّقسيمات التي ذكرناها مِن (الكتاب)، لو قارنّاها بالتَّقسيم الذي سبق

(1) الكتاب 12/1.

(2) الكتاب 12/1. وينظر شرح ذلك: التعليقة على كتاب سيبويه 3/1. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 103/1. اللُّباب في علل البناء والإعراب 43/1.

(3) الكتاب 296/1.

(4) ينظر: الكتاب 296/1 - 297.

سيبويه. إذن المصطلح بدأ سهلاً واضحاً، ثُم أخذ في هذه المرحلة بالتَّفصيل والتَّشعُّب.

2 - مصطلحات حركات الإعراب والبناء: ذكرنا أنّ النّحويين الذين سبقوا سيبويه خلطُوا بين المصطلحات النّحويّة الخاصّة بالحركات، فأطلقُوا مصطلحات الإعراب على البناء، ومصطلحات حركات البناء على الإعراب. وقد فَصَلَ سيبويه بينهما في باب سمّاه: (هذا باب مجاري أواخر الكلم)[(1)]. جاء فيه: (تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرّ والرَّفع والجزم، والفتح والضَّمّ والكسر والوقف)[(2)]. ثمّ بيّن سبب هذا التَّقسيم فقال: (وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأُفَرّقَ بين ما يدخله ضرب مِن هذه الأربعة[(3)]. لما يُحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف[(4)] بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل)[(5)].

هكذا نَظَر سيبويه إلى لحركات الإعرابيّة ولحركات البناء، ولكنْ لو قرأْنا كتاب سيبويه لوجدنا أنَّ سيبويه ما زال متأثرا باستعمال أساتذتِهِ للحركات. فقد خلط هو أيضاً بين حركات الإعراب، وحركات البناء. فقال مُعرِّفاً بالنِّداء: (اعْلَمْ أنّ النِداء، كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه. والمُفرَدُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب)[(6)]. فإنَّ

---

(1) الكتاب 13/1.

(2) الكتاب 13/1.

(3) أي: الرَّفع والنَّصب والجرّ والجزم.

(4) أي: الضّمّ والفتح والكسر والوقف.

(5) الكتاب 13/1. وينظر تفصيل ذلك: التعليقة على كتاب سيبويه 16/1. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 104/1.

(6) الكتاب 182/2.

الاسم المفرد في باب النّداء يكون مبنيّاً على الضمّ. وقد تكرَّرَ هذا في الكتاب غير مرّةٍ [1].

3 - مصطلحا النَّكرة والمعرفة: وهما مِن المصطلحات التي كَثُرَ دورانها في (الكتاب). قال سيبويه في أحد أبواب الاشتغال: (وذلك قولك: أزيداً أنت ضاربُه، وأزيداً أنت ضاربٌ له، وَأَعمراً أنتَ مُكرِمٌ أخاه.... كأنك قلتَ: أنتَ ضاربٌ وأنت مُكْرِمٌ....... كما كان ذلك في الفعل، لأنّه يجري مجراه ويَعمَلُ في المعرفة كلّها والنّكرة، مقدَّماً ومؤخَّراً، ومظهراً ومضمراً) [2]. ومثل هذا الاستعمال كثيرٌ في كتاب سيبويه [3].

4 - مصطلح التّنوين: واستعمله أيضاً كما استعمله علماء النّحو قبله. ويبدو أنَّ هذا المصطلح هو مِن المصطلحات التي استقرَّتْ منذُ وضعِها، قال سيبويه: (ومِمّا يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنّكرة الأسماءُ التي أُخذتْ مِن الفعل فأُريدَ بها معنى التّنوين. مِن ذلك مررتُ برجلٍ ضارِبِكَ) [4].

5 - مصطلح الابتداء: وهو أيضاً مِن المصطلحات المستعملة قبل سيبويه. وسنبيّن المعاني الكثيرة لهذا المصطلح عنده في المبحث الثّالث مِن هذا الفصل. فأمّا استعماله له مثل ما استعمله الخليل ويونس بمعنى (المبتدإ): (هذا باب الابتداء. فالمبتدأ كُلُّ اسم ابتُدِئَ ليُبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع) [5].

6 - مصطلح (الخبر) : على الرَّغم مِن أنَّ سيبويه أطلق مسمَّيات

---

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 16/1. النُكت في تفسير كتاب سيبويه 104/1.

(2) الكتاب 108/1.

(3) ينظر: 131/1، 425، 54/2، 55، 315.

(4) الكتاب 425/1. وينظر فيه 187/1، 190، 30/2، 274. وغير ذلك.

(5) الكتاب 126/2.

عديدة على مصطلح (الخبر) ، وفي ذات الوقت أطلقَ مصطلح (الخبر) ليدلَّ على مصطلحات أُخرى سندرسها في مكانها، إلّا أنّنا هنا نذكرُ ما وافق سيبويه في استعماله للخبر النَّحويين الذين سبقوه. قال: (واعلم أنَّ كُلَّ مضاف إلى معرفة وكان للنّكرة صفة فإنَّه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأً، بمنزلة النّكرة المفردة)[1].

7 - مصطلح (المتجاوز) : وهو مِن مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيديّ كما ذكرنا ذلك قبلاً. وبيّنّا أنّه مِن المصطلحات التي بدأتْ خاصّة ثمّ عُمّمَتْ على يد سيبويه لتدلَّ على المتعدِّي إلى مفعول أو أكثر، بعد أنْ كان عند الخليل بن أحمد يُستعمل للمتعدِّي إلى مفعول واحد. إذن أصبح مصطلح (المتجاوز) يُرادف مصطلح (المتعدّي) . قال سيبويه: (وتقول: كسوتُ زيداً ثوباً فتُجاوز إلى مفعول آخر، وتقول: كُسِيَ زيدٌ ثوباً، فلا تُجاوز الثوبَ، لأنَّ الأوَّل بمنزلة المنصوب، لأنّ المعنى واحد وإنْ كان لفظه لفظ الفاعل)[2]. فاستعمل (المتجاوز) عندما تَعَدَّى الفعل إلى مفعول واحد، وتعدّى إلى مفعولين.

8 - مصطلح الاستثناء: وهو مِن المصطلحات القديمة، فقد وجدنا أنَّ ابن عباس (رضي الله عنهما) استعمله. وقد تلا تلوه في ذلك كُلُّ النّحويين ومنهم سيبويه؛ إذ قال: (هذا باب الاستثناء. فحرف الاستثناء إلّا. وما جاء مِن الأسماء فيه معنى إلّا فَغَيرٌ، وسوىً. وما جاء مِن الأفعال فيه معنى إلّا فلا يَكُونُ، وليس، وعَدَا، وخَلا)[3].

(1) الكتاب 425/1. وينظر شرح النَّص: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 433/1.
(2) الكتاب 43/1.
(3) الكتاب 309/2. وينظر تفصيل الاستثناء عند سيبويه: شرح الرُّماني، الملحق بكتاب:
=

9 - مصطلح (النِّداء) : واستعمله سيبويه مثل ما استعمله العلماء الّذين سبقوه. قال سيبويه: (هذا باب النِّداء. اعلم أنَّ النِّداء كُلُّ اسم مضاف...) (1).

10 - مصطلح (النَّصب على الشَّتم) : وأيضاً هذا مِن مصطلحات الخليل بن أحمد واستعمله سيبويه كما وضعه أستاذه. قال: (وإنْ شئتَ نصبتَ على الشَّتمِ، وذلك قولك: اصنعْ ما ساءَ أباك وكَرِهَ أخوكَ الفاسقَينِ الخبيثَينِ) (2).

11 - مصطلح (العطف) : قال سيبويه: (وكذلك يا هذانِ زيدٌ وعمرٌو، وإنْ شئتَ قلتَ زيداً وعمراً، فتُجرِي ما يكون عطفاً على الاسم مُجْرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطَّويلُ ويا زيدُ الطَّويلَ) (3).

12 - مصطلح التَّوكيد: قال سيبويه: (وأمّا الألف والهاء اللّتان لَحِقَتا أيّ توكيداً، فكأنَّكَ كَرَّرتَ يا مرَّتين إذا قلتَ: يا أيُّها...) (4).

13 - مصطلح (النَّفي) : قال سيبويه: (هذا باب النّفي بلا و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصبِ إنَّ لما بعدها) (5). ويقصد بها هنا (لا) النَّافية للجنس (6).

14 - مصطلح (اللَّغو) : استعمله سيبويه بمعنى (الزَّائد) مثل استعمال

=

الرُّماني النّحوي ص 360.

(1) الكتاب 182/2.

(2) الكتاب 58/2.

(3) الكتاب 192/2. وينظر 193/2.

(4) الكتاب 197/2.

(5) الكتاب 274/2.

(6) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 18/2. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 596/1.

أُستاذه الخليل بن أحمد الفراهيديّ. قال سيبويه: (ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقول: خيراً. وقال جلَّ ثناؤه: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ [1]. فلو كان ذا لغواً لما قالتِ العربُ: عمّاذا تسألُ؟.....) [2].

15 - مصطلح (الحكاية) : وهو أيضاً مِن ابتداعات أُستاذِهِ الخليل بن أحمد، وسمّى سيبويه الباب الذي دَرَس فيه (الحكاية): (باب ما لا نحسن فيه مَنْ كما تحسِنُ فيما قبله) [3]. ودرسه في أبواب أخرى أيضا [4]. فمن استعماله لهذا المصطلح: (فأمَّا أهل الحجاز، فإنَّهم حملوا قولهم على أنّهم حكَوا ما تكلّمَ به المسئولُ، كما قال بعض العرب. دَعْنا مِن تمْرتانِ، على الحكاية) [5].

هذه أمثلة يسيرة عن المصطلح النّحويّ المستعمل قبل سيبويه، واستعمله هو أيضاً. ومِن خَلَلِ هذهِ الأمثلة يتبيّن لنا ما يأتي:

1- ثمّة مصطلحات نحويّة استعملت قبل سيبويه واستعملها هو أيضاً على طريقة وضعهم لفظاً ومعنى لتلك المصطلحات. مثل الاستثناء، واللَّغوِ، والتّوكيدِ، والعطف وغيرها.

2- مصطلحاتٌ أخرى فصَّل القول فيها، وبَسَطَ مصطلحاتها، على الرَّغم مِن أنَّها مِن جهود العلماء الذين سبقوه، فجاءت تلك المصطلحات كأنَّها مِن وَضْعِ سيبويه، وليس مِن وَضْعِ مَن سبقه؛ لكثرةِ ما أضاف إليها. مثل مصطلحات تقسيم الكلام العربي، ومصطلحات الحركات الإعرابيّة.

---

(1) سورة النحل / 30.

(2) الكتاب 417/2.

(3) الكتاب 412/2.

(4) يُنظر: الكتاب 413/2.

(5) الكتاب 413/2.

المبحث الثاني
المصطلحات النّحويّة
التي ابتدعها سيبويه

رَدَّدْنا غيرَ مرَّةٍ ما ردَّدَهُ علماءُ العربيَّةِ قديماً وحديثاً؛ أَنَّ كتاب سيبويه يُعَدُّ أَوَّلَ كتابٍ وصل إلينا في النَّحو والصَّرف. كتابٌ جامعٌ لأغلب الأبواب النّحويّة. قَعَّدَ سيبويه مِن خَلَلِ المسائل النّحويّة، وترك للخَلفِ الشَّرح والتَّوسُّعَ، والاستدراك والتَّوضيح.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بُدَّ أنْ يكون قد ابتدعَ مصطلحاتٍ جديدةً لم تُستعمَلْ مِن قبلُ، وبقيتْ شاهداً على علمِهِ إلى اليوم. ولا ننسى أنَّه جَمَعَ عدداً كبيراً مِن المصطلحات النّحويَّة التي وضعها أساتذتُهُ. فإذا كان الخليلُ قد بدأ بوضعِ المصطلح النّحويّ على الطريقة التي نلمسها اليوم، وقد سمّيناها مرحلة (تشكيل المصطلح النّحويّ)، فإنَّ سيبويه أخذ ينسج مصطلحاتٍ على منوال أستاذِهِ(1). فمصطلحات سيبويه التي ابتدعها لا تختلفُ في طريقة وضعها عن مصطلحات الخليل، إلّا أنَّنا نجد قفزة هائلة وخطيرة في وضعِ هذه المصطلحات(2) مِن النّاحيتين العدديّة والنّوعيّة. فنرى أنَّ المصطلحات النّحويَّة ازدادتْ ازدياداً كبيراً ومطّردا شملتْ أغلب الأبواب النّحويّة. ومِن

---

(1) ينظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطُوره ص 129.

(2) ينظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 122.

النَّاحية النّوعية، تنوّعتِ المصطلحات النّحويَّة، وتشبعتْ؛ فبعد أنْ كان للضَّمائر مصطلحٌ واحدٌ، أصبح في مرحلة التّقعيد التي يُمثِّلها سيبويه وحدَه عِدَّة مصطلحات فهناك ضمائر للفصل، وضمائر للوصل، وصار هنالك ضمائر للمتكلِّم وللمخاطب وللغائب. وهذا حال المصطلحات الأخرى.

وقبل أنْ نسردَ المصطلحات النّحوية التي ابتدعها سيبويه، لا بُدَّ أنْ نوضّح المنهاج الذي استخدمناه في طريقة عرضها في هذا المبحث:

1- سنتناول المصطلحات النّحويَّة التي ابتدعها سيبويه لأوّل مرَّة، مِن دون التَّعليق عليها؛ وذلك لأنَّها مفهومة لدى دارس النّحو، إلّا التي هي في حاجة إلى ذلك، فبيَّنّا معانيها. والمبحث القابل سيقوم بهذه المهِمّة إنْ شاء الله.

2- أمَّا تطّور تلك المصطلحات التي جاء بها سيبويه فسنتركها أيضاً للباب القابل.

3- تقسيم المصطلحات النَّحوية التي ابتدعها سيبويه أربعة أقسام:

أولاً: مصطلحات الأسماء.

ثانياً: مصطلحات الأفعال.

ثالثا: مصطلحات الحروف.

رابعاً: مصطلحات مشتركة.

أولاً: مصطلحات الأسماء:

إذا قمنا بإجراء إحصائيّ حول مصطلحات الكتاب، لوجدنا أنَّ المصطلحات المتعلّقة بالأسماء هي أكثر مِن مصطلحات الأفعال والحروف، ولا نغالي إذا قُلنا إنَّ نصف المصطلحات تنتمي إلى مصطلحات الأسماء. وهي:

1- مصطلح (العلامة) : وقصد بها الحركات الإعرابيّة؛ قال: (ولا تدخل في يا فتى العلامة لأنّه ليس مِن حديث المسئول فصار هذا بمنزلة

الطّويل حين مَنَعَ العلامة زيداً كما منع مِن ما ذكرتُ لكَ؛ وهو كلامُ العرب)[1].

2- مصطلح (المعارف الغالبة) أو (الأسماء الغالبة): ويقصد بها الأعلام[2]، وقد ذكرها سيبويه في مسائل التّرخيم، قال: (وأعلم أنَّه ليس مِن اسم لا تكون في آخره هاء يُحذف منه شيءٌ إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمرو، مِن قِبل أنَّ المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً. وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النّداء...)[3].

3- مصطلح (الأسماء غير الغالبة) : ويقصد بها الأسماء التي تُرخَّم من غير الأعلام[4]. قال سيبويه: (ولو حذفتَ مِن الأسماء غير الغالبة لقلتَ في مسلمينَ: يا مسْلمُ أقبلوا، وفي راكبٍ: يا راكِ أقبلْ)[5].

4- مصطلح (العَلَم الغالب) : ويعني سيبويه به (الأعلام) أيضاً قال: (ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: هذا زيدُ رَجُلٍ صار نكرةً، فليس بالعَلَم الغالب؛ لأنَّ ما بعده غيّرَه، وصار يكون معرفةً ونكرةً به)[6].

5- مصطلح (الكُنية) : ووضعه سيبويه على ما نعرفُهُ اليوم عنه، قال: (وتقول: هذا أبو عمرو بن العلاءِ؛ لأَنَّ الكُنية كالاسم الغالب ألا ترى أنّك تقول: هذا زيدٌ بن أبي عمرو، فتُذهب التّنوين كما تُذهبه في قولك: هذا

---

(1) الكتاب 421/2.
(2) يُنظر: النُكت في تفسير كتاب سيبويه 583/1.
(3) الكتاب 256/2. وينظر فيه 504/3، 507.
(4) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 583/1.
(5) الكتاب 256/2.
(6) الكتاب 507/3 - 508.

زيدُ بنُ عمرو، لأنّه اسم غالب)[1]. ويبدو أنّ سيبويه لم يحسب (الأم) مِن ضمن (الكُنية) وحصرها بالأب فقط. قال: (وذلك كُلُّ اسم غالبٍ وُصِفَ بابن، ثُمَّ أُضيف إلى اسم غالبٍ، أو كُنيةٍ أو أُمٍّ)[2]. فنلحظ أنّه أخرج الأم مِن الكنى، على أنَّ (أُمّ) أُضيفت إلى الكُنية في مراحل تلت مرحلة سيبويه. قال المراديُّ: (العَلَمُ ثلاثة أقسامٍ: اسمٍ وكنيةٍ ولقبٍ؛ لأنّه إنْ صُدِّرَ بأَبٍ أو أمٍّ فهو كنيةٌ، (كأبي بكر وأمِّ كلثوم)....)[3].

6- مصطلحات (الضّمائر): قسّم سيبويه الضَّمائر مِن حيثُ الكلامُ إلى ثلاثة أقسامٍ، وهي ضمير (المتكلّم)، وضمير (المخاطب)، وضمير (الغائب) وسمّاه تارةً (الغائب) وحدَه، وتارة أُخرى (المضمر المحدث عنه الغائب). قال مستعملاً المصطلحات الثّلاث في عنوان باب من أبوابه: (هذا باب لا تجوز فيه علاقة المضمر المخاطب ولا علاقة المضمر المتكلّم، ولا علاقة المضمر المحدث عنه الغائب)[4]. فنرى استعماله للأقسام الثّلاثة للضَّمائر. وقال مستعملاً مصطلح (الغائب) وحدَه - كما قلنا قبل قليلٍ -: (..... لأنّك إذا عنيتَ المخاطَبَ أو نفسَك فلا يجوز أنْ يكونَ لا يدري مَن تَعني، لأنَّك لستَ تُحدِّث عن غائب)[5].

7- مصطلح (ضمير الجماعة) : وبيّن أنَّها (واو الجماعة)؛ قال: (وإذا قلتَ: ضربوني وضربتُهم قومك جعلتَ القومَ بدلاً مِن هُمْ؛ لأنَّ الفعل لا

(1) الكتاب 506/3. وينظر فيه: 96/2.

(2) الكتاب 504/3.

(3) توضيح المقاصد والمسالك 108/1. وينظر: شرح الكافية الشّافية 31/1. شرح الأشموني 201/1.

(4) الكتاب 366/2.

(5) الكتاب 76/2. وينظر: فيه 93/2.

بُدَّ له مِن فاعل، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو)[1].

8- مصطلح (الاسم المُبهم) : المبهم لغةً هو الأمر المستغلق، الذي لا يفهم، ويكون في حاجة إلى توضيح وتبيين[2]. وقد فسَّر الأزهريُّ سبب إطلاقها على أسماء الإشارة وغيرها؛ فقال: (والحروف المبهمة: التي لا اشتقاق لها، ولا يُعرف لها أُصول)[3].

والحقُّ أَنَّ سيبويه أطلقَ هذا المصطلح ليدلَّ به على معانٍ عدَّةٍ سنأتي عليها في المبحث القابل. والذي نريده منها هنا - هو أهمُّها - أسماء الإشارة؛ إذ قال: (واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللَّام تُنزَلُ بمنزلة أي، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء. وذلك قولك، يا هذا الرَّجلُ، ويا هذان الرَّجُلانِ صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد)[4].

9- مصطلح (المِثْل) : المثل لغة هو المساوي، فكُلُّ شيءٍ ساوى غيره فهو مثله[5]. وقد قَصَدَ به سيبويه أكثر مِن معنى، والذي يُهمُّنا أنَّه أطلقَهُ على اسم الإشارة، ولا يريدُ به ذلك، وإنَّما يريدُ به التَّشبيه. فعندما أطلقه على هذا لم يُرِدْ أسماء الإشارة، بل تشبيه هذا بذاك على أنَّ الأُستاذ عوض القوزي بيَّن أنَّه لم يقف عند البصريين على هذا المصطلح[6] ونُسِبَ المصطلح للإمام

(1) الكتاب 79/1.

(2) يُنظر: لسان العرب 57/12 (بهم). القاموس المحيط 82/4. تاج العروس 161/31.

(3) تهذيب اللغة 338/6.

(4) الكتاب 189/1.

(5) يُنظر: لسان العرب 610/11 (مثل). القاموس المحيط 48/4. تاج العروس 213/30.

(6) ينظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 186.

ثعلب، ويَقْصدُ به الأخير المبتدأ[1]. قال سيبويه مستعملاً المصطلح: (وأمَّا دونك فإنَّه لا يُرفعُ أبداً، وإنْ قلتَ: هو دونك في الشرف، لأنَّ هذا إنَّما هو مثلٌ كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً، ولكنَّه على السَّعة)[2]. وقد فسَّر السّيرافيّ كلامه هذا فقال: (وذكر سيبويه (دون) في معنيين، أحدهما: أنْ تكون ظرفاً ولا يجوز فيه غير النّصب، وإنَّما يُستعمل في معنى المكان تشبيهاً، فيُقال: زيدٌ دون عمرٍو في العِلمِ والشّرف ونحوه، كأنَّ هذه المناقب منازل يعلو بعضها بعضاً، كالأماكن التي بعضها أعلى مِن بعضٍ، ثُمَّ جعل بعض النَّاس في موضع من الشّرف أو من العلم وجعل غيره أسفل من موضعه)[3]. مِن هذا النَّصُّ المطوّل نَفْقَهُ أنَّ سيبويه أطلقَ مصطلح (المثل) وأراد مِن خَلَلِهِ معنى التَّشبيه. وسنقف عند هذا المصطلح عند حديثنا عن مصطلحات أهل الكوفة.

10- مصطلحا (الموصول والصِّلة) : واستعملهما بمعناهما المعروف في باب الموصول. قال: (وتقول: أتاني القوم ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً. فما هنا اسم، وخلا وعدا صلةٌ له كأنَّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً. وما هم فيها عدا زيداً، كأنَّه قال: ما هم فيها ما جاوزَ بعضُهم زيداً، وكأنَّه قال: إذا مثَّلتَ ماخلا وما عدا فجعلتَه اسما غير موصول قُلتَ: أتوني مُجاوزتهم زيداً)[4].

11- مصطلح (الحشو) : قلنا أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي

(1) ينظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 186.
(2) الكتاب 409/1.
(3) شرح كتاب سيبويه 299/2. وينظر: النُكت في تفسير كتاب سيبويه 425/1.
(4) الكتاب 349/2.

استعمل مصطلح (الحشو) ليدلَّ على الزِّيادة في علم الصّرف. وأخذه تلميذه سيبويه، فاستعمله بمعنى (صِلة الموصول)، ولا بُعْدَ بين المعنيين. قال سيبويه: (فكما أنَّ الذي لا يكون إلّا معرفةً لا يكون ما ومَن إذا كان الذي بعدهما حشواً وهو الصّلة، إلَّا معرفة)[1]. فنجد أنَّه يُفسِّرُ معنى (الحشو)؛ ليثبت أنَّه قَصَدَ بهذا المصطلح معنى (الصّلة).

12- مصطلحا (المسند والمسند إليه) : وهما مصطلحان ابتدعهما سيبويه؛ ليدلّا على ركني الجملة العربيّة (المبتدأ والخبر)، و(الفعل والفاعل). والحقُّ أَنَّ ابن الصّفار - وهو أحد شُرّاح كتاب سيبويه - وضَّح معنى (المسند والمسند إليه) مِن خلل فهمه لاستعمال سيبويه، فبيّن أنّه يأتي في أربعة معانٍ بالكتاب:

1- إنَّ المسند هو المبتدأ، وهذا ما أراده سيبويه؛ لأَنَّهُ جعل المبتدأ مُسنداً.

2- إنَّ المسند إليه هو المبتدأ، والخبر هو المسند.

3- أنْ يكون كُلّ مِن المبتدإِ والخبر مسنداً ومسنداً إليه؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما قد أُضيف إلى الآخر، وأُضيفَ الآخر إليه.

4- إنَّ المسند إليه هو المخبر عنه، والمسند هو المخبر؛ بمعنى أَنْ يكون المبتدأ والفاعل قد أُسْنِدَ إليهما الخبر[2].

والحقُّ أَنَّ الباحثين المحدثين استقرُّوا على أنَّ (المبتدأ)، و(الفاعل)، و(النَّائب عن الفاعل) مسندٌ إليه. و(الخبر)، و(الفعل) هما المسندُ[3]. وبذا لا

---

(1) الكتاب 107/2.

(2) يُنظر: المختار مِن شرحي ابن خروف والصّفار لكتاب سيبويه ص 18.

(3) يُنظر: إحياء النّحو ص 53.

نجد كَبير فرْقٍ بين ما قاله سيبويه في أحد أقوالِه، وما وضعَهُ الباحثون المحدثون، وقد اعترفوا بهذا التَّقارب [1].

والآن نعود إلى استعمال سيبويه؛ قال: (والمبتدأ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه) [2]. أي: المبتدأ والخبر.

13- مصطلح (الاسم المبني عليه) : وَرَدَ هذا المصطلح في كتاب سيبويه كثيراً، وجاء بمعنى (الخبر)؛ قال: (هذا باب الابتداء. فالمبتدأ كُلُّ اسم ابتُدِئ عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيٍّ عليه) [3].

ولو عُدْنا ثانية إلى هذا المصطلح لوجدنا أنَّ سيبويه أرادَ منه في غير موضع أنَّ (المبني) هو (المعمول) الذي يعمل فيه (العامل). وقد وضَّح السّيرافيّ ذلك فقال: (اعلم أنَّ بناء الشَّيء على الشَّيء كثيراً ما يدور في كلام سيبويه، ونحن نبيّنه، حتى نقف عليه مِن كلامه كُلَّ ما مرَّ بكَ في موضعٍ من الكتاب. فإذا قال: بنيتُ الاسم على الفعل، فمعناه: أنَّك جعلت الفعل عاملاً في الاسم، كقولك: (ضَرَبَ زيدٌ عمراً)، (فزيدٌ، وعمرٌو) مبنيانِ على الفعل............ وإذا قال لك: بَنيْتَ الفعل على الاسم، فمعناه: أنَّك جعلتَ الفعل وما يتَّصلُ به خبراً عن الاسم، وجعلتَ الاسم مبتدأً كقولك: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، (فزيدٌ) مبنيٌّ عليه ضربتُهُ و(ضربتُهُ) مبنيٌّ على الاسم) [4].

وعلى هذا فإنَّ مصطلح (المبني عليه) هو (المعمول) سواءً كان خبراً،

---

(1) يُنظر: إحياء النّحو ص 53 - 54.

(2) الكتاب 126/2.

(3) الكتاب 126/2.

(4) شرح كتاب سيبويه 372/1.

أو مفعولاً به.

14- مصطلح (النّفاذ) : النّفاذ لغة هو الجواز [1]، واستعمله سيبويه لمعنى (التَّعّدي). فمِن استعماله له بمعنى (التَّعدّي) إلى (المفعول به) قوله: (فإنْ قلتَ: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ، جاز على أنْ يكون بدلاً، وأنْ يكون توكيداً. وإنْ نصبته لم يَحسُن؛ لأنَّ الفعل إنَّما أُنفذَ في هذه الأسماء خاصّةً إلى المنصوب إذا حُذفتْ منه حرفُ الجرِّ) [2].

وجاء في نفاذ الفعل إلى منصوبات أُخرى، مثل: (التَّمييز)؛ قال: (وقد جاء مِن الفعل ما قد أُنفذَ إلى مفعولٍ، ولم يقوَ قُوَّةَ غيره مِمَّا تعدَّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقَّأتُ شحماً......) [3]. فنرى أنَّ (النَّفاذ) يكون أوسعَ في الاستعمال مِن مصطلح (المتعدّي) الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيديّ. فالتّعديّ مصطلح وُضِعَ للفعل الذي تعدَّى إلى مفعول واحدٍ أو أكثر، أمَّا مصطلح (النَّفاذ) فإنَّه وُضِعَ لما تعدَّى مِن الأفعال إلى مفعولٍ أو غيره مِن المنصوبات مثل (التَّمييز).

15- مصطلح (الاستغناء) : لغةً هو الذي لا يحتاج إلى شيءٍ [4]، واستعمله مسبوقاً بالنّفي على أنّه لا يمكن الاكتفاء بفعل واحدٍ. قال: (وتقول: أرأَيتك زيداً أبو مَنْ هو، وأرأَيْتَكَ عمراً أعندكَ هو أم عند فلانٍ، ولا يَحسنُ فيه إلّا النّصبُ في زيد. ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: أرأيتَ أبو مَنْ أنتَ، أو أرأيتَ أزيدٌ ثَمَّ أمْ فلانٌ، لم يَحسن لأنَّ فيه معنى أَخْبِرْني عن زيدٍ، وهو الفعل لا يَستَغْني

(1) يُنظر: لسان العرب 514/3 (نفذ).

(2) الكتاب 160/1.

(3) الكتاب 204/1.

(4) يُنظر: لسان العرب 135/15 (غنا). القاموس المحيط 371/4. تاج العروس 91/39.

السُّكوت على مفعوله الأوّل، فدخولُ هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء)[1]. ودليلنا أنَّهُ قَصَدَ به عدم الاكتفاء بفعلٍ واحد ما قاله السّيرافيّ: (يعني: دخول معنى: (أخبرني) في: (أرأيتك) لم يمنعه مِن أنْ يكون له مفعولان)[2].

16- مصطلح (الاشتغال) : الاشتغال لغةً معروف، واصطلاحاً هو (أنْ يتقدَّم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرِّف، أو وصف صالح للعمل مشغول عن نصبه لفظاً أو محلًّا، بالنّصب لمحل لضميره للملابسة بواسطة أو غيرها)[3].

والحقُّ أَنَّ هذا المصطلح نستعمله إلى اليوم كما وضعه سيبويه؛ قال سيبويه: (فإنْ قلتَ: ما أَنا زيدٌ لقيتهُ، رفعتَ إلا في قول مَن نَصَبَ زيداً لقيتُهُ، لأنَّك قد فَصَلتَ كما فصلتَ في قولكَ: أنتَ زيدٌ لقيته. وإنْ كانتْ ما التي هي بمنزلة ليس، فكذلك، كأنَّكَ قُلتَ: لستُ زيدٌ لقيتُه، لأنَّكَ شغلتَ الفعل بأنا)[4].

17- مصطلح (الاختصاص) : الاختصاص لغة إفراد الشَّيء دون غيره[5]. واصطلاحاً هو: (حُكمٌ عُلِّقَ بِضميرِ ما تأخَّر عنه مِن اسم ظاهر معروف)[6]. وهو مِن المصطلحات التي ابتدعها سيبويه أيضاً، وما زالتْ مستعملةً إلى يومنا هذا. قال: (هذا بابٌ مِن الاختصاص يجري على ما جرى عليه النّداء فيجيء لفظه على موضع النِّداء نصبا لأنَّ موضع النِّداء نَصْبٌ، ولا

(1) الكتاب 239/1 - 240.
(2) شرح كتاب سيبويه 140/2.
(3) شرح الحدود النّحويّة ص 98.
(4) الكتاب 147/1. وينظر فيه: 81/1.
(5) يُنظر: لسان العرب 25/7 (خصص). القاموس المحيط 300/2. تاج العروس 282/17.
(6) شرح الحدود النّحويّة ص 100. الكلّيات ص 59.

تجري الأسماء فيه مجراها في النِّداء... وذلك قولك: إنَّا مَعْشَرَ العرب نفعلُ كذا وكذا، كأنَّه قال، أعني، ولكنّه فِعْلٌ لا يظهر ولا يُستعمل)[(1)].

18- مصطلح (التَّفسير) : أطلقه سيبويه على ما نسمِّيه (التَّمييز). والتَّفسير لغةً البيان[(2)]، واصطلاحاً هو (اسمٌ نكرةٌ فَضْلَةٌ يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة)[(3)].

قال سيبويه مستعملاً هذا المصطلح: (ولا يجوز لك أنْ تقول نِعْمَ ولا رُبَّهُ وتسكتُ، لأنّهم إنَّما بدؤُا بالإضمار على شريطةِ التَّفسير وإنَّما هو إضمارٌ مقدَّمٌ قبلَ الاسم)[(4)].

19- مصطلح (التَّبيين) : استعمله سيبويه على انَّه (التَّمييزُ) أيضاً. قال: (..... فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرتَ كما صارَ الدِّرهم يُبيِّنُ به مِمَّ العشرون، حينَ قُلتَ عشرون درهماً)[(5)].

20- مصطلح (المفعول فيه) : المعروف أنَّ هذا المصطلح يتعلَّقُ بالاسم المنصوب على الظَّرف. ولكنَّ سيبويه استعمله على أنَّهُ (المفعول به). قال: (ونظير ذلك في أنَّه وما عَمِلَ فيه بمنزلة اسم واحد[(6)] لا في غير ذلك، قولُك رأيتُ الضّاربَ أباه زيدٌ، فالمفعولُ فيه لم يُغيِّرهُ عن أنّه اسم واحد، بمنزلة الرَّجل والفتى. فهذا في هذا الموضع شبيهٌ بأنَّ، إذ كانتْ مع ما عَملتْ

---

(1) الكتاب 233/2.

(2) يُنظر: لسان العرب 55/5 (فسر). القاموس المحيط 110/2. تاج العروس 179/13.

(3) شرح الحدود النّحويّة ص 115. وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 423/3.

(4) الكتاب 176/2. وينظر فيه: 177/2، 178، 191.

(5) الكتاب 191/2.

(6) يتحدَّث عن (إنَّ وأنَّ) ومباحثهما.

فيه بمنزلة اسم واحد)[1]. وقد فسَّر الفارسيُّ هذا النَّصّ فقال: (التَّوفيق بين (الضّارب أباه زيدٌ) وبين (بلغني أنَّ زيدا منطلقٌ) اسمان في صِلة كُلِّ واحدٍ منهما منصوب ومرفوع)[2]. فالمرفوع يقصد به الفاعل، والمنصوب هو (المفعول به) الذي سمّاه سيبويه (المفعول فيه).

21- مصطلحات (الظَّروف): كنَّى سيبويه عن الظروف بمصطلحات كثيرة، وهي:

أ - ظرفا الزَّمان والمكان: واستعملهما أيضاً لِيَدُلّا على الظُّروف الزَّمانيّة والمكانيَّة، وهما مِن المصطلحات التي بقيت إلى الآن. قال: (واعلم أنَّ لا وما عَمِلَتْ فيه في موضع ابتداء، كما أنَّك إذ قلتَ: هل مِن رجُلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ وكذلك: ما من رجُلٍ، وما مِنْ شيءٍ، والذي يُبنى عليه في زمانٍ أو في مكانٍ ولكنَّكَ تُضمِرُهُ، وإنْ شئتَ أظهرتَهُ. وكذلك لا رجلَ ولا شيءَ، إنَّما تريدُ لا رَجُلَ في مكانٍ، ولا شيءَ في زمان)[3].

ب - الأماكن المختصَّة، والأماكن غير المختصَّة: وأرادَ بهما ما نُصِبَ على ظرف المكان، قال: (هذا باب ما شُبِّه مِن الأماكن المختصَّة بالمكان غير المختصِّ شُبِّهتْ به إذ كانت تقعُ على الأماكن)[4]. وقَصَدَ بغير المختصِّ الظَّرف المبهم؛ بدليل أنَّ في نُسخةِ الأصل مِن (الكتاب) وردتْ فيه (بالمكان المبهم)[5] بدل (غير المختصِّ). إذن فالأماكن المختصَّة هي الظُّروف غير

---

(1) الكتاب 120/3.

(2) التعليقة على كتاب سيبويه 230/2.

(3) الكتاب 275/2.

(4) الكتاب 412/1.

(5) الكتاب 412/1. الهامش المرقم بـ (4).

المبهمة، والأماكن غير المختصّة هي الظَّروف المبهمة [1].

جـ - مصطلح (الأَماكن) : ويُقْصَدُ به ظرف المكان. قال: (وإنْ شِئْتَ نصبتَ، تقول: ضُرِبَ زيدٌ الظَهْرَ والبَطْنَ ومُطِرنا السَّهل والجبلَ...... ولم يُجيزوه [2] في غير السَّهل والجبل، والظَّهر والبَطن، كما لم يَجزْ دخلتُ عبد الله، فجاز هذا في ذا وحدَه، كما لم يجزْ حذف الجرِّ إلّا في الأماكن، في مثل: (دخلتُ البيتَ) [3]. واستعمل هذا المصطلح مفرداً. قال: (وأمّا (حيثُ) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيدٌ) [4].

د - مصطلح (الوعاء) : وقَصَدَ به الظَّرف أيضاً. قال: (وأمّا في فهي للوعاء) [5].

هـ - مصطلح (الحين) : أطلقه سيبويه للدّلالة على ظرف الزَّمان. قال: (وكيف): على أيِّ حالٍ؟ و(أينَ): أيُّ مكانٍ؟ و(متى): أيُّ حينٍ؟) [6]. أي: أَيُّ زمانٍ.

و - مصطلح (أسماء الدَّهر) : ويريدُ به ظروف الزَّمان. قال: (هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال مِن الأسماء. يُضاف إليها أسماء الدَّهر. وذلك قولك: هذا يومُ يقومُ زيدٌ.....) [7].

---

(1) يُقارن هذا الكلام بكلام الفارسيّ في: التعليقة على كتاب سيبويه 216/1 - 217.

(2) أي: حذف حرف الجرِّ. يُنظر: الكتاب 159/1. الهامش المرقّم بـ (2).

(3) الكتاب 159/1.

(4) الكتاب 233/4.

(5) الكتاب 226/4.

(6) الكتاب 233/4.

(7) الكتاب 117/3.

22- مصطلح (الاستغاثة) : الغوث لغةً (أجاب الله غَواثاه)[1]. واصطلاحاً هو: (نداء مَن يُخَلِّص مِن شِدَّةٍ، أو يُعينُ على مشقّةٍ)[2]. وقد تكلَّم سيبويه عن الاستغاثة في غير باب، واستعمل لها مصطلحين هذا أوَّلهما، وهو الأشهرُ عند النُّحاة الذين خلفوا سيبويه. قال: (وقالوا: يا لَلْعَجَبِ ويا لَلْمَاءِ، لمّا رأَوا عجباً أَو رأَوا ماءً كثيراً، كأنَّه يقول: تَعالَ يا عجبُ أو تعالَ يا ماءُ فإنَّه مِن أيّامِك وزمانِكَ. ومثل ذلك قولهم: يا لَلدَّواهي، أي تَعالَيْنَ فإنَّه لا يُستنكَرُ لَكِنَّ، لأنَّه مِن إبّانكنَّ وأحيانكنَّ. وكُلُّ هذا في معنى التَّعجُّب والاستغاثة، وإلّا لم يَجزْ)[3]. وهذا النَّوع الذي يتحدَّث عنه سيبويه يُسمّى (المستغاث المتعجّب)، وهذا نوع مِن أنواع الاستغاثة. قال ابن عقيل: (ومثلُ المستغاث المُتعجَّب منه، نحو (يا لَلدَّاهية) و(يا لَلعَجَبِ) فيُجرُّ بلام مفتوحة)[4].

23- مصطلحا (المدعو والمدعو له) : وهذانِ المصطلحانِ استعملهما سيبويه ليدلّا على (الاستغاثة). إذ قصد سيبويه بالمدعو (المستغاث)، وبالمدعو له (المستغاث له). مثل قولنا: يا لَزيدٍ لِعمرٍو. وبيّن النُّحاة أنَّ سبب فتح (لام) الجرِ في (يا لَزيدٍ) هو تشبيهاً لها في فتحها مع الضَّمير المخاطب. وكسر (لام) الجرِ في (لِعَمرٍو) لأنَّها غيرُ واقعة موقع الضَّمير[5].

قال: سيبويه مستعملا المصطلحين: (هذا باب ما تكون اللّام فيه

(1) لسان العرب 174/2 (غوث). وينظر: القاموس المحيط 171/1. تاج العروس 176/5.

(2) شرح الحدود النّحويّة ص 103.

(3) الكتاب 217/2 - 218. ويُنظر فيه: ص 220.

(4) شرح ابن عقيل 219/2.

(5) يُنظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب 339/1. شرح ابن عقيل 218/2. شرح التصريح على التوضيح 180/2 - 181.

مكسورة لأنَّه مدعوٌّ له هنا وهو غيرُ مدعوٍّ. وذلك قول بعض العرب: يا لِلْعجب ويا لِلْماء.... على ذلك قول قيس بن ذريح [1]:

* فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي المُطَاعِ *

.... فاللّام المفتوحة أضافتِ النِّداء إلى المنادى المخاطب، واللّام المكسورة أضافتِ المدعُوَّ إلى ما بعده لأنّه سبب المدعوّ [2].

24- مصطلح (التَّرخيم) : التَّرخيم لغةً هو التَّليين في الصَّوت [3]. واصطلاحاً: (حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص) [4]. وهو أيضاً مِن المصطلحات التي ابتكرها سيبويه؛ لذا نرى أنَّ سيبويه وَضَعَ له باباً؛ قال: (هذا بابُ التَّرخيم والتَّرخيمُ حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفُوا غير ذلك مِن كلامهم تخفيفاً) [5].

25- مصطلحات (المنصوب على الإضمار): ذكرنا أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيديَّ وضعَ مصطلحين ينصب الاسم أو يرفع على الإضمار. هما النّصب على المدح، والنَّصب على الشَّتم. وقد أضاف سيبويه مصطلحات أُخرى تدلُّ على النَّصبِ على الإضمار. ونحبُّ هنا أنْ نذكرَ أنَّ (الإضمار)

---

(1) عجز بيت، وصدره:

* تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجَوْنِي *

ديوانه ص 118. برواية: (فيا لله) ويُنسب إلى حسَّان بن ثابت، وليس في ديوانه. يُنظر: المقاصد النّحويّة 259/4.

(2) الكتاب 218/2 - 219.

(3) يُنظر: لسان العرب 234/12 (رخم). وينظر: القاموس المحيط 118/4. تاج العروس 119/32.

(4) شرح الحدود النّحويّة ص 102. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 263/2.

(5) الكتاب 239/2.

موضوع مِن موضوعات المنصوبات؛ لأنَّ الاسم المنصوب والمجرور هما المعنيان بشكلٍ كبيرٍ في باب الإضمار، وليس الرَّفع، على الرَّغمِ مِن استعمالهم لمصطلح الرَّفع على المدح. قال العُكبريُّ (ت 616هـ) موضِّحاً ذلك: (وإنَّما بُدِئَ بالمرفوع؛ لأنَّ الجملة المفيدة تتمُّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور، ولا تجد منصوباً ولا مجروراً إلّا ومعه لفظاً أو تقديراً)[1]. ووجدنا أنَّ سيبويه يستعملُ لذلك مصطلحين زيادة على ما جاء به أُستاذه الخليل بن أحمد، وهما:

أ - النَّصب على التَّعظيم: قال: (هذا باب ما ينتصبُ على التَّعظيم والمدح. وإنْ شئتَ جعلته صفةً فجرى على الأوّل، وإنْ شئتَ قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو....)[2].

ب - النَّصب على التَّرحُّم: وذلك مثل قولنا: (مَرَرْتُ بزيدٍ المسكينَ). و(جئتُ بعمرو البائس). قال سيبويه فيه: (ومِن هذا التَّرَحُّمُ، والتّرحُّمُ يكونُ بالمِسكين والبائسِ ونحوه، ولا يكون بكلِّ صفةٍ ولا كلِّ اسم، ولكنْ تَرَحَّمْ بما تَرحَّمُ به العربُ)[3]. وقد فَرَّق أبو سعيد السِّيرافيُّ بين مصطلحي الشَّتم والتَّعظيم مِن جهة، والتَّرحُّم مِن جهةٍ أخرى؛ فقال: (فذهب التَّرحُّم على غير منهاج التَّعظيم والشَّتم، وذلك أنَّ الاسم الذي يُعظمُ به، والاسم الذي يُشتمُ به شيءٌ قد وَجَبَ للمُعظم والمشتوم، وشُهِرا وعُرِفا به قبل التَّعظيم والشَّتم، فيذكره المعظِّمُ أو الشَّاتمُ على جهة الرّفع منه والثَّناء، أو على جهة الوضع منه والذَّمّ، والتَّرحُّم إنَّما هو رِقَّةٌ وتحنُّنٌ يلحقُ الذَّاكر على المذكور في حال ذكره

(1) اللُّباب في علل البناء والإعراب 124/1.

(2) الكتاب 62/2.

(3) الكتاب 74/2 - 75.

إيَّاه، رِقَّةً عليه وتحنُّناً)[1].

26 - مصطلح (الموضع) : وَرَدَ هذا المصطلح بالإفراد (الموضع) في طبعة بولاق[2]. وَوَرَدَ بالجمع المكسَّر في طبعة الأُستاذ عبد السَّلام هارون[3]. ومهما يكن مِن شيءٍ، فإنَّ سيبويه عَنى به حملَ موضعٍ على موضعٍ آخر، أي حمل عمل على عمل آخر. قال: (وإنْ شئتَ قلتَ: لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول مَنْ جعلها كَلَيْسَ ويُجريها مجراها ناصبة في المواضِع، وفيما يجوز أنْ يُحمَل عليها)[4]. وقد شرح الأُستاذ عبد السَّلام هارون هذا المصطلح فقال: (يعني الرَّافعة على الناصبة مِن حيثُ العمل في النَّكرة....)[5].

ثانيا: مصطلحات الأفعال:

وهذه طائفة أُخرى مِن المصطلحات النّحويّة، تخُصُّ الأفعال، وما ينتمي إليها من المصطلحات. ولا تختلف في طريقة وَضْعِها عن المصطلحات التي وضعها للأسماء. ومِن الجدير أنْ نذكرَ هنا أنَّنا وضّحنا مفهوم تقسيم الأفعال عند سيبويه، وسنسرد هنا المصطلحات التي ابتدعها للأفعال، وهي:

1- مصطلح (الفعل المضارع) : المضارع لغةً هو المشابِه، والمضارعة المشابهةُ[6]. وسيوضِّحُ سيبويه بعد قليلٍ معناه الاصطلاحيّ. والحقُّ أَنَّنا بدأنا به؛ لأنَّ مصطلح الفعل (الماضي) قد وَرَدَ في كلام الخليل بن

---

(1) شرح كتاب سيبويه 402/2.

(2) الكتاب 356/1 (بولاق).

(3) الكتاب 300/2 (هارون).

(4) الكتاب 300/2.

(5) الكتاب 300/2، الهامش المرقّم بـ (1).

(6) لسان العرب 223/8 (ضرع). القاموس المحيط 55/3. تاج العروس 222/21.

أحمد - كما قلنا -. وقد بيَّن سيبويه لماذا اختار مصطلح (المضارع) ، وسبب تسميته فقال: (وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلينَ التي في أوائلها الزَّوائد الأربع: الهمزة، والتَّاء، والياء، والنُّون. وذلك قولُك: أفعل أنا، وتفعلُ أنتَ أو هي، ويفعلُ هو، ونفعلُ نحن)[1].

ثُمَّ بدأ في ذِكْرِ تفصيلاته فقال: (والنّصب في المضارع مِن الأفعال: لن يفعلَ، والرَّفعُ: سيفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنَّه ليس في الأسماء جزمٌ)[2].

إذن نفهم مِن هذا أنَّ سيبويه، بيَّن سبب وضعه لمصطلح (المضارع) ، ثُمَّ ذكَرَ استعمالاتهِ، وأشكالهِ في الجملة العربيّة.

2- مصطلح المستقبل: يبدو للقراءة الأُولى لهذا المصطلح أنَّه وُضِعَ ليدلَّ على الفعل (المضارع)، والأمر ليس كذلك؛ إذ اختلف النَّحويون اختلافاً كبيراً في تقسيم الأفعال[3]، فبعضهم قسَّمَهُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ماضٍ وحاضرٍ (حال)، ومستقبلٍ. وآخرون قسَّمُوه إلى ثلاثة أقسامٍ أيضاً، ولكن بمسمَّياتٍ أخرى وهي (الماضي)، و(المضارع)، و(الأمر)، فالتَّقسيمُ الأوَّل زمانيٌّ، والتقسيمُ الآخر وظيفيٌّ؛ حسب معنى الفعل: زمانِه وحَدَثِهِ.

وقُصارى القول إنَّ فعل المستقبل عند سيبويه هو (المضارع)، وهو (الأمر). قال: (وأمَّا بناءُ ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ.... وأمَّا بناءُ ما لم يقع فإنَّه قولك آمراً: اذهبْ، واقتلْ، واضربْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويذهبُ ويضربُ ويُقتلُ

---

(1) الكتاب 13/1. وينظر آراء أُخرى حول هذه التّسمية: شرح عيون الإعراب ص 55.

(2) الكتاب 14/1. وينظر فيه: 164، 189، 5/3، 12.

(3) يُنظر: الإيضاح في علل النّحو ص 46. شرح عيون الإعراب ص 52 - 53. أسرار العربيّة ص 315. اللُّباب في علل البناء والإعراب 13/2.

ويُضرَبُ)[1]. فنرى أنَّ الفعل الذي لم يقع، وهو المستقبل عنده، الفعل المضارع وفعل الأمر، لهذا نقرأُ في (الكتاب) غير مرَّةٍ يتحَّدث عن فعلين، هما: (الماضي والمستقبل). ويبدو أنَّه يقصد به (المضارع) و(الأمر). قال: (..... وذلك قولك: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً. فإنْ شئتَ جعلتَهُ حينا قد مضى، وإنْ شئتَ جعلته حيناً مستقبلاً. وإنَّما قال النَّاسُ هذا منصوب على إضمارٍ إذا كان فيما يُستقبَلُ، وإذا كان فيما مضى)[2].

وقد وَرَدَ هذا المصطلح عند سيبويه أيضاً ليدلَّ على زمان المستقبل للجملة. قال: (وتقول: إنْ تأتني آتِكَ وإذن أُكرِمْكَ إذا جعلتَ الكلام على أوَّلِهِ ولم تقطعْهُ، وعطفته على الأوَّل. وإنْ جعلتَه مستقبلاً نصبتَ)[3].

3- مصطلح (الأمر) : على الرَّغم مِمَّا قلْناه في الفقرة السَّابقة، فإنَّ سيبويه استعمل مصطلح فعل الأمر ليدلَّ على المعنى الذي نعرفه اليوم عنه. قال: (وأمَّا (يا) فَتَنْبِيهٌ. ألا تراها في النِّداء وفي الأمر كأنَّك تُنبِّه المأمور. قال الشَّاعر، وهو الشمَّاخ[4]:

أَلَا يَا اسْقِيانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ وقَبْلَ مَنايا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ)[5]

فـ (اسقياني) فعل أمرٍ.

واستعمل سيبويه مصطلح (الأمر) لمعنى (النَّهي)، قال: (وتقولُ: كتبتُ إليه أنْ لا تَقُلْ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك وكتبتُ إليه أنْ لا تقولَ ذاك.

---

(1) الكتاب 12/1.

(2) الكتاب 400/1.

(3) الكتاب 15/1. وينظر فيه ص 15/3.

(4) ديوانه / الملحق ص 456، برواية:

أَلَا يَا اصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجالِ وَقَبْلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وَآجَالِ

(5) الكتاب 224/4. وينظر فيه: 335/1، 94/3.

فأمَّا الجزم فعلى الأمر. وأمَّا النّصب فعلى قولك لئلّا يقول ذاك. وأمَّا الرَّفع فعلى قولك: لأنّك لا تقول ذاك.....)[1]. أي: وأمَّا الجزمُ فعلى النّهي.

4- مصطلح (الفعل الغائب) : وهو مِن المصطلحات التي أطلقها سيبويه ليدلَّ بها على الفعل (المضارع) الذي يكون للغائب؛ مثل (يضرِب، وتضرِبُ). قال: (واعلم أنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: زيدٌ، وأنت تريدُ أنْ تقولَ: ليُضرَبْ زيدٌ أو لِيَضْرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلاً...... ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنتَ لا تخاطبُ زيداً، إذا أردتَ لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً وأنتَ تخاطِبُني، فإنَّما تريدُ أنْ أُبلِغَهُ أنا عنك أنَّكَ قد أمرتَهُ أن يضرِبَ عمراً، وزيداً وعمرٌ غائبان، فلا يكون أنْ تُضمِرَ فِعْلَ الغائبِ.... لأنَّك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنَّ السَّامعُ الشَّاهد إذا قلتَ زيداً أنَّك تأمُرُه هو بزيدٍ)[2]. ويبدو أنَّ مصطلح (الفعل الغائب) هو كناية عن الفعل المضارع الذي يدلُّ على الغائب. وهذا المصطلح لم نجدْ له استعمالاً عند غير سيبويه حتّى مِمَّن خلفوه مِن العلماء المتأخرين.

5- مصطلحا (الأمر) و(النَّهي): استعملهما سيبويه لمعانٍ عِدّةٍ، زيادةً على ما ذكرناه فيما يخصُّ مصطلح (الأمر) . وما يُهِمُّنا مِن تلك المعاني هنا أنَّهما يدلاَّن على (لام الأمر)، و(لا النهّي). قال سيبويه: (وسائر تنوين الأسماء يُحرَّك إذا كانت بعد ألِفٍ موصولة، لأنَّهما ساكنان يلتقيان فيُحرّك الأوّل كما يُحرَّك المسكّنُ في الأمر والنّهي)[3]. ذكرَ سيبويه هذا النَّصّ في باب (ما يذهب التَّنوين فيه مِن الأسماء لغير إضافة، ولا دخولِ الألف واللَّام، ولا

---

(1) الكتاب 166/3.

(2) الكتاب 254/1 - 255.

(3) الكتاب 505/3.

لأنَّه لا ينصرف وكان القياس أنْ يثبتَ التّنوين فيه) [1].

ويقصدُ مِن هذا الباب، ما جاء غير منوَّنٍ على الرَّغم مِن عدمِ وجود عوائق تُعيقُ ذلك؛ مِن إضافة ومَنْعٍ للصّرف، مثل: هذا زيدُ بن عمرو. وقد شبَّه سيبويه الفعل المجزوم بعد (لام الأمر)، و(لا النَّهي) الذي يليه ألفٌ موصولةٌ بعدم التّنوين في المثال الذي ذكرناه فإنَّ الفعل يكسرُ لالتقاء السَّاكنين، وهذا ما سمَّاه (يُحرِّك المسكِّن). فنقول: ليذهبِ الطُّلابُ. ولا يذهبِ الطُّلاب.

مِن هذا الكلام نفهمُ أنَّ (النَّهي)، و(الأمر) جاءا عند سيبويه هنا ليدلّا على (لام الأمر)، و(لا النّاهية).

ومِن استعمالات سيبويه لمصطلح (النّهي) لـ (لا): (وتقولُ لا تأكلُ السَّمكَ وتشربَ اللّبنَ، فلو أدخلتَ الفاء ههنا فَسَدَ المعنى، وإنْ شئتَ جزمتَ [2] على النّهي في غير هذا الموضع) [3].

6- مصطلح (التَّقريب) : لهذا المصطلح دلالات تختلف باختلاف المستعمل، وسنجد توسُّعاً كبيراً في استعمال هذا المصطلح في الصّفحات القابلة مِن هذه الأُطروحة. ولكنَّنا هنا نُبيّن أنَّ أوَّل مَنْ استعمل هذا المصطلح هو سيبويه. وذكره في الباب الذي ذكر فيه (كاد) وأخواتها. فالمعروف أنَّ (كاد)، و(كرب)، و(أوشك)، تأتي لمعنى التّقريب. ولكنَّ سيبويه استعمل هذا المصطلح ليدلَّ على النَّوعين الآخرين مِن أنواع هذهِ الأفعال؛ وهما الشُّروع، والرَّجاء. إذ غلَّب سيبويه مصطلح (التّقريب) ليدلَّ على الأنواع الثلاثة. وقد أخذ النّحويون الذين جاءوا بعده هذا الاستعمال وما زال مستعملا إلى يومنا.

---

(1) الكتاب 504/3.

(2) يُنظر الجزم فيه: اللُّباب في علل البناء والإعراب 21/2.

(3) الكتاب 42/3. ويُنظر فيه: ص 8.

وقد فسَّر النُّحاة سبب تسمية الأنواع الثلاثة هذه (التقريب) أو (المقاربة)؛ فقالوا: (سمّيت أفعال المقاربة وإنْ كان منها ما ليس للمقاربة، تغليباً)[1].

قال سيبويه في الحديث عن هذه الأفعال، وما يجمعها على أنَّ لها خصاصة ليستْ لغيرهما: (وهذهِ الحروفُ التي هي لتقريبِ الأمور شبيهةٌ بعضُها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها مِن الأفعال)[2].

ثالثاً: مصطلحات الحروف:

المصطلحات النَّحويّة الخاصَّة بالحروف، هي:

1- مصطلح (الأداة) : وجدنا أنَّ الخليل استعمل هذا المصطلح ليدلَّ به على (حروف المعاني) بعامّة. أما سيبويه فقد خصّصه ليدلَّ به على حروف القسم فقط؛ لذا وضعناه ضمن المصطلحات الجديدة التي وضعها سيبويه. وسنجدُ في الباب القابل تطوُّراً ثالثاً لهذا المصطلح.

وقد ذهب بعض الباحثينَ المحدثينَ إلى أنَّ مصطلح (الأداة) لم يردْ في (الكتاب) قطُّ[3]. لكنَّنا وجدناه مستعملاً في باب القسم. قال سيبويه: (وللقَسَمِ والمُقْسَم به أدواتٌ في حروف الجرِّ)[4]. واكتفى باستعماله في باب القسم هذا[5].

(1) توضيح المقاصد والمسالك 193/1. وينظر: شرح الجمل (لابن خروف) 836/2 - 837.

(2) الكتاب 161/3.

(3) يُنظر: دراسات في الأدوات النّحوية ص 111.

(4) الكتاب 496/3.

(5) وقد أخطأتُ في رسالتي التي أعددتُها للماجستير، عندما قلتُ أنَّ مصطلح (الأداة) عند سيبويه جاء بمعنى (الرَّابط). ينظر: حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير). ص 25.

2- مصطلح (حروف الإضافة) : استعمله سيبويه بمعنى (حروف الجرّ). فقد وجدنا أنَّ الخليل بن أحمد كان يُسمِّيها (حروف الصِّفات)، وقد علَّل النَّحويون سبب تسمية حروف الجرِّ (حروف الإضافة)؛ فقالوا: (لأنَّ وضعها [1] على أنْ تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء وهي فُوضى في ذلك وإنِ اختلفتْ بها وجوه الإفضاء) [2]. وقد بيّن سيبويه هذا الإفضاء؛ فقال: (إذا قلتَ مررتُ بزيدٍ، فإنَّما أضفتَ المرور إلى زيدٍ، وكذلك هذا لعبد الله. وإذا قلتَ: أنتَ كبعد الله، فقد أضفتَ إلى عبد الله الشّبه بالكاف) [3].

قال سيبويه مستعملاً مصطلح (حروف الإضافة) للدَّلالة على حروف الجرِّ: (... ويُجرُّ بحروف الإضافة كما يجرُّ حقٌّ إذا قلت: إنَّك ذاهبٌ بحقٍّ) [4]. وقال أيضاً عن (مِن): (وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيماً ولكنَّها توكيدٌ بمنزلة ما، إلَّا أنَّها تُجرُّ لأنَّها حروف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني مِن رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ) [5]. وقد أكْثَرَ سيبويه مِن استعمال هذا المصطلح للدّلالة على حروف الجرِّ [6].

وقد وجدنا أنَّ الخليل وتلميذه سيبويه يستعملان هذا المصطلح مع حروف القسم كثيراً. قال الخليل في حروف القسم: (إنَّما تجيءُ بهذهِ الحروف؛ لأنَّك تضيفُ حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررتُ به

(1) أي: (حروف الجرّ).

(2) المفصّل ص 283. وينظر: الإيضاح في شرح المفصّل 140/2. الفوائد الضيائية 2/ 319.

(3) الكتاب 421/1.

(4) الكتاب 497/3. ويُنظر فيه: 217/4.

(5) الكتاب 225/4.

(6) يُنظر: الكتاب 276/2، 277، 497/3.

بالباء)[1]. وقال سيبويه على منوال أستاذه في الاستعمال: (هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها)[2]. ويبدو أنَّ الخليل أطلقه على حروف القسم، أمَّا سيبويه فعمَّمه على حروف الجرّ كافة وبضمنها حروف القَسَمِ.

3 - لام المِلك: وهي لام جارَّة تجرُّ ما بعدها إلَّا أنَّ معناه هو (المِلك). قال الزَّجَّاجيُّ: (لام المِلك موصولة لمعنى الملك إلى المالك، وهي متَّصِلةٌ بالمالِكِ لا المملوكِ، كقولكَ: هذا الدَّار لزيدٍ)[3]. إذن معنى هذه (اللّام) أنَّها تفيد الملك. قال سيبويه: (ولام الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء)[4].

4 - مصطلح (القَسَم) : رأينا أنَّ الخليل يستعمل مصطلح (الحلف والمحلوف) ، وأردفَ سيبويه أستاذه في هذا الاستعمال كما رأينا في النُّصوص السَّابقة.

قال سيبويه (هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله. وذلك قولك: والله إنْ أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلّا معتمِدةً عليه اليمينُ)[5]. وقال أيضاً: (هذا باب الأفعال في القَسَمِ. اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامكَ. فإذا حلفتَ على فعل غير منفيٍّ لم يقع لزمتْه اللّام ولزمتَ اللّامَ النُّونُ الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلنَّ)[6].

5 - مصطلح (لام اليمين) : استعملها سيبويه للّام الواقعة في جواب

---

(1) الكتاب 497/3. ويُنظر التَّعليق على هذا: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوره ص 117.

(2) الكتاب 496/3.

(3) اللّامات ص 47.

(4) الكتاب 217/4.

(5) الكتاب 84/3.

(6) الكتاب 104/3.

القسم، حالها حال (إنَّ)، و(ما)، و(لا) الواقعات في جواب القسم [1]. قال سيبويه: (ولام اليمين التي في لأفعلنَّ) [2]. في قولنا: والله لأفعلنَّ. سمَّى سيبويه هذه اللّام (لام اليمين).

6 - مصطلح (لام القسم) : وقصد بها أيضاً اللّام الواقعة في جواب القسم. ولم يقصد بها اللّام التي ذكرها الزَّجاجيُّ بهذا الاسم؛ إذ قال الزَّجاجيُّ: (اعلم إنَّ حروف القسم أربعة وهي: الباء، والتاء، والواو، واللّام. هذه الحروف تخفض المُقَسم به... كقولك، والله لأخرجنَّ، وبالله وتالله، ولله لأنطلقنَّ...) [3]. وهذه اللّام لم يتطرَّق لها سيبويه، وإنَّما اكتفى بذكر ثلاثة حروف هي (الواو)، و(التّاء)، و(الباء) [4].

قال سيبويه مستعملاً (لام القسم): (وتقول: أنا والله إنْ تأتني لا آتك؛ لأنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على أنا. ألا ترى أنَّه حسنٌ أن تقول: أنا والله إنْ تأتني آتك، فالقسم ها هنا لغوٌ. فإذا بدأتَ بالقسم لم يجز إلّا أنْ يكون عليه. ألا ترى أنَّك تقول: لئن أتيتني لا أفعل ذاك، لأنَّها لام قسمٍ) [5].

7 - مصطلح (لام التَّوكيد) : وهي تسمَّى أيضاً (لام الابتداء)، و(لام القسم). وقد بيَّن الزَّجَّاجيُّ جانب التَّوكيد فيها: (وهذه اللّام لشدَّةِ توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يُقدِّرُ بعضُ النّاسِ قبلَها قَسَماً فيقول هي لامُ القسم) [6]. إذن (التَّوكيد)، و(الابتداء)، والتَّقدير ما قبلها بقسم محذوف، كلَّها

---

(1) يُنظر: اللّامات ص 78.

(2) الكتاب 217/4.

(3) اللّامات ص 75.

(4) يُنظر: الكتاب 496/3.

(5) الكتاب 84/3. ويُنظر: 222/4.

(6) اللّامات ص 70.

يُقصد بها شيئاً واحداً هو (لام الابتداء). وقال سيبويه مُستعمِلاً مصطلح (لام التَّوكيد) بمعنى (لام الابتداء): (ولم يلزم في هذا الباب إلّا يا للتَّنبيه، لئلَّا تلتبس هذه اللَّام[1] بلام التَّوكيد كقولك: لعمرٌو خيرٌ منك)[2]. وممّا يؤكِّد كلامنا من أنَّه يقصد (لام الابتداء) ما قاله الفارسيُّ في تفسير نص سيبويه هذا فقال: (يقول: لو حذفتَ (يا) من هذا الموضع كما تحذف من (زيد) إذا نُودي فقيل (زيدُ) مكان (يا زيد) لا لتلبس لام الاستغاثة بلام الابتداء)[3].

8 - مصطلح (لام الابتداء) : على الرَّغم ممَّا ذكرناه في فقرة (لام التَّوكيد)، فإننّا نقرأ في كتاب سيبويه مصطلح (لام الابتداء) ؛ ليدلَّ على ما دلَّ عليه مصطلح (لام التَّوكيد) ؛ إذ قال: (ومِن ذلك قد علمتُ لعبدُ الله خير منك. فهذه اللَّام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنَّها إنَّما هي لام الابتداء)[4].

9 - مصطلح (لام إنْ) : مصطلح أطلقه سيبويه للّام الدَّاخلة في خبر إنْ، والتي تسمَّى (لام المُزَحْلَقَةِ). قال الزَّجَّاجيُّ في (لام إنْ): (اعلم أنَّ (لام إنْ) تدخل مؤكِّدة للخبر، كما تدخل إنَّ مؤكّدة للجملة في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ زيداً لقائمٌ، دخلتْ اللّام في الخبر مؤكّدة له... هذا مذهب سيبويه)[5]. قال سيبويه مستعملاً (لا إنْ): (.... تقول: لَهِنَّكَ لرجلُ صِدْقٍ، فهي إنَّ ولكنّهم أبدلوا الهاء مكانَ الألف كقوله: هَرقْتُ، ولحقَتْ هذه اللّام إنَّ...

---

(1) أي: لام الاستغاثة.

(2) الكتاب 218/2.

(3) التَّعليقة على كتاب سيبويه 356/1.

(4) الكتاب 236/1.

(5) اللّامات ص 60.

فاللّام الأُولى في لَهِنَّكَ لامَ اليمين، والثّانية لامُ إنَّ)[1].

وبذا يُعدُّ سيبويه أوَّل مَن استعملَ هذا المصطلح في النَّحو العربي.

10 - مصطلح (الإلزاق) : وأطلقه سيبويه لمعنى مِن معاني (الباء) واللَّزقُ مثل اللَّصق جاء في لسان العرب: (لزِقَ الشَّيءُ بالشّيء يلزَقُ لُزوقاً: كلصِقَ والْتَزَقَ التزاقاً وقد لَصِقَ ولَزِقَ ولَسِقَ)[2] وعلى هذا فإنَّ في الاصطلاح (باء) الإلزاق هي ما سُمِّي بعد ذلك بـ (باء) الإلصاق. قال سيبويه: (وباء الجرّ هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُهُ بالسَّوط: ألزقتَ ضَرْبكَ إيّاه بالسَّوط)[3].

11 - مصطلح (التّنفيس) : لغةً هو طولُ الشّيء وتوسُّعُهُ[4]. واصطلاحاً استُعمل للمعنى اللُّغويّ عينه فيما يخصُّ الفعل المضارع الخالص للاستقبال إذا دخلتْ عليه (السّين) و(سوف). قال ابن يعيش: (السّين وسوف ومعناهما التّنفيس في الزّمان فاذا دخلا على فعلٍ مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشّياع الذي كان فيه)[5]. قال سيبويه مُتناولاً هذا المصطلح: (وأمّا (سوف) فتنفيس فيما لم يكن يُعدُّ. ألا تراه يقول: سوَّفتهُ)[6].

12 - مصطلح (النُّون الثّقيلة والخفيفة) : وهما أيضاً من صُنع سيبويه.

---

(1) الكتاب 150/3.

(2) لسان العرب 329/10 (لزق). ويُنظر: القاموس المحيط 281/3. تاج العروس 203/26.

(3) الكتاب 217/1. ويُنظر شرح هذا النَّص: النّكت في تفسير كتاب سيبويه 1126/2.

(4) يُنظر: لسان العرب 233/6 وما بعده (نفس). القاموس المحيط 255/2. تاج العروس 290/16.

(5) شرح المفصّل 148/8. ويُنظر: المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف) ص 312.

(6) الكتاب 233/4.

قال: (هذا باب النّون الثّقيلة والخفيفة. اعلم أنَّ كلَّ شيءٍ دَخَلَتْهُ الخفيفة فقد تدخله الثّقيلة. كما أنَّ كلَّ شيءٍ تدخله الثَّقيلة تدخله الخفيفة)[1].

13 - مصطلح الاستعلاء: واستعمله سيبويه ليدلَّ به على معنى (على). قال: (وأمَّا (على) فاستعلاء الشَّيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه) [2].

رابعاً: المصطلحات المشتركة:

وهي المصطلحات التي تشترك الأبواب النّحويّة فيها جميعاً، أو هي مِن المصطلحات التي لا تنتمي إلى أبواب الأسماء والأفعال والحروف مثل: التّوابع، والمشتقّات، وأسماء الأفعال. والمصطلحات التي ابتدعها سيبويه في ذلك هي:

1- مصطلح (التَّشريك) : استعمله سيبويه كثيراً في كتابه ودلَّ به على العطف، وحروفه. قال سيبويه: (وينبغي أنْ تقول: رُبَّ رجل وأخاه. فليس ذا مِن قِبَلِ ذا، ولكنَّها حروف التَّشريك الآخر فيما دخل فيه الأوّل) [3]. وقال: (واعلم أنَّ ما بعد حتّى لا يَشْرَكُ الفعلَ الذي قبل حتَّى في موضوعه كشركة الفعلِ الآخِر الأوَّلَ إذا قلتَ: لم أَجِئ فأَقُلْ...) [4]. فنجد أنَّ سيبويه أطلقَ مصطلح (التَّشريك) على (العطف). قال الشَّيخ خالد الأزهري (ت **905**هـ): (هذا باب عطف النَّسق، بفتح السَّين بمعنى النَّسق... وكثيراً ما يُسمّيه سيبويه باب الشِّركة) [5].

---

(1) الكتاب 508/3.

(2) الكتاب 230/4.

(3) الكتاب 187/2 - 188. ويُنظر فيه: 441/1، 502/3.

(4) الكتاب 23/3. ويُنظر فيه: ص 32، 38، 41، 47، 380، 382.

(5) شرح التّصريح على التّوضيح 134/2.

2- مصطلح (الإشراك على التَّوهُّم) : التَّوهُّم لغةً تخيُّل الشيء والتَّمثل به [1]. وقصدَ به سيبويه كما نفهم مِن المثال الذي سنذكره، عطف المرفوع على معنى المنصوب، أو عطف المنصوب على المرفوع، وهكذا. قال سيبويه في قول زهير [2]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

: (والإشراك على هذا التَّوهُّم) [3]. والإشراكُ هنا على التَّوهُّم عطفُ (سابق) وهو المرفوع على (مُدْرك)، وهو المنصوب؛ ليدلَّ على عطف التَّوهُّم [4].

3- مصطلح (الوصف) : قصد به سيبويه غير معنى من معاني المصطلحات النّحويّة لعلَّ أشهرها (الصّفة)، أو (النّعت). قال الإمام العُكبريُّ: (النَّعت والوصف بمعنى. فأمّا (الصّفة) فهي عند النّحويّين بمنزلة الوصف، وأصلها (وصفة)، فحُذِفَتْ واوها كما حُذفتْ في (عِدة وزِنة). وأمّا المتكلمون فيفرّقون بين الوصف والصّفة فالوصف لفظ الواصف، كقولك: ظريفٌ وعالم، والصِّفة هي المعنى العام للموصوف) [5]. نرى أنَّ الإمام العُكبري وَضَّحَهُ توضيحاً طيّباً في التَّفريق بين المعنيين، والتَّقريب بينهما، والذي يهمُّنا مِن هذا النَّصِّ، أنَّ النَّعت والوصف هما بمعنى واحد. وعلى هذا هو استعمال سيبويه؛ إذ قال: (هذا باب وصف المنفيّ اعلم أنَّك إذا وصفتَ المنفي فإنْ شئتَ نوَّنتَ

(1) يُنظر: لسان العرب 643/12 (وهم). القاموس المحيط 187/4. تاج العروس 36/34.

(2) ديوانه ص 287. برواية: (ولا سابقي) ونُسِب لصُرمة الأنصاري، يُنظر: المعجم المفصَّل في شواهد اللُّغة العربية 312/8.

(3) الكتاب 51/3.

(4) يُنظر: شرح كتاب سيبويه 243/3.

(5) اللُّباب في علل البناء والأعراب 404/1 .

صفة المنفيّ وهو أكثر في الكلام، وإنْ شئتَ لم تُنوّن. وذلك قولك: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك)[1]. والمعاني الأخرى سنأتي عليها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

4- مصطلحا (التّوكيد) ، و(التّكرير): استعملهما سيبويه ليدلَّ بهما على التّوكيد التّابع كما نعرفه اليوم. وقد استعمل سيبويه المصطلحين بمعنىً واحدٍ. قال سيبويه: (وتقول: أنت أنت، تُكَرِّرُها، كما تقول للرَّجل أنتَ وتسكتُ، على حدِّ قولك: قال النّاسُ زيدٌ. وعلى هذا الحدِّ تقول: قد جُرّبتَ فكنتَ كنتَ، إذا كرّرتها توكيداً)[2].

وليس صحيحاً ما ذهب إليه الدُّكتور شوقي ضيف (رحمه الله) في النَّصِّ الآتي من أنَّ سيبويه استعمل (غير المكرر) ليدل به على مصطلح (التَّوكيد المعنَويّ) ، ومصطلح (المكرّر) ليدلَّ به على (التَّوكيد اللَّفظيّ)؛ إذ قال: (وجعل التَّوكيد قسمين: مكرَّراً وقسماً غير مكررٍ، وسمّاها خالفوه التَّوكيد اللَّفظيّ والتَّوكيد المعنَويّ)[3]. وقد توصَّل إلى هذه النَّتيجة مِن خَلَلِ المثل: (يا زيدَ زيدَ الخير) الذي علَّقَ سيبويه عليه: (وذلك لأنّهم قد عَلموا أنّهم لو لم يكرِّرُوا الاسمَ كان الأوَّلُ نصباً، فلمّا كرَّرُوا الاسم توكيداً تركُوا الأوَّل على الذي كان يكون عليه لو لم يُكَرِّرُوا)[4]. والحقُّ أَنَّ رأي سيبويه في هذه المسألة مشهورٌ فهو يريد أنْ يقول إنَّ (زيدَ) الثَّانية توكيدٌ، ويبقى الأوَّل على حاله منصوباً؛ لأنَّه منادى مضاف إلى (الخير)[5]. إذن استعملَ سيبويه

(1) الكتاب 288/2. ويُنظر فيه: ص 51، 110، 111، 291.

(2) الكتاب 360/2. وويُنظر فيه: ص 260، 172/3.

(3) المدارس النّحويّة ص 61.

(4) الكتاب 206/2.

(5) يُنظر شرح المسألة: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 555/1. شرح الجمل (ابن =

مصطلحي (التّوكيد) و(المكرَّر). وهذا الأخير جاء في معنى (التَّوكيد اللَّفظيّ)، على أنَّه لم يستعملْ مصطلح (غير المكرّر) للدّلالة على معنى (التَّوكيد المعنويّ) كما زعم الدُّكتور شوقي ضيف (رحمه الله)[1].

5 - مصطلح (بدل الغلط والنِّسيان) : استعمل سيبويه هذا المصطلح كما استعمله سابقوه[2]، ولكنَّه فصّل القول في عدد مِن أقسامه مثل (بدل الغلط أو النِّسيان). فعلى الرَّغم مِن أنَّ النَّحويّين المتأخِّرين فصلُوا بين بدل الغلط، وبدل النِّسيان، وحدُّوا كلَّ واحدٍ منهما بحدٍّ، فالأوّل هو: (ما ذُكِرَ فيه مِن غير قصد، بل سبَقَ إليه اللِّسان، أي فهو بدل عمّا ذُكِرَ خطأٌ)[3]. وحدُّ الآخر هو: (ما يقصدُ ذكر متبوعه أيضاً، لم يتبيَّن فساد قصده)[4].

وقال سيبويه مستعملاً مصطلح بدل الغلط والنِّسيان: (... وإنَّما يجوز رأيتُ أباه ورأيتُ زيداً عمراً، أنْ يكون أراد أنْ يقول: رأيتُ عمراً أو رأيتُ أبا زيد، فغَلَطَ أو نَسِيَ، ثُمَّ استدرك كلامه بعد)[5].

6 - مصطلح (الصِّفة المشبَّهة) : والصّفة مِن المصطلحات المستعملة قبل سيبويه، ولكن بتركيبه مع (المشبّهة) يكون سيبويه أوّل مَن وضعه. قال: (وقد يجوز على هذا الحدِ أنْ تقول: مررتُ برجُلٍ حسنٌ أبوه. وهذا فيه أبعدُ،

=

خروف) 717/2. ارتشاف الضّرب 135/3. شرح ابن عقيل 213/2.

(1) يُنظر: التّوطئة ص 293. المقرَّب ص 197 - 198. ارتشاف الضَّرب 135/3. التَّدريب في تمثيل التَّقريب ص 149. شرح ابن عقيل 213/2.

(2) يُنظر: الكتاب 150/1.

(3) شرح الحدود النّحويّة ص 130.

(4) شرح الحدود النّحويّة ص 130.

(5) الكتاب 150/1 - 151.

لأنَّه صفة مشبّهة بالفاعل) [1].

7 - مصطلح (الصّفات الفاعلة)، ومصطلح (الصّفات غير الفاعلة): شَرَحَ الأعلمُ الشَّنتمريُّ معنى هذين المصطلحين عند سيبويه، فبيّنَ مِن خَلَلِ شرحه أنَّ (الصّفات الفاعلة) هي الصّفات التي تتبع الأوّل. أمّا (الصّفات غير الفاعلة) فهي لا تتبع الأوّل مثل (حسنٍ، وطويلٍ، وكريمٍ). فعندما نقول: جاء زيدٌ الأميرُ. فالأمير صفة للأوّل، فهي صفة فاعلة. أمّا قوله (هذا حسنُ الوجه). فإنَّ (حسنُ) الصّفة هي ليستْ للأوّل. فصارت على هذا صفة غير فاعلة. هذا ما يُفْهَمُ مِن كلام الأعلم [2]. قال سيبويه مُستعملاً المصطلحين: (وإنَّما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة مِن قبل أنَّها ليستْ بفاعلة، وإنَّها ليستْ كالصِّفات غير الفاعلة، نحو حسنٍ وطويلٍ وكريمٍ، مِن قبل أنَّ هذه تُفرَّدُ وتُؤنَّث بالهاء كما يُؤنَّث فاعل، ويدخلها الألف واللَّام وتُضاف إلى ما فيه الألف واللّام، وتكون نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ مُلازمُ الرَّجل وذلك قولك: هذا حَسَنُ الوجه) [3].

8 - مصطلح (أسماء الأفعال): اسم الفعل هو (ماناب عن الفعل معنىً وعملاً، وليس فضلة في الكلام) [4]. قال سيبويه مُستعملاً هذا المصطلح: (واعلم أنَّ هذه الحروف [5] هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنَّها أسماء، وليس على الأمثلة التي أُخذتْ مِن الفعل الحادث فيما

(1) الكتاب 29/2.

(2) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 451/1.

(3) الكتاب 25/2.

(4) شرح الحدود النّحويَّة ص 87. ويُنظر: معجم أسماء الأفعال في اللّغة العربية ص 15.

(5) أي: (صهٍ، ومَهٍ، وغير ذلك).

مضى وفيما يُسْتَقْبَلُ وفي يومك) [1].

9 - مصطلح (الواجب) : وقصدَ به سيبويه الاسم المثبت. قال سيبويه في كلامه عن الاستثناء: (... ولكنَّك أدخلتَ إلّا لتوجب الأَفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها...) [2].

10 - مصطلح (القلب) : قصد به سيبويه (التَّقديم) و(التَّأخير). قال: (فأمّا القلب فباطلٌ. لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربته النَّصبَ، لأنَّ القلبَ لا يَصلح، ولقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّهُ لبيبةً؛ لأنَّه لا يصلح أنْ تُقدَّم لبيبة فتُضمرَ فيها الأُمُّ ثمَّ تقولَ عاقلةٍ أُمُّه) [3]. وقد فسّر الفارسيُّ مصطلح (القلب) ، فقال: (معنى قوله: (ولو كان هذا على القلب) [4]، أنَّ قوماً مِن النّحويّين المتقدمين كانوا يقولون: إذا لم يَجُزْ أنْ تقلب الصِّفة الثّانية؛ أي توضع موضع الأولى لم يَجُزْ فيها إلّا النَّصب فيه...) [5]. فما وُضِعَ موضعَ الآخر كأنَّه قدَّم كلاماً وآخَّرَ آخر. وهذا لا يبتعد عمّا فسّرناه مِن كلام سيبويه حول هذا المصطلح.

11 - مصطلح الموات: جاء في لسان العرب: (المُوات، بالضَّمِّ: الموتُ [6]) وأرادَ سيبويه بهذا المصطلح (الأسماء الجامدة) ، وكلُّ ما هو معنويٌّ، مثل: الحائط، والحجر، والموعظة، والشُّعور، فهذه عنده مِن (الموات)؛ لأنَّها غير عاقلة، ثمَّ ليست فيها روح؛ لذا

(1) الكتاب 242/2.

(2) الكتاب 310/2. ويُنظر فيه: ص 318.

(3) الكتاب 51/2. ويُنظر فيه: 115/1.

(4) مِن: الكتاب 50/2.

(5) التّعليقة على كتاب سيبويه 248/1.

(6) لسان العرب، مادة، موت.

فهي ميّتة. قال: (وهذا في الواحد مِن الحيوان [1] قليلٌ، وهو مِن الموات كثيرٌ، فرَّقوا بين الموات والحيوان كما فرَّقوا بين الآدميين وغيرهم. تقول: هم ذاهبون، وهم في الدّار، ولا تقول جِمالكَ ذاهبون، ولا تقول: هم في الدَّار... وممّا جاء في القرآن مِن الموات قد حُذِفتْ فيه التّاء قوله عزَّ وجلَّ: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) [2]...) [3].
والذي يلحظ هذا النَّصّ يعرف أنَّ سيبويه لا يقصد به غير العاقل بدليل أنَّه يُفرِّق بينه وبين (الحيوان)، الذي هو غير العاقل وضرب على ذلك مثالاً مثل: (الجِمال). وقد صرّح الأعلم الشّنتمريّ أنَّ مصطلح (الموات) هو مصطلح مجازيٌّ (غير حقيقيّ)، ولم يقصد به معناه الحقيقيّ الذي لا يطلق على (الحيوان)؛ فقال: (وسمَّى سيبويه ما لم يكن مِن الحيوان مَواتاً وإنْ كان في الحقيقة ليست مِن الحيوان ولا الموات لمساواته الموات في اللَّفظ...) [4]. وهذا يوضِّح قصد سيبويه مِن هذا المصطلح، أنَّه يريد منه الأسماء (الجامدة). وقد اتَّفقتِ المصادر التي عُدنا إليها حول الآية الكريمة التي استشهد بها سيبويه في النَّص الذي ذكرناه عن هذا المصطلح. أقول إنَّها اتَّفقت على أنَّ تأنيث (موعظة) مجازيٌّ وغير حقيقيٍّ [5].

(1) يقصد التّأنيث، وعد التّأنيث لغير العاقل.

(2) سورة البقرة / 275.

(3) الكتاب 38/2 - 39.

(4) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 458/1.

(5) يُنظر: إعراب القرآن ص 183. مشكل إعراب القرآن 116/1. المحرَّر الوجيز 372/1. البيان في غريب إعراب القرآن 162/1. البحر المحيط 349/2. الجامع لأحكام القرآن 314/3.

12 - مصطلح (الأنّاسيّ) : ذكرنا قبل قليل أنَّ مصطلح (الموات) هو الجامد عند سيبويه. وهنا يستعمل سيبويه مصطلح (الأناسيّ) ليدلَّ به على (العاقل). قال: (و (مَنْ) وهي للمسألة عن الأناسيّ، ويكون بها الجزاءُ للأناسيّ)[(1)].

13 - مصطلحا (تمام الاسم) و(منتهى الاسم): وقصد بهما سيبويه، ما أُتِمَّ الكلام به، مثل صلة الموصول، والخبر، وغيرهما. قال سيبويه في قول العجَّاج[(2)]:

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي

: (فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ مِن حذف تمام الاسم)[(3)]. ولو نظرنا في شروح شواهد سيبويه، لوجدنا أنَّهم يؤكدون أنَّ سيبويه استشهد به على حذف صِلة (الَّتي) اختصاراً لعلم السَّامع بما يريدهُ الرَّاجز[(4)]. وبذا فإنَّ صِلة الموصول اصطلح لها بـ (تمام الكلام).

وعلى هذا الاستعمال مصطلح (منتهى الكلام) . قال: (... وذلك مِن قِبل أنَّ التّنوين لم يَصرْ منتهى الاسم، فصار كأنَّه حرف قبل آخِر الاسم، وإنَّما يُحذَف في النَّفي والنِّداء[(5)] منتهى الاسم. وهذا قولك: لا خيراً منه لكَ، ولا حسناً وجهُهُ لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنَّ ما بعد حَسَنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار

---

(1) الكتاب 228/4.

(2) ديوانه ص 274.

(3) الكتاب 347/2.

(4) يُنظر: شرح أبيات سيبويه ص 202. تحصيل عين الذَّهب ص 368.

(5) يُقصد بالنَّفي: (لا) النّافية للجنس. والنّداء بمعناه المعروف، ويريد أنْ يقول إنَّ التَّنوين يحذف من اسم (لا) النافية للجنس، ومن المنادى لبنائها.

مِن تمام الاسم)[1].

14 - مصطلح (الاكتفاء) : وذكره لـ (قطُّ)، فقال: (وقطُّ)، معناها (الاكتفاء).)[2]. وقد درسناه في مناقشة مصطلح (الاستغناء) .

15 - مصطلح (الصُّحبة) : وذكره لـ (مع)، إذ قال: (و (معَ)، وهي للصُّحبة)[3].

16 - مصطلح (العدول) : واستعمله سيبويه في (الممنوع مِن الصَّرف)، كما نستعمله اليوم. فالاسم المعدول هو: (خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى أُخرى مع اتِّحاد المعنى بغير إلحاق ولا إعلال)[4]. فهو علّة مِن عِلَلِ الممنوع مِن الصَّرف التِّسع. قال سيبويه: وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف كما ينصرف عُمَر في النَّكرة؛ لأنَّ ذا لا يجيء معدولاً عن نكرة)[5].

17 - مصطلح (التقاء السَّاكنين) : وهو أيضاً مِن ابتداعات سيبويه، وقد وردَ في الكتاب كثيراً؛ إذ قال: (هذا باب تُحرَّك أواخر الكَلِم السّاكنة إذا حُذِفَتْ ألف الوصل لالتقاء السّاكنين)[6].

18، 19، 20 - مصطلح (المقصور والممدود والمنقوص) : على الرَّغم مِن أنَّ هذه المصطلحات تعود لعلم الصَّرف، إلّا أنَّها كثيرة الاستعمال في علم النّحو؛ لذا وضعناها هنا. وقد استعمل المقصور

---

(1) الكتاب 287/2.
(2) الكتاب 228/4.
(3) الكتاب 228/4.
(4) شرح الحدود النّحويّة ص 62.
(5) الكتاب 279/3.
(6) الكتاب 152/4. ويُنظر فيه: 263/2، 265.

لـيدلَّ علـى المـنقوص. قـال: (هـذا بـاب المقـصور والممـدود. وهمـا فـي بـنات الـياء والـواو...)[1]. وقـال مـستعملاً المـنقوص: (فالمـنقوصُ كـلُّ حـرفٍ مِـن بـنات الـياء والـواو...)[2]. لـذا قـال شُـرَّاح (الكـتاب) فـي هـذا الـتَّداخل فـي اسـتعمال المـصطلحات: (وقـد يُـسَمِّي[3] المقـصور منقوصـاً أيضاً)[4].

ومِن استعماله للممدود: (وأمّا الممدود فكُلُّ شيءٍ وقعتْ ياؤه وواوه بعد ألف)[5] وقصدَ بالألف - هنا - الهمزة.

(1) الكتاب 536/3.
(2) الكتاب 536/3.
(3) أي: سيبويه.
(4) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 970/2.
(5) الكتاب 539/3.

المبحث الثّالث
تنوّع المصطلح النّحوي وتداخله في كتاب سيبويه

كلُّ قارئٍ لكتابِ سيبويه سيصطدمُ بمصطلحات ليست موضوعة لمثل ما تُعرف به اليوم. فالحذرَ الحذرَ عند قراءة كتاب سيبويه؛ إذ نقرأ مصطلحات هي تعني عند سيبويه غير ما نعنيه نحن بها اليوم، أو في الكتب التي خلفت كتابه. فهو يستعمل (النَّعت)؛ ليدلَّ به على أحد التّوابع المعروفة، وهو (الصِّفة)، ويستعمل المصطلح عينه ليدلَّ به على (عطف البيان). وكذلك يستعمل مصطلح (الحال) ؛ ليدلَّ به على (الحال) المنصوبة، ويتناوله في الكتاب مراراً على أنَّه (التَّمييز) من خلل الأمثلة التي يضربها، أو من شرحه لمطالب الباب الذي ذكر فيه ذلك المصطلح.

ونقول هنا إنَّ سبب وَسمِ مصطلحات كتاب سيبويه بعدم الاستقرار والوضوح يعود إلى التَّنوُّع والتَّداخل في مصطلحاته؛ قالت الدُّكتورة خديجة الحديثي: (لم تكن للنّحو وعلوم العربيّة في زمن سيبويه وعند تأليف كتابه مصطلحات ثابتة ترمز إلى الموضوعات أو الأبواب التي يتكلَّم عليها، يمكن أن يلتزمها حيثما يتكلَّم في الكتاب أو حينما تعرض له. وكلُّ ما كان لديه من ذلك أسماء عابرة وتراكيب متغيِّرة لا تكاد تثبت على لفظةٍ واحدةٍ إلّا قليلاً)[1]. وقد ردَّدَتْ هذا

---

(1) كتاب سيبويه وشروحه ص 108 - 109.

الكلام في غير كتابٍ مِن كتبها[1]. وردَّدَها باحثون آخرون أيضاً[2]. والجميع يتَّفقُ على أنَّ عدم الاستقرار في مصطلحاته كان السَّبب في تعددها وتداخلها.

والآن نقول: ما السَّبب في التّنوع والتّداخل في المصطلحات عند سيبويه؟

نقول: يعود إلى:

1- كَثْرَة موارد (الكتاب)، فوجدنا أنَّ كثيراً مِن مصطلحات الخليل، وفكره النَّحويّ موجودان في (الكتاب)، وآراء يونس بن حبيب، وغيرهما. فهؤلاء نَقَلَ عنهم سيبويه شفاهاً ومكتوباً، فاختلطت مصطلحاتهم مع ما عنده مِن مصطلحات، ممّا أدّى إلى تنوُّعها وتداخلها.

2- كلُّنا يعلمُ أنَّ هَمَّ سيبويه لم يكن تحديد وتخصيص مُسمَّيات المصطلح النّحويّ، وإنّما كان هَمّه الأوّل والأخير جمع المادة النّحويّة، وقد أفلح في ذلك.

3- رُبَّما أَلَّفَ سيبويه كتابه على مراحل زمنيّة مختلفة، فاستعمل في مرحلة مصطلحات غير المصطلحات التي استعملها في مراحل أخرى.

4- وفاة سيبويه المبكّرة، والمفاجئة بعد عودته من بغداد، إذ يبدو أنَّها حالت دون مراجعة مواد الكتاب وأبوابه، وبضمنها المصطلحات النّحويّة.

5- اختصار الكتاب وغموض تراكيبه، انعكس هذا على المصطلحات النّحويّة، فإنَّ غموض أيَّ مؤلّفٍ يأتي من اختصار وتنوُّع مصطلحاته وغموضها. وهذا الذي حدث مع كتاب سيبويه؛ لذا قال الدُّكتور

(1) يُنظر: أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ص 50. سيبويه حياته وكتابه ص 119.

(2) يُنظر: من أعلام البصرة: سيبويه ص 103.

مازن المبارك: ((وأمَّا الأسلوب الذي عرض سيبويه به مادة كتابه فهو أسلوب العرض السّريع القائم على الإيجاز في التّعبير والإكثار من التّمثيل فهو يأتي بالقاعدة أو الحكم ثمَّ لا يعجزه المثال ولا الأمثلة فيوردها بغزارة ويسر من عنده، أو ممَّا سمع وحفظ، وما أكثر مسموعه ومحفوظه)) (1).

وبعد أنْ تعرَّفنا على أسباب حدوث التنوُّع والتَّداخل في كتاب سيبويه. لا بدَّ أنْ نُعرِّف بالمصطلحين الذين وضعناهما لتوضيح مصطلحات سيبويه غير المعروفة، وهما:

1- مصطلح التَّنوّع: ونقصد به، مصطلحاً واحداً يُعطي عدَّة معانٍ، ومستعملاً له عدّة مصطلحات. فالمصطلح الذي يدلُّ على معاني مختلفة سميناه مصطلحا متنوِّعاً. فمثلاً ثمَّة مصطلحات يُقصد بها (المبتدأ) هي: المبتدأ بمعناه المعروف، وبمعنى بداية الكلام، وبمعنى الاستئناف. ويقصد بمصطلح (المسند والمسند إليه) : المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

2- مصطلح التَّداخل: ونريد به، عدّة مصطلحات تعني شيئاً واحداً. أي أنَّ هناك مصطلحات مجتمعة تدلُّ على معنى واحدٍ، مثل: مصطلح (التَّبيين) ، و(التَّفسير)، و(المترجِم) (2). فإنَّها جميعاً تعني مصطلحاً واحداً هو (التَّمييز).

وبعد هذه المقدِّمة اليسيرة، نذهب إلى دراسة هذه المصطلحات على وِفاق هذين المصطلحين:

أوّلاً - المصطلحات النَّحويّة المتنوِّعة عند سيبويه:

---

(1) الرُّمّاني النّحويّ ص 118.

(2) هذه المصطلحات ذكرتُها مِن أجل توضيح المصطلحين، وليستْ بالضّرورة مِن استعمالاتِ سيبويه في كتابِهِ.

1- مصطلح الابتداء: وجاء هذا المصطلح لمعانٍ في الكتاب:

أ - العامل المعنويّ: يُعَدُّ (الابتداء) أقوى العوامل المعنويّة في النّحو العربي، وعرَّفَهُ النُّحاة فقالوا: (والعامل المعنوي ما لا يكون للّسان فيه حظٌّ وإنَّما هو معنى يُعْرَفُ بالقلب)[1]. وفيه موضوعان مِن موضوعات النَّحو هما: المبتدأ والخبر، والفعل المضارع[2]. وقد اختلف النّحويُّون في سبب رفع المبتدإِ، فالبصريون ذهبوا إلى أنَّ العامل المعنوي هو الرَّافع للمبتدإ والخبر، وهو أحد أقوالهم. وذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مُترافعان[3].

قال سيبويه مُستعمِلاً (الابتداء) بهذا المعنى: (واعلم أنَّ الاسم أوَّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصبُ والرَّافع سوى الابتداء، والجارُّ على المبتدإ. ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدإ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام ما ذكرتُ لك)[4] فنراه يستعمل مصطلح (الابتداء) ليدلَّ به على (العامل المعنويّ). وقد فسَّر الأعلم الشّنتمريّ هذا النَّصَّ على أنَّ (الابتداء) هو العامل المعنويّ، قال: (يعني أوّله المبتدأ، لأنَّ المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل فيه)[5].

ب - بمعنى (المبتدإ): وهو أشهر استعمالاته، فكثيراً ما يستعمله

(1) الإظهار ص 54.

(2) يُنظر: الإظهار ص 54 - 55.

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1، المسألة (5). التّبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ص 224. اللُّباب في علل البناء والإعراب 125/1 - 126.

(4) الكتاب 23/1 - 24. ويُنظر فيه: ص 81، ص 310.

(5) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 129/1.

بمعنى (المبتدإ) بالمعنى المعروف لهذا المصطلح. قال: (هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلّا الرَّفعُ وذلك قولك: صَوْتُه صوتُ حمارٍ،..... لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يُبْنَى على الابتداء بمنزلة الابتداء)[1]. فاستعمل (الابتداء) وأراد به (المبتدأ)[2].

جـ - بمعنى (الاستئناف): استعمل سيبويه مصطلح (الابتداء) ، ليدل به على (الاستئناف) في الكلام. قال (.... فأنت تقول ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالد منطلقين فتشركه[3] مع الأوّل في ليس وفي ما. فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان، إلَّا أنّك إنْ حملته على الأَوّل أو ابتدأتَ فالمعنى أَنَّك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك)[4]. أي لو استأنفتَ فالمعنى أنَّك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك. والحقُّ أَنَّ استعمال (الابتداء) في معنى (الاستئناف) ليس غريباً. قال التَّهانويُّ: (الاستئناف هو في اللُّغة الابتداء على ما في الصّراح.... والنُّحاة يطلقون المستأنفة على الابتدائية)[5].

وقد أطلقَ سيبويه هذا المصطلح على (واو الاستئناف)، وسمّاها (واو الابتداء)، قال: (وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[6]، فإنمّا وجَّهوه على أنْ يغشى طائفةً منكم وطائفة في هذا الحال، كأنَّه قال: إذ طائفةٌ في هذا الحال، فإنمّا جعله وقتاً ولم يُردْ أن يجعلها واو

(1) الكتاب 366/1. وينظر فيه: 329/1 - 330، 98/3، 119.

(2) يُنظر شرح ذلك: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 394/1.

(3) أي: فتعطفهُ.

(4) الكتاب 61/1.

(5) كشّاف اصطلاحات الفنون 108/1. ويقصد بالاستئنافية والابتدائية الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(6) سورة آل عمران/ 154.

عطفٍ، وإنَّما هي واو الابتداء) [1]. ونجد أنَّ المعربين المحدثين يعربون هذه (الواو) في الآية الكريمة (واو الاستئناف)[2].

د - بمعنى صدارة الكلام وبدايته: جاء في (الكتاب) ليدلَّ على صدارة الكلام وابتدائه. قال: (وكذلك: (لو ما، ولولا)، فهما لابتداء وجواب) [3]. وقال: (وأمّا (لمّا): فهي للأمر الذي قد وقعَ لوقوع غيره، وإنمّا تجيءُ بمنزلة لو....، فإنّما هما لابتداء وجواب) [4] أي أنَّ هذه الحروف هي من الألفاظ التي لها الصَّدارة في الكلام.

2- مصطلح (المبتدأ) : وجاء لمعانٍ في (الكتاب)، هي:

أ - بمعنى المبتدأ: وهو معناه المعروف المتداول إلى يومنا هذا. وكثيراً ما استعمله سيبويه بهذا المعنى، قال: (وتقول: إنَّ هذا الرَّجل منطلقٌ، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حيث قُلت: هذا الرَّجل منطلقٌ إلّا أنَّ الرَّجل هنا يكون خبراً للمنصوب وصفةً له، وهو في تلك الحال يكون صفة لمبتدإٍ أو خبراً له) [5].

ب - بمعنى بداية الكلام: واستعمله سيبويه ليدلَّ به على بداية الكلام. قال سيبويه مُفْتَتِحاً باباً: (هذا باب ما يُختارُ فيه إعمالُ الفعل ممَّا يكون في المبتدإ مبنيّاً عليه الفعل. وذلك قولك: رأيت زيداً وعمراً كلّمته،.....) [6].

---

(1) الكتاب 90/1.

(2) يُنظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ص 88. إعراب القرآن الكريم وبيانه 549/1.

(3) الكتاب 235/4.

(4) الكتاب 234/4. ويُنظر فيه: 62/2، 63، 286/4.

(5) الكتاب 148/2. ويُنظر فيه: 97/1، 131/3، 165.

(6) الكتاب 88/1. ويُنظر: 128/2.

أي ما يكون في بداية الكلام مبنياً في باب الاشغال.

جـ - بمعنى الاستئناف: تناول سيبويه هذا المصطلح، كما تناول مصطلح (الابتداء) ليدلَّ به على الاستئناف. قال: (وأمّا الذي يجيءُ مبتدأ فقول الشّاعر وهو مُهَلْهِلٌ[1]:

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً   أَخْوَالُنَا وَهُمُ بَنُو الأَعْمَامِ

كأنّه حين قال: خبطنا ببيوتَ يشكر قيل له: وها هم؟ فقال: أَخوالنا وهم بنو الأعمام)[2]. وقد فسَّر الأعلم هذا الشّاهد فقال: (الشّاهد فيه قطع (الأخوال) ممّا قبلها وحملُها على الابتداء)[3]. أي: قطعٌ ثمَّ الاستئناف.

ومِن الأهمية بمكان أنْ نذكرَ هنا أنَّ سيبويه استعمل في أكثر مِن نَصٍّ (المبتدأ والابتداء) في نصٍّ واحد، فدلَّ على (المبتدأ) الاسم المرفوع، وعلى الابتداء العامل المعنويّ. قال: (ولو قلتَ: أنت وشأنك كنتُ كأنَّكَ قلتَ: أنتَ وشأنُك مقرونان، وكلُّ امرئ وصنيعتُه مقرونان، لأنَّ الواو في معنى مع هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدإ)[4] فقصدَ بـ (الابتداء) العامل المعنويّ، وبالآخر هو المبتدأ الاسم المرفوع في أوّل الكلام.

3- المسند والمسند إليه: تكلَّمنا عن هذين المصطلحين قبلا، وهنا نُتَمّم ما بدأنا به هناك. وعرَّف التّهانويُّ بهما فقال: (المسند على صيغة اسم المفعول مِن الإسناد: عند أهل العربية هو فعل أو ما في معناه، نُسِبَ إلى

---

(1) ديوانه ص 80. وفيه برواية: (ولقد خُبَطت).

(2) الكتاب 16/2.

(3) تحصيل عين الذهب ص 243.

(4) الكتاب 300/1. ويُنظر فيه: 301/1، 302، 275/2.

شيءٍ، وذلك الشَّيء يسمَّى مسنداً إليه)[1]. ولو نظرنا في كلام التَّهانويّ لوجدنا أنَّه يستعمله للجملة الفعلية، ولم يتطرَّق للجملة الاسميَّة. ونجد أنَّ سيبويه استعملهما للجملتين الاسميَّة والفعليَّة، ومعناهما عنده:

أ - المبتدأ والخبر: قال سيبويه: (فالمبتدأ مُسْنَدٌ والمبنيُّ عليه[2] مُسْنَدٌ إليه، فقد عَمِلَ هذا فيما بعده كما يَعمل الجارُّ والفعلُ فيما بعده)[3]. فيُبيّن سيبويه أنَّ (المبتدأ) هو (المسند)، وأنَّ (الخبر) هو (المسند إليه).

ب - الفعل والفاعل: قال سيبويه: (هذا باب المسند والمسند إليه.... ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بُدَّ للفعل مِن الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ مِن الآخر في الابتداء)[4]. وتمثيل سيبويه للمسند والمسند إليه يؤكِّد أنَّه قَصَدَ بهما (الفعل) و(الفاعل).

4- مصطلح (المبني) : ذكرنا هذا المصطلح في المبحث السَّابق، وبيَّنَّا كلام شُرَّاح كتاب سيبويه عليه، ونذكر هنا معانيه النَّحويّة التي لم تردْ ثمَّة. وهي:

أ - بمعنى المعمول فيه: وهو أشهر معانيه. قال السِّيرافيُّ: (فإذا قال[5]: بنيتُ الاسم على الفعل، فمعناه: أنَّكَ جعلتَ الفعل عاملاً في الاسم، كقولك: (ضَرَبَ زيدٌ عمراً)، (فزيدٌ، وعمرو) مبنيان على الفعل)[6]. قال سيبويه في استعماله بهذا المعنى: (واعلم أنَّه لا ينتصبُ شيءٌ بعد إنْ ولا يرتفع إلّا

---

(1) كشّاف اصطلاحات الفنون 341/2.

(2) أي: الخبر.

(3) الكتاب 78/2. ويُنظر فيه: 23/1، 126/2.

(4) الكتاب 23/1.

(5) أي: سيبويه.

(6) شرح كتاب سيبويه 372/1.

بفعل، لأنَّ إنْ مِن الحروف التي يُبنى عليها الفعل، وهي إنْ المجازاة، وليست مِن الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماء...) [1].

وضمن هذا المعنى جاء أيضاً بمعنى (ليس معمولاً). قال: (وإذا قلتَ شاةً بدرهم، فإنَّ بدرهم ليس مبنيّاً على اسم قبله ولكنَّه إنَّما جاء ليُبيِّن به السِّعر) [2]. فليس مبنيّاً هو ليس معمولاً فيه.

ب - بمعنى الخبر: وقد أتينا على هذا المعنى في المبحث السّابق [3].

5- مصطلح (المُبهم) : استعمل سيبويه هذا المصطلح أيضاً ليدلَّ به على عدَّة معانٍ هي:

أ - بمعنى أسماء الإشارة: ذكرتْ كتب المصطلحات أنّ لمصطلح المبهم عدَّة معانٍ، لعلَّ أشهرها هو إطلاقه على أسماء الإشارة [4]. قال سيبويه: (ولفظُك بذاك أحسن مِن لفظك بظنّي... وهو اسم مبهم يقعُ على كلِّ شيءٍ) [5].

ب - بمعنى الضَّمائر: ذكر سيبويه هذا المصطلح ليَخُصَّ به الضَّمائر؛ قال: (والأسماء المبهمة: هَذَا، وهَذَانِ، وهَذِهِ، وهَاتانِ، وهَؤلاءِ، وذَلِكَ، وذانِكَ، وتِلْكَ، وتانِكَ... وهُوَ، وهِي، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ وما أشبه هذه الأسماء) [6]. وقد حدَّد بعض العلماء أنَّ هذا المصطلح يخصُّ ضمائر الغيبة إذا

---

(1) الكتاب 263/1.

(2) الكتاب 394/1.

(3) يُنظر: الكتاب 315/1، 60/2، 88، 115، 118، 124، 126، 165/3، 503.

(4) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 202/1 - 203. الكلّيات ص 33، 870.

(5) الكتاب 125/1. ويُنظر فيه: 77/2، 189.

(6) الكتاب 77/2 - 78.

كان (متضمِّناً للإشارة إلى غير المتكلِّم والمخاطب)[1]. ولا نرى أنَّ سيبويه خرج عن هذا المعنى؛ فمِن خَلَلِ نصِّه نعلم أنَّ الابهام مُستعمَلٌ للضَّمائر الغائبة فقط. والسَّبب في إطلاقها على الضَّمائر الغائبة هو؛ لأنَّها مِن بين الضَّمائر الأُخرى - المتكلِّم والمخاطب - التي تدلُّ على الإبهام وقد ردَّدَ سيبويه هذا المعنى غير مرَّة[2].

جـ - بمعنى الأسماء الموصولة: ذكر ذلك عندما تحدَّث عن تصغير الأسماء المبهمة، فاسم الباب الذي وضعه سيبويه لذلك هو: (باب تحقير الأسماء المبهمة)[3]. فمن الأسماء التي ذكر طريقة تصغيرها تحت هذا العنوان (الأسماء الموصولة). قال: (وإذا ثَنَّيتَ حذفتَ هذه الألفات كما تُحذف ألف ذواتا، لكثرتها في الكلام، إذا ثَنَّيتَ. وتصغير ذلك في الكلام ذَيَّاكَ وذَيَّاكِ، وكذلك اللَّذا إذا قلتَ: الَّذيونَ، وإذا قلت اللّتيات، والتَّثنية إذا قلتَ: الَّلذيَّان واللّتيّان وذيّان)[4].

وقد وضَّح التَّهانويُّ الفرق في هذا المصطلح إذا كان يُستعمَلُ لأسماء الإشارة، أو للأسماء الموصولة؛ فقال: (ثُمَّ المبهم بهذا المعنى على نوعين: لأنَّه إنْ كان بحيثُ يستغني عن قضيَّة فهو اسم الإشارة، أو لا يستغني فهو الموصول. والقضيَّة التي يتمُّ بها ذلك الموصول تُسمَّى صِلةً وحشواً)[5].

د - بمعنى الظُّروف المبهمة: الظُّروف المبهمة وهي الظُّروف التي لا

(1) كشّاف اصطلاحات الفنون 203/1.

(2) يُنظر: الكتاب 96/2.

(3) الكتاب 487/3.

(4) الكتاب 488/3.

(5) كشّاف اصطلاحات الفنون 203/1.

حدود لها في الزَّمان وفي المكان[1]؛ لذا فهي مبهمة. وهذا المعنى هو الذي وضعه سيبويه للظُّروف المبهمة غير المتمكِّنة وذلك لأنَّها لا تُضاف ولا تُصرَفُ تصرُّفَ غيرها، ولا تكون نكرةً، وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيثُ، وإذ، وإذا، وقبلُ، وبعدُ)[2].

هـ - بمعنى الكنايات عن الأعداد: والكنايات هي (كذا)، و(كأيّن)، و(كم). فهي كنايات عن الأعداد. وقد استعمل سيبويه مصطلح (المبهم) لهذه الكنايات عن الأعداد. قال: (هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام. وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة كمْ)[3].

و - بمعنى عدم وضوح زمان الجملة في باب الشَّرط خصَّص سيبويه في استعمال هذا المصطلح لأدوات الجزاء، فهي على رأي سيبويه لا تأتي لزمانٍ محدَّدٍ؛ لذا سمّاها مُبهمَة. قال: (ويُبيّنُ هذا أنَّ إذا تجيءُ وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنَّك لو قلتَ: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيكَ إنْ احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً. فإنْ أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء)[4].

6- مصطلح المُضمر: تناول سيبويه هذا المصطلح في كتابه كثيراً وقد جاء في عدَّة معان عند استعماله له، هي:

أ - بمعنى المحذوف: استعمله سيبويه ليصف به الاسم غير الظّاهر؛ أي المحذوف مِن الجملة، وسمّاه المضمر. قال: (وقد يحسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: عبد الله فاضرْبهُ، إذا كان مبنيّاً على مبتدإٍ مُظهر أو مُضمر.

(1) يُنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه 59/1. كشّاف اصطلاحات الفنون 179/3.

(2) الكتاب 285/3.

(3) الكتاب 170/2.

(4) الكتاب 60/3.

فأمّا في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربه، وإنْ شئتَ لم تُظهِرْ (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته...) [1]. أي: يريدُ أنْ يقول إنْ كان موجوداً في الجملة ظاهراً، أو كان محذوفاً مضمراً.

ب - بمعنى الضَّمير: وهذا مِن أشهر معانيه في الكتاب. وقد ورد كثيراً فيه. قال سيبويه: (وأمّا قوله عزَّ وجل: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [2]. فإنَّ الحقَّ لا يكون صفة لِهُوَ، مِن قِبل أنْ يكون هو اسم مضمرٌ والمضمر لا يوصَفُ بالمظهر أبداً؛ لأنّه قد استغنى عن الصِّفة) [3] فاستعمل مصطلح (المضمر) لـ(هو) الضّمير.

7- مصطلح الصِّلة: وهو مِن المصطلحات المهمّة في الكتاب، إذ جاء لمعنٍ كثيرة فيه، هي:

أ - بمعنى صِلة الموصول: وهو أشهرُ معنى لهذا المصطلح، ومازال يستعمل إلى هذا اليوم. وهذا المعنى هو الذي تبقّى مِن معاني المصطلح الأخرى. قال سيبويه مستعملاً الصِّلة بمعنى (صلة الموصول): (ومِمَّا لا يكون إلّا رفعاً قولك: أأخواك اللّذانِ رأيتُ، لأنَّ رأيتُ صلةٌ للّذين وبه يتمُّ اسماً) [4].

وقد ذكر في موضعٍ أنَّ هناك (صِلة مُعْمَلَة)، و(صِلة غير مُعْمَلَة). قال: (... كما أنَّك إذا قلتَ: أيُّ مَنْ رأيتَ قومه أفضلُ؟ كان بمنزلة قولك: أيُّ مَن رأيتَ أفضلُ. فالصِّلة مُعملة وغير مُعملة في القوم سواءٌ) [5]. ويبدو مِن الأمثلة التي ذكرها سيبويه أنَّ المقصود بالصِّلة المعملة، أنّه إذا ذكر (القوم) كما في

(1) الكتاب 138/1.

(2) سورة فاطر/ 31.

(3) الكتاب 88/2. ويُنظر فيه: 62/1، 96، 80، 88، 133، 80/2، 520/3.

(4) الكتاب 128/1. ويُنظر: 131/1، 107/2، 404، 406، 6/3.

(5) الكتاب 404/2 - 405.

المثال الأوّل، فهي ضمن الصّلة؛ لذا فهي (صلة غير معملة). وكلاهما سواءٌ ولم تتأثَّر الصِّلة بوجوده أو عدم وجوده.

ب - بمعنى تمام الكلام: وهذا المعنى لا يختلف كثيراً عن معنى الصِّلة في (صلة الموصول) كونهما مفتقرين للصِّلة. ولكنَّ الفرقَ بينهما أنَّ هذا المعنى استُعمل في غير صلة الموصول. فهنا يكون معنى (الصّلة) هو أنَّ الكلام لا يتمُّ إلّا بهذه الصِّلة؛ لذا فهو صِلة متمِّمٌ لما قبله. قال سيبويه: (أمّا أنَّ فهي اسم وما عملتْ فيه صلةٌ لها، كما أنَّ الفعل صلة لأنَّ الخفيفة وتكون اسماً)[1]. وقد استعمل (الصِّلة) هنا لأنَّ (أنَّ)، و(أنْ) الناصبة تفتقران لما يتمُّ الكلام بهما. فلو قُلنا بلَغني أنَّك منطلقٌ. فاسمها وخبرها صِلة لها، وكذلك بالنسبة للفعل المنصوب بعد (أنْ)؛ لذا نرى أنَّ سيبويه يُوضِّح هذا فيقول: (- (فإنْ) الأسماء التي تعمل فيها صلة لها، كما أنَّ (أنْ) الأفعال التي تعمل فيها صِلة لها)[2]. ولا ننسى أنَّ كِلا الجملتين في تأويل مصدرٍ صريحٍ. وقُصارى القول إنَّ الجملة التي هي في حاجةٍ إلى تتميمٍ، وتفتقر إلى ما بعدها، ولا يمكن أنّه يُتِمُّ الكلام إلّا بها؛ سمّاها سيبويه (صِلة) لما قبلها. وهذا المعنى كثيرٌ في الكتاب[3].

وقد وضَّح سيبويه ما ذهبنا إليه في هذا المعنى بالنَّص المذكور آنفاً: (فهذا يُشبِه أنْ يكون بمنزلة المصدر، لأنَّ أنْ مع الفعل الذي يكون صلة بمنزلة المصدر)[4]. وقصد هنا بالمصدر (المصدر الصَّريح). فالتَّتميم صار واضحاً

(1) الكتاب 119/3. ويُنظر فيه: ما لا يكون صلة ما بعد الأفعال 59/3.

(2) الكتاب 120/3.

(3) يُنظر: الكتاب 146/3.

(4) الكتاب 390/1.

عندما أطلقة سيبويه بمعنى (الصِّلة).

ولـم يطلقْ سيبويه مصطلح (الصِّلة) على (الزِّيادة)، على الرَّغم مِن أنَّه مِن أقدمِ المعاني لهذا المصطلح، حتّى قال الزَّركشيُّ: (وكثيرٌ مِن القدماء يُسمُّون الزَّائد: الصِّلة)[1]. وعدم استعماله لهذا المعنى كان السَّبب في نفي معنى (الزِّيادة) عن البصريين وإلْصَاقِهِ بالكوفيين قال ابن يعيش: إنَّ الصِّلة مِن عبارات الكوفيين، والزِّيادة مِن عبارات البصريين[2].

8- مصطلح (الوصول) أو (الوصل): والمعاني التي استعملها سيبويه له هي:

أ - بمعنى صِلة الموصول: اصطلح سيبويه على (الصِّلة) بمصطلحات عديدة مثل (الصِّلة) و(الحشو)، و(الوصل) الذي نقوم الآن بدراسته. فقد استعمله سيبويه ليدلَّ به على (صلة الموصول). قال: (وإذا كان الفعلُ في موضع الصِّفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيدٌ أنت رجل تضرُّ به، وأَكُلُّ يومٍ ثوبٌ تلْبَسُهُ، فإذا كان وصفاً فأحسنُه أنْ يكون في الهاءُ، لأنّه ليس بموضعِ إعمالٍ، ولكنّه يجوز فيه ما جاز في الوَصْل)[3]. أي: كما جاز في صلة الموصول.

ب - بمعنى الفعل المتعدِّي: ولا فرقَ في هذا الاستعمال بين الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد، أو إلى أكثر مِن مفعولٍ. قال سيبويه مُستعمِلاً المصطلح للمتعدِّي إلى مفعولين: (وإنْ شئتَ قلتَ: رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعضٍ، فيكون بمنزلة قولك: رأيتُ بعض متاعك الجيّد، فوصلته

(1) البرهان في علوم القرآن 382/1.
(2) يُنظر: شرح المفصَّل 128/8.
(3) الكتاب 128/1.

إلى مفعولين لأنَّك أبدلتَ، فصرتَ كأنَّك قُلتَ: رأيتُ بعضَ متاعِكِ) [1]. أي: فعديته إلى مفعولين. وقال متناولاً المصطلح للمتعدِّي بحرف الجرِّ فقال: (... ولكنَّك أوصلتَ الفعل بالباء) [2].

واستعمله سيبويه منفيّاً ليدلَّ به على (الفعل اللّازم). فعند سيبويه الذي (لا يصل) هو اللّازم. قال: (ولا يجوز أنْ تُضمِرَ فعلاً ولا يصلُ إلّا بحرف جرٍّ، لأنَّ حرف الجرِّ لا يُضمَرُ) [3].

ونذكر هنا أنَّ سيبويه استعمل هذا المصطلح لغير علم النَّحو. فقد استعمله في علم الصَّرف ليدلَّ على همزة الوصل [4]، والأحرف الموصولة في الإلحاق [5].

9- مصطلح الفاعل: وهو من المصطلحات المُشْكِلَةِ في كتاب سيبويه؛ إذ جاء لمعانٍ لا يجمعها إلَّا معنى الفاعل اللُّغويّ، أو الكناية عنه. واستعمالات (الفاعل) في الكتاب، هي:

أ - الفاعل بمعناه: وهو الاستعمال الشَّائع المعروف الذي نستعمله إلى يومنا هذا، فعُرِّف به فقيل: (كلُّ اسم أُسند إليه فعل أو اسم فهو فاعل) [6]. قال سيبويه مُستعمِلاً المصطلح بهذا المعنى: (وجازَ قمتَ أنتَ وزيدٌ، ولم يَجُزْ مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ، لأنَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني

(1) الكتاب 155/1.
(2) الكتاب 157/1.
(3) الكتاب 94/1.
(4) يُنظر: الكتاب 146/4.
(5) يُنظر: الكتاب 268/2.
(6) الكلّيات ص 675. ويقصد به (الاسم) ما أُشبه الفعل، مثل المصدر، والمشتقّات. ويُنظر: التعريفات ص 94. كشّاف اصطلاحات الفنون 467/3.

بالمضاف إليه)[1].

ب - بمعنى الفعل اللّازم: يطلق سيبويه في غير عنوان من عنواناته مصطلح الفاعل ليدلَّ به على الفعل اللازم. قال: (هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول)[2]. وأراد (الفعل اللّازم).

جـ - بمعنى المبني للمعلوم: وَرَدَ في كتاب سيبويه مصطلح (الفاعل) للدّلالة على المبنيّ للمعلوم. قال: (وكذلك جميع هذا، فمفعولٌ مثل يُفعَلُ، وفاعلٌ مثل يَفعَلُ)[3].

د - بمعنى اسم الفاعل: كثيراً ما يذكر سيبويه مصطلح (الفاعل) ويريد به (اسم الفاعل): قال في باب الذي شرح فيه (الصِّفة المشبَّهة): (هذا باب الصِّفة المشبَّهة بالفاعل فيما عملتْ فيه)[4]. أي باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، فالصِّفة في باب المشتقات مشبَّهة باسم الفاعل[5]. وقال في مثالٍ يبدو أنّه أكثرُ وضوحاً في استعماله لمصطلح (الفاعل) لـ (اسم الفاعل) المشتقّ: (... لأنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ فقد جئتَ بالفاعل وذكرته، وإذا قلتَ: عجبتُ مِن ضربٍ فإنَّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس الفاعل وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعل)[6]. ويُبيِّن في النَّصِّ القرابة بين المصادر والمشتقَّات؛ لأنّهما مُشبَّهان بالفعل في العمل.

هـ - بمعنى المبتدإ: استعمله سيبويه أيضاً بمعنى المبتدإ. قال: (اعلمْ

(1) الكتاب 382/2. ويُنظر فيه: 363/2.

(2) الكتاب 33/1. ويُنظر هذا الاستعمال: 34/1، 37، 39، 41.

(3) الكتاب 109/1.

(4) الكتاب 194/1.

(5) يُنظر: حاشية الخُضريّ 81/2 - 82.

(6) الكتاب 189/1. ويُنظر فيه: 14/1.

أَنَّ لـ (كم) موضعين: أحدهما الاستفهام،.... والموضع الآخر: الخبر ومعناهما معنى رُبَّ. وقد تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً)[1]. فَكَونُ (كم) مفعولاً به وظرفا هو أمرٌ واضحٌ، فقد تقع مفعولاً به، وظرْفاً. ولا يمكن أنْ تكون (فاعلاً)؛ لأنَّها مِن الألفاظ التي لها الصَّدارة في الكلام فلا تقع فاعلاً قطُّ، بل تقع (مبتدأً) أو (خبراً)[2]. وعلى هذا فسَّر السِّيرافي كلام سيبويه المذكور آنفاً؛ إذ قال: (.... يعني (كم) في الاستفهام تكون اسماً فاعلاً، وكم لا تكون فاعلة؛ لأنَّها أوَّلُ الكلام في اللَّفظ، فإذا كان الفعل لها فإنَّما يرتفعُ ضميرها به. وهي مرفوعة بالابتداء...)[3].

10- مصطلح (اسم الفاعل) : وجعل مصطلح (اسم الفاعل) أيضاً لمعانٍ غير ما نعرفه اليوم في كونه أحد المشتقّات في العربيّة، وهي:

أ - بمعنى (اسم الفاعل) المشتقّ: وحدُّه هو: (ما اشتُقَّ منه مصدر فعلٍ لمدَّة قام به على معنى الحدوث)[4]. قال سيبويه: (هذا باب ما جرى في الاستفهام مِن أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك في قولك: أزيداً أنت ضاربُهُ...)[5]. على الرَّغم مِن أنَّه في هذا الباب لا يتحدَّث عن موضوعات أسماء الفاعلينَ وأسماء المفعولينَ إلّا أنَّ في النَّصِّ مصطلحي (اسم الفاعل)، و(اسم المفعول)؛ ليدلّا على معناهما في باب المشتقّات.

ب - بمعنى اسم (كان): استعمل سيبويه مصطلح (اسم الفاعل) ؛ ليدلَّ

(1) الكتاب 156/2.

(2) يُنظر: الجنى الدَّاني ص 275. مُغني اللّبيب 243/1.

(3) شرح كتاب سيبويه 490/2.

(4) شرح الحدود النّحويّة ص 90. ويُنظر: التّعريفات ص 21.

(5) الكتاب 108/1.

به على اسم كان. وليس الأمر غريباً أنْ يُشَبّه اسم كان بالفاعل، إذ قيل: (والفعل يشتمل التَّام والنّاقص، فإنَّ (زيدٌ) في (كان زيدٌ قائماً) فاعل كما ذهب إليه البعض. وإنْ قيل: أنَّه اسم كان كما ذهب إليه الأكثرون)[1]. والذي يبدو لنا أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (اسم الفاعل) لـ (اسم كان)؛ لسببٍ واحدٍ وهو أنَّ (اسم كان) هو فاعل بالمعنى، وهو في الوقت عينه ليس بمشتقٍّ، فاختار سيبويه مصطلح (اسم الفاعل) ليجمع بين فاعلية (اسم كان) واسميته التي لا تمتُّ إلى المشتق بصلة. والآن نعود إلى النَّص: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ.... تقول: كان عبد الله أخاك)[2].

11- المفعول به: استعمل سيبويه هذا المصطلح في معنيين ليس منهما (المفعول به) على ما نعرفه اليوم. والمعنيان هما:

أ - بمعنى المفعول معه: استعمل سيبويه مصطلح (المفعول به) ؛ ليدلَّ به على (المفعول معه). قال: (هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصبُ فيه الاسمُ لأنَّه مفعولٌ معه، ومفعولٌ به، كما انتصبَ نَفْسَه في قولك: امرأً ونفسَه. وذلك قولك: ما صنعتَ وأَباكَ)[3]. وقال أيضاً في الباب عينه: (ومثل ذلك: ما زلتُ وزيداً حتّى فعل أي ما زلتُ بزيدٍ حتى فعل، فهو مفعول به)[4]. وقد ذكر بعض النَّحويين هذه التَّسمية مِن دون أن يذكروا سبب إطلاق (المفعول به) على (المفعول معه). قال ابن مالك (ت 672 هـ): (ورُبَّما سمّاه سيبويه مفعولاً به،

---

(1) كشّاف اصطلاحات الفنون 468/3.

(2) الكتاب 45/1.

(3) الكتاب 297/1.

(4) الكتاب 298/1.

فمن ذلك قوله في أوّل أبوابه (هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنَّه مفعول معه، ومفعول بـه)...)[1]. وذهب آخرُ مِن النَّحويين إلى أنَّ هذه التّسمية مُشِكلة: (ولـيُعْلَمْ أنَّ تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً مشكلة)[2] ونرى أنَّ السَّبب في إطلاق مصطلح (المفعول به) على (المفعول معه) جاء ليُبيّن أنَّ العامل في هذا المنصوب هو (الفعل)، فهو مفعول معه ومفعول به كما قال. فعلى الرَّغم مِن أنَّ (المفعول معه) منصوب بعد (واو المعيّة) إلّا أنَّ العامل فيه هو الفعل. فعلى هذا هو مفعول به مِن الفعل الذي عمل فيه[3].

ب - بمعنى المفعول المطلق: مصطلح (المفعول المطلق) لم يظهرْ في مرحلة تأسيس المصطلح النّحويّ، وإنمّا في مرحلة تاليةٍ لهذه المرحلة؛ لذا نجد أنَّ سيبويه يطلق على المفعول المطلق مصطلحات كثيرة لعلَّ أشهرها (المصدر) - كما سنرى بعد قليل - ومِن المصطلحات التي أطلقها عليه (المفعول به). قال: (واعلم أنَّ هذا الباب أتاه النَّصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنّه ليس بصفة ولا مِن اسم قبله، وإنَّما ذكرته لتؤكِّد به، ولم تحمَّله على مضمرٍ يكون ما بعده رفعاً وهو مفعول به)[4].

وإنَّ سبب إطلاق (المفعول به) على (المفعول المطلق)، هو عينُ السَّبب الذي ذكرناه في الفقرة السابقة؛ إذ جاء ليُبيّن أنَّ العامل في الاسم المنصوب هو (الفعل)، فهو مفعول به.

12- مصطلح (المفعول) : استعمله سيبويه لمعانٍ عِدَّة، ولا يمكن

---

(1) شرح التّسهيل 172/2.

(2) الأشباه والنّظائر 82/7.

(3) يُنظر: اللّباب في علل البناء والإعراب 279/1.

(4) الكتاب 383/1.

أنْ تحصى بسهولة، وهي:

أ - بمعنى المفعول به: وهو أشهر معانيه. وقد ذكره سيبويه كثيراً من دون (به). إذ الغريب أنَّ سيبويه لم يستعمل (المفعول به) للاسم المفعول الذي يقع عليه فعل الفاعل - كما بيّننا قبل قليل - قال السُّيوطيُّ نقلاً عن ابن هشام: (وأمّا سيبويه - رحمه الله - وهو إمام الصَّنعة فأطلق على المفعول به أنّه مفعول، ولم أرَ في كلامه مفعولاً به) [1]. قال مُستعملاً هذا المعنى: (هذا باب إضمار المفعولين اللّذين تعدّى إليهما فعل الفاعل. اعلم أنَّ المفعول الثَّاني قد تكون علامته إذا أُضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيّا موقعها، وقد تكون علامته إذا أُضمر إيَّا) [2]. فهذا النَّصُّ واضحٌ في استعمال مصطلح (المفعول) لـ (المفعول به) [3].

ب - بمعنى خبر كان: وجاء في (الكتاب) مصطلح (المفعول) ، وأراد به (خبر كان). قال: (يعني إذا قلتَ: كنتُ زيدٌ فضربته فقد وُضعَ (زيدٌ ضربته) في موضع مفعول كأنَّك قلتَ: كنتُ قائماً) [4]. فنرى أنَّه أطلقَ مصطلح (المفعول) ، وأراد به (الخبر). وقد ذكرنا مثل هذا أيضاً عندما بيَّنَّا ما ذكره سيبويه مِن تسمية (اسم كان) بـ (اسم الفاعل)، و(الخبر) بـ (اسم المفعول) [5].

جـ - بمعنى المفعول المطلق: أطلقه أيضاً ليدلَّ على (المفعول المطلق) [6]. قال: (هذا باب ما يكون مِن المصادر مفعولاً. فيرتفع كما ينتصب

---

(1) الأشباه والنظائر 129/7.

(2) الكتاب 363/2.

(3) يُنظر: الكتاب 33/1، 34، 37، 39، 164، 165/2، 363.

(4) الكتاب 272/1. ويُنظر: 57/1، 149.

(5) يُنظر: الكتاب 45/1.

(6) يُنظر: شرح كتاب سيبويه 125/2.

إذا شغلتَ الفعل به، وينتصبُ إذا شغلتَ الفعل وإنَّما يجيءُ ذلك على أن تُبيّن أيّ فعلٍ فعلتَ أو توكيداً)[1].

د - بمعنى النَّائب عن الفاعل: وفي الباب عينه الذي ذكرناه في الفقرة السَّابقة يستعمل سيبويه مصطلح (المفعول) لمصطلح (النَّائب عن الفاعل) ؛ فقال: (فمن ذلك قولك على قول السَّائل: أيّ سَيْرٍ سِيرَ عليه؟ فتقول: سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ. فأجريته مفعولاً، والفعل له)[2]. فأراد (النَّائب عن الفاعل)، الذي عَملَ الفعلُ فيه.

هـ - بمعنى المبني للمجهول: ذكرنا أنَّ سيبويه أورد في كتابه مصطلح (الفاعل) لـ (المبني للمعلوم). وقد أورد (المفعول) لـ (المبني للمجهول). قال: (وكذلك جميع هذا، فمفعول مثل يُفعَلُ، وفاعلٌ مثل يَفْعَلُ)[3].

و - بمعنى التَّمييز: استعمل سيبويه مصطلح (المفعول) لـ مصطلح (التَّمييز) ، ونفهم ذلك مِن خَلَلِ الأمثلة التي يذكرها، فإنَّ تلك الأمثلة التي نراها لا يمكن أنْ يكون الاسم المنصوب فيها غير التَّمييز مِن المنصوبات في العربيّة. قال: (وقد جاء مِن الفعل ما قد أُنْفِذَ إلى مفعولٍ ولم يُقَوَ قوّة غيره ممّا قد تعدَّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً، ولا تقول امتلأْتهُ ولا تفقأْتُهُ)[4]. فلو نظرْنا نظرةً عميقةً في هذا النَّصِ لوجدنا أنَّ (المفعول) الأوَّل في النَّصِّ استعمل معه مصطلح (النَّفاذ) ، واستعمل مع (المفعول) الثَّاني مصطلح (التَّعدِّي) . وذلك لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى التَّمييز،

---

(1) الكتاب 229/1.

(2) الكتاب 229/1.

(3) الكتاب 109/1.

(4) الكتاب 204/1.

بل هو اسم يأتي ليرفع الإبهام من الكلام[1]؛ لذا استعمل مصطلح (النّفاذ) ، واستعمل مع المصطلح الثَّاني مصطلح (التَّعدِّي) - كما قلنا - لأنَّه قصدَ بـ(المفعول) الثَّاني (المفعول به)؛ لأنَّه المفعول الوحيد الذي يتعدَّى له الفعل. وعلى ما قُلْنا هنا نستنتجُ أنَّ (المفعول) الأوّل في النّصِّ هو التَّمييز، والثَّاني هو (المفعول به).

ز - بمعنى المعمول به: وَرَدَ في (الكتاب) مصطلح (المفعول) بمعنى (المعمول به) مِن عامل تسلَّط عليه. قال: (وتقول: هذا ضاربُ القومِ حتّى زيداً يضربه، إذا أردتَ معنى التّنوين، أي كالواو إلّا أنّك تجرُّ بها إذا كانت غايةً والمجرور مفعول)[2]. فالمجرور هو المفعول؛ أي: هو المعمول بفعلٍ تسلَّط العامل الجارُّ عليه.

هذه هي استعمالات سيبويه لمصطلح (المفعول) . وبذا تسقطُ النَّظرية التي تقول: إنَّ الكوفيين هم الذين أطلقوا مصطلح (المفعول) على المنصوبات[3].

13- مصطلح (الصَّفة) : واستعمله سيبويه في أربعة معانٍ:

أ - بمعنى (الصِّفة) التَّابع: وهذا هو المعنى الذي اشتُهِرَ به مصطلح (الصِّفة) . قال سيبويه: (ويكون رويدَ أيضاً صفة، كقولك: سارَ سيراً رويداً)[4].

ب - بمعنى المُشتَقِّ: أطلقه سيبويه على المُشتَقَّات، فمن ذلك إطلاقه

(1) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 123/4.

(2) الكتاب 96/1.

(3) يُنظر: همع الهوامع 8/4.

(4) الكتاب 243/1. ويُنظر فيه: 87/1، 107، 131، 86/2، 88 وغيرها.

على الصِّفة المشبَّهة؛ فقال: (فالمضاف قولك: هذا حَسَنُ الوجهِ، وهذه حَسَنَةُ الوجهِ، فالصِّفة تقع على الاسم الأوّل ثُمَّ توصلها إلى الوجه وإلى كُلِّ شيءٍ من سببه على ما ذكرتُ لكَ)[1].

جـ - بمعنى التَّوكيد: أوردَ سيبويه هذا المصطلح عند حديثه عن الضَّمير المنفصل، وقصد به التَّوكيد. وقد وصف ذلك كلَّه في باب: (ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنَّ وأنتنَّ وأنتما وأنتم وصفاً)[2]. وفسَّر الأعلم الشنتمريّ هذا الباب، فقال: (بدأ سيبويه في هذا الباب بالفعل الذي لا يجوز فيه الفصل ويجوز فيه التَّوكيد والبدل....)[3].

وقال سيبويه مستعملاً المصطلح في متن الكتاب: (وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾[4]. فقد تكون أنا فصلاً وصفةً)[5]. نرى أنَّ سيبويه يقول: (فقد تكون)، وهذا هو الصَّحيح؛ لأنَّ لها إعراباً آخر. قال ابن النَّحاس (ت 338هـ): (... (أنا) فاصلة لا موضع لها مِن الإعراب، ويجوز أنْ تكون في موضع نصبٍ توكيداً)[6]. ومِن هذه الأمثلة نفهم أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (الصِّفة) بمعنى (التَّوكيد).

د - بمعنى (الحال): واستعمله سيبويه ليدلَّ به على (الحال) المنصوبة، قال: (... وذلك قولك هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لمَّا لم يجزْ أنْ تُوصفَ الصِّفة بالاسم. وقَبُحَ أنْ نقول: فيها قائمٌ فتضعُ الصِّفة موضع

(1) الكتاب 195/1. ويُنظر في (أفعل التّفضيل) 98/4.

(2) الكتاب 385/2.

(3) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 673/1. ويُنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه 96/2.

(4) سورة الكهف / 39.

(5) الكتاب 392/2.

(6) إعراب القرآن ص 510.

الاسم)[1]. والّذي يدلُّ أنَّ سيبويه أراد بالصِّفة هنا مصطلح (الحال) قوله: (ولو حَسُنَ أن نقول: فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصِّفة)[2]. فهذا يدلُّ على أنَّه أراد بالصِّفة الحال؛ لأنَّه عندما ذَكَرَ مثاله (فيها قائمٌ رجلٌ) بالرَّفع لم يوافق على كونه (صفة)؛ أي: ليس حالاً.

14 - مصطلح (النَّعت) : قبل أنْ نُبيّن ماذا يقصد سيبويه به من معانٍ، لا بدَّ لنا أنْ نناقش عدة مطالب تخصُّ هذا المصطلح. فمن هذه المطالب أنَّ النّحويّين اختلفوا في التّفريق بين النّعت والصِّفة، فقالوا: (الصِّفة والنَّعت واحدٌ. وقد ذهب بعضُهم إلى أنَّ النَّعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصِّفة تكون بالأفعال نحو ضاربٍ وخارج)[3]. هذا النَّص يؤكِّد أنَّ مصطلح (النَّعت) خاص بالصِّفات المتغيّرة، وأمّا (الصِّفة) فخاصّةٌ بالصّفات الثّابتة[4].

وقد توصَّل أحد الباحثين المحدَثين إلى حقائق تخصُّ المصطلحين، هي:

أ - إنَّ (النّعت) يكون في الجُملة المركّبة، و(الصِّفة) لا يمكن أن توصف إلّا مفردة. فنقول (دارس)، فهي صفة دون أنْ نصطلح عليها بمصطلح (النَّعت) ، لكنَّنا إذا وضعناها في جملة مثل: هذا طالبٌ دارسٌ، فحينئذٍ يمكن أنْ نُطلق على (الدَّارس) مصطلح (النَّعت) .

ب - مصطلح (النّعت) هو مِن مصطلحات النّحو، ولا يستعمَلُ في علم الصَّرف.

(1) الكتاب 124/2.

(2) الكتاب 124/2.

(3) شرح المفصّل 47/3.

(4) يُنظر: معجم المصطلحات النّحويّة والصَّرفية ص 240 - 241. المصطلح النّحويّ بين الصِّفة والنّعت/ مجلّة مجمَع اللّغة العربيّة/ المجلّد الثّاني والسّبعون/ الجزء الرّابع/ ص 694.

جـ - ومصطلح (الصِّفة) مصطلح مشترك يُستعمَلُ في النّحو والصَّرف على اختلاف في ذلك الاستعمال[1].

والمطلب الآخر هو نسبة مصطلح (الصِّفة) إلى البصريين، ومصطلح (النَّعت) إلى الكوفيين. نقل السُّيوطيُّ عن أبي حيَّان: (والتّعبير به[2] اصطلاح الكوفيين، ورُبَّما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصِّفة)[3]. وجاء في إحدى نسخ كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) التي رمز لها المحقِّق بـ(شع) في باب النَّعت قوله: (قال في (شع): هذهِ عبارة الكوفيين، ورُبَّما استعملها البصريون، ويُقال له الوصف والصِّفة)[4]. وقال الدُّكتور شوقي ضيف في كلامه على مصطلحات الفرّاء: (هو أوَّلُ مَن اصطلحَ على تسمية النَّعت باسمه، وكان سيبويه والبصريُّون يسمُّونه الصِّفة)[5]. وذهب بعض الباحثين الآخرين إلى أنَّ الكوفيين لم يكونوا مبتدعين لهذا المصطلح وهم اتَّبعُوا البصريين في استعمال المصطلح، ولكنَّهم - أي الكوفيين - لمَّا وجدوا أنَّ هذا المصطلح غير مستقرٍّ عند البصريين اكتفُوا بالنَّعت دون (الصِّفة)[6].

نقول إنَّ النَّحويين القُدامى، والباحثين المحدثين أطلقوا كلامهم هنا مِن باب التَّجوُّز؛ لأنَّ (النَّعت) استعمله أبو الأسود الدُّؤليُّ، واستعمله الخليل بن أحمد أيضاً. واستعمل الأخير مصطلح الصِّفة أيضاً، لذا فإنَّ هذا

(1) يُنظر: المصطلح النّحوي بين الصّفة والنّعت/مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ص 695.

(2) أي: بالنّعت.

(3) همع الهوامع 171/5.

(4) تسهيل الفوائد. الهامش المرقم بـ (1) ص 167.

(5) المدارس النّحويّة ص 202.

(6) يُنظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 166.

المصطلح في كونه تابعاً قد وُضِعَ قبل مرحلة سيبوبه التي سمّيناها مرحلة (التَّعقيد)؛ لذا فهو مصطلح بصريٌّ استعمله غير واحد منهم.

أمَّا دعوى أنَّ الكوفيين اختاروا (النَّعت) لما في مصطلح (الصِّفة) أو (الوصف) مِن عدم استقرار. فهذا الكلام غير واضح؛ لأن الكوفيين استعملوا العديد مِن المصطلحات التي تعني أكثر مِن معنىً، مثل (الصِّلة) و(الظَّرف) و(حروف الصِّفة). فلماذا لا ينطبق هذا الكلام على هذه المصطلحات، وينطبق على مصطلح (النَّعت) فقط؟ ثم إنَّنا سنجد في الفصل القابل أنَّ مصطلحات الكوفيين هي أقلُّ استقراراً مِن مصطلحات أهل البصرة؛ لذا فإنَّ أكثرها قد اندثرَ ولم يُعَدُّ يستعمل الآن.

وبعد نعود إلى معاني هذا المصطلح في (الكتاب):

أ - بمعنى التَّابع: كثيراً ما يذكره سيبويه بمعنى الصِّفة، قال: (ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ وامرأةٍ وحمارٍ قيامٍ، فرَّقت الأسماء وجمعتَ النَّعت، فصار جمعُ النَّعتِ ههنا بمنزلة قولك: مررتُ برَجلين مُسلمَين، لأنَّ النَّعت ههنا ليس مُبَعَّضاً،...)[1]. وكثيراً ما نجد مصطلحي الصِّفة والنَّعت في نصٍّ واحدٍ أو في صفحة واحدةٍ في الكتاب[2].

ب - بمعنى عطف البيان: ذكر عدد مِن الباحثين المحدثين أنَّ سيبويه أطلقَ مصطلح (النَّعت) ، وأراد به (عطف بيان)، وعلى الرَّغم مِن بحثي في هذا الكتاب فإنَّني لم أجدْ هذا الاستعمال له. قال الدُّكتور شوقي ضيف: (وقد يسمَّى عطف البيان نعتاً)[3]. وقد رجعتُ إلى الصَّفحة التي أشار إليها الدُّكتور

(1) الكتاب 434/1.

(2) يُنظر: 22/2.

(3) المدارس النّحوية ص 61.

- رحمه الله - فلم أجد مصطلح (النَّعت) فيها قطُّ. وتَبِعَهُ في هذا الدُّكتور عوض القوزي، ونَسَبَ القول إلى الصَّفحة عينها التي ذكرها الدُّكتور شوقي ضيف[1]. ولكنَّ الدُّكتور القوزي أورد مواطن أُخرى على أنَّ سيبويه استعمل فيها مصطلح (النَّعت) بمعنى (عطف البيان)، ولم يصلح منها غير موضع واحد. وهذا الموضع يمكن أنْ يكون سيبويه قصدَ به (عطف البيان)، أو أنْ يكون (بدلاً)[2] ولهذا الأخير أقربُ، قال سيبويه: (ومنه: مررتُ برجل شرٍّ منك، فهو نعتٌ على أنَّه نَقَصَ أنْ يكون مثله)[3]. هذا هو النَّصُّ الوحيد الذي يمكن أنْ يكون سيبويه أرادَ مِن (النَّعتِ) (عطفَ البيان). وكما بيَّنَّا أنَّ النَّصَّ يحتمل عدَّةَ وجوه، ثُمَّ إنَّ شُرّاح الكتاب لم يذكروا أنَّه أراد في النَّصِّ المذكور آنفاً (عطف البيان)[4].

والحقُّ أَنَّ مِن القدامى مَنْ ذَهَبَ إلى نسبةِ هذا المصطلح إلى سيبويه، منهم السُّهيليّ (ت 581 هـ)، نقل ابن هشام عنه فقال: (قال السُّهيليُّ: (وأمَّا تسميةُ سيبويه له نعتاً فتسامحٌ، كما سمّى التَّوكيد وعطف البيان صفة)...)[5]. وقد راجعتُ ما بين يديَّ مِن شروح المغني مثل: شرح الدَّمامينيّ (ت 828 هـ)، والشِّمَّنيّ (ت 872 هـ)، والدُّسوقيّ (ت 1230 هـ) فلم يقفُوا عند هذا النَّصِّ، ولم يفسِّرُوه.

وأخيراً نميلُ إلى أنَّ سيبويه لم يستعمل مصطلح (النَّعت) بمعنى (عطف البيان)؛ لعدم ورودِ نصوص واضحة وثابتة تؤكّد ذلك. وإنَّ ما نقلهُ عنه

(1) يُنظر: المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوّره ص 165.

(2) يُنظر: المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوّره ص 140.

(3) الكتاب 423/1.

(4) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 432/1 - 443.

(5) مغني اللّبيب 742/2.

الباحثون المحدثون لا يرتقي إلى اليقين في نسبة معنى هذا المصطلح إلى سيبويه.

15 - مصطلح (التَّوكيد) : واستعمله لمعانٍ:

أ - التّوكيد بمعناه الذي يكون توكيداً لما قبله، فقد أطلقَهُ لأحدِ التَّوابع الذي يُسمَّى (التَّوكيد)، فقال مستعملاً إيّاه لـ (التَّوكيد اللَّفظي): (... وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها... ومثله في التَّوكيد والتَّثنية: لقيتُ عمراً عمراً. فإنْ أردتَ أنْ تُلغي فيها قلتَ: فيها زيدٌ فيها، كأنَّه قال: زيدٌ قائم فيها فيها...) [1] استعمله بمعنى التَّوكيد المعنويّ؛ فقال: (فإنْ قلتَ فعلتم أجمعون حسن؛ لأنَّ هذا يُعَمُّ به. وإذا قلتَ نفسُكَ فإنَّما تريدُ تؤكّد الفاعِلَ) [2].

ب - بمعنى البدل: قال سيبويه: (وذلك قولك: رأيتُ قومَكَ أكثرَهم، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلُثَيْهم، ورأيتُ بني عمِّك ناساً منهم، ورأيتُ عبد الله شخصه... على أنَّه أراد: رأيتُ قومَك، ورأيت ثُلُثَي قومك، وصرفتُ وجوه أوَّلها، ولكنَّه ثنَّى الاسم توكيداً...) [3]. وقد بيَّن بعض شُرَّاح الكتاب أنّه أراد بهذا المصطلح (البدل) [4].

جـ - بمعنى المفعول المطلق: بما أنَّ (التّوكيد) هو أحد أنواع المفعول المطلق. فنجد أنَّه أطلقه عليه من باب إطلاق الجُزء على الكلّ. قال سيبويه: (وذلك قولك: له عليَّ ألف درهمٍ عُرْفاً.... وإنمّا صار توكيداً لنفسه حيثُ قال: له عليَّ، فقد أقرَّ واعترف... كما أنّه إذا قال: سِيرَ عليه فقد عُلِمَ أنّه كان سَيْرٌ،

(1) الكتاب 125/2.

(2) الكتاب 379/2.

(3) الكتاب 150/1.

(4) النُّكت في شرح كتاب سيبويه 273/1.

ثمَّ قال: سيراً توكيداً) [1]. فأطلق التَّوكيد على المفعول المطلق.

د - إطلاق التَّوكيد للألفاظ والحروف التّي تفيد التّوكيد: أطلق سيبويه مصطلح التّوكيد على ألفاظٍ وحروفٍ دالّة على التَّوكيد مثل نوني التّوكيد، وإنَّ، وما في إمّا. قال: (ومِن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل (ما) [2] للتَّوكيد وذلك لأنَّهم شبَّهوا ما باللَّام التي في لتفعلنَّ، لمّا وقع التَّوكيد قبل الفعل أَلْزَمُوا النُّون آخره كما أَلْزَمُوا هذه اللّام) [3]. وقال في توكيد (إنَّ): (... لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنْ دخلتْ توكيداً...) [4].

هـ - بمعنى (الزَّائد): وهو مِن المعاني المشهورة لمصطلح (التَّوكيد) ؛ قال سيبويه: (وأمّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [5]. فإنَّما جاء لأنَّه ليس لـ (ما) معنىً سِوى ما كان قبل أنْ تجيءَ إلّا التَّوكيدُ) [6].

16 - مصطلح (الإضافة) : ومعانيه في (الكتاب) هي:

أ - بمعنى المضاف والمضاف إليه بمعناه. قال سيبويه: (هذا باب ما تضيفُ إليه ويكون مضافاً إليكَ قبل المضاف إليه وتَثبُتُ فيه الياءَ، لأنَّه غير منادىً، وإنَّما هو بمنزلة المجرور في غير النِّداء. فذلكَ قولكَ: يا ابن أخي، ويا ابنَ أبي) [7].

ب - بمعنى النَّسب: وهو أيضاً كثير في (الكتاب). قال سيبويه: (...

(1) الكتاب 380/1 - ويُنظر فيه: ص 382.
(2) يريد (ما) المدغمة في (أنْ) الشَّرطيّة التي تصيرُ إمّا وتوكيد الفعل بها.
(3) الكتاب 3 / 514 - 515.
(4) الكتاب 2/ 144.
(5) سورة المائدة/ 13.
(6) الكتاب 1/ 180 - 181.
(7) الكتاب 213/2.

وأقول في الإضافة إلى أربعة عشر أربعيٌّ)[1]. أي في النَّسب إلى أربعةَ عشرَ. واستعمل لـ (ياء النَّسب) مصطلح (ياء الإضافة)[2].

جـ - بمعنى الخبر: وهذا استعمال غريب؛ إذ استعمل له مصطلحات مثل (المبنيّ عليه)، و(الخبر)، وغيرها. وهنا يستعمل مصطلح الإضافة. قال: (ومثل ذلك: أعَبْدُ اللهِ كنتَ مثلَه، لأنَّ كنتَ فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب)[3]. وهذا ما تبيَّن مِن كلام سيبويه في هذا النَّصِّ، إلّا أنَّ الأعلم الشنتمريّ يفسِّر الكلام على غير هذا الوجه، وعلى تخريج آخر. قال: (قال[4]: (ومثلُ ذلك أعَبْدُ اللهِ كنتَ مثله...) اعلم أنَّ كان بمنزلة ضربَ في التّصرُّف والعمل، فقولك: كنتُ زيداً بمنزلة ضربتُ زيداً... فإذا قلت: أعَبْدُ الله كنتَ مثله فهو قولك: أعبدُ الله ضربتُ مثلهُ... وليس هي بمنزلة كان وإنْ كانتْ لا تتصرَّف)[5]. ويبدو مِن هذا الكلام أنَّ (كان) هنا هي (تامَّة) لأنّها بمعنى (ضَرَبَ). وعلى هذا التَّفسير يكون (مثله) منصوباً على المفعول به. ومهما يكن مِن أمرٍ فإنَّ سيبويه لم يستعمل مصطلح (الإضافة) بمعناه في باب المجرورات، وإنَّما جاء ليدلَّ على الخبر كما أثبتنا، أو على المفعول به كما أثبتَ الأعلم الشنتمريّ.

د - بمعنى حروف الجرّ: استعمل سيبويه مصطلح حروف الإضافة، ليدلَّ به على حروف الجرِ، وقد بيَّنَّا شيئاً من دلالة هذا المصطلح وسببُ تسميةِ سيبويه له قال: (وإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمراً مررتُ به، نصبتَ وكان

---

(1) الكتاب 267/2.

(2) الكتاب 268/2.

(3) الكتاب 102/1.

(4) أي: سيبويه.

(5) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 232/1.

الوجه... ولكنَّك قلتَ: فعلتُ ثمَّ بنيتَ عليه المفعول وإنْ كان لا يصلُ إليه إلّا بحرف الإضافة)[1]. ومثل هذا كثيرٌ في الكتاب[2].

17 - مصطلح الإجراء: استعمله سيبويه، ومشتقّاته للمعاني الآتية:

أ - بمعنى التَّعدِّي: استخدمه سيبويه بمعنى تَعدّي الفعل إلى الأسماء ليس للمفعول به؛ وإنَّما إلى أيّ منصوب مِن المنصوبات. قال: (.... وتقول على هذا الحدِّ: سرقتُ الليلةَ أهل الدَّارِ، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صِيد عليه يومان، ووُلدَ له ستُّون عاماً. فاللَّفظ يجري على قوله: هذا مُعطي زيدٍ درهماً، والمعنى إنَّما هو في الليلة، وصِيدَ عليه في اليومين، غير أنَّهم أوقعُوا الفعل عليه لسَعة الكلام)[3].

ب - بمعنى العطف: واستخدمه سيبويه بمعنى (العطف). قال: (مثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضّارب زيداً والرَّجل، لا يكون فيه إلّا النّصب)[4].

جـ - بمعنى العامل: كثيراً ما استعمل سيبويه مصطلح (أُجْرِيَ مُجْرَى) بمعنى (عَمِلَ عمل كذا). واستعمله بخاصَّةٍ في عدد أبواب كتابه قال: (هذا بابٌ مِن اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى)[5]. يريدُ: أنَّ اسم الفاعل الذي عَمِلَ عَمَلَ الفعل المضارع في المفعول به[6].

---

(1) الكتاب 92/1.

(2) يُنظر: 12/1، 38.

(3) الكتاب 176/1.

(4) الكتاب 182/1. ويُنظر فيه: 66/1، 175.

(5) الكتاب 164/1.

(6) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 284/1.

وقريبٌ مِن هذا المعنى استعمله سيبويه بمعنى (حذا حذو) وأيضاً أَكْثَرَ مِن هذا الاستعمال في عنوانات أبواب كتابه، مثل ذلك قوله: (هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ مِن الفعل مجرى الأسماء التي أُخذَتْ مِن الفعل) [1].

18 - مصطلح (المصدر) : استخدم سيبويه هذا المصطلح على غير ما استعمله سابقوه أو لاحقوه. واستخداماته هي:

أ - بمعنى الحدث: استعمل مصطلح (المصدر) على ما نعرفه اليوم؛ ليدلَّ على الحدث غير المقترن بزمان. قال: (واعلم أنَّهم لم يستعملُوا عَسَى فعلُك، استغنوا بأنْ تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أنْ يقولوا: عَسَيا وعَسَوا، وبِلَوْ أنّه ذاهبٌ عن لو ذَهابُه. ومع هذا أنَّهم لم يستعملُوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملُوا الاسم الذي في موضع يفعلُ في عسى وكاد) [2]. فاستعملَ (المصدر) هنا بمعنى الحدث، وعلى ما نستعمله اليوم [3].

ب - بمعنى المصدر المؤوَّل: واستعمل سيبويه مصطلح (المصدر) ؛ ليدلَّ به على (المصدر المؤوَّل). قال: (... كما جاءت: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [4]. في معنى لأنَّ يَعْلَمُ أهلُ الكتابِ، فهذا يشبهُ أنْ يكون بمنزلة المصدر) [5]. أي: المصدر المؤوَّل مِن أَنْ والفعل.

جـ - بمعنى المفعول المطلق: وهذا أشهر معاني مصطلح (المصدر) .

---

(1) الكتاب 343/1. ويُنظر فيه: 318/1، 330، وغيرها.

(2) الكتاب 158/3.

(3) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 788/2.

(4) سورة الحديد /29.

(5) الكتاب 390/1. ويُنظر فيه: 152/3.

واستعمله سيبويه كثيراً في كتابه، قال: (واعلم أنّه قد تدخل الألف واللّام في التَّوكيد في هذه المصادر المتمكِّنة التي تكون بدلاً مِن اللَّفظ بالفعل... وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللّام. فأمّا المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ﴾[1]....)[2]. فقصد سيبويه هنا (صُنعَ الله) وهو مفعول مطلق[3]، وسمّاه (المصدر).

د - بمعنى المفعول لأجله: على الرَّغم مِن أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (العذر)[4] و(المفعول له)[5]، استعمل له أيضاً مصطلح (المصدر). قال: (تقول: جئتك أنَّك تريدُ المعروف، إنَّما أراد: جئتُكَ لأنَّك تريدُ المعروف، ولكنَّك حذفتَ اللّام ههنا كما تحذفها مِن المصدر إذا قلت[6]:

وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ ذَنْبِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

أي: لادِّخاره)[7]. فنصبَ الادِّخار، وكذلك التَّكرُّم على أنّهما (مفعول لأجله)[8].

19 - مصطلح (التَّفسير) : وأطلقه سيبويه على معنيين:

أ - بمعنى التَّمييز: وهو أشهر معانيه، قال: (والتَّفسير كم يوماً عبد الله

(1) سورة النّمل /88.
(2) الكتاب 381/1. ويُنظر فيه: 347/1، 389، 92/2.
(3) يُنظر: إعراب القرآن ص 632. مشكل إعراب القرآن 154/2. إعراب القرآن الكريم وبيانه 559/5.
(4) يُنظر: الكتاب 367/1.
(5) يُنظر: الكتاب 369/1.
(6) البيت لحاتم الطّائي، يُنظر ديوانه ص 224. برواية:
وأغفر عَوراءَ الكريم ادِّخارهُ وأصفح عن شتمِ اللّئيمِ تكرّما.
(7) الكتاب 126/3.
(8) يُنظر: تحصيل عين الذَّهب ص 222. المقاصد النّحويّة 80/3.

ماكثٌ، أو كم شهراً عبد الله عندك...) [1]. فالتّفسير هنا هو التّمييز.

ب - بمعنى المفعول لأجله: وهذا المعنى نادرٌ استعملَهُ سيبويه ولم يُكتبْ له الاستمرار والاستقرار. قال: (هذا باب ما ينتصبُ مِن المصادر لأنّه عُذرٌ لوقوع الأمر. فانتصبَ لأنّه موقوعٌ له، ولأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان.... وذلك قولك: فعلتُ ذلك حذارَ الشّرِ) [2].

20 - مصطلح الظَّرف: واستعمله سيبويه في معنيين:

أ - بمعنى ظرفي الزَّمان والمكان: وهذا هو المعنى الذي نستعمله له إلى اليوم. قال: (وأمَّا (إذا) فلِمَا يُستَقبلُ مِن الدَّهرِ وفيها مجازاةٌ وهي ظرفٌ) [3].

ب - بمعنى الجارِ والمجرور: وهذا المعنى لا يقلُّ شُهرةً عن سابقه. فقد استعمله سيبويه ليدلَّ به على (الجارِ والمجرور). قال: (وتقول: إنَّ فيها زيداً قائماً، وإنْ شئتَ رفعتَ على إلغاء فيها، وإنْ شئتَ قلتَ: إنَّ زيداً فيها قائماً وقائمٌ... وليستْ فيها بنفس عبد الله كما كان هذا نفسَ عبد الله، وإنّما هي ظروف لا تعملُ فيها إنَّ) [4]. فقصد بالظّرف هنا (فيها).

21 - مصطلح (الخبر) : ومعانيه التي استعملها سيبويه هي:

أ - بمعنى خبر المبتدإ وقد رأينا أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (المبني عليه) للدّلالة على خبر المبتدإ. ولكنّه استعمل مصطلح (الخبر) أيضاً: قال في مباحث باب (كم): (ومن ذلكَ أنْ تقولَ: كم منكم شاهدُ على فلانٍ، إذا جعلتَ

---

(1) الكتاب 159/2.

(2) الكتاب 367/1.

(3) الكتاب 232/4. ويُنظر: 68/1، 135، 159، 233/3، 233/4.

(4) الكتاب 132/2.

شاهداً خبراً لكَمْ، وكذلك هو في الخبر أيضاً، تقول: كم مأخذٌ بكَ، إذا أردتَ أنْ تجعلَ مأخوذاً بكَ في موضع لكَ إذا قلتَ: كم لكَ؛ لأنَّ لكَ لا تَعمل فيه كَمْ، ولكنَّه مبنيٌّ عليها)[1]. فأرادَ بالخبر في هذه الأمثلة التي ذكرها في النَّص خبر المبتدأ.

ب - بمعنى الحال: استعمل سيبويه هذا المصطلح ليدلَّ به على (الحال) المنصوبة. قال: (وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكباً بَرذُوناً، إنْ لم تَرِدِ الصِّفة نصبتَ، كأنَّك قلتَ: معه الفرس راكباً بَرْذُوناً. فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلّا خبراً)[2]. وقد فسَّر أبو سعيد السِّيرافيُّ مصطلح (الخبر) في هذا النَّص؛ فقال: إنَّ سيبويه يريد به مصطلح (الحال)[3].

جـ - بمعنى (الخبر) في علم البلاغة: استعمل سيبويه مصطلح الخبر كما استعمله البلاغيّون. فعندهم الخبر: ما يحتمِلُ الصِّدق والكذب لذاته[4]. قال سيبويه مستخدماً هذا المعنى: (وقَبُحَ تقديم الاسم في سائر الحروف[5]. لأنَّها حروف تحدْثُ قبل الفعل. وقد يصيرُ معنى حديثهنَّ إلى الجزاء، والجزاء لا يكون إلّا خبراً)[6]. ودليلنا على أنَّ سيبويه أرادَ هذا المعنى، ما فسَّره الأعلم الشنتمريّ للنَّصِّ المذكور آنفاً، فقال: (وقوله: (والجزاء لا يكون إلّا خبراً) يعني جواب الشَّرط إذا قلت: إنْ تأتني أُكرمْكَ، لأنَّه لا يصحُّ أنْ يُقال فيه

(1) الكتاب 170/2.

(2) الكتاب 50/2. ويُنظر فيه: 296/5 (الفهارس).

(3) يُنظر: شرح كتاب سيبويه 379/2 - 380: ص 79.

(4) يُنظر حدُّه وتوضيحه: مفتاح العلوم ص 79 التّلخيص ص 38. الإيضاح في علوم البلاغة 13/1. المطوّل ص 140. معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها 464/2.

(5) أي: حروف الاستفهام.

(6) الكتاب 144/1.

صدقٌ أو كذبٌ)[1].

22 - مصطلح (الحشو) : وجاء هذا المصطلح في الكتاب بمعنيين:

أ - بمعنى صلة الموصول: وهو مِن المصطلحات التي استعملها سيبويه، في هذا المعنى. قال: (.... فكما أنَّ الذي لا يكون إلّا معرفة ولا يكون ما ومَن إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصِّلة، إلّا معرفةً)[2]. فقد وضَّح سيبويه - كما بيَّنا سابقاً - أنَّ الحشو هو صِلة الموصول وقد استعمل سيبويه أيضاً مصطلح (الحشو المحشو) ؛ ليدلَّ به على صلة الموصول[3].

ب - بمعنى الزَّائد: وهذا المصطلح كُتِبَ له الاستمرار والاستقرار أكثر مِن المعنى الأوَّل. قال: (واعلم أنَّكَ إذا فصلتَ بين لا وبين الاسم بحشوٍ لم يحسنْ إلّا أنْ تُعيدَ لا الثَّانية، لأنَّه جُعِلَ جواب: أَذا عندك أم ذا.... فمِمّا فُصِلَ بينه وبين لا بحشوٍ قوله جلَّ ثناؤه: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[4]......)[5]. فاستعمل (الحشو) في هذا النَّص بمعنى الزَّائد[6].

23 - مصطلح الواقع: وهو مِن المصطلحات المشهورة في النَّحو العربي وجاء في الكتاب بمعنيين هما:

أ - بمعنى التَّعدِّي: ذَكَرَ سيبويه المصطلح في باب التَّنازع. فالمعروف أنَّ البصريين يُعْمِلُونَ الفعل الثّاني، والكوفيين يُعملون الفعل الأوَّل[7]. قال

(1) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 268/1.
(2) الكتاب 107/2.
(3) الكتاب 108/2.
(4) سورة الصّافّات/ 47.
(5) الكتاب 298/2 - 299.
(6) يُنظر الكتاب في استعمال مصطلح (الحشو): 111/3، 181.
(7) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 83/1. المسألة (13).

سيبويه: (فقد يُعلمُ أنّ الأوّل قد وقع إلّا أنَّه لا يُعمَلُ [1] في اسمٍ واحدٍ نَصْبٌ ورَفْعٌ. وإنَّما كان الذي يليه أولى لقُرْبِ جواره وأنَّه لا ينقضُ معنى)[2].

ب - بمعنى الإجراء والتَّأثُّر: وهذا المعنى ليس بمصطلح نحويّ، وإنَّما ذكره سيبويه ليدلَّ به على أنَّ هذا الكلام جرى على هذا الآخر وأثَّرَ فيه. وعلى الرَّغم مِن أنَّه ليس بمصطلح نحويّ، إلّا أنَّ له فائدةً نحويّة، فمنه نعرف تركيب الجملة، وما أثَّر فيها. قال سيبويه: (ومَن قال: زيداً ضربتُهُ قال: أزيداً أخاه تضربه، فإنَّما نَصَبَ زيداً لأنَّ ألف الاستفهام وقعتْ عليه، والذي مِن سببه منصوب)[3]. أي: إنَّ هذه الهمزة أُجريت على زيدٍ، فكان مِن أسباب نصبه في باب الاشتغال.

24 - مصطلحا التَّمكُّن وعدم التَّمَكُّن: واستعمله سيبويه لمعانٍ هي:

أ - بمعنى المبنيّ والمُعرب: وهذا أشهر معانيه. قال سيبويه: (وكذلك: سِيرَ عليه ذات يومٍ، وسِيرَ عليه ذات ليلةٍ، بمنزلة ذات مَرَّةٍ. وكذلك: سِيرَ عليه ليلاً ونهاراً، إذا أردتَ ليلَ ليلتك ونهار نهارِك.... فهو على ذلك الحدِّ غير متمكّن، وفي هذه الحال متمكّن)[4]. فذكر أنَّ (ذات يوم) غير متمكّن، و(ليلاً) و(نهاراً) متمكِّن. أي: بمعنى المبنيّ والمعرب.

ب - بمعنى الفعل المتصرِّف وغير المتصرِّف: واستخدم سيبوبه هذا المصطلح ليدلَّ على تصرُّف الفعل وعدم تصرُّفه. قال: (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه وذلك قولك: ما أحسنَ

(1) في طبعة بولاق: (يَعْمَلُ) 37/1.

(2) الكتاب 74/1.

(3) الكتاب 105/1.

(4) الكتاب 226/1. ويُنظر فيه: 13/1، 411.

عبد الله)[1]. أي لا يتصرَّف مثل تصرُّف الأفعال؛ فهو فعل جامد.

جـ - بمعنى الجمع الصَّحيح: استعمل سيبويه مصطلح (الأمكن) للجمع الصَّحيح للذي لا يعقل. وقد أورده سيبويه عندما كان يشرح الفرقَ بين المفرد المُذكَّر، والجمع المذكَّر في التَّأنيث. قال: (ألا ترى أنَّك تقول: هو رجلٌ، وتقول: هي الرِّجال، فيجوز لكَ. وتقول: هو جَمَلٌ وهي الجِمال... لأنَّ الجميع يؤنّث وإنْ كان كلُّ واحدٍ منه مذكَّراً مِن الحيوان. فلمّا كان كذلك صيَّروه بمنزلة الموات؛ لأنَّه قد خرج مِن الأوّل الأمكن حيثُ أردتَ الجميع)[2]. وفسَّر الفارسيُّ هذا الكلام فقال: (قال[3]: لأنَّه خرج عن الأوّل الأمكن. يعني بالأوّل الأمكن الجمع الصّحيح الذي لم يَعقِلْ)[4]. فالأمكن هنا على رأي الفارسيّ هو (الجّمع الصّحيح). رُبَّما أطلقه؛ لانَّ جمع التَّكسير هو جمع متمكّن حاله حال الأسماء المعربة.

25 - مصطلح التَّثنية: واستعمالاته المتنوّعة في الكتاب هي:

أ - بمعنى المثنَّى: وهذا أشهر معانيه، وما يزال مستعملاً إلى يومنا. قال سيبويه: (وإذا قلتَ: ذهبتْ جاريتاكَ أو جاءتْ نساؤكَ، فليس الفعل إضمار، ففصلُوا بينهما في التَّأنيث والتَّذكير، ولم يفصلُوا بينهما في التَّثنية والجمع)[5].

ب - بمعنى التَّوكيد: واستعمل سيبويه مصطلح (التَّثنية) ليدلَّ به على التّوكيد اللَّفظي. قال: (ومثله في التَّوكيد والتَّثنية: لقيتُ عمراً عمراً)[6]. وهذا

(1) الكتاب 72/1. ويُنظر فيه: 380/1.

(2) الكتاب 39/2 - 40.

(3) أي: سيبويه.

(4) التّعليقة على كتاب سيبويه 244/1.

(5) الكتاب 38/2.

(6) الكتاب 125/2.

المعنى واضحٌ لا يحتاج إلى كبير عناء في فهم أنَّ (التَّثنية) هنا هي (التَّوكيد اللَّفظيُّ).

جـ - بمعنى التَّكرار: استخدم سيبويه مصطلح (التّثنية) ليدلَّ به على تكرار الكلام مِن دون أنْ يكونَ توكيداً، مثل تكرار (لا) النَّافية للجنس إذا كانت غير عاملة فحينئذٍ ليس هناك توكيد، وإنَّما هو تكرار لفقدان شرط مِن شروط عمل أداةٍ مِن أدوات النّحو. قال سيبويه: (وقال جرير[1]:

وَنُبِّـئْتُ جَـوَّاباً وَسَـكْناً يَـسُبُّنِي   وَعَمْرَو بنَ عَفْرَاً لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرِو

فلم يلزمْك في ذا تثنية لا)[2]. فنجد أنَّ جريراً رفع (لا) مِن دون أن تُثنّي أي تتكرَّر[3].

26 - مصطلح (الحال) : والمعاني التي استعملها سيبويه لهذا المصطلح هي:

أ - بمعنى التَّمييز: استعمل سيبويه مصطلح (الحال) ، وأراد به (التَّمييز). قال الأعلم: (سمَّى التَّمييز حالاً لتناسبهما ولوقوعهما مُنفصلينِ نكرتين ولعمل الفعل ومعناه فيها فعبَّر عن التَّمييز بالحال)[4]. وقد أنكرَ الأعلم مِن تأوُّلِ أنَّ سيبويه أراد به الحال، وأكَّد أنَّ سيبويه يعرف الفرق بين المصطلحين[5]، وأنَّه استعمله بهذا المعنى للدَّليل الذي ذكره في النَّصّ السّابق. قال سيبويه في استعمال مصطلح (الحال) بمعنى (التَّمييز): (ومَن قال: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها قال: هذا راقودٌ خلّ، وهذه صُفّة خَزٌّ. وهذا قبيح

---

(1) ديوانه 425/1. برواية: (عِفْرَى لَا سَلَامٌ).

(2) الكتاب 301/2.

(3) يُنظر: تحصيل عين الذَّهب ص 348.

(4) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 283/1.

(5) يُنظر: النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 282/1.

أُجريَ على غير وجهه، ولكنه حَسَنٌ أنْ يُبنى على المبتدإ ويكون حالاً. فالحالُ قولك: هذا جُبّتُكَ خزّاً)[1]. ويبدو من المثال الذي تمثّل به سيبويه أنّه أطلق مصطلح (الحال) وأراد به (التّمييز).

ب - الحال المنصوبة: وأطلقه سيبويه على الحال المنصوبة، وهذا هو الاستعمال الذي نعمل به إلى اليوم. قال سيبويه: (... انظر إليه منطلقاً، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبدُ الله وحالَ بين منطلقٍ وهذا، كما حالَ بين راكبٍ والفعل حين قلتَ: جاء عبدُ الله راكباً، صار جاء لعبد الله وصار الرّاكبُ حالاً. فكذلك هذا)[2].

27 - مصطلح ما ينصرف وما لا ينصرف: واستعمله للمعاني الآتية:

أ - بمعنى الجامد والمتصرِّف: قال سيبويه في تفريقه بين (حمداً وشكراً)، و(سبحانَ ومعاذَ الله): (فكلَ ما ينتصب انتصاب حمداً وشكراً، إلّا أنَّ هذا يتصرَّف وذاك لا يتصرَّف)[3]. فقصدَ بـ (وذاك): (سبحان)، و(معاذَ الله)[4].

ب - بمعنى ما لا ينوَّن ولا يجرُّ بكسرة: وهذا هو المعنى المشهور للمصطلح. على أنَّ المعنى السَّابق مازال مستعملاً إلى اليوم. قال سيبويه مستعملاً لهذا المعنى: (وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألف واللّام أو أُضيفَ انجرَّ)[5].

28 - مصطلح الأمر: ومعانيه في الكتاب هي:

أ - بمعنى فعل الأمر: وهو أشهر معانيه، قال سيبويه: (وأمّا بناء ما لم

---

(1) الكتاب 117/2 - 118. ويُنظر فيه: 162/1 الهامش المرقَّم بـ (1).

(2) الكتاب 78/2.

(3) الكتاب 325/1.

(4) يُنظر: الكتاب 322/1.

(5) الكتاب 22/1.

يقع فإنَّه قولك آمراً: اذهبْ واقتلْ واضربْ)[1].

ب - بمعنى النَّصب على التَّحذير: قال سيبويه: (هذا باب ما جرى منه على الأمر والتَّحذير وذلك قولك إذا كنت تُحذِّر: إيّاك. كأنَّك قلتَ: إيّاك نحِّ، وإيّاك باعد... وما أشبه ذلك)[2]. وربَّما ربط (الأمر) بالتَّحذير لما في هذا الأخير من تحذير لعدم القيام بالفعل.

29 - مصطلح النَّهي: وله معنيان في (الكتاب):

أ - بمعنى الفعل المضارع المسبوق بـ (لا) النّاهية: قال سيبويه: (وتقول لا تأكل السَّمك وتشربَ اللَّبنَ، فلو أدخلتَ الفاء ههنا فسَّر المعنى. وإنْ شئتَ جزمتَ على النَّهي في غير هذا الموضع)[3]. فيقول إنَّ (وتشربَ) يمكن أَنْ تجزمَ على الفعل الأوَّل المجزوم بـ (لا) النَّاهية.

ب - بمعنى النَّصب على التَّحذير: قال سيبويه: (وأمّا النّهي فإنَّه التَّحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ....)[4]. وقد فسَّر سيبويه بنفسه هذا المصطلح فلا حاجة إلى تبيان معناه.

30 - مصطلح المُجازاة، أو الجزاء: استعمله سيبويه لفعل الشَّرط، وجوابه، وصرف الشَّرط أيضاً فلم يفرِّق بين هذه المصطلحات؛ لذا نرى تنوُّع معاني هذا المصطلح في كتابه:

أ - بمعنى حروف الشَّرط: قال سيبويه: (واعلم أنّه لا ينتصب شيءٌ بعد إنْ ولا يرتفع إلّا بفعل، لأنَّ إنْ مِن الحروف التي يُبنى عليها الفعل، وهي

---

(1) الكتاب 12/1. ويُنظر فيه: ص 138.
(2) الكتاب 273/1.
(3) الكتاب 42/3.
(4) الكتاب 253/1.

إنْ المجازاة، وليس مِن الحروف التي يُبتدأ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماء) [1].

ب - بمعنى الشَّرط (فعل الشَّرط وجوابه): واستعمله سيبويه ليدلَّ به على فعل الشَّرط وجوابه. قال: (وتقول: ما عدوتُ أنْ آتيك، أي ما عدوتُ أنْ يكونَ هذا مِن رأي فيما استُقبلَ. ويجوز أنْ يُجعلَ أَفعَلَ في موضع فَعَلتُ، ولا يجوز فعلتُ في موضع أَفْعَلُ إلّا في مجازاة، نحو: إنْ فعلتَ فعلتُ) [2]. فأراد بالمجازاة فعل الشَّرط وجوابه.

ثانياً: المصطلحات المتداخلة:

تطرَّقنا للمصطلحات المتنوِّعة، وسنبدأ بذكر المصطلحات المتداخلة في الكتاب، وهي:

1- مصطلح التَّنوين: واستعمل له سيبويه مصطلحين:

أ - التَّنوين: قال: (والنَّصبُ في الأسماء: رأيتُ زيداً، والجرُّ: مررتُ بزيدٍ، والرَّفع: هذا زيدٌ. وليس في الأسماء جزمٌ. لتمكُّنها وللحاق التَّنوين) [3].

ب - النُّون: وقال في حذف التَّنوين، وأسباب ذلك: (وإنْ شئتَ حذفتَ التَّنوين كما حذفتَ في الفاعل ويكون المعنى على حاله إلّا أنَّك تجرُّ الذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً لأنَّه اسم قد كففتَ منه النُّون...) [4].

2- مصطلح أسماء الإشارة: واستعمل سيبويه للدَّلالة على أسماء

(1) الكتاب 263/1. ويُنظر فيه: ص 133.

(2) الكتاب 55/3.

(3) الكتاب 14/1.

(4) الكتاب 98/1. (بولاق)، وفي طبعة المرحوم (عبد السّلام هارون): (التّنوين) بدلٌ مِن (النّون) في النَّص هذا 190/1.

الإشارة مصطلحين، هما:

أ - الأسماء المبهمة: بيَّنَّا أن سيبويه أطلقها على الظُّروف والضَّمائر. وأطلقها بكَثْرَة على أسماء الإشارة؛ قال: (واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللّام تُنزل بمنزلة أيّ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها)[1].

ب - المثال: واستعمله سيبويه بمعنى الإشارة؛ قال: (وأمّا دونك فإنّه لا يُرفَعُ أبداً، وإنْ قلتَ: هو دونكَ في الشَّرف؛ لأنَّ هذا إنَّما هو مثلٌ كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً، ولكنَّه على السَّعة)[2].

3 - مصطلح المبتدإ: واستعمل له مصطلحين:

أ - الابتداء: قال: (وتقول: ائتني تمشي، أي أئتني ماشياً، وإنْ شاء جزمه على أنَّه إنْ أتاه مشى فيما يُستقبل. وإنْ شاء رفعه على الابتداء)[3]. أي: الرَّفع على المبتدأ.

ب - المبتدأ: قال: (وأمَّا قوله: أنْ بسم الله، فإنَّما يكون على الإضمار، لأنَّك لم تَذكرْ مبتدأً أو مبنياً عليه)[4].

4 - مصطلح الخبر: واستعمل سيبويه له المصطلحات الآتية:

أ - المبنيُّ عليه: وكثيراً ما يستعمل سيبويه هذا المصطلح. قال: (هذا باب يُختار فيه أنْ تكون المصادر مبتدأةً مبنيّاً عليها ما بعدها... وذلك قولك: الحمدُ للهِ، والعجبُ لك...)[5].

---

(1) الكتاب 189/2.

(2) الكتاب 409/1 - 110.

(3) الكتاب 98/3.

(4) الكتاب 165/3.

(5) الكتاب 328/1.

ب - الخبر: قال: (.... أنَّ الزَّمان إذا كان ماضياً أُضيفَ إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر....) [(1)].

5 - مصطلح (الأحرف المشبَّهة) : استعمل سيبويه لمصطلح (الأحرف المشبَّهة بالفعل) مصطلحين، هما:

أ - الأحرف الخمسة: قال سيبويه قاصداً (إنَّ) وأخواتها: (هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي إنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ) [(2)].

ب - الجاري مجرى الفعل: وقال: (هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل. وذلك إنَّ ولعلَّ وليت وأخواتها، ورُويدَ، ورُويدكَ وعليكَ وهَلُمَّ وما أشبه ذلك) [(3)].

6 - مصطلح (المفعول المطلق) : لم يستعملْ سيبويه هذا المصطلح، ولكنْ استعملَ في معناه مصطلحين:

أ - المصدر: قال: (هذا باب ما ينتصب مِن المصادر توكيداً لما قبله. وذلك قولك: هذا عبد الله حقّاً، وهذا زيد الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غير ما تقول) [(4)].

ب - مصطلح (الحدثان) : قال: (واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدَّى الفاعل يتعدَّى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذَ منه؛ لأنَّه إنَّما يُذكر ليدلَّ على الحدث...... وذلك قولك: ذهب عبد الله الذَّهابَ الشَّديدَ، وقَعَدَ قِعْدةَ سوءٍ،

---

(1) الكتاب 119/3.
(2) الكتاب 131/2.
(3) الكتاب 360/2.
(4) الكتاب 378/1.

وقَعَدَ قِعدتين)[1].

7 - مصطلح (المفعول لأجله) : لم يستعمل سيبويه هذا المصطلح، واستعمل مكانه المصطلحات الآتية:

أ - العُذر: وقد جاء في أحد عنوانات (الكتاب): (هذا باب ما ينتصب مِن المصادر لأنّه عُذرٌ لوقوع الأمر)[2].

ب - الموقوع له: استعمل سيبويه هذا المصطلح ليدلَّ به على المفعول لأجله. قال: (فكأنَّ الذي توهَّم أهلُ الحجاز البابُ الذي يَنتصب لأنَّه موقوعٌ له، نحو قولك فعلتُه مَخافةَ ذلك)[3].

جـ - التَّفسير: واستعمله سيبويه على أنَّه مفعول لأجله؛ قال: (... فانتصب لأنَّه موقوع به، ولأنَّه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه... وذلك قولك: فعلتُ ذاك حذارَ الشَّرِّ)[4].

8 - مصطلح (الظَّرف) : وسمّاه سيبويه بمصطلحات كثيرة، هي:

أ - الظَّرف: قال: (ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: ولا على عندنا لم يكنْ، لأنَّ عندنا لا تُستعمل إلَّا ظرفاً)[5].

ب - الحين: قال سيبويه في حديثه عن (لَدُ) الظَّرفيَّة: (وقد جرَّه قوم على سَعة الكلام[6] وجعلُوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين، وإنَّما

---

(1) الكتاب 35/1.

(2) الكتاب 367/1.

(3) الكتاب 385/1.

(4) الكتاب 367/1.

(5) الكتاب 68/1.

(6) يُنظر: حروف المعاني ص 26. تاج العروس 54/36.

يريد حين كذا وكذا) [1].

جـ - أسماء الدَّهر: وقال: (هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء يُضاف إليها أسماء الدَّهر. وذلك قولك: هذا يوم يقومُ زيدٌ...) [2].

د - الأزمنة: وقال في إضافة الظُّروف إلى الأسماء والأفعال: (وجاز هذا في الأزمنة واطَّرد فيها كما جاز للفعل أنْ يكون صفة؛ وتوسَّعُوا بذلك في الدَّهر لكثرته في كلامهم) [3].

هـ - المكان: وقال: (و (أين): أيُّ مكان؟ و(متى): أيُّ حين؟ وأمَّا (حيثُ) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيدٌ. وهذه الأسماء تكون ظروفاً) [4].

و - الوعاء: وقال في (في) الجارَّة: (وأمَّا (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أُمّه، وكذلك: هو في الغُلِّ، لأنَّه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له) [5]. أي هي ظرفيّة.

ز - المستقَرُّ: تحدثّنا قبلاً عن هذا المصطلح، وبيَّنَّا حدَّه ومعناه عند حديثنا عن حروف الجرِّ. واستعمله للظُّروف أيضاً. قال: (فإنْ قلتَ: كان سيري أمسِ حتَّى أدخلَها، تجعل أمسِ مستقرّاً) [6].

9 - مصطلح (التَّمييز) : واستعمل سيبويه للتَّمييز مصطلحات، هي:

أ - المفعول: قال سيبويه: (وقد جاء الفعل ما قد أُنفِذَ إلى مفعول ولم

---

(1) الكتاب 265/1.

(2) الكتاب 117/3.

(3) الكتاب 117/3.

(4) الكتاب 233/4.

(5) الكتاب 266/4.

(6) الكتاب 24/3.

يقوَ قوَّة غير ممّا قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأْتُ ماءً وتفقَّأْتُ شحماً، ولا تقول: امتلأْتُهُ ولا تفقأْتُهُ...)[1].

ب - المفعول فيه: ومنع سيبويه تقديم التَّمييز على عامله، وقد عبَّر سيبويه عن هذه الفكرة فقال: (ولا يقدَّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأْتُ، كما لا يُقدَّم المفعول فيه في الصِّفة المشبَّهة)[2].

جـ - التَّبيين: وقال: (وأمّا قولهم: داري خلفَ داركَ فرسخاً، فانتصبَ لأنَّه خلفَ خبرٌ للدَّار، وهو كلام قد عَمِلَ بعضه في بعضٍ واستغنى، فلمَّا قال: داري خلف دارك أبْهمَ، فلَم يُدْرَ ما قَدْرَ ذاك، فقال: فرسخاً وذراعاً وميلاً، أراد أن يُبيِّن)[3].

د - التَّفسير: وقال: (والتَّفسير: كم يوماً عبد الله ماكثٌ، أو كم شهراً عبد الله عندك...)[4].

هـ - الحال: اصطلح سيبويه للتَّمييز بالحال. قال: (ومَن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتمها قال: هذا راقود خلٍّ، وهذه صُفَّة خزٍّ. وهذا قبيح أُجري على غير وجهه، ولكنَّه حسنٌ أنْ يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جُبَّتُكَ خزّاً)[5].

10 - مصطلح (الجارُّ والمجرور) : واستعمل سيبويه له ثلاثة مصطلحات هي:

أ - الجارُّ والمجرور: قال: (فإن قال: أقول مررتُ بقائماً زيدٌ، فهذا

(1) الكتاب 204/1.

(2) الكتاب 205/1.

(3) الكتاب 417/1.

(4) الكتاب 159/2.

(5) الكتاب 118/2.

أخبثُ، مِن قِبَلِ أنَّه لا يُفصلُ بين الجارِ والمجرور) [1].

ب - الظَّرف: الحقُّ إنَّ الظَّرف عنده هو (شبه الجملة) بفرعيها (الجارّ والمجرور) و(ظرفي الزَّمان والمكان). قال سيبويه مستعملاً هذا المصطلح للجارِّ والمجرور: (فجميع ما يكون ظرفاً تُلغيه إنْ شئتَ، لأنَّه يكون آخراً إلّا على ما كان عليه أوَّلاً قبل الظَّرف، ويكون موضع الخبر دون الاسم، فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغني عنه السُّكوت، كقولك: فيها زيدٌ راغب فرغبته فيه) [2].

جـ - المستقرُّ: استعمل سيبويه مصطلح (المستقرّ) ليدلَّ به على الجارّ والمجرور مرَّةً، والظَّرف مرَّةً أُخرى، وقد سمَّاه بهذا المصطلح لتقدير العامل فيه، وهو (استقرَّ). وقد عرَّف النُّحاة بهذا المصطلح فقالُوا: (والمستقرُّ ما كان عامله بمعنى الاستقرار والحصول ونحوهما مِن الأفعال العامَّة كالثُّبوت والوجود مقدرّاً غير مذكور، نحو: زيدٌ في الدّار) [3]، أي: زيد استقرَّ في الدّار. وهذا لا يكون له إلّا إذا وقع صفةً أو صلة أو خبراً أو حالاً) [4].

قال سيبويه مستعملاً مصطلح (المستقرّ) للجارّ والمجرور: (هذا باب ما يُثنَّى به المستقرّ توكيداً... وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها) [5]. فنجد تكرار (فيها) مرَّتين، وهو المراد به في النَّصِّ بالمستقرّ.

11 - مصطلح (القسم) : رأينا أنَّ الخليل، وسيبويه يستعملان مصطلح (الحلف) واستعمل الأخير له مصطلحين، هما:

---

(1) الكتاب 124/2.

(2) الكتاب 91/2.

(3) كشّاف اصطلاحات الفنون 181/3.

(4) يُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص 89. شرح قواعد الإعراب ص 245.

(5) الكتاب 125/2.

أ - القسم: قال: (هذا باب الأفعال في القسم. اعلم أنَّ القسم توكيد لكلامكَ. فإنْ حلفتَ على فعلٍ غير منفيّ لم يقع لزمته اللّام ولزمتْ اللّام النُّون الخفيفة أو الثَّقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلنَّ)[1].

ب - اليمين: قال: (وإنْ لم تأتِني لأغُمَّنَّكَ، جاز لأنَّه في معنى... لئن لم تأتِني لأغُمَّنَّكَ، ولا بُدَّ مِن هذه اللّام مضمَرة أو مظهرَة لأنَّها لليمين)[2].

12 - مصطلح (الفعل المضارع) : واستعمل له:

أ - الفعل المضارع: قال: (ولم تقوَ أنْ تعملَ عملَ الفاعل لأنَّها ليستْ في معنى الفعل المضارع، فإنَّما شُبِّهت بالفاعل فيما عملتْ فيه)[3].

ب - الفعل المستقبل: وقال: (ائتِني تَمشي، أي: ائتني ماشياً، وإنْ شاء جَزمَه على أنَّه إنْ أتاهُ مشَى فيما يستقبل)[4].

جـ - المخبر: واستعمله سيبويه كنايةً عن الفعل المضارع، ولم يقصده بعينه. قال: (... وأمّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمراً: اذهبْ...، ومخبراً: يَقتلُ ويَذهب ويَضربُ ويُقتلُ ويُضرَبُ)[5].

13 - مصطلح (المصدر) : واستعمل له سيبويه مصطلحين اثنين، هما:

أ - المصدر: قال سيبويه: (واخْلَولَقَتِ السَّماء أنْ تمطُر، أي: لأنْ تَمْطُرَ. وعسيتُ بمنزلة اخْلَولَقَتِ السَّماء. ولا يستعملون المصدر هنا...)[6].

ب - الحدث: واستعمله سيبويه ليدلَّ به على المصدر؛ فقال: (وأمّا

---

(1) الكتاب 104/3.

(2) الكتاب 66/3.

(3) الكتاب 194/1.

(4) الكتاب 98/3.

(5) الكتاب 12/1.

(6) الكتاب 157/3 - 158.

الفعل فأمثلة أُخذتْ مِن لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو الضَّرب والحَمْدُ والقَتْلُ) [1].

14 - مصطلح (الصَّفة) : وله في الاستعمال ثلاثة مصطلحات، وهي:

أ - الصِّفة: قال سيبويه: (ويكون رويدَ أيضاً صفة، كقولك: سارُوا سيْراً رويداً) [2].

ب - الوصف: قال سيبويه: (.... يا أيُّها الرَّجلُ. الرَّجلُ وصفٌ لقوله يا أيَّها) [3]. فالوصف هنا الصِّفة التّابع.

جـ - النَّعت: وقال: (وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجه الرَّفع)[4].

15 - مصطلح (العطف) : واستعمل سيبويه له ثلاثة مصطلحات:

أ - العطف: قال: (وكذلك يا هذان زيدٌ وعمرٌو، وإنْ شئتَ قلتَ زيداً وعمراً، فتُجرِي ما يكون عطفاً على الاسم مُجرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطَّويلُ ويا زيدُ الطَّويلَ)[5].

ب - التَّشريك: وقال: (وينبغي أنْ يقولَ: رُبَّ رجلٍ وأخاه. فليس ذا مِن قِبَل ذا، ولكنَّها حروفٌ تُشرك الآخر فيما دخل فيه الأوّل) [6]. وأراد بحروف التَّشريك حروف العطف.

جـ - الإجراء: قال: (هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم

(1) الكتاب 12/1.

(2) الكتاب 243/1.

(3) الكتاب 106/2.

(4) الكتاب 436/1.

(5) الكتاب 192/2.

(6) الكتاب 188/2.

الذي قبله. وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجرُّ لأنَّك تريد أنْ تُشركَ بين الخبرين)[1].

16 - مصطلح (التَّوكيد) : وعبَّر سيبويه عن هذا المصطلح، بما يأتي:

أ - التَّوكيد: قال: (فأمَّا الوجهُ الحسنُ فأنْ يكون محمولاً على الابتداء، لأنَّ معنى إِنَّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنْ دخلتْ توكيداً)[2].

ب - التّثنية: وقال في عنوان أحد أبوابه، وقد مرَّ ذكره: (هذا باب ما يُثنَّى فيه المستقرُّ توكيداً)[3]. أي يكّرر لأجل التَّوكيد.

جـ - الصِّفة: واستعمل هذا المصطلح ليدلَّ على (التَّوكيد)، والتَّوكيد اللّفظي بخاصّة. قال: (وأمّا كلُّهم وجميعُهم وأجمعون وعامَّتُهم وأنفسُهم فلا يكون أبداً إلّا صفةً)[4].

17 - مصطلح (الزِّيادة) : دلَّ سيبويه على مصطلح (الزِّيادة) بالمصطلحات الآتية:

أ - الزِّيادة: قال: (هذا باب علم حروف الزَّوائد)[5].

ب - التَّوكيد: واستعمله ليدلَّ على مصطلح (الزَّائد) ، قال: (وأمّا (لا) فتكون كما في التَّوكيد واللَّغو. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[6] أي لأنْ يعلمَ)[7].

---

(1) الكتاب 66/1 - 67.

(2) الكتاب 144/2.

(3) الكتاب 125/2.

(4) الكتاب 377/1.

(5) الكتاب 235/4.

(6) سورة الحديد/ 29.

(7) الكتاب 222/4.

جـ - اللَّغو: قال سيبويه: (وقال يزيد بن عمرو بن الصَّعِق [1]:

أَلَا مَــنْ مُــبْلِغٌ عَنِّــي تَمِــيْمَاً   بِآيَــةِ مَــا تُحِــبُّونَ الطَّعَامَــا

فما لغوٌ) [2]؛ أي: زائدة.

د - الإقحام: قال سيبويه: (وأمَّا قولهم: هذه الدَّارُ نِعْمَتِ البلدُ فإنَّه لمّا كان البلدُ الدّارَ أقحمُوا التَّاءَ، فصار كقولك: مَنْ كانت أُمَّك، وما جاءتْ حاجَتَكَ) [3].

18 - مصطلح (الحذف) : ومصطلحاته في (الكتاب):

أ - الحذف: قال: (ومثل أيم الله وأيمن: لا ها الله ذا، إذا حذفوا ما هذا مبنيّ عليه، فهذه الأشياء فيها معنى القسم) [4].

ب - المُضمر: قال: (وقد يَحسُن ويستقيمُ أنْ تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبنيّاً على مظهَر أو مضمَرٍ) [5]. أي: أو محذوف.

جـ - الطَّرح: وقال: (فصار يا تيمَ تيمَ عديٍّ اسماً واحداً وكان الثّاني بمنزلة الهاء في طلحة، تُحذفُ مرةً ويجاء بها أُخرى... ولا يحذف هاء طلحة في الخبر فيجوزَ هذا في الاسم مكرَّراً، يعني طرح التَّنوين مِن تيمٍ تيمِ عُدِّيَ في الخبر) [6].

---

(1) يُنظر الشَّاهد: الشِّعر والشُّعراء 636/2. شرح أبيات سيبويه ص 231. تحصيل عين الذهب ص 425.

(2) الكتاب 118/3.

(3) الكتاب 179/2.

(4) الكتاب 503/3.

(5) الكتاب 138/1.

(6) الكتاب 207/2 - 208.

د - التَّرك: وقال: (قال الشَّاعر: وهو أبو النَّجم العجليُّ[1]:

قَـدْ أَصْـبَحَتْ أُمُّ الخِـيَارِ تَدَّعِـي عَلَـيَّ ذَنْـباً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْـنَعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في الشِّعر، لأنَّ النَّصب لا يَكسرُ البيت، ولا يُخِلُّ به ترك إظهار الهاء)[2].

هـ - الإسقاط: قال: (واعلم أنَّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرَّف في الكلام غير منوَّن، يجرُّ ما بعده إذ أُسقِطَ التَّنوين)[3].

هذا هو المصطلح النّحويّ في (الكتاب) على أنَّنا نكِّررُ ما قلناه سابقاً، مِن أنَّ استيفاء المصطلحات النّحويّة في الكتاب لا يمكن حدُّهُ في رسالة جامعية واحدة، أو كتاب. ولكنَّنا يمكن أنْ نؤكِّدَ أنَّ المصطلحات التي تستحِقُّ الدِّراسة والتَّوجيه ذُكرتْ في هذا الفصل.

---

(1) ديوانه ص 256.

(2) الكتاب 85/1.

(3) الكتاب 161/2.

الفصل الثالث
الاتساع في استعمال المصطلح النّحويّ

المبحث الأوّل: المصطلح النّحويّ عند الكسائيّ.

المبحث الثاني: المصطلح النّحويّ عند الكوفيين بعد الكسائيّ.

المبحث الثالث: المصطلح النّحويّ عند البصريين بعد سيبويه.

المبحث الأوّل
المصطلح النّحويّ عند الكسائيّ

تُعَدُّ البصرةُ والكوفةُ مِن أوائل الأمصار التي مُصِّرتْ خارج الجزيرة العربيّة بعد الإسلام. واتفقتِ المصادر على أنّهما مُصِّرتا في عهد الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، وبإيعاز منه. فَمُصِّرَتْ البصرة سنة (14هـ) على يدِ عتبة بن غزوان [1] (ت 17هـ) (رضي الله عنه). ومُصِّرَتِ الكوفة سنة (16هـ) أو (17هـ) على يدِ سعد بن أبي وقاص [2] (ت 55هـ) (رضي الله عنه).

وليس الفرق في الزّمان شاسعاً في وَضْعِ خَطَطِ كُلِّ مِصر مِن المِصْرَينِ العظيمين في الإسلامِ. والقُرب الجغرافي بين المِصْرَينِ أدَّى إلى تلاقُحٍ فكريّ واجتماعيّ بينهما، ولاسيَّما في النَّحو.

وعندما وضعْنا عنوان هذا الفصل (الاتساع في استعمال المصطلح النَّحويّ)، لم نقصد اتّساعَهُ في الاستعمال فحسب، وإنْ كُنّا نريد هذا المعنى، وإنَّما قَصَدْنا مع هذا، اتِّساع رقعة المصطلح النّحويّ جغرافيّاً، فقد توسَّعتْ جغرافيّة المصطلح النّحويّ بعدما كان قابعاً في البصرة وحدَها، إذ انتقل إلى

(1) يُنظر: المعارف ص 563. الأخبار الطوال ص 170. معجم البلدان 430/1. مدرسة البصرة النحويّة ص 23 - 24.

(2) يُنظر: المعارف ص 564. الأخبار الطّوال ص 180. معجم البلدان 491/4. مدرسة الكوفة ص 19.

الكـوفة، فتوسَّـعتْ جغـرافية المـصطلح. وكُلُّـنا يعلـمُ أنَّ التّوسُّـعَ الجغرافـي لـه أهمـية فـي التَّأثيـر الفكـريّ والاجتماعـيّ والاقتـصاديّ، ومِـن تلكُـمُ التأثيـرات، التأثير اللُّغويّ، فإنَّ هذا التَّوسُّع، وهذا الانتقال لا بُدَّ له مِن أنْ يُخلِّفَ مناهج جديدةً، وطريقة جديدة في دراسة اللُّغة والنَّحو. وهذا الذي حدثَ في انتقال النَّحو مِن البصرة إلى الكوفة.

وعلـى الـرَّغم مِـن كُـلِّ هـذا فـإنَّ البـصرة سـبقتِ الكـوفة فـي وَضْـعِ المصطلح النَّحويِّ؛ لذا قال ابن سلّام: (وكان لأهل البصرة في العربيّة قُدْمة، وبالنَّحو ولغات العرب والغريب عناية)[1]. على أنَّ علماء البصرة والكوفة، مِن الذين يُعتدُّ بهم، عاشوا في فترة زمانية واحدة.

ومهما يكنْ مِن أمرٍ فإنَّ مصطلح (المدارس) أو (المذاهب)، وما دارَ مِن خلاف فيهما، أو هل هناك مدرسةٌ واحدةٌ أو أكثر مِن مدرسةٍ[2]؟ فإنَّ الذي يُهِمُّنا هنا مصادر المدرسة الكوفيّة في وَضْعِ المصطلح النَّحويِّ بخاصّة، والنّحو العربي بعامّة، ومصادرهم هي:

1- المدرسـة البـصريّة: تُعَـدُّ المدرسـة البـصريّة أهـمَّ مـصدرٍ مِـن مـصادرَ المدرسـة الكوفـيّة فـي الـنَّحو، فقـد تـتلمذ جُـلُّ أسـاتذتهم علـى يـدِ البصريين؛ وبذا ليسَ غريباً أنْ يكون الكوفيُّون قد أخذُوا كثيراً مِن مصطلحات أهل البصرة، كما سنرى ذلك في عرضٍ خاصٍّ بمصطلحاتهم بعد قليل.

والذي يُهِمُّنا هنا أنْ نقول إنَّ الكوفيين أخذوا مِن البصريين كثيراً، إمَّا مشافهةً وإمَّا قِراءةً. قال القفطيُّ في تَتلْمُذِ الكسائيِّ للخليل: (ثُمَّ خرج إلى

(1) طبقات فحول الشعراء 12/1.

(2) يُنظر: المدارس النّحويّة (د. خديجة الحديثي). ص 7 - 26.

البصرة، فلقيَ الخليلَ وجلسَ في حَلَقَتِهِ)[1].

واختَلَفَ أيضاً في حلقةِ يونس بن حبيب[2]. وحالُ الفرّاء في تَتَلْمُذِهِ للبصريين تشبَهُ حال أُستاذه الكسائيّ[3]. ولا ننسى ما نقَلهُ الجاحظ مِن خبر بيع كتب الفرَّاء بعد وفاتِهِ، والعثور على نسخة مِن (الكتاب) تحت وسادتِهِ[4].

إذن تُعَدُّ المدرسة البصريّة مِن المصادر الرَّئيسة التي استقى منها الكوفيون مصطلحاتهم النّحويّة.

2- التَّفسير: يُعَدُّ التّفسير مصدراً آخر مِن مصادر النَّحو الكوفيّ ولِكُتُبِهِ وأصولِهِ دورٌ بارزٌ في صناعة المدرسة الكوفيّة.

فعلى الرَّغم مِن أنَّ كُتُبَ التَّراجِم تذكرُ لنا عدداً مِن مصادر الكوفيين التي لم يبقَ لها مِن أثرٍ، فإنَّ الذي بقيَ منها يحملُ عنوانات دينيّة، وإنَّ النَّاظر فيها لأوَّل وَهْلَةٍ يظنُّها مِن كتب التَّفسير، وإنْ كانتْ كذلك، لكنَّها كُتُبٌ نحويّة، وتنتمي إلى هذا العِلم الأخير أكثر مِن انتمائها إلى علم التَّفسير. والذي يَلْفِتُ النَّظر أنَّ أعلام أهل الكوفة البارزين ألَّفوا في هذا النَّوع مِن الكُتب، وحملت اسم (معاني القرآن)، فلِلْكِسائيّ كتابٌ بهذا العنوان، وللفرّاء وثعلب كتبٌ بهذا العنوان أيضاً وأَلَّفَ في ذلك أيضاً غلام ثعلب (ت 345هـ) كتاباً سمّاه (الياقوت)[5].

ومِن الأهمية بمكان أنْ نذكرَ هنا أنَّ ثلاثة مِن القُراء السَّبعة هم مِن أهل

---

(1) إنباه الرُّواة 258/2. وينظر: يونس بن حبيب ص 38.

(2) يُنظر: يونس بن حبيب ص 38.

(3) يُنظر: مجالس ثعلب 456/2. يونس بن حبيب ص 38.

(4) يُنظر: إنباه الرُّواة 8/4.

(5) صَدَرَ بعنوان: (ياقوتة الصِّراط في تفسير غريب القرآن) في المدينة المنوَّرة، مكتبة العلوم والحكم سنة 1423 هـ - 2002م.

الكوفة[1]، وهم عاصم (ت 127هـ)، وحمزة (ت 156هـ)، والكسائيُّ. ولا ننسى دور عبد الله ابن مسعود (ت 32 هـ) (رضي الله عنه) في رَفْدِ الحياة الدِّينية بما يحمله مِن عِلْمٍ وتقوى؛ حتى قال الدُّكتور يوسف خليف عنه - وهو في الكوفة - إنَّه زعيم الكوفة العلميّ وأُستاذها[2].

وإنَّنا في قولِنا هذا لا ننفي اهتمام البصريين اهتماماً كبيراً بالتَّفسير وعلومِهِ؛ إلّا أنَّنا نُحِبُّ أنْ نُثبِتَ أنَّها ظاهرة مهمَّة مِن ظواهر الحياة في الكوفة أثَّرَتْ في النّحو العربيّ ومصطلحه، وأثْرَتْهُ كما أثْرَتْ بقيَّة الأصقاع الإسلاميّة.

والذي يُهمُّنا هنا أنَّ المؤلفات التي ظهرتْ تحت اسم (معاني القرآن) كانت مصدراً مِن مصادر النَّحو الكوفيِّ، ولم نعرفِ النّحو الكوفيّ ومصطلحهِ إلّا مِن خَلَلها.

3- اللُّغة ورواية الشِّعر: لا أحسبُني أُضيفُ جديداً عندما أقولُ إنَّ مدرسة الكوفة هي مدرسة رواية الشِّعر، والأدلَّة على ذلك كثيرةٌ؛ إذ نلحظُ أنَّ أغلب ما وصل إلينا مِن الكوفيين ما خلا كُتُبَ (معاني القرآن)، كُتُبَ في شرح الدَّواوين الشِّعرية، والقصائد. فنذكُرُ مِمَّا وصل إلينا منها، شرح المفضليّات للأنباريّ (ت 304هـ)، وشرح القصائد السّبع الطُّوال لابنه، ابن الأنباري، وشَرَحَ ثعلبٌ ديوان الخنساء، وديوان الأعشى وغيرهما. ورُبَّما يُفسِّرُ هذا عدم تحرُّجِ الكوفيين مِن الاستشهاد بشواهد مجهولةِ القائل أو شاذة.

4- وأَلَّفُوا كُتُباً لغويَّة مهمَّة أثَّرَتْ في وَضْعِ مصطلح الكوفة النَّحوي. مثل: (المقصور والممدود) للفرَّاء و(إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت، (ت 249 هـ) و(الفصيح) لثعلب. وعلى هذا سنجد أنَّ مصطلحاتهم النّحويَّة

---

(1) يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ص 7.

(2) يُنظر: حياة الشّعر في الكوفة ص 243 - 244.

قريبةٌ مِن معناها اللُّغويّ.

هذه هي مصادر المدرسة الكوفيَّة. وبعد أنْ ثَقِفْنا تلك المصادر ندخلُ في دراسة المصطلح النَّحويّ عند علماء أهل الكوفة.

المصطلح النَّحويُّ لدى علماء الكوفة:

مِمَّا يُؤسَفُ له أنَّ كُتُبَ الكوفيين النَّحويَّة الأولى فُقِدَتْ جميعاً ولم يبقَ منها كتابٌ واحدٌ، على أنَّ هذا سَرَى أيضاً على علماء الرَّعيل الثَّاني، مثل: الكسائيّ والفرّاء وثعلب، وغيرهم. فلم يصلْنا مِن مؤلفاتهم النّحويّة شيئاً. وهذا أمر غريب لا نجد له تفسيراً غير العبث، وعوادي الزَّمان. ومِمَّا يُؤسَفُ لهُ أكثرَ مِن هذا، فقدان الآراء النَّحوية للرَّعيل الأوَّل مِن علمائهم، مثل أبي جعفر الرُّؤاسيّ [1]، ومعاذ الهرَّاء [2] (ت 187 هـ). مفقودةٌ، ما خلا رأيين للأخير لا يحويان مصطلحات نحويَّة [3].

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ الدَّرس الكوفيّ يبدأ بداية حقةً مع الكسائيّ، والفرّاء، وثعلب، وتلاميذهم؛ لذا سنبدأ بسرد مصطلحات هؤلاء العلماء؛ كونهم مِن المتصدِّرين للدَّرس النّحويّ الكوفيّ، ويُمثِّلون الدَّرس النَّحويّ لتلك المدرسة تمثيلاً صادقاً.

مصطلحات علي بن حمزة الكسائيّ [4]:

---

(1) يُنظر ترجمته: إنباه الرُّواة 99/4. بغية الوعاة 82/1.

(2) يُنظر ترجمته: إنباه الرُّواة 288/3. البلغة ص 258.

(3) يُنظر: همع الهوامع 171/2، 177.

(4) يُنظر ترجمته: مراتب النّحويين ص 89. طبقات النّحويين واللّغويين ص 127. نزهة الألباء ص 58. إنباه الرُّواة 256/2. معجم الأدباء 167/13. معرفة القرّاء الكبار 296/1. البلغة ص 156. غاية النهاية 474/1. بغية الوعاة 162/2.

يُعَدُّ الكسائيُّ عموداً مِن أعمدة النَّحو العربي بخاصّة، والتُراث الإسلاميّ بعامّة، إذ لا يخلو كتابٌ مِن كُتُبِ النّحو مِن ذِكْرِ اسمِهِ، أو ذِكْرِ رأي مِن أرائِهِ النَّحويَّة الكثيرة.

ولا بُدَّ أنْ نوضِّحَ أنَّ الكسائيَّ مركَّبَ الأفكار، أي يحمل فكراً ممزوجاً؛ مِن العلوم القرآنية، والعلوم اللُّغويّة، والأخبار، وغير ذلك. كُلُّ هذهِ العلوم كَوَّنَتْ عنده فكراً مركباً مُهِمّاً في التُّراث الإسلاميّ. وقد أثَّرَ هذا التَّركيب في فكره على نحوه بعامّة، ومصطلحه النَّحويّ بخاصّة. فأمَّا المصطلح عنده فنجدُ أنَّه خليطٌ مِن مصطلحات بصريَّة، ومصطلحات أُخرى بصريَّة لكنَّه أعطى لها معانيَ جديدةٍ، أو استعملها استعمالاً بقي أثرُ ذلك الاستعمال إلى الوقت الحاضر. ومصطلحات نحويَّة أُخرى ابتكرها منها ما فَنِيَ ومنها ما بَقِيَ.

نلحظُ - هنا - أنَّ العقليّة المركَّبة عند هذا العالم الجليل كوَّنتْ لديه هذه الوفرة في فهم المصطلح النَّحوي، ثُمَّ وضعِهِ.

إذن المصطلحات التي وضعها الكسائيُّ، أو التي استعملها تنقسمُ ثلاثة أقسام، هي:

أوَّلاً: مصطلحات بصريّة:

بيَّن الدُّكتور مهدي المخزوميّ أنَّ الكسائيَّ كان يجتذبه منهجان عقليٌّ ونقليٌّ [(1)]، وإذا كان الدُّكتور المخزومي - رحمه الله - يقصد فكر الكسائيّ بعامّة، فإنَّنا يمكن أنْ نُطبّق النَّتيجة هذه على المصطلح النَّحويّ لديه أيضاً، فمِن مصطلحاتِهِ ما هي منقولةٌ عن أساتذتِهِ البصريين، ولاسيَّما الخليل، والمنهاج العقليُّ ما وَضَعَهُ مِن مصطلحات لم تكن موجودةً في عهده، أو

(1) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 136.

العهد الذي سبقه.

والذي يخصُّ المصطلحَ البصريَّ عند الكسائيّ، أمرٌ واضحٌ لكثرتِهِ في النُّصوصِ المنقولة عنه، لهذا نجدُ أنَّ الدُّكتور مهدي المخزوميّ توصَّل إلى نتيجةٍ فيما يخصُّ نحوه؛ فقال: (وأكبر الظنّ أنَّ الكسائيَّ - بالرَّغم مِن كونِهِ مؤسّس المدرسة الكوفيّة - لم يكن نحوه كوفيّاً خالِصاً، ولم يستطعِ التَّخلصَ مِن آثارِ شيوخِهِ البصريين، فكان يعتمدُ على كثيرٍ مِن آرائهم واتجاهاتهم)[1].

والمصطلحات البصريّة التي استعملها الكسائيُّ على غِرار استعمالهم لها، هي:

1- مصطلح (المضمر) : رأينا أنَّ هذا المصطلح وُلِدَ مع ولادة النَّحو العربيّ، وقد أَكْثَرَ البصريون مِن استعماله، وقد ضَرَبْنَا على ذلك أمثلةً مِن مؤلَّفاتهم وأخبارهم. وقد استعمله الكسائيُّ أيضاً على الطريقة التي استعملها البصريون بمعنى (الضَّمير). قال الكسائيُّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[2]: ﴿ - (وَالصَّابِئُونَ﴾ عطف على المضمر الذي في ﴿هَادُوا﴾ -)[3]. ويَقصدُ بالمضمَرِ في هذا النَّصِّ (واو) الجماعة.

2- مصطلح (الصَّرف وعدم الصَّرف) مِن المصطلحات المنسوبة إلى البصريين مقابل مصطلح (المجُرى وغير المجُرى) المنسوب إلى الكوفيين، قال شهاب الدِّين الخفاجيُّ (ت 1069هـ): (والمنصرف وغير

(1) مدرسة الكوفة ص 142.

(2) سورة المائدة / 69.

(3) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 125.

المنصرف عبارة البصريين، واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى)[(1)] ، فيُبيّنُ لنا هذا النَّصُّ أنَّ الكوفيين لم يستعملُوا (المنصرف وغير المنصرف) ، والحقُّ أَنَّ البصريين استعملُوا كِلا المصطلحين كما رأينا، وكذلك فَعَلَ الكوفيُّون. وإنَّما كان السَّبب في نسبة الصَّرف وعدم الصَّرف إلى البصريين، والمجرى وغير المجرى إلى الكوفيين هو كثرة استعمال الأوَّل لدى البصريين، وكثرة استعمال الثاني عند الكوفيين.

قال الكسائيُّ مُستعمِلاً مصطلح (الصَّرف) : (ويجوز أنْ تُصرفَ مصرَ وهي معرفة لخفَّتِها لأنَّ العربَ تصرف كُلَّ ما ينصرف في الكلام إلّا أفعل منكَ)[(2)].

3- مصطلح (الحال) : أَكْثَرَ البصريون مِن استعمال هذا المصطلح كما رأينا. واستعمله الكسائيُّ على منوالهم؛ قال البَغويُّ (ت 516هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً﴾[(3)]: ﴿إماماً﴾، يُقتدى به، و﴿رَحْمَةً﴾ مِن الله لمَنْ آمن به، ونُصِبَا على الحال عن الكسائيّ)[(4)].

4- مصطلح (الفعل المضارع) : واستعمله الكسائيُّ أيضاً مثل البصريين قال في قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[(5)]: (عثِي يعثَى: بكسر عين الماضي وفتح المضارع، وهو أفصح)[(6)].

ونلحظُ في النَّصِّ استعماله لمصطلح (الماضي) أيضاً، وهو مصطلح

(1) شفاء الغليل ص 114.

(2) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 72.

(3) سورة الاحقاف/ 12.

(4) معالم لتّنزيل 44/5.

(5) سورة البقرة/ 60.

(6) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 71.

استعمله البصريون كثيراً كما رأينا في الفصلين السَّابقين.

5- مصطلح (الفعل المستقبل) : وجدْنا قبلاً أنَّ البصريين استعملُوا مصطلحات (الفعل الغابر)، و(الفعل المضارع)، و(الفعل المستقبل) ليدلُّوا بها على ما نعرفه اليوم (الفعل المضارع). وقد استعمله الكسائيُّ على وِفْقِ استعمالهم؛ قال الكسائيُّ في إعراب قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [1]: (الفعل المستقبل مرفوع بالزَّوائد [2] التي قبله في أوّلِهِ) [3].

6- مصطلح (الجرِّ) : مِن المصطلحات المنسوبة إلى البصريين [4] قال الفاكهيُّ (ت 972هـ): (حدُّ الجرِّ، ويُعبِّرُ عنه الكوفيُّ بالخفض: وهي الكسرةُ التي يُحدِثها العامل...) [5]. وسنأتي إلى (الخفض) في المطلب الآتي مِن هذا المبحث. على أنّنا – هنا – نفهمُ نصَّ الفاكهيّ؛ أنَّ تعبير البصريين هو (الجرُّ)، وتعبير الكوفيين هو (الخفض) والحقُّ أَنَّ كِلا المصطلحين استعملهما الفريقان. والذي يُهِمُّنا هنا أنَّ الكسائيَّ استعمل مصطلح (الجرِّ) ، وهو مِن المصطلحات البصريّة. قال الكسائيُّ في تفسير قوله تعالى وإعرابه: ﴿وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾ [6]: (وفي قراءة ﴿يُخَافَا﴾ [7] بالضَّمِّ. ﴿أَنْ﴾ في موضع جرٍّ

---

(1) سورة الفاتحة/ 5.

(2) يُنظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف 550/2، المسألة (74). اللُّباب في علل البناء والإعراب 25/2.

(3) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 60. ويُنظر فيه: ص 64.

(4) يُنظر: الغُرَّة المخفية 174/1. شرح المفصّل 117/2.

(5) شرح الحدود النّحوية ص 133.

(6) سورة البقرة/ 229.

(7) وهي قراءة حمزة، وأبي جعفر (ت 130هـ)، ويعقوب (ت 205هـ). يُنظر: السّبعة في =

بإضمار حرف الجرّ)[1].

7- مصطلح (الصّفة) : نَسَبَ عددٌ مِن النَّحويين المتأخِّرين مصطلح الصِّفة - على أنّه حرف جرٍ - إلى الكوفيين، وعَدُّوه مِن عباراتهم[2].

وقد بيَّن النُحاة سبب تسميةِ هذهِ الحروف بالصِّفات، فقالُوا: (وإنَّما سمّوه صفات لأنَّها تنوب مناب الصِّفات وتحلُّ محلَّها. فإذا قُلتَ: مررتُ برجُلٍ مِن أهل الكوفة، أو رأيتُ رجلاً في الدَّار فالمعنى مررتُ برجُلٍ كائنٍ مِن أهل الكوفة، ورأيتُ رجلً مستقِرّاً في الدَّار فالمعنى مررتُ برجُلٍ كائنٍ مِن أَهل الكوفة، ورأَيتُ رجلاً)[3]. فأصبحَ واضحاً معنى الصِّفة التي تُطلق على حروف الجرّ.

وعلى الرَّغم مِن قول ابن السِّيد البَطَلْيَوسِيّ (ت 521هـ) في شرحِهِ لكلام ابن قُتيبة: (باب دخول بعضِ الصّفات مكان بعض)[4]:

قال: (سَمَّى ابن قتيبة في هذه الأبواب حروف الجرِ صفات وهي عبارة

=

القراءات ص 182. معاني القراءات ص 76. الحُجّة في القراءات السّبع ص 97. حُجّة القراءات ص 135. التيسير في القراءات السّبع ص 80. الكشف عن وجوه القراءات السّبع 295/1. التبصرة في القراءات ص 160. المستنير في القراءات العشر 57/2.

(1) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 90. ويُنظر فيه ص 163. وفي غيره: الكشف عن وجوه القراءات السَّبع 295/1.

(2) يُنظر: شرح المفصّل 7/8.

(3) الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب 295/2. ويُنظر: شرح المفصَّل 7/8. همع الهوامع 4/153.

(4) أدب الكاتب ص 536.

كوفيّة لا بصريّة)[1]. وقول ابن يعيش: (وقد يُسمِّيها[2] الكوفيون حروف الصِّفات)[3]. أقول على الرَّغم مِن نسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين، فإنَّ الخليل - كما رأينا - يستعمله[4]. وإنَّ أوَّل الكوفيين رأيناه يَستعملُ هذا المصطلح بهذا المعنى هو الكسائيُّ؛ فقد أخذه مِن أُستاذِهِ الخليل، وأكثر مِن استعمالِهِ، هو وتلاميذه مِن الكوفيين، فنُسِبَ إليهم، ولم يُنسَبْ إلى البصريين. إذن كانت كَثْرَةُ استعمال المصطلح النّحويّ - هنا - السَّبب في نسبة المصطلح إلى الكوفيين دون البصريين.

ونعودُ الآن إلى استعمال الكسائيّ لهذا المصطلح بمعنى (حرف الجرّ)، قال ابن قُتيبة: (وقال الكسائيُّ: (مِنْ) تَدْخُلُ على جميع حروف الصّفات إلّا على الباء واللّام وفي)[5]. يُبيّن هذا النَّصّ استعمال الكسائيّ لمصطلح حروف الصِّفات بمعنى (حروف الجرّ).

واستعمله أيضاً بمعنى الظَّرف موافِقاً مرَّةً أخرى أُستاذه الخليل. قال ابن السَّراج: (إنَّ الأشياء التي يُسمِّيها البصريون ظروفاً يُسمِّيها الكسائيُّ صفة والفرّاء يُسمِّيها محالّ....)[6]. ولم أعثر على استعمال الكسائيّ لهذا المصطلح في نصٍّ مِن النُّصوص، مِمَّا يدلُّ على فقدان كثيرٍ مِن علم هذا الرَّجُل الجليل.

8- مصطلح (المصدر) : استعمله البصريون بمعنى (المفعول

---

(1) الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب 295/2.

(2) أي: حروف الجرّ.

(3) شرح المفصَّل 7/8. ويُنظر: ائتلاف النُّصرة ص 159. همع الهوامع 153/4.

(4) يُنظر: العين 356/8.

(5) أدب الكاتب ص 535. وينظر: معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 59، 68.

(6) الأُصول في النَّحو 204/1. وينظر: ارتشاف الضَّرَب 225/2. شرح التَّصريح على التّوضيح 337/1. المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 127.

المطلق) - كما ذكرنا - وقد حَذا الكسائيُّ حذوَهم في هذا الاستعمال. قال في إعراب قوله تعالى: ﴿.... وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ الله لَكُمْ قِياماً﴾[1]: (.... أنَّ قِياماً مصدرٌ أي لا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي تُصلح أموركم فتقومُون بها قِياماً)[2]. أي: أنَّ ﴿قِياماً﴾ مفعول مطلق.

9- مصطلح (النَّعت) : بيَّنَّا الفرقَ بينَ مصطلح (النَّعت) ، ومصطلح (الصِّفة) ، وأَقْوَالَ العلماء في ذلك. وبيَّنَّا أيضاً أنَّ البصريين استعملُوا هذا المصطلحَ في دلالته على التَّابع. واستعمله الكسائيُّ على هذا الشَّكل. قال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أو مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ﴾[3]: ﴿.. (زَبَدٌ﴾ مبتدأ و﴿مِثْلُهُ﴾ نعته، والخبر ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾. الجملة)[4].

10- مصطلح (العطف) : نُسِبَ مصطلح (النَّسق) إلى الكوفيين، ومصطلح (العطف) إلى البصريين، قال ابن يعيش: (.... والعطف مِن عبارات البصريين.... والنَّسق مِن عبارات الكوفيين)[5]. نقول على الرَّغم مِن قول ابن يعيش هذا، فإنَّ الكسائيَّ استعمل المصطلحين. وما يُهِمُّنا هنا مصطلح (العطف) ، فقد استعملَهُ استعمالَ البصريين؛ إذ قال في قوله تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أو الْحَوَايَا﴾[6]: (- ﴿الْحَوَايَا﴾ في موضِعِ رَفْعٍ عند الكسائيّ على العطف على الظُّهور على معنى وإلّا ما حملتِ

(1) سورة النساء/ 5.
(2) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 111.
(3) سورة الرعد: 17.
(4) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 171.
(5) شرح المفصَّل 88/8. وينظر: همع الهوامع 223/5.
(6) سورة الأنعام/ 146.

الحوايا)[1].

11- مصطلح (التَّوكيد) : قُلْنا أنَّ مصطلح (التَّوكيد) هو مِن مصطلحات المرحلة الشَّفَوِيَّة، وبذا يكون هذا المصطلح وُلِدَ مع ولادةِ النَّحو العربيّ وقد تَلَا الكسائيُّ تِلْوَ النّحويين في استعمال المصطلح. قال في إعراب قوله تعالى، وبيان معانيه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[2]: (قال الكسائيُّ (مِنْ) في هذا الموضع زائدة للتَّوكيد)[3].

12- مصطلح (الحذف) : استعمل الخليل وسيبويه مصطلح (الحذف) كما رأينا. واستعمله الكسائيُّ أيضا للدّلالة على الشَّيءِ المحذوف: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾[4]: (تقدير الآية: اتَّقُوا يَوْماً وتَجْزِيه نَفْسٌ ثُمَّ حَذَفَ الهاء)[5].

13- مصطلح (الزَّائد) : قال الكسائيُّ في تفسير قولهِ تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[6]: (إنَّ (لا) زائدة)[7].

14- مصطلح (التَّرْك) : مصطلح بصريٌّ استعمله الكسائيُّ، قال أبو عبيد: (قال الكسائيُّ........ أجِنَّك - تريدُ أمِنْ أجلِ أنَّك، فتُرِكَتْ (مِنْ)، والعرب تفعل ذلك تدع (مِنْ) مع (أجَل)......)[8].

---

(1) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 138.
(2) سورة الاحقاف/ 31.
(3) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 233.
(4) سورة البقرة/ 48.
(5) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 69.
(6) سورة الأنعام/ 109.
(7) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 135.
(8) غريب الحديث 74/4.

15- مصطلح (الإقحام) : قال الكسائيُّ مستعملاً إيَّاه بمعنى (الزَّائد)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [1]: (الواو مقحمةٌ وهو نعتٌ لكتاب) [2].

16- مصطلح (الجحد) : نَسَبَ الباحثون المحدثون مصطلح (النَّفي) إلى البصريين، ونسبُوا مصطلح (الجحد) إلى الكوفيين. ولم أجدْ أحداً مِن النَّحويين القُدامى ينسبُ أحدَ هذين المصطلحين إلى مدرسةٍ دون أُخرى، وإنَّما هو استقراءُ الباحثين المحدثين [3].

ومهما يكن مِن شيءٍ، فإنَّ الكسائيَّ استعمل مصطلح (الجحد) على غِرار استعمالِ أُستاذه الخليل بن أحمد له. قال الكسائيُّ: (الفرقُ بين (بَلَى) و(نَعَم) أنَّ (بَلَى) إقرار بعد جَحْدٍ، ونَعَم جواب بعد جحدٍ) [4].

17- مصطلح (القطع) : رأينا البصريين المتقدِّمين يستعملون هذا المصطلح، ووجدناه تحديداً عند هارون بن موسى. وهنا يستعمله الكسائيُّ مِن الكوفيين ليَقصدَ به الفصلَ وعدم الاستئناف. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [5]: (فَرِيضَةً يجوزُ الرَّفعُ على القطعِ) [6].

---

(1) سورة البقرة/ 53.

(2) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 70.

(3) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 354. المدارس النّحويّة (د. شوقي ضيف) ص 167. الأُصول (د. تمام حسان) ص 40. أبو زكريا الفرّاء ص 442. المصطلح النّحوي: نشأته وتطوُّره ص 171.

(4) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 75.

(5) سورة التوبة / 60.

(6) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 156. ويُنظر فيه: ص 96. وفي غيره: معالم التَّنزيل 1/ 604.

فالقطع يمنعه عمَّا قبلَه، فحينئذٍ يكون مرفوعاً. قال الفرّاء في حالة الرَّفع: (والرَّفع في (فَرِيضَةً) جائز لو قُرِئَ به. وهو في الكلام بمنزلة قولك: هو لك هبةً وهبةٌ، وهو عليك صدقةً وصدقةٌ....) [1].

ثانيا: مصطلحات أعطى لها الكسائيُّ دَعْمَاً جديداً جعلَها أكثرَ استعمالاً، أو أكثرَ تخصُّصاً، وأَحْيَا مصطلحات أُخرى استُعمِلتْ في عُصورٍ مختلفةٍ. أي إِنَّ الكسائيَّ لم يكتفِ بنقلِ المصطلحات مِن أفواه البصريين أو مِن كُتُبهم، المتقدِّمين منهم والمتأخرين. ويمكن أنْ نقولَ إنَّ الكسائيَّ هو أوَّلُ نحويّ يَبْدَأُ بوضعِ خُطَّةٍ لاستقرار المصطلح النّحويّ وتوضيحه مِن خَلَلِ استعمالِهِ للمصطلحات التي سنذكرها، حتَّى ظُنَّ أنَّ تلكَ المصطلحات هي للكوفيين، وليستْ لغيرهم؛ مثل مصطلحات: الصِّلة، والخفض، والأداة، وغيرها. وهذه أمثلة على تلك المصطلحات:

1- مصطلح (الخفض) : وقفْنا كثيراً عند هذا المصطلح لمَّا تحدَّثنا عن مصطلحات الخليل بن أحمد. وبيَّنَّا أنَّ النّحويين المتأخِّرين نسبُوا هذا المصطلح إلى الكوفيين، فقالُوا: (الجرُّ مِن عبارات البصريينَ، والخفضُ مِن عبارات الكوفيينَ) [2]. والسَّبب في ذلك يعود إلى استعمال أُستاذهم له بِكَثْرةٍ، وتثبيتِهِ له في الكلام المنقول عنه، لذا نجدهم - أي الكوفيين - يكثرون مِن استعمالِهِ حتى نُسِبَ لهم، والفضل يعودُ في ذلك إلى الكسائيِّ. إذ اختارَ هذا المصطلح الذي نقله مِن أُستاذه الخليل بن أحمد. ومِن استعمالات الكسائيّ لهذا المصطلح ما قاله في إعراب قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

---

(1) معاني القرآن (الفراء) 444/1.

(2) الغُرَّة المخفيّة 174/1. ويُنظر: المفصَّل 117/2. مدرسة الكوفة ص 335.

الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾[1]: (قال الكسائيُّ: (أَنَّ) في موضع خفضٍ بإضمار الباء)[2].

2- مصطلح (الأداة) : صحيحٌ أنَّ البصريين استعملُوا مصطلح (الأداة) بمعنى حروف المعاني، ولكنَّهم لم يذكرُوا ذلك بشكلٍ صريحٍ وواضحٍ كما هو عند الكوفيين. فرأينا أنَّ الخليل استعمل هذا المصطلح، واستعمله سيبويه لحروف القسم. أمّا الكوفيُّون فقد توسَّعوا في استعماله ووضعوه مكان الحرف في تقسيم الكلام، قال ابن الأنباريّ: (باب تسمية علامات المؤنَّث أذكرُ ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات)[3]. وهذه التَّوسِعة في الاستعمال جاءت مِن ترسيخ أُستاذهم الكسائيّ لهذا المصطلح مِن خَلَلِ استعمالِهِ للحروف التي تأتي لمعان كافَّة؛ إذ قال الكسائيُّ في ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[4]: (الباءُ لا موضع لها مِن الإعراب لأنَّها أداة)[5]. ومثلُ هذا الاستعمال لا نجده عند البصريين المتقدّمين منهم والمتأخرين، على الرَّغم مِن استعمالهم للمصطلح. وحسنٌ فعل الدّكتور مهدي المخزومي عندما وَضَعَ هذا المصطلح ضمن المصطلحات البصريّة الكوفيّة إلّا أنَّها تُمثِّلُ عند كُلِّ فريق معنىً[6]. وقال في استعمال الكوفيين للأداة أنَّها أقرب إلى ما

---

(1) سورة البقرة/ 25.

(2) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 65. وينظر فيه: 67، 76، 86. وينظر في غيره: غريب الحديث 415/3. شرح المفضليات ص 525. البيان في غريب إعراب القرآن 8/2.

(3) المذكر والمؤنّث ص 166. ويُنظر فيه: ص 167، ص 449.

(4) سورة الفاتحة/1.

(5) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 59.

(6) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 354.

يتطلّبه المصطلح مِن الدِّقة في الدّلالة [1].

3- مصطلح (المفعول به) : استعمل البصريون مصطلح (المفعول به) ورأينا أنَّهم يُنوِّعون في استعماله، وتتداخل معانيه عندهم. أمَّا الكسائيُّ فقد خصَّصَ هذا المصطلح فجعله للمعنى الذي نستعمله اليوم. وليس لمعانٍ ودلالات أُخرى. قال الكسائيُّ مُستخدِماً هذا المصطلح بمعناه المعروف والثَّابت إلى هذا اليوم، ما جاء ضمن إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [2]: (.... (ما) مصدريّة، وانتصبَ (الكذب) على المفعوله به...) [3]. فنجد استعمال الكسائيّ لمصطلح (المفعول به) ، ولم نعثرْ على نص استعمل الكسائيُّ فيه (المفعول به) لغير هذا المعنى. مِمَّا يدلُّ على خروج المصطلح مِن عموميَّته إلى التَّخصُّص. وهذا إنجازٌ فريدٌ يُقدِّمُهُ الكسائيُّ في استعمالِهِ هذا المصطلح.

4- مصطلح (النَّصب على الإغراء) : رأينا أنَّ الخليل بن أحمد يستعملُ مصطلح (الإغراء) بمعنى عام. ووجدنا أنَّ سيبويه أطلقَ عليه (الأمر) مرَّةً، و(النَّهي) مرَّةً أُخرى؛ وللمَعْنَيينِ اللَّذينِ استعملهما سيبويه قُرْبٌ مِن معنى (الإغراء)، و(التَّحذير) أيضاً. لما في الأمر والنَّهي مِن إغراء أو تحذير.

أمَّا الكسائيُّ فقد خَصَّصَ هذا المصطلح، وحدَّدَ معناه في استعمالِهِ بشكلِهِ النِّهائيّ. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [4]: أنَّ ﴿مِلَّةَ﴾:

---

(1) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 355. حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير). ص 29.

(2) سورة النحل/ 116.

(3) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 180.

(4) سورة البقرة/ 135.

(هو نصبٌ على الإغراء كأنَّه يقول: اتَّبعوا مِلَّةَ إبراهيم)[1]. ومِن هذا المعنى يبدو لنا واضِحاً أنَّ المصطلح بدأ بالتَّخَصُّصِ على يدِ الكسائيِّ.

5- مصطلح (الصِّلة) : وهو مِنَ المصطلحات التي ينسبها القُدامى إلى الكوفيين[2]، وقد تَلا تِلْوَهم في هذا الرأي الباحثون المحدثون؛ إذ عَدَّ الدُّكتور مهدي المخزوميّ[3]، والدُّكتور تمّام حسّان[4]، مصطلح الصِّلة مِن عبارات الكوفيين. ولكنَّ النُّصوص التي قدَّمناها تؤكِّدُ أنَّه مِن المصطلحات القديمة التي وُلِدَتْ مع ولادة النَّحو نفسه، ولكنْ لماذا هذه النِّسبة إلى الكوفيين؟ نقول: إنَّ السَّببَ في ذلك يعودُ إلى أنَّ الكسائيَّ وتلاميذه أكثرُوا مِن استعمال هذا المصطلح وتخصيصِهِ حتَّى عُدَّ مِن عباراتهم على الرَّغم مِن استعمال البصريين له، وفي مقدِّمتهم الخليل بن أحمد. وهو - كما هو معروف - أُستاذ الكوفيين أيضا. وعلى الرَّغم مِن هذا فإنَّ الكوفيين توسَّعوا في استعمال هذا المصطلح، حتَّى إنَّ أحدَ الباحثين أحصى استعماله لديهم، فوجدَ أنَّهم يستعملونه بمعانٍ أُخرى خلا الزِّيادة التي نحن بصددها، منها: (صِلة الموصول)، و(التَّعلُّق)، مثل تعلُّق الجارِّ والمجرور بالفعل ونحوه، وبمعنى الجملة التي لا محلَّ لها مِن الإعراب[5].

ولِنَعُدْ إلى الكسائيِّ؛ لنعرفَ المعنى الذي استعمله. والحق أنَّهُ استعمله بمعنى (الزَّائد). قال الهرويُّ (ت 415هـ): (قال الكسائيُّ في معاني (مَنْ) وجهاً

(1) معالم التنزيل 152/1.
(2) يُنظر: شرح المفصّل 128/8.
(3) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 359 - 360.
(4) يُنظر: الأُصول ص 40.
(5) يُنظر: المصطلح الكوفي/مجلة التربيّة والعلم/ج - 1، ص 42 - 46.

آخر فزعم أنَّها قد تكون صِلةً)[1]. وجاء في لسان العرب: (وحكى اللِّحيانيُّ (ت 215هـ) عن الكسائيّ: ما يُدْرَى لَهُ أينَ خَبَرٌ، وما يُدْرَى له ما خَبَرٌ أي ما يُدْرَى، وأين صِلة وما صِلة)[2].

ونحبُّ أنْ نُنَوِّهَ في نهاية هذا المطلب أنَّ الكسائيَّ على الرَّغم مِن دقّتِهِ في استعمال المصطلح النّحويّ إلّا أنَّه ما زال يُطلِقُ مصطلحات حركات الإعراب على مصطلحات البناء، حاله في ذلك مثل حال البصريين. مِمَّا يدلُّ مرَّة أخرى أنَّه أخَذَ كثيراً مِن مصطلحاته عن البصريين. قال في (حيثُ): (سمعتُ بني تميم مِن بني يربوع وطُهيَّة[3] مَن ينصبُ الثَّاء على كُلِّ حالٍ)[4]. فقد استعمل مصطلح (النَّصب) على (حيثُ) المبنيّة. ونقل لنا أبو عُبيد عن الكسائيّ قوله: (هيهاتُ تُرفَعُ وتُنصَبُ وتُخفضُ)[5].

هذه هي أهمُّ المصطلحات التي خصَّصها الكسائيُّ وأذاعها في الاستعمال. ولا نعدمُ أنْ تكون مصطلحات أُخرى هي مِن وضعه لكنَّ فقدان كُتُبِهِ حرمنا مِن معرفة بقيّة الجوانب مِن وضعِهِ للمصطلح النّحويّ، وهذا وهنٌ لا نحُسَدُ عليه عند وَضْعِ هذا العمل.

ثالثاً: المصطلحات التي ابتدعها الكسائيُّ:

وجدْنا مصطلحاتٍ نحويَّةً منسوبةً إلى الكسائيّ، وما وجدْنا أحداً تناولها قبله؛ لذا لا نستبعدُ أنْ تكون تلك المصطلحات مِن ابتداعاتهِ. ونقول: لا نستبعد؛ لأنَّنا لا نمتلك أحدَ مؤلفاتِهِ النَّحويَّة يُصرِّحُ بها تصريحاً. وفي ذات

(1) الأُزهية ص 103.

(2) 227/4 (خبر).، ويُنظر فيه: 535/2 (طمح)، 57/9 (حنف)، 632/11 (ملل).

(3) يُنظر:. لسان العرب 140/2 - 141 (حيث). مغني اللّبيب 176/1.

(4) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 136.

(5) غريب الحديث 415/3.

الوقت لا نمتلكُ دليلاً قطعيّاً يُثبِتُ ابتداعَهُ لها، ويبقى بابُ الظنِّ مفتوحاً، على الرَّغم مِن إنَّنا نطمئنُّ كثيراً لابتداعه مصطلحات كثيرة، سنذكرها الآن، وهي:

1- مصطلح (العماد) : مصطلح يُقصدُ به الفصل بالضَّمير بين المبتدأ والخبر، ليعرف السَّامع أنَّ المقصود بعده، هل هو نعتٌ أم خبرٌ [1]. وليس الخلاف بين البصريين والكوفيين في المصطلح، وإنَّما هو في توجيه إعراب هذا الضَّمير، وإنَّ هذا الإعراب كان السَّبب في تسميةِ معنى هذا المصطلح (عماداً) أو (فصلاً)؛ قال أبو البركات الأنباريّ: (ذهب الكوفيون إلى أنَّ ما يُفْصَلُ به بين النَّعت والخبر يُسمَّى عماداً، وله موضع مِن الإعراب...... وذهب البصريون إلى أنَّه يُسمَّى فصلاً لأنَّه يَفصلُ بين النَّعت والخبر....... ولا موضع له مِن الإعراب) [2]. إذن سَمَّى الكوفيون هذا الضَّمير (عماداً)، لأنَّ له محلّاً مِن الإعراب، لذا فهو عمادٌ في الجملة، وسمَّاه البصريون (فصلاً)؛ لأنَّه جاء لمعنى الفصل بين الخبر والنَّعت فلا محلَ له مِن الإعراب.

ونَسَبَ ابن يعيش المصطلح إلى الكوفيين، وقال في هذه التَّسمية (والعماد مِن عبارات الكوفيين كأنَّه عمد الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده) [3]. لم يأخذْ ابن يعيش عمل ضمير الفصل وعدم عمله، وإنَّما سمُّوه عماداً؛ لأنَّه قوّى المبتدأ وظهرتِ القوّة عندما تحقَّق الخبر، ولم يتحقَّقْ الوصف. ومثل هذا ذهب إليه الشَّيخُ الكَنْغَراوِيُّ (ت **1349**هـ) فأكَّدَ أنَّه سُمّي عماداً؛ لأنَّه حافظَ على الخبر، ومَنَعَ مِن أنْ يصيرَ وصفاً [4].

---

(1) يُنظر: الكليات ص 686. كشاف اصطلاحات الفنون 453/3 وما بعدها.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2، المسألة (100).

(3) شرح المفصّل 110/3.

(4) يُنظر: الموفي في النّحو الكوفي ص 93.

أمّا الباحثون المحدَثون فقد نسبُوا (العماد) إلى الكوفيين، وعندهم هو مِن المصطلحات الكوفيّة التي اصطلحَ البصريون عليها بمصطلحات أُخرى [1]، وعرَّفُوه فقالُوا: (وهو الضمير اللاّغي، الذي يتوسّط بين المبتدإ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنَّ وخبرها، ومفعولي (ظنَّ)) [2].

مِن هذا نتوصَّل إلى أنَّ الكوفيين سَمُّوا الفصل (العماد)؛ لأنَّ له موقعاً مِن الإعراب عندهم، على خلاف البصريين الذين سمّوه (الفصل) فهو ضمير لا محل له مِن الإعراب.

وبعد هذا نقول إنَّ الكسائيَّ هو أوَّلُ نحويّ يستعمل هذا المصطلح بهذا المعنى؛ لذا وضعناه ضمن المصطلحات التي ابتدعها. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [3]: (قال الكسائيُّ: لأنْ تكونَ..... قال: أربى في موضع نصبٍ والمعنى مثل: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾ [4] يجعل هو عماداً) [5].

2- مصطلح (التَّبرئة) : مصطلح ابتدعه الكسائيُّ واستعمله الكوفيون مقابل مصطلح (النّافية للجنس) للبصريين، في (لا) العاملة عمل (إنَّ) ، ولا خلاف في نسبة (التّبرئة) إلى الكوفيين. والحقُّ أَنَّه سمّاها بـ (لا) التَّبرئة: (لتبرئة المتكلّم وتنزيه الجنس عن التَّلبُّسِ بالخبر) [6].

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة ص 357. المدارس النّحويّة (د. خديجة الحديثي) ص 167. معجم المصطلحات النّحويّة والصَّرفية ص 161.

(2) مدرسة الكوفة ص 357.

(3) سورة النَّحل/ 92.

(4) سورة المُزَّمِّل / 20.

(5) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 180.

(6) معجم المصطلحات النّحويّة والصَّرفية ص 21.

وقد نَسَبَهُ الأستاذُ عوض القوزي إلى الفرّاء، قال: (ولا أظنُّه إلّا صنعة الفرّاء، فقد وَرَدَ عنده كثيراً ولم أجدْ مَنْ يَنسبُهُ إلى أحدٍ)[1]. ولكنَّني وجدتُهُ منسوباً إلى أُستاذه الكسائيّ، قال ابن السِّراج في باب النَّفي بـ (لا): (وأمَّا الكسائيُّ فإنَّه يقول: النَّكِرات يُبتدأُ بإخبارها قبلها لئلا يوهمكَ أخبارها أنَّها ليستْ صلات، فلمّا لزمتِ التَّبرئة الاسم وتأخَّر الخبر أرادُوا أنْ يفصلُوا بين ما ابتُدِئَ خبره وما لا يكونُ خبره إلّا بعده....)[2]. وجاء في لسان العرب: (وقال ثعلبٌ: الفرّاء والكسائيُّ يقولون لا جَرَمَ تبرئة)[3]. مِن هذين النَّصَّين يتبيَّن لنا أنَّ الكسائيَّ سبق الفرَّاء في استعمال مصطلح (التَّبرئة) لـ (لا).

3- مصطلح (ما لم يُسَم فاعله) : مِن أهمِّ المصطلحات التي ابتدعَها الكسائيُّ، لأنَّه بقي إلى عُصُورٍ متأخرةٍ، حتّى استحوذ مصطلح (النَّائب عن الفاعل) عليه، وبدأَ المتعلمون والباحثون يستعملون هذا الأخير إلى يومنا هذا، وورثناه في كُتُبِنا المنهجيّة[4]. قال الكسائيُّ مُستعمِلاً هذا المصطلح - بالمعنى الذي سنذكره - لمَّا فسَّرَ قوله تعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[5]: (... يجوز إشمام الضَّمِّ ليدلَّ على أنَّه لما لم يُسمَّ فاعِلُهُ، وهي لغة قيس)[6]. ولو تأملنا في هذا النَّصِّ أنَّ الكسائيَّ استعملَهُ للفعل المبنيّ للمجهول وليس لنائِب الفاعل. وإنْ كُنَّا لا نعدم أنَّه استعملَهُ له أَيضاً.

---

(1) المصطلح النّحوي: نشأته وتطوُّره ص 172.

(2) الأُصول في النّحو 381/1.

(3) 94/12 (جَرَمَ).

(4) يُنظر: المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 123.

(5) سورة البقرة/11.

(6) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 63.

ونحبُّ هنا أنْ نُبيّن أنَّ أوّل مَن نَسَبَ هذا المصطلح إلى الكوفيين هو الزَّجاجيُّ؛ قال: (وإذا كان الفعل يتعدَّى إلى مفعولين، رفعتَ الأوّل منهما فأَقمتَهُ مقام الفاعل، وتركتَ الآخر منصوباً على حاله كقولك (أُعطي زيدٌ درهماً)، لأنَّه مفعولٌ ثانٍ، فبقي على أصلِهِ وإنْ شئتَ قُلتَ: نصبتَه لأنَّه تعدَّى إلى فعلٍ مفعولٍ هو بمنزلة المفعول، وهو قول سيبويه [(1)]، وتقريبه على المتعلِّم أَنْ تقول نصبته لأنَّه خبر ما لم يُسمَّ فاعله، وليس هذا مِن ألفاظ البصريين، ولكنَّه تقريب على المبتدئ) [(2)]. ولا أشكُّ أنَّه قصد بالكوفيين الكسائيَّ.

وقد اعتمد عدد مِن الباحثين على قول الزَّجاجيّ في نسبة المصطلح إلى الكوفيين؛ قال الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ: (ما لم يُسمَّ فاعله وهو من مصطلحات الكوفيين) [(3)].

ونقول أخيراً إنَّ مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) مِن المصطلحات التي أُطلقتْ في أوَّلِ وضعها على الفعل المبني للمجهول، وهو مِن وَضْعِ الكسائيِّ ولا شكَّ في ذلك.

4- مصطلح (المجهول) : لن أتكلمَ عن هذا المصطلح ومعناه عند الكوفيين في باب الضَّمائر، وإنَّما سيكون لذلك مكانٌ آخر. أمَّا هنا سنتحدَّث عنه حسب ما اصطلحَ عليه الكسائيُّ. فقد قصدَ به الضَّمير المستكِن في الفعل المبني للمجهول بخاصَّة، إذا حُذف الفاعل وأُقيم مقامه غيره في باب المبني

---

(1) يُنظر: الكتاب 34/1.

(2) الجمل ص 78. وينظر شرح نصّ الزّجّاجيّ هذا: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص 213. شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن عصفور) 554/1. البسيط في شرح الجمل 973/2.

(3) المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 121. ويُنظر: المصطلح الكوفي في تفاسير القرآن العظيم (رسالة دكتوراه) ص 65 وما بعدها.

للمجهول.

وقد نَسَبَ الدُّكتور إبراهيم السَّامرائيّ المصطلح إلى الفرّاء [1]. ويبدو أنَّ الفرّاء توسَّع في استعمال هذا المصطلح؛ لذا نُسِبَ إليه، كما سنرى في حديثنا عن مصطلحات الفرّاء.

والآن نعود إلى مصطلح (المجهول) عند الكسائيّ؛ إذ قال ابنُ السِّيد البطليوسيُّ في (جلس عبد الله) إذا بُنيتْ للمجهول: (جُلِسّ): (وزعم الكسائيُّ وهشامٌ أَنَّ في (جُلِسَ) مجهولاً مُضْمَراً، وفسَّر أبو العباس ثعلب قول الكسائيِّ وهشام: (إنَّ فيه مجهولاً) فقال: أراد أنَّ الفاعل لمّا حُذِفَ أُسنِدَ الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مِمَّا هو سوى المفعول به. يعني المصدر أو الوقت أو المكان. فلم يعلم أيُّهما هو المقصود، لأنَّه لم يظهر مع الفعل مرفوع به) [2].

5- مصطلح (التَّقريب) : كُلُّنا يعلمُ أنَّ هذا المصطلح أُثيرتْ حوله مناقشات كثيرة في نسبة المصطلح إلى صاحبه، وكذلك المراد منه عند استعمال الكوفيين له. والحقُّ أَنَّ هذهِ المناقشات لم تَدُرْ بين القُدامى فحسب، بل تعدَّتِ المناقشاتُ إلى الباحثين المحدثين أيضاً.

وقبل كُلِّ شيء نُوردُ النَّصَّ الذي يَنسب مصطلح (التَّقريب) إلى الكسائيِّ. قال ثعلب: (وذهب أهل الكوفة، الكسائيُّ والفرّاء، إلى أنَّ العماد لا يدخل مع (هذا) لأنَّه تقريبٌ، وهم يُسّمون هذا زيدٌ القائمَ، تقريباً أي قُرِّبَ الفعلُ به) [3]. وقصارى القول في معنى هذا المصطلح أنَّ (هذا) و(هذِهِ) تعملُ

---

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 122.

(2) الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل ص 208.

(3) مجالس ثعلب 359/2.

عمل (كان) فهي ترفع الأوّل اسماً لها، وتنصبُ الآخر خبراً لها[1]. حالها كحال (كان) أو إحدى أخواتها والبصريون يعربون معمول كان المنصوب خبراً، والكوفيون يعربونه حال منصوبة[2].

ولو جئنا إلى البصريين لوجدنا أنَّهم يعرفون مصطلح (التَّقريب) . ولكنْ على غير الاستعمال الذي ذكرناه عند الكوفيين، وليس صحيحاً ما ذهبَ إليه ثعلب مِن أنَّ سيبويه لم يعرف مصطلح التَّقريب[3]. وربَّما قَصَدَ ثعلبٌ أنَّ سيبويه لم يعرف استعمال الكوفيين له. وسنسُوق هنا استعمالات البصريين لهذا المصطلح:

أ - استعمله الخليل بن أحمد ليدلّ به على القرابة في النَّسب، مثل: الأب، والأخ، والصّاحب. وغير النَّسب، مثل: أسماء الإشارة. قال سيبويه: (اعلم أنَّ العَلَمَ الخاصّ مِن الأسماء لا يكون صفةً، لأنَّه ليس بحليةٍ ولا قرابةٍ ولا مُبهم ولكنَّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أَجمعين. هذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنَّه مِن أجل ذلك قال: يا أيُّها الرَّجلُ زيدٌ أقبل. قال: لو لم يكن على الرَّجُلِ كان غير منوّنٍ. وإنَّما صار المبهم بمنزلة المضاف لأنَّ المبهم تُقَرِّبُ به شيئاً أو تُباعِدُه وتُشيرُ إليه)[4]. فالتَّقريب الأوّل جاء بمعنى القريب في النَّسب وغير النسب. ودليلنا على ذلك ما قاله سيبويه: (واعلم أنَّ المضمرَ لا يكون موصوفاً، مِن قِبَلِ أنَّك إنَّما تُضمِرُ حين تَرى أنَّ المحدِّث قد عَرَفَ مَنْ تعني، ولكنْ لها أسماء تُعطفُ عليها، تُعمُّ وتؤكّد، وليستْ صفةً، لأنَّ الصِّفة

---

(1) يُنظر: مجالس ثعلب 43/1. همع الهوامع 71/2.

(2) يُنظر: همع الهوامع 71/2. المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 133.

(3) يُنظر: مجالس ثعلب 43/1.

(4) الكتاب 12/2.

تحليةٌ نحو الطَّويل، أو قرابة نحو أخيكَ وصاحبكَ وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة.....)[1]. إذن نلمسُ في هذا النَّصِ معنى القرابة في دلالتِهِ على القُرْبِ في النَّسب وغير النَّسب مثل الصَّاحب.

وفسَّرَ أبو سعيد السِّيرافيّ المعنى الثّاني في النَّصِ للتَّقريب وبيَّن أنّه يقصد به عكس البُعدِ. فأسماء الإشارة منها ما يكونُ للقريب، مثل: هذا وهذه، ومنها ما يكون للمتوسّط، ومنها ما يكون للبعيد؛ قال السُّيوطيُّ: (وذهب أكثر النّحويين: إلى أنَّ الإشارة ثلاث مراتب: قُربى ولها المجرَّد. ووسطى، ولها ذو الكاف. وبُعدى ولها ذو الكاف واللَّام)[2]. ونعود بعد هذا التَّبيين إلى قول أبي سعيد السّيرافيّ في تفسير (التَّقريب) في قول الخليل الذي ذكرناه آنفاً، فيقول: (يعني أنَّ الاسم العَلَمَ لم يُسمَّ بمعنى في المسمَّى استحق له أنْ يُسمَّى بذلك الاسم دون غيره كزيدٍ وعمرٍو والمبهم مفارقٌ للعَلَمِ لأنَّ في المبهم لفظاً يُوجِبُ التّقريب كهذا وهذه ولفظاً يوجب التَّبعيد نحو ذلكَ وتلكَ وأُولئكَ)[3]. إذن الاستعمال الثّاني للخليل بن أحمد لهذا المصطلح جاء معنويّاً أيضاً يخصُّ دلالة أسماء الإشارة على البُعد والقُرب. وقد وَهِمَ الأستاذ عوض القوزي عندما نَسَبَ النُّصوص التي وردتْ في الكتاب إلى سيبويه وهي للخليل بن أحمد[4].

مِن هذا نَفْقَهُ أنَّ معنى (التَّقريب) عند الخليل بن أحمد جاء لمعنيين:

الأوّل: بمعنى القرابة في النَّسبِ وغير النَّسبِ؛ مثل: الأب والأخ

---

(1) الكتاب 11/2.

(2) همع الهوامع 261/2.

(3) شرح السّيرافيّ بهامش الكتاب (ط / بولاق) 223/1.

(4) يُنظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 133 .

والصَّاحب وغير ذلك.

الآخر: بمعنى القُرب والبُعد في دلالة أسماء الإشارة.

ب - واستعمل سيبويه مصطلح (التَّقريب) ، أو (القُرب)؛ أراد به (الجوار)، فالنَّصبُ على القُرب أو جَرُّه، يكون على القُرب؛ أي: على الجوار. قال سيبويه في توجيه (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً): (والوجه في الجرّ لأنّك تريدُ أنْ تُشركَ بين الخبريْن، وليس ينقضُ إجراؤه عليك المعنى. وأَنْ آخِره على أوّلِهِ أولى، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربهِ منه.

وقد حملهم قُربُ الجوار على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[1]. واستعمله أيضا في باب التَّنازع في إعمال الفعل الأقرب[2].

مِن هذا نعرف أنَّ القُربَ عند سيبويهِ هو الجوار.

أمَّا الباحثون المحدثون فكانت لهم تفسيراتهم، فقد ذهب الدُّكتور مهدي المخزوميّ إلى أنَّه مِن المصطلحات التي أضافها الكوفيون إلى النَّحو العربي[3]. وذهب الدُّكتور محيي الدِّين توفيق، إلى أنَّ (التّقريب) يكونُ في تركيب معيَّن وهو أنْ يأتي اسم معرفة قبله اسم إشارة يتلوهما اسم الفاعل أو أحد المشتقات، فينتَصِبُ هذا المشتقُّ[4]. مثل قولنا: كيف أخافُ الظُّلمَ، وهذا الخليفةُ قادماً؟ وكيف أخاف البرَدَ وهذه الشمسُ طالعةً؟ والسَّبب في هذا يعود إلى أنَّ الكوفيين لا يُؤمنون أنَّ الاسم المنصوب في (باب كان) هو الخبرُ؛

---

(1) الكتاب 67/1.

(2) يُنظر: الكتاب 74/1.

(3) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 363.

(4) يُنظر: المصطلح الكوفي/مجلة التربية والعلم/ص 20 - 21.

وإنَّما هو حال - كما قُلنا - والحال تأتي في الأغلب الأعمّ مشتقةً؛ فقد أدخل الكوفيون (هذا وهذه) ضمن أخوات كان مِن هذهِ الوجهة ليس غيرُ. فإذا كانُوا لا يُؤمنون بأنَّ الاسم المنصوب في باب كان هو (الخبر)؛ لذا هُمْ نصبُوه على الحال، والاسم المنصوب بعد هذا أيضاً هو حال فتقرَّبَ لديهم هذا مِن ذاك، على الرَّغم مِن اختلاف العامل، ففي الأوَّل فعل ناقصٌ، وفي الآخَر اسمٌ مبهمٌ. لذا سُمِّيَ عندهم هذا المصطلح بـ (التَّقريب). والدَّليل الآخر على تخريجنا هذا أنَّ الكوفيين كُلَّما رأوا اسماً يرتفع ما بعد المبتدإ وينتصب ما بعده الخبر مِن غير الأفعال التَّامّة ضمُّوها إلى باب كان قال السُّيوطيُّ في ضَمِّ الفرّاء ثلاثة أفعال إلى باب (أخوات كان): (والفرّاء: أسحرَ، وأفجرَ، وأظهرَ) [1]. فنجد أنَّ الفرّاء أضاف هذه الأفعال لمجرّد أنَّها ترفع ما بعدها وتنصب. وما القول المنقول عن القُدامى في أنَّ (كُلّ فعلٍ ذي نصبٍ مع رفعٍ لا بُدَّ منه) [2]. - أي مِن كان وأخواتها - إلّا للكوفيين.

ونحبُّ هنا أنْ نُسجِّلَ أنَّ هذا المصطلح يُعدّ مِن أَوْهَنِ المصطلحات التي وُضِعَتْ في النّحو العربي؛ لسببين: الأوَّل: أنَّ هذا المصطلح لم يعشْ طويلاً، فغايةُ ما عاشه هو سبعون سنة أو يزيد قليلاً. والأخر: أنَّ هذا المصطلحَ قليلُ الاستعمال، ولم يتداوله النُّحاة، فمات بين أيدي واضعيه قبل أنْ يخرجَ إلى النَّاس. فنرى أنَّه كان في عهدِ الكسائيّ والفرّاء وثعلب غير مُستقرٍّ وبقي على عدم استقراره ذاك حتّى فَنِيَ ولم يَعدْ يُذْكَرُ بوفاة مَنْ وضعُوه.

6- مصطلح (النّصب على القطع) : ذهب كثيرٌ مِن القُدامى

(1) همع الهوامع 63/2.

(2) همع الهوامع 63/2.

والمحدثين مِن النّحويين إلى أنَّ مصطلح النَّصب على القطع يُقْصَدُ به النَّصب على الحال[1]. ويُطلق على الجملة الشَّرطية أيضاً[2]، ولم أعثرْ على مَنْ قال بهذا الرأي الأخير غير التّهانويّ[3]، ورُبَّما أرادَ انقطاع جملة الشَّرط عن جملة جواب الشَّرط. فكُلُّ واحدةٍ مِن الجملتين لها معنىً قائمٌ بذاتِهِ. وقد نُسِبَ هذا المصطلح إلى الكوفيين[4].

وقد علَّلَ بعضُ العلماء إطلاقَهُ على (الحال)، قال البَطَلْيَوسِيُّ (ت 494 هـ) في شرح البيت الآتي للنَّابغة[5]:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ... يَا بُؤْسَ، لِلْجَهْلِ ضَرَّارَاً لأَقْوَامِ

: (..... ونصبَ (ضَرَّاراً) على حال القطع. ومعنى القطع: انقطاع الألف واللَّام، لأنَّه كان يا بؤسَ الجهل الضَّرَّار، على النَّعت، فلمَّا قطع الألف واللَّام تَنَكَّرَ ولم يصلح أنْ يكون نعتاً)[6]. فبيَّن معنى مصطلح (القطع) في هذا الشَّرح.

ومِن خَلَلِ استقراءِ النُّصوص التي وَرَدَ فيها مصطلح (القطع) ، وكذلك مصطلح (الحال) يتبيَّن لنا، أنَّ في النَّحو العربي مصطلحين أو بابين؛ الأوّل

(1) يُنظر: الأُصول في النحو 215/1. إعراب القرآن ص 194، 198. النُّكت في القرآن الكريم ص 352. المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 170.
(2) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 537/3.
(3) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 537/3.
(4) يُنظر: المدارس النّحوية (د. خديجة الحديثي) ص 167. المصطلح الكوفي/ مجلة التّربية والعلم ص 28. المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 170. المصطلح النّحوي عند الفراء (رسالة ماجستير) ص 64.
(5) ديوانه (طبعة محمد أبي الفضل) ص 82.
(6) شرح الأشعار السِّتة الجاهلية 457/1.

باب الحال، والآخر باب النَّصب على القطع، ثُمَّ صارا باباً واحداً تحت اسم النَّصب على الحال، والأدلّة على ذلك:

أ - تنقلُ كتب التُّراث عن السَّلف الصَّالح تخريجات منها ما يكون فيه الإِعراب منصوباً على (الحال)، ومنها ما يكون منصوباً على (القطع) مما يدلُّ على وجود مصطلحين يخصُّ كُلَّ واحدٍ منهما باباً خاصّاً في النّحو العربي، ومِن دون أنْ يذكرُوا أنَّهما يَعنِيانِ شيئاً واحداً مثل (الفصل/العماد)، و(الجرُّ/الخفضُ)، و(الصّفة/الإِضافة/حرف الجرّ) وغيرها. والمثال على ذلك ما قاله الإمام البغويُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [1]: (........ ﴿حَنِيفاً﴾ نُصِبَ على الحال عند نُحاة البصرة، وعند نُحاة الكوفة على القطع........) [2]. فنلحظ أنّه قال أنَّ نُحاة البصرة نصبُوه على الحال، ونُحاة الكوفة على القطع، مِن دون أنْ يذكر أنْ الاختلاف بين المذهبين هو في الإصلاح.

ب - ذكر ابن شُقَير مِن وجوه النَّصب، النَّصبُ على القطع، والنَّصبُ على الحال، ومثَّلَ لكلٍّ منهما على حِدَة، وفسَّر معنى كُلٍّ واحدٍ منهما. قال في باب النَّصب على القطع: (والنَّصب على القطع قولك هذا الرَّجل واقفاً، وهذا زيدُ عالماً.... فلمَّا أَسقط الألف واللَّام نصب على قطع الألف واللَّام......) [3]. أي أنَّ النَّصب على القطع لا يُبيِّنُ حال الفعل، وإنَّما جِيءَ بالنَّصب لانقطاعه عن الاسم الموصوف الذي قبله، فلم يُصبح نعتاً بعد القطع؛ وإنَّما صار اسماً منصوباً بعد ذلك القطع.

---

(1) سورة البقرة/135.

(2) معالم التنزيل 152/1.

(3) المحلّى ص 7.

وذكر ابن شُقير (الحال) ومعناه فقال: (والنَّصبُ مِنَ الحال قولهم: أنتَ جالساً أحسنُ مِنكَ قائماً، أي: في حال جلوسٍ وحال قيامٍ...... وإنّما صار الحال نصباً لأنَّ الفعل يقع فيه)[1]. نفهم مِن هذين النَّصّين أنَّ الصِّفة التي تنقطع عن موصوفها، تُصبحُ منصوبة على القطع، ولا دَخْلَ حينئذٍ للفعل فيها. أمّا الذي يَقَعُ فيه الفعلُ، ويدلُّ على الحالِ، فهو منصوبٌ على (الحال)[2].

مِن هذين الدَّليلينِ نعرفُ أنَّ القُدامى كانُوا يُميّزونَ بين موضوعين، الأوّل هو النَّصبُ على القطع، والآخر: هو النَّصب على الحال.

أمَّا عند البصريين فلا يوجد مثل هذا التَّفصيل، فإنَّ كِلا المنصوبين هما على الحال ليس غيرُ، فنلحظ في (الكتاب) أمثلة الأسماء منصوبة على القطع - على التَّعريف الذي قدَّمناه - ولكنَّ سيبويه يصطلحُ عليه بمصطلح (الحال)، قال: (وأمّا النَّصبُ فقولكِ: هذا الرَّجلُ مُنْطَلِقاً، جعلتَ الرَّجُلَ مبنيّاً على هذا، وجعلتَ الخبر حالاً قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبدُ الله مُطلِقاً)[3]. وعلى حسب توجيه ابن شُقير فإنَّ تأويل المثال هو: هذا الرَّجل المنطلقُ، فحُذِفتِ الألف واللّام، فنُصِبَ على القطع[4].

وبعدُ نقول: إنَّ أوَّل مَن وضعَ هذا المصطلح هو الكسائيُّ؛ إذ قال في إعرابِ قوله تعالى: ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾[5]: (قال الكسائيُّ: هو[6] منصوب على القطع)[7]. وبذا يسقطُ قول

(1) المحلّى ص 10.
(2) يُنظر: شرح الأشعار السّتة 457/1، 468.
(3) الكتاب 86/2.
(4) يُنظر: المحلّى ص 7.
(5) سورة آل عمران/195.
(6) أي (ثَوَاباً).
(7) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 109.

مَنْ نَسَبَ هذا المصطلح إلى الفرّاء [1].

نستنتج مِن هذا كُلّهِ أنّه كان ثمّة مصطلحان، عند الكوفيين القطع والحال [2]. أمّا البصريون فقد جمعُوا بينهما، وسمّوهما (الحال) ففشي ما عند البصريين، وفَنِي ما عند الكوفيين؛ للتّيسير مِن جهة، وقُرْبِ دلالة نصبهما مِن جهة أُخرى.

ويبدو أخيراً أيضاً أنَّ هذا المصطلح لم يُكْتَبْ له النَّجاح فَفَنِيَ عند أصحابه ولم يُكْتَبْ له الذُّيوع.

7- مصطلح (البيان) : رأينا أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (التَّبيين) ليدلَّ على (التَّمييز). ونرى هنا أنَّ الكسائيَّ يستعملُ مصطلح (البيان) للتَّمييز أيضاً. قال في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ [3]: (و ﴿عِتِيّاً﴾ نُصبَ على البيان) [4]. أي على التَّمييز.

8 - 9 - 10 - مصطلحات (لام الأمر)، و(لام كي)، و(لام الجُحود): ويُعَدُّ الكسائيُّ أوّل مَن استعمل هذه المصطلحات، على أنّنا لا نعدم أنْ تكونَ معروفةً ومتداولةً قبله، ولكنْ نقول إنّه أوَّلُ مَن وضعها، وذلك بحسب المصادر التي بين أيدينا. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإذا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [5]: (حكى الكسائيُّ: أنَّ لام الأمر ولام

---

(1) يُنظر: أبو زكريا الفرّاء، ومنهجه في اللُّغة والنّحو ص 453. المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 170.

(2) يُنظر: ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ بشرح ابن السِّكّيت ص 28 - 29. شرح القصائد السّبع الطُّوال ص 24.

(3) سورة مريم/ 69.

(4) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 191.

(5) سورة النساء/102.

كي ولام الجُحود يفتحن)[1].

11 - مصطلح (لام) التَّحقيق: وقَصَدَ بها الكسائيُّ (لام) القَسَمِ، أو (لام) الابتداء. قال الزّجّاجيُّ في الآية الكريمة: ﴿وَإِذ أَخَذَ الله مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾[2]: (.......... لأنَّه أخذ الميثاق ثُمَّ أتى باللّام والنُّون[3] مع الفعل، فدلَّ على أنَّها لام القَسَمِ)[4]. وذهب الباحثون المحدثون إلى أنَّها لام موطِّئة للقَسَمِ. أو لام ابتداءٍ، فقالوا في الآية عينها: (اللّام المفتوحة موطِّئة للقسم، لأنَّ أخذَ الميثاق فيه معنى الاستحلاف، وقيل هي للابتداء التي يتلقّى بها القسم....)[5].

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ النُّحاة جمعُوا بين المعنيين (القسم) و(الابتداء) لدلالتهما على التَّوكيد والتَّحقيق[6].

وأمَّا استعمالُ الكسائيِّ لها ما قاله في الآية الكريمة التي ذكرناها في صَدْرِ هذه الفقرة، فقال: (...... (ما) شرط دخلتْ عليها لام التَّحقيق كما تدخل (أنْ) ومعناه لما آتيتكم)[7].

12 - مصطلح (النَّسق) : مِن المصطلحات التي ابتدعها الكسائيُّ، ونُسِبَت إلى الكوفيين بعامّة، وقد مرَّ ذلك. والذي نريدُ أنْ نضيفَهُ هنا على ما قُلناه عن (العطف) في نسبة هذا المصطلح إلى الخليل مِن خَلَلِ بيتَين نقلهُما

---

(1) معاني القرآن ص 119. ويُنظر فيه مصطلح: (لام كي) ص 132.

(2) سورة آل عمران/81.

(3) في قوله تعالى في الآية الكريمة عينها: ﴿لَتُؤمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾.

(4) اللّامات ص 71.

(5) إعراب القرآن الكريم وبيانه 473/1.

(6) يُنظر: اللّامات ص 71.

(7) معاني القرآن (الكسائيّ) ص 103.

عنه خلفٌ الأحمر، هما:

فَانْسُقْ وَصِلْ بالـوَاوِ قَـولَكَ كُلَّـهُ وَبِـلا وَثُـمَّ وَأَوْ فَلَيـسَتْ تَـصْعُبُ

الفَـــاءُ نَاسِـــقَةٌ كَـــذَلِكَ عِـــنْدَنَا وَسَبِيلُها رَحْبُ المَذَاهِبِ مُشْعَبُ [1]

ولا يمكن أنْ نَطمئِنَّ لهذينِ البَيتَينِ لأسبابٍ:

1- إنَّ الشِّعرَ التَّعليميَّ ظَهَرَ في فترة مُتأخِّرةٍ عن فترة الخليل، فقد كان الوقت مبكِّراً في صناعة الأراجيز والقصائد التّعليميّة [2].

2- يقول الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ عن البيتينِ: (وإنْ صحَّتْ هذه الأبياتُ، ولا أراها تَصحُّ...) [3]. وهذا صحيح لما بيَّنا في الفقرة السابقة.

3- لم يردِ البيتانِ في شعر الخليل المجموع [4].

ومهما يكنْ مِن شيءٍ فإنَّ أوّلَ مَن استعمله في النَّثر، وليس في الشِّعر هو الكسائيُّ؛ إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [5]: (يجوز أنْ يكون و(الْمُوفُونَ) نسقاً على (ذَوِي الْقُرْبَى) كأنَّه قال آتى الصّابرين) [6].

---

(1) مقدِّمة في النّحو ص 86.

(2) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 23. (المقدمة).

(3) المدارس النّحوية / أُسطورة وواقع ص 136.

(4) يُنظر: عشرة شعراء مُقلُّون ص 219.

(5) سورة البقرة: 177.

(6) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 83.

13- مصطلحا (التّكرار) و(التّكرير): ذهبتِ المعجمات العربيّة قديمُها وحديثُها إلى أنَّ (التّكرار) و(التّكرير) بمعنى واحدٍ وهو الرُّجوع والعطف[1]. أمّا في الإصلاح فلا يختلفان. قال التّهانويُّ: (التَّكرير: بالرَّاء ذِكْرُ الشَّيءِ مرَّةً فصاعداً بعد أُخرى، وكذا التّكرار)[2]. أمّا أبو البقاء الكفويُّ فإنَّه عَرَّفَ بالتَّكرار، ولم يذكرِ التّكرير بحكم أنَّهما بمعنىً واحدٍ. قال في التَّكرار: (إعادة الشَّيءِ فِعْلاً كان أو قَولاً، وتفسيره بذكر الشَّيءِ مرَّةً بعد أُخرى في الاصطلاح)[3].

نفهمُ مِن هذا أنَّ المعنى الاصطلاحيّ قريبٌ مِن المعنى اللُّغويّ للمصطلحين وإنَّهما يَعنِيانِ شيئاً واحداً.

أمّا الكسائيُّ فقد استعمل مصطلح (التَّكرير) على وِفاقِ استعمالِ البصريينَ لمصطلحِ (التَّكرار) ولا سِيَّما سيبويه. فقد جاء عنده بمعنى (التَّوكيد اللَّفظيّ)، قال الكسائيُّ في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾[4]: (وفي قراءة حمزة ولا تَحْسَبَنَّ بالتاء[5]. فيهما، زعم الكسائيُّ أَنَّها جائزة على التَّكرير أي ولا تحسَبَنَّ الذين كفروا ولا

(1) يُنظر: لسان العرب 135/5 (كرر). المعجم الوسيط 782/2.
(2) كشاف اصطلاحات الفنون 11/4.
(3) الكُلّيات ص 268. ويُنظر فيه: ص 297.
(4) سورة آل عمران/ 178.
(5) يُنظر: قراءة حمزة: السّبعة في القراءات ص 220. التّيسير في القراءات السّبع ص 92. التّبصرة في القراءات ص 176. الحجة القراءات السّبع ص 116. معاني القراءات ص 113، حُجّة في القراءات ص 182. الكشف عن وجوه القراءات 365/1. المُستنير في القراءات العشر 93/2.

تحسَبَنَّ....)[1]. فالتَّكرير أراد به (التَّوكيد اللَّفظيّ).

وأمَّا مصطلح (التَّكرار) فقد أطلقه على (البدل)؛ قال في إعراب قولهِ تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[2]: (هو مخفوضٌ[3] على التَّكرار أي عن قتالٍ فيه)[4]. يبدو مِن هذا أنَّ المصطلحات النَّحويَّة أخذتْ بالتّخصُّصِ حتَّى في اللَّفظ الواحد، وكلَّما سنتقدَّم في العصور سنَجد أنَّ حالات التَّخصُّصِ تكثُرُ في المصطلحات النَّحويَّة.

14- مصطلح (التَّفسير) : يُعَدُّ هذا المصطلح مِن المصطلحات المُشكِلَة في النَّحو العربي فنجدُ تَعَدُّدَ استعماله عند علماء المذهب الواحد، فقد وجدْنا أنَّ سيبويه استعمله بمعنى (التَّمييز)، و(المفعول لأجله). أمَّا الكسائيُّ فقد ابتدع له استعمالاً جديداً هو بمعنى (البدل). قال الإمام البغويُّ في تفسير قوله تعالى: (..... ﴿ضَرَبَ الله مَثَلاً رَجُلاً﴾[5] قال الكسائيُّ نَصَبَ رجلاً لأنّه تفسير للمثل)[6] أي هو بدلٌ.

هذه هي أشكال المصطلح النَّحوي عند الكسائيّ، ويمكن أنْ نضع ممّيزات مصطلحه هنا، فنقول:

1- استعماله لمصطلحات قديمةٍ أحياها لمدرستهِ حتّى نجد أنَّ تلك المصطلحات نُسِبَتْ له. مثل مصطلح (الخفض) .

2- ثبّتَ استعمال عددٍ مِن المصطلحات النَّحويَّة وأشاعَها، حتَّى

---

(1) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 108.

(2) سورة البقرة / 217.

(3) أي: (قِتَالٍ).

(4) معاني القرآن (الكسائيُّ) ص 89.

(5) سورة الزُّمر / 29.

(6) معالم التّنزيل 309/5.

أنَّنا نجدُها مستعملةً إلى يومنا هذا، مثل مصطلح (المفعول به) .

3- بقيتْ مصطلحاتٌ غيرُ مستقرَّةٍ لديه، لأنَّها لم تكن مستقرَّةً عند أهل البصرة. كما رأينا في مصطلحات (التَّفسير) و(التَّكرار) و(التَّكرير).

4- ابتدعَ مصطلحاتٍ نحويّةً، منها ما بقيَ، ومنها ما فنيَ.

5- أَكْثَرَ مِن استعمال المصطلحات البصريَّة، مما يدلّ على تأثُّرِهِ بالمذهب البصريّ.

6- أغلبُ نَحْوِ الإمام الكسائيّ مُسْتَنْبَطٌ مِن القرآن الكريم؛ لذا نجد نحوَهُ عربيّاً خالِصاً، وتعليميّاً سديداً.

المبحث الثاني
المصطلح النّحويّ عند الكوفيين بعد الكسائيِّ

أوّلاً: مصطلحات الفرّاء:

أبو زكريّا يحيى بن زيّاد الفرّاء[1] (ت 207هـ) مِن العلماء الأفذاذ في النّحو العربي بعامّة، والنّحو الكوفيّ بخاصّة. وحظُّه في الدّرس الكوفي، مثل حظِّ سيبويه في الدّرس البصريّ. وآراؤه في النّحو واللُّغة لا يمكن أنْ يتجاوزها باحثٌ إذا ما أرادَ دراسةَ أيّةِ مسألةٍ مِن مسائلهما. ولأهميّة الفرّاء في النّحو الكوفيّ فقد فضَّله الدُّكتور شوقي ضيف على الكسائيّ، فقال: (كان عَقْلُهُ أدقَّ وأخصبَ مِن عقل الكسائيِّ، إذ كان مثقَّفاً - كما أسلفْنا - ثقافة كلاميّة فلسفيَّة فكانتْ قدرتُهُ على الاستنباط والتَّحليل والتَّركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للأداء وترتيب مقدِّماتها لا تُقْرَنُ إليها قدرة أُستاذه)[2]. وعلى الرَّغم مِن أنّنا قد نختلف مع الدُّكتور شوقي ضيف (رحمه الله) في هذه المقارنة إلّا أنَّنا نتَّفق معه تمام الاتِّفاق في وصفه لعقلية الفرّاء التي تتَّسم بالتَّحليل والتَّركيب والاستخراج للقواعد والأقيسة، فنجدُ عنده مصطلحات نحويّة جديدة توضِّح لكُلِّ دارسٍ للنَّحو العربيّ شيئين:

---

(1) يُنظر ترجمته: مراتب النّحويين ص 105. طبقات النّحويين واللّغويين ص 131. نزهة الألباء ص 81. إنباه الرُّواة 4/1. معجم الأدباء 9/20. البلغة ص 280. غاية النهاية 2/ 324. بغية الوعاة 333/2.

(2) المدارس النّحويّة ص 196.

الأوَّل: التَّوسُّع الكبير في استعمالات الفرّاء للمصطلحات النَّحويَّة.

الآخر: بناء النَّحو العربي على قواعدَ وأسسٍ غير التي وجدناها عند البصريين؛ إذ أصبح الأمر مُلِحّاً لوضعِ مصطلحات جديدة له، بعد اتِّساع الرُّقعة الجغرافيَّة للنَّحو العربي. وتَوَسُّعٍ في فكره؛ فكلُّ بناء فكريّ جديدٍ في حاجةٍ إلى أفكارٍ جديدةٍ، ومصطلحاتٍ وأقيسةٍ، وهذا ما صَنَعَهُ الفرّاء (رحمه الله).

وقد أحسَّ القُدامى والمحدثون بهذا التَّغيير الذي حدثَ في المصطلح النَّحويّ، وذكرُوا مواطن تلك المصطلحات ومعانيها، فقال أبو الطَّيّب الُّلغويُّ: (وكان الفرّاء يُخالف على الكسائيُّ في كثير مِن مذاهبه، فأمّا على مذاهب سيبويه فإنَّه يتعمّدُ خلافه، حتّى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف) [1]. نلحظ مِن هذا النَّصِّ أنَّ الفرّاء جاء بمصطلحات جديدة خالفَ فيها مصطلحات علماء الكوفة والبصرة.

وقال في ذلك المستشرق جُوتولدْ فايل: (كثيراً ما استعملَ الفرّاء اصطلاحات تُخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النَّحو الذين يمثِّلونِ هذا العِلْمَ، في المواضع التي لم تكفِ فيها الاصطلاحات القديمة استعمل الفرّاء اصطلاحات جديدة وَصَلَنَا جانبٌ منها فيما بعد على أنّه اصطلاحات الكوفيين) [2].

هذان النَّصّانِ يؤكِّدانِ لنا الاتّساع في المصطلح النَّحوي، ويُعدُّ الفرّاء أحد أهمِّ أسباب تسمية هذا الفصل بـ (الاتّساع في المصطلح النَّحويّ). والحقُّ أَنَّه سار على درب الكوفيين في الاتساعات الثلاثة التي وضعوها لدراسة

(1) مراتب النّحويين ص 106.

(2) أبو زكريا الفرّاء ص 438. من مقدمة للمستشرق المذكور لكتاب (الإنصاف).

النَّحو وهي:

1- الاتِّساع في رواية القراءات الشّاذّة والشِّعر والأقوال.

2- الاتِّساع في القياس؛ إذ يُؤخَذُ بالنَّادرِ والقليل.

3- الاتِّساع في مخالفة البصريين[1].

أمَّا مصادره التي استقى منها نحوه ومصطلحاتِهِ، فهما:

1- أُستاذه الكسائيُّ، قال أبو الطّيب اللُّغويُّ: (وقد أخذ علمه عن الكسائيّ، وهو عمدتُهُ)[2].

2- المدرسة البصريّة: أخذ الفرّاء مِن نحو المدرسة البصريّة ومصطلحاتها وأكثرَ مِن ذلك، فقد استكثر الأخذ عن يونس مثلاً[3]. ولم يأخذ عنه النَّحو فقط، وإنَّما الشِّعر أيضاً[4].

هذانِ المصدرانِ، وما في فكره القويم، شكَّلَ كُلُّ ذلك نحواً كوفيّاً صَمَدَ كثيراً أمام آراء البصريين العتيدة.

والمصطلحات التي سنوردها للفرّاء في هذا المبحث هي كلُّها مِن كتابه (معاني القرآن)؛ لأنَّ أغلبَ مسائل الفرّاء وآرائِهِ مذكورةٌ في هذا الكتاب، ثُمَّ إِنَّه يمثِّل فكرَهُ المتكامل؛ لأنَّه انتهى مِن تأليفه سنة **204**هـ، أي قبل ثلاث سنوات مِن وفاتِهِ[5].

والنَّاظر في مصطلحات الفرّاء لا بُدَّ أنْ يُقسِّمها ثلاثة أقسام؛ هي:

---

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة (د. شوقي ضيف) ص 195.

(2) مراتب النّحويين ص 105.

(3) يُنظر: مراتب النّحويين ص 105. المدارس النّحويّة (د. خديجة الحديثي) ص 199.

(4) يُنظر: يونس بن حبيب ص 38.

(5) يُنظر: المدارس النّحويّة (د. شوقي ضيف) ص 194. المدارس النّحويّة (د. خديجة الحديثيّ) ص 202.

أوّلاً: المصطلحات النَّحوية التي أخذها عن البصريين.

ثانياً: المصطلحات النّحوية التي أخذها عن الكسائيّ

ثالثاً: المصطلحات النَّحوية التي ابتدعها.

أوّلاً: المصطلحات النَّحويّة التي أخذها عن البصريين:

بيّنّا أنَّ أحد مصادر المصطلح النّحويّ لدى الفرّاء هو المدرسة البصريّة، فلا مَنْدُوحَةَ مِن أنْ يستخدم عدداً كبيراً مِن مصطلحاتهم النّحويّة، وهي:

1- مصطلح الإعراب: استعمل الفرّاء هذا المصطلح ليدلَّ به على الحركات الإعرابيّة. وكثيراً ما أورده في كتابه (معاني القرآن) بهذا المعنى؛ إذ قال: (....... ألا ترى أنَّكَ تقول: هذا غلامي فتخفض الميم في كُلِّ جهات الإعراب)[1]. وكما قلنا إنَّه أكْثَرَ مِن استعمال هذا المصطلح بمعنى الحركات الإعرابيّة[2].

2- مصطلحات الحركات الإعرابيّة: الرَّفع والنَّصب والخفض، استعمل البصريون هذه المصطلحات للحركات الإعرابيّة. وقد وضَّحنا أنَّ الخليل هو أوّل مَن ابتدعَ مصطلح (الخفض) ، ووضَّحْنا أيضاً أنَّ الكسائيَّ رسَّخَ استعمال هذا المصطلح حتَّى نُسِبَ إليه وإلى الكوفيين بعامّة، وقد سارَ الفرّاء على منوال أُستاذِهِ، فاستعمل هذه المصطلحات على غِرار البصريين وأُستاذِه الكسائيِ. قال: (اجتمع القُرّاء على رفع[3] ﴿الحَمْدُ﴾[4] وأمّا أهل

(1) معاني القرآن 40/2.

(2) يُنظر: معاني القرآن 2/1، 291، 319.

(3) يُنظر: معاني القراءات ص 26. تفسير البحر المحيط 130/1 - 131 معجم القراءات القرآنية 5/1.

(4) سورة الفاتحة / 2.

البدو [1] فمنهم مَن يقول: (الحَمْدَ للهِ)....... ومنهم مَن يقول: (الحمدُ للهِ) فيرفع الدّال واللّام فأَمَّا مَن يقول (الحَمْدَ) ليس باسمٍ إنَّما هو مصدرٌ، يجوز لقائلِهِ أنْ يقولَ: أحمدُ الله،....... وأمَّا مَنْ خَفَضَ الدَّال مِن (الحَمْدِ) فإنَّه قال: هذه كلمة كَثُرَتْ على أَلْسُنِ العرب حتَّى صارتْ كالاسم الواحد......) [2]. ونلمسُ في هذا النَّصّ المطوَّل استعمال الفرّاء لمصطلحات الرَّفع والنَّصب والخَفض.

ولا بُدَّ هنا أنْ نذكرَ أنَّ الفرّاء خَلَطَ بين ألقاب البناء والإعراب، حالُهُ في ذلك كحال البصريين. ويبدو أنَّ هذه القضيَّة استمرتْ في مرحلة الاتِّساع هذه. إذ قال: (وكذلك إذا كان ما قبلَها حرفاً مجزوماً لم يكنْ في الأُمّ إلّا ضَمُّ الألف، كقولك: مِن أُمِّهِ وعن أُمِّهِ) [3]. فاستعمل مصطلح (الجزم) للبناء، وهو مِن ألقاب الإعراب.

3- مصطلح (الإضمار) : وجدْنا البصريين يستعملون (المضمَر)، و(الإضمار)، ويريدون به (الضّمير). وقد سار الفرّاء على طريق البصريين في استعمال هذا المصطلح بمعنى (الضَّمير)؛ إذ قال (وقال في طه: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [4]. فكُسِرَتْ (إنّي). ولو فُتِحَتْ كان صواباً مِن الوجهتين؛ إحداهما أنْ تجعل النّداء واقِعاً على (إنَّ) خاصةً لا إضمار فيها، فتكون (أَنَّ) في موضع رفع) [5]. أي لا ضمير في (نُودِيَ) الذي يكون نائِباً عن

(1) يُنظر: القراءة، والقراءات الأُخرى في النَّصّ: المحتسَب 37/1. تفسير البحر المحيط 1 /131. إتحاف فضلاء البشر ص 122.

(2) معاني القرآن 3/1. ويُنظر فيه ص 149.

(3) معاني القرآن 6/1. ويُنظر فيه: 388/1.

(4) سورة طه / 11 - 12.

(5) معاني القرآن 211/1.

الفاعل، فترفع (أنْ) حينئذٍ[1].

4- مصطلح (الكِناية) : بيَّن جمهرة مِن الباحثين المحدثين أنَّ هذا المصطلح كوفيٌّ ونُسِبَ إليهم ولا سِيَّما الفرّاء[2]. وقد رأينا أنَّ هذا المصطلح مِن ابتداعاتِ الخليل بن أحمد. وقد استعملَهُ الفرّاءُ على غِرار استعمالِ الخليلِ. قال: (وقوله: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ﴾[3] العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيٍّ وقد وُصِفَ بهذا وهاذان وهؤلاء فرَّقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلُوا المكنيَّ بينهما)[4]. ويَقْصُدُ بالمكنيِّ الضَّمير في (أنتم).

5- مصطلح (الواقِع وغير الواقِع) : وجدنا أنَّ سيبويه أوّل مَن يستعملُ مصطلح (الواقع) بمعنى التَّعديّ. ويبدو أنَّ الفرَّاء أخذَ منه هذا المصطلح، وأَكْثَرَ مِن استعماله، قال: (وقولُهُ: ﴿قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ﴾[5] فأمَّا السَّلام فقول يُقال، فنُصِبَ لوقُوع الفعلِ عليه، كأنَّك قُلتَ كلاماً)[6].

6- مصطلح (المصدر) : استعملَهُ مثلَ الذين سبقُوه بمعنى (المفعول المطلق). قال: (.... لأنَّ كُلَّ مصدر وَقَعَ موقعَ فَعَلَ ويَفْعَلُ جازَ نَصْبُهُ، كما قال الله تباركَ وتعالى: ﴿مَعَاذَ الله أَنْ نَأْخُذَ﴾[7]..........)[8].

(1) يُنظر: معاني القرآن 211/1. الهامش المرقم بـ (2).
(2) يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ص 450. المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 180. المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوُّره ص 174. المصطلح النّحويّ عند الفرّاء ص 78.
(3) سورة آل عمران / 119.
(4) معاني القرآن 231/1.
(5) سورة هود / 69.
(6) معاني القرآن 40/1. وينظر فيه: 46/1، 59، 97، 101.
(7) سورة يوسف / 79.
(8) معاني القرآن 39/1.

7- مصطلح (التَّفسير) : لهذا المصطلح في مرحلة التَّأسيس عِدَّة معانٍ، وعِدَّة استعمالات متنوِّعة ومتداخلة. واستعملَهُ الفرّاء - في أحد أشكاله - على الطريقة التي وضعَها سيبويه ممَّا يدلُّ على دراية الفرّاء بكتاب سيبويه. وهذا الاستعمال هو إطلاق (التَّفسير)؛ ليدلَّ به على مصطلح (المفعول لأجله). قال الفرَّاء في إعراب قولِهِ تعالى وبيان معناه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1]: (فَنَصَبَ (حَذَرَ) على غيرِ وقوع مِن الفعل عليه؛ لم تَرِدْ يجعلونها حَذَراً، وإنَّما هو كقولك: أعطيتُك خوفاً وفَرْقاً. فأنتَ لا تعطيه الخوف، وإنَّما تُعطيه مِن أجلِ الخوف؛ فَنَصَبَهُ على التَّفسير ليس بالفعل،....... وليس نصبُهُ على طَرْحِ (مِنْ)[2].....)[3]. وهذا المصطلح ليس مِن المصطلحات الشَّائعة عند جميع النّحويين مِمَّا يدلُّ على أنَّ الفرّاء قرأ كتاب سيبويه وأخذ منه هذا الاستعمال.

8- مصطلحات الأفعال: وهي:

أ - مصطلح الفعل المضارع: وهو مِن المصطلحات التي اشتركَ الفرّاءُ مع البصريين في استعمالِهِ؛ إذ قال: (.......... فإنَّ الذي يَقْبَحُ مِن ظهور الإيمان قد يحسنُ فيه فعل مضارع للإيمان)[4].

ب - مصطلح الفعل المستقبل: وهو أيضاً مصطلح مشترك بين البصريين والكوفيين. وقد استعمله الفرّاءُ، قال: (وجاز في قولِهِ[5]:

---

(1) سورة البقرة / 19.

(2) أي ليس نصبه على التّمييز.

(3) معاني القرآن 17/1.

(4) معاني القرآن 191/3.

(5) الشَّاهد منسوب لغير واحدٍ. والصَّحيح لامرئ القيس، وصدره:
* فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تُجْهِدَنَّه *
ديوانه ص 174. برواية: (مِنْ أَعْلَى القَطَاةِ).

فَيُدْرِكَ مِنْ أُخْرَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ لأنَّ الذي قبلَ إلغاء يَفعَل والذي بعدها يفعل، وهذا مشاكل بعضُه لبعضٍ؛ لأنَّه فعلٌ مستقبلٌ)[1].

جـ - مصطلح (الماضي) : قال الفرّاء: (أو كان فعلاً ماضياً: (قَامَ وقَعَدَ)......)[2].

د - مصطلح (فعل الأمر) : على الرَّغم مِمَّا قيل مِن أنَّ الكوفيين يُعِدُّون فعلَ الأمر جزءاً مِن الفعل المضارع، وإنَّه مجزوم بِـ (لا الأمر) المحذوفة[3]. نقول على الرَّغم مِن ذلك فإنَّ الفرّاء استعملَ مصطلح فعل الأمر استعمالاً واضحاً كما وَرَدَ عند البصريين؛ إذ ينقسمُ عندهم الفعل - كما هو معروف - إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ خلافاً للكوفيين الذين يُقسِّمون الفعل إلى ماضٍ، ومضارعٍ، والأمر مُقْتَطَعٌ مِن هذا الأخير[4] والتَّباين الذي نلمسه في استعمال الكوفيين لمصطلح (الأمر) يعود إلى سببين:

الأول: إنَّ دعوى تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع عند الكوفيين يعود إلى تأويل مصطلح (فعل الأمر) . فإنَّه عند الكوفيين فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الأمر. وهذا قولهم، وصحيح أنَّهم قالوا به، ولكنْ من باب إرجاع الأشياء إلى أُصولها. فإنَّهم يعرفون فعل (الأمر) ويستعملُونه، ولكنْ عند التَّأويل يعيدُونه إلى الفعل المضارع المجزوم بـ (لام الأمر).

الآخر: أنْ يكون الفرّاء أطلقَ (الأمر) على أفعال دالَّة على ذلك مثل: قُمْ، وعُدْ، فإنَّ الفعلينِ يَدُلّانِ على الأمر؛ لذا أطلق مصطلحَ (الأمر) مِن هذا

---

(1) معاني القرآن 28/1.

(2) معاني القرآن 28/1.

(3) يُنظر: المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف 524/2. المسألة (72). التَّبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ص 176. همع الهوامع 15/1.

(4) يُنظر: همع الهوامع 15/1.

الباب، وتأييداً لقولنا، قال الأستاذ عوض القوزي: (لَئِن استعملَ الفرّاء هذا المصطلح في المعنيين اللُّغويِّ والاصطلاحيّ فلا يعني ذلك أنَّهُ مُسَلَّمٌ بقسمة الفعل عند البصريين، فقد رَجَعَ ليقول بأنَّ فِعْلَ الأمر معرب مجزوم [1] تِبَعاً لرأي الكوفيين فيه) [2].

ونعودُ لاستعمال الفرّاء لمصطلح فِعْلِ (الأمر). قال في إعراب قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [3]: (- (خَيْراً) منصوب باتِّصاله بالأمر؛ لأنَّه مِن صفة الأمر) [4].

9- مصطلح (التَّكرير) : ظنَّ بعضُ الباحثين المُحدثين أنَّ الفرّاء أخَذَ مصطلح (التَّكرير) الدّال على (البدل) مِن سيبويه [5]. والحقُّ أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح (التَّكرير) بمعنى البدل في كتابه قطُّ. وإنَّما استعمل سيبويه (التَّكرير) لمعانٍ درسناها منها (التَّوكيد) وعلى معنى (التَّوكيد) استعملَهُ الفرّاء أيضاً. قال: (وقوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [6]......... ثُمَّ أعاد الإخراج مرَّة أُخرى تكريراً على (هُوَ) لمَّا حال بين الإخراج وبين (هو) كلامٌ، فكان رَفْعُ الإخراج بالتَّكرير على هو) [7].

10- مصطلح (العطف) : قال الفرّاء: (وقوله: ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [8].

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 524/2 المسألة (72).

(2) المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 182.

(3) سورة النساء /170.

(4) معاني القرآن 295/1.

(5) يُنظر: المصطلح النّحوي عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 135.

(6) سورة البقرة /85.

(7) معاني القرآن 50/1.

(8) سورة الأنبياء /3.

منصوبة على العطف على قوله ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[1]........)[2].

11- مصطلح (الصِّلة) : وضَّحنا غير مرَّة أنَّ مصطلح (الصِّلة) بمعنى (الزّائد) مصطلح قديم أوَّل مَنْ وَضَعَهُ ابنُ عباس (رضي الله عنهما) فاستعمله مِن بعد ذلك البصريون والكوفيون، ومِنهم (الفرّاء). يقول الدُّكتور أحمد مكي الأنصاري في سبب تسمية الفرّاء لمصطلح (الصِّلة) للحروف الزَّائدة في القرآن الكريم: (تأدُّباً وتورُّعاً مِن أنْ يَنْسُبَ الزِّيادة إلى كتاب الله تعالى)[3]. وهذا لا نَشُكُّ فيه. وإنَّما نَشُكُّ في فَهْمِ الدُّكتور الأنصاريّ لِنَصِّ ابنِ يعيش في نسبة مصطلح (الصِّلة) ومصطلح (الحشو) إلى الكوفيين[4]، فعلَّق على ذلك فقال: (ويبدو أنَّهُ غير دقيقٍ فالحشو مِن عبارات البصريين)[5]. فظنَّ الدُّكتور الأنصاريّ أنَّ الحشو الذي يقصده ابن يعيش هو (صلة الموصول) على طريقة سيبويه. والصَّحيح أنَّ ما يريده ابن يعيش بالحشو هنا هو (الزِّيادة). وبذا يستقيمُ كلامُهُ، ولا غبارَ عليه.

والحقُّ أَنَّ الفرّاء أكثرَ مِن استعمال هذا المصطلح بمعنى الزِّيادة حتّى نُسِبَ إليه[6].

ومِن استعمالات الفرّاء لهذا المصطلح بمعنى (الزِّيادة)، قوله: (وقد قال بعض مَنْ لا

يعرفُ العربيّة: إنَّ معنى (غَيْرِ)[7] في معنى سوى، وإنَّ (لا) صِلة في

(1) سورة الأنبياء /2.
(2) معاني القرآن 198/2. ويُنظر فيه: 86/1.
(3) أبو زكريا الفرّاء ص 442.
(4) يُنظر: شرح المفصَّل 128/8.
(5) أبو زكريا الفرّاء ص 442.
(6) يُنظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 178.
(7) مِن سورة الفاتحة /7: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾.

الكلام.......)[1].

12- مصطلح اليمين: قال الفرّاء (........ لأنَّ (لَئِنْ) كاليمين، وجواب اليمين بـ(لا) مرفوع)[2].

هذه أمثلة على المصطلحات البصرية التي استعملها الفرّاء في كتابه (معاني القرآن). ولو أردنا إحصاءَها كلَّها لفاقتْ ما ذكرناه مراراً، وقد اكتفينا بهذه خشيةَ التَّكرار.

ثانياً: المصطلحات النَّحوية التي أخذها عن الكسائيّ:

أخذ الفرّاء عدداً مِن مصطلحات أُستاذه، ومِمَّا يُؤسَفُ له أنَّ كتاب (معاني القرآن) للكسائيِّ ضائع، لذا ستكون المقارنةُ ناقصةً مهما حاولْنا توسيعَ حدودِها، وإنَّ المجموع الذي اعتمدْنا عليه في وَضْعِ المصطلحات النّحويَّة للكسائيّ لا يُقَدِّمُ إلّا صورةً عن المصطلح النّحويّ لديه. ومِن تلك المصطلحات:

1- مصطلح التَّبرئة: واستعملَهُ الفرّاء مثل استعمال أُستاذِهِ الكسائيّ ليدلَّ على (لا) النَّافية للجنس. فقال: (وأمَّا قوله: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ﴾[3]....... فالقُرّاء[4] على نَصْبِ ذلك كُلِّه بالتَّبرئة)[5].

---

(1) معاني القرآن 8/1. والذي وَصَفَهُ في النَّصِ أنَّه لا يعرف العربيّة هو أبو عبيدة. يُنظر: مجاز القرآن 25/1.

(2) معاني القرآن 130/2. ويُنظر فيه: 54/1.

(3) سورة البقرة/ 197.

(4) يُنظر: قراءة الرَّفع والنّصب: السَّبعة في القراءات ص 180. التّيسير في القراءات السّبع ص 80. التّبصرة في القراءات ص 159. الحُجَّة في القراءات السّبع ص 94. معاني القراءات ص 73. حجّة القراءات ص 128 - 129. الكشف عن وجوه القراءات 1/ 285. المستنير في القراءات العشر 53/2. معجم القراءات القرآنية 152/1 - 153.

(5) معاني القرآن 120/1.

2- مصطلح (القطع) : ذكرنا مفهوم هذا المصطلح عند الكسائيّ، وعلاقته بمصطلح (الحال) . وقد استعمله الفرّاء على طريقة أُستاذه. قال في إعراب قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [1]: (والنَّصبُ جائزٌ في (غَيْرِ) تجعله قطعاً مِن (عَلَيْهِمْ)....) [2]. فالقطع هنا هو الحال المنصوبة؛ إذ أراد أنَّ (غَيْرِ) حال مِن الهاء في (عليهم) [3].

3- مصطلح (التَّقريب) : أخذ الفرّاء بتوضيحِ المصطلح وبيانه بعدما وجدْنا أنَّ أُستاذَهُ يستعملُ هذا المصطلح. فأخذَهُ منه وعرَّف به، وعلّق على المثال الذي ضربه: (ما كانَ مِنَ السِّباعِ غَيْرَ مَخُوفٍ فَهَذَا الأَسَدُ مَخَوّفاً): (..... أنْ يكونَ ما بعد (هذا) واحداً لا نظير له؛ فالفعل [4] حينئذٍ منصوبٌ؛ وإنَّما نصبتَ الفعل لأنَّ (هذا) ليستْ بصفةٍ للأسد إنَّما دخلت تقريباً) [5]. ثُمَّ أخذ يُعرِّف بالمصطلح؛ لأنَّه حديث الميلاد؛ فقال: (وأمَّا معنى التَّقريب: فهذا أوَّل ما أخبركم عنه فلم يجدُوا بُدّاً مِن أنْ يرفعُوا هذا (بالأسد) وغيره منتظرٌ، فلمَّا شغل الأسُود بمرافعة (هذا) نصبَ فعلَهُ الذي كان يرافعُهُ لخلوتِهِ) [6]. ويبدو أنَّ الفرّاء يقصدُ بالتَّقريب قُرْبَ معنى (هذا) مِن معنى الفعل؛ لذا صارتْ عاملاً في الحال المنصوبة. فقال: (والتَّقريب لا بُدَّ فيه مِن فعلٍ لنقصانِهِ، وأَحَبُّوا أنْ يُفرِّقُوا بذلك بين معنى التَّقريب، وبين معنى الاسم الصَّحيح) [7].

---

(1) سورة الفاتحة /7.

(2) معاني القرآن 7/1.

(3) يُنظر: معاني القرآن 7/1. الهامش المرقم بـ (5).

(4) أي: الخبر، وسيأتي تفصيله.

(5) معاني القرآن 12/1.

(6) معاني القرآن 12/1 - 13.

(7) معاني القرآن 232/1.

إذن لا بُدَّ مِن أنْ يكون في (هذا) معنى الفعل لتكون قريباً، وعكس ذلك فإنَّها تكون على غير تقريب، فيرتفع الخبر بدلاً مِن نصبِهِ على الحاليَّة [1]. ونلمسُ هنا تطوُّراً في معنى المصطلح بين الأستاذ الكسائيِّ وتلميذه الفرّاء.

4- مصطلح (لام كي) : قال الفرّاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ [2]: (فردَّ [3] أنْ على لام كي لأنَّ (أنْ) تصلح في موقع اللَّام) [4]. فنراهُ يستعمل مصطلح (لام كي) كما وجدنا أنَّ أُستاذه يستعملُ هذا المصطلح.

5- مصطلح (لام الأمر) : قال الفرّاء: (وقوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْأَنْجِيلِ﴾ [5] قرأها حمزة وغيره نصباً، وجعلت اللَّام في جهة كي. وقُرِئَتْ (وَلْيَحْكُمْ) جزماً على أنَّها لام أمرٍ [6]) [7].

6- مصطلح (الصِّفة) : قُلْنا أنَّ الخليل هو أوَّل مَن استعملَ هذا المصطلح، ولكنَّه منسوبٌ إلى الكسائيِّ؛ لذا وضعناه هنا، والمعنى الذي نريده هو الصِّفة بمعنى (الظَّرف). قال الفرَّاء مُستعمِلاً هذا المعنى للمصطلح:

---

(1) يُنظر: معاني القرآن 232/1.
(2) سورة الأنعام /71 - 72.
(3) الرَّدُّ: العطف.
(4) معاني القرآن 220/1 - 221. ويُنظر: 113/1.
(5) سورة المائدة / 47.
(6) يُنظر: السَّبعة في القراءات ص 244. التّيسير في القراءات السَّبع ص 99. التّبصرة في القراءات 187. الحجّة في القراءات ص 131. معاني القراءات ص 142. الكشف عن وجوه القراءات 410/1. المستنير في القراءات العشر 119/2. النَّشر في القراءات العشر 191/2.
(7) معاني القرآن 312/1.

(وقوله: ﴿آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (1) (الآن) حرف بُنيَ على الألف واللَّام لم تُخلعْ فيه، وتُرِكَ على مذهب الصِّفة؛ لأنَّه صفة في المعنى واللَّفظ) (2). أي: هو ظرفٌ وإنْ عُرِّفَ بالألف واللَّام.

7- مصطلح (ما لم يُسَمَّ فاعله) : استعملَهُ بمعنى (النَّائب عن الفاعل) في باب المبني للمجهول. قال: (وقوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ الله بِهِ﴾ (3) (مَا) في موضع بما لم يُسَمَّ فاعلُهُ) (4).

هذه هي أشهر المصطلحات التي استعملها الفرّاء وهي مِن وضعِ أُستاذه الكسائيّ.

ثالثاً: المصطلحات النَّحويّة التي ابتدعها الفرّاء:

لا بُدَّ أنْ نذكر هنا أنَّ مصطلحات القرن الثّالث المبتدعَة ليستْ كالمصطلحات التي ظهرتْ في القرنين الأوّل والثّاني الهجريين. فالمصطلحات التي ابتدعها الخليلُ وسيبويهِ والكسائيُّ في القرنين المذكورين كانت في أغلبها عامّة لكثيرٍ مِن أبواب النّحو؛ فوضعُوا مثلاً مصطلحات الأفعال، والمفاعيل، والتَّوابع، وألقاب الإعراب والبناء؛ وإنْ لمسنا تداخلاً، وتنوّعاً في مصطلحاتهم.

أمَّا مصطلحات الفرّاء فسنلحظ أنَّها أكثر تفصيلاً، واتِّساعاً، فسنعثر بعد قليلٍ على مصطلحات وسَّعتْ مِن المصطلحات النَّحويَّة وإنْ استمرتْ في تداخلِها وتنوُّعها. والمصطلحات التي وضعها الفرّاء أوّل مَرَّةٍ هي:

---

(1) سورة يونس/51.

(2) معاني القرآن 467/1. ويُنظر فيه: 42/3.

(3) سورة المائدة / 3.

(4) معاني القرآن 301/1.

1- مصطلح (المصمود) : وَرَدَ هذا المصطلح في كتاب (معاني القرآن) غيرَ مرَّةٍ مِمَّا يدلُّ على أنَّه لم يكن كلمةً عابرةً. بل هو مصطلح أرادَ مِن ورائِهِ شكلاً مِن أشكال (المعرّف) الممزوج بالنَّكرة.

والمصمود لغةً المقصود. فصمَدهُ قَصَده [1]. وعلى هذا فالمصمودُ هو المقصودُ. ولا يختلفُ المعنى الاصطلاحيّ الذي وضعَهُ الفرّاء كثيراً عن معناه اللُّغويّ؛ إذ قال مُستعمِلاً المصطلح: (وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [2] بخفض (غَيْرِ) لأنَّها نعتٌ للَّذين، لا للهاء والميم مِن (عَلَيْهِمْ) [3]. وإنَّما جاز أنْ تكون (غَيْرِ) نعتاً لمعرفة، لأنَّها قد أُضيفَتْ إلى اسمٍ فيه ألف ولام، وليس بمصمودٍ له ولا الأوّل أيضاً بمصمودٍ له) [4]. فيتحدَّث في الآية الكريمة عن (غَيْرِ) وهي نكرةٌ. فيقول إنَّ الذي فيه الألف واللّام غير مصمود (مقصود) لـ (غَيْرِ)، وكذلك (الَّذِينَ) غير مصمود (مقصود) لـ (غَيْرِ) أيضاً. فصارتْ بهما معرفةً ولكنَّ هذهِ المعرفة ليست لمُعيَّن [5]؛ لأنَّها بقيتْ على معنى الشُّيوع فسمَّاها غير مصمود. وعكس هذا هو (المصمود) تماماً.

ولم يُفْلِحْ بعضُ الباحثين في تعيين هذا المصطلح عندما قال: (وأطلق [6] على بقيّة المعارف عدا العَلَمِ والضَّمير مصطلحي غير مصمود له والمعرفة) [7]. وهذا لا ينطبق على النَّصِّ الذي ذكرناه آنفاً

---

(1) يُنظر: لسان العرب 258/3 (صمد). القاموس المحيط 308/1. تاج العروس 170/8.

(2) سورة الفاتحة/ 7. و(الَّذِينَ) التي سترِدُ في النَّصِّ هي مِنْ هذهِ الآية الكريمةِ أَيضاً، لأنَّها حينئذٍ تكون بدلاً.

(3) يُنظر: إعراب القرآن ص 96.

(4) معاني القرآن 7/1.

(5) يُنظر: معاني القرآن 7/1. الهامش المرقم بـ (1).

(6) أي: (الفرّاء).

(7) المصطلح النّحوي عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 77.

ولا النُّصوص الأُخرى التي استعملها الفرّاء [1]. مِن هذا كُلّه نعرف أنَّ المقصود بـ (المصمود) هو المعيّن، و(غير المصمود) هو غير المعيّن. وهذا المعنى ينطبق على استعمال هذا المصطلح عند الفرّاء [2].

2- مصطلح (المجهول) : ابتدعَ الفرّاء معنى (ضمير الشّأن) [3] لهذا المصطلح. قال الفرّاء مستعملاً (المجهول): (..... كما تقول: مِن الرِّجال مَنْ هو إخوتك، تذهب بهو إلى الاسم المجهول، وتخرج فعله على الجمع....) [4].

3- مصطلح (الاسم الموضوع) : ذَهَبَ الأستاذ عوض القوزي إلى أنَّ الفرّاء عنى بهذا المصطلح (الأعلام) [5]، في قول الفرّاء: (وإذا جئتَ إلى الأسماء الموضوعة مثل عمرو، ومحمّد....) [6]. ولا أظنُّه مصطلحاً، وإنَّما ذكره الفرّاء في دَرْجِ كلامه. فعمرٌو ومحمّدٌ أسماء موضوعة، فما المصطلح الذي جاء به الفرّاء هنا؟!

(1) يُنظر: معاني القرآن 332/2.

(2) قام محقِّقُ الجزء الثّالث مِن كتاب (معاني القرآن) للفرّاء، الدُّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي بإبدال كلمة (المصمود) الواردة في الأصل المخطوط بكلمة (المقصود)، بحجّةِ أنَّ تصويبه هذا عَثَرَ عليه في تفسير الطّبريّ؛ إذ قال المحقق الفاضل: (في الأصل: (مصمود) وظاهره أنّه خطأ، والتّصويب مِن الطّبري). ويبدو أنَّ المحقق لم يقرأ الجُزأين السّابقين للكتاب الذي يُحقّقُهُ، وإلّا لما قام بتخطئةِ الصّحيح. يُنظر: معاني القرآن 277/3، الهامش/ 7. تفسير الطبري 298/30.

(3) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 356. المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 150.

(4) معاني القرآن 394/2.

(5) يُنظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 174.

(6) معاني القرآن 409/1.

4- مصطلحا (المؤقَّت) و(غير المؤقَّت): يكاد الباحثون المحدثون يُجمعونَ على أنَّ هذين المصطلحين أطلقهما الفرّاء على (العَلَمِ - والضَّمير) مِن المعارف[1]؛ قال الدُّكتور أحمد مكي الأنصاريّ - وهو أوّلُ مَن فسَّر هذا المعنى: (.... (المؤقت) هو اصطلاح الفرّاء و(الاسم الخاصُّ) هو اصطلاح سيبويه، وكلاهما بمعنى (العَلَمِ)......)[2]. وإذا كان هذا الكلام ينطبقُ على نَصِّ الفرّاء: (ولا يجوز أنْ تقولَ: مررتُ بعبدِ اللهِ غيرِ الظّريفِ إلّا على التَّكرير، لأنَّ عبد الله مؤقَّتٌ و(غيرِ) في مذهبٍ نكرة مؤقَّتةٍ ولا تكون نعتاً إلّا لمعرفة غير مؤقَّتةٍ)[3] فإنَّه لا ينطبق على قوله: (في قراءة عبد الله في آل عمران: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ﴾[4] فجعله فِعْلاً[5]. وإذا كانت النَّكرة قد وُصِلَتْ بشيءٍ سوى نعتها ثُمَّ جاء النّعتُ، فالنَّصبُ على الفعل أمكنُ منه إذا كانت النَّكرة غير موصولةٍ، وذلك لأنَّ صِلة النَّكرة تَصيرُ كالمؤقَّتةِ لها)[6]. فهل يمكنُ أنْ نقول: إنَّ المؤقتة هنا هو (العَلَمُ) أو (الضَّمير)؟ الجواب سيكون لا، فلا علاقة للأعلام والضَّمائر بهذا النَّصِّ.

وقبلَ أنْ نوضِّح ما أرادَهُ الفرّاء بهذا المعنى لا بُدَّ أنْ نفتِّش عن معنى (المؤقَّت) و(غير المؤقَّت) في كتب المصطلحات؛ ومِن خَلَلِهِ سيتوضَّح معنى المصطلحين تماماً. قال التّهانويُّ: إنَّ معنى (المؤقَّت) هو المحدَّد: (ثُمَّ

---

(1) يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ص 448. المصطلح النّحوي: نشأته وتطوّره ص 168. المصطلح النّحوي عند الفرّاء ص 76.

(2) أبو زكريا الفرّاء ص 448.

(3) معاني القرآن 7/1.

(4) الآية 81. يُنظر قراءة النّصب (مُصَدِّقاً): تفسير البحر المحيط 535/2.

(5) أي: حالاً.

(6) معاني القرآن 55/1 .

الظَّرف... مبهم ومؤقّتٌ ويُسمّى محدَّداً أيضاً... والمحدود منه ما اعتُبِرَ فيه ذلك كاليوم والشَّهر)[1] إذن (المؤقَّت) هو الكلام المحدُودُ، وغيرُ المؤقَّت هو الكلام غير المحدود، وخصَّهما التَّهانويُّ بالظُّروف.

ولو عدنا إلى تفسير قراءة عبد الله مسعود (رضي الله عنه) التي ذكرناها، لوجدنا أنَّ بعض المفسِّرين يقول: (........ ويَحْسنُ هذه القراءة أنَّه نكرة في اللّفظ، معرفة مِن حيثُ المعنى)[2]. وهذا النَّصُّ يوضِّح تماماً ما قصده الفرّاء بهذين المصطلحين، وهو التَّحديد والتَّخصيصُ فإنَّ النَّكرة لمَّا خُصَّصتْ وحُدِّدَتْ، صار (مُصَدِّقاً) معرفة بذلك التَّخصُّص، والذي سمَّاه الفرّاء (المؤقّت).

وهذا الكلام ينطبق على قول الفرّاء الآخر: (وبئس لا يليها مرفوع مؤقّت ولا منصوب مؤقّت، ولها وجهان؛ فإذا وصلتها بنكرةٍ قد تكون معرفة....... وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير مؤقّتةٍ، في سبيل النّكرة)[3]. إذا عُدْنا إلى أصل الأمر، فإنّنا نقول: إنَّ الفرّاء أوّلُ عالم في النّحو ينسبُ الاسميّة إلى (نعمَ وبئس)؛ لأنَّ الكسائيَّ يذهب إلى فعليتهما أيضاً[4]. ونصُّه المذكور آنفاً يوضِّح حالات تخصُّص (نعم وبئس)، وعدم تخصُّصِهما. وبذا يوضِّح النَّصُّ مرَّةً ثانية، ليبيِّنَ أنَّ الألفاظ إذا تخصَّصت كانت مؤقِّتة، وإذا ابتعدتْ عن التَّخصُّص صارتْ غير مؤقَّتةٍ. والتَّخصُّص موضوعٌ واسعٌ في علم العربيّة[5] ليس مكانهُ هذه الأُطروحة.

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 179/3. ويُنظر فيه: 202/1 - 203.

(2) تفسير البحر المحيط 535/2.

(3) معاني القرآن 56/1.

(4) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 97/1. المسألة (14).

(5) يُنظر تفصيل ذلك: كشاف اصطلاحات الفنون 40/1.

5- مصطلحا (التَّام) و(النَّاقص): مصطلحان وَرَدَا كثيراً في كتاب (معاني القرآن) للفرّاء. وقد ذهب الدُّكتور إبراهيم السّامرائيُّ إلى أنَّ معنى (التّام) هو الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ، والنَّاقص ما تعدَّى إلى مفعولين؛ فقال: (وللفرَّاء نظرٌ خاصٌ في الفعل المتعدِّي فالذي يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ هو الفعل (التَّام) نحو: قَتَلَ وأَحْسَنَ لأنَّ معناه يتمُ بذكر مفعولِهِ، وأمَّا الذي يتعدَّى إلى أكثرِ مِن مفعولٍ مثل: ظنَّ وحَسِبَ وأخواتها فإنَّه يدعوه فعلاً ناقصاً)[1].

ومِن خَلَلِ استقراء النُّصوص التي وردت في (معاني القرآن) جميعها تبيَّن أنَّ للمصطلحين معنيين، هما:

أ - التّامُّ: ما تمَّ به الكلام عند الإضافة إلى الاسم المبهم بأشياء سنعرفها بعد قليل. والنّاقِصُ: ما لم تُضِفْ إليه أيَّ شيءٍ. والأشياء التي تُضاف إلى الاسم المبهم ليكونَ واضحاً أربعة؛ قال التّهانويُّ: (التَّامُّ: بتشديد الميم ضد النَّاقص، وعند النُّحاة هو اسم مبهم يُضَمُّ بأحد أربعة أشياء: التَّنوين، ونون التَّثنية، والنُّون التي تشبه نون الجمع، والإضافة، فمثال الأوَّل رطلٌ، في قولنا عندي رطلٌ زيتاً، ومثال الثَّاني: مَنَوان، في قولنا: عندي مَنَوان سمناً؛ ومثال الثَّالث عشرون، في قولنا: عندي عشرون درهماً، ومثال الرَّابع قَدَرُ راحَةٍ، في قولنا: ما في السَّماء قَدَرُ راحَةٍ سحاباً)[2]. وهذا ما قصده الفرّاء في أحد استعمالاته. ففي المثال الأوّل مثلاً (عندي رطلٌ زيتاً)، فإنّنا إذا طرحْنا التّنوين كان الاسم ناقصاً لما نريده إذ تصبح العلاقة بين (الرَّطل) و(الزَّيت) علاقة نسبة، لا علاقة رفع الإبهام وتوضيح معنى الجملة؛ لذا فهي ناقصةٌ.

---

(1) المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 120.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 229/1.

ويتمُّ معنى الجملة بالتّنوين فيُصبحُ الكلام تامّاً، ويرفعُ الإبهام مِن الجملة بالتّمييز المنصوب.

ولتوضيحِ هذا المفهوم أكثرَ نُورِدُ قولَ الفرّاء؛ إذ قالَ: (وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾ (1). قرأها (2) الثِّقات بالتّنوين وبطرح التّنوين. والوجه أنْ يُنَوَّنَ لأنَّ الكلام ناقص......) (3).

فالتّنوين يُزِيلُ النَّقص عن الكلام، ويَصيرُ بها تامّاً على رأي الفرّاء.

ب - بمعنى الافتقار إلى الخبر: استعمل المتأخرون مصطلح (النّقص) لكان وأخواتها. وقصدُوا به افتقار كان وأخواتها إلى الاسم المنصوب. والتَّام في هذه الأفعال هو ما اكتفى بالمرفوع (4). هذا عند النَّحويين المتأخرين، وما زال المصطلحانِ يُستعملانِ إلى يومنا بهذا الشَّكل.

أمَّا الفرّاء فعلى الرَّغم مِن أنَّه عنى هذا المفهوم للمصطلحين إلّا أنَّه وسَّع ذلك الافتقار إلى ذلك الخبر، إلى النّواسخ كُلِّها. فالنّقص عنده يشمل (كان) وأخواتها. و(إنَّ) وأخواتها، و(ظنَّ) وأخواتها، وغيرها (5). وقد وضَّح أنَّ النُّقصان في النَّواسخ هو الافتقار إلى الأخبار. فقال: (...... وقد تقوله العرب

---

(1) سورة التوبة / 30.

(2) قرأ عاصم والكسائيُّ بالتّنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. يُنظر: السبعة في القراءات ص 313. التّيسير في القراءات السّبع ص 118. التّبصرة في القراءات ص 214. الحجة في القراءات السّبع ص 174. معاني القراءات ص 206. حجّة القراءات ص 316. الكشف عن وجوه القراءات 501/1. المستنير في القراءات العشر 177/2. النّشر في القراءات العشر 209/2.

(3) معاني القرآن 431/1.

(4) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 182/1. حاشية الصَّبان 365/1.

(5) يُنظر: معاني القرآن 83/2.

في ظننتُ وأخواتها مِن رأيتُ وعلمتُ وحسبتُ فيقولون: أظُنني قائماً، ووجدتني صالحاً؛ لنقصانها وحاجتها إلى خبر سوى الاسم)[1].

وبعد هذا نأتي إلى استعمال الفرّاء للمصطلحين فقد أوردهما في نصٍ واحدٍ: (والعربُ إذا أوقعتْ فِعْلَ شيءٍ على نفسهِ كُنّيَ فيه عن الاسم قالُوا في الأفعال التَّامّة غير ما يقولون في الأفعال النّاقِصة. فيُقال للرَّجُل قتلتَ نفسكَ، وأحسنتَ إلى نفسكَ.... فإذا كان الفعل ناقصاً - مثل حسبتُ وظننتُ - قالُوا أظُنُّني خارجاً، وأحسبُني خارجاً....)[2]. فنرى أنّه استعمل (التّامّ) للأفعال التّامّة التي لا تفتقرُ إلى الخبر. و(النّاقِصة) إلى الأفعال التي تدخل على جملة هي في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ. على أنّنا لا ننسى أنَّ (النَّقص) استعمله للنَّواسخ جميعها.

6- مصطلح (الخارج) : عَنَى به الفرّاء أكثرَ مِن معنى، سنأتي عليها، لكنَّنا نذكر هنا أنَّه ابتدعه ليدلَّ به على (المفعول المطلق)، ولم نعثرْ في كُتُبِ المعجمات على تخريجٍ يوضِّح سبب تسمية المفعول المطلق بـ(الخروج) أو (الخارج). ولكنْ يبدو أنَّ خروج المصدر مِن الفعل هو السبب في ذلك؛ لأنَّ الفرّاء يؤمِنُ أنَّ الفعل هو الأصل والمصدر فرع منه[3]. لذا - على ما يبدو - سمّاهُ الخروج. قال في إعراب قوله تعالى: ﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ﴾[4]: (........ وإنْ شئتَ كان خارجاً مِن قولهِ (وَمَتِّعُوهُنَّ) متاعاً ومتعة)[5]. أي: إنَّ (مَتَاعاً)

---

(1) معاني القرآن 106/2.

(2) معاني القرآن 333/1 - 334.

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 235/1، المسألة (28). التّبيين عن مذاهب الكوفيين والبصريين ص 143.

(4) سورة البقرة / 236.

(5) معاني القرآن / 154/1. و(وَمَتِّعُوهُنَّ) مِن الآيةِ الكريمة الواردةِ في النَّصِّ عينه.

المصدر مأخوذٌ مِن الفعل (مَتِّعُوهُنَّ)، فصارَ مفعولاً مطلقاً.

7- مصطلح (المردود) : ابتدعَ الفرّاء هذا المصطلح ليدلَّ به على (البدل). قال: (وقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ [1] نصبٌ مردودةٌ على الملَّة) [2]. وسنقف مرَّةً أُخرى عند هذا المصطلح لدراسةِ المصطلحاتِ المتنوّعة والمتداخِلة عند الفرّاء.

8- مصطلح (المُترجِم) : أطلقه الفرّاء على (البدل) و(التَّمييز)، وسيأتي. فاستعمله للبدل؛ لأَنَّ التَّرجمة هو: (إبدالُ لفظةٍ بلفظةٍ تقومُ مقامَها) [3]. واستعمله للتَّمييز؛ لأنَّه: (المفسِّر للّسان) [4] فمِن استعمالِهِ للمصطلح ليدلَّ به على التَّمييز قوله: (........ إنَّما ذكرتُ هذا لأنَّ العرب تقول: لله دَرُّهُ مِن رجُلٍ، ثُمَّ يلقون (مِن) فيقولون لله درُّهُ رجلاً. فالرَّجل مترجِمٌ لما قبله وليس بحالٍ.......) [5].

9- مصطلح (التَّشديد) : استعمله الفرّاء ليدلَّ به على التوكيد اللّفظيّ قال: (....... ثُمَّ قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [6]......... فإنْ شئتَ رفعتَ السَّابقين الثَّانية وهم المهاجرون،......... وإنْ شئتَ جعلتَ الثَّانية تشديداً للأولى) [7].

(1) سورة البقرة/ آية 138.
(2) معاني القرآن 82/1. ويريدُ بالملّةِ ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾. سورة البقرة/135.
(3) الكُلّيات ص 313.
(4) لسان العرب 66/12 (ترجم).
(5) معاني القرآن 104/2.
(6) سورة الواقعة / 10.
(7) معاني القرآن 122/3.

10- مصطلح (الأسماء المضافة) : أنكرَ الدُّكتور أحمد مكي الأنصاريّ أنْ يكون الفرّاء قد استعمل مصطلح (الإضافة) لحروف الجرِّ [1]. ولكنّ الأستاذ عوض القوزي قال: إنَّ الفرّاء استعمل مصطلح (المضافة) وأراد به الأسماء السِّتة [2]. وقد توصّل إلى هذه النّتيجة مِن فهمه لقول الفرّاء: (وإذا جئتَ إلى الأسماء الموضوعة مثل عمرو، ومحمّد، أو المضافة مثل أبيك وأخيك رفعتها، قلتَ: أظنُّ زيداً هو أخوكَ، وأظنُّ أخاك هو زيدٌ) [3]. ولا أظنُّ أنَّ الذي ذهب إليه الأستاذ عوض القوزي بصحيح؛ لأنَّه لم يردْ به الأسماء السّتة. وإنَّما الإضافة هنا بمعناه الذي نعرفه في باب (الإضافة) بكتب النّحو. وإنَّما الذي قصده الفرّاء في هذا النَّصِ هو أنّ هذه الأسماء لا تعمل إلّا إذا كانت مضافة لأنّ لها شروطاً في إعرابها بالحروف، منها أنْ تكون مضافة [4]؛ لذا قال عنها الأسماء المضافة ليؤكِّد إعرابها عندما تكون عاملة.

ولنا دليل آخر في إبطال قول الأستاذ عوض القوزي وهو أنّنا لوعدنا إلى الأسماء السِّتة عند الكوفيين، لرأينا أنّهم يعربونها مِن مكانين، لأنّها تُعرَبُ في حالة الإفراد بالحركات الثّلاث، وهذا هو الثَّابتُ فيها، ولكنّها عند الإضافة تُعرَبُ من مكانين، الحركات والحروف، وهذه الأخيرة طارئة عليها [5].

إذن يستعمل الكوفيُّون مصطلحين (الإفراد) عندما تكون الأسماء السّتة غير عاملة، والمضافة عندما تكون عاملة. وهذا ماعناه الفرّاء بها. خصوصاً إذا ما علمنا أنَّ الإمام العكبريَّ نَسَبَ إعراب الأسماء السّتة مِن

(1) يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ص 446.

(2) يُنظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوره ص 174.

(3) معاني القرآن 409/1.

(4) يُنظر: شرح ابن عقيل 48/1.

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 17/1، 19 المسألة (2).

مكانين للفرّاء [1].

11- مصطلح (المحالّ) أو (المحلّ): أرادَ الفرّاء مِن هذا المصطلح الظَّرف والجاز والمجرور. أي أنَّه قَصَد به (شبه الجملة). قال: (........ أو محلّاً مثل قوله: (عندكَ وعليكَ وخلفكَ) [2]. فمِن الأمثلة التي ضربها نعرف أنَّه يريدُ الظَّرف والجارَّ والمجرور.

12- مصطلح (الصّرف) : قام الفرّاء بتوضيحِ عددٍ من المصطلحات الجديدة في النّحو. وهذا ما صنعه مع هذا المصطلح. وقد لحظنا أنَّه يوضّح المصطلحات التي يجد فيها غرابةً وجدَّةً. قال في تبيين مصطلح (الصَّرف) وحدِّهِ: (فإنْ قُلْتَ: وما الصَّرف؟ قلتُ: أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّلِهِ حادثة تستقيم إعادتها على ما عُطِفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرف) [3]. فنجده يُعرِّف المصطلح الجديد؛ ليتوضَّح معناه لكُلِّ قارئ أو دارسٍ للنّحو العربي.

ومِن الأهمية أنْ نذكرَ هنا أنَّ هذا المصطلح لم يُكتب له النّجاح، فعفتْ كُتُبُ النّحو عنه؛ والسَّبب في ذلك يعود إلى التّخريج وليس إلى المصطلح، فالفرّاء يذهب إلى أنَّ الواو صَرَفتْ ما قبلها عمَّا بعدها؛ لذا وجب النّصب، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل نُصِبَ بأنْ مضمرة قبل الفعل المنصوب [4]. إذن الخلاف في التّخريج هو الذي أنتجَ هذا المصطلح النّحويّ.

وقد ذكر النّحويون مصطلحاً آخر هو (الخلاف)، فصَلُوا به بين نصب

---

(1) يُنظر: التبيّين عن مذاهب البصريين والكوفيين ص 194.

(2) معاني القرآن 28/1. ويُنظر فيه: 362/1.

(3) معاني القرآن 33/1. ويُنظر فيه: 24/3.

(4) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 555/2، المسألة (75). ائتلاف النُصرة ص 127.

الفعل بعد (الواو)، والفعل بعد (الفاء) وغيرها. فبعد (الواو) الفعل المنصوب على الصّرف، وفي الآخر منصوب على (الخلاف)؛ لذا فإنَّ أبا البركات الأنباريّ فرَّق بينهما، فالنَّصب بعد (الواو) هو منصوبٌ على الصَّرف وبعد (الفاء) على الخلاف[1]. أمَّا صاحب (الموفي في النّحو الكوفي) فقد جمع كِلا الفعلين المنصوبين بعد (الواو) و(الفاء) تحت مصطلح (الخلاف)، فقال: (قال الفرّاء: إنَّ الفعل بعد الفاء، والواو، واو منصوب على الخلاف)[2]. وقد رأينا أنَّ الفرّاء يستعمل (الصَّرف) في النَّصِّ الذي أشار إليه صاحب (الموفي).

وجمعَ عبد اللّطيف الزُّبيديّ (ت 802هـ) بين المصطلحين، وعدَّهما واحداً، فقال: (ذهب الكوفيُّون في نحو قولهم: (لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللّبنَ) إلى أنَّ (وتشربَ) وشبهه منصوبٌ على الصَّرف؛ لأنَّه مخالفٌ لما قبله. فلمَّا خالفه صُرِفَ عنه)[3] مِن هذا نعرف أنَّ (الصَّرف) و(الخلافَ) واحدٌ.

13- مصطلح (واو الظّرف): مصطلح أطلقه على (واو العطف)؛ ليُبيّن معنى: أنَّ (الواو) هي ظرف للفعل. قال الفرّاء: (وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾[4] نُصِبَتْ الظّالمين؛ لأنَّ الواو في أوّلها تَصيرُ كالظَّرف لأعدَّ)[5]. قال ابن النَّحاس شارحاً هذا المصطلح عند الفرّاء: (وأمَّا الكوفيون فقالوا: نُصِبتْ[6] لأنَّ الواو ظرف للفعل أي ظرف لأعَدَّ)[7].

---

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 555/2، 557، المسألة (75) و(76).

(2) ص 117.

(3) ائتلاف النُصرة ص 127.

(4) سورة الإنسان / 31.

(5) معاني القرآن 220/3. ويُنظر فيه: 240/1.

(6) أي: (الظَّالِمِينَ) مِن قوله تعالى المذكور.

(7) إعراب القرآن ص 1043.

14- مصطلح (الرُّجوع) : مصطلح قصد به الفرّاء معنى (الإضراب) الذي في (بلْ)، و(لكنَّ) [1] قال: (- (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها) [2]. والسّبب في إطلاق هذا المصطلح، هو ما فيه مِن معنى انصراف الآخر عن الأوّل [3]. وقد استعمل المتأخرون مصطلحاً آخر هو (التَّرك)؛ أي: ترك الأوّل عن الثّاني [4].

15- مصطلح (نون الشّديدة) : وأراد بها (النُّون الثَّقيلة). قال: (....... فمِنْ ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ [5]. المعنى والله أَعْلَمُ: إنْ تدخلن حُطّمْتُنَّ، وهي نهيٌ محضٌ؛ لأنَّه لو كان جزاءً لم تدخله النُّون الشَّديدة ولا الخفيفة) [6].

16- مصطلح (الفعل) : ابتدع الفرّاء عدَّة معانٍ لهذا المصطلح سنأتي عليها عند دراسة المصطلحات المتنوّعة والمتداخلة لديه.

17- مصطلح (الخِلفة) : ذهب الدُّكتور إبراهيم السّامرائي [7] إلى أنَّ الفرّاء أراد بهذا المصطلح (اسم الفعل) ، فيكون قد سبقَ ابن صابر (ت؟ هـ) الذي يُنسب له هذا المصطلح [8] قال الفرّاء: (وقال الشّاعر [1]

---

(1) يُنظر: المصطلح النّحوي عند الفرّاء ص 90.

(2) معاني القرآن 53/1. ويُنظر فيه: 465.

(3) يُنظر: أساس البلاغة ص 155. لسان العرب 114/8 (رجع).

(4) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 228/1.

(5) سورة النّمل / 18.

(6) معاني القرآن 162/1.

(7) يُنظر: المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 118.

(8) يُنظر: همع الهوامع 121/5. بغية الوعاة 311/1. مصطلح الحرف ومصطلح الأداة في =

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُوَنكَا

إِنِّي رأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونكَا

الدَّلو رفعٌ، كقولك: زيدٌ فاضربُوه. والعرب تقول: اللَّيلَ فبادرُوا، واللَّيلَ فبادروا. وتنصب الواو بمضمرٍ في الخلفة كأنَّك قلتَ: دونكَ دَلْوي دونكَ)[2] فاستعملَ الفرّاء مصطلح (الخلفة) لاسم الفعل، كما قال ابن صابر.

18- مصطلح (ما يُجرى وما لا يُجرى) : مِن المصطلحات التي ابتدعها الفرّاء، ولم نجده عند مَن سبقوه؛ ليدلَّ به على (المنصرف) و(غير المنصرف). وقد عَدَّه الدُّكتور أحمد مكي الأنصاري مِن مصطلحات المذهب البغدادي، التي تمثّل مذهب الفرّاء البغداديّ[3]. وحَسَنٌ فعل الأستاذ عوض القوزي عندما ردَّ هذا القول؛ لأنَّ المذهب الكوفيّ في عصر الفرّاء مازال في تكويناتِهِ الأساسيّة[4]. وإنَّ وَضْعَ المصطلحات في مدينة (بغداد) لا يعني نسبة تلك المصطلحات إلى مذهبها، وإلّا لصارتْ مصطلحات ابن السّكِّيت، والمبرِّد، وثعلب، وغيرهم مِن المصطلحات البغداديّة.

والحقُّ أَنَّ الفرّاء استعمل مصطلحات متنوعة لهذا الموضوع منها: (الصّرف)، و(المجرى)، و(غير المنصرف)، و(غير المجرى). فمن استعماله

=

النّحو العربيّ/ مجلة العرب/ع: 7 و8 / شباط / 2009 - ص 442.

(1) الرَّجز لجارية مِن بني مازن، وقيل غير ذلك. يُنظر: المقاصد النّحوية 311/4. شرح التّصرح على التّوضيح 200/2. همع الهوامع 120/5. الأشباه والنّظائر 344/1. خزانة الأدب 201/6. الدُّرر اللَّوامع 355/2. المعجم المفصّل لشواهد اللُّغة العربيّة 260/11.

(2) معاني القرآن 260/1.

(3) يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ص 452.

(4) يُنظر: المصطلح النّحوي: نشأته وتطوُّره ص 166.

(للمجرى وغير المجرى) الذي ابتدعه: (و (أشياء)[1] في موضع خفض لا تُجرى. وقد قال فيها بعض النّحويين: إنَّما كَثُرَتْ في الكلام وهي (أَفعال) فأَشبَهَتْ فَعْلاءَ فلم تُصرفْ كما لم تُصرفْ حمراء....... ولو كانت على التّوهُّم لكان أمْلَكَ الوجهين بها أنْ تُجرى؛ لأنَّ الحرف إذا كَثُرَ الكلام خفّ، كما كثُرتِ التَّسمية بيزيدَ فأجرَوه وفيه ياء زائدة تمنع من الإِجراء)[2].

19- مُصطلح (الحشو) : وضّحنا أنَّ (الحشو) المنسوب إلى البصريين هو غير (الحشو) المنسوب إلى الكوفيين. فقد رأينا أنَّه عند سيبويه يقصد به (صِلة الموصول). وعند الكسائيّ يقصد به الزَّائد؛ لذا ذكره ابن يعيش عند شرحه لحروف الزّيادة فقال: (والصِّلة والحشو من عبارات الكوفيين.....)[3]. وقد بيَّنَّا صحة قول ابن يعيش هذا.

وقد استعمله الفرّاء بمعنى (الزّيادة) ومنه نُسِبَ إلى الكوفيين بعامّة[4].

قال الفرّاء: (....... إذا جعلتَ (ما) صِلة لها فتصير (ما) مع (نِعْمَ) بمنزلة (ذا) مِن (حبّذا). ألا ترى أنَّ (حبَّذا) لا يدخلها تأنيثٌ ولا جمعٌ. ولو جعلتَ (ما) على جهة الحشو كما تقول عما قليل آتيك، جاء فيه التأنيث والجمع)[5].

20- مصطلح (الامتحان) : أطلقه الفرّاء ليدلَّ به على (التَّقدير). قال: (وإذا رأيتَ (أنْ) الخفيفة معها (لا) فامتحنها بالاسم المكنيّ مثل الهاء والكاف. فإنْ صلحا كان في الفعل الرَّفع والنّصب وإن لم يصلحا لم يكن في

---

(1) من قوله تعالى: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ سورة المائدة/ 101.

(2) معاني القرآن 321/1. ويُنظر فيه: 428/1.

(3) شرح المفصّل 128/8.

(4) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 359 - 360.

(5) معاني القرآن 58/1.

الفعل إلّا النّصب.....)[1].

21- مصطلح (الحطُّ) : مصطلح أراد به الفرّاء الالتزام بحركة واحدة مِن دون أنْ يكون بناءً، ويمكنُ أن نُطلق عليه (الثبات) على حركة واحدة ليست للبناء. مثل حركة الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم. والحطُّ في اللُّغة هو (الوَضعُ)[2]؛ وهذا الذي أراده الفرّاء مِن وَضْعِ هذا المصطلح.

قال الفرّاء مستعملا مصطلح (الحطّ) على ما ذكرناه: (...... ألا ترى أنَّك تقول: هذا غُلامي فتخفض الميم في كُلِّ جهات الإعراب فحطُّوها إذا أُضيفتْ إلى المتكلّم ولم يحطُّوها عند غير الياء في قولك: هذا غلامُك وغلامه.....)[3].

تنوُّعُ المصطلح النَّحوي وتداخلُهُ عند الفرّاء:

كُلُّ قارئٍ لكتاب (معاني القرآن) للفرّاء سيصطدم بمصطلحاتٍ وعباراتٍ لم يأْلَفْها طلاب النّحو قديماً وحديثاً. والأمر عنده في مسألة اختلاف المصطلح النَّحويّ وتنوّعه يختلف كثيراً عمَّا وجدناه عند سيبويه؛ وذلك لأنَّ أغلب المصطلحات النّحويّة عند الفرّاء لا نجدُ لها تخريجاً معقولاً لاستعماله لها، والعكس صحيح عند سيبويه.

والآن نريد أنْ نعرفَ سبب تنوّعِ المصطلحات النّحويّة وتداخلِها عند الفرّاء، فنقول:

1- رُبَّما تكون مخالفة البصريين - كما قال أبو الطيّب اللُّغويّ - سبباً في تنوّع مصطلحاتهِ وتداخلها.

---

(1) معاني القرآن 163/2.

(2) يُنظر: لسان العرب 272/7. (حطط).

(3) معاني القرآن 40/2.

2- كَثْرَةُ مصادره، فقد نَقَلَ مِن البصريين معانيَ، وعن أَستاذيه معانيَ أُخرى، ولا ننسى في هذا المقام انتقاله الجغرافي بين الكوفة وبغداد، إذ اتَّسعتْ استعمالاتُهُ لكثيرٍ مِن المصطلحات النّحويّة.

3- وقد يكون السّبب عدم استقرار المصطلح النّحوي في المذهب الكوفي فأطلق الفرّاء المصطلحات في شكلها العام. فجاءتْ مصطلحاتٌ كثيرةٌ بلفظٍ واحدٍ، وبمعانٍ مختلفةٍ، أو جاءتْ بألفاظٍ مُتعدِّدةٍ لمعنىً واحدٍ.

والآن ندرس المصطلحات المتنوّعة والمتداخلة عند الفرّاء، وهي:

أوّلاً: المصطلحات المتنوّعة عند الفرّاء:

أ - مصطلح (المجهول) : جاء عند الفرّاء في معنيين، هما:

بمعنى ضمير الشَّأن: استعمل الفرّاء مصطلح (المجهول) لضمير الشّأن. وسبب هذه التّسمية لأنَّ ضمير الشّأن مِن الضّمائر الغائبة؛ فسمَّاه ضميراً مجهولا لكون (الغائب) مجهولا وليس مثل المتكلِّم أو المخاطب.

قال الفرّاء مستعملاً لهذا المصطلح بهذا المعنى: (....... كما تقول: مِن الرِّجال مَن هو إخوتكَ، تذهب بهو إلى الاسم المجهول.....) (1).

ب - بمعنى (الفعل المبني للمجهول): قال الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ في استعمال الفرّاء لهذا المعنى: (كُنَّا وقفنا على هذا المصطلح مفيداً ما يُدعى (ضمير الشَّأن) لدى الفرّاء، وها نحنُ نقف عليه لدى الفرّاء نفسه ليُفيد (مالم يُسمَّ فاعله) فقد جاء في تعقيبه على قوله: ﴿وَلا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ (2)، وقوله: (ولا يسألُ ذو قرابةٍ عن قرابتِهِ، ولكنَّهم يُعرَّفُونهم ساعة ثُمَّ لا تَعارُف

(1) معاني القرآن 2 /394.

(2) سورة المعارج / 10.

بينهم بعد تلك السَّاعة) ببناء (يُعَرِّفونهم) للمجهول)[1]. ولنا غاية في ذكرِ هذا النّصِ كاملاً على ما سيأتي. ولكنَّ الدُّكتور أحمد مكي الأنصاري في دراسته عن الفرّاء يقول: (لم أعثرْ عند الفرّاء على مصطلح (مبني للمجهول) ....)[2]. وقد خطَّأ بعضُ الدَّارسين الدُّكتورَ أحمد مكي، لورودِ المصطلح في كتاب (معاني القرآن)، وأشار إلى النَّصّ عينه الذي أشار إليه الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ[3] رحمه الله.

ولكي نقفَ على الحقيقة نوردُ النّصَّ كما ذكره الفرّاء: (وقوله: (وَلا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا) لا يسألُ ذو قرابةٍ عن قرابته، ولكنَّهم يُعَرَّفُونهم [بالبناء للمجهول] ساعة، ثُمَّ لا تَعارُفَ بعد تلك السَّاعة)[4].

بعد هذا نحبُّ أنْ نُبيّن ما يأتي:

1 - إنَّ النّصَّ الذي نقلَهُ الدُّكتور إبراهيم السَّامرائيّ - رحمه الله - ليس كما ذكره الفرّاء. فقدَّمَ وأخّر في النصِ.

2 - لو دقَّقنا النَّظر في نصِ الفرّاء الذي ذكرناه سابقاً، لوجدنا أنَّ مُحقِّقَهُ وَضَعَ (بالبناء للمجهول) بين عُضادتين، وقال في هامش رقم (1) للنّصِ المذكور آنفاً: (أنَّها زيادة مِن أ). وهذا يدلُّ أنَّ بقيّة النُسَخ قد أخلَّت بهذه العبارة، هذا مِن جهة، أمَّا مِن جهة أُخرى فإنَّنا نذهبُ إلى أنَّ أحد النُّسّاخ قد أضاف (بالبناء للمجهول)؛ ليُعرِّف بأنَّ كلمة (يُعرَّفونهم) التي وردتْ في النّصّ، هي مبنية للمجهول. وهذا كلُّ ما في الأمر. وكثيراً ما يقومُ النُسَّاخ بفعل هذا

(1) المدارس النّحويّة/أُسطورة وواقع ص 122 - 123.

(2) أبو زكريا الفرّاء ص 444.

(3) يُنظر: المصطلح النّحوي عند الفرّاء ص 109.

(4) معاني القرآن 184/3.

للتَّوضيح.

3 - كان حريّاً بالمحقِّق الفاضل [1] للجزء الثالث أنْ لا يَضَعَ (بالبناء المجهول) في النّصِّ، لكي لا يُسّبب مشكلةً في تمييز المصطلحات بين الباحثين. مِن هذا كلِّه نجد أَنَّ الفرّاء لم يستعمل هذا المصطلح بمعنى (الفعل المبني للمجهول).

1- مصطلح (القطع) : واستعمله الفرّاء لمعانٍ؛ هي:

ب - بمعنى (الحال): قال الفرّاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً﴾ [2]: (........ (إِمَاماً) منصوبٌ على القطع مِن (كِتَابُ مُوسَى)........) [3]. فالنَّصب على القطع؛ أي: على النَّصب على الحال. وقد وضَّحنا معنى المصطلح عند دراستنا لمصطلحات الكسائيّ.

ب - بمعنى (عدم اتِّصال الكلام): استخدم الفرّاء مصطلح (المنقطع) ؛ ليدلَّ به على انقطاع ما بعد الكلام عمَّا قبله؛ إذ قال: (........ ومثله ما أُبالي قيامَكَ أو قعودَكَ، ولو جعلتَ في الكلام استفهاماً ما بَطُلَ الفعلُ عنه فقلتُ: ما أُبالي أقائمٌ أنتَ أم قاعدٌ. ولو ألقيتَ الاستفهام اتَّصل الفعل بما قبله فانتصَبَ والاستفهام كُلُّه منقطعٌ مِمَّا قبله....) [4].

جـ - بمعنى (الوقف): وهو مِن مصطلحات علم القراءات [5]. قال

---

(1) هو الدُّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وراجعَ ذلكَ الجزء الأستاذ علي النَّجدي ناصف (رحمه الله).

(2) سورة هود / 17.

(3) معاني القرآن 6/2. ويُنظر فيه: 7/1، 193.

(4) معاني القرآن 142/1. ويُنظر فيه: 166/1.

(5) يُنظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص 342 - 347.

الفرّاء: (وقوله: ﴿لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ * أَفْتَرَى عَلَى الله كَذِباً﴾ [1]. هذه الألف استفهام. فهي مقطوعة في القطع والوصل) [2]. أي: في الوقف والوصل.

2- مصطلح (التَّفسير) : واستعمله:

أ - بمعنى التَّمييز: قال الفرّاء: (وقوله: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً﴾ [3] لأنَّها مفسِّرة) [4]. أي: تمييزٌ.

ب - بمعنى المفعول لأجله: قال: (ثمَّ قال: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [5]. فنصب (حَذَرَ) على غير وقوع مِن الفعل عليه... فتصيرُ على التَّفسير ليس بالفعل) [6].

جـ - بمعنى المفعول معه [7]: قال الفرّاء مستعملاً مصطلح (التَّفسير) بمعنى (المفعول معه): (وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ الله وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [8].... يكفيك الله ويكفي مَن اتَّبعك، فموضع الكاف في (حَسْبُكَ) خفضٌ. و(مَنِ) في موضع نصبٍ على التَّفسير،... وليس بكثير في كلامهم أنْ يقولوا حسبك واخاك) [9]. وقد ذهب كثيرٌ مِن المفسِّرين والنّحويين أَنَّ النَّصب على

---

(1) سورة سبأ/ 7 - 8.

(2) مَعاني القُرآن 354/2.

(3) سورة المائدة/60.

(4) مَعاني القُرآن 314/1. ويُنظر فيه: 320/1.

(5) سورة البقرة/ 19.

(6) مَعاني القُرآن 17/1.

(7) يُنظر: المدارس النّحويّة/أسطورة وواقع ص 126. المصطلح النّحويّ عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 62.

(8) سورة الأنفال/64.

(9) مَعاني القُرآن 417/1.

(المفعول معه) [(1)].

د - بمعنى (البدل): وهو مِن المعاني المشهورة لمصطلح التَّفسير. قال الفرّاء: (وقوله: ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾ [(2)] منصوبة على التَّفسير) [(3)]**. أي منصوب على البدل** [(4)].

4 - مصطلح (المتُرجِم) : أَطلق الفرّاء مصطلح (المُترجِم) - وهو مِن المصطلحات التي ابتدعها - على معنيين اثنين، هما:

أ - بمعنى التَّمييز: قال: (... وإنَّما ذكرتُ هذا لأَنَّ العرب تقول: لله درُّهُ مِنْ رجلٍ، ثُمّ يلقون (مِنْ) فيقولون لله درُّه رجلاً. فالرَّجل مترجمٌ لما قبلَه وليس بحال) [(5)].

ب - بمعنى البدل: وهو أيضاً معنىً مشهورٌ لهذا المصطلح. قال الفرّاء: (وقوله: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ [(6)] وإنْ شئتَ أَوقعتَ (وَاجْعَلْ) على (هَارُونَ أَخِي) وجعلتَ الوزير [(7)] فعلاً له. وإنْ شئت جعلت (هَارُونَ أَخِي) مترجماً عن الوزير...) [(8)]**. وذهب الدُّكتور مهدي المخزوميّ إلى أنَّ هذا المصطلح هو**

---

(1) يُنظر: إعراب القرآن ص 377 - 378. تفسير البحر المحيط 510/4 - 511. إعراب القرآن الكريم وبيانه 165/3 - 166. المدارس النّحويّة/أسطورة وواقع ص 126. المصطلح النّحويّ عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 62.

(2) سورة إبراهيم/29.

(3) مَعاني القُرآن 77/2. ويُنظر فيه: 154/3.

(4) يُنظر: إعراب القرآن ص 466.

(5) مَعاني القُرآن 104/2.

(6) سورة طه/30. و(وَاجْعَلْ) التي ستأتي مِنَ السورة عينها مِنَ الآية/29.

(7) يُنظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 824/2. و(وَزِيرًا) مِنَ السورة عينها مِنَ الآية/29.

(8) مَعاني القُرآن 178/2.

أَولى مِن مصطلح البَصريين (البدل) كون مصطلح (البدل) لفظيّ محضٌ لا يُقصَدُ منه التّابع[1].

5 - مصطلح (الفعل) : وهو أكثرُ المصطلحات المشكلة في كتاب (مَعاني القُرآن)، والذي يزيد مِن إشكال الموضوع أنّنا لا نعرف ما يريده الفرّاء مِن هذا التّنوُّع في المصطلح. إلّا أنّنا عثرنا على نصٍّ لأبي البقاء الكفويّ، رُبَّما يفسّر التَّنوّع في هذا المصطلح، وهو: (الفعل: التّأثير مِن جهة مؤثِّر، وهو عامٌّ لما كان بإجادة أو غير إجادة، ولما كان بعِلمٍ أو بغير عِلمٍ، وقصدٍ وغير قصدٍ)[2]. إذن (الفعل) هو التّأثير الذي يقع عليه المؤثِّر؛ كالخبر، والحال، والتّمييز، والمفعول، وغيرها. إنّما هي تأثيرٌ مِن جهة المؤثِّر الذي هو العامل فيها. لهذا نجده يستعمل - اي الفرّاء - هذا المصطلح لمعانٍ عِدَّة هي:

أ - الفعل بمعناه: وهذا هو الأصل في وضع هذا المصطلح. قال الفرّاء: (وقوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[3]. أمرَ الله محمّداً (صلّى الله عليه وسلّم). فإنْ نصبتها بـ (تكون) كان صواباً؛ وإنْ نصبتها بفعلٍ مضمرٍ كان صواباً؛ كقولك بل نتّبع (بَلْ مِلَّةَ)....)[4].

ب - بمعنى الخبر: أَطلقه الفرّاء على (الخبر)؛ ولكنْ مِنْ خَلَلِ استقراء النُّصوص في (مَعاني القُرآن) وجدنا أنّه لا يستعمله إلا إذا كان خبر النَّواسخ؛ (إنَّ وأخواتها)، و(كان وأخواتها)، و(ظنَّ وأخواتها). قال: (والنَّعتُ يجري في الحرف المنادى، كما يجري لمعطوف: يُنصَب ويُرفَع، ألا ترى أنَّك

(1) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 355.

(2) الكليّات ص 680. ويُنظر: لسان العرب 528/11 (فعل). كشّاف اصطلاحات الفنون 460/3.

(3) سورة البقرة/ 135.

(4) مَعاني القُران 82/1.

تقول: إِنَّ أخاك قائمٌ وزيدٌ، وإِنَّ أخاك قائمٌ وزيداً فيُجرى المعطوف في إِنَّ بعد الفعل مجرى النَّعت بعد الفعل)[1]. وهذا الكلام ينطبق على خبر كان[2]، ومفعول ظنَّ[3].

جـ - بمعنى المفعول لأجله: قال الفرّاء: (وقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدىً وَرَحْمَةً﴾[4]. تنصب الهدى والرَّحمة على القطع مِن الهاء في فصَّلناه. وقد تنصبهما على الفعل)[5]. وقد ذهب مُحَقِّقَا الجزء الأوّل مِن (مَعاني القُران) للفرّاء، الأستاذ أَحمد يوسف نجاتي، والأستاذ محمد علي النَّجار إلى أنّهما - الهدى والرّحمة - منصوبانِ على المفعول المطلق؛ قال (رحمهما الله): (كأنّه يريد نصبه على أَنّه مفعول مطلق، أي هديناه هدىً ورحمنا به رحمةً)[6]. وبعد العودة إلى كتب التَّفسير، وكتب إعراب القران الكريم، لم نجد هذا التَّخريج فيها. ولكنَّنا وجدنا مَن يُعربهما (حالاً) زيادة على إعرابها (مفعولاً لأجله). قال أبو حيّان الأندلسيُّ: (وانتصب (هُدىً وَرَحْمَةً) على الحال، وقيل: (مفعول لأجله)...)[7]. وعلى هذا سار الباحثون المحدَثون. قال الأستاذ محيي الدِّين درويش: (هدىً ورحمةً حال مِن مفعولٍ فصَّلناه، أي هادياً وراحماً. ويجوز أنْ يُعْرَبَا مفعولاً مِن أَجله، أي فصَّلناه لأجل

---

(1) مَعاني القُران 355/2. ويُنظر فيه: 362/1.
(2) يُنظر: مَعاني القُران 409/1، 28/3.
(3) يُنظر: مَعاني القُران 409/1.
(4) سورة الأعراف /52.
(5) مَعاني القُرآن 380/1.
(6) مَعاني القُرآن 380/1، الهامش المرقم بـ (1).
(7) تفسير البحر المحيط 308/4.

الهداية والرَّحمة...)[1]. وهذان الإعرابان قصدهما الفرّاء. لذا نميلُ إِلى أنْ يكون الفرّاء أراد (مفعولاً لأجله)، لا (المفعول المطلق).

د - بمعنى الحال: استعمل الفرّاء مصطلح (الفعل) ليدلَّ به على (الحال). قال: (وقوله: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً﴾[2]. وإِنْ شئتَ نصبتَ الطباق على الفعل أَي: خَلَقَهُنَّ مطابقاتٍ، وإِن شئتَ جعلته نعتَ السَّبْع لا على الفعل)[3]. وأراد هنا نصبها على الحال مِن خَلَلِ تخريجه للآية الكريمة، ولها إعراب آخر وهو نصبُها على المفعول المطلق[4].

هـ، و- بمعنى المتعدّي، واسم الفاعل: استعمل الفرّاء مصطلح (الفعل) مضافاً إلى كلمة (الواقع)، وعَنَى به الفعل المتعدِّي، واستعمله أيضاً مع مصطلح (الدَّائم) ليريد به (اسم الفاعل) العامل. وقد بيَّنَّا المعنيين في المطلب السّابق ومثَّلنا لهما.

وقد ذهب الدُّكتور أَحمد مكّي الأنصاريّ إلى أَنَّ سبب إطلاق الفرّاء مصطلح (الفعل) على (اسم الفاعل) هو اختصار لمصطلح (الفعل الدَّائم)[5]. ولو كان الأمر كذلك، فماذا نقول في المعاني الأخرى للفعل (الحال)، و(الخبر)، وغيرها. ولكنْ نقول إِنَّه أطلقه على (اسم الفاعل) وذلك لقُرب (الفعل) مِن (اسم الفاعل) في العمل والمعنى، وليس للاختصار في المصطلح.

ز - بمعنى المصدر: الذي هو الحدث. قال: (... وأنت تقول في

---

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه 561/2. ويُنظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ص 200.

(2) سورة نوح/15.

(3) مَعاني القُرآن 188/3. ويُنظر فيه: 55/1، 296/2.

(4) يُنظر: إعراب القرآن ص 1009.

(5) أبو زكريّا الفرّاء ص 451.

الأفعال فتوحِّد فعلها بعدها. فتقول: إقبالكَ وإدباركَ يَشُقُّ عليَّ)[1]. وعلَّقَ الدُّكتور أَحمد مكّي الأنصاري على هذا النَّصّ فقال: (فتراه أطلق الأفعال على كلمتي (إقبال وإدبار) وكلاهما مصدر)[2]. فإذا أطلق الفعل على المفعولات المنصوبة، فلا مندوحةَ أنْ نراه يستعملُ هذا المصطلح على المصدر فهو للفعل أقرب.

6 - مصطلح (الجزاء) : استعمله الفرّاء لمعانٍ[3]:

أ - بمعنى أدوات الشّرط: قال الفرّاء: (وقوله: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾[4]. (مَنْ) في معنى جزاء وموضعها رفع بالهاء التي عادت)[5]. أي في معنى الشَّرط.

ب - بمعنى جواب الشَّرط: قال في إعراب الآية المذكورة في الفقرة السّابقة: (... وجواب الجزاء الفاء في قوله: (فهو جزاؤه)...)[6].

جـ - بمعنى المفعول مِن أَجله: استعمل الفرّاء مصطلح (الجزاء) ليدلَّ به على معنى (المفعول لأجله). والمعنيان قريبان. قال الفرّاء: (وقوله: ﴿بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ الله مِنْ فَضْلِهِ﴾[7]. موضع (أَنْ) جزاء، وكان الكسائيُّ يقول في (أنْ)

(1) مَعاني القُرآن 45/1.
(2) أبو زكريّا الفرّاء ص 451.
(3) يُنظر: المدارس النّحويّة (د. خديجة الحديثي) ص 215. المصطلح النّحويّ عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 118.
(4) سورة يوسف/75.
(5) مَعاني القُرآن 51/2.
(6) مَعاني القُرآن 51/2.
(7) سورة البقرة/90.

هي في موضع خفض، وإنَّما هي جزاء)[1]. أي أَنَّ (أنْ) وما بعدها في تأويل مفعول لأجله. قال أبو حيّان: (أنْ مع الفعل بتأويل المصدر، وذلك المصدر المقدَّر منصوبٌ على أنّه مفعول مِن أَجله: أَي بغوا لتنزيل الله)[2].

7 - مصطلح (الصِّفة) : واستعمالاته:

أ - بمعنى التَّابع: وهذا هو أصل معناه. قال الفرّاء: (وأمّا قوله ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لله الْحَقِّ﴾[3] فالنَّصب في الحقِّ جائزٌ، يريدُ حقّاً، أي أخبركم أَنَّ ذلك حقٌّ. وإنْ شئتَ خفضتَ (الْحَقِّ)، تجعله مِن صفة الله تبارك وتعالى)[4].

ب - بمعنى حروف الجرّ: وهو مِن استعمالات الخليل، واستعمله الكسائيُّ أيضاً. وقد سار الفرّاء على طريقتهما في استعمال هذا المصطلح. قال: (فلا تحذفنَّ ألف (اسم) إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفنَّها مع غير الباء من الصّفات، وإنْ كانت تلك الصِّفة حرفا واحدا، مثل اللام والكاف)[5].

جـ - بمعنى الظّرف: وهذا أيضاً مِن استخدامات الخليل وتلاميذه. قال الفرّاء: (وقوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[6] يريدُ: الأوّلين والآخرين، ولو نصبَ (مِيقَاتُهُمْ) لكان صواباً يجعل اليوم صفة...)[7].

---

(1) مَعاني القُرآن 58/1.

(2) تفسير البحر المحيط 473/1. ويُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه 139/1.

(3) سورة الكهف/ 44.

(4) مَعاني القُرآن 154/1.

(5) مَعاني القُرآن 1/ 2. ويُنظر فيه: 31/1، 322، 45/2.

(6) سورة الدّخان/4.

(7) مَعاني القُرآن 42/3. ويُنظر فيه: 467/1.

8 - مصطلح (المردود) : واستعمالاته عند الفرّاء:

أ - بمعنى (البدل): وهو أشهر معانيه. وقد مرَّ التّمثيلُ به.

ب - بمعنى الاسم المعطوف: وهو مِن المعاني المشهورة لهذا المصطلح أيضاً. قال الفرّاء: (ثمَّ قال: ﴿جَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ﴾[1] لكَ في الزَّرع وما بعده الرَّفع. ولو خفضتَ كان صوابا. فَمَنْ رَفَعَ جعلهُ مردوداً على الجنَّات ومَن خفضَ جعله مردوداً على الأعناب)[2]. أَي معطوف على قبله.

9 - مصطلح (التّكرير) : واستعمله لمعنيين:

أ - بمعنى البدل: قال الفرّاء: (وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾[3]. (هَذَا الْقُرْآنَ) منصوب بوقوع الفعل عليه. كأنَّك قلتَ بِوَحينا إليكَ هذا القرآن. ولو خفضتَ (هَذَا) و(الْقُرْآنَ) كان صواباً: تجعل (هَذَا) مكروراً)[4]. قال الأستاذ محمد علي النَّجار - وهو محقّق الجزء الثاني مِن مَعاني القُران - في التَّعليق على مصطلح (المكرور) : (يريد أنْ يكون بدلا)[5].

ب - بمعنى التّوكيد: وسنأتي على ذكره عندما نذكرُ المصطلحات المختلفة للتَّوكيد.

10 - مصطلح (الصِّلة) : والمعاني التي استعملها الفرّاء له هي:

أ - بمعنى الزَّائد: وهو أشهر معانيه. قال في إعراب قوله

(1) سورة الرّعد/4.
(2) مَعاني القُرآن 58/2. ويُنظر فيه: 220/1، 67/2، 24/3.
(3) سورة يوسف/3.
(4) مَعاني القُرآن 32/2.
(5) مَعاني القُرآن، الهامش المرقم بـ (2).

تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (1): (....... أَنْ تُوقِعَ الضَّربَ على البعوضةِ، وتجعل (مَا) صِلةً...) (2). أي: زائدة.

ب - بمعنى صِلة الموصول: قال الفرّاء: وقوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ (3). (مَنْ) في موضع رفعٍ، وما بعدها صِلة لها...) (4).

جـ - بمعنى الصِّفة (5): قال الفرّاء: (وقوله: ﴿رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾ (6) تُقرأُ جزماً ورفعاً (7). من رفعها جعلها صِلة للرِدء...) (8). أي هي صفة للرِدء (9).

د - بمعنى التَّتمّة: قال الفرّاء: (وقد قرأ يحيى بن وثّاب وحمزة (10):

(1) سورة البقرة/26.

(2) مَعاني القُرآن 21/1. ويُنظر فيه: 8/1.

(3) سورة البقرة/177.

(4) مَعاني القُرآن 105/1. ويُنظر فيه: 157/1.

(5) يُنظر: المصطلح النّحويّ عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 91.

(6) سورة القصص/34.

(7) يُنظر القراءة: السبعة في القراءات ص 494. معاني القراءات ص 366. الحجّة في القراءات ص 278. حجّة القراءات ص 545. التّيسير في القراءات ص 171. التّبصرة في القراءات ص 287. المستنير في القراءات العشر350/2. والرَّفع قراءة حمزة ونافع، والجزم قراءة الباقين.

(8) مَعاني القُرآن 306/2.

(9) يُنظر: إعراب القرآن ص 639. مشكل إعراب القرآن 161/2. البيان في غريب إعراب القرآن 194/2.

(10) يُنظر القراءة: السّبعة في القراءات ص 421. التّيسير في القراءات السّبع ص 152. التبصرة في القراءات ص 260. الحجّة في القراءات السّبع ص 245. معاني القراءات ص 260. حجّة القراءات ص 458. المستنير في القراءات العشر 293/2. النّشر في القراءات العشر 241/2.

﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى﴾ [1] بالجرّ المحض فإنْ قلتَ: فكيف أُثبِتَتِ الياء في (تخشى)؟ قلتُ في ذلك ثلاثة أوجه..... والوجه الثّالث أنْ يكون الياء صِلة لفتحة الشّين) [2]. أي: متمِّمة وموصولة لما قبلها.

ثانياً: المصطلحات المتداخلة عند الفرّاء:

بعد أنْ أحصينا المصطلحات المتنوِّعة في كتاب (مَعاني القُرآن) نبدأ بدراسة المصطلحات المتداخلة فيه، وهي:

1- مصطلح الخبر: واستعمل له ثلاثة مصطلحات هي:

أ - الخبر: قال الفرّاء: (قال: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [3]. يرفع (خَالِقُ) على الابتداء، وعلى أنْ يكون خبراً) [4].

ب - الفعل: وقد أتينا عليه بالشَّرح والتَّوضيح قبلاً [5].

جـ - المرافع [6]: استعمله الفرّاء ليدلَّ به على (الخبر). قال: (وقد قيل في (طه) إنَّه: يا رجل، فإنْ يكُ كذلك فليس يحتاج إلى مرافعٍ؛ لأَنَّ المنادى يُرفع بالنّداء) [7]. أي: لا يحتاج إلى خبر.

2- مصطلح (الضّمير) : استعمل الفرّاء المصطلحات الآتية ليدلَّ بها على مصطلح (الضّمير) :

(1) سورة طه/77.
(2) مَعاني القُرآن 161/1 - 162.
(3) سورة الأنعام /102.
(4) مَعاني القُرآن 348/1.
(5) يُنظر: مَعاني القُرآن 409/1، 355/2.
(6) يُنظر: المصطلح النّحويّ/أسطورة وواقع ص 173. المصطلح النّحويّ عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 58.
(7) مَعاني القُرآن 370/1.

أ - الضّمير: قال: (وقوله: ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ﴾[1] ولم يقلْ: لها.... ولو قيل.... فلا مرسل لها لأَنَّ الضّمير على الرَّحمة جازَ....)[2].

ب - المكنيّ: قال الفرّاء: (وقوله: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ﴾[3] العرب إذا جاءت إلى اسمٍ مكنيٍ قد وُصِفَ بهذا وهذان وهؤلاء فرَّقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلُوا المكنيّ بينهما)[4].

جـ - الكناية: وقال: (وقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ﴾[5] الهاء كناية عن القرآن)[6].

د - الاسم: استعمل هذا المصطلح ليدلَّ به على الضّمير؛ إذ قال: (فإذا قلتَ: تُرِكْتُ ورائك، وخُلِّيتُ ورأيكَ. نصبتَ الرأي؛ لأَنَّ المعنى: لو تُرِكْتَ إلى رأيكَ، فنصبتَ الثّاني لحسُنَ هذا المعنى فيه، ولأَنَّ الاسم مُتَّصِلٌ بفعلٍ)[7]. يقصد الضَّمير (التّاء) المتَّصل بالفعل (تُرِكَ).

3- مصطلحات ضمير الشّأن: ومصطلحاته هي:

أ - مصطلح العماد: قال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[8]: (وإنْ شئت جعلت (هو) عماداً...)[9].

---

(1) سورة فاطر/2.
(2) مَعاني القُرآن 366/2.
(3) سورة آل عمران/119.
(4) مَعاني القُرآن 231/1.
(5) سورة البقرة/ 23.
(6) مَعاني القُرآن 19/1. ويُنظر فيه: 50/1.
(7) مَعاني القُرآن 177/3. ويُنظر فيه: 16/1.
(8) سورة البقرة/85.
(9) مَعاني القُرآن 51/1.

ب - مصطلح هاء العماد: استعمل هذا المصطلح ليدلَّ أيضاً على ضمير الشّأن. قال: (وقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللهُ﴾ [1]. هذه الهاء هاء عماد وهو اسم لا يظهر) [2]. والذي يدلُّ أنّه عَنَى به (ضمير الشّأن) ما قاله أحدُ الباحثين المحُدثِين في إعراب الآية الكريمة عينها: (والهاء إمّا ضمير شانٍ، أو راجعة إلى ما دلَّ عليه ما قبلها) [3].

جـ - مصطلح المجهول: وقال الفرّاء: (.... كما تقول: مِن الرّجال مَنْ هو إخوتكَ، تذهب بهو إلى الاسم المجهول...) [4]. أي: ضمير الشّأن.

4- مصطلحا التّنوين: استعمل الفرّاء مثل سيبويه مصطلحين له، هما:

أ - مصطلح التّنوين: قال الفرّاء: (... فانزلَ الله ﴿لا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [5]... وقد قرأها الحسن البصريُّ [6]: (لا تَقُولُوا رَاعِناً) بالتّنوين) [7].

ب - مصطلح النُّون: وقال: (وقد سمعتُ كثيراً مِن القرّاء [8] الفصحاء يقرؤون: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ﴾ [9]. فيحذفون النُّون مِن

(1) سورة النمل /9.

(2) مَعاني القُرآن 287/2.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه 483/5.

(4) مَعاني القُرآن 394/2.

(5) سورة البقرة/104.

(6) يُنظر القراءة: إعراب القرآن ص 137. تفسير البحر المحيط 508/1.

(7) مَعاني القُرآن 70/1.

(8) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، وغيره. يُنظر: السّبعة في القراءات ص 701. معاني القراءات ص 701. المستنير في القراءات العشر 549/2.

(9) سورة الإخلاص/ 1 - 2.

(أَحَدٌ...) [1] واستعمل (نون الإعراب) وأراد به أيضاً التَّنوين [2].

5- مصطلحا (المفعول المطلق) : استعمل الفرّاء له مصطلحين هما:

أ - مصطلح المصدر: قال: (.. كلُّ مصدر وقعَ موقعَ فعلَ ويَفعلُ جازَ نصبه، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَعَاذَ اللهِ أَنْ نَأْخُذَ﴾ [3]....) [4].

ب - مصطلح الخروج: قال: (وقوله: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللهِ حَقّاً) [5]. رُفِعَتِ المرجع بـ (إِلَيْهِ)، ونصبت قوله (وَعْدَ اللهِ حَقّاً) بخروجه منهما) [6] و(حَقّاً) منصوب على المصدر [7].

6- مصطلحات (الحال): واستعمل له المصطلحات الآتية، وهي:

أ - مصطلح الحال: قال الفرّاء: (وكلُّ فعلٍ أوقعتَهُ على أسماء لها أفاعيل ينصبُ على الحال الذي ليس بشرطٍ فيه الرَّفع على الابتداء، والنَّصب على الاتّصال بما قبله من ذلك: رأيتُ القوم قائماً وقاعداً...) [8].

ب - مصطلح النَّصب على القطع: قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [9]: (.... فتنصب (هُدًى) على القطع...) [10].

---

(1) مَعاني القُرآن 432/1. ويُنظر فيه: 201/1، 120.

(2) يُنظر: مَعاني القُرآن 120/1.

(3) سورة يوسف/79.

(4) مَعاني القُرآن 39/1. ويُنظر إعراب الآية: إعراب القران ص 453.

(5) سورة يونس/4.

(6) مَعاني القُرآن 457/1.

(7) يُنظر: إعراب القرآن ص 403.

(8) مَعاني القُرآن 193/1. ويُنظر فيه: 24/1.

(9) سورة البقرة/2.

(10) مَعاني القُرآن 12/1. ويُنظر فيه: 7/1، 6/2.

جـ - مصطلح النَّصب على الفعل: وقال: (وقوله: ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1]. نُصبت الزَّهرة على الفعل متعناهم به زهرةً في الحياة وزينة فيها)[2].

د - مصطلح التَّقريب: واستعمله بمعنى (الحال) إذا كان عاملها (هذا). فقال في أَحد مواضعها: (... والمعنى الثَّالث أنْ يكون ما بعد (هذا) واحداً لا نظير له، فالفعل حينئذٍ أيضاً منصوب. وإنَّما نصبتَ الفعل لأنَّ (هذا) ليستْ بصفة للأسد[3] إنّما دخلتْ تقريباً، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود)[4].

هـ - مصطلح الخروج: وهو مِن المصطلحات المشكلة في (مَعاني القُرآن) للفرّاء، واستعمله للمفعول المطلق وسنأتي عليه. وللحال، إذ قال مستعملاً إيّاه لهذا الأخير: (وقوله: ﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ﴾[5] منصوب خارجاً مِن القَدَر...)[6]، أي: على الحال[7].

7- مصطلحا (الخارج) : استعملهما لمعنيين مهمَّين، هما:

أ - مصطلح المفعول المطلق: قال الفرّاء: (وقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ الله حَقّاً﴾[8]. رفعتَ المرجع بـ (إِلَيْهِ)، ونصبت قوله ﴿وَعْدَ الله

---

(1) سورة طه/131.

(2) مَعاني القُرآن 196/2. ويُنظر فيه: 55/1.

(3) في المثال: ما كان مِن السِّباع غير مخوّف فهذا الأسد مخوّفا. يُنظر: مَعاني القُرآن 1/ 12.

(4) مَعاني القُرآن 12/1. ويُنظر فيه: 231/1 - 232.

(5) سورة البقرة/236.

(6) مَعاني القُرآن 153/1.

(7) يُنظر: مَعاني القُرآن 153/1، الهامش المرقَّم بـ (1).

(8) سورة يونس/4.

حَقًّا﴾ بخروجه منهما....)[1]. وقد تحدَّثنا عنه قبل قليل.

ب - مصطلح الحال: قال الفرّاء: ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[2]: (جعلت مباركاً مِن نعتِ الكتاب فرفعته. ولو نصبْتَهُ على الخروج مِن الهاء في (أَنْزَلْنَاهُ) كان صواباً)[3].

8- مصطلحات الظَّرف: واستعمل له ثلاث مصطلحات:

أ - مصطلح الظَّرف: استعمل مصطلح (الظَّرف) عينه، فقال: (... ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[4]. يكون نصباً ورفعاً. فمَن نصبَ جعلَ الواو كأنَّها ظرفٌ للفعل مُتَّصلة بالفعل...)[5].

ب - مصطلح (المحالّ) أو (المحلُّ): قال الفرّاء: (وإذا رأيتَ الاسم مرفوعاً بالمحالِّ. مثل عندكَ، وفوقكَ، وفيها..)[6]. وعلى الطَّريقة عينها استعمل (المحلِّ)[7].

جـ - مصطلح الصِّفة: قال الفرّاء: (وقوله: ﴿آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[8] (آلْآنَ) حرف بُنيَ على الألف واللّام لم تخلعْ منه، وتُرِكَ على مذهب الصِّفة؛ لأنَّه صفةٌ في المعنى واللَّفظ)[9].

---

(1) مَعاني القُرآن 457/1. ويُنظر فيه: 154/1، 381/2.
(2) سورة الأنعام/155.
(3) مَعاني القُرآن 365/1.
(4) سورة الذّاريات/48.
(5) مَعاني القُرآن 240/1 - 241.
(6) مَعاني القُرآن 362/1.
(7) يُنظر: مَعاني القُرآن 28/1.
(8) سورة يونس/51.
(9) مَعاني القُرآن 467/1. ويُنظر فيه: 42/3.

9- مصطلحا الفعل المضارع: وقد استعمل له مصطلحين الأوّل: المضارع عينه [1]. والآخر: المستقبل، وقد مثّلنا لهما [2].

10- مصطلحا الشَّرط: والمصطلحان اللّذان وَرَدَا على لسان الفرّاء هما:

أ - مصطلح الشَّرط: قال: (وقوله: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [3]... وهذه اللَّام في قوله: (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) لام كي لو أُلْقِيتْ كان صواباً. والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعلٍ بعدها. ولا تكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو) [4].

ب - مصطلح الجزاء: وقال الفرّاء: (وقوله: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [5]. (مَا) في معنى جزاء ولها فعل مضمر...) [6]. فالجزاء هنا بمعنى الشَّرط.

11- مصطلحات (نزع الخافض): واستخدم له الفرّاء المصطلحات المختلفة الآتية:

أ - مصطلح سقوط الخافض: قال: (وقوله: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [7] فيها ثلاثة أوجه...... والنَّصب الآخر:

---

(1) يُنظر: مَعاني القُرآن 191/3.

(2) يُنظر: مَعاني القُرآن 28/1، 60 - 61، 144.

(3) سورة البقرة/185.

(4) مَعاني القُرآن 113/1.

(5) سورة النّحل /53.

(6) مَعاني القُرآن 104/2.

(7) سورة الحج/72.

بإيقاع الإنباء عليها بسقوط الخافض...)[1].

ب - مصطلح نزع الصِّفة: وقال الفرّاء أيضاً: (وقوله: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾[2]. يريد: فلا جُناح عليهما في أَنْ يَتَرَاجَعَا، (أَنْ) في موضع نصبٍ إذا نُزِعَتِ الصِّفة)[3].

جـ - مصطلح فَقْدُ الخافض: وقال أيضا: (وقوله: ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ﴾[4]: وَجِلَة مِن أنَّهم. فإذا ألقيتَ (مِنْ) نصبتَ. وكلُّ شيءٍ في القرآن حذفتَ منه خافضاً فإنَّ الكسائيَّ كان يقول: هو خَفضٌ على حالِهِ. وقد فسَّرنا أنَّه نصبٌ إذا فُقِدَ الخافضُ)[5].

د - مصطلح إضمار الخافض: وقال: (وقوله: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[6]..... ولو جعلتها[7] نصباً مِن إضمار الخفض جزيتهم لأنَّهم هم الفائزون بأعمالهم في السَّابق)[8].

هـ - مصطلح إلقاء الخافض: قال الفرّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾[9]: (..... ولو قُرِئتْ بفتح (أَنْ)... وتأويل (أَنْ) في موضع نصبٍ، لأنَّها إنَّما كانت أداة بمنزلة (إذ) فهي

---

(1) مَعاني القُرآن 198/1.

(2) سورة البقرة/ 230.

(3) مَعاني القُرآن 148/1.

(4) سورة المؤمنون/60.

(5) مَعاني القُرآن 238/2.

(6) سورة المؤمنون/111.

(7) أي: أَنَّ.

(8) مَعاني القُرآن 243/2.

(9) سورة الكهف/6.

في موضع نصبٍ إذا ألقيتَ الخافض...) [1].

12- مصطلحا (القسم) : استعمل الفرّاء مصطلحين ليدلَّا بهما على هذا المصطلح:

أ - مصطلح اليمين: قال: (... لأَنَّ (لَئنْ) كاليمين، وجواب اليمين بـ(لا) مرفوع) [2].

ب - مصطلح الحلف: وقال الفرّاء: (... ألا ترى أنَّك تقول للرَّجل: احْلِفْ لتقومنَّ، أو احْلِفْ لأقومنَّ، كما تقول: قُل لأقومنَّ. ولا يجوز أنْ تقول للَّرجل احْلِفْ ليقومنَّ، فيصير كأنَّه لآخر، فهذا ما في اليمين) [3].

13- مصطلحا (الصِّفة) للتّابع: واصطلح له بمصطلحين:

أ - مصطلح الصِّفة: قال الفرّاء: (وقوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ [4] مِن صفة الله عزَّ وجلَّ، لأَنَّ الملائكة تَعْرُجُ إلى الله عزَّ وجلَّ، فوَصَفَ نفسه بذلك) [5].

ب - مصطلح (النَّعت) : أكثر الفرّاء مِن استعمال هذا المصطلح؛ قال: (وقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [6]. بخفضِ (غَيْرِ) لأنَّها نعتٌ للَّذين....) [7].

ونريد أنْ نُبيّن هنا أنَّ مصطلح (الصِّفة) ذكره الفرّاء في كلِّ كتابه بمعنى

---

(1) مَعاني القُرآن 58/1.
(2) مَعاني القُرآن 130/2.
(3) مَعاني القُرآن 54/1.
(4) سورة المعارج/3.
(5) مَعاني القُرآن 184/3.
(6) سورة الفاتحة/7.
(7) مَعاني القُرآن 7/1. ويُنظر فيه: 55/1.

صفة للشَّيء عندما تكون صفة حقّاً، وكثيراً ما ربطها باسم (الله) سبحانه وتعالى[1]. وعلى حسب النَّصِ الذي ذكرناه. أمّا (النَّعت) فقد استعمله بمعنى (التّابع).

14- مصطلحات (العطف): واستعمل الفرّاء له ثلاثة مصطلحات، هي:

أ - مصطلح العطف: قال الفرّاء في (بل): (- (بل) كلمة عطف...)[2].

ب - مصطلح النَّسق: قال: (ويجوز فيه[3] الإتباع؛ لأنّه نسقٌ في اللّفظ...)[4]. أي: عطفٌ.

جـ - مصطلح المردود أو الردّ: وقال أيضاً: (وكان النّحويّون يقولون: (الْمُقِيمِينَ) مردودة على ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[5] إلى (الْمُقِيمِينَ).)[6].

15- مصطلحات (التَّوكيد): واستعمل للدّلالة عليه المصطلحات الآتية:

أ - مصطلح التَّوكيد: قال: (قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[7]. المعنى - والله أَعلم - ما منعك أنْ تسجد. و(أنْ) في هذا الموضع تصحبها لا،

---

(1) يُنظر: مَعاني القُرآن 116/1، 154.

(2) مَعاني القُرآن 53/1. ويُنظر فيه: 33/1، 198/2.

(3) أي: الفعل المنصوب بعد واو المعيّة التي يُسمّيها (واو الصَّرف).

(4) مَعاني القُرآن 235/1.

(5) سورة النّساء/162.

(6) مَعاني القُرآن 107/1.

(7) سورة الأعراف/12.

وتكون (لا) صِلة. كذلك تفعل بما كان في أوّله جحدٌ. ورُبَّما أعادُوا على خبره جحداً للاستيثاق منه الجحد والتَّوكيد له)[1]. يريد أنْ يقول: إنَّه ربَّما أعادُوا النّفي في أوّل الكلام في مثل قولنا: لا لا أَذهبُ، وما ما أكتبُ.

ب - مصطلح التَّكرير: استعمله بمعنى (التَّوكيد). قال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]: (ومَن قرأ (ولا تحْسَبَنَّ)[3] قال: (إِنَّمَا) وقد قرأها بعضهم (ولا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا) بالتَّاء والفتح على التَّكرير: لا تحسبنَّهم لا تحسبنَّ إنَّما نملي لهم)[4] ومصطلح التَّكرير واضحٌ بمعنى التَّوكيد في هذا النَّصّ.

جـ - مصطلح التَّشديد: قال الفرّاء: (ثُمَّ قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾[5]... فإنْ شئتَ رفعتَ السَّابقين بالسَّابقين الثَّانية وهم المهاجرون، وكلُّ مَن سبقَ إلى نبيٍّ فهو من هؤلاء، فإذا رفعتَ أَحدهما بالآخر، كقولك الأوّل السّابق، وإنْ شئتَ جعلت الثّانية تشديداً للأولى...)[6]. أي: توكيداً للأولى.

د - مصطلح النَّعت[7]: استعمل الفرّاء مصطلح (النَّعت)، وأراد به

---

(1) مَعاني القُرآن 374/1.

(2) سورة آل عمران /178.

(3) وهي قراءة حمزة. يُنظر: السّبعة في القِراءات ص 220. التَّيسير في القِراءات ص 92. التَّبصرة في القِراءات ص 176. الحُجّة في القِراءات السّبع ص 116. معاني القِراءات ص 113. حجّة القِراءات ص 182. الكشف عن وجوه القِراءات 365/1. المستنير في القراءات العشر 93/2. النَّشر في القِراءات العشر 184/2.

(4) مَعاني القُرآن 248/1.

(5) سورة الواقعة/10.

(6) مَعاني القُرآن 122/3.

(7) يُنظر: المصطلح النّحويّ عند الفرّاء (رسالة ماجستير) ص 88.

التَّوكيد. ربَّما لأنَّ كِلا الموضوعين مِن التَّوابع. قال الفرّاء: (وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[1]. فمَن رفعَ جعلَ (كُلّ) اسماً... ومَن نصب[2] (كُلَّهُ) جعله مِن نعت الأمر)[3].

وأغلب المصادر التي عدنا إليها قديماً وحديثاً تؤكِّد أنَّ (كُلَّهُ) بالنَّصب هي توكيد[4]؛ لذا لا نستبعد أنْ يكونَ أراد بـ (النَّعت) التَّوكيد.

16- مصطلحات (البدل): واستعمله له مصطلحات عديدة، هي:

أ - مصطلح التَّرجمة: استعمله للدَّلالة على (البدل)؛ قال: ﴿في قوله تعالى: (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾[5]: (..... فخفض الكواكب ترجمة عن الزِّينة)[6]. أَي: على البدل مِن (الزِّينة)[7].

ب - مصطلح التَّفسير: واستعمله الفرّاء للدَّلالة على (البدل) أيضاً، قال: (وقوله ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[8].... وإنْ شئت جعلت (الَّذِينَ)[9] مستانفة مرفوعة، كأنَّك جعلتها تفسيراً للأسماء التي في أَسرُّوا...)[10].

جـ - مصطلح العبارة: ذهب الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ - رحمه الله -

---

(1) سورة آل عمران/154.

(2) النّصب قراءة أبي عمرو بن العلاء. يُنظر: السّبعة في القِراءات ص 217. حجّة القِراءات ص 177.

(3) مَعاني القُرآن 243/1.

(4) يُنظر: التبيان في غريب إعراب القرآن 198/1. إعراب القرآن الكريم وبيانه 550/1.

(5) سورة الصّافات/6.

(6) مَعاني القُرآن 159/2.

(7) يُنظر: إعراب القرآن ص 727.

(8) سورة الأنبياء/ 3.

(9) من الآية /3. من سورة (الأنبياء) المشار إليها في الهامش السّابق.

(10) مَعاني القُرآن 198/2.

إلى أنَّ الفرّاء استعمل مصطلح (العبارة) ، وأراد به (البدل) [1] في نصِّ الفرّاء: (وقوله: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ [2] أنَّ موضع نصبٍ لأنَّه عبارة عن الكذب) [3]. وقد أكّدتْ كُتُبُ إعراب القرآن هذا التَّخريج وسمّته البدل. قال ابن النَّحّاس: (... (أَنَّ لَهُمْ) بدل مِن الكذب) [4].

د - مصطلح المردود: استعمله الفرّاء أيضاً بمعنى (البدل)، قال: (ومثله قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [5] (مَنِ) مردودة على خفض (النَّاسِ) فهو مِن هذا...) [6].

17- مصطلحا (اسم الفاعل) : واستعمل له مصطلحين اثنين هما (الفعل الدّائم)، و(الفعل). وقد أتينا عليهما قبلاً بالتَّمثيل والشَّرح.

18- مصطلحا (الممنوع مِن الصَّرف) : استعمل للدَّلالة عليه مصطلحين الأوّل هو هذا (الممنوع مِن الصَّرف). والآخر (الإجراء وعدم الإجراء). وقد وَرَدَا في نصٍّ واحدٍ، قال: (وقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ الله فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [7] نُصبتْ المواطن لأنَّ كلَّ جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان، وبعدها حرفان فهو لا يُجرى، مثل صوامع، ومساجد، وقناديل، وتماثيل، ومحاريب. وهذه الياء بعد الألف لا يُعْتَدُّ بها؛ لأنَّها قد تدخل فيما ليستْ هي منه، وتخرج ممّا هي منه، فلم يعتدُّوا بها، إذا لم تثبتْ كما ثبت غيرها. وإنَّما منعهم مِن

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة/أسطورة وواقع ص 135.
(2) سورة النّحل/62.
(3) مَعاني القُرآن 107/2.
(4) إعراب القرآن ص 481.
(5) سورة آل عمران/ 97.
(6) مَعاني القُرآن 179/1. ويُنظر فيه: 82/1.
(7) سورة البراءة/25.

إجرائه أَنَّه مثال لم يأتِ عليه شيءٌ مِن الأسماء المفردة، وأنَّه غاية للجِماع؛ إذ انتهى الجماع إليه فينبغي له ألَّا يُجمع. فذلك أيضاً منعه مِن الانصراف)[1]. نقرأُ في هذا النَّصِّ الطَّويل مصطلحي (الممنوع مِن الصَّرف)، و(عدم الإجراء). وكلاهما بمعنىً واحدٍ. والحق أنَّ الفرّاء أكْثَرَ مِن استعمال مصطلح (الإجراء) ، و(عدم الإجراء)[2].

19- مصطلحات (الزِّيادة): أطلق الفرّاء عدّة مصطلحات على (الزِّيادة)؛ ولا نجده يستعمل مصطلح (الزِّيادة) ؛ لذا رأينا أنَّ (الزِّيادة) منسوب إلى البصريين[3]. أمّا المصطلحات التي نجدها في هذا المعنى، هي:

أ - مصطلح الصِّلة: بمعنى الزِّيادة، وقد مثّلنا لها كثيراً، ونذكر هنا أيضاً قول الفرّاء في (لا) النّافية للجنس إذا تكررتْ: (..... والعرب إذا بدأت بالتَّبرئة فنصبُوها لم تُنصب بنون[4]، فإذا عطفُوا[5] بـ (لا) كان فيها وجهان، إنْ شئتَ جعلتَ (لا) معلَّقة يجوز حذفها فنصبتَ على هذه النِّية بالنُّون؛ لأَنَّ (لا) في معنى صِلة...)[6].

ب - مصطلح الحشو: وجدنا سيبويه يستعمل هذا المصطلح بمعنى (صِلة الموصول). ويستعملها الفرّاء بمعنى (الزَّائد)؛ إذ قال: (.... إذا جعلت (ما) صلة لها فتصير (ما) مع (نِعْمَ) بمنزلة (ذا) مِن (حبَّذا) ألا ترى أنَّ (حبَّذا) لا يدخلها تأنيثٌ ولا جمع. ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول عمّا

---

(1) مَعاني القُرآن 428/1.

(2) يُنظر: مَعاني القُرآن 42/1، 20/2، 289.

(3) يُنظر: شرح المفصّل 128/8.

(4) النّصب هنا بمعنى البناء، والنّون هو التّنوين.

(5) أي: كرّروها.

(6) مَعاني القُرآن 120/1.

قليل آتيكَ، جاز فيه التّأنيث والجمع)[1]. والمصطلح باستعماله هذا يعدُّ مِن عبارات الكوفيين المبتدعة[2].

جـ - مصطلح الطَّرح: استعمله الفرّاء بمعنى (الزّيادة)، قال: وقوله: ﴿لا أُقْسِمُ﴾[3]. كان كثيرٌ مِن النّحويّين يقولون: (لا) صِلة[4]. قال الفرّاء: (ويُبتدأ بجحدٍ ثُمَّ يُجعل صِلةً يُراد به الطَّرح؛ لأَنَّ هذا لو جاز لم يُعرف فيه جحد مِن خبرٍ لا جحد فيه)[5].

وقد استعمله بمعنى المحذوف فقال: (... ومِن العرب مَنْ يقول إذا طرح الميم: يا الله اغفرْ لي)[6]. قال هذا في كلامه عن (اللهمَّ). فالطَّرح هنا بمعنى المحذوف[7].

20- مصطلحات الحذف: ومصطلحاته عند الفرّاء هي:

أ - مصطلح الضّمير: استعمل الضّمير بمعنى المحذوف. قال: (وأمّا ما لا يحسن فيه الضّمير لقلَّةِ اجتماعِهِ، فقولك: قد أعتقتُ مبارَكًا أمسِ وآخر اليوم يا هذا؛ وأنت تريدُ: واشتريتُ آخر اليومَ؛ لأنَّ هذا مختلف لا يعرف أَنَّكَ أردتَ ابتعتُ)[8].

---

(1) مَعاني القُرآن 58/1.

(2) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 359 - 360. المدارس النّحويّة (د - شوقي ضيف) ص 167. المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوُّره ص 179.

(3) سورة القيامة/1.

(4) وهو قول الكسائيّ. يُنظر: مَعاني القُرآن له ص 247.

(5) مَعاني القُرآن 207/3.

(6) مَعاني القُرآن 203/1.

(7) يُنظر: مَعاني القُرآن 228/1، 431.

(8) مَعاني القُرآن 14/1.

ب - مصطلح الإضمار: قال الفرّاء مستعملاً هذا المصطلح بمعنى الحذف: (وإنَّما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلُّ أوَّله على آخره؛ كقولك: قد أصابَ فلان المال، فبنى الدُّورَ والعبيدَ والإماءَ واللّباسَ الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدَّواب ولا على الثّياب، ولكنّه مِن صفات اليَسارِ...)[1].

جـ - مصطلح التَّرك: وقال: (... ولا يجوز أنْ تقول: في الدَّار يقول ذلك، وأنت تريدُ في الدّار مَن يقول ذلك، إنَّما يجوز إذا أضفتَ في إلى جنس المتروك)[2]. وجنس المتروك هو (مِن).

د - مصطلح السَّقط: واستعمله بمعنى المحذوف. قال: (... ومِن شأَن العرب أَنْ تقول أذهبتُ بصره، بالألف إذا أَسقطُوا الباء)[3]. أَي: حذفوها.

هـ - مصطلح الطَّرح: وقد مرَّ عند حديثنا عن مصطلحات (الزِّيادة).

21- مصطلحا (النَّفي) : وهما:

أ - النَّفي: قال الفرّاء: (وقال الله تبارك: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[4]. لأنَّ في (فَعَلُوهُ) اسماً معرفة[5]، كان الرَّفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل)[6].

ب - مصطلح (الجحد) : وهذا المصطلح أكثرُ دوراناً في كتاب

(1) مَعاني القُرآن 13/1.
(2) مَعاني القُرآن 271/1.
(3) مَعاني القُرآن 19/1. ويُنظر فيه: 22/1.
(4) سورة النّساء/66.
(5) اي: الضّمير.
(6) مَعاني القُرآن 166/1.

(مَعاني القُرآن). قال: (وقوله: ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ (1). إنْ شئتَ جعلت (مَا) جحداً تريد: ليس تغني عنهم النُّذُر..) (2). وصحيح ما ذهب إليه الدُّكتور أحمد مكي الأنصاري مِن أَنَّ الفرّاء استعمل مصطلح (الجحد) بدل مصطلح (النَّفي) (3). لأَنَّ مصطلح (النَّفي) عند الفرّاء ليس واضحاً، ولم يستعمله بالطَّريقة التي استعمل بها مصطلح (الجحد) .

واستعمل له مصطلحين؛ هما (الاستئناف) و(الائتناف). وقد وَرَدَا عنده في نصٍّ واحد. قال: (وقوله: ﴿يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ (4). جزم على الجزاء. ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (5) فجزم الأفاعيل، ثمَّ قال: ﴿وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ (6) رفعاً على الائتناف) (7). فذكر الاستئناف في أوّل النَّص، والائتناف في آخره، وكلاهما بمعنى.

بيَّنَّا هنا المصطلحات النّحويّة المتَنوّعة والمختلفة في كتاب مَعاني القُرآن. ونعيد ما قُلناه عن كتاب سيبويه؛ في أنَّ غموض كتاب (مَعاني القُرآن) مردُّهُ إلى غموض مصطلحاته، تنوّعاً وتداخلاً.

وقبل أنْ نختم القول في مصطلحات الفرّاء، لا بُدَّ لنا أنْ نُسجِّل هنا أهمَّ مميزات المصطلح النّحويّ لديه:

1- يُكْثِرُ مِن استعمالِهِ لمصطلحات البَصريين، ممَّا يدلُّ على أَنَّه

(1) سورة القمر/5.
(2) مَعاني القُرآن 105/3. ويُنظر فيه 8/1، 235.
(3) يُنظر: أبو زكريّا الفرّاء ص 442. مدرسة الكوفة ص 354.
(4) سورة آل عمران/29.
(5) سورة آل عمران/29.
(6) سورة آل عمران/29.
(7) مَعاني القُرآن 206/1.

على درايةٍ واسعةٍ بالمذهب البصري.

2- ينقل مصطلحات سيبويه بخاصّة ممّا يدلُّ أيضاً أَنَّه قرأ كتاب سيبويه.

3- أَغلب المصطلحات النَّحويَّة التي ابتدعها اندثرتْ، وما عادتْ تُستعملُ؛ مثل مصطلحات (الخروج)، و(المردود)، و(المصمود).

4- خُصِّصَ عددٌ مِن مصطلحاته بعد أنِ استعملها بشكل عامٍّ، مثل مصطلح (النّاقص) .

5- تُعَدُّ مصطلحاتُهُ بحقٍّ توسعةً في استعمال المصطلح النّحويّ.

فهو الرَّجل الثّاني في تأصيل المصطلح النّحويّ بعد سيبويه.

ثالثا: المصطلح النّحويّ عند ابن السِّكيت [1] (ت 244 هـ):

يُعدّ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكّيت، عَلَماً مهماً مِن أعلام التُّراث الإسلامي بعامّة، واللُّغة العربيّة بخاصَّةٍ، ولاسيَّما علم اللُّغة.

ومصطلحه - كما يقول الدُّكتور محيي الدّين توفيق - هو مصطلح الكوفيين بعامّة والفرّاء بخاصّة [2] - وإنَّه - والكلام للدُّكتور محيي الدّين توفيق - لم يأتِ بجديد في مجال المصطلحات النّحويّة [3].

ولو استقصينا مصادره في المصطلح النّحويّ، لوجدنا أنّ منها ما ينتمي إلى المذهب البصري، والآخر إلى المذهب الكوفي وهذا اغلبه.

ومن الأمور التّي تَلْفِتُ الأنظار أنَّه لم يستعمل مصطلحات أستاذه

(1) يُنظر ترجمته: مراتب النّحويّين ص 116. طبقات النّحويّين واللُّغويّين ص 202. نزهة الألباء ص 138. إنباه الرّواة 50/4. معجم الأدباء 50/20. البلغة ص 288. بغية الوعاة 349/2.

(2) يُنظر: ابن السِّكّيت اللُّغويّ ص 317.

(3) يُنظر: ابن السِّكّيت اللُّغويّ ص 317.

الفرّاء الخاصّة، مثل: (المصمود، والمؤقَّت، والفعل بمعانيه) التي ذكرناها عند دراسة المصطلح النّحويّ لدى الفرّاء؛ ممّا يدلُّ على انتهاء تلك المصطلحات بنهاية واضعها. أمّا مصطلحات الفرّاء العامّة التي ابتدعها، أو التي أخذها مِن أستاذه الكسائيّ أو البصريين، فقد استعملها ابن السِّكّيت كثيراً في مؤلفاته، مثل (الواقع، والنَّسق، والنَّعت) وغيرها. ولا ننسى فالرَّجل لغويٌّ ماله وُكْدٌ بالدِّراسات النّحويّة إلَّا ما يخدم النَّصّ الذي يدرسه.

والمصطلحات النّحويّة التي رصدناها لابن السِّكّيت في مؤلّفاته:

1- مصطلح (ألقاب الإعراب) : تَلا ابن السِّكّيت تِلْوَ الكوفيين والبَصريين في الخلط بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء. قال: (رُضَّ ورَضَّ، رفع ونصب)[1].

2- مصطلح (الواقع) : واستعمله بمعنى (المتعدّي) على غِرار استعمال بعض البصريين والكوفيين قال: (ويُقال: سَفِهَ الرَّجُلُ وسَفُهَ لغتان. فإذا قالُوا سَفِهَ رأيَهُ كسرُوا الفاء لا غير؛ لأنَّ فَعُلَ لا يكون واقعاً)[2]؛ اي: مُتعدِّياً في باب كَرُمَ.

3- مصطلح (التَّفسير) : بيَّنَّا في غير مناسبة، هذا المصطلح ونسبته. وقد استعمله ابن السِّكّيت أيضاً بمعنى التَّمييز. قال: (... فإذا صرتَ إلى العشرين وسائر العقود استوى المذكَّر والمؤنَّث فقلتَ: عشرين رجلاً وعشرين امرأةً، والمفسّر منصوب في ذلك كلِّه)[3].

4- مصطلح (الصِّفة) : استعمله أيضاً بمعنى حرف الجرّ. قال: (...

---

(1) إصلاح المَنطق ص 167. ويُنظر فيه ص 299.

(2) إصلاح المَنطق ص 217.

(3) إصلاح المَنطق ص 299.

كما تقول: هو جاري بيتَ بيتَ، منصوبٌ غير منونٍ، والأصلُ بيتٌ لبيتٍ، أو بيتٌ إلى بيتٍ، فألقيتَ الصِّفة وصُيِّرا جميعاً اسماً واحداً)[1].

5- مصطلح (الإضافة) : استعمله ابن السِّكِّيت أيضاً على طريقة البصريين والكوفيين له بمعناه المعروف. قال: (وأمّا (فو) و(في) و(فا) فإنَّها تُقال في الإضافة. إلا أنَّ العجَّاج قال[2]:

خَالِطَ مِن سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

ورُبَّما قالُوا ذلك في غير الإضافة، وهو قليل)[3].

6- مصطلحات (الأفعال): نجدُ ابن السِّكِّيت يستعمل مصطلحي (الماضي) و(المستقبل). قال: (وما كان ماضيه على فَعَلَ مفتوح العين فإنَّ مستقبله يأتي بالضَّمِّ وبالكسرِ)[4].

7- مصطلح (النَّعت) : استعمله بمعنى (الصِّفة). قال: (... وإنْ شئتَ قُلتَ: الخمسةُ الأبواب، وأجريتها مجرى النَّعت وكذلك إلى العشرة)[5].

8- مصطلح (النَّسق) : قال ابن السِّكّيت: (... وإنْ شئتَ قلتُ: عندي ستَّةُ رجالٍ ونسوةٌ، فنسقتَ بالنِّسوة على السّتة)[6].

9- مصطلح (الصّرف وعدم الصَّرف) : قال: (ويُقالُ ادخلُوا أَحادَ أَحادَ غير مصروف لأنَّه مصروف عن جهته عُدِلَ عن واحدٍ إلى أَحادَ)[7].

(1) إصلاح المَنطق ص 299.
(2) ديوانه ص 492.
(3) إصلاح المَنطق ص 84. ويُنظر: كنز الحُفّاظ ص 59.
(4) إصلاح المَنطق ص 217.
(5) إصلاح المَنطق ص 302 - 303. ويُنظر: تهذيب إصلاح المَنطق 305/1.
(6) إصلاح المَنطق ص 302.
(7) كنز الحفّاظ ص 590.

10- مصطلح (السَّقط) : استعمله مثل استعمال البَصريين والكوفيين بمعنى (المحذوف). قال: (ومِن كلام العامّة، أنْ يحذفوا الهاء. وإذا أردّتَ المؤنّث قُلتَ: واحدة، واثنتان، وثنتان، وثلاث، وأربع، إلى العشر؛ بإسقاط الهاء) [1].

11- مصطلح (الجحد) : واستعمله أيضاً على طريقة مَن سبقوه من البصريين والكوفيين. قال: (لا باب ما يُتكلَّم فيه بالجحد. يُقال ما له صامتٌ ولا ناطق. فالصَّامت: الذَّهبُ والفضَّةُ. والنَّاطق: الكَبِدُ؛ يعني الإبل والغنم والخيل) [2].

هذه أشهر المصطلحات النّحويّة التي استعملها ابن السِّكّيت. وإنَّ النّاظر إليها لا يجدُ كبير عناءٍ في معرفة الكوفيّ منها والبصريّ على ما مرَّ في هذا الباب.

رابعا: المصطلح النَّحويّ عند ثَعْلَب [3] (ت 291 هـ):

يُعَدُّ أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلَب النّاطق الرَّسمي باسم الكوفيين، وهو الذي نشر دعوتهم النّحويّة، ومفاهيمهم نحو هذا العلم. ولا نُغالي إذا ما قلنا: إنَّه لولا ثعلبٌ لما بقيَ مِن تراث الكوفيين على ما نراه اليوم؛ فهو الذي قام بالتّرويج للمذهب الكوفي في بغداد، وكان الدَّرس النّحويّ الوحيد فيها، حتى جاء المبرّد مِن (سُرَّ من رأى) فَسَلَخَ منه تاجه النّحويّ، فانطلق التَّلاميذ يأخذون مِن المبرّد كما أَخذوا مِن ثعلب، فصار للزَّجّاج (ت 315 هـ) ومَن هم

(1) إصلاح المَنطق ص 298 - 299.

(2) إصلاح المَنطق ص 386.

(3) ينظر ترجمته: مراتب النّحويّين ص 116. طبقات النّحويّين واللّغويين ص 141. نزهة الألباء ص 173. إنباه الرُّواة 138/1. معجم الأُدباء 103/5. البلغة ص 34. بغية الوعاة 396/1.

في طبقته مصطلحاتٌ ممزوجةٌ في مؤلَّفاتهم مِن هذا الفريق أو ذاك.

وما يُهمّنا مِن هذا العالم الجليل، هو طريقة عرضه للمصطلح النّحويّ. ولكنْ نقول أوّلا في موارده التي استقى منها مصادره. وقد درسها الباحثون المُحدثون، فقالوا إنَّ مصادره، هي [1]:

1- القرآن الكريم وقراءاته.

2- الحديث الشّريف.

3- كُتُبُ البصريين ولاسيما كتاب سيبويه، وكُتُبُ الأخفش.

4- رواية الشِّعر؛ إذ نجده يشرح أهمَّ دواوين شعراء العرب مثل: الأعشى والخنساء، وغيرها.

5- الإمامان الكسائيّ والفرّاء.

والحقُّ أَنَّ الدُّكتور جمهور كريم الخمَّاس جمع المصطلحات النّحويّة الخاصّة بالإمام ثعلب جمعاً طيّباً، إلا أنّه لم يوفّق في تقسيم المصطلحات إلى كوفيّة وبصريّة، وثالثة تفرَّدَ بها [2]. أقول إنَّه لم يوفَّق؛ بسبب نسبة مصطلحات إلى البصريين، وقد رأينا أنَّ علماء المذهبين استعملهما، مثل مصطلح (الأمر) [3]، ومصطلح (العطف) [4]، ومصطلح (النَّعت) [5]، وغيرها [6]. والعكس صحيح، فقد نسب مصطلحات إلى الكوفيين، وهي مستعملة عند

(1) يُنظر: مدرسة الكوفة ص 182 - 187. المدارس النّحويّة (د. شوقي ضيف) ص 224 - 226.

(2) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 219 - 240.

(3) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 235.

(4) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 236.

(5) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 237.

(6) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 235.

البصريين مثل مصطلح (التَّفسير) [1] و(الجحد) [2]، و(الفعل المستقبل) [3]، وغيرها [4].

أمّا في أُطروحتنا هذه فإنّنا جَمَعْنا مصطلحاتِهِ جمعاً، وسنُنَوِّه إلى مصطلحات كلِّ فريق في مكانه. ومصطلحاته هي:

1- مصطلح (المكني) : واستعمله مثل الكوفيين، وبعض البصريين بمعنى الضّمير. قال: (... وإذا صاروا إلى المكنيّ جعلوه بين ها وذا. فقالُوا ها أنا ذا قائماً) [5].

2- مصطلح (الأمر) : مصطلح نُسِبَ إلى البصريين [6]، إذ قصدُوا به ضمير الشَّأن. قال الدُّكتور إبراهيم السّامرّائي في تفسيره لهذا المصطلح، بهذا الوضع: (وكأَنَّه يعني المشاهد والمنظور) [7].

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ بعض الباحثين المُحدثين يذهب إلى أنَّ ثعلباً استعمل مصطلح (الأمر) [8]، وأراد به ضمير الشَّأن، والحقُّ إنّه لم يستعمل هذا المصطلح، وإنَّما ردَّد، وناقش ما قاله بعض البصريين. ولنسمع قول ثعلب: (... وقال أبو عثمان المازني: إذا قُلتَ: إنَّ غداً يجيءُ زيدٌ، على إضمار الأمر، وتُضمِرُ الهاء فيرجع إلى غير شيءٍ، قال أبو العبّاس: وكلُّ هذا

(1) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 219.
(2) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 221.
(3) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 223.
(4) يُنظر: أبو العباس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 224 - 235.
(5) مجالس ثعلب 43/1.
(6) يُنظر: المصطلح النَّحوي: نشأتُهُ وتطورُّه ص 180.
(7) المدارس النّحويّة / أسطورة وواقع ص 111.
(8) يُنظر: أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو ص 235.

غلطٌ، العرب تقول: إنْ فيك يرغبُ زيدٌ. ولا يحتاج إلى إضمار الأمر؛ لأَنَّ المجهول لا يُحذف)[1]. نرى أنَّ ثعلباً كرَّر ما قاله المازنيُّ (ت 249 هـ)، ولم يردِ استعمال المصطلح. وعندما أخذ بالتّعليق على النَّص عاد إلى استعمال مصطلح (المجهول) الذي عُرِفَ عنه أنّه مِن استعمالات الكوفيين.

3- مصطلح (العِماد) : استعمله مثل استعمال الكوفيين بمعنى (ضمير الشّأن)، و(الفصل). قال في العلاقة بين العماد والتّقريب في قوله تعالى: ﴿هَـؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[2]: (.... إلَّا إنَّه لا يُدخَلُ العِمادُ مع التّقريب، مِن قِبَلِ أَنَّ العماد جواب والتَّقريب جواب فلا يَجتمعان...)[3]. والعماد هو (هنَّ)، والتّقريب هو (هؤلاء).

4- مصطلح (المجهول) : استعمله ثعلب في معنيين الأوّل على وِفق استعمال الكوفيين. والآخر ابتدعه ابتداعاً، وهما:

أ - بمعنى (ضمير الشّأن): قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[4]: (إذا جاء بعد المجهول مؤنَّثٌ ذُكِّر وأُنِّث، مثل إنَّه قام هندٌ وإنَّه قامتْ هند، لأَنَّ الفعل يؤنَّث ويُذَكَّر)[5].

ب - بمعنى الاسم المنكور: ولا نقصد به (النَّكرة) بمعناها المعروف، وإنَّما الاسم المبهم غير المعروف، وعلى الرَّغم مِن كونِهِ معرفةً. قال ثعلب في ذلك:

---

(1) مجالس العلماء 272/1.

(2) سورة هود/78.

(3) مجالس ثعلب 43/1. ويُنظر فيه: 133/1، 354/2.

(4) سورة الحج/46.

(5) مجالس ثعلب 102/1.

(يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ [1]

قال: العلياءُ مِن صلة (دَارَ) لأنَّها مجهولة، مِن أجلِ أَنَّ لها دوراً كثيرةً) [2]. فالمجهول هنا نكرةٌ غير معروفةٍ، ولم يستعملها بالمفهوم الذي نعرفه.

5- مصطلح (الرَّاجع) : وهو مصطلح قديمٌ وجدنا له استعمالاً عند ابن عبّاس (رضي الله عنهما). ونسبه الدُّكتور جمهور كريم إلى الكوفيين [3]. قال ثعلبٌ في شرح بيت زُهير بن أبي سُلمى [4]:

قَوماً تَرَى عِزَّهُمْ وَالفَخْرَ إِنْ فَخَرُوا ... فِي بَيْتِ مَكْرَمَةٍ قَدْ لُزَّ بِالقَمَرِ

: (يريد: ترى عزَّهم وفخرهم، فجعل الألف واللّام بدلاً مِن الرّاجع) [5] أي: بدلاً مِن الضّمير العائد في (عزِّهم) و(فخرهم) [6].

6- مصطلح (المُرَافِعُ) : وهو مِن اصطلاحات الفرّاء. ويُوافق رأي الكوفيين بعامّة، إذ أنَّ الخبر - كما هو معروف - عندهم يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر [7]؛ لذا سَمَّوا (الخبر) مُرافِعَاً. وقد استعمله ثعلب أيضاً؛ إذ قال: (قوله عزَّ وجلَّ ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [8]. قال: فيومئذٍ مُرَافِعُ

(1) صدر بيت وتمامُهُ: أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ. ديوانه ص 2.
(2) مجالس ثعلب 435/2.
(3) يُنظر: أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو ص 235.
(4) ديوانه ص 317.
(5) شرح ديوان زُهير بن أبي سُلمى ص 317.
(6) شرح ديوان زُهير بن أبي سُلمى ص 317. الهامش المرقّم بـ (5).
(7) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1، المسألة (5). التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ص 224.
(8) سورة المدَّثِّر/9.

فذلك...)[1].

7- مصطلح (المِثال) : على الرَّغم مِن أَنَّ سيبويه استعمل هذا المصطلح للدّلالة على أسماء الإشارة، فإنَّنا نجدُ عدداً مِن القُدامى والمُحدثين ينسب المصطلح إلى الكوفيين، ففي الأعمّ الأغلب أنَّ مصطلح (المثال) نُسِبَ لهم لكثرة استعمالاتهم له، أو لأنّهم توسَّعُوا فيه فأطلقُوه على الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة معاً. قال الأزهريّ: (أهل الكوفة يُسمُّون: ذا، وتا، وتلكَ، وذلكَ، وهذا، وهذهِ، وهؤلاءِ، والذي، والذين، والتي، واللّاتي حروف المُثُل. وأهل البصرة: يُسمّونها حروف الإشارة، والأسماء المبهمة)[2]. فهذا التَّوسّع في الاستعمال جعل النَّحويين ينسبونه إلى الكوفيين[3]. ولا سِيَّما ثعلباً[4].

والحقُّ أَنَّ ثعلباً أراد مِن هذا المصطلح (أسماء الإشارة) ، عندما يكون ما بعدها مرفوعاً، وتنصب شيئاً. فإذا نصبتَ، شُبِّهت بـ (كان) فصارتْ تقريباً، أمّا إنْ لم تُنْصَبْ رُفِعَ عنها حُكْمَ التّقريب، فصارتْ مثالاً. وقد فرَّق ثعلبٌ بين المعنيين فقال: (هذا تكون مثالاً، وتكون قريباً، فإذا كانت مثالاً قلتَ: هذا زيدٌ، هذا الشَّخصُ شخصَ زيدٍ، وإنْ شئتَ قلتَ هذا كزيدٍ، وإذا قلتَ هذا كزيدٍ قائماً فهو حالٌ، كأنَّك قلتَ هذا زيدٌ قائماً. ولكنَّك قد قرَّبته)[5]. إذن صار

(1) مجالس ثعلب 20/1.
(2) تهذيب اللُّغة 37/15. ويُنظر: لسان العرب 454/15 (تصغير ذا وتا).
(3) يُنظر: تهذيب اللُّغة 37/15. رسالة الملائكة ص 225. لسان العرب 454/15 (تصغير ذا وتا). المدارس النّحويّة/ أسطورة وواقع ص 112. المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوره ص 186.
(4) يُنظر: أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو (رسالة ماجستير) ص 240.
(5) مجالس ثعلب 42/1.

التَّفريق واضحاً بين المصطلحين. ويمكن أنْ نوضّحه بالمخطَّطين الآتيين:

أ - هذا + اسم مرفوع = مثال

ب - هذا + الاسم المرفوع + الاسم المنصوب = التَّقريب

ولا اتَّفق مع الأستاذ عوض القوزي عندما قال: (المَثَلُ: مصطلح رأيتُ ثعلباً يستعمله مكان المبتدإ...)[1]. فـ (هذا) تُعْرَبُ مبتدأ سواءٌ كانت مثالاً أو تقريباً. ثُمَّ أنَّ (المثال) يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. لا يمكن بأيِّ حالٍ مِن الأحوال أنْ تكون مبتدأً فحسبُ.

وقد بيَّن أبو العلاء المعريِّ (ت 449 هـ) معنى (المثال)، فقال: (القول في المسأَلة التي ذكرها ابن كيسان في كتابه المهذَب، وهو قوله هذا هذا هذا هذا أربع مرَّات. فذكر على قول الكوفيين أنَّ الأولى تقريبٌ والثّانية مثالٌ وهو اسم الفاعل والثّالثة فعل والرّابعة مفعول وهذه المسالة بيّنة... وقوله مثالٌ يريد أنَّه على معنى التَّشبيه الذي أسقطتَ منه مثلٌ كما تقول زيدٌ عمرٌو أي مثل عمرٍو ثمَّ يُحذف فكأَنَّه يريد هذا مثل هذا، أي نائب منابه...)[2]. إذن مصطلح (المثل) أطلقه ثعلبٌ ليدلَّ به على المشابهة في معنى (هذا)، كما أنَّ له معنىً آخر هو (التَّقريب).

8- مصطلح (لا التَّبرئة) : وجدنا أنَّ هذا المصطلح مِن ابتداعات الكوفيين، ولم يستعملْهُ البصريُّون. وقد سار ثعلبٌ على نهج الكوفيين في استعماله. فقال: (وأَنشد[3]

(1) المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوّره ص 186. ويُنظر: أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو ص 240.

(2) رسالة الملائكة ص 225 - 226.

(3) لم أَقف له على قائل، أَو مصدر استشهد به.

فَكَــيْفَ بِلَــيْلَةٍ لا نَــوْمَ فِــيْهَا وَلا قَمَـــرٍ لِـــسَارِيْهَا مُنِيْـــرُ

... قال[1]: جعل لا التَّبرِئة بمعنى غير)[2].

9- مصطلح (المصدر) : استعمله ثعلب على طريقة البصريين والكوفيين بمعنى (المفعول المطلق). قال: (وقوله: (سُبْحَانَ) مختلفٌ في تأويله؛ لأنَّ تأويله الإضافة عند الفرّاء. وهو تنزيةٌ وُضِعَ موضعَ المصدر، في الأصلِ سبَّحتُ تسبيحاً وسُبْحاناً)[3].

10- مصطلحا (الحال) و(القطع): قلنا إنَّ النّحويين المتقدِّمين كانُوا يُفرَّقون في أوّلِ عهدهم بين المنصوبَينِ (الحال)، و(القطع). ثمَّ تطوَّر أمرهما فَصَارَا شيئاً واحداً. وثعلبٌ مِن العلماء الذين يؤمنون بأَنَّ هناك قطعاً وحالاً، مصطلحين كُلُّ واحدٍ يعني شيئاً غير ما يعنيه صاحبه، وبذا سار على نهج الكسائيّ كما وضَّحنا. قال ثعلبٌ: (- (عبد الله حدَّثني وعمرو) قال: يكون نسقاً على ما حدَّثني، ولا يكون على الأوَّل. وقال: إذا النَّسقُ والقطعُ والحال والاستثناء بينَ الفعل وصلته كان صواباً، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان مُحالاً)[4].

11- مصطلح (التَّقريب) : مِن المصطلحات التي وضَّحَ ثعلبٌ معانيها ونسبها إلى الكسائيِّ والفرّاء. وبيَّنَ القول فيه مفصَّلا. واستعمل الكوفيون مصطلح (التَّقريب) للدّلالة على (هذا)، إذا كانت ناصبة - كما وضَّحنا ذلك في مصطلح (المثال) - للحال الذي يليها، وعاملة فيه. قال ثعلبٌ

(1) أَي: (ثعلب).

(2) مجالس ثعلب 131/1.

(3) مجالس ثعلب 216/1.

(4) مجالس ثعلب 146/1. ويُنظر فيه: 42/1.

في سبب تسمية المصطلح بالتَّقريب: (وهم [1] يُسمُّون هذا زيدٌ القائمَ، تقريباً أي قربَ الفعلِ به) [2]. وبيَّنَ بعد ذلك أَنَّ سيبويه لا يعرف هذا المصطلح؛ فقال: (و قال سيبويه [3]: هذا زيدٌ منطلقاً، فأراد أنْ يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يُخبرُ عن زيدٍ، ولكنَّه ذَكَرَ زيداً ليَعلمَ لمَن الفعل. قال أبو العبَّاس [4]: وهذا لا يكون إلَّا تقريباً، وهو لا يعرف التَّقريب. والتَّقريب مثل كان؛ إِلَّا إنَّه لا يُقدَّم في كان؛ لأنَّه رَدُّ كلامٍ فلا يكون قبله شيءٌ) [5].

وقد اختلف الباحثون فيما بينهم حول نصِّ ثعلبٍ المذكور آنفاً، فمنهم مَن ذَهَبَ إلى أنَّ عدم معرفة سيبويه بالمصطلح هو أَمرٌ مبالغ فيه. وذهب الفريق الثّاني إلى أَنَّ ما قاله ثعلب هو الحقُّ بدليل أَنَّ سيبويه لم يستعمل المصطلح مثل ما قصده ثعلب [6].

ونقل ثعلب عن الكسائيِّ مفهوم مصطلح التَّقريب؛ فقال: (وقال الكسائيّ: سمعت العربَ تقول: هذا زيدٌ إيّاه بعينه فجعله مثل كان) [7]. نفهم مِن هذا أَنَّ الكوفيين أرادُوا بالتَّقريب (الحال)، وشبَّهُوه في نصبه بخبر (كان).

وقد بيَّن أبو العلاء المعرّي معنى هذا المصطلح، وربطه بمعناه اللُّغويّ إذ قال عنه في النَّص الذي ذكرناه عند مناقشة مصطلح (المثال) ؛ (... وأمّا

(1) أَي: (الكوفيون).
(2) مجالس ثعلب 359/2.
(3) يُنظر: الكتاب 78/2.
(4) وهو أبو العبّاس ثعلب.
(5) مجالس ثعلب 43/1.
(6) يُنظر: المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوُّره ص 133. جهود ثعلب في معاني القرآن وإعرابه (رسالة دكتوراه) ص 42 - 43.
(7) مجالس ثعلب 43/1.

قوله تقريب فهو مِن قُرْبِ الشَّيء كقولهم مَن كان يريدُ الماء فهذا النَّهرُ...)[1]. وهذا إقرارٌ من المعرّيّ على أنَّ هناك تقارباً بين معنى (هذا) ومعنى (كان) في كون عملهما واحداً؛ لذا سمّوه تقريباً.

12- مصطلح التَّفسير: استعمله ثعلب بمعنى التَّمييز في كُلِّ كتاب (مجالس ثعلب). قال في بيت العبّاس بن مرداس[2]:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلا

: (... فرَّق بين التَّفسير وبين ما فسَّره)[3]. أي: فصل بين (ثَلاثُونَ) وهو المميَّز، وبين (حَوْلاً) التَّمييز بالجارّ والمجرور (لِلْهَجْرِ).

13- مصطلحات (الأفعال): سار ثعلبٌ على تصنيف الكوفيين في تقسيم الأفعال إلى ماضٍ ومستقبلٍ ودائمٍ. إذ نُقِلَ عن الفرّاء هذا التَّقسيم فقال: (قال[4]: والشُّروط كلُّها يتقدَّمها المستقبلُ والماضي والدّائمُ)[5]. فاستعمل ثعلب هذا التَّقسيم فقال: (قال أبو العبّاس: ولا تجيءُ عسى إلّا مع مستقبلٍ، ولا تجيءُ مع ماضٍ ولا دائمٍ ولا صفةٍ)[6].

14- مصطلح (فِعْل ما لم يُسمَّ فاعله) : رأينا أنَّ الكسائيَّ ابتدعَ هذا المصطلح؛ لذا نُسِبَ إلى الكوفيين. واستعمله ثعلبٌ أيضاً ليدلَّ به على الفعل المبني للمجهول، قال: (العرب تقول: عجبتُ مِن قراءةٍ في الحمَّامِ القرآنُ، أي مِن أنْ قُرِئَ في الحمَّام. و(القرآن) إذا نويت ما لم يسمَّ فاعله رفعتَ، وإذا

---

(1) رسالة الملائكة ص 225.

(2) ديوانه ص 136.

(3) مجالس ثعلب 424/2 - 425.

(4) أي: الفرّاء.

(5) مجالس ثعلب 230/1.

(6) مجالس ثعلب 395/2.

أشرتَ إلى الفعل نصبتَ) [1].

15- مصطلح (الأداة) : وهو أيضاً مِن المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين، وإنْ أكْثَرَ الكوفيون مِن استعماله. قال ثعلب في (قطُّ) وأشكالها: (... إذا ضمُّوا هذه الحروف جعلوها مثل (قبلُ وبعدُ)، وإذا فتحُوا فمثل ليتَ ولعلَّ، وإذا خفضُوا فمثل الأدوات) [2]. أي: حروف المعاني.

16- مصطلح (الصِّفة) : استعمله مثل البصريين والكوفيين في معنيين:

أ - بمعنى الظَّرف: قال: (وإذا أفردَ الصِّفة رفعَ: زيدٌ خلفُ، وزيدٌ قدّامُ، وزيدٌ فوقُ، الصِّفة تؤدّي عن الفعل) [3].

ب - بمعنى الجارِّ المجرور: وقال: (....... ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾ [4]. أي مَن يكن في المهد صبيّاً فكيف نكلِّمه؟ وقال: وقعتِ الصِّفة في موضع الفعل، أي مَن كان صبيّاً في المهد) [5].

17- مصطلح (الوقت) : نسبه الدُّكتور جمهور كريم إلى الإمام ثعلب [6]. والصَّحيح - كما رأينا - أنَّ سيبويه يستعملُ هذا المصطلح. وقصدَ ثعلب منه (ظرف الزّمان). قال: (والأَوقاتُ تُضاف ولا تُضاف، فتقول: زيدٌ ضاربُ اليومِ عمراً وضاربٌ اليومَ عمراً) [7].

---

(1) مجالس ثعلب 207/1 - 208.

(2) مجالس ثعلب 155/1.

(3) مجالس ثعلب 64/1.

(4) سورة مريم/ 29.

(5) مجالس ثعلب 471/2.

(6) يُنظر: أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو ص 238.

(7) مجالس ثعلب 175/1.

18- مصطلح (النَّعت) : وهو أيضاً مِن المصطلحات المشتركة وقد استعمله مثل من سبقوه في معنيين هما:

أ - بمعنى التَّابع: قال ثعلب: (قال الفرّاء: أجمعون معدول عن أجمع وجَمعاء، لأَنَّ هذا أصل النّعوت، فعُدِلَ إلى التَّوكيد وما لا يكون نعتاً)[1].

ب - بمعنى البدل: وقال: (وإذا جاءوا مع (هذا) بالألف واللَّام كانت الألف واللَّام نعتاً لهذا، فقالُوا: هذا الرَّجلُ قائمٌ)[2]. يريدُ أنَّ (الرَّجلُ) بدلٌ مِن (هذا).

19- مصطلح النَّسق: استعمل ثعلب مصطلح (العطف)[3]. واستعمل أَيضاً مصطلح (النَّسق) . قال ثعلب عند إنشاده قول الشَّاعر[4]:

أَتَـيْتُ بِعَـبْدِ اللهِ فِـي القَـدِّ مُـوثَقَا ... فَـإِلَّا سَـعِيْدَاً ذَا الخِـيَانَةِ وَالغَـدْرِ

: (... ومن خفض شبَّه (إِلَّا) بالنَّسق...)[5].

20- مُصْطَلَحَا التَّوكيد والتَّكرير: استعملهما بمعنى التَّوكيد، وقد مرَّا علينا كِلاهما في استخدامات البصريين والكوفيين. والحقُّ أَنَّ ثعلباً استعملهما بمعنى التَّوكيد المعروف. قال مستخدما مصطلح التَّوكيد: (ضربتُكَ إيّاك، وضربتُكَ أَنت، يجعلون المرفوع مثل التَّوكيد والعماد، والتَّوكيد لا يكون أوّل الكلام. وأهل البصرة يقولون ضربتُكَ إيّاك بدلٌ، ونحن نقول: هما توكيد)[6].

---

(1) مجالس ثعلب 98/1.
(2) مجالس ثعلب 44/1.
(3) يُنظر: مجالس ثعلب 582/2.
(4) لا يعرف له قائلٌ. يُنظر: المقاصد النّحويّة 475/4. شرح الاشموني 1479/4.
(5) مجالس ثعلب 60/1.
(6) مجالس ثعلب 133/1.

ونجد أنَّه استعمله بمعنى التَّوكيد المعنويّ.

وقال مستخدماً مصطلح (التَّكرير) : (أتيكَ يومَ قلتَ كذا، ويوم ليلة فعلت كذا، وليلة ساعة قمتَ، قال: هذا تكريرٌ لا وقت)[1]. ولو تأمَّلنا في المصطلحين لوجدنا إنَّه استعمل مصطلح (التَّوكيد) بمعناه الاصطلاحيّ، وعلى طريقة مَن سبقوه مِن البصريين والكوفيين. أمّا مصطلح (التَّكرير) فكان أقرب إلى معناه اللَّغوي؛ لأننّا نلمس في النَّص تكْراراً، وليس كلُّ تكريرٍ توكيداً، وهذا تفريق دقيقٌ يدلُّ على دقة ثعلب في إطلاق المصطلحات.

21- مصطلح (التَّرجمة) : مصطلح استعمله الكوفيون ولا سِيَّما الفرّاء بمعنى البدل والتَّمييز. واستخدمه ثعلب بمعنى (البدل)، على أنَّنا لا نعدم مِن أَنْ يكونَ قد استعمله بمعنى التَّمييز؛ لكنَّ النُّصوص لم تسعفنا بذلك. قال في إعراب قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[2]: (فيومئذٍ، مُرافِعُ فذلك، و(يَوْمٌ عَسِيرٌ) ترجمة يومئذٍ)[3].

22- مصطلح الفعل: استعمله ثعلب بمعنى (اسم الفاعل)، وقد رأينا أَنَّه استعمل له أيضاً (الفعل الدّائم). والحقُّ أَنَّ إطلاق مصطلح (الفعل) على (اسم الفاعل) نقله مِن (الفرّاء) إذ يُعَدُّ أوّل مَن استعمل هذا المصطلح بِهذا المعنى. قال ثعلبٌ مستخدماً مصطلح (الفعل) للدّلالة على (اسم الفاعل): (وإذا جاءوا (هذا) بالألف واللَّام كانت الألف واللّام نعتاً لهذا، فقالُوا: هذا الرَّجُل قائمٌ. وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أَنْ يُنصب الفعل)[4].

(1) مجالس ثعلب 523/2.

(2) سورة المدَّثِّر /9.

(3) مجالس ثعلب 20/1.

(4) مجالس ثعلب 44/1.

فالفعل هنا هو (اسم الفاعل). على أنّنا نجد أنَّه يستعمل مصطلح (الفعل) بمعناه ا لدَّال على الحدث والزَّمان [1].

23- مصطلح (الصِّلة) : استخدم ثعلبٌ مصطلح (الصِّلة) في معنيين:

أ - بمعنى الزَّائد: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [2]: (مَنْ قال حرام على قريةٍ أهلكناها أنَّهم يرجعون، فجعل (لا) صلة) [3]. فالصِّلة في الآية الكريمة هي (الزَّائد).

ب - بمعنى المتعلّق: استعمله ثعلب بمعنى المتعلّق مثل ما نستعمله في تعلُّق حروف الجرِّ بفعل أو ما يُشبهه [4]. قال في شرح قول النّابغة [5]:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ

: (العَلْيَاءِ مِن صلة (دَارَ)...) [6]. أي: متعلِّقة بـ (الدَّار).

24- مصطلح (الإقحام) : استعمله ثعلبٌ مِثْلَما استعملَهُ سابقُوه بمعنى (الزّائد). وقد بيَّن نقلَهُ المصطلح عنهم. قال: (وانشد [7]....

وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ العَاجِزُ الخَبُّ

.... قال بعضهم: هي مقحمة يريد قلبتم لنا) [8]. فنجد استعمالاته

(1) يُنظر: مجالس ثعلب 471/2.
(2) سورة الأنبياء /95.
(3) مجالس ثعلب 551/2. ويُنظر فيه: 102/1.
(4) يُنظر: شرح قواعد الإعراب ص 245.
(5) مرَّ تخريجه.
(6) مجالس ثعلب 435/2.
(7) البيت للأسود بن يعفُر. يُنظر: ديوانه ص 19.
(8) مجالس ثعلب 216/1.

للإقحام بمعنى الزَّائد.

25- مصطلح (الحشو) : استخدم مصطلح (الحشو) بمعنى (الزَّائد)، مثل الكوفيين. قال في شرح بيتٍ لزهير بن أبي سُلمى [(1)]:

وَلَا لُكَـانُ وَلَا وَادِي الغِمَـارِ وَلَا شَـرْقِيُّ سَـلْمَى وَلَا فَـيْدٌ وَلَا رِمَـمُ

: (... وكان ينبغي له أنْ يقولَ: ولُكانُ بغير (لا) فلمّا جاءتْ (لا) جَحْداً في أوّل الكلام صُيِّرَ (لا) حشواً، كقولكَ: ما أتاني عبدُ اللهِ ولا زيدٌ، والمعنى: وزيدٌ) [(2)].

26- مصطلح (الإجراء وعدم الإجراء) : استعمل ثعلب هذا المصطلح، ونسبه إلى البصريين، وقد بيّنّا معناه عند أهل المذهبين. قال في (سبحان): (وقال أهل البصرة: لم يُجْرِهِ...) [(3)].

27- مصطلح (الجحد) : وهو أيضاً مِن المصطلحات المشتركة التي استعملها البصريون والكوفيون، قال ثعلب: (مِنْ تدخل في الجحد على النَّكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف) [(4)].

وثمَّة مصطلحات أُخرى استعملها الإمام ثعلب، وهي لا تخرج في كونها مصطلحات بصريّة وكوفيّة مثل مصطلحات: الابتداء والنَّكرة والمعرفة [(5)]. والمفعول بمعنى المفعول به [(6)]. والاستثناء المنقطع [(7)]، ولام

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ص 150.
(2) شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ص 150.
(3) مجالس ثعلب 217/1.
(4) مجالس ثعلب 101/1. ويُنظر فيه: 132/1.
(5) يُنظر هذه المصطلحات: مجالس ثعلب 101/1.
(6) يُنظر: مجالس ثعلب 477/2. تفسير البحر المحيط 332/6.
(7) يُنظر: مجالس ثعلب 101/1.

اليمين بمعنى لام الابتداء[1]، والجزاء[2]، والاستئناف[3].

وبعد عرضنا لمصطلحات ابن السِّكّيت، وثعلب؛ نُحِبُّ أَنْ نُناقِش مسالةً مهمّة، وهي: أنَّ مصطلحات هذين العالمين لم تُضيف جديداً على المصطلحات النّحويّة، فلماذا وضعناهما ضمن فصل التَّوسعة في المصطلحات النّحويّة؟ نقول: صحيحٌ أَنَّ هذين العالمينِ الجليلينِ لم يَأْتِيا بجديدٍ في المصطلحات النّحويّة، إلّا أنَّهما اسْتَعْمَلا مصطلحاتٍ مِن أَجلها سمّينا هذا الفصل بالاتِّساع، هذا مِن جهة، ومِن جهة أخرى فإنَّنا نجد أنَّهم فسَّروا كثيراً مِن المصطلحات النّحويّة، وأضافُوا معانيَ أُخرى جديدة لها، مثل: مصطلح (المثال)، ومصطلح (الصِّلة)، ومصطلح (التَّقريب). وهذا في بابه يُعَدُّ توسِعةً مهمَّة في المصطلحات النّحويّة.

---

(1) يُنظر: مجالس ثعلب 592/2.

(2) يُنظر: مجالس ثعلب 582/2.

(3) يُنظر: مجالس ثعلب 20/1.

المبحث الثالث
المصطلح النَّحويّ عند البصريين بعد سيبويه

لم يبتدعِ البَصريُّون بعد سيبويه مصطلحات نحويّة كثيرة؛ لانكبابهم على كتاب سيبويه دراسةً وتدريساً، وانبهارهم بعمل أستاذهم، فأَخذُوا كثيراً مِن استعمالاته وعباراته. وعلى الرَّغم مِن هذا فإنَّهم توسَّعُوا في المصطلحات النّحويّة، ووضعوا بها اللَّبنة الأخيرة مِن لبنات صَرْحِ المذهب البصريِّ. وبانتهاء علماء هذه المرحلة يكون المذهب البصريّ قد نَضَجَ أَيَّما نضوجٍ، ووضحتْ حدوده ومعامله وضوحاً كبيراً.

ولا بُدَّ أنْ نُنوِّه هنا إلى التوسُّع الجغرافيّ للمصطلح النّحويّ. فإنَّ النّحو خرج مرّةً ثانيةً مِن أَرض البصرة، واتَّجه هذه المرَّة إلى بغداد. فكما علمنا أَنَّ الخروج الأوّل للنَّحو كان إلى الكوفة. وهذه المرَّة انتقل إلى بغداد. وانتقاله هذه المرَّة لم يكن بالفكر فحسب، وإنَّما بالرِّجالات أيضاً؛ إذ رَحَلَ إليها مِن أجلِّ علماء الكوفة والبصرة، مثل: الكسائيّ والفرّاء، والأخفش والمبرِّد.

نستنتج مِن هذا كلِّه، أَنَّ المذهب البصريّ تَوَسَّعَ في مصطلحاته النّحويّة فكراً وجغرافيّاً.

والآن سنعرض لأشهر النّحويين البصريين في هذه المرحلة ونعرض لمصطلحاتهم النّحويّة، وهم:

أوّلاً: الأخفش الأوسط: يُعَدُّ أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش

الأوسط [1] مِن أشهر علماء النَّحو. إذ انتهتْ إليه رياسة النَّحو بعد وفاة أُستاذه سيبويه؛ لذا قال الدُّكتور عبد الرَّحمن السَّيد عنه: (وكان الأخفش أبرعَ تلاميذ سيبويه في النَّحو وأوسعهم علماً، وأقدرهم على فهم كتابه) [2]. وليس لكتاب سيبويه طريق غير الأخفش [3]. وقال عنه المبرِّد: (أَحْفَظُ مِن أخذ عن سيبويهِ الأخفشُ) [4]. وقيل: (وكان أبو العبّاس ثعلب يُفَضِّلُ الأخفش، ويقول: هو أوسعُ النّاس علماً) [5].

نذكرُ هذينِ الرأيينِ مِن عالمين عاشَا في بغداد، ودرَّسَا فيها، الأوَّلُ بصريٌّ، والآخر كوفيٌّ. وسبب ذِكْرِنا هذا، هو أنّنا نريدُ أنْ نقولَ إنَّ أوّل لقاءٍ توافقيّ بين البصريين والكوفيين كان بين الأخفش الكسائيّ في بغداد، عندما جاء الأخفش للثَّأر لأُستاذه سيبويه مِن الكسائيّ بعدما جرى مِن حديث المسالة (الزُّنبوريَّة) [6]. ولكنَّ الحضور العالي الذي لقيه مِن الكسائيّ جعله يحيدُ عن هذا الأمر، ويصاحب الكسائيّ ويؤدِّب أولاده النّحو [7].

نفهم مِن هذا أنَّ الأخفش هو الذي فتح الباب لدراسة توافقيّة بين

(1) يُنظر ترجمته: مراتب النّحويّين ص 80. اخبار النّحويّين البصريين ص 49. طبقات النّحويّين واللُّغويين ص 72. نزهة الألباء ص 107. أنباه الرواة 36/2. معجم الأدباء 224/11. البلغة ص 86. بغية الوعاة 590/1.

(2) مدرسة البصرة النّحويّة ص 486.

(3) يُنظر: أخبار النّحويّين البصريين ص 50. معجم الأدباء 225/11. مدرسة البصرة النّحويّة ص 486.

(4) معجم الأدباء 229/11.

(5) معجم الأدباء 229/11.

(6) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 702/2. المسالة (99). مغني اللّبيب 121/1.

(7) يُنظر: معجم الأدباء 227/11 - 228. المدارس النّحويّة (د. شوقي ضيف) ص 94. مدرسة البصرة النّحويّة ص 489. المدارس النّحويّة (د. خديجة الحديثي) ص 249.

المذهبين البصريّ والكوفيّ، وسُمِّي بعد ذلك المذهب البغداديّ، أو الدَّرس في بغداد. والذي يكشف عن هذا هو أنَّ للأَخفَش مصطلحات مشتركة - كما سنرى - لا يعدمُ أنْ يكون قد أخذها مِن الكوفيين، كما يكون قد تعلَّم العدد الآخر مِن أساتذته البصريين. ومسأَلة كون (بغداد) مدرسة نحويَّة أم أنَّ ما عُرِضَ فيها هو مجرَّد درس نحويّ هي مسالة خلافية بين الباحثين، فبينما ذهب الدُّكتور مهدي المخزومي إلى إنَّه لا توجد مدرسة بغداديّة، وإنَّما البغداديّون هم الكوفيون وطريقتهما واحدة ومذهبهما واحد في الدَّرس النّحويّ [1]، ذهب آخرون إلى أَنَّ هناك مذهباً نحويّاً خاصّاً في بغداد [2].

والذي يُهمُّنا في هذا الأمر ما قاله الدُّكتور أحمد مكّي الأنصاريّ مِن أنَّ الفرّاء هو مؤسِّس مدرسة بغداد النّحويّة، إذا قال في معرض تعليقه على (الكتاب الكبير) في النّحو للفرّاء: (... ولو قُدِّرَ له أنْ يصل إلى أيدينا لرأينا فيه (نحو) هذا الشَّيخ مجموعاً في كتاب، ورأينا فيه اتجاهه الجديد، الذي سنراه عمّا قريبٍ ممثلاً في مذهبه النّحويّ، باعتباره المؤسِّس الحقيقيّ للمدرسة البغداديّة) [3]. وقد ذهب ابن النَّديم إلى أنَّ ابن قتيبة، وأبا حنيفة الدِّينوري (ت 282 هـ)، وغيرهما مِن نحاة بغداد الذين ذكرهم في الفهرست هم مَن أسَّسوا المذهب البغداديّ [4]. وقد أنهتِ الدُّكتورة خديجة الحديثي النِّقاش في هذه المسالة بين المُحدثين عندما توصَّلتْ إلى نتيجةٍ بيّنتْ فيها أنَّ الدّرس النّحويّ في بغداد بدأَ كوفيّاً، ثُمَّ انتهى بصريّاً على يد المبرّد [5].

(1) يُنظر: الدَّرس النّحويّ في بغداد ص 7.
(2) يُنظر تفعيل ذلك: المدارس النّحويّة (د - خديجة الحديثيّ) ص 245.
(3) أبو زكريّا الفرّاء ص 196.
(4) يُنظر: الفهرست ص 85، وما بعدها.
(5) يُنظر: المدارس النّحويّة ص 455.

ونقول في هذه المسالة إنَّ مبدأ تشكيل المذهب البغداديّ النّحويّ، أو الدَّرس فيه إنَّما جاء من مبدإ الخلط بين المَذهَبين، وبالتَّالي القيام بالاختيار مِن هذا أو ذاك هو الذي شكَّل المذهب البغداديّ النّحويّ، أو الدَّرس فيه. يقول ابن النَّديم: (الفنُّ الثَّالث - مِن المقالة الثَّانية مِن كتاب الفهرست في أخبار العلماء وأسماء ما صنَّفوه مِن الكتب وأسماء وأخبار مِن علماء النّحويين واللُّغويين مِمَّن خلطُوا المذهبين)[1]. إذن أساس قيام المذهب البغداديّ أو الدَّرس النّحويّ فيه هو الخلط الذي نَتَجَ عنه الاختيار. ولا أرى هنا أحداً ابتدعَ هذا العمل ريادةً غير الأخفش الأوسط. فقد أخذَ النّحو مِن سيبويه وصَاحَبَ الكسائيَّ وتلاميذَهُ، هذه المصاحبة كما يزعم الدُّكتور عبد الرَّحمن السَّيد أثَّرَتْ في منهجه النّحويّ فيقول في حديث انتقاله إلى بغداد للثَّأر لأُستاذه سيبويه، ثُمَّ عزوفه عن هذا: (وينسى الأخفش بمرور الأيّام الهدف الذي جاءَ مِن أجله لبغداد، والحافز الذي دفعَهُ لمغادرة البصرة، وتطمئِنُّ به الحياة، ويلينَ له العيشُ ويكون لهذه الحياة التي عاشها، ولهذا الاتّصال المستمرّ بمذاهب الكوفيين واتّجاهاتهم، أثَّر - كما يُخيّل لي - فيما تناوله مِن مسائله)[2].

أصاب الدُّكتور عبد الرَّحمن السّيد كَبِدَ الحقيقة في قوله: إنَّ مسائل الأخفش النّحويّة تأثَّرتْ بالمذهب الكوفيّ. فنجد الأخفش يُخالف البصريين كثيراً، وسيبويه خاصّة في مسائل كثيرة[3]. وهذا الخلاف مِمَّا لا شكَّ فيه جاء بعد وفاة سيبويه. وتلاقح فكر الأخفش البصريّ مع أفكار الكوفيين ولا سِيَّما الكسائيّ.

(1) الفهرست ص 85.

(2) مدرسة البصرة النّحويّة ص 490.

(3) يُنظر: مدرسة البصرة النّحويّة ص 490.

وثمَّة نصوصٌ أُخرى تؤكِّد أنَّ الأخفش هو الرَّائد في تأسيس مذهب الخلط بين البصريين والكوفيين، وإنْ لم يُصرِّحوا بذلك بل مسُّوه مسّاً، وقد صرَّح بذلك الدُّكتور شوقي ضيف تصريحين خطيرين يدخلان ضمن هذا الباب، ويؤيِّدانِ ما قلناه. قال في النَّص الأوّل عن الأخفش: (بل هو الذي أعدَّ لتنشأَ فيما بعد مدرسة الكوفة ثمَّ المدارس المتأخرة المختلفة)[1]. ولا يقصد إلَّا تأسيس المدرسة الكوفيّة في بغداد؛ لأنَّ الدُّكتور - رحمه الله - وهو رئيس مجامع اللُّغة العربيّة، يعلمُ جيّداً أَنَّ المَذهَبَ الكوفيّ نشأَ في الكوفة ثم انتقل فكراً وجغرافياً إلى بغداد. والنَّص الآخر يقول فيه - رحمه الله - في الأخفش الأوسط: (فإذا قُلْنا إنَّه يُعَدُّ بحقِّ الإمام الأوّل للمدرسة الكوفية لم نكن مبعدين ولا مُغالين)[2]. ونقولُ ثانية إنَّ الدُّكتور شوقي ضيف يعرف تماماً أنَّ الكسائيّ هو رأس المدرسة الكوفيّة. ولكن لمّا وجدَ أَنَّ للأَخفَش الأوسَط حِسّاً كوفيّاً قال قولته هذه.

وتذهب أيضاً الدُّكتورة خديجة الحديثي إلى تأثُّر الأخفش بمنهاج الكسائيّ، فتقول فيه: (وأصبح مناصراً للكسائيّ متأثِّراً بمنهجه في أمور كثيرة ممَّا دعاه إلى مخالفة سيبويه في مسائل كثيرة ترويها كتب الصَّرف والنّحو، ونبّه النُّحاة على عوار كتاب سيبويه... بعد أنْ كان المُدافع عن آراء سيبويه ومنهجه)[3]. ونرى هذا الفهم عند الدُّكتور عفيف دمشقيّة - رحمه الله - عند حديثه عن الأخفش والبصريين فقال: (فقد اقتفى خُطاهم[4] في الأخذ

---

(1) المدارس النّحويّة ص 95.

(2) المدارس النّحويّة ص 99.

(3) المدارس النّحويّة ص 249.

(4) اي: (البصريُّون).

بالمبادئ الثَّلاثة التي قامتْ عليها مدرستهم: السَّماع، والتَّعليل، والقياس. ولكنْ ما يبدو جديداً هو أنَّه لم يأخذ نفسَهُ بالصَّرامة التي أَخذُوا بها أنفسهم في المبدأين الأوّل والثَّالث، فجاز لديه الشَّاهد الواحد أو النَّادر، وقَبِلَ أحياناً بما لم يكن مؤسِّسو المدرسة يقبلون به)[1]. إذن الجديد لديه هو ما أخذه مِن منهاج الكوفيين.

بعد هذه الآراء التي قدَّمناها، نقول: إنَّ كُلَّ مَن يدرس (نحو) الأخفش الأوسط سيتوصَّل إلى النَّتيجة هذه؛ وهي أنَّ ريادة المذهب البغداديّ النّحويّ، أو الدَّرس فيها بدا أوَّل ما بدأ على يد الأخفش الأوسط، وليس على يد ابن قتيبة، أو الفرّاء أو غيرهما.

نجملُ القول هنا قبل الخوض في مصطلحات هذا العالم الجليل. فنقول: الأخفش تأثَّر بمنهاج البصريين والكوفيين، ويُعَدُّ هذا أوَّل خلطٍ بين المَذهَبينِ الذي انبثق منه بعد ذلك ما عُرِفَ بالمذهب البغداديّ، أو الدَّرس النّحويّ فيه. لما نلمسه في مخالفة آراء الكوفيين وموافقته لهم في هذا الرأي، أو ذاك.

مصطلحات الأخفش الأوسط النَّحويّة:

لا بُدَّ لدارسِ مصطلحات الأخفش أنْ يُقسِّمها على الأقسام الآتية:

أ - مصطلحات بصريّة.

ب - مصطلحات كوفيّة.

جـ - مصطلحات مشتركة.

د - مصطلحات توسَّعَ في استعمالها.

هـ - مصطلحات ابتدعها.

---

(1) خُطى مُتعثِّرة على طريق تجديد النّحو العربي ص 9.

أ - المصطلحات البصريّة: لا أحسبُني آتي بجديدٍ عندما أعرضُ لمصطلحات الأخفش الأوسط البصريّة، كونه مِن أَعلام هذه المدرسة. وهذه أمثلة على تلك المصطلحات:

1- مصطلح المتمكِّن وغير المتمكِّن: قال الأخفش: (وقد قال بعض العرب (الحَمْدِ لله) [1] فكسره، وذلك أنَّه بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكِّنة، وذلك أَنَّ الأسماء التي ليست بمتمكِّنة تُحَرَّك أواخرها حركة واحدة لا تزول علَّتها نحو (حيثُ) جعلها بعض العرب مضمومة على كُلِّ حالٍ) [2].

2- مصطلح (لام الابتداء) : مصطلح استعمله سيبويه. قال الأخفش مستعملاً هذا المصطلح أثناء إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ الله خَيْرٌ﴾ [3]: (.... وقوله (لَمَثُوبَةٌ) هذه اللّام للابتداء) [4].

3- مصطلح (الدُّعاء) : رأينا سيبويه يستعمل هذا المصطلح بمعنى النِّداء. وعلى هذا استعمله الأخفش أيضاً؛ قال: (وفي كتاب الله ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾ [5] هو في موضع النَّصب، لأَنَّ الدُّعاء كلَّه في محل نصب، ولكن شُبِّه بالأسماء التي ليست بمُتَمكِّنة فتُرِكَ على لفظٍ واحدٍ) [6]. فنراه يتحدَّث عن الاسم المنادى المبنيّ. فسمَّى النِّداء (دعاءً).

هذه أمثلة على المصطلحات النّحويّة التي استعملها الأخفش الأوسط. ولا نغالي إذا قلنا إنَّه استعمل مصطلحات البصريين كافَّة،

---

(1) يُنظر القراءة: إعراب القرآن ص 93. المحتسَب 37/1.
(2) معاني القرآن 156/1.
(3) سورة البقرة/103.
(4) معاني القرآن 329/1.
(5) سورة غافر/ 36.
(6) معاني القرآن 157/1.

مثل المتعدِّي [1]، والجرِّ [2]، و(لام) التَّوكيد [3]، والبدل [4]، والفاعل بمعنى (اسم الفاعل) [5]، والزَّائد [6]، وغيرها.

ب - المصطلحات الكوفيّة: استعمل الأخفش مصطلحات كوفيّة منها مشتركة بين الفريقين، ومنها تفرَّد الكوفيون في استعمالها. وقُلنا قبل قليلٍ إنَّ الأخفش تأثَّر بمنهاج الكسائيّ، وهو أوّلُ مَن خلط بين المَذهَبَين. على أنَّ الدُّكتور عبد الأمير محمد أمين الورد (رحمه الله) توصَّل إلى أنَّ الفرّاء أفاد مِن كتاب الأخفش (معاني القرآن) في أكثر مِن مئتي إفادة [7].

ومِن تلك المصطلحات:

1- مصطلح (لام كي) : رأينا عند دراستنا لمصطلحات الكسائيّ أَنَّه أوَّل مَن ابتدع هذا المصطلح. قال الأخفش الأوسط مستخدماً المصطلح: (وقوله: ﴿لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً﴾ [8]. فهذه اللّام إذا كانت في معنى (كي) كان بعدها نصباً على ضمير (أَنْ).) [9].

2- مصطلح (التَّفسير) : استعمله الأخفش في شكلين الأوّل بمعنى الخبر سنأتي عليه. وبمعنى (البدل) كما رأيناه عند الفرّاء. إذ قال

(1) يُنظر: معاني القرآن 724/2.
(2) يُنظر: معاني القرآن 287/1.
(3) يُنظر: معاني القرآن 284/1.
(4) يُنظر: معاني القرآن 164/1.
(5) يُنظر: معاني القرآن 161/1.
(6) يُنظر: معاني القرآن 215/1. ويُنظر فيه: 183/1، 272، 319. كما يُنظر في كتاب القوافي له ص 42.
(7) يُنظر: معاني القرآن 756/2 (الخلاصة).
(8) سورة البقرة/79.
(9) معاني القرآن 300/1. ويُنظر فيه: 305/1.

الأخفش في استخدامه لهذا المصطلح بهذا المعنى: (وفي قراءة ابن مسعود [1]: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ [2]. كأنَّه أخبر عنهما واحداً أو يكون كأنَّه رفعه على التَّفسير) [3]. وتُعرَب (شَيْخٌ) بالرَّفع خبراً وبدلاً [4]. وبما أنَّه ذكر (الخبر)، فمِمّا لا يقبل الشَّكَّ أنَّه أراد بالتَّفسير (البدل).

3- مصطلح (الحشو) : استعمله سيبويه بمعنى صِلة الموصول، واستعمله الكوفيون بمعنى الزَّائد، وعلى هذا الاستعمال جاء في كتاب (معاني القران) للاخفَش؛ إذ قال: (وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [5].... وجعلوا (لا) زائدة حشواً ها هنا وصلُوا بها الكلام) [6] بمعنى الزَّائد.

جـ - مصطلحات مشتركة: للأخفَش الأوسط مصطلحات مشتركة استعملها البصريّون، واستعملها الكوفيُّون. صحيح أنَّ أغلبها بصريُّ النَّشأة؛ إلّا أنّنا نجد الكوفيين يُكثرون مِن استعمالها أيضاً. وهذه المصطلحات هي:

1 -ألقاب (الإعراب): خلط الأخفش الأوسَط، مثل البصريين والكوفيين، بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء. قال: (وإذا احتاج الشَّاعر إلى مثل حركة (بَكْر) في الرَّفع قال: (بكرُ) وفي الجرِّ (بِكْر) حرَّكها بحركة الآخر، وأمّا في النَّصب فلا يُحرِّكها بحركة الآخر؛ لأنَّ الآخر قد تدخله الألف في السَّكتِ فتُبيّن حركته...) [7]. مَع أنَّه استعمل ألقاب الإعراب

(1) يُنظر القراءة: المصاحف 319/1. إعراب القرآن ص 428 - 429.

(2) سورة هود/ 72. ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ بالنَّصب.

(3) معاني القرآن 191/1.

(4) يُنظر: إعراب القرآن ص 428 - 429.

(5) سورة الأعراف/ 12.

(6) معاني القرآن 513/2. ويُنظر فيه: مصطلح (القطع) 659.

(7) القوافي ص 94.

للحركات الإعرابيّة [1].

2 - مصطلح (الواقع) : استعمله سيبويه بمعنى (التَّعدّي)، و(المفعول لأجلـه). واسـتعمله الفـرّاء بمعنـى (الـتَّعدّي). واسـتخدمه الأخفـش بمعنـى (التَّعديّ) أيضاً. قال: (وأمّا قوله ﴿الْحَمْدُ لله﴾ [2] فرفعه على الابتداء. وذلك أَنَّ كُلَّ اسمٍ ابتدأتهُ لـم تُوقع عليه فعلاً مِن بعده فهو مرفوع...) [3]. أي: لـم تُعَدَّ عليه فعلاً فيكون منصوباً.

3 - مصطلح المجازاة: وجدنا أنّ البصريين والكوفيين استعملُوا هذا المصطلح بمعنى (أدوات) الشَّرط، وفِعل الشَّرط وجوابه. وقد استعمله بمعنى (أداة الشَّرط)، فقال: (وقال: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [4] لأنَّ (مَهْمَا) من حروف المجازاة...) [5]. واستعمله بمعنى جواب الشَّرط فقال: (وقد قُرِئَ [6] ﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [7] جزم. فجزم (وَيَذَرُهُمْ) على أنَّه عطـف علـى موضـع الفاعـل لأنَّ موضـعها يجـزم إذا كانـت جـواب المجازاة...) [8].

---

(1) يُنظر القوافي ص 97.
(2) سورة الفاتحة/2.
(3) معاني القرآن 155/1.
(4) سورة الأعراف /132.
(5) معاني القرآن 530/2.
(6) يُنظر: القراءة: السّبعة في القراءات ص 299. التّيسير في القراءات السَّبع ص 115. التَّبصرة في القراءات ص 209. الحُجَّة في القراءات السَّبع ص 167. معاني القراءات ص 194. حُجَّة القراءات ص 304. الكشف عن وجوه القراءات 485/1. المستنير 2/ 162. النّشر في القراءات العشر 205/2. وقراءة (الجزم) هي قراءة حمزة والكسائيّ.
(7) سورة الأعراف /186.
(8) معاني القرآن 227/1.

هـذه أمـثلة علـى المـصطلحات الـنّحويّة التـي اسـتخدمها الأخفـش الأوسَط، أمَّا المصطلحات المُشتَرَكة الأُخرى التي استخدمها فهي:

1- البناء والإعراب[1].

2- الضَّمير[2].

3- الابتداء والخبر[3].

4- الحال[4].

5- الأمر[5].

6- الصِّفة[6].

7- النَّعت[7].

8- العطف[8].

9- التَّوكيد[9].

10- اليمين[10].

11- الصَّرف وعدم الصَّرف[11].

---

(1) يُنظر: القوافي ص 68.

(2) يُنظر: معاني القرآن 222/1، 224.

(3) يُنظر: معاني القرآن 155/1.

(4) يُنظر: معاني القرآن 459/2.

(5) يُنظر: معاني القرآن 246/1.

(6) يُنظر: معاني القرآن 164/1 - 165. ويُنظر فيه: 483/2.

(7) يُنظر: معاني القرآن 483/2.

(8) يُنظر: معاني القرآن 167/1 - 168. ويُنظر فيه: 326/1.

(9) يُنظر: معاني القرآن 660/2.

(10) يُنظر: معاني القرآن 487/2.

(11) يُنظر: معاني القرآن 169/1، 273.

12- الصِّلة [1].

13- الطَّرح [2].

14- الحذف [3].

15- الإضمار [4].

16- الاستئناف [5].

17- الحكاية [6].

وغيرها...

د - مصطلحات توسَّع في استعمالها: الدَّارس لِنَحوِ الأخفش الأوسَط، ولا سِيَّما مصطلحاته النّحويّة، سيجد أنَّه توسَّع في استعمال مصطلحات كانت موجودة في الأصل، والأمثلة على ذلك هي:

1- مصطلح (الصَّرف) : إنَّ استعمال النّحويين لهذا المصطلح معروف. لكنَّنا نجد أنَّ الأخفش الأوسَط استعمله بمعنى الاسم (المعرب)؛ إذ قال: (ونحو (قبلُ) و(بعدُ) جُعِلَتَا مضمومتَينِ على كُلِّ حالٍ... فهما مضمومتان إلَّا أنْ تضيفهما، فإذا أضفتهما صرفتهما) [7].

2- مصطلح (التَّفسير) : استعمل هذا المصطلح استعمالاً متنوّعا ومتداخِلاً، فرأينا أنَّه يدلُّ على (التَّمييز)، و(البدل)، و(المفعول معه)، وغير

---

(1) يُنظر: معاني القرآن 543/2.

(2) يُنظر: القوافي ص 43.

(3) يُنظر: معاني القرآن 332/1.

(4) يُنظر: معاني القرآن 184/1.

(5) يُنظر: معاني القرآن 224/1.

(6) يُنظر: معاني القرآن 358/1.

(7) معاني القرآن 156/1.

ذلك. أمَّا الأخفش الأوسَط فقد أضاف معنىً آخرَ إلى هذه الاستعمالات. فاستخدمه بمعنى (المبتدإ)؛ قال: (وقال: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [1]. رُفِعَ على التَّفسير أي: هي النَّار) [2]. أي: هي: خبرٌ، و(النَّارُ) مرفوع على الابتداء وسمّاه التَّفسير [3].

3- مصطلح (لا) المشبَّهة بالفعل: وجدنا أنَّ مصطلح (المشبَّه بالفعل) استُعملَ للأحرف المشبَّهة بالفعل، وغيرها. وقد توسَّع الأخفش الأوسَط في استعمالها، وأضاف إليها (لا) النَّافية للجنس. قال: (وقال: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ [4]..... وذلك أنَّ كلَّ اسم منكور نفيته بـ (لا) وجعلتْ (لا) إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين، لأنَّ (لا) مشبَّهة بالفعل...) [5].

4- مصطلح (النَّصب على الظَّرف) : استعمله بمعنى (المفعول فيه) وهذا التَّوسُّع في استعمال المصطلح النّحويّ، نجد له صدى في القرون المتأخِّرة، كما سنجد في الباب القابل من هذه الأطروحة. قال مستخدماً المصطلح: (وأمّا (حَوْلَهُ) [6]. فانتصبَ على الظّرف وذلك أنَّ الظَّرف منصوب، والظَّرف هو ما يكون فيه الشَّيء) [7]. صحيحٌ أنَّ استعمال مصطلح (الظَّرف) وجدناه عند علماء سبقُوا الأخفش الأوسَط، إلا أنَّ استعماله له بهذه الطَّريقة يُعَدُّ تَوسِعَةً في الاستعمال.

---

(1) سورة الحج/72.

(2) معاني القرآن 638/2.

(3) يُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه 174/5.

(4) سورة البقرة/2.

(5) معاني القرآن 147/1.

(6) مِنْ قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ الله بِنُورِهِمْ﴾. سورة البقرة/17.

(7) معاني القرآن 209/1.

5- مصطلح (الخبر) : استعمله الأخفش الأوسَط بمعنى (الحال) فقدْ وردَ أنَّه أطلق مصطلح (الخبر) ، وأراد به (الحال). قال: (وقال: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ﴾[1]. فنصبَ (مُصَدِّقاً) لأنَّه خبر معرفة)[2].

6- مصطلح (حروف الجرّ) : مصطلح (الجرّ) مِن المصطلحات التي وجدنا استعمالها قبل أنْ تقوم المذاهب النّحويّة بالشَّكل الذي عرفناه في عهد الخليل وسيبويه، والكسائيّ والفرّاء. ولكنَّ التَّوسعة التي نجدها في استعمال هذا المصطلح هو تقسيم الأخفش الأوسَط لحروف الجرّ على قسمين: الأولى: حروف الجرِ التي على حرفٍ واحدٍ مثل الباء واللّام. والأخرى: الأسماء التي هي على أكثر مِن حرفٍ، مثل: في، وعلى، وإلى. قال: (وكذلك جميع حروف الجرِ ممّا ليس باسمٍ إذا أَلْزَقُوها بحروف الإضمار[3]. وذلك أَنَّ مجراها في كلامهم كمجرى ما ليس فيه حرف. وإذا لم يكن فيه حرف جرٍّ فهو مُتَّصِلٌ بالأوّل. وإجراؤهم إيّاه مجراه أنَّهم يقولون: (أَزيداً مررتُ به) فيُجرونه مجرى (أَزيداً ضَرَبتهُ).)[4].

هـ - مصطلحات ابتدعها: ثمّة مصطلحات ابتدعها الأخفش الأوسَط. وإنّنا نريد أنْ نثبت هنا إنّه كلّما تقدّم الزّمان، قلَّ ابتداع المصطلحات النّحويّة فابتداع الخليل أكثر مِن ابتداعات سيبويه، وسيبويه بدوره أَكْثَرُ ابتداعاً مِن الأخفش والمبرِّد وهكذا. والمصطلحات التي عثرنا عليها، وهي مِن وَضْعِ

(1) سورة البقرة /91.

(2) معاني القرآن 323/1. ويُنظر إعراب الآية الكريمة: إعراب القرآن ص 133.

(3) ويقصد بهذا المصطلح: (الضّمائر).

(4) القوافي ص 67.

الأخفش الأوسَط:

1- مصطلح (قام مقام الفاعل) : وأراد به (النَّائب عن الفاعل). قال: (ثُمَّ قال (أَيَّامًا) [1] أي كَتَبَ الصِّيام أيّاماً. لأنَّك شغلتَ الفعل بالصّيام حتّى صار هو يقوم مقام الفاعل) [2].

2- مصطلح (اسم المصدر) : استعمل الأخفش الأوسَط هذا المصطلح بمعنى (المصدر الصَّريح). قال: وأمّا قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [3]. فـ (يَكْذِبُونَ) يجحدون وهو الكفر... يعني (يَكْذِبُونَ على الله وعلى الرُّسل) جعل (مَا) والفعل اسماً للمصدر كما جعل (أنْ) والفعل اسما للمصدر في قوله (أُحِبُّ أنْ تأتيني)...) [4].

3- مصطلح (الإِلصاق) : رأينا انَّ سيبويه يستعمل مصطلح (الإِلزاق) . أمّا الأخفش الأوسَط فاستعمل مصطلح (الإِلصاق) لإحدى معاني (الباء) الجارّة. قال: (وحُذفتْ الألفُ مِن (بسم) مِن الخطِّ تخفيفاً لكثرة الاستعمال واستغناءً عنها بباء الإِلصاق في اللَّفظ والخطِّ) [5]. والحقُّ أَنَّ (اللَّزق واللَّصق) لغتان. جاء في لسان العرب: (لَصَقَ يَلْصَقُ لُصوقاً: وهي لغةُ تميم [6]،

---

(1) مِن قولهِ تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. سورة البقرة/ 184.

(2) معاني القرآن 350/1.

(3) سورة البقرة/10.

(4) معاني القرآن 196/1.

(5) معاني القرآن 147/1.

(6) قال الدُّكتور أحمد علم الدّين الجندي إنها لغة قريش. يُنظر: اللهجات العربيّة في التّراث 443/2.

وقيس تقول لَسَق بالسّين، وربيعة تقول لزقَ)[1]. وقد كُتِبَ لمصطلح الأخفش البقاء إلى يومنا هذا؛ والسَّبب في ذلك، أنَّها أفصح مِن اللّغة التي جاءتْ بالسّين أو الزّاي[2].

مِن دراستنا لمصطلح الأخفش الأوسَط نفهم مدى أهميَّة مصطلحاته. فقد وضّحتْ لنا أموراً كانتْ خافية، وأضاءتْ ظُلمةً ما كانتْ لتضيءَ لولا هذا العالم الجليل.

ثانياً: مصطلحات أبي عبيدة:

هو أبو عُبَيدة، مَعْمَرُ بن مثنّى التّيميّ، مِن تيم قريش، مولى لهم[3]. وُلِدَ سنة **110**هـ وتوفي سنة **210**هـ أو **211**هـ، وهذا يدلُّ على أنَّه عاش في فترة خصبة بالنّحويين المشهورين، الذين سبقُوا الخليل، ومروراً به، وانتهاءً بسيبويه والكسائيّ والفرّاء.

عاش في البصرة، وانتقل إلى بغداد. ومِن الغريب أنَّ كُتُبَ التَّراجِم لم تذكرْ أنَّه التَقَى الكسائيَّ أو الفرّاء مِن الكوفيين؛ لأنَّه وردَ بغداد سنة ثمانٍ وثمانين ومئة هجرية[4]. أي قبل وفاة الكسائيّ بسنة. والأغربُ مِن ذلك إنَّه لم يدرس على الخليل. ولكنَّه درسَ على أبي عمرو بن العلاء، والأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب. وهذا أثَّرَ على نحوه بعامّة، وعلى مصطلحه النّحويّة بخاصّة.

(1) 329/10 (لصق). ويُنظر: اللهجات العربيّة في التّراث 443 - 451.

(2) يُنظر: لسان العرب 329/10 (لصق). اللهجات العربيّة في التّراث 443/2.

(3) يُنظر ترجمته: مراتب النّحويّين ص 57. أخبار النّحويّين البصريين ص 51. طبقات النّحويين واللُّغويين ص 175. نزهة الألباء ص 84. إنباه الرواة 276/3. معجم الأدباء 154/19. بغية الوعاة 294/2.

(4) يُنظر: تاريخ بغداد 254/13.

ويبدو أنَّ المصطلحات الكوفيّة التي نُسبت إليهم - كما سنراها عنده - هي مِن وَضْعِ هذا العالِم الجليل. ودليلنا على ذلك أنَّ الفرّاء ردَّ على عدد مِن آرائه في كتابه (مَعاني القُرآن)[1]، ممّا يدلُّ على أَنّ أبا عبيدة أَسبق مِن الفرَّاء في وَضْعِ كتابه (مجاز القرآن)، وما حواه مِن مصطلحات.

والغرابة في حياة أَبي عبيدة لم تأتِ مِن مسأَلة عدم تلمذته للخليل، أو عدم لقائه بسيبويه، أو الفرّاء. وإنَّما ذَهَبَ عددٌ مِن علماء العربيّة إلى أنَّ كتابه (مجاز القرآن) يُخالف تفسير الفقهاء[2]. وهذه المخالفة فسَّرتْ عدم تلمذته للخليل وغيره، أو مصاحبة سيبويه، والكسائيّ، والفرّاء.

نجمل القول في هذه المسالة - لأنَّها ستؤثر فيما بعد على نحوه ولاسِيّما مصطلحه النّحويّ - فنقول: إنَّ شخصية أبي عبيدة هي شخصيّة انطوائيَّة، وغامضة؛ والأدلَّة على ذلك هي:

1- لم يلتقِ علماءَ عصره في البصرة، في فترة كانت زاخرة بعلماء أجلَّاء، مثل الخليل بن أحمد، وسيبويه، والنَّضر بن شميل (ت 204هـ) وغيرهم.

2- لم تذكرِ المصادر أنَّه جالسَ علماء الكوفة في بغداد، أو أَخذ عنهم؛ لذا فإِنَّ المصطلحات التي استعملها ونُسبتْ إلى نحاة الكوفة هي له.

3- تحاشا كثير من العلماء في عصره لقاءه مثل الأصمعيّ[3].

وبعدُ ندخل في دراسة المصطلح النّحويّ عنده، ونقسّمه على:

أ - مصطلحات بصريّة.

(1) يُنظر: مَعاني القُرآن (الفرّاء) 8/1. معجم الأدباء 159/19.

(2) يُنظر: طبقات النّحويين واللُّغويين ص 176. إنباه الرُّواة 278/3.

(3) يُنظر: إنباه الرواة 285/3. معجم الأدباء 159/19.

ب - مصطلحات مشتركة (كوفيّة وبصريّة).

ج - الاتِّساع في استعمال المصطلح النّحويّ.

د - ابتداعُهُ المصطلحات النّحويّة.

أ - مصطلحات بصريّة: استعمل أبو عُبَيدة مصطلحات بصريّة. إذ إِنَّه على الرَّغم مِن رحلته إلى بغداد، إلا أَنَّه عندما أرادَ تأليف كتابه (مجاز القرآن) عاد إلى البصرة وألَّفَهُ هناك [1]. والمصطلحات هي:

1- مصطلحا (الفاعل والمفعول) : استعملهما أبو عُبَيدة بمعنى (المبتدإِ والخبر). كما فعل سيبويه. ولا نستطيع أنْ نقولَ إنَّه سبق سيبويه في هذا الاستعمال؛ لأَنَّ الاستعمال الأوّل لهذين المصطلحين بمعنى (المبتدإِ والخبر) كان عند أبي الأسود الدُّؤليّ، فرُبَّما أخذ أبو عُبَيدة هذا المصطلح مِن سيبويه، أو أنَّه كان شائعاً في تِلْكُمُ الفترة. وهذا تخمين لا يرتقي إلى حدِّ التَّأكيد في معرفة الآخذ مِن المأخوذ بين سيبويه، وأبي عبيدة.

قال أبو عُبَيدة مستعملا المصطلحين بمعنى (المبتدأ والخبر): (قال النَّابغة [2]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ   يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

معناه: كأنَّك جملٌ. والعرب تُقدِّم المفعول قبل الفاعل) [3] أي: تُقدِّم الخبر قبل المفعول إذ أصل الكلام كأنَّك جملٌ مِن جمال بني أقيشٍ. فحذفَ الموصوفَ وأقامَ الجارَّ والمجرور محلَّه كونه خبراً لكأنَّ [4].

(1) يُنظر: معجم الأدباء 159/19.

(2) يُنظر: ديوانه ص 198.

(3) مجاز القرآن 247/1.

(4) يُنظر: خزانة الأدب 67/5.

واستعملهما بالمعنى المعروف لهما. قال: (ومن مجازٍ ما يحوَّلُ فعل الفاعل إلى مفعول أو إلى غير مفعول. قال: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ (1) والعُصبة هي التي تنوء بالمفاتيح) (2). يريدُ أنَّه: تنوء العُصبة بالمفاتيح. فالفاعل قد يحوِّل إلى المفعول به، أو إلى غيره. أي: التَّعديّ بالجارِّ والمجرور (3).

2- مصطلح (الإغراء) : قال أبو عُبَيدة في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (4): (هما مرفوعان كأنَّهما خَرَجَا مخرج قولك: وفي القرآن السّارق والسّارقة... فعلى هذا رُفعا أو نحو هذا، ولم يجعلوهما في موضع الإغراء فينصبوهما...) (5).

3- مصطلح (الإشراك) : استعمله مثل استعمال سيبويه له بمعنى (العطف). قال: ((ورُفِعَ (الصَّابئون) (6) لأنَّ العرب تخرج المُشرك في المنصوب الذي قبله مِن النَّصب إلى الرَّفع على ضمير فعل يرفعه، أو استئناف ولا يعملون النَّصب فيه...) (7). واستعمل مصطلح (العطف) أيضاً (8).

ومصطلحات أُخرى استعملها على وفق استعمالات البصريين مثل

---

(1) سورة القصص /76.
(2) مجاز القرآن 12/1.
(3) يُنظر: المحرَّر الوجيز 299/4. إعراب القرآن وبيانه 648/5، 653.
(4) سورة المائدة/38.
(5) مجاز القرآن 165/1.
(6) من قوله تعالى في سورة المائدة/69: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾.
(7) مجاز القرآن 172/1.
(8) يُنظر: مجاز القرآن 52/1.

(المفعول به) (1)، و(الظَّرف) (2)، و(الجرّ) (3)، و(الزَّائد) (4). وغيرها.

أ- مصطلحات مشتركة (بصريّة وكوفيّة):

هي طائفة مِن المصطلحات المُشتَرَكة بين الكوفيين والبصريين استعملها أبو عُبَيدة، ومنها:

1- مصطلح (الكناية) : رأينا أنَّ البصريين والكوفيين يستعملون (الكناية) بمعنى (الضّمير). واستعمله أبو عُبَيدة أيضاً بهذا المعنى قال: (ومجاز (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (5): إذ بُدئَ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام.....) (6).

2- مصطلح (النّصب على المصدر) : استعمله بمعنى (المفعول المطلق) فقال: (..... ﴿سَلاماً سَلاماً﴾ (7) نصبتَ على المصدر) (8).

3- مصطلح (الاشتغال) : واستعمله بالمعنى الذي نستعمله اليوم قال: ﴿... (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (9). مرفوعة بالابتداء ثُمَّ جاء الفعل مشغولاً بالهاء عن أَنْ تعملَ فيها، وبعضهم ينصبها على قولهم زيداً لقيته والمعنى لقيتُ زيداً) (10).

و مصطلحات مشتركة أُخرى وردت على لسان أبي عُبَيدة:

---

(1) يُنظر: مجاز القرآن 105/1.

(2) يُنظر: مجاز القرآن 216/1.

(3) يُنظر: مجاز القرآن 155/1.

(4) يُنظر: مجاز القرآن 11/1.

(5) سورة الفاتحة/3.

(6) مجاز القرآن 24/1. ويُنظر فيه: 12/1، 13، 174.

(7) سورة الواقعة/26.

(8) مجاز القرآن 205/2. ويُنظر فيه: 119/2.

(9) سورة النّور /1.

(10) مجاز القرآن 63/2.

1- **ألقاب الإعراب** [1].

2- **الإعراب** [2].

3- **الابتداء والخبر** [3].

4- **الاستثناء** [4].

5- **النِّداء** [5].

6- **النُّدبة** [6].

7- **الصَّرف = المنصرف وغير المنصرف** [7].

8- **الفعل** [8].

9- **الحشو = الزَّائد** [9].

10- **الحكاية** [10].

11، 12 - القطع والاستئناف [11].

13، 14 - المضمر والإضمار [12].

---

(1) يُنظر: مجاز القرآن 28/2.

(2) يُنظر: مجاز القرآن 28/1.

(3) يُنظر: مجاز القرآن 12/1، 63/2.

(4) يُنظر: مجاز القرآن 38/1.

(5) يُنظر: مجاز القرآن 22/1.

(6) يُنظر: مجاز القرآن 316/1.

(7) يُنظر: مجاز القرآن 38/1.

(8) يُنظر: مجاز القرآن 24/1.

(9) يُنظر: مجاز القرآن 35/1.

(10) يُنظر: مجاز القرآن 41/1.

(11) يُنظر: مجاز القرآن 32/1.

(12) يُنظر: مجاز القرآن 11/1 - 12.

ج - الاتِّساع في استعمال المصطلح النّحويّ:

اتَّسع أبو عُبَيدة في استعمال المصطلحات النَّحويّة، فبعد أَنْ كان استعمالُهُ لها محدوداً، وسَّع أبو عُبَيدة في ذلك الاستعمال، فمنها:

- مصطلح (الأداة) : استعمله الخليل بن أحمد، ويُعَدُّ مِن ابتداعاته. ثُمَّ أكثر الكوفيون مِن استعماله حتَّى نُسِبَ إليهم. وقد جاء أبو عُبَيدة ليوَسِّع من استخدامه. فنرى يستعمله للظُّروف. بعد أنْ كان قاصراً على حروف المعاني. لهذا قال السُّيوطيُّ: (وأَعني بالأدوات الحروف وما شاكلها مِن الأسماء والأفعال والظُّروف)[1]. وعلى هذا قال أبو عُبَيدة: (ومِن مجاز الأدوات اللّواتي لهنّ معانٍ في مواضع شتَّى، فتجيء الأداة منهنَّ في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني. قال: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[2] فمعناها فما دونها، وقال: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[3] معناها مع ذلك، وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4] معناه على جذوع النَّخل...)[5] فنجد إطلاقه (الأداة) على (الظُّروف)، وعلى (حروف المعاني) معاً.

د - ابتداعه المصطلحات النّحويّة:

ابتدعَ أبو عُبَيدة عدداً مِن المصطلحات النّحويّة. وهي:

---

(1) الإتقان في علوم القران 140/2. ويُنظر: مصطلح الحرف ومصطلح الأداة في النّحو العربي/ مجلّة العرب/ ج 7و8. ص 454.

(2) سورة البقرة /26.

(3) سورة النّازعات/ 30.

(4) سورة طه /71.

(5) مجاز القرآن 14/1. ويُنظر فيه: 35/1.

1- مصطلح (الشَّاهد) : الشَّاهد لغة: العالِم المبيّن [1]. واصطلاحاً فإنَّنا لم نجد عند أهل المصطلحات حدَّاً لهذا المصطلح بالمعنى الذي استخدمه أبو عُبَيدة [2]. وقد أراد به الضَّمير المخاطب. أي الذي يكون عكس الغائب؛ إذ قال: (... ومجازُ مَن جرَّ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [3] أنَّه حدَّثَ عن مخاطبة غائب، ثمَّ رَجَعَ فخاطب شاهداً) [4]. فالشَّاهد هنا المخاطب الظَّاهر على عكس الغائب.

2- مصطلح (الاستِثناء القليل مِن الكثير) : استعمله أبو عُبَيدة وأراد الاستِثناء المتَّصل. قال: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [5]. نصب (إِبْلِيسَ) على الاستِثناء قليل من كثيرٍ...) [6].

3- مصطلح (الشَّريطة) : استعمله بمعنى (الشَّرط) في باب الجزم. قال: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [7]... فرُفِعَ (فَيَكُونُ) لأنَّه ليس عطفاً على الأوَّل، ولا فيه شريطةٌ فيُجازى) [8].

4- مصطلح (الموالاة) : وهذا مِن المصطلحات الغريبة في النَّحو العربي. والموالاة لغة هو ما وضَّحه صاحب لسان العرب، فقال: (الموالاة أنْ يتشاجرَ اثنان فيدخل ثالث بينهما للصُّلح ويكون له في أحدهما هوىً فيُواليه

(1) يُنظر: لسان العرب 239/3 (شهد).

(2) جاء في كشاف اصطلاحات الفنون عن (الشّاهد): (وعند أهل العربيّة الجزئي الذي يستشهد في إثبات القاعدة). 471/2.

(3) سورة الفاتحة/ 2.

(4) مجاز القرآن 22/1.

(5) سورة البقرة/ 34.

(6) مجاز القرآن 38/1.

(7) سورة البقرة / 117.

(8) مجاز القرآن 52/1.

أو يُحابيه)[1]. وهذا الذي أراده أبو عُبَيدة مِن استعماله لهذا المصطلح؛ إذ أراد مِن خَلَلِهِ (العطف)، وأنَّ ما بعد الحرف العاطف يتبع ما قبلها في الرَّفع والنَّصب والجرِّ والجزم. وقد أكثر مِن استعمال هذا المصطلح؛ إذ قال: (- ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ﴾[2] جرَّها على الجرِّ الأوّل و(لا) لا تعمل إنَّما هي لمعنى الموالاة تتبع الأوَّل)[3].

وقال أيضاً مستعملاً (الموالاة) لـ (واو العطف): (- ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾[4] الواو مفتوحة لأنَّها واو الموالاة وليست بواو (أو)...)[5].

5- مصطلح (المصروف عن حدِّه) : أراد أبو عُبَيدة بهذا المصطلح ما يُعرف بـ (المعدول) في باب (الممنوع مِن الصَّرف). وقد وجدنا سيبويه والفَرَّاء يستعملان مصطلح (المعدول) . واستعمل أبو عُبَيدة بدلاً عنه (المصروف عن حدِّه)، قال: (قال النّحويُّون: لا يُنَوِّنُونُ (مثنى)[6] لأنَّه مصروف عن حدِّه، والحدُّ أنْ يقولُوا: اثنين....)[7].

6- مصطلح (الفَضل) : وأراد به أبو عُبَيدة (الزّائد). قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[8]: (.... وقرأها قومٌ[9] على تخفيف نون (إنَّ)

---

(1) 409/15 (ولي).

(2) سورة الواقعة /33.

(3) مجاز القرآن 250/2.

(4) سورة السَّجدة/ 26.

(5) مجاز القرآن 133/2. ويُنظر فيه: 60/1، 66.

(6) من سورة النّساء/3: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾.

(7) مجاز القرآن 115/1.

(8) سورة طه/ 63.

(9) يُنظر القراءة، ومَن قرأ بها: السَّبع في القراءات ص 419. معاني القراءات ص 294. الحُجَّة في القراءات ص 242. حجّة القراءات ص 454. التّبصرة في القراءات =

وإسكانها وهو يجوز لأَنَّهم قد أَدخلُوا اللَّام في الابتداء وهي فضلٌ)[1].

7- مصطلح (المختصر) : ابتدعه أبو عُبَيدة، وأراد منه (المحذوف). فالمختصر هو المحذوف[2]. قال: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً﴾[3]. مجازُهُ: دَعَانَا على إحدى هذه الحالات، ومجاز ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾ مجاز المختصر الذي فيه ضمير كقولك: دعانا وهو مضطجع لجنبه)[4].

8- مصطلح (كَثُرَ الكلام) : وجدنا البصريين والكوفيين يستعملون مصطلح (الإطالة) أو (التَّطويل). واستعمل أبو عُبَيدة بدلاً عنها مصطلح (كَثُرَ الكلام) . قال: (.... ﴿... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾[5]. العرب تخرج مِن الرَّفع إلى النَّصب إذا كَثُرَ الكلام، ثُمَّ بعدُ إلى الرَّفع)[6]. فـ (كَثُرَ الكلام) بمعنى الإطالة التي وردت عند سيبويه والفرَّاء.

هذا أهم ما يمكن أنْ يُقال في مصطلحات هذا العالم الجليل فقد وجدنا توسُّعاً وابتداعاً في فكره، الذي أدَّى إلى تأثير ذلك على مصطلحه النّحويّ.

ثالثا: المصطلحات الواردة في كتاب (مُقَدِّمَة في النّحو):

كتاب (مُقَدِّمَة في النّحو) نُسِبَ إلى خلف بن حيّان الأحمر[7] (ت 180

=

ص 260. التَّيسير في القراءات ص 151. المستنير في القراءات العشر 290/2.

(1) مجاز القرآن 22/2.

(2) يُنظر: لسان العرب 214/4 (خصر).

(3) سورة يونس /12.

(4) مجاز القرآن 275/1. ويُنظر فيه: 15/2، 227.

(5) سورة النّساء/162.

(6) مجاز القرآن 142/1.

(7) يُنظر ترجمته: أخبار النّحويين البصريين ص 52 - 53. طبقات النّحويين واللُّغويين

=

هـ). وفي نسبة هذا الكتاب إلى خلف الأحمر شَكٌّ، وإنَّ أوّل مِن شكَّ في نسبتها إليه هو محقِّقها الجليل، الأستاذ عزّ الدِّين التَّنوخي[1]؛ إذ قال: (إنَّ هذه المُقَدِّمَة النّحويّة ليست لها أخت في خزائن الأرض تُساعد على التَّثبُّت مِن صحة نسبتها لخلفِ الأحمر)[2]. ثُمَّ إنَّ الكُتُب التي تَرجمتْ لخلف الأحمر لم تُورِد ضمن مؤلَّفاتِهِ كتاباً بهذا العنوان، ممّا جعله في موضع شكٍّ. لكنَّ المحقِّق الجليل تجشَّم عناء البحث، وكاد يتوصّل إلى أنّها له؛ لأدلّةٍ قدّمها، نختصرها في[3]:

1 - اللُّغة التي كُتبتْ بها هذه المُقَدِّمَة هي لغةُ عصر خلفِ الأحمر، والخليل، وسيبويه.

2 - إنَّ المسائل التي في هذه المُقَدِّمَة، تنتمي إلى المذهب البصري.

3 - إنَّ داخل هذا المؤلَّف نصوصاً تبدأ بـ (قال خلف الأحمر)[4]. ممّا يدلُّ على أنَّه مُؤلِّفها.

4 - يغلبُ على عبارات المُقَدِّمَة القِدمة مثل: (قال عزَّ وجلَّ)[5]. فإنَّ هذا التَّعبير قديم. ولا اتَّفق مع هذا التَّخريج للمحقِّق الجليل لأنّني وجدتُ في المُقَدِّمَة (قال الله تعالى)[6]. وعلى هذا فإنَّ تعبير (قال عزَّ وجلَّ) لا يدلُّ على

=

ص 161. نزهة الألباء ص 53. معجم الأدباء 66/11. البلغة ص 77.

(1) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 4 (المُقَدِّمَة).

(2) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 4 (المُقَدِّمَة).

(3) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 4 - 8 (المُقَدِّمَة).

(4) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 33، 77، 95، 97.

(5) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 7.

(6) يُنظر: المُقَدِّمَة في النّحو ص 70.

قِدمة هذه الرِّسالة.

5 - المصطلحات التي استعملها، أغلبها بصريّة، وتنتمي إلى القرنين الأوّل والثّاني الهجريين.

6 - قام محقِّقُ هذه المُقَدِّمَة بعرضها على أجلِّ علماء عصره، مثل: الأستاذ محمد علي النَّجّار، والشّيخ محمد محي الدّين عبد الحميد، والدُّكتور أحمد حسن الزّيَّات، والدُّكتور محمد الفحّام، وأيَّدُوا كونها قديمةً في التّأليف، ولا غرابةَ أنْ تكون لخلفٍ الأحمر.

وعارَض بعض الباحثين في نسبتها إلى خلف الأحمر البصريّ، ونسبوها إلى الأحمر الكوفيّ [1] (ت 194هـ)، وقدَّمُوا على ذلك أدلّةً ظنيّة لا تستحقُّ الذِّكر [2].

نقول إنَّ سبب الشَّكِّ قد يكون الخلط بين (الأحمر) البصريّ و(الأحمر) الكوفي، قال أبو الطّيّب اللُّغويُّ: (... ويحكون المسالة عن الأحمر، فلا يدرون أهو الأحمر البصري، أو الأحمر الكوفيّ...) [3]. ولكنَّنا نقول هنا - غير جازمين - إنَّ هذه الرِّسالة المُقَدِّمَة تكون لبصريّ آخر، ولكنّها لا يمكن أنْ تكون بأيِّ حالٍ مِن الأحوال مِن تأليف عالمٍ نحويّ كوفيّ؛ لأنَّ الأعمَّ الأغلب مِن المصطلحات فيها هي للبصريّين. أمّا المصطلحات الكوفيّة التي سنراها في هذه المُقَدِّمَة، فيمكن أنْ يكون الأمر على أنَّ الكوفيين نقلُوا هذه المصطلحات من البصريين؛ لأنَّ تأليف هذه الرِّسالة أقدم مِن كتاب (معاني القرآن) للكِسائيّ، و(معاني القرآن للفَرَّاء)، لما بيَّنَّا أنَّ الكتابينِ أُلِّفَا بعد

(1) هو علي بن الحسن، المعروف بالأحمر الكوفيّ. يُنظر: بغية الوعاة 158/2 - 159.

(2) يُنظر: أبحاث في اللّغة والنّحو والقراءات ص 163 - 189.

(3) مراتب النّحويّين ص 15.

وفاة سيبويه، ووفاة خَلَف الأحمر هي (180 هـ). ولو ثَبَتَتْ هذه المُقَدِّمَة للأحمرِ البصريِّ، أو أَحد البصريين ممّن عاش في الفترة عينها، فإنّه لن يبقى للكوفيين مِن مصطلحات رئيسة إلّا ما يمكن عدُّهُ على أصابع اليد الواحدة، مثل: الصّرف، والعماد، والخالفة وغيرها. وكما سنرى بعد قليلٍ عند فرش المصطلحات الواردة في هذه المُقَدِّمَة.

ويمكن أنْ تُقسَّمَ مصطلحاتها؛ لغرض الدِّراسة على أربعة أقسام، هي:

أ - مصطلحات نسبها إلى البصريين والكوفيين.

ب - مصطلحات مشتركة بين البصريين والكوفيين.

جـ - المصطلحات المبتدعة في هذه المُقَدِّمَة.

أ - مصطلحات نسبها إلى البصريين والكوفيين:

نَسَبَتِ الرِّسالة مصطلحات إلى البصريين والكوفيين صراحةً، ولم نجدها في استعمالاتهم، وهي:

1- مصطلح (الإيجاب) : استعمل - بحسب هذه الرِّسالة - الكوفيون مصطلح (الإيجاب) ، والإيجاب لغةً، لزوم الشَّيء[1]. ونجده في المُقَدِّمَة بمعنى (الاستِثناء المفرَّغ)؛ أي هو لازم ومؤكّدٌ وليس مِن الاستِثناء في شيءٍ. جاء في المُقَدِّمَة: (باب التَّحقيق: وهو رفعٌ كلُّه تقول: ما جاءني إلّا زيدٌ، ترفعه بفعله، والتَّحقيق يسمِّيه الكوفيون الإيجاب)[2].

ولم يُحدِّدْ مَن مِن الكوفيين استخدم هذا المصطلح، كما أنّنا لم نعثرْ على هذا المصطلح في مؤلَّفاتهم.

2- مصطلح (القطع) : ذكر صاحب (مُقَدِّمَة في النّحو) أنَّ

(1) يُنظر: لسان العرب 793/1 (وجب).

(2) مُقَدِّمَة في النّحو ص 80.

البصريين استعملُوا مصطلح (القطع) ليدلَّ على (الاغراء). ولم نجد مِن البصريين مَن يستعمل هذا المصطلح بهذا المعنى. على أنَّهم استعملُوا مصطلح (القطع) بمعنى قطع الكلام عمّا قبله - كما رأينا - أي عكس (الاستِئناف). ولو أنعمنا النَّظر في المصطلح لوجدنا أنَّ (الإغراء) يقترب من (القطع)؛ لأنَّ قولنا: (الكتابَ) منصوب بفعل مضمر انقطعَ عنه؛ لذا - على ما يبدو - أطلق عليه مصطلح (القطع) ؛ قال صاحب (مُقَدِّمَة في النّحو) في نسبة المصطلح إلى البصريين: (والإغراء... ويُسمِّيه البصريون القطع...) [1].

3- مصطلح (الاستيتاء) : نَسَبَهُ إلى الكوفيين، على انَّه (الإغراء). قال: (والإغراء وهو الذي يسمّيه الكوفيون الاستيتاء،... ويسمّيه بعض أصحاب العربيّة التَّمام) [2] والاستيتاء طلب الإتيان وهو المجيء [3]. والمعنى الدّلالي للمصطلح هو طلب المُغرَى الإتيان إلى ما يُغرَى به. ولم نجدْهُ في كتب الكوفيين أو استعمالاتهم.

ب - مصطلحات مشتركة بين البصريين والكوفيين:

وردتْ في هذه المُقَدِّمَة مصطلحات استعملها البصريون والكوفيون وإنَّ المطّلع عليها سيجد أنَّ أَغلبها مِن ابتداعات البصريين ومنها:

4- مصطلح (الأداة) : استعمله البصريون والكوفيون، ورأينا توسّع الأخفش الأوسط في استعماله. إلا أنّنا وجدنا المصطلح في هذا المؤلَّف بشكل واضحٍ، ويدلُّ على حروف المعاني. جاء في (المُقَدِّمَة): (العربيّة على ثلاثةٍ: اسم وفعل وحرفٍ جاء لمعنى، وهذا الحرف هو الأداة التي تَرفعُ

(1) مُقَدِّمَة في النّحو ص 53.

(2) مُقَدِّمَة في النّحو ص 53.

(3) يُنظر: لسان العرب 13/14 (اتي).

وتنصبُ وتخفضُ الاسمَ وتجزمُ الفعلَ)[1]. فواضح أنَّه أراد بالأداة (حروف المعاني). ومِن جميل الفائدة أنْ نذكرَ هنا إنَّه استعمل في النَّعت المذكور مصطلحات ما يتألَّف منه الكلام وهي (الاسم) و(الفعل) و(الحرف).

5- مصطلح (ما لم يُسَّم فاعله) : وجدنا أنَّ الكسائيّ هو أوّل مَن استعمل هذا المصطلح، ولكنْ هنا نجد استعمالاً لهذا المصطلح؛ فإنْ صحَّ تاريخها[2] فهي أقدم مِن تأليفِ الكسائيّ والأخفش - كما بيّنّا - لذا يكون صاحبها سبق هذين العالمينِ الجليلينِ في وَضْعِ المصطلح هذا. وعليه سيكون (ما لم يسمَّ فاعله) مصطلحاً بصريّاً لا كوفيّاً. ومِن استعمالات صاحب (مُقَدِّمَة في النّحو) لهذا المصطلح: (الرَّفع يأتي مِن ستَّة وجوهٍ لا غير، وهي: الفاعل، وما لم يُسمَّ فاعله...)[3].

6- مصطلح (حروف الصّفات) : جاء في هذه المُقَدِّمَة بالمعنى العام كما رأيناه عند الخليل ابن أحمد. أَي: قُصِدَ به: حروف الجرِّ، والظَّروف. قال صاحب هذا المؤلَّف: (باب الحروف التي تخفض ما بعدها مِن اسمٍ، وأخبارها مرفوعة ويُقال لها حروف الصِّفات، وهي: مِنْ، وإلى، وعنْ، وعلى، وتحتَ، ودونَ، ووراءَ)[4].

وثمَّة مصطلحات مشتركة أخرى وردت في المُقَدِّمَة هي:

1- الفاعل[5].

---

(1) مُقَدِّمَة في النّحو ص 35.

(2) أي: (مُقَدِّمَة في النّحو) التي ندرسها الآن.

(3) ص 51.

(4) مُقَدِّمَة في النّحو ص 43.

(5) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 54، 51.

2- المفعول به [1].

3- الابتداء والخبر [2].

4- الاستِثناء [3].

5- النِّداء ومصطلح النُّدبة [4].

6- النَّصب على المدح [5].

7- النَّصب على الذَّم [6].

8- الأفعال المستقبلة [7].

9- الأمر والنَّهي [8].

10- الشَّرط والجزاء [9].

11- الخفض [10].

12- النَّعت [11].

13- العطف والنسق [12].

(1) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 52، 56.
(2) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 54.
(3) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 79.
(4) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 75، 78.
(5) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 57 - 58.
(6) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 58.
(7) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 72.
(8) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 48.
(9) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 50.
(10) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 60.
(11) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 64.
(12) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 85.

14- ما لا ينصرف[1].

15- التَّعجُّب[2].

16- النَّفي[3].

17- الجحد[4].

على أنَّنا نذكر في نهاية هذه الفِقَرة أَنَّ صاحب هذه المُقَدِّمَة ما زال يخلطُ بين ألقاب الإعراب[5]، وهذا دليل آخر يُضاف على قِدَمِ هذه (المُقَدِّمَة).

جـ - المصطلحات المبتدعة في هذه المُقَدِّمَة:

وردتْ مصطلحات نحويّة في هذا المؤلَّف لم تردْ في كتابٍ سبقها، وهي:

1- مصطلح (الإشارة) : وجدتُ أنَّ صاحب هذه المُقَدِّمَة أرادَ مِن هذا المصطلح أسماء الإشارة، والموصولة، والضَّمائر. وقد رأينا أنَّ سيبويه يطلق على هذا المصطلح بمعناه العام (المبهم). جاء في (مُقَدِّمَة في النّحو): (باب حروف الإشارات: وهي حروف الرَّفع وتقع في باب المعرفة: هذا، وذاك، وهذان، وهاتان، وأنا، ونحن، وأولئك، وأنت، وأنتما، وهو، وهما، وهم، وهنَّ وما أشبه ذلك)[6]. والكلام في النَّص واضحٌ لا يحتاج إلى تعليقٍ أو توضيحٍ.

2- مصطلح (التَّحقيق) : واستعمله صاحب هذه المُقَدِّمَة بمعنى

(1) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 87.
(2) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 57.
(3) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 59.
(4) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 69.
(5) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 74.
(6) مُقَدِّمَة في النّحو ص 65.

(الاستِثناء المفرَّغ)؛ ليؤكِّد فيه على أنَّه لا يوجد في الجملة استثناء، بل تحقيق وتوكيد. قال: (باب التَّحقيق وهو رفعٌ كلُّه تقول: ما جاءني إلَّا زيدٌ، فرفعه بفعله)[1].

3- مصطلح (خبر المعرفة) : وأراد به (الحال) المنصوبة، إذا كان صاحبه معرفة. وهذا المصطلح قريبٌ مِن مصطلح (التَّقريب) . جاء في المُقَدِّمَة: (هذا عبدُ الله مُقبلاً، و(ذا) إشارة، و(عبد الله) مرفوع، و(مُقبلاً) منصوب لأنَّه خبر المعرفة. وخبر المعرفة منصوب أبداً)[2]. وهذا المصطلحُ أوضحُ مِن مصطلح (التَّقريب) ، ويُقدِّم تبييناً لمعنى التَّفريق بينه والحال.

4- مصطلح (التَّمكُّن) : وَرَدَ المصطلح بمعنى (المُعرب)، وعلى عكس غيرِ المتمكِّن الذي هو (المبني)، وهذا المعنى لا ينطبق على النَّص الذي سنذكره بعد قليلٍ. ولن نهتدي إلى المعنى الذي أراده صاحب هذه المُقَدِّمَة في الكتب التي عُدْنا إليها. إذ ذُكِرَ هذا المصطلح مقترناً بمعنى (الحال) المنصوبة. جاء في المُقَدِّمَة: (والحال: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3] على الحال، وهو المتمكِّن)[4]. كما قُلنا لم نجد تفسيراً لهذا الاستعمال. إلَّا أنَّ الأستاذ عزَّ الدّين التّنوخي اجتهدَ، وبيَّن معنى التَّمَكُّن؛ فقال: (لعلَّه أراد بـ (التَّمَكُّن) لتمكُّن الحال مِن الوصفيّة)[5].

---

(1) مُقَدِّمَة في النّحو ص 80.

(2) مُقَدِّمَة في النّحو ص 66.

(3) سورة الأعراف/ 32.

(4) مُقَدِّمَة في النّحو ص 59.

(5) مُقَدِّمَة في النّحو ص 59، الهامش المرقّم بـ (6). ولِفَهْم العلاقة بين الوصفيّة والحاليّة، يُنظر معاني النّحو2/709وما بعدها.

5- مصطلح (الواحد الخارج من الجماعة) : أراد به التَّمييز. ويقول محقِّق الكتاب مفسِّرا هذا المصطلح: (ولم يُرِدْ به الاستِثناء كما يتبادر أوّل وهلةٍ، وإنَّما أراد به (تمييز العدد) الذي مثَّل له بقوله: (اضربه عشرين سوطاً) والسّوط واحدٌ خرج مِن جماعتِهِ، وهو تمييز واجب النَّصب)[1]. وهذا تفسير واضحٌ للمصطلح الذي أورده صاحب هذه المُقَدِّمَة. قال: (والواحد الخارج مِن الجماعة: اضربْه عشرين سوطاً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[2].)[3] وهذا مِن المصطلحات الغريبة في النّحو العربي، وغرابته هذه جعلته لا يتخطَّى هذا الكتاب، وبقيَ رهيناً فيه مِن دون أن يُكتبَ له النَّجاح.

6- مصطلح (النِّداء المفرد) : لا ننكر أنّ الخليل ومَن سبقه مِن البصريين كانُوا يعرفون (النِّداء المفرد)، ولكنَّهم لم يستعملُوا هذا المصطلح. جاء في هذه المُقَدِّمَة: (النِّداء المفرد وهو رَفْعٌ تقول: يا زيدُ اقبلْ...)[4] أي: المنادى المعرفة المبني.

7- مصطلح (النِّداء المنسوب) : ورد هذا المصطلح في (مُقَدِّمَة في النّحو)، وأُطلِقَ على المنادى الذي يُذكر فيه النَّسب مِن الأعلام[5]. والنَّصُّ الذي وَرَدَ فيه هو: (باب النِّداء المنسوب: وهو نصبٌ كلُّه، تقول في نحوٍ منه: يا زيدُ ابن عمرو..)[6].

(1) مُقَدِّمَة في النّحو ص 53، الهامش المرقّم بـ (3).

(2) سورة ص/ 23.

(3) مُقَدِّمَة في النّحو ص 58 - 59.

(4) مُقَدِّمَة في النّحو ص 74.

(5) يُنظر: مُقَدِّمَة في النّحو ص 52. الهامش المرقّم بـ (3).

(6) مُقَدِّمَة في النّحو ص 75.

8- مصطلح (خبر النَّكرة) : وأُرِيدَ به (النَّعت) أو (الصِّفة)، وفرَّقه عن مصطلح (خبر المعرفة) ، بأَنَّ الموصوف يكون هنا (نكرة) وهناك كان (معرفة)؛ إذ قال: (وأمّا خبر النَّكرة فإنَّه تَبَعٌ لها كقولك: هذا رجلٌ مقبلٌ، وهذا رجلٌ راكبٌ) [1].

9- مصطلح (النَّصب على طرح الخافض) : وجدنا استعمالات كثيرة يُراد بها (نزع الخافض)، مثل: فَقْدِ الخافض، ونزعه، وإضماره، وغير ذلك. وهنا استعمل (الطَّرح). وقد وجدنا هذا المصطلح مُستعملاً، ولكنْ ليس بهذا التَّركيب. فالجدَّة في هذا المصطلح هو التَّركيب بين (الطَّرح) و(الخافض). جاء في المُقَدِّمَة: (وما طُرِحَ الخافض كقولك ليس خارجاً زيدٌ...) [2].

هذه هي المصطلحات الواردة في كتاب (مُقَدِّمَة في النّحو)، والنّتيجة التي توصَّلنا لها هي: أنَّ المصطلحات الواردة فيها قديمة تنتمي إلى مصطلحات القرن الثّاني الهجري. والشَّيء الآخر أنَّ اغلبَها مصطلحات بصريّة، أو تنتمي إلى الفكر البصري، نحواً ومصطلحاً.

رابعاً: مصطلحات المبرِّد النّحويّة:

هو محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّماليّ [3] المتوفّى سنة (**285** هـ) وهو آخر البصريين الذين سندرسهم. وبانتهاء مصطلحات المبرِّد تنتهي مرحلة التأسيس للمصطلح النّحويّ.

---

(1) مُقَدِّمَة في النّحو ص 66.

(2) مُقَدِّمَة في النّحو ص 57.

(3) يُنظر ترجمته: مراتب النّحويّين ص 98. إخبار النّحويين البصريين ص 96. طبقات النّحويين واللُّغويين ص 101. نزهة الألباء ص 164. إنباه الرواة 241. معجم الأدباء 111/19. البلغة ص 250. غاية النهاية 245/2. بغية الوعاة269/1.

وسنقوم بإجلاء المصطلح النّحويّ عنده مِن كتابين، الأوّل هو (المُقتَضَب)، والأخر هو (الكامل). وكلاهما مِن أهم كتب النّحو العربيّ؛ إذ يُعَدُّ (المُقتَضَب) الكتاب الثاني مِن كتب النّحو المهمّة، التي وصلت إلينا بعد (الكتاب). ووسمه المحدثون بأنَّه أوّل كتاب عالج مسائل النّحو والصَّرف بأسلوب واضح وعبارة سهلة [1]. وبيّن الأستاذ محمَّد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - أنَّ المبرِّد أَلَّفَ كتابه هذا في زمن شيخوخته؛ أي بعدما اكتمل نضجه النّحويّ [2]. أمّا (الكامل) فهو كتاب جليل مِن كتب الأدب والنّقد، والأخبار، مع ما فيه مِن مسائل لغويّة ونحويّة. قال ابن خلدون (ت **808** هـ): (وسمعنا مِن شيوخنا في مجالس التّعليم أنَّ أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين، وهي أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرّد، وكتاب البيان والتَّبيين للجاحظ وكتاب النَّوادر لأبي علي القالي البغداديّ، وما سوى هذه الأربعة فتبعٌ لها وفرعٌ عليها) [3]. وهو بعد هذا يُقدِّم صورة صادقة للثّقافات اللُّغويّة والنّحويّة والصَّرفيّة [4].

وقد وضّحنا قبل قليل أنّ المبرِّد أَلَّفَ كتاب (المُقتَضَب) في شيخوخته، وكتاب (الكامل) أَلَّفَه بعد (المُقتَضَب) [5]. ومن هنا نطمئِنُّ أنَّ الكتابين يُمثِّلان النُّضوج النّحويّ لدى المبرّد.

وكلُّ دارسٍ للمصطلح النّحويّ لدى المبرِّد لا بدَّ له مِن أنْ يُقسِّم المصطلح النّحويّ إلى الأقسام الآتية:

(1) يُنظر: المُقتَضَب (المُقَدِّمة) 66/1. المبرّد: سيرته ومؤلّفاته ص 270 - 271.

(2) يُنظر: المُقتَضَب (المُقَدِّمة) 66/1.

(3) مقدّمة ابن خلدون ص 553 - 554.

(4) يُنظر: المُقتَضَب (المُقَدِّمة) 54/1. المبرّد: سيرته ومؤلّفاته ص 217 وما بعدها.

(5) يُنظر: المُقتَضَب (المُقَدِّمة) 66/1.

أ - مصطلحات نحويّة: نرى في كتابيه مصطلحات نحويّة عامّة مستعملة ومستقرّة في النّحو، ويبدو أنَّها مِن المصطلحات التي ثبتتْ، وما زالتْ أغلبها مستعملة إلى يومنا هذا. لذا وضعناها تحت المصطلحات النّحويّة العامّة، والمعروفة قبل المبرّد.

ب - مصطلحات سيبويه عند المبرِّد: مِن المفروغ منه أنّ المبرِّد تأثَّر تأثُّراً كبيراً بكتاب سيبويه. وقد انجلى ذلك في استعماله لمصطلحات (الكتاب) التي لم ترد في كتاب آخر قبله.

جـ - مصطلحات الكوفيين: نجد أيضاً مصطلحات استعملها الكوفيون ووجدناها في (المُقتَضَب). وثمّة مصطلحات أُخرى، هي بصريّة الابتداع، وكوفيّة الاستعمال، مثل (الأداة) و(الخفض).

د - تنوُّع المصطلح النّحويّ وتداخله عند المبرِّد: فما زالت المصطلحات النّحويّة مختلفة الاستعمال، ومتنوّعة حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ.

هـ - المصطلحات التي ابتدعها المبرِّد: سنقدّم المصطلحات التي وجدناه عنده، ولم نجدْها عند غيره. وتُعَدُّ مِن المصطلحات التي ابتدعها وإضافة جديدة إلى المصطلحات النّحويّة.

والآن نبدأ بدراسة هذه الأنواع فُرادى:

أ - مصطلحات نحويّة:

1- ألقاب (الإعراب) و(البناء): قد كان سيبويه فصل بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء. وقد وجدنا أنّه لم يلتزم كل الالتزام بذلك الفصل بين اللقبين. إلّا أنّنا نجد المبرِّد وضع في أوّل المُقتَضَب ومصطلحات ألقاب الإعراب، ومصطلحات ألقاب البناء، وبيَّن الفصل بينهما. وقد سار على هذا الفصل مِن أَوّلِ كتابه هذا إلى آخره. قال: (... فإنْ كان مبنيّاً لا يزول مِن حركة

إلى أُخرى؛ نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ - قيل له مضموم، ولم يَقُلْ مرفوعٌ؛ لأنَّه لا يزول عن الضَّم. و(أينَ)، و(كيفَ) يُقال له مفتوح، ولا يُقال له منصوب، لأنَّه لا يزول عن الفتح. ونحو: هؤلاءِ، وحذارِ، وأَمسِ مكسورٌ، ولا يُقال له مجرورٌ، لأنَّه لا يزول عن الكسر وكذلك مِنْ، وهلْ، وبلْ يقال له موقوف، ولا يُقال له مجزوم لأنَّه لا يزول عن الوقف)[1]. وبذا يكون قد أرسى هذه القاعدة، وتخلَّص من التَّداخل بين النّوعين.

2- مصطلحات (تقسيم الكلام): قسَّم الكلام العربي على طريقة النّحويين منذ تأسيسه. ولكنَّه وضعه في عبارة أوضح وأبينُ مما عند عبارات سيبويه. وهذا يدلُّ على التَّطوُّر النّحويّ لتقسيم الكلام العربي. قال: (فالكلام كلُّه اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام - عربياً كان، أو أعجمياً - مِن هذه الثَّلاثة)[2]. نفهم مِن النَّصِّ أَنَّ المبرّد كان على درايةٍ بتقسيم الكلام عند الأعاجم لهذا بيَّن أنَّ الأقسام الثَّلاثة للكلام العربي لا يخلو منها حتّى الكلام الأعجميّ[3].

3- مصطلحات (أقسام الأفعال): توسَّع في تقسيم الأفعال، واستعمل له أقساماً عديدةً. ولكنّه مع كلِّ تلك التَّقسيمات فهو يوضِّح تقسيم الأفعال لما عند سيبويه. قال المبرِّد: (فالأفعال ثلاثة أصناف: منها هذا المضارع الذي ذكرناه، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لما مضى، وقولك: (افْعَلْ) في الأمر)[4]. وقال أيضا مستعملاً مصطلح (المستقبل) للفعل المضارع، فقال:

---

(1) المُقتَضَب 4/1.

(2) المُقتَضَب 3/1.

(3) يُنظر: مصطلح الحرف ومصطلح الأداة في النّحو العربي - مجلّة العرب ص 441.

(4) المُقتَضَب 2/2. ويُنظر فيه: 80/4 - 81.

(ومنها (لـمْ) وهي نفي الماضي. ووقوعها على المستقبل من أجل أَنَّها عاملة، وعملها الجَزم، ولا جزم إلا لمعرب)[1].

كما نجده يستعمل مصطلح (الحال) للدّلالة على الفعل الذي يقع الآن. قال: (ومِن هذه الحروف[2] (لن) وإنمّا تقع على الأفعال نافية لقولك: سيفعل، لأَنَّك إذا قلتَ: هو يفعلُ جازَ أنْ تُخبر به عن فعل الحال، وعمَّا لم يقعْ، نحو هو يصلِّي، أي هو في حال صلاة، وهو يصليِّ غدا)[3].

واستعمل أيضاً مصطلح (فعل الأمر) ، وبيّن شكله، فقال: (وأمّا الأفعال التي تقع للأمر فلا تُضارع المتمَكِّن؛ لأنّها لا تقع موقع المضارع، ولا ينعت بها، فلذلك سكن آخرها)[4]. على أنّنا سنقف عند تقسيم آخر له هو: الماضي، والموجود، والمنتظر[5].

نفهم مِن هذه التّقسيمات أنَّ المبرِّد توسَّع في تقسيم المصطلحات النّحويّة مِن جهة وإنَّه جمع المصطلحات التي تخصُّ أقسام الأفعال مِن الذين سبقوه، وأضاف إليها أقساماً، حسب ما يراه فكره النّحويّ مِن جهة أخرى.

هذه أنماط على المصطلحات النّحويّة لدى المبرِّد، على أنَّ المصطلحات النّحويّة العامّة؛ المستعملة قبله كثيرة في الكتاب، وهي:

1- المعرب والمبنيّ[6].

---

(1) المُقتَضَب 46/1. ويُنظر فيه: 48/1، 72، 5/3. كما يُنظر: الكامل 377/1.

(2) أي: (الحروف النّاصبة للفعل المضارع).

(3) المُقتَضَب 47/1.

(4) المُقتَضَب 3/2.

(5) يُنظر: المُقتَضَب 214/3.

(6) يُنظر: المُقتَضَب 171/3.

2- النّكرة والمعرفة [1].

3- صِلة الموصول [2].

4- الابتداء والخبر [3].

5- التّعديّ [4].

6- الفاعل والمفعول به [5].

7- الاشتغال [6].

8- الاستِثناء [7].

9- الظّروف [8].

10- حروف الجرِّ [9].

11- الأمر والنّهي [10].

12- الصِّفة [11].

13- العطف [12].

---

(1) يُنظر: المُقتَضَب 276/4.

(2) يُنظر: الكامل 39/1.

(3) يُنظر: المُقتَضَب 8/1، 19، 316.

(4) يُنظر: المُقتَضَب 71/1.

(5) يُنظر: المُقتَضَب 8/1، 13.

(6) يُنظر: المُقتَضَب 76/2.

(7) يُنظر: المُقتَضَب 389/4.

(8) يُنظر: المُقتَضَب 46/2.

(9) يُنظر: المُقتَضَب 3/1.

(10) يُنظر: الكامل 130/1.

(11) يُنظر: المُقتَضَب 26/1.

(12) يُنظر: المُقتَضَب 134/2.

14- عطف البيان[1].

15- البدل[2].

وغير ذلك.

ب - مصطلحات سيبويه النّحويّة عند المبرِّد:

1 - مصطلحا (المسند والمسند إليه) : استعملهما سيبويه للجملة الاسناديّة (الفعل والفاعل)، و(المبتدأ والخبر). وعلى هذا الاستعمال وَرَدَا في كُتُبِ المُبرِّد. قال: (هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يُستغنى كلُّ واحدٍ مِن صاحبه. فمِن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إنَّ)...)[3].

2 - مصطلح (التَّبيين) : استعمله مثل سيبويه بمعنى (التَّمييز). قال: (هذا باب التّبيين والتَّمييز. اعلم أنَّ التَّمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد وإِنْ اختلفتْ عوامله. فمعناه: أنْ يأتي مُبَيِّنا عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً)[4].

كما استعمل المصطلح الأخر الذي ورد في كتاب سيبويه وهو (التَّفسير). قال: (وخمسةَ عشرَ) عدد مبهم لازمٌ له تفسير)[5]**. أي: تمييز.**

3 - مصطلحا (المدعو والمدعو له) : مصطلحانِ ابتدعهما سيبويه ليَدُلَّا عنده على المستغاث والمستغاث له. قال المُبرِّد مُتحدِّثاً عن (لام)

---

(1) يُنظر: المُقتَضَب 265/4.

(2) يُنظر: المُقتَضَب 26/1.

(3) المُقتَضَب 126/4.

(4) المُقتَضَب 32/3. ويُنظر فيه: 144/2، 272/3.

(5) المُقتَضَب 165/2. ويُنظر فيه: 144/2.

المستغاث: (وإنَّما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو له...) [1].

هذه أشهر المصطلحات التي أخذها المُبرِّد من سيبويه، وثمَّة مصطلحات أخرى أخذها أيضاً عنه، مثل: الأسماء المبهمة [2]، وحروف الإضافة [3]، وبدل الغلط [4]، وغيرها.

جـ - مصطلحات الكوفيين النّحويّة عند المُبرِّد:

وردتْ في كتب المُبرِّد مصطلحات كوفيّة استعملها إمّا بدلاً عن المصطلحات البصريّة، وإمّا استعملها في مواضع، والمصطلحات البصريَّة في مواضع أخرى.

ومصطلحات هذا المطلب في شكلين: الأوَّل: بصريّة التَّكوين، ولكنَّها كوفيّة الاستعمال. ومِن هذه المصطلحات:

1- مصطلح (الأداة) : ابتدعه الخليل وتلقَّفه الكسائيّ، فأكثَرَ الكوفيون مِن استعماله. وقد كرَّرنا الكلام عليه في هذا الباب غير مرَّةٍ. واستعمله المُبرِّد في شكلين اثنين:

الأوَّل: بمعنى حروف المعاني: ولكنَّنا نجده يستعمله في الموضوع الذي استعمله سيبويه عن حروف القسم. قال: (اعلم أنَّ للقسم أدوات تُوصل الحَلِف إلى المقسَّم به، لأنَّ الحَلْفَ مُضمرٌ مطَّرحٌ لعِلْمِ السَّامع به...) [5].

الآخر: بمعنى الآلة في العمل، وحينئذ تخرج عن معناها النّحويّ [6].

---

(1) الكامل 270/3. ويُنظر: المُقتَضَب 254/4.

(2) ويُنظر: المُقتَضَب 287/2.

(3) يُنظر: الكامل 270/3. ويُنظر: المُقتَضَب 136/4.

(4) يُنظر: المُقتَضَب 28/1.

(5) المُقتَضَب 318/2.

(6) يُنظر: مصطلح الحرف ومصطلح الأداة في النّحو العربي - مجلة العرب ص 691.

قال: (اعلم أنَّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها، كما تعمل فيها الحروف النَّاصبة والجارَّة، وإنْ كانت الأفعال أقوى في ذلك)[1]. أي يريد أنْ يقول: إنَّ الأفعال آلات تعمل في الأسماء، كما أنَّ الحروف النَّاصبة والجارَّة هي آلات تعمل في الأسماء والأفعال معاً.

2- مصطلح (الكناية) : ابتدعه الخليل - كما رأينا - واستعمله الكوفيون في كتبهم بمعنى الضَّمير. واستخدمه المُبرِّد بمعنى الضَّمير أيضاً. قال: (وإنَّما استوى الجرُّ والنَّصب في التَّثنية، والجمع؛ لاستوائهما في الكناية. تقول: مررتُ بكَ، ورأيتكَ. واستواؤهما أنَّهم مفعولان)[2] أي: أنَّ (الكاف)، وهي الكناية (مفعول به) في كلا الجملتين.

والشَّكل الآخر، وردت مصطلحات على لسان الكوفيين، وهي خاصة بهم، واستعملها المُبرِّد، وهذه المصطلحات هي:

1- مصطلح (المخالف) : وهو مِن المصطلحات الكوفيّة. وما كُنَّا نتوقَّع أَنْ نجده في كتب البصريين المتقدِّمين؛ لسبب بسيط هو أنَّ البصريين لا يؤمنون أنَّ ما بعد (فاء) السَّببيّة هو منصوب بالمخالفة، وإنَّما منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد (الفاء)[3]. قال المُبرِّد مستخدماً المصطلح: (تقول: ما تأتني فتحدِّثني. فالنَّصب يشتمل على معنيين يجمعهما أنَّ الثَّاني مخالف للأوَّل)[4]. فالمخالفة والصَّرف هما اللَّذان نَصَبَا الفعل في هذه الجملة[5].

ونفترض - مجرَّد افتراضٍ - أنَّ مصطلح (المخالف) ورد في

---

(1) المُقتَضَب 80/4.

(2) المُقتَضَب 7/1.

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 557/2، المسالة (76).

(4) المُقتَضَب 16/2.

(5) يُنظر: الموفي في النّحو الكوفي ص 117.

(المُقتَضَب) لسببين اثنين هما:

أ - عَرَفَهُ مِن تلاميذه الذين تسلَّلُوا مِن حلقة ثعلب إلى حلقته، وأثناء مناقشاته معهم عَرَفَ المُبرِّد مصطلح (المخالف) .

ب - أخذه مِن البصريين، ولا سِيَّما (الأخفش الأوسَط) الذي علَّم وتعلَّم مِن الكوفيين كثيراً. فتسلَّلَ المصطلح إلى كتب البصريين بعد الأخفش الأوسَط. ثُمَّ استعمله المُبرِّد مِن بعد ذلك.

2- مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) : استعمله مثل الكوفيين بمعنى المبني للمجهول. قال: (تقول: وُعِدَ، فلا تزايلها الضَّمّة ما كانت لما لم يُسمَّ فاعله)[1].

3- مصطلحا (العبارة) و(التَّفسير): رأينا الفرّاء يستعملهما بمعنى (البدل). أمّا المُبرِّد فاستعملهما لـ (أي) التي تأتي بمعنى التّفسير. قال: (وتقع (أَنْ) في موضع (أَيْ) الخفيفة للعِبارةِ والتَّفسير)[2].

د - تنوُّع مصطلح النّحويّ وتداخله عند المُبرِّد:

حالُ المُبرِّد مثل حال سيبويه والفرّاء صاحب فكرٍ نحويٍّ مركَّب، لذا نجد عنده مصطلحات متعددة تعني شيئاً واحداً. ومصطلح واحدٌ أطلقه على معانٍ عدَّة. وهذا ما سنمثِّل له في هذا المطلب.

- تنوّع المصطلح النّحويّ لدى المُبرِّد:

1- مصطلح (المبهم) : واستعمله لثلاثة معانٍ:

أ - بمعنى أسماء الإشارة: قال: (ومِن المعرفة الأسماء المبهمة، وإنّما كانت كذلك لأنَّها لا تخلو مِن أحد أمرين: إمّا كانت للإشارة نحو: هذا،

---

(1) المُقتَضَب 93/1.

(2) المقتضب 49/1.

وذاك، وتلك...)[1].

ب - بمعنى الأسماء الموصولة: وقال: (واعلم أنَّ الصّلة موضِّحة للاسم؛ فلذلك كانت هذه الأسماء المبهمة. وما شاكلها في المعنى؛ ألا ترى أنّك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي لم يَدْلُلْكَ ذلك على شيءٍ حتَّى تقول: مررتُ بالذي قام)[2].

جـ - بمعنى الأعداد التي تحتاج إلى مُفسِّرٍ بعدها: وأطلق هذا المصطلح على الأعداد التي تحتاج إلى تفسير يرفعُ الإبهام. قال: (... لأنَّ المبهمة مِن الإعداد وغيرها إنَّما يُفسِّرها التَّبيين. كقولك: عندي عشرون رجلاً... لأنَّك لمَّا قُلتَ: عشرون أبهمتَ فلم يدرِ على أيّ شيءٍ هذا العدد واقع؟ فقلت: رجلاً، ونحوه لتبيين نوع هذا العدد)[3].

2- مصطلح (الابتداء) : استعمله للمعاني الآتية:

أ - بمعنى المبتدإ: قال المُبرّد: (ولو قلتَ: قام الذي ضربتْ هندٌ أباها لم يَجُزْ؛ لأنَّ (الذي) لا يكون اسماً إلا بِصِلةٍ، ولا تكون صِلته إلَّا كلاماً مُستغنياً، نحو الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظَّرف مَع ما فيه...)[4].

ب - بمعنى العامل المعنويّ: ذكره المُبرّد بمعنى العامل المعنويّ. قال: (فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التَّنبيه والتَّعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام...)[5].

جـ - بمعنى الموصول: استعمله بمعنى الموصول عندما يكون (أَل)

(1) المُقتَضَب 277/4.
(2) المُقتَضَب 197/3.
(3) المُقتَضَب 144/2.
(4) المُقتَضَب 19/1. ويُنظر فيه: 316/2.
(5) المُقتَضَب 126/4.

التَّعريف في معنى (الذي). قال: (هذا باب الابتداء. وهو الذي يسمّيه النّحويُّون (الألف واللّام)... والجواب في ذلك أنْ تقول: القائم زيدٌ، فتجعل الألف واللّام في معنى الذي. وصِلَتُها على معنى صِلة الذي)[1]. فأراد بالابتداء، الألف واللّام التي جاءتْ بمعنى الذي. مثاله في تأويل: الذي قام زيدٌ.

د - بمعنى (واو الحال): في حالة إضافة (الواو) إليه. قال: (وهذه الواو التي يُسمِّيها النّحويّون واو الابتداء، ومعناها: (إذْ).)[2].

3- مصطلح (الخبر) : واستعمله في معنيين:

أ - بمعنى خبر المبتدإ: قال: (.... ويكون حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين وهو يريد الابتداء والخبر. فيصير كقولك: زيدٌ الذي في الدّار)[3].

ب - بمعنى جواب الشَّرط[4]: وقال: (... من ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لله الْأَمْرُ جَمِيعاً﴾[5]... لم يأتِ بخبرٍ لِعِلْمِ المخاطب)[6].

4- مصطلح الفاعل: وجاء في معنيّن لدى المُبرّد:

أ - بمعنى الفاعل: في معناه المعروف. قال: (هذا باب الفاعل. وهو رَفْعٌ. وذلك: قال عبد الله، وجلس زيدٌ)[7].

ب - بمعنى اسم الفاعل: وقال: (فإنْ بنيتَ فاعلاً مِن قلتُ، وبِعتُ

(1) المُقتَضَب 89/3.
(2) المُقتَضَب 125/4.
(3) المُقتَضَب 316/2.
(4) يُنظر: المُقتَضَب 117/1 (المقدّمة).
(5) سورة الرّعد/31.
(6) المُقتَضَب 81/2.
(7) المُقتَضَب 8/1.

لـزمكَ أنْ تهمـز موضـع العـين، لأنَّـك تبنـيه مِـن فعـلٍ معـتلّ...) [1]. علـى أنَّـه - رحمه الله - سمّى الباب الذي نقلنا منه هذا النَّص باسم (اسم الفاعل) [2].

5- مصطلح (الحال) : واستعمله في معنيين:

أ - الحـال بمعـناه المعـروف فـي بـاب المنصوبات: قـال: (وكـلُّ فعـل تعدَّى أو لـم يتعدَّ فهو متعدٍّ إلى اسم زمان، واسم المكان، والمصدر، والحال، وذلك قولك: قام عبد الله ضاحكاً يوم الجمعة عندك قياماً حسناً) [3].

ب - بمعنى فعل الحال: قال المُبرِّد: (هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال. فمِن هذه الحروف (أنْ)، وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلا أنَّه مصدرٌ لا يقع في الحال. إنَّما يكون لما لم يقع إنْ وقعتْ على مضارع. ولما مضى إنْ وقعت على ماضٍ) [4].

6- مصطلح (التَّبيين) : وجاء عنده في معنيين اثنين:

أ - بمعنى التَّمييز: استعمله بمعنى التَّمييز، قال: (... فالمعنى في ذلك: أنَّ في نِعْمَ مضمراً يُفسِّره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب؛ لأنَّ المبهمة مِن الأعداد وغيرها إنَّما يُفسِّرها التَّبيين) [5].

ب - بمعنى البدل: وقال: (وأمّا بدل بعض الشّيء منه للتَّبيين فنحو قولك: ضربتُ زيداً رأسَهُ وجاءني قومُك بعضُهم. أراد أنْ يُبيّن الموضع الذي وقع الضَّرب به منه، وأنْ يعلمك أنَّ بعض القوم جاء لا كلّهم) [6].

---

(1) المُقتَضَب 99/1.

(2) يُنظر: المُقتَضَب 99/1.

(3) المُقتَضَب 187/3. ويُنظر فيه: 260/3.

(4) المُقتَضَب 6/2. ويُنظر فيه: 48/1، 5/3.

(5) المُقتَضَب 144/2.

(6) المُقتَضَب 27/1.

7- مصطلح (الإضافة) : ومعانيه عند المُبرِّد هي:

أ - الإضافة بمعناها المعروف: قال: (وتقول: أعجبني ضَرْبُ الضّارب زيداً عبد الله. رفعتَ (الضَّرب)؛ لأنَّه فاعل بالإعجاب، وأضفته إلى (الضّارب)، ونصبت (زيدا).) [1].

ب - بمعنى حرف الجرّ: وقال: (والذي يستعمل في صِلة الفعل اللَّام، لأنَّها لام الإضافة، تقول: (لزيدٍ ضربتُ) و(لعمرٍ أكرمتُ) والمعنى: عمراً أكرمتُ) [2].

جـ - بمعنى النَّسب: وقال أيضاً: (هذا باب الإضافة. وهو باب النّسب) [3].

8- مصطلح (الأمر) : واستعمله متنوّعاً في ثلاثة أشكال:

أ - بمعنى فعل الأمر: قال: (وأمّا الأفعال التي تقع للأمر فلا تُضارع المُتمكّن، لأنَّها لا تقعُ موقعَ المضارع، ولا ينعتُ بها؛ فلذلك سُكّن آخرها) [4].

ب - بمعنى التَّحذير: استعمله بمعنى التَّحذير، في باب إضمار الفعل لهذا المعنى. قال: (هذا باب إيّاك في الأمر... فلمّا كانت (إيّاك) لا تقع اسماً لمنصوب كانت بدلاً مِن الفعل، دالّة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر لأنَّ الأمرَ كلُّه لا يكون إلا بفعل، وذاك قولك: إيّاكَ والأسدَ يا فتى. وإنَّما التأويلُ: اتَّقِ نفسك والأسد) [5].

---

(1) المُقتَضَب 13/1.

(2) الكامل 97/3. ويُنظر: المُقتَضَب 136/4.

(3) المُقتَضَب 133/3.

(4) المُقتَضَب 3/2.

(5) المُقتَضَب 212/3.

جـ - بمعنى (لا الأمر): واستعمله ليدلَّ به على (لام) الأمر أيضاً. قال: (... هذا الدُّعاء ينجزم به الأمر والنَّهي، كما تقول: زيدٌ لِيَقُمْ، وزيدٌ لا يبرحْ)[1].

9- مصطلح (الجزاء) أو (المجازاة): جاء لمعانٍ عند المُبرِّد، هي:

أ - بمعنى حروف الجزاء: قال: (وإنَّما مَنَعَ (لو) أنْ تكون مِن حروف المُجازة فَتجزِم كما تَجزِمُ (إنْ) أنَّ حروفَ المجازاة إنَّما تقع لما لم يَقَعْ)[2].

ب - بمعنى الشَّرط بعامّة، استعمله المُبرِّد بمعنى الشَّرط كلِّه (فِعْل الشَّرط وجوابُهُ). قال: (هذا باب المجازاة وحروفها. وهي تدخل للشَّرط. ومعنى الشَّرط وقوع الشَّيء لوقوع غيره)[3].

جـ - بمعنى جواب الجزاء: وقال: (هذا باب ما يجوز مِن تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشِّعر اضطراراً. أمَّا ما يجوز في الكلام فنحو: آتيكَ إنْ أتيتني)[4].

10- مصطلح (اسم الفعل) : ومعانيه عند المُبرّد هي:

أ - بمعنى اسم الفعل المعروف، قال: (أمّا (رُويد) زيداً. فاسم للفعل، وليس بمصدرٍ)[5].

ب - بمعنى المصدر: قال: (.. أنَّ الضَّرب اسمٌ للفعل..)[6]. وقال

---

(1) الكامل 130/1.
(2) الكامل 277/1. ويُنظر: المُقتَضَب 41/1.
(3) المُقتَضَب 46/2.
(4) المُقتَضَب 68/2.
(5) المُقتَضَب 208/3.
(6) المُقتَضَب 214/3.

أيضاً: (وأمّا المصادر فهي: أسماء الأفعال) [1].

11- مصطلح (الصِّفة) : واستعمله في معنيين أيضا:

أ - بمعنى التّابع: وقال: (هذا باب الصِّفة التي تُجعلُ وما قبلها بمنزلة شيءٍ واحدٍ فيُحذف التّنوين مِن الموصوف وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عبد الله) [2].

ب - بمعنى الضّمير المنفصل المؤكِّد للمتَّصل [3]: (وقال: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ الله هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً﴾ [4] وقد يجوز أنْ تكونَ (هذه) [5] التي بعد (تجدوه) صفة للهاء المضمرة) [6].

12- مصطلح (النَّعت) : واستعمله المُبرّد في معنيين:

أ - بمعنى التّابع: قال: (... كما تقول: زيدٌ يشرب شربَ الإبل، إنّما التَّقدير يشرب شرباً مثلَ شُرْب الإبل؛ (فمثل) نعت...) [7].

ب - بمعنى التَّوكيد المعنويّ [8]: وهذا مِن استعمالات سيبويه كما رأينا. قال المُبرِّد: (وكذلك ما نعتُه بالنَّفس في المرفوع) [9].

المصطلحات النَّحويّة المتداخلة عند المُبرِّد:

---

(1) المُقتَضَب 102/3.

(2) المُقتَضَب 312/2.

(3) يُنظر: المُقتَضَب 117/1. (المقدّمة).

(4) سورة المزَّمّل/20.

(5) لعلّها (هو) لأنَّ الضّمير المنفصل المؤكِّد في الآية الكريمة هو: (هو) وليس (هذا).

(6) المُقتَضَب 105/4.

(7) الكامل 151/1.

(8) يُنظر: المُقتَضَب 117/1 (المقدّمة) .

(9) المُقتَضَب 210/3.

1- مصطلحا (المبني) و(المعرب): واستعمل المُبرِّد له:

أ - المبني والمعرب: قال: (هذا باب ما يُعرب مِن الأسماء وما يُبنى)[1].

ب - المُتَمَكِّن وغير المُتَمَكِّن: قال مستعملاً مصطلح المُتَمَكِّن: (والمعرب: الاسم المُتَمَكِّن، والفعل المضارع)[2] وغير المُتَمَكِّن: (هذا باب ما يُمال ويُنصَبُ مِن الأسماء غير المُتَمَكِّنة، والحروف)[3].

2- مصطلحات (الضَّمائر): استعمل المُبرِّد المصطلحات الآتية لتدلَّ عليها وهي:

أ - الكناية: وقد مرَّ التّمثيل له[4].

ب - المكني: (اعلم أنَّ (إيّاكَ) اسم المكنيّ عنه في النَّصب؛ كما أنَّ (أنتَ) اسمه في الرَّفع، وهما منفصلان)[5].

جـ - الضَّمير: وقال: (وأمّا الكاف في ضربتكم فإنّما جاءتْ؛ لأنَّها ضميرُ المنصوب والمخفوض...)[6].

د - المضمر: وقال أيضاً: (هذا باب المضمر المتَّصل. اعلم أنَّ كُلَّ موضعٍ تُقدِّرُ فيه على المضمر مُتَّصِلاً فالمنفصل لا يقع فيه: تقول: قمتُ، ولا يصلح: قام أنا)[7].

---

(1) المُقتَضَب 171/3.

(2) المُقتَضَب 3/1.

(3) المُقتَضَب 52/3.

(4) يُنظر: المُقتَضَب 7/1.

(5) المُقتَضَب 212/3.

(6) المُقتَضَب 269/1.

(7) المُقتَضَب 261/1.

3- مصطلحات (المبتدأ والخبر): وقد استعمل ما خلا (المبتدأ والخبر) مصطلحات أخرى، مثل (اسم الفاعل) و(اسم المفعول)، و(المسند) و(المسند إليه). وقد أَتينا عليها جميعاً في هذا المبحث.

4- مصطلحات (النَّائب عن الفاعل): واستعمل له:

أ - المفعول الذي لا يُذكر فاعله: قال: (هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله وهو رَفْعٌ، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وظُلِمَ عبدُ الله) [1].

ونجد أنَّه استعمل هذا المصطلح ليدلَّ به على (المبني للمجهول). قال: (تقول: وُعِدَ، فلا تزايلها الضَّمَّة ما كانتْ لما لم يُسمَّ فاعله) [2].

ب - قام مقام الفاعل: واستعمله بمعنى النّائب عن الفاعل أيضاً. قال: (وتقول: سِر بزيدٍ فرسخٌ إذا أقمتَهُ مقام الفاعل) [3].

5- مصطلحات (المفعول به): ومصطلحاته عند المُبرِّد هي:

أ - المفعول به: قال: (وكذلك رأيت مَن ضربتَ، وأكرمتُ مَن أهنتَ. في كلِّ هذا قد حذفت هاءً. وإنَّما حذفتَ، لأنَّ أربعة أشياء صارت اسماً واحداً؛ وهي: الذي، والفعل، والفاعل، والمفعول به...) [4].

ب - المفعول: واستعمله بمعنى المفعول به. قال: (وتقول: أعجبكَ ضربُ زيدٍ عمراً، إذا كان زيدٌ فاعلاً، وضَرْبُ زيدٍ عمرٍو إذا كان زيد مفعولا) [5].

---

(1) المُقتَضَب 50/4.

(2) المُقتَضَب 93/1.

(3) المُقتَضَب 104/3. ويُنظر فيه: 106/3.

(4) المُقتَضَب 19/1.

(5) المُقتَضَب 21/1.

6- مصطلحات الظَّرف: ومصطلحاته:

أ - الظَّـرف: قـال: (وفـي القـرآن: ﴿فَمَـنْ شَـهِدَ مِـنْكُمُ الـشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [1].... والتّقدير (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ) أي فمَن كان شاهداً في شهر رمضان فليَصُمْهُ نَصْبَ الظَّروف لا نَصْبَ المفعول به) [2] أراد به هنا المفعول فيه.

ب - أسماء الدَّهر: وأراد به الظَّروف الزَّمانيّة. قال: (وكلُّ مُتَمَكِّنٍ مِن أسماء الدَّهر فتصغيره كتصغير نظائره مِن سائر الأسماء. على هذا فأجْرِه ألّا ترى انَّهم قالوا [3]: (اتيك بُعيداتِ بَينٍ، وأجروهُ مُصَغَّراً مثله) [4].

جـ - الوعاء: واستعمله مثل ما جاء عند سيبويه بمعنى الظَّرف. قال: المُبرِّد في حديثه عن (في): (ومِنْ هذهِ الحروف (في) ومعناها: ما استوعاه الوعاء؛ نحو قولك: النّاس في مكان كذا، وفلان في الدَّار) [5].

7- مصطلحات (الحال): استعمل له مصطلحين، هما:

أ - الحال: قال: (فأمّا قولهم: هذا خاتمٌ حديداً على الحال. فتأويله: انَّك نبَّهت له في هذه الحال. فإنْ قلتَ الحالُ بابُها الانتقال؛ نحو: مررتُ بزيدٍ قائماً) [6].

ب - المفعول فيه: وهذا معنىً مبتدعٌ مِن المُبرِّد. قال: (هذا باب من

---

(1) سورة البقرة/ 185.

(2) الكامل 128/4. وقد بيَّن المُبرِّد معنى الظّروف، فقال: (فهي أسماء الزّمان والأمكنة). المُقتَضَب 102/3.

(3) يُنظر: الغريب الصنّف 271/2.

(4) المُقتَضَب 278/2.

(5) المُقتَضَب 45/1.

(6) المُقتَضَب 260/3. ويُنظر فيه: 187/3.

المفعول ولكنّا عزلناه ممّا قبله، لأنَّه مفعول فيه وهو الذي يُسمّيه النّحويُّون (الحال).)[1].

8- مصطلحات (التَّميز): واستُعمل للدَّلالة عليه:

أ - التَّمييز: قال: (وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[2]. فإنَّه أفرد هذا، لأنَّ مخرجهما مخرج التَّمييز)[3].

ب - التَّفسير: وقد مرَّ التَّمثيل له[4].

جـ - التَّبيين: وقد مرَّ الحديث عنه أيضاً[5].

9- مصطلحات (أقسام الأفعال): لم نجد عالماً في النّحو استخدم مصطلحات متداخلة للأفعال مثل المُبرِّد، فقد تداخلتْ مصطلحاته للأفعال، وهذا سردٌ بها:

أ - المستقبل: قال: (.... إنَّ حروف المجازاة إنَّما تقع لما لم يقع، ويصير الماضي معها في معنى المستقبل)[6].

ب - قال: (والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزَّوائد الأربع: الياء، والتّاء، والهمزة، والنّون)[7].

جـ - مصطلحات (الماضي والمضارع والأمر): قسَّم الأفعال

---

(1) المُقتَضَب 166/4.

(2) سورة النّساء/4.

(3) المُقتَضَب 173/1. ويُنظر فيه: 56/3.

(4) يُنظر: المُقتَضَب 165/1.

(5) يُنظر: المُقتَضَب 114/2، 32/3، 272.

(6) الكامل 277/1.

(7) المُقتَضَب 131/2. ويُنظر فيه 131/2.

التَّقسيمات الثلاث المعروفة (الماضي) و(المضارع) و(الأمر)[1]. وهذا يدلُّ على أنَّ تقسيمات الأفعال استقرَّت على هذا التَّقسيم. على إنَّنا نجدُ المُبرِّد يضع مصطلح (فعل الأمر) ضمن التَّقسيمات كما مرَّ، ولا يذكره ضِمن تقسيمات الأفعال إذا أراد تحديد الأزمنة؛ قال: (فإذا قلتَ: ذَهَبَ - عُلِمَ أنَّ هذا فيما مضى مِن الزَّمان. وإذا قلتَ: سيذهب - عُلمَ أنَّه لم يأتِ من الزّمان. وإذا قلتَ: هو يأكلُ - جازَ أنْ تعني ما هو فيه، وجازَ أنْ تريدَ هو يأكل غداً)[2]. والسَّبب في ذلك أنَّ القُدامى عندما كانُوا يُحدِّدون أزمنة الأفعال لا يضعون فعل الأمر ضمن تصنيف الأفعال المستقبلية، فالزَّمان حينئذٍ ينقسم إلى ماضٍ وحالٍ ومستقبل[3].

ب - الماضي والموجود والمنتظر: وهذا تقسيم آخر للفعل عند المُبرِّد فـ (الماضي بمعناه المعروف، و(الموجود) وهو فعل (الحال)، و(المنتظر) وهو فعل الاستقبال، وبذا يُعَدُّ المُبرِّد مبتدعاً في هذا التَّقسيم، قال: (... إنَّ الضَّرب اسم للفعل يقع على أحواله الثَّلاثة: الماضي، والموجود، والمنتظر)[4]. وهذا تقسيم يقوم على دلالة الأفعال على الزَّمان.

هـ - فعل (الحال): وقد مرَّ ذكره.

10- مصطلحات (الشَّرط): واستعمل له مصطلحين:

أ - الشَّرط: قال: (هذا باب المجازاة وحروفها. وهي تدخل للشَّرط. ومعنى الشَّرط: وقوع الشيء لوقوع غيره)[5].

(1) يُنظر: المُقتَضَب 2/2، 80/4 - 81.

(2) المُقتَضَب 275/2.

(3) يُنظر: نزهة الطرف في فنّ الصَّرف ص 4 - 5.

(4) المُقتَضَب 214/3.

(5) المُقتَضَب 46/2.

ب - المجازاة: وقد مرَّ بحثه [1].

11- مصطلحات (حروف المعاني): استعمل لحروف المعاني مصطلحين:

أ - الحرف: وهذا هو الأكثرُ استعمالاً لديه، قال: (.... حروف الاستفهام إذا كانت أسماء امتنعتْ ممّا قبلها كما يمتنع ما بعد الألف مِن أنْ يعمل فيه ما قبله) [2].

ب - الأداة: قال: (اعلم أنّ للقسم أدوات توصّل الحلف إلى المقسم به...) [3].

12- مصطلحات (علامة الجرِّ): استخدم (الجرّ) و(الخفض) معاً. قال: (اعلم أنَّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها موقع الأسماء، مرفوعة كانت أو منصوبة أو مخفوضة... وما كان في موضع المجرور فنحو: مررتُ برجلٍ يقومُ، ومررتُ برجلٍ يقوم أبوه) [4].

13- مصطلحات (لام) الاستغاثة: واستعمل له:

أ - (لام) الاستغاثة: قال: (وهذا باب اللّام التي للاستغاثة والتي للإضافة إذا استغثتَ بواحدٍ أو بجماعة فاللّام مفتوحة، تقول: يا للرّجلِ...) [5].

ب - لام المدعوّ: قال: (هذا باب لام المدعوّ المستغاث به ولام المدعوّ إليه) [6].

---

(1) يُنظر: المُقتَضَب 46/2.

(2) الكامل 11/1. ويُنظر: المُقتَضَب 10/1.

(3) المُقتَضَب 318/2. ويُنظر فيه: 80/4.

(4) المُقتَضَب 5/2. ويُنظر فيه: 46/1، 269، 38/2، 303، 30/3.

(5) الكامل 270/3.

(6) المُقتَضَب 254/4.

14- مصطلحات (الصِّفة): وله مِن المصطلحات عند المُبرّد:

أ - الصِّفة: قال: (وتقول: ضربتُ زيداً أخا عمرٍو، فإنْ شئتَ جعلتَ (أخا عمرٍو) صفة، وإنْ شئتَ جعلته بدلاً)[1].

ب - النَّعت: قال: (وأمّا قولك: الصَّلاة الأولى. فالأولى نعتٌ لها...)[2].

15- مصطلحات (العطف): واستعمل المُبرِّد للدَّلالة عليه:

أ - العطف: قال المُبرِّد: (وتقول: لا يَقمْ ولا يقعدْ عبد الله؛ إنْ عطفتَ نهيا على نهي)[3].

ب - الشِّركة: قال: (ولو قلتَ: ما أنت بصاحبي فأُكْرِمَكَ لكان النَّصب على قولك: فكيف أكرمُك؟ ولم يَجُزِ الرَّفعُ على الشِّركة، لأنَّ الأوَّل اسم فلا يُشْرَكُ الفعل معهُ)[4].

16- مصطلحات (التَّوكيد): واستعمل للتَّوكيد بمعنى التّابع مصطلحين، هما:

أ - التَّوكيد: قال: (تقول: رويدكَ أنتَ وعبدُ الله زيداً، وعليكَ أنتَ وعبد لله أخاك. فإنْ حذفتَ التَّوكيد قَبُحَ)[5].

ب - النَّعت: وقد مرَّ ذكره في مطلب تنوُّع المصطلح النّحوي عند المُبرّد[6].

---

(1) المُقتَضَب 26/1.

(2) الكامل 224/1.

(3) المُقتَضَب 134/2.

(4) المُقتَضَب 17/2.

(5) المُقتَضَب 210/3.

(6) يُنظر: المُقتَضَب 210/3.

17- مصطلحات (البدل): وجاء عند المُبرِّد في الاستعمال بشكلين:

أ - البدل: قال: (فإنْ قلتَ: جاءني القوم. لم يُؤمن أنْ يقع عند السَّامع أنَّ زيداً أحدهم. فإذا قلتَ: إلَّا زيداً، فالمعنى لا أعني فيهم زيداً... وإنْ كان الأوّلُ منفيّاً جاز البدل والنَّصب. والبدلُ أحسن)[1].

ب - التَّبيين: وقد مرَّ ذكره[2].

18- مصطلحات (الزِّيادة): واستعمل له:

أ - الزِّيادة: استعمل مصطلح (الزِّيادة)، فقال: (ومَنْ قال: (كَأَنْ ظِبْيَةٍ)[3] جعل (أنْ) زائدة وأعمل الكاف)[4].

ب - الإقحام: وجاء بمعنى الزَّائد قال: (والوجه الآخر أنْ نقولَ: يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ، ويا زيدَ زيدَ عمرٍو. وذلك لأنَّك أردتَ بالأوّل: يا زيد عمرو فإمّا أقحمت الثّاني تأكيدا للأوّل وإمّا حذفتَ مِن الأوّل المضاف استغناءً بإضافة الثّاني)[5].

هذه هي المصطلحات المتنوّعة، والمتداخلة عند المُبرِّد. ولو قارنَّا بين مصطلحاته هذه، والمصطلحات المتنوّعة والمتداخلة عند سيبويه والفرّاء لرأينا أنّها قليلةٌ؛ لأنَّ المصطلحات النّحويّة أخذت تتَّجه نحو الاستقرار شيئاً فشيئاً.

---

(1) المُقتَضَب 89/2.

(2) يُنظر: المُقتَضَب 27/1.

(3) يريد قول باغت بن صريم، أو علباء بن أَرقم بن عوف:

وَيَوْمَاً تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وارِقِ السَّلَمْ

يُنظر: الكتاب 134/2. الأَصمعيات ص 157. همع الهوامع 188/2، 146/4. الدُّرر اللَّوامع 330 - 331.

(4) الكامل 83/1.

(5) المُقتَضَب 227/4.

هـ - المصطلحات التي ابتدعها المُبرِّد:

ثمَّة مصطلحات لم نجدها مستعملة عند مَن سبقه. وهذه المصطلحات هي:

1- مصطلح (الاسم الخاص) : وقد عنى به المُبرِّد (العَلَم). قال: (فمِن المعرفة الاسم الخاص؛ نحو: زيد، وعمرو؛ لأنّك إنّما سمَّيته بهذه العلامة؛ ليُعرَف بها من غيره)[1].

2- مصطلح (الفعل الحقيقي) : استعمله المُبرِّد، وأراد به (الفعل اللازم)، وربّما سمّاه الحقيقي؛ لأنَّه لا يحتاج إلى ما يسمَّى في معناه المفعول به؛ لذا جاء حقيقياً غير مضاف إليه معنىً جديداً. قال المُبرِّد: (فمِنها: الفعل الحقيقي الذي لا يتعدَّى الفاعل إلى مفعولٍ، وهو قولك: قام زيدٌ، وجلس عمروٌ، وتكلَّم خالدٌ)[2].

3- مصطلح (الإخبار في باب الفعلين) : وأراد به (التَّنازع) أو (الإعمال). قال: (هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر. وذلك قولك: ضربتُ، وضربني زيدٌ)[3].

4- مصطلحا (الحال اللّازمة) ، و(الحال المتنقِّلة): بعد أنْ وجدنا أنَّ الأبواب النّحويّة كانت لها مصطلحات واحدة للموضوع كلِّه، نرى هنا أنَّ المصطلحات بدأتْ تتوسَّع في الباب الواحد. وسنرى في الباب القابل مِن هذه الرِّسالة مصطلحات أكثر توسُّعاً ممّا رأيناه في مرحلة التأسيس هذه. فمِن المصطلحات التي نجدها تتوسَّع، مصطلح (الحال) . قال المُبرِّد في ذِكْر عددٍ

(1) المُقتَضَب 276/4.
(2) المُقتَضَب 187/3.
(3) المُقتَضَب 112/3.

مِن المصطلحات التي توسّعتْ في باب الحال: (فإنْ قلتَ الحال بابها الانتقال؛ نحو: مررت بزيدٍ قائماً. قيل الحال على ضربين: فأحدهما التَّنقُّل، والآخر اللَّازمة. وإنّما هي مفعول فاللَّازم يقع لما في اسمها لا لما عمل فيها) [1]. فالمُبرّد وسَّع مِن دائرة (الحال) وأخذ يخصِّص أقسامه، ويُعرِّف بتلك الأقسام كما رأينا في هذا النَّصِّ.

5- مصطلح (أفعال الشَّك والعِلم) : أطلقه على أفعال (ظنَّ) وأخواتها. قال: (هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يُستغنى كلُّ واحدٍ مِن صاحبه. فمِن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إنَّ) وأفعال الشَّك والعِلْم، والمجازاة) [2].

6- مصطلح (بدل الاشتمال) : وهذا المصطلح مِن ابتداعاته أيضا. قال: (وقد يجوز أَنْ يُبدل الشَّي مِن الشّيء إذا اشتمل عليه معناه؛ لأنَّه يَقصد قصد الثّاني نحو قولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه) [3].

7- مصطلح (بدل بعض الشَّيء) : وأراد منه (بدل البعض مِن الكلِّ). قال: (وأمّا بدل بعض الشَّيء منه للتَّبيين؛ فنحو قولك: ضربتُ زيداً رأسَه) [4].

8- مصطلح (لام) التَّوكيد: أطلق هذا المصطلح على (لام المزحلقة). فقال: (وإنَّما تفتحها لتفصل بين المدعو والمدعو له، ووجبَ أنْ تفتحها لأَنَّ أصل اللَّام الخافضة إنَّما كان الفتح، فكُسِرَتْ مع المُظْهَرِ ليفصَلَ

---

(1) المُقتَضَب 260/3.

(2) المُقتَضَب 126/4.

(3) المُقتَضَب 27/1.

(4) المُقتَضَب 27/1.

بينها وبين لامِ التَّوكيد، تقول: إنَّ هذا لزيدٌ. إذا أردتَ: إنَّ هذا زيدٌ)[1].

9- مصطلح (التَّسعير) : وجاء بمعنى الأثمان التي يُنصب ما بعدها إذا سُبقتْ (الحال) المنصوبة بعد الأثمان بالفاء أو ثُمَّ[2] فسُمِّي هذا الباب بـ (باب التّسعير)[3].

10- مصطلحا (الآدميين) و(غير الآدميين): استعملهما لمعنى (العاقل) و(غير العاقل). قال: (ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الآدميين، وعن صفات الآدميين)[4].

وثمّة مصطلحات أخرى ابتدعها المُبرِّد، وقد أتينا على ذكرها عندما فصّلنا القول في مصطلحاته النّحويّة، مثل: (واو) الابتداء[5]، المفعول الذي لم يذكر فاعله[6]، و(الابتداء) بمعنى (الموصول)[7]، و(التَّبيين) بمعنى (البدل)[8]، و(المفعول فيه) بمعنى (الحال)[9]. و(الفعل اللازم)[10]. وغيرها.

والآن نجمل مميّزات المصطلح النّحويّ عند المُبرِّد، فنقول:

1- وضوحُ المصطلحات النّحوية لديه، ووضوحُ عباراته.

2- أخذ يوحِّدُ كثيراً مِن المصطلحات المتداخلة والمُتنوِّعة الَّتي

---

(1) الكامل 270/3.
(2) يُنظر تفصيل ذلك: شرح المفصَّل 68/2 - 69.
(3) المُقتَضَب 255/3.
(4) المُقتَضَب 41/1. ويُنظر فيه 42/1.
(5) يُنظر: المُقتَضَب 125/4.
(6) يُنظر: المُقتَضَب 50/4.
(7) يُنظر: المُقتَضَب 89/3.
(8) يُنظر: المُقتَضَب 27/1.
(9) يُنظر: المُقتَضَب 166/4.
(10) يُنظر: المُقتَضَب 71/1.

استعملها سيبويه. مثل: مصطلح (الفعل) وغير ذلك. على أنَّ المصطلحاتِ المتنوّعةِ والمتداخلةِ لدى المُبرِّد أوضحُ فهماً وأقربُ للموضوعِ المدروس.

3- دراسة المصطلحات النّحويّة المتفرِّقة تحت باب واحدٍ، مثل أقسام الأفعال، والمبني، والمعرب، والمتعدّي واللازم.

4- وسّع المصطلحات النّحويّة في الباب الواحد كما حدث مع مصطلح (الحال) المنصوبة.

فهرس المحتويات

MAWSŪᶜAT AL-MUṢṬALAḤ AL-NAḤAWĪ

by

Dr.Youkhanna Merza Al Khames

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKi

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

موسوعة المصطلح النحوي

من النشأة إلى الاستقرار

تأليف

الدكتور يوحنا مرزا الخامس

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : موسوعة المصطلح النحوي
من النشأة إلى الاستقرار

Title : Mawsū'at al-Muṣṭalaḥ al-Naḥawī

التصنيف : دراسات نحوية

Classification: Syntactical studies

المؤلف : الدكتور يوخنّا مرزا الخامس

Author : Dr. Youkhanna Merza Al Khames

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages (2 Volumes) 1024 عدد الصفحات (جزءان)

Size 17* 24 cm قياس الصفحات

Year 2012 A.D. -1433 H. سنة الطباعة

Printed in : Lebanon بلد الطباعة : لبنان

Edition : 1st الطبعة : الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7488-8
ISBN 2-7451-7488-6

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني

بناء المصطلح النّحويّ

الفصل الأوّل: تطوّر المصطلح النّحويّ واستقراره

الفصل الثاني: المصطلح النّحويّ في غير كتب النّحو

الفصل الأول
تطوّر المصطلح النّحويّ واستقراره

المبحث الأوّل: مصطلحات المقدمات النّحويّة

المبحث الثاني: المصطلحات النّحويّة المشتركة

المبحث الثالث: مصطلحات الأبواب النّحويّة

المبحث الأوّل
مصطلحات المقدمات النّحويّة

مصطلحات الكلام وما يتألفُ منه:

إذا كان سيبويه قد استعملَ في أوَّلِ كتابه مصطلح (الكَلِم) عندما قال: (هذا باب عِلْمُ ما الكَلِمُ مِن العربيّة. فالكَلِمُ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)[1]. فإنّ النَّحويين بعده فصَّلُوا القول في هذا المصطلح بعد أنْ وضعُوا معه مصطلحات أخرى مثل: القول، والكلام، واللّفظ، والكلمة، والكلمات وغيرها. ابتعدتْ هذه المصطلحات كثيراً عن النَّحو، واقتربتْ كثيراً مِن عِلْمِ المنطق، حتّى أصبح التَّمييزُ بينها عملاً مرهقاً لبُعْدِ صِلتها بالنَّحو العربيّ[2].

وقد استندَ غيرُ واحدٍ مِن النَّحويين إلى التَّفريق بين القول والكلام مِن نصٍّ وَرَدَ في كتاب سيبويه، وهو: (واعلم أنّ (قُلْتُ) إنَّما وقعتْ في كلام العرب على أنْ يُحكى بها، وإنَّما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً[3])[4]. وقد علّق الثّمانينيّ (ت 442هـ) على نصِّ سيبويه المذكور، فقال:

---

(1) الكتاب 12/1. وينظر تفسير ذلك: التّعليقة 3/1. النُكت في تفسير كتاب سيبويه 99/1، وما بعدها.

(2) يُنظر: النَّحو الوافي 18/1.

(3) في طبعة الأُستاذ عبد السّلام هارون: (ما كان كلاماً لا قول) 122/1. وهو خطأ، والصّحيح ما أثبتناه مِن طبعة بولاق 62/1.

(4) الكتاب 122/1.

(أراد سيبويه أنَّ (القول) لا يعمل في الجمل شيئاً، وإنَّما هي: محكيَّة بعده وموضعها نصب بالقول، وبيَّن أنَّ (الكلام) لا يكون إلَّا مفيداً في العُرف والإطلاق)[1]. نفهمُ مِن كلامه أنَّ القول - على مذهب سيبويه - يُطلقُ على الكلام المفيد وغير المفيد، والكلام على المفيد لا غيره. وقال ابن مالك أيضاً في نصّ سيبويه: (وقد صرَّح سيبويه وغيره مِن أئمةِ النَّحويين بأَن ما لم يُفِدْ ليس بكلامٍ مفرداً كان كزيدٍ أو مركَّباً دون إسناد...)[2].

وذهبتْ طائفةٌ أُخرى مِن النَّحويين إلى أنَّ سيبويه أراد مِن (الكلام) الجملة، وبالقول (المصدر). قال الأعلمُ الشّنتمريُّ: (يعني[3] بالكلام الجملة التي عمل بعضها في بعضٍ، وبالقول المصدر)[4]. وهذا الذي ذهب إليه الأعلم هو الصَّحيح، لأنَّه في فترة سيبويه ما كان هناك تفريقٌ بين (الكَلِمِ)، و(القولِ)، و(الكلامِ). ولو عُدنا إلى قول سيبويه لرأيناه يتحدَّث عن (قال) في باب (الحكاية) ولا علاقة لتقسيم الكلام العربي بما ذهب إليه.

أردنا بهذه المقدّمة أَنْ نؤَكِّد أنَّ علماء القرون الثَّلاثة الأُولى لم يكن همُّهم التّفريق بين مصطلحات الكلام وما يتألف منه، وإنَّما أطلقُوا (الكَلِمَ) في باب تقسيم الكلام العربي، كما وجدْناه عند سيبويه. وأطلقُوا (الكلام) كما صَنَعَ المبرّد[5] ليدلَّ به أَيضاً على ما يتألَّف منه الكلام العربي، على أنَّ (الكَلِمَ) و(الكلامَ) كانا مصطلحينِ مترادفينِ في القرون الثلاثة الأُولى.

وقد سار علماء القرن الرّابع على طريقة أساتذتهم في القرن

(1) الفوائد والقواعد ص 5.

(2) شرح التّسهيل 15/1. ويُنظر: شرح عيون الإعراب ص 43.

(3) أي: (سيبويه).

(4) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 254/1.

(5) يُنظر: المقتضب 3/1.

الثّالث، ولم يُضيفُوا إلّا مصطلح (الجملة) الذي كان عندهم مرادفاً لمصطلح (الكلام) [1]. على أنَّهم أكثروا مِن استعمال مصطلح (الكلام) بمعنى (الجمل) على حساب مصطلح (الكَلِم) [2].

وكانت الانتقالة المهّمة في التّفريق بين المصطلحات حتّى توضّحت معانيها في القرن الخامس، فصار هناك حدود لـ (الكَلِم)، و(الكلامِ)، و(القولِ)، و(اللّفظِ)، ممَّا يدلُّ أنَّ أوّلَ تفريقٍ وتحديدٍ لهذه المصطلحات كان على يَدِ علماء القرن الخامس الهجري [3].

نستنتج مِن هذا أنَّ علماء القرون الثّلاثة الأُولى لم يكن همُّهم التّفريق بين المصطلحات التي ظهرتْ لبيان تقسيم الكلام العربي؛ لأنَّها كانت قريبة مِن الأُصول النَّحويّة، وبعد تلاقح علم النَّحو مع غيره ظهرت مصطلحات أُخرى تخصُّ تقسيم الكلام العربي وما يتألَّف منه. وكانت الانطلاقة في ذلك في القرن الخامس الهجريّ، إذ أخذتْ تلك التّقسيمات - التي لا تخدم الدَّرس النَّحويّ، وتخدم فكره - بالتَّوَسُّع فيما بينها، واستَمرَّ هذا التَّقسيم طوال القرون الهجريّة إلى يومنا مع تفصيل تارةً، وتقييد تارةً أُخرى. وسنرى ذلكَ مُفصّلاً بعد قليلٍ.

وسنبدأ تفصيل هذه المصطلحات التي تخصُّ تقسيم الكلام العربي وما يتألَّف منه، مع بيان تطوُّرها واستقرارها:

---

(1) يُنظر: المسائل العسكريات ص 83.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 36/1. الجمل ص 1. المسائل العسكريات ص 83. اللُّمع ص 51.

(3) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 4، وما بعدها. شرح اللّمع (القاسم الضَّرير) ص 3. المقتصد في شرح الإيضاح 68/1، وما بعدها. شرح عيون الإعراب ص 41، وما بعدها.

1- مصطلح (الكلمة) : لم يهتمَّ النَّحويون بهذا المصطلح، مثل اهتمامهم بمصطلحي (الكَلِم)، و(الكلام). والسَّبب يعودُ إلى أنَّ النَّحو عِلْمُ تراكيبٍ، وليس علمَ الألفاظ المفردة؛ لذا لم ينصبَّ اهتمام النُّحاة عليه كثيراً. ومع ذلك فإنّنا نرى أنَّهم عرّفوا الكلمة، فقالوا: (هي اللَّفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع)[(1)]. والذي يهمُّنا مِن مصطلح (الكلمة) أنَّه أُطلقَ على اللّفظ الدّال على المعنى، ويكون بهذا عكسَ مصطلح (اللّفظ) ، الذي سيأتي معناه. ويُهمُّنا أيضاً أنَّ أقسام الكلام العربي وُضِعَتْ تحت مصطلح (الكلمة) أحياناً، فقد ذهب عدد مِن النَّحويين إلى أنَّ أقسام الكلمة هي: الاسم، والفعل، والحرف. على خلاف ما وضعه سيبويه، مِن أنَّها أقسامٌ تحت مصطلح (الكَلِم)، أو ما عند المبرِّد وغيره تحت (الكلام). وأوَّلُ مَن قال إنَّ أقسام الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف، هو الزَّمخشريّ فقال في مصطلح (الكلمة): (وهي جنس تحت ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحروف)[(2)]. وتلا تلوه كثيرٌ مِن النَّحويين، مثل الشَّريف الكوفيّ (ت 539هـ)[(3)]، وابن مالك[(4)]، وابن هشام[(5)]، وابن عقيل[(6)]، وغيرهم[(7)]. وسبب هذا يعود إلى أنَّهم وضعوها تحت باب

(1) المفصّل ص 6. وينظر شرح ابن عقيل 15/1. التَّعريفات ص 104. شرح الحدود النَّحويّة ص 41. كشَّاف اصطلاحات الفنون 37/4. الكُلّيات ص 742. النَّحو الوافي 13/1. التّطبيق النَّحويّ ص 13.

(2) المفصّل ص 6.

(3) يُنظر: شرح اللّمع ص 4.

(4) يُنظر: تسهيل الفوائد ص 3.

(5) يُنظر: شرح اللمحة البدريّة 247/1. شرح قطر النَّدى ص 12. شرح شذور الذَّهب ص 21.

(6) يُنظر: المساعد في شرح تسهيل الفوائد 5/1.

(7) يُنظر: شرح التّصريح على التوضيح 25/1. همع الهوامع 6/1.

الكلمة؛ لأنَّها - الكلمة - تدلُّ على المفرد. ودراسة كُلٍّ واحدةٍ منها على حِدَةٍ صارت تحت باب الكلمة؛ وعندهم نسبة (الكلمة) إلى الكلام، هي نسبة المفرد إلى المركّب [1].

2- مصطلح (اللّفظ) [2]: هو من المصطلحات التي ظهرت في القرون المتأخِّرة، وما وجدته فيما بين يديَّ مِن الكتبِ إلّا في القرن السَّابع الهجريّ، محدد المعنى والدّلالة.

وقد اختلف النَّحويون في تحديد معناه، وكانوا في ذلك على أربع فِرَقٍ:

الأُولى: إطلاقه على اللّفظ المهمل والمستعمل. وبذا يكون أشملَ مِن (الكلمة) التي تدلُّ على المستعمل وحدَه. وهذا رأي ابن يعيش [3]، وابن مالك [4].

الثانية: إنَّ اللَّفظ يُطلق على المهمل ليس غيرُ. وهو رأيُ المراديّ في احد قوليه [5].

الثالثة: على أنَّه (الصّوتُ المعتمدُ على المقطع، فلو جئتَ بالصَّوت ساذجاً لم يُسمَّ لفظاً) [6]. وهذا رأيُ ابنِ الخبّازِ والمراديِّ في قوله الآخر [7].

---

(1) يُنظر: الإرشاد في علم الإعراب ص 11.
(2) يُنظر: حَدَّه: شرح الحدود النَّحويّة ص 38. الكُلّيات ص 795. كشاف اصطلاحات الفنون 78/4.
(3) يُنظر: شرح المفصّل 18/1 - 19.
(4) يُنظر: شرح التّسهيل 15/1.
(5) يُنظر: شرح التّسهيل ص 67.
(6) الغُرَّة المخفية 66/1.
(7) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 24/1. حاشية الخضري 27/1.

وفي هذا المعنى، لا علاقة لمصطلح (اللّفظ) بالنَّحو ومصطلحاتِهِ.

الرَّابعة: جَمَعَ بين هذهِ التّعريفات؛ أي هو صوت، ويُطلَقُ في الوقت نفسه على الكلام المستعمل والمهمل، مثل: (زيد) و(ديز)، وهو مقلوب (زيد). وعليه ابن هشام[1].

3- مصطلح (الكَلِم) : هو جمع (كلمة)[2]. وهو أيضاً اسم الجنس الجمعي لـ (الكلمة)[3]. وقد وضَّح علماء السّلف لماذا استعمل سيبويه مصطلح (الكَلِم) ، ولم يستعملْ مصطلح (الكلام) ، فقالُوا: (لأنَّه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل، والحرف. فجاء بما لا يكونُ إلّا جمعاً وترك ما يمكنُ أنْ يقعَ على الواحد والجماعة)[4].

إذن كان سيبويه قاصداً استعمال مصطلح (الكَلِم) ؛ لأنَّه أراد أقسام الكلام العربي مجموعاً لا مفرداً؛ فالمجموع هو (الكلام)، والمفرد هو (الكلمة)، وعلى هذا فإنَّ دراسة سيبويه لأقسام الكلام العربي كانت دراسة جُمليَّة؛ لذا لا نجد عنده حدَّاً لمصطلحي (الكلمة) أو (اللّفظ).

ونلحظ أنَّ علماء القرن الخامس، ولا سِيَّما الثّمانينيّ عندما وَجَدَ أنَّ فريقاً مِن علماء العربيّة يستعمل (الكَلِم)، وآخر يستعمل (الكلام) وكلاهما يُطلق على أقسام الكلام العربي: الاسم، والفعل، والحرف. أَخَذَ في تحديدهما والتّفريق بينهما. وتفريقه هذا استمرَّ لقرونٍ عِدَّة على الرَّغم مِن أنَّه تفريق مفتعلٌ لا يخدم النَّحو العربي درساً وفكراً. قال مفرِّقاً بين المصطلحين:

(1) يُنظر: شرح قطر الندى ص 11.
(2) يُنظر: ديوان الأدب 249/1.
(3) يُنظر: أوضح المسالك 11/1.
(4) لسان العرب 523/12 (كلم).

(فأمّا (الكَلِمُ والكلمات) فلا تقع إلّا على جمعٍ، فقد يكون ذلك الجمع مفيداً أو غيرَ مفيدٍ، فإذا قلتَ: (قد قام زيدٌ)، فهذا يُقال له: (كَلِم وكلمات)، لأنَّه اسم وفعل وحرف، وهذا جمع، ويُقال له: (كلام) لأنَّه مفيد. فإنْ قلتَ (قد قام وَثَبَتَ) فهذا يُقال له: (كَلِم وكلمات)، لأنَّه جمع، ولا يُقال له (كلام) لأنَّه غير مفيد، فإذا قُلتَ: (قامَ زيدٌ) أو (عمرو منطلقٌ)، فهذا يُقال له: (كلام) لأنَّه مفيد، ولا يُقال له (كلم، ولا كلمات)؛ لأنَّه غير جمع)[1]. فما كان مفيداً ويتكوَّن مِن أقسام الكلام العربي الثلاثة (الاسم والفعل والحرف)، هو (كَلِمٌ)، وهو في الوقت عينه (كلام) لوجود الإفادة. وإنْ كان (الكلام) غير مفيد مثل (قد مات وثبت) فهو (كَلِم).

إذن الفائدة والجمع هما الحدَّان الفاصلان بين (الكَلِم) و(الكلام). فالجُمل عند الثَّمانينيّ على ثلاثة أقسام، يُحدِّدها مصطلحا (الكَلِم) و(الكلام)، يمكن توضيحها في التقسيم الآتي:

أ - الجملة التي فيها أقسام الكلام العربي، والفائدة حاصلة منها هي (كَلِم) و(كلام).

ب - الجملة التي لا تحصل منها فائدة، وذُكِرَ فيها أقسام الكلام العربي هي (كَلِم)، ولا يمكن أنْ تكون (كلاماً).

جـ - الجملة التي تحصل منها الفائدة، ولا تتوافر فيها أقسام الكلام العربي فيها كلّها، هي (كلام) وليست (كَلِماً).

وهذا التّفريق، وإنْ كان ما يبرره، إلّا أنَّه قَسريٌّ، والذي يبرره أنَّ الثَّمانينيّ رأى أمامَهُ مصطلحين يُطلقان على أقسام الكلام العربي. وهذا أوّلُ تفريقٍ بين المصطلحين في النَّحو العربي.

---

(1) الفوائد والقواعد ص 5 - 6.

وجاء عالمٌ آخر في القرن السّادس هو الحريري (ت 521هـ) فوضعَ شروطاً أخرى للتّفريق بين المصطلحين، وهي: ما يحسن السُّكوت عليه، وعدد كلمات الجملة. فإنَّ هذين الشّرطين يُحدِّدان الفرق بين (الكَلِم) و(الكلام)؛ قال: (الكلام عبارة عمَّا يحسن السُّكوت عليه، وتتمُّ الفائدة به، ولا يتألَّف إلّا مِن كلمتين.... فإن قلتَ: إنْ قامَ زيدٌ سُمِّي ذلك كَلِماً لكونه ثلاثة كلمات، ولا يُسمَّى كلاماً، لأنَّه لا يحسنُ السُّكوت عليه...)[1]. ونحبُّ هنا أنْ نُبيِّنُ ما يقصدُ به (مِن كلمتين)؛ أي: إذا كانت الجملةُ متكونةً مِن المسند والمسند إليه فقط. فإذا كانت العلاقة بين الكلمات في الجملة علاقة إسناديّة (مبتدأ وخبر) أو (فعل وفاعل) صارتْ كلاماً وإلّا فهي كَلِم. ويبدو أنَّ هذا التّقسيم هو أنجع مِن تقسيم الثَّمانينيّ.

وقد طوَّرَ ابن الخَشّاب (ت 567هـ) - وهو أيضاً مِن علماء القرن السّادس - الفرق بين المصطلحين، فقد أطلق (الكَلِم) على تقسيم الكلام العربي، و(الكلام) على ما كان جملة. فقال: (فالكلام مفرداتهُ هذهِ الكَلِمُ الثّلاث، فهو ينتظمها، ومنها ينتظم)[2]. ونرى هذا التفريق هو نَقْلَةٌ مهمَّةٌ في التَّفريق بين المصطلحين.

وقد وضَّح بعض علماء هذا القرن - وهو الشَّريف الكوفيّ - معنى قول ابن الخشّاب مِن أنَّ (الكَلِم) ما أُطلق على الكلام العربي إذا لم يتركَّب، أمَّا إذا رُكِّبتْ أقسام الكلام العربي فإنَّها تصير كلاماً؛ قال: (وسيبويه استعمل (الكَلِم) فيما كان دالّاً على معنى لا يكون مفيداً إذا لم يكن مركّباً، فإذا تركَّبَ

(1) شرح ملحة الإعراب ص 2 - 3.

(2) المرتجل في شرح الجمل ص 5.

بعضُهُ مع بعضِهِ سمُّوه كلاماً ولم يُسّموه (كَلِماً)..) [1]. وهذا التّفريق هو - على ما نراه - أصحُّ التّقسيمات، وهو ما عناه سيبويه.

أمَّا علماء القرون التّالية للقرن السَّادس الهجريّ، فقد اختلفُوا في تحديده، فمنهم مَن حدَّد الفرق بين الكَلِم والكلام بعدد كلمات الجملة، مثل ابن مالك [2]. وبعضهم سارَ على نفس ما قاله الثَّمانينيّ، مثل ابن يعيش [3]. أمَّا العُكبريُّ [4]، وابن هشام [5]، وابن عقيل [6]، والأشمونيّ [7]، فإنَّ كلامهم يقترب كثيراً مِن كلام ابن الخشّاب، والشَّريف الكوفيّ. وأمَّا السُّيوطيُّ فقد حدَّد الفرق بين المصطلحين على غِرار تفريق الحريريّ مع إضافة: ما تحصل به الفائدة أو لم تحصل [8].

والباحثون المحدثون ذهبوا إلى أنَّ (الكَلِم) هو: (ما يتركَّبَ مِن ثلاثة كلمات فأكثر، سواء أكان لها معنىً مفيد أم لم يكن لها معنى مفيد) [9]. وهو المفهوم الذي وضعه السُّيوطيُّ. ولم يأتِ آخرون على مصطلح (الكَلِم) ؛ لأنَّه عندهم [10] - على ما يبدو - (الكَلِم) و(الكلام) شيءٌ واحدٌ، استعملُوا مصطلح (الكلام) . وهذا المصطلح الأخير نجده أيضاً مستعملاً في كتبنا المدرسيّة.

---

(1) شرح اللّمع ص 4.

(2) يُنظر: شرح التّسهيل 15/1.

(3) يُنظر: شرح المُفصل 20/1 - 21.

(4) يُنظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب 43/1.

(5) يُنظر: أوضح المسالك 11/1.

(6) يُنظر: المساعد في شرح تسهيل الفوائد 5/1.

(7) يُنظر: شرح الأشمونيّ 48/1.

(8) يُنظر: همع الهوامع 35/1.

(9) النَّحو الوافي 16/1. ويُنظر: الجملة العربيّة/تأليفها وأقسامها ص 2.

(10) مثل: الشيخ مصطفى الغلاييني، ود. عبده الرَّاجحيّ.

4- مصطلح (الكلام) : الكلام هو: (قول مفيد مقصود لذاتهِ) [1]. وهذا ليس التّعريف الوحيد، وإنَّما هو أَعمُّ قولٍ، وَضَعَ الحدود لمعنى مصطلح (الكلام) .

وأوّل ما وُضِعَ هذا المصطلح كان يُقْصَدُ به (الجملة). فكُلُّ كلام متألِّفٍ مِن كلمتين، العلاقة بينهما علاقة إسنادٍ سُمِّي (كلاماً). وهذا هو عينه معنى الجملة على وفقِ ما قاله النُّحاة القُدامى. قال الفارسيُّ مُعرِّفاً بمصطلح (الكلام) : (هذا باب ما ائتُلِفَ مِن هذهِ الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يُسمِّيه أهل العربيّة الجمل) [2]. فنرى أنَّ الفارسيَّ حدَّد الكلام على أنَّه المؤْتلف مِن أقسام الكلام العربي، وهو يرادف الجمل. وعلى الرَّغم مِن أنَّه قال إنَّ التّرادف بين المصطلحين هو مِن وَضْعِ علماء العربيّة الذين لم يُسَمِّهم، فإننا لم نجد مَن يسبقه إلى هذا القول، على أنَّه نُسِبَ إلى الزّمخشريّ والعكبريّ، قال محمد بن مصطفى القوجوي (ت **950**هـ): (فمن ذهب إلى ترادف الجمل والكلام، وهو صاحب (المفصّل)، وصاحب (اللُّباب) [3]، وابن الحاجب...) [4]. وبذا سبق الفارسيُّ المذكورينَ في هذا النّصّ بقرنين ويزيد.

وإذا كان المبرّد - كما رأينا - هو أوّل مَن استعمل هذا المصطلح لتقسيم الكلام العربي، فإنّنا نجد أنَّ المصطلح لاقَى نجاحاً عند النَّحويين، منهم مَن زاد في تعريفه وحَدِّه، ومنهم مَن طوَّرَ مفهومه ودلالته. فهذا علي بن

---

(1) شرح الحدود النَّحويّة ص 32. ويُنظر: التّعريفات 104. الكليات ص 756. كشاف اصطلاحات الفنون 39/4.

(2) المسائل العسكريات ص 83.

(3) وهو العكبريُّ، وكتابه هو: (اللُّباب في علل البناء والإعراب) صدر في جزءين عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتُراث سنة 1995.

(4) شرح قواعد الإعراب ص 12.

عيسى الرَّبعي (ت 420هـ) مِن علماء القرن الرّابع يوضِح تكوّن الكلام العربي فيقول: (الكلام أصوات مختلفة، كُلُّ صوتٍ منها غير صاحبه، لها اعتمادات مِن أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم، فمتى حصلتْ هذهِ الأصوات أو حصل بعضها سُمّي كلاماً، ثُمَّ ينقسم إلى المفيد وغير المفيد. هذه حقيقته)[1]. إنَّ علي بن عيسى الرَّبعيَّ يرى أنَّ العمليَّة برمَّتها مِن النطق بالحروف إلى تكوّن الكلمات إلى الجمل المفيدة وغير المفيدة هي عملية صنع الكلام. إذن كان مصطلح (الكلام) في القرن الرّابع يرادف مصطلح (الجملة) .

أمَّا في القرن الخامس فقد اختلف مفهوم هذا المصطلح، فذهب الثَّمانينيُّ إلى أنَّ (الكلام) يُطلق في النَّحو على الجمل المفيدة وحدَها، أمَّا في اللُّغة فيُطلق على المفيد وغير المفيد[2]. وذهب فريق ثانٍ منهم الصَّيمريُّ (مِن علماء القرن الخامس) إلى أنَّ الكلام يُطلق (على ضربين المفيد وغير المفيد)[3]. فأضاف غير المفيد إلى المعنى النَّحويّ للمصطلح. أمَّا الفريق الثَّالث الذي يتزعَّمهم عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) فذهب إلى أنَّ (الكلام) قد يُراد به أقسام الكلام العربيّ، وقد يُراد به كُلّ واحدٍ منهما؛ فقال: (..... لأجل أنَّ ذلك لا يخلو مِن غرضين: أحدهما: أنْ يُرادَ أنَّ الكلامَ ما يجتمعُ فيه هذه الثّلاثة. الثّاني: أنْ يرادَ أنَّ كُلَّ جزءٍ مِن هذهِ الأجزاء يكون كلاماً. كما أنَّك إذا قُلْتَ: العِلم هو لغةٌ وفقهٌ احتمل أنْ تُريدَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِن هذهِ الأنحاء.... كلامٌ مفيد...)[4]. إلى هذا ذهب ابنُ أبي الرَّبيع (ت 688هـ)

(1) شرح عيون الإعراب ص 44.
(2) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 4.
(3) التّبصرة والتّذكرة ص 14.
(4) يُنظر: المقتصد في شرح الايضاح 68/1.

وهو مِن علماء القرن السّابع الهجريّ [1].

مِن هذا نستنتج أنَّ علماء القرن الخامس اختلفُوا في توضيح مصطلح (الكلام) على ثلاثة أوجه، هي:

أ - (الكلام) لا يُطلق إلّا على المفيد مِن الجمل.

ب - (الكلام) يُطلق على المفيد وغير المفيد مِن الجمل.

جـ - (الكلام) قد يُطلق على أقسام الكلام العربي مجتمعةً وفرادى.

ثُمَّ نجد في القرن السّادس إضافة أُخرى إلى هذا المصطلح وهو تحديده مِن كلمتين؛ أي: يكون (الكلام) مركّباً مِن المسند والمسند إليه. قال الحريريُّ: (الكلام عبارة عمَّا يحسنُ السُّكوت عليه، وتتمُّ الفائدة، ولا يتألّف إلّا مِن كلمتين) [2]. يتوضّح مِن هذا التّعريف معنى مصطلح الكلام، ويتحدَّدُ شكله، ويمكن أنْ نجملها في:

1- كونه مركَّباً، لا يتألّفُ إلَّا مِن كلمتين.

2- يُحسِنَ السُّكوت عليه؛ لتمام معناه بها.

3- شرط الإفادة، فإذا كانت الجملة ذات فائدة فهي كلام.

والمعنى الذي جاء به العلماء الذين تلو القرن السَّادس، لم يخرجوا عن معنى مصطلح الكلام الذي اكتملَ في هذا القرن [3]. على أنَّ أحد العلماء؛

---

(1) يُنظر: البسيط في شرح الجمل 158/1.

(2) شرح ملحة الإعراب ص 2.

(3) يُنظر: شرح اللُّمع (الشَّريف الكوفي) ص 3. المفصّل ص 6. الغُرَّة المخفيّة 67/1. توجيه اللُّمع ص 62. شرح المفصّل 20/1 - 21. التَّوطئة ص 112. شرح جمل الزّجاجيّ (ابن عصفور) 85/1. المقرَّب ص 45. مُثُل المقرَّب ص 67. شرح الكافية الشَّافية 9/1. شرح الرّضيّ 33/1. أوضح المسالك 11/1. المساعد في شرح تسهيل الفوائد 5/1. شرح الفوائد الضّيائية 175/1. همع الهوامع 37/1.

وهو السّنهوريّ (ت 889هـ) قد وَضَعَ شروطاً أربعة للكلام، هي [(1)]:

1- أنْ يكون لفظاً.

2- أنْ يكون مركّباً.

3- أنْ يكون مفيداً.

4- أنْ يكون مقصوداً.

ولا نرى إضافة إلى شروط مَن سبقوه غير شرط (اللّفظية)، وهو أمرٌ مُسَلَّمٌ به؛ لذا لا نجده عند القُدامى مِن النُّحاة.

وإذا كُنَّا قد وجدنا عدداً مِن العلماء يُطلقون أقسام الكلام العربي على غِرار استعمال المبرِّد؛ قال ابن السّرّاج: (الكلام: يتألَّفُ مِن ثلاثة أشياءَ: (اسم) و(فعل) و(حرف).) [(2)].

أمَّا الباحثون المحدثون، فإنَّهم لم يختلفُوا عن القُدامى في توضيح مفهوم (الكلام)؛ قال الأُستاذ عباس حسن: (هو ما تركَّب مِن كلمتين أو أكثر، وله معنىً مفيدٌ مستقلٌّ) [(3)]. وذهب آخرون إلى أنَّ مصطلح (الكلام) يدلُّ على أكثر مِمّا يدلُّه (المفرد)؛ لأنَّه - أَي الكلام - يدلُّ على (الذَّات والحدث)؛ فالذَّات هو الاسم والمشتقَّات والمصادر، أمَّا الحدثُ فهو (الفعل). قال الدُّكتور عبد الرَّحمن أيّوب: (الكلام: وهو ما دلَّ على أكثر مِن معنىً مفرد وأفادَ فائدة تامّة مثل (محمد قام). وهي عبارة تدلُّ على أكثر مِن معنىً مفردٍ

---

(1) يُنظر: شرح الآجروميّة 83/1 - 85.

(2) الأصول في النَّحو 36/1. ويُنظر: الجمل ص 1. المسائل العسكريات ص 83. التّبصرة والتّذكرة ص 14. الحلل في إصلاح الخلل ص 59. المقرَّب ص 45. شرح الكافية الشَّافية 9/1. المحرّر في النَّحو 205/1.

(3) النَّحو الوافي 15/1، ويُنظر: الجملة العربيّة/تأليفها وأَقسامها ص 1.

(الذَّات والحدث) وتُعبّر فكرة كاملة)[1]. ولا يُضيف هذا النَّصُّ على ما قاله القُدامى في توضيح مصطلح، (الكلام)، على أنّنا نراه قاصِراً؛ لأنَّ الدُّكتورَ عبد الرَّحمن أيُّوب ذهب إلى أنَّ الكلام ما كان (ذات وحدث)، ولم يتحدَّث عن الكلام إذا كان المسند والمسند إليه اسمين (المبتدأ والخير). وعلى الرَّغم مِن ذلك فإنَّه ربَّما عنى بـ (الحدث) كل ما كان مُسنداً، وبـ (الذَّات) كلّ ما كان مسنداً إليه.

5- مصطلح (الجملة) : جاء في كتاب شرح الحدود النَّحويّة أنَّ الجملة هي: (القول المركَّب مِن فعل مع فاعلِه أو المبتدأ مع خبره أو ما نزل منزلة أحدهما....)[2].

وعلى الرَّغم مِمَّا ذكرناه عن مصطلح (الكلام) مِن أنَّه يُرادف معنى مصطلح (الجملة) ، وكلاهما واحد[3]، فإنَّنا نجدُ مَنْ يضع فُروقاً بين المصطلحين، فعنده (الكلام) هو شيءٌ، والجملة هو شيءٌ آخر[4].

ونـنقلُ هنا نصّاً يُبيّن التّرادف بين المصطلحين. قال العكبريُّ: (الكلام عبارة عن الجملة المفيدة يَسُوغ السُّكوت عليها)[5].

وأوَّلُ مَنْ فرَّق بين الجملة والكلام، ووضع حدوداً لكلِّ واحدٍ منهما، هو الرَّضيُّ الإستراباديّ، قال: (والفرق بين الجملة والكلام، أَنَّ الجملة ما

---

(1) دراسات نقديّة في النَّحو العربي ص 2.

(2) شرح الحدود النَّحويّة ص 34. ويُنظر: الكُلّيات ص 341. كشاف اصطلاحات الفنون 333/1.

(3) يُنظر: المسائل العسكريات ص 83. المفصَّل ص 6. المرتجل في شرح الجمل ص 5. اللُّباب في علل البناء والإعراب 41/1. الغرّة المخفية 67/1. توجيه اللّمع ص 62.

(4) يُنظر: تفصيل ذلك: حاشية الدُّسوقي 34/2.

(5) اللّباب في علل البناء والإعراب 41/1. ويُنظر: المرتجل ص 5.

تضمَّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصورة لذاتها أوَّلاً، كالجملة التي هي خبر المبتدإِ وسائر ما ذُكِرَ مِن الجمل. فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصّفة المشّبهة والظروف مع ما أُسندت إليه. والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي مقصوداً لذاتهِ، فكُلُّ كلامٍ جملة ولا ينعكس)[1]. فالجملة على رأي الإستراباديّ أوسع مِن مصطلح (الكلام) . ولن نستطيع فَهْمَ تفريقه بين المصطلحين إلَّا بعد أنْ نفهمَ ماذا يقصد بمصطلح (المقصود) ، و(غير المقصود) فالمقصود هو ما وُضِعَ له الكلام، فإذا كان وُضِعَ - الكلام - مقصوداً لحالِهِ كان الكلام مقصوداً، وإلَّا فالكلام غير مقصود. فالأصوات التي تصدرُ عن الإنسان أثناء الغضب أو الفرح أو الألم، أو الكلام الذي يهذي به عدد مِن النّاس، والكلام المهمل غير المفهوم هو كلام غير مقصود[2]. والمقصود ما وُضِعَ عن عمدٍ لما يريده المتكلّم. فأصبح معنى المفيد وغير المفيد داخلاً ضمن هذه القصديّة، فقد ذكر الإستراباديّ نفسه (خبر المبتدأ) وجملة (خبر المبتدأ)، وجملة جواب الشَّرط هي جمل غير مقصودة؛ لسببٍ بسيط هو أنَّه لا يُحسنُ السُّكوت عليهما. وقد مَرَّ الكلام عليها.

مِن هذا نفهمُ أنَّ (الجملة) عند الإستراباديّ تشمل الكلام المفيد وغير المفيد، أو المقصود وغير المقصود. أمَّا مصطلح (الكلام) ، فما كان وضعُهُ مقصوداً لذاته تامًا يحسنُ السُّكوت عليه. ونرى أنَّ تفريق الرَّضي الإستراباديّ بين (الجملة) و(الكلام) هو تفريقٌ قريب مِن المعنى اللُّغويّ للمصطلح؛ لأنَّ معنى الجملة لغة هو (جماعة كُلِّ شيءٍ)[3]. وإذا كانت كذلك، فإنَّ كُلَّ ما

(1) شرح الرّضي على الكافية 33/1.

(2) يُنظر: شرح التّسهيل (المراديّ) ص 65. المساعد 4/1. شرح الآجروميّة 85/1.

(3) المعجم الوسيط 136/1.

جُمِعَ مِن كلام مفيدٍ وغير مفيدٍ، هو جملة، وأمَّا ما كان مفيداً ويحسنُ السُّكوت عليه فهو كلامٌ. هذا هو مفهوم الجملة عند الرَّضي الإستراباديّ.

وفرَّق ابن هشام بين المصطلحين أيضاً، وهو أكثر مَن دَرَسَ الجملة العربيّة دراسةً معَمّقة[1]. ولكنَّه في التّفريق بين المصطلحين لم يخرج عمَّا جاء به الإستراباديّ؛ قال: (اعلم أنَّ اللّفظ يُسمَّى كلاماً وجملة، ونعني بالمفيد ما يحسن السُّكوت عليه. وأنَّ الجملة أعمُّ مِن الكلام، فكُلُّ كلام جملة، ولا ينعكس)[2]. وقد شرح ابن هشام هذا التّفريق؛ فقال: إنَّه لا يمكن أن نقول لـ (إنْ قام زيدٌ) مِن قولنا: (إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو)، إنَّها كلام شرطٍ، بل نقول (جملة شرط)، وهذا ينطبق على جملة (صلة الموصول) أيضاً[3]. وجميع الذين فسَّروا كلام ابن هشام في التّفريق بين المصطلحين لم يخرجوا عمَّا قاله، على اختلافٍ في ألفاظهم[4].

وقد عاد ابن هشام إلى معنى مصطلح (الجملة) عندما فرَّق بين المصطلحين في مغني اللّبيب، فقال: (والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ - (قام زيدٌ) والمبتدأ وخبرُهُ، كـ (زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ)، و(أقائِمٌ الزَّيدان) و(كان زيدٌ قائماً) و(ظننته قائماً).)[5]. وهذا لا يختلف عن معنى مصطلح (الكلام) . ولكنَّه - أي ابن هشام - أصرَّ على أنَّ

(1) يُنظر: في النَّحو العربي / نقد وتوجيه ص 50.

(2) الإعراب عن قواعد الإعراب ص 60.

(3) يُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص 60. مغني اللبيب 490/2. حاشية الدسوقي 2/ 33.

(4) يُنظر: شرح قواعد الإعراب (الكافيجيّ) ص 66 - 67. موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب (محقق لم يُطبع) ورقة 6. حاشية الشّنوانيّ ص 45.

(5) مغني اللّبيب 490/2.

المصطلحين لَيْسَا مُترادفينِ كما توهَّم عددٌ مِن النَّحويين على ما ذكرناه قبل قليل في العلاقة بين المصطلحين[1]. ولو أمعنّا النَّظر في التّفريق بين المصطلحين، فإنّنا لن نجد أيّ فرقٍ بين المصطلحين، كليهما يتضمَّنُ الإسناد في وضعهما.

والعالِمُ الآخرُ الذي فرَّق بين المصطلحين هو محمد بن مصطفى القُوجوي، وتفريقه لا يخلو مِن تعسُّفٍ، فقد أراد أنْ يُميّز بين مفهومين (حسن السُّكوت)، و(صحة السُّكوت). فعندما نقول (حُسن السُّكوت) فنقصدُ حينئذٍ (الكلام)، وإذا قُلنا (صحة السُّكوت) فما نريدُ إلَّا مصطلح (الجملة) ؛ إذ قال: (فمَن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام... لم يُفرِّق بين صحّة السُّكوت وحسن السُّكوت. فمِن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النُّحاة، فرَّق بين صحّة السُّكوت وحسن السُّكوت بأنْ يُقال: المراد بصحَّة السُّكوت كون الكلام متضمِّناً للإسناد الأصليّ، وكان مقصوداً لذاتهِ. فعلى هذا اللّفظ المفيد إذا كان مُفسِّراً بصحّة السُّكوت يكون تعريفاً للجملة، وإذا كان مُفسِّراً يحسن السُّكوت يكون تعريفاً للكلام)[2]. على الرَّغم مِن أنَّه لم يخرج عمَّا قاله ابن هشام إلَّا أنَّه بنى التّفريق بين المصطلحين بحسن السُّكوت وصحّته. ولا نرى فائدة في هذا القول عند التّفريق بين المصطلحين.

هذهِ أشهر الأقوال في التّفريق بين المصطلحين على الرَّغم مِن أنَّهما شيءٌ واحدٌ، لكنْ ربَّما يكون الفرق بينهما خاصّ بالعموم والخصوص[3]، فإذا كان (الكلام) يختصُّ بأقسام الكلام العربي، فإنَّ (الجملة) تدرُس العلاقات

(1) يُنظر: مغني اللّبيب 490/2.

(2) شرح قواعد الإعراب ص 12 - 13.

(3) يُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 33.

الإسنادية في الكلام العربي. وهذا غاية التّفريق بينهما.

أمَّا الباحثون المحدثون فقد اختلفوا أيضاً في التّفريق بين المصطلحين، فقد ذهب الأُستاذ عباس حسن إلى أنَّ الكلام والجملة مترادفانِ[1]، وذهب آخرون إلى التّفريق بينهما على طريقة النَّحويين القُدامى. مثل الدُّكتور فاضل السَّامرائي والدُّكتور فخر الدِّين قباوة[2].

وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى استعمال مصطلح (الجملة) ، ووَضْعِهِ مكان (الكلام)، وعلى هذا الدُّكتور عبده الرَّاجحيّ في كتابه (التَّطبيق النَّحويّ)[3].

وذهب فريقٌ رابعٌ إلى تطوير معنى (الجملة)، ولم يستعملُوا غيره. قال الدُّكتور مهدي المخزوميّ في توضيح معنى الجملة،: (الجملة هي الصُّورة اللَّفظية الصُغرى للكلام المفيد في أيّةِ لغةٍ مِن اللُّغات، وهي المركّب الذي يُبيّن المتكلّم به أنَّ صورة ذهنية كانتْ قد تألَّفت أجزاؤها في ذهنه، ثُمَّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلِّم إلى ذهن السَّامع)[4].

فإنَّ هذا المفهوم عن الجملة طوَّرَ معناها تطوُّراً كبيراً، لمَّا أرادَ واضعه أنْ يُدْخِلَ عِلْمَ المعاني في علم النَّحو لصياغة معنى جديدٍ للجملة العربيّة.

وقبل أنْ ننتهي مِن دراسة مصطلح (الجملة) ، لا بُدَّ مِن أنْ نذكرَ هنا أنَّ ثمّة مصطلحات تتعلّق بمصطلح (الجملة) ، نذكرُها دون أنْ نغوصَ في تفصيلاتها؛ لأنَّها وردت متأخِّرةً على يد نحويين ظهرُوا في القرن السَّابع الهجريّ وما بعده.

---

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 15/1.

(2) يُنظر: الجملة العربيّة/تأليفها وأقسامها ص 5 وما بعدها. إعراب الجمل وأشباه الجمل ص 15 - 17.

(3) ص 13.

(4) في النَّحو العربي/ نقد وتوجيه ص 31. ويُنظر: معاني النَّحو 11/1 وما بعدها.

قسَّم ابن مالك الجملة إلى قسمين: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة. فالجملة التي تبدأ بالاسم هي اسميّة، والتي تبدأ بالفعل هي فعليّة [1]. وعلى هذا سارَ ابن هشام مع إضافتهِ جملة ثالثة إلى الجملتين سمّاه (الجملة الظرفيّة) [2].

وقد أخذ ابن هشام في تفصيل الحديث في الجملة العربيّة فقسّمها تقسيماً آخر، إلى (صغرى) و(كبرى) [3]. وهو أوَّل مَن ابتدعَ هذا التقسيم.

ثُمَّ بعد ذلك أخذ في تقسيم الجمل إلى: التي لها محل مِن الإعراب، والتي ليس لها محل مِن الإعراب.

فالجمل التي لا محل لها من الإعراب هي:

أ - الابتدائية.

ب - الجمل المعترضة.

جـ - التَّفسيريّة.

د - المجاب بها القسم.

هـ - الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً.

و - الواقعة صلة لاسمٍ أو حرف.

ز - التَّابعة لما لا محلَّ لها.

أما الجمل التي لها محلٌّ للإعراب [4]:

أ - الواقعة خبراً.

---

(1) يُنظر: شرح الكافية الشَّافية 9/1.

(2) يُنظر: الإعراب في قواعد الإعراب ص 61. مغني اللّبيب 492/2.

(3) يُنظر: الإعراب في قواعد الإعراب ص 62. مغني اللّبيب 497/2.

(4) يُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص 69 - 83. مغني اللّبيب 500/2 - 536.

ب - الواقعة حالاً.

جـ - الواقعة مفعولاً.

د - المضاف إليها، ومحلّها الجرُّ.

هـ - الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرطٍ جازمٍ.

و - التّابعة لمفرد.

ز - التابعة لجملة لها محلٌّ.

وإنَّ ما يُهمُّنا مِن هذا العمل العميق والدِّراسة العلميّة التي قام بها ابن هشام هو المصطلحات النَّحويّة التي وضعها وَجَمَعَ مادَّتها مِن بطون أُمَّات الكتب النَّحويّة، ودرسها دراسةً مستفيضةً، أقلُّ ما يُقال عنها أنَّها دراسةٌ أَبَّهةٌ[1].

6- مصطلح القول: مصطلحٌ آخرُ وَرَدَ في أوَّل أبواب النَّحو، قَصَدَ به النَّحويون (اللّفظ الموضوع لمعنى)[2]. ويرى بعض دارسي المصطلحات النَّحويّة، أنَّه لا فرق بين اللّفظ والقول والكلام، وكلُّها واحد[3].

وقد وضّحنا حدود هذا المصطلح، والفرق بينه وباقي المصطلحات في باب الكلام وما يتألَّف منه التي سردناها في القرن الخامس. فقد فرَّق الثَّمانينيُّ بين القول والكلام، فقال: (واعلم أنَّ كُلَّ كلامٍ قولٌ، وليس كلُّ قولٍ

(1) وقد دَرَس الباحثون المحدثون أيضاً الجملة لكنَّها لم تخرج إلَّا بقدر ما أضافَهُ طول الفترة بين ابن هشام وبينهم مِن إعادة لترتيب الجمل، أو تغيير في ألفاظ لتوضيح ما عناه ابن هشام. يُنظر: في ذلك: في النَّحو العربيّ/نقد وتوجيه ص 50 وما بعدها. الجملة العربيّة/تأليفها وأقسامها ص 211 - 230. إعراب الجمل واشباه الجمل ص 31 - 256.

(2) شرح الحدود النَّحويّة ص 37. ويُنظر: الكلّيات ص 710.

(3) يُنظر: الكلّيات ص 710.

كلاماً؛ لأنَّ (القول) يقع على المفيد وغير المفيد والكلام لا يقع إلَّا على المفيد)[1].

فقد وَضَعَ الثَّمانينيُّ تعريفاً لمصطلح (القول) ، وحدوداً يُعْرَفُ به هذا المصطلح عن غيره. وهو أوّلُ مَنْ فرَّق بين المصطلحين مِن النَّحويين. على أنَّنا ذكرنا في دراسة (الكلام)، أنَّ النَّحويين نسبُوا ذلك الفرق إلى سيبويه، لكنْ يبدو أنَّ التّعريف الذي وضعه الثَّمانينيُّ مِن الوضوح يمكن أنْ ننسبه إليه.

ونقِّدم الآن عرضاً بالمصطلحات التي فرَّق الثَّمانينيُّ بينها، لأنَّ دراسته عن (الكلام، والكَلِم، والقول) أخصب ما وصل إلينا من النَّحويين القُدامى:

1- الكلام يُطلق على المفيد مِن الكلام.

2- الكَلِم يُطلق على الكلام المفيد وغير المفيد بشرط جمع أقسام الكلام العربي الثلاثة فيه بجملة واحدة.

3- القول: يُطلق على الكلام المفيد وغير المفيد.

ومِن خَلَلِ النَّظر في هذا التفريق بين المصطلحات نجدُ أنَّها أقربُ إلى عِلْمِ المنطق منه إلى عِلْمِ النَّحو.

وكرَّر ابن مالك في القرن السّابع الهجريّ ما ذكره الثَّمانينيُّ إلَّا أنّه أضاف: أنَّ القول يصلح أنْ يُطلق على (الكلمة) أيضاً؛ لذا حقَّ توسيع معناه. قال: (القول يُطلق على الكلمة المفردة، وعلى المركّب بلا إفادة وعلى المركّب المفيد. فكلُّ كلام قول، وليس كلُّ قولٍ كلاماً، فلذا لم نكتفِ في حَدِّ الكلام بالقول بل قيَّدناه بالمفيد)[2]. نجد أنَّ ابن مالك لم يُخالف ما جاء به الثَّمانينيُّ سوى أنَّ (القول) عنده يُطلق على (الكلمة)، وعلى (الجملة) أيضاً

---

(1) الفوائد والقواعد ص 5.

(2) شرح الكافية الشَّافية 1/9.

سواء كانت مفيدة أم غير مفيدة. وعلى هذا الاستعمال العكبريُّ [1]، وابنُ يعيش [2].

والمراديُّ شبَّه القول بالكَلِم، فعنده القول هو الكلم [3]، وإنَّ تشبيه (القول) بـ (الكلم) جاء من أنَّ كلا المصطلحين يعنيان بالمفيد وغير المفيد؛ لذا جاء التّشبيه بينهما.

أمَّا ابن هشام فقد أطلق هذا المصطلح على الألفاظ المستعملة فقط. وكرَّر كلامه هذا في غير كتاب. قال: هو (اللّفظ المستعمل وذلك كـ (زيد، ورجل، وقام).) [4]. أي أنَّه أخذَ مِن ابن مالك إطلاقه (القول) على الكلمة المفردة. وترك عناية هذا التعريف بالجُمل.

وعلى الرَّغم مِن توسُّع معنى (القول) على حساب مصطلح (الكلام) إلَّا أنَّه أخصُّ مِن (اللّفظ) عند النّحاة. يقول ابن الخبَّاز في مصطلح (القول) : (أخصُّ مِن اللّفظ، لأنَّه لا بُدَّ له مِن دَلالةٍ، إمَّا وضعيةٍ كما في المفردات الحقيقية، وإمَّا عقلّية كما في المؤلفات والمجازيات) [5].

وعلى هذا يقع (القول) مِن النّاحية الدّلاليّة بين اللّفظ؛ الذي هو أخصُّ منه، والكلام الذي هو أعمُّ منه. فمنزلته بين المنزلتين، على ما جاء به النَّحويُّون. ولكنْ لم نجد - وهذا مِمَّا يؤسَفُ له - تطبيقاً لهذا، ولو طُبِّقَ هذا الفرق؛ لكانتِ البداية الأُولى في الدّراسات السّياقيّة في الشّرق والغرب. وهذا

---

(1) يُنظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب 42/1.

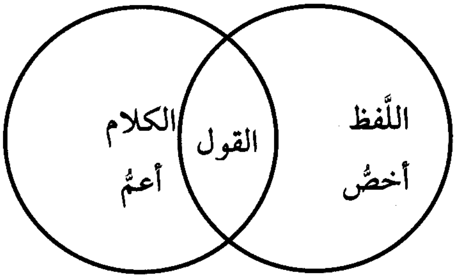
(2) يُنظر: شرح المفصّل 21/1.

(3) ينظر: شرح التّسهيل ص 67.

(4) شرح اللّمحة البدريّة 240/1. ويُنظر: شرح قطر النَّدى ص 11. شرح شذور الذَّهب ص 20.

(5) الغُرَّة المخفية 66/1.

تخطيط يوضّح ذلك:



وقد أحسَّ المتأخِّرون مِن النُّحاة الاختلاف في مصطلح (القول)، وأجملُوا معانيه. قال الأشمونيّ (ت 900هـ) ذاكراً تعريفات ثلاثة لهذا المصطلح، هي:

أ - (وهو على الصّحيح المركّب المفيد فيكون مُرادفاً للكلام)[1].

ب - (عبارةٌ عن اللّفظ المركّب المفيد فيكون مُرادفاً للكلام)[2].

جـ - (عبارة عن المركّب خاصَّة مُفيداً كان أو غير مفيد فيكون أعمَّ مطلقاً)[3].

وهذه معان جديدة تُضاف إلى ما ذكرناه مِن دلالات مصطلح القول، فهو يُرادف مصطلح الكلام، ولفظٌ يدلُّ على معنى.

هكذا كان تطوُّر المصطلح النَّحويّ الذي لم يستقرَّ عندهم على رأي واحد، وحَدٍّ مفردٍ يتميَّز به عن غيره مِن مصطلحات الكلام وما يتألَّف منه.

أمَّا الباحثون المحدثون، فمنهم مَن سارَ على ما جاء به النَّحويون

(1) شرح الأشموني 47/1. ويُنظر: همع الهوامع 39/1.

(2) شرح الأشموني 47/1.

(3) شرح الأشموني 47/1.

ولاسِيّما المتأخرينَ، منهم الدُّكتور فاضل السّامرائي[1]. ومنهم مَن جمع كُلَّ تعريفات القُدامى ووَضَعَ توليفة خاصة بهذا المصطلح.

قال الأُستاذ عباس حسن: (القول: هو كُلُّ لفظٍ نَطَقَ به الإنسان؛ سواءٌ أكان لفظاً مُفرداً أم مركّباً، وسواءٌ أكان تركيبه مفيداً أم غيرَ مفيد. فهو ينطبق على: (الكلمة) كما ينطبقُ على (الكلام) وعلى (الكَلِم). فكُلُّ نوعٍ مِن هذهِ الثّلاثة يدخل في نطاق: (القول) ويصحُّ أنْ تُسمَّى: (قولاً) على الصَّحيح)[2]. وبذا حَسَمَ الأُستاذ عباس حسن موضوع هذا المصطلح ومفهومِهِ، وجمع ما هو معقول، ويخدم الدَّرسَ النَّحويّ مِن أقوال العلماء. وثمّة فريق ثالث مِن الباحثين المحدثين حاول أنْ يربط مصطلح (القول) بالفكر اللّغويّ الحديث؛ قال في بيانه: (القول: هو أيُّ مجموعة من الأصوات الإنسانيّة المفيدة. وهو كُلٌّ ينقسم إلى كَلِمٍ - وكلمة)[3].

هذهِ هي أهمُّ المصطلحات النَّحويّة التي تخصُّ الكلام وما يتألّف منه. وثمَّة مصطلحات أُخرى تَرِدُ في هذا الباب، ولكنَّها مصطلحات فرعيّة هي:

1- مصطلح (المفرد) : عرَّف أصحاب كتب التَّعريفات المفرد، فقالوا: (بأنَّه اللَّفظ بكلمة واحدة)[4].

أمَّا النَّحويون فإنَّهم لم يخرجُوا عن كون (المفرد) جزءاً مِن المركّب، فقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّ المفرد هو المفصول مِن المركّب[5]. أمَّا ابن

(1) يُنظر: الجملة العربيّة/أقسامها وأحكامها ص 2 - 3.

(2) النَّحو الوافي 16/1.

(3) دراسات نقديّة في النَّحو العربي ص 1.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 413/3. ويُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 42. التَّعريفات ص 123.

(5) يُنظر: شرح المفصَّل 19/1.

هشام، فعرَّفه، وكان في تعريفه أقرب إلى علم المنطق، قال في غير كتابٍ مِن كُتُبِهِ: (ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه حين هو جزؤه، كـ (رجل)، و(فرس)، و(امرئ القيس)، و(بعلبكَّ).) [1].

2- مصطلح (المركّب) : جاء في كُتُب التّعريفات، أنَّ المركّب: (اللّفظ بأكثر مِن كلمةٍ واحدةٍ) [2]. وعلى هذا المعنى ذهب عدد من النَّحويين، لعلَّ أشهرَهم ابن الشَّلوبِينيّ [3] (ت 645هـ).

3- مصطلحا (المفيد) ، و(غير المفيد): قالُوا في حَدِّ (المفيد): (ما يتركَّب مِن اسمين، نحو: زيدٌ أخوك، ومِن فعلٍ واسمٍ نحو: قام زيدٌ، ومِن حرفٍ واسمين، نحو: إنَّ زيداً صديقُكَ...) [4].

وقالُوا في غير المفيد: ما يتركَّبُ مِن غير ما كان مِن جملةٍ ذات معنى مثل: ذهب، وخرج، وهل، وزيد، وما.... [5].

واستقرَّ قول النُّحاة في تحديد المفيد أخيراً على أنَّه ما يُحسِن السُّكوت عليه ويكون مفهوماً [6].

بعد أنْ عرفنا تطوُّر مصطلحات الكلام وما يتألَّف منه يمكن أنْ نُجْمِلَ ما توصّلنا إليه فيما يأتي:

1- أغلب هذه المصطلحات وُضِعَتْ حدودها ومفاهيمها بعد

(1) شرح اللّمحة البدريّة 241/1. ويُنظر: شرح قطر النَّدى ص 11. شرح شذور الذَّهب ص 20.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 414/3. ويُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 42.

(3) يُنظر: التَّوطئة ص 112.

(4) التّبصرة والتّذكرة ص 14.

(5) يُنظر: التّبصرة والتّذكرة ص 14.

(6) يُنظر: شرح الكافية والشَّافية 9/1.

القرن الرَّابع الهجري.

2- إنَّ هذه المصطلحات أقربُ إلى علم المنطق منه إلى علم النَّحو.

3- اختلف النَّحويُّون في تحديد معاني مصطلحات ما يتألَّف منه الكلام. وغالُوا في أحيانٍ كثيرة في التّفريق بينها.

4- أغلب المصطلحات التي درسناها هنا لم تستقرَّ وذلك للخلاف في التّفريق بينها.

5- ما عادَ المحدثون في تآليفهم النَّحويّة يُكثرون مِن استعمال هذه المصطلحات وإنَّما وجدناهم يذكرونها؛ لأنَّها مِن مُتمّمات التأليف النَّحويّ؛ وكونها واردةً في كتب النَّحو التُراثيّة.

أقسام الكلام العربي:

يكاد النَّحويون القُدامى يُجمعون على أنَّ الكلام كُلَّه يتألَّف مِن اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ[1]. وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ هذهِ الأقسام الثّلاثة، لا يخلو منها حتّى الكلام الأعجميّ[2]. وأوّل مَن قسَّم الكلام إلى اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ - على ما ذكرنا في الباب السَّابق - هو الإمام علي (رضي الله عنه).

وقد علَّل أبو البركات الأنباري كون أقسام الكلام ثلاثة فقط، قال: (فإنْ قيلَ: فلِمَ قُلْتُم إنَّ أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنَّ وَجَدْنا هذهِ الأقسام الثلاثة يُعبَّرُ بها عن جميع ما يخطرُ بالبالِ، ويُتَوَهَّمُ في الخيال ولو كان ها هنا قسمٌ رابع لبقي في النّفس شيءٌ لا يمكن التعبير عنه... فلمّا عبَّر بهذهِ

---

(1) يُنظر: الكتاب 12/1. المقتضب 3/1. الأصول في النَّحو 36/1.

(2) يُنظر: المقتضب 3/1. شرح اللّمع ص 3.

الأقسام عن جميع الأشياء دلَّ على أنَّه ليس إلَّا هذهِ الأقسام الثلاثة) [1]. ناقشَ أبو البركات منطقيّاً تعليل كون أقسام الكلام ثلاثة، وتوصّل إلى نتيجةٍ علميّةٍ لا تقبل الشّكَّ؛ أنَّ أقسام الكلام ثلاثة.

وفي القرن الخامس للهجرة قسّم ابن بابشاذ (ت 469هـ) الكلامَ إلى عشرة أقسام، فقال: (وأمَّا قولنا (الأهم منها معرفة عشرة أشياءَ) فلأنَّ مدارَ الكلام على هذهِ العشرة لا ينفكُّ مِن جملتها أو بعضها) [2]، وتقسيماته العشرة هي: الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ، والرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ، والجزمُ، والعاملُ، والتّابعُ، والخطُّ على أنّه اهتمَّ بالثلاثة الأُوَلِ أكثر مِن غيرها [3].

وذهب أحمد بن صابر النَّحويّ إلى أنَّ الكلام العربي ينقسم على أربعة أقسام، هي الاسم، والفعل، والحرف، والخالفة، والأخيرة اسم الفاعل [4]. وقد بيَّنَّا تقديم الفرّاء عليه في ذلك.

ومِن النَّحويين القُدامى مَن أخرج بعض الكلمات مِن التّقسيم الثّلاثيّ دون أنْ يُغيّر شيئاً منه، ونُقل عن الفرّاء قوله: (إنَّ (كَلَّا) ليستْ واحداً مِن هذهِ الثَّلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال) [5].

هذه هي مصطلحات تقسيمات العُلماء القُدامى للكلام، ومع ذلك فقد بقي التّقسيمُ الثُّلاثيُّ (الاسم، والفعل، والحرف) مُجمعاً عليه، على الرَّغم مِن هذهِ الخلافات.

أمَّا الباحثون المحدثون، فقد اختلفُوا في تقسيم الكلام العربي أيضاً،

(1) أسرار العربيّة ص 3 - 4.

(2) شرح المقدّمة المحسبة 91/1.

(3) يُنظر: شرح المقدّمة المحسبة 91/1، 93.

(4) يُنظر: همع الهوامع 4/1، 105/2. بغية الوعاة 311/1.

(5) شرح التّصريح على التّوضيح 25/1.

على ما يأتي:

1- منهم مَنْ ذهب مذهبَ القُدامى في أنَّ الكلام ينقسم على: اسم، وفعل، وحرف، وعلى هذا التقسيم أغلب الباحثين المحدثين، لعلَّ أشهرهم: الأُستاذ عباس حسن (1)، والشَّيخ مصطفى الغلاييني (2).

2- وذهب فريقٌ آخرُ إلى تقسيمه أربعة أقسام هي: الاسم، والضّمير، والفعل، والأداة (3). قال الدُّكتور إبراهيم أنيس عن هذا التّقسيم: (وقد وُفِّقَ المحدثون إلى تقسيم رُباعيّ أحسب أنَّه أدقُّ مِن تقسيم النّحاة الأقدمين) (4) وهذا التَّقسيم هو تقسيمه، وإنْ لم ينسبه إلى نفسِهِ، بل ذكر أنَّ المحدثين وضعُوه دون أنْ يذكر أسماء واضعيه (5).

3- وذهب الدُّكتور تمّام حسَّان إلى تقسيم الكلام على سبعة أقسام، فيقول: (مباني التَّقسيم وهي: الاسم، والصّفة، والفعل، والضّمير، والخالفة، والظّرف، والأداة) (6). ويوافق الدُّكتورُ فاضلُ السّاقي الدُّكتورَ تمّامَ حسّان فيما ذهب إليه في هذا التَّقسيم (7).

4- وذهب الدُّكتور مهدي المخزوميُّ إلى أنَّ الكلام ينقسم على أربعة أقسام: الفعل، والاسم، والأداة، والكنايات (8). وتقسيمه هذا يوافق كثيراً

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 17/1، 25.

(2) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 13/1.

(3) يُنظر: مِن أسرار اللّغة ص 282 - 295.

(4) مِن أسرار اللّغة ص 282.

(5) يُنظر: أقسام الكلام العربي ص 118.

(6) اللّغة العربيّة معناها ومبناها ص 133.

(7) يُنظر: أقسام الكلام العربي ص 400.

(8) يُنظر: في النَّحو العربي (قواعد وتطبيق) ص 46.

تقسيم الدُّكتور إبراهيم أنيس.

والنّاظر في هذه التّقسيمات يرى - كما قُلنا - أنَّ القُدامى مجمعون على أنَّ الكلام العربي: اسم وفعل وحرف، أمَّا التّقسيمات الأُخرى المخالفة لهذا التقسيم فإنَّها لا تعدم أنْ تكون رأياً كالآراء النَّحويّة المفردة العارضة، والمتناثرة في كتب النَّحو. ثُمَّ لو نظرنا في تقسيمات المحدثين المتشعّبة؛ لرأيناها مجزوءة مِن التَّقسيم الثُّلاثيّ القديم لا تخرج عنه. فالأدوات هي حروف المعاني، وأسماء الشَّرط، وأسماء الاستفهام، وغيرها. والكنايات هي الضَّمائر، وأسماء الإشارة، والموصول بجملة. فالمحدثون لم يأتُوا بجديدٍ سوى أنَّهم أعادُوا ترتيب الكلام وفق أفكارهم، ومناهجهم.

مصطلحات تقسيم الأفعال

لم يتَّفقِ النَّحويون على تقسيم الأفعال، فمنهم مَن قسمها مِن ناحية الصيّغة، ومنهم مَنْ قسّمها مِنْ ناحية زمان الفعل، وتقسيمات أخرى حسب ما يذهب إليه فكر النَّحويّ المقسِّم[1].

والحقُّ أَنَّ الاختلاف في استعمال المصطلحات النَّحويّة الخاصّة بالأفعال، لم تقتصرْ على القرون الثّلاثة الأُولى - كما رأينا - بل استمرَّ الخلاف في المصطلحات النَّحويّة الخاصّة بالأفعال للقرون التّالية وإلى العصر الحديث، والأكثر مِن ذلك أَنّنا نجدُ استعمالاً مشتركاً، فتارة نجدُ في الكتاب الواحد تقسيماً للأفعال حسب الصيّغ، وتارةً أُخرى حسب أزمنة الأفعال[2].

---

(1) يُنظر: التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل 68/1.

(2) يُنظر: في ذلك: الجمل ص 1، 7. العَضُديات ص 144، 221. اللّمع ص 53، 77. الفوائد والقواعد ص 21. المقتصد في شرح الإيضاح 168/1. شرح المقدمة المحسبة 194/1. شرح اللّمع (القاسم الضَّرير) ص 28. شرح عيون الإعراب ص 47. المفصّل ص 224، 96. المرتجل ص 14، 15. اللُّباب 49/1. شرح شذور الذهب ص 46.

=

وهذا يدلُّ على أنَّ النَّحويين أرادوا أنْ يثبتُوا أنَّ الأفعال تختلف عن باقي أقسام الكلام العربي بالصّيغة والزَّمان، لذا لم نجد عندهم تحرُّجاً في استعمال (المضارع والمستقبل)، و(الحال والمستقبل) أيضاً.

وهذا لا يمكن أنْ نُعِدُّه غلطاً أو تشويشاً لمصطلح الأفعال، وإنَّما هو دراسة لصيغة الفعل وزمانهِ. وهذا ما أرادُوا أنْ يثبتوه، وقد نجحُوا في مسعاهم ذاك رحمهم الله.

أمَّا المحدثون فلم يهتَّمُوا بزمان الجملة العربيّة، وانصبَّ اهتمام أغلب الكتب النَّحويّة الحديثة بتقديم المعلومة النَّحويّة لطلاب العربيّة؛ لذا اكتفُوا بانقسام الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ[1]. ونرى أنَّهم أفقدوا القارئ العربي علاقة هذهِ الأفعال بالزَّمان، حتّى أنّنا لا نجدُ أحداً مِن طلابِ العربيّة يَفْقَهُ زمان (فعل الأمر)، أو ما هو مصيرُ فعل (الحاضر) أو فعل (الحال). وهذه فجوة يجب أنْ يُحسب لها عند تأليف كُتب النَّحو في العصر الحديث، ولا سِيَّما الكتب المنهجيّة.

وقبل أنْ ندخل في توضيح تطوُّر مصطلح الأفعال واستقراره، لا بُدَّ أنْ ندرس مسألة مهمّة، وهي الخلاف بين البصريين والكوفيين في تقسيم الفعل.

قسّمَ البصريون الفعل ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر[2] وعلى هذا سارُوا. أو قسّموه إلى ماضٍ وحالٍ ومستقبلٍ[3]. أمَّا الكوفيّون فإنَّهم قسّموا

=

شرح الآجروميّة1/189، 193، 198. شرح التّصريح 1/45. فرائد العقود العلويّة 1/ 129. حاشية الصّبان 1/76. وغيرها.

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 1/46. جامع الدُّروس العربيّة 1/29.

(2) يُنظر: الكتاب 1/2.

(3) يُنظر: الإيضاح في علل النَّحو ص 86.

الأفعال إلى ماضٍ ومستقبلٍ ودائمٍ، قال السّيرافيُّ: (وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومستقبلٍ، وهو ما في أوّله الزَّوائد الأربع نحو: يقوم وأقومُ ونقومُ، والثَّالث الفعل الدَّائم وهو قائمٌ وذاهبٌ وضارب وأشباهه)[1].

والخلاف بين أهل المِصْرَين هو في فعل الأمر، وفي صيغته لا في زمانه فكلاهما يذهب إلى أنَّه للاستقبال، ولكنَّ اختلافهم في صيغته. فقد ذهب الكوفيون إلى أَنَّ فعل الأمر مقتطعٌ مِن فعل (المضارع) المجزوم بـ (لام) الأمر المحذوفة. فتقدير (اذهب) عندهم هو (لتذهب). أمَّا البصريُّون فيُقرُّون بوجود فعل الأمر صيغة وزماناً[2]. هذا هو أشهر اختلاف بين النَّحويين في تقسيم الأفعال. على أنَّنا سنجد اختلافات أُخرى لا ترقى إلى مستوى هذا الخلاف.

ويمكنُ أنْ ندرسَ المصطلحات الخاصّة بالأفعال في شكلين:

أ - مصطلحات الأفعال مِن ناحية الزّمان.

ب - مصطلحات الأفعال مِن ناحية الصّيغة.

وقبل أنْ نغوصَ في المصطلحات الخاصّة بكلِّ منهما، لا بُدَّ أنْ نَضَعَ هنا التّقسيمات الأُخرى للأفعال، وهي[3]:

أ - التّعدّي واللّزوم.

ب - التّصرُّف والجُمود.

جـ - الخاصُّ والمشترك.

---

(1) مِن شرح السّيرافي المذكور في هامش الإيضاح في علل النَّحو ص 86، الهامش/1.

(2) يُنظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف 524/2، المسألة (72). التّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين ص 176. اللُّباب 170/2. المحرّر في النَّحو 57/3. التّذييل والتّكميل 67/1.

(3) يُنظر: التّذييل والتّكميل 68/1.

د - المفرد والمركَّب.

هـ - المعلَم والسَّاذج: قال أبو حيّان إنَّ المعلم هو الماضي، والمستقبل[1]. ولم يذكر ما المقصود بـ (السَّاذج). ورُبَّما يكون فعل الأمر.

وهذه التَّقسيمات تعتمدُ على عمل الأفعال، وليس على تقسيمها فيما يُميّزها عن غيرها مِن أقسام الكلام العربي؛ لذا سنعتمد على التقسيمين للفعل، وما فيه مِن استخدامات.

أ - تقسيمات الأفعال من ناحية الزَّمان:

قسّم النَّحويون الأفعال زمانيّاً، لسببٍ يسير، هو أنَّ أهمَّ ما في الفعل هو (الزَّمان)، وهي خصيصةٌ تميّزُهُ مِن القسمين الآخرين (الاسم، والحرف). وذكر ابن الخشّاب سبب تقسيم الأفعال زمانيّاً على ثلاثة أقسام، فقال: (... لأنَّ الفعل وُضِعَ ليدلَّ على الزَّمان، ولهذا انقسمتْ معانيه في الدّلالة إلى الزَّمان بانقسام الزَّمان، فكان ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، كما أنَّ الزَّمان منه ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ)[2]، يريد ابن الخشَّاب أنْ يقول: إنَّ الأزمنةَ منقسمةٌ على (الماضي والحال والمستقبل) لا رابع لها.

وقد وضّح ابنُ السّيد البَطَلْيَوسِيُّ ذلك مِن حيث تقسيمُ الفعل الزّماني، للفعل المستعمل في النَّحو، فقال: (إنَّ الماضي مِن الأفعال هو الذي يُخبر عنه في زمان متأخِّر عن زمان وجوده... والحال هو الذي زمان وجوده هو زمان الإخبار عنه، وهو أيضا هو (الآن)...)[3]. فالإخبار عن الأزمنة تحدد وقته

(1) يُنظر: التّذييل والتّكميل 68/1.

(2) المرتجل ص 14. ويُنظر: المسائل العسكريات ص 78. الفوائد والقواعد ص 23. شرح اللُّمع (القاسم الضّرير) ص 28.

(3) الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل ص 68.

سواءٌ كان ماضياً أو حاضِراً أو مستقبلاً.

وثمَّة اختلافات أخرى حول زمان الفعل وغيره، مثل: أيُّ الأفعال هي الأصل؛ الماضي أم الحال أم المستقبل؟ وأيُّ الأفعال المذكورة أسبقُ مِن غيرها في الوضع؟ وهذهِ الخلافات في زمان الفعل لا تخدم دراسة المصطلح؛ لذا لن نغوصَ فيها(1).

والآن ندخل في دراسة تقسيم الأفعال مِن حيث الزَّمانُ:

1- مصطلح (الفعل الماضي) : استعمل النَّحويون هذا المصطلح في التّقسيمين معاً مِن ناحية الزَّمان، ومِن ناحية الصّيغة، والسَّبب في ذلك يعود إلى أنَّ النَّحويين عندما قسّموا الأفعال مِن حيثُ الصّيغة، لم يجدُوا مصطلحاً آخر يُعبِّر عن صيغته غير (الماضي)، ووجدُوا للمستقبل والحال مصطلحي المضارع والأمر. لهذا بقي الاستعمال في تقسيم الصّيغة للأفعال، وتقسيم الزَّمان معاً.

وقد قسَّم ابن الخباز مصطلح (الفعل الماضي) إلى ثلاثة مصطلحات أُخرى تنتمي إلى الفعل الماضي هي(2):

أ - مصطلح الماضي في اللّفظ والمعنى. ويريد به الماضي الحقيقي؛ مثل: ذهب، وكَتَبَ، ودَرَسَ.

ب - مصطلح الماضي في اللّفظ دون المعنى. ويريد به الفعل الماضي الذي تدخل عليه أدوات الشَّرط. مثل: إنْ زرع حَصَدَ. فهذان الفعلان ماضيان في اللّفظ، ومستقبلان في المعنى.

جـ - مصطلح الماضي في المعنى دون اللّفظ. ويريدُ به الفعل

(1) يُنظر: اللُّباب 15/2. الأشباه والنَّظائر 20/3.

(2) يُنظر: توجيه اللُّمع ص 100 - 101.

المضارع الذي تدخل عليه (لم) في قولنا: لم يأتِ زيدٌ. فالفعل (يأتِ) مضارع في اللَّفظ، ماضٍ في المعنى.

وايـمُ اللهِ هـذه دراسة سياقيّة للفعل الماضي ومصطلحاتهِ، سبقتِ الدّراسات الحديثة بقرون.

2- مصطلح (الفعل المستقبل) : ذَهَبَ الزَّجاجيّ في أحد قوليه إلى أنَّ الفعل يدلُّ على زمانين (... (ماضٍ) أو (مستقبل)، نحو: (قام يقومُ)، وقَعَدَ يَقْعُدُ) وما أشبهَ ذلك)[1]. ومِن الأمثلة يتبيَّن أنَّه لم يقصد غير زمانين، الماضي والمستقبل. وقد أيَّد عددٌ مِن النَّحويين هذا التّقسيم[2]، وأنكره آخرون عليه[3]. ولكلِّ فريقٍ آراءٌ تؤيّد رأيه، سنأتي عليها في حديثنا عن فعل الحال.

ويجب أنْ نعرف ما المقصود بـ (فعل الاستقبال)؟ والحقُّ أنَّه يتكوّن مِن فعلين (فعل المضارع) إذا كان للاستقبال. ودلالة الفعل المضارع على الاستقبال لا تحتاج إلى أدلّة، فهو - أي المضارع - يدلُّ عند علماء النَّحو أجمعين على الاستقبال[4].

أمَّا دلالتُهُ على (فعل الأمر) فذكرَ ذلك أكثرُ مِن نحويّ. قال ابن مالك: (والأمر مستقبلٌ أبداً)[5]. وشرح ابن عقيل قول ابن مالك هذا؛ فقال: (... لأنَّه مطلوب منه حصول ما لم يحصل...)[6].

---

(1) الجمل ص 1.

(2) منهم: ابن أبي ربيع. يُنظر: البسيط في شرح الجمل 167/1.

(3) منهم: ابن عصفور (ت 669هـ). يُنظر: شرح الجمل له 95/1.

(4) يُنظر: التّسهيل ص 4 ويُراجع أيضاً: الأزهية ص 51. لمع الأدلّة ص 108. رصف المباني ص 285.

(5) التّسهيل ص 4.

(6) المساعد 12/1.

وقال ابن أبي ربيع: (والمستقبل له بنيتان: أحدهما تخصُّه، وذلك صيغة الأمر، اضربْ واقتلْ... والثَّانية توجد للحال والاستقبال، وذلك الفعل المضارع)[1]. وذهب ابن خروف إلى قريب مِن هذا، فقال: (ومثالٌ للمستقبل: كـ (اضْرِبْ)....)[2]. مِن هذهِ الأمثلة نفهم أنَّ النَّحويين استعملُوا مصطلح (المستقبل) في الأزمنة، وأرادُوا به فعل (المضارع) إذا دلَّ على الاستقبال، وفعل الأمر.

أمَّا التّفريق بين المصطلحين (المستقبل/الحال) اللَّذين لهما صيغة واحدة هي (المضارع)، فإنَّ التّفريقَ بينهما يكون بالقرائن. فهذه القرائن إمَّا هي ظروفٌ مثل (غداً)، أو (الآن)[3]. وإمَّا حروف المعاني، قال أبو البركات الأنباريُّ: (وبيان ذلك أنَّك تقول: (يقومُ) فيصلح للحال والاستقبال. فإنْ أدخلتَ عليه السّين اختصَّ بالاستقبال)[4].

يتوضَّح لنا الآن معنى مصطلح (المستقبل) ، والفرق بينه والفعل الذي يدلُّ على الحال أو الحاضر. وعلاقته أيضاً مع فعل الأمر.

ولم يكتفِ عدد مِن النَّحويين في تسمية (المضارع) و(الأمر) بالمستقبل، بل أدخلُوا معهما (الفعل الماضي). فقد قسَّم الثَّمانينيِّ المستقبل قسمين:

الأوَّل: المستقبل في اللّفظ والمعنى: وهو الأمر والمضارع.

الآخر: المستقبل في المعنى لا في اللّفظ: وهو الماضي الذي دخلتْ

---

(1) البسيط في شرح الجمل 167/1.

(2) شرح جمل الزَّجاجيّ 271/1.

(3) يُنظر: حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير) ص 322.

(4) لمع الأدلّة ص 108. ويُنظر: الأزهيّة ص 51. رصف المباني ص 285.

عليه إحدى حروف الشَّرط التي تدلُّ على الاستقبال [1]. وهذا التَّقسيم الأخير أيضاً هو تقسيم سياقيٌّ لا علاقة له بالصّيغة، أو البنية التي وُضِعَ لها الفعل الماضي.

3- مصطلحا (فعل الحال) و(فعل الحاضر): مصطلحانِ مترادفان يُقصدُ بهما الفعل الذي يدلُّ على (الآن). عرَّفه ابن جنّي، فقال: هو (ما قُرِنَ به الحاضر مِن الأزمنة، نحو قولك: هو يقرأ الآن... وهذا اللَّفظ قد يَصْلُحُ أيضاً للمستقبل، إلّا أنَّ الحال أولى به مِن المستقبل) [2]. نجد أنَّه يستعمل المصطلحين (الحال) و(الحاضر). وهذا الفعل لا يُعرف إلّا مِن سياق الجملة فليستْ له في العربيّة بنية خاصة كما بيَّنّا. إلّا أنَّ عدداً مِن النَّحويين يذهب إلى أنَّ عدم اقتران الفعل المضارع بقرائن تُبيّنُ زمانه فهو للحال. قال الثَّمانينيُّ: (وقال قومٌ: إذا تعرّى هذا الفعل [3] مِن القرائن كان للحاضر حقيقيّة، لأنَّه إذا أُريدَ به الاستقبال، فلا بُدَّ معه مِن قرينة) [4]. مِن هذا النّصّ يتَّضح أنَّ فعل (الحال) إذا لم تكن له قرينة تدلُّ على الاستقبال فالفعل يكون (للحال). وإلى هذا ذهب ابن مالك [5]، وابن هشام [6].

وربّما وضع النَّحويون فرقاً آخر يدلُّ على فعل الحال ولا يكون فيه للاستقبال وهو أنَّ الفعل الحاضر أو الحال لا يكون إلّا مرفوعاً على عكس فعل المستقبل فإنَّه يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً. قال الثَّمانينيُّ: (واعلم أنَّ

(1) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 23 - 24.

(2) اللّمع ص 77.

(3) أي: (الفعل المضارع).

(4) الفوائد والقواعد ص 25.

(5) يُنظر: شرح التّسهيل 27/1.

(6) يُنظر: تلخيص الشَّواهد ص 225.

فعل الحاضر مرفوع أبداً...)[1].

وقد درس ابن السَّيد البَطَلْيَوْسِيّ هذهِ المسألة وتوصَّلَ إلى أنَّ السَّفسطائيين[2] هم الذين ينكرون زمان (الحال) أو (الحاضر)[3]. قال عنهم: (وهم قوم يبطلون الحقائق، ويُوهمون أنَّ الحقَّ باطل، وأنَّ الباطل حقّ، وكذلك يفعلون بالأزمنة)[4].

وإذا لم يكن لهذين المصطلحين بناءٌ فإنَّ القرائن هي التي تدلُّ عليها وعلى زمانها. وكثيراً ما نقرأ في كتب النَّحو أنَّ حروف المعاني لها الدَّور في التَّوصُّل إلى زمان فعل الحال أو الحاضر. قال ابن مالك: (ويشترك في لحاق (قد) الماضي والمضارع إلّا أنَّها مع الماضي لتقريبه مِن الحال، ومع المضارع لتقليل معناه. كقولك قد يُعطي البخيل، وقد يمنع الكريم)[5].

وأخيراً نحبُّ أنْ ننوّه أنَّ سيبويه اصطلح على فعل (الحال) أو (الحاضر) مصطلح (كائن) لم ينقطع)[6]. قال الفارسيُّ في تفسير مصطلح سيبويه هذا: (ومثال الحاضر نحو: يقومُ، ويذهبُ، ويطرفُ، ويكتبُ، ويصلي، وهذا الضّرب الذي وصفه سيبويه بأنّه كائن لم ينقطع)[7].

والذي يؤسف له أنَّ كتبنا الحديثة (التّعليمية) تخلو مِن هذا المصطلح،

---

(1) الفوائد والقواعد ص 25.

(2) يُنظر المصطلح: الموسوعة الفلسفية ص 251.

(3) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل ص 67.

(4) الحلل في إصلاح الخلل ص 67.

(5) شرح الكافية الشّافية 11/1. ويُنظر: كتاب الشعر 7/1. البغداديات ص 106. المسائل العسكريات ص 78. الأزهية ص 53. الجنى الداني ص 169. مغني اللبيب 120/1.

(6) يُنظر: الكتاب 2/1.

(7) المسائل العسكريات ص 78.

وقد فوّت هذا الترك للمصطلح تَعلّم قُرّاء العربيّة فهم الجملة العربيّة، وما أحوجها إلى ذلك ولا سِيَّما الجملة الفعلية.

4- الفعل المشترك: وهو مصطلح أراد واضعه مِن الفعل المضارع الذي ليست معه قرينة تدلُّ به على الحال أو الاستقبال. قال الثَّمانينيُّ؛ وهو أوّل مَن استعمل هذا المصطلح: (وأمَّا المشترك فهو الذي في أوّله إحدى الزَّوائد الأربع وليس معه قرينةٌ تخصِّصُهُ لحاضر أو مستقبل)[1]. وذكر سبب تسميته بالمشترك. قال: (فهذا يُسِّميه قوم (مشتركاً) لأنَّه يصلح للحاضر والمستقبل)[2].

إذن (الفعل) المشترك هو الفعل المضارع الذي ليس فيه قرينة تدلُّ على كونه للحال أو الاستقبال، فيُسمّى حينئذٍ (الفعل المشترك). وهو مِن المصطلحات التي ظهرتْ في القرن الخامس الهجريّ على يد الثَّمانينيِّ (رحمه الله) كما بيّنّا.

5- مصطلح (الفعل الدَّائِم) : رأينا أنَّ الكوفيين استعملُوا هذا المصطلح وأرادُوا منه (اسم الفاعل) فهو مشتق يدلُّ على الحدث، أمّا زمانه فهو دائمٌ ليس بمعروف. ولم يستعمل النَّحويون هذا المصطلح وإنَّما ذكرُوه عندما وضَّحُوا رأي الكوفيين[3].

أمَّا النَّحويون الذين درسُوا في بغداد على يد الكوفيين والبصريين فإنَّنا نجدهم يطلقون (الفعل الدائِم) على (فعل الحال). وكأَنَّ فعل الحال لا يكون إلَّا اسم الفاعل. أو أنَّ (اسم الفاعل) هو جزء مِن فعل الحال وعلى الرأي

(1) الفوائد والقواعد ص 25.

(2) الفوائد والقواعد ص 25.

(3) يُنظر: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ص 79.

الثاني يكون هذا تفريق آخر بين فعل الحال وفعل المستقبل؛ وهو أنَّ (فعل الحال) يمكن أنْ يكون فعلاً أو اسماً. أمَّا الفعل المستقبل فلا يكون إلّا مِن الأفعال. وصاحب هذا الرأي - أي كون فعل الحال دائماً - هو الزّجّاجيُّ. قال: (الأفعال ثلاثة: فعل ماضي، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يُسمّى الدائم)[1].

وقد توصَّل بعض الباحثين المحدثين إلى أنَّ (اسم الفاعل) يدلُّ على الحدث، ويدلُّ أيضاً على فكرة الزَّمن، لذا فهو مثل الفعل الذي يدلُّ على الزَّمان وعلى الحدث[2].

وأيضاً مِمَّا يُؤسَفُ له أنَّ هذا المصطلح مِن المصطلحات التي انتهتْ وما عادتْ تستعملُ، ولو دُرِسَتْ لغذَّتِ الدراسة النَّحويّة والسّياقية تغذية مهمَّة.

6- فعل الغابر: درسنا هذا المصطلح في الباب السّابق وبيَّنَّا تضادَّه، وهو مصطلح يدلُّ على الزَّمان استعمله النُّحاة للدّلالة على (الفعل المضارع) و(الفعل الماضي). قال الميدانيُّ (ت **518**هـ): (ويقولون للماضي غابراً وماضٍ، وللمستقبل مضارع وغابر ومستقبل)[3].

ووجدناه كثيراً في استعمالات أهل التّصريف، كما سنلحظ ذلك عند دراستنا لهذا المصطلح النَّحوي في كتب الصّرف.

وورد أيضاً في كتب النَّحو. قال السُّيوطيُّ: (والغابر: بغين معجمة وموحدة وراء الزَّمن الباقي. ويطلق على الماضي أيضاً)[4]. وهذا المصطلح

(1) الجمل ص 7. ويُنظر: الإيضاح في علل النَّحو ص 86.

(2) يُنظر: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ص 69.

(3) نزهة الطرف في علم الصّرف ص 4.

(4) شرح شواهد المغني 391/1.

هو مِن المصطلحات التي لم تستعمل كثيراً في القرون التي تلتْ مرحلة (تأسيس المصطلح النَّحويّ). ويُعَدُّ مِن المصطلحات الفانية، والسَّبب في ذلك يعود إلى التّضاد في معناه والمصطلح يحتاج إلى دقة وتوضيح خصوصاً في المصطلحات التي ظهرتْ في القرن الرَّابع الهجريّ، وما بعده.

ب - تقسيمات الأفعال مِن ناحية الصّيغة:

وهذه المصطلحات التي تخصُّ تقسيم الأفعال هي التي بقيتْ إلى يومنا هذا، حتّى عُدَّ الآن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ هو التَّقسيم النِّهائيّ وهو كما بيَّنا غير مرّة تقسيم سيبويه ومَن تَلا تِلْوَهُ مِن البصريين وغيرهم.

وقد بيَّن أبو حيَّان الأندلسيّ فائدة تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، فقال: (وهذه القسمة بالنّظر إلى الصِّيغ لا بالنَّظر إلى الزَّمان، وهي قسمته الأُولى، لأنَّ بها تميَّزَ المبنيّ مِن المعربِ، والمبهم والخاص)[1]. نفهم مِن هذا النَّصِ أنَّ تقسيم (الماضي والمضارع والأمر) هو التَّقسيم الأوَّل للفعل، والشَّيء الآخر الذي نلحظه في هذا النَّصِ أنَّ تقسيم الصِّيغة للأفعال يُبيِّن لنا (المبنيّ والمعرب)، لوجود أبنية خاصة للماضي والمضارع والأمر، ونعرف (المبهم) أي الذي لا زمانَ معيناً له مثل المضارع فهو يدلُّ على الحال والاستقبال[2]. و(المختص) في النَّصِ هو الأمر الذي يدلُّ على الاستقبال، والفعل الماضي الذي يدلُّ على ما مضى مِن زمان الفعل.

والآن نأتي إلى أقسام الفعل وحسب صيغته.

---

(1) التذييل والتّكميل 67/1.

(2) قال الخوارزميّ: (الفعل المضارع يشبه المنكر مِن اسم الجنس مِن حيث إنَّ الفعل المضارع مبهم يصلح للحال والاستقبال). شرح المفصّل/التَّخمير 212/3.

1- الفعل الماضي: وقد مرَّ.

2- الفعل المضارع: قد لا أضيف على هذا المصطلح أكثر مِمَّا قلته عن مصطلح (الفعل المستقبل) .

ولكن يمكن أنْ نضيف على ما قلناه في هذا المصطلح أنَّ سبب تسميته (المضارع) هو مضارعته للأسماء، أي شابهها [1]. وقال ابن بابشاد أنَّ الحروف التي في أوّل المضارع هي التي جعلته يُضارع الأسماء [2]. وقد ذكر النَّحويون صور المشابهة بينهما فقالوا [3]:

أ - إنَّ الفعل المضارع يقع خبراً، وصفة، وحالاً وصلة مثل الأسماء.

ب - إنَّ لام الابتداء المفتوحة تدخل على الفعل المضارع كما تدخل على الأسماء.

جـ - إنَّ للفعل المضارع حروفا تخرجه مِن العُموم إلى الخُصوص مثل السِّين وسوف.

وقد بيَّنَّا أنَّ زمانه مبهم يدلُّ على الحال والاستقبال، ولا يمكن تحديد ذلك إلا بالقرينة.

وسُمِّي الفعل المضارع أيضاً بـ (الذي في أوائلِهِ الزَّوائد الأربع) قال الفارسيُّ: (... الأفعال التي في أوائلها هذهِ الزَّوائد الأربع) [4].

3- مصطلح فعل الأمر: تحدَّثنا أيضاً عن زمان فعل الأمر، فتبيَّن

---

(1) يُنظر: شرح المفصّل/التَّخمير 212/3.

(2) يُنظر: شرح المقدّمة المحسبة 194/1.

(3) يُنظر: المحرر في النَّحو 1045/3، 1050.

(4) البغداديات ص 103.

أنَّ زمانه للاستقبال. ورأينا أنَّ الكوفيين يُعدُّونه ضمن الفعل المضارع. على أنَّ النَّحويين فضَّلوا استعمال فعل الأمر فعلاً لوحدِهِ وليس مقتطَعاً مِن الفعل المضارع. قال السُّيوطيُّ: (الأمر صيغة مرتجلة على الأصحِّ لا مقتطع مِن المضارع)[1].

ومِن النَّحويين مَن جمعَ بين الصِّيغتينِ وجعلهما أمراً، قال بعض النَّحويين: (والأمر على ضربين ما في أوّله لام وحرف المضارعة، نحو: ليقم فهو معرب، وما ليس في أوّله ذلك فهو مبنيُّ)[2].

وقسَّموا الأمر إلى ثلاثة أقسام، وهذهِ التَّقسيمات لا تخلو مِن الاصطلاحات النَّحويّة. والأقسام هي[3]:

أ - أمر لمن هو دونكَ. وسُمّي الأمر الحقيقي.

ب - أمر لمن هو فوقكَ. وسُمِّي الاستدعاء.

جـ - أمر لمن هو منك. وسُمِّي الدُّعاء.

أمَّا الباحثون المحدثون فكانت لهم دراسات مهمَّة في زمان الجملة العربيّة وندرس هنا إحداها. وهي دراسةُ الدُّكتور إبراهيم السَّامرائيّ؛ إذ ذهب إلى أنَّ مصطلح (الفعل المضارع) لا يُعبِّر عن الوظيفة التي يقوم بها هذا الفعل فقال: (وقد استعملُوا المصطلح (مضارع) مشيراً إلى فعل الحال والاستقبال، وهذه التَّسمية تُعربُ عن انصراف النَّحويين الأقدمين عن حقيقة الفعل ووظيفته اللُّغويّة الصَّحيحة في بناء الجملة وهو الخصوصيّة الزَّمانيَّة...)[4].

---

(1) الأشباه والنّظائر 173/4.

(2) شرح اللّمع (القاسم الضرير) ص 28.

(3) المحرر في النَّحو 1055/3 - 1056.

(4) الفعل زمانه وأبنيته ص 18.

وذهب إلى أنَّ تقسيم الأفعال عند الكوفيين هو أفضل من البصريين مِن ناحية الصيّغة قال: (ومِن أجل هذا كان الكوفيون أشدُّ اتِّصالاً بالعِلم اللُّغويّ مِن خصومهم البصريين في تقسيم الفعل. فقد قسَّموا الفعل باعتبار دلالتهِ الزّمانيّة إلى ماضٍ ومستقبل ودائمٍ)[1]. ولم يكتفِ بجعل (اسم الفاعل) قسماً مِن أقسام الأفعال بل أكّد على أنْ يُضاف أيضاً باقي المشتقات والمصدر إلى الأفعال لأنها توفِّر الحدث والزّمان فيها[2].

وأيضاً وافق الكوفيين؛ إذ رأى أن دلالة الزّمان في فعل الأمر غير واضحة[3].

وعلى الرَّغم مِن هذهِ الآراء إلَّا أنها بقيت بحوثا لم ترَ التَّطبيق وبقي التَّقسيم البصريّ، - مِن ناحية الصِّيغة - هو السّائد في المؤلفات النَّحوية الحديثة، وفي كتب المناهج الدراسية.

بعد هذا نتوصَّل إلى أنَّ مصطلحات الأفعال هي مصطلحات كانتْ موجودة في القرون الثَّلاثة الهجريَّة الأُولى، إلَّا أنَّ النَّحويين بعد ذلك قسّمُوها، وبيّنوا توجيه كلِّ تقسيم. ولم يستقرَّ منها إلَّا التَّقسيم القائم على الصيغة.

مصطلحا الحرف والأداة

الحرف لغة هو: (الطّرَفُ، والجانبُ، وبه سُّمي الحرفُ مِن حروف الهجاء)[4]. ولو تدبَّرنا كتب اللّغة لرأينا أنّها تُورِدُ مصطلح (الحرف) على معانٍ

---

(1) الفعل زمانه وأبنيته ص 19.

(2) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته ص 18 - 19.

(3) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته ص 21.

(4) لسان العرب 41/9 (حرف).

عديدة؛ هي: الحرب بمعنى حرف الهجاء، والحرف بمعنى الحرف الذي جاء لمعنى، والحرف بمعنى الكلمة سواءٌ كانت فعلاً أم اسماً، والحرف بمعنى القراءة، والحرف بمعنى الظّرف، وبمعنى الصّوت [1].

أمّا اصطلاحاً فقد اختلفَ النَّحويون فيما بينهم في حَدِّهِ، وتعريفه فقد عرَّفه سيبويه، فقال: (فالكَلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنىً ليس باسمٍ ولا فعلٍ) [2]. وكُلُّ التَّعريفات التي تلتْ تعريف سيبويه هذه تنبني عليه فكراً أو شكلاً، حتّى ذهب بعضهم إلى إفساد كُلِّ التّعريفات ما خلا هذا التّعريف، قال الفيروزابادي: (وعند النحاة [الحرف] ما جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ، وما سواه مِن الحدود فاسد) [3].

وقد شاعَ تعريف آخر في القرن الرّابع الهجري يُعَدُّ تطوُّراً مهمّاً لمفهوم مصطلح (الحرف) . والتّعريف مِن وَضْعِ الزَّجاجيّ؛ إذ قال: (والحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره، نحو: مِن وإلى وثُمَّ وما أشبه ذلك) [4]. وهذا التَّعريف شاع بين النَّحويين، حتّى جعله الكثيرون حدّاً في الكُتب التي ألَّفوها [5].

وقُصارى القول في التّعريفين اللّذينِ ذكرناهما، أنَّهما يؤكِّدان أنَّ الحرفَ هو:

---

(1) يُنظر: مصطلح الحرف ومصطلح الأداة في النَّحو العربي - مجلة العرب - ج 7 و8 ص 446.

(2) الكتاب 12/1.

(3) القاموس المحيط 126/3.

(4) الجمل ص 1.

(5) يُنظر: المسائل العسكريات ص 81. شرح المقدمة المحسبة 215/1. أسرار العربيّة ص 12. شرح الرّضي 9/1. التَّعريفات ص 52. شرح الحدود النَّحويّة ص 51.

1- القسم الثَّالث مِن أقسام الكلام العربي.

2- لا يدلُّ على معنى في نفسه، بل في غيره.

3- يؤثِّرُ فيما بعدَهُ، ولا يتأثَّر بالعوامل فلا يكون مبتدأً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً.

أما الأداة لغةً، فهي الآلة، وجَمْعُها أدوات [1]. والأداة لذي الحرفة، وهي الآلة التي تُقيمُ حرفته [2]. وأداة الحرب: السّلاح المستخدم فيها [3].

واصطلاحاً لم يُعرِّف أغلب النَّحويين بالأداة، على الرَّغم مِن أنَّ الكثير منهم استعمله بمعناه الاصطلاحيّ، فقد ميَّزوا بين حروف الشَّرط وحروف الاستفهام مِن جهة، وبين أسماء الشَّرط وأسماء الاستفهام مِن جهة أُخرى مِن خَلَلِ حَدِّهم للحروف؛ إذ أخرجُوا أسماء الشَّرط والاستفهام مِن تعريفهم؛ ولأنَّ هذهِ الأسماء تدلُّ على معنى في ذاتها وفي غيرها.

وقد ذهب عددٌ مِن النَّحويين إلى جَعلِ تعريف الأداة مثل تعريف الحرف. فقال أبو عبد اللهِ الطَّوَّال (ت 243هـ): (الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ) [4]. وقال أبو نصر الفارابيُّ (ت 339هـ): (الأداة لفظ يدلُّ على معنىً مفرد لا يمكن أنْ يُفهم بنفسه وحدَه دون أنْ يُقرن باسم أو كلمة) [5].

وكذلك يذهب اللُّغويُّون إلى أنَّ الحرفَ هو الأداة؛ جاء في لسان العرب: (الحرفُ: الأداة التي تُسمّى الرّابطة) [6]. ونقل ابن منظور عن

(1) لسان العرب 25/14 (أدا). يُنظر: المصباح المنير 18/1. القاموس المحيط 298/4.

(2) يُنظر: لسان العرب 25/14 (أدا).

(3) يُنظر: لسان العرب 25/14 (أدا).

(4) الحلل في إصلاح الخلل ص 76.

(5) الحلل في إصلاح الخلل ص 76.

(6) 41/9 (حرف).

الأزهريّ: (كلُّ كلمةٍ بُنيتْ أداةً عاريةً في الكلام لِتفرقَةِ المعاني واسمُها حَرْفٌ، وإنْ كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل حتّى وهلْ وبلْ ولعلَّ)[1].

ومِن النَّحويين مَن صرَّح أنَّ (الأداة) هي (الحرف). قال الزَّجّاجيُّ: (... قال بعضُهم: وقع الفعل بين الأداة والاسم، يعني بالأداة حروف المعاني)[2].

نفهم مِن هذِهِ النُّصوص أنَّ مِن النَّحويين وغيرهم، مَن اصطلح على حروف المعاني بمصطلح (الأداة).

ونجدُ بعد ذلك تطوُّراً في المصطلح النَّحوي الخاصّ بالأداة، في القرن الثّامن الهجري، إذ عرَّفَ ابنُ قيّم الجوزيّة (ت 751هـ) (الأداة) على انَّها الرّابط بين أجزاء الكلام، فقال: (الرَّوابط بين جُملتين هي الأدوات التي تجعلُ بينهما تلازُما لم يُفهَمْ قبل دخولها)[3]. وحدث ذلك في القرن العاشر أيضاً. قال السُّيوطيُّ: (وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها مِن الأسماءِ والأفعالِ والظروفِ)[4].

أمّا الباحثون المحدثون، فقد أطلقُوا مصطلح (الأداة) في دراساتهم لتدُلَّ على الحروف، والأسماء والنّواسخ، والظروفِ أي أَنَّ هذهِ التَّعريفات شاملة لموضوعات أُخرى عَدا الحروف.

ولعلَّ أشهر تعريفات المحدثين، تعريف الدُّكتور فاضل السَّاقيّ (رحمه الله): (كلمة تُؤدّي وظيفة نحويّة عامّة، وهذه الوظيفة تتّضحُ بالتَّعبير عن المعنى النَّحويّ العام للجُمَلِ والأساليب)[5]. وتعريفات أُخرى لا تخرج عن

---

(1) لسان العرب 41/9 (حرف).

(2) الإيضاح في علل النّحو ص 82.

(3) بدائع الفوائد 43/1.

(4) الاتقان في علوم القرآن 140/2.

(5) أقسامُ الكلام العربي ص 262.

مفهوم هذا التَّعريف [1].

أمّا مِن حيث الاستعمالُ، فقد وجدنا أنَّ المصطلح مستعمَلٌ في مرحلة التّأسيس، وهو مِن ابتداعات الخليل بن أحمد، وبعد ذلك استعمله نحاة أهل البَلدين (البصرة والكوفة) [2]. أمّا علماء القرن الرّابع الهجري وما تلاه مِن القرون فقد استعملُوا المصطلح، ففي القرن الرّابع الهجريّ كان استعمالهم له مثل استعمال علماء مرحلة التّأسيس؛ قال ابن السَّرّاج: (اعلمْ أنَّه إنَّما وقعَ التّغييرُ مِن هذهِ الثّلاثة [3] في الاسم والفعل دُونَ الحرفِ؛ لأنَّ الحروفَ أدواتٌ تُغيِّرُ ولا تتغيَّرُ) [4].

واتَّخذ مصطلح (الأداة) ، ومصطلح (الحرف) عند ابن فضّال المجاشعيّ (ت 479هـ)، في القرن الخامس الهجريّ، مَنحىً جديداً نكاد نرى استعماله إلى يومنا هذا. قَعَّدَ هذا العالم المصطلحين بشكليهما النهائيّ، إذ جعل (الأداة) أشمل مِن (الحرف)؛ فالأداةُ عنده جنسٌ تحته أنواعٌ مِن أسماء، وأفعال وحروفٍ، وظروفٍ، فيقولُ: (ويُقال: على كم قسمٍ تنقسم أدوات الشَّرط، والجواب: إنَّها تنقسم على ثلاثة أقسامٍ:

أحدها: ما كان اسماً غير ظرفٍ...

والثّاني: ما كان اسماً ظرفاً...

---

(1) يُنظر: اللُّغة العربيّة معناها ومبناها ص 123. في النَّحو العربي (نقد وتوجيه) ص 230. دراسات في الأدوات النَّحوية ص 24. معجم المصطلحات النَّحوية والصّرفية ص 10.

(2) ونُسِبَ في غير مناسبة إلى الكوفيين كما فعل الخوارزمي. ينظر: مفاتيح العلوم ص 29.

(3) وهي: (الاسم، والفعل، والحرف).

(4) الأصول في النَّحو 43/1، وينظر فيه: 206/2.

والثّالث: ما كان حرفاً...) (1).

نرى أَنّه استعملَ (الأداة)؛ لأَنَّ باب الجزاء تتكوّنُ عواملُهُ مِن حروفٍ وأسماء وظروف فلقّبها بـ (الأداة). في حين يستعمل (الحرف) للأبواب التي كُلّها حروفٌ، مثل: باب (إنَّ وأخواتها)، وباب (حروف الجرّ)، وباب (العطف). وغيرها.

والمتأخرون مِن النَّحويين أخذُوا بهذا الوضع للمصطلح - أي: (الأداة) أشمل مِن الحرف، مع الاستمرار في استعمال مصطلح الحرف (2).

وبعد هذا السّرد لمفهوم مصطلحي (الحرف والأداة) لدى النَّحويين، قدامى ومحدثين، نتوصّل إلى أنَّ مصطلحي (الحرف) و(الأداة) قد مرَّا بعددٍ مِن المراحل في الاستعمال حتّى استقرَّا على يد المتأخِّرين مِن النُّحاة، فأصبحتِ (الحرفُ) تُطلقُ على الأبواب التي لا تشملُ غيرها، مثلُ أبواب: حروف الجرِ، وحروف النَّسق، والحروف المشَّبهة بالفعل، والحروف الناصِبة للفعل المضارع. وأصبحتِ (الأداة) شاملةً وتردُ في الأبواب التي عوامُلها مِن الأفعال، والأسماء، والظُّروف، والحروف (3).

(1) شرح عيون الإعراب ص 288.

(2) يُنظر: شرح المفصل 3/8، 42، 43. المقرَّب ص 183، 201، 291، 229. شرح ابن النّاظم ص 128، 273، 284، 286، ارتشاف الضّرب 387/1، 425، 409/2، 412، 421. أوضح المالك 60/2، 195/3، 196. شرح ابن عقيل 516/1، 66/2، 285، 289. شرح الأشمونيّ 16/1، 491/2، 509.

(3) يُنظر ذلك مفصّلاً: حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير) ص 24 - 36. مصطلح الحرف ومصطلح الأداة في النَّحو العربي - مجلة العرب - ج 9 و10. ص 689 - 700.

المبحث الثاني
المصطلحات النّحويَّة المُشتَرَكة

مصطلحات المَبنيّ والمُعرَب:

مصطلحانِ كَثُرَ دورانُهما في كتب النَّحو، وغيره. واختلفتِ الدّلالة عليهما عبر العصور، فبدأ المصطلحان يسيرينِ ثمَّ تطوَّرا، ووُضِعَ في بابهما مصطلحات أخرى كثيرة، وأبواب أُخرى صارتْ تُدرس تحت عنوان أبواب المُعرَب والمَبنيّ مِن ذلك: الأسماء السِّتة، والتّثنية، وجَمع المُذكَّر السَّالم، وجَمع المُؤَنَّث السَّالم، والمنصرف وغير المنصرف، والأفعال الخمسة، وغير ذلك. وأغلب المصطلحات التي سنتناولها بالدّرس هي مصطلحات استعملت في مرحلة التّأسيس السّابقة، وزيادات علماء القرن الرّابع إليها إلى يومنا هذا. وسنأتي الآن بالدّراسة لمصطلحات هذا الباب:

أ - المُعرَب والمَبنيّ: المُعرَب لغةً هو المُبيِّن والبيان. جاء في لسان العرب: (أعرب عن لسان وعرَّب أي أبانَ وأفصحَ. وأعربَ عن الرّجل: بيَّن عنه)[1] وذَكَرَ الخوارزميُّ أنَّ للإعراب علاقةً صوتيّةً تُحبِّب السّامع في الكلام؛ قال: (سُميَّ الإعراب إعراباً لأنَّ معرَّب الكلام كأنَّه يتحبّب إلى السّامع

(1) لسان العرب 588/1 (عرب). ويُنظر: الجمل ص 261. أسرار العربيّة ص 18. شرح المفصّل 72/1. شرح التّسهيل 38/1. شرح جمل الزّجاجي (ابن عصفور) 102/1. شرح الرّضي 347/3. البسيط في شرح المفصّل 171/1. التّذييل والتّكميل 115/1. شرح اللمحة البدرية 271/1. شرح الآجروميّة 151/1. حاشية الخضري 51/1.

بإفهام كلامه)[1].

والمَبنيّ لغة: (... سميّ بناءً مِن حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول مِن مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلّة والفسطاط والسُّرادق ونحو ذلك)[2]. أمّا المعنى الاصطلاحي للمعرب؛ فقيل في الاسم المُعرَب تعريفات عدّة[3]، قال الزَّجَّاجيُّ: (ما يغيّر آخره بدخول العوامل عليه)[4].

وسار على هذا المفهوم الحريريّ[5] والزَّمخشَريّ في أحد رأييه[6]. والمطرزيّ[7]. ثمَّ عرّفه في القرن السَّابع ابن مالك فقال: (اسم لا يُضاهي الحرف)[8]. أي لا يُشابهه[9]. فعنده (المُعرَب) هو ما لا يشبه الحرف، فما شابهها فليس بمعرب بل هو مبنيٌّ وما يشبه الحرف فهو اسم مبني؛ لذا قال ابن عقيل في المُعرَب: (ما سلمَ من شبه الحرف)[10].

وعرَّفه ابن حيّان فقال هو: (الاسم المُتَمكِّن، وهو ما خلا مِن سبب

---

(1) شرح المفصّل / التّخمير 201/1.

(2) لسان العرب 94/14 (بين). ويُنظر: أسرار العربيّة ص 19. توجيه اللّمع ص 68. شرح المفصّل/التّخمير 202/1.

(3) يُنظر: ارتشاف الضّرب 413/1. شرح التّسهيل (المرادي) ص 82.

(4) الجمل ص 260.

(5) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 248.

(6) يُنظر: المُفصل ص 16.

(7) يُنظر: المصباح ص 48.

(8) شرح الكافية الشافية 13/1. ويُنظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ص 108. شرح ابن النّاظم ص 9.

(9) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 13/1.

(10) شرح ابن عقيل 26/1.

البناء)[1]. وقال الأشمونيّ فيه: (ويسمَّى الاسم متمكِّناً لتمكّنه في باب الاسميَّة)[2]. وذهبَ فريقٌ ثالثٌ إلى تقسيم المُعرَب مِن دون أنْ يُعرِّفُوه؛ لأنَّهم وضعُوا تعريفاً للإعراب، فأصبح التَّفريق بينهما حينئذٍ واضحاً. قال الفارسيُّ: (والمُعرَب مِن الكلام صنفان: الأسماء المُتَمكِّنة والأفعال المضارعة)[3]. وهذا ما فعله الزَّمخشَريّ في قوله الثّاني[4] إذ قسّم المُعرَب إلى منصرف وغير منصرف[5]. وتابعه الشّريف الكوفيّ[6]. وابن الخشّاب[7]، والشَّلوبيني[8]، وابن الخبّاز[9].

نَفْقَهُ مِن هذا التَّفريع في مصطلح (المُعرَب) أنّه لم يستقرَّ، فقد نجد عالماً في النَّحو مِن القرن الرّابع يُعرِّفه بينما نجد عالماً آخر في القرون المتأخّرة لا يُفرِّق بينه ومصطلح (الإعراب) . ثمَّ أنّنا نجد العلماء انقسمُوا ثلاثة أقسام في فهمهم لمصطلح (المُعرَب) :

1- منهم مَن لم يُفرِّقْ بين مصطلحي (المُعرَب) و(الإعراب) مثل الحريريّ والزَّمخشَريّ في أحد قوليه، والمطرّزيّ.

2- ومنهم مَن عرَّف بالمُعرَب وحدَّه، مثل ابن مالك، وأبي حيّان،

---

(1) الارتشاف 414/1.

(2) شرح الاشموني 47/1.

(3) الإيضاح العضدي، مِن المقتصد في شرح الإيضاح 107/1.

(4) الأُنموذج ص 83.

(5) يُنظر: الأُنموذج ص 84.

(6) يُنظر: البيان في شرح اللّمع ص 44.

(7) يُنظر: المرتجل ص 35.

(8) يُنظر: التَّوطئة ص 117.

(9) يُنظر: الغرَّة المخفيّة 101/1.

والأشموني إلّا أنَّ فهمهم لهذا المصطلح اختلف اختلافاً واضحاً؛ فالمُعرَب عند ابن مالك هو ما سَلِمَ مِن الشَّبه الحرفي. وهذا فهم منطقي لمعنى (المُعرَب) فكلَّما ابتعدَ الاسم مِن مشابهة الحروف التي هي موغلة في البناء صار معرباً، أمّا ما اقترب مِن الحروف صار مبنيّاً مثلها. هذا هو فهم ابن مالك لمصطلح (المُعرَب) . وقد أيَّده فيما ذهب إليه بعض أصحاب الحدود النَّحويَّة [1].

أمّا أبو حيّان فوجدنا عنده الاسم المصروف، وما لم يكن فيه سبب مِن أسباب البناء، وحَدَّ الأشموني مثل هذا التّعريف. والحقُّ أَنَّ هذين التّعريفين هما قريبان مِن روح النَّحو على عكس ما وضعه ابن مالك الذي كان قريباً مِن علم المنطق.

3- وفريق لم يعرِّفْ بالمُعرَب وإنَّما اكتفى بذكر أقسامه؛ لعلَّةٍ، أنَّ حدَّ أحد التَّعريفين يوضِّح الآخر. فأكتفُوا بذكر أقسامه. وعليه الفارسيُّ وغيره كما رأينا.

ونحبُّ هنا أنْ نوضِّح أَنَّ تداخلاً كبيراً حَصَلَ بين علماء العربيّة في وضع مفهوم مصطلح (المُعرَب) ؛ لذا لا يمكن أنْ نحدِّد تاريخ تطوُّر هذا المصطلح، إلّا أنَّنا يمكن أنْ نقول إنَّ المتأخرين وضعُوا حدّاً له، فصارَ لنا بعد ذلك مصطلحين في علم النَّحو هما (المُعرَب) و(الإعراب).

أمّا مصطلح المَبنيّ فلم يختلفُوا كثيراً في وضع مفهومه، وإنّما الاختلاف كان في ألفاظ التّعريف. قال ابن السّراج: (فإنْ كانت الحركات ملازمة سميّ الاسم مبنياً) [2]. وقال الزُّجاجيُّ: (ما لم يتغيّر آخره بدخول

(1) يُنظر: شرح الحدود النَّحويَّة ص 79.

(2) الأصول في النَّحو 45/1.

العوامل عليه)[1]. وقد استقر مفهوم (المَبنيّ) على هذا المعنى[2]. وهذا التّعريف لا يختلف عن مفهوم مصطلح (البناء) على الرَّغم مِن استقرار مفهوم (المَبنيّ) عليه.

إلَّا أنَّنا نجد أنَّ ابن مالك وَضَعَ مفهوماً آخرَ له وهو مشابهته للحرف[3] وعدداً مِن شُرّاح الألفيّة وضعُوا حدّاً لمصطلح (المَبنيّ) على أساسِهِ؛ فقال ابن عقيل: (المَبنيُّ: وهو ما أشبه الحروف)[4]. واعتمدَ أيضاً بعضُ مَن أَلَّفَ في حدود النَّحو هذا التَّعريف لمفهوم (المَبنيّ)[5]. وقد وضع الزَّمخشَريّ تعريفاً مُغايراً للفريقين، فقال عنه: (وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل)[6]. إذن مصطلح (المَبنيّ) عنده ما كان آخره ساكناً لا علاقة للعامل في ذلك، وإنَّ عدوله للحركات الأخرى يأتي لأسباب ثلاثة هي: الهروب مِن التقاء السّاكنين، ولعروض البناء مثل اسم لا النّافية للجنس، ولئلا يُبتَدَأَ بساكنٍ لفظاً وحكماً مثل الضّمائر[7].

وعلى هذا فإنَّ مفهوم مصطلح (المَبنيّ) اختلف على ثلاثة أشكال:

الأوَّل: أنّه لا فرق بين مفهومه ومفهوم (البناء) كما سنرى في تعريف هذا الأخير.

---

(1) الجمل ص 26.

(2) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 248. المرتجل ص 35. توضيح المقاعد والمسالك 43/1.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 23/1. تسهيل الفوائد ص 7.

(4) شرح ابن عقيل 26/1. ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 44/1.

(5) يُنظر: شرح الحدود النَّحويَّة ص 83.

(6) المُفصل ص 125.

(7) يُنظر: المُفصل ص 126.

الآخر: وهو شبهه بالحرف شبهاً قويّاً؛ لذا صار الاسم مبنيّاً.

الثَّالث: وهو رأي منفرد للزَّمخشَريّ، فذهب إلى أنّه ساكن، ويلتزم حالة السُّكون مِن دون تأثُّر الفاعل عليه.

ب - مصطلحا الإعراب والبناء: ثمّة فرق في بناء مصطلح (الإعراب) و(المُعرَب) و(المَبنيّ) فالأوّل مصدر، والآخر اسم مفعول مشتق [1]. وتوضَّحَ مفهوم مصطلح (الإعراب) منذ وضعه، وليس مثل مصطلح (المُعرَب) كما وجدنا مِن تداخل فيه. فعرَّفه ابن السّراج فقال: (الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السّالم المُتَمكِّن) [2].

وقد استقرَّ مفهوم مصطلح (الإعراب) على: (تَغَيُّر أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل) [3]. وعلى هذا المفهوم أغلب النَّحويين القُدامى [4]، إلّا أنَّ الزّجَّاجيَّ رَبَطَ مفهوم (الإعراب) بالحركات ومع ذلك فإنّه لم يخرج مِن المفهوم العام لهذا المصطلح. فقال: (ويُسمِّي النَّحويُّون الحركات اللّواتي تَعْتَقِبُ في أواخر الأسماء والأفعال الدّالة على المعاني إعراباً) [5]. أمّا مصطلح (البناء) فلا يختلف مفهومه - كما ذكرنا - مِن تعريف

(1) يُنظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب 67/1. توضيح المقاصد والمسالك 43/1.

(2) الأصول في النَّحو 45/1.

(3) المسائل العسكريات ص 145. ويُنظر: الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد 97/1.

(4) يُنظر: اللّمع ص 57. التَّبصرة والتَّذكرة ص 15. شرح ملحة الإعراب ص 29. الأنموذج ص 83. البيان في شرح اللُّمع ص 27. المرتجل ص 34. المصباح ص 44. اللُّباب في علل البناء والإعراب 52/1. الغرَّة المخفيّة 90/1. توجيه اللّمع ص 67. التّوطئة ص 116. التّسهيل ص 7. ارتشاف الضرب 413/1. شرح الاشموني 78/1. شرح التّصريح على التّوضيح 59/1. شرح الحدود النَّحويَّة ص 76.

(5) الجمل ص 262.

عددٍ مِن النَّحويين لمصطلح المَبنيّ. قال الفارسيُّ (البناء ضد الإعراب، وهو أنْ لا يختلف الآخر باختلاف العامل)[1]. ويبدو أنَّ مفهوم هذا المصطلح قد استقرَّ منذُ أنْ وضع هذا المصطلح على هذا المفهوم[2].

التّفريق بين مصطلحات المُعرَب والمَبنيّ والإعراب والبناء:

اختلف النَّحويون في تحديد مفهوم المجموعتين (المُعرَب والمَبنيّ) و(الإعراب والبناء). ويبدو للوهلة الأولى أنّه لا يوجد فرق بين المصطلحين ولكنَّنا ما أنْ نُعمِّقَ النّظر فيما يقوله النُّحاة حتَّى نصل إلى أنَّ مِن النَّحويين مَن فرّق بينهما وأَنَّ منهم مَن وجدهما شيئاً واحداً، وفريق ثالث لم يستعمل إلّا مجموعة من المجموعتين. وبعد الرُّجوع إلى المظانِّ القديمة توضَّح لنا أنَّ القُدامى مِن النَّحويين انقسمُوا في تحديد المجموعتين على أربعة أقسام هي:

1- نحويُّون لم يفرِّقُوا بين المجموعتين مِن المصطلحات.

2- نحويُّون فرَّقُوا بينهما.

3- نحويّون عرَّفُوا بـ (الإعراب)، ولم يعرّفوا بـ (المُعرَب) بل وضَّحُوه مِن خَلَلِ التّقسيم.

4- نحويُّون لم يستعملُوا في عددٍ مِن كتبهم إلّا مصطلح (المُعرَب) . وقبل أنْ نخوض في دراسة هذه المصطلحات يجب أنْ نؤكِّد على أنَّ هذهِ التَّقسيمات للمصطلحات لم تأتِ لتطوُّرِ الفكر النَّحوي، وإنمّا نجد مَن لا يُفرّق بين المصطلحين في القرن الرّابع والسّادس والعاشر، والعكس

---

(1) الإيضاح العضُدي/مِن المقتصد 125/1.

(2) يُنظر: اللّمع ص 57. التّبصرة والتّذكرة ص 15. المرتجل ص 35. أسرار العربيّة ص 19. شرح جمل الزجاجيّ (ابن خروف) 260/1. اللّباب في علل البناء والإعراب 66/1. شرح المُفصَّل/التّخمير 202/1. الغرة المخفيّة 95/1. توجيه اللّمع ص 68. شرح الآجروميّة 154/1 وغيرها.

صحيح فإننّا قد نجد مَن يُفرّق بينهما في القرن الرّابع والخامس والسّابع والعاشر مثلاً. لذا فإنَّ مسألة التّفريق بين المجموعتين مِن المصطلحات يتبع فهم النَّحويّ للمصطلحات، ومدى اقتناعه بالتّفريق مِن عدم اقتناعه. وهذا عرضٌ مفصَّلٌ لأشكال التّفريق بين (المُعرَب والمَبنيّ) مِن جهة و(الإعراب والبناء) من جهة أخرى:

1- نحويُّون لم يفرِّقُوا بين المجموعتين مِن المصطلحات: لم يُفرّق عددٌ مِن النَّحويين بين المجموعتين مِن المصطلحات، وعدُّوها شيئاً واحداً. ومِن العلماء الذين ذهبُوا هذا المذهب: ابن السّراج [1] والزَّجَّاجيّ [2]، وابن جنيّ [3]، والصّيمريّ [4]، والحريريّ [5]، والزَّمخشَريّ [6]، في أحد قوليه، والمطرّزيّ [7]، والعُكبريّ [8]، والملا جاميّ (ت **898** هـ) [9].

ونضرب الآن أمثلةً متفرقةً على ذلك. قال ابن السّراج: (باب الإعراب والمُعرَب والبناء والمَبنيّ) [10]، فنجد أنّه وَضَعَ كِلا المجموعتين في بابٍ واحدٍ، فقال مستعملاً الإعراب: (فإذا كانت الضّمّة إعراباً تدخل أواخر

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 45/1.
(2) يُنظر: الجمل ص 260.
(3) يُنظر: اللّمع ص 57.
(4) يُنظر: التّبصرة والتذكرة ص 15.
(5) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 29، ص 248.
(6) يُنظر: المُفصل ص 16.
(7) يُنظر: المصباح ص 44، 48.
(8) يُنظر: اللّباب في علل البناء والإعراب 52/1، 67.
(9) يُنظر: الفوائد الضيائية 193/1.
(10) الأصول في النَّحو 45/1.

الأسماء والأفعال وتزول عنها)[1]. وقال أيضاً مستعملاً مصطلح (المُعرَب) : (وقد كنتُ بيَّنتُ لكَ أنّ المُعرَب مِن الأفعال التي في أوائلها الحروف الزّوائد..)[2].

وقال مستعملاً مصطلحي (البناء) و(المَبنيّ): (واعلم: أنَّ الإعراب عندهم إنَّما حقُّه أنْ يكون للأسماء دون الأفعال والحروف)[3]. وقال أيضاً: (والمَبنيّ مِن الأسماء ينقسم على ضربين: فضربٌ مبنيٌ على السُّكون نحو: كم، ومن... وضربٌ مبنيٌ على الحركة...)[4].

نفهم مِن هذه النُّصوص، وما جاء في عنوان هذا الباب في كتاب (الأصول في النَّحو) أنَّ الإعراب والمُعرَب، والمَبنيّ والبناء عند ابن السّراج شيءٌ واحدٌ.

وعرَّفَ الحريريُّ - وهو مِن علماء القرن السّادس - الإعراب فقال: (فهو تغيُّر أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها)[5]. وعرَّف بالمُعرَب فقال: (فالمُعرَب ما يتغيّر آخره لاختلاف العوامل الدَّاخلة عليه)[6] وعرَّف بالمبني فقال: (ما لا يتغيّر آخره مع اختلاف العوامل الدّاخلة عليه)[7]. وهذا مثال آخر على عدم التَّفريق بين المصطلحين.

2- نحويُّون فرّقُوا بين المصطلحين: أحسَّ عدد من النَّحويين أنَّ

(1) الأصول في النَّحو 45/1.
(2) الأصول في النَّحو 47/1 - 48.
(3) الأصول في النَّحو 50/1.
(4) الأصول في النَّحو 51/1.
(5) شرح ملحة الإعراب ص 29.
(6) شرح ملحة الإعراب ص 248.
(7) شرح ملحة الإعراب ص 248.

ثمّة فرقاً بين هذه المصطلحات، ولم نعرف ذلك مِن خَلَلِ التّعريف، وإنّما صرّحُوا بذلك في مؤلَّفاتهم. فقال الثّمانينيُّ مفرّقاً بينهما: (المُعرَب فهو الذي يجب أنْ يختلف آخره في اللَّفظ أو في التّقدير بأكثر مِن حركة واحدة، لاختلاف العوامل في أوّلِهِ في اللَّفظ والتَّقدير. فأمَّا الإعراب فهو اختلاف الآخر لاختلاف العوامل في الأوّل...)[1]. وقال أيضاً في البناء والمَبنيّ: (فأمّا (المَبنيّ) فهو ما لَزِمَ آخره طريقة واحدة ولم يجزْ للعوامل أنْ تُغَيِّرَهُ عمّا بُيِّن عليه... فأمّا (البناء) فهو لُزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل، كما أنّه لم يحدث بعامل)[2]. فعلى الرَّغم مِن التّفريق بين المصطلحين، فإنّنا نلمس أنَّ الثّمانينيَّ أَلْزَمَ نفسه أشياءَ جعلته يتعسَّفُ في طريقة التّفريق بين المصطلحين، فالقارئ للنّصّين المذكورين آنفاً لا يجدُ فرقاً كبيراً بين المعنيين؛ فالمعرب والإعراب يتغير آخره بتغيّر العوامل، والبناء يلزم حالة واحدة بغض النّظر عن العوامل الدّاخلة عليه وما أضافه لا يخرج مِن باب التَّعسُّف في التَّفريق، مع إيماننا أنّه أحسَّ أنَّ هذه المصطلحات مجموعتان لا مجموعة واحدة.

ووضعَ ابنُ الخشّاب باباً في كتابه (المرتجل في شرح الجمل) سمّاه (فصل في الفرق بين الإعراب والبناء والمُعرَب والمَبنيّ)[3]. ومِن الذين ميّزُوا بين المصطلحين: أبو حيّان[4]، والشّيخ خالد الأزهريّ[5]، والأشمونيّ[6]،

(1) الفوائد والقواعد ص 57 - 58.
(2) الفوائد والقواعد ص 57 - 58.
(3) ص 34.
(4) يُنظر: ارتشاف الضّرب 413/1 - 414.
(5) يُنظر: التّصريح على التّوضيح 47/1، 59.
(6) يُنظر: شرح الأشموني 78/1، 83.

والصَّبَّان [1] (ت 1206هـ).

عرّف أبو حيّان (الإعراب) مثل التّعريف الذي ذكرناه قبل قليل؛ على أنّه اختلاف أواخر الكلمات باختلاف العامل الدَّاخل عليها [2]. أمّا المُعرَب عنده هو: (والمُعرَب الاسم المُتَمكِّن، وهو ما خلا مِن سبب البناء) [3]. وعلى هذا فإنَّ (الإعراب) يخصُّ أواخر الكَلِمِ، أمّا مصطلح (المُعرَب) فهو يخصُّ الألفاظ المُعرَبة، تعدادها، ووصفها. فنقول إنَّ المُعرَب هو الاسم المُتَمكِّن، والأفعال المضارعة التي لم تتصلْ بنون التّوكيد الثّقيلة والخفيفة، ونون النِّسوة. وبذا يتوضَّح لنا الفرق جليّاً بين المصطلحين. وهذا الكلام ينطبقُ تمام الانطباق على مصطلح (البناء) الذي يخصُّ أواخر الكلم المَبنيّ، أمّا (المَبنيّ) فهو يخصُّ الألفاظ المَبنيّة تعدادها ووصفها، فتقول مثلاً: (ذهبَ) أنَّ (الفتحة) علامة بناء أمّا الأفعال الماضية والأمريّة فهي أفعال مبنيّة. والحقَّ أنّني وجدتُ أغلب مَن عرَّف، ولم يُفرِّق بين الإعراب والمُعرَب، والبناء والمَبنيّ، هم المتأخرون. ونجد أيضاً أنَّ مِن النَّحويين مَن وَضَعَ باباً (للإعراب والبناء) وباباً آخر خلَفه في (المَبنيّ والمُعرَب) [4] ممّا يدلّ على أنَّ كثيراً مِن النَّحويين فَقِهُوا الفرق بين المجموعتين مِن المصطلحات.

3- نحويُّون فرَّقوا بين المصطلحين فعرَّفُوا (الإعراب)، ولم يعرّفوا (المُعرَب) ولكنّهم وضَّحُوا معناه.

ثمة علماء آخرُون فرّقُوا بين المصطلحين فعرّفوا (الإعراب)، ولم

---

(1) يُنظر: حاشية الصبّان 83/1.

(2) يُنظر: ارتشاف الضّرب 413/1.

(3) ارتشاف الضّرب 414/1.

(4) يُنظر: اللّباب في علل البناء والإعراب 52/1، 76.

يعرِّفُوا المُعرَب ليتوضَّح لنا الفرق بينهما، ولكنْ وضَّحُوا التّفريق مِن خَلَلِ تقسيم مصطلح (المُعرَب) لتوضيحه وتفريقه عن مصطلح الإعراب. وعلى هذا الفارسيّ [(1)]، والزَّمخشريّ [(2)]، والشّريف الكوفيّ [(3)]، وابن الخشّاب [(4)]، والشّلوبينيّ [(5)]، وابن الخبّاز [(6)].

وهذا مثال على ما قلناه، فقد عرَّف ابن الخشّاب بالإعراب والبناء على ما بيّناه مِن تعريفهما. وعندما أراد التَّحَدُّث عن (المُعرَب) قال: (فيجب أنْ تعلمَ أنَّ المُعرَب مِن الكَلِمِ الثلاث شيئان وهما: الاسم المُتَمكِّن، والفعل المضارع) [(7)]. وقال في حدّ المَبنيّ: (والمَبنيّ مِن الأسماء ما يضمن مِن معاني الحروف أو ما أشبهها في الحكم) [(8)]. فنجده أنَّه لم يضع حدّاً لاسم (المُعرَب) وإنْ كان حَدُّ الاسم (المَبنيّ). ويمكن لنا مِن خَلَلِ معرفة النَّحويين الذين انتمُوا إلى هذا القسم مِن أنَّ أغلبَهم مِن علماء القرون: الرَّابع، والسّادس، والسّابع، وهذا يدلُّ أنّها مرحلة وسطيّة بين المرحلة الأُولى التي لم تفرِّق بين المصطلحين، والمرحلة الثّانية التي فرّقت بينهما مِن علماء القرن الثّامن وما بعده. على أنَّنا لا نستطيع أنْ نطمئِنَّ كثيراً إلى هذه النّتيجة، ولكنَّ النّظرة فيما أخذناه مِن الكتب يوضّح هذا، فهي نتيجة عامة لا يمكن أنْ نجزم بها.

---

(1) يُنظر: المسائل العسكريّات ص 145. الإيضاح العضُدي/مِن المقتصد 107/1.
(2) يُنظر: الأُنموذج ص 83.
(3) يُنظر: البيان في شرح اللّمع ص 27 - 44.
(4) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل ص 34 - 35.
(5) التوطئة ص 116، 117.
(6) يُنظر: الغرَّة المخفيّة 90/1، 101. توجيه اللّمع ص 67 - 68.
(7) المرتجل في شرح الجمل ص 35.
(8) المرتجل في شرج الجمل ص 100.

4- نحويُّون لم يستعملُوا في عدد مِن كتبهم غير (المُعرَب والمَبنيّ). وهذا ما نجده جليّاً في (الألفيّة) لابن مالك [1]. وقد سار شُرّاح الألفيّة على وَضْعِ النَّاظم فلا نجد عندهم إلّا باباً واحداً هو باب (المَبنيّ والمُعرَب) في شروحهم تلك [2].

هذا هو مفهوم المصطلحات (الإعراب والمُعرَب والبناء والمَبنيّ) عند القُدامى، وسننتقل الآن لدراسة هذه المصطلحات عند الباحثين المحدثين.

المحدَثون والمصطلحات الأربعة (الإعراب) و(المُعرَب) و(البناء) و(المَبنيّ):

لم يهتمَّ الباحثون المحدثون بالتّفريق بين هذه المصطلحات. وإنّما كان همّهم هو الحديث عن باب يُقسّم الكلمات على معربة ومبنيّة ولا يهمُّ إنْ كانت إعراباً أو معربةً مِن جهة وبناءً أو مبنيّةً مِن جهة أخرى. وإنَّ ما ذكرُوه مِن فروق بين المصطلحات ما هو إلّا توضيحٌ بما جاء به القدامى.

ومهما يكنْ مِن شيء فإننّا يمكن أنْ نقسّم المحدثين في استعمالهم لمصطلحات (الإعراب) و(البناء) على ما يأتي:

1- يظهر من علماء هذا الفريق أنّهم فرّقوا بين المصطلحات الأربعة لباب (المَبنيّ والمُعرَب)، وقد رأينا أنَّ تفريقهم كان نظريّاً، إذ إِنّهم لم يفرّقُوا في الاستعمال بينهما. ومِن علماء هذا الفريق الشَّيخ مصطفى الغلايينيّ، والأُستاذ عبّاس حسن رحمهما الله. قال الشّيخ مصطفى الغلايينيّ: (إذا انتظمتِ الكلمات في الجملة، فمنها ما يتغيّر آخره باختلاف مركزه فيها

(1) يُنظر: أَلفية ابن مالك ص 4.

(2) يُنظر: شرح ابن النّاظم ص 6. توضيح المقاصد والمسالك 43/1. أوضح المسالك 1/ 22. شرح ابن عقيل 26/1. شرح الأشموني 78/1.

لاختلاف العوامل التي تسبقه، ومنها ما يتغيّر آخره، وإِنْ اختلفتِ العوامل التي تتقدّمه فالأوَّل يسمّى (معرباً)، والثّاني (مبنيّاً)، والتّغيُّر بالعامل يسمّى (إعراباً)، وعدم التغيّر بالعامل يسمّى بناءً)[1]. يتبيّن مِن الوهلة الأولى أنَّ الشّيخ الغلايينيّ (رحمه الله) فرّق تفريقاً مهمّاً بين المصطلحات الأربع فالكلمات التي تتأثّر بالعوامل هي (المُعرَبة)، والتّغيُّر والحدث هو (الإعراب)، وكذلك الكلمات التي لا تتأثّر بالعوامل هي (المَبنيّة)، وعدم التّغيير هو (البناء). ولكنّنا نجد تداخلاً في استعماله بعد ذلك للمصطلحين[2].

وكان الأُستاذ عبّاس حسن أكثرَ وضوحاً في تقسيمات المصطلحات، الإعراب والبناء والمُعرَب والمَبنيّ. فقال في أوّل الباب: (الإعراب والبناء، والمُعرَب والمَبنيّ معنى المصطلحات السّابقة)[3]. وقال مفرِّقاً بينهما:

1- الإعراب: (هو تغيّر العلامة التي في آخر اللّفظ، بسبب تغيّر العوامل الدّاخلة عليه، وما يقتضيه كلُّ عامل)[4].

2- المُعرَب: (هو اللّفظ الذي يدخله الإعراب)[5].

3- البناء: (لزوم آخر اللّفظ علامة واحدة في كلّ أحواله، مهما تغيّرت العوامل)[6].

4- المَبنيّ: (اللّفظ الذي دخله البناء)[7].

(1) جامع الدّروس العربية 19/1.
(2) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 19/1 - 22.
(3) النّحو الوافي 67/1.
(4) النّحو الوافي 69/1.
(5) النّحو الوافي 69/1.
(6) النّحو الوافي 70/1.
(7) النّحو الوافي 70/1.

فعِنْدَ الأُستاذُ عبّاس حسن أنَّ المَبنيّ والمُعرَب هما المعنيّانِ بالألفاظ المَبنيّة أو المُعرَبة. أمّا البناء والإعراب فهمُّهُ دراسة التّأثير الظّاهر على تلك الألفاظ المَبنيّة والمُعرَبة.

2- الفريق الثّاني مِن الباحثين المحدثين لم يُفرّق بين المصطلحين (الإعراب والمُعرَب) و(المَبنيّ والبناء). وعدُّوها شيئاً واحداً. ولم يتطرَّقُوا إلى المشابهة والاختلاف بين المصطلحات الأربعة. ومِن علماء هذا الفريق الدُّكتور شوقي ضيف، والدُّكتور عبد الرّحمن أيّوب، والدُّكتور عبده الرّاجحي. فلا نجد في مؤلّفاتهم تفريقاً بين المصطلحات الأربعة. التي تخصُّ المَبنيّ والمُعرَب [1].

3- الفريق الثّالث لم يؤيّد ما ذهب إليه القُدامى في تقسيم المصطلحات على ما رأينا مِن تقسيمهم له. قال الدُّكتور مهدي المخزوميّ (رحمه الله): (وهي تعريفات تُشعر بالاتّجاه الفلسفيّ الذي أخذ به النُّحاة المتأخّرون، مبنيَّة على افتراض أنْ يكون هناك عامل له ما للعلَّة أو السّبب مِن تأثير، وأنَّ الحركات آثار للعوامل المختلفة) [2]. ثمَّ وضّح معنى مصطلح الإعراب منها فقال: (الإعراب فيما نرى، بيان ما للكلمة أو الجملة مِن وظيفة لغويّة، أو مِن قيمة نحويّة، ككونها مسنداً اليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً...) [3]. نفهم مِن النُّصوص التي اجتزأناها مِن فكرة الدُّكتور مهدي المخزوميّ (رحمه الله) عن المُعرَب والمَبنيّ، إنّهما ليسا آثاراً للعوامل الدّاخلة على

(1) يُنظر: تجديد النَّحو ص 109. دراسات نقديّة في النَّحو العربي ص 22، 34. التّطبيق النَّحويّ ص 17.

(2) النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 67.

(3) النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 67.

الكلمة بل هما قيمٌ لغويّة وقيمٌ نحويّة تدلُّ على المبتدإ والخبر والمفعول به والحال والإضافة وغيرها. على أنّه قسّم بعد كلِّ ذلك الكلمات إلى مصطلحين (معرب) و(مبني)، فمصطلح المُعرَب هو الاسم، والمَبنيّ هو الفعل والإشارة والأداة[1]. وبذا نجدُ أنّه لا يفرّق بين الاصطلاحات الأربع الخاصّة بالمُعرَب والمَبنيّ.

وقريبٌ مِن هذه الأفكار نجدها عند الأُستاذ إبراهيم مصطفى (رحمه الله) في استعمال مصطلح (الإعراب) وربطه بنظريّة العامل في النَّحو[2].

4- نجد أنَّ بعض الباحثين المحدثين لم يضع باباً خاصاً للبناء والإعراب، وهو الدُّكتور فاضل السّامرائيّ. وإنّما درس الإعراب لغةً واصطلاحاً وتحدّث عن دلالة الإعراب ومعانيه مِن دون أنْ يضع لكلّ ذلك باباً خاصاً به[3]. بعد هذا يتبيَّنُ لنا حركة المصطلحات (الإعراب) و(المُعرَب) و(البناء) و(المَبنيّ) في النَّحو العربي، والنّتيجة التي نستخلصها أنَّ هذه المصطلحات لم يكن لها تطوُّراً واحداً، وإنمّا اختلف النَّحويُّون في وَضْعِ مفهوم للمصطلحات الأربع عبر القرون مِن دون أنْ يكونَ لها تطوّراً واحداً يوضِّح لنا مسيرة هذه المصطلحات.

جـ - المصطلحات المتعلِّقة بعلَّة الإعراب والبناء:

استعمل النَّحويُّون مصطلحات تعلَّقت بعلَّة بناء الأسماء وإعرابها وهذه المصطلحات هي:

(1) يُنظر: النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 69.

(2) يُنظر: إحياء النَّحو ص 22 وما بعدها.

(3) يُنظر: معاني النَّحو 1/22 - 24.

1- الشَّبه الحرفي: وهو أشهر المصطلحات التي تتعلَّق ببناء الأسماء وإعرابها. فإن كان الاسم يشبه الحرف كان مبنيّاً، وإنِ ابتعدْ مِن ذلك الشّبه صار معرباً [1]. قال الفاكهيُّ في حدِّ المَبنيّ: (ما شابه الحرف شبهاً قويّاً) [2]. وقال في تعريف المُعرَب: (ما سَلِمَ مِن مشابهة الحرف) [3]. وهذان التّعريفان للمبني والمُعرَب مِن وَضْعِ ابن مالك [4].

ولكنَّنا نجد تطوُّراً في أنواع هذا المصطلح، فقد توسّع النُّحاة في أقسام (الشَّبه الحرفي)، حتّى نجد أنّ ابن الخبّاز، وهو مِن علماء القرن السّابع يوصلها إلى ستة [5]. وسنعرض تلك المصطلحات مع محاولة نسبتها إلى مبتدعيها.

2- الشَّبه الوضعي: ومعناه أنْ يوضع الاسم على حرفٍ واحدٍ أو حرفين مثل كثير مِن الضّمائر [6] وبذلك شابَهَ الحرف. وأوّل مَن ابتدعَ هذا المصطلح هو ابن مالك. وعلى هذا يكون أوّل مَن وسّع استعمال مصطلح (الشَّبه الحرفيِّ) [7]. قال في ذلك الخضريُّ (ت 1287هـ): (قوله: (كالشّبه

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 45/1. المسائل العسكريّات ص 145. أسرار العربيّة ص 22. شرح المُفصل 57/1. شرح جمل الزّجاجيُّ (ابن عصفور) 105/1. شرح ابن النّاظم ص 7. أوضح المسالك 22/1. شرح الآجرومية 57/1. شرح الاشموني 84/1. شرح التّصريح على التّوضيح 47/1. فرائد العقود العلويّة 245/1. حاشية الصبّان 84/1.

(2) شرح الحدود النَّحويَّة ص 79. ويُنظر: شرح ابن عقيل 26/1.

(3) شرح الحدود النَّحويَّة ص 83. ويُنظر: شرح ابن عقيل 26/1.

(4) يُنظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ ص 108.

(5) يُنظر: الغرّة المخفيّة 98/1 - 99.

(6) يُنظر: شرح الحدود النَّحويَّة 80/1.

(7) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 23/1.

الوضعي)[1]. قال أبو حيّان[2]: لم أقف على هذا الشّبه إلّا لهذا الرجل يعني النّاظم[3] وَرُدَّ بأنّه ثقةٌ)[4] وقد تَلا النَّحويُّون تِلْوَ ابن مالك في استعمال هذا المصطلح[5].

3- الشَّبه المعنويُّ: وهو أيضاً مِن ابتداعات ابن مالك[6] (رحمه الله) وحدُّهُ: (أنْ يتضمَّنَ الاسم معنىً مِن معاني الحروف، وإنْ لم يوضع لذلك المعنى حرف)[7]. وشرح ابن مالك مصطلحه هذا فضربَ لتوضيحه مثالاً (أين) فإنّها تتضمّن معنى الاستفهام ومعنى الشَّرط؛ لذا بُنِيَتْ على الفتح للشَّبه المعنويّ[8]. وأيضاً استُعمل هذا المصطلح مِن بعدِهِ في القُرون التي تلتْ حياة ابن مالك[9].

---

(1) ما بين القوسين مِن الألفية ص 4:

كَالشَّبَهِ الوَضْعِي فِي اسْمَي جِئْتَنَا وَالمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا .

(2) يُنظر: منهاج السالك ص 6.

(3) النّاظم هو ابن مالك، ناظم الألفيّة.

(4) حاشية الخضري 53/1.

(5) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك 22/1. توضيح مقاصد الألفيّة 45/1. شرح الآجروميّة 157/1. شرح الأشموني 84/1. فرائد العقود العلويّة 245/1. حاشية الصبّان 84/1. حاشية الخضري 53/1.

(6) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 23/1.

(7) شرح الحدود النَّحويَّة ص 80.

(8) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 23/1.

(9) يُنظر: أوضح المسالك 22/1. شرح ابن عقيل 29/1. شرح الآجروميّة 158/1. شرح الأشموني 86/1. شرح التّصريح على التّوضيح 48/1. فرائد العقود العلويّة 246/1 وغيرها.

4- الشَّبه الافتقاريّ: أوَّلُ مَن ابتدع هذا المصطلح هو ابن مالك [1] (رحمه الله). وعَنَى به: (أنْ يكون الاسم لازم الافتقار إلى جملة يتمَّ بها معناه) [2] مثل جملة (صِلة الموصول). فالاسم الموصول يفتقر إليها؛ لذا بُنِيَ [3]. وقد استعمل هذا المصطلح بعده كثيرٌ مِن النَّحويين [4].

5- الشَّبه الإهماليّ: ذهبَ الخُضريّ إلى أنَّ مصطلح (الشّبه الإهماليّ) مِن وضع ابن مالك أيضاً. قال: (وزادَ في شرح الكافية [5] الشَّبه الإهماليّ أي كون الاسم لا عاملاً، ولا معمولاً كالحروف المهملة...) [6]. وحدُّه: (أنْ يكون الاسم مشبَّهاً للحرف مِن كونه غير عامل وغير معمول) [7]. ومثالها حروف الهجاء المفتتح بها السُّوَر، إذ هي مبنيّة لمشابهتها للحروف المهملة مثل (بل) و(لو) [8].

6- شَبه النّيابة: وهو أيضاً من ابتداعات ابن مالك ذكره في الألفيّة فقال [9]:

وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

وحدُّهُ: (أنْ يكون الاسم نائباً عن الفعل ولا يتأثّر بالعامل) [10]، مثل

---

(1) يُنظر: ألفية ابن مالك ص 4.
(2) شرح الحدود النَّحويَّة ص 81.
(3) يُنظر: شرح ابن عقيل 31/1.
(4) يُنظر: شرح ابن عقيل 31/1. فرائد العقود العلويّة 248/1.
(5) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 23/1.
(6) حاشية الخضري 57/1.
(7) شرح الحدود النَّحويَّة ص 82.
(8) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 23/1. شرح الحدود النَّحويَّة 82.
(9) ألفيّة ابن مالك ص 4.
(10) شرح الحدود النَّحويَّة ص 81.

أسماء الأفعال.

والحقَّ إنَّ هذا المصطلح تطوَّرَ بعد استعمال واضعه (ابن مالك)؛ فنجد أنَّ ابن هشام يطلق عليه مصطلح (الشَّبه الاستعماليّ) . قال عنه: (وضابطه أنْ يلزم الاسم طريقة مِن طرائق الحروف كأنْ ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثِّر فيه. وكأنْ يفتقر افتقاراً متأصِّلاً إلى جملة)[1].

وقد تباينتْ استعمالات النَّحويين للمصطلحين فاستعمل ابن عقيل[2] والسّنهوريُّ[3] مصطلح (النّيابة) ، واستعمل المراديُّ[4]، والشّيخ خالد الأزهريّ[5]، والأشمونيّ[6]، والحلبيّ[7] (صاحب السّيرة الحلبيّة)، والصبان[8] (الاستعمالي). ويبدو أنَّ النَّحويين أكثرُوا مِن استعمال مصطلح (الاستعماليّ) ولا سِيَّما المتأخرين منهم.

أمّا المحدثون مِن النَّحويين فلم يهتمُّوا كثيراً بهذه المصطلحات، وعدُّوها مِن الموضوعات المنطقيّة والفلسفيّة على النَّحو، ومَن ذَكَرَها منهم فإنّه دعا إلى تركها؛ لأنَّها لا تخدم الدَّرس النَّحويّ. قال الأُستاذ عبّاس حسن: (تلمّس النُّحاة أسباباً للبناء والإعراب أكثرها غير مقبول)[9]. وقال أيضاً

(1) أوضح المسالك 23/1 - 24.
(2) يُنظر: شرح ابن عقيل 30/1 - 31.
(3) يُنظر: شرح الآجروميّة 159/1.
(4) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 45/1.
(5) يُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح 50/1.
(6) يُنظر: شرح الأشموني 88/1.
(7) يُنظر: فرائد العقود العلويّة 248/1.
(8) يُنظر: حاشية الصبّان 88/1.
(9) النَّحو الوافي 81/1.

متحدّثاً عن الشَّبه الحرفي: (لا يصحُّ الأخذ بما قاله النُّحاة مِن أنَّ الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قويّة...)[1]. وهذان النَّصان يوضِّحان توجيه الباحثين المحدثين فيما يخصُّ هذه المصطلحات.

ونؤكِّد - هنا - أنَّ النَّحويين لم يأتُوا بشيءٍ خلاصته مِن فراغٍ أو إلى فراغٍ. وقد ثَقِفْناهم أنّهم - النَّحويُّون القُدامى - كانُوا أمينين في دراستهم للنَّحو، وأوصلُوه لنا خالصاً معافى. وسيأتي يوم - رُبَّما في الدّراسات السّياقية - التي ستجلو فيها فائدة هذه الموضوعات للعربيّة بعامّة وللنَّحو العربي بخاصّة.

د - المصطلحات الخاصّة بألقاب الإعراب والبناء:

تحدّثنا في غير مناسبة عن ألقاب البناء وألقاب الإعراب ورأينا أنَّ النَّحويين في القرون الثّلاثة الأولى لم يفرِّقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، على الرَّغم مِن أنَّ سيبويه نَظَّرَ إلى ذلك كما رأينا.

وقد أحسَّ النَّحويُّون في القرون التّالية بذلك، ففرّقوا بينهما تنظيراً واستعمالاً وهذا ما سار عليه الباحثون المحدثون. وأغلب النَّحويين في القرون الرّابع والخامس والسّادس الهجريّة، يؤكِّدون على وجوب التّفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء وصار الأمر في القرون التَّالية لها مِن المسلَّمات به؛ ولم يُعَدْ يُذكر إلّا في مناسبات قليلة.

ونعود الآن إلى القرن الرّابع فنجد ابن السَّراج يُفرِّق بين اللّقبين فيقول: (فإنْ كانت الحركات مُلازمة سُميّ الاسم مبنيّاً، فإنْ كان مضموماً نحو (منذُ) قيل: مضموم ولم يُقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المُعرَب. وإنْ كان مفتوحاً نحو: (أينَ) قيل: مفتوح ولم يُقل: منصوب، وإنْ كان مكسوراً نحو:

---

(1) النَّحو الوافي 85/1.

(أمسِ) و(حَذامِ)، قيل: مكسورٌ ولـم يُقل: مجرورٌ[1]. هـذا النصُّ يضع تنظيراً مُهِمّاً سارَ عليه النَّحويُّون إلى يومنا هذا[2]. اللهم إلّا النُّصوص المنقولة مِن القرون الثّلاثة الأولى، أو مِن غير كتب النَّحو. كما سنجد ذلك مفصَّلاً في الفصل القابل مِن أطروحتنا هذه.

وقد بيَّن النَّحويُّون سبب التَّنوُّع بين اللّقبين فقالُوا: (وإنَّما وضعُوا للمعرب ألقاباً وللمبني ألقاباً ليفرِّقوا بين ما ينتقل مِن الحركات وبين ما لا ينتقل)[3].

ونُسِبَ الخلط بين اللّقبين إلى الكوفيّن وعدد مِن البَصريّن. وقد وجدنا أنَّ نحويـيّ البلدين خلطُوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء. قال الشّريف الكوفيّ: (وعند الكوفيين لا فرق بين الضَّم والرَّفع، والفتح والنَّصب، والجرّ والكسر، والوقف والجزمِ، فيُسمّون المنصوب مفتوحاً، والمرفوع مضموماً، والمجرور مكسوراً ومخفوضاً، والمجزوم موقفاً، وبعض البَصريّن يجري على ذلك لمَّا كانا يرجعان إلى معنى واحدٍ)[4]. وذهب الثّمانينيّ[5] إلى أنَّ لألقاب الإعراب وألقاب البناء علاقة العامّ بالخاصّ، كما نقول، فإنّه توصّل بعد هذه القاعدة إلى نتيجة أنَّه يجوز أنْ نطلق ألقاب البناء على ألقاب الإعراب، ولا يجوز أنْ نطلق ألقاب الإعراب على البناء؛ لأنَّ ألقاب الإعراب

(1) الأصول في النَّحو 45/1.

(2) يُنظر: الجمل ص 262. اللّمع ص 57 - 58. شرح اللّمع ص 8 - 9. البيان في شرح اللّمع ص 28. الغرّة المخفيّة 96/1. شرح الآجروميّة 155/1 - 156. النَّحو الوافي 1/ 93 - 94. جامع الدّروس العربيّة 20/1.

(3) البَيان في شَرح اللُّمع ص 33.

(4) البَيان في شَرح اللُّمع ص 33.

(5) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 58.

عامّة وألقاب البناء خاصّة؛ إذ قال: (وإنْ عبَّرت عن (الإعراب) بالضّم والفتح والكسر والوقف فهو جائز لأنّك وضعتَ العامَّ موضع الخاصِّ... وإذا عبّرتَ عن البناء بالرَّفع والنَّصب والجَرِ والجَزم فقد وضعتَ الخاصَّ موضع العامِّ فهو غير جائز)[1]. وهذا التَّفريق خاصٌّ بالثّمانينيّ لم يلقَ النّجاح فبقي محصوراً في مؤلَّفِهِ (الفوائد والقواعد).

ونلمح في النّص المذكور آنفاً أنّه استعمل مصطلح (الوقف) للمبنيّ، والجزم للمعرب.

هـ - مصطلحات المُتَمكِّن وغير المُتَمكِّن، والأمكَن وغير الأمكن:

على الرَّغم مِن أنَّ هذه المصطلحات ليست غريبة على مرحلة التأسيس للمصطلح النَّحويّ. وأقصد المُتَمكِّن وغير المُتَمكِّن إلّا أنَّنا نجد النَّحويين في القرن الرَّابع الهجريّ وما تلاه مِن القرون اختلفُوا أيضاً في تحديد هذه المصطلحات إلى أنْ استقرُّوا على مفهومٍ واحدٍ للمصطلحات الأربعة التي ذكرناها آنفاً.

وقد وضّح ابن الخشّاب سببَ تسمية الأسماء المُعرَبة (المُتَمكِّن)؛ فقال: (فالاسم المُتَمكِّن كقولك: رجل وفرس وزيد وعمر، وهذه الأسماء وما أشبهها متمكِّنات أي لازمة لأمكنتها التي هي لها في الأصل)[2]. لهذا قال التّهانويّ في التَّفسير اللُّغويّ للتّمكين: (هو نفوذ بعد شيءٍ في مكان، وذلك الشّيء يُسمّى متمكّناً)[3]. إذن هو الشّيء الذي نفذ وترك الشّيء. وهذا قريبٌ مِن معناه اللّغويّ، فكلُّ شيءٍ نفذ فهو متمكِّن مثل (المُعرَب) الذي ينفذ مِن

(1) الفوائد والقواعد ص 58.

(2) المرتجل ص 35.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 155/4.

ضمَّةٍ إلى كسرةٍ أو فتحةٍ. وقد أحسن ابنُ الخبّاز عندما وضَّح معناه اللُّغويّ بمثال فقال: (يُقال: تمكَّن فلانٌ عند السُّلطان واستمكنَ، وإذا نفذتْ أقواله وأفعاله)[1]. وبذا توضَّح المعنى اللُّغويّ للمُتَمكِّن.

أمّا مفهوم المصطلح فقد اختلف النَّحويون في تحديده وإنْ كان أغلبهم على أنّه (الاسم المُعرَب). قال ابن السّراج: (وأعني بالمُتمكّن ما لم يشبه الحرف قبل التّثنية والجمع)[2]. فالمتمكِّن إذن هو الاسم المُعرَب المفرد. وهذا يعني أنَّ مصطلح (المُتَمكِّن) لا يمكن أنْ يطلق على الأفعال المضارعة. وإنَّما هو خاصٌّ بالأسماء المُعرَبة فقط. وقد ذهبَ أغلبُ النَّحويين هذا المذهب[3]. وهذا تخصيص للمصطلح النَّحويّ بعد أنْ كان عامّاً في مرحلة التّأسيس السّابقة.

وقد بيَّن الزَّمخشَريُّ أنَّ الاسم (المُتَمكِّن) هو المنصرف وغير المنصرف[4]. بينما ذهب آخرون إلى أنَّ المُتَمكِّن هو ما لا ينصرف مِن الأسماء المُعرَبة على أنَّ الأمكن يخصُّ الأسماء المُعرَبة المصروفة وغير المُتَمكِّن يخصُّ المَبنيّ[5]. ومع هذا فإنّنا نجد أنَّ نحويين آخرين ذهبُوا إلى أنَّ المُتَمكِّن هو المُعرَب، وغير المُتَمكِّن هو المَبنيّ والمُعرَب هو الذي ينقسم إلى

---

(1) الغرّة المخفيّة ص 65.

(2) الأصول في النَّحو 45/1.

(3) يُنظر: الجمل ص 260. المسائل الشّيرازيات 307/1. العسكريات ص 145. الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد 107/1. اللّمع ص 55. التّبصرة والتّذكرة ص 17. شرح ملحة الإعراب ص 30. شرح ابن النّاظم ص 9. البسيط في جمل الزّجّاجيّ 173/1. فرائد العقود 245/1.

(4) المُفصل ص 16.

(5) شرح اللّمع ص 6.

منصرف وغير منصرف[(1)]. أمّا أغلب النَّحويين المتأخِّرين فذهبُوا إلى أنَّ (الاسم المُتَمكِّن) ينقسم إلى (متمكّن أمكن) و(مُتمكّن غير أمكن)[(2)].

وقصارى القول أنَّ النَّحويين القُدامى انقسمُوا في وضع مفهوم مصطلح (المُتَمكِّن) ، ومصطلح (غير المُتَمكِّن) إلى الأقسام الآتية:

1- المُتَمكِّن هو الاسم المُعرَب، وغير المُتَمكِّن هو المَبنيّ.

2- أنَّ الاسم المُتَمكِّن يشمل الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة وغير المُتَمكِّن هو المَبنيّ.

3- أنَّ الاسم المُتَمكِّن هو الاسم المنصرف فقط.

4- المُتَمكِّن هو المعرب، وغير المُتَمكِّن هو المَبنيّ. وينقسم المُعرَب - هنا - إلى منصرف وغير منصرف.

5- المُتَمكِّن ينقسم إلى متمكّن أمكن ومُتمكِّن غير أمكن.

ولا يمكن أيضاً أنْ نحدِّدَ تاريخ تطوُّر هذا المصطلح إلّا في أنّه بدأ بكونه (الاسم المُعرَب)، وانتهى بتقسيمه إلى (المُتَمكِّن الأمكن) و(المُتَمكِّن غير الأمكن).

أمّا مصطلحا (الأمكَن) و(غير الأمكن) فحالهما مثل حال مصطلحي (المُتَمكِّن) و(غير المُتَمكِّن). فقد اختلفَ النَّحويُّون في تحديدهما. فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ لكلِّ منهما معنى وهما مصطلحات وليس مصطلحاً واحداً. والحق أنَّ ابن يعيش وضعَ تفسيراً للمعنى اللُّغويّ للأمكَن. فقال: (وقولنا اسم متمكّن أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع مِن الإعراب.

(1) البَيان في شَرح اللُّمع ص 44.

(2) يُنظر: التَّذييل والتّكميل 137/1. شرح التّسهيل (المرادي) ص 86. المساعد 22/1. شرح ابن عقيل 33/1. شرح التّصريح على التّوضيح 47/1.

والأمكن على زِنة أفعل التي للتَّفضيل أي هو أتمُّ تمكُّناً مِن غيره لم يعرف فيه شَبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل فيتنصب تمكّنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب)[1]. إذن (الأمكن) هو الأَتمّ في التمكّن مِن المُتَمكِّن وغيره؛ لهذا سميّ (الأمكن). وقد قلنا إنَّ بعض النَّحويين يذهب إلى أنَّ مصطلحي (المُتَمكِّن) و(الأمكن) هما شيء واحد. قال أبو البركات الأنباري: (فالمنصرف ما دخله الحركات الثَّلاث مع التّنوين، نحو هذا زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، وهذا الضّرب يسمّى أيضاً (متمكّناً).)[2]. إذن الاسم المنصرف عند أبي البركات قد يسمّى متمكّناً، ويسمّى أمكنَ أيضاً. ولكنّه بيّنَ أنَّ غير المنصرف يُطلق عليه (المُتَمكِّن) ولا يسمّى (أمكنَ)؛ إذ قال في غير المنصرف: (وهذا الضّرب سُمّي (المُتَمكِّن). ولا يُسمّى (أمكن) وكُلُّ أمكن متمكّن؛ وليس كل متمكّن أمكن)[3]. على الرَّغم مِن أنّنا استشهدنا بهذا النَّص على أنَّ (الأمكَن) لا يُطلق على (غير المنصرف) إلّا إنَّنا نقرأ في هذا النَّص، أنَّ (الأمكَن) هو جزء مِن (المُتَمكِّن)، وفي نصٍّ سابقٍ قال أنَّ (المُتَمكِّن) هو (الأمكَن). ولتوضيح هذا الاختلاف نقول: إنَّه قصد بالأمكن في النَّصّ السّابق الاسم المنصوف لذا هو يضارع المُتَمكِّن، وفي النَّصّ الآخر (الأمكن) لا يُطلق على (غير المنصرف) ويُطلق عليه المُتَمكِّن؛ لذا صار المُتَمكِّن أوسع من (الأمكَن). ولا اضطراب في المصطلح النَّحويّ عند أبي البركات الأنباري. وهذا الاختلاف نجده عند الزَّمخشَريّ أيضاً[4].

---

(1) شرح المُفصل 57/1.

(2) أسرار العربية ص 35.

(3) أسرار العربيّة ص 37.

(4) يُنظر: المُفصل ص 16.

والفريق الثّاني مِن النَّحويين يقول إنَّ (الأمكن) هو الاسم المصروف. ولا بُدَّ أنْ نؤكّد في هذه المناسبة أنَّ هذا المصطلح ظَهَرَ في القرن الرّابع الهجريّ [1]. وأُرِيدَ عند وضعِهِ الاسم المصروف [2]. ومِن الذين وضعُوا حدوداً لكِلا المصطلحين (المُتَمكِّن) و(الأَمكَنْ) هو ابن يعيش فَحَدَّ (المُتَمكِّن) فقال: (والمُتَمكِّن رسوخ القدم في الاسمية) [3]. قال عن الأَمكَنِ: (والأَمكَنُ على زِنة أفعل لم يعرض فيه شَبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل فينقص تمكّنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجرُّ، ويمتنع منه التّنوين الذي هو مِن خصائص الأسماء فكان بذلك أمكن مِن غيره) [4]. على أنَّ أصحاب هذا الفريق لا يذهبون إلى أنَّ الأَمكَنَ هو أخصُّ مِن المُتَمكِّن [5]. وما يفترق أصحاب هذا الفريق عن الفريق الذي سبقه، أنَّ الفريق الأوّل، يُسمُّون الأسم المصروف متمكِّناً وأمكن. أمّا أصحاب هذا الفريق فقد أعطُوا لهذا المصطلح استقلالية أكثر.

وفي القرن السّابع وعند ابن يعيش تحديداً، ومِن جاء بعده مِن العلماء أخذُوا بتقسيم المُتَمكِّن إلى قسمين [6]:

1- متمكّن أمكن وهو الاسم المُعرَب المنصرف.
2- المُتَمكِّن غير الأَمكَن وهو الاسم المُعرَب غير المنصرف.

---

(1) يُنظر: اللّمع ص 60. شرح اللّمع ص 6.
(2) يُنظر: اللّمع ص 60.
(3) شرح المُفصل 57/1.
(4) شرح المُفصل 57/1.
(5) يُنظر: شرح المُفصل 57/1 - 58.
(6) يُنظر: شرح المُفصل 57/1. التّذييل والتّكميل 137/1. شرح التّسهيل ص 86 (المراديّ). المساعد 22/1. شرح ابن عقيل 33/1. شرح التّصريح 47/1 وغيرها.

وقد استقرّتِ المصطلحات (المُتَمكِّن) و(غير المُتَمكِّن) و(الأَمكَنْ) و(غير الأَمكَنْ) على هذا التَّخريج [1]. إلّا أنَّ الأُستاذ عبّاس حسن ترك مصطلح (المُتَمكِّن وغير الأَمكَنْ) ولم يستعمله أثناء تعداد مصطلحات المُتَمكِّن وغير المُتَمكِّن. فقال: (إنَّ المُعرَب المنصرف، يسمَّى (متمكّناً أمكن)، وإنَّ غير المنصرف يسمَّى: (متمكِّناً) فقط، وإنَّ المَبنيّ يسمّى (غير متمكّن)...) [2]. وبذا صار (الأَمكَنُ) قِسماً قائماً بذاته وليس فرعاً مِن مصطلح (المُتَمكِّن).

هذه هي حركة المصطلحات (المُتَمكِّن) و(الأَمكَنْ) مِن نشأتها إلى استقرارها.

و - مصطلح الاسم السَّالم: وهو من المصطلحات التي ابتدعها ابن مالك وأطلقه على (الاسم المُتَمكِّن). قال: (وإنَّ المُعرَب هو الاسم السّالم مِن شبه الحرف، والفعل المضارع) [3].

ز - مصطلح (الأسماء السِّتَّة): الظّاهر لنا للوهلة الأولى أنَّ مصطلح (الأسماء السِّتَّة) يسبق مصطلح (الأسماء الخمسة) بزمان. فكلُّنا يظن أنَّ القُدامى بدأُوا بمصطلح (الأسماء السّتّة) ثم تُركتْ (هَنٌ) لإعرابها بالحركات فصارت خمسة. والحقُّ أَنَّ الأمر هو عكس ذلك، فإنَّ حصرها، والتَّحدُّث عن شكلها الخاصِّ في باب الإعراب كانت (خمسة). ووجدتُ أنَّ الزَّجّاجيَّ هو أوَّل مَن حصرها في خمسة أسماء، قال: (والواو علامة الرَّفع في خمسة أسماء معتلّة مضافة) [4]. وقال: (والألف علامة النَّصب في الأسماء الخمسة المعتلّة

(1) يُنظر: التّطبيق النَّحوي ص 42.

(2) النَّحو الوافي 70/1.

(3) شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ ص 108.

(4) الجمل ص 3.

المضافة) [1]. وقال أيضاً: (والياء: علامة الخفض في الأسماء الخمسة المعتلّة المضافة...) [2]. ولم أجد فيما بين يديّ مِن الكتب مَن سبق الزَّجّاجيَّ في استعمال مصطلح (الأسماء الخمسة) . وحَصْرُ هذه الأسماء كان هو السَّبب في وَضْعِ المصطلح، فسيبويه والأخفش كما يقول ابن هشام ذهبُوا إلى أنّها ستة مِن دون استخدام المصطلح؛ إذا أضافُوا (هَنٌ) إليها. وذهب الفرَّاء والكلام ما زال لابن هشام إلى أنّها خمسة بإسقاط (هَنٌ) [3]. ونحبُّ هنا أنْ نُنَوِّهَ إلى أنَّ سيبويه والأخفَش لم يَسْتَعْمِلَا المصطلحين في كتابهما. وكذلك الفرَّاء لم يرد في كتابه (معاني القرآن) مصطلح (الأسماء الخمسة) . ويبدو أنَّ الاستقراء كان الفيصل، فوجدُوا أنَّ هذه الأسماء عند سيبويه هي (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو، وهن)، وعند الفرَّاء أنّه يسقط (هَنٌ) فصارتْ عنده (خمسة) ولكنْ - كما قلنا - أنَّ أوَّلَ مَن لَقَّبَها بـ (الخمسة) هو الزَّجَّاجيُّ. وقد تنبَّه الخوارزميُّ إلى هذا الفرق بين المصطلحين وأظنّه الأوّل في صنيعه هذا إذ لم يلتفتِ النَّحويُّون الذين سبقُوه إلى هذا التَّباين في استعمال المصطلح، فنجد الخوارزميّ أوّلاً يستعمل مصطلح (الأسماء الخمسة) ، قال: (الأسماء الخمسة وهي أبوه وأخوه وحموه وفوه وذو مالٍ...) [4]. وبعد ذلك بيَّن سبب هذه التَّسمية لها فقال: (فإنْ سألتَ: ما بالُكَ جعلتَ هذه الأسماء خمسة، وهي باتّفاق النَّحويين ستّةٌ، معددةٌ فيها هنوه؟ أجبتُ: الهنُ ليس مِن هذه الأسماء. تقول هذا هنُكَ أي شيؤُك) [5].

---

(1) الجمل ص 4.

(2) الجمل ص 5.

(3) يُنظر: شرح اللّمحة البدريّة 289/1 - 290.

(4) شرح المُفصل/التّخمير ص 205/1.

(5) شرح المُفصل/التّخمير 206/1.

وقد تَلا عددٌ مِن النَّحويين تِلْوَ الخوارزميّ في التّحدّث عن المصطلحين على طريقة تصريح الخوارزميّ [1].

وبسبب كَثرة استعمال النُّحاة لمصطلح (الأسماء السّتّة) صار شائعاً عندهم وتغلّب على مصطلح (الأسماء الخمسة) سيراً على ما ذهب إليه سيبويه كما قلنا [2]. إذن يكاد القُدامى يجمعون على مصطلح (الأسماء السّتّة)؛ ولكنّنا نجد مصطلحات أخرى أُطْلِقَتْ على هذه الأسماء، هي:

1- سمّاها الفارسيُّ (الكَلِمَ) و(الأسماء) [3].

2- سمّاها آخرون (الأسماء المعتلّة) [4].

3- وسمّاها آخرون (الأسماء السّتّة المعتلّة المضافة) [5].

أمَّا المحدثون فقد استعملُوا المصطلحين، فمنهم مَن استعمل مصطلح (الأسماء السّتّة) كما فعل الأُستاذ عبّاس حسن [6]. ومنهم مَن نبّه إلى أنّها

---

(1) يُنظر: شرح جمل الزَّجاجيّ (ابن أبي ربيع) 189/1 - 190. ارتشاف الضّرب 415/1. شرح اللّمحة البدرية 289/1 - 290.

(2) يُنظر: مصطلح الأسماء السّتة: اللّمع ص 67. الفوائد والقواعد ص 103. شرح ملحة الإعراب ص 36. اللّباب في علل البناء والإعراب 88/1. شرح عمدة الحافظ ص 131. شرح التّسهيل (المرادي) ص 94. شرح قطر النّدى ص 462. شرح شذور الذّهب ص 41. شرح الاشموني 112/1. فرائد العقود العلويّة 307/1. حاشية الصّبان 141/1. ويُنظر: مصطلح الأسماء الخمسة: الجمل ص 3، 4، 5. شرح المُفصل/ التّخمير 205/1.

(3) يُنظر: المسائل الشّيرازيات 329/1، 341.

(4) يُنظر: التّذكرة والتّبصرة ص 20. أسرار العربيّة ص 37. شرح جمل الزَّجاجيّ (ابن خروف) 264/1. المصباح ص 45. الغرّة المخفيّة 109/1. شرح المُفصل 51/1.

(5) يُنظر: المرتجل ص 54.

(6) يُنظر: النّحو الوافي 99/1.

خمسة أيضاً مثل الدُّكتور عبده الرّاجحي، إذ قال: (الأسماء السّتة: أب، أخ... أمّا كلمة (هَنٌ) فلا تكاد تستعمل الآن ولذلك اشتهرت هذه الأسماء بأنّها خمسة) [1]. ولم يستعمل الدُّكتور شوقي ضيف، والدُّكتور عبد الرَّحمن أيوب غير مصطلح (الأسماء الخَمسة) [2]. وشاع في كتبنا المدرسيّة استعمال مصطلح (الأسماء الخَمسة) بإسقاط (هن) منها.

ح - مصطلح (التَّثنية) أو (المثنّى): قال المُحِبِّيُّ (ت **1111** هـ) معرِّفاً بالتَّثنية: (ما أُلحق آخره مفرده ألف أو ياء مفتوح ما قبلها) [3].

مصطلحان ورد استعمالهما في غير كتاب، وعند غير عالم ولا نستطيع أنْ نتأكَّد أيّهما أسبقُ مِن الآخر إذ نجد في القرن الواحد استعمال (المثنّى) و(التَّثنية) ولا يكاد كتاب في النَّحو يخلو مِن أحدهما قديماً وحديثاً [4]. ومِن خَلَلِ النّظر في الهامش السّابق يتبيّن لنا أنَّ أغلب المتقدّمين استعملُوا مصطلح (التَّثنية) . وإنَّ الباحثين المحدثين استعملوا (المثنّى) [5]. على طريقة المتأخّرين.

ونجد مصطلحات أُخرى لهم قسَّموا فيها (المثنّى). قال الثّمانيني إنَّ

---

(1) التّطبيق النَّحوي ص 25.

(2) يُنظر: تجديد النَّحو ص 110. دراسات نقدية في النَّحو العربي ص 39.

(3) جنى الجنتين ص 6.

(4) يُنظر: مصطلح التّثنية: الأصول في النَّحو 47/1. الجمل ص 9. اللّمع ص 68. الفوائد والقواعد ص 116. شرح اللّمع ص 21. التّبصرة والتّذكرة ص 22. شرح ملحة الإعراب ص 36. البيان في شرح اللّمع ص 71. الغرَّة المخفية 120/1. التّوطئة ص 121. ويُنظر: مصطلح (المثنّى): الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد 183/1. الغرّة المخفيّة 120/1 أوضح المسالك 36/1. شرح شذور الذّهب ص 44. شرح الأشموني 12/1. فرائد العقود العلويّة 315/1. حاشية الصبّان 120/1.

(5) يُنظر: جامع الدّروس العَربيّة 22/1. النّحو الوافي 108/1. تجديد النّحو ص 93.

المثنّى ينقسم قسمين هما: تثنية صناعية؛ وهي تثنية كلِّ ذاتين يشتركان في لقب واحد مثل زيد وزيد هما زيدان. والأخرى (لغويّة) وهي عطف اسم على اسم بالواو[1]. وهو أقرب إلى باب العطف مِن باب التَّثنية، وقسَّمه المحبيُّ إلى قسمين: حقيقي[2] وقد ذكرنا حدّه في صدر هذا المطلب. والآخر المَبنيّ الجاري على التَّغليب؛ أي تغليب إحدى المفردات على الأخرى، مثل (الأبوان) للأب والأُم. والباكران للصُّبح والمساء[3].

ط - مصطلحا جَمع المُذَكَّر السَّالم، وجَمع المُؤَنّث السَّالم:

استعمل النَّحويون مصطلحات عدّة، إلى أنْ استقرَّ الأمر على ما نستعمله اليوم (جَمع المُذَكَّر السَّالم) و(جَمع المُؤَنّث السَّالم) وهذا عرض بتلك المصطلحات:

1- مصطلح جمع سلامة[4].

2- مصطلح الجمع المسلّم[5].

3- مصطلح جمع السّالم[6].

4- مصطلح جمع التّذكير[7].

5- مصطلح جمع سلامة التّذكير[8].

---

(1) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 116.

(2) يُنظر: جنى الجنتين ص 6.

(3) يُنظر: جنى الجنتين ص 117، 120.

(4) يُنظر: الأصول في النَّحو 46/1.

(5) يُنظر: الأصول في النَّحو 1/ 46.

(6) يُنظر: الأصول في النَّحو 49/1.

(7) يُنظر: اللّمع ص 71. البيان في شرح اللّمع ص 82.

(8) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 131. شرح اللّمع ص 24. التّبصرة والتّذكرة ص 23.

6- مصطلح الجمع المصحّح [1].

7- مصطلح جَمع المُذَكَّر السَّالم [2].

بيَّنّا أنَّ علماء النَّحو المتأخِّرين استقرُّوا على مصطلح (جَمع المُذَكَّر السَّالم) وهذه تسمية الباحثين المحدثين أيضاً [3].

ومصطلحات (جَمع المُؤَنّث السَّالم) هي:

1 - جمع التَّأنيث [4].

2 - جمع سلامة التَّأنيث [5].

3 - جَمع المُؤَنّث السَّالم [6]. وتطوّر هذا المصطلح واستقرَّ مثل (جَمع المُذَكَّر السَّالم) الذي ذكرناه. والمحدثون استقرّوا أيضاً على (جَمع المُؤَنّث السَّالم) [7].

وقد ذهب السّيوطي إلى أنَّ مصطلح (الجمع بالألف والتّاء) هو أصحُّ مِن مصطلح (جَمع المُؤَنّث السَّالم) ، لأنَّ هذا الأخير يُقْصَدُ به ما جُمِعَ جمعاً مؤنّثاً سواء كان للعاقل أو لغير العاقل. قال: (وذِكْرُ الجمع بألف وتاء أحسن

---

(1) يُنظر: الانموذج ص 83.

(2) يُنظر: الغرة المخفية 131/1. المقرَّب ص 49. شرح الرّضي 372/3. أوضح المسالك 36/1. شرح شذور الذّهب ص 50. شرح التّصريح 69/1. فرائد العقود العلويّة 295/1. حاشية الصبّان 139/1.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 125/1. جامع الدروس العَربيَّة 22/1. تجديد النَّحو ص 94. التّطبيق النَّحوي ص 24.

(4) يُنظر: اللّمع ص 73. البيان في شرح اللّمع ص 87.

(5) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 144. شرح اللّمع ص 25.

(6) يُنظر: الغرّة المخفيَّة 135/1. التَّوطئة ص 121. المقرَّب 125/1. شرح الرّضي 387/3. فرائد العقود العلويّة 335/1.

(7) يُنظر: جامع الدّروس العَربيّة 21/1. النَّحو الوافي 147/1. تجديد النَّحو ص 96.

مِن التّعبير لِجَمع المُؤَنّث السَّالم لأنَّه لا يفرّق بين المؤنّث كهندات، والمذكّر كإصطبلات)[1].

وأخيراً نقول إنَّ مصطلحات (جمع السّلامة) و(جمع المسلّم) و(جمع التَّصحيح) هي تصلحُ (لجِمع المُؤَنّث السَّالم). قال الإمام العُكبري: (الجمع الذي هو نظير التَّثنية يُسمّى (جمع السّلامة) و(جمع التّصحيح)، لأنّه صحَّ فيه لفظ الواحد بعينه، و(جمعاً على حد التَّثنية) و(جمعاً على هجائين).)[2].

مصطلح النّكِرة ومصطلح المَعرِفة وما يخصُّهُما:

مصطلحاتٌ وجدنا علماء مرحلة التّأسيس في القرون الثّلاثة الأولى يستعملونها استعمالاً مطّرداً، وكثيراً ما رأيناهم يستخدمُونها في أبواب النَّحو المختلفة. وفَضْلُ العلماء في القرن الرَّابع وما تلاه هو أنّهم جمعوها ووضعوها في مكانٍ واحدٍ تحت باب النّكِرة والمَعرِفة. ثمَّ بعد ذلك شرعُوا في دراستها، وأثناء الدِّراسة وضعُوا مصطلحات تخصُّ باب النّكِرة والمَعرِفة. على أنّنا وجدنا الزَّجَّاجيَّ وهو مِن علماء القرن الرّابع درس المعارف في باب (النَّعت)[3]. وتطوَّرتْ دراسات النّكِرة والمَعرِفة حتى استقرَّت على يد ابن مالك كما سنرى ذلك بعد قليل. إلّا أنَّ باب النّكِرة والمَعرِفة بقي مختلفاً في عدد المعارف فيه إلى ما بعد ابن مالك؛ والسَّبب في ذلك يعود إلى اختلاف موارد المؤلّفين في تآليفهم النَّحويّة فمَن نقل عن علماء القرن الرّابع نجده متشبّثاً بآراء علماء هذا القرن، وغيره متشبّثاً بعلماء القرون الأُخرى.

وتأكيداً على ما قلناه في أنَّ المعارف في بداية القرن الرَّابع أخذت

---

(1) همع الهوامع 67/1.

(2) اللّباب في علل البناء والإعراب 112/1.

(3) يُنظر: الجمل ص 14.

منحىً جديداً في التَّرتيب، ولا سِيَّما عند ابن السَّرَّاج؛ إذ قسَّمها خمسة أقسام، هي[1]:

1- المكني وهو الضّمير.
2- المبهم وأراد به أسماء الإشارة.
3- العَلَم.
4- ما فيه الألف واللَّام.
5- المعرَّف بالإضافة.

وعلى هذا التَّقسيم، كان مِن علماء هذا القرن الزَّجَّاجيُّ[2]، وابن جنّي[3].

وكذا كان التَّقسيم في القرن الخامس؛ ومِن علماء هذا القرن الثّمانينيّ[4]، والقاسم الضّرير[5] (كان حيّاً قبل 469 هـ)، والصّيمريّ[6]. وابن فضّال المجاشعيّ[7].

ولو انتقلنا إلى القرن السّادس لوجدنا أنَّ تقسيمات علمائِهِ كانت على غِرار تقسيمات ابن السّراج في القرن الرّابع في كون المعارف خمسة. فأبو البركات الأنباريّ قسّمها على خمسة أنواع[8]، وكذلك فعل

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 149/1 - 150.
(2) يُنظر: الجمل ص 14.
(3) يُنظر: اللّمع ص 186.
(4) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 394.
(5) يُنظر: شرح اللّمع ص 131.
(6) التّبصرة والتّذكرة ص 29.
(7) يُنظر: شرح عيون الإعراب ص 17.
(8) يُنظر: أسرار العربيّة ص 341.

الحريري [1]. ووجدنا عالِمين مِن علماء القرن السّادس قسّمُوا المعارف على خمسة أقسام، إلّا أنّهم قسّمُوا مصطلح (المبهم) ليدلَّ على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة. والحقُّ أنَّها صارتْ ستّة وليستْ خمسة كما سنرى عند علماء القرون القابلة. والعالِمان هما الزَّمخشَريُّ، وابنُ الخشّاب. قال الزَّمخشَريُّ: (فالمَعرِفة ما دلَّ على شيءٍ بعينه وهو على خمسة أضرب: العَلَمُ الخاص، والمضمَر، والمبهَم وهو شيئانِ أسماء الإشارة والموصلات، والدَّاخل عليه حرف التّعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية) [2]. وقال ابن الخشّاب عن مصطلح المبهم: (القسم الثَّاني مِن المبهم. وهو الاسم الموصول كالذي والتي... وإنَّها معارف؛ وتَعَرُّفُها بصلاتها) [3]. هنا بدأَ الأمر يختلف فبعد أنْ كانتِ المعارف خمسة صارتْ هنا ستّة عند تقسيم المبهَم إلى أسماء إشارة وأسماء موصولة. على الرَّغم مِن عدّهما شيئاً واحداً. جمعهما مصطلح الإبهام.

وبدأ الشَّكُّ يدبُّ في تقسيم المعارف إلى خمسة أقسام، عند علماء القرن السّابع، قال ابن الخبّاز: (ولم أرَ للحصر في الخمسة دليلاً) [4]. فقد أضافُوا سابعاً إلى المعارف وهو (المعرَّف بالنّداء) على أنَّهم ما زالُوا يُعدون الأسماء الموصولة قسيماً مِن مصطلح (المبهمات) وليس قسماً قائماً بذاته قال ابن الحاجب (ت 646هـ): (المَعرِفة: ما وُضع لشيءٍ بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف باللّام، أو بالنّداء، والمضاف إلى أحدها

(1) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 12.

(2) المُفصل ص 197.

(3) المرتجل ص 306.

(4) الغرَّة المخفية 309/1.

معنىً)[1]. وقد شرح الرّضيُّ مصطلح (المبهم) عند ابن الحاجب فقال: (ويعني[2] بالمبهمات: أسماء الإشارة والموصولات)[3]. وعلى هذا التَّفسير صارتِ المعارف سبعة، إذا قسَّمنا مصطلح (المبهم) قسمين أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وأضفنا إليها (المعرَّف بالنِّداء).

ولم يكن ابن الحاجب وحدَه مِن علماء القرن السّابع مَن أضاف (المعرَّف بالنِّداء) على المعارف، فهذا الشَّلوبينيّ أيضاً يُضيفه إلى المعارف، ويقسِّمه التَّقسيمات التي وضعها ابن الحاجب عينها[4]. وقد علَّلو سبب إضافة المعرَّف بالنِّداء إلى المعارف؛ قال الرَّضي في ذلك: (قوله[5] (والنّداء)، نحو: يا رجلُ، ومَن لم يعدُّ مِن النَّحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأنَّ تعرُّفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب)[6].

وبما أنَّ ابن الحاجب والشّلوبينيّ عاشَا في فترة واحدة لذا يمكن أنْ نقول إنَّ المعارف وُضعت على ما نعرفه اليوم في النّصف الأول مِن القرن السّابع الهجريّ، ولا يمكن بمكان أنْ ننسبه إلى أيّ عالم منهم.

وقد انتقلتْ مصطلحات المعارف إلى ابن مالك - وهو مِن علماء القرن السّابع أيضاً - انتقالة مهمّة بعد أن صرّح أنَّ المعارف سبعة، قال: (وجملة المعارف سبعة: المضمر، والعَلَمُ، واسم الإشارة، والموصول،

---

(1) الكافية ص 174.

(2) أي: ابن الحاجب.

(3) شرح الرّضي 240/3.

(4) يُنظر: التَّوطئة ص 180.

(5) أي: ابن الحاجب.

(6) شرح الرَّضي 243/3.

والمعرَّف بالأداة، والمعرَّف بالنِّداء، المعرَّف بالإضافة) [1]. وقد أحسّ بوجود الفرق في عدد المعارف بينهُ وباقي النُّحاة، فقال: (وأكثرهم يجعلون أقسامه خمسة: فيغفلون المعرَّف بالنِّداء، ويُعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثمَّ يقولُون: والمبهم على ضربين، اسم الإشارة والموصول، فيؤول ذلك إلى أنَّ أقسامه ستّة) [2]. يمكن أنْ نجمل موقف ابن مالك في الفقرات الآتية:

1- فَصَلَ بين أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة. ووَضَعَ كلَّ واحدٍ منهما قسماً قائماً بذاتِهِ.

2- وضع (المعرَّف بالنِّداء) قسماً آخر على ما صنعه العلماء الذين ظهرُوا في النّصف الأوّل مِن القرن السّابع.

3- أوَّل مَن وضَّح أنَّ المعارف سبعة، وبذا تكون قد استقرّتْ مصطلحات المعارف على يد هذا العالم الجليل (رحمه الله).

ولا نعرف بعد هذا لماذا خالفَ ابنُ مالك ما ذهبَ إليه في هذه الكُتُبِ على ما وضعه في الألفية؟ إذ قال [3]:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلَامِ وَالَّذِي

وعلى ما ذكرناه عند علماء القرن السّابع، فإنَّنا نجد بعض العلماء فيه سارُوا على طريقة الأقدمين، في جعل المعارف خمسة؛ مثل ابن عصفور [4].

---

(1) شرح الكافية الشّافية 25/1. ويُنظر: التّسهيل ص 21. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ ص 138.

(2) شرح التّسهيل 115/1.

(3) ألفية ابن مالك ص 6.

(4) يُنظر: المُقرَّب ص 242.

أمّا علماء القرون التي تلتِ القرن السّابع فلم يستقرُّوا على رأي، لأنَّ أغلبهم تأثَّروا بألفيّة ابن مالك، لذا نجد أنّهم قالُوا هي ستّة، وقد تنبّه الأشمونيّ إلى هذا الفرق عند ابن مالك فقال: (وأنواع المَعرِفة على ما ذكره هنا ستّة... وزادَ في شرح الكافية: المنادى المقصود كيا رجل...) [1]. على أنَّ بعض علماء النَّحو جعلها سبعة، مثل الإمام السَّنهوريّ [2]. ولكنّ أغلبهم قال هي ستّة معارف، تاركين مصطلح (المعرَّف بالنِّداء) [3].

وممّا نستغرب له مرَّة أخرى أنَّ ثمّة علماء عرفُوا أنَّ المعارف سبعة في شروحهم، ولكنَّهم قالُوا في مؤلَّفاتهم أنها خمسة. فقد قال أبو حيّان في دخول (النِّداء) و(الموصول) في باب المعارف: (وقسَّم المصنّف [4] المعرفة سبعة أقسام، والموجود في أكثر الكتب أنَّ المَعرِفة خمسة أقسام، والذي زادَ هو المنادى والموصول) [5]. وقال في اللَّمحة البدريّة: (... والمَعرِفة ما وُضِعَ خاصّاً وهي مضمَر، وعَلَمٌ، ومبهم، ومعرَّف بالألف واللّام، ومضاف) [6]. ولا يعني هذا إلّا أحد أمرين:

1- إمّا أنْ يكون النَّحويُّون المتأخِّرون قد درسُوا باب النّداء لوحده

---

(1) شرح الأَشموني 169/1.

(2) يُنظر: شرح الآجروميّة 378/1. شرح التّصريح على التّوضيح 940/1. حاشية الصبّان 68/1.

(3) يُنظر: توضيح مقاصد الألفية 86/1. شرح قطر النّدى ص 93. شرح شذور الذهب ص 100. شرح اللّمحة البدريّة 333/1. شرح ابن عقيل 78/1. الفوائد الضيائية 149/2. شرح الأشموني 169/1.

(4) هو ابن مالك والمصنّف هو التّسهيل.

(5) التَّذييل والتّكميل 110/2.

(6) شرح اللّمحة البدريّة 331/1.

فلم يرَوا سبباً في ذكره ضمن باب النَّكِرة والمَعرِفة مرَّةً أُخرى.

2- وإمّا اعتمادهم على مؤلّفات علماء النَّحو المتقدّمين الذين - كما رأيناهم - قسّمُوا المعارف على خمسة أنواع.

هذا ما عند العلماء القُدامى، أمّا الباحثون المحدثون فإنَّ حالهم في الخلاف في تحديد المصطلحات النَّحويّة لم يكن بأحسن مِن حال القُدامى. فقد اختلفُوا أيضاً اختلافاً كبيراً في عددها، وفي تحديد مصطلحاتها، ويمكن تقسيمهم على:

القسم الأوّل: ذهب علماء منهم الدُّكتور عبد الرَّحمن أيّوب إلى أنَّ المعارف خمسة أنواع، هي[1]:

1- الضّمير.

2- العَلَم.

3- اسم الإشارة.

4- اسم الموصول.

5- المعرّف بأداة التَّعريف.

والملاحظ في هذا التّقسيم أنه أغفل (المُعرَّف بالنِّداء، المُعرَّف بالإضافة)، وجَعل كلاً مِن (اسم الإشارة) و(الاسم الموصول) قسماً قائماً بذاته.

القسم الثّاني: ذهب الدُّكتور شوقي ضيف[2] إلى تقسيم المعارف على:

1 - الأعلام.

---

(1) يُنظر: دراسات نقدية في النَّحو العربي ص 62.

(2) يُنظر: تجديد النَّحو ص 88 - 89.

2 - المعرَّف بالألف واللّام.

3 - المضاف إلى العلم، أو المعرَّف بالألف واللّام.

4 - اسم الإشارة.

5 - الاسم الموصول.

وقد أغفلَ الدُّكتور شوقي ضيف (رحمه الله) الضَّمائر، والمُعرَّف بالنِّداء.

والملاحظ في تقسيم الدُّكتورين، أنّهما قسّما المعارف على خمسة أقسام كما فعل النُّحاة القدامى، إلّا أنّ الأنواع التي ذكرُوها ضمن الأنواع الخمسة تختلف اختلافاً كبيراً عمّا ذكره القُدامى. ومما يُؤسَفُ له أنَّ الدُّكتورين شوقي ضيف وعبد الرَّحمن أيّوب لم يذكرا سبب إغفالهم للضّمائر والمعرّف بالإضافة اللذين يُعدّان مِن صُلْبِ تقسيم علماء السّلف.

القسم الثَّالث: ذهب الأُستاذ عبّاس حسن والشّيخ مصطفى الغلاييني إلى أنَّ المعارف سبعة. وإنَّ اختلافهم عن تقسيم النُّحاة المتأخرين هو في المصطلح. فتقسيم الأُستاذ عبّاس حسن (رحمه الله) هو[1]:

1 - الضّمير. 2 - العلم. 3 - اسم الإشارة.

4 - الاسم الموصول. 5 - المبدوء بأل المعرفة.

6 - المضاف إلى معرفة. 7 - النَّكِرة المقصودة.

وتقسيم الشّيخ مصطفى الغلاييني هو[2]:

1 - الضّمير. 2 - العلم.

3 - اسم الإشارة. 4 - الاسم الموصول.

---

(1) يُنظر: النَّحو الوافي: 190/1.

(2) يُنظر: جامع الدّروس العَربيّة 110/1.

5 - الاسم المقترن بـ (أل). 6 - المضاف إلى معرفة.

7 - المنادى المقصود بالنّداء.

ونرى اختلافاً في عدد مِن مصطلحات القُدامى لأنواع المعارف، سنأتي عليها عند دراسة كلِّ مصطلح على حدة.

القسم الرّابع: لم يذكر الدُّكتور عبده الرّاجحي باب النَّكِرة والمَعرِفة قطُّ. وإنَّما ذكر الضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة في باب المَبنيّات [1]. هذه كانت حركة مصطلحي النَّكِرة والمَعرِفة، وأنواع المعارف عبر أربعة عشر قرناً. وسندرس الآن المصطلحات الخاصّة التي وردت في باب المعارف عند القُدامى والمحدثين:

أ - مصطلح الضّمائر: استعمل علماء القرن الرّابع وما تَلاه مصطلحات الضّمير والمضمَر والكِناية ليصطلحُوا على الاسم الذي يدل وضعاً على المتكلِّم والمخاطب والغائب [2]. فقد استعملها ابن السّراج في كتابه الأُصول قال: (والاسم يُضمر ويُكنى عنه، تقول: زيد ضربته والرَّجل لقيته، والفعل لا يُكنى عنه فتُضمرهُ) [3]. وقال مُستعملاً مصطلح الضّمير: (... ولم يظهرُوا في (كان) لأنَّ المرفوع ينستر في الفعل، والمنصوب يظهر ضميره، فمن قال: كان زيدٌ منطلقٌ، قال: إنّه زيدٌ منطلقٌ) [4]. ونجد أنَّ النَّحويين يستعملون مصطلح المضمر والضَّمير كثيراً في كتبهم مثل ما فعل العلماء في

(1) يُنظر: التّطبيق النّحويّ ص 42، 43.

(2) يُنظر حدّه: التّعريفات ص 23. شرح الحدود النَّحويَّة ص 67. الكلّيات ص 568. كشاف اصطلاحات الفنون 111/3.

(3) الأصول في النَّحو 38/1. ويُنظر: 115/2.

(4) الأصول في النَّحو 232/1.

مرحلة التَّأسيس في القرون الثَّلاثة الأولى [1]. على أنّهم نسبُوا مصطلح (الكِناية) و(المكني) إلى الكوفيّين، وقد وجدنا في الباب السّابق خلاف ذلك؛ لكنْ يبدو أنَّ كَثْرَةَ استعمال المصطلح النَّحويّ كان السَّبب في نسبة مصطلح الكِناية إلى الكوفيّين. وقد نسبَ أغلب المتأخّرين (الكِناية) إلى الكوفيّين أيضاً. قال أبو حيّان: (البصريُّون يقولون (المضمر)، والكوفيُّون يقولون: (الكِناية) و(المكني)) [2]. ثمَّ لا ننسى أنَّ ابن السّراج كثيراً ما يستعمل هذا المصطلح فوضعه بدل مصطلح (المضمَر) أو (الضّمير) عند تقسيمه للضّمائر [3]. وأيضاً وضعه عنواناً لباب الضّمائر فقال: (باب الكنايات وهي علامات المضمرين...) [4]. واستعمله علماء القرن الرّابع ممّن تأثّرُوا تأثيراً كبيراً بالبصريين فحُسِبُوا منهم، مثل الفارسيّ. قال في أثناء كلامه عن صفات الأسماء وما تتميّز بها: (ومِن ذلك أيضاً جواز الكِناية عنه نحو ضربته، وأكرمته. فالكِناية على هذا الحدّ لا تكون إلّا عن الأسماء) [5].

---

(1) يُنظر: الجمل ص 178. اللّمع ص 186. الفوائد والقواعد ص 395. التّبصرة والتّذكرة ص 29. شرح عيون الإعراب ص 170. المُفصل ص 197. البَيان في شَرح اللُّمع ص 322، 327. المرتجل ص 281. أسرار العربيّة ص 341. توجيه اللّمع ص 301. شرح الكافية الشّافيّة 25/1. ارتشاف الضّرب 481/1. همع الهوامع 194/1. فرائد العقود العلويّة 540/2. حاشية الصبّان 173/1. حاشية الخضري 110/1 - 111.

(2) التّذييل والتّكميل 128/2. ويُنظر: الارتشاف 462/1. التّسهيل (المرادي) ص 140. شرح المُفصَّل 84/3. شرح شذور الذّهب ص 100. شرح الأشموني 173/1. همع الهوامع 194/1.

(3) الأصول في النّحو 149/1.

(4) الأصول في النَّحو 115/2.

(5) المسائل العسكريّات ص 73. ويُنظر: قواعد الشّعر (الفارسيّ) 43/1.

أمّا المحدثون فإنّهم لم يستعملُوا غير مصطلح (الضّمير) [1]، فقد استقرّ الأمر عندهم على هذا المصطلح. إلّا أنَّ عدداً مِن الباحثين المحدثين جعل مِن (الضَّمير) قسماً مِن أقسام الكلام العربي كما رأينا [2]. والسُّؤال هنا لماذا بقي مصطلح الضّمير، مُستعمَلاً إلى يومنا هذا أمّا مصطلح الكِناية فلا نرى له استعمالاً في باب الضّمائر؟ ونرى أنَّ السَّبب في ذلك يعود إلى أمرين:

1- أنَّ مصطلح (الكِناية) أو (الكِنايات) صار مصطلحاً يستعمل في باب آخر مِن أبواب النَّحو. فقد جمع النَّحويون (كم وكأيّن وكذا) في باب سمّوه الكِنايات سنأتي عليه في هذا الباب.

2- استعماله في باب كبيرٍ ومهمٍّ في علم البلاغة. ممّا أبعده عن النَّحو، ولا سِيَّما في باب الضّمائر. ولكي لا يكون تداخل بين المصطلحات استعملُوا مصطلح (الضَّمير) في النَّحو، والكِناية في البلاغة.

وعلى هذا نجد أنَّ النَّحويين حدُّوا مصطلح (الكِناية) حدّاً عامّاً قال التَّهانويّ: (الكِناية: بالكسر في اللُّغة واصطلاح النُّحاة: أنْ يُعبِّر عن شيءٍ معيَّن بلفظٍ غير صريح في الدّلالة عليه، لغرض مِن الأغراض كالأبهام على السّامعين، كقولك: جاءني فلان، وأنت تريد زيداً) [3]. وهذا الكلام ينطبق على مصطلح الإضمار الذي استُعمل كثيراً في علم العروض [4]. ولعدم التَّداخل بين العلوم استُعمل (الضَّمير) في النَّحو و(الإضمار) في العروض.

---

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 190/1. جامع الدروس العربيّة 110/1. التّطبيق النّحوي ص 44. معاني النَّحو 45/1.

(2) يُنظر: مِن أسرار اللّغة ص 282. اللُّغة العربيّة معناها ومبناها ص 133.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 57/4.

(4) يُنظر: لسان العرب 492/4 (ضمر). معجم مصطلحات العروض والقوافي ص 156.

ولكنَّنا نقول إنَّ مصطلح (الكناية) هو أدقُّ في الاستعمال مِن مصطلح (الضَّمير) . وذلك لأنَّ الضَّمير معناه الإخفاء والاستتار [1]. ولا ننسى أنَّ مِن الضَّمائر ما تكون بارزة متَّصلة ومنفصلة فلا يصحُّ أنْ يُطلق عليها الضَّمير، وإنَّما ذكر النُّحاة أنّ إطلاق مصطلح (الضَّمير) على البارز مِن باب التّوسُّع في الكلام [2]. ولا ضَرَرَ مِن أنْ نستعمل مصطلحاً أنجع، لا يختلف عن مصطلح (الضَّمير) إلّا في أنَّه أوضحُ منه. فالكِناية أُطْلِقَتْ على الضّمائر لتدلّ على الاختصار عن الظّاهر [3]. وهذا الاختصار ينطبق على المستتر والظّاهر، وعلى المنفصل والمتَّصل. لذا قلنا هو أدقُّ مِن مصطلح (الضَّمير) ومصطلح (الإضمار) أيضاً.

وبعد أنْ عرفنا المصطلحات العامّة لمصطلح (الضَّمير) ، ندخل الآن في دراسة تفصيلات المصطلحات الخاصّة به وهي:

1- مصطلحات المتّصل والمنفصل: قسّم النَّحويُّون الضّمائر على متّصل ومنفصل [4]. قال ابن السّراج: (الكِنايات على ضربين: متَّصل بالفعل، ومنفصل منه...) [5].

---

(1) يُنظر: ديوان الأدب 406/1. القاموس المحيط 76/2. شرح التّصريح 95/1. حاشية الخضري 110/1. معاني النَّحو 45/1.

(2) يُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح 95/1.

(3) يُنظر: حاشية الخضري 110/1.

(4) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 398. البَيان في شَرح اللُّمع ص 322. شرح ملحة الإعراب ص 12. أسرار العربيّة ص 342. توجيه اللّمع ص 302. التّذييل والتّكميل 129/2. توضيح المقاصد 87/1. شرح الأشموني 175/1. الفوائد الصَّمديَّة في علم العربيّة ص 485. وغيرها كثير.

(5) الأصول في النّحو 115/2.

2- البارز والمُستَتِر: وقُسِّمَ الضَّميرُ على بارزٍ ومُستَتِرٍ. وهذا التّقسيم، والذي قبله هو مِن التّقسيمات التّعليميَّة في النَّحو العربي. فالمصطلح البارز لا إشكال فيه؛ إذْ استعمله أغلب النَّحويين إلى يومنا هذا [(1)]. واستعمل النَّحويُّون مصطلحاً آخرَ يُوافق مصطلح (المستَتِر) هو مصطلح (المُستَكنّ). فمصطلح البارز قصدُوا به: (ما له وجود في اللّفظ) [(2)]. أمّا المُستَتِر عندهم فهو: (ما ليس له صورة في اللّفظ بل يُنوى) [(3)]. وقالُوا عن المُستكنّ: (والمُستكنُّ المسمّى بالمُستَتِر أيضاً) [(4)]. نفهم مِن النّصِّ الأخير أنَّ المستكنَّ والمستَتِر هما بمعنى واحد. قال ابن الخبّاز في الضّمائر المتّصلة: (وينقسم إلى بارز ومُستكنٍّ...) [(5)] إلَّا أنَّ مصطلح (البارز والمستَتِر) هما المصطلحان اللَّذان كُتِب لهما البقاء؛ وذلك لدلالتهما على ما وُضعا له.

3- مصطلح الخفاء: وهو مصطلح وضعه ابن مالك وأراد به الضَّمير المستَتَر قال في شرحه للضّمائر: (فمنه واجب الخفاء. وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النّون.....) [(6)]. وقد فسّر ابن عقيل (واجب الخفاء) المذكور فقال: (والمراد به ما لا يحلُّ محلّه ظاهر كالمستَتَر في المواضع المذكورة) [(7)]. على أنَّه استعمل المُستكنّ والبارز أيضاً [(8)].

---

(1) يُنظر: توجيه اللّمع ص 305. التّذييل والتّكميل 129/2. توضيح المقاصد 87/1. الفوائد الضيّائية 91/2. النَّحو الوافي 197/1. وغيرها كثير.

(2) حاشية الخضري 114/1.

(3) شرح الحدود النَّحويَّة ص 68. الكلّيات ص 87. كشاف اصطلاحات الفنون 112/3.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 112/3.

(5) توجيه اللّمع ص 305. ويُنظر: التّذييل والتّكميل 129/2.

(6) التّسهيل ص 22. ويُنظر: شرح التّسهيل له 118/1.

(7) المساعد 818.

(8) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 26/1. شرح التّسهيل 119/1، 122.

4- ضَمير الشّأن: له أكثر مِن مترادف عند البصريين، وله مُسمَّى غير ما عند الكوفييّن. وقبل أنْ نأتي على تلكُمُ المصطلحات لا بُدَّ أنْ نعرِّفَ بالمصطلح. قال التّهانويُّ: (وهو ضمير غائب يتقدّم الجملة ويعود إلى ما في الذّهن مِن شأنٍ وقصّةٍ)[1]. وقال ابن مالك أنّه يقصد به التَّعظيم[2]. وهو في مثل قولنا: هو زيد قائمٌ. فإنّه ضمير غائب لا يعود على مُتقدِّم ذكره؛ لذا قال التّهانوي هو يعود على ما في الذّهن مِن شأنٍ له وقصّة. وهذا المصطلح يُستعمل للمذكَّر، فعندما نقول (هو)، فإنّه إنْ وُضِعَ موضعَ هذا الضَّمير سُميَّ ضمير الشّأن لأنّه يعود في الذّهن على مذكّر[3]. وهذا المصطلح مِن استعمالات البَصريّين[4]. كما مرَّ في الباب السّابق.

5- ضمير القصَّة: وهذا هو مؤنّث مصطلح الشّأن، فقولنا: هي هند قائمة. فـ (هي) هنا ضمير (القصّة) وليس ضمير الشّأن كونها مؤنّثاً[5]. ونُسِبَ أيضاً إلى البَصريّين[6].

وهو الموضع الوحيد الذي وجدنا النَّحويين يُطلقون فيه مصطلحاً على

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 112/3. ويُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 28/1. التّذييل والتّكميل 271/2.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 28/1. ويُنظر: التّذييل والتّكميل 271/2.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 28/1. التّذييل والتّكميل 271/2. شرح التّسهيل (المرادي) ص 169 - 170. شرح الآجروميّة 379/1. الفوائد الضّيائيّة 90/2.

(4) يُنظر: الغرَّة المخفية 318/1. التّسهيل ص 28. التّذييل والتّكميل 271/2. شرح التّسهيل (المرادي) ص 169 - 170.

(5) يُنظر: التّسهيل ص 28. التّذييل والتّكميل 271/2. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 169 - 170.

(6) يُنظر: الغرَّة المخفيَّة 318/1. التّذييل والتّكميل 271/2. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 169 - 170.

المُذكّر وآخر على المؤنّث. وهذا يدعونا إلى القول إنَّ مصطلحات ضمائر الشّأن، هي تقديرات وليستْ مصطلحات بمعنى المصطلحات الأُخرى. فما قُدِّر للمؤنّث هو شيء غير ما يُقدّر للمُذكّر.

6- مصطلحا الحديث والأمر: وهذان أيضاً مصطلحان استعملهما النّحاة ليدلّا على ضمير الشّأن، ونُسِبَا إلى البَصريين. ويبدو أنَّ حالهما لا يختلف عن المصطلحين السّابقين كونهما (تقدير) وليس بمصطلحين. ولكنَّني وجدتُ عند علماء القرن الرّابع أنّهم يرادفون مصطلح الحديث مع مصطلح (القصّة)[1]. ومصطلح (الأمر) مع (الشّأن)[2]. وقد يدلُّ هذا أنَّ (الحديث) هو مرادف للقصّة، و(الأمر) للشّأن. وقد فسَّر ابن الخبّاز سبب تقسيم هذا الضَّمير بهذه المصطلحات فقال: (ويُسمِّيه البصريُّون ضمير الشّأن وضمير القصّة وضمير الحديث وضمير الأمر، لأنَّ الجملة التي بعده تُفسِّر، وهي شأن وقصّة وحديث وأمر)[3]. أي أَنَّ هذه المصطلحات هي تقديرات، وهذا يؤكّد ما ذهبنا إليه مِن أنَّ المصطلحات الأربع المذكورة هي أقرب إلى التّقدير منه إلى المصطلح.

7- مصطلح المجهول: مصطلح يُقْصَدُ به ضمير الغائب (ضمير الشّأن) وهو منسوب إلى الكوفيين. قال ابن مالك: (... أو كان المسمّى ضمير الشّأن عند البصريّين، وضمير المجهول عند الكوفيّين)[4]. وذكر النَّحويون سبب تسمية الكوفيين له (المجهول) فقالُوا: (وأمّا الكوفيُّون فسمُّوه مجهولاً

(1) يُنظر: المسائل العسكريّات ص 109.

(2) شرح أبيات سيبويه (السّيرافيّ) 343/1.

(3) الغرة المخفية 318/1.

(4) التّسهيل ص 28.

لأنَّه لا يُدرى عندهم ما يعود إليه)[1]. فهو ضمير ولا يعود على مذكور؛ لذا شُميَّ مجهولاً[2].

ولم أجد مِن النَّحويين مَن أستعمل هذا المصطلح في كتبهم النَّحويّة بل أشارُوا إليه أنّه من عبارات الكوفيين. والحقُّ أَنَّ هذا المصطلح هو أقرب إلى روح المصطلحات النَّحويّة منه مِن المصطلحات الأُخرى المنسوبة إلى البصريين. فهو مصطلح وليس تقديراً مثل مصطلحات البصريين الأربعة (الشّأن، والقصّة، والحديث، والأمر).

أمّا المحدثون فمنهم مَن ذهبَ مذهبَ القُدامى في دراسة ضمير الشّأن واستعملُوا مصطلح ضمير الشَّأن لا غيرُ. على أنّهم ذكرُوا باقي المصطلحات لأنَّ هذا المصطلح سُمّي بها. ومِن هؤلاء الأُستاذ عبّاس حسن[3] والدُّكتور فاضل السّامرائيّ[4]. قال الأُستاذ عباس حسن: (ضمير الشّأن، أو ضمير القصّة، أو ضمير الأمر، أو ضمير الحديث... أو ضمير المجهول...)[5]. وذهب الدُّكتور عبده الرّاجحي إلى تقسيم الضّمائر إلى شخصي وضمير غير شخصيّ[6]، وعدَّ ضمير الشّأن مِن مصطلحات غير الشّخصيّة. فقال: (وهو ضمير غير شخصي، أي لا يدلُّ على متكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، وإنَّما يدلُّ على معنى الشّأن أو الأمر أو القصّة ويقع في صدر الجُملة...)[7].

---

(1) التّذييل والتّكميل 271/2.

(2) يُنظر: الغرَّة المخفية 318/1.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 226/1.

(4) يُنظر: معاني النَّحو 62/1.

(5) النَّحو الوافي 226/1.

(6) يُنظر: التّطبيق النَّحوي ص 49.

(7) التّطبيق النَّحوي ص 49.

إذن نعود فنستنتجُ ما قلناه قبل قليل مِن أنَّ ضمير الشّأن هو المصطلح الذي كُتِبَ له النّجاح إلى يومنا هذا. وهو يستعمل للمذكّر والمؤنّث دون فرق في ذلك.

8- مصطلحا ضمير الفصل وضمير العماد: الفصل والعماد مصطلحان وضعهما النّحاة للدّلالة على الضَّمير الذي يفصل بين المبتدإِ والخبر وإنَّ ما بعده هو خبر وليس بنعتٍ في مثل قولنا: زيد هو القائم. إذ لولا ضمير الفصل لصار الخبر نعتاً، وقيل: إنَّه وُضِعَ ليفصل بين المبتدإِ والخبر[1]. والحقُّ أَنَّ مصطلح الفصل هو مصطلح بصريٌّ، ومصطلح العماد هو مصطلح كوفيٌّ. قال الزَّجاجيُّ: (باب الفصل ويُسمّيه الكوفيّون العماد)[2]. وسبب الخلاف في المصطلح ليس في طريقة فهم الموضوع النَّحويّ؛ وإنّما الخلاف جاء في أنَّ ضمير الفصل عند البصريين هو غير عامل، وعند الكوفيين عامل. قال أبو البركات الأنباري: (ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ ما يُفصَلُ به بين النَّعت والخبر يُسمّى عماداً وله موضع مِن الإعراب... وذهب البصريُّون إلى أنَّه يُسمَّى فصلاً لأنَّه يفصل بين النَّعت والخبر... ولا موضع له من الإعراب)[3]. وهذا هو لُبُّ الخلاف في المصطلح. فالبصريُّون يذهبون إلى أنَّه لا محل له مِن الإعراب فلم تبقَ له غير فائدةٍ واحدةٍ وهي فَصْلُهُ بين المبتدإِ والخبر ليكون ما بعده خبراً لا نعتاً. والكوفيُّون يذهبون إلى إعرابه إعرابَ ضمائر الرَّفع.

---

(1) يُنظر تفصيل ذلك: ارتشاف الضّرب 489/1. التّذييل والتّكميل 285/2.

(2) الجمل ص 142. التّسهيل ص 29. التّذييل والتّكميل 285/2. ارتشاف الضّرب 489/1.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2. المسألة (100). وقد ذهب ابن هشام إلى أنّه سُميّ عماداً؛ لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام. يُنظر: مغني اللّبيب 644/2.

فسمُّوه عماداً؛ لأنّه في الأصل ضمير الرَّفع المنفصل [1].

وقد وجدنا في الباب السّابق أنَّ البصريين يُكثرون مِن استعماله. ويبدو أنَّ المصطلح فَقَدَ معناه، لأنَّ الأمر استقرَّ عندهم على أنَّ هذا الضَّمير لا محل له من الإعراب. إلّا أنَّنا لا نعدم أنْ نجدَ عدداً مِن النَّحويين يستعملون مصطلح (العماد) . قال الرُّمانيُّ: (وهاء العماد: نحو قوله جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [2]...) [3].

أمّا المحدثونَ فإنَّهم لم يضيفُوا شيئاً إلى مصطلح (ضمير الفصل) واستعملُوه في كُتُبهم التي أَلَّفوها، وأغفلُوا مصطلح (العماد) [4]. والسَّبب في ذلك أنّهم مثل علماء النَّحو القُدامى يؤمنون بأنَّ هذا الضَّمير لا محلَّ له مِن الإعراب.

9- مصطلح الدِّعامة: مصطلح نسبه النَّحويون إلى الكوفيّن، وهو عندهم بمعنى ضمير الفصل [5]. ومن اسمه يدلُّ أنّه يدعم ما قبله؛ لذا يكون له محلٌّ مِن الإعراب عند الكوفيين الذين وضعُوا هذا الاصطلاح.

10- مصطلح الصِّفة: نسبَ أبو حيّان مصطلح (الصِّفة) إلى قومٍ سمّاهم (المدنيين). هذا المصطلح الذي هو بمعنى (ضمير الفصل). إذ قال:

---

(1) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 29/1.

(2) سورة النّمل /9.

(3) معاني الحروف ص 145.

(4) يُنظر: النَّحو الوافي 219/1. جامع الدُّروس العربيَّة 92/1. التّطبيق النَّحوي 47/1. معاني النَّحو 51/1.

(5) يُنظر: التّذييل والتّكميل 287/2. ارتشاف الضّرب 489/1. شرح التّسهيل ص 172. همع الهوامع 236/1.

(ويُسمّى[1] عند المدنيين صفة ويعنون به التّوكيد)[2]. ولم أستطع معرفة ماذا يقصد أبو حيّان بالمدنيين، إلّا أنّني وجدتُ المراديَّ يقول (المتقدّمين) مكان (المدنيين)، إذ قال: (وسمّاه بعض المتقدّمين...)[3]. فرُبَّما قصد بهم النَّحويين الذين ظهرُوا في القرنين الثّاني والثّالث. ومِن الغريب أنَّ السُّيوطيَّ وضع لفظة (المتأخِّرين) مكان (المتقدّمين)[4]. ممَّا زادَ في غرابة النَّصِّ.

11- مصطلحات: المُتكلِّم والمخاطَب والغائب: وهذه المصطلحات لا يكاد كتاب مِن كُتُبِ النَّحو يخلو منها منذ القرن الرّابع وحتَّى القرن الرّابع عشر الهجريّ. مِمَّا يدلُّ على استقرار هذه المصطلحات مِن أوّل وضعها إلى هذا اليوم.

ب- مصطلح العَلَم: اختلف النَّحويُّون في المصطلحات الخاصّة بالعَلَمِ اختلافاً كبيراً، وذلك بسبب تنوّع تقسيماته، وهذه التّقسيمات بدورها أنتجتْ مصطلحات نحويّة جديدة وكثيرة، منها ما استقرَّ إلى يومنا هذا، ومنها ما فَقَدَ قيمته وانتهى وما عادَ يُسْتَعْمَلُ الآن.

والعلَمُ يُطلقُ على الجبل، وعلى العَلامة[5]. وبيّن الإمام الخُضريّ كيف انتقلَ هذا المصطلح مِن معناه اللُّغويّ إلى المعنى الاصطلاحي. فقال: يُطلق (على الرَّاية والعلامة، نُقل اصطلاحاً إلى الاسم الآتي...)[6]. إذن مصطلح (العَلَمِ) جاء مِن معنى العلامة. فالعَلَمُ هو علامة على المُسمّى.

---

(1) أي: ضمير الفصل.

(2) التّذييل والتّكميل 287/2. ويُنظر: ارتشاف الضّرب 489/1.

(3) شرح التّسهيل ص 172.

(4) يُنظر: همع الهوامع 236/1.

(5) يُنظر: لسان العرب 420/12 (علم). حاشية الخضري 129/1.

(6) حاشية الخضري 129/1.

ونعود الآن إلى ما بدأنا به، وهو الاختلاف في تقسيم العَلَم. إذ أنَّ هناك تقسيمات عديدة له، أجملها الأُستاذ عبّاس حسن في أربعة أقسام هي [1]:

1- انقسامه باعتبار التّشخيص إلى عَلَمِ الشّخص وعَلَمِ الجنس.

2- انقسامه باعتبار لفظه إلى علم مفرد، وعلم مركَّب.

3- انقسامه باعتبار الأصالة إلى مُرتجل ومنقول.

4- انقسامه باعتبار دلالته إلى اسم وكنية ولقب.

وسنرى أنَّ هذه التّقسيمات، ومصطلحاته لم تأتِ دُفعةً واحدةً وإنَّما جاءتْ عبر قرونٍ مِن تفكيرٍ نحويّ، ومحاولات قام بها النَّحويون. وقد وجدنا أنَّ علماء مرحلة التّأسيس التي درسناها، ما كانت لهم تقسيمات مثل ما سنراه عند علماء القرن الرّابع، وما بعده وإنْ وردتْ عنهم - أي علماء مرحلة التّأسيس - فنرى أنَّ هناك خمسة تقسيمات عند النَّحويين أكثر ظهوراً في كتب النَّحويين في القرن الرّابع الهجريّ وما تلاه وهي:

1 - قسّم ابن السَّرَّاج العَلَمَ على [2]:

أ - المنقول مِن نكرة: وقسّمه على قسمين المنقول مِن الاسم مثل حَجَرٍ وأَسَدٍ. ومنقول من صفة مثل: هاشم وقاسم [3].

ب - المشتقُّ مِن نكرة: مثل عمر وعثمان على أساس أنّهما مشتقّان مِن عامر وعائم [4].

جـ - الأسماء الأعجميّة: مثل إسماعيل، وإبراهيم [5].

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 263/1.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 149/1 - 150.

(3) يُنظر: الأصول في النَّحو 149/1.

(4) يُنظر: الأصول في النَّحو 149/1.

(5) يُنظر: الأصول في النَّحو 1/ 150.

وسنرى في تطوُّر المصطلحات النَّحويّة أنَّ (المنقول) عند ابن السَّرَّاج سينقسم على قسمين هو (المُرتجل) و(المنقول)، والقسم المشتقُّ سيدخل ضمن فروع المنقول. ونريد أنْ نقول هنا إِنَّ ابن السَّرَّاج أوَّل مَن وَضَعَ هذا التّقسيم للعَلَم، وهو واضحٌ مِن تقسيماته المُتداخلة له.

2 - وقسَّم الشّريف الكوفي: (الأعلام) أربعة أقسام؛ إذ تختلف مصطلحاته عن العلماء الذين سبقوه، ولكنَّ الفحوى كانت واحدة، ومصطلحاته لتقسيم الأعلام هي[1]:

أ - الاسم الموضوع: وهو المُرتجل مثل سُعاد اسم امرأة.

ب - المنقول.

جـ - المشتق.

د - المُعرَّب.

نجد تطوُّراً في استعمال المصطلحات النَّحويّة الخاصّة بالأعلام فقد زاد مصطلح (الموضوع) الذي يدلُّ - كما قلنا - على المرتجل. إذن بدأ مِن هنا التَّوسُّع في المصطلحات النَّحويّة التي أُطلِقَتْ على الأعلام.

3- أمّا ابن الخشّاب وهو مِن علماء القرن السّادس الهجريّ فقد قسّمه قسمين هما[2]:

أ - المرتجل: نجد أنَّ النُّحاة بدأُوا يستعملون مصطلح (المرتجل) بعد أنْ كانُوا يضعونه ضمن (المنقول)، أو سمّوه بـ (الموضوع). فهنا ظهر مصطلح آخر هو (المرتجل).

(1) يُنظر: البَيان في شَرح اللُّمع ص 354 - 355.

(2) يُنظر: المُرتجل 293.

ب - المنقول: وقال سُمِّي عند أهل اللُّغة مشتقٌّ [1]. وقسّمه قسمين هما: المنقول مِن جنس، أو المنقول مِن وصف يغلب عليه. فالأوّل مثل أسد، والآخر مثل الحارث [2].

نفهم مِن هذا أنَّ تغيُّراً حقيقياً حدث في تقسيم العَلَمِ. وسنرى أنَّ هذا التّقسيم سيستقرُّ، وذلك لاحتوائه على كلّ الأنواع السّابقة الدّالة على هذا المصطلح.

وعلى هذا التّقسيم كان رأي، العلماء الذين تَلو عصر ابن الخشّاب (رحمه الله) [3].

4- وقُسِّمَ أيضاً على عَلَمِ شخصٍ وعَلَمِ جنسٍ. فالأوّل مثل زيد والآخر مثل أُسامة. وهذان المصطلحان مِن المصطلحات التي ظهرتْ متأخِّرة ولا سِيَّما في القرن السّابع الهجريّ وما تلاه [4].

أمّا تقسيمه مِن حيث دلالتُهُ - كما يقول الأُستاذ عبّاس حسن - فإنّه تقسيم شائع إذ قُسِّم العَلَمُ على ثلاثة أقسام وهي:

أ - الاسم.

ب - اللّقب.

جـ - الكُنية.

---

(1) يُنظر: المُرتجل 293.

(2) يُنظر: المُرتجل 293 - 295.

(3) يُنظر: توجيه اللّمع ص 311 - 313. الغرّة المخفيّة 312/1. التّوطئة ص 189. شرح الكافية الشّافية 31/1. شرح الرّضي 262/3. التّذييل والتّكميل 307/2. همع الهوامع 247/1.

(4) يُنظر: ألفيّة ابن مالك ص 6. شرح ابن عقيل 111/1. شرح الآجروميّة 402/1 - 403. شرح التّصريح على التّوضيح 113/1.

وهذا التَّقسيم شائع في غير كتاب [1]، وإذا سمَّيناها مصطلحات فإنَّ النّحاة لم يكن وُكْدُهم وَضْعَ المصطلح لهذا التّقسيم للعَلَمِ، وإنَّما كان همَّهم الأوّل والأخير ترتيب هذه الأنواع الثّلاثة إذا جاءتْ متتالية في الجملة العربيّة.

وقد فرّع عددٌ مِن النَّحويين هذا التّقسيم، وفرّقوا بين هذا التّقسيم، والتّقسيم السّابق، فقد قسّم الحريريُّ العَلَمَ على أربعة أقسام هي:

1 - الأسماء المُفردة: مثل: زيد.

2 - الأسماء المُضافة: مثل: عبد الله.

3 - الكنية. 4 - اللّقب.

نجد أنّه جمع بين التّقسيمات فأنتج هذه المصطلحات.

وثمّة تقسيمٌ آخر متشعِّب وضعه الشّلوبينيّ، وفيه مصطلحات جديدة تستحق الذّكر. فقد وجدنا أنَّ النّحاة قسّمُوا (العَلَم) على شخصيٍّ وجنسيٍّ. وقسَّم الشّلوبيني (الشَّخصيّ) أيضاً على:

أ - مفرد: مثل زيد وعمرو.

ب - ومركّب وقسَّمه إلى نوعين:

جملة وغير جملة

فالجملة مثل تأبّط شرّاً. وغير جملة إلى المضاف والمضاف إليه. وكُلُّ هذه مصطلحات استُحْدِثَتْ في القرن السّابع الهجريّ [2].

نلحظُ في تقسيم الشّلوبينيّ مصطلحين المفرد والمركّب، وقد أخذ

(1) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 427. شرح اللّمع ص 132. شرح الكافية الشّافية 31/1. شرح ابن عقيل 104/1. الفوائد الضّيائية 153/1.

(2) يُنظر: التّوطئة ص 189.

النَّحويُّون هذين المصطلحين ودرسُوهما؛ وقسَّمُوهما على [1]:

1- التّركيب الإضافيّ: مثل عبد الله.

2- التّركيب المزجيّ: مثل سيبويه وبعلبك.

3- التّركيب الإسناديّ: مثل شابَ قرناها.

وقد جمع السُّيوطيُّ هذين التّقسيمين وكوَّن منهما تقسيماً رباعيّاً هو:

أ - المفرد.

ب - ذو إسناد.

جـ - ذو مزج.

د - ذو إضافة [2].

وما يهمُّنا مِن هذه التّقسيمات أنَّها عُدَّت مصطلحات نحويّة دلَّتْ على تطوُّر المصطلح النَّحويّ ثمَّ استقراره.

وأخيراً فإنَّ النَّحويين القُدامى وضعُوا مصطلحات أُخرى فرعيّة وجدناها عند هذا العالم أو ذاك يمكنْ أنْ نجملها فيما يأتي:

1- العلم الخاص: أوردَ هذا المصطلح الزَّمخشَريُّ [3] وابنُ مالك [4]. وقد فسَّره أبو حيّان فقال:

(وهو قيدٌ مُحتاج إليه ليخرجَ بذلك أُسامة ونحوه) [5]. إذن المقصود به هو الأعلام المفردة الخاصّة مثل زيد وعمرو.

2- الغَلَبة: وقد فسّر أبو حيّان معناه فقال: (الغَلَبة مِن الأعلام هو

(1) يُنظر: شرح قطر النّدى ص 97. المساعد 127/1.

(2) يُنظر: همع الهوامع 243/1.

(3) المُفصل ص 197.

(4) وقد ورد في بعض نُسخ التّسهيل. يُنظر: المُساعد 78/1.

(5) التّذييل والتّكميل 114/2. ويُنظر: المساعد 78/1.

كلُّ اسمٍ اشتهرَ به بعض ما له معناه اشتهاراً تامّاً... وهو على ضربين: مضاف كَابنِ عُمر... وذو أداة كالأعشى)[1]. وقد رأينا قبل قليل أنَّ ابن الخشّاب يستعمل هذا المصطلح، ولم نجد مَن استعمله قبله بهذا المعنى. وإنَّ هذا المصطلح هو مِن المصطلحات المُشتَرَكة بين باب العَلَمِ وباب المعرَّف بأداة التَّعريف.

3- مصطلحا المعدول وغير المعدول: مصطلحان يردانِ في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، إلّا أنَّ ابن الخبّاز استعملهما للدّلالة على (العَلَمِ المرتجل). فقال في العَلَمِ المُرتجل: (ولا يخلو مِن أنْ يكون معدولاً، كـ (عمر) و(حذامِ)، أو غير معدول، كـ (غطفان) و(مروان).)[2].

هذه هي المصطلحات الخاصّة بباب العَلَمِ مع تطوُّرها. إلّا أنَّ الباحثين المحدثين كانُوا على ثلاثة فُرَقٍ. فريقٍ منهم لم يتطرّق إلى باب العَلَمِ مثل ما فَعَلَ الدُّكتور عبده الرّاجحيّ في كتابه (التّطبيق النَّحويّ). وفريقٍ ثانٍ تابَعَ القُدامى في تقسيماتِهِ جميعاً مثل الأُستاذ عبّاس حسن[3]. والدُّكتور فاضل السّامرّائيّ[4]. وفريقٍ ثالث، وعليه الدُّكتور شوقي ضيف؛ فإنَّه وَضَعَ مصطلحاتٍ جديدةً لباب العَلَمِ وتقسيماته. فقد قسّم العَلَم إلى قسمين هما:

1- اسم الذَّات: وقد جمع تحت هذا المصطلح الأسماء المُرتجلة جميعاً سواء كانت صفاتاً أم أسماء، وكذلك وضع تحت هذا المصطلح الأسماء المنقولة. وأسماء الأماكن والمشتقّات وغيرها[5]. ويُقسّم (اسم

(1) التّذييل والتّكميل 319/2.

(2) الغرّة المخفية 313/1.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 257/1.

(4) معاني النَّحو 76/1 وما بعدها.

(5) يُنظر: تجديد النَّحو ص 99 - 100.

الذَّات) إلى جامدٍ وغير جامدٍ، قال معرّفاً به (اسم الذَّات هو الاسم الدّال على الأشياء المادِّيَّة المحسوسة مِن أشخاص وأشياء في الكون والطَّبيعة، سواء مِن الأعلام أو مِن أسماء الجنس التي تدلُّ على كلِّ فردٍ مِن نوعٍ مُعيَّن. مثل: (رجل - أسد - دار - مائدة - شجرة - مفتاح - مسكن).)[1].

إذن (اسم الذَّات) مصطلح عامٌّ جمعَهُ تحته أغلب ما وصفَهُ النَّحويُّون في باب العَلَمِ.

2- اسم المعنى: وهذا هو القِسمُ الثّاني مِن تقسيم الدُّكتور شوقي ضيف قال معرِّفاً به: (اسم المعنى هو اسم الجنس الذي يدلُّ على كُلِّ مفردٍ في معنى ذهني)[2]. وأنواعه التي وُضِعَتْ تحت هذا المصطلح هي أسماء الأعداد، وأسماء المصادر، والمصادر.

هذه هي أشهر تقسيمات المحدثين إلّا أنَّنا نرى فيها عدم خروجها عن دراسة القُدامى، إلّا أنَّهم ولا سِيَّما الدُّكتور شوقي ضيف أضافَ مصطلحاتٍ جديدةً عليها بعد أنْ أعاد تقسيم باب العَلَمِ.

جـ، د - مصطلحا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة: بيَّنَّا تاريخ تطوُّر المصطلحين في أوّل دراستنا عن النَّكِرة والمَعرِفة. وكذا وضَّحنا تطوُّر مصطلح (المبهم) على أنَّنا أتينا على هذا المصطلح الأخير في الباب السّابق. ونحبُّ أنْ نذكر أنَّ كتبَ النَّحو جميعاً لا تكاد تخلو مِن هذين المصطلحين. إلّا أنَّني وجدتُ ابن عصفور الإشبيليّ يستعمل مصطلح (المشار) بدلاً مِن مصطلح (اسم الإشارة) . قال: (والمشار. وهو ما عُلِّقَ في أوّل أحواله على مُسمَّى بعينه في حال الإشارة إليه نحو (هذا).)[3]. وأيضاً وجدتُ الزَّجاجيَّ

(1) تجديد النَّحو ص 99.
(2) تجديد النَّحو ص 100.
(3) المُقرَّب ص 243.

يستعمل مصطلح (النَّاقص) للدّلالة على الأسماء الموصولة. فقال: (ونظير (ما) مِن الأسماء النَّواقص: مَنْ، والذي، والتي...) [1].

وممّا لا يقبل الشَّكّ أنَّ استعماله لمصطلح النّاقص هنا هو لافتقار هذه الأسماء للصِّلة؛ لذا سمّاها الأسماء النّاقصة [2].

ت - هـ - المعرَّف بـ (أداة التَّعريف): مصطلح استعمله النَّحويُّون في أشكال مختلفة. والغريب أنَّ هذا المصطلح لم تتغيّر ألقابُهُ بسبب تطوُّر الفكر النَّحويّ، وإنَّما كان بسبب المسألة الخلافيَّة في (أل) التّعريف، إذ ذهب الخليل إلى أنّها (أل) هي كلها للتّعريف والهمزة للقطع. وذهب سيبويه إلى أنَّها (اللّام) فقط، والهمزة للوصل [3].

هذه المسألة أثَّرتْ في هذا المصطلح تأثيراً كبيراً فمَن وافقَ الخليل سمّاه (أل) التّعريف ومَن وافق سيبويه سمّاه المعرَّف باللّام.

وهناك مصطلحات أخرى في هذا الباب هي:

1- المعرَّف بـ (أل): مصطلح استعمله كثيرٌ مِن النَّحويين مثل الصّيمريّ [4]، والضّرير الكوفيّ [5]. وابن الخشّاب [6]، وابن عصفور [7]، وابن عقيل [8]، والحلبيّ [1].

---

(1) الجمل ص 11.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 158/1.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 52/1. توضيح المقاصد والمسالك 155/1. شرح الأشموني 274/1.

(4) يُنظر: التّبصرة والتّذكرة ص 29.

(5) يُنظر: البَيان في شَرح اللُّمع ص 323.

(6) يُنظر: المرتجل ص 298.

(7) يُنظر: المُقرّب ص 243.

(8) يُنظر: شرح ابن عقيل 154/1.

2- المعرَّف بالألف واللَّام: وهذا المصطلح هو صِنو المصطلح الذي سبقه، ولا يختلف عنه إلّا باللّفظ، واستعمله الزَّجاجيُّ [2]، والثّمانينيُّ [3]، والقاسم الضّرير [4]، وابنُ فضّال المجاشعيُّ [5]، والحريريُّ [6]، وأبو البَركات الأنباريُّ [7].

3- المعرّف باللَّام: ومستعملو هذا المصطلح مَن آمنوا بفكر سيبويه في (أل) ومنهم: ابن جني [8]، وابن الخبّاز [9]، والملا جاميّ [10].

4- مصطلح (الدّاخل عليه حرف التّعريف) : وقد أحسَّ الزَّمخشَريُّ بهذا الاختلاف في عبارات (أل) التّعريف. فسمّاها بهذا المصطلح [11].

5- المعرَّف بـ (الأداة): أوّلُ مَن استعملَ هذا المصطلح هو ابن مالك. وقد دافعَ عددٌ مِن النَّحويين عن هذا المصطلح. قال الصَّبَّان: (... والتَّعبير بأداة التَّعريف أولى مِن التَّعبير (بأل) بجريانه على جميع

=

(1) يُنظر: فرائد العقود العلويّة 550/2.

(2) يُنظر: الجمل ص 178.

(3) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 394.

(4) يُنظر: شرح اللّمع ص 131.

(5) يُنظر: شرح عيون الإعراب ص 170.

(6) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 13.

(7) يُنظر: أسرار العربيّة ص 341.

(8) يُنظر: اللّمع ص 186.

(9) يُنظر: الغرّة المخفية 351/1.

(10) الفوائد الضّيائية 151/2.

(11) يُنظر: المُفصل ص 197.

الأقوال)[1]. وقد استعمل أغلبُ المتأخّرين هذا المصطلح. وكان أوَّلهم كما قلنا ابن مالك[2] وهو واضعه، والمراديّ[3]، وابن هشام[4]، والسّنهوريّ[5]، والأشمونيّ[6]، والشّيخ خالد الأزهريّ[7]، والسُّيوطيّ[8]، والصَّبَّان[9]، والخضريّ[10].

هذه هي المصطلحات التي استعملها النَّحويُّون القُدامى ولا يمكن أنْ نربط تطوّرها بالتَّاريخ لتأثّرها بالخلاف الذي ظهر عند نشأة النَّحو العربي بين الخليل وسيبويه.

واختلُفوا في تحديد مصطلحات (الأداة) للتّعريف. وهذه المصطلحات هي:

(أل العهديَّة) و(أل الجنسيّة)، و(أل الحضور)، و(أل الاستغراق)، و(الاستيفاء)، و(العموم). هذه هي المصطلحات الخاصّة بأنواع أداة التّعريف بدأت باثنين عند ابن السَّراج هما (العهدية) و(الجنسيّة)[11]. ثمَّ أضاف إليهما

---

(1) حاشية الصَّبَّان 274/1. ويُنظر: حاشية الخضري 180/1.

(2) يُنظر: التّسهيل ص 21.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد 155/1.

(4) يُنظر: شرح قطر النّدى ص 112. واستعمل المعرَّف (بأل) في شرح اللّمحة البدريّة 1/ 333.

(5) يُنظر: شرح الآجروميّة 432/1.

(6) يُنظر: شرح الأشموني 274/1.

(7) يُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح 148/1.

(8) يُنظر: همع الهوامع 271/1.

(9) يُنظر: حاشية الصبّان 274/1.

(10) يُنظر: حاشية الخضري 180/1.

(11) يُنظر: الأصول في النَّحو 150/1. التّبصرة والتّذكرة ص 29. التّسهيل ص 42. توضيح =

الثَّمانينيّ في القرن الخامس الهجريّ مصطلحين آخرين هما (الحضور) و(الاستغراق)(1)، ثمَّ أضاف الشَّريف الكوفيّ في القرن عينه (الألف واللّام بمعنى الذي)(2)، ثُمَّ استعمل ابن الخشّاب مصطلح (الاستيفاء) ليدلَّ به على (الاستغراق)، واستعملهما معاً(3). وزادَ ابن الخبّاز مصطلح (العموم) على أنّه استعمل (الجنسيّة) أيضاً(4).

أمّا الباحثون المحدثون فإنّهم استعملُوا مصطلح (أل) التَّعريف فلم يتأثَّروا بالمسألة الخلافيّة التي حدثتْ بين الخليل وسيبويه(5). وقسَّمُوا أداة التَّعريف إلى قسمين (أل) العهديّة، وقسّموها إلى ثلاثة أقسام وهي (ذكريٌّ) و(ذهنيٌّ) و(حضوريٌّ)(6). والقسم الآخر (أل الجنسيّة)(7). وأضافُوا لها (أل) الزّائدة مثل المأمون والرّشيد(8).

التَّوابع:

التّوابع مِن الموضوعات المهمّة في النَّحو العربيّ؛ إذ تُقَدِّمُ نوعاً جديداً مِن الإعراب، لا يَعْتَمِدُ على العامل، وإنَّما يَسْمُتُ الطّريق الذي يسبقه، في الإعراب. وقد وردَ مصطلح (التّابع) عند غيرِ واحدٍ مِن النَّحويين ليدلُّوا به على

=

المقاصد والمسالك 157/1.

(1) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 433.

(2) البَيان في شَرح اللُّمع ص 326.

(3) يُنظر: المرتجل ص 299، 301.

(4) يُنظر: الغرّة المخفية 353/1.

(5) يُنظر: النَّحو الوافي 381/1. معاني النَّحو 116/1.

(6) يُنظر: النَّحو الوافي 385/1. معاني النَّحو 123/1.

(7) يُنظر: النَّحو الوافي 385/1. معاني النَّحو 123/1.

(8) يُنظر: النَّحو الوافي 389/1.

(الصِّفة، والعطف، والتّوكيد، والبدل)[1]. والتَّابع لغةً هو السَّير في أثَرِ ما قبله[2]. واصطلاحاً هو: (ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها)[3].

ويكاد النَّحويُّون يتَّفقُون على أنَّ التّوابع في العربيّة خمسة - كما سنذكرها - إلّا ابن فضال المجاشعيّ فقد عدَّها ستّة. وعنده التَّوابع هي[4]:

1 - التَّكرير 2 - التّوكيد 3 - النَّعت 4 - عطف البيان 5 - البدل 6 - النَّسق.

وسنذكر ما المقصود بكل مصطلح مِن المصطلحات:

مصطلح (الصِّفة) :

الصِّفة والوصف: (وصف الشَّيء بحليته ونعته)[5]. واصطلاحاً هو (التّابع المشتق، أو المؤول به المباين للَّفظ متبوعه)[6].

---

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 19/2. الجمل ص 19. البَيان في شَرح اللُّمع ص 271. شرح عيون الإعراب ص 218. شرح ملحة الإعراب ص 183. المُفصل ص 110. شرح المُفصل 138/3. شرح الكافية الشّافيّة 296/1. شرح الرّضي على الكافيّة 277/2. ارتشاف الضّرب 579/2. توضيح المقاصد والمسالك 86/2. شرح اللّمحة البدريّة 2/ 275. همع الهوامع 165/5.

(2) يُنظر: لسان العرب 27/8.

(3) شرح عيون الإعراب ص 218. ويُنظر: المُفصّل ص 110. شرح الرّضي 277/2. شرح اللّمحة البدريّة 275/2. شرح الحدود النَّحويَّة ص 117. كشاف اصطلاحات الفنون 222/1.

(4) يُنظر: شرح عيون الإعراب ص 217.

(5) لسان العرب 356/9 (وصف).

(6) شرح الحدود النَّحويَّة ص 119. ويُنظر: الكلّيات ص 85. كشاف اصطلاحات الفنون =

وقد أتينا على استعماله في مرحلة التّأسيس، ممّا يُغنينا عن إعادته، والذي يهمُّنا هنا أنَّ النَّحويين أكثرُوا مِن استعمال هذا المصطلح، وتساوتِ استعمالات النَّحويين له ولِمصطلح (النَّعت) [1]، وكانا عندهم شيئاً واحداً [2].

وذهب عددٌ مِن النَّحويين إلى أنَّ مصطلح (النَّعت) مِن عبارات الكوفيين، و(الصِّفة) مِن عبارات البصريين [3]. وقد رأينا في الباب السّابق أنَّ المصطلحينِ استعملهما أهل البلدين. ونسبة الأوّل إلى الكوفيّين، والآخر إلى البصريين، جاء مِن باب كثرة الاستعمال وقلّته لدى كلِّ فريقٍ.

واستعمل عددٌ مِن النَّحويين مصطلح (الوصف) بمعنى (الصِّفة) [4]. واستعملت (الصِّفة) لتدلَّ على المشتقّات. قال أبو البقاء الكفويُّ: (والصِّفة ما كان مأخوذاً مِن الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول... وما أشبههما مِن الصِّفات الفعليّة) [5].

وقُصارى القول إنَّ النَّحويين في القرن الرَّابع الهجريّ وما تلاه مِن القُرون استعملُوا مصطلحي (الصِّفة) و(النَّعت) على حدٍّ سواء، واستعملُوا على قليلٍ مصطلح (الوَصف) .

أمَّا الباحثون المحدثون، فإنَّهم لم يستعملُوا مصطلح (الصِّفة) في

=

.338 - 337/4

(1) يُنظر: الأصول 23/2. التّبصرة والتّذكرة ص 53. الفوائد والقواعد ص 335. المُفصل ص 114. شرح المُفصل 46/3. شرح اللّمحة البدريّة 277/2. شرح الآجروميّة 370/1.

(2) يُنظر: لسان العرب 357/9 (وصف). اللُّمحة البدريّة: شرح 277/2.

(3) يُنظر: همع الهوامع 171/5.

(4) يُنظر: اللّمع ص 161. البَيان في شَرح اللُّمع ص 271.

(5) الكلّيات ص 85.

وضع اسم هذا الباب؛ بل استعملُوا مصطلح (النَّعت) للكُتُبِ التي رجعنا إليها[1]؛ على أنَّ بعضهم ذَكَرَ مُرادفات (النَّعت)، فبيَّنوا أنَّ المقصود هو (الصِّفة) و(الوَصف)[2].

ويبدو أنَّ القُدامى لم يستقرُّوا على واحد مِن المصطلحين (الصِّفة) و(النَّعت)؛ أمّا الباحثون المحدثون فقد استقرُّوا على استعمال مصطلح (النَّعت) في أوَّل وَضْعِ الباب الخاصِّ بهذا الموضوع.

العطف:

وجدنا أنَّ النَّحويين في مرحلة التّأسيس للمصطلح النَّحويّ استعملُوا مصطلحات عدّة ليدلُّوا بها على (العطف)، وهي على هذا المصطلح؛ مصطلح (النَّسق) ، ومصطلح (الشِّركة) ، ومصطلح (الإجراء) . أمّا في هذه المرحلة، فنجدُ أنَّ مصطلحي (العطف) و(النَّسق) سَيْطَرَا على بقيّة المصطلحات، حتّى استقرَّ الأمر عليهما.

والعطف لغةً: هو الرُّجوع[3]، والميل[4]. والنَّسق أيضاً هو عطف الثّاني على الأوّل[5]. واصطلاحاً هما: (تابع يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف)[6].

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 355/3. تجديد النَّحو ص 125. المحيط 234/2. التّطبيق النَّحوي ص 373. معاني النَّحو 176/3.

(2) يُنظر: النَّحو الوافي 355/3 (نسق).

(3) يُنظر: لسان العرب 249/9 (عطف).

(4) يُنظر: الكلّيات ص 610.

(5) يُنظر: لسان العرب 352/10 - 353 (نسق).

(6) شرح الحدود النَّحويَّة ص 131. ويُنظر: الكُلّيات ص 610. كشاف اصطلاحات الفنون 277/3.

وقد نَسَبَ عددٌ مِن النَّحويين مصطلح (العطف) إلى البصريين، ومصطلح (النَّسق) إلى الكوفيين. قال الثَّمانينيُّ عن العطف وحروفه: (يُسمِّيه الكوفيُّون (النَّسق)، ويُسمِّيه البصريُّون (العطف بحرف)...)[1]. وقد رأينا أنَّ كِلا الفريقين استعمل المصطلحين، ولكنْ نعود فنقول: إنَّ كَثْرَةَ استعمال المصطلح النَّحويّ وقلَّته، كان السَّبب في نسبة (العطف) إلى البصريين، والنَّسق إلى الكوفيين. والحقَّ أَنَّ النَّحويين استعملُوا المصطلحين على حدٍّ سواء[2].

قال ابن جنّي (باب: العطف وهو النَّسق)[3]. إلّا أنَّه ظهرَ في القرن السّابع الهجريّ مصطلح جمع بين المصطلحين، وهو مصطلح (عطف النَّسق). وهذا المصطلح أدقُّ مِن مصطلحي (العطف) ومصطلح (النَّسق) ؛ لسببينِ: الأوَّل: دلالته على حروف العطف. والآخر: أنَّ هذا المصطلح فرَّق بين مصطلحي العطف بالحروف، ومصطلح (عطف البيان) ، فصار هناك مصطلحانِ (عطف النَّسق)، والآخر (عطف البيان). ونقول أنَّ هذا المصطلح ظهر أوّل ما ظهر عند ابن عصفور[4]، وابن مالك[5]، وابن هشام[6]،

(1) الفوائد والقواعد ص 376. ويُنظر: شرح عيون الإعراب ص 245. شرح المُفصل 3/ 74.

(2) يُنظر مصطلح (العطف): الأصول في النَّحو 55/2. الجمل ص 17 الفوائد والقواعد ص 376. كشف المشكل في النَّحو ص 184. همع الهوامع 223/5. ويُنظر: مصطلح (النَّسق): اللّمع ص 174. شرح عيون الإعراب ص 245. شرح ملحة الإعراب ص 189. شرح الكافية الشّافيّة 5/2.

(3) اللّمع ص 174.

(4) يُنظر: المقرّب ص 251.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشّافية 5/2.

(6) يُنظر: شرح اللّمحة البدريّة 305/2.

وغيرهم [1].

أمّا المحدثون، فإنّ عدداً منهم استعمل مصطلح (العطف) [2]. وعدداً آخر منهم استعمل مصطلح (عطف النَّسق) [3]. على استقرار المصطلحين عند المحدثين مِن الباحثين.

عطف البيان:

عرَّف النَّحويُّون (عطف البيان)، فقالُوا: (تابع مُوَضِّحٌ أو مخصِّصٌ، جامدٌ غيرُ مؤوَّل) [4]. وقال ابن السَّرَّاج إِنَّ عطف البيان عُدَّ مِن التّوابع؛ لأنَّه مثل النَّعت والتّوكيد [5]. وقال آخرون إِنَّه أصل العطف [6]. وذكر ابن السَّرَّاج أيضاً سبب تسميته (عطف البيان)، فقال: (وسمّوه عطف البيان؛ للبيان، جيء به وهو مفرقٌ بين الاسم الذي يجري عليه وبين ماله مثل اسمه نحو: رأيتُ زيداً أبا عمرو، ولقيتُ أخاك بكراً) [7].

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضّرب 629/2. توضيح المقاصد والمسالك 122/2. شرح الآجروميّة 467/2. شرح التّصريح 130/2.

(2) يُنظر: تجديد النَّحو ص 127. معاني النَّحو 210/3.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 451/3. المحيط 288/2. التّطبيق النَّحوي ص 286.

(4) شرح الحدود النَّحويَّة ص 121. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 280/3.

(5) يُنظر: الأصول في النَّحو 45/2.

(6) يُنظر: همع الهوامع 190/5.

(7) الأصول في النَّحو 45/2.

ورأَيـنا أَنَّ الكوفيـينَ أَطلقُـوا علـيه مـصطلحَ (التَّـرجمة) فـي مرحلة التَّأْسيس [1].

ويـبدو أنَّ هـذا المـصطلح اسـتقرَّ علـى هـذا المـصطلح إلـى يومـنا هذا [2].

البـدل:

البدل لغةً هو: الخَلَفُ والقائم مقام الشَّيء وغيره [3]. واصطلاحاً هو: (التّابع المقصود بالحُكْمِ بلا واسطةٍ) [4]. وقد سَيْطَرَ مصطلح (البدل) على باقي المصطلحات الأُخرى في القرن الرّابع وما تلاه مِن القرون [5]. على أنَّ أبا حيّان ذكرَ أنَّه يُسمّى (التّبيع) [6].

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضّرب 605/2. همع الهوامع 190/5.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 45/2. اللّمع ص 173. الفوائد والقواعد ص 376. شرح عيون الإعراب ص 233. شرح المُفصل 71/3. المقرّب ص 272. شرح الكافية الشّافية 310/1. شرح الرّضي 394/2. ارتشاف الضّرب 605/2. توضيح المقاصد والمسالك 118/2. شرح التَّصريح 130/2. همع الهوامع 190/5.

(3) يُنظر: لسان العرب 48/11 (بدل). كشاف اصطلاحات الفنون 192/1.

(4) شرح الحدود النَّحويَّة ص 125. ويُنظر: الكُلّيات ص 231. كشاف اصطلاحات الفنون 192/1.

(5) يُنظر: الأصول في النَّحو 64/2. الجمل ص 23. اللّمع ص 169. التّبصرة والتّذكرة ص 74. الفوائد والقواعد ص 369. البَيان في شَرح اللُّمع ص 288. شرح عيون الإعراب ص 237. المُفصل ص 121. كشف المشكّل في النَّحو ص 196. المقرَّب ص 266. شرح الكافية الشّافيّة 29/2. شرح الرَّضي 379/2. ارتشاف الضّرب 619/2. توضيح المقاصد والمسالك 152/2. شرح الآجروميّة 494/2. شرح التَّصريح 155/2. همع الهوامع 212/5.

(6) يُنظر: ارتشاف الضّرب 619/2.

وقد نسبَ المتأخِّرون مصطلحات (التّرجمة، والتّبيين، والتّكرير) إلى الكوفيين. والبدل إلى البصريين[1]. ونسبُوا إلصاق هذه المصطلحات إلى علماء ينتمون إلى مرحلة التّأسيس. قال المراديّ في (البدل): (هو اصطلاحُ البصريين، وأمّا الكوفيُّون فقال الأخفش: يُسمُّونه بالتَّرجمة والتَّبيين. وقال ابن كيسان: يُسمّونه التَّكرير)[2]. وقد فصَّلنا القول في هذه المصطلحات في الباب الأوَّل.

والذي يُهمُّنا في هذا المصطلح أنَّه ازدادت أقسامه، وتفرَّقتْ، فبعد أن كان يشملُ على مصطلحات قليلة، فصَّل علماء النَّحو في القرن الرَّابع، وما تَلاه القول في أقسام البدل. وهذا عرضٌ بها:

1- مصطلح (الكُلّ مِن الكُلّ) : استعمل ابن السَّرّاج لهذا المصطلح، مثل ما ناقشناه لدى سيبويه. قال ابن السَّرَّاج: (ما أبدلته مِن الأوَّل وهو هو)[3]. أمّا الزَّجَّاجيُّ في القرن الرَّابع الهجريّ عينه، فقد استعمل مصطلح: (بدل الشَّيء مِن الشَّيء وهما لعينٍ واحدة)[4]. وأمّا ابن جنّي فقد استعمل مصطلح (بدل الكُلّ)[5]. ومِن هنا بدأ العلماء في استعمال هذا المصطلح؛ فسمّاه الثَّمانينيُّ (بدل الكُلّ مِن الكُلّ)[6].

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضّرب 619/2.

(2) توضيح المقاصد والمسالك 152/2. ويُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح 155/2. همع الهوامع 212/5.

(3) الأصول في النَّحو 46/2.

(4) الجمل ص 23.

(5) اللّمع ص 169.

(6) الفوائد والقواعد ص 371.

وقد استمرَّ علماء القرن السّادس في استعمال هذا المصطلح [1] إلّا أنَّ الحَيْدَرَةَ اليمنيّ (ت 599هـ) انتقد هذا المصطلح، وعاد إلى استعمال مصطلح (بدل الشَّيء مِن الشَّيء) [2]. قال: (فأمّا قولهم: بدل الكُلّ مِن الكلّ، فكلام مختلٌّ معناه بدل الشَّيء مِن نفسه، فتجعل البدل والمبدل منه شيئاً واحداً) [3].

ومِن هذا الانتقاد راح النَّحويُّون يبحثون عن مصطلحات أخرى غير هذا المصطلح. فقد ابتدع ابن مالك مصطلح (البدل المُطابق) : (... فذكرتُ منها المُطابق. والمراد به ما يُريدُ النَّحويون بقولهم: بدل الكُلِ من الكُلِّ. وذِكْرُ المطابقة أولى، لأنَّها عبارة صالحة لكلِّ بدلٍ يُساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الأخرى...) [4].

على أنَّنا نجد مِن علماء النَّحو مَن استمرَّ في استعمال المصطلحين (بدل الشَّيء مِن الشَّيء) [5]، و(بدل الكلّ مِن الكُلّ) [6].

ومِن الأهمّيّة أنْ نذكر أنَّ ابن يعيش استعمل مصطلح (بدل الشّيء مِن الشَّيء) ؛ ليدلَّ به على (بدل البعض مِن البعض)؛ قال: (بدل

---

(1) يُنظر: شرح ملحة الإعراب ص 184. المُفصل ص 121. البَيان في شَرح اللُّمع ص 121.

(2) يُنظر: كشف المشكل في النَّحو ص 196.

(3) كشف المشكل في النَّحو ص 197.

(4) شرح الكافية الشّافية 29/2.

(5) يُنظر: المُقرّب ص 266.

(6) يُنظر: شرح الرَّضي 384/2. شرح اللّمحة البدريّة 299/2. شرح الآجروميّة 495/2. همع الهوامع 212/5.

الشَّيء مِن الشّيء وهو بعضه)[(1)].

وابتدع أبو حيّان الأندلسيُّ مصطلحاً آخر؛ ليدلَّ به على (بدل الكُلّ مِن الكُلّ)، وهو مصطلح (موافق مِن موافق) . قال: (بدل موافق مِن موافق هو الذي يُسمُّونه بدل الكُلّ مِن الكُلّ، وبعض أصحابنا اصطلح عليه ببدل الشَّيء مِن الشَّيء...)[(2)].

وقُصارى القول إنَّ هذا المصطلح لم يستقرَّ عند النَّحويين القُدامى. فاستعمل كُلُّ نحويّ المصطلح الذي وجده مناسباً معَ فكره، وتوجيهه النَّحويّ لهذا النَّوع مِن (البدل).

أمّا المحدثون فلم يستقرَّ هذا المصطلح عندهم أيضاً. فقد ذكر الباحثون المحدثون الذين ألَّفُوا كُتُباً في النَّحو على طريقة القُدامى، المصطلحات كافّة: (بدل الكُلّ مِن الكُلّ)، و(بدل المُطابق)، و(بدل المُوافق)، مِن دون تفضيل مصطلح على آخر[(3)].

2- مصطلح (بدل البعض مِن الكُلّ) ، أو (بدل البعض): استعمل النَّحويُّون في القرن الرَّابع هذا المصطلح[(4)] وسارَ أغلب النَّحويين قديماً وحديثاً على طريقة استعمال علماء القرن المذكور[(5)]. إلّا أنَّ عدداً مِن

(1) شرح المُفصل 64/3.

(2) ارتشاف الضّرب 621/2.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 530/3. تجديد النَّحو ص 130. المحيط 276/2. التَّطبيق النَّحويّ ص 382. معاني النَّحو 198/3.

(4) يُنظر: الأصول في النَّحو 47/2. الجمل ص 23. اللُّمع ص 169.

(5) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 371. شرح ملحة الإعراب ص 184. المُفصل ص 121. شرح الكافية الشّافية 30/2. ارتشاف الضّرب 622/2. توضيح المقاصد والمسالك 2/ 152. شرح الآجروميّة 495/2.

النَّحويين استعملُوا له مصطلح: (بدل الشَّيء مِن الشَّيء) [1]. وقد وضّحنا ذلك في الفقرة السّابقة.

3- مصطلح (بدل الاشتمال) : سمّاه ابن السّراج بدل (ما كان مِن سببه) [2]. مع أنَّه ذكر عبارة الاشتمال عند شرحه لهذا النَّوع. قال عنه: (وهو المشتمل عليه نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبَهُ..) [3].

وكان أغلب النَّحويين قديماً وحديثاً يستعملون مصطلح (بدل الاشتمال) [4]، إلَّا الصَّميريّ فإنَّه استعمل (بدل الشَّيء مِن الشَّيء وهو مشتمِلٌ عليه) [5]، وإلَّا ابن فضّال المجاشعيّ، واصطلح عليه، بدل (ليس هو الأوّل ولا بعضه، ولكنَّ المعنى يصحُّ عليه) [6].

4- مصطلح (بدل الغلط والنّسيان) : وجدنا أنَّ سيبويه استعمل هذا المصطلح، واستعمله النُّحاة أيضاً حتّى القرن السّابع الهجريّ. فبدأ النُّحاة بعد ذلك في تقسيمه، أو استخدام مصطلحات غيره. وبدل الغلط أو النّسيان،

---

(1) يُنظر: التّبصرة والتّذكرة ص 74. شرح عيون الإعراب ص 238. شرح المُفصل 64/3. النَّحو الوافي 531/3. المحيط 275/2.

(2) الأصول 47/2.

(3) الأصول 47/2. وهذا ما فعله الزَّجاجيُّ؛ إذ ذكر الاشتمال أثناء شرحه لبدل الاشتمال، ولكنّه عنونه بـ (بدل المصدر مِن الاسم، إذا كان المعنى مشتملاً عليه). الجمل ص 23.

(4) يُنظر: اللّمع ص 169. الفوائد والقواعد ص 371. شرح ملحة الإعراب ص 185. المُفصل ص 121. المقرّب ص 267. شرح الكافية الشّافية 30/2. شرح الرَّضي 2/ 385. شرح اللَّمحة البدريّة 300/2. ارتشاف الضّرب 622/2. همع الهوامع 512/5. النَّحو الوافي 532/3. المحيط 273/2.

(5) التّبصرة والتّذكرة ص 74.

(6) شرح عيون الإعراب ص 238.

هو: (على جهة سبق اللّسان إلى ما يريده الإنسان فيرجع عنه إلى ما يريده)(1). مثل قولنا: جاء زيدٌ عمروٌ. فعمروٌ بدلُ غلطٍ أو نسيانٍ مِن (زيد). وكما قلنا قبل قليل: إنَّ علماء النَّحو إلى القرن السّابع الهجريّ، أطلقُوا هذا المصطلح، إمّا باستعمال مصطلح (بدل الغلط والنِّسيان)(2)، وإمّا (بدل الغَلَطِ)(3).

أمّا ابن عصفور فقد جعل كُلّاً مِن (الغلط) و(النِّسيان)، قسماً لوحده، وعرَّف بكلٍّ واحد منهما. قال في بدل الغلط: (وهو أنْ تبدلَ لفظاً تُريده مِن لفظٍ سبق إليه لسانُك وأنت لا تريده)(4). وقال في حدِّ بدل (النِّسيان): (وهو أنْ تُبدلَ لفظاً تُريده مِن لفظٍ توهَّمتَ أنّه المُراد وليس كذلك، وذلك نحو قولك: (ضربتُ زيداً عمراً). فذكرت زيداً غالطاً وناسياً، ثُمَّ أتيتَ بالمراد وهو عمروٌ)(5). وعلى هذا قال المُراديُّ: (زاد ابن عصفور: بدل النِّسيان)(6). وأيَّد ابن هشام ابن عصفور فيما ذهب اليه(7).

ونذكر هنا أنَّ ابن فضَّال المجاشعيّ أضاف مصطلح (السَّهو) إلى عنوانات هذا النَّوع مِن البدل، وقد سمّاه: (بدل غالطٍ أو ساهٍ أو ما سبقَ لسانه)(8).

---

(1) التّبصرة والتّذكرة ص 74.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 48/2. اللّمع ص 169. الفوائد والقواعد ص 471. شرح ملحة الإعراب ص 185. البَيان في شَرح اللُّمع ص 293.

(3) يُنظر: الجمل ص 23. التّبصرة والتّذكرة ص 74. المُفصل ص 121. كشف المشكل في النَّحو ص 198. شرح المُفصل 66/3.

(4) المُقرَّب ص 267.

(5) المُقرَّب ص 267.

(6) توضيح المقاصد والمسالك 156/2.

(7) يُنظر: أوضح المسالك 66/3.

(8) شرح عيون الإعراب ص 238.

وفي القرن السّابع الهجريّ، بدأ التّوسُّعُ في هذا المصطلح، فنجدُ أنَّ ابن عصفور والرَّضيّ الاسترابادي قسَّمَا هذا المصطلح ثلاثة أقسام؛ هي:

أ - مصطلح البَداء [1]: بَدَا الشَّيءُ يَبْدُو بَدْواً وبَداءً: ظهر [2] وقد فسَّر الشَّيخ محمد محيي الدّين عبد الحميد (رحمه الله) المعنى فقال: (البَداء.. ظهور الأمر بعد أنْ لم يكن ظاهراً، والمراد أنْ يظهر لكَ الصَّواب بعد خفاء حاله عليك) [3]. فاصطلاحاً هو: (أنْ تذكر المبدل عن قصدٍ وتعمُّدٍ، ثُمَّ تُوهِمُ أنَّك غالطٌ، لكون الثّاني أجنبيّاً، وهذا يعتمده الشُّعراء كثيراً للمبالغة والتَّفنُّن في الفصاحة، وشرطه أنْ يرتَقي مِن الأدنى للأعلى، كقولك: هندٌ نجمٌ، بدرٌ، شمسٌ، كأنَّك وإنْ كُنتَ معتمداً لذكر النَّجم، تغلط نفسك، وتُري أنَّك لم تقصد في الأوَّل إلّا تشبيهاً بالبدر...) [4].

ب - مصطلح (النّسيان) : وهو النَّوع الثّاني مِن أنواع الغلط عن الرَّضيّ الاسترآباديّ [5].

جـ - مصطلح (الغلط الصَّريح) : وهذا النَّوع الثّالث [6].

نلحظ أنَّ مصطلح (الغلط والنِّسيان) ، بدأ بالتَّوسُّع، ولم يقف الأمر عند هذا، بل قام ابن مالك بابتداع مصطلحات أخرى تعني (النِّسيان)، و(الغلط)، وهي:

---

(1) ضَمَّ محققُ كتاب (شرح الرضي) الباء، والصَّحيح هو فتحُها. يُنظر: لسان العرب 1/ 26 (بدأ) أوضح المسالك 66/3.

(2) يُنظر: لسان العرب 65/14 (بدا).

(3) أوضح المسالك 66/3. الهامش المُرقَّم بـ (6).

(4) شرح الرّضي 386/2. ويُنظر: المُقرَّب ص 276.

(5) يُنظر: المُقرَّب ص 267. شرح الرّضي 386/2.

(6) يُنظر: المُقرَّب ص 267. شرح الرّضي 386/2.

1- مصطلح (بدل المباين) : وقصد به بدل الغلط [1].

2- مصطلح (بدل الإضراب) : وهو بدل البَداء عينه [2].

إذن بدل المباين، والبَداء، والإضراب، والنِّسيان، والغلط، والسَّاهي، تعني شيئاً واحداً في باب البدل [3].

على أنَّ ابن هشام حَسَمَ الأمر، فسمَّى هذا النّوع مِن (البدل): (بدل المباين)، ووضع المصطلحات الأُخرى ضمن تقسيمات (المباين)؛ قال: (والمباين: إمَّا إضراب، أو غلطٌ) [4]؛ لكنَّه عاد فسمّى المباين، (البداء) [5]. على أنَّ مِن النَّحويين مَن رَبَطَ بين (البَداء) و(الإضراب)، وجعلهما شيئاً واحداً [6].

أمَّا المحدثون فقد سمّوه (المباين أو المُباينة) [7]، وتابعُوا في ذلك ابن هشام في تقسيماته الثّلاثة. إلّا أنَّ الدُّكتور فاضل السّامرّائيّ سمَّاه مصطلح (بدل المغاير) ؛ فقال: (البدل المغاير: هو بدل الغلط والإضراب والنّسيان) [8].

وبذا نرى أنَّ (البدل) ومصطلحاتِهِ، وأقسامه، مِن المصطلحات المُشْكِلَةِ في الدَّرس النَّحويّ.

---

(1) يُنظر: شرح الكافية الشّافية 30/2.

(2) يُنظر: شرح الكافية الشّافية 29/2.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 152/2.

(4) شرح اللّمحة البدريّة 30/2.

(5) يُنظر: شرح اللّمحة البدرّية 30/2.

(6) يُنظر: ارتشاف الضّرب 629/2. همع الهوامع 214/5.

(7) يُنظر: جامع الدروس العَربيَّة 168/3. النَّحو الوافي 534/3. المحيط 272/2 - 273. التَّطبيق النَّحوي ص 383.

(8) معاني النَّحو 303/3.

التَّوكيد:

التّوكيد لغةً هو التَّشديد [1]. واصطلاحاً هو: (تابع يُقصد به كون المتبوع على ظاهره) [2]. والحقُّ أَنَّ الخلط الذي وجدناه في مصطلح (البدل) ، نجده أيضاً في تقسيمات (التّوكيد)، ولم يتَّفقُوا إلَّا على مصطلح (التّوكيد) ، ولم يستعملُوا غيره [3]. وهذا تصوُّرٌ لتطُّور المصطلح في النَّحو:

1- قسَّم ابن السَّرّاج (التّوكيد) قسمين [4]:

أ - مصطلح (التَّكرير) : وهو أيضاً على نوعين:

- الذي يُعاد فيه الاسم بلفظه، وهو التّوكيد اللَّفظيُّ.
- إعادة المعنى بلفظٍ آخر، وهو المعنويُّ.

ب - والآخر، قال عنه: (التَّأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم) [5].

ويبدو أنَّ هذا التَّقسيم ابتدائيٌّ، يُهيِّءُ للتَّقسيم المستقرِّ عليه، كما سنرى ذلك بعد قليل.

2- وفي القرن الخامس الهجري، قسَّم الصَّميريُّ التّوكيد قسمين:

أ - مصطلح (تمكين المعنى) : قال: (فأمّا تمكين المعنى فإنَّه يكون بتكرير الشَّيء كقولك: قام زيدٌ زيدٌ، وذهبَ ذهَبَ) [6].

ب - مصطلح (إزالة الغلط) : وقال: (وأمَّا التّوكيد لإزالة الغلط

(1) يُنظر: لسان العرب 466/3 (وكد).

(2) شرح الحدود النَّحويَّة ص 122.

(3) يُنظر: الجمل ص 21. اللّمع ص 165. الفوائد والقواعد ص 360. شرح عيون الإعراب ص 217. شرح ملحة الإعراب ص 183. وغيرها.

(4) يُنظر: الأصول 19/2 - 20.

(5) الأصول في النَّحو 21/2.

(6) التّبصرة والتّذكرة ص 79.

فكقولك: جاءني إخوتك كُلُّهم..)[1].

نفهم مِن هذا المقصود بـ (تمكين المعنى) هو (التّوكيد اللّفظيُّ). أمَّا مصطلح (إزالة الغلط) فهو (التّوكيد المعنويّ).

3- ونرى في القرن الخامس الهجريّ أيضاً، تقسيماً آخر، وهو (تكرير اللّفظ والمعنى)، ومصطلح (تكرير المعنى دون اللّفظ) ؛ قال الثَّمانينيّ: (والتّوكيد على ضربين: ضربٌ يكون بتكرير لفظ الأوَّل ومعناه، وضرب يكون بتكرير معنى الأوَّل دون لفظه)[2]. ولا شكَّ أنَّ الأوَّل هو (اللَّفظيُّ)، والآخر هو (المعنويُّ).

4- وفي القرن السّادس الهجريّ، قسَّم الزَّمخشَريّ (التّوكيد) إلى مصطلحين جديدين، هما: (تكرير صريح)، و(تكرير غير صريح). قال: (التّأكيد هو على وجهين تكرير صريح وغير صريح. فالصَّريح نحو قولك رأيتُ زيداً زيداً.. وغير صريح نحو قولك فعلَ زيدٌ نفسه)[3]. فالصَّريح هو التّوكيد اللَّفظيُّ، وغير الصَّريح هو المعنويُّ.

5- وفي القرن السّادس أيضاً، بدأت بوادر استقرار هذين المصطلحين، لينتهي أمرهما على (لفظيّ)، و(معنويّ). فقسَّمهما الحيدرة اليمنيّ إلى (توكيد اللَّفظ)، و(توكيد المعنى)[4].

6- استقرَّ ما يخصُّ مصطلح (التّوكيد) ، على يد ابن مالك، فقد قسَّم (التّوكيد) إلى: معنويّ، ولفظيّ[5]. وهذان التَّقسيمان ما زالا مستقرَّين إلى

(1) التّبصرة والتّذكرة ص 79.

(2) الفوائد والقواعد ص 360.

(3) المُفصل ص 111.

(4) يُنظر: كشف المشكل في النَّحو ص 193.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشّافية 308/1.

يومنا هذا [1].

وبقيَ أنْ نذكرَ مسألةً في باب التّوكيد، وهي أنَّ ابن فضّال المجاشعيّ، فَصَلَ بين (التَّكرير)، و(التّوكيد)، وجعلَ كلَّ واحدٍ منهما تابعاً لوحده [2]. والشَّكل الآتي، تقسيمٌ بما أراده ابن فضَّال:

- التَّكرير
  - تكرير بدون فعل.
  - التَّكرير بالفعل.
- التَّوكيد
  - التَّوكيد المعنويُّ.
  - الألفاظ العامّة.

(1) يُنظر: شرح المُفصل 39/3. شرح الرّضي 363/2 - 375. ارتشاف الضّرب 208/2. توضيح المقاصد والمسالك 104/2. شرح اللّمحة البصريّة 285/2 - 288. شرح الآجروميّة 487/2 - 489. شرح التَّصريح 120/2. همع الهوامع 197/5، 206. جامع الدروس العَربيَّة 164/3 - 165. النَّحو الوافي 405/3. وغيرها.

(2) يُنظر: شرح عيون الإعراب ص 217.

المبحث الثالث
مصطلحات الأبواب النّحويّة

مصطلحا المبتدإ والخبر:

مِن المصطلحات المهمّة في النَّحو العربي، فلا يكاد كتابٌ مِن كتب النَّحو بخاصَّة والعربيّة بعامَّة يخلو منهما. فالابتداء موضوع نجده في الأعمَّ الأغلب في أوّل أبواب المرفوعات. ويُعَدُّ بعد ذلك مِن الموضوعات العُمَدِ في النَّحو العربي (1).

وقد رأينا في الباب السَّابق مِن هذهِ الأُطروحة أنَّ لهذين المصطلحين ألقاباً وعبارات عديدة، هي مِن ابتداعات النَّحويين في القرون الثَّلاثة الأولى. إلَّا أنَّ مصطلحا (المبتدأ) و(الخبر) هما الأكثرُ دوراناً في القرن الرَّابع وما تلاه.

وقد حدَّد النَّحويون معنى (المبتدأ) وعرَّفُوا به وبأنواعه. فقالوا في حدِّهِ: (الاسم المجرّد عن عامل لفظيّ، لفظاً، أو حكماً، مُخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى) (2). على أنَّ هذا التّعريف جامع مانع، إلَّا أنَّنا نجد النَّحويين يحدُّونه بحدودٍ أُخرى، لا تخرج عن هذا المعنى قال ابن السَّرَّاج في حَدِّه: (المبتدأ: ما جردته مِن عوامل الأسماء ومِن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أنْ تجعله أوَّلاً لثانٍ مبتدأً به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنِي

---

(1) يُنظر: همع الهوامع 3/2.

(2) يُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 95. الكلّيات ص 806. كشاف اصطلاحات الفنون 145/1.

واحد منهما عن صاحبه)[1] وحدَّه ابن مالك فقال: (وهو ما عَدِمَ حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً مِن مُخبَرٍ عنه، أو وَصْفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل وأغنى)[2].

وليس همّي هنا أنْ أُقدِّم تعريفات عديدة لمصطلح (المبتدإ) وإنَّما أودُّ أنَّ أبيّن أنَّ هذا المصطلح تطوَّر في مفهومه تطوُّراً كبيراً. فبينما نجد تعريف ابن السَّرَّاج هو أقرب إلى روح النَّحو ودرسه، نجد تعريف ابن مالك في القرن السَّابع الهجريّ يقترب مِن الفلسفة، والمنطق، ويُقَدِّمُ في فحواه دلالات هي أقلُّ ما يُقال عنها أَنها في حاجة إلى تفسير وتحليل. إذن مصطلح (المبتدأ) تطوَّر في مفهومه. أمَّا في تسميته فقد استقرَّ على هذا المصطلح.

وقد أشار النَّحويُّون إلى استعمالهم لمصطلحات أُخرى تخص (المبتدأ) قال المطرّزيُّ: (ويُسمَّى الأوَّل[3]: مبتدأً ومسنداً إليه، ومحدَّثاً عنه)[4]. ومع هذه المصطلحات فإنَّ (المبتدأ) هو ما استقرَّ عليه استعمال النَّحويين[5]. كما قلنا قبل قليل.

وثمّة مسألة أخيرة، نودُّ إبرازها هنا، وهي مسألة اسم الباب

---

(1) الأصول في النَّحو 58/1.

(2) التّسهيل ص 44.

(3) أي: المبتدأُ.

(4) المصباح ص 99.

(5) يُنظر: المصطلح: الأصول في النَّحو 58/1، 59. الجمل ص 36. الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد 213/1. اللّمع ص 79. الفوائد والقواعد ص 158، 159. شرح عيون الإعراب ص 92. المفصل ص 24، 26. البيان في شرح اللّمع ص 100. أسرار العربية ص 66، 67. شرح المفصل /التَّخمير 257/1. التّسهيل ص 44. المقرّب ص 88. مُثُل المقرَّب ص 122. المصباح ص 99. ارتشاف الضرب 24/2. أوضح المسالك 131/1. المساعد 205/1. شرح الآجرومية 252/1. شرح التصريح على التوضيح 154/1. همع الهوامع 3/2. حاشية الصبان 306/1. وغيرها.

الذي يُذكر فيه (المبتدأ) و(الخبر) معاً. فقد ذهب نحويون إلى تسميته باب (الابتداء)، وآخرون باب (المبتدإ). وقد خلط عدد من النَّحويين في مصطلحاته بأوّل الباب حتى عند المؤلف الواحد. فهذا ابن مالك يَسِمُهُ في شرح الكافية الشافية[1] بباب (الابتداء) بينما نجده في كتابيه (التَّسهيل)[2] و(شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ)[3] باب (المبتدإ). ولا فرق عند النَّحويين بين المصطلحين في أوّل الباب، إلّا أننا سنجدُ أنَّ مصطلح (الابتداء) سيأخذ معنى آخر يستقرّ عليه فيما بعد.

أمَّا مصطلح (الخبر) فحاله لا يختلف عن حال (المبتدإ)، فقد وجدنا أنَّ النَّحويين يُسمُّونه تسميات عديدة منها (الفعل) و(الحال). إلّا أنَّها كانت مصطلحات فرديّة لم تَتَخَطَّ كتبهم، فبقيَتْ أَدلة على تطوُّر المصطلح النَّحويّ مِن الكَثرة في الدّلالة عليه إلى دلالة المصطلح الواحد، وهذا ما حدث مع مصطلح (الخبر) .

والحقُّ أَنَّ معنى (الخبر) لغة هو (العلِم) قال أبو البقاء الكفويُّ: (الخبر لغة بمعنى العِلم، والخبير في أسماء الله تعالى بمعنى العليم، ولهذا سُمّي الامتحان الموصول به إلى العلم اختباراً بمقتضى معناه اللُّغويّ)[4].

أمَّا في الإصطلاح فهو: (ما أُسْنِدَ إلى المبتدإ وهو عامله في الأصح)[5]. وكلُّ مُتَصَدٍّ لهذا المصطلح سيقف عند أمرين اثنين هما:

الأوّل: أَنَّ حَدَّ مصطلح الخبر مِن الأمور التي تعسر على كُلِّ قارئ

(1) يُنظر: 55/1.
(2) يُنظر: ص 44.
(3) يُنظر: ص 156.
(4) الكليات ص 414.
(5) الكليات ص 417. ويُنظر: شرح الحدود النَّحويّة ص 97. كشاف اصطلاحات الفنون 16/2.

للعلوم العربيّة وغيرها. قال الكَفَويُّ: (واختلف في حَدِّه، فقيل: لا يُحَدُّ لعسرِهِ)[1]. وعُسره هذا يفسِّره الأمر الآخر وهو: اختلاف معانيه مِن علم إلى آخر[2]. إذ استعمله المنطقيون والبلاغيون، والأصوليون، والمتكلمون، والمحدثون وغيرهم[3].

وعلى الرَّغم مِن المصطلاحات الخاصّة بالخبر، التي رأيناها في الباب السَّابق ومصطلحات أُخرى ذكرها المُطرِّزيُّ مثل (المسند) و(الحديث)[4]. إلّا أنّنا نجد أنَّ (الخبر) هو الذي كُتِبَ له البقاء إلى يومنا هذا؛ لما يدلُّ في معناه على أنه يُخبر عن المبتدإ وتتمُّ به الجملة الاسمية، ووضُوحُهُ هذا هو الذي كتب له البقاء إلى يومنا هذا[5].

أمَّا الباحثون المحدثون فنجد أنَّ الأعمَّ الأغلبَ منهم يستعملون مصطلح (المبتدإ) ومصطلح (الخبر)[6]. إلّا أنَّ مفهومهم حول المصطلحين اختلف مِن باحث إلى آخر. فبينما ذهب الأُستاذ عباس حسن إلى دمج مفهوم

(1) الكليات ص 415.

(2) سنقف عليها جميعاً في الفصل القابل إنْ شاء الله.

(3) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 16/2. الأساليب الإنشائية في النَّحو العربي ص 35.

(4) يُنظر: المصباح ص 99.

(5) يُنظر: مصطلح الخبر: الأصول في النَّحو 59/1، 62. الجمل 36، 37. الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد 255/1، 273. اللّمع ص 81. الفوائد والقواعد ص 160. شرح عيون الإعراب ص 91. المفصل ص 23، 24، 26. الحلل في إصلاح الخلل ص 151. أسرار العربية ص 72. شرح الكافية الشافية 57/1. التّسهيل ص 47. المصباح ص 99. ارتشاف الضرب 45/2. شرح الآجرومية 255/1. شرح التّصريح على التّوضيح 154/1، 160. همع الهوامع 5/2، 10.

(6) يُنظر: النَّحو الوافي 104/1. جامع الدّروس العربية 164/2. تجديد النَّحو ص 137. التّطبيق النَّحويّ ص 86. الأساليب الإنشائية في النَّحو العربي ص 35.

القُدامى ذهب آخرون إلى ابتكار مفهوم جديد للمصطلحين. قال الأُستاذ عباس حسن: (اسم مرفوع في أوّل جملتهِ مُجرّد مِن العوامل اللّفظية محكوم عليه بأمر... والخبر هو: اللّفظ الذي يُكمل المعنى مع المبتدإ، ويتمّم معناه الأساسي)[1]. وقال الدُّكتور شوقي ضيف: (المبتدأ هو الاسم المرفوع في أوّل الجملة الاسميّة، ولذلك سُمّي المبتدأ، وهو موضوع الجملة ومحورها، ويتمّم جملتَهُ خبرٌ مرفوع مثل: (زيدٌ عاقل).)[2].

نلحظ مِن خَلَلِ التّعريفين أنَّ الباحثِينَ المحدثِينَ لم يضعُوا مصطلحاً جديداً لباب (الابتداء) أوّلاً، وأنّهم حَدَّثوا مفهوم مصطلح (المبتدإ) ومصطلح (الخبر) ثانيا، ولا نلمس إضافةً أُخرى غير هذهِ.

وثمَّة مصطلحات أخرى نجدها في كتب القُدامى والمحدثين لها مسيسٌ بمصطلحي (المبتدإ) و(الخبر) وهي:

أ - المسند والمسند إليه: السندُ لغةً هو ما ركنتَ إليه، واعتمدتَ عليه واتّكأتَ[3]، والإسناد الإضافة[4]. أمّا في الاصطلاح فالإسناد هو: (نسبة إحدى الكلمتين حقيقة إلى الأخرى، بحيثُ تفيد المخاطب فائدة تامّة، أي مِن شأنِهِ أنْ يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصحُّ السُّكوت عليها)[5]. وعلى هذا سمّي المبتدأ (المسند إليه)، والخبر (المسند)[6].

(1) النَّحو الوافي 401/1 - 403. ويُنظر: جامع الدّروس العربية 164/2.

(2) تجديد النَّحو ص 137. ويُنظر: التّطبيق النَّحويّ ص 86. الأساليب الإنشائية في النَّحو العربي ص 35.

(3) يُنظر: المعجم الوسيط 453/1.

(4) يُنظر: البيان في شرح اللّمع ص 102. البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ 535/1.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 339/2. ويُنظر: الكلّيات ص 100.

(6) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 341/2.

وهذان المصطلحان هما أقلُّ دوراناً في كتب النَّحو مِن مصطلحي (المبتدإ) و(الخبر). على الرَّغم مِن أنَّهما مِن المصطلحات التي استعملها سيبويه، وعدَّهما ركني الجملة كما بيَّنَّا ذلك في الباب السّابق.

فمِن استعمالهم للمصطلحين (المسند والمسند اليه): (... مِن حيث إنَّ الإسناد لا يتأتَّى بدون طرفين مسند ومسند إليه ونظير ذلك أنَّ معنى التَّشبيه في كأنَّ لمَّا اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين وشبههما بالفاعل أنَّ المبتدأ مثله في أنَّه مسند إليه، والخبر في أنَّه جزء ثان من الجملة)[1]. فهذانِ المصطلحانِ إذن لا يخصَّان المبتدأ والخبر وإنَّما رُكْنَا الجملة العربيَّة (الفعل والفاعل) أيضاً. على أنَّنا نجدهم يستعملونه للمبتدإِ والخبر أكثر مِن الفعل والفاعل[2].

ولم يكتفِ النَّحويون في استعمال المصطلحين بل عللُّوا سبب اصطلاح المسند والمسند إليه للمبتدإِ والخبر فقالُوا: (والصَّحيح أنَّ المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند، وذلك أنَّكَ جئت بالأوّل وهو المبتدأ، فجعلته أصلاً لما بعده، ولم تنبَّه على شيءٍ قبله، ثمَّ جئتَ بالخبر فصار فرعاً عليه لكونِهِ محتاجاً إليه. فلذلك صار الثاني مسنداً إلى الأوَّل)[3].

هذا هو مفهوم مصطلحي المسند والمسند إليه عند النُّحاة القُدامى. أمَّا المحدثون فقد عَنَوا بالمصطلحين عناية كبيرة، حتَّى نجد أنَّ الأُستاذ إبراهيم

(1) المفصل ص 24.

(2) يُنظر المصطلحان: الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد 213/1. اللّمع ص 79. المفصل ص 24. البيان في شرح المفصل ص 102. الغرّة المخفية 397/1. التّوطئة ص 216. المصباح ص 99. الإرشاد ص 34. شرح الرّضي 225/1. البسيط في شرح الجمل 1/ 535. الفوائد الضيائية 275/1. 278.

(3) البيان في شرح اللُّمع ص 102.

مصطفى (رحمه الله) يتبّنى هذينِ المصطلحينِ ويستعملهما على أساس أنَّهما رُكْنَا الجملة العربيّة، وكان همُّه الأوّل والأخير في تبنِّي المصطلحين أنَّه أراد أنْ يتخلَّص مِن نظرية العامل في النَّحو العربي. فذهب إلى أنَّ العلاقة بين المسند والمسند إليه هي الإسناد، وانطلق مِن هذا المفهوم في دراسة المرفوعات بخاصَّة وجعل (الضمّة) علم الإسناد[1]. وقد فسَّرَ تلميذُ الأُستاذِ إبراهيم مصطفى، الدُّكتورُ مهدي المخزوميّ هذهِ الفكرة فقال: (والجملة التامّة التي تُعبِّر عن أبسط الصُّور الذّهنية التَّامَّة التي يَصُحُّ السُّكوت عليها، تتألَّف مِن ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: (1) المسند إليه، أو المتحدَّث عنه، أو المبني عليه. (2) المسند الذي يُبنى على المسند إليه، ويتحدَّث به عنه. و(3) الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند اليه)[2]. وقد وضَّح الفكرة بأمثلة وأدلَّة قدَّمها لتعضيد ما ذهب إليه[3].

نستنتج مِن هذا كُلّه أنَّ مصطلحا (المسند) و(المسند إليه) ظَهَرَا مع ظهور مصطلحي (المبتدإ) و(الخبر)، إلّا أنَّ القُدامى لم يُرَكِّزُوا اهتمامهم على مصطلحي (المسند) و(المسند إليه). حتَّى جاء الباحثون المحدثون فوجدوا أنَّ أفكارهم النَّحويَّة حول الجملة العربية تتماشى مع هذين المصطلحين، لذا نجدهم استعملوهما بدل المبتدإ والخبر وعدوّهما ركني الجملة العربيّة.

ب - مصطلح الجثَّة: الجُثَّة لغةً هو: (شخص الإنسان، قاعداً أو نائماً؛ وقيل جُثَّةُ الإنسان شخصه، مُتَّكِئاً أو مضطجعاً)[4]. واصطلاحاً هو: (ما

---

(1) يُنظر: تفصيل قوله: إحياء النَّحو ص 53 - 60.

(2) في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 31.

(3) يُنظر: في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 31.

(4) لسان العرب 127/2. (جثَث).

كان عبارة عن شخصٍ، نحو: زيد، عمرو) [1]. إذن مصطلح الجثَّة هو بمعنى الأعلام للأشخاص. ومعناه اللُّغويُّ قريب مِن معناه الاصطلاحيّ.

والجثَّة مِن المصطلحات التي نجدها مستعملة في كتب النَّحو. ومعناه أنَّ الظُّروف تصلح أنْ تكون أخباراً عن المبتدإ فإذا كانت ظُروفاً مكانية فلا مُشكِلٌ في ذلك فنقول: زيدٌ خلفكَ. أمَّا إذا كانت الظُّروف للزَّمان فثمَّة تفصيل؛ فإذا كان للحدث جاز الإخبار عن المبتدإ فنقول: القتالُ السَّاعة. أمَّا إذا كان الإخبار عن الجثّة، فقال النَّحويون أنَّه لا يجوز ذلك [2].

وقد علَّل النَّحويُّون سبب عدم الإخبار عن جثّة إذا كانتِ الأخبار ظروف زمانٍ عن المبتدإ الجثَّة فقالُوا: (واعلم أنَّ المبتدأ إذا كان جثّة، لم يجزْ أنْ يكون ظرفُ الزَّمان خبراً له؛ لقلَّة الفائدة مِن ذلك) [3]. وقد أكثر النَّحويُّون مِن استعمال هذا المصطلح في كتبهم [4]. إلَّا أنَّنا نجد أَنَّ عدداً مِن النَّحويين استعملُوا مصطلحات أخرى تدلُّ على معنى هذا المصطلح، وهي:

1- مصطلح (الأشخاص) : استعمل هذا المصطلح الحريريُّ، قال: (ويكون الخبر ظرف زمان، إلَّا أنَّه يختصُّ بأنْ يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص... ولا يجوز أنْ تقول: زيدٌ يومَ السّبت، ولا زيدٌ غداً؛ لأنَّه

---

(1) اللّمع ص 83. ويُنظر: شرح المفصّل 89/1.

(2) يُنظر: اللّمع ص 83. الفوائد والقواعد ص 169. البيان في شرح اللّمع ص 110. شرح ملحة الإعراب ص 79. شرح المفصّل 89/1. همع الهوامع 167/1. وغيرها.

(3) التّبصرة والتّذكرة ص 33.

(4) يُنظر المصطلح: اللّمع ص 83. الفوائد والقواعد ص 169. شرح اللّمع ص 33. التّبصرة والتّذكرة ص 33. البيان في شرح اللّمع ص 112. أسرار العربيّة ص 75. شرح المفصل 89/1. ارتشاف الضرب 55/1، 56. المحرّر في النَّحو 537/2. شرح الآجروميّة 259/1. حاشية الخضري 23/1.

شخصٌ)[1].

2- أسماء الأعيان: قال الشَّريف الكوفيُّ: (فأمَّا ظرف الزَّمان فإنّه يكون خبراً عن الأحداث... ولا يجوز أنْ يُخبر به عن الأعيان)[2].

والعين لغةً: (نفسه وشخصه وأصله، والجمع أعيان)[3]. وقد استعملُوه مفرداً فقالُوا (العين)[4].

3- أسماء الذوات: قال ابن هشام: (ويُخبَر بالزَّمان عن أسماء المعاني نحو (الصَّومُ اليوم)... لا عن أسماء الذوات نحو (زيدُ اليوم)...)[5].

أمَّا المحدثون مِن الباحثين فقد استعملُوا مصطلح (الجثة) أيضاً قال الأُستاذ عباس حسن عن ظرف الزَّمان: (وهو لا يصلح أنْ يكون خبراً عن الجثة إلّا قليلاً...)[6]. واستعملُوا مصطلح أسماء المعاني ليدلَّ على مصطلح (اسم الحدث) ، ومصطلح (أسماء الأعيان) للجُثث[7]. والمصطلحات مِن وَضْعِ النَّحويين القُدامى (رحمهم الله). واستعملُوا أيضاً مصطلح (أسماء الذوات)[8].

نستشفُّ مِن هذا أنَّ المحدثينَ لم يأتُوا بمصطلح جديدٍ، وإنَّما كررَّوا ما جاء به علماء النَّحو القُدامى.

(1) شرح ملحة الإعراب ص 79.
(2) البيان في شرح اللّمع ص 110.
(3) لسان العرب 305/13 (عين).
(4) يُنظر: البيان في شرح اللّمع ص 110. المساعد 239/1. همع الهوامع 23/2.
(5) أوضح المسالك 143/1. ويُنظر: شرح التصريح 167/1.
(6) النَّحو الوافي 435/1.
(7) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 172/2.
(8) يُنظر: التّطبيق النَّحويّ ص 104.

جـ - مصطلحا المحكوم عليه، والمحكوم به: مصطلحان استعملهما عددٌ مِن المتأخرين وأرادُوا بـ (المحكوم عليه) المبتدأ، وبـ (المحكوم به) الخبر. وفائدة هذين المصطلحين هو التَّمييز بين المبتدإ والخبر إذا كانا معرفتين، فمَن خَلَلِ (المحكوم) نعرف أيهما هو المبتدأ، وأيُّهما هو الخبر، قال الخوارزميُّ في إعراب (تميميٌّ أنا): (أنا مبتدأ، وتميميٌّ خبرُه، فإنْ سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أنْ يكون تميميٌّ مبتدأ وأنا خبره لأجبتُ: لأنَّ المبتدأ هو (المحكومُ عليه)، والخبر هو المحكوم به، وها هنا حُكِمَ على أنا تميميٌّ بأنا) [1]. فهذا النَّصُّ يوضِّح المصطلحين. وإنْ كُنَّا نذهب إلى أنّهما مِن صفات المبتدإ والخبر وليسا بمصطلحين وسنقف عندهما ثانية في الفصل القابل.

د - مصطلح (الابتداء) : أخَّرْنا الحديث عن هذا المصطلح؛ لأنَّه يرتبط بأخطر نظرية في النَّحو العربي هي نظرية العامل. فعُرِّف العامل على أنَّه: (ما أثَّرَ في آخر الكلمة مِن اسم أو فعلٍ أو حرفٍ) [2]. وهذا الحدُّ، لا يختلف عن مصطلح (الإعراب) . وقسَّموا العامل إلى أقسام هي:

1 - العامل اللّفظيُّ: وهو (ما يكون لِلّسان فيه حظٌّ) [3].

وينقسم قسمين هما:

- العاملُ القياسيُّ: وهو الفعلُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصِّفةُ المشبَّهة والمصدرُ... [4].

---

(1) شرح المفصل /التّخمير 263/1. ويُنظر: شرح الرّضي 231/1.

(2) شرح الحدود النَّحويّة ص 84. ويُنظر: التّعريفات ص 84. الإظهار ص 7. كشاف اصطلاحات الفنون 328/3.

(3) الإظهار ص 10.

(4) يُنظر: المصباح ص 57. الإظهار ص 30.

- العامـلُ الـسَّماعيُّ: وهـو ثلاثـةُ أصـنافٍ: الحـروفُ والأسـماءُ والأفعالُ [1].

2 - العاملُ المعنويُّ: وهما - كما يقول المطرّزيُّ - عند سيبويه شيئانِ الابتداء والـرَّافع للفعـل المـضارع [2]، وأضـاف - والكـلام للمطـرّزي - عامـل الصّفة وهو أنْ ترفع الصّفة لكونها صفة للمرفوع، ومنصوبة ومجرورة لكونها صفة للمنصوب والمجرور [3]. وحدَّهُ: (مالا يكون للِّسان فيه حظٌّ، وإنَّما هو معنى يُعْرَفُ بالقلب) [4].

إذن العامل في رفع المبتدإ والخبر، على خلاف، في هذا الأخير [5] هو (الابتداء) الـذي هـو العامـل المعنويُّ. وقـد رأيـنا أنَّ هـذا المـصطلح استُعْمِلَ لمعانٍ عدَّةٍ منها هذا (العاملُ المعنويُّ)، و(بداية الكلام)، و(المبتدإ). والحقُّ أَنَّ استعماله بمعنى (المبتدإ) اختفى شيئاً فشيئاً حتَّى حلَّ محله مصطلح (المبتدإ). إلّا أنَّنا لا نعدمُ أنَّهـم استعملُوا مصطلح (الابتداء) للدلّالة على (المبتدإ) ولكنْ بشكلٍ قليل في كتبهم [6].

وقد استُعمِل مصطلح (الابتداء) على انَّه عاملٌ معنويٌّ رافعٌ في القرن الـرَّابع ومـا تـلاه مِـن القُـرون أَيـضاً [7]. إذن اتَّفـق الـنَّحويون القُدامـى علـى أنَّ

(1) يُنظر: المصباح ص 69. الإظهار ص 10.
(2) يُنظر: المصباح ص 99 - 100.
(3) يُنظر: المصباح ص 100.
(4) الإظهار ص 54.
(5) يُنظر: شرح الرّضي 227/1.
(6) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 30، 31، 34. شرح عيون الإعراب ص 91.
(7) يُنظـر: الأصـول فـي الـنَّحو 58/1. الجمـل ص 36، 67، 38. اللّمـع ص 79. الفـوائد والقواعد ص 159. شرح عيون الإعراب ص 92. التّبصرة والتّذكرة ص 32. الحلل =

مصطلح (الابتداء) هو العاملُ المعنويُّ الرَّافعُ للمبتدإِ بخاصَّة، والخبر بعامَّة.

أمَّا المحدثون فإنَّهم لا يؤمنون بنظريّة العامل، ويَنسبون تغيير أواخر الكَلِمِ إلى المتكلِّم (1). وقد درسُوا العامل دراسات مستفيضة هي في أصلها خارجة عن حدود هذا البحث (2).

وأمرُ نَبْذِ العوامل النَّحويّة ليستْ بجديدةٍ فقد رفضَها مِن قبلُ ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في كتابه (الردّ على النّحاة) (3).

ومهما يكنْ مِن شيءٍ فإنَّ الأُستاذ عباس حسن أعادَ تقسيم العوامل على ثلاثة أقسام هي (4):

1- العاملُ الأصليُّ: وهو العامل الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

2- العاملُ الزائِدُ: وهو العامل الذي يمكن الاستغناء عنه.

3- العامـلُ الـشَّبيه بالـزائِدِ: وينحـصرُ فـي عـددٍ مِـن حـروف الجـرِّ الزَّائدة.

=

في إصلاح الخلل ص 144. البيان في شرح اللّمع ص 100. أسرار العربيّة ص 76. التّوطئة ص 216. التّسهيل ص 44. المقرّب ص 88. مُثُل المقرّب ص 122. المصباح ص 99. البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ 535/1. أوضح المسالك 137/1. المساعد 205/1. الفوائد الضيائية 279/1. شرح التّصريح على التَّوضيح 159/1. همع الهوامع 3/2.

(1) يُنظر: إحياء النَّحو ص 31. النَّحو الوافي 400/1، الهامش المرقَّم بـ (1). العامل النَّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 73 وما بعدها.

(2) للاستزادة في ذلك يُنظر: العامل النَّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 73 وما بعدها. ففيه آراء أغلب الباحثين المحدثين.

(3) ص 76.

(4) يُنظر: النَّحو الوافي 400/1، الهامش المرقَّم بـ (1).

ونعيدُ ما قلناه قبل قليل إنَّ هذا البحث لا يهتمُّ بنظرية العامل، ودراسة المـؤيدين والمعارضـين لـه قـديماً وحديـثاً، وإنَّمـا مـا يُهِمُّـنا المـصطلحات المستعملة فيه. وقد ذكرناها في هذا المطلب وبيَّنّا معانيها.

نواسخ الابتداء:

مِـن الموضـوعات المهمَّـة فـي الـنَّحو العربـي، إذ يحـدِّد العلاقـة بـين الجملة الاسـمية ومـا يـدخل عليها مِـن تأثيـرات تـؤدِّي إلـى تغييـر فـي حكمها الإعرابي.

والحقُّ أَنَّ دراسة المصطلح النَّحوي لهذهِ النّواسخ ليس بالأمر اليسير كما يبدو للوهلة الأولى فالتّداخل بين المنقول مِن النُّصوصِ عبر القرون أدَّى إلـى عـدم معـرفة مَـن الـذي بـدأَ باستعمالات مصطلحات النَّواسـخ. ثُـمَّ عـدم الثَّبات على مصطلحات واحدةٍ جعـل مصطلحات أبواب النَّواسخ كثيرة، وإنْ أدَّت كلّ تلك المصطلحات إلى مفهوم واحد تدلُّ على مادة النَّواسخ.

ولنبدأ أوّلاً بمصطلح (النّواسخ) نفسه، فهذا المصطلح لغةً هو: (إبطال الـشَّيء وإقامـة آخـر مقامـة) [1] أي نَـسْخُ حُكـمٍ وإقامـةُ حكـمٍ مقامـه. وهـو مِـن مصطلحات علوم القرآن [2]. وقد ذكرتْ كتب علوم القرآن أنَّ أوّلَ مَنْ ألّف في هذا العلم هو قَتادَة بن دِعامة السّدوسي (ت **118**هـ) [3].

وفي الـنَّحو فـإنَّ هـذا المـصطلح لا يختلف عـن معناه اللُّغويّ، وعـن معناه في علوم القرآن. قال الإمام الخضريُّ مُعرِّفاً بالمصطلح: (النَّسْخُ وهو

(1) لسان العرب 61/3 (نسخ). ويُنظر: القاموس المحيط 271/1. تاج العروس 200/7.

(2) يُنظر: البرهان في علوم القرآن 33/2. الإتقان في علوم القرآن 59/3. طِلبة الطلبة ص 116.

(3) يُنظر: البرهان في علوم القرآن 33/2.

الإزالة لإزالتها حكم المبتدإ والخبر)[1]. والنَّسخ الذي تفعله (كان وأخواتها)، و(كاد وأخواتها)، و(إنَّ وأخواتها) و(ظننتُ وأخواتها)، هو تغيير العامل، فبعد أنْ كان العامل (الابتداء) كما عرضنا؛ وهو عامل معنوي تحوّل إلى العامل اللّفظيّ، وصار الحكم له، بعد أنْ نَسَخَ حكم الابتداء؛ لذا نجد أنَّ ابن طولون (ت 953هـ) يقول: (وسمِّيت نواسخ الابتداء، لأنَّ الابتداء رفع المبتدإِ، فلّما دخلتْ عليه النّواسخ نسختْ عمله وصار العمل لها)[2].

إذن عَلِمْنا أنَّ مصطلح (النَّسخ) مصطلح مشترك بين علوم القرآن الكريم، وعِلْمِ النَّحو. وإذا كُنَّا لا نستطيع أنْ نحدِّد أوّل مَن استعمل هذا المصطلح في النَّحو العربي، فإنَّنا يمكن أنْ نحدِّد شيئاً آخرَ، وهو أنَّ هذا المصطلح أخذه علماء النَّحو مِن العلماء الذين اهتمُّوا بعلوم القرآن الكريم. فلا نجد هذا المصطلح مستعملاً إلّا عند النَّحويين المتأخرين[3]، لسببٍ واحدٍ، وهو أنَّ مصطلح النَّسخ وُضِعَتْ أركانُه، ومفاهيمه وأشكاله قبل أنْ يستعمله النُّحاة وهذا دليلٌ يكفي على أنَّ الفقهاء سبقُوا النَّحويين في استعمال هذا المصطلح.

وثمّة مصطلحات أُخرى استعملت لتدل على النَّواسخ مثل مصطلح (المشبّه بالفاعل) قال بعض شُرَّاحِ اللُّمع: (المشبّه بالفاعل في اللّفظ. وهو

(1) حاشية الخضرمي 242/1. والنَّحويّة والصَّرفية شرح اللّمحة البدريّة 5/2. همع الهوامع 63/2. شرح ابن طولون 199/1.

(2) شرح ابن طولون 199/1. ويُنظر: شرح اللّمحة البدريّة 5/2.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 1/ 177. شرح اللمحة البدريّة 5/2. شرح الآجروميّة 269/1. همع الهوامع 63/2. شرح ابن طولون 199/1. حاشية الخضري 1/ 242. وغيرها.

على ضربين اسم (كان)، وخبر (إنَّ) [1]).

ويبدو أنَّ هذا المصطلح مأخوذ مِن سيبويه والمبرّد كما رأينا ذلك في مرحلة التأسيس السابقة.

والحقُّ أَنَّ النَّحويين اختلفُوا في تقسيم النّواسخ، فمنهم مَن قسَّمها قسمين أفعال وأسماء [2]. ومنهم مَن قسّمها ثلاثة أقسام: قسمٍ يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وقسمٍ ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وقسمٍ ينصبهما [3]. وقسّمها فريق ثالث إلى أربعة أقسام كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها [4]. ومهما يكن مِن أمرٍ فإنَّنا يمكن أنْ نحصرَ النّواسخ في:

أ - كان وأخواتها.

ب - المشبهات بليس.

جـ - أفعال المقاربة.

د - إنَّ وأخواتها.

هـ - لا النَّافية للجنس

و - ظننتُ وأخواتها

وسنبدأ الآن بذكر مصطلحات كلِّ مطلب مِن مطالب النّواسخ على حِدَةٍ؛ لنعرف مصطلحات كل مطلب منها:

أ - مصطلحات كان وأخواتها: لو تتبّعنا دوران مباحث كان وأخواتها عند القُدامى والمحدثين؛ لوجدنا اختلافاً كبيراً بين النَّحويين في

---

(1) البيان في شرح اللّمع ص 138.

(2) يُنظر: شرح ابن عقيل 227/1.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 1778. شرح الآجروميّة 269/1.

(4) يُنظر: همع الهوامع 63/2.

تحديد المصطلح الذي يدلُّ على (كان وأخواتها). وهي:

ا - مصطلح (المشبَّه بالفعل) قبل أنْ نبدأ بذكر المصطلحات التي تخصُّ (كان وأخواتها) لا بُدَّ أنْ نعيد هنا ذكر تسمية سيبويه والمبرِّد لاسم كان وخبرها: (الفاعل والمفعول)؛ لأنَّ بعض النَّحويين المتأخرين أعادُوا ذكر هذين المصطلحين وعلَّلوا سبب تسمية سيبويه لهما، قال ابن عقيل: (ويُسمَّى اسماً وفاعلاً، وتنصب خبره ويُسمَّى خبراً ومفعولاً، والمشهور فيهما الأوّل [1]، وقد سمّاهما سيبويه والمبرِّد بالفاعل والمفعول. وهو مِن باب التَّشبيه) [2]. إذنْ تسمية اسم كان وخبرها (الفاعل والمفعول) جاء مِن باب التّشبيه بينهما فكلاهما مرفوعٌ ومنصوبٌ بفعل وإنْ اختلفتْ مسمَّيات تلك الأفعال.

وقد وَضَعَ ابن السَّرَّاج النَّواسخ تحت باب (المشّبه بالفاعل) لما تعمله هذه الأفعال (كان وأخواتها) وغيرها بمعموليها. وقد أشار بهذا المصطلح - كما بيَّنَّا للنّواسخ كلّها وليس كان وأخواتها وحدَها. قال: (المشبَّه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع (بكان وأخواتها)، وضرب آخر ارتفع بحروف شُبِّهَتْ بكانَ والفعل) [3]. وعلى نفس هذا التَّوضيح سارَ الثَّمانينيُّ أيضاً [4].

الذي نريد أنْ نتوصَّلَ إليه هو أنَّ لمصطلح (المشبَّه بالفعل) مقدِّمات هي هذهِ التي ذكرنا أهمَّها. وقال ابن السَّرَّاج مرَّة أُخرى مستعملاً هذا المصطلح: (فإذا قالُوا (كان زيد قائماً) فإنَّما معناه: زيد قام فيما مضى مِن الزَّمان،... فهذا تشبيهٌ لفظيٌّ، وكثيراً ما يعملون

(1) وهو الاسم والخبر.

(2) المساعد 251/1.

(3) الأصول في النَّحو 81/1 - 82.

(4) الفوائد والقواعد ص 204.

الشَّيء عمل الشَّيء إذا أشبهه في اللّفظ وإنْ لم يكنْ مثله في المعنى... فقد بانَ شبه (كان وأخواتها) بالفعل إذا كنتَ تقول كان يكون وأصبحَ يصبحُ...)[1].

نفهم مِن هذا النَّصِّ أنَّ ابن السَّرَّاج أحسَّ كما فعل الذين مِن قبله بأنَّ لهذه الأفعال خصوصية؛ لذا سمّاها (المشبَّهة بالأفعال). وظهر هذا المصطلح مثل ظهور مصطلح (كان وأخواتها) أو مصطلح (النَّواسخ) .

2 - مصطلح الحروف أو الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار: ثُمَّ استعمل النَّحويون مصطلحاً آخرَ يدلُّ على وظيفة هذهِ الأفعال، وهو (الحروف أو الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر) نجد هذا المصطلح يعتمد على عمل هذه الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر. وقد استُعمل مرَّة (الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر) مثل ما فعل الزَّجَّاجيّ[2]. أو (الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)[3]. وهو قول الشَّلَوبينيّ. وقد استقرَّ مَن استعمل المصطلحين على هذا الأخير منهما[4].

3 - مصطلح (كان وأخواتها) : شاعَ هذا المصطلح بين النَّحويين القُدامى، والباحثين المحدثين، حتَّى استقرّ أمر هذهِ الأفعال على هذا المصطلح. وقد استعملَهُ الأعمُّ الأغلبُ مِن النَّحويين. وزيادة على ذلك فإنَّهم علَّلوا سبب تسمية هذا الباب بـ (كان وأخواتها). قال الصَّبَّان عن مصطلح (كان

(1) الأصول في النَّحو 82/1.

(2) الجمل في النَّحو ص 41.

(3) التّوطئة ص 224.

(4) يُنظر: التَّبصرة والتّذكرة ص 94. التّسهيل ص 52. شرح الكافية الشّافية 68/1. المساعد 248/1. وسمّاه ابن هشام: (الأفعال الدَّاخلة على المبتدأ والخبر)، أوضح المسالك 163/1.

وأخواتها) : (أي نظائرها [1] في العمل... وأفرد كان بالذِّكر إشارة إلى أنّها أُمّ الباب ولذا اختصّتْ بزيادة أحكام. وإنّما كانت أُمُّ الباب لأنَّ الكون يَعُمُّ جميع مدلولات أخواتها...) [2]. فكان لها خصوصيةٌ في أنَّها تأتي - كما هو معروف - ناقصةً، وتامةً وزائدةً [3].

نعودُ ثانية إلى هذا المصطلح فنقول إنَّ الأعمَّ الأغلبَ مِن النَّحويين استعملُوا مصطلح (كان وأخواتها) [4]. وقد استقرَّ المصطلح على هذهِ التَّسمية إلى يومنا هذا كما سنرى استقرار المصطلح بعد قليل في القرن الرَّابع عشر الهجريّ.

4 - مصطلح (باب كانَ وأصبحَ وأمسى...) : إذا كان الأعمُّ الأغلبُ مِن النَّحويين سمَّى الباب كلَّه بـ (كان)؛ وذلك كونها أم الباب لما تحويه مِن مدلولات نحويَّة غير ما تعنيه أخواتها الأخرى. فإنَّ بعض النَّحويين قد ذهب إلى تسمية الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر بأغلب الأفعال. قال ابن فضّال المجاشعيّ: (باب كانَ وأصبحَ وأمسَى وظلَّ وباتَ وصارَ...) [5]. وبذا يكون أصحاب هذا الرأي قد غفلوا عن تسمية باب هذهِ الأفعال.

---

(1) الهاء في (نظائرها) تعود على (كان).

(2) حاشية الصّبان 350/1.

(3) يُنظر: شرح الآجروميّة 270/1.

(4) يُنظر: اللّمع ص 95. البيان في شرح اللّمع ص 138. كشف المشكل في النَّحو ص 70. الغرّة المخفية 420/2. شرح الرّضي 142/2. الإرشاد في النَّحو ص 55. ارتشاف الضرب 72/2. توضيح المقاصد والمسالك 177/1. شرح اللّمحة البدرية 2/ 5. شرح ابن عقيل 227/1. شرح الأشموني 350/1. همع الهوامع 62/2. شرح ابن طولون 199/1. وغيرها.

(5) شرح عيون الإعراب ص 99.

5 - ذهب نحويُّون آخرون إلى تشبيه هذه الأفعال بالأدوات، فقد وجدنا أنَّ منهم مَن شبّه معموليها بالفاعل والمفعول، وهنا شبَّهها آخرون بالأدوات، لأنّها مثل الأدوات العاملة ترفع وتنصب والذي ابتدع هذا المصطلح هو ابن الخشَّاب قال: (مِن الأفعال أفعال تستعمل استعمالات الأدوات...)(1). وهذا مِن المصطلحات التي انفرد بها ابن الخشَّاب، وما وجدنا أحداً قبله استعمل هذا المصطلح.

6 - الأفعال النَّاقصة: النَّقص لغةً هو ذهاب الشَّيء مِن الكلِّ بعد أنْ كان تامّاً(2). وهذا المعنى اللُّغويّ الذي انتقيته مِن المعجمات العربيّة يُقارب معناه الاصطلاحي كثيراً. فإنَّ هذهِ الأفعال سُمّيتْ ناقصة (لكونها لا تكتفي بمرفوعها. وقيل سُمّيتْ بذلك لأنَّها لا تدلّ على الحدث، وكونها لا تدلُّ على الحدث فلا تعمل في ظرفٍ ولا مجرورٍ...)(3). إذن استعمل النَّحويُّون مصطلح النَّاقص لهذهِ الأفعال وأرادُوا بها الأفعال التي تحتاج إلى منصوب ولا تكتفي بالمرفوع، أو أنَّها ناقصةٌ مِن حيثُ دلالتُها على الزَّمان دون اقتران بمعيَّنٍ منه. وبذا تكون عكس المصادر التي تدلُّ على الحدث دون الزّمان.

وعلى الرَّغم مِن أنَّ هذا المصطلح أطلقه النُّحاة على الأسماء الموصولة لحاجتها إلى الصِّلة فإنَّه مصطلح شائع في علم الصّرف، وعلم البديع وغيرها مِن العلوم غير العربيّة(4).

---

(1) المرتجل في شرح الجمل ص 124.

(2) يُنظر: كتاب الأفعال (ابن القطاع) ص 505. لسان العرب 100/7 (نقص). تاج العروس 97/18.

(3) ارتشاف الضّرب 75/2. ويُنظر: المرتجل ص 124. شرح الكافية الشّافية 76/1. الإرشاد في النَّحو ص 55. وغيرها.

(4) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 231/4 - 232.

وأغلب النَّحويين استعملُوا هذا المصطلح عند حديثهم عن كان وأخواتها. حتَّى صارَ مصطلح الفعل النّاقص لا يدلُّ إلَّا على كان وأخواتها [1].

7 - مصطلح الأفعال غير الحقيقية: أطلقَ ابن الخبَّاز وابن يعيش على هذهِ الأفعال مصطلح الأفعال غير الحقيقية. وسبب إطلاقهما هذا المصطلح عليها؛ هو كونها متجرِّدةً مِن الحدث؛ لذا فهي أفعال ولكنَّها ليستْ بحقيقيةٍ مثل قامَ، وقعدَ، ودرسَ. على أنّهما أُطْلِقَا على أفعال (ظنَّ وأخواتها)، مصطلح (أفعال حقيقية) لأنَّها أفعال تدلُّ على الزَّمان والحدث معاً. فحالها مثل حال الأفعال التَّامّة. قال ابنُ الخبَّاز مستعملا المصطلح: (فالأفعال حقيقية، كـ (ظننتُ) وأخواتها، وهي تنصبُها، وقد ذُكِرَتْ. وغير حقيقية، وهي (كان) وهي ترفع الأوّل ويُسمّى اسم كان وتنصب الثاني ويُسمَّى خبر كان) [2]. وقول ابن الخبَّاز هو أقرب إلى الوصف منه إلى المصطلح؛ لذا فإنَّ هذا المصطلح تُرِكَ استعماله، وما عاد يستعملُهُ النُّحاة قديماً وحديثاً.

8 - أفعال العبارة: مصطلح أطلقه ابن يعيش على الأفعال النَّاقصة أيضاً، قال: (وأمَّا كان وأخواتها فهي مِن أفعال العبارة واللّفظ لأنَّه تدخلها علامات الأفعال مِن نحو السِّين وسوف، وتنصرفُ تصرُّفَ الأفعال نحو كان يكون فهو كائن ويكن ولا تكن) [3]. والنَّاظر إلى هذا النَّصِ سيعرف أنَّ ابن يعيش أراد بـ (أفعال العبارة) أنَّها أفعال في العبارة واللَّفظ، وليستْ حقيقيةً كما ذكرنا في الفقرة السّابقة، فهي لا تدلُّ على الحدث، بل على الزَّمان وحدَه. إذن

(1) يُنظر: المفصل ص 263. البيان في شرح المفصل ص 148. المرتجل 125. شرح الكافية الشّافية 76/1. شرح الرّضي 142/2. الإرشاد في النَّحو ص 55. ارتشاف الضّرب 75/2. شرح اللّمحة البدريّة 11/2. شرح الآجروميّة. شرح الأشموني 366/1.

(2) الغرّة المخفية 419/2. ويُنظر: شرح المفصّل 96/2.

(3) شرح المفصّل 96/2.

هي أفعال في العبارة وفي اللّفظ، وليستْ حقيقيةً مثل الأفعال التّامّة.

أمَّا الباحثون المحدثون فقد اختلفُوا فيما بينهم في تحديد مصطلحات هذا الباب فنجد أنَّ عدداً منهم يستعملُ مصطلح (النّواسخ) و(النَّاقص) و(كان وأخواتها) مثل القُدامى. وهؤلاء هم مَن سردُوا لنا القواعد النَّحويَّة، وبيَّنوا وظائفها. أمَّا الذين درسُوا النَّحو دراسة حديثة، مُتَّخذين الدِّراسات الحديثة وسيلة إلى التَّوَصُّل إلى نتائج، نراهم يرفضون هذه المصطلحات جملةً وتفصيلاً.

فقد استعملَ الأُستاذ عباس حسن والشَّيخ مصطفى الغلايينيّ والدُّكتور عبده الرَّاجحيّ والدُّكتور فاضل السّامرائيّ، مع تفاوتٍ في طريقة عرض القاعدة النَّحويّة وتناولها [1]، مصطلحات القُدامى. وإنَّ الخلاف الوحيد بينهم هو في تقسيم مصطلح (الأفعال النَّاقصة) فقد أطلقَ عددٌ مِن الباحثين المحدثين مصطلح (النَّاقص) على (كان وأخواتها) [2]. وأطلقه آخرون على بابي (كان وأخواتها) و(كاد وأخواتها). وهذا ليس بالخلاف الجوهريِّ في تحديد المصطلح النَّحوي. إذن هذه الطائفة سارتْ على درب القُدامى في وَضْعِ المصطلحات النَّحويّة الخاصَّة بـ (باب كان وأخواتها) [3].

وقد ذهب آخرون إلى استعمال مصطلحات ابتدعُوها لتدلَّ على معنى (الأفعال النَّاقصة). فقد أطلقَ عليها الدُّكتور مهدي المخزوميّ (أفعال الكينونة أو الوجود) [4]. ويبدو مِن كلامه أنَّه يرفض استعمال مصطلح (النَّاقصة) لكان

(1) يُنظر: جامع الدّروس العربية 176/2، 177. النَّحو الوافي 494/1، 496. التّطبيق النَّحويّ ص 113. معاني النَّحو 223/1.

(2) يُنظر: النَّحو الوافي 494/1. التطبيق النَّحوي ص 113. معاني النَّحو 223/1.

(3) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 177/2. المحيط 8/2 وما بعدها.

(4) في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 176.

وأخواتها [1]. ولم يكتفِ بهذا بل قسَّم هذهِ الأفعال ثلاثة أقسام هي [2]:

1 - ما يدلُّ على الكينونة العامة مثل (كان).

2 - ما يدلُّ على الكينونة الخاصَّة وهي: أصبحَ، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات.

3 - يدلُّ على الكينونة المستمرَّة، وهي: ما زالَ، وما انفكَّ، وما بَرِحَ، وما فَتِئَ.

إذن يرى الدُّكتور مهدي المخزوميّ أنَّ هذهِ الأفعال هي أفعال الكينونة أو أفعال الوجود، وقد علَّل سبب تسميته لها بهذا المصطلح؛ هو أنَّكَ لو قلت كان زيد، لم يكن قولك مفيداً؛ لأنَّ وجود زيد فما يعرفه السّامع كما يعرفه المتكلِّم، فلم تأتِ تلك الجملة بجديد، ولكنْ إذا قلتَ كان زيدٌ ناجحاً فإنَّ قولك أصبح ذا فائدة. فهي على هذا أفعال في معناه للكينونة أو الوجود لا تعطي فائدة إلَّا بالخبر [3]. ويُناقض الأُستاذ محمد الأنطاكيّ هذهِ الفكرة، فهو لا يرى أنَّ وظيفة هذهِ الأفعال التي سمّاها الدُّكتور مهدي المخزوميّ هي دلالتها على الكينونة أو الوجود مِن خَلَلِ إضافة الخبر للسّامع معنىً جديداً ما كان يعرفه؛ وإنَّما يقول الأُستاذ محمد الأنطاكيّ أنَّ هذهِ الأفعال هي ناقصةٌ، فقد دخلتْ على الجملة الاسميَّة أصلها (مبتدأ وخبر) - كما هو معروف - فأضافتْ إلى الجملة الدّلالة الزّمانية، لأنَّ دلالة الحدث هو موجود أصلاً في الجملة الاسميَّة. فوظيفة الأفعال النَّاقصة على هذا هي إضافة الدّلالة الزّمانيَّة للجملة الاسميّة، وليس وجود فائدة الخبر كما يقول الدُّكتور مهدي

(1) يُنظر: في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 176.

(2) يُنظر: في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 180.

(3) يُنظر: في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 180.

المخزوميّ، وأرى أنَّ الأُستاذ محمد الأنطاكيّ قد فسَّر سبب تسميتها بالنَّاقصة، ووظيفة الفعل النَّاقص أحسن تفسير [1].

ولم يكتفِ الباحثون المحدثون بتبديل مصطلح مكان مصطلح آخر مع ذكر سبب ذلك التبديل. بل ذهب الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ إلى نبذ مصطلح (النَّاقصة) أو حتَّى (كان وأخواتها) وإلحاقها بالأفعال الأخرى. أي يريد أنْ يسدَّ باب (الأفعال النَّاقصة) لتنضمَّ إلى باقي الأفعال، فحينئذٍ يكون كان وأصبح وأمسى وباقي أخوات كان، مثل ذهب ودرس، لذا نسمعه يقول عنها: (والحقيقة أنَّ هذهِ المواد [2] لا تختلف عن سائر الأفعال فهي أحداث تدلُّ على خصوصيات معينة) [3].

وعلى الرَّغم مِن هذا فإنَّه يرى أنَّ هذهِ الأفعال تطوَّرتْ في الاستعمال حتَّى صارتْ لها ميزة خاصَّة، ولكنَّها في الحقيقة أفعال حالها كحال بقيَّة الأفعال. قال: (والذي يجب أنْ نقوله في هذهِ الأفعال أنَّها تطوَّرتْ في الاستعمال حتَّى صارتْ لا تكتفي بفاعلها كما هي الحال فيما أسموه بـ (كان) التّامَّة...) [4]. وأخيراً يتوصل الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ إلى نتيجةٍ تفيد رَفْضَ مصطلح (النَّاقصة) قال: (ويبدو مِن هذا العرض أنَّ مصطلح (النَّاقصة) لهذهِ الأفعال غير صحيح وإنَّما هي تسمية اعتباطية....) [5].

وأميلُ هنا إلى رأي الأُستاذ محمد الأنطاكي فيما ذهب إليه؛ إذ فسّر مفهوم الأقدمين لمصطلح (النَّاقصة) بطريقةٍ حديثةٍ تبدو أقرب إلى واقع هذهِ

(1) يُنظر: المحيط ص 6 - 7.

(2) أي: كان وأخواتها.

(3) الفعل زمانه وأبنيته ص 55.

(4) الفعل زمانه وأبنيته ص 57.

(5) الفعل زمانه وأبنيته ص 56.

الأفعال. إذ هي - كما قلنا - أفعال تفتقر إلى الحدث، والجملة الاسميَّة تفتقر إلى الزَّمان. لكنَّ الجملةَ الاسميّةَ جملةٌ قائمةٌ بذاتها وليستْ كذلك الأفعال النَّاقصة؛ لذا فهي ناقصة الحدث، تُقدِّم الزَّمان للجملة الاسميَّة. هذه هي أهمُّ المصطلحات التي وُضِعَتْ في باب (كان وأخواتها) عند القُدامى والمحدثين.

ب - مصطلح (ما ولا ولاتَ وإنْ) المشبَّهات بلَيس:

اختلف النَّحويُّون في تحديد أَلفاظ هذا المصطلح، ولم يستعملُوا له مصطلحاً ثابتاً، وإنَّما وصفُوه بالمشبَّهات بليس، ووضعُوه ضمن باب نواسخ الابتداء، إلَّا ابن السَّرَّاج فسنجد بعد قليلٍ أنَّه الوحيد الذي وضع له اصطلاحاً تُعرفُ هذهِ المشبَّهات به. ومصطلحاته هي:

1- مصطلح الحروف المشبّهة بالفعل: أطلق ابن السّرّاج هذا المصطلح على المشبَّهات بليس؛ على أنَّ (ليس) هو فعل، و(ما) و(لا) و(إنْ) و(لاتَ) حروف مشبَّهة بها. إذ قال: عن (ما) العاملة عمل ليس: (وهو ما ارتفع بالحروف المشبَّهة بالأفعال، فَمِنْ ذلك (ما) وهي تجري مجرى (ليس)....)[1].

2- مصطلح (ما) و(لا) و(إنْ) و(لاتَ) المشبَّهات بليس: وهذا المصطلح هو الشَّائع، والذي بقي مستعملاً إلى الآن. وقد اختلفَ النُّحاة في تركيب مفهوم هذا المصطلح فسمِّيت (ما) المشبَّهة بليس، و(ما) و(لا) (المشبَّهتان بليس). و(ما) و(لا) و(إنْ) و(لاتَ) (المشبَّهات بليس). وغيرها مِن المصطلحات[2]. ولكنَّها جميعاً تُعطي معنىً واحداً يخصُّ الحروف التي تعمل

(1) الأصول 92/1.

(2) يُنظر: هذهِ المصطلحات: الفوائد والقواعد ص 225. المفصل ص 82. الغرّة المخفية 429/2. شرح المفصل 108/1. شرح الكافية الشّافية 82/1. شرح الرّضي 292/1. الإرشاد في عِلم الإعراب ص 63. توضيح المقاصد والمسالك 187/1. شرح اللّمحة البدرية 29/2، 33. شرح ابن عقيل 259/1. شرح الأشموني 382/1. شرح ابن طولون =

عمل ليس.

3- مصطلح (ما أُلحق بليس) : مصطلح أطلقه المتأخرون على المشبَّهات بليس. قال السُّيوطيُّ: (ما أُلحق بليس) [1].

4- المحمول على باب (كان) وأخواتها: مصطلح أطلقه بعض النَّحويين ليدلَّ به على المشبَّهات بليس. قال علي بن سليمان اليَمنيُّ في المشبَّهات بليس: (ومِن المحمول على باب كان وأخواتها) [2].

أمَّا الباحثون المحدثون، فكان اختلافهم أشدّ في تحديد مصطلح (المشبَّهات بليس) . وإنْ أدَّتْ جميعها معنىً واحداً. والمصطلحات التي رصدناها للمحدثين هي:

1- مصطلح (أحرف ليس) : وهو أدقُّ المصطلحات التي رأيناها قديماً وحديثاً، ويبدو أنَّ الشَّيخ مصطفى الغلاييني أوّلَ مَنْ حدَّد هذا المصطلح الخاص بالمشبَّهات بليس. قال عنه (أحرف ليس هي: أحرف نفي تعمل عملها، وتؤدِّي معناها وهي أربعة (ما ولا ولات وإنْ).) [3].

2- مصطلح (الحروف العاملة عمل ليس) : وهذا المصطلح استعمله الدُّكتور عبده الرَّاجحيّ [4].

3- مصطلح (الأحرف المشبَّهة بليس) : وقد استعمله عدد مِن الباحثين المحدثين، منهم الأُستاذ محمد الأنطاكيّ والدُّكتور فاضل

=

220/1. حاشية الصّبان 382/1. حاشية الخضري 262/1.

(1) همع الهوامع 109/2.

(2) كشف المشكل في النَّحو ص 77.

(3) جامع الدُّروس العربية 193/2.

(4) يُنظر: التَّطبيق النَّحوي ص 130.

السّامرائيّ [1].

4- مصطلح (الحروف التي تشبه ليس في المعنى والعمل) : مصطلح وضعه الأُستاذ عباس حسن، ويبدو أنَّه حدَّد به عمل المشبَّهات بليس في المعنى وفي العمل، وقد وَضَّحَ ما عناه بذلك فقال: (مِن الحروف نوع يشبه الفعل: (ليس) في معناه، وهو: النَّفي، وفي عمله؛ وهو النَّسخ) [2]. فقد حدَّد الأُستاذ عباس حسن بِدَقَّةٍ مشابهة هذهِ الأفعال (ليس) في المعنى والعمل.

والذي نذهب إليه في تحديد المصطلح النَّحويّ لهذه الحروف هو مصطلح (أحرف ليس) . فإنَّ هذا المصطلح الذي وضعه الشَّيخ مصطفى الغلايينيّ هو دقيقٌ، وجامعٌ مانعٌ، ويؤدِّي الوظيفة التي وُضِعَ مِن أجلها، ويمكنُ لدارسِ النَّحو أنْ يستعين به عند دراسة هذهِ الحروف، فهو يُقَرِّبُ إلى الأذهان مفهومها أكثر مِن مصطلح (المشبَّهات بليس) .

جـ - مصطلح أفعال المقاربة: مصطلح (المقاربة) مِن المصطلحات التي استُعملتْ في مرحلة تأسيس النَّحو ومصطلحه. ويبدو مِن هذا أنَّه مِن المصطلحات التي استقرَّتْ حال وضعها. وقد استعمل أغلب النَّحويين القُدامى هذا المصطلح في كتبهم عند دراسة هذا النَّوع مِن النَّواسخ هي [3]:

1- مصطلح المقاربة: وأفعاله هي كادَ وكربَ وأَوشكَ.

---

(1) يُنظر: المحيط 15/2. معاني النَّحو 269/1.

(2) النَّحو الوافي 537/1.

(3) يُنظر: الجمل ص 200. المفصل ص 269. الغرّة المخفية 436/2. شرح الكافية الشافية 88/1. توضيح المقاصد والمسالك 193/1. ارتشاف الضرب 118/2. أوضح المسالك 251/1. شرح اللمحة البدرية 19/2. المساعد 292/1. شرح ابن عقيل 1/ 276. شرح الآجروميّة 292/1. شرح الأشموني. 399/1. شرح ابن طولون 230/1. شرح الخضري 274/1.

2- مصطلح الرَّجاء: وأفعالُهُ هي عسى وجرى واخْلَولَقَ.

3- مصطلح الشُّروع: وأفعاله هي جعلَ، وَطَفِقَ، وأَنْشَأَ، وأخذَ، وغيرها.

وقد استعمل ابنُ عقيل مصطلح (الإنشاء) بدلاً مِن مصطلح (الشُّروع). قال: (ما دلَّ على الإنشاء، وهي جعلَ، وطَفِقَ....) (1). وقد بيّن الخضريُّ ذلك فقال: (قوله (2): (على الإنشاء) أي الشُّروع في العمل....) (3). جاء في لسان العرب: (وأنشأَ اللهُ الخلقَ أي ابتدأَ خلقَهم) (4). إذن فإنَّ معنى (أَنشاءَ) هو قريب مِن معنى (شَرَعَ)؛ لذا نجد أنَّ ابن عقيل استعمل (الإنشاء) مكان الشُّروع لترادفها في إداء المعنى لهذا النَّوع مِن الأفعال.

4- مصطلح الإشفاق: وأضاف ابن هشام نوعاً رابعاً مِن أنواع الأفعال المقاربة وهو (الإشفاق). ومِن أفعالِهِ عنده (عسى)؛ على أنَّه ذكرها أيضاً مع أفعال الرَّجاء. قال: (والإشفاق، وله: عسى خاصة، فـ (عسى) طمع فيما تهواه وإشفاق فيما تخشاه) (5). وفي اللُّغة الشّفق الخوف (6). وتأتي أيضاً لغةً بمعنى (الرَّحمة) (7). ولا أظنُّ ابنَ هشام يقصد إلَّا المعنى الأوّل، وهو الخوف.

---

(1) شرح ابن عقيل 277/1.

(2) أي: قول ابن عقيل.

(3) حاشية الخضري 275/1.

(4) 170/1 (نشأ). ويُنظر: أساس البلاغة ص 455 - 456.

(5) شرح اللّمحة البدرية 21/2. ويُنظر: المرتجل ص 128. على أنه ذكرها في كتابه أوضح المسالك ثلاثة أنواع 215/1.

(6) يُنظر: لسان العرب 180/10 (شفق).

(7) يُنظر: أساس البلاغة ص 238.

وقد أحسَّ النَّحويون القُدامى بأنَّ مصطلح (المقاربة) لا ينطبق على كلِّ أنواع هذا الباب؛ لذا نجدهم يُفسِّرون سبب وضعهم لهذا المصطلح على أنَّ هذا المصطلح وضع لهذِهِ الأفعال مِن باب التَّغليب أو مِن باب إطلاق الجزء على الكلِّ، مثل إطلاق الكلمة على الكلام. ومصطلح (الحرف) على الأفعال والأسماء[1]. على أَنَّ للسَّنهوريّ رأياً آخر، فقد ذهبَ إلى أنَّ جميع الأفعال للمقاربة مع اختلاف في ذلك التَّقريب. قال: (.... إنَّ لأفعال الباب كلّها للمقاربة، ولكنْ قسم منها لمقاربة الخبر وجاء نحو: (عسى) وقسم لمقاربة حصوله نحو (كاد) وقسم لمقاربته أخذاً فيه نحو: (جعل، وطفِق).... وحينئذٍ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوّز)[2]. ومهما يكن مِن أمر فإنَّ المذهب الأوّل هو الأصح.

2 - مصطلح (الأدوات) : أطلقَ ابن الخشاب مصطلح (الأدوات) على هذهِ الأفعال[3]. وقد بيَّنَّا سابقاً أنَّه أراد أنَّها مثل حروف المعاني في عملها في الأسماء نصباً ورفعاً. وقد صرَّح بنفسه أنَّه عنى بـ (الأدوات) حروف المعاني إذ قال: (مِن الأفعال أفعال تُستعمَلُ استعمال الأدوات؛ والأدوات هي الحروف)[4]. على أنّه استعمل مصطلح الأفعال المقاربة أيضاً[5]. وهذا مصطلح أطلقه لدّلالة التّشبيه بين حروف المعاني وهذه الأفعال النّواسخ.

---

(1) يُنظر: المرتجل ص 128. شرح الكافية الشافية 88/1. ارتشاف الضرب 118/2. توضيح المقاصد والمسالك 193/1. أوضح المسالك 215/1. شرح ابن عقيل 277/1. شرح الأشموني 399/1. شرح ابن طولون 230/1.

(2) شرح الآجروميّة 292/1.

(3) يُنظر: المرتجل ص 124، 128.

(4) المرتجل في شرح الجمل ص 124.

(5) المرتجل في شرح الجمل ص 128.

3 - مصطلح (الأفعال المحمولة على باب كان) : أطلقَ الحَيْدَرَةُ اليمنيُّ هذا المصطلح على أفعال المقاربة أيضاً، قال عنها: (مِن المحمولة على باب كان وأخواتها)[1]. وهذا المصطلح أيضاً أُطلق مِن باب التَّشبيه في العمل بين كان وأخواتها، وأفعال المقاربة.

4 - مصطلح (كاد وأخواتها) : أطلق عددٌ قليلٌ مِن النَّحويين هذا المصطلح على أفعال المقاربة. قال السُّيوطيُّ: (هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدإِ والخبر، فتنسخ الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها)[2]. وتعرَّض هذا المصطلح للانتقاد. قال الخضري في شرحه لمصطلح (أفعال المقاربة) : (لم يقل[3] كاد وأخواتها لأنَّه لا دليل على أنّها أُمّ بابها بخلاف كان)[4]. والفرق بين كان وأخواتها وأفعال المقاربة واضح فإنَّ الأولى قسم واحد، والأخرى على ثلاثة أو أربعة أقسام كُلٍ قسم له معنى وطريقة في تركيبه مع الجملة الاسميَّة. على أنَّ السُّيوطيَّ استعمل أيضاً مصطلح (أفعال المقاربة)[5].

أمَّا الباحثون المحدثون فكانُوا على ثلاثة فرق في استعمال مصطلح أفعال المقاربة، لكنَّ أغلبهم تحاشى استعمال هذا المصطلح؛ لأنَّه لا يدلُّ إلا على نوع مِن أنواع هذه النّواسخ. وأشكال استعمالهم هي:

1- ذهبُوا إلى استعمال مصطلح القُدامى لهذه النّواسخ قال الشَّيخ

---

(1) كشف المشكل في النَّحو ص 77.

(2) همع الهوامع 63/2.

(3) أي: ابن عقيل.

(4) حاشية الخضري 274/1.

(5) يُنظر: همع الهوامع 131/2.

مصطفى الغلاييني: (كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة)[1]. لكنّه بيّن مثل القُدامى أنَّ كلَّ هذه النّواسخ لا تفيد المقاربة، وإنَّه استُعمِلَ مِن باب التَّغليب[2].

2- وذهب فريقٌ ثانٍ منهم إلى وضع هذهِ النّواسخ في باب واحد مِن دون أنْ يُسمُّوها (كاد وأخواتها) أو (أفعال المقاربة)، بل كان اسم الباب الذي درسُوا فيه هذه النَّواسخ هو: (أفعال المقاربة، أفعال الشروع، وأفعال الرّجاء). وقد استعمل هذا الوصف للمصطلحات الثّلاث الأُستاذ عباس حسن، والدُّكتور عبده الرَّاجحيّ، والدُّكتور فاضل السَّامرائيّ[3].

3- وفئة ثالثة فصَلتْ أنواع الأفعال هذهِ؛ (المقاربة) و(الشُّروع) و(الرَّجاء)، ودرستْ كلَّ فئة على حدةٍ، وكلُّ الذي يربطها هو أنَّها نواسخ، فالعلاقة بين المصطلحات الثَّلاثة لا تختلف عن علاقة أي منها بـ (إنَّ وأخواتها) أو (كان وأخواتها) ومِن المحدثين الذي درسُوا هذه الأفعال على هذهِ الطريقة. الأُستاذ محمد الأنطاكيّ والدُّكتور مهدي المخزوميّ[4]. وقد دعا الدُّكتور مهدي المخزوميّ صراحةً إلى الفصل بين هذهِ المصطلحات وعدم وضعها في باب واحد، أو تحتَ مُسمّىً واحد. إذ قال: (وكان النُّحاة قد خلطُوا هذه المجموعات الثّلاث[5]، وجعلُوها باباً واحداً، وسمّوها جميعاً: أفعال المقاربة كما فعل ابن مالك؛ وغيره. وكان ينبغي أنْ تعزل هذه المجموعات بعضها عن بعض، لأنَّها تختلف فيما بينها مِن حيث الدلالةُ....)[6]. وهذا الذي

(1) جامع الدّروس العربيّة 187/2.
(2) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة187/2.
(3) يُنظر: النَّحو الوافي 556/1. التّطبيق النَّحوي ص 138. معاني النَّحو 289/1.
(4) يُنظر: المحيط 18/2 - 21. في النَّحو العربي نقد وتوجيه ص 185.
(5) يقصد: المقاربة والشروع والرجاء.
(6) في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 185.

ذهب إليه الدُّكتور مهدي المخزوميّ هو عين الصّواب فلا علاقة لهذهِ الأنواع الثلاثة بعضها ببعض إلَّا في كونها مِن النّواسخ، ولكلِّ فريق منها مصطلحه الخاص، فعلامَ الدَّمج بينها؟ وإذا كان ثمّة تقارب بين هذهِ الأفعال؛ فهذا ليس بالغريب، وليس في ذات الوقت مسوّغاً في وضعها بباب واحدٍ. وقد وضّح الدُّكتور مهدي المخزوميّ مرَّة أخرى سبب جمعها في باب واحد فقال: (والذي دعا النُّحاة إلى جمع هذهِ الأشتاتِ التي لا يربطها رابط مِن دلالة هو ما تصوَّره مِن عمل لهذهِ الأفعال، وما لاحظوه مِن شبه بينها في الاستعمال وطريقة العمل....) [1]. ودعوى الفصل بين الأشكال الثَّلاثة لهذه النّواسخ واضح، وله ما يبرّرُهُ، أكثر مِن تبرير النُّحاة في جمعها ببابٍ واحدٍ.

د - مصطلح (إنَّ وأخواتها) : مصطلح ظهر بجانب مصطلحات أخرى دلَّت على الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر. وهي (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ). وقد رأينا أنَّ علماء القرن الرّابع الهجريّ استعملُوه وقد تلا علماء القرون التَّالية تِلوهم في استعمال هذا المصطلح إلى يومنا هذا [2].

وثمّة مصطلحات أُخرى استُعملتْ بجانب هذا المصطلح كما قلنا هي:

1- مصطلح الأحرف المشبَّهة بالفعل: مصطلح شاعَ في الاستعمال بين النَّحويين ليدلُّوا به على (إنَّ وأخواتها)، وبيَّنوا أيضاً المشابهة بين هذه الحروف والفعل، فهو أيضاً مِن المصطلحات التي استقرّت منذ

---

(1) في النَّحو العربي/نقد وتوجيه ص 187.

(2) يُنظر: اللّمع ص 95. الفوائد والقواعد ص 229. البيان في شرح اللّمع ص 157. المفصل ص 27. كشف المشكل في النّحو ص 79. الغرّة المخفية 441/2. شرح المفصل 101/1. شرح الرّضي 287/1. توضيح المقاصد والمسالك 200/1 شرح ابن عقيل 295/1. همع الهوامع 148/2. حاشية الصّبان415/1. حاشية الخضري 275/1.

القرون الأولى وما زال يُستعمل المصطلح إلى يومنا هذا [1].

2- مصطلح الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر: وهو مصطلح يشبه إلى حدٍ كبير مصطلحات مرحلة (التَّمثيل) التي درسناها ضمن مرحلة التَّأسيس في الباب السَّابق. ويبدو مِن وضعه أنّه وَصْفٌ للمصطلح وليس بالمصطلح الذي يجمع ذلك الوصف. ومع ذلك فإنَّ العديد مِن النَّحويين استعملُوه ولا نعدم أنْ يكون مِن المصطلحات القديمة التي وضعت أبَّان تأسيس النَّحو العربي [2].

3- مصطلح الأحرف الخمسة: وهو مِن مصطلحات سيبويه كما رأينا، قال ابن مالك: (... وعكس ذلك نصب الاسم ورفع الخبر، وهو عمل هذهِ الأحرف، وهي ستَّةٌ إذا ذكرتَ (أنَّ). وخمسة إذا استغنى بـ (أنَّ) كما فعل سيبويه (رحمه الله)، إذ قال: هذا باب الحروف الخمسة) [3]. وعدم ذكر (أنَّ) مع هذهِ الأحرف؛ لأنَّها الحرف الوحيد الذي يدلُّ على المصدريَّة، وسنرى بعد قليل أنَّها تُسمَّى بالحرف (النّاقص). ومهما يكنْ مِن شيءٍ فإنَّ عدداً مِن النَّحويين استعمل هذا المصطلح كما جاء عن سيبويه [4].

4- مصطلح الأحرف الثَّمانية: مصطلح أطلقَهُ ابن هشام على إنَّ وأخواتها، إذ أضاف إلى الأحرف هذه (عسى)، و(لا) النّافية للجنس. وجمعها

---

(1) يُنظر: المصطلح وسبب تسميته بذلك: المفصل ص 27. البيان في شرح اللّمع ص 157. التّبصرة والتّذكرة ص 107. الغرّة المخفية 441/2. شرح المفصل 102/1. همع الهوامع 148/2. وغيرها.

(2) يُنظر: الجمل ص 51. المرتجل ص 169. شرح الكافية الشافية 109/1. المساعد 1/ 305. وغيرها.

(3) شرح الكافية الشافية 94/1.

(4) يُنظر: الأصول في النَّحو 229/1. شرح الكافية الشافية 94/1. همع الهوامع 148/2.

في باب واحد تحت مصطلح (الأحرف الثَّمانية) . قال: (هذا باب الأحرف الثَّمانية الدَّاخلة على المبتدإِ والخبر فتنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها، وترفع خبره ويُسمَّى خبرُها. فالأوَّل والثاني (إنَّ) و(أنَّ)... والثَّالث (لكنَّ). والرّابع (كأنَّ).... والخامس (ليت).... والسّادس (لعلَّ).... والسّابع (عسى) في لُغيَّة[1]........ والثامن (لا) النَّافية للجنس....)[2]. على أنَّه أقرَّ في كتاب له آخر أنَّها ستة. قال: (الثّاني مِن نواسخ المبتدإِ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر. وهي ستة أحرف....)[3]. وأغلب الظن أنَّ ابن هشام في وضعه لهذا المصطلح؛ أنَّه أراد أنْ يجمع كل الأحرف التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول وترفع الثاني.

5- مصطلح (النّاقص) : انفردَ علي بن سليمان اليَمني بتلقيب (أنَّ) بالنّاقصة. وقد أقرَّ بأنَّ الحروف المشبَّهة بالفعل هي خمسة (إلّا (أنَّ) المفتوحة فهي اسم ناقص تُصدَّر بالمصدر، ولها محل مِن الإعراب)[4]. فقد سمّاها ناقصة لتقديرها بالمصدر.

6- ذهب عدد مِن النَّحويين إلى وصفِ بابِ هذهِ الحروف مِن خَلَلِ ذكرها جميعاً. فقالُوا: باب إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ[5]. مِن دون أنْ يذكرُوا لها مصطلحاً مِن أول الباب. وهذا يدلُّ على أنّهم أرادُوا التَّعريف بالحروف المشبَّهة بالفعل مِن أوّل الباب ولم يرُوا حاجة إلى ذكر (الأحرف المشبَّهة بالفعل) أو (إنَّ وأخواتها).

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب 121/2 - 122.

(2) أوضح المسالك 236/1 - 240.

(3) شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ص 147 - 148.

(4) كشف المشكل في النَّحو ص 79.

(5) يُنظر: شرح عيون الإعراب ص 109. ارتشاف الضّرب 128/2.

هذهِ هي المصطلحات التي وضعها القُدامى للأحرف المشبَّهة بالفعل، التي تدخل على المبتدإِ والخبر، فتنصب الأوّل، وترفع الثَّاني.

وبقي أنْ نذكر هنا أنَّ النَّحويين وضعُوا مصطلحات أُخرى لمعاني هذهِ الحروف فقالُوا:

1- إنَّ وأنَّ تفيد التَّوكيد، وقال بعضُهم تفيد التحقيق [1]؛ وهو: (إثبات دليل المسألة مطلقاً أو بدليلها) [2].

2- كأنَّ للتَّشبيه

3- لكنَّ للاستدراك.

4- ليتَ للتَّمني.

5- لعلَّ للتَّرجِيّ [3].

أمَّا المحدثون فلم يخرجُوا عن تسميات القُدامى لهذهِ الأحرف قطُّ. فمنهم مَن سمّاها (إنَّ وأخواتها) [4]، ومنهم مَن سمّاها الأحرف

---

(1) يُنظر: اللّمع ص 104. البيان في شرح اللّمع ص 158. الإرشاد في النَّحو ص 66. ارتشاف الضّرب 129/2.

(2) الكلّيات ص 296.

(3) يُنظر: الأصول في النَّحو 229/1. اللّمع ص 104. البيان في شرح اللّمع ص 158. التّبصرة والتّذكرة ص 108. الغرّة المخفية 442/2. الإرشاد في النَّحو ص 66 - 67. ارتشاف الضرب 129/2 - 130. توضيح المقاصد والمسالك 200/1. اوضح المسالك 237/1. شرح اللّمحة البدريَّة 37/2. المساعد 305/1 - 306. شرح ابن عقيل 296/1. همع الهوامع 149/2. شرح ابن طولون 243/1. وغيرها.

(4) يُنظر: النَّحو الوافي 570/1. التطبيق النَّحوي ص 141. ونقول هنا إنَّ الأُستاذ عباس حسن أضاف إلى هذه الحروف (عسى) وعدّها بذلك (سبعة)، ولكنْ بشرط أنْ تكون عسى بمعنى الرَّجاء، أي (لعلَّ) 570/1 الهامش المرقَّم بـ (2).

المشبَّهة بالفعل[1]. وكِلا المصطلحين مِن وضع القُدامى كما قدَّمنا.

هـ - (لا) النَّافية للجنس:

اختلف النَّحويون أيضاً مِن تحديد هذا المصطلح؛ حتى استقرّ على (لا) النَّافية للجنس. والحقُّ أننا لا نستطيع أنْ نواكب تطوُّر هذا المصطلح بسبب تداخله فقد يستعمل عالم في النَّحو مِن القرن السَّادس مصطلح. (لا) التي تعمل عمل إنَّ، ويستعمله أيضاً عالم في النَّحو مِن القرن الثَّامن؛ وإنَّما المصطلحات التي سنذكرها متداخلة، ولا يمكن الفصل بينها لبيان مراحل التَّطور لهذا المصطلح. والمصطلحات التي استعملها النُّحاة ليدلُّوا بها على معنى (لا) العاملة عمل (إنَّ) هي:

1- مصطلح النّفي بـ (لا): وهذا مِن المصطلحات القديمة التي تدلُّ على هذا الحرف، إنْ لم نقل هو أقدمها، فقد وجدنا أنَّ أغلب النَّحويين في مرحلة التَّأسيس استعملُوا هذا المصطلح، وعلى منهاجهم سارَ عدد مِن علماء القرون التي تلتْ تلك المرحلة. فقد وجدنا هذا المصطلح حتى القرن السّادس الهجريّ في عددٍ مِن كتب النَّحو[2]. على أنّنا نلمح مصطلح (الجنس) في أثناء حديثهم عن هذا الحرف. قال ابن السَّرَّاج في (لا): (إنَّما نفيتَ جماعة الجنس...)[3].

2- مصطلح (لا) النَّافية للجنس: وهو أكثر المصطلحات دوراناً في كتب النَّحو، وعليه استقرَّ حال هذا المصطلح. وقد أكثرَ علماء القرن

---

(1) جامع الدّروس العربيّة 198/2. معاني النَّحو 308/1. المحيط 22/2.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 379/1. اللّمع ص 108. البيان في شرح اللُّمع ص 173.

(3) الأصول في النَّحو 379/1.

السَّادس الهجريّ وما تلاه مِن استعمال مصطلح (لا) النَّافية للجنس [1]. إذ بيَّنوا معنى (الجنس) الذي أضافُوه إلى هذا المصطلح فقالُوا: (أنْ يقصدَ نفي الجنس على سبيل الاستغراق) [2]. فإنَّ شيوع الجنس في النَّفي هذه جعلهم يُضيفون هذهِ الكلمة التي تدلُّ على الشُّيوع في المعنى [3].

3- مصطلح (لا) التَّبرئة: عَلِمْنا أنَّ الكوفيين استعملُوا هذا المصطلح، وإنَّه مِن مصطلحاتهم التي ما عادتْ تُستَعْمَلُ اليوم إذ اختفى شيئاً فشيئاً مِن كتب النَّحو، ولم يتناولوه إلَّا عند نقل رأي الكوفيين كما فَعَلَ ابنُ السَّرَّاج عندما نقلَ رأي الكسائيَّ فقال: (وأمَّا الكسائيُّ فإنَّه يقول: النَّكرات يُبتدأُ بأخبارها قبلها لئلَّا يوهمُك أخبارها أنَّ لها صِلات، فلَّما لزمتِ التَّبرئة الاسم وتأخُّر الخبر أرادُوا أنْ يفصلُوا بين ما ابتُدِئَ خبره وما لا يكون خبره إلّا بعده...) [4]. أو قد يذكرونها ليعرِّفُوا القارئ أنَّ ثمّة مصطلحات أُخرى لهذا الحرف. قال الخضريّ: (.... أي لنفي الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه... وتسمّى لا التَّبرئة بإضافة الدَّال للمدلول لأنّها تدلُّ على تبرئة الجنس مِن الخبر) [5]، أي تنفيه.

---

(1) يُنظر: المفصّل ص 74. شرح المفصّل 105/1. توضيح المقاصد والمسالك 215/1. شرح اللّمحة البدريّة 49/2. شرح الأشموني 459/2. شرح ابن طولون 269/1. حاشية الصبان 459/2.

(2) توضيح المقاصد والمسالك 215/1. ويُنظر: شرح المفصل 105/1. شرح ابن عقيل 1 /335.

(3) يُنظر: لسان العرب 43/6 (جنس).

(4) الأصول في النَّحو 38/1.

(5) حاشية الخضري 317/1.

وقد نَسَبَ الأُستاذ عوض القوزيّ هذا المصطلح إلى الفرّاء[1]، وقد رأينا قبل قليلٍ أنَّ ابن السَّرَّاج ينقل كلاماً عن الكسائيِّ جاء فيه مصطلح (التَّبرئة)[2].

4- مصطلح (لا) العاملة عمل إنَّ: وهذا المصطلح شاع عند النَّحويين المتأخرين، وهو يدلُّ على وظيفة (لا) هذهِ، على أنّها تعمل عمل (إنَّ)، تنصب الاسم وترفع الخبر[3].

هذهِ هي أشهر المصطلحات التي أُطْلِقَتْ على (لا) النَّافية للجنس، على أنَّنا نودُّ أنْ نؤكِّد، أنَّ، توزيع المصطلح النَّحوي الذي قدّمناه هنا لا يُعَدّ تقسيماً قسريّاً. فقد نجد عدداً مِن النَّحويين يستعملون أكثر مِن مصطلح له. إذ استُعْمِلَ الرّضيّ الاستراباديّ مصطلح (لا) النّافية للجنس، و(لا) التَّبرئة[4]. وكذلك فعل ابن مالك إذ استعمل مصطلح (لا) العاملة عمل إنَّ ومصطلح (لا) النّافية للجنس[5].

والباحثون المحدثون استقرُّوا على تسميتها (لا) النَّافية للجنس[6]، على أنَّهم ذكرُوا مصطلح (لا) التَّبرئة ليوضِّحوا أنَّ معناه هو عينه معنى (لا)

---

(1) يُنظر: المصطلح النَّحوي/نشأته وتطوّره ص 172.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 381/1. ويُنظر: حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير) ص 276.

(3) يُنظر: كشف المشكل ص 79. الغرّة المخفية 454/2. شرح الكافية الشّافية 109/1. ارتشاف الضرب 164/1. أوضح المسالك 274/1.

(4) يُنظر: شرح الرّضي 290/1، 287.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشّافية 109/1، 110.

(6) يُنظر: جامع الدّروس العربية 221/2. النَّحو الوافي 622/1. المحيط 34/2. التّطبيق النَّحويّ ص 163. معاني النَّحو 391/1.

النَّافية للجنس [1].

و - ظنَّ وأخواتها:

وهذا المصطلح تطوَّرَ أيضاً حتى أصبح يُلَقَّبُ بـ (ظنَّ وأخواتها) عند المتأخرين مِن النَّحويين. والنَّاظر في تطوُّر هذا المصطلح يجد خلطاً في استعماله، فلم يتطوَّرِ المصطلح تطوُّراً مطّرداً، ويبدو أنَّ نَقْلَ اللَّاحق مِن السّابق مِن النَّحويين كان له الدَّور في استعمال المصطلحات التي تدلُّ على (ظنَّ وأخواتها) فنجد أنَّ ابن عقيل يستعمل في كتاب (المساعد) مصطلح (باب الأفعال الدَّاخلة على المبتدإِ والخبر) [2]. ليدلَّ به على (ظنَّ وأخواتها). ويستخدم في شرحه لأَلفيّة ابن مالك مصطلح (ظنَّ وأخواتها) [3]. وهذا ما نجده عند غيره أيضاً [4]. ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ المتأخرين مِن النَّحويين استقرُّوا على استعمال مصطلح (ظنَّ وأخواتها) [5]؛ لأنَّ هذا المصطلح يعطي بكلمات مختصرة معنى الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، على الرَّغم مِن أنَّ كُلَّ الأفعال لا تأتي بمعنى (الظنِّ) تماماً.

ومِن المصطلحات التي دلَّتْ على (ظنَّ وأخواتها):

1- مصطلح: (باب الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين).

---

(1) يُنظر: جامع الدّروس العربية 221/2. المحيط 34/2.

(2) 352/1.

(3) 354/1.

(4) يُنظر: أوضح المسالك 294/1. شرح قطر النّدى ص 170. شرح شذور الذهب 237.

(5) يُنظر: الإرشاد في النَّحو ص 76. توضيح المسالك والمقاصد 223/1. شرح ابن عقيل 354/1. شرح الآجروميّة 323/1. شرح الأشموني 484/1. همع الهوامع 210/2. شرح ابن طولون 281/1. حاشية الصَّبان 484/2.

وهـذا المـصطلح اسـتعملَهُ ابـن الـسَّرَّاج [1]، وربَّمـا لا يـدلُّ علـى (ظَـنَّ وأخـواتها) فقـد تـدخل معـه الأفعـال التي تنـصب مفعولـين لـيس أصـلهما مبتدأً وخبراً.

وقـد تطـوَّر هـذا المـصطلح لـيدلَّ علـى التَّخـصُّصِ. فـسمّاه الـصَّيمَريُّ: (باب الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين ليس لك أنْ تقتصر على أَحدهما) [2]. فنجد تخصُّصاً في وَضْعِ هذا المصطلح، فبعد أنْ كان كلُّ ما ينصب مفعولين، صار هنا ما نصب مفعولين لا يستغني أحدهما عن الآخر ويقصد بهما المبتدأ والخبر. ونجد ابن مالك في القرن السَّابع الهجريّ يوضِّح أنَّ هـذهِ الأفعال تنصب مفعولين وذكرهما عندما أراد أنْ يصوغ اسم الباب الذي سيشرحُ فيه أفعـال (ظـنَّ وأخـواتها) قـال: (بـاب الأفعـال التـي تنـصب المبـتدأ والخبـر مفعولـين) [3]. ونرى أنَّ صورة المصطلح تتوضَّح في الدّلالة على عمل هـذهِ الأفعال.

2- مصطلح (أفعال الهواجس) : الهاجس لغةً: الخاطرُ، والهاجسُ أيضاً ما وقع في صدري مِن حَدَسَ [4]. وقيل (هَجَسَ الأمر بالقلب هَجْساً وَقَعَ فيه) [5]. مِن هـذهِ المعاني نَفْقَهُ أنَّ ما يجول في خاطر الإنسان، وفي قلبه يطلق عليه (الهاجس). ويبدو أنَّه ليس مِن مصطلحات العلوم الأخرى غير العربيَّة بدليل أنّنا لم نجد له حدّاً أو تعريفاً في كتب التَّعريفات المشهورة. لذا فإنّ مُبْتَدِعَهُ وَضَعَهُ - كما هو - في المعنى اللُّغويّ له.

---

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 177/1.

(2) التَّبصرة والتَّذكرة ص 42.

(3) شرح الكافية الشّافية 115/1.

(4) يُنظر: لسان العرب 246/6 (هجس). تاج العروس 13/17 - 14.

(5) الأفعال (ابن القطاع) ص 216.

والحقُّ أَنَّ أوّل مَنْ استعمله هو ابن فضّال المجاشعيّ؛ إذن هذا المصطلح ظهر في القرن الخامس الهجريّ؛ ولم يُكتَبْ له النّجاح؛ إذ أخذ النَّحويُّون يستعملون مصطلح (ظنَّ وأخواتها) في أكثر كتبهم بعد القرن الخامس الهجريّ. قال ابن فضّال مستعملاً مصطلح (الهواجس) : (باب أفعال الهواجس وهي ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ...) [1].

3- مصطلح أفعال القلوب: أطلقَ الزَّمخشريّ [2] مصطلح (أفعال القلوب) على باب (ظنَّ وأخواتها). وهو مثل مصطلح (أفعال المقاربة) . أُطلق مِن باب التَّغليب. وسنقف بعد قليل عند هذا المصطلح عندما نبيّن مصطلحات أنواع الأفعال لـ (ظنَّ وأخواتها).

مصطلحات أنواع أفعال ظنَّ وأخواتها:

تطوَّرتِ المصطلحات النَّحويّة الخاصّة بأفعال (ظنَّ وأخواتها)؛ إذ بدأتْ دلالتها بسيطة، وانتهتْ بتقسيمات معروفة لدى قُرّاء العربيّة. وهي:

1- مصطلحا الشَّكِّ واليقين: مصطلحان بَقِيا إلى يومنا هذا، وإنْ تطوَّرا في الاستعمال مِن عالِم إلى عالم آخر، ومِن قرن إلى قرن آخر.

قال ابن السَّرَّاج في هذه الأفعال: (وإنَّما هي أفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكّاً....) [3]. وقصد باليقين أفعال عَلِمَ، ورأى، ووجدَ، ودَرَسَ... وبأفعال الشَّكّ ظنَّ وخال وحَسِبَ وزَعَمَ.... وكِلا النَّوعين سُمِّيَا بعد ذلك (الأفعال القلبيّة). ونجد مِن العلماء مَن جعل مصطلحي (الشكّ واليقين) يُساويان مصطلح أفعال

(1) شرح عيون الإعراب ص 133.
(2) يُنظر: المفصل ص 259.
(3) الأصول في النَّحو 180/1.

القلوب قال محمد بن أحمد الكيشي (ت 695هـ): (المشهور سبعة: ظننتُ وحسبتُ وخلتُ وزعمتُ وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ... وتُسمّى هذهِ الأفعال أفعال القلوب وأفعال الشَّكِّ واليقين، لأنَّ الأربع الأولى للشَّكِّ والباقية لليقين)[1]. إذن نجده لا يُفرِّق بين مصطلح (أفعال القلوب)، ومصطلحي (الشَّكِّ واليقين).

ولكنْ نجد أنَّ تطوُّر المصطلحين أدّى إلى أنَّ استمرار النَّحويين في استعمال مصطلح (اليقين) إلى يومنا هذا[2]، أمَّا مصطلح الشّكّ فإنَّه لم يعدْ يُستعمل وحلَّ محله مصطلح (الرُّجْحان).

وسنجد أنَّ مصطلح (اليقين) سينضوي تحت مصطلحات (أفعال القلوب.

2- أفعال القلوب: القلب لغةً هو (تحويل الشَّيء عن وجهه)[3]. وهذا المعنى اللُّغويّ هو الذي يريدُهُ النَّحويُّون لأفعال ظنَّ وأخواتها. إذ قالُوا إنَّ سبب تسميتها بالقلبيَّة أو القلوب (لأنَّ معانيها قائمة بالقلب)[4]. والقلب يدلُّ على التَّحويل بين الأشياء، وهذه الأفعال هي كذلك. وقد وجدنا عندما ذكرنا مصطلحات هذهِ الأفعال أنَّ مصطلح (القلوب) استعمله الزَّمخشريّ ليدلَّ به على أفعال هذا الباب، وبسببِ تطوُّرِ المصطلحات النَّحويّة، تَطَوَّرَ مصطلح (أفعال القلوب) ليدلَّ على قسم مِن تلك الأفعال وليس كلّها، فقد

---

(1) الإرشاد في النَّحو ص 76.

(2) يُنظر: أوضح المسالك 294/1. المساعد 354/1. شرح الآجروميّة 323/1. همع الهوامع 213/2.

(3) لسان العرب 685/1 (قلب). ويُنظر: الأفعال: (ابن القوطيَّة) ص 77. تاج العروس 4/ 38.

(4) أوضح المسالك 294/1. ويُنظر: شرح الأشموني 484/2.

قُسِّمَتْ أفعال (ظنَّ وأخواتها) إلى (أفعال القلوب)، و(أفعال التَّحويل). وبدورها قُسِّمَتْ (أفعال القلوب) إلى أربعة أقسام هي: ما يُفيد اليقين، وما يُفيدُ الرُّجحان، وما يَرِدُ بالوجهين والغلبة إمَّا لليقين أو للرُّجحان، والرَّابع ما يرد لهما [1]. وإنْ خلط النَّحويُّون في تلك التَّقسيمات، أمر خارج عن حدود هذا البحث [2].

3- مصطلح أفعال الرُّجحان: (الرُّجحان في اللّغة هو الميل [3]، لذا يُقال (أرجح الميزان أي أثقله حتَّى مال) [4]. وعُرِّفَ الرُّجحان في الاصطلاح فقيل: (والرُّجحان زيادة أحد المثلين المتعارضين على الآخر وصفاً) [5]. ومصطلح الرُّجحان هو قسم مِن الأفعال القلبية التي تنقسم إلى أفعال اليقين، وإلى هذهِ؛ وهي ظنَّ وخال وحَسِب وزَعَمَ وعَدَّ وحَجا وجَعَلَ وهَبْ.

والحقُّ أَنَّ هذا المصطلح ظَهَرَ عند النَّحويين المتأخِّرين [6]، واستُعملَ للدَّلالة عليه مصطلحات أُخرى مثل أفعال القلوب [7]، وأفعال صالحة للظنّ وصالحة لليقين [8].

4- مصطلح (أفعال التَّحويل) : التَّحويل لغةً هو انتقال الحال إلى

(1) يُنظر: أوضح المسالك 294/1 وما بعدها.

(2) يُنظر: همع الهوامع 210/2 – 217.

(3) يُنظر: تاج العروس 221/6.

(4) لسان العرب 445/2 (رجح).

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 190/2.

(6) يُنظر: أوضح المسالك 297/1. شرح ابن عقيل 354/1. شرح الآجروميّة 323/1. شرح ابن طولون 287/1.

(7) يُنظر: المفصل ص 259.

(8) يُنظر: المساعد 354/1.

حال أُخرى؛ أي أنْ ينتقل الشَّيء إلى شيءٍ آخر [1]. والمعنى الاصطلاحيّ لهذا المصطلح لا يختلف عن معناه اللُّغويّ فهو (انتقال الشِّيء مِن حالة إلى حالة أُخرى تُخالفها) [2].

وأفعال التَّحويل هو القسم الثاني مِن أقسام أفعال (ظنَّ وأخواتها)، وهي: صَيَّرَ، وجَعَلَ، واتَّخَذَ، وتَخِذَ، وتَرَكَ، ورَدَّ، ووَهَبَ.

وهذا المصطلح مِن المصطلحات التي ظهرتْ عند المتأخرين [3] وتبنَّاهُ الباحثون المحدَثون كما سنرى في الحديث عن مصطلحات (ظنَّ وأخواتها) عندهم. قال ابن عقيل في تقسيم أفعال (ظنَّ وأخواتها): (وينقسم قسمين: أحدهما: أفعال القلوب، والثّاني: أفعال التَّحويل) [4].

5- أفعال التَّصيير: وهو مصطلح مرادف لمصطلح التَّحويل. ويعني ما يعنيه [5] في الاصطلاح. فلغةً هو (صار الأمر إلى كذا يَصِيرُ صَيراً ومَصِيراً وصَيرُورَةً وصيَّرَهُ إليه وأصارَهُ) [6]. نَفْقَهُ أنَّ معناه لا يختلف عن معنى (التَّحويل).

وهو مِن المصطلحات التي ظهرتْ في كتب المتأخرين أيضاً. قال المراديُّ: (أفعال هذا الباب قسمان: قلبي: وهو ما دلَّ على يقين أو ظنَّ أو عليهما. أو غير قلبي: وهو ما دلَّ على تصيير) [7] أي تحويل.

(1) يُنظر: لسان العرب 186/11 (حول). تاج العروس 212/28.
(2) النَّحو الوافي 4/1. الهامش المرقَّم بـ (3).
(3) يُنظر: شرح ابن عقيل 254/1. المساعد 354/1. همع الهوامع 217/2.
(4) شرح ابن عقيل 254/1.
(5) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 223/1. النَّحو الوافي 4/2. الهامش المرقَّم بـ (3).
(6) الأفعال (ابن القوطيّة) ص 288. لسان العرب 477/4 (صير).
(7) توضيح المقاصد والمسالك 223/1. ويُنظر: شرح الآجروميّة 323/1. شرح الأشموني =

6- أفعال العلاج: استعمل بعضُ النَّحويين هذا المصطلح ليدلَّ به على أنَّه فعل متعدٍّ إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً. فجميع مصطلحات هذه الأفعال التي ذكرناها تخصُّ النّواسخ. وهذا المصطلح لا ينتمي إلى باب (النّواسخ)، وإنَّما نذكره هنا لتتميم الفائدة مِن موضوع (ظنَّ وأخواتها).

ووجدنا أنَّ محمد بن أحمد الكيشيّ يستعمل هذا المصطلح؛ قال: (والفرق بينهما [1] وبين أفعال العلاج المتعدية إلى مفعولين سوى التّعليق والإلغاء أنَّ هذهِ مفعولها الثَّاني خبر عن المفعول الأول ولا يجوز حذف أحدِهما وإبقاء الآخر فأنَّهما كالشَّيء الواحد) [2]. وهذا المصطلح لم نجد له استعمالاً في غير هذا النَّصِّ؛ مما يدلُّ على عدم استقراره. فهو مِن المصطلحات المفردة التي استُعْمِلَتْ مرَّةً واحدةً خاصَّة بهذهِ الأفعال.

مصطلحات عمل ظنَّ وأخواتها:

1- الإلغاء والتَّعليق مِن المصطلحات التي تدور كثيراً في كتب النَّحو. وقد استُعْمِلَا في مرحلة تأسيس المصطلح النَّحوي السّابقة.

فالإلغاء هو إبطالُ عَمَلِ أفعال ظنَّ وأخواتها لفظاً ومحلّاً [3]. بأنَّ تتوسط هذهِ الأفعال بين المفعولين أو تتأخَّر عنهما. أمّا التَّعليق فقد وضَّحَهُ الخضريّ فقال: (سُمِّي بذلك لعمل العامل في المحلّ دون اللّفظ فكأنَّه لم يعمل كالمرأة المعلّقة، لا مزوجة ولا مطلقة، لإساءة الزَّوج عشرتها) [4]. وحدُّه

=

484/2 - 485. شرح ابن طولون 281/1.

(1) أي: أفعال القلوب.

(2) الإرشاد في النَّحو ص 76.

(3) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 287/3.

(4) حاشية الخضري 343/1.

في النَّحو لا يختلف عن هذا المعنى. إذ قيل إنَّه: إبطال عمل أفعال ظنَّ وأخواتها لفظاً لا محلّاً. وذلك بدخول عددٍ مِن الحروف حاجزة اسمها وخبرها عنها [1].

والحقُّ أَنَّ الأعمَّ الأغلبَ مِن النَّحويين استعملُوا هذين المصطلحين في كتبهم، واتّفقُوا على معناهما المذكورين آنفاً [2].

2- مصطلح الممتنع: وهو مصطلح وضعه علي بن سليمان اليَمنيّ، وأراد به (التَّعليق). قال: (وأمَّا الممتنع، فمتى وقع بعد ظننتُ وأخواتها إنَّ وأنَّ....... ولام الابتداء، وما للنفي....) [3].

وهو أيضاً مِن المصطلحات الفرديّة، التي لم نرَها عند غيره مِن النَّحويين.

بعد هذه السّياحة في أفعال ظنَّ وأخواتها نستنتج أنَّ أغلب تلك المصطلحات وترتيب أبواب هذه الأفعال هي مِن وضع المتأخِّرين. فلم تكن عند علماء القرون الثَّلاثة الأولى تفصيلات كثيرة عنها، ولكنَّ بتطوُّرِ الدَّرس النَّحويّ أخذتْ هذهِ المصطلحات تتوسَّعُ، وتظهر مصطلحات جديدة كُتِبَ لأغلبها الاستقرار والبقاء.

وقد درس الباحثون المحدثون هذهِ الأفعال دراسة مستفيضة إلّا أنّهم لم يخرجُوا عن المصطلحات النَّحويَّة الخاصة بهذهِ الأفعال التي جاء بها النَّحويون ولا سِيَّما المتأخرين منهم. فقد استعملُوا مصطلح (ظنَّ وأخواتها)

---

(1) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 287/3.

(2) الأصول في النَّحو 184/1. المفصل ص 262. شرح الكافية الشافية 121/1. الإرشاد في النَّحو ص 77 - 78. المساعد 364/1. شرح ابن عقيل 368/1 - 369. شرح الآجروميّة 334/1 - 336. شرح الأشموني 495/2.

(3) كشف المشكل في النَّحو ص 103.

لـتدلَّ علـى هـذهِ الأفعـال [1]. وقـسَّمُوها قـسمين أفعـال القلـوب [2]، وأفعـال التَّحويل [3] (التّصيير) وذكرُوا أخواتها. واستعملُوا أيضاً مصطلحات الإلغاء والتَّعليق [4]. وبذا فإنَّ المحدثين اتَّبعوا طريقةَ القُدامى في عرض المصطلحات النَّحوية الخاصَّة بباب (ظنَّ وأخواتها).

مصطلحات الفاعل ونائبه:

لا يمكن أنْ نجد في النَّحو أو غير النَّحو كتاباً يخلو مِن ذكر مصطلحي الفاعل، أو نائب الفاعل. والسَّبب يعود إلى أنَّ معرفتها مِن باب المسلَّمات بها فـي الـنَّحو العربـي. إذ أنَّ لكـلِّ العلـوم التـي ظهـرتْ علـى وجـه البـسيطة مصطلحات تُعَدُّ مِن أوَّليات الوَضْعِ. فالفاعل ونائبه مِن أوليات النَّحو العربي.

والأمر في دراسة باب الفاعل ونائبه لا يقف عند معرفة مصطلحاتهما، بل يتعدّى ذلك إلى معرفة أحكامها وعلامات رفعهما. إذ بمعرفة الفاعل في الجملة العربيّة نكون قد حددّنا بحقِّ أحدِ أهمِّ أركان الجملة العربيّة قاطبة.

والآن نبدأ بدراسة المصطلحين:

1- مصطلح (الفاعل) : الفاعل لغةً هو (مَن أوجد الفعل) [5]. وهذا

---

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 3/2. المحيط 40/2. دراسات نقدية في النَّحو العربي ص 219. التطبيق النَّحوي ص 192. معاني النَّحو 421/2.

(2) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 21/3. النَّحو الوافي 9/2. المحيط 40/2. دراسات نقدية في النَّحو العربي ص 219. التطبيق النَّحوي ص 193 - 194. معاني النَّحو 422/2.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 9/2. المحيط 49/2. دراسات نقدية في النَّحو العربي ص 220. التطبيق النَّحوي ص 195. معاني النَّحو 447/2.

(4) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 21/3. النَّحو الوافي 2/ 22، 31. المحيط 42/2، 43. دراسات نقدية في النَّحو العربي ص 222. التطبيق النَّحوي ص 197. معاني النَّحو 2/ 250 - 254.

(5) فرائد العقود العلوية 433/2. ويُنظر: حاشية الصّبان 520/2. حاشية الخضري 357/1.

التَّعريف على الرَّغم مِن كونه في اللُّغة إلّا أنَّه يدلُّ على فكرة عمل هذا المصطلح سواء كان في النَّحو أو في غيره.

أمَّا في الاصطلاح، فعلى الرَّغم مِن اختلاف المعرِّفين به في اللّفظ إلَّا أنَّه يُجمع في معنى واحد وهو: (ما قُدِّمَ الفعل التَّام أو شبه عليه بالأصالة وأسند إليه على جهة قياس به أو وقوعه منه)[1].

والحقُّ أَنّه مِن المصطلحات التي وُضِعَتْ في مرحلة تأسيس المصطلح النَّحوي، وقد استقرَّ عند وضعه إلى يومنا هذا فكل الكتب النَّحوية التي رجعنا إليها تستعمل مصطلح (الفاعل) . لأنّه من المصطلحات الواضحة، والتي يدلُّ مدلولها على دالّها؛ لذا لم يجدِ النَّحويُّون مِن القرن الرَّابع الهجريَّ، وما تلاه مصطلحاً بديلاً عنه فصار مستقرّاً مِن أوّل وضعه في مرحلة التَّأسيس[2].

2- مصطلح المسند إليه: تحدثنا عن هذا المصطلح غير مرَّة. وما نريد أنْ نضيفه هنا، أنَّ النَّحويين في القرن الرّابع وما تلاه مِن القرون لم يستعملُوا هذا المصطلح ليدلُّوا به على مصطلح (الفاعل) وإنَّما استعملُوه لوصف مصطلح (الفاعل) . وكثيرٌ مِن النَّحويين أوردُوه في حَدِّ (الفاعل) على

(1) شرح الحدود النَّحويّة ص 94. ويُنظر: التّعريفات ص 94. الكلّيات ص 88، 675، كشاف اصطلاحات الفنون 467/3.

(2) يُنظر المصطلح: الأصول في النَّحو 72/1. الفوائد والقواعد ص 179. المفصل ص 18. شرح جمل الزّجاجيّ (ابن خروف) 283/1. البسيط في شرح الجمل 259/1. توجيه اللّمع ص 119. شرح عمدة الحافظ ص 180. التّسهيل ص 75. ارتشاف الضرب 179/2. شرح قطر الندى ص 180. الفوائد الضيائية 253/1. شرح الأشموني 520/2. همع الهوامع 253/2. فرائد العقود العلوية 433/2. حاشية الصبان 520/2 حاشية الخضري 357/1.

أنّه الاسم المسند إليه [1].

وقد حدَّدُوا سبب تسمية الفاعل بـ (المسند إليه) فقالُوا: (المسند إليه، أي المرتبط به، والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو النَّفي أو التَّعليق أو الإنشاء، فدخل الفاعل في: لم نضرب وإنْ ضرب، وهل ضرب زيد، وخرجتِ المفاعيل لأنَّها لا تُسمَّى اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً بل متعلِّقاً بها) [2]. يُفْهَمُ مِن هذا النَّصِّ أنَّ الفاعل سُمِّيَ (المسند إليه)، لأنّه مرتبط بالفعل ومنسوب إليه، أمَّا باقي المفاعيل. فهي ليستْ مسندة إلى الفعل، وإنَّما هي مجرد متعلِّقات بالفعل. لذا أُطلق مصطلح (المسند إليه) إلى الفاعل، ولم يُطلقْ على غيره. ثُمَّ إنَّ ابن عقيل قال: لأَنَّ المسند إليه الذي هو الفاعل هنا يشمل الظَّاهر والمضْمر مِن الفاعل، وكذلك يشمل المصدر الصَّريح والمصدر المؤوَّل؛ لذا كان إطلاقه على الفاعل إطلاقاً موَفَّقاً، على الرَّغم مِن أنَّ النَّحويين في هذهِ المرحلة، مرحلة التَّطوُّر والاستقرار لم يُطلق على الفاعل إلّا مِن خَلَلِ وصف مصطلح (الفاعل) .

أما الباحثون في القرن الرَّابع الهجريّ فلم يختلفُوا عن استعمال القُدامى لمصطلح (الفاعل) ولم يجد أكثرهم بديلاً عن استعمال هذا (المصطلح) عند ذكر مباحثه [3].

على أنَّ عدداً مِن النَّحويين المحدثين آثَرُوا مصطلح (المسند إليه)

---

(1) يُنظر: المفصل ص 18. شرح الرّضي 185/1. شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ ص 180 التّسهيل ص 75. شرح التّسهيل (المرادي) ص 400. الفوائد الضيائية 253/1. شرح الأشموني 520/2.

(2) حاشية الخضري 358/1.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 53/2. جامع الدّروس العربيّة 150/2. التّطبيق النَّحوي ص 174. معاني النَّحو 414/2.

على مصطلح (الفاعل) على الرَّغم مِن ورود المصطلحين في كتبهم. فقد فضَّل الأُستاذ إبراهيم مصطفى استعمال مصطلح (المسند إليه) وله في ذلك تبريرات، وقد قدّم لمصطلح (المسند إليه) فقال: (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: كلُّ واحدٍ مِن هذهِ المرفوعات (مسند إليه) كما تعلمُ - وهو اصطلاح آثره مِن قبلُ علماء البيان واستعملُوه في كتبهم، وجعلُوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان، وفيما أجرَوا مِن الأحكام - بل إنَّ سيبويه قد سبقهم إلى هذا الإصلاح، واستعملَ المسند إليه فيما يشملُ هذهِ الأقسام وكرَّرَهُ في مواضع مِن كتابه)[1]. إذن الأُستاذ إبراهيم مصطفى استعمل (المسند إليه) بدلاً مِن (الفاعل)؛ وذلك لشمول هذا المصطلح على الموضوعات الثَّلاث التي تُعَدُّ عَلَماً للرَّفع (المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل)، ثُمَّ إنَّ علماء علم المعاني يردِّدُون هذا المصطلح في الدّلالة على الموضوعات الثّلاث المذكورة، أمَّا في النَّحو فإنَّ سيبويه استعمله كما رأينا ذلك عند الحديث عن مصطلحاته، كُلّ هذا حَدَا بالأُستاذ إبراهيم مصطفى تفضيل مصطلح (المسند إليه) على مصطلح (الفاعل) . وقد سار الدُّكتور مهدي المخزوميّ على طريقه أستاذه في استعماله لهذا المصطلح في كتبه[2].

وقد استعمل بعضُ الباحثين المحدثين مصطلحاً آخرَ ليدلَّ على (الفاعل) وهو مصطلح (الرُّكنُ الاسميّ) ، ناظراً إلى الفاعل على أنّه الرُّكن الاسميّ في الجملة العربيّة. وهذا المصطلح وضعه الدُّكتور عبد الرَّحمن أيوب، إذ قال: (يُسمى الرُّكن الاسميّ في هذه الحالة (بالفاعل)...)[3].

---

(1) إحياء النَّحو ص 53 - 54.

(2) يُنظر: في النَّحو العربي / نقد وتوجيه ص 70 - 71.

(3) دراسات نقديّة في النَّحو العربي ص 241.

وهـذا المـصطلح يُعَـدُّ قاصـراً، لأنَّ الفاعـل لا يكـون الـرُّكن الاسـميّ الأوحد في الجملة التي يكون فيها، فقد يكون عامله (المصدر) أو (المشتقَّات) فلا ركنَ فعليٌّ حينئذٍ في الجملة ممَّا يؤدِّي إلى الخلط في وَضْعِ المصطلحات النَّحوية بدقَّةٍ.

3- مـصطلح نائـب الفاعـل: عرضـتْ علينـا مـرحلةُ التَّأسـيس للمصطلح النَّحويّ عدداً مِن المصطلحات التي تخصُّ مفهوم (نائب الفاعل)؛ مِنها (ما لـم يُسمَّ فاعله)، و(المفعول الذي لـم يُسمَّ فاعله). ونقف عند أهـمّ المصطلحات التي أحدثت مُشكلاً في النَّحو العربي. إذ أيَّد عددٌ مِن النَّحويين مصطلح (النَّائب عن الفاعل) ، وأنكره على قائليه عددٌ آخر مِن النَّحويين. ثُمَّ إنَّ هـذا المـصطلح يُنسبُ إلـى غيـر واحـد. وسـنحاول هـنا الإجابـة علـى هـذه الأسئلة وغيرها. مُتَّخذينَ المسحَ التّاريخي لهذا المصطلح الذي يخص الفعل المبني للمجهول في قولنا (ضُرب زيدٌ).

ولنـبدأ أوّلَ الأمـر فـي نـسبة المـصطلح إلـى واضـعه. الحـقُّ أَنَّ هـذا المصطلح نُسِبَ إلى غير واحدٍ مِن النَّحويين فقد نسبه أحد الباحثين المحدثين إلى عبد القاهر الجرجانيّ (ت **471**هـ). زاعماً أنَّه وَرَدَ في كتابه (العوامل) إذ قال الباحث: (وإذا تركنا القرن الرَّابع الهجريّ عصر ابن خالـويه[1]، وتقدَّمنا إلى القرن الذي يليه مباشرةً فإنَّنا نقع على مصطلح (النَّائب عن الفاعل) . الذي استُحدث في هـذا القرن على يد عبد القاهر الجرجاني... في كتابه العوامل المئة النَّحويَّة. إذ ليس ابنُ مالك (ت **672**هـ) مبتكر هذا المصطلح وواضعه كما ذهب إلى ذلك كثيرٌ مِن الباحثين المعاصرين...)[2]. وقد عُدْتُ إلى كتاب

(1) لأنَّ الباحث يدرس المصطلح النَّحوي عند ابن خالويه.

(2) المصطلح النَّحوي عند ابن خالويه (رسالة ماجستير) ص 25 - 26 ويُنظر فيها:

=

العوامل للجرجانيّ، ولكنَّني لم أجدْ هذا المصطلح فيه، ثُمَّ نقول ماذا يصنع مثل هذا المصطلح في كتاب اسمه (العوامل) ونائب الفاعل أو ما يُسمَّ فاعله مِن المعمولات؟! [1].

وبعدُ فإنَّ عبد القاهر الجرجاني لم يستعمل مصطلح (النائب عن الفاعل) . وإلّا لماذا لم يستعمله في كتبه الأخرى مثل (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) و(المقتصد في شرح الإيضاح).

والحقُّ أَنَّ أوّل نصٍّ عثرنا عليه ذُكِرَ فيه مصطلح (النَّائب عن الفاعل) هو لأبي العلاء المعريّ (ت 449هـ)، وهو مِن علماء القرنين الرّابع والخامس الهجريينِ. وقد ذكرَهُ المعريُّ عرضاً مِن دون أنْ يقصد استعماله قال في تفسير قول المتنبي [2]:

كَتَبَتْ فِي صَحَائِفَ المَجْدِ: بِسْمٌ ثُمَّ قَيْسٌ وَبَعْدَ قَيْسُ السَّلامُ

: (ورُوي: كُتِبَتْ [3]: على ما لم يُسمَّ فاعله. فيكون (بِسْمٌ) و(قَيْسٌ) مرفوعين، ويكون نائب الفاعل محمولاً على أنَّه أراد الكلمة بقوله: بِسْمٌ) [4]. فنرى أنَّه أورد مصطلح (نائب الفاعل) عرضاً مِن دون أنْ يقصد المصطلح لذاتِهِ، وإنَّما ذكره في سياق كلامه عن الذي لم يُسمَّ فاعله. وبذا يكون هذا أوَّل نصٍّ وردَ فيه مصطلح (نائب الفاعل) على ما وقع بين أيدينا مِن المصادر.

=

ص 312.

(1) يُنظر: عوامل الجرجاني 437/1 - 439. ضمن (جامع المقدّمات).

(2) شرح ديوان أبي الطيب (معجز أَحمد) 96/4.

(3) يُنظر: صيغة المبني للمجهول: شرح ديوانه 96/4. (المنسوب للعُكبريّ). العُرْف الطَّيب في شرح ديوان أبي الطّيب ص 165.

(4) شرح ديوان أبي الطَّيب (معجز أَحمد) 227/2.

والنَّصُّ الآخر الذي ورد فيه مصطلح (نائب الفاعل) قبل ابن مالك، هو نصّ ابن عَدْلان الموصلي (ت 666هـ) قال مشرِّحاً لبيت أبي الطيب المتنبي [1]:

بأَبِي الشُّمُوسُ الجَانِحَاتُ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتُ مِنَ الحَرِيرِ جَلَابِبَا

قال: (... رفع (الشُّمُوسُ) وما بعدها، على الابتداء، تقديره: الشُّمُوسُ بأبي مفدِّياتِ. ويجوز أنْ يكون خبراً، والابتداء محذوف... ويجوز أنْ يكون نائبَ فاعلٍ لما لم يُسمَّ فاعله محذوفاً كأنّه يريد: تَفَدَّى بأبي الشُّموسُ) [2].

وهذا نصٌّ آخر أوضحُ مِن سابقه يُستعملُ فيه مصطلح النَّائب عن الفاعل، وسواء كان النَّصُّ هذا للعُكبريِّ، أو لابن عَدْلان الموصليّ، فإنَّهما سَبَقَا ابن مالك في الاستعمال إذ تُوفِّيا قبلَه، والشَّيء الآخر هو استعمال المصطلح عرضاً؛ لأنَّنا راجعنا كتبَ العالمينِ الجليلينِ (العُكبريّ وابن عَدْلان) فلم نجدْهما يَستعملان هذا المصطلح في كتبهما قطُّ.

إذن نستنتجُ أنَّ نصوصاً ورد فيها مصطلح (نائب الفاعل) قبل أنْ يَرِدَ في كُتُبِ ابن مالك.

ولو وصلنا عند (ابن مالك) لوجدنا أنَّه يُكْثِرُ مِن استعمال هذا المصطلح باطِّراد. فقد جاء في (التَّسهيل): (باب النَّائب عن الفاعل) [3]. وقال في كتاب له آخر: (باب النَّائب الفاعل) [4]. وقال في شرحه تسهيله: (المفعول

---

(1) التِّبيان في شرح الدِّيوان (المنسوب للعكبري) 122/1. العُرْف الطَّيب في شرح ديوان أبي الطَّيب ص 105.

(2) التّبيان في شرح الدّيوان 122/1.

(3) التّسهيل ص 77.

(4) شرح الكافية الشّافية 134/1.

النَّائب عن الفاعل)[1]. وذكر لفظ (المفعول)؛ لأنّه أراد أن يُبيّن أنَّ هذا المصطلح هو الذي قُصِدَ به (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على حداثة هذا المصطلح في الوضع والاستعمال. واستعمل هذا المصطلح في كتابه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ)؛ فقال: (النَّائب عن الفاعل)[2]. نستشفُّ مِن هذه النُّصوص أنَّ ابن مالك على خلاف مَن سبقُوه اختارَ هذا المصطلح في كتبه كافَّة مما يدلُّ على تبنِّيه استعمال مصطلح (النَّائب عن الفاعل) بدلاً عن المصطلحات الأخرى. على أنَّنا نجد في كتب ابن مالك مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) ؛ واستعمله في شكلين:

الأوّل: إمَّا أنَّه أورده مِن نصوص نقلها مِن غيره؛ لذا نراه يُحافظ على النُّصوص المنقولة كما هي؛ قال: (قال ابن خروف: لا يُجيزُ أحد مِن النَّحويين ردَّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكّد...)[3].

فنرى أنَّه نقل مصطلح ابن خروف كما أورده الأخير، وليس بلفظه هو.

الآخر: أراد بمصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) في نصوصٍ كثيرةٍ الفعل المبنيّ للمجهول[4]. وبذا يكون أوَّلَ مَن فصل بين المصطلحين فبعد أنْ كان مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) - كما رأينا في الباب السّابق - يُطلق على الفعل المبني للمجهول، ونائب الفاعل، صار يُطلق هنا (ما لم يُسمَّ فاعله) على الفعل (المبنيّ للمجهول)، وعلى (نائب الفاعل) للاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول.

---

(1) شرح التسهيل 39/2.

(2) ص 183.

(3) شرح التسهيل 59/2.

(4) يُنظر: شرح الكافية الشّافية 135/1. شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ ص 181. شرح التسهيل 62/2.

مِن هذا نستنتج أنَّ ابن مالك هو أوَّلُ مَن استعمل مصطلح (نائب الفاعل) استعمالاً علميّاً وبشكلٍ مطرِّدٍ، في كُلِّ كتبه، وليس بشكلٍ عارضٍ كما حدثَ في نصوصِ العلماء الذين سبقُوه.

والذي يُهّمنا هنا هو السؤال: مِن أينَ جاءَ ابن مالك بهذا المصطلح؟

نقول: لو رجعنا إلى أبي العلاء المعريّ، وابن عَدْلان الموصليّ، لوجدْنا أنَّهما عَاشَا في بلاد الشّام. فالأوَّل قضى جُلَّ حياتهِ في مدينة (معرَّة النُّعمان) وهي مِن أعمال محافظة حلب[1]. فهو مِن بلاد الشّام كما تَذكر كتب التَّراجِم[2]. والآخر هو علي بن عَدْلان الموصليُّ. وُلِدَ في محافظة الموصل، ولكنَّه رَحل إلى حلب وبقي بها مُدّة[3]. والذي يجمع العالمين أنّها عاشا في مكان واحدٍ مِن بلاد الشّام.

ولو ذهبنا إلى ابن مالك لوجدناه أيضاً يعيش في نفس المناطق التي مرَّ بها المعريُّ وابنُ عَدْلان. يقول المقّريُّ (ت **1044**هـ) عنه أنَّ ابنَ مالك: (مِن الرّاحلين مِن الأندلس إلى المشرق)[4]. ويَقصد بالمشرق دمشق[5]، وحماة[6]. وحلب[7]. وتوفي بدمشق[1]. ولستُ هنا بصددِ التَّرجمة للرّجل، وإنَّما أريدُ أنْ

(1) يُنظر: معجم البلدان 156/5. شرح ديوان أبي الطيب (مقدمة المحقق) 99/1 وما بعدها.

(2) يُنظر: بغية الوعاة 315/1. نزهة الألباء ص 257. نَكْتُ الهميان في نُكَتِ العميان ص 91.

(3) يُنظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (مقدمة المحقق) ص 7. فوات الوفيات 106/2. بغية الوعاة 179/2.

(4) نفح الطِّيب مِن غصن أندلس الرّطيب 222/2.

(5) يُنظر: نفح الطِّيب 222/2.

(6) يُنظر: نفح الطِّيب 228/2.

(7) يُنظر: نفح الطِّيب 228/2.

أتوصَّل إلى أنَّ ابن مالك على الرَّغم ممّا قلنا إنّه مبتدعٌ لمصطلح (نائب الفاعل) فإنّه بعد رحلته إلى الشرق، ولا سِيَّما الشّام، لا يُعدَم أنْ يكونَ قد سَمِعَ المصطلحَ فيها وهذا شيءٌ مفروغ منه ثُمَّ نقله عنهم وطوَّره حتَّى أنَّنا سنجد أنَّ كثيراً مِن النَّحويين ينسبونه له وليس إلى مَن سبقُوه.

نستنتج مرَّةً ثالثة أنَّ المصطلح وُضِعَ عرضاً في خَطَط الشّام، استعمله المعرّيُّ وابنُ عَذْلان هناك عرضاً، ثُمَّ جاء ابن مالك في القرن السّابع فوضع قواعده وأُصوله.

وقد ذَكَرَ عديدٌ مِن النَّحويين والباحثين المحدثين أنَّ مصطلح (نائب الفاعل) هو مِن وضع ابن مالك. قال المراديُّ عن نائب الفاعل: (هذا اصطلاح المصنّف في ترجمة باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، ولا مشاحَّةَ في الإصلاح)[2]. وقال الحَلَبيُّ: (باب نائب الفاعل: هذه عبارة الشَّيخ ابن مالك...)[3]. وهذا ما يقوله أيضاً الشَّيخ خالد الأزهريّ[4]. والخضريّ[5]. ولكثرة استعمال ابن مالك للمصطلح ذهبَ أبو حيَّان إلى أنَّه لم يسمعْ أحداً سبق ابن مالك في وَضْعِ المصطلح؛ إذ قال: (لم أرَ مثلَ هذه التَّرجمة لغير ابن مالك)[6].

أمَّا الباحثون المحدثون فقد نسبُوا مصطلح (نائب الفاعل) إلى ابن

=

[redacted]

(3) فرائد العقود العلويَّة 455/2.

(4) يُنظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح 286/1.

(5) حاشية الخضري 379/1.

(6) شرح التَّصريح على التَّوضيح 286/1.

مالك عَدا ما ذكرناه في أوّل هذا المطلب [1].

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ عدداً مِن النَّحويين أيَّدُوا المصطلح واستعملُوه، ومنهم مَن رفضه وآثَرَ استعمال مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) . وسنأتي على هذا الثَّاني في الفقرة التَّالية. أمَّا فيما يخصُّ تأكيد النَّحويين استعمال مصطلح (نائب الفاعل) فإنّنا ننقل - هنا - نصّاً يؤيّد استعماله: (والتَّعبير به أحسن مِن التّعبير بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله: لشموله للمفعول وغيره؛ ولصدق الثَّاني على المنصوب في قولك (أُعطي زيدٌ درهماً)، وليس مراداً) [2]. على أنّنا نجد أنَّ هناك مَن ينتقد هذا المصطلح؛ وذلك لاختصاره وعدم دلالتهِ على المراد مِن وضع الفعل المبني للمجهول [3].

ونجد بعد هذا أنَّ كثيراً مِن النَّحويين يستعملون هذا المصطلح كما وضعه ابن مالك مما يدلُّ على نجاح المصطلح عند أغلب النَّحويين الذين تلَوه [4].

أمَّا الباحثون المحدثون فإنَّهم استعملوا مصطلح (نائب الفاعل) مثل استعمال ابن مالك، ويكاد المحدثون يتفقون على هذا المصطلح في

---

(1) يُنظر: تسهيل الفوائد (مقدّمة المحقق) ص 49. المدارس النَّحويّة/أسطورة وواقع ص 123.

(2) البهجة المرضية 161/1. ويُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص 147. فرائد العقود العلويَّة 455/2. حاشيّة الصّبان 549/2. حاشية الخضريّ 379/1.

(3) يُنظر: شرح اللّمحة البدريّة 391/1. فرائد العقود العلويّة 455/2. وما بعدها.

(4) يُنظر: شرح التّسهيل (المراديّ) ص 409. شرح قطر النّدى ص 187. شرح شذور الذّهب ص 119. الإعراب عن قواعد الإعراب ص 147. شرح الأشموني 521/1، 549. همع الهوامع 262/2. البهجة المرضية 161/1. فرائد العقود العلويّة 455/2. حاشية الصّبان 549/2.

الاستعمال [1].

4- مصطلحات أُخرى تخصُّ (النَّائب عن الفاعل):

وجدنا أنَّ النَّحويين يستعملون مصطلح (النَّائب عن الفاعل) ولكنَّ هذا المصطلح لم يستقرَّ إلّا في العصر الحديث، وقبل كلِّ شيءٍ يجب أنْ نُجيب على السُّؤال الذي يقول لماذا لم يستقرَّ هذا المصطلح على الرَّغم مِن رضا كثيرٍ مِنَ النَّحويين عليه؟ نقول: إمَّا أنَّ النَّحويين لم يسمعُوا بهذا المصطلح. وهذا الرأي مستبعدٌ؛ لأنَّ النَّحويين أجمعين ثَقِفُوا آراء ابن مالك، وعرفُوا أبا العلاء المعري جيِّداً. والرأيُ الآخر هو تجاهل هذا المصطلح؛ لأنَّ النَّحويين أرادُوا أنْ يتبعُوا المصطلحات الأصلية، وخاصةً التي ظهرتْ في مرحلة تأسيس المصطلح النَّحويّ. ونحن نميلُ إلى هذا الرأي في عدم استعمال مصطلح (نائب الفاعل) .

والآن نُناقش المصطلحات التي استُعملتْ في القرن الرَّابع الهجريّ، وما تلاه مِن القرون وتخصُّ (النَّائب عن الفاعل):

أ - مصطلح (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) : وجدنا هذا المصطلح في مرحلة التَّأسيس واستمرَّ النَّحويُّون في استعماله ولا نغالي إذا قلنا إنَّ هذا المصطلح فاقَ مصطلح (نائب الفاعل) في الاستعمال حتَّى القرن الثَّالث عشر الهجري. فقد استعمله ابن السرّاج فقال: (... المفعول الذي لم يُسمَّ مَنْ فَعَلَ به) [2]. وقد سار على هذا الاستعمال غير واحد من النَّحويين

(1) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 159/2. النَّحو الوافي 83/2. التّطبيق النَّحوي ص 184. معاني النَّحو 492/2.

(2) الأصول في النَّحو 76/1.

عبر القرون [1]. وجاء أيضاً عند بعض النَّحويين بهذا الشكل: (المفعول الذي جُعل الفعل حديثاً عنه) [2].

ب - مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) : علْمنا أنَّ هذا المصطلح يستعمل للفعل المبنيّ للمجهول، والنَّائب عن الفاعل. وسنجد في الفصل القابل أنَّه يُستعمل بالمعنيين في غير كتب النَّحو.

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ علماء النَّحو يستعملون هذا المصطلح بالمعنيينِ. قال ابن فضَّال المجاشعيّ: (.... تقول ضُرِبَ زيدٌ ترفعه لأنَّه لم يُسمَّ فاعله) [3]. وأُطلِقَ على الفعل المبنيّ للمجهول. قال ابن خروف: (باب ما لم يُسمَّ فاعله) [4]. وعَنَى به الفعل المبنيّ للمجهول.

جـ - مصطلح (يُقام المفعول مقام الفاعل) : استعمل النَّحويُّون في هذه المرحلة، مرحلة التَّطوُّر والاستقرار، مصطلح (يُقام المفعول مقام الفاعل) [5]. وأرادُوا به النَّائب عن الفاعل.

د - مصطلح (المفعول) : سمَّى الزَّمخشريُّ مصطلح (النَّائب عن الفاعل) (المفعول). قال ابن مالك: (وقد اضطرَّ الزَّمخشريُّ إلى تسميته مفعولاً

---

(1) يُنظر: توجيه اللّمع ص 127. الإرشاد في النَّحو ص 31. ارتشاف الضرب 184/2. المساعد 404/1. الفوائد الضِّيائية 271/1.

(2) توجيه النَّحو ص 127.

(3) شرح عيون الإعراب ص 87. ويُنظر فيه 88، 89. ويُنظر في غيره: الفوائد والقواعد ص 195. الحلل في إصلاح الخلل ص 208. شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن خروف) 1/ 521. وغيرها.

(4) شرح جمل الزّجاجيّ 521/1. ويُنظر فيه 523/1. ويُنظر في غيره: شرح عيون الإعراب ص 87. الحلل في إصلاح الخلل ص 208.

(5) المصباح في النَّحو ص 59.

بعد أنْ جعله فاعلاً)[1].

وقد ذهب بعض النَّحويين إلى تأكيد أنَّ الزَّمخشريَّ سَمَّى النَّائب عن الفاعل بالمفعول[2]. ووضَّح آخرون سبب هذه التَّسمية، قال ابن الخبَّاز: (وهذا المفعول مرفوع؛ لأنَّه لمّا حُذِفَ الفاعل أُعرِبَ إعرابه لئلّا يخلو الكلام مِن المرفوع)[3]. على الرَّغم ممّا في هذا الكلام مِن التَّعليل في تفسير المصطلحات النَّحويّة إلّا أنَّه يُقدِّم فكرة مقبولة عن رفع النَّائب عن الفاعل.

هـ - مصطلح (ما لم يُذكر فاعله) : استعمله ابن شُقير قال: (وما لم يُذكرْ فاعله: ضُرِبَ زيدٌ، وكُسِيَ عمروٌ)[4].

و - مصطلح (النَّائب عن المفعول) : استخدم ابن هشام هذا المصطلح[5] وقد استعملَ مِن قبله ابن مالك مصطلحا قريباً مِن هذا: (المفعول النَّائب عن الفاعل)[6]. ويبدو أنَّ ابن هشام أخذ هذا المصطلح مِن ابن مالك وصاغَهُ صياغةً جديدةً. ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ المصطلحين لم يستقرّا لذا لا نجد لهما استعمالاً فيما بين أيدينا مِن الكتب.

هذه هي أشهر المصطلحات التي استعملها النَّحويُّون للدّلالة على (نائب الفاعل) ونعود هنا لنذكرَ أنَّ مصطلح (نائب الفاعل) لم يستقرَّ إلّا في القرون المتأخرة؛ ولا سِيَّما في العصر الحديث في القرنين الثَّالث عشر والرَّابع عشر. إذا استمرَّ النَّحويُّون في استعمال أيِّ مصطلح يرونه يُلَبِّي معنى الاسم

(1) شرح التّسهيل 39/2.

(2) يُنظر: المساعد 386/1.

(3) توجيه اللّمع ص 127.

(4) المحلّى ص 93.

(5) يُنظر: تخليص الشّواهد ص 495.

(6) شرح التّسهيل 39/2.

المرفوع بالفعل المبني للمجهول.

وثمّة مصطلحات أُخرى نجدها تستعمل في باب النَّائب عن الفاعل وتَدُورُ معه في ذلك الباب وهي:

1- المبنيّ للمفعول: ويُقصدُ به الفعل المبنيّ للمجهول. ونجد أنَّ المصطلح استعمل عبر القرون، ممّا يدلُّ على استمرار النَّحويين في استعماله على الرَّغم مِن ظهور مصطلحات أُخرى مثل مصطلح (المبني للمجهول) [1].

2- المبنـي للمجهـول: ممّـا لا يختلف عليه اثنان أنَّ مصطلح (المجهول) في إطلاقِهِ على الفعل المبني للمفعول، ظهرَ متأخراً عن مصطلح (المبني للمفعول) . فقد سيطرَ هذا المصطلح على القرون السِّتة الأولى، على أنّنا وجدنا في الباب السّابق أنّ مصطلح (المجهول) كان له دلالات غير ما وُضِعَ في باب النَّائب عن الفاعل.

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ أصحاب كتب أُصول النَّحو كان يعني عندهم ما لم يُعرف قائله [2]، أو الذي لا يُعرف ناقله [3]. قال أبو البركات الأنباريُّ: (والمجهول هو الذي لم يُعْرَفْ ناقله، نحو أنْ يقول أبو بكر ابن الأنباريّ: حدَّثني رجلٌ عن ابن الأعرابيّ) [4]. هذا هو مفهوم المصطلح عند مؤلفي كتب أُصول النَّحو.

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 77/1. المفصل ص 258. التّوطئة ص 260. الإرشاد في النَّحو ص 31. البسيط في شرح الجمل 2/ 951. شرح الأشموني 551/1. همع الهوامع 271/2. خزانة الأدب 336/1، 149/6، 163، 139/8. فيض نشر الإنشراح مِن روض طيّ الاقتراح 621/1.

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 583/2 المسألة (80).

(3) يُنظر: لمع الأدلّة ص 90. الاقتراح ص 55. ارتقاء السِّيادة ص 51. فيض نشر الإنشراح مِن روض طيّ الاقتراح 621/1.

(4) لُمع الأدلّة ص 90.

والحقُّ إنّنا نوّهنا قبل قليل أنّه مِن مصطلحات مرحلة التّأسيس وهو كذلك. ولكنّنا نحبُّ هنا أنْ نُبيّن الفرق بين مصطلحي (المجهول) و(الفارغ) في هذهِ المناسبة، عند علماء القُرون الثّلاثة الأُولى ولا سِيّما الكوفيين. فمصطلح (المجهول) لا يُطلق عند الكوفيين إلّا على الفعل المبنيّ للمجهول إذا كان معموله غير (المفعول به) كأنْ يكون (المصدر) أو (الظرف). قال ابن السّيد البَطَلْيَوسِيّ: (وزَعم الكسائي وهشام أنَّ في (جُلِسَ) مجهولاً مضمراً، وفَسَّر أبو العباس ثعلب قول الكسائيّ وهشام: (إنَّ فيهِ مجهولاً) فقال: أراد أنَّ الفاعل لمّا حُذِفَ أُسْنِدَ الفعلُ إلى أحد ما يعمل فيه ممّا هو سوى المفعول به. يعني المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيُّهما المقصود، لأنّه لم يظهر مع الفعل مرفوع به)[1].

أمّا مصطلح (الفارغ) فهو مصطلح استعمله (الفرّاء) وأراد به أنَّ في (- (جلس) وما أشبهه أنَّ الفعل فارغ لا شيء فيه)[2]. لذا سمّاه الفعل الفارغ أي فارغ مِن ذكر الفاعل. وقد سمّاه البصريُّون الضّمير في مثل هكذا أفعال (ضمير المصدر) لأنّه يعود عليه[3].

وبعد هذا نعود إلى المصطلح في استعماله في باب (النّائب عن الفاعل). فقد ذكرنا قبل قليلٍ أنّه مِن المصطلحات التي وردتْ في القرن السّادس الهجريّ وما بعده وعَنَوا به (ما ليس بمعلوم)[4]. والظّاهر أنَّ النّحويين توسّعوا في مفهوم المصطلح ودلالته، فبعد أنْ كان الكسائيُّ وهشام الضّرير

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل ص 208. ويُنظر: ارتشاف الضرب 186/2. همع الهوامع 2/ 271.

(2) الحلل في إصلاح الخلل ص 209. ويُنظر: ارتشاف الضرب 186/2.

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب 186/1.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 345/1.

يعنيان به ما أُسْنِدَ الفعلُ المبنيُّ للمفعول إلى غير المفعول به مِن مصدرٍ وظرفٍ وغيرهما. نرى أنَّ النَّحويين المتأخِّرين قصدُوا به كلَّ فعل بُنِيَ للمفعول سواءٌ أُسْنِدَ إلى المفعول به أو إلى المصدر أو إلى الظَّرف. أي كُلُّ فعلٍ صِيْغَ على (فُعِلَ)، و(يُفْعَلُ) فهو مبنيٌّ للمجهول مِن دون النَّظر إلى شكل (النَّائب عن الفاعل). وعلى ذا كان استعمال النَّحويين المتأخِّرين [1].

3- مصطلح (فعل المفعول) : مصطلح أطلقَهُ الثَّمانينيُّ على الفعل المبنيِّ للمجهول، ووَضَعَ أدلَّة على صحَّة استعمال هذهِ التَّسمية؛ إذ قال: (وهذا الفعل [2] قد صار حديثاً عن المفعول ويُسمِّيه النَّحويُّون (فعل المفعول)، والذي يدلُّ على صحة هذه التَّسمية أنَّه يؤنَّث بتأنيث المفعول، ويُذكَّر بتذكيره) [3]. وهذا المصطلح مِن المصطلحات التي لم تستقرَّ ولم نجد لها استعمالاً عند غيره على ما بين أيدينا مِن الكتب النَّحويَّة.

4- مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) : تحدَّثنا قبلَ قليلٍ عن هذا المصطلح وبيَّنَّا أنَّه مِن المصطلحات المتنوِّعة في الاستعمال، فهو يُطلقُ على (نائب الفاعل) مِن جهة، ويُطلق على (الفعل المبنيّ للمجهول) مِن جهة أُخرى. وهذا المعنى الأخير ما نعني به هنا. ومِن خَلَلِ جَرْدِ الكُتُبِ النَّحويّة وجدْنا أنَّ هذا المصطلح استُعمل مِن النَّحويين المتقدِّمين والمتأخِّرين بمعنى (المبنيّ للمجهول) [4]. ممّا يدلُّ على التَّداخل في المصطلحات النَّحويّة إذ لم

---

(1) يُنظر: الإرشاد في النَّحو ص 31. شرح التّسهيل (المرادي) ص 411. الفوائد الضيائية 271/1. همع الهوامع 271/2. فرائد العقود العلويّة 457/2. خزانة الأدب 198/1، 8/ 329. حاشية الخضري 388/1.

(2) أي: المبنيّ للمجهول.

(3) الفوائد والقواعد ص 195.

(4) يُنظر: الجمل ص 177. شرح عيون الإعراب ص 87، 88، 89. الحلل في إصلاح =

يستقرَّ مصطلح (نائب الفاعل) و(ما لم يُسمَّ فاعله) إلّا عند الباحثين المحدثين. فقد استعملُوا الأوّل، وتركُوا الثَّاني. حتى أنّنا نجد أنَّ كُلَّ الكُتُبِ الدّراسيَّة المنهجيَّة تَستعمِلُ (النَّائب عن الفاعل)، ومصطلح (المبنيّ للمجهول) بدلاً مِن مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعل) سواء للنَّائب الفاعل، أو للفعل المبنيّ للمجهول. وهذا الكلام - كما رأينا - ينطبق على مصطلح (المبنيّ للمفعول) إذ أخذ أغلب الباحثين المحدثين يستعملون مصطلح (المبنيّ للمجهول) في الكتب المدرسيّة المنهجيّة بدلاً منه.

والنَّتيجة التي يمكن أنْ نتوصَّل إليها أنَّ مصطلحات:

- المبنيّ للمجهول.
- المبنيّ للمفعول.
- فعل ما لم يُسمَّ فاعله.
- ما لم يُسمَّ فاعله.
- النَّائب عن الفاعل.

وغيرها مِن المصطلحات التي لم تستقرّ عند النَّحويين وبقي النَّحويُّون يستعملُونها عبر القُرون؛ لا يمكن أنْ نحدِّد ترتيب استعمال هذهِ المصطلحات زمانياً لتداخلِها مِن جهة، وعدم استقرارها مِن جهة أُخرى، على أنَّ تطوُّرَها لم يحصلْ إلَّا في مصطلح (نائب الفاعل) ، ولكنْ على الرَّغم مِن ذلك فإنَّنا وجدنا النَّحويين المتأخِّرين يستعملون مصطلح (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)

=

الخلل ص 208. المفصل ص 259. توجيه اللُّمع ص 130. شرح عمدة الحافظ ص 181. شرح الكافية الشافية 135/1. شرح جمل الزّجاجيّ 523/1. خزانة الأدب 579/8.

أو مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) . والأبعدُ مِن ذلك أَنَّ ابن مالك مُنظِّر مصطلح (نائب الفاعل) يستعمل المصطلحين (النَّائب عن الفاعل) ومصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) على الرَّغم مِن أنَّه استعمل الثاني للمبنيّ للمجهول [(1)].

وأخيرا نقول إنَّ مِن النَّحويين ما خلا ابن مالك قد فَقِهَ الفرق بين (مفعول ما لم يُسمَّ فاعله) و(فعل ما لم يُسمَّ فاعله). ولكنْ على الرَّغم مِن تلك المحاولات فإنَّ هذهِ المصطلحات لم تستقرَّ. قال الرَّضيُّ الإستراباديّ: (قولهم: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، أي مفعول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، وقوله فعل ما لم يُسمَّ فاعل، أي فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) [(2)]. وقد ذهب آخرون إلى تفضل (فاعل ما لم يُسمَّ فاعله) على (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)؛ قال محمَّد بن أَحمد الكِيشيُّ: (حَدُّ الفاعل منطبق على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، فتسميته بالفاعل أولى مِن تسميته بالمفعول، فإنَّ الأوّل حقيقة في الاصطلاح، والثاني مجاز) [(3)].

وبقي أنْ نذكر (المبنيّ للفاعل): ومعناه على عكس ما يُقصد به المبني للمفعول [(4)]. وقد وردَ هذا المصطلح عند النَّحويين المتقدِّمين والمتأخِّرين، هذا كُلُّ ما يتعلَّق بمصطلحي الفاعل ونائبه مِن النشأة إلى الاستقرار.

مصطلحات الاشتغال والتَّنازع والاختصاص:

بعد بحثنا عن هذهِ المصطلحات في كُتُبِ النَّحو، وجدنا أنَّها مستقرَّةٌ

---

(1) يُنظر: شرح التّسهيل 39/2، 62. شرح عمدة الحافظ ص 181، 417. شرح الكافية الشافية 135/1.

(2) شرح الرّضي 215/1.

(3) الإرشاد في النَّحو ص 31.

(4) يُنظر: الأصول في النَّحو 78/1. البسيط في شرح الجمل 951/2. خزانة الأدب 149/6.

على ما ناقشناه في مرحلة التَّأسيس السَّابقة.

فمصطلح الاشتغال، استعمله النَّحويون جميعاً، مِمَّن تطرَّقَ لهذا الموضوع [1].

والأمر ينطبقُ على مصطلح (الاختصاص) ، فإنَّه مُتَّفَقٌ عليه عند النُّحاة الذي تطرَّقُوا له، ودرسُوا مباحثه [2].

أمَّا التَّنازع، فقد اتَّفقوا على استعمالِهِ [3]، وذكرُوا أيضاً أنَّه يُطلق عليه (الإعمال) [4]، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين [5]. وقد وجدنا أنَّ بعض علماء القرن الرَّابع الهجريّ يستعملُون مصطلح سيبويه الذي ذكرناه في مرحلة التَّأسيس، وهو: (باب الفاعلينِ والمفعولينِ اللّذينِ يفعل كُلُّ واحدٍ منهما بصاحبه مثلما يفعل به الآخر) [6].

---

(1) يُنظر: الجمل ص 39. المفصّل ص 49. التّبصرة والتّذكرة ص 198. اللُّباب في علل البناء والإعراب 467/1. الغرَّة المخفيّة 411/1. شرح الكافية الشافية 138/1. ارتشاف الضرب 103/3. شرح التّسهيل (المراديُّ) ص 421. المساعد 409/1. شرح الآجروميّة 509/2. شرح التّصريح 296/1. همع الهوامع 149/5. النَّحو الوافي 106/2.

(2) يُنظر: المحلّى ص 40. المفصّل ص 45. الغرّة المخفيّة 549/2. شرح الكافية الشافية 57/2. ارتشاف الضرب 166/3. شرح التسهيل (المراديّ) ص 857. المساعد 565/2. شرح الآجروميّة 682/2. التّصريح على التّوضيح 190/2. النَّحو الوافي 90/4.

(3) يُنظر: الغُرَّة المخفيّة 321/1. شرح الكافية الشافية 146/1. ارتشاف الضرب 87/3. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 448. شرح اللّمحة البدريّة 111/2. المساعد 448/1. شرح التّصريح 315/1. همع الهوامع 137/5. النَّحو الوافي 151/2.

(4) يُنظر: الغرَّة المخفيّة 321/1. ارتشاف الضرب 87/3. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 448. شرح اللّمحة البدريّة 111/2. المساعد 448/1. شرح التّصريح 315/1.

(5) يُنظر: شرح التّصريح 315/1.

(6) الجمل ص 111.

مصطلحات المفاعيل:

اتَّفق أغلب النَّحويين على أنَّ المفاعيل في العربيّة خمسة [1]. وإذا كان بعضُ النَّحويين المتأخِّرين قد قَسَّمَ أبواب النَّحو إلى أبواب عُمَد وأبواب في الفَضَلات فإنَّ المفاعيل الخمسة (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه) عُدَّت مِن الفَضَلات [2]. وما دُمنا نتحدَّث عن مصطلحي العُمدة والفَضلة فلا بُدَّ أنْ نحدِّد معناها. قال السُّيوطيُّ في العُمدة: (عبارة عمّا لا يسوغ حذفه مِن أجزاء الكلام إلّا بدليل يقوم مقام اللَّفظ به. وجُعِلَ إعرابه الرَّفع...) [3]. وعلى هذا تكون موضوعاته (الفاعل) و(المبتدأ) و(الخبر) وغيرها مِن العُمدِ. أمّا الفضلة فهي على خلاف العُمدة: (عند أهل العربيّة... كالحال والمفعول ونحوهما مما ليس بجملة مستقلّة ولا ركن كلام) [4]. نفقه لِمَ وضع النَّحويُّون (المفاعيل) ضمن الفَضَلات؛ فإنَّ عدم عدّها مِن أركان الجملة العربيّة جعلها مِن أبواب الفَضْلة.

وعلى الرَّغم مِن أنَّ (المفاعيلَ) مِن الفَضَلات إلَّا أنَّ لها دوراً مهمّاً في فَهْمِ الجملة العربيّة فالفضلة لا تعني أنَّ الجملة تُستغنى عنها.

وثمّة مصطلحات أُخرى بيَّنتْ تقسيم المفاعيل؛ فقد قسّم ابن الخشّاب المنصوبات ولا سِيَّما المفاعيل قسمين:

الأوّل: الخاصّ، ويشمل (ثلاثة: المفعول به، والخبر، والتَّمييز؛ ألا ترى أنَّه لا يكون مفعولٌ به إلَّا لما كان متعدّياً مِن الأفعال..... وكذلك الخبر المنصوب، لا يلزم في كُلِّ فعلٍ أنْ يكون له خبر، والتَّمييز كذلك...) [5]. أي أنَّ

(1) يُنظر: شرح قطر النّدى ص 201.

(2) يُنظر: همع الهوامع 7/3.

(3) همع الهوامع 3/2.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 459/3.

(5) المرتجل ص 151.

هـذه المنـصوبات اصـطلح علـيها (بالخـاصِّ)؛ لأنَّهـا لا تكـون منـصوبة إلّا فـي مواضع خاصَّة تحتاج إليها الجملة العربيّة.

الآخـر: العـامُّ، ويـشملُ: المفعـول المطلـق، والظَّـرف، والمفعـول لـه، والحـال[1]. فهـذه المنـصوبات لا تنـصب فـي مواضـع خاصـة وإنَّمـا فـي كُـلِّ مواضـع تحـتاج إلـيها الجملـة العـربية؛ لتوضِّـح المعنـى، وتبـيّن الدّلالـة مِـن المقصود بالجملة.

وهـذان المـصطلحان (الخـاصّ والعـامّ) مِـن وَضْـعِ ابـن الخـشّاب ظَهَـرَا عنده ولم يَسْتَقِرَّا؛ لأنَّهما مِن المصطلحات الخاصَّة بفكر هذا العالم الجليل.

وقسَّم ابن عصفور المنصوبات بعامّة، والمفاعيل بخاصّة إلى قسمين مِن ناحية حاجة الفعل لهذه المنصوبات وعدم حاجته لها. والقسمان هما:

الأول: ما يطلبه الفعل على اللُّزوم، إذ قال: (المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللُّزوم بهذا الباب تتبيّن أحكام المنصوبات التي لا ينفكُّ الفعل عن طلبها مِن جهة المعنى. وهي الحال، والمفعول المطلق وأعني به المصدر، والمفعول فيه وأعني به ظَرفيْ الزَّمان والمكان)[2].

مِن وجهة نظر ابن عصفور أنَّ هذه المصطلحات (الحال، والمفعول المطلق، والمفعول فيه)، هي مصطلحات لا يمكن للفعل أنْ يستغني عنها بأيِّ حالٍ مِن الأحوال إذا كان في حاجة إلى المجيء بها.

الآخـر: مـا يطلـبه الفعـل علـى غيـر لُـزوم: وقـال ابـن عـصفور: (بـاب المنـصوبات التـي جمـيع الأفعـال علـى غيـر اللُّـزوم وهـي: المفعـول معـه،

(1) يُنظر: المرتجل ص 159 - 167.

(2) المقرَّب ص 160.

والمفعول مِن أجله)[1]. وهذان المصطلحان (المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللّزوم)، و(المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير لزوم)، هي مِن وَضْعِ ابن عصفور ولم نجدها عند غيره. وتعبِّرُ عن وجهة ابن عصفور وحدَهُ.

وبعد هذا التَّصدير نبدأُ بدراسة مصطلحات (المفاعيل) وما يخصُّها، واستقرارها لنقفَ على فَهْمٍ دقيقٍ لحركة هذه المصطلحات الخمسة، وهي:

1- المفعول به: عرَّف النَّحويون (المفعول به) فقالُوا: (ما وقع عليه فعل الفاعل)[2].

وقد وجدنا أنَّ هذا المصطلح مِن المصطلحات التي تطوَّرتْ واستقرَّتْ مِن مرحلة التّأسيس التي درسناها في الباب السّابق. وقد سار النَّحويُّون والباحثون المحدثون على طريق النَّحويين المتقدّمين في تسميته (المفعول به)[3]. ووجدنا أيضاً في مرحلة التَّأسيس السّابقة أنَّ مِن النَّحويين مَن استعمل مصطلح (المفعول) بدون (به). وقد استمرَّ عددٌ مِن النَّحويين في استعمال هذا المصطلح، ولكنْ بشكلٍ قليلٍ لا تكادُ تُذكر، وفي مختلف العُصُر؛ مما يدلُّ على أنَّ هذا

---

(1) المقرَّب ص 175.

(2) شرح الحدود النَّحويَّة ص 97. ويُنظر: التّعريفات ص 124. كشاف اصطلاحات الفنون 472/3. الكلّيات ص 808.

(3) يُنظر: الأصول في النَّحو 169/1. اللّمع ص 118. شرح اللّمع (القاسم الضّرير) ص 60. شرح عيون الإعراب ص 125، 126. الفوائد والقواعد ص 263. التّبصرة والتّذكرة ص 147. المرتجل ص 151. شرح التسهيل (ابن مالك) 125/2. البسيط في شرح الجمل 259/1. ارتشاف الضّرب 273/2. المساعد 426/1. شرح الآجروميّة 2/ 501. همع الهوامع 7/3. شرح الأشموني 589/2. فرائد العقود العلويّة 636/2. حاشية الصّبان 589/2. حاشية الخضري 404/1.

المصطلح قد فَقَدَ استقراره وترك المكان لمصطلح (المفعول به). ونرى السَّبب في ذلك يعود إلى أنَّ مصطلحات المفاعيل قد استقرَّتْ بعد مرحلة التَّأسيس وكان لا بُدَّ أنْ يجدُوا مصطلحاً يُفرِّق بين هذه المفاعيل؛ لأنَّ مصطلح (المفعول) يصلح لكلِّ المفاعيل، فاستقرَّ الوضع على (المفعول به) بدلاً مِن (المفعول). ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّنا نجد مصطلح (المفعول) والمراد به (المفعول به) عند أبي البركات الأنباريّ [1] والثَّمانينيّ والسُّيوطيّ [2]، وغيرهم.

على أنَّنا لا ننسى هنا أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (المفعول) وأراد به (الخبر) وغيره - كما رأينا - وقد ذكر عددٌ مِن النَّحويين ولا سِيَّما المُراديّ ذلك مِن دون أنْ يستعمله [3].

أمّا الباحثون المحدثون فلم يستعملُوا إلّا مصطلح (المفعول به) في كتبهم كافّة [4]. ممّا يدلُّ على استقرارِ هذا المصطلح النَّحويّ.

مصطلحات التَّعدّي واللُّزوم:

ذكرنا في الباب السّابق أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي قد ابتدعَ مصطلحي التَّعدِّي واللّزوم. وقد سارَ النَّحويُّون على طريقته في استعمال هذين المصطلحين. ولا يكاد يخلو منهما كتاب مِن كُتُبِ النَّحو.

ولم يكتفُوا باستعمال المصطلحين بل وضعُوا حدودها. فعرَّفُوا

---

(1) يُنظر: أسرار العربيّة ص 85.

(2) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 262. البهجة المرضية ص 158.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 266/1.

(4) يُنظر: النَّحو الوافي143/2. جامع الدروس العَربيّة3/3. المحيط 102/2. التَّطبيق النَّحويّ ص 189. معاني النَّحو506/2.

بالمُتَعدّي فقالُوا: (هو ماله مفعول يصل إليه بغيرها، أي بغير واسطةٍ)[1]. والفعل اللّازم هو: (ما لا مفعول به له أصلاً)[2]. ومهما يكن مِن أمرٍ فإنَّ أغلب النَّحويين استعملُوا مصطلح (المُتَعدّي) و(اللُّزوم) في كتبهم ممّا يدلُّ على استقرار المصطلحين[3].

واستعمل النَّحويُّون مصطلحات أخرى تدلُّ على (التَّعدّي) و(اللُّزوم) هي:

أ - المُتَعدّي وغير المُتَعدّي: استعمل عدد مِن علماء القرن الرّابع الهجريّ مصطلح (المُتَعدّي) و(غير المُتَعدّي) بدلاً مِن الفعل اللّازم[4]. وتَبِعهم في ذلك غير واحد من علماء النَّحو في القُرون التي تلت القرن الرّابع في استعمال هذا النّوع مِن المصطلحات[5]. على أنّنا نؤكّد هنا أنَّ هذين المصطلحين لم يستقرّا على الرَّغم مِن استعمالهما عند عدد مِن النَّحويين. والسَّبب في ذلك يعود إلى طغيان مصطلحي (التّعدّي واللُّزوم) عليهما. فبقي

---

(1) شرح الحدود النَّحويَّة ص 85. ويُنظر: التَّعريفات ص 113. الكلّيات ص 311.

(2) شرح الحدود النَّحويَّة ص 84. ويُنظر: التَّعريفات ص 107. كشاف اصطلاحات الفنون 89/4.

(3) يُنظر: الفوائد والقواعد ص 262 - 263. شرح عيون الإعراب ص 127 - 129. شرح ملحة الإعراب ص 92. البيان في شرح اللُّمع ص 193. أسرار العربيّة ص 86. اللّباب في علل البناء والإعراب 267/1. الغرّة المخفية 228/1 - 229. شرح ابن النّاظم ص 100. التّسهيل ص 83. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 436. المساعد 426/1. شرح الآجروميّة 501/2. شرح التّصريح على التّوضيح 309/1. حاشية الصّبان 589/2. حاشية الخضري 403/1.

(4) الأصول في النَّحو 169/1. الجمل ص 32.

(5) يُنظر: التّبصرة والتّذكرة ص 36، 39. المُفصل ص 34. شرح جمل الزَّجّاجيّ (ابن خروف) 355/1. التّوطئة ص 204. الغرّة المخفية 228/1 - 229. المُقرَّب ص 136.

المُتَعدّي واللَّازم، ومات (المُتَعدّي وغير المُتَعدّي). وكلمة أخيرة نقولها بحقّ مصطلحي (المُتَعدّي وغير المُتَعدّي) هو أنَّنا نجد بعض النَّحويين يستعمل (المُتَعدّي واللَّازم). و(المُتَعدّي وغير المُتَعدّي)[1] على حدٍّ سواء.

ب - مصطلحا (المُتَعدّي بنفسه، ومتعدٍّ بحرف الجرّ) : هذان المصطلحان وجدناهما عند ابن جنّي[2]، وهما لم يستقرّا أيضاً لنفس السَّبب الذي ذكرناه في الفقرة السّابقة. وقد ذكر النّحاة المتأخِّرون مصطلح (متعدٍّ بحرف جرٍّ) مِن دون أنْ يستعملونه وهذا ما نجده بخاصّة عند ابن مالك[3].

جـ - مصطلحا (الواقع والمجاوز) : مصطلحان مِن مصطلحات مرحلة التَّأسيس. ونلحظُ أنَّ النَّحويين في القُرون التي تلتِ القرون الثّلاثة الأُولى لم يستعملُوا هذين المصطلحين، وإنَّما ذكرُوا أنَّها مصطلحات تعني (الفعل المُتَعدّي) مِن دون أنْ يستعملُوا تلك المصطلحات. وهذا دليل آخر على استقرار مصطلح (المُتَعدّي) أو (التَّعدّي) وعدم استقرار غيره، ومِن تلك المصطلحات غير المستقرّة (الواقع) و(المجاوز).

ونعود هنا لنذكر كيف أنَّ النَّحويين لم يستعملُوا هذين المصطلحين وإنَّما اكتفَوا بتذكير القارئ بالمصطلحين اللّذين يدلّان على الفعل المُتَعدّي. قال ابن عقيل: (وسُمِّيَ متعدّياً وواقعاً ومجاوزاً. والمشهور بتسميته متعدّياً)[4].

وقد بيّن النَّحويُّون معنى هذينِ المصطلحينِ على الرَّغم مِن أنَّهم لم

---

(1) يُنظر: الغرّة المخفية 228/1 - 229.

(2) يُنظر: اللّمع ص 118.

(3) يُنظر: شرح الكافية الشّافيّة 143/1. شرح ابن عقيل 452/1. ويُنظر أيضاً: البهجة المرضية 182/1.

(4) المساعد 427/1. ويُنظر: التّسهيل ص 83. شرح الكافية الشّافيّة 143/1. شرح التسهيل (المراديّ) ص 436. شرح اللّمحة البدريّة 66/2. البهجة المرضية 181/1.

يستعملُوهما، واكتفُوا بذكرهما كما قلنا. قال الأشمونيّ: (... وسُمِّيَ أيضاً [1] واقعاً لوقوعه على المفعول به، ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به) [2].

د - مصطلح (القاصر) : وهو مِن المصطلحات التي ظهرتْ في العصور المتأخِّرة. فقد ظهر هذا المصطلح عند النَّحويين في القرن الثَّامن الهجريّ. وأوَّل مَن وجدناه يذكره هو المراديُّ. إذ قال: (... وإلّا فلازماً ويُسمَّى أيضاً قاصراً وغير متعدٍّ) [3]. ونجده يذكره ولا يستعمله. ونصّه يؤكّد أنَّ هناك مَن سبقه في استعمال هذا المصطلح النَّحويّ.

والحقُّ أَنَّ معنى (القاصر) لغةً هو: خلاف ما طال [4]، وهذا المعنى ينطبق على معنى الفعل اللّازم فإنَّه لا يتعدّى إلى المفعول لذا فهو أقصر مِن (المُتَعدّي) وقال الأشموني في مفهومه: (وسُمَّي [5] قاصراً لقصوره على الفاعل) [6]. أي: الاكتفاء به. وعرَّفوه اصطلاحاً فقالُوا: (القاصر: عند النُّحاة هو غير المُتَعدّي) [7].

ولم يكتفِ النَّحويُّون المتأخِّرون في ذِكْرِ هذا المصطلح فقط، بل نجد أنَّهم استعملُوه أيضاً. قال السَّنهوريّ: (وإذا أردتَ تعدية الفعل القاصر...) [8].

---

(1) أي: المُتَعدّي.
(2) شرح الأشموني 589/2.
(3) شرح التسهيل ص 436.
(4) يُنظر: لسان العرب 95/5 (قصر).
(5) أي: اللّازم.
(6) شرح الأشموني 590/2.
(7) كشاف اصطلاحات الفنون 520/3.
(8) شرح الآجروميّة 504/2.

وقال الخضريّ: (... لإجراء القاصر مجرى المُتَعدّي) [1]. نجد في هذين النَّصين استعمالاً لمصطلح (القاصر) بمعنى الفعل اللّازم.

وهذا المصطلح هو مِن المصطلحات التي لم تستقرَّ أيضاً على الرَّغم مِن استعماله مِن عدد غير قليلٍ مِن النَّحويين.

أمّا الباحثون المحدثون مِن اللّذين أَلَّفُوا كتاباً في النَّحو في العصر الحديث، فإنَّهم استعملُوا مصطلح (المُتَعدِّي واللّازم) [2]. ممّا أدّى إلى استقرار هذين المصطلحين منذُ أنْ وضعهما الخليل ابن أحمد الفراهيدي. على الرَّغم مِن أنَّ الأُستاذ عباس حسن ذَكَرَ مصطلح (القاصر) مِن دون أنْ يستعمله، فقال: (ونوعٌ يُسمَّى اللَّازم أو (القاصر).) [3].

2- المفعول المُطلق: رأينا في مرحلة التَّأسيس التي درسناها في الباب الأوَّل مِن هذه الأُطروحة أنَّ النَّحويين في تلك المرحلة استعملُوا مصطلحات عديدة دلّت على (المفعول المُطلق) وهي المصدر، والنَّصب على المصدر، والحديث، والحدثان، والفعل.

والحقُّ أَنَّ مصطلح (المفعول المُطلق) هو مِن ابتداعات علماء القرن الرّابع وبالأخصِّ ابن السَّرَّاج، لذا نقول إنَّ هذا العالم الجليل هو مَن ابتدع هذا المصطلح أوَّلاً واستعمله ليدلَّ به على (المصدر الفضلة المؤكّد لعامله، أو المبيّن لعامله، أو المَبنيّ لنوعه أو عدده) [4]. قال ابن السَّرَّاج مستعملاً لهذا المصطلح: (وهو المفعول المطلق ويعني به المصدر) [5]. ونرى في النَّص هذا

(1) حاشية الخضري 445/1.

(2) يُنظر: النَّحو الوافي 125/2.

(3) النَّحو الوافي 125/2.

(4) شرح الحدود النَّحويَّة ص 105. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 469/3.

(5) الأصول في النَّحو 159/1.

يستعمل مصطلح المفعول المطلق، ويعرِّف به ليتنبَّه القارئ أنَّ المقصود به هو (المصدر) الذي اشتهر في مرحلة التَّأسيس.

وقد شاعَ هذا المصطلح واستقرَّ منذ القرن الرَّابع إلى يومنا هذا ممّا يدلُّ على نجاح هذا المصطلح ودلالته على قصد المعنى. وقد ذكرُوا أسباباً لوضع هذا المصطلح لعلَّ أشهرَها تجرُّده مِن حروف الجرِّ مثل (به) و(فيه) و(معه) في المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه. لذا فهو مفعول مطلق عن كلِّ زيادة في مصطلحه ومعناه [1]. ولو بحثنا في كتب علماء القرن الرّابع وما تلاه مِن القُرون لوجدنا أنَّ أغلب النَّحويين استعملُوا هذا المصطلح بعد أنْ فقدتْ أغلب المصطلحات السّابقة استعمالاتها وتركتِ المكان لهذا المصطلح [2]

وثمّة نحويُّون استعملُوا مصطلح المصدر كاستعمال القُدامى في القرون الثَّلاثة الأُولى. قال ابن فضال المجاشعيّ: (باب المصدر المؤكِّد للفعل وهو مِن لفظه) [3]. ونجد هذا الاستعمال عند النَّحويين مِن مختلف القرون إلّا أنَّه خفَّ استعماله في القرون المتأخِّرة مثل القرون: الحادي عشر والثَّاني عشر

---

(1) يُنظر: اللّباب في علل البناء والإعراب 261/1. الفوائد والقواعد ص 253. كشف المشكل في النَّحو ص 111. شرح المُفصل/التّخمير 297/1.

(2) يُنظر: الجمل ص 316. اللّمع ص 114. الفوائد والقواعد ص 253. المرتجل ص 159. كشف المشكل في النَّحو ص 111. اللّباب في علل البناء والإعراب 260/1. شرح المُفصل/ التّخمير 297/1. شرح التّسهيل (ابن مالك) 107/2. شرح ابن الناظم ص 107. شرح الرّضي 1/ 295. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 458. شرح شذور الذهب ص 156. المساعد 463/1. شرح الآجروميّة 521/2. شرح التَّصريح 323/1. همع الهوامع 94/3. فرائد العقود العلويّة 645/2. حاشية الصَّبان 2/ 623. حاشية الخضري 421/1.

(3) شرح عيون الإعراب ص 167.

والثَّالث عشر[1]. مِمّا يدلُّ على تفوُّق مصطلح (المفعول المُطلق) على هذا المصطلح. وعلى الرَّغم مِن أنَّ مصطلح (المصدر) ، ومصطلح (المفعول المُطلق) استعُملا استعمالاً واحداً ليدلّا على هذا المفعول المنصوب الذي نحن بصدده. إلّا أنّنا بعد استحداث مصطلح (المفعول المُطلق) أخذَ النَّحويون يُفرِّقون بين (المفعول المُطلق) و(المصدر) ليدلّا أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يعني شيئاً غير ما يعنيه صاحبه. قال المراديّ مفرِّقاً بين المصطلحين: (فإن قلتَ: هل المفعول المُطلق والمصدر مُترادفان؟ قلتُ: لا، بل بينهما عموم مِن وجهٍ وخصوص مِن وجهٍ، فقد يكون المُطلق غير مصدر، بل جارياً مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك... وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: (يُعجبني ذهابُكَ).)[2].

نقرأ في هذا النَّصّ تفريقاً واضحاً بين المصطلحين حتَّى أصبح المصدر يدلُّ على الحدث والمفعول المُطلق ما يدلُّ على توكيد الفعل أو لبيان نوعه أو عدده. وذهب الأشموني إلى أنَّ العلاقة بين مصطلح (المصدر) و(المَفعول المُطلق) هي علاقة الأعمّ بالأخصّ. فالمصدر أعمُّ مِن المَفعول المُطلق، قال: (... المصدر أعمُّ مطلقاً مِن المَفعول المُطلق؛ لأنَّ المصدر يكون مفعولاً مُطلقاً وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك، والمَفعول المُطلق لا يكون إلّا مصدراً نظراً إلى أنَّ ما يقوم مقامه ممّا يدلُّ عليه خلف عنه في ذلك، وأنَّه الأصل)[3]. هذا التَّفريق بين المصطلحين له فوائد لعلَّ أهمَّها استقرار مصطلح

(1) يُنظر: شرح اللّمع (القاسم الضّرير) ص 58. شرح ملحة الإعراب ص 100. البَيان في شرح اللُّمع ص 193. شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن خروف) 371/1. شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن عصفور) 324/1.

(2) توضيح المقاصد والمسالك 282/1. ويُنظر: شرح ابن طولون 365/1.

(3) شرح الأشموني 623/2.

(المَفعول المُطلق) ، ومصطلح (المصدر) إذ أصبحَ لكلِّ منهما باب يدرس فيه مباحثه وموضوعاته.

أمّا مصطلحات مرحلة التّأسيس التي ذكرناها قبل قليل، فإنَّ النَّحويين في القرن الرّابع وما تلاه لم يستعملُوها بل ذكرُوها عند الحديث عن مصطلحات (المَفعول المُطلق)، ولم نجد من النَّحويين مَن استعملَ (الفعل) أو (الحدث) أو (الحدثان) عند حديثهم عن مباحث هذا الباب. قال ابن مالك ذاكراً هذه المصطلحات: (وقد يُسمَّى فعلاً وحدَثاً وحَدَثانا) [1]. ووضَّح عدد مِن النَّحويين سبب استعمال مصطلح (الحدثان) و(الحدث) قال الخوارزميُّ: (والحدثان بمعنى الحادث، ولذلك يُقال: هذا حدثٌ من أحداث الدّهر، وكذلك يُقال حدثان الدّهر) [2]. ويريد الخَوارزميّ أنْ يقول: إنَّه سُمِّي بالحدث والحدثان لعدم ثباته مثل أحداث الدَّهر [3]. وعلى الرَّغم مِن أنَّ ابن السَّرَّاج أطلق عليه (المَفعول المُطلق) وهو الرَّائد في استعمال هذا المصطلح، فإنَّنا نرى أنَّه يستعمل له مصطلحاً آخر هو وصف للمفعول المُطلق، فقد لُقِّبَ بالمفعول الحقيقي [4]، قال: (هو المفعول في الحقيقة) [5]. لذا نجد أنَّ مِن النَّحويين مِن أطلق عليه مصطلح (المفعول) ، وذلك لكونه المفعول الحقيقي كما قال ابن السَّرَّاج، ولا يأتي معه واسطة أخرى تُفرِّقه عن غيره. مثل

(1) التّسهيل ص 87.

(2) شرح المُفصل/التّخمير 297/1.

(3) يُنظر: الإرشاد في النَّحو ص 92. كشاف اصطلاحات الفنون 469/3.

(4) قال ابن يعيش في معنى (المفعول الحقيقي): (اعلم أنَّ المصدر هو المفعول الحقيقي لأنَّ الفاعل يحدثه ويخرجه مِن العدم إلى الوجود. وصيغة الفعل تدلّ عليه.). شرح المُفصل 110/1.

(5) الأصول في النَّحو 159/1.

(المفعول به) و(المفعول معه) و(المفعول له). قال علي بن إبراهيم الحلبيُّ في استعمال (المفعول) للمفعول المُطلق: (... أنَّه لا يُقال لغيره مِن المفاعيل حتَّى المفعول به: (مفعول) مِن غير تقييد)[1]. فإنَّ عدم وجود تقييد للمَفعول المُطلق حقَّ إطلاق مصطلح (المفعول) عليه دون غيره. وهذا أيضاً هو السَّبب الذي دعا الشّيخ خالد الأزهريّ إلى تسميته بمصطلح (مفعول بغير صِلة) ؛ إذ قال: (هذا باب المَفعول المُطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صِلة)[2]. أي ليستْ له صِلة مثل المفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، وغيرها.

هذه هي المصطلحات التي أُطْلِقَتْ على المَفعول المُطلق.

والآن نعود إلى مصطلح المَفعول المُطلق لنُبيّن سبب التَّسمية وأنواعه وما يتعلَّق بكلِّ ذلك مِن المصطلحات. مِن المعروف أنَّ النَّحويين قسَّمُوا أنواع المَفعول المُطلق إلى ثلاثة أنواع هي (توكيد الفعل)، و(بيان النَّوع) و(عدد المرّات)[3]. على أنَّ ضياء الدِّين بن العِلْج (ت؟ هـ) أخرج مصطلح (المُؤكّد) مِن (المَفعول المُطلق)، وأضاف قسماً ثالثاً مِن أقسام المصدر هو (المُتَّسِعُ) قال السُّيوطيُّ: (... تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النَّحويين إلّا ما ذكره، صاحب البسيط مِن تقسيمه المصدر المنتصب - إلى مفعول مطلق، والى مؤكِّد والى متَّسِع..)[4]. وهذا تقسيم فرديٌّ لا نجده عند غيره.

وثمَّة تقسيمات أُخرى للمَفعول المُطلق ظهرت في القرن الرّابع

---

(1) فرائد العقود العلويّة 645/2.

(2) شرح التّصريح على التّوضيح 323/1.

(3) يُنظر: الغرّة المخفية 251/1. شرح ابن النّاظم ص 107. شرح ابن عقيل 474/1 - 475.

(4) همع الهوامع 94/3.

الهجري واستمرّت إلى القرون المتأخِّرة وهي:

أ - مصطلحا المبهم والمختصّ: مصطلحان أطلقهما ابن جنّي [1] ليُقسِّم المَفعول المُطلق بهما إلى قسمين الأوَّل سمّاه المبهم وعنى به ما ساوى فيه المصدر معنى الفعل (عامله) مِن دون زيادة مثل قولنا: قمتُ قياماً. فإنَّ قياماً ما ساوت الفعل مِن دون زيادة [2]. ومصطلح المُختصّ قَصَدَ واضعه ما زاد المصدر على معنى الفعل (عامله)؛ ليُفيد نوعاً أو عدداً؛ مثل: قعدتُ قعودَ الطُّلاب، وجلستُ جلستين [3]. نفهم مِن هذين المصطلحين أنَّ واضعهما قصد منهما الأنواع الثَّلاثة للمَفعول المُطلق (التَّوكيد، وبيان النَّوع، وبيان العدد). فالمبهم هو المَفعول المُطلق المؤكِّد لفعله. وهذا إضافة لعلماء النَّحو بعد مرحلة التَّأسيس؛ لأنَّ هذا المصطلح كان يُطلق في القرون الثّلاثة الأُولى على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وهنا بعد أنْ ترسَّخ المصطلح النَّحويّ وثبت، أُطْلِقَ على أحد أنواع المَفعول المُطلق، على الرَّغم مِن أنَّ هذا المصطلح لم يستقرَّ، واستقرَّ مصطلح (التّوكيد) . أمَّا مصطلح (المختصّ) فقُصِدَ به (بيان النّوع، والعدد)، وحال مصطلح (المختصّ) مثل حال مصطلح (المبهم) في عدم استقراره وثبوته.

ب - مصطلحا المبهم والمؤقَّت: إذا كان ابن جنّي قد وضعَ مصطلحي (المبهم والمختصّ) فإنَّ عبد القاهر الجرجانيّ وضعَ مصطلحين يعنيان ما عَنَيا به (المبهم والمختص). إذ قال في تقسيم المَفعول المُطلق:

---

(1) يُنظر: اللّمع ص 116.

(2) يُنظر: همع الهوامع 96/3. التّسهيل ص 87. توضيح المقاصد والمسالك 283/1. المساعد 465/1.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 283/1. المساعد 465/1. همع الهوامع 96/3.

(اعلم أنَّ المصادر على ضربين: مبهم ومؤقَّت. فالمبهم نحو قعدتُ قُعوداً... والمؤقّت كقولك: ضربتُ ضربةً، تريد المرَّة الواحدة)[1]. ولا أظنُّ أنَّ أي قارئٍ لهذا النَّصِ يجد كبيرَ عناءٍ في فهمه ومعرفة مضمون مصطلح (المبهم)، و(المؤقَّت) فيه. فالمبهم هو لمعنى توكيد الفعل (العامل)، والمؤقَّت لبيان النَّوع والمرَّات. وننقل هنا كلام الخوارزميّ الذي يؤكِّد ما قلناه: (المؤقَّت في الأصل هو الذي حُدَّ وقته، ثُمَّ جُعِل عبارة عن المحدود، وقتاً كان أو غير وقتٍ. ضرباً في قولنا: ضربتُ مُبهمٌ لاحتمال أنْ تكون ضربةً واحدةً، أو تكون فوق ذلك، بخلاف ضربتُهُ ضربةً وضربتين، فكُلُّ واحدةٍ منهما محدودةٌ)[2]. ومهما يكن مِن أمر فإنَّ هذه المصطلحات ظهرتْ في القرنين الرّابع والخامس الهجريين، ولكنَّنا لا نجدُ صدىً كبيراً في استعمالهما فغلب التَّقسيم الثُّلاثيّ (التّوكيد، وبين النَّوع، وعدد المرّات) عليه. مما يدلُّ على استقرار هذه المصطلحات الأخيرة وثباتها.

والآن نأتي إلى الباحثين المحدثين فلا نجدهم يستعملون إلّا مصطلح (المَفعول المُطلق)، وأنواعه الثّلاثة (التّوكيد) و(بيان النّوع) و(بيان العدد)[3]. ممّا يدلُّ على استقرار هذه المصطلحات، وعدم استقرار غيرها[4]. إلّا ما نجده عند الشَّيخ مصطفى الغلايينيّ إذ يُقسِّمُ المَفعول المُطلق تقسيماً آخر إلى

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 581/1 - 582.

(2) شرح المُفصل/التّخمير 297/1. ويُنظر: المُفصل ص 31 - 32. شرح المُفصل 41/2.

(3) ما خلا الشّيخ مصطفى الغلاييني (رحمه الله) فإنّه ذكر تقسيم النُّحاة القُدامى للمفعول المطلق إلى (مبهم) و(مختص) وذَكَرَ التّعريفات عينها لها: يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 24/3.

(4) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 24/3. النَّحو الوافي 166/2. التَّطبيق النَّحوي ص 216. المحيط 92/2. معاني النَّحو 573/2.

متصرِّفٍ وغيرِ مُتصرِّفٍ، إذ قال: (المصدر المُتصرِّف: ما يجوز أنْ يكون منصوباً على المصدريَّة، وأنْ ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو غير ذلك... وغير المتصرِّف: ما يُلازم النَّصب على المصدريّة، أي المفعولية المطلقة نحو: (سبحانَ ومعاذَ ولبَّيكَ...)[1]. وإنَّ ما يخدم موضوعنا هذا هو النَّوع الثّاني أي المصدر غير المُتصرِّف؛ لأنَّه لا يقع إلَّا مفعولاً مطلقاً).

3- المفعول له: كُلُّ المصطلحات التي تذكر لـ (المفعول له) هي مِن وَضْعِ سيبويه ولا نُغالي إذا قلنا أنَّ هذا الباب ومباحثه مِن ابتكارات سيبويه، ورُبَّما هو أوَّل مَن وضعه ضمن باب المنصوبات.

وقبل أنْ ندرس مصطلحاته وأشكالها، لا بُدَّ أنْ نقف عند مسألةٍ مهمّة، وهي علاقة الكوفيين بمصطلح (المفعول له) . فعلى الرَّغم مِن إنكار الكوفيين[2] للمفاعيل التي سنأتي عليها عند مصطلحات (الشّبيه بالمفعول)، إلَّا أنَّ بعض النَّحويين المُتأخِّرين ذكرَ أنَّ الكوفيين جعلُوا المفعول له مفعولاً مطلقاً. قال ابن هشام: (ونَقَصَ الكوفيُّون منها المفعول له: فجعلُوه مِن باب المَفعول المُطلق، مثل: (قعدتُ جلوساً).)[3] وذهب الصّبان إلى أنَّ الزَّجَّاج ذهب مذهب الكوفيين في جعل (المفعول له) مفعولاً مطلقاً[4].

والسُّؤال هنا: هل حقّاً لم يستعمل الزَّجّاج مصطلح (المفعول له) ؟ والجواب على ذلك أنَّ كلَّ مَن ينظر في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) نظرة

(1) جامع الدروس العربيّة 24/3 - 25.

(2) يُنظر: همع الهوامع 8/3.

(3) شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ص 201. ويُنظر: حاشية الصّبان 643/2.

(4) يُنظر: حاشية الصّبان 643/2.

سريعة يعرف أنَّ الصّبان تجوّز في قوله هذا. وهذا نصّ مِن كتاب الزَّجّاج المذكور يؤكِّد استعماله لمصطلح (المفعول له) ، إذ قال في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ الله بَغْياً﴾ [1]: (وَنَصَبَ بغياً مصدراً مفعولاً له، كما تقول فعلتُ ذلك حذرَ الشَّرِ أي لحذر الشرّ كأنَّك قلتَ حذرتُ حذراً) [2]. صحيح ما ذهب إليه ابن هشام، والصَّبان مِن أنّه أراد به (المَفعول المُطلق)، ولكنَّه لم ينكر (المفعول له)، فشبّه الزَّجّاج (المفعول له) بـ (المَفعول المُطلق) كونهما مصدرين. وهذا الشَّبه بين المفعولين حَمَلَ الصَّبان إلى القول إنَّ الزَّجّاج أنكر (المفعول له). والحقُّ كما قلنا إنَّه يجمع بينهما كونهما مصدرين. والذي حمل الصّبان أيضاً على هذا القول - كما أرى - نصّ وجدتُه في (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجّاج يوحي أنَّه دَمَجَ المفعولين تحت اسم واحد هو (المَفعول المُطلق). قال الزَّجّاج في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَنْعَامٌ لا يَذْكُرُونَ اسْمَ الله عَلَيْهَا﴾ [3]: (..... وهذا سيبويه يُسمّيه مفعول له. وحقيقته أنَّ قوله: (لا يَذْكُرُونَ) بمعنى يفترون، فكأنَّه قال يفترون افتراءً) [4] وإنَّ الاختلاف بين سيبويه والزَّجّاج - هنا - هو اختلاف في تخريج إعراب الآية الكريمة، فسيبويه أعربها (مفعول له) والزَّجّاج (مفعول مطلق)، ووجه الشَّبه بين التَّخريجين - كما قلنا - هو كون المفعولين مصدرين.

أمَّا الكوفيُّون فإنَّهم لم يستعملُوا المصطلحين - وهذا حقٌّ - كما وجدنا في الباب السّابق، فقد رأيناهم يطلقون عليه (التَّفسير)

---

(1) سورة البقرة /90.

(2) معاني القرآن وإعرابه. 173/1.

(3) سورة الأنعام/ 138.

(4) معاني القرآن وإعرابه 294/2.

ولكنّنا لا نعلم هل أرادُوا به ما أراده البصريُّون (المفعول له) أم أرادُوا به (المَفعول المُطلق). فرُبَّما أراد الفرَّاء وغيره مِن الكوفيين بـ (التَّفسير) (المَفعول المُطلق)، أو (المفعول له). لأنَّ المصطلح لا يحدِّد ما أرادُوه طالما أنَّهم لم يُعرِّفوا به.

وقُصارى القول أَنَّ مِن النَّحويين المُتأخّرين مَن ذهبَ إلى أنَّ الكوفيين لم يستعملُوا مصطلح (المفعول له) ولا مباحثه، وعدُّوه ضمن باب (المَفعول المُطلق)، وقلنا إنَّ السَّبب يرجع في ذلك إلى كونهما مصدرين. وهذا السَّبب هو الذي أوقع الصّبان في إشكال أَنَّ الزَّجاج وافق الكوفيين في دمجه للمصطلحين (المَفعول المُطلق) و(المفعول له) تحت باب واحد هو (المَفعول المُطلق).

بعد هذه المُقدّمة نعود إلى مصطلحات المفعول له. فقد عَرَّفَ أصحابُ كُتُبِ الحدود والمصطلحات هذا المصطلح فقالُوا: (المصدر القلبيُّ، الفضلة، المعلِّل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً)[1]. والحقُّ أَنَّ النَّحويين مِن القرن الرّابع إلى القرن الرّابع عشر الهجريّ استعملُوا مصطلحات مختلفة مثل المرحلة السّابقة، وهذا عرضٌ لتلك المصطلحات:

أ - المفعول له: كما رأينا في مرحلة التّأسيس أنَّ سيبويه ابتدع هذا المصطلح، ورأينا أيضاً أنَّه لم يستقرَّ، لأنَّ سيبويه استعمل (العذر) و(الموقوع له) و(التَّفسير).

والأعمُّ الأغلبُ مِن النَّحويين اختار مصطلح (المفعول له) في باب

(1) شرح الحدود النَّحويَّة ص 106. ويُنظر: التّعريفات ص 124. كشاف اصطلاحات الفنون 471/3.

هذا المصطلح. وهذا الاختيار جعل لهذا المصطلح يستقرَّ إلى يومنا هذا[1].

ب - المفعول لأجله: وهو ثاني أقدم مصطلح في باب (المفعول له). أوَّل مَن استعمله هو الزَّجَّاجيُّ. قال في سردِهِ للمفاعيل: (وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول لأجله)[2]. قلنا في بداية مناقشة هذا المصطلح: إنَّ كلَّ ما في هذا الباب فهو مِن سيبويه. وقصدنا به هذا المصطلح، إذ مسّه في الاستعمال مسّاً. قال: (وفعلتُ ذلك مِن أجل كذا وكذا. فهذا كلُّه ينتصب لأنّه مفعول له)[3]. ويبدو أنَّ النَّحويين ولا سِيَّما الزَّجَّاجيُّ تَلَقَّفَ هذا المصطلح فاستعملَهُ مكانَ (المفعول له).

وبما أنَّ سيبويه أَلمحَ لهذا المصطلح فإنَّنا نجد أنَّ عدداً غير قليل مِن النَّحويين استعمل هذا المصطلح، وعلى الرَّغم مِن أنَّه ظهر بعد مصطلح (المفعول له) إلّا أنَّنا نلحظ عدم استقراره الاستقرار الكامل كما حصل لمصطلح (المفعول له) . والسَّبب في ذلك واضح؛ إذ استعمل سيبويه هذا الأخير وهو أوَّل مَن وضعه لذا تلا النَّحويُّون تِلوه في استعمال هذا المصطلح ولا سِيَّما المتأخِّرين منهم. والحقُّ أَنَّ المستعملين لمصطلح (المفعول لأجله) على فريقين: فريق منهم استعمل المصطلح ووضعه في أوَّل الباب كما فعل علي بن إبراهيم الحلبيّ: (المفعول لأجله. وهو السَّبب الحامل للفاعل على

---

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 209/1. شرح عيون الإعراب ص 163. المُفصل ص 60. البيان في شرح اللُّمع ص 112. المرتجل ص 158. أسرار العربية ص 186. التسهيل ص 90. شرح الرّضي 507/1. توضيح المقاصد والمسالك 289/1. المساعد 484/1. شرح الآجروميّة 684/2. شرح التَّصريح 334/1. البهجة المرضية 203/1. فرائد العقود العلويّة 653/2. حاشية الخضري 438/1.

(2) الجمل ص 316.

(3) الكتاب 369/1.

الفعل. ويُقال له أيضاً: المفعول له، ويُقال أيضاً: المفعول مِن أجله...)[1]. إذ نجد استعماله لمصطلح (المفعول لأجله) . واستعمال هذا المصطلح في كتب النَّحو نادر في أوَّل الباب.

والفريق الآخر: ذكر المصطلح، على أنَّه مرادف لمصطلح (المفعول له) مِن دون أنْ يستعمله. قال ابن هشام: (المفعول له، ويُسمَّى المفعول لأجله، والمفعول من أجله)[2]، والفرق واضح بين الفريقين. فالفريق الأوَّل هو الذي استعمل المصطلح، أمّا الفريق الثّاني فإنَّه لم يستعمل المصطلح الثّاني، إنّما ذكره لتعريف القارئ بمرادفات مصطلح (المفعول له) .

جـ - مصطلح (المفعول مِن أجله) : وهو المصطلح الثّالث لهذا المفعول، ولا يختلف عن المصطلح الذي سبقه إلّا في حرف (مِن). ونجد مِن المصادر والمراجع التي بين أيدينا أنَّه ظَهَرَ في القرن السّادس الهجريّ. وأوَّل مَن وجدناه يستعمله هو الحيدرة اليمنيّ قال: (المفعول مِن أجله)[3].

والغريب في هذا المصطلح أنَّ الذين استعملُوه هم إِمَّا اندلسيُّون[4] وإمّا يمانيون[5]. وأُريد هنا أنْ أضع نتيجةً وهي أنَّ المصطلح ظهر في اليمن ثُمَّ الأندلس، وبعد ذلك أنتشر في كلِّ العالم الإسلامي. على أنَّ باقي النَّحويين لم يستعملُوا المصطلح وإنَّما ذكروه على أنَّه مِن المُرادفات لمصطلح

(1) فرائد العقود العلويّة 653/2.

(2) يُنظر: شرح اللّمحة البدريّة 203/2. شرح الأشموني 643/2. شرح التّصريح 334/1. شرح الآجروميّة 684/2. البهجة المرضية 203/1. شرح ابن طولون 376/1.

(3) كشف المشكل في النَّحو ص 115.

(4) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن خروف) 371/1. المُقرَّب ص 178.

(5) يُنظر: كشف المشكل في النَّحو ص 115. المحرر في النَّحو 827/2.

(المفعول له) ، كما رأينا في شرحنا لـ (المفعول لأجله) [1].

د - مصطلح الغرض: لغةً الغرض هو الهدف [2]. وهذا الذي أراده واضعه مِن هذا المصطلح، وهو مِن الاصطلاحات التي استخدمها البلاغيُّون كما سنرى في الفصل القابل.

ووجدتُ أنَّه ظهر في كتب النَّحو في القرن السّادس الهجري. قال الشَّريف الكوفيّ: (الغرض، نحو: قمتُ ابتغاء الخير ومخافة الشَّر) [3]. وبعد أنْ عَرَّفَ بالمصطلح ذكر صراحة أنّه يقصد المفعول له، قال: (اعلم أنَّ المفعول في هذا الباب يُسمَّى مفعول الغرض،... ومفعول له) [4]. ولم يجد هذا المصطلح صدىً عند كثير مِن النَّحويين؛ لذا حقَّ لنا أنْ نقول إنَّه مِن المصطلحات التي لم تستقرَّ بعد وضعه.

هـ - مصطلح (غرض الفاعل) : وهذا مصطلح أيضاً ظهر في القرن السّادس الهجري، وعلى يد عالم جليل هو ابن الخشّاب قال: (والمفعول عذرٌ وعلّة لوقوع الفعل، ويُسمَّى غرض الفاعل...) [5]. والحقُّ أَنَّ علاقة (المفعول له) و(الفاعل) ذكرها أغلب النَّحويين، إذ أنَّ أحد شروطه أنْ يتَّحِدَ في الفاعل. وهذا هو السَّبب في إطلاق مصطلح (غرض الفاعل) عليه.

أمَّا الباحثون المحدثون فإنَّهم استعملُوا مصطلحين مِن مصطلحاته؛

---

(1) يُنظر: شرح شذور الذهب ص 158. شرح اللمحة البدريّة 203/2. شرح الآجرومية 2/ 684. شرح الأشموني 643/2. شرح التّصريح 334/1. البهجة المرضية 203/1. شرح ابن طولون 376/1. حاشية الخضري 438/1.

(2) يُنظر: لسان العرب 196/7 (غرض). القاموس المحيط 338/2.

(3) البَيان في شرح اللُّمع ص 193.

(4) البَيان في شرح اللُّمع ص 212.

(5) المرتجل ص 158.

هما (المفعول له) و(المفعول لأجله) [1] فحسب. ومهما يكُن مِن شيءٍ فإنَّ الباحثين المحدثين لم يخرجُوا عمّا جاء به النَّحويُّون القُدامى.

وأخيراً نقول إنَّ مثل هكذا موضوعات مفتوحة لا نعدم أنْ نجد مصطلحات أُخرى لم تصل أيدينا إليها.

4- المفعول فيه: كُلُّ ما في باب المفعول فيه مِن مصطلحات نحويّة نجد لها استعمالاً في مرحلة التَّأسيس. وما الفضل الذي جاء به النَّحويُّون في القرن الرّابع الهجريّ وما تلاه إلَّا تعديل أو تثبيت أو تقسيم حديث لمصطلح المفعول فيه وما يحويه بابه مِن مصطلحات نحويّة كثيرة.

وقد وجدنا أنَّ النَّحويين مِن بصريين وكوفيين استعملُوا مصطلحات شتّى للدّلالة على المفعول فيه. قال ابن السَّرَّاج: (واعلم: أنَّ الأشياء التي يُسمِّيها البصريُّون ظروفاً يُسمِّيها الكِسائيّ صفة، والفرَّاء يُسمِّيها محال) [2]. نفهم مِن هذا النَّصِّ أنَّ نُحاة القرون التَّالية للقرن الثَّالث ذكرُوا مصطلحات مَن سبقوهم وإنْ لم يستعملوُها.

ونقدّم الآن المصطلحات الخاصّة بالمفعول فيه، وما دار في بابه مِن مصطلحات نحويّة فرعيّة خاصّة به:

أ - المفعول فيه: سار النَّحويُّون المُتقدِّمون منهم والمتأخِّرون على تسمية الاسم المنصوب الذي (.. ذُكر فضلة لأجل أمر وقع فيه مِن اسم زمان

---

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 193/2. جامع الدروس العَربيّة 31/3، 32. المحيط 111/2. معاني النَّحو 650/2.

(2) الأصول في النَّحو 204/1. ويُنظر: أسرار العربية ص 177. الإنصاف في مسائل الخلاف 51/1. الغرّة المخفية 258/1. ارتشاف الضّرب 225/2. شرح التسهيل (المراديّ) ص 476. شرح ابن طولون 380/1. فرائد العقود العلويّة 657/2. حاشية الخضري 443/1.

مطلقاً، مكان مبهم، أو مادّته مادّة عاملة) [1].

وهذا المصطلح هو الأكثر شهرة مِن غيره مِن المصطلحات التي تخصُّه ولا نكاد نقرأ في كتاب نحويٍّ، ممَّن تصدّى لهذا الموضوع إلّا وذكر مصطلح (المفعول فيه) [2]**. ممّا يدلُّ على ثبات المصطلح واستقراره.**

ب - النّصب على الظّرف: وهو أيضاً مِن مصطلحات التّأسيس واستعملهُ كثير مِن النَّحويين. وقد آثَرَ عدد منهم وضعه في أوّل الباب بدلاً من مصطلح (المفعول فيه) . قال الحَرِيريُّ (باب الظّروف) [3]**. وقال الحيدرة اليمنيّ: (باب ظرف الزَّمان)** [4]**، و(باب ظرف المكان)** [5]**. وهذه التَّسمية لباب (المفعول فيه) لا تتعدّى إلى كتب كثيرة** [6]**. وأيضاً استمرَّ علماء القرن الرّابع الهجري وما تلاه في استعمال الظرف للجارّ والمجرور، والظَّرف بنوعية (الزّمان) و(المكان). والسَّبب في ذلك فسّره ابن شُقير مِن أنَّ الظّرف يُسمّى ظرفاً: (لأنَّه يقع فيه الفعل كالشّيء يجعل في الظّرف)** [7]**. فالجارُّ والمجرور**

(1) شرح الحدود النَّحويَّة ص 107. التّعريفات ص 124. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 471/3.

(2) يُنظر: الأصول في النَّحو 190/1. الجمل ص 316. اللّمع ص 125. الفوائد والقواعد ص 289. المُفصل ص 55. أسرار العربيّة ص 177. شرح المُفصل/التخمير 399/1. شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن عصفور) 161/1. المحرر في النَّحو 817/2. شرح ابن طولون 380/1. حاشية الصّبان 648/2. فرائد العقود العلويّة 657/2.

(3) شرح ملحة الإعراب ص 118.

(4) كشف المشكل في النَّحو ص 121.

(5) كشف المشكل في النَّحو ص 124.

(6) يُنظر: التَّبصرة والتَّذكرة ص 147. شرح جمل الزّجّاجيّ (ابن خروف) 376/1. التّوطئة ص 209. الغرّة المخفيّة 258/1.

(7) المحلّى ص 13.

يقع، والزّمان والمكان يقع أيضاً عليهما الفعل. ومِن ذلك الاستعمال قول الزَّجَّاجيّ: (... أو بظرفٍ، كقولك: (محمدٌ في الدَّار)، و(زيدٌ عندك)، و(عبدٌ الله أمامك)، وما أشبه ذلك)[1]. ونجد عند الزَّجاجيّ أيضاً الفصل بين الظَّرف والجارِ والمجرور في مواطن أُخرى[2]. ولكنَّ استعمال المصطلح على أنَّه ظرف وجارٌّ ومجرور لم يستقرَّ، فسرعان ما نجده يختفي شيئاً فشيئاً حتى فُصِلَ بين المصطلحين فصار (الظَّرف) يُطلق على الأسماء الدّالة على (الزّمان) و(المكان)، و(الجارُّ والمجرور) على معناه المعروف. وما نجده مِن استعمال للمتأخِّرين للظَّرف بمعنى (شُبه الجملة) ما هو إلَّا نقل من نصوص قديمة[3].

وثمّة مصطلحات أُخرى ورد ذكرها في باب (المفعول فيه) عند النُّحاة، وهي عبارة عن تقسيمات لهذا الباب:

أ - مصطلحا المبهم والمختصّ: ليس في موضوع نحويّ مِن تقسيمات ضاربة في التَّشعب، مثل ما في هذا الموضوع. ولكنَّ أغلبها قد ابْتُدِعَتْ في مرحلة التَّأسيس. وهذانِ المصطلحانِ مِن تلك المصطلحات.

والفضل لعلماء القرن الرّابع الهجريّ وما تلاه في أنّهم عرَّفوا بالمصطلح؛ قال ابن السَّرَّاج في مصطلح المبهم: (... ومعنى المبهم أنَّه هو الذي ليستْ له حدود معلومة تحصره وهو يلي الاسم مِن أقطاره نحو: خلف وقُدَّام وأمام)[4]. وقد تَلا النَّحويون تِلوه في هذا

(1) الجمل ص 37.

(2) يُنظر الجمل ص 52.

(3) يُنظر مغني اللَّبيب 492/2. شرح شواهد المغني 96/1، 228. قواعد الشّعر (الفارسي) 229/1.

(4) الأصول في النَّحو 197/1.

المفهوم لمصطلح (المبهم) [1].

أمّا المختصُّ مِن الظُّروف فهو الظَّرف الذي خُصِّصَ وحُدِّدَ؛ لذا قال عنه بعض النَّحويين: (والفعل يتعدَّى إلى جميع ظروف الزَّمان المبهم والمختصِّ. فالمختصُّ يوم الجمعة، والمبهم يوم مِن الأيّام) [2]. يوضِّح لنا هذا النَّصُّ معنى (المُختصّ) بما لا يقبل الشَّك. وهذا ما قصده النَّحويُّون به عند استعماله [3].

ب - مصطلحات (المبهم والمؤقَّت والمعدود): ذكرنا مفهوم مصطلح (المبهم) ومعناه. ووضعناه هنا لنُبيِّن علاقته بالمصطلحين الآخرين. والحقُّ أَنَّ مصطلح (المؤقّت) هو عينه معنى مصطلح (المختص) ومرادف له إلّا أنَّ ابنَ خروف فرَّق بينهما فجعل (المؤقَّت) ظرف للمقادير، والمختصُّ للأماكن المعروفة. فقال: (وظروف المكان: ما أحاط بالشَّيء مِن جميع جهاته.. وهي مبهمة: كـ (عند). ومؤقَّتة أي: معلومة المقادير: كـ (ميل).. ومختصَّة، نحو (الدّيار)...) [4]. إذن المؤقَّت ما دلَّ على معنى معلوم سواء كان ظرفاً للزَّمان أو للمكان [5].

---

(1) يُنظر اللمع ص 126. الفوائد والقواعد ص 292، 293. شرح اللّمع ص 65. شرح ملحة الإعراب ص 120. البيان في شرح اللّمع ص 204. أسرار العربية ص 179. التسهيل ص 91. الإرشاد في النَّحو ص 98. المحرّر في النَّحو 823/2 - 825. توضيح المقاصد والمسالك 292/1. شرح التسهيل (المرادي) ص 47. شرح اللّمحة البدريّة 167/2. المساعد 465/1. شرح ابن عقيل 493/1. شرح الأشموني 656/2. همع الهوامع 136/3، 137.

(2) شرح اللّمع ص 65.

(3) يُنظر المصادر في الهامش (3) مِن الصفحة السابقة.

(4) شرح جمل الزَّجّاجيّ 376/1.

(5) يُنظر المُفصل ص 55. شرح المفصّل 41/2. حاشية الخضري 443/1.

أمّا مصطلح (المعدود) فإنّه مِن ابتداعات هذه المرحلة ولم يأتِ ذكره في مرحلة التّأسيس، وهو إضافة إلى أقسام ظروف الزّمان والمكان. قال أبو علي الشَّلوبينيّ: (فما كان منه [1] جواباً لـ (كم) فهو معدود، والعمل فيه كلّه حقيقةً أو مجازاً، نحو قولك: سرتُ شهراً وشهرين، وسرتُ الدّهر) [2].

وهذا مِن المصطلحات التي لم تستقرّ؛ وذلك لأنَّ هذا القسم يدخل ضمن (المُختصّ)؛ لأنّنا بتحديد عدد الظُّروف نكون قد خصّصناه.

جـ - مصطلحا اسم الأمكنة والمحدود: استعمل بعض النَّحويين مصطلح (المختصّ) بدل مصطلح (المحدود) . وأسماء الأمكنة هي الظُّروف المبهمة. قال ابن فضّال المجاشعيّ في تقسيم الظّرف (وهو نوعان: محدود: مثل البلد والقرية والدِّار والبيت والحانوت والمسجد والحمّام... والنّوع الثّاني: أسماء الأمكنة التي لا حدود لها، يوقف عندها كأسماء الجهات السِّت: خلف وقُدّام... فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدَّدة تكون ظروفاً...) [3].

د - مصطلحا (المُتصرِّف وغير المُتصرِّف) ومصطلحا (المُنصرف وغير المُنصرف) : وهما مِن المصطلحات الجديدة في النَّحو العربي، وتقسيماته في هذا الباب جديدة أيضاً.

وقد وضَّح النَّحويُّون معاني هذه المصطلحات فقالُوا في معنى (لا ينصرف): (ومعنى لا ينصرف لا يُجرُّ ولا يُنوَّن) [4]. ومعنى (لا يتصرَّف): (لا

---

(1) أي: مِن ظرف الزَّمان.

(2) التّوطئة ص 209. ويُنظر شرح الرّضي 489/1.

(3) شرح عيون الإعراب ص 147.

(4) شرح اللّمع ص 65. ويُنظر شرح التّسهيل (المراديّ) ص 478. المساعد 490/1 - 491.

يُرفع ولا يُجَرُّ)(1). ومصطلح (المُتصرِّف) هو: (ما يُفارق الظَّرفيّة)(2). ويكون المُنصرف على هذا ما يرفع وينصب ويُجرُّ ويُنوَّن؛ لذا قال الشَّلوبينيُّ: (ومعنى الإنصراف دخول التَّنوين)(3).

نفهم مِن هذه التَّعريفات أنَّ تقسيم (المفعول فيه) إلى متصرِّف وغير مُتصرّف؛ ليُعرَّف متى يكون ظرفاً ومتى يكون غير ظرف؛ لذا قال ابنُ خروف في تقسيم الظُّروف: (ومنها متصرِّف، وغير مُتصرِّف؛ وهو الذي لا يخرج عن الظَّرف، ولا يدخله رفع، ولا نصب، ولا جرّ)(4).

وذهب أبو علي الشَّلوبينيّ إلى أنَّ مصطلح (المُتصرِّف) و(غير المُتصرِّف) في الظُّروف هو الذي يحدِّد إذا كان ذلك الظَّرف مفعولاً فيه أو لا. فالمُتصرِّف يكون مفعولاً فيه وغير مفعولٍ فيه. وغير المُتصرِّف عكسه لا يكون إلّا مفعولاً فيه(5).

وهذه التَّقسيمات وُضعتْ ليعرف طلّاب النَّحو متى يكون الظَّرف (مفعولاً فيه) ومتى لا يكون كذلك. وفق هذا المفهوم قسَّموا ظروف الزَّمان أربعة أقسام: (وظرف الزَّمان على أربعة أقسام: قسم ينصرف ويتصرَّف،... مثلُ: خَلْفٍ ويوم الجُمُعة. والقسم الثّاني: ما لا ينصرفُ ولا يتصرَّفُ وهو: سَحَرَ، وبَكَرَ... الثّالث: ما يتصرَّفُ ولا ينصرِفُ نحو: غُدْوَة وبُكْرَة لا ينصرف للتَّعريف والتّأنيث. والرَّابع: ما

(1) شرح اللّمع ص 65. ويُنظر شرح التّسهيل (المراديّ) ص 478. المساعد 490/1 - 491.
(2) شرح ابن النّاظم ص 115. ويُنظر شرح التَّسهيل (المراديّ) ص 478.
(3) التّوطئة ص 210. ويُنظر شرح التَّسهيل (المراديّ) ص 478.
(4) شرح جمل الزُّجاجي 377/1.
(5) يُنظر التّوطئة ص 210. شرح الرّضي 494/1، 495 شرح ابن عقيل 496/1، 497.

يتصرَّف وينصرف نحو: عَتْمَة لَيْلتكَ، وعشاء يومك) [1].

إذن رأينا أنَّ هذه المصطلحات المتشعِّبة، هي مِن وَضْعِ النُّحاة المُتأخِّرين. وأوَّل إشارة لها وجدناها في القرن الخامس الهجريّ. وبما أنَّ التَّعليلات والمنطق أَخَذَا يدبَّان في المصطلحات النَّحويَّة وأبوابه؛ لذا وجدنا لهذه التَّقسيمات وأبوابها صدىً عند مَن تَلَوهُم مِن النَّحويين.

هـ - مصطلحا المُتَمكِّن وغير المُتَمكِّن مِن الظُّروف: استعمل المصطلحان ليدلّا على المبني والمُعرَب مِن الأسماء. ولا يختلف استعمالهما هنا، عن استعمال العلماء له في مرحلة التّأسيس. وقد عرَّفوا بهما فقالُوا: (واعلم أنَّ في الظُّروف ظروفاً متمكِّنةً، وفيها ظروف غير متمكِّنة. فالظُّروف المُتَمكِّنة: ما يدخلها الرَّفع والجرُّ نحو (اليوم) و(اللّيلة)... فأمّا الظُّروف غير المُتَمكِّنة: فإنَّها لا تكون مرفوعة قطُّ، وذلك نحو (عندك)...) [2].

إنَّ استعمال المصطلحين للظُّروف جديدةٌ، إذ أنَّ المصطلحين معروفان لدى النَّحويين، والجِدَّة في المصطلحين إضافة معنى جديد لهما. فبعد ما كانا يستعملان للأسماء المبنيّة والمعربة صارا يُستعملان للظّروف أيضاً.

وثمّة طائفة أُخرى مِن المصطلحات استُعمِلَتْ لتدلَّ على الظُّروف متفرّقة في كتب النَّحو المختلفة، هي:

أ - ب - الصِّفة النَّاقصة، واللَّغو: مصطلحات استعملها ابن السَّرَّاج ليدلَّان على الجارِّ والمجرور والظَّرف إذا كانا فضلتين يمكن الاستغناء عنهما. وقد نُسِبَ الأوَّل إلى الكوفيين، والآخر إلى البصريّين. قال: (فإذا كان الظرف

---

(1) شرح اللّمع ص 65. ويُنظر شرح الكافيّة الشّافية 158/1.

(2) البَيان في شرح اللّمع ص 210. ويُنظر: شرح اللّمع ص 66.

غير محل للأسماء سمّاه الكوفيُّون الصِّفة النّاقصة وجعله البصريُّون لغواً، ولم يجز في الخبر إلّا الرَّفع وذلك قولك: فيك عبد الله راغب، ومنك أخواك هاربان، وإليك قومَك قاصدون، لأنَّ (منكَ وفيكَ وإليكَ) في هذه المسائل لا تكون محلّاً ولم يتم بها الكلام)[1].

جـ - مصطلح (الموضع) : أطلقه الفارسيُّ وأراد به (اسم المكان) قال: (فإنْ قلت: كيف يسوغ هذا؟ والموضع والمصدر مِن ذوات الواو والياء التي هي لام تجيءُ على (مَفْعَل) نحو: المَغْزى، والمشتى)[2].

د - مصطلح (البقاع) : مصطلح استعمله القُرافي (ت 682 هـ) وأراد به أسماء الأمكنة. قال: (في الاستثناء مِن البقاع: وضابط ذلك أنَّ يكون الواقع بعد (إلّا) اسم مكان أو شيء لا يصحُّ إلَّا بالمكان، فيعلم أنَّ الاستثناء مِن البقاع. وذلك قولنا: سرتُ إلّا أمامَك وإلّا يسارك)[3].

أمّا الباحثون المحدثُون فلم يخرجُوا عن مصطلحات القُدامى قطُّ؛ مِن مفعول فيه، وظرفي الزَّمان والمكان، والمبهم، والمختصّ، والمحدود، والمؤقَّت[4].

5- المفعول معه: المفعول معه هو: (الاسم الفضلة التَّالي واواً أُريد بها التَّنصيص على المعيّة مسبوقة بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه)[5]. وقد أنكر عددٌ مِن النَّحويين أنْ يكون في العربيّة مفعول معه. قال ابن هشام:

---

(1) الأصول في النَّحو 205/1.

(2) المسائل البغداديات ص124.

(3) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص 627.

(4) يُنظر: النَّحو الوافي 198/2. جامع الدّروس العربيّة 34/3، 35. التّطبيق النَّحوي ص 228. المحيط 123/1. معاني النَّحو 602/2.

(5) شرح الحدود النَّحويَّة ص 108.

(ونقص الزَّجَّاج منها المفعول معه، فجعله مفعولاً به، وقدّر (سرتُ وجاوزتُ النّيل).)[1]. وعلى هذا النَّصِ فإنَّ الزَّجَّاج يُسمِّي المفعول معه، مفعولاً به. وقال الخوارزميُّ: (اعلم أنَّ المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به، والمصدر، والظَّرف، وأمّا المنصوب بمعنى اللّام، والمنصوب بمعنى مع، فليسا مفعولين في الحقيقة، وذلك لأنَّ المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به...)[2]. ويبدو أنَّ الدَّليل الذي يُقدِّمه الخوارزميُّ هنا معقول؛ لكنَّ تطوُّر علم النَّحو وتشعُّبه ينكر علينا أنْ نُطبِّقَ النَّتيجة التي قدَّمها لنا الخوارزميّ.

وقد اختُلِفَ في اصطلاح هذا المفعول، إذ رأينا أنَّ سيبويه يطلق عليه (المفعول به)؛ و(المفعول معه). وقد أكَّد هذا الاستعمال له بعض النَّحويين المُتَأخِّرين[3]. وربَّما يكون التَّداخل

في استعمال هذا المصطلح عند سيبويه هو السَّبب في تلقيب (المفعول معه) بـ (المفعول به).

والحقُّ أَنَّ أغلب النَّحويين استعمل مصطلح (المفعول معه) وهو مِن المصطلحات التي استقرّت مِن مرحلة التَّأسيس السّابقة. واستقرار المصطلح جاء لما يُلبيِّه معناه لما وُضِعَ له. وهو أكثر المصطلحات النَّحويّة الخاصّة

---

(1) شرح قطر النّدى ص 201.

(2) شرح المُفصل/ التّخمير 407/1 - 408. وقال ابن عصفور في كلام قريب مِن هذا: (باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللّزوم وهي: المفعول معه، والمفعول مِن أجله). أي أنَّ هذين المفعولين غير لازمين، ولا نعدم أنَّه أراد أنْ يقول إنَّ المفعولين (له) و(معه) مجازيّان. يُنظر: المقرّب ص 175.

(3) شرح التسهيل 172/2. المساعد 539/1.

بالمفاعيل استقراراً على ما أحصيناه مِن الكتب في هذه الأُطروحة [(1)].

وقد تَلا الباحثون المحدثون تِلوهم في هذه التَّسمية [(2)].

6- المفعول منه: أضاف أبو سعيد السّيرافيّ مفعولاً سادساً إلى المفاعيل، سمّاه (المفعول منه). قال ابن هشام: (وزاد السّيرافيّ سادساً، وهو المفعول منه، نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [(3)]؛ لأنَّ المعنى مِن قومِهِ) [(4)]. ويبدو أنَّ هذا المصطلح لم يُكتب له البقاء، فاستُعمل في القرن الرَّابع الهجريّ، ثُمَّ لم نجد له استعمالاً مما يدلُّ على فنائه، وعدم استقراره.

وثمَّة مفعولٌ آخر هو (المفعول دونه) سنأتي عليه عند دراستنا لباب الاستثناء.

الاستِثناء:

الاستِثناء لغةً: (رَدُّ بعضِهِ على بعضٍ) [(5)]. والمستثنى اصطلاحاً هو: (المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً بإلّا أو إحدى أخواتها مِن مذكورٍ أو

---

(1) يُنظر: الأصول في النَّحو 209/1. اللّمع ص 132. شرح اللّمع ص 69. التّبصرة والتّذكرة ص 148. المُفصل ص 56. أسرار العربيّة ص 182. البَيان في شَرح اللُّمع ص 214. كشف المشكل في النَّحو ص 117. التّوطئة ص 343. شرح ابن النّاظم ص 115. توضيح المقاصد والمسالك 292/1. شرح التّسهيل (المراديّ) ص 514. شرح شذور الذّهب ص 163. شرح الآجرومية 687/2. شرح الأشموني 662/2. همع الهوامع 235/3. شرح ابن طولون 386/1. فرائد العقود العلويّة 664/2. حاشية الخضري 453/1.

(2) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة 51/3. النَّحو الوافي 240/2. التَّطبيق النَّحويّ ص 244. المحيط 115/2. معاني النَّحو 665/2.

(3) سورة الأعراف /155.

(4) شرح قطر النّدى ص 201.

(5) لسان العرب 115/14 (ثني). يُنظر: الاستغناء عن أحكام الاستثناء.

متروكٍ بشرطِ الفائدة)[1].

والحقُّ أَنَّ هذا المصطلح والمصطلحات التي تنطوي تحت بابه، مُستعملةٌ في مرحلة التّأسيس واستقرَّتْ على ذلك، إلّا أنَّنا نجد مصطلحات أُخرى أُضيفتْ إلى باب الاستثناء، وهي:

1- مصطلحا (المُتَّصِل) و(المُنقطِع): وهما المصطلحان اللّذان استقرَّ عليه تقسيم مادة الاستثناء وهو تقسيم ابن مالك[2]. فالمُتَّصِل هو: (ما يكون المُستثنى بعض المستثنى منه)[3].

والمُنقطِع هو: (ما لا يكون المُستثنى بعض المُستثنى منه)[4].

2- مصطلح (المُفرَّغ) : استعمله ابن السَّرَّاج، وقال فيه: (... فإنْ فرَّغْتَ الفعل لما بعد إلَّا عمل فيما بعدها، لأنَّك إنَّما تنصب المُستثنى إذا كان اسماً مِن الأسماء وهو بعضها، فأمَّا إذا فرَّغْتَ الفعل لما بعد إلَّا عمل فيما بعد إلَّا، وزالَ ما كنت تستثنى منه، وذلك نحو قولك: ما قام إلّا زيدٌ... ولمّا فرَّغْتَ الفعل لما بعد إلّا عمل فيه)[5]. ومِن هنا حدَّدَ ابنُ السَّرَّاج معنى (التَّفريغ).

3- وردت مصطلحات أُخرى في مؤلَّفات القرن الرَّابع الهجريّ وما تلاه؛ وقد جاءتْ على أَلْسُنِ عُلماء مرحلة التَّأسيس، تخصُّ تقسيمات الاستثناء، وهي:

---

(1) شرح الحدود النَّحويَّة ص 116. ويُنظر: الاستغناء عن أحكام الاستثناء ص 96. الكلّيات ص 91. كشاف اصطلاحات الفنون 246/1.

(2) يُنظر: شرح التّسهيل 188/2، 192.

(3) شرح الحدود النَّحويَّة ص 117. ويُنظر: الاستغناء عن أحكام الاستثناء ص 386.

(4) شرح الحدود النَّحويَّة ص 117. ويُنظر: الاستغناء عن أحكام الاستثناء ص 447.

(5) الأصول في النَّحو 282/1. ويُنظر: الاستغناء عن أحكام الاستثناء ص 234.

أ - الإيجاب والنَّفي [1].

ب - المُوجب وغير المُوجب [2].

4- مصطلح (التَّقارض) : على الرَّغم مِن أنَّ هذا المصطلح لا يخصُّ الاستثناء وحده، إلَّا أنَّنا وجدنا السُّيوطيّ يورده في تمثيل عنه. قال: (... إعطاء (غير) حُكْمَ إلَّا في الاستثناء بها، وإعطاء (إلّا) حكم (غير) في الوصف بها) [3].

5- مصطلح (المُخرَج منه) : وقُصد به (المُستثنى منه). قال القرافيُّ: (اختلف النَّحويُّون في المُخرج منه في الاستثناء ما هو، فقال الكِسائيُّ: الإخراج مِن الاسم وحدَه، فإذا قلتَ: قام القوم إلّا زيداً، فكأنَّك قُلتَ: قام القوم الذين نقص منهم زيدٌ) [4].

6- مصطلح (المفعول دونه) : وأخيراً ذَكَرَ بعض النَّحويين مصطلحاً قُصد به (الاستثناء). وأوَّل مَن استعمله ابن فضّال المجاشعيّ قال: (باب المفعول دونه وهو الاستثناء) [5]. والحقُّ أَنَّ إطلاق مصطلح (المفعول) على (الاستثناء) ليس جديداً، فقد وجدنا أنَّ ابن السَّرَّاج يُطلقه أيضاً على (الاستثناء). قال: (المُستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام) [6].

أمّا الباحثون المحدثون فقد استعملُوا مصطلح (الاستثناء) ،

---

(1) يُنظر: شرح اللّمع ص 78. التّبصرة والتّذكرة ص 233.

(2) يُنظر: كشف المشكل في النَّحو ص 136.

(3) الأشباه والنّظائر 333/1.

(4) الاستغناء عن أحكام الاستثناء ص 373.

(5) شرح عيون الإعراب ص 175.

(6) الأصول في النَّحو 281/1.

والمصطلحات التي تخصُّه عينها [1].

وقد ردَّدُوا قول النُّحاة في سبب تسمية (الاستثناء) بالمفعول فقالُوا: (ويُعَدُّ النُّحاة المُستثنى نوعاً مِن المفعول به، لأنَّهم يرَون أنَّه - في حالة النَّصب - منصوب بفعل تدلُّ عليه كلمة الاستثناء، وتقدير هذا الفعل عندهم: أستثني) [2].

ونرى أنَّ الباحثين المحدثين جمعُوا مصطلحي (الاستثناء المُتَّصِل)، و(الاستثناء المُنقطِع) تحت مصطلح واحد، هو (الاستثناء التَّام)؛ وعرَّفُوه على أنَّه (ما كان المُستثنى منه مذكوراً) [3]. فالاستثناء سواء كان مُتَّصِلاً أو مُنقطِعاً، فإنَّه يكون تامّاً لأنَّ أركان جملة أُسلوب الاستثناء كاملة فيه؛ لذا حقَّ تلقيبهما بالتَّمام.

الحال:

مصطلح (الحال) يُؤنَّث ويُذكَّر [4]، والأفصح في العربيّة تأنيث وصفها [5].

والحال لغةً: (الوقت الذي أنتَ فيه، وعلى ما عليه الشَّخص مِن خيرٍ أو شرٍّ) [6]. أمّا اصطلاحاً، فهو - كما مرَّ -: (الوصف الفضلة المسوق لبيان

---

(1) يُنظر: النَّحو الوافي 248/2. تجديد النَّحو ص 180. التَّطبيق النَّحوي ص 263. معاني النحو 676/2.

(2) التَّطبيق النَّحويّ ص 263.

(3) النَّحو الوافي 249/2. ويُنظر: معاني النَّحو 676/2.

(4) يُنظر: ارتشاف الضّرب 334/2. شرح التسهيل (المراديّ) ص 557. فرائد العقود العلويّة 669/2. الكُلّيات ص 374.

(5) يُنظر: شرح الحدود النَّحويَّة ص 109. فرائد العقود العلويّة 669/2.

(6) حاشية الصّبان 714/2. ويُنظر: لسان العرب 184/11 (حول).

هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو عامله، أو مضمون الجملة) [1].

ورُبَّ سائلٍ يسألُ ما العلاقة بين المعنى اللُّغويّ والاصطلاحيّ لهذا المصطلح؟ نقول: إنَّ العلاقة بينهما تأتي مِن وجهين:

الأوَّل: أنَّ الحال تأتي بمعنى الصِّفة؛ لذا عندما نقول جاء زيدٌ راكباً، فإنَّما بيَّنَّا صفة مجيء (زيد). قال التَّهانويُّ: (الحال... الصِّفة، يُقال: كيف حالُكَ؟ أي صفتُكَ) [2]. والآخر: أنَّ معنى الحال في اللُّغة والنَّحو هو التَّغيير، فزيدٌ تارةً جاء (راكباً)، وأُخرى (ماشياً)، وثالثة (ضاحكاً)، وهكذا؛ لذا فالحال (يختصُّ به الإنسان وغيره مِن أموره المُتغيّرة في نفسه وجسمه وصفاته) [3]. وقد حَسَمَ ابن السَّرَّاج الأمر في تسمية هذا الاسم المنصوب بـ (الحال)، فقال: (وإنَّما سُميَّتِ الحال، لأنَّه لا يجوز أنْ يكون اسم الفاعل فيها إلّا لما أنتَ فيه، تَطاولَ الوقتُ أو قَصُرَ) [4].

وعلى ما ذكرناه أختار النَّحويون مصطلح (الحال) ، وقد استقرَّ، بعد أنْ كان يُطلقُ للدَّلالة عليه مصطلحات عدّة؛ منها (الخبر)، و(الصِّفة)، و(القطع)، وغيرها. نستنتج مِن هذا أنَّ مصطلح (الحال) هو المصطلح الذي كُتِبَ له النَّجاح في استعمالات النَّحويين [5].

---

(1) شرح الحدود النَّحويَّة ص 109. ويُنظر: الكلّيات ص 361.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 491/1.

(3) الكُلّيات ص 374.

(4) الأصول في النَّحو 213/1.

(5) يُنظر: الأصول في النَّحو 213/1. الفوائد والقواعد ص 299. شرح اللّمع ص 70. التّبصرة والتّذكرة ص 187. شرح عيون الإعراب ص 153. أسرار العربيّة ص 190. كشف المشكل في النَّحو ص 126. شرح التّسهيل (ابن مالك) 239/2. شرح الكافية الشّافية 7/2. شرح الأشموني 714/2. همع الهوامع 39/4. وغيرها.

ويبدو أنَّ بعض علماء القرن الرَّابع الهجريّ، ما زالُوا مُتأثِّرين بعددٍ مِن علماء القرون الثَّلاثة الأُولى، في التَّفريق بين مصطلح (القطع) ، ومصطلح (الحال) . إذ ذهب ابن شُقير وحدَه إلى ذلك؛ قال: (والنَّصب مِن قطعٍ مثل قولك: هذا الرَّجل واقفاً، وهذا زيدٌ عالماً) [1]. وشَرَحَ (الحال) في بابٍ آخر غير باب القطع، فقال: (والنَّصب مِن الحال قولهم: أنتَ جالساً أحسنُ منك قائماً، أي في حال جلوسٍ وحال قيام) [2]. وقد فصَّلنا القول في التَّفريق بين المصطلحين عند علماء القرون الثَّلاثة الأُولى، وما نُحبُّ أنْ نُضيفه هنا، أنَّنا لم نجدْ علماء القرن الرَّابع الهجريّ وما تلاه مِن القرون، يُفرِّقون بين المصطلحين قطُّ.

وثمّة مصطلحات وضعها النَّحويُّون، وأُدْرِجَتْ (الحال) ضمنها، وهذه المصطلحات هي:

1- مصطلح (الشَّبه بالمفعول) : قال الفارسيُّ: (باب ما انتصب على التَّشبيه بالمفعول: وهو على ضربين: أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع، والآخر المنصوب فيه بعض المرفوع. فالأوّل على ضُروبٍ منها ما كان خبر كان، وخبر ما... ومنها التَّمييز والحال) [3]. نفهم مِن هذا النَّص أنَّ (الحال) و(التَّمييز) مِن الموضوعات التي يُطلق عليها مصطلح (الشَّبيه بالمفعول) . على أنَّا وجدنا المصطلح عند عدد مِن العُلماء الذين تلو الفارسيَّ، لا يطلقونه على (الحال) أو (التَّمييز)؛ وإنَّما هو موضوع وحدَه، قال ابن مالك: (والنَّصب للفَضْلَةِ، وهي: مفعول مطلقٌ أو مُقيَّد أو مُستثنى أو حال

(1) المحلّى ص 7.

(2) المحلّى ص 10.

(3) الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد في شرح الإيضاح 671/1.

أو تمييز أو مشبّه بالمفعول به)[1]. وعنى به هنا المُشتقّات كما يقول ابن عقيل في تفسيره لنَصِّ ابن مالك[2].

2- مصطلح (المنصوب الذي يطلبه الفعل على اللُّزوم) : وضع ابنُ عصفور باب (الحال) ضمن المنصوبات التي يطلبها على اللُّزوم؛ قال: (باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللُّزوم... التي لا ينفكُّ الفعل عن طلبها مِن جهة المعنى، وهي: الحال، والمفعول المطلق، وأعني به المصدر...)[3].

ولا بُدَّ أيضاً أنْ نذكر مصطلحين يخصّان باب الحال، وعامله بخاصّة، وهما: (شبه الفعل)، و(معنى الفعل). قال الرَّضي الاستراباديّ في الشَّبيه بالفعل: (ما يعمل عمل الفعل، وهو مِن تركيبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المُشبَّهة، والمصدر)[4]. و(معنى الفعل) هو: (ما يُسْتَنْبَطُ منه معنى الفعل، كالظَّرف، والجارّ والمجرور، وحرف التَّنبيه... واسم الإشارة...)[5]. نفهم مِن هذا التَّفريق أنَّ هذين المصطلحين يُفسِّرانِ لنا تعدُّد استعمالات النَّحويين لمصطلح (الحال) .

ولا نجدُ باباً مِن أبواب النَّحو يحوي عدداً كبيراً مِن التَّقسيمات مثل ما يحويه باب (الحال). ونلحظ في التَّقسيمات التي سنذكرها، أنَّها بدأتْ قليلة، ثُمَّ أخذتْ تتشعَّب شيئاً فشيئاً. وهذا توضيح يُبيّن تلك التَّقسيمات:

---

(1) التسهيل ص 43.

(2) يُنظر: المساعد 201/1.

(3) المُقرَّب ص 160.

(4) شرح الرّضي 14/2.

(5) شرح الرّضي 14/2.

1- في القرن الخامس الهجريّ: ذَكَرَ الزَّمخشَريّ مصطلح (الحال المؤكّدة) [1].

2- ثُمَّ نجد تقسيماً آخر في القرن عينه لدى الحيدرة اليمنيّ، وهو [2]:

أ - المُتنقِّل ومقدَّر بالمُتَنقِل.

ب - مؤكِّدة وموطِّئة ومتمِّمة.

3- وقسَّمها ابن عصفور إلى مبيّنة وهي (المُفسِّرة) ومؤكِّدة [3].

4- ثُمَّ قُسِّمَتِ الحال في القرن السّابع تقسيماً مِن حيث الشَّكلُ؛ إلى مشتقٍّ ومُتنقّلٍ وهو تقسيمُ ابن مالك [4].

5- وقسَّمها أَبو حيّان في القرن الثّامن إلى مؤكِّدة وغير مؤكِّدة [5].

وقُسِّمَتْ مِن ابن عقيل إلى مُتنقِلة ومُشتقَّة، مِن حيثُ الشَّكلُ، والى مؤكِّدة وغير مؤكِّدة، مِن حيث المعنى [6].

6- وقسَّمها ابن هشام إلى مؤسِّسة؛ وهي المبنيّة. والى مؤكِّدة [7]. ويُعَدُّ هذا التَّقسيم مِن أشهر التَّقسيمات. وعليه سارَ أصحاب الحدود في التَّعريف بالمصطلحات النَّحويّة؛ فالمؤكِّدة هي: (ما استُفِيدَ معناها بدون

---

(1) يُنظر: المُفصل ص 63 - 64.

(2) يُنظر: كشف المشكل في النَّحو ص 126 - 128.

(3) يُنظر: المُقرَّب ص 161 - 163.

(4) يُنظر: شرح التسهيل 240/2.

(5) يُنظر: ارتشاف الضّرب 349/2.

(6) يُنظر: شرح ابن عقيل 529/1.

(7) يُنظر: أوضح المسالك 77/2. ويُنظر: شرح التّصريح 387/1.

ذكرها) [1]، والمؤسّسة هي: (ما لم يستفدْ بدون ذكرها) [2].

ثُمَّ نجد تقسيمات أُخرى متشعّبة انطلقتْ مِن المصطلحات التي ذكرناها آنفاً، أَوردها النُّحاة المُتأخِّرون لا نجدُ داعياً إلى فرشها [3].

هذه التَّقسيمات في حدِّ ذاتها مصطلحات نحويّة، ولكنَّها مصطلحات متشعِّبة، لا يُمكن أنْ نُحدِّد مدى فائدة دارس النَّحو لها؛ ولكنَّها مَثَّلَتْ تطُّوراً للمصطلح النَّحويّ، واستقراره على ما جاء به ابن هشام، كما ذكرنا.

أمّا المؤلِّفون المحدثون لكتب النَّحو؛ فإنَّهم استعملُوا مصطلح (الحال) [4]. إلّا أنَّهم بيَّنوا التَّفصيلات الخاصّة بالحال. قال الدُّكتور عبده الرَّاجحيّ عن تلك التَّفصيلات: (في كتب النَّحو تفصيلات مُطوَّلة عن الحال) [5].

وقد وَضَعَ الأُستاذ محمد الأنطاكي (الحال) ضمن (مكملات الاسم)؛ لأنَّها حسب رأيه تخدم الاسم لا الفعل [6].

أمّا تقسيماتهم - الباحثون المحدثون - للحال لا تختلف كثيراً عن تقسيمات النَّحويين القُدامى؛ وإنَّما اختلافهم قصَّر عدداً منها، وطوَّل عدداً

(1) شرح الحدود النَّحويَّة ص 110.

(2) شرح الحدود النَّحويَّة ص 111.

(3) يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة 567/2 - 570. همع الهوامع 39/4 - 41. فرائد العقود العلويّة 673/2 - 674.

(4) يُنظر: النَّحو الوافي 286/2. التَّطبيق النَّحويّ ص 247. تجديد النَّحو ص 182. المحيط 157/2. معاني النَّحو 708/2.

(5) التّطبيق النَّحويّ ص 247.

(6) يُنظر: المحيط 157/2.

آخر. فقد قسَّمها الأُستاذ عباس حسن إلى [1]:

1- مُتنقّلة وثابتة.

2- مشتقَّة وجامدة.

3- موطَّئة ومقصودة.

4- مُتعددِّة وغير مُتعددِة.

5- مقارنة ومُقدَّرة.

6- مؤسِّسة ومُؤكِّدة.

7- مفردة وغير مفردة.

8- حقيقيّة وسببيّة.

أمّا الأُستاذ محمد الأنطاكي فقسّمها إلى [2]:

1- مؤسِّسة ومؤكِّدة.

2- مقصودة وموطَّئة.

3- حقيقيّة وسببيّة.

4- مرادفة ومتداخلة.

5- مقارنة ومقدَّرة.

وقسَّمها الدُّكتور فاضل السّامرائي إلى مؤسِّسة ومؤكِّدة [3]، على طريقة ابن هشام.

ولو تتبَّعنا الفكر المُتجدِّد للدُّكتور شوقي ضيف (رحمه الله) لرأينا أنَّه يُقسِّم (الحال) تقسيماً مُختلفاً عمَّا أتى به الأوَّلون والآخِرون؛ وهو أفضل ما

(1) يُنظر: تفصيل ذلك: النَّحو الوافي 290/2 - 316.

(2) يُنظر: تفصيل ذلك: المحيط 189/2 - 192.

(3) يُنظر: معاني النَّحو 708/2.

عند الباحثين المحدثين مِن تقسيم، وتقسيمه للحال على [1]:

1- مفرد.

2- جملة: اسميّة وفعليّة.

3- شبه الجُملة.

التَّمييز:

التَّمييز لغة هو التَّفريق بين الأشياء [2]، واصطلاحاً هو: (اسم نكرة فَضْلَة يرفع إبهام، أو إجمال نسبة) [3].

وكلُّ النَّحويين مِن القرن الرَّابع الهجريّ، وما تلاه استعملُوا مصطلح (التَّمييز) ، واختارُوه مِن بين المصطلحات الكثيرة التي وردتْ على أَلْسِنَةِ النَّحويين، ودلَّت على (التَّمييز). فقد ذكر النَّحويُّون تلك المرادفات لمصطلح (التَّمييز) مِن دون أنْ يستعملونها؛ وهي: التَّفسير، والمُفسِّر، والتَّبيين، والمُبيِّن، والبيان [4]. على أننَّا لا ننكر أنَّ عدداً مِن النَّحويين في القرن الرّابع الهجريّ ما زالُوا يستعملون مصطلح (التَّفسير) . قال الزَّجّاجيّ: (... فقُلتُ: (هذا خاتمُ حديدٍ). وقد يجوزُ نصبهُ على التَّمييز والتَّفسير) [5]. وقال الرُّمانيُّ: (... تقول مِن ذلك، رُبَّ رَجُلٍ أكرمْتُهُ ورُبَّ فرسٍ ركبْتُهُ، قد أدخلُوها على المضمر على

(1) يُنظر: تجديد النَّحو ص 183.

(2) يُنظر: لسان العرب 412/5 (ميز).

(3) شرح الحدود النَّحويَّة ص 115. ويُنظر: الكُلّيات ص 289. كشّاف اصطلاحات الفنون 123/4.

(4) يُنظر: شرح اللّمع ص 76. شرح عيون الإعراب ص 158. المُفصل ص 65. كشف المُشكل في النَّحو ص 131. الغُرّة المخفيّة 274/1. المُقرَّب ص 180. شرح التسهيل (ابن مالك) 293/2. شرح الأشموني 753/2. فرائد العقود العلويّة 682/2.

(5) الجمل ص 65. ويُنظر فيه: ص 108.

شريطة التَّفسير فمِن ذلك قوله: رُبَّه رجُلاً ورُبَّها امرأةً. نصبُوا رجلاً وامرأةً على التَّفسير. وهي مشددّة) [1].

أمَّا ابن شُقير، وهو مِن علماء القرن الرَّابع أيضاً، فقد فَصَلَ بين المصطلحين فصلاً لطيفاً؛ إذ جعل الاسم المنصوب بعد الأعداد والمكاييل تفسيراً، وبعد النِّسبة تمييزاً، مِن دون أنْ يذكر ذلك، ولكنْ تعرَّفنا على فصلِهِ مِن خَلَلِ أمثلَتِهِ؛ إذ قال: (والنَّصب مِن التَّفسير، قولهم: عندكَ عشرون رجلاً) [2]. وقال أيضاً: (والنَّصب مِن التَّمييز، قولهم: أنتَ أحسنُ النَّاس وجهاً...) [3] ولم يكترث النَّحويُّون بهذا التَّقسيم، واستمرُّوا في إطلاق مصطلح (التَّمييز) على قسميه المذكورين آنفا [4].

ولا ننسى هُنا أنَّ عدداً مِن النَّحويين وضعُوا (التَّمييز) تحت مصطلح (الشَّبيه بالمفعول) . قال ابن السَّرَّاج عن الحال والتَّمييز: (ذِكْرُ ما شُبّه بالمفعول والعالم فيه فعل حقيقيٌّ) [5]. أمّا ابن عصفور فوضعه تحت مصطلح (المنصوبات عن تمام الكلام) ؛ قال: (باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها وهي التَّمييز والمُستثنى) [6].

---

(1) معاني الحروف ص 106 - 107. ويُنظر: المسائل العسكريّات ص 95.

(2) المحلّى ص 15.

(3) المُحلّى ص 15.

(4) يُنظر: الأصول في النَّحو 229/2. الجمل ص 242. الفوائد والقواعد ص 304. شرح عيون الإعراب ص 158. المُرتجل ص 157. أسرار العربيّة. الإرشاد في النَّحو ص 109. ارتشاف الضّرب 377/2. شرح المُقدّمة الآجروميّة 594/2. شرح التّصريح على التّوضيح 394/1. همع الهوامع 65/4. فرائد العقود 682/2.

(5) الأصول في النَّحو 213/1. ويُنظر: الإيضاح العضُدي، مِن المقتصد في شرح الإيضاح 76/1.

(6) المُقرَّب ص 180.

أمّا أقسام التَّمييز، فقد استرسل النَّحويُّون في ذِكْرِ مُرادفات تمييز المفرد؛ وهو الواقع لرفع إبهام الأعداد والمكاييل، وتمييز نسبة الذي يرفع الإبهام عن الأسماء التي هي غير الأعداد والمكاييل. فقال الرَّضيّ الاستراباديّ عن الأوَّل: (يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة)[1]. والآخر: (ما يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة)[2]. وتطوُّرُ هذين المصطلحين يمكن أنْ نجملهُ بما يأتي:

1- قسَّمَهُ ابن السَّرَّاج إلى مقادير وأعداد[3].

2- وفي القرن السّادس سمّى الزَّمخشَريُّ مصطلح (المُفرد) للتَّمييز الواقع بعد الأعداد والمكاييل وغيرهما[4].

3- وفي القرن السَّابع الهجريّ قسَّمه ابن الحاجب قسمته التي استقرَّ عليها؛ (المُفرد)، و(النِّسبة)[5].

4- أمَّا أبو حيّان فقسّمه إلى: (منتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلاً في الإسناد)[6]، وإلى: (منتصب عن تمام الاسم وهو ما كان الإبهام حاصلاً في الاسم الذي هو جزء كلام)[7]. فالأوَّل نسبة، والآخر مفرد.

5- وفي القرن العاشر الهجريّ قسَّم الأشمونيُّ والسُّيوطيُّ التَّمييز

---

(1) شرح الرّضي على الكافية 55/2.

(2) شرح الرّضي على الكافية 64/2.

(3) يُنظر: الأصول في النَّحو 307/1، 311.

(4) يُنظر: المُفصل ص 66.

(5) يُنظر: الكافية ص 148 - 149.

(6) ارتشاف الضّرب 377/2.

(7) ارتشاف الضّرب 377/2.

إلى (مفرد)، و(جملة)[1].

أمّا الباحثون المحدثون، فإنَّهم لم يخرجُوا كثيراً عن استعمالات القُدامى الخاصّة بالتَّمييز وأقسامه، فنجد أنَّ جميع الباحثين المحدثين استعملُوا مصطلح (التَّمييز)[2].

وكما قلنا إنَّهم استعملُوا أقسام (التَّمييز) عينها التي استعملها النَّحويُّون القُدامى؛ مثل (المُفرد)، و(الجملة)[3]، و(إبهام ذات)، و(إبهام نسبة)[4]. ولكنْ نجد أنَّ الدُّكتور عبده الرَّاجحيّ، يُطلق مصطلحين جديدين على قسمي (التَّمييز)؛ أطلق مصطلح (الملفوظ) على تمييز (الذَّات)، ومصطلح (الملحوظ) على تمييز (الجملة)، أو (النِّسبة). وهذه إضافة جديدة على المصطلح النَّحويّ[5].

التَّعجُّب:

لم يتغيَّر هذا المصطلح في وضعه منذُ أنْ ابتدعه أبو الأسود الدُّؤليُّ. فقد استقرَّ منذُ ذلك الحين[6].

---

(1) يُنظر: شرح الأشموني 754/2. همع الهوامع 65/4، 67.

(2) يُنظر: النَّحو الوافي 324/2. تجديد النَّحو ص 188. التَّطبيق النَّحويّ ص 257. المحيط 194/2. معاني النَّحو 478/2.

(3) يُنظر: النَّحو الوافي 328/2. المحيط 194/2.

(4) يُنظر: معاني النَّحو 748/2.

(5) يُنظر: التَّطبيق النَّحويّ ص 257.

(6) يُنظر مباحثه: الأصول في النَّحو 98/1. الجمل ص 99. الفوائد والقواعد ص 551. المُفصل ص 276. شرح الكافية الشّافيّة 275/1. المُقرَّب ص 69. ارتشاف الضّرب 3/ 33. شرح قطر النّدى ص 320. شرح الآجروميّة 194/1. شرح الأشموني 968/3. شرح الخُضري 89/2. النَّحو الوافي 290/3.

النِّداء:

لن نقف عند مصطلحات النِّداء؛ لأنَّ جميعها من مصطلحات مرحلة التَّأسيس، وقد أتينا عليها جميعاً ممّا يَكفِينا مؤونة بحثها ثانية؛ وهي [1]:

1 - النِّداء.

2 - النُّدبة.

3 - الاستغاثة.

4 - التَّرخيم.

مصطلحا الإغراء والتّحذير:

وهذانِ المصطلحانِ استقرّا أيضاً منذُ وضْعهما إلى يومنا. وقد استعملهما النَّحويُّون مِن القرن الرَّابع الهجريّ إلى الآن، وفي نفس وضعهما [2].

---

(1) يُنظر مباحثه: 329/1. الجمل ص 147. الفوائد والقواعد ص 436. المُفصل ص 35. شرح الكافية الشّافية 33/2. المُقرَّب ص 192. ارتشاف الضّرب 117/3. شرح قطر النّدى ص 202. شرح الآجروميّة 644/2. شرح الأشموني 1144/3. شرح الخُضري 166/2. النَّحو الوافي 1/4.

(2) يُنظر مصطلح الإغراء: الجمل ص 244. المحلّى ص 26. شرح ملحة الإعراب ص 140. أسرار العربيّة ص 163. اللّباب في علل البناء والإعراب 459/1. شرح الكافية الشّافية 58/2. شرح التسهيل (المراديّ) ص 885. المُساعد 569/2. شرح الآجروميّة 519/2. شرح التّصريح على التّوضيح 195/2. النَّحو الوافي 105/4. كما يُنظر مصطلح (التَّحذير): المحلّى ص 27. المُفصل ص 48. شرح مُلحة الإعراب ص 141. أسرار العربيّة ص 168. اللّباب في علل البناء والإعراب 463/2. شرح التسهيل (المراديّ) ص 858. المساعد 569/2. شرح الآجروميّة 516/2. شرح التّصريح على التّوضيح 192/2. النَّحو الوافي 97/4.

الممنوع من الصَّرف:

لـم تتغيّر مـصطلحاته عمّـا استعمله الـنُّحاة في مـرحلة التَّأسيس التـي درسناها في الباب السَّابق [1].

مصطلح الإضافة:

الإضافة لغةً: الإمالةُ والإلصاقُ بالشّيء [2]. واصطلاحاً هو: (إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأوّل منزلة التَّنوين أو ما يقوم مقامه) [3].

وقد أخذ النَّحويُّون في توضيح بابه وتقسيمه قسمين منذ القرن الرَّابع الهجري، قال ابن السَّرَّاج: (الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة) [4]. ولا نريد أنْ ندخل في تفصيلات هذين النَّوعين كونهما معروفين عند دارسي النَّحو. وقد سار أغلب النَّحويين على هذا المفهوم للإضافة، وعلى تقسيماته إلى يومنا هذا [5].

وثمَّة تقسيم آخر للإضافة وهو (المعنَويُّ) و(اللَّفظيّ) بدل (المحضة) و(غير المحضة)، قال الزَّمخشَريّ: (وإضافة الاسم للاسم على ضربين معنويّة

(1) يُنظر مباحثه: الأصول في النَّحو 79/2. الجمل ص 218. الفوائد والقواعد ص 594. المُفصل ص 16. شرح الكافية الشّافية 75/2. ارتشاف الضّرب 426/1. شرح قطر النَّدى ص 113. شرح الآجروميّة 176/1. شرح الخضري 223/2. النَّحو الوافي 4/ 154.

(2) يُنظر: لسان العرب 210/9 (ضيف).

(3) شرح الحدود النَّحويَّة ص 134.

(4) الأصول في النَّحو 5/2.

(5) يُنظر: الجمل ص 144. الفوائد والقواعد ص 351. أسرار العربيّة ص 279. شرح الكافية الشّافية 226/1. ارتشاف الضّرب 501/2. شرح التسهيل (المُراديّ) ص 742. شرح الأشموني 819/2. فرائد العقود العلويّة 795/2. النَّحو الوافي 3/3.

ولفظيّة)[1]. وقد استعمل هذين المصطلحين غير واحد من النَّحويين[2].

وأضاف ابن مالك قسماً ثالثاً على قسمي الإضافة هو (شبيه بالمحضة)[3]. وقد وضّح السَّنهوريُّ ذلك فقال: (ما قدَّمته مِن كون الإضافة تنقسم إلى معنويّة ولفظيّة هو مذهب الجمهور، وذكر ابن مالك أنَّ هناك ألفاظاً ليست إضافتها لفظيّة ولا محضة؛ بل شبيهة بالمحضة منها: الاسم المضاف إلى الصّفة، مثل: (مسجد الجامع)...)[4].

مصطلح (الحِكاية):

أمّا مصطلح (الحكاية) فقد استقرَّ منذُ مرحلة التّأسيس، واستُعملَ لمن طَرَقَ بابه مِن النَّحويين إلى يومنا هذا[5].

مصطلحات الحروف العامّة:

ونقصد بها حروف المعاني التي جمعها علماء النَّحو تحت مصطلح دلَّ على تلك الحروف، فسمَّوا (نَعَمْ وبَلَى) حرفي الإيجاب، و(إنْ وإذما) حرفي شرط، وكذا البواقي.

وأوَّل مَن ابتدعَ هذه الطَّريقة في جمع هذه المصطلحات هو الزَّمخشَريّ عندما وَضَعَ باب الحروف في كتابه المُفَصَّل. وهذا عرض بالمصطلحات التي وضعها:

(1) المُفصل ص 82.

(2) يُنظر: شرح قطر النّدى ص 253. شرح الآجروميّة 700/2.

(3) يُنظر: شرح التسهيل 93/3 - 95. جامع الدّروس العربيّة 148/3.

(4) شرح الآجروميّة 708/2. ويُنظر: جامع الدّروس العربيّة 148/3.

(5) يُنظر: الجمل ص 325. الفوائد والقواعد ص 837. أسرار العربيّة ص 390. شرح التسهيل (المراديّ) 633/1. وغيرها.

1- حروف النَّفي [1].

2- حروف التَّنبيه: قال وهي: (ها وأَلَا وأَمَا) [2].

3- حروف التَّصديق والإيجاب، مثل (نَعَمْ) و(بَلَى)، وغيرهما [3].

4- حرفا الخطاب: وهما: (الكاف والتَّاء اللَّاحقتان علامة للخطاب) [4].

5- حروف الصِّلة: وهي حروف الزّيادة قال: (وهي إِنْ وأَنْ وما ولا ومِن والباء) [5].

6- حرفا التَّفسير: وقال: (وهما أَي وأَنْ) [6].

7- الحرفان المصدريَّان: وقال الزَّمخشَريّ عنهما: (وهما ما وأَنْ) [7].

8- حروف التَّحضيض: قال وهي: (لولا ولوما وهلَّا وإِلَّا...) [8].

9- حرف التَّقريب: وهو (قد) [9].

10- حروف الاستقبال: وهي (سوف والسِّين) [10].

---

(1) يُنظر: المُفصل ص 305.

(2) المُفصل ص 307.

(3) يُنظر: المُفصل ص 310.

(4) المُفصل ص 311.

(5) المُفصل ص 312.

(6) المُفصل ص 313.

(7) يُنظر: المُفصل ص 314.

(8) المُفصل ص 315.

(9) يُنظر: المُفصل ص 316.

(10) يُنظر: المُفصل ص 317.

11- حرف التَّعليل: قال وهي (كي)[1].

12- حرف الرَّدع: وهو (كَلَّا)[2].

13- حرفا التَّأنيث: وهما: (التَّاء والتَّأنيث السَّاكنة)[3].

14- حرف التَّنوين[4].

15- حرف النُّون المؤكِّدة: وهي على نوعين ثقيلة وخفيفة[5].

16- حرف (هاء) السَّكت[6].

17- حرف الإِنكار: وقال عنها: (وهي زيادةٌ تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين أحدهما أنْ تلحق وحدها بلا فاصل كقولك أزيدُنيه والثَّاني أنْ تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها إنْ مزيدة كالتي في قولهم ما إنْ فعل فيُقال أزيدإنيه)[7].

18- حرف التَّذكُّر: قال عنها: (وهو أنْ يقولَ الرَّجل في نحو قال ويقول ومِن العامِ قالَا فَيَمُدُّ فتحة اللَّام ويقولُوا ومِن العاميِّ إذا تذكَّر ولم يردْ أنْ يقطع كلامه)[8].

وقد ذَكَرَ مِن أصناف الحروف أيضاً حروف الاستفهام وحرف الاستثناء وحروف النِّداء وقد درسنا المصطلحات في أماكنها وأنَّها استقرَّتْ

---

(1) يُنظر: المُفصل ص 324.

(2) يُنظر: المُفصل ص 325.

(3) يُنظر: المُفصل ص 328.

(4) يُنظر: المُفصل ص 328.

(5) يُنظر: المُفصل ص 330.

(6) يُنظر: المُفصل ص 332.

(7) المُفصل ص 334.

(8) المُفصل ص 335.

مُنْذُ مرحلة التَّأسيس التي درسناه في الباب الأوَّل مِن هذه الأطروحة.

وقد شرح هذه المصطلحات علمُ الدِّين السَّخاوي (ت 643هـ) في كتابه (المُفضَّل في شرح المُفَصَّل)، وابن يعيش في كتابه (شرح المُفَصَّل). وصنَّف ابن الحاجب في القرن السَّابع الهجريّ حروف المعاني على حسب معانيها أيضاً؛ وهي:

1- حروف التَّنبيه[1].

2- حروف الإيجاب[2].

3- حروف الزِّيادة[3].

4- حرفا التَّفسير[4].

5- حروف التَّحضيض[5].

6- حرف التَّوقُّع[6].

7- حرف الرَّدع[7].

8- حرف تاء التَّأنيث[8].

9- حرف التَّنوين[9].

---

(1) يُنظر: الكافية ص 207.

(2) يُنظر: الكافية ص 207.

(3) يُنظر: الكافية ص 207.

(4) يُنظر: الكافية ص 208.

(5) يُنظر: الكافية ص 208.

(6) يُنظر: الكافية ص 208.

(7) يُنظر: الكافية ص 211.

(8) يُنظر: الكافية ص 211.

(9) يُنظر: الكافية ص 211.

10- نونا التَّوكيد الخفيفة والثَّقيلة [1].

ومرَّة ثانية لم أذكر الحروف المدروسة مثل الحروف المُشبَّهة بالفعل وحروف العطف وحرفي الاستفهام وغيرها. لورودها مبثوثة غير مرَّة في هذه الأطروحة.

مصطلحات الحروف الخاصّة:

ثمّة مصطلحاتٌ خاصّة وُضِعت للحروف، وجدناها في كتاب المحلّى، لم نجدها في كتب أُخرى، ممّا يدل على أنَّها مِن وضعِ رجلٍ واحدٍ، ولم يُكتب لها الاستقرار. وهي:

أوَّلاً: الألفات:

1- ألف السِّنخ: قال ابن شُقير: (وأمّا ألف السِّنخ فهي سنخ الكلمة، فإنَّها تثبت في حال المضيّ والاستقبال [2] والمُضارعة) [3]. ويبدو أنَّه يريد الألف الأصليّة في الكلمة التي تكون للقطع،

واستعمل مصطلح (ألف القطع) [4] أيضاً.

2- ألف الاستخبار: وهي الهمزة التي ليستْ في حاجة إلى (أم) مثل: أعندكَ شيء [5].

3- ألف النَّفس: وهي الهمزة في أوَّل (أنا) وفي الفعل الماضي مثل (انتسختُ) [6].

---

(1) يُنظر: الكافية ص 211.

(2) أراد بالمستقبل فعل الأمر.

(3) المحلّى ص 205.

(4) يُنظر: المحلّى ص 205.

(5) يُنظر: المحلّى ص 211.

(6) يُنظر: المحلّى ص 215.

4- ألف الجِيئة: وهي الألف الخاصّة في كلمة (أتيتك) التي بمعنى (جئتك)[1].

5- ألف العطيّة: وهي ألف ممدودة في (آتيتَك) التي بمعنى (أعطيتُكَ)[2].

6- ألف التَّوبيخ: وهي همزة للاستفهام جاءت للتَّوبيخ مثل قولنا: أأَهلكتَ نفسكَ؟[3].

7- ألف التَّقرير: وهي أيضاً همزة استفهاميّة ولكنَّها لتقرير المخاطب بالفعل الذي قام به، مثل قولنا للمُخاطب أأَنتَ فعلتَ كذا وكذا؟[4].

8- ألف التَّحقيق والإيجاب: وهي عينها ألف (التَّقرير)[5]، وليتَ شعري لِمَ وضعَ لها مصطلحاً آخر؟!

9- ألف التَّنبيه: وهي همزة النَّداء[6].

ثانياً: الهاءات:

1- هاء السِّنخ: وهي الهاء الأصليّة في الكلمة مثل الوجه والفِقه[7].

2- هاء الاستراحة والتَّبيين[8]: وأطلقها على الهاء في مثل قوله

(1) يُنظر: المحلّى ص 217.
(2) يُنظر: المحلّى ص 217.
(3) يُنظر: المحلّى ص 218.
(4) يُنظر: المحلّى ص 221.
(5) يُنظر: المحلّى ص 222.
(6) يُنظر: المحلّى ص 223.
(7) يُنظر: المحلّى ص 241.
(8) يُنظر: المحلّى ص 241.

تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [1] ولا يخفى أنَّ هذه (الهاء) هي (هاء السَّكت) [2].

3- هاء التَّدقيق [3]: ومثَّلَ لها بقول عبد الله بن قيس الرُّقيات [4]:

إِنَّ الحَوَادِثَ بِالمَدِينَةِ قَدْ أَوْجَعْنَنِي وَقَرَعْنَ مَرْوَتِيهْ

4- هاء المبالغة والتَّضخيم: وهي الهاء التي في قولنا: رجل علَّامة وفهَّامة [5]. ويبدو أنَّ التَّاء والهاء عند ابن شُقير واحد.

5- هاء العماد: وهذه الهاء هي ضمير الشّأن بدليل أنّه فرَّق بين الهاء في (إنَّه) والهاء في (إنَّهما) و(أنَّهم)، قال: (وهاء العماد مثل قولهم: إنَّه قائم فيها أخوك... وليست هذه الهاء في هذا الموضع أسماً، ولو كان اسماً لقلتَ: إنَّهما وإنَّهم...) [6].

6- هاء الأمر [7]: لم يذكر لها تمثيلاً، ويقيناً أنَّه قصد بها ضمير الفصل.

ثالثاً: التّاءات:

1- تاء السِّنخ: مثل تاء التَّمر والتِّين [8].

---

(1) سورة الحاقة / 28 - 29.

(2) يُنظر: تفسير البحر المحيط 319/8. إعراب القرآن الكريم وبيانه 57/8.

(3) يُنظر: المحلّى ص 244.

(4) ديوانه ص 98.

(5) يُنظر: المحلّى ص 245.

(6) المحلّى ص 246.

(7) يُنظر: المحلّى ص 250.

(8) يُنظر: المحلّى ص 252.

2- تاء النَّفس: وهي (تاء الفاعل) مثل خرجتُ وذهبتُ[1].

3- تاء الوصل: وهي التّاء التي تلحق (لاتَ)[2]، لأنَّها عنده في الأصل (لا) والتّاء زائدة[3].

رابعاً: الواوات:

1- واو السِّنخ: وهي واو أصيلة في الكلمة مثل وَهَبَ[4].

2- واو الإقحام[5]: وهي واو الصِّلة ومثَّل لها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾[6].

3- واو الإعراب: وهي (الواو) التي تنوب عن الضَّمة مثل أبوك والمؤمنون[7].

خامساً: اللّام ألفات:

1- (إلّا) التَّحقيق: وجدنا أنَّ (إلَّا) هذه منسوبة إلى البصريين. وقلنا إنَّنا لم نجد الكوفيين يستعملون هذا المصطلح. وهي مِن خَلَلِ أمثلة ابن شُقير (إلَّا) الواقعة في الجملة التَّامّة المنفيّة مثل: ما جاء الطُّلّاب إلّا زيدٌ[8].

(1) يُنظر: المحلّى ص 255.
(2) يُنظر: المحلّى ص 257.
(3) يُنظر: المحلّى ص 257.
(4) يُنظر: المحلّى ص 264.
(5) يُنظر: المحلّى ص 267.
(6) سورة الحج/25.
(7) يُنظر: المحلّى ص 268.
(8) يُنظر: المحلّى ص 277.

سادساً: الماءات:

1- ما الظَّرفية: وهي (ما) التي تسبق (دام)[1].

2- ما الوصل: وهي (ما) التي تتصل بـ (لم) - حسب زعمه - لتتكوَّن (لمّا) الجازمة[2].

سابعاً: الفاءات:

1- فاء العماد: ولا أعلم لماذا خصَّ الفاء[3] الواقعة في جواب الشَّرط بـ (فاء العماد).

2- فاء السِّنْخ: وهي الفاء الأصلية في الكلمات مثل: فرقد[4].

ثامناً: النُّونات:

1- النُّون السِّنخية: وهي الأصليّة مثل النُّون في: المساكين[5].

2- نون الكِناية: وهي عنده (نون الوقاية)، وسمّاها كذلك؛ لارتباطها بالياء وهي ضميرٌ. فنُسِبَتِ النُّون إليها[6].

3- نون الصَّرف: وهي التَّنوين. قال: (وهي نون خفيفة في الحقيقة، وتُحرَّك إذا لَقِيَها ساكن، نحو: جاءني زيدٌ اليوم)[7].

---

(1) يُنظر: المحلّى ص 291.

(2) يُنظر: المحلّى ص 293.

(3) يُنظر: المحلّى ص 296.

(4) يُنظر: المحلّى ص 297.

(5) يُنظر: المحلّى ص 299.

(6) يُنظر: المحلّى ص 299.

(7) المحلّى ص 301.

تاسعاً: الباءات:

1- باء السِّنْخ: مثل: الباء في بحر، وباب [1].

2- باء التَّعجب: وهي الباء في صيغة (أفعل به). مثل: أَكْرِمْ بزيدٍ! [2].

عاشراً: الياءات:

1- ياء الإضافة: وهي عنده ياء المُتكلِّم [3].

2- الياء الأصليَّة: الغريب أنَّ ابن شُقير لم يستعمل مصطلح (السَّنخ) هذه المرَّة واستعمل مصطلح (الأصليّة) وهي الياء في مثل: يقضي، ويُسر [4].

3- ياء التأنيث: وقصد بها (ياء) المُخاطبة، مثل اضربي، وتخرجين [5].

واو الثَّمانية

بعد أن تحدّثنا عن الواوات، نعرج إلى ذكر مصطلح مشكلٍ في النَّحو العربي، هو مصطلح (واو الثَّمانية) .

واو الثَّمانية: الواو التي (تقع في الكلمة الثَّامنة مِن الصِّفات المسرودة لتدلَّ على أنَّ المعبِّر عنه بها ثامنٌ. أو عدده ثمانية) [6]؛ أي إنَّها الواو التي تقع

(1) يُنظر: المحلّى ص 303.

(2) يُنظر: المحلّى ص 303.

(3) يُنظر: المحلّى ص 305.

(4) يُنظر: المحلّى ص 305.

(5) يُنظر: المحلّى ص 305.

(6) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص 96. ويُنظر: واو الثَّمانية - مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق - ج 4، م80 ص 807.

قبل الصِفة الثّامنة مع خُلُوّ الصِفات السّابقة لها من الواو، لذلك سمّوها بـ (واو الثَّمانية). وقالُوا إنَّ سبب مجيء الواو في الصِفة الثّامنة دون غيرها، هو أنَّ العدد عند العرب ينتهي إلى السَّبعة، وهو عدد كامل لديهم، فإذا زادُوا عليه زادُوا واواً على الصِفة الثَّامنة [1]. لذلك قالُوا: (السَّبعة نهاية العدد عندهم كالعشرة الآن عندنا) [2]. وقيل جاءت مع الصِّفة الثَّامنة؛ (لأنَّ السَّبعة أصل المُبالغة في العدد) [3]. وقيل هي لغة قريش، قال أبو حيّان: (... وإنَّ قُريشاً إذا تحدَّثت تقول ستّة سبعة وثمانية تسعة فتدخل الواو في الثّمانية) [4].

ومهما يكن مِن شيءٍ، فإنَّ عُلماءَنا مِن السَّلف حصرُوا الآيات التي وردت فيها (واو) الثَّمانية [5]، ومنها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [6].

والنَّاظر في هذه الآية والآيات الأُخرى، يجدُ أنَّ (واو الثَّمانية) تنقسم قسمين اثنين:

الأوّل: واو الثَّمانية المعنويّة: وهي الواو التي في نصٍّ لا تكون الصِّفات الثَّمانية ملفوظة فيه، وإنَّما تُعرَفُ مِن معنى النَّص، ونعلمُ مِن خَلَلِهِ أنَّ

---

(1) يُنظر: فقه اللُّغة وسرّ العربية ص 530. دُرَّة الغواص ص 24، مغني اللَّبيب 474/1. الإتقان في علوم القرآن 257/2. صرف العناية في كشف الكفاية ص 151.

(2) الجامع لأحكام القرآن 318/10. ويُنظر: الجنى الداني ص 195.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن 85/2.

(4) تفسير البحر المُحيط 114/6. ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن 235/8، 318/10، 15/ 228. الدُّرُّ المصون 446/4.

(5) على أنَّ هذه (الواو) لم ترد في تراث العصر الجاهلي، شعره، ونثره.

(6) سورة الكهف/22. ووردت هذه (الواو) في سورة التّوبة / 112. سورة الزُّمر/71 - 73. سورة التَّحريم/5. سورة الحاقة/7.

هناك صفات معدودات لكنّها غير مذكورات. وخير دليلٍ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا..... وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (1)؛ إذ جاءت الواو عند ذِكْرِ أهل الجنّة، ولم تأتِ عند ذِكْرِ أهل النّار.

الآخر: واو الثّمانية اللّفظيّة: وهي الواو التي تأتي مع صفاتٍ معدوداتٍ ملفوظاتٍ في النَّصِّ القرآني، فَتَرِدُ الواو مع الصِّفة الثّامنة دون الصّفات السَّبع السَّابقة. مثالها قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (2). فنرى أنَّ الصِّفات معدودات في الآية الكريمة.

ولو أردنا أنْ نبحث عن نشأة هذا المصطلح، لوجدنا أنَّه لم يكنْ مُسْتَعْمَلاً في القرون الثّلاثة الأُولى (مرحلة التّأسيس). وعثرنا عليه في مؤلّفات علماء القرن الرّابع الهجريّ. قال المراديُّ: (واو الثّمانية: ذهب قومٌ إلى إثبات هذه الواو منهم: ابن خالويه والحريريُّ وجماعة مِن ضَعَفَةِ النَّحويين) (3). وزادُوا عليهم الثّعلبيّ (ت 427هـ) مِن المُفسّرين (4)، والثّعالبيّ (5) (ت 429 هـ) مِن الأُدباء. وأرى أنَّ ابن خالويه هوَ أوَّل مَن استعمل صراحةً هذا المصطلح؛ قال الزَّركشيُّ (ت 794هـ): (... وفي ما حُكِيَ أنّه اجتمع أبو عليٍّ الفارسيّ مع أبي عبد الله الحسين بن خالويه في مجلس سيف الدَّولة، فسُئِلَ ابن خالويه عن

(1) سورة الزُّمر/ 71، 73.

(2) سورة التّوبة/112.

(3) الجنى الداني ص 194 – 195. ويُنظر: مغني اللّبيب 474/1. صرف العناية ص 151.

(4) يُنظر: مغني اللّبيب 474/1. الإتقان في علوم القرآن 257/2. صرف العناية ص 151.

(5) يُنظر: فقه اللُّغة وسرُّ العربيّة ص 531.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ في النَّار بغير واوٍ وفي الجنَّة بالواو، فقال ابن خالويه: هذه واو الثَّمانية...)[1]. واستعمله بعدَهُ علماء القرون الأُخرى؛ قال الحريريُّ: (ومِن خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثَّامن مِن العدد... وتُسمَّى هذه الواو: واو الثَّمانية)[2]. وقد اعترضَ عددٌ مِن النَّحويين على استعمال هذا المصطلح، وبحثنا ليس مجالاً لذِكْرِ تِلكم الآراء[3]. وقد لقَّبها علماء النَّحو بمصطلحات أُخرى هي:

1- حرف عطف[4].

2- حرف زائد[5].

3- واو الحال[6].

4- واو الاستئناف[7].

5- واو الابتداء[8].

6- واو التَّقسيم: وعلينا أنْ نقف عند هذا المصطلح كونه جديداً؛ إذ ابتدعه الإمام ناصر الدّين أحمد بن محمد السِّكندريّ (ت 683 هـ)؛ إذ قال

---

(1) البُرهان في علوم القرآن 189/3. ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن 234/8.

(2) دُرَة الغوّاص ص 24.

(3) يُنظر ذلك مُفصَّلاً: واو الثَّمانية - مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق - ج 4، م80 ص 815 - 820.

(4) يُنظر: المُحرّر الوَجيز 508/3. الأشباه والنّظائر في النَّحو 98/4 - 99.

(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه 277/3. شرح عيون الإعراب ص 249. شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ ص 538. خزانة الأدب 43/11.

(6) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 39/2. الدُّرُّ المصون 26/6.

(7) يُنظر: أمالي ابن الحاجب 249/1. الدُّرُّ المصون 445/4.

(8) يُنظر: مشكل إعراب القرآن39/2. وقال ابن هشام: إنَّ واو الحال وواو الابتداء وواو (إذ) شيئاً واحداً. يُنظر: مغني اللَّبيب 471/1.

عند حديثه على قوله تعالى: ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ [1]: (وربَّما عَدَّ بعضهم مِن ذلك الواو في قوله: ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ لأنَّه وجدها مع الثَّامن، وهذا غلطٌ فاحشٌ فإنَّ هذه الواو واو التَّقسيم) [2].

هذا هو تطوُّر مصطلح (واو الثَّمانية) ، واستقراره.

حروف الجرِ ومصطلحاته:

في بداية القرن الرَّابع الهجريّ استمرَّ النُّحاة في استعمال مصطلحات (حروف الجرِ)، و(حروف الإضافة)، و(حروف الصِّفات) [3] ونسبُوا هذا الأخير إلى الكوفيين [4]، وعرفنا أنَّ الخليل هو مبتدع هذا المصطلح لحروف الجرّ. وقد استقرَّ الأمر عند الجميع على استعمال مصطلح (حروف الجرّ) حتَّى قال الرَّضيُّ الاستراباديُّ: (والأظهر أنَّه قيل لها حروف الجرِ، لأنَّها تعمل إعراب الجرِ) [5].

والإضافة التي نجدها في القرن الرَّابع الهجريّ والقُرون اللاحقة هي مصطلحات خاصَّة بمعاني حروف الجرِّ. والذي وجدناه أنَّ هذه المعاني ازدادت كُلَّما تقدَّم بنا الزَّمان. فقد رأينا أنَّ سيبويه استعمل مصطلح (الإلزاق) والأخفش مصطلح (الإلصاق) مثلاً، لكنَّنا نجد هنا وُفْرةً كبيرةً مِن المصطلحات التي خصَّتْ معاني هذه الحروف. على أنَّنا مُتيقِّنون أنَّها إلى معاني الحروف أقرب مِن المصطلحات النَّحويّة لذا سنذكرها، ونعرف تطوُّرها

---

(1) سورة التَّحريم/5.

(2) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف مِن الاعتزال 479/2.

(3) يُنظر: حروف المعاني ص 77. معاني الحروف ص 36. المُفصل ص 283. المُفضَّل في شرح المُفصل ص 43. الكافية ص 201. شرح الرضي 261/4.

(4) يُنظر: المُفضَّل في شرح المُفصل ص 43. شرح المُفصل 7/8.

(5) شرح الرَّضي 261/4.

مِن خَلَلِ المصادر التي أوردتها، وهذه أمثلة على ذلك:

- **الباء: ولها معانٍ:**

1- معنى الاستعانة[1].

2- معنى الزِّيادة (التَّوكيد)[2].

3- معنى الإقحام[3].

4- معنى السِّنخ[4].

5- معنى الإلصاق[5].

6- معنى المصاحبة[6].

7- معنى المُقابلة[7].

8- معنى التَّعرية[8].

9- معنى الظَّرفيَّة[9].

---

(1) يُنظر: معاني الحروف ص 36. المُفصل ص 285. شرح المُفصل/ التَّخمير 16/4. المُفضَّل في شرح المُفصل ص 63. الكافية ص 201. الجنى الدّاني ص 103. مغني اللّبيب 139/1.

(2) يُنظر: المحلّى ص 303. شرح المُفصل 23/8. مغني اللَّبيب 144/1.

(3) يُنظر: المحلّى ص 303.

(4) يُنظر: المحلّى ص 303.

(5) يُنظر: المُفصل ص 285. شرح المُفصل/ التّخمير 16/4. المُفضَّل في شرح المُفصل ص 63. شرح المُفصل 22/8. الجنى الدّاني ص 102. مغني اللّبيب 137/1.

(6) يُنظر: المُفصل ص 285. شرح المُفصل/ التخمير16/4. الكافية ص 201. الجنى الدّاني ص 104. مغني أللَّبيب 140/1.

(7) يُنظر: الجنى الدّاني ص 105. مغني اللَّبيب 141/1.

(8) يُنظر: الكافية ص 201. الجنى الدّاني ص 102. وسمّاها ابن هشام أيضاً (باء النَّقل)، يُنظر: مغني اللَّبيب 138/1.

(9) يُنظر: الكافية ص 201 الجنى الدّاني ص 104. مغني اللَّبيب 141/1.

10- معنى الإضافة وهي عند علم الدِّين السَّخاويّ باء القسم قال: (ومنها باء الإضافة وهي باء القَسم، وإنَّما سُمِّيتْ باء الإضافة؛ لأنَّ التَّقدير: أُقسِمُ بالله، فأنتْ تُضيف القسم إلى الله)[1]. ثُمَّ قال بعد ذلك: (ويصحُّ أنْ تُسمَّى جميع الباءات باء الإضافة)[2].

11- معنى السَّببيَّة[3].

12- معنى التَّعليل[4].

13- معنى البدل[5].

14- معنى المقابلة[6].

15- معنى المُجاوزة[7].

16- معنى الاستعلاء[8].

17- معنى القسم[9].

18- معنى الغاية[10].

19- معنى التَّبعيض[11].

---

(1) المُفضَّل في شرح المُفصل ص 66.
(2) المُفضَّل في شرح المُفصل ص 66.
(3) يُنظر: المُفضَّل في شرح المُفصل ص 66. مغني اللَّبيب 139/1.
(4) يُنظر: شرح الرّضي 270/4. الجنى الدّاني ص 104.
(5) يُنظر: الجنى الدّاني ص 104. مغني اللَّبيب 141/1.
(6) يُنظر: الجنى الدّاني ص 105. مغني اللَّبيب 141/1.
(7) يُنظر: الجنى الدّاني ص 105. مغني اللَّبيب 141/1.
(8) يُنظر: الجنى الدّاني ص 106. مغني اللَّبيب 142/1.
(9) يُنظر: مغني اللَّبيب 142/1.
(10) يُنظر: مغني اللَّبيب 142/1.
(11) يُنظر: الجنى الدّاني ص 106.

- (عن): ومعانيها

1- معنى المُجاوزة والبُعد [1].

2- معنى البدل [2].

3- معنى الاستعلاء [3].

4- معنى الاستعانة [4].

5- معنى التَّعليل [5].

6- معنى الظَّرفيّة [6].

7- معنى الزِّيادة [7].

ولحروف الجرِّ البواقي معانٍ متشابهة للمثلين اللّذين ذكرناها.

اللّامات:

إنَّ مصطلحات حروف المعاني تطوَّرت تطوُّراً كبيراً في القرن الرَّابع وما تَلاه؛ والسَّبب في ذلك يعود:

1- ظهور كتب نحويّة خاصَّة بحروف المعاني، توسَّعت في دراسة تلك الحروف، وتبنَّت نظريَّة تفريع حروف المعاني وتضمينها لمعانٍ عديدة.

2- توسُّع المصطلح النَّحويّ، وظهور نحاة مهمِّين في العُصُرِ

(1) يُنظر: معاني الحروف ص 95. المُفصل ص 288. المُفضَّل في شرح المُفصل ص 115. الكافية 203. الجنى الدّاني ص 261. مغني اللَّبيب 196/1.

(2) يُنظر: الجنى الدّاني ص 262. مغني اللَّبيب 196/1.

(3) يُنظر: الجنى الدّاني ص 262. مغني اللَّبيب 196/1.

(4) يُنظر: الجنى الدّاني ص 262. مغني اللَّبيب 196/1.

(5) يُنظر: الجنى الدّاني ص 263. مغني اللَّبيب 198/1.

(6) يُنظر: مغني اللَّبيب 197/1.

(7) يُنظر: مغني اللَّبيب 198/1.

المُختلفة أدّى إلى توسُّع دراسة حروف المعاني.

والحقُّ أَنَّ أهم قَرْنٍ لدراسة حروف المعاني بعامّة، و(اللّامات) بخاصّة هو القرن الرَّابع الهجريّ، إذ نجد أنَّ أشهر المؤلَّفات في حروف المعاني وضعتْ في هذا القَرن، مثل:

1- حروف المعاني للزَّجّاجيِّ [1].

2- معاني الحروف للرُّمانيّ [2].

3- اللّامات للزَّجّاجيِّ أيضاً [3].

4- اللّامات لابن فارس [4]. وغيرها.

ومِن هذا يُعَدُّ القرن الرَّابع الهجريّ الانطلاقة الحقيقية لدراسة حروف المعاني؛ لذا سنُقسِّمُ دراسة اللّامات إلى:

أوَّلاً: مصطلحات نحويَّة وُضِعَتْ قبل القرن الرَّابع:

وجدنا في مرحلة التَّأسيس التي درسناها في الباب السَّابق أنَّ النَّحويين ابتدعُوا عدداً مِن مصطلحات اللّامات، فقد درسنا أنَّ سيبويه ابتدع:

1- لام المِلك.

2- لام اليَمين.

3- لام القسم.

4- لام الابتداء.

---

(1) طُبِعَ غير مرّة، أشهرها في الأردن بتحقيق د. علي توفيق الحمد سنة 1986م.

(2) طُبِعَ في مكَّة المكرّمة بتحقيق د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي سنة 1986م.

(3) طُبِعَ في دمشق بتحقيق د. مازن المبارك سنة 1969م.

(4) طُبِعَ في مجلّة (إسلاميكا)، بتحقيق برجستراسر سنة 1924 - 1925. وحققه الدُّكتور شاكر الفحَّام (رحمه الله) ونُشِرَ في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق المجلد (48) سنة 1973. يُنظر: ذخائر التُّراث العربي الإسلامي 201/1.

5- لام (إنْ).

وابتدع الكسائيُّ مصطلحات:

1- لام الأمر.

2- لام كي.

3- لام الجحود.

4- لام التَّحقيق.

وهذه المصطلحات قليلة أمام التَّطوُّر الهائل في المصطلحات النَّحويّة في القرن الرَّابع الهجريّ.

ثانياً: مصطلحات اللَّامات في القرن الرَّابع الهجري:

وُفْرَةٌ كبيرة مِن المصطلحات النَّحويّة الخاصَّة باللّامات ابْتُدِعَتْ في القرن الرَّابع الهجريّ، وهذا سرد بتلك المصطلحات على وِفْقِ العُلماء المُبتدعين لها:

أ - الزَّجَّاجيُّ: أشهر النَّحويين الدَّارسين لباب اللّامات. والمصطلحات التي وضعها للّامات هي:

1- مصطلح (التّكثير) : قال الزَّجاجيُّ: (لام التَّكثير هي المزيدة في ذلك، والاسم منه عند البصريين (ذا) واللّام للتَّكثير، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب) [(1)].

2- مصطلح (لام المفعول مِن أجله) [(2)]: وقال فيها: (هذه اللّام تجيء مُبيَّنة عِلَّة إيقاع الفعل؛ وذلك قولكَ: إنَّما أكرمتُ زيداً لعمرو) [(3)].

---

(1) اللّامات ص 141.

(2) اللّامات ص 150.

(3) اللّامات ص 150.

3- مصطلحا (لام المُستغاث به) و(لام المُستغاث مِن أجله): (اعلم أنَّ لام المُستغاث به مفتوحة، ولام المُستغاث مِن أجله مكسورة فرقاً بينهما، وهما خافضتان جميعاً... فلام المُستغاث به كقولك: يا لَزيدٍ ويا لَعمرٍو... ولام المُستغاث مِن أجله كقولك: يا لِزيدٍ لعمرٍو...)[1].

4- مصطلح (لام التَّبيين) : وقال الزَّجّاجيُّ: (لام التَّبيين تلحقُ بعد المصادر المنصوبة بأفعال مخزولةٍ مضمرةٍ لتُبيّن مِن المَدعو له بها... (مثل): سقياً لِزيدٍ، ورعياً له)[2].

5- مصطلح (لام الاستحقاق) : ولها تقسيمات أخرى سنأتي عليها لنتعرَّف على تطوُّرها، وهنا قال الزَّجّاجيُّ فيها: (لام الاستحقاق خافضة لما يتَّصل بها كما تخفضُ لام المِلك. ومعنياهما متقاربان... ولام الاستحقاق كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3].)[4].

6- مصطلح (لام التَّعجُّب) : وقال: (لام التَّعجُّب تدخل على المُتعجَّب منه صِلةً لفعل مقدَّر قبله، كقولك لزيدٍ: ما أعقلَهُ)[5].

7- مصطلح (لام المضمر) : وقال: (لام المُضمر هي اللّام الخافضة للأسماء في خبر إنَّ أو غيره، كقولك: هذا لكَ، ولَكُمَا، وَلَكُم، وَلَهُم...)[6]. وهنا فصلَ بين (لام الجرّ)، و(لام المضمر)؛ لأنَّ الأُولى مكسورة والأخرى مفتوحة.

(1) اللّامات ص 81.
(2) اللّامات ص 129 - 130.
(3) سورة الفاتحة/2.
(4) اللّامات ص 51.
(5) اللّامات ص 72.
(6) اللّامات ص 95.

8- مصطلحا (لام العاقبة) و(لام الصَّيرورة): وكِلا المصطلحين يقصد بهما (لام التَّعليل). وقد نَسَبَ الزَّجَّاجيُّ الثانيّ إلى الكوفيين، ولم نجده مُستعمَلاً في كتبهم التي بين أيدينا. قال الزَّجَّاجيُّ: (باب لام العاقبة. وهي التي يُسمّيها الكوفيُّون لام الصَّيرورة... واللّام دالّة على العاقبة، وكذلك قولهُ تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[1]. وهم لم يلتقطُوه لذلك، إنمّا التقطوه ليكون لهم فَرَحَاً وسروراً، فلمَّا كان عاقبة أمره إلى أنْ يُصارَ لهم عدوّاً وحزناً جاز أنْ يُقال ذلك، فدلَّتِ اللّام على عاقبة الأمر)[2]. ومِن الغريب أنَّ الزَّجَّاجيَّ في كتابه (حروف المعاني) سمّاها (لام العرض)، ولم يذكرِ المصطلحين الآخرين؛ إذ قال: (ولام العرض المحض في الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾.)[3].

9- مصطلح (لام الشَّرط) : قال الزَّجاجيُّ فيها: (لام الشَّرط على ضربين: تكون مع فعل الأمر معطوفاً على فعل مثله، فيكون الكلام بمعنى الجَّزاء، وتكون داخلة على حرف الشَّرط، فتُستقبل بلام التَّوكيد...)[4].

10- مصطلح (لام الاختصاص) : وهي نوع مِن أنواع حروف الجرِّ. قال الزَّجَّاجيُّ: (والاختصاص، نحو: مسجدٌ للفقهاء)[5].

11- مصطلح (لام العُذر) : وقال: (والعُذر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

---

(1) سورة القصص/8.
(2) اللّامات ص 125.
(3) حروف المعاني ص 46.
(4) اللّامات ص 159.
(5) حروف المعاني ص 45.

قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ (1).) (2).

12- مصطلحا (لام الحاملة) و(لام العارية): قال الزَّجَّاجيُّ: (لام القسم حاملة وعارية، فالحاملة حدُّها أنْ تكون مع المستقبل لازمة لنونيّ التَّوكيد، نحو وقله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (3). ومع الماضي بقد ظاهرة ومضمرة ومقدَّرة، نحو قولك: والله لقد قامَ... والعارية، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾ (4). فعمرك قسمٌ، واللّام عارية زائدة، لأنَّه لا يصحُّ دخول قسمٍ على قسمٍ) (5).

13- مصطلح (لام الإيجاب) : وسنرى أنَّ الزَّمخشَريّ سيطلق عليها مصطلح (لام الفارقة) . وسمّاها الزَّجَّاجيُّ (لام الإيجاب) وهي لام (إنْ) المُخففَّة مِن الثَّقيلة و(إنْ) النَّافية. قال الزَّجَّاجيُّ: (لام الإيجاب وحدُّها أنْ تكون فارقة بين الإيجاب والنَّفي، نحو قولك: إنْ زيد لقائم...) (6).

هذه هي المصطلحات التي ابتدعها الزَّجاجيُّ خاصَّة باللّامات.

ب - مصطلحات ابن شُقير:

لن نطيلَ في مصطلحاته، لعدم شهرتها، وقلَّة استعمالها:

14- مصطلح (لام الخبر) (7): وهي اللَّام الفارقة.

---

(1) سورة النَّحل/40.

(2) حروف المعاني ص 45.

(3) سورة يوسف/32.

(4) سورة الحجر/72.

(5) حروف المعاني ص 42.

(6) حروف المعاني ص 43.

(7) يُنظر: المحلّى ص 226.

15- مصطلح (لام النّداء) [1]: وهي لام المُستغاث.

16- مصطلح (لام إلّا) : قال: (واللّام التي في موضع (إلّا) كقول الله جلَّ ذكره: ﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [2]، ومعناه ما وجدنا أكثرهم إلّا فاسقين) [3].

17- مصطلح (لام الوعيد) : قال ابن شُقير: (ولام الوعيد... وهو كقول الرَّجل للرَّجل في معنى التَّهدد: لِيَفعل فلانٌ ما أحبُّ فإنّي مِن ورائه) [4].

18- مصطلح (لام المدح) : مثل: يا لكَ رجلاً صالحاً [5].

19- مصطلح (لام الذَّم) : مثل: يا لكَ رجلاً ساقطاً [6].

20- مصطلح (لام الطَّرح) [7]: ومثَّل لها بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [8]، قال: (معناه: كالُوا لهم) [9].

21- مصطلح (لام الاستفهام) [10]: ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لله الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [11].

22- مصطلح (لام جواب الاستفهام) : قال: (مثل قولهم: إذا

---

(1) يُنظر: المحلّى ص 228.
(2) سورة الأعراف/102.
(3) المحلّى ص 230.
(4) المحلّى ص 231.
(5) المحلّى ص 233.
(6) المحلّى ص 233.
(7) يُنظر: المحلّى ص 236.
(8) سورة المطفّفين/3.
(9) المحلّى ص 236.
(10) يُنظر: المحلّى ص 237.
(11) سورة غافر/16.

خرجتْ ليأتينَّ عمروٌ... وهذا بلام التَّعجُّب أشبه)[1].

23- مصطلح (لام السِّنخ) : السِّنخ لغةً هو الأصل مِن كُلِّ شيءٍ[2]. وقصد بها اللّام الأصليّة في الكلمة. قال: (ولام السِّنخ مثل اللّام في: جمل، ولحم...)[3].

24- مصطلح (لام الإقحام) : ومثَّل لها بقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾[4]. معناه عنده: رِدْفَكُمْ[5].

25- مصطلح (لام العماد) : وهي اللّام المُزَحْلَقَةُ. قال: (ولام العماد مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[6].)[7].

26- مصطلح (لام التَّغليظ) : مثل: لَتضرِبنَّ عمراً[8].

27- مصطلح (لام المنقول) : قال: (ولام المنقول قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[9]. معناه: يدعو مَنْ لَضَرُّهُ أقربُ مِن نفعِهِ)[10].

ج - مصطلحات اللّامات عند الرُّمانيّ:

أغلب مصطلحات الرُّمانّي التي استعملها هي مِن المصطلحات

(1) المحلّى ص 237.
(2) يُنظر: لسان العرب 26/3 (سنخ) .
(3) المحلّى ص 237.
(4) سورة النّمل/72.
(5) يُنظر: المحلّى ص 238.
(6) سورة النَّحل ص 79.
(7) المحلّى ص 239.
(8) يُنظر: المحلّى ص 239.
(9) الحج/13.
(10) المحلّى ص 239.

المبتدعة في مرحلة التَّأسيس، أو مِن سبقوه مِن العلماء في القرن الرَّابع الهجريّ. مثل (لام التَّوكيد)[1]، و(لام الابتداء)[2] و(لام القسم)[3]، و(لام المِلك)[4]، و(لام الاختصاص)[5] و(لام العاقبة)[6] وغيرها[7].

ولكنَّه أضاف مصطلحا لإحدى اللّامات سمّاها (لام الموطَّئة للقسم)، وهي المهيئة له. قال:

(وتأتي[8] مع أنْ توطئة للقسم، وإنذاراً به كقولك: لئن قمتُ لأُكرمنَّكَ)[9].

ثالثاً: المصطلحات النَّحويّة بعد القرن الرَّابع الهجريّ:

أ - وأشهر مَن درس حروف المعاني، ولا سِيَّما (اللّامات) هو الزَّمخشَريّ إلَّا أنَّ المصطلحات تلك مِن وَضْعِ مرحلة التَّأسيس، أو مِن مصطلحات القرن الرَّابع الهجريّ[10].

ب - وابن الحاجب استعمل مصطلحات الذين سبقُوه، وقد وجدتُ عنده مصطلحاً لم أجده عند مؤلِّفي كتب حروف المعاني، وهو مصطلح (لام

(1) يُنظر: معاني الحروف ص 51.
(2) يُنظر: معاني الحروف ص 54.
(3) يُنظر: معاني الحروف ص 54.
(4) يُنظر: معاني الحروف ص 55.
(5) يُنظر: معاني الحروف ص 55.
(6) يُنظر: معاني الحروف ص 56.
(7) يُنظر: معاني الحروف ص 51 - 58.
(8) أي: (اللّام).
(9) يُنظر: معاني الحروف ص 54.
(10) يُنظر: المُفصل ص 326 - 328.

التَّعليل) ، وهو معنى خاص بحروف الجرِّ ليس غير [1].

جـ - اللَّامات عند المراديّ:

أغلب المصطلحات التي استعملها المراديُّ هي مِن مصطلحات مَن سبقُوه. وقد ذَكَرَ مصطلح (لام المآل) ونَسَبَهُ إلى الكوفيين والأخفش. قال: (لام الصَّيرُورة وتُسمَّى لام العاقبة، ولام المآل ذكرها الكوفيُّون والأخفش، وقوم مِن المتأخِّرين، منهم ابن مالك [2]) [3].

وأضاف إليها أيضاً مصطلحين اثنين هما:

1 - شبه المِلك: مثل: أَدُومُ لكَ ما تَدُومُ لي [4].

2 - شبه التَّمليك [5]: ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَالله جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾ [6].

د - اللّامات عند ابن هشام في مُغْنِي اللَّبيب: أمّا المصطلحات التي ذكرها فهي [7]:

1 - لام الصَّيرُورة.

2 - لام الدُّعاء

3 - لام التَّوكيد.

4 - اللّام المعترضة.

---

(1) يُنظر: الكافية ص 201.

(2) يُنظر: تسهيل الفوائد ص 145.

(3) الجنى الدّاني ص 160.

(4) يُنظر: الجنى الدّاني ص 144.

(5) يُنظر: الجنى الدَّاني ص 144.

(6) سورة النَّحل/72.

(7) يُنظر: مغني اللَّبيب 1/283 - 312.

5 - اللّام المسمّاة بالمُقْحَمَةِ.

6 - لام التَّقوية

7 - لام التَّبيين.

8 - لام الطلب.

9 - اللّام اللّاحقة لاسم الإشارة.

10 - لام التَّعجُّب.

الفصل الثاني
المصطلح النّحويّ في غير كتب النّحو

المبحث الأوّل: المصطلح النّحويّ في غير كُتُبِ النّحو (دراسة عامّة)

المبحث الثاني: المصطلح النّحويّ في غير كُتُبِ العربيّة

المبحث الثالث: المصطلح النّحويّ في كُتُبِ علوم العربيّة

المبحث الأوّل
المصطلح النّحويُّ في غير كُتُب النّحو
(دراسة عامّة)

لا يُعَدُّ درسَ المصطلح النَّحويّ واضح الأبعاد ما لم يُدْرَسْ خارج كتبه. فقد رأينا تطوُّر المصطلح النّحويّ، ثُمَّ استقراره في كتب النَّحو، بعد دراسة تأسيس المصطلح النَّحوي في القرون الهجريَّة الثَّلاث.

والحقُّ أَنَّ دراسة المصطلح النَّحويّ في غير كتب النَّحو تُقَدِّمُ صورة مهمَّة وواضحة له. وسندرس أهمية المصطلح النَّحوي، كُلُّ عِلم على حِدَةٍ مع بيان علاقة مصطلحاتِهِ بالنَّحو.

والعلوم التي سندرسها هي:

أوَّلاً: عِلم التَّفسير.

ثانياً: عِلم القراءات القرآنية.

ثالثاً: عِلم الحديث النَّبويّ الشّريف.

رابعاً: عِلم الفقه وأصولِهِ.

خامساً: عِلم اللُّغة.

سادساً: عِلم الصَّرف.

سابعاً: عِلم العَرُوض.

ثامناً: عِلم البلاغة.

تاسعا: عِلم الأدب ونقده.

أوَّلاً: المصطلح النَّحويُّ في كُتُب التَّفاسير

مِن العلوم المهمَّة التي على المفسِّر أنْ يعرفها، علم النَّحو، لأنَّه يُبيّن لنا نُظم الآيات، وإعرابها والتَّوصُّل بعد ذلك إلى الفَهْمِ الدَّقيق لألفاظِهِ. لذا حُثَّ على تَعَلُّمِ إعراب القرآن، فقد (جاء عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم) وعن أصحابه وتابعيهم رضوان الله عليهم - مِن تفضيل إعراب القرآن، والحثِّ على تعليمه، وذمِّ اللَّحن وكراهيته - ما وجب على قُرّاء القرآن أنْ يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلُّمه)[1].

ورُوي عن ابن عباس (رضي الله عنهما): (أنَّ رجلاً سألَ النَّبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: أيُّ عِلْمِ القرآن أفضل؟ فقال النَّبي (صلى الله عليه وسلم): (عَرَبِيَّتُهُ فالْتَمِسُوها في الشِّعر).)[2].

وبيَّن الإمام الزَّركشيُّ أنَّ الأخذ بمطلق اللُّغة مِن أُمَّهات طالب التَّفسير[3]. ووافقه في هذا جلال الدِّين السُّيوطيُّ[4].

وقد خلصَ الثَّعالبيُّ إلى نتيجة مهمَّة في هذا الموضوع لمَّا قال: (مَن أرادَ أنْ يعرف جوامع الكَلِم.... فليتدبَّرِ القرآن)[5]. هذا قليلٌ يسير مِمَّا قاله

(1) الجامع لأحكام القرآن 40/1. ويُنظر فيه: 41/1 - 42.

(2) المحرِّر الوجيز 40/1.

(3) يُنظر: البرهان في علوم القرآن 177/3.

(4) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن 198/4.

(5) الإعجاز والإيجاز ص 22.

القُدامى في علاقة النَّحو بالتَّفسير [1].

وقد توصَّل الباحثون المحدثون أيضاً إلى هذه النتيجة، فقال بعضهم: (وهذا يعني أنَّ المفسِّر يحتاج إلى تعلُّم اللُّغة خاصّة، ليفيد في تفسير القرآن، وفي بيان وجهةِ كثيرٍ مِن أقوال المفسِّرين، وفي بيان خطإٍ مِن خالفَ لغة العرب وفسَّر بما لا يوجد فيها) [2]. لهذا وضع أحدُ الباحثين عنواناً لمبحثٍ مِن مباحث مؤلَّفه بعنوان: (القرآن الكريم الأصل الأوّل مِن أصُول النَّحو) [3].

مِن هذا نستشفُّ أنَّ علاقة النّحو بالقرآن الكريم هي علاقة وثيقةٌ، بل إنَّ النَّحو وُضِعَ مِن أجل فَهْمِ وتفسير القرآن الكريم، لذا ليس غريباً أنْ يقول الدُّكتور عبد العال سالم مكرم: (ومِن أجل القرآن الكريم جمع سيبويه كتابه.... ومِن أجل القرآن الكريم أُلِّفَتْ في موضوعات مختلفة في التَّفسير... ومِن أجل القرآن ازدهرتِ الحركة النّحويّة...) [4].

وسنقدِّم الآن أنماطاً على المصطلحات النّحويّة في كُتُبِ التّفسير:

1- مصطلحا (الصِّفة) و(النَّعت): استعمل المفسِّرون المصطلحين في كتبهم دون تفضيل مصطلح على آخر، فكانا مصطلحين متضاهيين على حدٍّ سواء، وكُلُّ التّفاسير التي درسناها، تناولتِ المصطلحين، ومِن ذلك:

قال الشَّوكانيُّ (ت 1250هـ) في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى﴾ [5]: (... والكاف في قوله: (كَمَا سُئِلَ) في موضع

---

(1) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء 12/1 - 110.

(2) التّفسير اللّغوي للقرآن الكريم ص 674. ويُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدِّراسات النّحويّة ص 220 وما بعدها.

(3) النّحو وكتب التّفسير 17/1.

(4) القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة المقدِّمة (ج).

(5) سورة البقرة/ 108.

نعتٍ لمصدرٍ محذوفٍ، أيْ: سؤالاً مثل ما سُئِلَ موسى مِن قبلُ)[1].

وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ﴾[2]: (......... وإضافته [(شِيَعِ)] إلى الأوّلين مِن إضافة الصِّفة إلى الموصوف...)[3].

2- مصطلحا (العطف) و(النَّسق): وهما أيضاً مِن المصطلحات المتضاهية في كتب التّفاسير. قال الرّازي (ت 606هـ): (اختلف النّحويُّون في إدخال الكاف في قوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي﴾[4]. وذكرُوا فيه ثلاثة أوجه: الأوّل أنْ يكون قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾[5] في معنى (أَلَمْ تَرَ إلى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ) وتكون هذه الآية معطوفة عليه...)[6]. وقال أيضاً: (.... فأمّا أنْ يقال: يقومُ زيدٌ لا يَقْعُدُ عمروٌ، فهو غير جائز على النَّسق بل الصَّواب أنَّه مرفوع على الاستئناف...)[7].

3- مصطلحا (الجحد) و(النّفي): مصطلحان كَثُرَ دورانهما في كتب التّفاسير، مِن دون تفضيل مصطلح على مصطلح آخر، ومثالهما: قال ابن

---

(1) فتح القدير 253/1.

(2) سورة الحجر / 10.

(3) فتح القدير 168/3. ويُنظر: المصطلحان: جامع البيان 89/2، 4 / 180. الكشّاف 1/ 171، 199. التّفسير الكبير 3/5، 139/6. الدرّ المصون 49/1، 68، 103/3. وغيرها.

(4) سورة البقرة/ 259.

(5) سورة البقرة/ 258.

(6) التفسير الكبير 30/7.

(7) التَّفسير الكبير 129/6. ويُنظر المصطلحان: جامع البيان 618/1، 112/3. التّبيان في تفسير القرآن 261/2، 4/3. معالم التنزيل 35/6، 122. الكشّاف 44/1، زاد المسير ص 449. تفسير البحر المحيط 172/5. الدُّرُّ المصون 76/1، 41/2. روح المعاني 1/ 45.

الجوزي (ت 597هـ): (قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1]، لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الجحد، تقديره مالنا مِن الأمر مِن شيءٍ)[2]. وقال مُسْتَعْمِلاً مصطلح (النَّفي) : (قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾[3]... واختلف العلماء في معنى هذهِ الآية على ثلاثة أقوالٍ: أحدها: أنَّ ظاهرها النّفي، ومعناها النَّهي...)[4].

وسنقرأ مصطلحات أُخرى في الصفحات القابلة مِن هذا الفصل.

توضيح المصطلح النّحويّ في كتب التّفاسير:

أحسَّ المفسِّرون بكَثَرةِ المصطلحات النّحويّة، وتنوعها في مؤلَّفاتهم؛ لذا أَلْزَمُوا أنفسهم توضيح المصطلح النّحويّ بعامّة، والمصطلح المُشْكِلُ بخاصّة بطرائق متعددة، كفونا بها مؤونة البحث عن معناها المقصود. وهذا - وأَيم الله - البداية الأُولى لتيسير النّحو. والطَّرائق التي اتّبعها المفسِّرون لتوضيح المصطلح النّحويّ هي:

1- ذِكْرُ المصطلح المشكل بمصطلح آخر واضح؛ لمعرفة معنى المصطلح المشكل. وهذه الطريقةُ سهلةً ناجعةً استعملها أغلب المفسِّرين؛ لتوضيح المقصود بالمصطلح النّحويّ المستعمل في نصوصهم التّفسيريّة. والمثال على ذلك. ما قاله الطبريّ في مصطلحي (البدل والتَّرجمة): (ولم يخلُ

---

(1) سورة آل عمران / 154.

(2) زاد المسير ص 232.

(3) سورة البقرة /2.

(4) زاد المسير ص 38 - 39. وينظر المصطلحان: مجمع البيان 323/1، 104. التّبيان في تفسير القرآن 195/9، 18/1. معالم التنزيل 214/5، 81/3. التَّفسير الكبير 128/1. الجامع لأحكام القرآن 52/9، 182/13. تفسير البحر المحيط 15/1. تفسير النّسفي 1/ 75.

الاسمان اللّذان بعدهما أعني هاروت وماروت مِن أنْ يكونا بدلاً منهما وترجمة عنهما)[1]. فمصطلح (التَّرجمة) أصبح واضحاً ولا يقبل غير معنى (البدل) وهذا الكلام ينطبق على مصطلحي (الحال والقطع)[2]. و(التّفسير والتَّرجمة)[3]، و(الرَّد والبيان)[4]، و(الوقت والصّفة) للظروف[5]، (والزِّيادة والصِّلة)[6].

2- التَّوضيح بحدِّ المصطلح وتعريفه: لجأَ المفسِّرون إلى طريقة أُخرى في توضيح المصطلح النّحويّ، وهي تعريفه وحدُّه، لكي يتبيَّن للقارئ معناه. قال الإمام الآلوسيُّ (ت. 127هـ) في حَدِّ الصّفةِ: (الصّفة تابع يدلُّ على معنى في متبوعه)[7]. وهذا التَّعريف قريبٌ مِن تعريف النّحاة وغيرهم[8]. وقد أكثرَ أهل التَّفسير مِن صنيعهم هذا في مؤلفاتهم، مثل

مصطلح (اللَّغو)[9]، ومصطلح (البدل)[10]، ومصطلح (واوالصَّرف)[11]، وغيرها.

(1) جامع البيان 522/1. ويُنظر فيه: 52/24.

(2) يُنظر: المحرّر الوجيز 43/5. الجامع لأحكام القرآن 164/7.

(3) يُنظر: جامع البيان 68/4، 267. التبيان في تفسير القرآن 89/3. الجامع لأحكام القرآن 201/15.

(4) يُنظر: جامع البيان 98/8.

(5) يُنظر: جامع البيان 166/7.

(6) يُنظر: الدُّرُّ المصون 84/1.

(7) روح المعاني 539/14.

(8) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة ص 119. كشّاف اصطلاحات الفنون 184/4.

(9) يُنظر: التّبيان في تفسير القرآن 229/2.

(10) يُنظر: التّفسير الكبير 200/4.

(11) يُنظر: جامع البيان 138/4.

3- شَرْحُ المصطلح النّحويّ: أخذ المفسِّرون في مرّاتٍ عديدة بتفسير المصطلح النَّحويّ وبيان المراد منه بطريقة الشَّرح، مِن دون إِردافه بمصطلح آخر، أو تعريفه كما رأينا في الحالتين السّابقتين. وقد أخذ هذا التّوضيح أشكالاً عديدة لعلَّ أشهرها مقارنة المصطلحات لتوضيح المقصود بالمصطلح؛ قال الإمام الرَّازيُّ: (والفرق بين المفعول له، وبين المصدر، أنَّ المفعول له غرضٌ للفعل، وأمَّا المصدر فهو المفعول المطلق الذي أحدثه الفاعل)[1]. فقد وضع الرَّازيّ هنا حدّاً لأيّ إشكالٍ يقع بين المصطلحين.

هذهِ هي طرائق توضيح المصطلح النّحوي عند علماء التفسير.

مصطلحات المذاهب النَّحويّة في كُتُبِ التَّفاسير:

المسائل الخلافية في كتب التّفاسير كثيرة وتطبيقيّة، فهي ليست مثل المسائل الخلافية في كتب الخلاف النّحويّ؛ لأنَّنا نلتمس فيها القاعدة والمثال الصَّحيح وهو القرآن الكريم[2].

وقبل أنْ نخوض جولةً في الخلاف في المصطلح النّحويّ، لا بُدَّ أنْ نبيّن أنَّ مِن المفسّرين مَنْ بيَّنَ ميله إلى أحد المذاهب النّحويّة صراحةً، ومنهم مَن لم يُصرِّحْ بذلك، وعرفنا مذهبهم النّحويّ مِن خَلَلِ ميلهم إلى مذهب دون آخر. فمِنَ المفسّرين الذين وضّحوا انتماءهم النّحويّ، الإمام الطبرسيّ (ت 548هـ)، قال: (وقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3]. في كونه مجزوماً وجهان: أحدهما إنَّه جواب ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾[4]، وهو قول الفرَّاء[5]. وأنكره أصحابنا

(1) التّفسير الكبير 224/7.

(2) للاستزادة يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة ص 45 - 214.

(3) سورة الصّف/ 12.

(4) سورة الصّف / 10.

(5) يُنظر: معاني القرآن 154/3.

البصريون...)[(1)]. فقد وَرَدَ في هذا النصّ: (أصحابنا البصريون)، وهو تعبيرٌ يؤكِّدُ أنَّ الإمام الطَّبرسي بصريُّ الهوى.

وقال الإمام البيضاويُّ (ت 791هـ): (... كُسِرَتْ لامُ الأمر ولام الإضافة داخلة على المظهر للفصل بينهما وبين لام الابتداء، والاسم عند أصحابنا البصريين مِن الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال، وبُنِيَتْ على السُّكون، وأُدْخِلَ عليها مبتدأ بها همزة وصل)[(2)]. وهنا يُصرِّح الإمام البيضاويُّ أنَّه بصريٌّ أيضاً.

وقال الإمام الألوسيُّ: (.... إذ مذهبنا كوفيٌّ واتِّباع البصريِّ ليس بفرضٍ...)[(3)]. ويُصرِّح أنَّ مذهبه النّحويّ هو كوفيٌّ.

وثمّة مفسِّرون لم يذكرُوا مذهبهم النّحويّ، ولكنَّ الأدلّة أثبتَتْ أنَّهم يميلون إلى مذهب نحويٍّ معيَّنٍ. فالإمام الطّبريُّ يميلُ إلى الكوفيين في كثير مِن المسائل النّحويّة التي يستعرضها في تفسيره (جامع البيان). والدَّليل على ذلك ما جاء في كتاب معجم الأُدباء: (وقال أبو بكر بن مجاهد: قال أبو العبّاس يوماً: مَنْ بقي عندكم؟ يعني في الجانب الشَّرقي ببغداد مِن النّحويين؟ فقلتُ: ما بقيَ أحدٌ، ماتَ الشُّيوخُ فقال: حتَّى خلا جانبكم؟ قلتُ نعم إلَّا أنْ يكونَ الطّبريُّ الفقيه. فقال لي: ابن جرير؟ قلتُ نعم، قال: ذاك مِن حُذَّاق الكوفيين)[(4)]. وهذا النَّصُّ يؤكّدُ كوفيّة الطَّبريّ. وقد توصل بعض الباحثين المحدثين إلى هذهِ النّتيجة فقال: (لقد تبيّن لنا مذهب الطّبريّ النّحويّ، واتَّضح

(1) مجمع البيان 465/9.
(2) تفسير البيضاوي 32/1.
(3) روح المعاني 141/1.
(4) 60/18.

مَيله للكوفيين....)[1].

والآن نذكر تنسيب المفسّرين المصطلحات النَّحويّة إلى المذاهب النّحويّة:

1- نسب الطَّبريُّ (القطع) إلى الكوفيين، و(الحال) إلى البصريين، قال: (وتُسمِّي أهل البصرة ما كان كذلك حالاً، والكوفيُّون قطعاً)[2].

2- وقال الإمام الطبرسيُّ: (واللّام في قوله: ﴿ولئن﴾[3] يُسمِّيها البصريُّون لام توطئة القسم، ويُسمِّيها الكوفيُّون لام إنذار القسم)[4]. فنسب (لام توطئة القسم) إلى البصريين، و(لام إنذار القسم) إلى الكوفيين.

3- وقال السَّمين الحلبيُّ (ت 756هـ) في نسبة (واو الصَّرف) إلى الكوفيين، وإضمار (أنْ) للبصريين في استعمال (واو المعيّة): (.... فينتصب على الصَّرف عند الكوفيين، وبإضمار أنْ عند البصريين)[5].

مِن هذهِ الأمثلة الثَّلاث يتبيّن لنا أنَّ المفسّرين قد يذكرون المذهب النّحويّ للمصطلح، ومذهب المصطلح المخالف له[6].

ثانياً: المصطلح النّحويّ في كُتُبِ القراءات القرآنية وإعرابِه وغريبِه وعلومِه:

تضمُّ هذهِ الكتب مجموعة طيّبة مِن المصطلحات النَّحويّة، إذ تُّعَدُّ مِن

(1) الطّبريّ النّحويّ ص 204.

(2) جامع البيان 129/11.

(3) مِن قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً﴾ الرُّوم /51.

(4) مجمع البيان 70/8.

(5) الدُّرُّ المصون 132/2.

(6) يُنظر: التّبيان في تفسير القرآن 77/8، 121، 487/2، 516.

أهمّ كُتُبِ الدِّراسات الإسلاميّة؛ لأسباب منها:

إنّها تدور حول القرآن الكريم مِن حيثُ تاريخه وبيان مشكلِهِ وغريبه وإعرابه، وحصر علومه. وإنها أيضاً تضمُّ مسائل نحوية وظواهر لغويّة لا نجدها في كُتب أُخرى البتة. وإنَّها ثالثاً تهتمُّ بالقراءات القرآنيّة، فبهذهِ تُعَدُّ القراءات مادةً مهمّة في دراسة اللُّغة والنَّحو.

والآن نقدِّم طائفةً مِن المصطلحات النّحويّة في هذهِ المؤلفات:

1- مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعلُهُ) : ويُقْصَدُ بهذا المصطلح - كما بيّنّا - النَّائب عن الفاعل، والفعل المبني للمجهول. والمقصود به في النَّصِّ الآتي للزّركشيّ المعنى الثّاني؛ قال: (... ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [1]؛ فهؤلاء لم ينسبُوا ذلك لفاعل؛ إذ رُكِّبَ الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله وأقيمُوا فيه مقام الفعل) [2].

2- مصطلح (نون الوقاية) : قال أبو البركات الأنباريُّ: (قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [3]. قُرِئَ بتشديد النُّون وتخفيفها؛ فمن قرأ [4] بالتَّشديد فعلى الأصل، لأنَّ أصله (أَتُحَاجُّونَنِي) فاجتمع نونان:

---

(1) سورة التّغابن /7.

(2) البرهان في علوم القرآن 507/1. ويُنظر: إيضاح الوقف والابتداء 109/1. إعراب القرآن ص 149. معاني القراءات ص 157. مشكل إعراب القرآن 87/2. الكشف عن وجوه القراءات 232/1.

(3) سورة الأنعام /80.

(4) قرأ ابن عامر (ت 118هـ) ونافع (ت 169هـ) بتخفيف النُّون، وقرأ الباقون بالتّشديد. يُنظر: السّبعة في القراءات ص 261. التّبصرة في القراءات ص 195. التّيسير في القراءات ص 104. الحجّة في القراءات ص 143. معاني القراءات ص 159. حُجّة =

نون علامة الرَّفع؛ ونون الوقاية) [1].

3- مصطلح (عطف البيان) : قال الباقوليُّ (ت 543هـ): (وأَمَّا قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [2]**، فـ (هَـٰٓؤُلَآءِ) مبتدأ، و(بَنَاتِي) عطف بيان...)** [3].

ومصطلحات أُخرى كثيرة وردت في هذه الكتب، ولا نغالي إذا قُلْنا إنَّ كُلَّ مصطلحات النَّحو واردةٌ في هذهِ الكتب، مثل: المبني والمعرب [4]**، وتاء النَّفس** [5]**، والابتداء والخبر** [6]**، والتَّعدي واللُّزوم** [7]**، والنَّصب على الإغراء** [8]**، والنصب على المدح** [9]**، والمفعول له** [10]**، والمفعول معه** [11]**، ولام العاقبة** [12]**، وغيرها.**

=

القراءات ص 257. المستنير 134/2. النّشر في القراءات العشر 195/2. إتحاف فضلاء البشر ص 212.

(1) البيان في غريب إعراب القرآن 277/1.

(2) سورة هود 78.

(3) الجواهر (إعراب القرآن) ظنّاً 539/2. ويُنظر: إعراب القرآن ص 507.

(4) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 39/1. جُهْدُ المُقِلِّ ص 375.

(5) يُنظر: إعراب ثلاثين سورة ص 31.

(6) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 23/1.

(7) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن ص 91.

(8) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 73/1.

(9) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه 226/4.

(10) يُنظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 87/1.

(11) يُنظر: الجواهر (إعراب القرآن) ظنًّا 599/2.

(12) يُنظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1018/2.

توضيح المصطلح النّحوي:

وضّحتْ كتب قراءات القرآن الكريم وإعرابه وغريبه وعلومه المصطلح النّحوي؛ لغرض التّنبيه عليه، أو للتنويه لمعناه، ومسألة التَّوضيح في هذا المطلب لا تختلف عن المطالب الأُخرى مِن هذا الفصل إلّا مِن خَلَلِ توجيه علماء هذهِ المؤلَّفات، فقد كان توضيحهم للمصطلحات النّحويّة بثلاث طرائق هي:

1- التَّوضيح مِن خَلَلِ التّعريف: أخذ عددٌ مِن علماء هذهِ المؤلَّفات تعريفَ المصطلح النّحويّ؛ لأجل توضيحه وتبيينه للقارئ، وبالأخصِّ المصطلحات التي تحتاج إلى توضيح، حسب ما يرى علماء هذهِ المؤلَّفات. ومِن هذهِ التَّعريفات: مصطلح (الكلام) [1]: قال ساجقلي زادة (ت **1150** هـ): (هو أنْ يصحَّ السُّكوت على الكلمة الموقوف عليها بحصول ركني الجملة مِن المسند والمسند إليه) [2]. فيؤكِّد أنَّ الكلام ما تكوَّن مِن المسند والمسند إليه بجملة مفيدة مفهومة.

وعرَّفُوا بمصطلحات أُخرى مثل: الكناية [3]، والتَّعليق [4]، والتّشبيه [5]. وغيرها مِن المصطلحات المبثوثة في هذا النّوع مِن التآليف.

2- التَّوضيح مِن خَلَلِ ترادف المصطلحات: قد نجد في هذه المؤلَّفات، الظاهرة عينها التي وجدناها في كتب التّفسير، وهي ترادف

---

(1) يُنظر: التّعريفات ص 104. شرح الحدود النّحويّة ص 32. الكلّيات ص 756. كشاف اصطلاحات الفنون 39/4.

(2) جُهْدُ المُقِلِّ ص 357.

(3) يُنظر: النّشر في القراءات العشر 239/1.

(4) يُنظر: جُهْدُ المُقِلِّ ص 360.

(5) يُنظر: إعجاز القرآن ص 73.

المصطلحات النّحويّة معاً للتّوضيح. وجاء هذا التّرادف أيضاً؛ لتبيين المصطلح النّحوي المستعمل في أكثر مِن باب نحويّ، وفي أكثر مِن موضوع. ومِن تلك المصطلحات (العماد والفصل)، قال ابن خالويه: (وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الله هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [(1)] .... أنْ تجعل (هُوَ) عماداً أو فاصلةً زائدة) [(2)].

وهذا ينطبق على المصطلحات التي وردتْ في هذه المؤلَّفات مثل: (التّمييز والتَّفسير) [(3)]، و(الصِّلة والزِّيادة) [(4)].

3- التّوضيح مِن خَلَلِ التَّفسير: أَخَذَ علماء هذه المؤلفات بتفسير المصطلحات النَّحويّة التي هي في حاجة إلى تفسير وتبيين. ومِن المصطلحات المفسَّرة: مصطلحات الحركات الإعرابيّة وحركات البناء، قال أبو شامة المقدسيُّ (ت 665هـ) في تفسير هذهِ المصطلحات: (.... وأراد [(5)] بالفتح والكسر حركتي البناء، وبالنّصب والخفض حركتي الإعراب.... فإنَّ الكلمة تشتمل على حركات البناء والإعراب، فإذا اتَّفَقَ الخلاف في كلمة فيها حركتا إعراب وبناء مِن جنس واحد كضمَّة ورفع، وفتحةٍ ونصبٍ وكسرةٍ وجرٍّ أوّلاً مِن جنسٍ واحدٍ، فإذا كان الخلاف في حركة البناء قال اكسر، وإذا كان

---

(1) سورة الحديد /24.

(2) إعراب القراءات السبع 352/2.

(3) كشف المشكلات 102/1.

(4) يُنظر: إعراب ثلاثين سورة ص 87. الجواهر (إعراب القرآن) ظنّاً. 276/1. كشف المشكلات 72/1.

(5) يُريد الشّاطبي (ت 590 هـ) في قوله:

وآخَيْتَ بَينَ النُّونِ وَالْيا وَفَتْحِهِمْ ... وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مُنْزَلا

إبراز المعاني ص 45.

في حركة الإعراب قال اخفض أو جُرَّ، ولو لم يكن ملتزماً لهذهِ التَّفرقة لما عَلِمَ عند إطلاقه أنَّه قَصَدَ الحرف الذي فيه حركة البناء أو حرف الإعراب...)[1].

ولو عقدنا مقارنة بين الموضحات الثَّلاث التي ذكرناها لوجدنا أنَّ النَّوع الثَّالث أكثر استعمالاً، ومِن المصطلحات الأُخرى المفسِّرة: (الإعراب)[2]، و(الضّمير المجهول)[3]، و(ما لم يُسمَّ فاعله)[4] و(المفعول المطلق)[5]، و(النَّصب على القطع)[6]، و(التَّمييز)[7] و(المضارع)[8]، و(لام الصَّيرورة، ولام العاقبة)[9]، و(الصّفة)[10]، و(الصِّلة والإقحام)[11]، و(الاستثناء)[12].

مصطلحات المذاهب النّحويّة:

وردتْ مصطلحاتٌ في كتب قراءات القرآن الكريم، وإعرابه، وغريبه، وعلومه، منسوبة إلى الكوفيين والبصريين؛ وذلك لتحديد هوية المصطلح النَّحويّ، وإلى أيّ فكرٍ ينتسبُ. إذن تحديدُ مهمَّة المصطلح النّحويّ مهمّة

(1) إبراز المعاني ص 45.
(2) يُنظر: المُحتسب 73/1. مفردات ألفاظ القرآن ص 557.
(3) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 138/2. البرهان في علوم القرآن 35/4.
(4) يُنظر: المحتسَب 104/1.
(5) يُنظر: إبراز المعاني ص 362.
(6) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 173/1. النُّكت في القرآن الكريم ص 567.
(7) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 193/1.
(8) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن ص 506.
(9) يُنظر: النُّكت في القرآن الكريم ص 377.
(10) يُنظر: السّبعة في القراءات ص 112.
(11) البرهان في علوم القرآن 382/1.
(12) يُنظر: إعجاز القرآن ص 106.

خطيرة، تحدد تطوُّر المصطلح النّحويّ واستقراره، أو فنائِهِ. ومِن المصطلحات المنسوبة إلى أهل البلدين في هذه المؤلفات:

1- مصطلحا (الفاصلة والعماد) : نُسِبَ الأوَّل إلى البصريين والآخر إلى الكوفيين. قال النَّحاس: (ويجوز أنْ يكون (هُمُ) [1] زيادة، يُسمِّيها البصريُّون فاصلة، ويُسمِّيها الكوفيُّون عماداً...) [2].

2- مصطلحا (القصَّة والمجهول) : قال الأزهريُّ في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾ [3]: (..... أنْ يكونَ الهاء والألف [4] إضماراً للقصَّة، وهو الذي يُسّميه الكوفيُّون (المجهول) المعنى: أنَّ القصّة والخبر لظىً نزّاعة للشَّوى) [5].

3- مصطلحا (لام التَّوطئة، ولام إنذار القَسَمِ) : ويُقْصَدُ بهما (اللَّام الواقعة في جواب القسم). قال ابن فضَّال المجاشعيّ في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [6]: (وهذِهِ اللّام) [7] يُسمِّيها البصريُّون لام التَّوطئة، ويُسمِّيها الكوفيُّون لام إنذار القسم) [8].

ومصطلحات أُخرى منسوبة إلى أهل البلدين مثل (الخلاف) [9]

---

(1) مِن قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). البقرة/5.

(2) إعراب القرآن ص 100. ويُنظر: المصطلح: الجواهر (إعراب القرآن) ظناً 539/2. البيان في غريب إعراب القرآن 36/2.

(3) سورة المعارج / 15 - 16.

(4) في: (إنَّها).

(5) معاني القراءات ص 505.

(6) سورة الرُّوم / 51.

(7) أي اللَّام في (لَظَلُّوا).

(8) النُّكت في القرآن الكريم ص 391.

(9) يُنظر: إعراب القراءات السّبع 547/2.

و(القطع)[1]، و(الصَّرف)[2]، و(النَّسق)[3].

ثالثاً: المصطلح النَّحويّ في شروح الأحاديث النَّبويّة الشَّريفة:

لا أُجانب الحقيقة إذا ما قُلْتُ إنَّ علم الحديث، هو علم المصطلح، فالعلوم الإسلاميَّة جميعها تضع المصطلح لمعاونتِهِ على فَهْمِ النَّصِّ، أمَّا علم الحديث فهو العِلْمُ الذي يسبقُ المصطلحُ كُلَّ العلوم التي ترتبط به، ما خلا النَّصَّ المرويَّ عن الرَّسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وحسناً فعل الدُّكتور صبحي الصَّالح - رحمه الله - لمّا وَضَعَ عنوان كتابه المهمّ في علم الحديث: (علوم الحديث ومصطلحه)[4].

ولا نحبُّ الخوضَ هنا في موضوع علاقة النَّحو بالحديث، وما ترسَّب مِن دراساتٍ حول عدم الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف في كتب النّحو[5]. إلَّا أنَّنا بعد دراسة كُلِّ تلك الآراء نؤكِّدُ أنَّ النّحويين القُدامى في عدم استشهادهم بالحديث في كتبهم، أضاعُوا على أنفسهم وعلينا كثيراً مِن الشَّواهد النَّاضجة التي تدعم قواعدهم النّحويّة، وإنَّ تَرْكَ الاستشهاد بالحديث

(1) يُنظر: إعراب القرآن ص 194. النُّكت في القرآن الكريم ص 352.

(2) يُنظر: معاني القراءات ص 434. البرهان في علوم القرآن 459/4.

(3) يُنظر: إعراب القرآن ص 96.

(4) صَدَرَ الكتاب أوّل مرَّة سنة 1959م في بيروت، وما زالت طبعاتُهُ تتالى حتى وصلتِ الآن إلى السّادسة والعشرين.

(5) يُنظر: الاقتراح ص 40. علوم الحديث ومصطلحه ص 325. موقف النّحاة مِن الاستشهاد بالحديث الشّريف ص 15 وما بعدها. الحديث النبويّ الشّريف وأثره في الدِّراسات اللّغوية والنَّحويّة ص 307. وما بعدها. الشَّواهد والاستشهاد في النّحو ص 297. وما بعدها.

الشَّريف هو عينه تَرْكُ النّحويين لكثيرٍ مِن لهجات القبائل العربيّة التي أضاعتْ كثيراً مِن لغات القبائل.

ومهما يكن مِن شيٍ فإنَّ العلاقة بين عِلْمِ الحديث وعِلْمِ النّحو كبيرة، ليس مِن خَلَلِ مصطلحاتِهِ فحسب، أو مِن ناحية إعرابه وبيان غوامضِهِ؛ وإنَّما مِن ناحية أنَّ أكبر نُحاة العربيّة اشتغلُوا بهذا العِلْمِ، فهذا سيبويه بدأ مُحدِّثاً وانتهى نحويّاً[1]. وإنَّ أوائل المؤلِّفين في غريب الحديث كانُوا مِن علماء العربيّة، ومِن البصريين بخاصّة مثل النَّضر بن شُميل، وأبي عبيدة، ومَن تَلا تِلْوهما، مثل أبي عبيد، وابن قُتيبة، والزَّمخشريّ[2].

وقد غطّتْ كُتُبُ شروح الحديث. وعلومه المصطلحات النَّحويّة كافّة، وأتتْ أيضاً على مسائل نحوية كثيرة، إضافة إلى مسائل صرفيّة ولغويّة وصوتيّة، وهذا يدلُّ على اهتمام أصحاب هذه المؤلفات باللُّغة، وما يُهمُّنا - هنا - المصطلح النَّحوي، فإنَّ شُرّاح كتب الحديث الشَّريف في أثناء شرحهم، قيّدوا شروحهم تلك بالمصطلحات النَّحويّة. وهذهِ ثُلَّة مِن تلك المصطلحات.

1- مصطلح (القصر)[3]: القَصْرُ لهجةٌ عربيَّة منسوبة إلى بني الحارث، وخَثْعَم، وزُبيد، وغيرهم[4]. والقَصْرُ إعراب الأسماء السِّتَّة بالحركات مقدّرة على الألف[5]. قال ابن مالك: (ومِن لغتهم

(1) يُنظر: أخبار النّحويين البصريين ص 43 - 44.

(2) يُنظر: اختصار علوم الحديث 461/2. الشَّذا الفيّاح 451/2 - 452. مصطلح الحديث وأثره على الدّرس اللُّغويّ عند العرب ص 246 - 247.

(3) يُنظر: شرح ابن عقيل 46/1. شرح الأشموني 113/1. حاشية الخضري 75/1. حاشية الصَّبان 112/1 وما بعدها. اللهجات العربيّة في التُّراث 61/1.

(4) يُنظر: حاشية الخُضريّ 75/1. اللهجات العربيّة في التُّراث 61/1.

(5) يُنظر: حاشية الصَّبان 112/1.

أيضاً قصر (الأب) و(الأخ)، كقول ابن مسعود (رضيَ الله عنه) لأبي جهل (أنت أبا جهل)[1]......)[2].

2- مصطلح (المفعول معه) : قال العُكبريُّ مستعملاً مصطلح (المفعول معه) : (توجيه كيف أنت وأَئمةٌ بالرَّفع والنّصب ويجوز النَّصبُ على تقدير: كيف تصنع أنتَ مع أئمّة هذهِ صفتهم؟ فيكون مفعول معه)[3].

3- مصطلح (التَّنازع) : قال السّيوطيُّ في إعراب الحديث: (سمعتْ أُذناي وأبصرتْ عيناي رسول الله عليه وسلّم حين تكلّم)[4]: (..... ومِن تنازع الفعلين، وجعل العمل للثّاني قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[5]. وفي الحديث المذكور شاهدٌ على أنَّه قد يتنازع منصوباً واحداً فِعْلاً فاعلين متباينين)[6].

ومصطلحات أُخرى كثيرة نثقفها في هذهِ الكتب مثل مصطلحات (العهد) و(الاستغراق) و(الجنس) للألف واللّام[7]. ومصطلح (ضمير الشّأن)[8]، ومصطلحي المبتدإ

---

(1) شواهد التَّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص 157.
(2) شواهد التَّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص 157.
(3) إعراب ما يُشكل مِن ألفاظ الحديث ص 58. ويُنظر: المصطلح: فتح الباري 90/1. عمدة القارئ 30/3. عقود الزَّبرجد 180/2. إرشاد السَّاري 316/1، 328، 30/3.
(4) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) في مسنده، 113/33.
(5) سورة الكهف / 96.
(6) عقود الزَّبرجد 379/2. ويُنظر: المصطلح: شواهد التّوضيح والتّصحيح ص 180. 181. إسبال المطر على قَصَب السُّكر ص 184.
(7) شَرْحُ شَرْحِ، نخبة الفِكَرِ ص 124.
(8) يُنظر: الفائق في غريب الحديث 42/1. شواهد التّوضيح والتّصحيح ص 199، 205. فتح الباري 477/5. عمدة القاري 248/1. عقود الزَّبرجد 128/1. إرشاد السَّاري 2/ 211.

والخبر[1]، ومصطلحي التَّعدي واللُّزم[2]، ومصطلح الحال[3]، ومصطلح التَّمييز[4]، ومصطلح الاستثناء[5]، ومصطلح عطف البيان[6]، ومصطلح ما ينصرف وما لا ينصرف[7]، ومصطلح (لام) العلّة[8]، ومصطلح النَّصب على الاختصاص[9]، ومصطلح الحكاية[10].

توضيح المصطلح النَّحويّ:

أخذتْ كُتب شُروح الحديث وإعرابه وتفسير غريبه توضيحَ عددٍ مِن

---

(1) يُنظر: الفائق في غريب الحديث 196/3. فتح الباري 549/14. عمدة القاري 205/1، 222/5. شرح النَّووي 372/1. إرشاد السَّاري 157/2.

(2) يُنظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر 217/1. شَرْحُ شَرْحِ، نخبة الفِكَرِ ص 678. فتح الباري 397/5. عمدة القاري 263/2. عقود الزَّبرجد 135/1. إرشاد السَّاري 79/7.

(3) يُنظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر 186/1. شَرْحُ شَرْحِ، نخبة الفكر ص 243. فتح الباري 42/3، 147/13. عمدة القاري 195/11. شرح النَّووي 341/1، 47/2. عقود الزَّبرجد 110/1، 273. إرشاد السَّاري 55/4.

(4) يُنظر: إعراب ما يُشكل مِن ألفاظ الحديث ص 56. شواهد التّوضيح والتّصحيح ص 133. فتح الباري 147/13. عقود الزَّبرجد 73/1. فتح المغيث، شرح ألفية الحديث 149/2.

(5) يُنظر: عمدة القاري 7/5. شرح النَّووي 141/2. عقود الزَّبرجد 105/1. فتح المغيث 1/ 115.

(6) يُنظر: شَرْحُ شَرْح، نخبة الفكر ص 260. فتح الباري 147/13. إرشاد السَّاري 202/2.

(7) يُنظر: النّهاية في غريب الحديث 133/1، 1265/4. شَرْحُ شَرْح، نخبة الفكر ص 227.

(8) يُنظر: شَرْحُ شَرْح، نخبة الفكر ص 198. فتح الباري 520/13. عمدة القاري 78/1.

(9) يُنظر: إعراب ما يُشكل مِن ألفاظ الحديث ص 26. النّهاية في غريب الحديث والأثر 1412/4.

(10) يُنظر: شواهد التّوضيح والتّصحيح ص 130. عمدة القاري 519/2. إرشاد السَّاري 1/ 52، 391، 264/2.

المصطلحات النَّحويّة التي هي في حاجة إلى توضيح وتبيين، وإنَّ سبب توضيح المصطلح النَّحويّ في هذه الكتب لا يختلف عن تلك الأسباب في المجموعات المؤلَّفة التي ذكرناها في هذا المبحث. لعلَّ أهمَّ سبب لتوضيح المصطلح النَّحويّ في هذه المؤلفات هو حاجة طالب الحديث إليه؛ إذ يُسهِّل عليه معرفة معنى المصطلح النَّحويّ، وكفاهُ مؤونة البحث عنه في كتب النَّحو.

ومهما يكن مِن شيء فإنَّ توضيح المصطلحات النَّحويّة جاء في هذهِ المؤلفات في ثلاثة أشكالٍ هي:

1- تعريف المصطلح النَّحويّ: هذا هو النَّوع الأوَّل مِن أنواع توضيح المصطلح النَّحوي، وهو أهمُّهَا؛ لما يُقدِّمه مِن توضيح مُهمٍّ وراسخ عن مفهوم المصطلح المعرَّف به: ومِن ذلك ما ذكره السُّيوطيُّ في تعريف النَّصب على الإغراء [1] عند إعرابه لقوله (صلى الله عليه وسلم): (الصَّلاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانكُمْ) [2]: (وهو [3] منصوب على الإغراء، قال ابن مالك في شرح الكافية [4]: معنى الإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ العكوف عليه) [5].

2- التَّرادف في المصطلح النَّحويّ: وضَّح عدد مِن علماء الحديث المصطلح النَّحويّ مِن خَلَلِ ترادفه مع مصطلح آخر رديف للأوَّل لأجل التَّوضيح والتَّبيين منها ما قاله الإمام النَّوويّ (ت **676**هـ) في تبيين (لام)

---

(1) يُنظر حَدَّه: شرح الحدود النَّحويَّة ص 101. كشاف اصطلاحات الفنون 403/3.

(2) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده 19 / 209. وابن ماجة (ت 273هـ) 52/2، 363.

(3) أي: (الصَّلاةَ).

(4) يُنظر: شرح الكافية الشَّافية 59/2.

(5) عقود الزَّبرجد 141/1.

التَّعليل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾[1]: (اللّام في (لِيُضِلَّ) ليست لام التّعليل[2]، بل هي لام الصّيرورة والعاقبة، معناه: إنَّ عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال)[3]. وهذا الكلام ينطبق في ترادف مصطلحات (ضمير الشَّأن والحديث والقصَّة)[4]، و(المزيد والمقحم)[5].

3- تفسير المصطلح النَّحوي: فسَّر أصحابُ هذهِ المؤلَّفات المصطلحات النَّحويّة. ومِن الأمثلة عليه، تفسير الإمام القَسطلانيّ (ت 923هـ) لمصطلح (الإقحام) عند شرحه لقوله (صلى الله عليه وسلم): (لَوْ أَنَّ رَجُلاً أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ المَاءَ شَهْرَاً أَمَا كَانَ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي)[6]: (وأما مقحمة موجودها كالعدم)[7]. أي إنَّها زائدة؛ فوجودها أو عدم وجودها سواء. ونجد تفسيراً لكثير مِن مصطلحات في هذهِ الكُتُبِ، مثل مصطلح الاعتراض[8]، ومصطلح العلّة[9]، ومصطلح (لام) التَّعقيب[10]، وغيرها.

---

(1) سورة الأنعام: /144.

(2) يُنظر: المحرَّر الوجيز 155/2.

(3) شرح النَّووي 96/1.

(4) يُنظر: الفائق في غريب الحديث 42/1. الزَّبرجد في إعراب الحديث 216/2.

(5) يُنظر: عقود الزَّبرجد 150/2 - 151.

(6) أخرجه البُخاري في (باب التّيمُّم) 76/2. والإمام أحمد بن حنبل في مسنده، 284/27.

(7) إرشاد السَّاري 379/1.

(8) يُنظر: الزَّبرجد في إعراب الحديث 205/1.

(9) يُنظر: شَرْحُ شَرْح، نخبة الفكر ص 305.

(10) يُنظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر 865/3.

رابعاً: المصطلح النَّحويّ في كتب الفقه وأصوله:

لا يخفى أنَّ العلاقة وطيدة بين النَّحو والفقه، فكِلاهما عِلْمَانِ وُلِدَا مِن رَحِمِ الإسلام، وهما العِلْمَانِ المهِمّان اللَّذان يحتاج إليهما كُلُّ متبحِّرٍ في الإسلام. لذلك لا غرابة أنْ نرى أنَّ مِن الفقهاءِ نُحاةً، ومِن النُّحاة فقهاءُ. وفي نظرة سريعة في كُتُبِ تراجِم الفقهاء نرى العديد مِن علماء العربيّة قد تُرجِمَ لهم، منهم: أبو عبيد[1]، ونفطويه (ت 323هـ)[2]، وأبو حامد بن أبي طاهر الإسفراييني، (ت 406هـ)[3]، وبرهان الدِّين ناصر بن أبي المكارم المطرِّزيّ[4]، والسَّكاكيُّ[5] (ت 626هـ)، وغيرهم.

والحقُّ أَنَّ علماء الفقه أَكْثَرُوا في كُتُبهم مِن استعمال المصطلحات النَّحويّة؛ لحاجة علم الفقه إليها[6]، منها:

1- مصطلح (المفعول الذي لم يُسَّم فاعله) : وهو المقصود به (النَّائب عن الفاعل)، قال ابن حزم (ت 456هـ): (وكثيرٌ مِن الأوامر التي ذكرناها وردتْ كما ترى بمفعول لم يُسَمَّ فاعله)[7]. أي بالنَّائب الفاعل.

2- مصطلح (نزع الخافض) : وقال عبد الله بن محمود الموصلي (ت 683هـ): (.... (وتُضمِرُ الحروف فتقول: الله لا أفعل كذا) ثُمَّ يُنصب لنزع

(1) يُنظر: طبقات الفقهاء (الشّيرازيّ) ص 92.

(2) يُنظر: طبقات الفقهاء (الشّيرازي) ص ص 176.

(3) يُنظر: طبقات الفقهاء (الشّيرازي) ص 123 - 125.

(4) يُنظر: طبقات الفقهاء (طاش كبرى زاده) ص 106.

(5) يُنظر: طبقات الفقهاء (طاش كبرى زاده) ص ص 108.

(6) للاستذادة يُنظر: البحث النّحويّ عند الأُصوليين ص 7 وما بعدها. أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهيّة ص 67 وما بعدها.

(7) الإحكام في أُصول الأحكام 399/3.

الخافض، وقد يُخْفَضُ دلالة عليه وهو خلافٌ بين البصريين والكوفيين[1])[2].

3- مصطلح (الصِّلة) : وله أيضاً معانٍ كثيرة، منها الزيّادة، قال السَّرخسيُّ (ت 490هـ): (وكلمة (مِن) للتَّبعيض..... وقد تكون صِلة، قال تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[4]. وفي حَمْلِهِ على الصِّلة يُعتبر تعذُّر حمله على معنى وُضِعَ له باعتبار الحقيقة أو يُستعارُ له مجازاً وتعتبر الحاجة إلى إتمام الكلام به لئلَّا يخرج مِن أنْ يكون مفيداً)[5].

هذِه أمثلة على المصطلحات النَّحويّة الواردة في كُتُبِ الفقه وأُصوله، وثمّة مصطلحات كثيرة تدلُّ على اهتمام الفقهاء والأُصوليين بالمصطلحات النَّحويّة، واستعملُوها كثيراً في كتبهم لدعم مسائل الفقه أو لتوضيحها، مثل مصطلحات الإشارة والإضمار والموصول[6]، والتّعدّيّ[7]، والأداة[8]، وما لم يُسَّم فاعله[9]، والاستثناء المنقطع[10]، والمصطلحات المتعلقة بحروف

(1) أجاز الكوفيُّون الإضمار في حروف القسم، ومَنَعَ ذلك البصريُّون. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 393/1، المسألة (57). ائتلاف النُصرة ص 146.

(2) الاختيار 296/4.

(3) سورة الصّف /12.

(4) سورة الحج /30.

(5) أُصول السَّرخسيّ 222/1.

(6) يُنظر: فواتح الرَّحموت 190/1.

(7) يُنظر: المستصفى مِن علم الأُصول 62/2.

(8) يُنظر: أُصول الفقه 894/3. المغني 281/5. بيان المختصر 544/2.

(9) يُنظر: كفاية الطالب 498/2.

(10) يُنظر: الإحكام في أُصول الأحكام (ابن حزم) 541/4.

العطف وحروف الجرِّ[1].

توضيح المصطلح النَّحويّ:

كان مِن الطبيعي أنْ يقومَ الفقهاءُ والأُصوليون بتوضيح عدد مِن المصطلحات النَّحويّة بعامّة، والمصطلحات المشتركة بين العِلمين بخاصّة؛ لتتوضَّح الصُّورة لدى طلّاب علم الفقه أُصولِه.

وقد أخَذَ التَّوضيح في هذهِ المؤلفات شكلين هما:

1 - تعريف المصطلح النَّحويّ: نجد الفقهاء والأُصوليين يضعون تعريفات لعدد مِن المصطلحات النَّحويّة، فنقرأُ تعريفاً لمصطلح الاستثناء[2]، قال الآمديُّ (ت 467هـ) في حَدِّه: (الاستثناء عبارة عن لفظ متَّصل بجملةٍ لا يستقلُّ بنفسه دالٌّ بحرف (إلّا) أو أخواتها على أنَّ مدلولهِ غير مرادٍ مِمَّا اتصل به، ليس بشرطٍ، ولا صفةٍ ولا غايةٍ)[3].

ويجدرُ بنا أنْ نذكر هنا أنَّ بعض النَّحويين نقل حَدَّ الفقهاء في كتبهم النَّحويّة، قال القرافيُّ: (قال الإمام فخر الدّين في المحصول[4]: الاستثناء، ما لا يدخل في الكلام إلَّا لإخراج بعضه بلفظه، ولا يستقلُّ بنفسه).)[5]. وهذا يدلُّ على أنَّ النَّحويين كانُوا ينقلون تعريفات الفقهاء والأُصوليين

(1) يُنظر: أصول الفقه 138/1، 139، 140، 141، أرشاد الفحول ص 514.

(2) يُنظر: حَدُّه: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص 96. وما بعدها شرح الحدود النَّحويَّة ص 116. الكلّيات ص 91. كشاف اصطلاحات الفنون 246/1.

(3) الإحكام في أُصول الأحكام 492/2. ويُنظر: أصول السَّرخسيّ 40/2. المستصفى مِن علم الأُصول 163/2. أصول الفقه 889/3. المحصول في علم الأُصول 337/1. فواتح الرَّحموت 319/1. أنيس الفقهاء ص 240.

(4) يُنظر: المحصول في علم الأُصول 337/1.

(5) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص 96.

للمصطلحات النَّحويّة، مِمَّا يؤكِّدُ التَّقاربَ بين العلمين.

ومِن المصطلحات المعرَّف بها في هذه الكتب أيضاً: مصطلح (الكلام) [1]، ومصطلح (الاسم) [2]، ومصطلح (الفعل) [3]، ومصطلح (الحرف) [4]، ومصطلح (الخبر) [5]، ومصطلح (الشَّرط) [6]، وغيرها.

2 - شرح المصطلحات النَّحويّة وبيانها: وهذا هو الشكل الثَّاني مِن أشكال إيضاح المصطلح النَّحويّ في كُتُبِ الفقه وأُصولِهِ، والإيضاح هنا لا يتعدَّى إلى أَنْ يكون شرحاً، أو تفصيلاً أو بياناً للمصطلحات النَّحويّة؛ لتقريب الفكرة لدى الدَّارسين والباحثين عند تدبُّر المسائل الفقهيّة والأُصوليّة.

ومِن تلك الشُّروح للمصطلح النَّحويّ، ما قيل في (المسند والمسند إليه) إذ هما طرفا الجملة العربيّة سواء كانت اسميّة أو فعلية، فالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل علاقة إسناد [7]. وقد وضَّحتْ كتب الفقه هذهِ العلاقة وَشَرَحَتْها، فبيَّنتِ المصطلحين عند النُّحاة. قال ابن مفلح (ت 763هـ): (ولا يتألَّفُ عند النُّحاة إلَّا مِن اسمين، أو فعل واسم فأكثر...، لأنَّهُ لا بُدَّ مِن مُسندٍ ومسندٍ إليه، والاسم يصلح لهما، والفعل لكونه مسنداً) [8]. وهذا توضيحٌ

(1) يُنظر: المحصول في علم الأُصول 1/41 - 42.

(2) يُنظر: الإحكام في أُصول الأحكام (الآمديّ) 1/18.

(3) يُنظر: الإحكام في أُصول الأحكام (الآمديّ) 1/53.

(4) يُنظر: الإحكام في أُصول الأحكام (الآمديّ) 1/54.

(5) يُنظر: إرشاد الفحول ص 178 - 201.

(6) يُنظر: المحصول في علم الأُصول 1/350.

(7) يُنظر حَدُّهما: التّعريفات ص 20. الكُليَّات ص 100. كشاف اصطلاحات الفنون 2/336. معجم المصطلحات النَّحويّة والصَّرفيّة ص 107.

(8) أُصول الفقه 1/51. ويُنظر: المستصفى مِن علم الأُصول 1/334.

لدلالة المصطلح وبيانه.

ومصطلحات كثيرة أُخرى شُرِحَتْ في كتب الفقه وبُيِّنَتْ مثل: مصطلح (المتصل) [1]، ومصطلحات تقسيم الأفعال [2]، ومصطلح الحرف [3]، ومصطلح الصِّلة [4]، وغيرها.

خامساً: المصطلح النَّحويّ في كُتُبِ اللُّغة:

كُتُبُ اللُّغة هي أصلُ الكتب العربيّة قاطبةً. فإنَّ أوّلَ ما قام به علماؤنا مِن السَّلف الصَّالح، هو جَمْعُ اللُّغة، فذهبُوا إلى الصّحراء لجمعِ ما تفرَّق بين القبائل العربيّة. فتارةً تجدهم في شمال الجزيرة العربيّة، وتارةً أُخرى في جوفها، وثالثة في جنوبها، حتَّى جمعُوا لنا أقوالهم وعاداتهم وأدواتهم وملابسهم وأنواع الحيوانات والوحوش والأسلحة، فاستوى لديهم بعدئذٍ مادةً عظيمةً لا نجد لهذا الجمعِ مثيلاً في اللُّغات الأُخرى، سواءٌ كانت شرقيّةً أم غربيّةً. وقد تَسَلَّلَتْ إلى هذهِ الكُتُبِ المجموعة عدداً مِن المواد النَّحويّة، فدرسُوها دراسةً عميقةً، وفصَّلُوا القول في كثير منها، مِمَّا جعل المواد النَّحويّة في هذهِ الكُتُبِ ذات أهمية بالغةٍ، ولكنْ مع الأسف بقيتْ هذهِ الموادُ مطمورةً في تلك الكُتُبِ تحتاج إلى الجلاء؛ لتوضيح النُّصوصِ النَّحويّة. أو ربَّما تُكمِل نقصاً لا نجدُهُ في كُتُبٍ أُخرى غيرها.

وإذا ما تحدَّثنا عن المصطلح النَّحويّ في هذهِ الكُتُبِ، فإنَّنا لا

(1) يُنظر: إرشاد الفحول ص 487.

(2) يُنظر: أُصول السَّرخسيّ 53/1 - 54. فواتح الرَّحموت 195/1.

(3) يُنظر: مجموعة الفتاوى (ابن تيميَّة) 66/12.

(4) يُنظر: مجموعة الفتاوى (ابن تيميَّة) 122/6.

نُجانب الحقيقة إذا قُلنا إنَّ أكبر مجموعة مِن المصطلحات النَّحويّة خارج المكتبة النَّحويين موجودة في هذهِ الكُتب. ولا نجافي الحقيقة ثانية إذا قُلنا إنَّ إضافات كُتُبِ اللُّغة على المصطلح النَّحويّ تعني الاهتمام البالغ بالمصطلح النَّحويّ في هذه المؤلفات. وسنجدُ تنوُّعاً بالغاً وتداخُلاً مهمّاً يُعطينا فكرة واضحة عن المصطلحات النَّحويّة فيها.

والحقُّ إنَّ اللُّغويين عرفُوا كيف تُشكّل المصطلح النَّحوي لديهم، وفقهُوا طُرُقَ وضْعِهِ؛ لذا قال ابن ولّاد (ت 332هـ) في حديثه عن تكوّن المصطلحات: (وإنَّما جعله النَّحويُّون لكلِّ اسم كانت آخره ألف في اللَّفظ على جهةِ الاتّفاق والاصطلاح لا لجهلٍ منهم بمعنى المقصور في اللُّغة، ولكنْ لا بُدَّ لأهلِ كُلِّ صَنْعةٍ مِن ألفاظٍ يختصُّون بها ويتَّفقون عليها)[1]. وأدرك ابن ولّاد أنَّ النَّحويين عندما وضَعُوا مصطلحاتهم ليس لجهلهم بمعنى المصطلح الذي وضعُوه بوعي منهم وفهم.

ويرى اللُّغويُّون أنَّ المصطلحات وُضِعَتْ بعد الإسلام بمُدّةٍ طويلة. ولم تكن في الجاهلية مصطلحات اتّفق عليها العرب؛ وإنَّما وُضِعَتْ بعد الإسلام؛ قال الجَواليقيُّ: (واصطلح النّاس بعد مُدَّةٍ طويلة على أنْ يُسمُّوا العالِم بالنَّحو والشِّعر وعلوم العرب أديباً ويُسمُّون هذهِ العلوم الأدب)[2].

نفهم مِن هذين النَّصين أنَّ وَضْعَ المصطلحات النَّحويّة كانت

(1) المقصور والممدود ص 122.

(2) شرح أدب الكاتب ص 19.

بوعي مِن النَّحويين بعد الإسلام.

والآن سنقدّم طائفة مِن المصطلحات النَّحويّة في كُتب اللُّغة:

1- مصطلح (مقام الفاعل) : ويُقْصَدُ به (النَّائب عن الفاعل). قال التَّبريزيُّ (ت 502هـ): (وفي (يُرى)[1] ضمير يعودُ إلى الفتى قد قام مقام الفاعل فيه)[2].

2- مصطلح (أفعال القلوب) : قال الجَواليقيُّ: (وتُستعمل رأيتُ بمعنى الإحساس بالبصر تقول: رأيتُ زيداً أي أبصرته فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ وقد تردُ متعدِّية إلى مفعولٍ واحدٍ فقط وذلك مِن أفعال القُلوب والمعنى فيها الرّأيُ والاعتقادُ...)[3].

3- مصطلح (الأداة) : قال ابن السّيد البَطَلْيَوسيُّ: (وليس في أدوات الشَّرط ما يلزمه (ما) إلّا (إذما) و(حيثما) خاصة)[4].

ومصطلحات أُخرى كثيرة في هذهِ المؤلَّفات لعلَّ أشهرها: (ما لم يُسَّم فاعله)[5]، و(الأسماء السّتة)[6]، و(النَّصب على المصدر)[7]، و(المفعول

(1) يتحدّث عن شاهد لزهير بن جناب الكبليّ:

مِـنْ أنْ يُـرَى الشَّيخُ البَجَا ... لَ يُقَادُ يُهْدَى بالعَشِيَّةْ

يُنظر: لسان العرب 46/11. (بجل).

(2) تهذيب إصلاح المنطق 305/1 ويُنظر: فيه: 356/1.

(3) شرح أدب الكاتب ص 18.

(4) الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب 120/2. ويُنظر فيه: 9/3.

(5) يُنظر: اشتقاق أسماء الله ص 85.

(6) يُنظر: الخصائص 9/1.

(7) يُنظر: الفاخر ص 3. مجمع الأمثال 140/1.

معه)[1]، و(الحال)[2]، و(التمييز)[3]، و(فعل الأمر)[4]، و(الأفعال الخمسة)[5]، و(لام كي)[6]، و(الحروف المشبَّهة بالفعل)[7]، و(الحكاية)[8]، و(الجوار)[9]، وغيرها.

توضيح المصطلح النَّحويّ:

ظاهرة مهمّة نجدها متفشّية في كُتُبِ اللُّغة، ويمكن تقسيمها إلى:

1- التَّعريف بالمصطلح النَّحويّ: وهذا هو الشَّكل الأوّل مِن أشكال التّوضيح في كتب اللُّغة؛ إذ وضَّح علماء اللُّغة المصطلحات النَّحويّة مِن خَلَلِ تعريفها. مثال ذلك: مصطلح (النَّحو)[10]؛ قال ابن جنِّي: (هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب، في تصرُّفِهِ مِن إعراب وغيره)[11]. ومصطلحاتٌ أُخرى نجد لها تعريفات في كتب اللُّغة مثل: مصطلح (الكلام)[12]، ومصطلح

(1) يُنظر: سرُّ صناعة الإعراب 127/1.

(2) يُنظر: الفاخر ص 33. المذكّر والمؤنّث ص 143. سمط اللآلئ 369/1. مجمع الأمثال 294/1.

(3) يُنظر: اشتقاق أسماء الله ص 272. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب 140/3.

(4) يُنظر: تهذيب إصلاح المنطق 16/2.

(5) يُنظر: الخصائص 318/2.

(6) يُنظر: سِرُّ صناعة الإعراب 329/1.

(7) يُنظر: النَّوادر ص 196. الكامل 83/1.

(8) يُنظر: النَّوادر 178/1. الخصائص 244/1.

(9) يُنظر: سمط اللآلئ 20/1.

(10) يُنظر في حدِّه: التَّعريفات ص 131. شرح الحدود النَّحويَّة ص 30. الكلّيات ص 913. كشاف اصطلاحات الفنون 191/3.

(11) الخصائص 35/1.

(12) يُنظر: الخصائص 18/1. شرح أدب الكاتب ص 33.

الإعراب [1]، ومصطلح (البناء) [2].

2- الفرق بين المصطلحات: وهذا هو الشَّكل الثَّاني مِن أشكال التّوضيح في كتب اللُّغة؛ إذ التَّفريقُ بين المصطلحات المختلفة والمتنوعة هو أمر ذو أهمية لا يخفى على الباحثين، وهذا كان مغزى علماء اللُّغة في التَّفريق بين المصطلحات المتشابهة العمل، والمختلفة المعنى، مثال ذلك ما قاله الزَّجَّاجيُّ في التَّفريق بين (الصِّفة) و(النَّعت)، وهو أهمُّ مَنْ فرَّق بينهما؛ قال في النَّعت: (هو وصفُ الشَّيء بخلقِهِ فيه أو سجيَّةٍ أو طبيعةٍ أو لونٍ أو طولٍ أو قصرٍ أو حُسْنٍ أو قبحٍ وما أشبه ذلك) [3]. وعرَّف الصِّفة فقال: (ووصفه هو وصفه بفعله أو نسبته أو صناعته. فالوصف أعمُّ مِن النَّعت) [4]. إذن فرَّق بين المصطلحين على أنَّ النَّعت هو وصف خلقٍ أو سجيّةٍ أو طبيعةٍ الشَّيء كما هي مِن دون تداخل، والصِّفة هو وصف الأفعال والصَّناعات والنَّسب؛ لذا فالنَّعت وصف خارجي، والصِّفة وصف داخلي. على هذا فإنَّ الوصف يكون أعمَّ مِن النّعت.

ثُمَّ بيَّن الزَّجّاجيُّ أنَّ بعض أهل العربيّة يقول: إنَّ النّعت والوصفَ شيءٌ واحدٌ ولا فَرْقَ بين المصطلحين وإنَّ النّاعت للشَّيء هو الواصف له [5].

وخَتَمَ تفريقه بين المصطلحين في توضيح معناهما مِن خَلَلِ الاستعمال: (فأمَّا النَّحويُّون فلم يفرّقوا بين النّعت والوصف لأنَّ غرضهم ما يتبع الاسم في إعرابه محمولاً عليه موضحاً له غيرَ بدلٍ ولا توكيدٍ ولا

(1) يُنظر: الخصائص 36/1.

(2) يُنظر: الخصائص 38/1.

(3) اشتقاق أسماء الله ص 257.

(4) اشتقاق أسماء الله ص 257.

(5) يُنظر: اشتقاق أسماء الله ص 258.

معطوفٍ. فذلك عندهم هو الوصف والنَّعتُ. وسيبويه [1] جَمَعَ بين ذلك كُلِّه وسمّاه في حالٍ نعتاً وفي حالٍ وصفاً، ولم يفصل بينهما) [2]. وتأكيداً على ما جاء في هذا الكلام قال ابن جنّي: (وإنَّما الصّفة عند النَّحويين هي النّعت) [3].

نفهم مِن هذهِ الدِّراسة أنَّ علماءَنا مِن السّلف الصَّالح لم يطلقُوا المصطلحات جُزافاً وإنَّما كانُوا على درايةٍ بكلِّ مصطلح وإنْ تشابه في اللّفظ والمعنى مع غيره.

ومثل هذا كثيرٌ في هذهِ المؤلَّفات، منها مصطلحات (الكَلِم والكلام) [4]، و(القول والكلام) [5]، و(العطف والاتباع) [6].

3- التَّفسير: والشَّكلُ الثَّالثُ مِن أشكال توضيح المصطلحات النَّحويّة في كتب اللُّغة هو تفسير المصطلح النَّحويّ؛ لتوضيح المقصود به، إذا كان غامضاً أو مترادفاً، أو قد يعني أكثر مِن معنى. ومِن المصطلحات المفسرة في كتب اللُّغة ما قاله ابن الأنباريّ في مصطلح (الغابر) : (الغابر حرف مِن الأضداد. يُقال غابر للماضي، وغابر للباقي، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ﴾ [7] معناه الباقين) [8]. ولو بحثنا في كتب اللُّغة لوجدنا مِن هذهِ

(1) يُنظر: في الكتاب (الصّفة): 21/1، 44، 128، 243. ومصطلح (النّعت): 152/1، 399.

(2) اشتقاق أسماء الله ص 258.

(3) سِرُّ صناعة الإعراب 34/1.

(4) يُنظر: الخصائص 5/1 - 33.

(5) يُنظر: الخصائص 19/1.

(6) يُنظر: سِرُّ صناعة الإعراب 252/1.

(7) سورة الشُّعراء /171.

(8) الأضداد ص 129. ويُنظر: الأضداد (الأصمعي) ص 58. الأضداد (السّجستاني) ص 153. الأضداد (الصَّنعاني) ص 240.

التّفسيرات ما يضيقُ به هذا المطلب، ومِن تلك المصطلحات المفسَّرة (المستقبل)[1]، و(المضارع)[2]، و(الفضلة)[3]، و(الأداة)[4]، و(التّقريب)[5]، و(الجملة)[6]. وغيرها.

مصطلحات المذاهب النَّحويّة:

تَرِدُ في كُتُبِ اللُّغة مصطلحات منسوبة إلى المذهبين النَّحويين البصريّ والكوفيّ، وهذهِ أمثلة على تلك المصطلحات المنسوبة إلى أهل المِصرين:

1- مصطلحا (الإجراء وعدم الإجراء) : قال الخفاجيُّ (ت 1069هـ): (- (جَهَنَّم): قال يونس[7] وغيره اسم النّار التي يُعذَّب بها في الآخرة، وهي أعجميّة لا تجري للتَّعريف والعُجْمَة. وقيل عربيّة لم تجرِ للتَّأنيث والتَّعريف. وقول أبي منصور[8] لم تجرِ بمعنى لم تنصرف، وهي عبارة سيبويه[9] والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريين، واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى)[10]. نلحظ أنَّه

(1) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب 123/2.

(2) يُنظر: المزهر 370/1.

(3) يُنظر: الخصائص 198/1.

(4) يُنظر: سِرُّ صناعة الإعراب 15/1، 120.

(5) يُنظر: مجالس ثعلب 359/2.

(6) يُنظر: شرح أدب الكاتب ص 33.

(7) يُنظر: المعرَّب ص 55. لسان العرب 112/12 (جهنّم).

(8) هو الجواليقيُّ (ت 540هـ). يُنظر: المعرَّب ص 155.

(9) الكتاب 281/3. وقال الأستاذ عبد الخالق عضيمة: أنَّ معناه هو، ما لم يُنوَّن: يُنظر: فهارس كتاب سيبويه ص 250.

(10) شفاء الغليل ص 114.

نَسَبَ (المجرى وغير المجرى) إلى الكوفيين، و(الإجراء وعدم الإجراء) إلى سيبويه، على أنَّنا نقرأُ مصطلح (لا تجرى) في صدر هذا النَّصِّ منسوباً إلى يونس ابن حبيب!

2- مصطلح (الضَّمير المجهول) : وهو الضّمير الغائب. قال ابن جنّي في بيت أنشده[1].

فَلَيْسَتْ خُرَسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذَا كَانَ سَيْفُ أَمِيرُهَا

: (وفيه أيضاً[2] أنَّ (أَسد) أحد جُزأي الجملة المفسِّرة للضَّمير على شريطة التَّفسير أعني ما في كان منه. وهذا الضَّمير لا يكون تفسيره إلَّا مِن بعده. ولو تقدَّم تفسيره قبلَه لما احتاج إلى تفسير، ولما سمّاه الكوفيُّون الضَّمير المجهول)[3].

3- مصطلح (المحلّ) : ونَسَبَهُ الجَواليقيُّ إلى الكوفيين: (والظَّرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكانٍ، وسُمِّي ظرفاً لتضمُّنه الأشياء كما تتضمَّنها الأوعية. والكوفيُّون يُسَمُّونَهُ المحلّ لحلول الأشياء فيه)[4].

سادساً: المصطلح النَّحويّ في كُتُبِ الصَّرف:

لن أُضيفَ جديداً مرَّةً أُخرى حين أقول إنَّ علمي النَّحو والصَّرف صنوان لا يفترقان، ولكن لا بُدَّ - هنا - مِن مقدِّمة أُبيِّنُ فيها علاقة هذين العلمين، وأهمية علم الصَّرف بينهما؛ لأُمَهِّدَ الطريق لدراسة المصطلح النَّحوي في كتب الصَّرف. وثمَّة فائدة جليلة مِن هذا التّقارب بين العِلمين، هي أنَّ

(1) لم أهتدِ له لقائلٍ. ولم أجدْهُ في غير الخصائص 399/2.

(2) أي في البيت المذكور.

(3) الخصائص 399/2.

(4) شرح أدب الكاتب ص 49.

المصطلح النَّحويّ سيكون أقربُ إلى علم الصَّرف مِن بواقي العلوم العربيّة، عن طريق هذهِ العلاقة الوثقى بينهما. ولتوثيق هذه العلاقة نسوقُ هنا نصوصاً تؤيِّد التَّقارب بين العِلمين. قال ابن جنّي: (كما أنَّ التّصريف أقرب إلى النّحو مِن الاشتقاق، يدلك على ذلك أنَّك لا تكاد تجد كتاباً في النَّحو إلّا والتّصريف في آخره) [1]. وقال الرَّضيُّ: (واعلم أنَّ التَّصريف جزءٌ مِن أجزاء النَّحو بلا خلافٍ مِن أهل الصّناعة) [2].

يتبيَّن مِن هذا العلاقة بين علمي النَّحو والصَّرف عند القُدامى. ولكنَّهم لم يقفُوا عند هذا الحدِّ، بل ذهب بعضهم إلى تفضيل علم الصَّرف على علم النَّحو؛ لاهتمام العلماء به، وحاجة العلوم إليه كافَّة. قال ابن عصفور في ذلك: (التّصريف أشرف شطريْ العربيّة، وأغمضهما؛ فالذي يُبيّن شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربيّة، مِن نحويّ ولغويّ، إليه أيَّما حاجة؛ لأنَّه ميزان العربيّة، ألا ترى أنَّه قد يُؤخَذُ جزءٌ كبيرٌ مِن اللُّغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلّا عن طريق التَّصريف) [3]. هذهِ وجهة نظر ابن عصفور في مسألةِ تفضيل علم الصَّرف على النَّحو، على الرَّغم مِن أنَّه يُعرَف بالنَّحويّ؛ إلّا أنَّ أهمية هذا العلم هي التي جعلته يُفضِّلُ الصَّرف على النَّحو. وربَّما كان هذا دَيْدَنُ الأندلسيينَ، فهذا أبو حيَّان الأندلسيُّ يُقدِّم الموضوعات الصَّرفية على النَّحوية في كتابه (ارتشاف الضّرب)، ويخلط أبو علي الشّلوبينيّ بينهما خَلطاً واضحاً في كتابه (التَّوطئة).

(1) المنصف، شرح التّصريف 4/1.

(2) شرح الشّافية 6/1.

(3) الممتع في التّصريف 27/1.

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ هذه العلاقة - كما قُلْنا - بين العلمين أثَّرتْ على تقارب المصطلح النَّحويّ في العلمين، وسنرى ذلك واضحاً مِن خَلَلِ الأمثلة التي سنقدِّمها بين يدي هذا المبحث. ومِن المصطلحات النَّحويّة التي نجدها في كُتُبِ الصَّرف:

1- مصطلحا (التَّعدِّي واللُّزوم) : قال القاسم بن محمد المؤدِّب (مِن علماء القرن الرَّابع الهجريّ): (ويجيءُ (أفْعَلَ) لازماً ومتعدِّياً نحو: أضاءتِ النَّارُ، وأضاءَتِ النَّارُ غيرَها)[1].

2- مصطلح (المفعول معه) : وقال عبد القادر البغداديُّ في قول جرير[2]:

فَالشَّمْسُ كَاسِفَةٌ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ   تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

: (ونصب (القَمَرَا) على أنَّه مفعول معه)[3].

3- مصطلح (فعل الأمر) : وضَّح ابن النّاظم (ت 686هـ) في النَّص الآتي صياغة فعل الأمر، فقال: (مثال الأمر مِن كُلِّ فعل سوى: أَمَرَ، وأَخَذَ، وأَكَلَ، على زِنة المضارع المجزوم محذوفاً منه حرف المضارع مجعولاً مكانه إنْ بني مِن أفْعَلَ همزتُهُ أو مِن غيره، وسُكِّنَ ثاني المضارع همزة وصلٍ، ومقتصراً على الحذف إنْ لم يُبْنَ مِن ذلك)[4].

ومصطلحات أُخرى كثيرة نجدها في هذهِ المؤلَّفات، مثل: (البناء

(1) دقائق التّصريف ص 156. ويُنظر: المصطلح: الكفاية في النَّحو ص 100، وهذا الكتاب على الرَّغم مِن أنَّ عنوانه هو (الكفاية في النَّحو)، إلَّا أنَّه في الصَّرف كُلّه.

(2) ديوانه 736/2.

(3) شرح شواهد الشّافية ص 32.

(4) زُبدة الأقوال في شرح قصيدة الأفعال ص 58. ويُنظر: شرح التَّصريف 216/1.

والإعراب)[1]، و(المفعول المطلق)[2] و(التَّمييز)[3]، و(الماضي والمضارع)[4]، و(التَّنفيس)[5]، و(نزع الخافض)[6].

توضيح المصطلح النَّحويّ:

وضَّح علماء الصَّرف عدداً كبيراً مِن المصطلحات النَّحويّة، وكان هَمُّهم في ذلك تبيين المصطلحات النَّحويّة لدارسي الصَّرف؛ إذ أنَّ كثيراً مِن هذه المصطلحات في حاجةٍ إلى ذلك مِن أجل أنْ تتوضَّح فكرة المصطلح النَّحوي. وقد جاء توضيح المصطلح النَّحويّ في هذهِ الكُتُبِ في شكلينِ:

1- تعريف المصطلح النَّحوي: أخذ الصَّرفيُّون بتوضيح المصطلح النَّحوي مِن خَلَلِ تعريفه وحَدِّه، ومثال ذلك ما قاله التَّفتازانيُّ (ت 792هـ) في حَدِّ (غير المتعدِّي)[7]؛ وهو الفعل اللَّازم: (.... وإمَّا غير مُتعدٍّ وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل. كقولك: حَسُنَ زيدٌ)[8].

ومصطلحات أُخرى كثيرة نجد لها تعريفات في كتب الصَّرف، مثل

---

(1) يُنظر: شرح الشَّافية 35/1.

(2) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب المشهور بـ (كمال) ص 255.

(3) يُنظر: شرح شواهد الشَّافية ص 32.

(4) يُنظر: شرح التَّصريف 216/1.

(5) يُنظر: شرح التَّصريف 236/1 - 237.

(6) يُنظر: شرح شواهد الشَّافية ص 131.

(7) يُنظر: في حَدِّه: التعريفات ص 107. شرح الحدود النَّحويَّة ص 84.

(8) شرح التَّصريف 211/1.

مصطلحات (المضارع)[1]، و(الأفعال غير المتصرِّفة)[2]، و(الصَّرف)[3].

2- تفسير المصطلح النّحوي: فسَّر أهل التَّصريف عدداً مِن المصطلحات النّحويّة، ومثال ذلك ما فسَّره التّفتازانيّ عن سبب تسمية النُّحاة لمصطلح (الجرّ) ، فقال: (.... لأنَّ حروف الجرِّ وُضِعتْ لتَجُرَّ معنى الأفعال إلى الأسماء، نحو: ذهب بزيدٍ وانطلقتْ به)[4]. وبذا نعرف لِمَ سُمّيت (في) و(عن) و(إلى) وغيرها حروف الجرّ. ومصطلحات أُخرى مثل مصطلحات (المجاوز)[5]، و(الواقع)[6]، و(غير الواقع)[7]، و(المفعول به)[8]، و(فعل الحال)[9]، و(فعل الاستقبال)[10]، و(فعل الأمر)[11]، وغيرها.

سابعاً: المصطلحُ النّحويُّ في كُتُبِ العَرُوض:

عِلْمُ العَرُوضِ مِن العلوم العربيّة الخالصة التي تنفرد العربيّة به، ويُعَدُّ قامةً مهمّة مِن قامات العربيّة. وتأتي أهمية هذا العِلم بعامّة، ومصطلحاتهِ

---

(1) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب المشهور بـ (كمال) ص 61.

(2) يُنظر: كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص 72.

(3) يُنظر: دقائق التّصريف ص 38.

(4) شرح التّصريف 212.

(5) يُنظر: شرح التّصريف 211/1.

(6) يُنظر: شرح التّصريف 211/1.

(7) يُنظر: شرح التّصريف 211/1.

(8) يُنظر: شرح التّصريف 209/1 - 210.

(9) يُنظر: التّصريف 135/1. شرح التّصريف 235/1.

(10) يُنظر: شرح التّصريف 235/1.

(11) يُنظر: شرح الملوكي ص 348.

بخاصّة في أنَّه - أي مصطلحه - عربيٌّ لم يتأثَّرْ بعلوم الأمم الأُخرى؛ وهذهِ النّتيجة توصَّل إليها الدُّكتور رشيد العُبيديّ (رحمه الله)، فقال: (... أنَّ علمي العَرُوض والقوافي لم يتَّكِئا في وَضْعِ مصطلحاتهما على لغةٍ أجنبيّة غير العربيّة، مطلقاً مع أنَّ كثيراً مِن العوم الأُخرى قد استعانتْ ببعض مفرداتها ومصطلحاتها بما للُّغات الأُخرى مِن ألفاظٍ فلم يأخذِ العَرُوضُ مصطلحات اليونان والرُّوم والفُرس والهنود) [1]. وهذه خصيصةٌ طيّبة تُثْبِتُ عراقة هذا العلم.

ومع هذا فإنَّ المصطلحات العروضيّة لم تكن معروفة عند العرب في العصر الجاهليّ، بدأ بتقعيدها الخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ لذا قال الأخفش: (أخبرني مَن أثِقُ به أنّهم قالُوا العربيّ فصيح: أنشِدْنا قصيدةً على الدَّال! فقال: وما الدَّالُ يا بأبي؟ وسألتُ العرب وغيرها عن الذَّال وغيرِها مِن الحروف فإذا هم لا يعرفون الحروف) [2].

بعد هذهِ المقدِّمة اليسيرة نُقدِّم طائفة مِن المصطلحات النّحويّة الواردة في كتب العَرُوض والقوافي:

1- مصطلحات (الرَّفع) و(النَّصب) و(الخفض): وردتْ هذه المصطلحات في كتب العَرُوض والقوافي. قال ابن كيسان (ت 299هـ):

(.... ففتح أمسِ في موضع الخفض ومجراها في الكلام بالكسر على أيِّ حال كانت رفعاً أو نصباً أو خفضاً) [3].

2- مصطلحا (البناء والإعراب) : مِن المصطلحات التي وردت في

---

(1) معجم مصطلحات العَرُوض والقوافي ص 20.

(2) القوافي ص 3.

(3) تلقيب القوافي ص 282.

كتب العَرُوض والقوافي (البناء) و(الإعراب). قال ابن كيسان: (... ولذلك صارَ (أَمسِ) عندهم اسماً لا ينصرف في الشّعر لأَنَّه في الكلام مبنيٌّ على الكسر. فمِن حيثُ يصرفون في الشِّعر مالا ينصرف، كذلك يعربون ما ليس بمعرب) [1].

3- مصطلح (ياء) الإضافة: وهي (ياء) المتكلّم؛ قال الأخفش: (وأمّا ياء الإضافة، نحو (كتابي) و(مالي) وأشباه ذلك إذا كانت الياء ساكنة فقد يجوز أنْ تكون رويّاً) [2].

ومصطلحات أُخرى نحويّة وردتْ في كُتُبِ العَرُوض والقوافي، مثل: (الغالي) [3]، و(الصَّرف وعدم الصَّرف) [4]، و(هاء التّأنيث) [5]. وغيرها.

ثامناً: المصطلح النَّحويُّ في كُتُب البلاغة:

إنَّ العلاقة بين علم النَّحو وعلم البلاغة علاقة قويّة، وهي تخدم علم النَّحو؛ لأنَّ الوشائج بينهما تقود إلى فهم الجملة العربيّة مِن جهة، ووَضْع الجملة العربيّة بأحسن تأليف مِن جهة أُخرى.

والحقُّ إنَّ التّداخل بين البلاغة والنَّحو يأتي بالمرتبة الثّانية بعد التّداخل بين الصَّرف والنَّحو. لذا لا غرابة أنْ نرى مسائل بلاغيّة في كتب النَّحو، وكذلك لا عَجَبَ أنْ نجد مسائل نحويّة في كتب البلاغة، وهذهِ المسائل - أي المسائل النّحويّة في كتب البلاغة - هي التي تعنينا في هذا

---

(1) تلقيب القوافي ص 282 - 283. ويُنظر: القوافي ص 68.

(2) القوافي ص 82.

(3) يُنظر: الكافي في العَرُوض والقوافي ص 114.

(4) يُنظر: تلقيب القوافي ص 282.

(5) يُنظر: القوافي ص 18، 86.

المـبحث بعامّـة، والمـصطلحات الـنّحويّة التـي تحـويها تلـك الموضـوعات بخاصّة.

صحيحٌ أنَّ المسائل النّحويّة في كتب البلاغة قليلة، إلَّا أنَّها تعطي صورة عـن المـصطلحات الـنَّحويّة المستعملة فـي هـذهِ الكـتب. وتبيّن الاخـتلاف فـي استعمال المصطلح النَّحوي بين العِلمين. فقد يعني أحد المصطلحات في علم البلاغة شيئاً، ويعني عينه في النّحو شيئاً آخر، وكما سنرى ذلك في المبحث الثَّالث مِن هذا الفصل.

والنُّصوص التي تـؤكّد قُـرْبَ العلاقـة بـين العِلْمَـين كثيـرة مـنها مـا قالـه عبد القاهر الجرجانيّ في توضيح نظرية النُّظم: (معلوم أنْ ليس النُّظم سوى تعليقِ الكَلِم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ مِن بعضٍ. والكَلِمُ ثلاث: اسـم وفعـل وحـرف، وللتّعليق فيما بيـنها طـرق معلـومة، وهـو لا يعـدو ثلاثـة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما) [1].

وقـال ابـن الأثيـر: (أمَّـا علـم الـنَّحو: فإنَّـه فـي علـم البيان مِـن المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخطِّ، وهـو أوَّل ما ينبغي إتقان معرفتِهِ لكلِّ أحد ينطقُ باللِّسان العربي...) [2].

وقال العلويُّ في هذا الموضوع: (.... فإذا كان موضوع علم الإعراب هو الكَلِمُ المركبة فهذا بعينه هو موضوع البلاغة) [3].

أمَّـا المحدثـون فقـد أخـذُوا فـي دراسـة العلاقـة بـين الـنَّحو والـبلاغة، وتطبيق نظريات (علـم المعاني) في النَّحو، منها دراسة الدُّكتور محمد بدري

(1) دلائل الإعجاز ص 48.

(2) المثل السَّائر 24/1.

(3) الطِّراز 13/1.

عبد الجليل (المجاز وأثره في الدَّرس اللّغوي) [1]، ودراسة الدُّكتور فاضل السَّامرّائيّ في كتابه (معاني النّحو) [2].

ومِن المصطلحات النَّحويّة المستعملة في كُتب البلاغة:

1- مصطلحا (المتمكِّن وغير المتمكِّن) : ويُقْصَدُ بهما - كما هو معروف - المبنيّ والمعرب [3]. قال الجرجانيّ مستعملاً المصطلحين: (... أنَّ الاسم ينقسم فيكون متمكِّناً أو غير مُتمكِّنٍ، والمتمكِّن يكون منصرِّفاً وغير منصرفٍ) [4].

2- مصطلحا (البناء للفاعل والبناء للمفعول) : ويُقْصَدُ بهما الأفعال المبنيّة للمعلوم، والأفعال المبنيّة للمجهول. قال القزوينيّ (ت 739هـ): (واعلم أنَّ الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أنْ يكونَ له فاعل في التّقدير، إذا أُسندَ إليه صار الإسناد حقيقة) [5].

3- مصطلح (النَّصب على الظَّرف) : ويُقصد به - كما هو معلوم - المفعول فيه. واستُعمل في كتب البلاغة على وفق استعمال النّحويين. قال التّفتازانيُّ: (... (وكثيراً ما) [6] نَصب على الظّرف؛ لأنَّه مِن صفة الأحيان) [7].

ومصطلحات نحويّة كثيرة نقرؤها في كتب البلاغة مثل مصطلحات

---

(1) صدر بمصر في سنة 1975م.

(2) صدر بالعراق في أربعة أجزاء بين أعوام 1989م - 1991م.

(3) يُنظر: شرح ابن عقيل 33/1. شرح الأشموني 83/1. حاشية الخضري 58/1.

(4) أسرار البلاغة ص 226.

(5) الإيضاح في علوم البلاغة 28/1.

(6) هذا الكلام للقزوينيّ، وتمامه: (فالبلاغة راجعةٌ إلى اللَّفظ باعتبار إفادته المعنى بالتَّركيب، وكثيرا ما يُسمَّى ذلك فصاحة أيضاً) التّلخيص في علوم البلاغة ص 35.

(7) المطوّل ص 130.

(المبتدأ والخبر)[1]، و(التّعدّي والقاصر)[2]، و(المفعول المطلق)[3] ومصطلحا (الحال والتّمييز)[4]، و(البدل)[5]، و(الممنوع مِن الصَّرف)[6].

توضيح المصطلح النّحويّ:

وضَّح البلاغيُّون المصطلحات النَّحويّة بثلاث طرائق:

1- تعريف المصطلح النّحويّ: ومِن الأمثلة التَّطبيقية على ذلك تعريف أزمنة الأفعال (الماضي والحال والمستقبل)، قال السَّكاكيُّ: (والمراد بالزَّمان الماضي ما وُجِدَ قبل زمانك الذي أنتَ فيه، وبالمستقبل ما يترقَّب وجوده وبزمان الحال أجزاء بين الطرفين يعقب بعضها بعضاً)[7].

2- التّوضيح مِن خَلَلِ التّفريق بين المصطلحات: فرّق البلاغيُّون بين المصطلحات المتشابهة، وبيّنوا أنَّ ثمَّة فرقاً بين المصطلحات التي تناولُوها بالدَّرس والبحث. فمن ذلك ما قاله ابن الأثير: (.... الفاء في ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[8] هي الفاء العاطفة، فإنَّها واردة بعد ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[9]. وهي مثل قولك (امشِ فاأَسْرِعْ)، و(قُلْ فأَبْلِغْ). وليستِ الفاء التي في (شَفِيعَك

(1) يُنظر: المثل السَّائر 24/1. شرح المختصر 22/1.

(2) يُنظر: أسرار البلاغة ص 190. المثل السَّائر 45/2.

(3) يُنظر: دلائل الإعجاز ص 49. شرح المختصر 85/1.

(4) يُنظر: دلائل الإعجاز ص 206. مفتاح العلوم ص 100. معاهد التّنصيص 107/1.

(5) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة 60/1.

(6) يُنظر: معاهد التّنصيص 324/1.

(7) مفتاح العلوم ص 100.

(8) سورة المدَّثر / 3 – 4.

(9) سورة المدَّثر / 2.

فاشْكُرْ) كهذهِ الفاء لأنَّها تلك زائدة لا موضع لها)[1].

3- التَّوضيح لبيان معنى المصطلح: استعمل البلاغيُّون بيان معنى المصطلح لتوضيحه. قال السَّكاكيُّ في تبيين معنى مصطلح (المبهم) : (ثُمَّ إنَّ تخصُّص المسند إليه إمَّا أنْ يكون لكونه أحد أقسام المُعرِّفات فحسب وهي المضمرات الأعلام المبهمات: أعني الموصولات وأسماء الإشارة...)[2].

فبيَّن أنَّ مصطلح المبهم في النَّحو هو الاسم الموصول واسم الإشارة.

تاسعاً: المصطلح النّحويُّ في كُتُبِ الأدب العربيّ ونقده:

تُعَدُّ كتب الأدب العربي منهلاً ثرّاً مِن مناهل العلوم العربيّة. فقد حفظتْ لنا كتب الأدب (الشِّعر والنَّثر) قديماً وحديثاً العربية ولم تقتصر مهمَّتها على الحفظ فحسب، بل أخذت على عاتقها منذُ بواكير التَّأليف الأوّل ذكر الأحداث التاريخيّة وأيّامها، والأخبار والمناسبات التي مرَّت بها الأُمّة، ولم تنسَ هذهِ الكُتب توضيح الأماكن الجغرافيّة، والتَّعريف بالشّخصيَّات الأدبيّة وغير الأدبيّة، حتَّى أصبحت خزانةً للتُّراث، إضافة إلى اهتمامها بالأخلاق، وآداب المعاشرة بين الوَرَى، وكان همُّها الأوّل صقل شخصيّة الأفراد، وتوجيههم الوجهة الصّحيحة وتكوين سلوك جمعيّ يُشار له بالبنان.

وكان النَّحو العربيّ مِن العلوم التي تناولتها تِلْكُمُ الكُتُبِ، واعتنتْ به

---

(1) المثل السَّائر 294/1. ولهذهِ (الفاء) ثلاثة أقوال؛ الأوّل: أنَّها عاطفة، والثّاني: أنَّها زائدة، والثّالث: دخلتْ على معنى الجزاء. يُنظر: معاني القرآن وإعرابه 245/5. المسائل البغداديّات ص 309. سِرُّ صناعة الإعراب 260/1. إعراب القرآن الكريم وبيانه 125/8. معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ص 775.

(2) مفتاح العلوم ص 85.

عناية طيّبة، وهذا الاعتناء توسَّع يشمل، المصطلحات النَّحويّة، ولم تكتفِ بذلك بل أضافتْ مصطلحات جديدة إليه.

وسنقدّم الآن صورة عن المصطلحات النَّحويّة في هذهِ الكتب:

1- مصطلح (الابتداء) : تنوّع استعمال هذا المصطلح في كتب الأدب. فممَّا جاء بمعنى (المبتدإ) قول الشَّريشيّ (ت **620**هـ): (ويُنتصبُ (لا حول ولا قوَّة) بالتَّبرئة وإنْ شئتَ رفعتَ حولَ بالابتداء، ونصبتَ (قوَّةَ) بالتَّبرئة)[1].

2- مصطلح (الكناية) : وهو يعني كما هو معروف (الضّمير). قال المعرّيُّ في شرح لبيت المتّنبيّ هذا[2]:

لَيْتَ الغَمَامَ الَّذِي عِنْدِي صَواعِقُهُ يُزِيلُهُنَّ إِلَى مَنْ عِنْدَهُ الدِّيمُ

: (الضَّمير في (صَواعِقُهُ) للغمام، و(يُزِيلُهُنَّ) فعله، والكناية التي هي (هُنَّ) تعود إلى الصَّواعق)[3].

3- مصطلح (النَّعت) : قال أبو عبيدة في شرح بيت الفَرَزْدَقِ[4]:

هَوَى الخَطَفيُّ لمَّا اخْتطَفْتُ دِمَاغَهُ كَمَا اخْتَطَفَ البَازِيُّ الخَشَاشَ المُقَارِعُ

: (.... والمُقَارِعُ نعتُ البازِيّ)[5].

---

(1) شرح مقامات الحريري 137/1.

(2) شرح ديوانه 258/3.

(3) شرح ديوان المتنبي 258/3.

(4) ديوانه 73/2.

(5) نقائض جرير والفرزدق 701/2. ويُنظر: شرح القصائد التّسع 197/1. شرح الأشعار السّتة الجاهليّة 98/1.

وسنقف في المبحث الثَّالث مِن هذا الفصل على مصطلحات أُخرى في هذهِ المؤلفات.

توضيح المصطلحات النَّحويّة:

لقد ذهبتْ كُتُبُ الأدب والنّقد إلى توضيح المصطلحات النَّحويّة بطريقتين:

أ- تعريف المصطلح النَّحويّ: عرَّفتْ كُتُبُ الأدب والنّقد بعددٍ مِن المصطلحات النَّحويّة، منها مصطلح (الحشو)؛ قال ابن رشيق القيروانيُّ (ت 456هـ): (وسمّاه قومٌ الاتِّكاء، وذلك أنْ يكونَ في داخل البيت مِن الشِّعر لفظ لا يُفيدُ معنىً، وإنَّما أدخله الشَّاعر لإقامة الوزن، فإنْ كان ذلك في القافية فهو استدعاء، وقد يأتي في حشو البيت ما هو زيادةٌ في حُسنه)[1].

وتعريفات أُخرى نَلْمَسُها لمصطلحات نحويّة أُخرى، مثل مصطلح (الاعتراض)[2]، ومصطلح (الوصف)[3].

ب- بيان معنى المصطلح: وهذا هو الشَّكل الثَّاني مِن أشكال توضيح المصطلح النَّحويّ في هذهِ الكُتُبِ. فقد أَخَذَ علماء الأدب والنّقد ببيان سبب تسمية هذا المصطلح بهذا المسمَّى؛ فمِن ذلك سبب تسمية مصطلح (الاستثناء المنقطع)، قال الوزير البَطَلْيَوسِيُّ: (وقيل له منقطع: لأنّه ليستْ بعضاً مِن كُلٍّ، لأنَّ حُكْمَ

---

(1) العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ونقده 69/2.

(2) يُنظر: الصِّناعتين ص 394.

(3) يُنظر: نقد النَّثر ص 22. نقد الشِّعر ص 130.

الاستثناء أنْ يكون كذلك، وهذا قد انقطع مِن ذلك)[1]. فنرى أنّه وضَّح معنى الاستثناء المنقطع.

مصطلحات المذاهب النَّحويّة:

لم تهتمْ هذهِ المؤلفات كثيراً بالمسائل الخلافيّة بين الكوفيين والبصريين، ولكنْ كان عددٌ مِن مؤلّفي كُتُبِ الأدب وشُرَّاح القصائد مِن المذهب الكوفيّ، وآخرين على المذهب البصريّ، مِمَّا أعطانا صورة عن استعمالات المذهبينِ للمصطلحات الكوفيّة والبصريّة.

فمِن المصطلحات المنسوبة إلى أهل المِصْرَينِ، ما قاله المرزوقيُّ (ت **421**هـ) في بيت لامرأةٍ مِن كِنْدَة[2]:

أَنْعَى فَتَىً لَمْ تَذُرَّ الشَّمْسُ طَالِعَةً يَوْمَاً مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا ضَرَّ أَوْ نَفَعَا

: (وقولها (أَنْعَى فَتَىً لَمْ تَذُرَّ الشَّمْسُ طَالِعَةً) انتصبَ طالعةً على الحال المؤكَّد لما قبله. والكوفيُّون يقولُون في مثله: انتصبَ على القطع...)[3].

وثمّة مصطلحاتٌ أُخرى لم تُنْسَبْ إلى مذهبٍ، ولكنَّنا نعرف مِن خَلَلِ مراجعة مصادر أُخرى أنَّها مِن ابتداعات هذا المذهب دون الآخر. منها مصطلح (الدَّائم) ؛ قال ابنُ الأنباريُّ في بيت الحارث بن حِلِّزَة اليشكريّ[4]:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

---

(1) شرح الأشعار السّتة 331/1.

(2) يُنظر: الحماسة ص 277. شرح ديوان الحماسة (التَّبريزيّ) 18/3.

(3) شرح ديوان الحماسة (المرزوقيُّ) 976/2. شرح ديوان الحماسة (التَّبريزيُّ) 18/3.

(4) يُنظر: الشَّاهد: شرح القصائد السَّبع الطُّوال ص 433.

: (... وثاوٍ خفضٌ بربَّ، أصله ثاوِي فاستثقلتِ الكسرة في الياء فأُلْقِيَتْ، وأُسْقِطَتِ الياء لسكونها وسكون التَّنوين، ويُمَلُّ منه الثَّواء صِلة ثاوٍ مملولٍ منه....) [1].

(1) شرح القصائد السّبع الطُّوال ص 434.

المبحث الثاني
المصطلح النّحويّ
في غير كُتُبِ العربيّة

بعد أنْ عرضْنا في دراسةٍ عامّةٍ للمصطلحات النَّحويّة في غير كُتُبِ النّحو في المبحث السَّابق، سندرس في هذا المبحث المصطلحات النَّحويّة في كُتب التُّراث الإسلاميّ مِن غير كُتُبِ العربيّة. وسنهتمُّ هنا بثلاثة محاور، هي:

1- المصطلحات المتنوّعة والمتداخلة.

2- المصطلحات المشتركة التي تدلُّ في كُلِّ علم شيئاً. فثمَّة مصطلحات تدلُّ في التَّفسير على شيءٍ، وفي علم النّحو على شيءٍ آخر.

3- ابتدع أهل التّفسير والحديث والفقه مصطلحات جديدة، لم يستعملها النّحويُّون، وبذا تُعَدّ إضافة إلى المصطلحات النَّحويّة.

والآن سنبدأُ بدراسة المصطلحات في كُلِّ علم مِن العلوم غير العربيّة، على حِدَةٍ:

أوّلاً: علم التَّفسير:

تُعَدُّ كُتُبُ التَّفسير خزانةً مهمةً مِن خزائن التُّراث الإسلاميّ، ومنها المصطلحات النَّحويّة، وهذا عرضٌ لمحاور تلك المصطلحات فيها:

تنوُّع المصطلح النَّحوي وتداخله: لعلّي سأُزاوج بين أسباب التَّنوُّع وأسباب التَّداخل في المصطلح النّحوي؛ كونهما شيئاً واحداً، وأسبابهما هي:

1- كَثْرَةُ موارد هذهِ الكتب: إنَّ كَثْرَةَ موارد هذهِ الكتب جعل

المصطلحات النَّحويّة فيه مختلفة. فلو تتبَّعنا مواردها لرأيناها تختلف مِن تفسير إلى تفسير آخر، فمثلاً موارد تفسير الطَّبريّ تختلف عن موارد القرطبيّ (ت 671هـ) وأبي حيّان والآلوسيّ. فلو أردنا أنْ نوثِّق مسائل (جامع البيان) للطَّبريّ؛ لوجدناه يعتمد على كتاب (معاني القرآن) للفرّاء، و(معاني القرآن) للأخفش، و(مجاز القرآن) لأبي عبيدة[1]. وغيرها.

وثمَّة تفاسير أُخرى تميل إلى النّحو وأُخرى إلى الفقه. قال الدُّكتور محمد الذَّهبي (رحمه الله) في (تفسير البحر المحيط): (... النَّاحية النّحويّة أبرزُ ما فيه مِن البحوث التي تدور حول آيات الكتاب العزيز.... والحقُّ يُقال قد أكثر مِن مسائل النَّحو في كتابه مع توسِعَةٍ في مسائل الخلاف بين النّحويين، حتّى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النَّحو مِنه إلى كُتب التّفسير)[2].

نفهم مِن هذين النَّصين أنَّ كَثْرَةَ موارد كُتُبِ التّفسير، ومصادرها كان مِن الأسباب المهمّة التي أدَّت إلى تنوُّع المصطلحات النَّحويّة فيها، وتداخلها.

2- التّقادمُ الزَّمانيّ: إنَّ التّقادم في الزَّمان، ونعني به تراكم المادة المدروسة مِن عصرٍ إلى العصر الذي يَلِيه، كان له الدَّور في تداخل المصطلح النّحوي وتنوُّعِهِ. فالكُتب المؤلَّفة في القرن الخامس الهجريّ مثلاً، قد أوعبتْ ما ورد في القرون السَّابقة له، ثُمَّ أضافتْ عليها ما هو جديدٌ مِن المصادر والمراجع. وهذا ما حصل في القرون الهجريّة الأُخرى. فنرى أنَّ الطّبري بدأَ بمصادرَ معدودةٍ - كما رأينا - وانتهى الآلوسيُّ بعشرات المصادر النّحويّة، وهذا التّراكم في المصادر جَدَّد حيويّة المادة النّحويّة في كتب التّفاسير وطوّرها. وأدّى إلى تداخل المصطلح النّحوي وتنوُّعه في هذهِ المؤلَّفات.

---

(1) يُنظر: الطّبري النّحويُّ ص 79 - 111.

(2) التّفسير والمفسّرون 272/1.

ومِن الأمثلة على تنوُّع المصطلح النَّحويّ في كُتُبِ التَّفاسير:

1- مصطلح (ما لم يُسَمَّ فاعله) : أُطلِقَ هذا المصطلح ليُقْصَدَ به مصطلح الفعل (المبنيّ للمجهول)، ومصطلح (النَّائب عن الفاعل) .

فممَّا أُطلِقَ ليدلَّ على أنَّه (الفعل المبنيّ للمجهول) قول الزَّمخشريّ: (ويُخدعون ويُخادعون على لفظِ ما لم يُسمَّ فاعله)[1].

ومِن استعمالهم له بمعنى (النَّائب عن الفاعل)، تفسيرُ الرَّازيّ لقولِهِ تعالى: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾[2]: (قرأ ابن عامر (لَقَضِيَ) بفتح اللَّام والقاف. (أَجَلُهُمْ) بالنّصب... وقرأ الباقون بضمّ القاف وكسر الضّاد وفتح الياء[3]. (أَجَلُهُمْ) بالرَّفع على ما لم يُسمَّ فاعله)[4].

2- مصطلح (البيان) : واستعمله المفسِّرون ليدلَّ على المعاني الآتية:

- بمعنى (التّمييز): قال القرطبيُّ في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَماً﴾[5]: (... (غَيْرَ) نُصِبَ بـ (أَبْتَغِي). (حَكَماً) نُصِبَ على البيان وإنْ شئتَ على الحال)[6]. أي: النَّصب على التَّمييز أو على الحال.

- بمعنى (البدل): قال الطّبريُّ في قولِهِ تعالى: ﴿حَدَائِقَ

(1) الكشاف 175/1. ويُنظر: معالم التنزيل 444/4.

(2) سورة يونس /11.

(3) يُنظر القراءة: السَّبعة في القراءات ص 323 - 324. معاني القراءات ص 220. حجّة القراءات ص 428. التيسير في القراءات ص 121. التّبصرة في القراءات ص 281.

(4) التَّفسير الكبير 47/17. ويُنظر: جامع البيان 244/4.

(5) سورة الأنعام /114.

(6) الجامع لأحكام القرآن 57/7 - 58.

وَأَعْنَاباً﴾[1]: (وقوله (حَدَائِقَ) والحدائق ترجمة وبيان عن المفاز...)[2].

- واستُعملَ هذا المُصطلح ليدلَّ على معنى مِن معاني الحروف فيُقال (مِن) للتّبيين[3]، و(لا) للبيان[4]، و(واو) البيان[5].

3- مصطلح (الظَّرف) : وهو مِن المصطلحات المتداخلة في هذهِ الكُتب فقد استعملُوه في شكلين أيضاً الأوَّل بمعناه المعروف الآن (ظرف الزَّمان)، و(ظرف المكان)، والآخر بمعنى (الجارّ والمجرور).

فمِن استعمالهم بمعنى (ظرف الزَّمان، وظرف المكان)، قول الإمام البيضاوي في قولِهِ تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[6]: (.... أضاف اسم الفاعل إلى الظرف إجراءً له مجرى المفعول به على الاتِّساع كقولهم: ياسارق اللّيلة أهل الدَّار)[7].

ومِن استعمالاتهم له بمعنى (الجارّ والمجرور): قال الإمام الشَّوكانيُّ في تفسير قوله عزَّ وجلَّ: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[8]: (وهو[9] مرتفع بالابتداء وخبره الظَّرف وهو: (لله).....)[10].

---

(1) سورة النبأ/32.

(2) جامع البيان 25/30.

(3) يُنظر: مجمع البيان 477/2. التّفسير الكبير 177/8.

(4) يُنظر: روح المعاني 321/18.

(5) يُنظر: معالم التنزيل 325/5.

(6) سورة الفاتحة /4.

(7) تفسير البيضاوي 40/1. ويُنظر: تفسير النَّسفيّ 53/1.

(8) سورة الفاتحة / 2.

(9) فتح القدير 83/1. ويُنظر: مجمع البيان 9/4.

(10) فتح القدير 83/1. ويُنظر: مجمع البيان 9/4.

ومصطلحات أُخرى نجدها في كتب التَّفاسير متنوّعة، مثل: (القطع) [1]، و(التّفسير) [2]، و(المردود والرَّد) [3]، و(الصّفة) [4]، وغيرها.

ومِن المصطلحات المتداخلة في كتب التَّفاسير:

1 - مصطلحات (الحال): واستعمل له أهل التّفسير مصطلحين، هما:

- مصطلح القطع: قال الإمام البَغويُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿هُدىً لِلنَّاسِ﴾ [5]: (و (هُدىً) في محل النَّصب على القطع، لأنَّ القرآن معرفة و(هُدىً) نكرة) [6].

- مصطلح الحال: وقال الإمامُ البَغويُّ مُسْتَعْمِلاً هذا المصطلح في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً﴾ [7].: (..... (إِمَاماً) يُقتدى به، (وَرَحْمَةً)، مِن الله لمَن آمَنَ به، ونُصَبا على الحال عن الكسائيّ) [8].

2 - مصطلحات (البدل): استعمل الإمام الطُّوسيُّ (ت 460هـ)

---

(1) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن 40/4.

(2) يُنظر: جامع البيان 181/1، 402/3. الجامع لأحكام القرآن 129/9.

(3) يُنظر: جامع البيان 79/18. زاد المسير ص 45، 81 - 82.

(4) يُنظر: جامع البيان 166/7، 117/20. معالم التنزيل 297/5. الدُّرُّ المصون 257/1.

(5) البقرة / 185.

(6) معالم التنزيل 204/1. ويُنظر: جامع البيان 114/1. التّبيان في تفسير القرآن 48/3. التّفسير الكبير 39/2، 24/17. تفسير البحر المحيط 163/1، 164. الدُّرُّ المصون 1/ 124.

(7) سورة الأحقاف/12.

(8) معالم التنزيل 440/5. ويُنظر: جامع البيان 247/3. المحرّر الوجيز 113/1. مجمع البيان 69/1. زاد المسير ص 820. التفسير الكبير 164/3. تفسير البحر المحيط 239/1. الدُّرُّ المصون 148/1. تفسير البيضاوي 96/1.

مصطلحات (البدل، والمردود، والتّفسير) في نصٍ واحدٍ، عندما فسَّر قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (1).: (ونَصْبُ (صِبْغَةَ الله) في الآية يحتمل أمرين: أحدهما: أنْ يكون مردوداً على ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (2) بدلاً منه وتفسيراً له. والثّاني...) (3). نقرأُ في هذا النَّصِ ثلاثة مصطلحات (البدل)، و(المردود)، و(التّفسير)، وكُلّها بمعنى واحدٍ.

وأَضاف الطبريُّ مصطلح (التَّرجمة) ليدلَّ به على (البدل). قال في تفسير قولِهِ تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (4): (فقال (قَوْمِ نُوحٍ) ولذلك خفض (القوم) لأَنَّه ترجم بهنَّ عن (الَّذِينَ) و(الَّذِينَ) في موضع خفض) (5).

واستعمل الطبريُّ مصطلح (التّكرير) أيضاً. في تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (6): (..... وخفض (القتال) على معنى تكرير عن عليه) (7).

3 - مصطلحات (لا) النَّافية للجنس: وَرَدَ في كُتُبِ التَّفاسير مصطلحين بمعنى (لا) النّافية للجنس الأوّل هو هذا، والآخر هو (لا) التّبرئة وهو مِن عبارات الكوفيين، كما بيَّنَّا.

---

(1) سورة البقرة/ 138.

(2) سورة البقرة /135.

(3) التّبيان في تفسير القرآن 485/1.

(4) سورة التَّوبة / 70.

(5) جامع البيان 10 / 200.

(6) سورة البقرة /217.

(7) جامع البيان 417/2. ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن 137/16.

قال السَّمينُ الحلبيُّ في تفسير قولِهِ تعالى: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ﴾[1]: (.... وقد يمكن أنْ يُقال أنَّ هذهِ (لا) هي التي للتّبرئة)[2].

وقال أيضاً مفسّراً لقولِهِ تعالى: ﴿وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[3]: (..... وأمَّا الوجه الثَّاني: فهو أنَّ (لا) نافية للجنس و(أَصْغَرَ) و(أَكْبَرَ) اسمها فهما مبنيَّان على الفتح)[4].

ومصطلحات أُخرى متداخلة نجدها في هذهِ الكُتُبِ، مثل: (المصدر والمفعول المطلق)[5]، و(الفعل المضارع، والفعل المستقبل)[6]، والتّمييز، والتَّفسير، والتَّبيين، والبيان)[7].

إضافات المفسّرين إلى المصطلح النّحويّ:

ليس غريباً أنْ يُضيفَ المفسّرون مصطلحات نحويّة إلى الدَّرس النّحويّ؛ بعدما وجدناه مِن مسائل نحويَّة كثيرة عندهم. والمصطلحات التي وجدناه مستحدثة في هذهِ المؤلفات هي:

1- مصطلحا (المعاين) و(غير المعاين): ويُقصَد بالمعاين أسماء الإشارة للقريب، وما كان غير معاين فهو لإشارة البعيد. أي: المعاين هو الحاضر، وغير المعاين هو البعيد الغائب. وهما مِن عبارات الطّبريّ؛ إذ قال:

---

(1) سورة البقرة/ 197.

(2) الدُّرُّ المصون 491/1.

(3) سورة يونس/61.

(4) الدُّرُّ المصون 48/4. ويُنظر: زاد المسير ص 39.

(5) يُنظر: التّبيان 30/1. مجمع البيان 82/3، 199/8. روح المعاني 255/1، 340.

(6) يُنظر: زاد المسير ص 216، 167. روح المعاني 67/1، 256/7.

(7) يُنظر: جامع البيان 402/3، 270/4. الكشَّاف 393/1، 342/3. الجامع لأحكام القرآن 241/1، 58/7، 241/13. فتح القدير 53/3.

(فإنْ قال قائلٌ: وكيف يجوز أنْ يكونَ (ذلك) بمعنى (هذا)؟ و(هذا) لا شكَّ إشارة إلى حاضرٍ معاين، و(ذلك) إشارة إلى غائب غير حاضر ولا معاين؟ قيل: جاز ذلك لأنَّ كُلَّ ما تقضي وقَرُب تقتضيه مِن الأخبار فهو وإنْ صار بمعنى غير الحاضر، فكالحاضر عند المخاطب...) [1].

2- مصطلح (المحدود) : ويُقصدُ به (الفعل اللَّازم)، قال الطبرسيُّ: ﴿... (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾.... ولا يجوز أنْ يُنْصَبَ (مَنازِلَ) [2] على الظَّرف، لأنَّه محدود، والفعل لا يصل إلى المحدود إلَّا بحرفِ جرٍّ نحو: جلستُ في المسجد، ولا يجوز: جلستُ المسجد) [3].

3- مصطلح (الفعل الفارغ) : وهو (الفعل اللَّازم) أيضاً قال الطَّبرسيُّ في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ﴾ [4]: (.... (قَالَ): فعل فارغ، وله جارٌّ ومجرورٌ) [5].

4- مصطلح (النَّصب على النَّقل) : ويُقْصَدُ به النَّصب على التَّمييز، إذا كان التَّمييز منقولاً مِن الفاعل أو المفعول، ولم يكن مفسِّراً للعدد. قال البغويُّ: ﴿.....وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً﴾ [6]، قيل نُصِبَ على التَّفسير، وقيل: على النَّقل، أي وسعتْ رحمتكَ وعلمكَ كُلَّ شيءٍ) [7]. فالتَّفسير والنَّقل،

---

(1) جامع البيان 111/1. ويُنظر فيه: 69/10.

(2) سورة يس /39.

(3) مجمع البيان 273/8.

(4) سورة البقرة /131.

(5) مجمع البيان 397/1.

(6) سورة غافر /7.

(7) معالم التَّنزيل 331/5.

واحد، وإنَّما ذكر النَّقل، لأنَّ التَّمييز هنا منقول مِن الفاعل [1]. وقد استعمله الطَّبريُّ غير مرَّةٍ في تفسيره [2].

5- مصطلح (الباء الثَّمينة) : قال السَّمين الحلبيُّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [3]: (... ودخلتِ الباء هنا على المتروك على بابها، وسمَّاها أبو البقاء (باء) المقابلة [4]، كقولهم: (باء) العوض، و(باء) الثَّمينة) [5].

وإنَّ هذا المصطلح أُطلقَ للدَّلالة على معنى الآية الكريمة، فالمصطلح جاء مِن معنى الآية كما هو حال مصطلح (واو الثَّمانية) . وقد فسَّر أحد الباحثين المُحدَثين هذه التَّسمية عندما شرح بلاغة الآية؛ فقال: (فقد استعار الشّراء لقبول الله تعالى مِن المؤمنين أنفسهم وأموالهم التي بذلوها في سبيله، وإثباته إيّاهم بمقابلتها بالجنَّة، ثُمَّ جعل المبيع الذي هو العمدة والمقصد في العقد أنفس المؤمنين وأموالهم، وجعل الثَّمن الذي هو الوسيلة في الصَّفقة الجنَّة) [6]. لذا سُميَّت الثَّمينة. وذهبَ باحثٌ آخر إلى أنَّها (باء البدل) [7].

6- مصطلح (لام الولادة) : وهو مِن المصطلحات التي

---

(1) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه 550/6.

(2) يُنظر: جامع البيان 166/5، 53/24.

(3) سورة التَّوبة/111.

(4) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن 661/2.

(5) الدُّرُّ المصون 506/3.

(6) إعراب القرآن الكريم وبَيانه 281/3.

(7) يُنظر: دراسات لأُسلوب القرآن الكريم 15/2.

أُخذت مِن معنى النَّصِّ التي وردتْ فيه، مثل: الباء الثَّمينة، وواو الثَّمانية، قال الطُّوسيُّ: (... لام المِلك وأصلها لام الإضافة وهي على ثمانية أوجه: المِلك، والفعل، والعِلَّة، والولادة، والاختصاص، والاستعانة، ولام كي وهي لام الغرض ولام العاقبة. فلام الملك كقولك: له مال... ولام الولادة: أبٌ له، وُلِدَ لهُ أخٌ)[1]. فالمعنى حَدَّدَها النَّص في كونها (لام الولادة) وهي مِن أنواع (لام المِلك).

7- مصطلح (الإبطال) : قال الطَّبريُّ في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾[2]: (... فإنَّ العرب تُعْمِلُ حينئذٍ النِّداء في (أنَّ)، وتبطله عنها. أمَّا الإبطال، فإنَّه بطل عن العمل في المُنادى قبله، فأسلكُوا الذي بعده مسلكه في بطول عمله)[3].

فالإبطال على هذا المعنى يعني (الإهمال)؛ لذا فإنَّنا نقول: هذا الحرف مُبْطَلُ العمل؛ أي: مهملٌ لا عملَ له.

ثانياً: عِلْمُ قراءات القرآن الكريم، وإعرابه، وغريبه:

هذا المطلب هو تتِمَّة للمطلب السَّابق، فكِلا المَطلبينِ مِن علوم القرآن الكريم. وهذا فرشٌ بالمصطلحات الواردة فيها:

تنوُّعُ المصطلح النّحويّ وتداخله:

وردت في كُتُب قراءات القرآن الكريم وإعرابه وغريبه مصطلحات نحويّة مُتنوّعة ومتداخلة. فمِن المصطلحات المُتنوّعة:

---

(1) التّبيان في تفسير القرآن 423/1.

(2) سورة آل عمران /39.

(3) جامع البيان 293/3.

1- مصطلح (الابتداء) : وأُطلق هذا المصطلح على معنيين، هما:

- المُبتدأُ: قال الزَّجاج: (وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [1]... وارتفع (أُميّون) بالابتداء و(منهم) الخبر) [2].

- العامل المعنويُّ: ويَرِدُ (الابتداء) على أنَّه العامل المعنويُّ الذي يرفع المُبتدأ، قال مكي بن أبي طالب: (قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ﴾ [3] رُفِعَ بالابتداء، و(الله) الخبر. والابتداء عامل معنويٌّ غير ملفوظ به، وهو خُلُوُّ الاسم المبتدإِ مِن العوامل اللَّفظيّة) [4].

2- مصطلح (الصِّلة) : استُعمل مصطلح (الصِّلة) في هذا الكتاب في ثلاثة معانٍ، هي:

- بمعنى الزِّيادة: قال ابن النَّحاس: (قال يعقوب [5]: ومِن الوقف الكافي ﴿أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ﴾ [6]... وجعل الواو صلة) [7].

- بمعنى صِلة الموصول: وهو معنى مشهور له أيضاً. قال ابن

---

(1) سورة البقرة / 78.

(2) معاني القرآن وإعرابه 159/1. ويُنظر فيه: 290/1. وفي غيره: مشكل إعراب القرآن 1/ 73.

(3) سورة الفاتحة/2.

(4) مشكل إعراب القرآن 8/1. ويُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن 197/1 - 198.

(5) وهو ابن السِّكيت.

(6) سورة البقرة/ 282.

(7) القطع والائتناف ص 205.

الانباريّ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]: (والوقف على (الْكِتَابُ) قبيحٌ لأنَّ (لا رَيْبَ فِيهِ) صِلة (الْكِتَابُ)، والصِّلة والموصول بمنزلة حرف واحد)[2].

- بمعنى تَتِمّة الشَّيء أو وصل الكلام: ونقصد به أنَّ (الصِّلة) استُعملت لتدلَّ على استمرار الكلام وعدم انقطاعهِ، وإنَّ ما يُطْلَقُ هنا عليه بـ (الصِّلة) فهو موصول في الجملة وغير منفكٍّ عنها. قال ابن قُتيبة: (وأمَّا زيادة (لا) في قوله: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾[3]... فإنَّها زِيدَتْ في الكلام على نيّة الرَّدِّ على المكذِّبين... وكان بعضُ النَّحويينَ يجعلها صِلة، ولو جازَ هذا لم يكنْ بينَ خبر فيه الجحد وخبر فيه الإقرار)[4]. فإنَّ (الصِّلة) في هذا النَّصِ لا يمكن أنْ يكون بمعنى (الزِّيادة)؛ لأنَّه جوَّزَ الزِّيادة في صدر النَّصِّ، ونَقَضَ مَن قال مِن النَّحويين أنَّ (لا) في الآية الكريمة بمعنى (التَّتِمَّة).

3- مصطلح (المُبهم) : ومعانيه في هذه المُؤلَّفات هي:

- بمعنى الاسماء الموصولة: (قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[5]

(1) سورة البقرة/2.

(2) إيضاح الوقف والابتداء 486/1 - 487.

(3) سورة القيامة/1 - 2.

(4) تأويل مشكل القرآن ص 191 - 192. ويُنظر: تفسير غريب القرآن ص 66. إعراب القراءات السّبع 208/2. البيان في غريب إعراب القرآن 98/1. البرهان في علوم القرآن 285/1.

(5) سورة الفاتحة/7.

بدل من (الصِّراط) الأوَّل. و(الَّذِينَ) اسم مبهم مبنيّ ناقص يحتاج إلى صِلة وعائد) [1].

- بمعنى أسماء الإشارة: قال مكي بن أبي طالب: (قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ﴾ [2]... ولا يحسنُ أنْ تكون (ذَا) و(مَنْ) اسماً كما كانت (ذَا) مع (مَا)؛ لأنَّ (ما) مبهمة مثلها؛ وليس (مَنْ) كذلك في الإبهام) [3]. فصَّرح أنَّ (ذا) اسم مبهم، وهو اسم اشارة.

- بمعنى الظَّرف المبهم: مِن المعروف أنَّ الظَّروف تنقسمُ إلى مُختصَّة معروفة، وظروف مبهمة غير محددة للزَّمان أو للمكان؛ لذا سُمِّيت مُبهمة. قال أبو البركات الأنباريُّ: (قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾ [4]. جانب الطُّور: منصوب؛ لأنَّه مفعول ثانٍ لـ (وَاعَدْنَاكُمْ) ولا يكون منصوباً على الظَّرف، لأنَّه ظرف مكانٍ مختصٍّ، وإنَّما الظَّرف منها ما كان مُبهماً غير مختصٍّ...) [5].

- ويُطلق الاسم المُبهم على الأسماء الشَّائعة المعنى؛ لذا فهي مبهمة، ليستْ لها دلالة محدَّدة. ومِن ذلك (كُلُّ) و(غيرُ) و(إيّا). وكلُّ المُبهماتِ معربة إلَّا (أيَّا) فهي مبنيّة مبهمة؛ لذا قيل في: (قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [6]

(1) مُشكل إعراب القرآن 102/1. ويُنظر: إعراب القرآن ص 537.

(2) سورة البقرة/245.

(3) مُشكل إعراب القرآن 102/1.

(4) سورة طه/80.

(5) البيان في غريب إعراب القرآن 124/2.

(6) سورة الفاتحة/5.

فذهب المُحققون إلى أنَّه ضميرٌ منصوبٌ مُنفصل،... وذهب آخرون إلى أنَّه ضمير مُضاف إلى ما بعده... وذهب آخرون إلى أنَّه اسم مبهمٌ، ولا يُعْلَمُ اسمٌ مبهم[1] أُضيف غيره)[2].

ومصطلحات كثيرة متنوّعة في هذه الكُتُبِ، مثل: (المجهول)[3]، و(القطع)[4]، و(التَّفسير)[5]، و(الصِّفة)[6]، و(الصَّرف)[7]، وغيرها.

ومِن المصطلحات المُتداخلة:

1- مصطلحات (الضَّمير): نجدُ في كُتُبِ قراءات القرآن الكريم وإعرابه وغريبه مصطلحين يدلّانِ على (الضَّمير)، وهما (الضَّمير) عينه، و(الكِناية). قال علم الدِّين السَّخاويُّ، في قول الشَّاطبيّ[8]:

الحَمْدُ للهِ مَوْصُولاً كَمَا أَمَرَا مُبَارَكَاً طَيِّبَاً يَسْتَنْزِلُ الدِّرَرَا

: (وقوله: (موصولاً)، أي: مُستداماً؛ وهو منصوبٌ على الحال مِن

---

(1) يَقصد: الاسم المبهم المبنيّ.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن 43/1.

(3) يُنظر: مشكل إعراب القرآن 18/1، 63. الجواهر (إعراب القرآن) ظنّاً 283/1، 555/2.

(4) يُنظر: ايضاح الوقف والابتداء 130/1. مشكل اعراب القرآن 114/1. منار الهدى ص 645.

(5) يُنظر: القطع والائتناف ص 123. الكشف 75/2. مفردات ألفاظ القرآن ص 103.

(6) يُنظر: معاني القرآن واعرابه 98/1. اعراب ثلاثين سورة ص 32. إعراب القراءات السّبع 149/1. مُشكل إعراب القرآن 45/1.

(7) يُنظر: ايضاح الوقف والابتداء 138/1. القطع والائتناف ص 201. إعراب ثلاثين سورة ص 8. البيان في غريب إعراب القرآن 76/1.

(8) يُنظر: الوسيلة إلى كشف العقلية ص 12.

الضَّمير في (الله) -) [1].

ومِن استعمالهم لمصطلح الكناية: (باب عِلَل هاء الكِناية: اعلم أنَّ الهاء في (به، وعليه) وشبهه هي الاسم...) [2].

2- المصطلحات التي تعني (النَّائب عن الفاعل): استعمل أهل هذه المؤلَّفات مصطلحات عديدة يُقصدُ بها النَّائب عن الفاعل هي:

- ما لم يُسمَّ فاعله: وعُنِيَ به (نائب الفاعل)، قال الزَّجّاج: (وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [3] مرفوع لأنَّه اسم مالم يُسمَّ فاعله، والاسم إذا لم يُسمَّ مَنْ فَعَلَ به رُفِعَ لأنَّ الفعل يصيرُ حديثاً عنه كما يصيرُ حديثاً عن الفاعل) [4].

- رفض الفاعل: واستعمله ابن جنِّي للأفعال التي تأتي على صيغة المبني للمجهول أبداً؛ إذ قال: (وأسندُوا بعضَ الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتَّة، وهو قولهم: أُولِعتُ بالشَّيءِ، ولا يقولون أولعني به كذا. وقالوا ثُلِجَ [5] فؤادُ الرَّجُلِ ولم يقولُوا: ثَلَجَهُ كذا... فرفضَ الفاعل هنا البتَّة واعتماد المفعول به البتَّة دليل على ما قلناه) [6].

(1) الوسيلة إلى كشف العقلية ص 13. ويُنظر: النُّكت في القرآن الكريم ص 103.

(2) الكشف 42/1. ويُنظر: السّبعة في القراءات ص 111. المُحتسب 143/1.

(3) سورة البقرة/48.

(4) معاني القرآن وإعرابه 129/1. ويُنظر: معاني القراءات ص 51. إعراب ثلاثين سورة ص 66.

(5) يُنظر: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ص 45، 50.

(6) المحتسَب 65/1.

- مفعول لم يُسمَّ فاعله: وهو قريبٌ مِن ناحية اللَّفظ مِن المصطلح الأوَّل. قال أبو البركات الأنباريُّ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[1]: (و (لَهُمْ) في موضع رفع لِقِيل؛ لأنَّه مفعول لم يُسمَّ فاعله)[2].

- القيام مقام الفاعل: ويُعنى به (النَّائب عن الفاعل) أيضاً. قال العُكبريُّ: (قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[3]: المفعول القائم مقام الفاعل)[4].

- ترك الفاعل: قال الإمام العُكبريُّ في قوله تعالى: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لا يَشْعُرُونَ﴾[5]: (ويقرأُ (نُسَارِعُ) بالياء والنُّون[6]، وعلى ترك تسمية الفاعل)[7].

- نائب الفاعل: زيادة على المصطلحات التي ذكرناها، فإنَّ أصحاب هذه الكُتُبِ استعملُوا أيضاً مصطلح (نائب الفاعل)، ولا سِيَّما المُتأخِّرين. قال الأشمونيّ: (وقرأ حمزة والكسائيّ[8]

(1) سورة البقرة/11.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن 62/1. ويُنظر: مُشكل إعراب القرآن 13/1.

(3) سورة البقرة/ 183.

(4) التّبيان في إعراب القرآن 148/1.

(5) سورة المؤمنون/56.

(6) يُنظر القراءة وقرّاؤها: إعراب القرآن ص 578. تفسير البحر المحيط 378/6. معجم القراءات القرآنية 216/4.

(7) التّبيان في إعراب القرآن 957/2.

(8) يُنظر القراءة: السّبعة في القراءات ص 562 - 563. الحجّة في القراءات ص 310. معاني القراءات ص 423. التبصرة في القراءات ص 314. التّيسير ص 190. حُجَّة القراءات ص 624.

﴿قُضِيَ﴾ [1] مبنيّاً للمفعول، والموتُ نائب الفاعل) [2].

3 - مصطلحات (المفعول لأجله): والمصطلحات التي دلَّت على هذه المصطلحات هي:

- **المفعول لأجله: قال مكّي بن أبي طالب: (قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [3] مفعول من أجله) [4].**

- **المفعول له: (ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ الله بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ الله﴾ [5]... وبَغْياً مفعول له) [6].**

- **الموقوع له: قال النَّحاس: (- ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [7] ويُقال: حِذار. قال سيبويه [8]: هو منصوب لأنَّه موقوع له أي مفعول من أجله) [9].**

ومصطلحات أُخرى كثيرة مُتداخلة، مثل: (لا النَّافية للجنس ولا

(1) مِن قوله تعالى: ﴿الله يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا﴾. سورة الزُّمر/ 42.

(2) منار الهدى ص 668. ويُنظر: النشر في القراءات العشر 250/2. إتحاف فضلاء البشر ص 187.

(3) سورة البقرة/19.

(4) مشكل إعراب القرآن 28/1. ويُنظر: التّبيان في إعراب القرآن 179/1.

(5) سورة البقرة/90.

(6) الجواهر (إعراب القرآن) ظنّاً 108/1. يُنظر: المُلخّص في إعراب القرآن ص 167.

(7) سورة البقرة/19.

(8) الكتاب 367/1.

(9) إعراب القرآن ص 109.

التَّبرئة) [1]، و(**الأداة والحرف)** [2]، و(**البدل، والمُترجم، والرَّد)** [3]، وغيرها.

المصطلحات المُشتركة بين علم النَّحو، وعلم القراءات القرآنية:

ثَمَّة مصطلحات نحويَّة مُشتركة بين علمي النَّحو، وعلم القراءات القرآنيّة، ولكنَّها تعني في كلِّ علمٍ مِن العلمين شيئاً غير ما يعنيه في العلم الآخر. وهذه ثُلَّة من تلك المصطلحات:

1- الابتداء: مصطلح يُقْصَدُ به في علم الإقراء، والتَّجويد، الشُّروع في القراءات القرآنيّة بعدَ أنْ يقف القارئ أو يقطع [4]**. وقد بيَّنّا معناه في النَّحو في هذا المبحث وغيره في أنَّه يأتي في معنيين:**

الأوَّل: المبتدأُ، والآخر: العامل المعنويّ الرَّافع للمبتدإ.

2- الإشارة: استُعمل هذا المصطلح في علم القراءة والتَّجويد في باب الرَّوم والإشمام. قال أبو عمرو الدَّاني (ت 444 هـ): (واختار عامّة شيوخنا ورؤساء أئمَّتنا، في مذهب الجماعة، الوقف على ذلك بالإشارة، لما فيها مِن

---

(1) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء 141/1. الحجّة في القراءات السّبع ص 94. التّبيان في إعراب القرآن 15/1. البرهان في علوم القرآن 376/4.

(2) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء 412/1. إعراب ثلاثين سورة ص 6. منار الهدى ص 52 - 53.

(3) يُنظر: تفسير غريب القرآن ص 82. إيضاح الوقف والابتداء 132/1. إعراب القرآن ص 507.

(4) يُنظر: جمال القرّاء وكمال الإقراء 379/2 وما بعدها. النَّشر في القراءات العشر 181/1. التّمهيد في علم التَّجويد ص 177. منارالهدى ص 25. شرح المقدّمة الجزريّة ص 114.

الدّلالـة على كيفيّة الحركة في الوصـل طلباً للبيان. والإشـارة على ضـربين: تكون رَوْماً وتكون إشـماماً) [1] وفي النَّحو هي: (اسم مظهر دلَّ بإيماء على حاضر أو نزلَ منزلتَهُ) [2].

3- الصِّلة: ويُقصد به في علم القراءات كما وضَّحه أبو شامة (عبارة عن إشباع حركة الهاء فلم يكن لها استقلال ولهذا تُحذف للسَّاكن والتَّنوين مُحرَّك) [3]. وهو قريب مِن معنى (الصِّلة) في علم العَرُوض [4]. أمَّا في النَّحو، فبيّنَّا أنَّه يأتي في غير معنى، منها (صِلة الموصول)، و(الزَّائد)، وغيرهما.

4- القطع: ويُقصدُ به في علم القراءة، ترك القراءة، على نيّة الانتقال إلى أمر آخر؛ لذا قال الأشمونيّ: (الوقف والقطع والسَّكْتُ بمعنى، وقيل القطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً) [5]. وفي النَّحو، بيَّنّا معناه غير مرَّة على أنَّه (الحال).

5- الحرف: ويُقصد به في علم القراءات، القراءة عينها. قال أبو

---

(1) التَّحديد في الإتقان والتَّجويد ص 171. ويُنظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص 73 - 74.

(2) شرح الحدود النّحويَّة ص 73.

(3) إبراز المعاني ص 82. ويُنظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص 243.

(4) سنأتي إلى تفصيل ذلك في المبحث القابل. ويُنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ص 262.

(5) منار الهدى ص 24. ويُنظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص 276. ويراجع في استعمال هذا المصطلح: السَّبعة في القراءات ص 200. الكشف 317/1.

شامة: (والمُراد بالحروف قراءاتهم المُختلفة)[1]. وفي النَّحو، فحدُّهُ معروف مشهور، وهو: (كلمة دلَّتْ على معنى في غيرها)[2].

6- الصِّفة: وضَّحَ ملّا علي القاريّ (ت 1014هـ)، الفرق بين المصطلحين في العِلمين، فقال: (وقد تُطلقُ الصِّفة ويُراد بها النَّعت النَّحويُّ، والمراد بها ها هنا عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف مِن الجهر والرَّخاوة والهمسُ والشِّدة وأمثال ذلك)[3].

7- البدل: في علم القراءة هو إقامة الألف والواو والياء مقام الهمزة عوضاً عنها، مثل كلمة (راس)[4]. وفي النَّحو هو: (التَّابع المقصود بالحكم بلا واسطة)[5].

هذه هي أشهر المصطلحات النَّحويّة المُختلفة مع مصطلحات علم القراءات مِن حيث المعنى.

إضافات هذه المؤلَّفات إلى المصطلح النَّحويّ:

أضافتْ هذه المؤلَّفات مصطلحات جديدة إلى النَّحو العربي، وهي:

---

(1) إبراز المعاني ص 33. ويُنظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنيَّة ص 170 وما بعدها. حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير) ص 15.

(2) شرح الحدود النّحويَّة ص 51. الكُليّات ص 393. كشّاف اصطلاحات الفنون 446/1.

(3) المِنَحُ الفكريّة ص 96. ويُنظر: شرح المُقدِّمة الجزرية ص 45 - 46.

(4) يُنظر: إبراز المعاني ص 146. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص 29، 106. وله معانٍ أُخرى غير هذا الذي ذكرتُ في هذين الكتابين.

(5) شرح الحدود النّحويَّة ص 25. ويُنظر: التَّعريفات ص 30. الكُلِّيات ص 231 - 232. كشّاف اصطلاحات الفنون 192/1.

1- مصطلح (المرتَّب للمفعول) : وهو مِن عبارات الباقوليّ وقصد به المبني للمجهول؛ قال: (وقُرِئَ [1] ﴿يَخَافَا﴾ [2] بضمِّ الياء فـ (يُخَافَا) مرتَّبٌ للمفعول، أي: يُخاف الزَّوجان ألّا يُقيما حدود الله) [3].

2- مصطلح (المصدر المطلق) : ويُقصد به (المفعول المُطلق). قال مكي بن أبي طالب في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [4]: (..... ويجوز نصب (مَتَاعَ) على المصدر المُطلق تقديره: تمتَّعون متاع الحياة الدُّنيا...) [5].

3- مصطلح (النَّصب على الأمر) : ويُقصد به أيضاً المفعول المُطلق. قال الزّجّاج: (وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [6]. معناه فاضربُوا الرِّقاب ضرباً، منصوب على الأمر) [7]. أي على المفعول المطلق، واستعمله الزَّجاج غير مرَّة [8].

4- مصطلح (الكافية) : ويُقصدُ به (التَّعليق) في (ظنَّ وأخواتها)

---

(1) قرأ حمزة ويعقوب بالبناء للمجهول، وقرأ الباقون بالبناء للمعلوم. يُنظر: السَّبعة في القراءات ص 182. معاني القراءات ص 76. الحجّة في القراءات ص 135. حجّة القراءات ص 135. التَّيسير ص 80. النَّشر 171/2.

(2) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾. سورة البقرة/229.

(3) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 166/1.

(4) سورة يونس/23.

(5) مشكل إعراب القرآن 378/1.

(6) سورة محمد/4.

(7) معاني القرآن وإعرابه 6/5.

(8) يُنظر: معاني القرآن واعرابه 16/3.

والتَّعليق هُناك هو إبطال عمل (ظنَّ وأخواتها) لفظاً لا محلّاً؛ وذلك لاعتراض ماله صدر الكلام بين أفعال ظنَّ وأخواتها، ومعموليها التي تنصبهما [1]. قال ابن الأنباريّ: (وكذلك: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو اللهِ﴾ [2]. الوقف على (يَظُنُّونَ) قبيح لأنَّ (أَنَّ) كافية مِن الاسم والخبر، وذاك أنَّ (ظننتُ) وأخواتها إذا جاءتْ بعدها جوابات الأقسام أربعة: اللّام وأنَّ وما ولا) [3].

5- مصطلح (المُتسلِّط) : استعمله الرّاغب الأصفهانيّ (ت 425هـ) للأدوات التي لا تكون عاملةً إلّا بعد تركيبها مع أداة أُخرى. مثل (حيثما وإذما)، فإنّهما غير عاملتين إذا كانا منجردين مِن (ما)، وبعد تركيبهما معها تصيرُ عاملتين. قال في ذكر أنواع (ما): (... المُتسلِّطة: وهي التي تجعل اللَّفظ متسلِّطاً بالعمل، بعد أنْ لم يكنْ عاملاً، نحو: (ما) في إذا ما، وحيثما؛ لأنَّك تقول: إذا ما تفعلْ أفعلْ، وحيثما تقعدْ أقعدْ، فإذا وحيثُ لا يعملان بمجرَّدهما في الشَّرط، ويعملانِ عند دخول (ما) عليهما) [4].

6- مصطلح (الظَّرف غير المُستقرّ) : وقَصَدُوا به حرف الجرّ الزَّائد، فلمَّا تكون حروف الجرّ زائدة مثل (مِن)، فيُقال إنَّها ظرف غير مُستقرٍّ. قال الباقوليُّ: (قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [5] حذف المفعولين،

---

(1) يُنظر: شرح قطر النّدى وبل الصّدى ص 176. شرح شذور الذَّهب ص 241.

(2) سورة البقرة/249.

(3) إيضاح الوقت والابتداء 129/1.

(4) مفردات ألفاظ القرآن ص 786.

(5) سورة التَّوبة/ 94.

أي: قد نبَّأنا اللهُ ما أسررتمُوه مبيّناً. ويكون (مِن) ظرفاً غير مستقرٍّ)[1].

ثالثاً: شروح الحديث الشَّريف: ومطالبه في هذا المبحث:

تنوُّع المصطلح النَّحويّ وتداخله:

ثمّة مصطلحات نحويّة مُتداخلة وأُخرى متنوّعة في كتب شروح الحديث وإعرابه وتفسير غريبه:

فمن المصطلحات النَّحويّة المتنوّعة:

1- مصطلح (المعلَّق) : وجاء في هذه المؤلَّفات في معنيين:

- بمعنى (التَّعليق): في باب ظنَّ وأخواتها. قال العُكبريُّ: (يَا أَبَا المُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى مَعَكَ أَعْظَمُ؟!)[2]... و(تَدْرِي) معلّق عن العمل؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله...)[3].

- بمعنى تعلُّق الجار والمجرور بالفعل أو بغيره. قال ابن الأثير: (ومنه الحديث (يَقْضِي فِي المِلْطَاةِ بِدَمِهَا)[4]... وقوله (بِدَمِهَا) في موضع الحال، ولا يتعلَّق بيقضي، ولكنْ بعاملٍ مضمرٍ، كأنَّه قيل: يُقضى فيها مُلتبسة بدمها)[5].

2- مصطلح (التَّفسير) : وجاء في معنيين:

- بمعنى التَّمييز: قال العينيُّ (ت 855 هـ) في شَرْحِ قَوْلِ النَّبيّ

---

(1) كشف المُشكلات 521/1 - 522.

(2) أخرجه مسلم في باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي. صحيح مسلم ص 363.

(3) إعراب ما يُشكل مِن ألفاظ الحديث ص 17.

(4) النِّهاية في غريب الحديث والأَثر 1336/4.

(5) النِّهاية في غريب الحديث والأَثر 1336/4.

(صلى الله عليه وسلَّم): (مَنْ صَوَّرَ صُوْرَةً فَإِنَّ اللهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيْهَا الرُّوْحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيْهَا أَبَدَاً)[1]: (... هو بيان للشَّجر، لأنَّه لمَّا منعه عن التَّصوير وأرشده إلى جنس الشَّجر، رأى أنَّه غير وافٍ بالمقصود فأوضحه به، ويجوز النَّصب على التَّفسير)[2].

- واستعمل للفاء عندما تكون مُفسِّرة. قال الملَّا علي القاريُّ: (... وعلى هذا يحتمل الفاء في قوله: (فكلّه مقبول)[3] أنْ يكون تفسيراً لهذا الحكم وتعليله...)[4].

3- مصطلح (الصِّفة) : وجاء في معنيين، هما:

- بمعنى الحال المنصوبة: قال أبو عبيد: (والعرب تنصب (وحدَه) في الكلام كلِّه... ثُمَّ فسَّرتِ العلماء نصبه... وقال أصحابنا[5]: إنَّما النَّصب على مذهب الصِّفة[6].)[7].

- بمعنى التَّابع: وهو أشهر معانيه. قال ابن حجر (ت 852هـ) في حديث النَّبيّ صلّى الله عليه وسلَّم: (يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ

(1) أخرجه البخاري في باب بيع التّصاوير التي ليس فيها روح. صحيح البُخاري 40/3.
(2) عمدة القاري في شرح صحيح البُخاري 547/8.
(3) وهو قول ابن حجر في شرح النُّخبة ص 211.
(4) شَرْحُ شَرْحِ نخبة الفِكَرِ ص 212. ويُنظر: عمدة القاري 385/3.
(5) وهم الكوفيون.
(6) جاء في الهامش المرقّم بـ (4) من الجزء الثالث من الصّفحة 226 مِن غريب الحديث. في تفسير كلمة (الصِّفة): بهامش الأصل (أي الحال - والله أعلم).
(7) غريب الحديث 226/3.

لِجَارَتِها وَلَوْ فِرسَنُ شَاةٍ)[1]: (قوله: (يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ)... ويجوز في (المُسْلِمَاتِ) الرَّفع صفة على اللَّفظ على معنى يا أيُّها النِّساء المُسلمات، والنَّصب صفة على الموضع...)[2].

- أمَّا مِن المصطلحات المُتداخلة في هذه المؤلَّفات، فهي:

1- مصطلحات المفعول المُطلق: واستُعمل له:

- المصدر: قال أبو عبيد: (والعرب تنصبُ وحدَه في الكلام كُلِّه... ثُمَّ فسَّرتِ العلماء نصبه... فقال أهل البصرة[3]: إنَّما نصبُوا وحدَه على مذهب المصدر - أي توحَّد وحدَهُ...)[4].

- النَّصب على المصدر: قال الصَّنعانيُّ (ت **1182**هـ): (حمداً لمن يُسند كُلَّ حمدٍ. نُصِبَ[5] على المصدر بفعل واجبٍ حذفه)[6].

- المفعول المُطلق: قال الملَّا علي القاريُّ: (- (كافّة)[7] هي مِن الشَّرح قيل: إرسالاً كافّة بمعنى عامّة لهم، فهي مفعول مطلق...)[8].

(1) أخرجه البُخاري في كتاب الهبَة وفضلها والتَّحريض عليها. صحيح البُخاري 128/3.

(2) فتح الباري 6/7. ويُنظر: الفائق في غريب الحديث 148/3. شرح النوويُّ 109/1. عمدة القاري 155/4. عقود الزَّبرجد 120/1. إرشاد السّاري 26/8.

(3) نُسِبَ الرَّأيُ للّيث. يُنظر: لسان العرب 449/3. (وحد).

(4) غريب الحديث 226/3. ويُنظر: إرشاد السَّاري 8/ 276.

(5) أي: (حمداً).

(6) إسبال المطر على قَصَب السُّكر ص 181. ويُنظر: ما يُشكل مِن ألفاظ الحديث ص 108. عقود الزَّبرجد 46/2.

(7) ما بين القوسين هو مِن متن شرح النُّخبة ص 134.

(8) شرحُ شَرحِ نخبة الفكر ص 134. ويُنظر المصطلح: عمدة القاري في شرح صحيح البُخاري 121/1. عقود الزَّبرجد 184/1، 342، 427، 432.

2- مصطلحات (الصِّفة): واستُعمل له مصطلحين:

- النَّعت: قال ابن حجر في شرح قول الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم: (باب قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)[1]: (... و(مُبْلَغٍ) بفتح اللّام و(أَوْعَى) نعتٌ له...)[2].

- الصِّفة: قال العينيُّ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (... وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ المَاءَ فَنَفَعَ اللهُ بِهَا)[3]: (... (أَمْسَكَتِ المَاءَ) جملة مِن الفعل والفاعل والمفعول في محل الرَّفع على أنَّها صفة)[4].

3- مصطلحات (الزِّيادة): استعمل شُرَّاح الحديث مصطلحات عديدة قصدُوا بها الزِّيادة، وهذا عرضٌ لها:

- الزِّيادة: قال ابن الأثير في بيت النّابغة الجعديّ[5]:

لِتَجْبُرَ مِنْهُ جَانِباً ذَعْذَعَتْ بِهِ صُرُوْفُ اللَّيَالِي وَالزَّمَانُ المُصَمِّمُ

: (والزِّيادة الباء فيه للتّأكيد)[6].

- الحشو: قال الملَّا علي القاريُّ: (- (فإنْ وَقَعَ) أعاد الشَّرط للتَّأكيد، فقول تلميذه: (هذا) حشو لا محلَّ له، وكأنَّه تَبِعَهُ شارح وأسقطه

(1) أخرجه البُخاري في كتاب العلم. صحيح البُخاري 24/1.

(2) فتح الباري 304/1. ويُنظر: غريب الحديث 226/2. شواهد التّوضيح والتَّصحيح ص 85، 86. عمدة القاري 246/2.

(3) أخرجه البُخاري في كتاب العِلم. صحيح البُخاري 28/1.

(4) عمدة القاري 109/2.

(5) ديوانه ص 152.

(6) النّهاية في غريب الحديث والأثر 474/2. ويُنظر: عمدة القاري 339/3.

(منه)[1]، أي مِن الشَّيخ)[2].

- الإقحام: قال العينيُّ في قوله صلّى الله عليه وسلّم: (أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنْفِرُوْنَ)[3]: (- (أَيُّهَا النَّاسُ) أي: ياأيُّها النَّاس، فحذف حرف النّداء... والهاء مُقْحَمَةٌ للتَّنبيه)[4].

- الإلغاء: وقال العينيُّ في شرح حديث الرَّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم: (فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ البَيْتِ)[5]: (إنَّ الكاف في (كَمَا هُمْ) يحتمل وجهين: الوجه الأوَّل: أنْ تكون للاستعلاء... الثّاني: أنْ تكونَ ما، زائدة مُلغاة)[6].

المصطلحات النَّحويّة المُشتركة بين علم النَّحو، وعلم الحديث الشَّريف:

ثمَّة مصطلحات أُخرى مُشتركة بين العلمين، إلّا أنَّها في كلِّ علم تعني شيئاً، وهي:

1- مصطلح المُنكر (النَّكِرة): المُنكر أو النَّكرة في علم الحديث؛ هو الحديثُ (الذي ينفرد به الرَّجلُ ولا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِن غير روايته لا مِن الوجه

(1) ما بين القوسين في النَّص مِن كتاب شرح النُّخبة ص 652.

(2) شرحُ شرحِ نخبة الفكر ص 652.

(3) أخرجه البُخاري في كتاب العلم. صحيح البخاري 31/1.

(4) عمدة القاري 149/2.

(5) أخرجه البُخاري في كتاب الإيمان. صحيح البخاري15/1.

(6) عمدة القاري 360/1.

الذي رواه منه، ولا مِن وجه آخر)[1].

أي هو الحديثُ الذي يرويه أحد الضُّعفاء ويكون فيه مخالفاً لرواية الثِّقات[2]. وفي النَّحو هو: (ما شاعَ في جنسٍ موجودٍ في الخارج تعدّده، أو مقدّرٌ وجود تعدده فيه)[3]؛ أي هو موضوعٌ شائعٌ غير مختصٍ، مثل رجلٍ وفرسٍ[4].

2- مصطلح (المُتَّصل) : وهو في علم الحديث: (ما سَلِمَ إسناده مِن سقوطٍ فيه، بحيث يكونُ كُلُّ مِن رجالِهِ سَمِعَ ذلك المرويَّ مِن شيخه)[5]؛ أي هو الحديث المُتَّصل سنده سواء أكان مرفوعاً إلى رسول الله محمد (صلّى الله عليه وسلّم) أم موقوفاً على الصَّحابيّ أو التَّابعيّ[6]. ويُطلق عليه أيضاً عند علماء الحديث الموصول[7].

وفي النَّحو هو أحد قسمي الضَّمير البارز، وقيل في حدِّه: (فهو غير

(1) الشّذا الفيّاح 185/1. ويُنظر: إسبال المطر 246. اختصار علوم الحديث 183/1. علوم الحديث ومصطلحه ص 203.

(2) يُنظر: علوم الحديث ومصطلحه ص 203.

(3) شرح الحدود النّحويَّة ص 64.

(4) يُنظر: التّعريفات ص 134.

(5) النُّكت على نُزهة النَّظر ص 83. ويُنظر: اختصار علوم الحديث 145/1. الشَّذا الفيّاح 138/1. علوم الحديث ومصطلحه ص 220.

(6) يُنظر: علوم الحديث ومصطلحه ص 220.

(7) يُنظر: الشَّذا الفيّاح 138/1. اختصار علوم الحديث 145/1. علوم الحديث ومصطلحه ص 220.

مستقلٍّ بنفسه، سواء كان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً)[1].

3- مصطلح (المُبهم) : ويُقصد به في علم الحديث، العَلَمُ (المبهم الذي لم يُسمَّ، أو مَنْ سُمِّي ولا تعرفُ عينه، فهذا مِمَّن لايقبل روايته أحدٌ علمناه)[2]. ووَضَّح التَّهانويُّ هذا الحدَّ فقال: المُبهم (هو الرَّاوي الذي لم يُذكر اسمه اختصاراً وهذا الفعل أي ترك اسم الرَّاوي يُسمَّى إبهاماً كقولك: أخبرني فلانٌ أو شيخٌ أو رجلٌ)[3].

وفي النَّحو يُطلق على أبواب كثيرة، لعلَّ أهمّها: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة[4].

4- مصطلح (الإسناد) : استُعمل في العِلْمَين معاً. فهو في الحديث: (الطرّيق الموصلة إلى المتن)[5]. وفي النَّحو؛ هو (نسبة إحدى الكلمتين إلى الأُخرى أي ضمَّها إليها ويُعلِّقها فالمنسوب يُسمَّى مُسنداً والمنسوب إليه مسنداً إليه)[6].

5- مصطلح (المسند) : في عِلم الحديث هو: (الذي اتَّصل إسناده

(1) شرح الحدود النّحويّة ص 70.

(2) اختصار علوم الحديث 293/1.

(3) كشّاف اصطلاحات الفنون 203/1.

(4) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 202/1 - 203.

(5) النُّكت على نزهة النَّظر ص 140. ويُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 335/2. مصطلح الحديث ص 47.

(6) كشّاف اصطلاحات الفنون 336/2. ويُنظر: الكليّات ص 100.

مِن روايتِهِ إلى منتهاه)[1]. وفي عِلم النَّحو: (فعل أو ما في معناه، نُسِبَ إلى الشَّيء، وذلك الشَّيء يُسمَّى مُسنداً إليه)[2].

6- مصطلح (الخبر) : اختلف أهل الحديث في حدِّه، فبينما ذهب عدد منهم إلى أنَّه مصطلح مرادف لمصطلح الحديث[3]، ذهب آخرون إلى أنَّه ما جاء عن غير الرَّسول (صلّى الله عليه وسلّم) مِن صحابةٍ ومَنْ هم دونهم[4]. وفي النَّحو هو: (ما تحصل به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور)[5].

7- مصطلحا (القطع) و(المُنقطع): في الحديث هو: (أنْ يسقط مِن الإسناد رجل أو يذكر فيه رجل مبهم)[6]. وفي النَّحو القطع هو الحال، يُطْلَقُ على مصطلح الحال المنصوبة[7].

8- مصطلح (البدل) : والبدل في علم الحديث هو: (الوصول إلى شيخ شيخه)[8]، وأُضيف إليه: أو مثل شيخه[9]؛ وحاصل الكلام الوصول إلى

---

(1) الشَّذا الفياح 137/1. ويُنظر: التَّعريفات ص 118. علوم الحديث ومصطلحه ص 217.

(2) كشّاف اصطلاحات الفنون 341/2.

(3) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 15/2. علوم الحديث ومصطلحه ص 10 - 11.

(4) يُنظر: الكُليّات ص 370. علوم الحديث ومصطلحه ص 10 - 11.

(5) شرح الحدود النّحويّة ص 97. ويُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 16/2.

(6) اختصار علوم الحديث 162/1. ويُنظر: شرحُ شرحِ نُخبة الفكر ص 241. الشَّذا الفيّاح 157/1. علوم الحديث ومصطلحه ص 168.

(7) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 537/3.

(8) النُّكت على نُزهة النَّظر ص 158. ويُنظر: اختصار علوم الحديث 446/2. كشّاف اصطلاحات الفنون 196/1.

(9) يُنظر: اختصار علوم الحديث 446/2.

شيخِ شيخِ أحدٍ مِن غير طريقة [1]. وفي النَّحو هو: (التّابع المقصود بالحُكْمِ بلا واسطةٍ) [2].

9- مصطلح (المردود) : في الحديث هو: (الذي لم يترجَّح صدق المخبر به) [3]. وفي النَّحو يُطلقُ على العطف والبدل، وقد بيَّنَّا ذلك في هذه الأُطروحة غير مرَّةٍ.

10- مصطلح (المتروك) : وفي علم الحديث هو: (ما يكون بسبب تُهمَةِ الرَّاوي بالكذب) [4]؛ أي هو الحديث المُتَّهم راويه بالكذب [5].

وفي النَّحو يُقصد به المُهمل والزَّائد. قيل فيه: (لا بقاءَ لمعناهِ ولا لأثَرِهِ) [6].

11- مصطلح (المرفوع) : يُقصد به في علم الحديث: (ما أُضيفَ إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، قولاً منهُ أو فعلاً عنه، وسواء كان مُتَّصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً) [7]. وفي النَّحو هو الحركة المشهورة، وقيل في حدِّه: (اسم

---

(1) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 196/1.

(2) شرح الحدود النّحويَّة ص 125. ويُنظر: الكُليّات ص 231 وما بعدها.

(3) النُّكت على نزهة النَّظر ص 71. ويُنظر: إسبال المطر ص 255.

(4) النُّكت على نُزهة النَّظر ص 122. إسبال المطر على قصب السُّكر ص 275. كشّاف اصطلاحات الفنون 228/1.

(5) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون 228/1. علوم الحديث ومصطلحه ص 206.

(6) الكليّات ص 870.

(7) اختصار علوم الحديث 146/1. ويُنظر: شرحُ شرحِ نخبة الفكر ص 546. الشَّذا الفيّاح 139/1. إسبال المطر ص 313. علوم الحديث ومصطلحه ص 216.

لنوعٍ مِن الإعراب حركةً كان أو حرفاً)[1].

إضافات شروح الحديث إلى المصطلح النَّحويّ:

وهناك مصطلحات نحويّة في كتب شروح الحديث وإعرابه وتفسير غريبه، لا نجدها في الاستعمال في مؤلَّفات أُخرى قبلها، وهي:

1- مصطلح (المهمل) : وعنى به ابن مالك (الفعل الجامد)، قال في كلامه عن (بَلْهَ): (وهو مصدرٌ مهملُ الفعل ممنوع التَّصرُّف)[2]. أي جامد لا يتصرَّف.

2- مصطلح (طريق النَّصب) : ويُقصد به أنَّه كان في الأصل النَّصب ولكنْ بتغيُّر العامل لطارئٍ مُعيَّن، تغيّرت الجملةُ، وبقى المحلُّ الإعرابيُّ كما هو على الرَّغم مِن تَغيُّر عدد مِن كلمات تلك الجملة. والمثال على ذلك: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)[3]؛ قال أبو عبيد فيه: (وفي هذا الحديث[4] أنَّه نصبَ (أَبْؤُساً) وهو في الظّاهر في موضع رفعٍ، وإنَّما نرى أنَّه نُصِبَ لأنَّه على طريق النَّصب، ومعناه: كأنَّه أراد عَسَى الغُوَيْرُ أنْ يُحدِث أَبْؤُساً، وأنْ يأتي بأَبْؤُس، فهذا طريق النَّصب...)[5]. وقد بيَّن الفارسيُّ معنى (طريق النَّصب) في قوله: (... فموضع أنْ وما في صِلتها في قولنا: عسى زيدٌ أنْ يفعلَ. نصبٌ

---

(1) كشّاف اصطلاحات الفنون 238/2. ويُنظر: التَّعريفات ص 117. الكُليّات ص 447.

(2) شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ص 260.

(3) يُنظر: جمهرة الأمثال 44/2. مجمع الامثال 17/2.

(4) أي في هذا المثل. وقيل هو مِن كلام عمر بن الخطّاب (رَضيَ الله عنه). يُنظر: جمهرة الأمثال 45/2.

(5) غريب الحديث 321/3.

بدلالة قولهم في المثل (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَاً) فكما ظهرَ النَّصبُ في أَبْؤُس، كذلك يكون مَوضِعُ أنْ وما بعدها نصباً) [1].

3- مصطلح (النَّصب على التَّعليل) : ويُقصد به (المفعول لأجله). قال القسطلانيّ: (... قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (إِنِّي لأَقُوْمُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيْدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيْهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَّةً) [2]. بالنَّصب على التَّعليل [3]؛ أي لأجل) [4].

رابعاً: علم الفقه وأُصولُهُ:

تحدَّثنا في المبحث السَّابق عن أهميّة المصطلح النَّحويّ في كتب الفقه وأُصوله، وسنكمل هنا المطالب التي تخصُّ المصطلح النَّحويّ في هذه المؤلّفات وهي:

تنوُّعُ المصطلح النَّحويّ وتداخلُهُ:

تَنَوُّعُ المصطلح النَّحويّ قليلٌ في كتب الفقه وأُصولِهِ، إنْ لم نقلْ هو نادرٌ، إذا ما قارنَّاه بالمصطلحات المُتداخلة المُستعملة فيها. فمِن المصطلحات المُتنوِّعة في هذه الكتب، مصطلح (المصدر) ، قال الشَّوكانيُّ: (ومِن العلاقات إطلاق المصدر على الفاعل أو المفعول كالعَلَمِ في العالم أو المعلوم) [5]. فأُطلق المصدر على اسم الفاعل واسم المفعول.

---

(1) المسائل العُضديّات ص 65.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الآذان. صحيح البخاري 210/1.

(3) أي: (كراهيّة).

(4) إرشاد السَّاري 152/2.

(5) إرشاد الفحول ص 116.

أمّا المصطلحات المُتداخلة فكثيرة في هذه المؤلفات، ومنها:

1- مصطلحات التَّمييز: واستعمل له:

- التَّمييز: قال الفرغانيُّ (ت 593 هـ) في باب (إيقاع الطلاق): (... وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: يقع ما نوى لأنَّه محتمل لفظه؛ فإذا ذكر الطّالق ذكر للطّالق لغةً كذكر العالم للعلم ولهذا يصحُّ قران العدد به فيكون نصباً على التَّمييز)[1].

- التَّفسير: وقال أيضاً: (... قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً﴾[2] الآية. ذكر الهدي منصوباً لأنَّه تفسيرٌ لقوله ﴿يَحْكُمُ بِهِ﴾...)[3].

2- مصطلحات المفعول لأجله: واستعمل له مصطلحين:

- المفعول لأجله: استعمل أهل الفقه وأُصوله هذا المصطلح فقالُوا: (... (قوله: اقتداءً) مفعول لأجله عامله افتتح...)[4].

- المفعول له: (... المفعول له والمفعول معه، فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُفيدُ الفعل بما تضمَّنه مِن المعني، فإنَّ المفعول له معناه التَّصريح بالعلَّة التي لأجلها وَقَعَ الفعل نحو: ضربتُهُ تأديباً)[5].

3- مصطلحات العطف: نجدُ في هذه المؤلَّفات استعمال

---

(1) الهداية 265/1.

(2) سورة المائدة /95.

(3) الهداية 204/1.

(4) حاشية على كفاية الطّالب 15/1. وما بين القوسين في النَّصِّ هو المشرَّح مِن كتاب كفاية الطَّالب الرَّباني 15/1.

(5) إرشاد الفحول ص 515.

مصطلحات (العطف)، و(الشِّركة)، و(النَّسق).

- العطف والشَّركة: قال ابن رُشد (ت 595 هـ) مُستعملاً المصطلحين: (... اختلفُوا في وجود ترتيب أفعال الوضوء على نسق الآية... أمَّا ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسنونة. فهو عند مالك مُستحَبٌ؛ وقال أبو حنيفة هو سُنّة، وسبب اختلافهم شيئان أحدهما الإشتراك الذي في واو العطف...) [1]. وقال مُستعمِلاً مصطلح (النَّسق) للواو العاطفة: (فقال نحاة البصرة: ليس تقتَضي نسقاً ولا ترتيباً،... وقال الكوفيُّون: بل تقتضي النَّسق والتَّرتيب) [2].

ومصطلحات أُخرى مُتداخلة، مثل (النّائب عن الفاعل، وما لم يُسمَّ فاعله) [3]، و(النَّعت والصَّفة) [4]، و(المهمل، والحشو، واللُّغو، والصِّلة) [5] التي تدلُّ على الزِّيادة.

و (الجحد والنَّفي) [6]. وغيرها.

---

(1) بداية المجتهد 33/1. ويُنظر المصطلح: الهداية 204/1. مجموعة الفتاوى 136/7. المحصول في علم الأُصول 141/1.

(2) بداية المجتهد 33/1.

(3) يُنظر: الإحكام في أُصول الإحكام 54/1. حاشية على كفاية الطّالب 15/1 - 16.

(4) يُنظر: الهداية 265/1. المحصول 319/1. مجموعة الفتاوى 15/1. أُصول الفقه 925/3. فواتح الرَّحموت 344/1. إرشاد الفحول ص 434.

(5) يُنظر: الهداية 359/2. المحصول 183/1. فواتح الرَّحموت 17/2.

(6) يُنظر: أُصول السَّرخسيّ 41/2. الأحكام (الامديُّ) 63/1. الاختيار 557/5. مجموعة الفتاوى 430/10. بيان المختصر 511/2.

المصطلحات النَّحويّة المُشتركة بين علم النَّحو، والفقه وأُصوله:

من المصطلحات التي رصدناها وتعني في كُلِّ علم من العِلمَين شيئاً غير ما تعنيه في الآخر.

1- مصطلح (التَّعدِّي) : وهو من المصطلحات المشهورة في كتُب النَّحو، وقصدُوا به كما هو معروف، الفعل الذي يأخذ مفعولاً أو أكثر بغير واسطة[1]. وفي الفقه وأُصوله يأخذ شكلين:

الأوَّل: بمعنى التَّعدّي على الحقوق بجميع أشكالِهِ. قال قطب الدِّين البيهقي (مِن أعلام القرن السّادس) في الوديعة: (وهي أمانة لا يلزم ضمانها إلّا بالتَّعدّي، فإنْ تصرَّفَ فيها أو في بعضها ضمنها وما أربحتَ، وكذا إنْ فكَّ ختمها أو حلَّ شدُّها أو نقلها من حرزٍ إلى ما هو دونه، كان مُتعدِّياً ويلزمه الضَّمان... ولو تعدَّى المودع ثُمَّ أزال التَّعدّي، مثل أن يردَّها إلى الحرز بعد إخراجها، لم يَزلِ الضَّمان...)[2].

الآخر: ويُقصد به ما يُجلب حُكماً ما؛ قيل: (نَقْلُ الحكم مِن الأصل إلى الفرع بمعنى جالب الحكم)[3]. وتُطلق في مجالات القياس على (العلَّة)[4]. ومِن الأمثلة المُوَضِّحة لهذا المعنى (قول المستدلِّ في بِكْرٍ بالغٍ: هي بكرٍ: (وهي بِكْرٌ فأُجبرت كبكر صغيرة)، فيقول المُعترض: (يتعدَّى الصُّغر

(1) يُنظر: شرح الحدود النّحويَّة ص 85. الكُلّيّات ص 808 وما بعدها. كشّاف اصطلاحات الفنون 372/3.

(2) إصباح الشّيعة ص 307.

(3) التَّعريفات ص 4. ويُنظر: معجم مصطلحات الأُصول ص 91.

(4) يُنظر: معجم مصطلح الأُصول ص 91.

إلى ثيّبٍ صغيرةٍ) وهو يرجع إلى المُعارضة في الاصل بوصف آخر وهو (البكارة بالصِّغر...)[1].

2- مصطلح (اللَّازم) : وهو مصطلح شهيرٌ أيضاً في النَّحو العربيّ[2]، ومعناه في الفقه وأُصولِهِ قريبٌ مِن معناه اللُّغويُّ، فهو: (ما يمتنع انفكاكه عن الشِّيءِ)[3]. ولهُ أنواع يتقاسمها أهل النَّظر والكلام والمنطق؛ مثل: اللَّازم غير البيّن، ولازم الماهيّة، ولازم الوجود، واللَّازم من الفعل[4].

والحقُّ أَنَّ هذا المصطلح هو مِن عبارات أهل الأُصول. قال التَّهانويُّ بعد أنْ ذكر معناه عن المنطقيين، وأهل النَّظر: (وعند الأُصوليين عبارة عن كون التَّصرُّف بحيث لايمكن رفعه)[5]. وهنا يعني أنَّ معناه عند الأُصوليين هو لزوم الحكم ولا يمكن الانفكاك عنه، أو رفعه. وبمعنى آخر هو الحكمُ الباتُّ.

3- مصطلح (التَّمييز) : هو أيضاً مِن المصطلحات التي تعني في علم النَّحو غير ما تعنيه في علم الفقه وأُصولِهِ. ففي النَّحو هو نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة)[6]. وهذا هو معناه عند النَّحويّين على

---

(1) معجم مصطلح الأُصول ص 91.

(2) يُنظر حدَّه: شرح الحدود النّحويَّة ص 84. الكُليّات ص 795. كشّاف اصطلاحات الفنون 89/4.

(3) التَّعريفات ص 107.

(4) يُنظر: التَّعريفات ص 107. كشّاف اصطلاحات الفنون 89/4 - 94.

(5) كشّاف اصطلاحات الفنون 89/4.

(6) شرح الحدود النّحويَّة ص 115.

اختلاف التَّعريفات [1].

وفي الفقه، بيَّن الإمام الكفويُّ معناه، فقال: (ومِن التَّمييز عند الفُقهاء: وقت عرفان المضارّ من المنافع) [2]. نفهمُ مِن هذا التَّعريف أنَّ التَّمييز عند الفقهاء هو التَّفريق بين الأشياء الضّارة للإنسان، والأشياء النَّافعة؛ كي يتبيَّن الحلال مِن الحرام.

و مصطلحات أُخرى مُشتركة بين العِلْمين نجدها في هذه المؤلَّفات مثل: (النَّسخ) [3]، و(المطلق) [4]، و(التَّفسير) [5]، و(الصَّرف) [6]، و(الخِلاف) [7]، و(الصِّفة) [8].

إضافات كُتب الفقه وأُصولهِ إلى المصطلح النَّحويّ:

أضافتْ كُتُبِ الفقه وأُصولِهِ مصطلحات جديدة إلى النَّحو العربي، وهي:

1- مصطلح (نائب النّائب) : مصطلح يُذكِّرنا بترتيب المعارف في كُتُب النَّحو، ولعلَّ مصطلح (نائب النَّائب) ينطبقُ عليه ما

(1) يُنظر: التَّعريفات ص 41. كشّاف اصطلاحات الفنون 123/4.

(2) الكُليّات ص 289.

(3) يُنظر: شرح الورقات ص 66.

(4) يُنظر: أُصول الفقه 985/3.

(5) يُنظر: الإحكام في أُصول الأحكام 69/1.

(6) يُنظر: الاختيار 288/2.

(7) يُنظر: أُصول الفقه 1065/3. إرشاد الفحول ص 529.

(8) يُنظر: المغني 281/5. إصباح الشّيعة ص 201.

يَنطَبِقُ على المعارف. فالنَّائب هو الأقرب لمفهوم الكلمة المناب عنها، و(نائب النَّائب) هو الذي ابتعد عن مفهوم الذي ناب عنه. فمن استعمالهم لهذا المصطلح (- (قوله: وبعدُ) قد تقرَّرَ أنَّ الواو نائبة عن أمَّا، وأمَّا نائبة عن مهما، فالواو نائبة النّائب، بدليل الفاء في حيّزها كما هو معلوم) [1].

2- مصطلحات (الوصف والموصوف)، و(الحُكم والمحكوم): مصطلحات استُعملتْ في كتب الفقه وأُصوله ليدلَّا في عددٍ من المواضع على (المبتدإ والخبر). قال الإمام الغزالي (ت **505** هـ): (... أمَّا بالإثبات كقولك العالم حادث أو بالسَّلب كقولك العالم ليس بقديم. وقد الْتَأَمَ هذا مِن جزأين يُسمِّي النَّحويُّون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمِّي المُتكلِّمون أحدهما وصفاً والآخر موصوفاً... ويُسمِّي الفقهاء أحدهما حُكْماً والآخر محكوماً) [2]. نرى أنَّ (الوصف والموصوف) مِن جهة، و(الحُكم والمحكوم) مِن جهةٍ أُخرى، يعنيان المبتدأ والخبر.

3- الاستثناء (المُستغرق): ويُقصدُ به حسب النُّصوص التي سنذكرها بعد قليل، استثناء الكلِّ مِن الكلِّ. وهذا لا يجوز في اللُّغة ولا في المعنى لذا قيل إنَّه استثناء باطلٌ. قال ابن الحاجب: (الاستثناء المستغرق باطلٌ باتّفاق، والأكثر على جواز المساوي

(1) حاشية على كفاية الطالب 7/1.

(2) المستصفى 35/1 - 36.

والأكثر)[1] وشرح الاصفهاني (ت 749 هـ) هذا النَّصّ فقال: (الاستثناء إمَّا أنْ يكون مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر مِن الباقي أو أقلَّ منه، والأوّل[2] باطلٌ بالاتّفاق مثل أنْ يُقالَ عليَّ عشرة إلَّا عشرة)[3]. مِن هذا المِثال الأخير نفقه معنى الاستثناء (المُستغرق).

4- مصطلح (المحكوم فيه) : إذا كان مصطلح المحكوم يُقصد به - كما رأينا - الخبر[4]، فإنَّ (المحكوم فيه) يُقصدُ به في نصوص أُخرى (الفعل). قال الإمام الغزاليُّ: (- (الباب الثَّالث في المحكوم فيه وهو الفعل) -)[5].

5- مصطلح (لام الوقت) : قيل في توضيحه (- (ومَن قال لامرأتهِ وهي مِن ذوات الحيض وقد دخل بها، أنتِ طالقٌ ثلاثاً للسُّنَّة، ولا نِيَّة له فهي طالق عند كُلِّ طُهرٍ تطليقة)؛ لأنَّ اللّام فيه للوقت ووقت السُّنَّة طهرٌ لا إجماع فيه)[6].

6- مصطلح (الاتّصال) : ذكر الأُصوليُّون معنى جديداً لـ (الباء) الجارّة، وهو (الاتّصال)؛ أي اتّصال الفعل بالاسم المجرور في المعنى. قال ابن حزم: (ومعنى الباء: الاتّصال مثل قولك: مررتُ بزيدٍ،

---

(1) المختصر 552/2.

(2) أي: (الاستغراق).

(3) بيان المُختصر 552/2.

(4) يُنظر: المستصفى 36/1.

(5) المستصفى 123/1.

(6) الهداية 263/1.

تريد اتّصال مرورك به ولا توجب تبعيضاً ولا استيفاءً)[1].

هذه هي أشكال المصطلح النَّحويّ في كتب غير العربيّة؛ ولا نغالي إذا قُلنا إنَّ دراسة المصطلح النَّحوي فيها بخاصّة، والنَّحو العربي بعامّة يُعَدُّ إضافة مهمّة إلى العربيّة وعلومها.

(1) الإحكام في أصول الأحكام 81/1.

المبحث الثالث
المصطلح النَّحويُّ في كُتُبِ علوم العربيَّة

تحدَّثنا في المبحث الأوَّل مِن هذا الفصل عن المصطلحات النَّحويَّة في غير كُتُب النَّحو، وكان من ضِمنها علوم العربيّة. ونُكْمِلُ هنا ما بدأناه في ذاك المبحث؛ لندرسَ المصطلحات النَّحويّة في كُتُبِ العربيّة مِن غير كُتُبِ النَّحو أهمية كبرى لما لها مِن مَسيسٍ بالنَّحو العربي، ثُمَّ أنَّ كثيراً مِن النَّحويين أَلَّفُوا في النَّحو واللُّغة والصَّرف وغيرها مِن العلوم العربيّة؛ لذا سيُقَدِّمُ لنا هذا المبحث صورة عن المصطلح النَّحويّ، تَزِيدُ مِن وضُوحهِ، وتطوُّرِهِ، واستقراره.

أوّلاً: كُتب اللُّغة:

لعلَّ كُتُبَ اللُّغة مِن أشهر الكُتُبِ التي اهتمَّتْ بالنَّحو العربيّ، وسنُناقش هنا المطالب الآتية فيه:

تنوّع المصطلح النَّحويّ وتداخله:

كَثُرَتِ المصطلحاتُ المتنوِّعة في كتب اللُّغة، منها:

1- مصطلح (المستقبل) : وجدنا في كُتُبِ اللُّغة أنَّ هذا المصطلح يُطلق على:

- الألفاظ التي تدلُّ على المُستقبل: (وإذ وإذا حرفان مِن

الأضداد؛ تكون (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل، وهذا هو المشهور فيهما) [1].

- الفعل المُضارع: واستُعمل ليدلَّ على الفعل المُضارع: (... أفعال المُقاربة التي تلتزم بعدها الأفعال المستقبلة كجعل وأخَذَ وكَرَبَ، تقول: طَفِقَ يفعل كذا) [2].

2- مصطلح (الحال) : وأُطْلِقَ في هذه الكُتب على:

- الحال المنصوبة: وهو مِن المصطلحات التي كَثُرت في كُتُبِ اللُّغة: (قولهم: هو ابن عَمّي لحّاً [3]... ونَصْبُهُ [4] عند حُذّاق النَّحويين على الحال، كأنَّه قال ملاصِقاً. والدَّليل على أنَّه منصوب على الحال حكاية أهل اللُّغة هما ابنا عَمٍّ لحٍّ) [5].

- زمان الحال: قال السَّيد المُرتضى (ت 437 هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [6]: (وتلخيص الكلام: قُل: يا أيُّها الكافرون لا أعبدُ ما تعبدون السَّاعة وفي هذه الحال، ولا أنتم عابدون ما أعبدُ في هذه الحال أيضاً، فاختصَّ الفعلان منه ومنهم بالحال، وقال مِن

---

(1) تصحيح الفصيح ص 103.

(2) أمالي ابن الشّجريّ 60/1 – 61. ويُنظر: تصحيح الفصيح ص 73. اشتقاق أسماء الله ص 44. الصَّاحبيّ ص 86. أمالي المرتضى 121/1.

(3) يُنظر: الزَّاهر في كلام النّاس 480/1. وفيه: (هو ابن عمِّه لحّاً).

(4) أي: نَصْبُ (لحّاً).

(5) الفاخر ص 33. ويُنظر: المذكّر والمؤنَّث ص 143. سمط اللآلىء 369/1. مجمع الأمثال 294/1.

(6) سورة الكافرون/1 – 2.

بعدُ: ولا أنا عابدٌ ما عبدتم في المستقبل...)[1].

3- مصطلح (الصِّفة) : وجاء في كتب اللُّغة لمعانٍ؛ هي:

- بمعنى (الصِّفة) التّابع: قال ابن الشَّجريّ (ت 542 هـ): (حَذْفُ الضَّمير العائد من الصِّلة أَقْيس مِن حذف العائد مِن الصِّفة لأنَّ الصِّلة تلزم الموصول ولا تلزم الصِّفة الموصوف)[2].

- بمعنى حرف الجرَّ: قال ابن قُتيبة: (والألف مع اللَّام اللَّتان للتَّعريف إذا أدخلتَ عليهما لام الجرَّ حذفتها فقلتَ هذهِ للقومِ وللغُلام وللنّاس، فإنْ أدخلتَ عليها باء الصِّفة لم تحذفها... ثُمَّ أدخلتَ عليها لام الصّفة أو باء الصّفة أثبتَّ الألف)[3].

- بمعنى الظَّرف: قال الميدانيُّ في المَثَلِ: (أَوَّلُ مَا أَطْلَعَ ضَبٌّ ذَنبَهُ): (... ومنهم مَن يَنصب أوَّلُ وينصب ذَنبَه على أنْ يجعل أوّل صفة، يريدُ ظرفاً على معنى في أوّل ما أطْلَعَ ضَبُّ ذنبه)[4].

- بمعنى اسم الفاعل: قال ابن فارسٍ: (وكان الأخفش يقولُ: إذا وجدتَ شيئاً يَحسُنُ له الفعل والصِّفة نحو: زيدٌ قامَ وزيدٌ قائمٌ)[5].

هذه أشهر المصطلحات المُتنوّعة في كتُب اللُّغة.

---

(1) أمالي المرتضى 121/1.

(2) الأَمالي الشَّجرية 5/1. ويُنظر: أدب الكاتب ص 237. الصّاحبي ص 88.

(3) أدب الكاتب ص 239. ويُنظر: الغريب المُصنَّف 435/2. الفاخر ص 217. فصل المقال ص 93، 147. أمالي المُرتضى 336/1.

(4) مجمع الأمثال 62/1. المذكَّر والمؤنَّث ص 405. الصَّاحبي 143.

(5) الصَّاحبي ص 83. ويُنظر: تصحيح الفصيح ص 253.

ومِن المصطلحات المُتداخلة في هذه المؤلّفات:

1- مصطلحات (المبني والمُعرب): ومصطلحاتُهُ هي:

- البناء والإعراب: (... فلمّا نزعوا الباء تركوه على نيّة الباء، فإنْ أضفتَ أمسِ أو أدخلته الألف واللّام أُعْرِبَ وزال البناء) [1].

- التَّمكُّن وغير التَّمكُّن: فمِن استعمالهم لمصطلح (التمكُّن) : (وإنَّما قالُوا عليكَ ولديكَ ولم يقولُوا علاكَ ولداكَ كما قالُوا عصاكَ ورحاكَ إذا أضافُوا ليَفرُقُوا بين ما حقّه الإعراب والتَّمكُّن وبين المبنيّ في الإضافة) [2].

2- مصطلحات حروف الجرِّ: استعمل أهلُ اللُّغة مصطلحات عِدَّة دلَّت على حروف الجرِّ، وهي:

- حروف الخفض: قال ابن دُرُسْتُويه (ت 337 هـ) مُستعملاً في نصِّ مصطلحين (حروف الخفض، وحروف الجرِّ): (تصحيح الباب الثَّامن: وهو المُتَرجَم بباب ما يُقال بحروف الخفض. اعلمُوا أنَّ هذا الباب إنَّما هو باب الفعل الذي لا يتعدَّى بنفسه، فيُعدَّى بالباء أو بغيرها مِن حروف الجرِّ) [3].

- حروف الإضافة: قال ابن جنّي: (فأمّا حُذَّاق أصحابنا فلا يُسمُّونها بذلك، بل يقولُون في الباء واللّام إنَّها حرف إضافة...) [4].

---

(1) ليس في كلام العرب ص 297.

(2) المقصور والممدود (ابن ولّاد) ص 137. ويُنظر: أمالي الزَّجَّاجيّ ص 131.

(3) تصحيح الفصيح ص 68. ويُنظر: الأمالي (اليزيدي) (ت 202 هـ). اشتقاق أسماء الله ص 28. الصّاحبي ص 84. المقصور والممدود (ابن ولّاد) ص 4.

(4) سرُّ صناعة الإعراب 121/1. ويُنظر: الخصائص 72/1.

- حروف الصِّفة: قال الوزير البكريُّ (ت 487 هـ) في تفسير: (عَيَّرَ بُجَيْرٌ بَجَرَهُ)[1]: (... وبُجير تصغير أَبْجَرَ كما أنَّ زهيراً تصغير أزهر، ولمّا أسقط حرف الصِّفة مِن قوله عيَّر بُجيرٌ، عدَّى الفعل فنَصبَ)[2].

3- مصطلحات (اسم الفاعل): والمصطلحات المُستعملَة للدَّلالة على هذا المصطلح:

- الفاعل: هذا المصطلح استعملُوه بمعنى (اسم الفاعل). قال أَبو حاتم السِّجستانيّ (ت 255 هـ): (... يُقال: أهلكه الله والفاعل مُهلِكٌ والمفعول به مُهلَك)[3].

- النَّعت: وسنأتي عليه في المصطلحات المُضافة في هذا المطلب[4].

إضافات كُتُب اللُّغة على المصطلحات النَّحويّة:

أضافت كتب اللُّغة مصطلحات عديدة على المصطلحات النَّحويّة، وتُعدُّ هذه الإضافة مهمّة إلى الدَّرس النَّحويّ، وهذه الإضافات هي:

1- مصطلح (الأسماء المبهمة النَّاقصة) : ويُقصد بها (الأسماء الموصولة). قال الزَّجّاجيُّ: (ومِمّا لا يجوز أنْ يُنعت مِن الأسماء عند الكوفيين الأسماء المُبهمة النَّاقصة التي لا تتمُّ إلّا بصلاتها نحو: (مَن) و(ما) فإنَّها إذا

(1) يُنظر: مجمع الأمثال 8/2. اللّسان 41/4 (بجر).

(2) فصل المقال ص 93. ويُنظر: الغريب المُصنَّف 435/2. أمالي المرتضى 366/1.

(3) فعلت وأفعلت ص 168.

(4) وسنجد هناك مصطلحات (اسم الفاعل)، و(الدَّائم).

أكملتْ صلاتها لا يجوز وصفها بعد ذلك)[1].

2- مصطلح (الصَّدر) : قال ابن قُتيبة: (... ولكنَّها لمَنْ شدا شيئاً من الإعراب فعرَفَ الصَّدرَ والمصدرَ والحال والظَّرف وشيئاً مِن التَّصاريف والأبنية...)[2].

وفسَّر شُرَّاح (أدب الكاتب) هذا المصطلح؛ فقالُوا قصد به ابن قُتيبة (الفعل)[3].

3- مصطلح (الاستقبال) : ليس هذا المصطلح جديداً؛ بل استعماله هو الجديد. فقد استعمله النَّضر بن شُميل ليدلَّ به على ما تعلَّق بالفعل المُضارع، مِن حروف وضمائر. فمِن استعماله للحروف المضارعة: (نون الاستقبال نحو: نقطعُ)[4]. وجاء به أيضاً ليدلَّ على الضَّمائر المُتَّصِلة بالفعل المُضارع: (واو الضَّمير نحو: كفرُوا... واو الاستقبال نحو: تنصرون)[5]. ويبدو في هذا النَّص أنَّه فَصَلَ بين (واو) الجماعة في الفعل المُضارع، والفعل الماضي، ولا نعرف سبب هذا الفصل.

4- مصطلح (الغاية) : أطلقه الجواليقيُّ للظَّرفين (قبلُ وبعدُ) إذا

(1) اشتقاق أسماء الله ص 262. ونقرأ كثيراً مصطلح (المبهمات)، أو (النَّقص) لوحدهما، وهما معروفان ولا يُعدّان إضافة. يُنظر: المذكّر والمؤنَّث ص 206. أخبار أبي القاسم ص 108.

(2) أدب الكاتب ص 10.

(3) يُنظر: الاقتضاب 78/1. شرح أدب الكاتب ص 49.

(4) رسالة في الحروف العربيّة ص 166.

(5) رسالة في الحروف العربيّة ص 166.

نُكِّرا وصَارَا مُعْرَبَين، أو في حال القطع. قال: (فإنْ نكَّرتهما [1] أعربتَهُما لزوال العِلَّة التي أوجبتْ لهما البناء. فتقول جئتُ قبلاً وبعداً. ومِن قبلُ ومِن بعدُ. ويُسمَّيها النَّحويُّون في حال الحذف غاية لأنَّ نهاية الكلمتين ما أُضيفتا إليه فلمّا حُذِفَ المضاف إليه صار آخر كُلّ واحدةٍ منهما غاية لها) [2]. وقد شرحَ الجواليقيُّ معنى المصطلح مِمَّا يُغني إعادة توضيحه.

5- مصطلح (التَّرثّي) : مِن الرَّثاء. جاء في لسان العرب عن التَّرثّي: (وهو أنْ يَندَب المَيّتُ فيُقال وافلاناه) [3]. قال الخفاجيُّ معرِّفاً به: (- (التَّرثّي): قال ابن جنيّ في كتاب المُحتسَب [4]: يُقال هو منصوب على التَّرثّي أي النُّدبة) [5]. وهذا المصطلح يكون مِن المصطلحات المُضافة في كُتُبِ القراءات؛ ولأنَّه مذكور في كُتُب اللُّغة، فهذا إقرار بشرعيّة المصطلح؛ لذا أثرنا أنْ نضعه هنا.

6- مصطلح (النَّعت) : وعنى به ابن فارس (اسم الفاعل)؛ إذ قال: (باب الفصل بين الفعل والنَّعت. النَّعتُ يُؤخَذُ عن الفعل نحو قام فهو قائمٌ. وهذا الذي يُسمِّيه بعضُ النَّحويين الدَّائم، وبعضٌ يُسمِّيه اسم الفاعل) [6]. وهذا نصٌّ صريحٌ في استعمال النَّعت بمعنى (اسم الفاعل).

---

(1) أي: (قبلُ وبعدُ).

(2) شرح أدب الكاتب ص 16.

(3) 309/14 (رثا).

(4) لم أعثر على هذا المصطلح في كتاب (المُحتسَب).

(5) شفاء الغليل ص 105.

(6) الصّاحبي ص 272.

ثانياً: كُتُبُ الصَّرف:

وضَّحنا أهمية المصطلح النَّحويّ في كُتب الصَّرف، وعلاقته بعلم النَّحو، وسنبيِّن هنا المصطلح النَّحويّ في تلك الكُتُبِ:

تنوُّع المصطلح النَّحويّ وتداخله:

بيَّنَّا في غير مناسبة سبب التنوُّع في المصطلح النَّحويّ وتداخله، وسنكتفي هنا بالتَّمثيل لهما. فمِن المصطلحات المُتنوِّعة في هذه المؤلَّفات:

1- مصطلح (الصِّفة) : استعمله أهل التَّصريف في معنيين:

- بمعنى المُشتقَّات: قال ابن يعيش: (وأمّا تصرُّف الاسم في الاسم فعلى ضربين: صفة وغير صفة. فأمّا الصِّفة فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أنْ يكون جارياً على فعله، نحو: ضارب، وآكِل... والضَّرب الثّاني: ما هو موضوع للمُبالغة. وهو خمسة أبنية: فَعُولٌ: نحو ضَرُوب... وفَعَّالٌ: نحو ضَرَّاب... ومِفْعَالٌ: نحو مِضْراب... وفَعِيْلٌ: نحو شَبِيه... وفَعِلٌ: نحو حَذِرٍ... والضَّرب الثَّالث: الصِّفة المُشبَّهة باسم الفاعل، نحو: حَسَن... ومِن الصِّفات: اسم المفعول، نحو: مَضْرُوب...) (1).

- بمعنى صفة الشَّيء: الصَّرفيُّون يُقسِّمُون الأبنية على الأسماء والصِّفات؛ فيقولون: وزنُ كذا يكون على الصِّفة، ويكون على الاسم. قال ابن عصفور: (فَعْلٌ: ويكون في الاسم والصِّفة، فالاسم نحو: صَقْرٌ وفَهْدٌ. والصِّفة نحو: ضَخْمٌ وصَعْبٌ) (2).

---

(1) شرح الملوكي ص 91 - 92. ويُنظر فيه: ص 37.

(2) الممتع في التَّصريف 61/1. ويُنظر: المُنصف 18/1، 19. شرح الملوكي ص 20، 21، 22، 23.

2- مصطلح (الغابر) : وهو مِن ألفاظ التّضاد [1]، فيأتي بمعنى الماضي وبمعنى الباقي. وعلى هذين المعنيين ورد في كتب الصَّرف.

وأُطْلِقَ في كُتُبِ الصَّرف على الفعل الماضي والمُضارع. قال الميدانيُّ: (ويقولُون للماضي غابر وماضٍ، وللمستقبل: مضارع، وغابر، ومستقبل) [2].

3- مصطلح الحاضر: وهذا المصطلح يُستعمل لمعانٍ ثلاثة، تفرَّدت به هذه الكُتُب، وهي:

- بمعنى الزَّمان الحال: (... تقول: يفعل الآن ويُسمّى حالاً وحاضراً ويفعل غداً ويُسمَّى مُستقبلاً، فإذا أدخلتَ عليه السِّين أو سوف، فقلتَ: سيفعل، أو سوف يفعل، اختصَّ بزمان الاستقبال، فإذا أدخلتَ عليه اللَّام المفتوحة، اختصَّ بزمان الحال، كقولك: لَيَفْعَلُ) [3].

- بمعنى فعل الأمر: جاء في كتاب (المقصود) المنسوب لأبي حنيفة النُّعمان (ت **150**هـ): (وأمر الحال مِن المعروف أنْ تحذف منه [4] حرف المضارعة. وتُدخِل عليه همزة الوصل. إنْ كان ما بعد حرف المُضارعة ساكناً.... وهو مبنيٌّ على الوقف كالمجزوم في اللَّفظ) [5]. وواضحٌ مِن هذا

---

(1) يُنظر: الأضداد (الأصمعي) ص 58. الأضداد (السّجستاني) ص 153. الأضداد (الأنباري) ص 128. جمهرة اللُّغة 268/1. الأضداد (الصّغاني) ص 240.

(2) نزهة الطّرف ص 4.

(3) التَّصريف 135/1.

(4) أي: (مِن الفعل المضارع).

(5) المقصود (ضمن شرحه: إزالة القيود) ص 61. ويُنظر: التَّصريف 137/1.

النَّصِّ أنَّه يتحدَّث عن فعل الأمر.

ومِن المصطلحات المُتداخلة:

1- مصطلحات (الضَّمير): استعمل علماء الصَّرف ثلاثة مصطلحات للدّلالة على (الضَّمير)، وهي:

- الضَّمير: (... أو خماسيٌّ وهو ما تكون خمسة (كَسَفَرْجَلَ) ولا يزيد عليها لتكون الزِّيادة بقدر النَّقص، ولئَّلا يتوهَّم التَّركيب. ولا خماسيّ في الفعل لثقله، ولأنَّه يصيرُ باتِّصال ضمير الفاعل سداسياً)[1].

- المكنيُّ: (وأمّا الأسماء غير المُتمكِّنة فأقلُّ أُصولها أنْ يأتي الاسم منها على حرفٍ واحدٍ غير محذوف، ولا يكون إلَّا مكنيّاً مُتَّصلاً)[2].

- المضمر: (وإذا أخبرتَ عن الرَّجُلين قُلْتَ فَعَلا. بألِفٍ في آخر البناء علامة للمضمر في الفعل)[3].

2- مصطلحات (الفعل اللّازم): استعملُوا مصطلحات كثيرة لتدلَّ على مصطلح (الفعل اللّازم)، وهي: (اللّازم، وغير المُتعدّي، ولم يتجاوزِ الفاعل، وغير الواقع، والمطاوع). والنّصان التّاليان فيهما هذه المصطلحات:

- قال الميدانيُّ: (واللّازم: مطاوع، ولازم، وغير واقع)[4].

- قال الزَّنجانيُّ (ت 655هـ): (وإمّا غير مُتعدٍّ، وهو الفعل الذي

---

(1) الكفاية في النَّحو ص 88.

(2) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص 68. ويُنظر: دقائق التَّصريف ص 190 - 464.

(3) دقائق التَّصريف ص 20.

(4) نزهة الطَّرف ص 4.

لم يتجاوز الفاعل، نحو حَسُنَ زيدٌ، ويُسمَّى لازماً وغير واقع)(1).

3- مصطلحات (الفعل المُضارع): استُعملتْ مصطلحات لتدلَّ على الفعل المُضارع وهي:

- الفعل المُضارع: وهو أشهر استعمالاتهِ، قال ابن عصفور: (فإن قُلتَ لو كان منقولاً مِن الفعل لما دخلتْ عليه تاء التَّأنيث، لأنَّ التَّاء لا تدخلُ على الفعل المُضارع)(2).

- الفعل المُستقبل: قال القاسم بن محمد المؤدَّب (مِن علماء القرن الرَّابع الهجري): (فإنْ قال قائل: لِمَ تُرِكَ تنوين الفعل المستقبل في حدِّ الرَّفع والنَّصب، ولم يترك تنوين الاسم - أعني الاسم المنصرف - في الأوجه الثَّلاثة؟ فَقُلْ: لثقل الفعل وخفّة الاسم)(3).

- (الفعل الغابر)، و(الفعل الحاضر): وقد أتينا عليهما قبل قليل في هذا المبحث.

المصطلحات المُشتَرَكة بين العِلْمَينِ:

في كُتُبِ الصَّرف مصطلحات مُشتركة بين علمي الصَّرف والنَّحو، ولكنَّها تعني في كلِّ علمٍ شيئاً، وهي:

1- مصطلح (البناء) : مصطلح يعني في كلِّ علم من العِلْمين شيئاً.

---

(1) التَّصريف 134/1. ويُنظر: شرح الملوكي ص 30.

(2) المُمتع في التَّصريف 75/1. ويُنظر: التَّصريف الملوكي ص 5. زبدة الأقوال ص 31. شرح الشّافية 4/1.

(3) دقائق التَّصريف. ويُنظر: شرح الملوكي ص 19. شرح التَّصريف 235/1.

فالمعروف أَنَّ البناء في كُتُبِ النَّحو هو التزام الكلمات حالة واحدة على الرَّغم مِن توالي العوامل المُختلفة عليه [1].

ووَضَّح الصرفيُّون معنى البناء عندهم، فقالُوا: (ويقولُون للبناء: مِثَالٌ، ووَزْنٌ، وزِنَةٌ، وصِيْغَةٌ، ووَزَانٌ) [2]. أي: إنَّ وزن الكلمة هو البناء. فكلمة (دَخَلَ) يتكوَّن بناؤها مِن: (دال)، و(خاء)، و(لام)، مع حركات هذه الحروف؛ لذا قيل: (والمراد ببناء الكلمة هو: اللَّفظ باعتبار ما فيه مِن الحروف الأصليّة والزَّائدة والحركات والسَّكنات الوضعيَّة) [3].

والحقُّ أَنَّ علماءَ الصَّرف فرَّقُوا بين معنيينِ للبناء في الصَّرف؛ الأوَّل: البناء الصَّرفي، ويُقصد به أبنية الأفعال، وأبنية المُشتقَّات وغيرها مِن الأبنية. والآخر: أحوال البناء: ويدخل تحت هذا المصطلح موضوعات الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام وغيرها [4].

2- مصطلح (التَّكرير) : ففي النَّحو يُطلق على معاني كثيرةٍ [5] لعلَّ أشهرها مصطلح (البدل) التّابع، ونُسِبَ إلى الكوفيين؛ قيل: (ويُسمّي الكوفيُّون

(1) يُنظر: شرح الحدود النّحويَّة ص 78. الكلّيات ص 241. كشّاف اصطلاحات الفنون 215/1.

(2) نزهة الطَّرف ص 4.

(3) شرح شافية ابن الحاجب المعروف بـ (كمال) ص 5.

(4) يُنظر: شرح الشّافية 4/1 - 5.

(5) يُنظر: الكُليّات ص 297. كشاف اصطلاحات الفنون 11/4 - 12.

هذا بالتَّرجمة والتَّبيين والتَّكرير، والبصريُّون يُسمُّونه البدل)[1].

أمَّا في الصَّرف، فوجدنا أنَّ الصَّرفيين استعملُوه بمعنى (التَّضعيف)؛ إذ قال الميدانيُّ: (ويصير اللّازمُ مُتعدّياً بأحد ثلاثة أشياء بحرف الجرِّ... وبالهمزة... وبتكرير العين نحو فرَّحته وفزَّعتهُ)[2]. وقال التَّفتازانيُّ: (وفعّل بتكرير العين، نحو: فرَّح يُفرِّح تفريحاً)[3].

3- مصطلح (الزِّيادة) : حُدَّ (الزِّيادة) في كتب النَّحو بـ (أنْ يكون دخوله كخروجه مِن غير إحداث معنىً)[4]. فـ (ما) بعد (إذا)، و(إنْ) بعد (ما) النّافية حرفان زائدتان.

وعُرِّف به في علم الصَّرف على أنَّه (إدخال حرف ليس مِن الأُصول)[5]. ووضَّح ابن يعيش هذا المصطلح في كتب الصَّرف فقال: (معنى الزِّيادة إلحاق الكلمة ما ليس فيها. وذلك لإفادة معنى، أو لضربٍ من التَّوسُّع في اللُّغة)[6]. وحروف الزِّيادة في الصَّرف معروفة معلومة يجمعها (أَمَانٌ

(1) ارتشاف الضّرب 619/2. ويُنظر: شرح الأشموني 1130/3. شرح التّصريح على التّوضيح 155/2.

(2) نزهة الطَّرف ص 78.

(3) شرح التَّصريف 197/1.

(4) شرح المُفصل 128/8. ويُنظر: الكُلّيات ص 488.

(5) نزهة الطَّرف ص 27. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 295/2.

(6) شرح الملوكي ص 101. ويُنظر: التَّصريف الملوكي ص 12. الممتع في التَّصريف 1/ 201.

وَتَسْهِيلٌ) أو كلمة (سَأَلْتُمُونِيهَا)[1].

4- مصطلح (الحشو) : عرفنا أنَّ مصطلح الحشو قُصِدَ به تارةً (الصِّلة) وتارةً أُخرى (الزِّيادة) وأُشْبِعَ دراسة ومناقشة في غير مناسبة مِن هذه الأُطروحة. أمَّا في الصَّرف، فيُقْصَدُ به الحرف الوسط مِن الكلمة التي لا تتأثَّر بابتداءٍ أو إِعراب؛ لذا قال بعض الصَّرفيين:

(- (ولا تقعُ الألف للإلحاق) في الأوَّل في شيءٍ لِتعذُّر الابتداء بها، وتركه لظهوره، ولا تقع - أيضاً - للإلحاق أصالةً (في الاسم حشواً)[2] - أي وسطاً -)[3]. حُدِّدَ بوضوحٍ أنَّ (الحشو) هو وَسَطُ الكلمة. ووضَّح ابن يعيش ذلك فقال: (واعلم أنَّ الثُّلاثيَّ أعدلُ الأبنية، إذ كان: حرفٌ يُبتدأُ به لا يكون إلّا مُتحرِّكاً، وحرفٌ يُوقَف عليه لا يكون ساكنًا وحرف يكون حشوًا في الكلمة فاصلاً بينهما)[4] على هذا (الحشو) في النَّحو هو الحرف الزَّائد، وفي الصَّرف هو الحرف الأَوسط في الكلمة.

5 - مصطلح (الصِّلة) : وهذا المصطلح ورد في هذه الأُطروحة غير مرَّة مشفوعاً بالدِّراسة والبحث في النَّحو. أمّا في علم الصَّرف، فإنَّ هذا المصطلح يقترب مِن معناه في علم العروض. ويقتربان بدورهما مِن المعنى في علم النَّحو؛ إلّا أنَّ الزِّيادة في هذين العِلمين محددةٌ وموقوفة على مكانٍ

(1) يُنظر: التَّصريف الملوكي ص 9.

(2) ما بين القوسين على متن الشّافية ص 9.

(3) شرح شافية ابن الحاجب المشهور بـ (كمال) ص 277.

(4) شرح الملخَّص 24. ويُنظر: المنصف 120/2. التّصريف الملوكي ص 18.

واحد، وهو بعد (هاء الغيبة). ومِن الأمثلة على هذا الاستعمال قول محمد بن عبد الله (ت 819هـ) في بيتٍ لِتَمِيمِ بنِ مُقْبِل [1]:

لَا يُـبْعِدُ اللهُ إِخْـوَانَاً لَـنَا ذَهَـبُوا   لَـمْ أَدْرِ بَعْـدَ غَـدَاةِ البَـيْنِ مَـا صَـنَعْ

: (أي ما صنعُوا. وكذلك تُحذف الصِّلة مِن الضَّمير في (ضَرَبَهُ، وبِهِ، ومنْهُ، وعَلَيهِ) لضعفها) [2]. ويُقْصَدُ بالصِّلة - هنا - الواو في (منهمو)، والياء في (بهي). فسُمِّيت (الواو والياء) في المثالينِ بكتب الصَّرف (الصِّلة).

6 - مصطلح (البدل) : وهو أيضاً مِن المصطلحات المختلفة الاستعمال في علمي الصَّرف والنَّحو. وكما هو معروف أنَّ البدل في النَّحو هو: (التَّابع المقصود بلا واسطة) [3]. أمَّا في الصَّرف فهو: (جعل حرف مكان حرفٍ غيره) [4]. ومِن الأمثلة - مِن كتب الصَّرف - على ذلك: (وأمّا البدل فقولهم في: قرأتُ: قَرَيْتُ) [5].

إضافات كُتُبِ الصَّرف على المصطلح النَّحويّ:

أضافتْ كُتُبُ الصَّرف مصطلحات مهمَّة إلى النَّحو العربي، هي:

1- مصطلحات الفعل الماضي: وسمَّى صاحب (دقائق التَّصريف)

(1) هذه رواية صاحب (الكفاية في النَّحو) ص 209. ورواية الدّيوان ص 168:

لا يُـبْعِدُ اللهُ أَصْـحَاباً تَـرَكْتُهُمُ   لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ وَمَا صَنَعُوا

وعلى رواية الدِّيوان لا شاهد فيه.

(2) الكفاية في النَّحو ص 209. ويُنظر: شرح الشَّافية 309/2.

(3) شرح الحدود النّحويَّة ص 125. ويُنظر: التَّعريفات ص 30.

(4) الشّافية ص 14. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 193/1.

(5) دقائق التَّصريف ص 529.

الفعل الماضي عدَّة مصطلحات؛ فقال: (ويُسمَّى الماضي ماضياً، وواجباً، وعائراً، ومعرًّى)[1]. وهذا تفصيل لتلك المصطلحات:

- الماضي: قال: (وسُمِّي ماضياً لأنَّه مفروغ منه، ولوقوعه في الزَّمان الماضي)[2].

- الواجب: وقال في تسمية الواجب: (لأنَّه وَجَبَ. أي سَقَطَ وفَرَغَ منه. مأخوذ مِن قولهم وجب علينا الحائط[3]. إذا سقط)[4]. فذهاب الزَّمان أسقط حدث الفعل.

- العائر: وقال في حدِّه: (وسُميَّ عائراً. لأنَّه عار. أي: ذَهَبَ[5])[6]. والمزاوجة بين المعنيين واضح، فالماضي ما ذهب، والعائر كذلك.

- المعرَّى: وقال أيضاً: (وسُميَّ معرّىً، لأنَّه عُرِّي من الحروف العوامل والزَّوائد والحوادث والكواسي)[7].

2- مصطلحات أقسام (الفعل الماضي): قسَّم صاحب

---

(1) ص 26.

(2) دقائق التَّصريف ص 27.

(3) يُنظر: لسان العرب 794/1 (وجب). المصباح المنير ص 385. المعجم الوسيط 2/ 112.

(4) دقائق التَّصريف ص 27.

(5) يُنظر: لسان العرب 612/4 (عور). المصباح المنير ص 260.

(6) دقائق التَّصريف ص 27.

(7) دقائق التَّصريف ص 27.

(دقائق التَّصريف) الفعل الماضي ثلاثة أقسام، وذلك حسب تقدير زمانه وتحديده، وهي:

- مصطلح (النَّصِّ) : وعرَّف به فقال: (ما وافقَ لفظُهُ لفظَ الماضي ومعناه معناه، مثل قوله: ﴿ضَرَبَ الله مَثَلاً عَبْداً مَمْلُوكاً﴾[1]...)[2]. أي ما كان الفعل الماضي المستعمل بزمانهِ الماضي فهو (النَّصُّ).

- مصطلح (الممثّل) : وهو: (ما كان لفظُهُ لفظَ الماضي ومعناه لمستقبل الزَّمان ومستأنفه. مثل قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿أَتَى أَمْرُ الله فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[3] أي: يأتي، يعني يوم القيامة)[4]. الممثّل إذن هو ما كان لفظه الماضي وزمانه للمستقبل مِن الزَّمان.

- مصطلح (الرَّاهن) : هو عنده المقيم على حالة واحدة. مثل قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَانَ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً﴾[5]. ألا ترى أنَّه كان قديراً، واليوم أيضاً هو قديرٌ، وبعد اليوم قدير)[6].

والحقُّ أنَّنا لو أنعمنا النَّظر في هذه التَّقسيمات؛ لتوصَّلنا إلى أنَّها تستندُ على دراسة النَّصِّ دراسةً سياقيّة تقتربُ مِمّا يدرسُهُ الباحثون المُحدَثون المتأثِّرون بالنَّظريات الغربيّة الحديثة، وربَّما تفوقها، إذا أخذنا بنظر الاعتبار،

---

(1) سورة النَّحل / 75.

(2) دقائق التَّصريف ص 17.

(3) سورة النَّحل/1.

(4) دقائق التَّصريف ص 17.

(5) سورة الأحزاب /27.

(6) دقائق التَّصريف ص 19.

فَرْقَ الزَّمانِ بين هذه الدِّراسة والدِّراسات الحديثة.

3- مصطلحا (الحوادث والكواسي) : وقال صاحب (دقائق التَّصريف): (فإذا أخبرتَ عنه بالفعل المضمر قلتَ: فُعِلَ. برفع الفاء فَرْقاً بين المضمر والظَّاهر. وخفضتَ العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زِنة (فُعَلَ) نحو: عُمَرَ، وزُفَرَ، وقُثَمَ وما أشبهها.

ونصبتَ اللّام مِن الفعلين جميعاً لتعربهما مِن الحروف العوامل، والزَّوائد، والحوادث، والكواسي. وهي: الياء، والتّاء، والنُّون، والألف)[1].
ولم أجد تخريجاً، في كُتُبِ المعجمات واللُّغة، يُفسِّر هذا الاستعمال أو يُبرِّره.

4- مصطلح (الفعل المضمر) : ويُقصد به الفعل المبنيّ للمجهول. قال صاحب (دقائق التَّصريف): (إذا أخبرتَ عن الرَّجل بالفعل الماضي قلتَ: فَعَلَ... فإذا أخبرتَ عنه بالفعل المضمر قلتَ: فُعِلَ)[2].

5- مصطلح (المُطلق) : وعَنَى به صاحب (دقائق التَّصريف): (المصدر). قال: (ولولا أنّه معرَّف عن حذف اسم مضاف اليه وتعريفه قائمٌ فيه مقام الاسم المحذوف الذي هو مضاف إليه لم يجزْ تغييره لو حُذفنا منه، لأنَّ التَّفضيل في الأصل: مصدرٌ وفعلٌ مطلق)[3].

6- مصطلح (المبتدأ المخزول العوامل) : وقُصِدَ به اسم الفعل، والاسم المنصوب في أوَّل الكلام. قال صاحب (دقائق التَّصريف): (حُكْمُ:

---

(1) دقائق التَّصريف ص 15.

(2) ص 15. ويُنظر فيه: ص 207.

(3) ص 237.

فيما تُغيِّر ألفاظه في أصل البناء من المنصوبات المبتدآت المخزولة العوامل عند التَّرتيب... مِن ذلك قولهم: (سُبحانَ الله)...) [1].

هذه أشهر المصطلحات المُضافة إلى مصطلحات النَّحو العربيِّ، وكُلُّها كانتْ مِن كتاب دقائق التَّصريف.

ثالثاً: كُتُبُ البلاغة:

لن نضيف هنا جديداً إذا تحدّثنا ثانيةً عن علاقة النَّحو بالبلاغة، ولكنَّنا نُتمِّم مطالب كُتب البلاغة فيما يخصُّ المصطلح النَّحويّ:

تنوّع المصطلح النَّحويّ وتداخله:

مِن المصطلحات المُتَنوّعة في كتب البلاغة:

1 - مصطلح (الوصل) : وهو مِن مصطلحات علم القراءات [2]، وعلم العَرُوض [3]، إلَّا أنَّه استُعمل في علم البلاغة أيضاً، ويُقصد به حينئذٍ:

- حرف العطف: (الوصل عطفُ بعض الجمل على بعضٍ، والفصل تركه) [4]. أي الوصل هو العطف، والفصل هو عدم استعمال حروف العطف. وقد أثبتَ الجرجانيُّ أنَّ الوصل يستعمل على أنَّه العطف، قال: (الوصل: عطفُ بعض الجمل على البعض) [5].

---

(1) ص 448.

(2) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 356/4. مصطلحات علم القراءات القرآنية ص 340 - 341.

(3) يُنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ص 262.

(4) الإيضاح في علوم البلاغة 147/1.

(5) التَّعريفات ص 137.

- التَّعدِّي: جاء الوصل في كُتُبِ البلاغة بمعنى (التَّعدِّي)، قال الشَّيخُ عبد الرَّحيم بن أَحمد العبّاسيّ (ت 963 هـ)، في قول الشَّاعر [1]:

كَمَا أبْرَقَتْ قَوْماً عِطَاشاً غَمَامَةٌ ... فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجلَّتِ

: (... والمعنى: أبرقتِ الغمامةُ للقومِ، فحذف الجارَّ وأوصل الفعل) [2]؛ أي عداه.

2 - مصطلح (المصدر) : وجاء في كتب البلاغة في معنيين:

- بمعنى المَفعول المُطلق، قال السَّكاكيُّ: (وأمّا الحالة المقتضية لتقييده فهي إذا كان المُراد تربية الفائدة كما إذا قيدته بشيء مِمَّا يتَّصل به مِن نحو المصدر، كنحو: ضربتُ ضرباً شديداً) [3].

- بمعنى الحدث، وهذا هو معناه الأصل، وقيلَ في تَعريفه: (هو الاسم الذي اشتُقَّ منه الفعل وصدر عنه) [4]. وجاء في كُتُبِ البلاغة: (وأمَّا الفعل فهو دالٌّ على وقوع المصدر في زمانٍ معيَّن) [5]. أي دالٌّ على وقوع الحدث.

3- مصطلح (الوصف) : جاء في هذه المؤلَّفات بمعنيين:

- بمعنى المصدر والمُشتقَّات. قال العباسيُّ: (أنَّ (كُلَّ) إذا تأخَّرتْ عن أداة النَّفي سواء كانت معمولةً لها أو لا... وأفاد الكلام ثبوت

---

(1) لم أهتدِ لقائلٍ له: يُنظر: أسرار البلاغة ص 88. الإيضاح في علوم البلاغة 34/2.

(2) معاهد التَّنصيص 51/2.

(3) مفتاح العلوم ص 100.

(4) التّعريفات ص 120.

(5) الطّراز 35/1.

الفعل أو الوصف لبعضٍ ما أُضيفَ إِليه (كلٌّ) إنْ كانت في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف الذي حمل عليها..)[1]. فالوصفُ هنا؛ المصدر والمُشتقُّ.

- بمعنى (الصِّفة) التي هي مِن التَّوابع؛ قال السَّكاكيُّ: (تلك الأنواع الخمسة البدل والوصف والبيان والتأكيد واتِّباع الثّاني الأوَّل في الإعراب بتوسُّط حرف)[2]. والوصف هنا بمعنى (الصِّفة) التّابع.

ومِن المصطلحات المُتداخلة في كُتُب البلاغة:

1- مصطلحات (ضمير الفصل): استعمل البلاغيُّون مصطلحات نحويّة قصدُوا معنى مصطلح (ضمير الفصل) ؛ وهي:

- الأمر: وهو عينه مصطلح (الفصل) قال عبد القاهر الجُرجانيُّ: (ومن خصائصها[3] أنَّك ترى الضَّمير الأمر والشّأن معها مِن الحُسن واللُّطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه بل تراه لا يصلح حيثُ صَلَحَ إلَّا بها)[4].

- الشّأن والقصّة: قال القزوينيُّ: (... وهو السِّرُّ في التزام تقديم الشَّأن أو القصَّة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[5].)[6].

2- مصطلحات (المبتدأ والخبر): استعمل البلاغيُّون مصطلحين

---

(1) معاهد التَّنصيص 146/1.

(2) مفتاح العلوم ص 120.

(3) أي: (إنَّ).

(4) دلائل الإعجاز ص 299.

(5) سورة الإخلاص/1.

(6) الإيضاح في علوم البلاغة69/1. ويُنظر: دلائل الإعجاز ص 153. مفتاح العلوم ص 93. شرح التَّلخيص ص 9. الطِّراز76/2.

للمبتدأ، هما:

- المسند إليه: فمن استعمال البلاغيين له، قول العباسيِّ في بيت أَبي العلاء المعرّي [1]:

وَالَّـــذِي حَـــارَتِ البَـــرِيَّةُ فِـــيْهِ حَـــيَوَانٌ مُـــسْتَحْدَثٌ مِـــنْ جَمَـــادِ

: (والشَّاهد فيه: تقديم المسند إليه على المسند لتمكُّن الخبر في ذهن السَّامع لأنَّ في المبتدإ تشويقاً إليه) [2].

- المبتدأُ: قال عبد القاهر الجرجانيُّ: (وإذا نظَرتُم إلى قولنا: (زيدٌ مُنطلقٌ)، لم تحتاجُوا مِن بعده إلى شيءٍ تعلمُونَهُ في الابتداء والخبر) [3].

أمَّا مصطلحات (الخبر) فَرَأيناها مستعملة في النَّصَّين السَّابقين وهما (الخبر) و(المسند).

3- مصطلحات (المَفعول المُطلق): استعمل البلاغيُّون له مصطلحين:

- المصدر: وقد مثَّلنا له عند حديثنا عن المصطلحات المُتنوِّعة في كتب البلاغة.

- المَفعول المُطلق: (وللتَّحقير نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [4] أي ظنّاً حقيراً ضعيفاً؛ إذ الظَّنُّ مِمّا يقبل الشّدَّة والضُّعف فالمفعول المُطلق ها هنا

(1) سقط الزّند ص 115.

(2) معاهد التَّنصيص 136/1.

(3) دلائل الإعجاز ص 82. ويُنظر: معاهد التَّنصيص 100/1.

(4) سورة الجاثية/32.

للنَّوعية لا للتَّأكيد)[1].

المصطلحات المُشتَرَكة بين العِلْمَين:

مصطلحات مُشتركةٌ كثيرةٌ بين عِلم النَّحو، وعِلم البلاغة، منها:

1- مصطلح (الخبر) : وهو مِن أشهر المصطلحات في العِلْمَين. فهو في البلاغة: (... إنْ كان لنسبتِهِ خارج تُطابقه أو لا تُطابقهُ فخبر، وإلّا فإنشاءٌ)[2]. وقد فسَّر هذا القول؛ بأنَّ الكلام إذا كان مُطابقاً للواقع فهو صادقٌ، وإنْ لم يكن فالخبر كاذبٌ[3].

أمَّا في النَّحو فهو: (ما تحصل به الفائدة معَ مبتدإ غير الوصف..)[4].

وقد وضَّح ابن فارس الفرق بين اللُّغة والبلاغة في الخبر، فقال: (أمَّا أهل اللُّغة فلا يقولُون في الخبر أكثر مِن أنَّه إعلام... وأهل النَّظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه...)[5]. ومِن هذا يتبيَّن الفرق بين المصطلحين.

2- مصطلح (الكناية) : هذا من المصطلحات المَشهورة في علم البِلاغة، ويُقصد به فيه: (أنْ يريد المُتكلِّم إثبات معنىً مِن المعاني فلا يذكرُهُ باللَّفظ الموضوع له في اللُّغة ولكنْ يجيءُ إلى معنى هو تاليه وردفُهُ في

---

(1) المطوّل ص 218. دلائل الإعجاز ص 49. شرح المختصر 85/1.

(2) التَّلخيص ص 38.

(3) يُنظر: المطوّل ص 141 - 142. شرح المختصر 37/1 - 38.

(4) شرح الحدود النّحويَّة ص 97. شرح الآجروميّة 255/1.

(5) الصَّاحبي ص 179.

الوجود فيُومِئ به إليه ويجعله دليلاً عليه)[1]. هذا مفهومه في البلاغة.

أمَّا في النَّحو فأمره مختلفٌ وإنْ كان هناك خيط يربط بين المعنيين، وقد أوضح الخوارزميُّ معناه: (الكِناية: ذِكْرُ مُجملٍ وإرادةُ مُفَصَّلٍ)[2]. ومهما يكنْ مِن شيءٍ فإنَّه استُعمل في النَّحو في شكلين اثنين:

الأوَّل: الكناية عن الأعداد. قال الزَّمخشَريُّ: (الكنايات: وهي كم وكذا وكيت وذيت)[3].

الآخر: بمعنى الضَّمير: بنوعيه المنفصل والمتَّصل، (ويُطلق الكنايةُ أيضاً على الضَّمير لأنَّه يُكنى به عن مُتكلِّم، أو مُخاطب، أو غائب تقدَّم ذكره)[4].

3- مصطلح (الخالفة) و(المُخالفة): وهو مصطلح يعني في كُلِّ علمٍ مِن العِلمَينِ أيضاً غير ما يعنيه الآخر. ففي علم البلاغة هو: (أنْ تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، أعني[5] على خلاف ما

(1) دلائل الإعجاز ص 105. ويُنظر: المثل السَّائر 170/2. الطِّراز 186/1 - 190. التَّلخيص ص 337. الإيضاح في علوم البلاغة 318/2. المطوَّل ص 639 - 640. شرح المُختصر 132/2. التَّعريفات ص 105. خزانة الأدب وغاية الإرب 264/2. كشاف اصطلاحات الفنون 57/4 - 64. معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها 154/3.

(2) شرح المُفصل/التَّخمير 303/2.

(3) المُفصل ص 179.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 58/4. ويُنظر: التَّعريفات ص 105.

(5) الكلام للإمام التَّفتازانيّ.

ثبت عن الوضع (نحو)[1] الأَجْلَلِ[2] بفكِّ الإدغام)[3]. ففي البلاغة إذن أنْ تأتي الكلمة على خلاف وضعها في اللُّغة والنَّحو. أمَّا في النَّحو فقد استُعمل في شكلين:

الأوَّل: استُعملَ هذا المصطلح في عامل النَّصب في الظَّرف الواقع خبراً؛ إذ (ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الظَّرف ينتصبُ على الخلاف إذا وَقَعَ خبراً للمبتدإ، نحو: (زيدٌ أمامكَ، وعمرٌو وراءَكَ) وما أشبه ذلكَ)[4].

الآخر: استُعملَ أيضاً بمعنى (اسم الفعل)، فقد قَسَّمَ أحمد بن صابر الكلام العربي إلى أربعة أقسامٍ هي: الاسم، والفعل، والحرف، والخالفة، والأخيرة اسم الفعل[5].

هذه هي أشهر المصطلحات المُشتَرَكة بين العِلمَين، على أنَّ ثمَّة مصطلحات أُخرى مشتركة بينهما، مثل: مصطلح (التَّعليق)[6]، ومصطلح

---

(1) ما بين القوسين مِن كتاب (التّلخيص) ص 25.

(2) كلمة في رجز لأبي النَّجم العِجليّ، وتمامه:

الحَمْدُ لله العَلِيّ الأَجْلَلِ

ديوانه ص 337.

(3) المختصر 17/1. ويُنظر: المُطوّل ص 119.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف 245/1. المسألة (29).

(5) يُنظر: همع الهوامع 7/1. بغية الوعاة 311/1.

(6) يُنظر: دلائل الإعجاز ص 48. مفتاح العلوم ص 180. الإيضاح في علوم البلاغة 1/ 102.

(التَّطويل، والمطوَّل) [1]، ومصطلح (الصِّفة) [2]، ومصطلح (الاعتراض) [3]، ومصطلح (الاختصاص) [4]، وغيرها.

إضافات كُتُب البلاغة إلى المصطلح النَّحويّ:

أضافات كُتُبِ البلاغة عدداً مِن المصطلحات النَّحويّة إلى رصيد المصطلح النَّحويّ، وهي:

1- مصطلح (السَّبب) : ويُقصد به في كتب البلاغة (المفعول لأجله)؛ قال السَّكاكيُّ: (وأمَّا الحالة المقتضية لتقييده فهي إذا كان المراد تربية الفائدة كما إذا قيَّدته بشيءٍ مِمَّا يتَّصل به مِن نحو المصدر كنحو ضربتُ ضرباً شديداً أو ظرف الزَّمان كضربتُ يوم الجُمُعة، أو ظرف المكان كنحو: ضربتُ أمامكَ، والسَّبب الحامل كنحو ضربتُ تأديباً. ومررتُ جبناً) [5]. فمِن خَلَلِ المثل عرفنا أنَّه (المفعول لأجله). وقال القزوينيُّ: (وله ملابسات [6]، يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزَّمان، والمكان، والسَّبب) [7]. فلم يبقَ من

(1) يُنظر: المثل السّائر 109/2. وفيه أيضاً المصطلح بمعنى (الطَّويل) 72/2. المطوَّل ص 107.

(2) مفتاح العلوم ص 182. المطوَّل ص 376. شرح المُختصر 180/1.

(3) يُنظر: المثل السّائر 163/2. خزانة الأدب وغاية الإرب 79/2. معاهد التَّنصيص 270/1. 271/2. معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها 243/1 - 247.

(4) يُنظر: دلائل الإعجاز ص 324. المطوَّل ص 221. شرخ المختصر 87/1.

(5) مفتاح العلوم ص 100.

(6) أي: (علاقات).

(7) التَّلخيص ص 46. الإيضاح في علوم البلاغة 22/1.

المفعولات التي ذكرها في هذا النَّصِّ غير (المفعول لأجله)، فذكره باسمِ (السَّبب).

ولو عُدنا إلى تعريفات (السَّبب) لوجدنا أنَّ المقصود منه هو: (كُلُّ شيءٍ يتوسَّل به إلى مطلوب)(1). وقيل إنَّ السَّبب هو في معنى العلّة(2). وهذه المعاني قريبة لمعنى (المفعول لأجله)؛ فتعريفه في النَّحو هو: (المصدر القلبيُّ، الفَضْلةُ، المعلِّل لحدثٍ شاركَهُ وقتاً وفاعلاً)(3). لهذا جاء المعنيان متقاربينِ.

2- مصطلح (الفسخ) : وهو لغةً بمعنى النَّقض(4). وهو من المصطلحات الفقهيّة، واستُعمل في بابينِ مِن أبوابهِ، باب المناسك، ويُقصد به: (فسخ العُمرة: نقضُها وإبطالها قبل تمامها)(5). وباب الطَّلاق: (والفرق بين فسخ النِّكاح والطَّلاق: أنَّ لا ينقضُ شيئاً مِن عدد الطَّلاق؛ بخلاف الطَّلاق فإنَّه ينقضُ به عدد الطَّلاق أي الثَّلاث)(6). ولم يختلف استعمال البلاغيين لهذا المصطلح عن استعمال الفقهاء، فالمقصود به هو نقضُ القاعدة النَّحويّة، فلا غاية بعد ذلك للإبقاء على تلك القاعدة النَّحويّة، وبالتّالي لا حاجة للمصطلح النَّحويّ المُستعمل في القاعدة. قال التفتازانيُّ: (... إنَّ الفاعل هو الذي لا

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 315/2. ويُنظر: التَّعريفات ص 68.

(2) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون 318/2.

(3) شرح الحدود النّحويَّة ص 106.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 411/3.

(5) طِلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهيّة ص 60.

(6) كشاف اصطلاحات الفنون 411/3.

يتقدَّم بوجه ما، وأمَّا التَّوابع فتحتمل التَّقديم على طريق الفسخ، وهو أنْ يَفسخَ كونه تابعاً ويُقدَّم، وأمَّا لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً، لاستحالة تقديم التّابع على المتبوع مِن حيث هو تابع) [1].

إنَّ (الفسخ) او النَّقض سيكون في قاعدة التَّوابع عندما يتقدَّم التَّابع على المتبوع. فلا يكونُ إعراب الاسم المُتقدِّم صفةً أو بدلاً أو معطوفاً أو توكيداً، فمثلاً: (زيدٌ الكاتب)؛ فالكاتب تابع، ولكنَّ (الكاتب زيدٌ) ليس كذلك؛ لانفساخ القاعدة في هذا الباب.

رابعاً: كُتُبُ العَرُوض والقوافي:

قدّمتْ كُتُبُ العروض والقوافي مصطلحات نحويّة، وهذه دراسة حولها:

المصطلحات المُشتَرَكة بين العِلْمَين:

ثمَّة مصطلحات مُشتركة بين العلمين إلَّا أنَّها تعني في كُلِّ علمٍ مِن العلمين شيئاً غير ما تعنيه في صاحبه. ومنها:

1- مصطلح (المضمر) : ويُقصد به في النَّحو - كما هو معروف - الضَّمير. ويُعرِّفونه في النَّحو على أنَّ المضمرات: (ما دلَّت وضعاً على مُتكلِّم، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ) [2].

---

(1) شرح المختصر 102/1.

(2) شرح الحدود النّحويَّة ص 67. ويُنظر: التَّعريفات ص 120. كشاف اصطلاحات الفنون 111/3.

أمَّا في العروض فهو: (ما سُكِّنَ ثانيه المُتحرِّك)[1]؛ أي: تحوَّلَ (مُتَفَاعِلُن/ ن ن – ن –) إلى (مُتْفاعِلُن/ – – ن –). وكثيراً ما يحدثُ الإضمار في هذه التَّفعيلة.

2- مصطلح (الإشارة) : مصطلح يُقصد به في النَّحو (اسم مُظهَرٌ دلَّ بإيماء على حاضر، أو أنزل بمنزلتِهِ)[2]. وألفاظِهِ هي، (هذا، وهذه، وهذان...).

ويُقصَدُ به في علم العَرُوض: (اشتمال اللَّفظ القليل على المعاني الكثيرة)[3].

والحقَّ إنَّ هذا المصطلح ليس مِن صُلْبِ دراسة العَرُوض والقوافي، وإنَّما هو مِن متمِّمات العمل العَرُوضيّ؛ لذا قال التَّبريزيُّ في هذا المصطلح، وطائفة أُخرى مِن مصطلحات علم البديع: (ومِمّا يحتاج إليه وتجب معرفته مِن صنعة الشِّعر ما أذكره لك، وهو: التَّطبيق، والتَّجنيس... والإشارة...)[4]. لذا سُوِّغَ ذكره هنا.

3- مصطلح (المُتَعدِّي) : في النَّحو - كما هو معروف - الفعل الذي لا يكتفي بالفاعل بل يتعدَّى إلى المفعول به؛ لذا يُسمَّى الفعل

(1) العقد الفريد 235/6. ويُنظر: الكافي في العروض والقوافي ص 101. معجم مصطلحات العروض والقوافي ص 156.

(2) شرح الحدود النّحويَّة ص 73. ويُنظر: التَّعريفات ص 22. الكُليّات ص 120.

(3) الكافي في العروض والقوافي ص 130.

(4) الكافي في العروض والقوافي ص 125.

المتعدِّي[1]. أمّا في العَرُوض فهو: (واو تلحقُ الوصلَ الذي هو هاءٌ ساكنةٌ زائداً على الوزن غير محتَسَب به في التَّقطيع)[2]. ومِن الأمثلة على ذلك قول الشَّاعر:

تَنْفُشُ مِنْهُ الخيلُ مَا لَا تَغْزِ لُهْ[3]

فيُروى:

تَنْفُشُ مِنْهُ الخَيْلُ مَا لَا تَغْزِلُهُو[4]

فالواو في (تغزلهُو) هي المُتعدّي.

خامساً: كُتُبُ الأَدب ونقده:

الشِّعر والنَّثر مِن المصادر المُهمَّة التي اعتمد عليها النَّحويُّون. فلا يخلو كتاب في اللُّغة والنَّحو منهما؛ لأنَّهما عماد الدِّراسات النَّحويّة واللُّغويّة بعد القرآن الكريم والسُّنّة النّبويّة.

وقد رأينا أنَّ كتبَ الأدب ونقده تهتمُّ بالنَّحو العربي في معالجة النَّصوص الشِّعريّة والنَّثريّة. ونقدّم الآن طائفة أُخرى من تلك النُّصوص.

تنوُّع المصطلح النَّحويّ وتداخله:

مِن المصطلحات المُتنوِّعة في هذه المؤلَّفات:

1- مصطلح (الابتداء) : وجاء في معنيين:

---

(1) يُنظر: التّعريفات ص 113. شرح الحدود النّحويَّة ص 85.

(2) الكافي في العروض والقوافي ص 114. ويُنظر: القوافي ص 41.

(3) الرَّجز لأبي النَّجم العِجلي. ديوانه ص 320.

(4) القوافي ص 41.

- بمعنى العامل المعنويُّ: قال النَّحاس في قول طَرفَة [1]:

لِخَـوْلَةَ أَطْـلَالٌ بِبُـرْقَةِ تَهْمَـدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

: (والأَطلال مرفوع بالابتداء، وإنْ شئتَ بالظَّرف) [2].

- بمعنى (المبتدإ): قال الشَّريشيُّ: (وينتصبُ (لاحولَ ولا قوّةَ) بالتَّبرئة وإنْ شئتَ رفعتَ حولاً بالابتداء، ونصبت قوّةً بالتَّبرئة) [3].

2- مصطلح (الظَّرف) : واستُعمل في شكلين:

- بمعنى الجارِّ والمجرور: ومثاله ما جاء في شرح النَّحاس لبيت طرفة المذكور في الفقرة

السّابقة: (والأطلال مرفوع بالابتداء، وإنْ شئتَ بالظَّرف) [4]. والمقصود به (الجارُّ والمجرور).

- الظَّرف بمعناه المعروف: قال التّبريزيُّ: (... وكذلك ظروف الزَّمان، إذا أُضيفتْ إلى الأفعال الماضية، أَو اسم متمكِّن، بَنيتَ معها...) [5].

3- مصطلح (الصِّلة) : مررْنا على هذا المصطلح غير مرَّة، ونوردُهُ هنا لكثرة معانيه في كُتُبِ الأدب ونقده؛ واستعمالاته هي:

- بمعنى الزِّيادة: وهذا معنى شائع في كتب النَّحو وغيرها. قال

---

(1) ديوانه ص 6.

(2) شرح القصائد التّسع 208/1.

(3) شرح مقامات الحريريّ 137/1.

(4) شرح القصائد التّسع 208/1.

(5) شرح القصائد العشر ص 37.

الأخفش الأصغر (ت 315 هـ) في بيتٍ لعمرِو بن قَمِيئة [1]:

فَقُلْنَا: هِي النُّهْبَى، وَحَلَّ حَرَامُهَا وَكَانَتْ حِمَىً، وَمَا قَبْلَنَا فَنُبِيْحُهَا

: (... يقول: ما كان يمنع حلَّ لنا، فأَبحناه، وقد كانت حرامًا. و(ما) ههنا صِلة، معناها التّوكيد) [2].

- بمعنى (صِلة الموصول): وقال المرزوقيُّ مُبيّناً أوجه الشَّبه بين (الصِّفة)، و(الصِّلة): (صِفة كالصِّلة فكما لايجوز حذف فيه وأَشباهه مِن الصِّلة، كذلك لايجوز حذفها مِن الصِّفة) [3].

- وتأتي بمعنى (التَّعلُّق)، كما هو الحال في تعلُّق (الجارّ والمجرور) والظَّرف. قال الأنباريّ، في بيتٍ لتأبَّطَ شرّاً [4]:

حَتَّى نَجَوتُ وَلمَّا يَنْزِعُوا سَلَبِي بِوَالِهٍ مِنْ قَبِيضِ الشَّدِّ غَيْدَاقِ

: (... والباء التي في (وَالِهٍ) صِلة (نَجَوتُ)...) [5]. أي: أنَّ الباء متعلِّقة بالفعل (نجوتُ).

ومِن المصطلحات المُتداخلة في كتب الأدب ونقدِهِ:

---

(1) ديوانه ص 36.

(2) الاختيارين ص 447. ويُنظر فيه: ص 144، 248. ويُنظر في غيره: شرح المفضَّليات ص 418، 506. شرح ديوان الحماسة (المرزوقيّ) 1108/3. شرح ديوان الحماسة (التبريزيّ) 4/2.

(3) شرح ديوان الحماسة 34/1. شرح القصائد السّبع ص 33، 50. شرح القصائد العشر ص 32.

(4) ديوانه ص 106.

(5) شرح المفضّليات ص 11. ويُنظر: شرح القصائد السَّبع ص 146.

1- مصطلحات (المفعول فيه): واستُعمل له:

- النَّصب على الظَّرف: وهو الأكثر استعمالاً في هذه المؤلَّفات.

قال البَطليوسيُّ في بيتٍ لامرئ القَيس[1]:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيْطُ بِنَا مَعَاً عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرُأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

: (وقد يُنْصَبُ على الظَّرف وإنَّما يُنصب على الظَّرف لأنَّهم كثَّر استعمالهم إيَّاها مضافة فقالُوا جئتَ معاً وجئتَ مَن مَعَكَ. فصار بمنزلة أمام)[2].

- النَّصب على الصِّفة: وقال الأنباريُّ في شرح امرئ القيس[3]:

كَدِيْنِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

: (وأُمُّ الحُوَيْرِثِ مخفوضة بمِن، وقبلَ منصوبة على الصِّفة)[4].

- النَّصب على المحل: وقال الأنباريُّ في قولِ امرئ القيس[5]:

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ

: (... وفُويقَ الأرضِ منصوب على الحال...)[6]. أي: على الظَّرف.

---

(1) ديوانه ص 11.

(2) شرح الأشعار السّتة 77/1. ويُنظر: شرح القصائد العشر ص 167. شرح ديوان الحماسة (التّبريزي) 85/1. شرح المفضّليات (التّبريزي) 15/1.

(3) ديوانه ص 9.

(4) شرح القصائد السّبع ص 29. ويُنظر: جمهرة أشعار العرب 268/1. شعر الأخطل 2/ 446.

(5) ديوانه ص 23.

(6) شرح القصائد السّبع ص 90.

- النَّصب على الوقت: وقد أكثَرَ ابنُ الأَنباريِّ مِن استعماله، بمعنى المفعول فيه. قال في قول عنترة[1]:

أَثْنِي عَلَيَّ بِمَا عَلِمْتِ فَإِنَّنِي ... سَمْحٌ مُخَالَقَتِي إِذَا لَمْ أُظْلَمِ

: (... وإذا منصوبة على الوقت)[2]؛ لأنَّها ظرفٌ لما يُستقبلُ مِن الزَّمان.

2- مصطلحات (التَّنوين): وجاء في كُتُبِ الأدبِ ونقده في مصطلحين؛ وذُكِرَا في نصٍّ واحد للأنباريِّ عند شرحه لقول تأبّط شرّاً[3]:

لَا شَيءَ أَسْرَعَ مِنِي لَيْسَ ذَا عُذَرٍ ... وَذَا جَنَاحٍ بِجَنْبِ الرِّيْدِ خَفَّاقِ

: (والنَّصب في أفعل جائزٌ في النَّحو تتبعه النَّكرة والرُّواة على الرَّفع... وإذا رأيتَ النَّعت الذي بعد النَّكرة واقعاً كقولك لا رجُلاً ضارباً زيداً ومتعلّقاً بالجارية آثرتِ العربُ فيه النَّصب بالنُّون إذا نصبتَ الاسم... وإنَّما آثرتِ العربُ التَّنوين في الواقع لأنَّه في معنى يفعل فتباعدَ مِن معنى الاسماء)[4].

3- مصطلحات (الزِّيادة): واستُعمل له مصطلحات كثيرة؛ هي:

- الزِّيادة: قال أبو الفرج الأصفهانيُّ في توضيح بيت حسّان بن ثابت[5]:

---

(1) ديوانه ص 205. برواية: (مخالفتي إذا لم).

(2) شرح القصائد السَّبع ص 336.

(3) ديوانه ص 106. وفي المفضليات برفع (أسرع) ص 8.

(4) شرح المفضّليّات ص 9. ويُنظر: مصطلح (النُّون): الموازنة 490/1.

(5) ديوانه 307/1.

أَجْمَعَـتْ عَمْـرَةُ صُـرْماً فَابْتَكِـرْ إِنَّمَـا يُـذْهَنُ لِلْقَلْـبِ الحَـصِرْ

: (يريدُ يُذْهنُ القلب فأَدخلَ اللّام زائدَة للضَّرورة)[1].

– اللَّغو: قال الأَشناندانيُّ (ت 288هـ) في قول الشَّاعر[2]:

أَلَا للهِ مَـا مِـزْدَى حُـرُوْبٍ حَـوَاهُ بَـيْنَ حِـضْنَيْهِ الظَّلِـيْمُ

: (.. (أَلَا للهِ ما)، (ما) ههنا: لغوٌ)[3]. أي: زائدة.

– الإقحام: جاء في شرح لبيت الأخطل[4]:

حَمَلَـتْ لِـرَبَّتِهَا، فَلَمَّـا عُـوْ لِـيَتْ نَـسَلَتْ، تُعَارِضُـهَا مَـعَ الأَظْعَـانِ

: (أَراد: حملتْ ربَّتها، فأقحم اللّام)[5].

– الحشو: قال المرزوقيُّ في قول المِرار الفَقْعَسِيّ[6]:

وَلِلْحُلُـمِ خَيْـرٌ فَـاعْلَمَنَّ مَغـبَّةً مِـنَ الجَهْـلِ إِلَّا أَنْ تُـشْمَسَ بِـالظُّلْمِ

: (وقوله (فاعْلَمَنَّ) حشو، فإنْ قيل: كيف اختِيرَ هذا البيتُ بهذا الحشو، والمُـتكلِّمُ إذا استُعملَ في كلامهِ مع المُخاطب اعلم واسمع وما يجري مجراهما، عُدَّ ذلك منه عِيًّا؟ قلتَ: إنَّ هذهِ اللَّفظةَ في هذا المكان مُحتاجٌ إليها في عُمْدَة المعنى المقصود، وإنَّ ما أشرْتَ إليه إنَّما يكون زوائد وفُضولاً ولا

(1) الأغاني 13/3.

(2) لم أَهتدِ لقائل البيت. يُنظر: لسان العرب 376/12 (ظلم).

(3) معاني الشِّعر ص 108.

(4) شعر الأَخطل 232/1.

(5) شعر الأَخطل 232/1.

(6) شعره ضمن (شعراء أُمويُّون) 482/2.

يُحتاج اليه) [1].

المصطلحات المُشتَرَكة بين العِلْمَين:

نجد مصطلحات مشتركة بين علم النَّحو، وعلم الأدب ونقدِهِ، كما لاحظنا ذلك معَ العلوم العربيّة الأُخرى، ومِن المصطلحات المُشتَرَكة بين العِلْمَين:

1- مصطلح (الجَزْم) : وضَّحَ قُدامة بن جعفر (ت 327 هـ) معنى (الجزم) في بيان مفهوم (الخبر) في النَّقد لا في النَّحو. فقال: (والخبر منه جزم، ومنه مستثنى، ومنه ذو شرط. فالجزم مثل زيدٌ قائم، وقد جزمتَ في خبركَ على قيامه) [2]. يريدُ أنْ يوضِّح أنَّ الجزم الذي ذكره هو القطع في صدق الخبر: (زيدٌ قائمٌ)؛ فهنا الخبر يحتمل الصِّدق ولا يحتمل الكذب.

2- مصطلح (الإشارة) : وقد أتينا على معناه في المصطلحات المُضافة في علم العروض، وبيَّنَّا هناك معناه النَّحويّ. وفي كُتُبِ الأدب ونقده معناه: (أنْ يكونَ اللَّفظ القليل مُشاراً به إلى معانٍ كثيرةٍ، بإيماء إليها ولمحة تدلُّ عليها) [3]. وهذا المعنى قريب مِن معنى الدِّراسات البنيويّة الحديثة لعلم الإشارة [4].

(1) شرح ديوان الحماسة 1119/3 - 1120. ويُنظر: حُلية المحاضرة 192/1.

(2) نقد النَّثر ص 45.

(3) كتاب الصِّناعتين ص 348.

(4) علم الدّلالة (د. أحمد مختار) ص 54 وما بعدها. توطئة لدراسة علم اللُّغة ص 110. الألسنيّة، علم اللُّغة العامّ (المبادئ والأعلام) 178/1. دليل الدّراسات الأُسلوبيّة ص 46.

3- مصطلح (الصَّرف) : وهذا المصطلح يأتي لمعانٍ منها (الصَّرف وعدم الصَّرف)، و(نصب الاسم بعد واو المعيّة). وأمّا في كُتُبِ الأدب والنَّقد فإنَّه يعني شيئاً آخر؛ إذ قال قُدامة فيه: (وأمَّا الصَّرف فإنَّهم يَصرفون القول مِن المخاطب إلى الغائب، ومِن الواحد إلى الجماعة)[1].

إضافات كُتُبِ الأدب والنَّقد إلى المصطلح النَّحويّ:

1- مصطلح (نائب الفاعل) : أشبعنا هذا المصطلح دراسةً وبحثاً في الفصل الأوَّل مِن هذا الباب. ونقول هنا إنَّه مِن ابتداعات علماء الأدب ونقده، وإنَّ أبا العلاء المعرّيّ هو أوَّلُ مَن وضعه.

2- مصطلح (مصدر العِلَّة) : مصطلح أطلقه المرزوقيُّ على (المفعول لأجله). قال في شرح بيت الشَّاعر[2]:

بِضَرْبَةٍ لم تَكُنْ مِنّي مُخَالَسَةً وَلَا تَعَجَّلْتُهَا جُبْناً وَلَا فَرَقاً

: (وانتصاب (جُبناً) على أنَّه مفعول له، وهو الذي يُسمَّى مصدراً لِعلَّة)[3].

3- مصطلح (الاستثناء المطلق) : وهو الاستثناء التّام المتّصل، قال الشَّاعر[4]:

---

(1) نقد النّثر ص 70.

(2) البيت منسوب إلى بلعاء بن قيس الكناني. يُنظر: ديوان الحماسة ص 33. شرح ديوان الحماسة (التّبريزيّ) 32/1.

(3) شرح ديوان الحماسة 61/1.

(4) البيت منسوب إلى عُمارة بن عقيل. يُنظر: ديوانه/ ما نُسِبَ اليه وإلى غيره ص 113. ومنسوب إلى عمل بن عقيل. يُنظر: شرح ديوان الحماسة (التبريزيّ) 3/4 - 5.

وَإِذْ لَا يَقِيْكَ النَّاسُ شَيْئاً تَخَافُهُ   بِأَنْفُسِهِمْ إِلَّا الَّذِيْنَ تَضِيْمُ

وقال المرزوقيُّ في شرح البيت: (فقوله: (إِلَّا الَّذِيْنَ) استثناء بدل، ويجوز أنْ يكون في موضع النَّصب على الاستثناء المطلق)[1]. أي إذا نَصَبَ كانَ مِن الاستثناء التَّام المتَّصل.

4- مصطلح (باء التَّفدية) : وهو مِن عبارات ابن عَدْلان، قال في بيت المُتنبّي[2]:

بِأَبِي مَنْ وَدِدْتُهُ فَافْتَرَقْنَا   وَقَضَى اللهُ بَعْدَ ذَاكَ اجْتِمَاعَا

قال في (الباء) التي في (بِأَبِي): (... هذه الباء باء التَّفديّة)[3].

رُبَّما أخذها مِن دلالتها على الفداء فنقل معناها الدّلاليّ إلى المعنى النَّحويّ.

هذا تمثيلٌ سريع للمصطلحات النَّحويّة في كُتُبِ العربيّة مِن غير كُتُبِ النَّحو. ولا نَنْكُرُ في هذه المناسبة أنَّ هذا المبحث في حاجةٍ إلى دراسة مُشَرِّحة تدخل في بواطن هذه المؤلَّفات؛ لتعطينا فكرة أوضح وأنجع.

---

(1) شرح ديوان الحماسة 1433/3.

(2) العُرف الطّيّب في شرح ديوان أبي الطّيّب ص 3.

(3) التّبيان في شرح الدِّيوان 279/2.

الخاتمة

بعد هذه الدِّراسة المستفيضة للمصطلح النّحويّ توصلنا إلى النَّتائج والتَّوصيات الآتية؛ وسنذكر العامّة منها هنا، على أنَّنا ذكرنا النَّتائج الخاصَّة التي توصَّلنا إليها في نهاية كُلِّ مطلب، وهي:

1- وضعتْ هذهِ الدِّراسةُ تعريفاً للمصطلح النّحويّ بعد أنْ قدَّمتُ تعريفاتٍ عديدة للمصطلح بشكله العامِّ.

2- يجب وَضْع مؤسَّسات خاصّة للسَّيطرة على المصطلحات كافَّة، وإيلاء (المصطلح النّحويّ) أهمية خاصّة، كونه لم يُدرَسْ دراسة عميقة. وأفضل خِطَّةٍ لدراسة المصطلح النّحويّ هي دراسته دراسة تاريخيّة وصفيّة، كأنْ ندرس كُلَّ قرنٍ هجريٍّ لوحدِهِ، حتَّى نصل إلى القرن الرَّابع عشر الهجريّ. وبذا نكونُ قد وضعنا موسوعة خاصة بالمصطلحات النَّحويّة.

3- أغلب الدِّراسات القديمة والحديثة لم تهتمَّ بتوضيح المصطلحات النَّحويّة، مِمَّا سبَّب في غموضها، وعدم وضوحها.

4- على مجلّات مجامع اللُّغة العربيّة في الدُّول العربيّة إصدار قوائم خاصّة بالمصطلحات النَّحويّة كما تفعل بمصطلحات الصَّيدلة والطّب والنّفط، وغيرها.

5- ثمَّة أشكال عديدة لدِّراسة المصطلح النَّحويِّ، وقد رأتْ هذه الأُطروحةُ أنَّ دراسة المصطلح النّحويِّ على مرحلتين هي أنجع طريقة على ما

فيها مِن تعقيدات ومساوِئ. فالأُولى هي مرحلة تأسيس المصطلح النّحويّ التي غطَّت القرون الثَّلاثة الهجريّة الأُولى. والأُخرى هي مرحلة بناء المصطلح النّحويّ التي بدأ المصطلح النّحويُّ فيها بالتَّطوُّر والاستقرار، واستمرَّ مِن القرن الرَّابع الهجريّ إلى الآن.

6- درسْنا مرحلة تأسيس المصطلح النّحويّ التي تمتدُّ مِن الخليفة الثّاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حتّى المبرِّد، وبه تنتهي مرحلة التَّأسيس التي درسْناها تاريخيّاً وصفيّاً.

7- إنَّ أوَّل عالم في الإسلام تداول المصطلح النَّحويّ عنده هو الخليفة الثَّاني عمر بن الخطَّاب (رضي الله عنه).

8- تؤيّد الأُطروحةُ أنَّ الإمام علي (رضي الله عنه) وَضَعَ رسالةً في النَّحو، وقدَّمتْ أدلَّة تؤكِّد ذلك.

9- وأيّدتِ الأُطروحة أيضاً نسبة (التَّعليقة) إلى أبي الأسود الدُّؤَليّ.

10- ذكرْنا أسباب عدم العُثور على مصطلحات نحويّة عند تلاميذ أبي الأسود.

11- سمّينا مرحلة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء بمرحلة (التّمثيل للمصطلح النّحويّ). وأطلقنا على مرحلة الخليل مرحلة (التَّشكيل للمصطلح النّحويّ).

12- أكْثَرُ المصطلحات النَّحويّة التي نتداولها اليوم هي مِن ابتداعات الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

13- سيبويه هو أوَّل مَن قَعَّد المصطلحات النَّحويّة.

14- إنَّ سبب غموض كتاب سيبويه هو غموضُ مصطلحه النّحويّ، فلو فُهِمَ مصطلحه، صار (الكتاب) واضحاً ومفهوماً.

15- إنَّ أكْثَرَ الدِّراسات التي عقَّدتْ فَهْمَ المصطلح النّحويّ هي نسبة المصطلحات إلى المذاهب النّحويّة، وقام عدد مِن الباحثين المحدثين بالتعسُّف في نسبة المصطلحات إلى تلك المذاهب. وقد توصلتْ هذه الأُطروحة إلى أنَّ سبب نسبة المصطلحات إلى الكوفيين أو إلى البصريين هي:

أ - الكَثْرَةُ والقِلّةُ في استعمال المصطلح النّحوي.

ب - عدم تأييد أحد المذاهب بتخريج المذهب الآخر وبضمنها المصطلحات النّحويّة؛ أدّى ذلك إلى الاختلاف في وضعِ مصطلحات خاصّة بكلِّ فريق وحسب تخريجه.

16- أَسهَمَ الكسائيُّ في تأسيس المصطلح النَّحويِّ، وثمَّة مصطلحات منسوبة إلى الفرَّاء هي له.

17- نجد كثيراً مِن المصطلحات النَّحويّة متداخلة، وأُخرى متنوِّعة، وهذهِ الحالة سبَّبتْ الخلاف بين النَّحويين في تخريج معنى ذلك المصطلح. والحلُّ في ذلك هو جَمْعُ تلك المصطلحات ليعرفها الباحثون، ثُمَّ ستوضِّح لنا بدورها تطوّر المصطلحات النَّحويّة.

18- إنْ صحَّتْ نسبة (مقدّمة في النّحو) لخلف الأحمر البصريّ، فإنَّ ثُلثي مصطلحات الكوفيين ستكون ذات أُصول بصريّة.

19- صحيحٌ أنَّ المبرِّد خالف سيبويه في مسائل كثيرة إلَّا أنَّه ردَّدَ كثيراً مِن مصطلحاتهِ.

20- بدأ المصطلحُ النّحويُّ بالاستقرار مِن بداية القرن الرَّابع

الهجريّ، وأخذ علماء آخرون في ذلك القرن وما تلاه بابتداع مصطلحات جديدة حسب ما تتطلّبه المرحلة التي هم فيها، وتطوّر الدّرس النّحويّ، ولا سِيَّما في القرن السَّابع الهجريّ، وعند ابن مالك تحديداً.

21- ثمَّة مصطلحات لم تستقرَّ إلَّا في العصر الحديث، مثل مصطلح (النَّائب عن الفاعل). ومصطلحات أُخرى لم تجد طريقها إلى الاستقرار إلى يومنا هذا؛ مثل المصطلحات الخاصّة بـ (البدل). والأمثلة على ذلك كثيرة في هذه الأُطروحة.

22- لا تقتصرُ دراسة المصطلح النّحويّ على كُتُبِهِ فحسب، وإنَّما لإكمال الفائدة، وتتمَّةِ معرفةِ حركةِ المصطلحات النّحويّة، على الباحثين دراسة المصطلح خارج كُتُبِ النّحو.

23- أضافتْ كُتُبُ علوم العربية مِن غير النّحو، وكُتُبُ العلوم الإسلامية (عِلْمُ التَّفسير، وعِلْمُ الحديث، وعِلْمُ الفقه وأُصوله...) مصطلحات نحويّة جديدة ومهمّة إلى النّحو العربيّ.

24- ثمّة مصطلحات مشتركة بين عِلْمِ النّحو والعلوم الأُخرى؛ ولكنَّها تعني في كُلِّ عِلْمٍ مِن العلوم شيئاً، غير ما تعنيه في العلم الآخر.

25- إنَّ هذهِ الدِّراسة قدَّمتْ صورةً عن حركة المصطلح النّحويّ مِن النشأةِ إلى الاستقرارِ، ويمكن لباحثين آخرين أنْ يُقدِّمُوا دراساتٍ تفصيليّةً عن المصطلحات النَّحويّة تؤيّد أو تعارض ما جاء في هذهِ الأُطروحة.

وَالحَمْدُ للهِ

فهارس عامة

فهرس المُصطلحاتِ النَّحويَّة

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس المُصطلحاتِ النَّحويَّة

الألف [1]

---

(1) ذكرتُ في هذا الفهرست المصطلحات النَّحويَّة التي ناقشناها، وأَغفلْتُ المصطلحات الواردة في الأُطروحة عرضاً، أَو المصطلحات المتنوِّعة والمتداخلة إِلَّا أَصل تلكَ المصطلحات. وقد أَثبتُّ المصطلحات النَّحويَّة كما وردتْ في الأُطروحة، ولم أُعدها إِلى جذورها؛ لسهولة الرُّجوع إِليها.

البـاء

التاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدال

الراء

الزاي

السين

الشين

الصاد

الضاد

الطاء

الظاء

العين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء

المصادرُ والمراجِعُ

أَوَّلاً - الكُتُب:

• القرآن الكريم.

• ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - لعبد اللَّطيف بن أَبي بكر الشَّرجيّ الزَّبيديّ (ت 802هـ) - تح: د - طارق الجنابي - مكتبة النَّهضة العربيَّة - بيروت 1407هـ - 1987م.

• أَبحاث في العربيَّة الفصحى - د - غانم قدُّوري الحمد - ط/1 - دار عمَّار للنَّشر والتَّوزيع - عمَّان 1426هـ - 2005م.

• أَبحاث في اللُّغة والنَّحو والقراءات - د: محمود حسني مغالسة - ط/1 - دار البشير - عمَّان/الأردن - 2002م.

• إِبراز المعاني مِن حِرز الأَماني في القراءات السَّبع - لعبد الرَّحمن بن إِسماعيل ابن إِبراهيم المعروف بـ (أَبي شامة المقدسيِّ) (ت 665هـ) - تح: إِبراهيم عطوة عوض - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان.

• ابن السِّكِّيت اللُّغويّ - د - محيي الدِّين توفيق - ط/1 - مطبعة دار الجُمهوريَّة - بغداد 1969م.

• أَبنية الصَّرف في كتاب سيبويهِ - د - خديجة الحديثيّ - ط/1 - مكتبة لبنان/ناشرون - بيروت/لبنان 2003م.

• أَبو الأَسود الدُّؤليّ ونشأَة النَّحو العربيّ - د - فتحي عبد الفتّاح الدُّجنيّ - ط/1 - وكالة المطبوعات - الكويت 1974م.

• أَبو زكريَّا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة - د: أَحمد مكي الأَنصاريّ - المجلس الأَعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيَّة، نشر الرَّسائل الجامعيَّة، الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة 1964م.

• أَبو عمرو بن العلاء، جهوده في القراءة والنَّحو - د - علي جابر المنصوريّ - مركز دراسات الخليج العربيّ _ جامعة البصرة 1987م.

• أَبو عمرو بن العلاء اللُّغويّ والنَّحويّ - عبد الله الأُسطى - ط/1 - الدَّار الجماهيريَّة للنَّشر والتَّوزيع والإِعلان - ليبيا 1986م.

• إِتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل - لمحمَّد بن علي بن علَّان الصِّدِّقيّ (ت 1057هـ) - نشره: إِبراهيم شمس الدِّين - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1421هـ - 2001م.

• اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأَربع عشر - أَحمد بن عبد الغني الدِّمياطيّ (ت 1117هـ) - نشره: علي محمد الضبَّاع - دار النَّدوة الجديدة - بيروت/لبنان.

• الإِتقان في علوم القرآن - لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت 911هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - مكتبة دار التُّراث - القاهرة.

• أَثر العربيَّة في استنباط الأَحكام الفقهيَّة مِن السُّنة النَّبويَّة - د - يوسف خلف محل العيساويّ - ط/1 - دار البشائر الإِسلاميَّة - بيروت/لبنان 1423هـ - 2002م.

• الإِحكام في أُصول الأَحكام - لأَبي علي بن أَحمد بن سعيد بن حزم (ت 465هـ) - تح: د - محمود حامد عثمان - ط/1 - دار الحديث - القاهرة

1419هـ - 1998م.

• الإِحكام في أُصول الأَحكام - لسيف الدِّين علي بن أَبي علي بن محمَّد الآمديّ (ت 631هـ) - ضبطه: إِبراهيم العجوز - ط/5 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1426هـ - 2005م.

• إِحياء النَّحو - لإِبراهيم مصطفى - دار الكتاب الإِسلامي - القاهرة 1413هـ - 1992م.

• أَخبار أَبي القاسم الزَّجَّاجيّ - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيّ (ت 340هـ) - تح: د - عبد الحسين مبارك - وزارة الثقافة والإِعلام/ الجمهوريَّة العراقيَّة.

• الأَخبار الطُّوال - لأَبي حنيفة الدِّينوريّ (ت 282هـ) - تح: د - عصام محمَّد الحاج علي - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1421هـ - 2001م.

• أَخبار النَّحويينَ البصريينَ (كتاب) - لأَبي سعيد السِّيرافيِّ (ت 368هـ) - تح: فرينس كرنكو - المطبعة الكاثوليكيَّة - خزانة الكتب العربيَّة - بيروت 1936م.

• الاختيار لتعليل المختار - لعبد الله بن محمَّد بن مودود الموصليِّ الحنفيّ (ت 683هـ) - ط/1 - دار الخير للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1419هـ - 1998م.

• الاختيارين (كتاب) - لأَبي الحسين علي بن سليمان (الأَخفش الأَصغر) (ت 315هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1394هـ - 1974م.

• أَدب الكاتب (كتاب) - لأَبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوريِّ (ت 276هـ) - ط/2 - طُبعَ بالأُوفسيت في دار صادر عن طبعة ليدن بمطبعة بريل - بيروت 1387هـ - 1967م.

• الإدغام الكبير - لأَبي عمرو الدَّاني (ت 444هـ) - تح: د - عبد الرَّحمن حسن الطَّرف - ط/1 - عالم الكتب - القاهرة 1424هـ - 2003م.

• ارتشاف الضَّرب مِن لسان العرب - لأَبي حيَّان الأَندلسيّ (ت 745هـ) - تح: د - مصطفى أَحمد النَّماس - مطبعة النِّسر الذَّهبيّ - مكتبة الخانجيّ - القاهرة 1404هـ - 1984م.

• ارتقاء السِّيادة في علم أُصول النَّحو - للشَّيخ يحيى الشَّاويّ المغربيّ (ت 1096هـ) - تح: د - عبد الرَّزَّاق السَّعديّ - ط/1 - دار الأَنبار للطِّباعة والنَّشر - العراق/الرُّماديّ - 1411هـ - 1990م.

• الإرشاد إِلى علم الإِعراب - لمحمَّد بن أَحمد بن عبد اللَّطيف القُرشيّ الكيشيّ - نشره: د - يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة 1425هـ - 2004م.

• إِرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاريّ - لأَبي العبَّاس شهاب الدِّين أَحمد بن محمَّد القسطلانيّ (ت 923هـ) - دار الكتاب العربيّ - بيروت/لبنان.

• إِرشاد الفحول إِلى تحقيق الحقِّ مِن علم الأُصول - لمحمَّد بن علي الشَّوكانيّ (ت 1250هـ) - تح: محمَّد صبحي حسن حلَّاق - ط/2 - دار ابن كثير - دمشق وبيروت 1424هـ - 2003م.

• إِزالة القيود عن أَلفاظ المقصود في فن الصَّرف - (المقصود) لأَبي حنيفة النُّعمان (ت 150هـ) - شرحها: عبد الملك السَّعديّ - ط/1 - مطبعة سلمان الأَعظميّ - بغداد 1393هـ - 1973م.

• الأُزهية في علم الحروف (كتاب) - لعلي بن محمَّد النَّحويّ الهرويّ (ت 415هـ) - تح: عبد المعين الملُّوحيّ - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1391هـ - 1971م.

• أَساس البلاغة - لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت 538هـ) -

تـح: عبد الرَّحيم محمود - دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان 1402هـ - 1982م.

• الأَساليب الإِنشائيَّة في النَّحو العربيّ - عبد السَّلام محمَّد هارون - ط/1 - مكتبة الخانجيّ بمصر 1399هـ - 1979م.

• إِسبال المطر على قَصَبِ السُّكَّر، نَظم نُخبة الفِكَرِ في مُصطلح أَهل الأَثر (ضمن مجموعة كُتب في مصطلح الحديث) - لمحمَّد بن إِسماعيل الصنعانيّ (ت 1182هـ) - ط/1 - دار ابن حزم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1427 هـ - 2006م.

• استدراك الغلط الواقع في كتاب العين - لأَبي بكر الزُّبيديّ (ت 379هـ) - تح: د - صلاح مهدي الفرطوسيّ - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - 1424 هـ - 2003م.

• الاستغناء في أَحكام الاستثناء - لشهاب الدِّين القَرافيّ (682هـ) - تح: د - طه محسن - مطبعة الإِرشاد - وزارة الأَوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة - الجمهوريَّة العراقيَّة/بغداد 1402هـ - 1982م.

• أَسرار البلاغة في علم البيان - لعبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ) - تح: محمَّد رشيد رضا - دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان 1398هـ - 1978م.

• أَسرار العربيَّة (كتاب) - لأَبي البركات الأَنباريّ (ت 577هـ) - تح: محمَّد بهجة البيطار - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1377هـ - 1957م.

• الأَسماء والأَفعال والحروف (كتاب)، (أَبنية كتاب سيبويه) - لأَبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيديّ (ت 379هـ) - تح: د - أَحمد راتب حمُّوش - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1423هـ - 2002م.

• اسم الفاعل بين الاسميَّة والفعليَّة - د - فاضل السَّاقي - المطبعة العالميَّة

بالقاهرة 1390هـ - 1970م.

• الأَشباه والنَّظائر في النَّحو - لجلال الدِّين السُّيوطيِّ (ت 911هـ) - تح: د - عبد العال سالم مكرم - ط/3 - عالم الكتب - القاهرة 1423هـ - 2003م.

• اشتقاق أَسماء الله - لأَبي القاسم الزَّجّاجيِّ (ت 340هـ) - تح: د - عبد الحسين المبارك - ط/2 - مؤسَّسة الرِّسالة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1406هـ - 1986م.

• أشهر المصطلحات في فن الإداء وعلم القراءات - أَحمد محمود عبد السَّميع الحفيان - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2001م.

• الإِصابة في تمييز الصَّحابة - لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) - نشره: خليل مأْمون شيحا - ط/1 - دار المعرفة - بيروت/لبنان 1425هـ - 2005م.

• إِصباح الشِّيعة بمصباح الشَّريعة - لأَبي الحسين تاج الدِّين البيهقيّ (كان حيًّا سنة 576هـ) - تح: إِبراهيم البهادريّ - ط/1 - مؤسَّسة الصَّادق - قم/طهران 1416هـ.

• إِصلاح المنطق - لأَبي يوسف يعقوب بن إِسحاق، ابن السِّكِّيت (ت 244 هـ) - تح: أَحمد محمَّد شاكر وعبد السَّلام هارون - ط/4 - دار المعرف بمصر.

• الأَصمعيَّات - لأَبي سعيد بن قُريب الأَصمعيّ (ت 216هـ) - تح: أَحمد محمَّد شاكر وعبد السَّلام هارون - ط/4 - دار المعارف بمصر 1976م.

• الأُصول، دراسة إِبيستيمولوجيَّة للفكر اللُّغويّ عند العرب - د - تمَّام حسَّان - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - العراق/بغداد 1988م.

• أُصول السَّرخسيّ - لأَبي بكر محمَّد بن أَحمد بن أَبي سهل السَّرخسيِّ (ت 490هـ) - نشره: أَبو الوفاء الأَفغانيّ - ط/2 - طبعة بالأُوفسيت في دار الكُتب العلميَّة عن طبعة حيدر أَباد الدِّكن - بيروت لبنان 1426هـ - 2005م.

• أُصول الفقه - شمس الدِّين بن مُفلح المقدسيّ الحنبليّ (ت 763هـ) - تح: د - فهد بن محمَّد السَّرحان - ط/1 - مكتبة العُبيكان - الرِّياض 1420هـ - 1999م.

• الأُصول في النَّحو - لأَبي بكر محمَّد بن سهل بن السَّرَّاج (ت 316هـ) - تح: د - عبد الحسين الفتلي - ط/3 - مؤسَّسة الرِّسالة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت 1417هـ - 1996م.

• الأَضداد - لمحمَّد بن القاسم الأَنباريّ (ت 327هـ) - دار المطبوعات والنَّشر - الكويت 1960م.

• الإظهار في النَّحو - لمحمَّد بن بير علي البركويّ (ت 981هـ) - دار الكردستان للنَّشر والتَّوزيع - إيران.

• إِعجاز القرآن - لأَبي بكر محمَّد بن الطَّيِّب الباقلَّاني (ت 403هـ) - تح: السَّيد أَحمد صقر - ط/4 - مطابع دار المعارف بمصر 1977م.

• الإِعجاز والإِيجاز - لأَبي منصور الثَّعالبيّ (ت 429هـ) - تح: إبراهيم صالح - ط/2 - دار البشائر - دمشق 1425هـ - 2002م.

• إِعراب ثلاثينَ سورة مِنَ القرآن الكريم (كتاب) - لأَبي عبد الله الحسين بن أَحمد (ابن خالويهِ) (ت 370هـ) - أُوفسيت عن طبعة: إِدارة جمعيَّة المعارف العثمانيَّة/حيدر آباد الدِّكن - دار السُّرور - بيروت/لبنان.

• إِعراب الجمل وأَشباه الجمل - د - فخر الدِّين قباوة - ط/3 - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت 1401هـ - 1980م.

• الإِعراب عن قواعد الإِعراب - لابن هشام الأَنصاريِّ (ت 761هـ) - تح: د - رشيد عبد الرَّحمن العبيديّ - ط/1 - دار الفكر - 1390هـ - 1970م.

• إِعراب القراءات السَّبع وعِللها - لأَبي عبد الله الحسين بن أَحمد (ابن خالويهِ) (ت 370هـ) - ط/1 - تح: د - عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين - ط/1 -

مطبعة المدنيّ/المؤسَّسة السُّعُوديَّة بمصر 1413هـ - 1992م.

• إِعراب القُرآن - لأَبي جعفر أَحمد بن محمَّد بن إِسماعيل بن النَّحَّاس (ت 328هـ) - تح: د- زهير غازي زاهد - ط/1 - عالم الكتب للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1426هـ - 2005م.

• إِعراب القُرآن - وهو كتاب (الجواهر) المنسوب ظنًّا للزَّجاج (ت 316هـ) - تح: إِبراهيم الإِبياريّ - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأَميريَّة - القاهرة 1963م.

• إِعراب القُرآن الكريم وبيانه - محيي الدِّين درويش - ط/9 - دار اليمامة/دار ابن كثير/دار الإِرشاد - دمشق/حمص/بيروت 1424هـ - 2003م.

• إِعراب ما يُشْكِل مِنْ أَلفاظ الحديث النَّبويّ - لأَبي البقاء العُكبريّ (ت 616 هـ) - تح: د- عبد الحميد الهنداويّ - ط/1 - مؤسَّسة المختار للنَّشر والتَّوزيع - القاهرة 1420هـ - 1999م.

• الأَعلام - خير الدِّين الزِّركليّ - ط/4 - دار العلم للملايين - بيروت 1979 م.

• الأَغاني (كتاب) - لأَبي الفرج علي بن الحسين الأَصفهانيّ (ت 356هـ) - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان.

• الإِغراب في جدل الإِعراب - لأَبي البركات الأَنباريّ (ت 577هـ) - تح: سعيد الأَفغانيّ - مطبعة الجامعة السُّوريَّة - دمشق/سوريا 1377هـ - 1957م.

• الأَفعال (كتاب) - لابن القطَّاع الصِّقلّيّ (ت 515هـ) - نشره: إِبراهيم شمس الدِّين - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1424هـ - 2003م.

• الأَفعال (كتاب) - لابن القوطيَّة (ت 367هـ) - نشره: إِبراهيم شمس الدِّين - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1424هـ - 2002م.

• الاقتراح في علم أُصول النَّحو (كتاب) - لجلال الدِّين السُّيوطيّ

(ت 911هـ) - تح: د - أَحمد سليم الحمصيّ ود - محمَّد أَحمد قاسم - ط/1 - جروس برس - 1988م.

• الاقتضاب في شرح أَدب الكُتَّاب - لأَبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السِّيد البطَلْيَوسيّ (ت 521هـ) - تح: مصطفى السَّقَّا ود - حامد عبد المجيد - مطابع دار الشؤون الثَّقافيَّة - وزارة الثَّقافة والإِعلام/الجمهوريَّة العراقيَّة 1990م.

• أَقسام الكلام العربيّ، مِن حيثُ الشَّكل والوظيفة - د - فاضل السَّاقيّ - مكتبة الخانجيّ بالقاهرة 1397هـ - 1977م.

• الأَلسُنيَّة (علم اللُّغة الحديث) - د - ميشال زكريَّا - ط/1 - المؤسَّسة الجامعيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1404هـ - 1984م.

• أَلفيَّة ابن مالك - لجمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ) - مطبعة منير - مكتبة النَّهضة - بغداد.

• الأَمالي (كتاب) - لأَبي عبد الله محمَّد بن العبَّاس اليزيديِّ (ت 310هـ) - ط/1 - مطبعة مجلس دائرة المعارف العُثمانيَّة - حيدر آباد الدِّكن/الهند 1367هـ - 1948م.

• أَمالي ابن الحاجب - لأَبي عمرو بن عثمان بن الحاجب (ت 646هـ) - تح: د - فخر صالح سُليمان قدارة - دار عمَّار/دار الجيل - عمَّان وبيروت 1409هـ - 1989م.

• أَمالي الزَّجاجيّ - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيّ (ت 340 هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - ط/1 - المؤسَّسة العربيَّة الحديثة للطبع والنَّشر والتَّوزيع - القاهرة 1382هـ.

• الأَمالي الشَّجريَّة - لأَبي السَّعادات هبة الله بن علي بن حمزة الشَّجريّ (ت 542هـ) - دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان.

• أَمالي المرتضى (غُرر الفوائد ودُرر القلائد) - للشَّريف المرتضى علي بن الحسين الموسويّ العلويّ (ت 436هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - ط/1 - دار إِحياء الكتب العربيَّة/عيسى البابي الحلبيّ وشركاه - القاهرة 1373هـ - 1954م.

• أُميَّة بن أَبي الصِّلت حياته وشعره - تح: د - بهجة عبد الغفور الحديثيّ - ط/2 - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد 1991م.

• إِنباه الرُّواة على أَنباه النُّحاة - للوزير جمال الدِّين أَبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت 624هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - ط/1 - مطبعة دار الكتب المصريَّة - القاهرة 1950م - 1973م.

• الانتخاب لكشف الأَبيات المشكلة الإِعراب - لعلي بن عَدلان الموصليّ النَّحويّ (ت 666هـ) - تح: د - حاتم صالح الضَّامن - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت 1405هـ - 1985م.

• الانتصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف مِنَ الاعتزال (بحاشية الكشَّاف) - للإِمام ناصر الدِّين أَحمد بن محمَّد الإِسكندريّ (ت 683هـ) - دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان.

• الأَنساب - لأَبي سعيد السَّمعانيّ (ت 562هـ) - نشره: محمَّد عبد القادر عطا - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1419هـ - 1998م.

• الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويينَ البصريين والكوفيين - لأَبي البركات الأَنباريّ (ت 577هـ) - تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - دار الفكر للطِّباعة والنَّشر.

• الأُنموذج في النَّحو (كتاب) - لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت 538هـ) - ط/1 - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت 1401هـ - 1981م.

• أَنـوار التَّـنـزيل وأَسـرار الـتأْويل (تفـسير البيـضاويّ) - للقاضـي أَبـي سـعيد عبد الله بن عمر البيضاويّ (ت 791هـ) - تح: د - حمزة النَّشرتي وآخرين - مكتبة الأُصوليّ - دمنهور/مصر 1418م.

• أَنيس الفقهاء في تعريفات الأَلفاظ المتداولة بين الفقهاء - للشَّيخ قاسم القُونويّ (ت 978هـ) - تح: د - أَحمد عبد الرَّزَّاق الكبيسيّ - ط/1 - دار ابن الجوزي للنَّشر والتَّوزيع - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 1427هـ.

• أَوضح المسالك إِلى أَلفيَّة ابن مالك - لابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) - تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - ط/6 - دار النَّدوة الجديدة - بيروت/لبنان 1980م.

• الإِيضاح في شرح المُفصَّل - لأَبي عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (ت 646هـ) - تح: د - موسى بنَّاي العليليّ - مطبعة العاني - وزارة الأَوقاف/بغداد/الجمهوريَّة العراقيَّة 1982م.

• الإِيضاح في علل النَّحو - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجّاجيّ (ت 340هـ) - تح: د - مازن المبارك - ط/3 - دار النَّفائس - بيروت 1399هـ - 1979م.

• الإِيضاح في علوم البلاغة - لجلال الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (الخطيب القزوينيّ) (ت 739هـ) - أَعادتْ طبعه بالأُوفسيت مكتبة المثنى عن مطبعة السُّنَّة المحمَّديَّة بالقاهرة - بغداد.

• إِيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظُّنون - لإسماعيل باشا البغداديّ (ت 1248هـ) - مؤسَّسة التَّاريخ العربي - بيروت.

• إِيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ (كتاب) - لأَبي بكر محمَّد بن القاسم بن بشَّار الأَنباريّ (ت 328هـ) - تح: محيي الدِّين عبد الرَّحمن

رمضان - المطبعة التَّعاونيَّة - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - 1390هـ - 1971م.

• الباعث الحثيث شرح (اختصار علوم الحديث) - للحافظ أَبي الفداء إِسماعيل بن الكثير (ت 774هـ) - شرحه: أَحمد محمَّد شاكر - تح: علي بن حسن بن علي - ط/1 - مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض 1417هـ - 1996م.

• البحث الدّلاليّ في كتاب سيبويه - د - دلخوش جار الله دزه يي - مطبعة رون - السُّليمانيَّة/العراق 2004 م.

• البحث النَّحويّ عند الأُصوليين - د - مصطفى جمال الدِّين - دار الرَّشيد للنَّشر - الجمهوريَّة العراقيَّة 1980م.

• بدائع الفوائد، للإِمام أَبي عبد الله محمَّد بن أَبي بكر، المشهور بـ (ابن قيِّم الجَّوزيَّة) (ت 751هـ) عُني بتصحيحه والتَّعليق عليه: إِدارة الطِّباعة المنيريَّة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

• بداية المُجتهد ونهاية المُقتصد - لمحمَّد بن أَحمد بن محمَّد بن أَحمد بن رشد الأَندلسيّ (ت 595هـ) - تح: عبد الحليم محمَّد عبد الحليم وعبد الرَّحمن حسن محمود - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان 1412هـ - 1992م.

• البداية والنِّهاية - لابن كثير الدِّمشقيّ (ت 774هـ) - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان.

• البدر الطَّالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السَّابع - لمحمَّد بن علي الشَّوكانيّ (ت 1250هـ) - تح: محمَّد حسن حلَّاق - ط/1 - دار ابن كثير - دمشق وبيروت 1427هـ - 2006م.

• البرهان في علوم القُرآن - لبدر الدِّين محمَّد بن عبد الله الزَّركشيّ (ت 794 هـ) - نشره: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1424هـ - 2001م.

• البسيط في شرح جمل الزَّجاجيّ - لابن أَبي ربيع الإِشبيليّ (ت 688هـ) - تح: د - عيَّاد الثبيتي - ط/1 - دار الغرب الإِسلاميّ - بيروت/لبنان 1407هـ - 1986م.

• بغية الوعاة في طبقات اللُّغويينَ والنُّحاة - لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت 911 هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - ط/1 - مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه - القاهرة 1384هـ - 1946م.

• البلغة في تاريخ أَئمَّة اللُّغة - لمجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفيروزاباديّ (ت 817هـ) - تح: محمَّد المصريّ - مطبعة جامعة دمشق - منشورات وزارة الثَّقافة والإِرشاد القوميّ - دمشق 1392هـ - 1972م.

• البهجة المرضية على أَلفيَّة ابن مالك - لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت 911هـ) - تعليق: مصطفى الحسنيّ - مكتبة الصحابة - عنتاب/تركيا.

• البيان في شرح اللُّمع - للشَّريف عمر بن إِبراهيم الكوفيّ (ت 539هـ) - ط/1 - دار عمَّار - الأُردن 1423هـ - 2002 م.

• البيان في غريب إِعراب القرآن - لأَبي البركات الأَنباريّ (ت 577هـ) - تح: بركات يوسف هبُّود - شركة دار الأَرقم بن أَبي الأَرقم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان.

• بيان المختصر - لأَبي الثَّناء شمس الدِّين محمود بن عبد الرَّحمن الأَصفهانيّ (ت 749هـ) - تح: د - علي جمعة محمَّد - ط/1 - دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة - القاهرة 1424هـ - 2004م.

• البيان والتَّبيين - لأَبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - دار الطِّباعة الحديثة - مكتبة الخانجيّ بالقاهرة 1975م.

• تاج العروس مِن جواهر القاموس - نشره: د - عبد المنعم خليل وكريم سيد محمَّد - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1428هـ - 2007م.

• تاريخ الأَدب العربيّ - كارل بروكلمان - ترجمة: د - عبد الحليم النَّجَّار وغيره - ط/2 - دار المعارف بمصر 1968م.

• تاريخ بغداد - لأَبي بكر أَحمد بن علي الخطيب البغداديّ (ت 463هـ) - دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان.

• تاريخ دمشق الكبير - لأَبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت 571هـ) - نشره: علي عاشور - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان 1421هـ - 2001م.

• تأْويل مُشكل القرآن - لابن قتيبة الدِّينوريّ (ت 276هـ) - تح: السَّيد أَحمد صقر - دار إِحياء الكتب العربيَّة/عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه - القاهرة.

• التَّبصرة في القراءات - لأَبي محمَّد مكي بن أَبي طالب (ت 437هـ) - تح: د - محيي الدِّين رمضان - ط/1 - منشورات معهد المخطوطات العربيَّة - الكويت 1405هـ - 1985م.

• التَّبصرة والتَّذكرة - لأَبي محمَّد عبد الله بن علي الصَّيمريّ (مِن علماء القرن الخامس الهجريّ) - نشره: د - يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة 2005م.

• التِّبيان في إِعراب القرآن - لأَبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ (ت 616هـ) - تح: علي محمَّد البجَّاوي - دار الجيل - بيروت/لبنان 1407هـ - 1987م.

• التِّبيان في تفسير القرآن - لأَبي جعفر محمَّد بن الحسين الطُّوسيّ (ت 460هـ) - تح: أَحمد حبيب العامليّ - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت 1409هـ.

• التِّبيان في شرح الدِّيوان (ديوان المتنبيّ) - المنسوب لأَبي البقاء العُكبريّ (ت 616هـ) - تح: مصطفى السَّقَّا وإِبراهيم الإِبياريّ وعبد الحفيظ شلبي - البابي الحلبيّ بمصر 1956م.

• التَّبيين عن مذاهب البصريينَ والكوفيينَ - لأَبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ (ت 616هـ) - تح: د - عبد الله بن صالح العُثيمين - ط/1 - دار الغرب الإِسلاميّ - بيروت/لبنان 1406هـ - 1986م.

• تجديد النَّحو - د - شوقي ضيف - ط/5 - دار المعارف بمصر 2003م.

• تجديد النَّحو العربيّ - د - عفيف دمشقيَّة - ط/1 - معهد الإِنماء العربيّ - بيروت 1976م.

• التَّحديد في الإِتقان والتَّجويد - لأَبي عمرو الدَّاني (ت 444هـ) - تح: د - غانم قدُّوري الحمد - ط/1 - مطبعة الخلود - دار الأَنبار 1407هـ - 1988م.

• تحصيل عين الذَّهب مِن معدن جوهر الأَدب في علم مجازات العرب - لأَبي الحجَّاج يوسف بن سليمان (الأَعلم الشَّنتمريّ) (ت 476هـ) - تح: د - زهير عبد المحسن سلطان - ط/1 - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد/العراق 1992م.

• تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد - لابن هشام الأَنصاريّ (ت 761هـ) - تح: د - عباس مصطفى الصالحيّ - ط/1 - المكتبة العربيَّة - بيروت 1406هـ - 1986م.

• التَّدريب في تمثيل التَّقريب - لأَبي حيَّان الأَندلسيّ (ت 745هـ) - تح: نهاد فليح حسن - مطبعة الإِرشاد - بغداد 1987م.

- تذكرة الحُفَّاظ (كتاب) - لشمس الدِّين الذَّهبيّ (ت 748هـ) - نشره: زكريَّا عميرات - ط/2 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1428هـ - 2007م.
- التَّذكرة في القراءات - لأَبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلبون (ت 399هـ) - تح: سعيد صالح زعيمة - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2001م.
- التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل - لأَبي حيَّان الأَندلسيّ (ت 745هـ) - تح: د - حسن هنداوي - ط/1 - دار القلم - دمشق 1419هـ - 1998م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك (ت 672هـ) - تح: محمَّد كامل بركات - دار الكتاب العربيّ للطِّباعة والنَّشر - الجمهوريَّة العربيَّة المُتَّحدة/القاهرة 1387هـ - 1967م.
- تصحيح الفصيح وشرحه - ابن دُرُسْتَوَيهِ (ت 337هـ) - تح: محمَّد بدوي المختون - المجلس الأَعلى للشؤون الإِسلاميَّة - جمهوريَّة مصر العربيَّة/القاهرة 1419هـ - 1998م.
- التَّصريف (كتاب) وهو المُسمَّى: (العزِّي في التَّصريف) ضمن (جامع المقدِّمات) - لعزِّ الدِّين أَبي الفضائل إِبراهيم بن عبد الوهاب الزَّنجاني (ت 655هـ) - مؤسَّسة انتشارات هجرت - قم/إِيران 1365هـ.
- التَّصريف الملوكيّ - لأَبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ) - تح: محمَّد سعيد النَّعسان - دار المعارف للطِّباعة - دمشق 1390هـ - 1970م.
- التَّطبيق النَّحويّ - د - عبده الرَّاجحيّ - ط/1 - مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض 1420هـ - 1999م.
- التَّعريفات - لأَبي الحسن علي بن محمَّد بن علي الجرجانيّ (ت 816هـ) - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد/العراق.

• التَّعليقة على كتاب سيبويهِ - لأَبي علي الفارسيّ (ت 377هـ) - تح: د - عوض القوزي - مطبعة الأَمانة - القاهرة 1410هـ - 1991م.

• تفسير البحر المحيط - لأَبي حيَّان الأَندلسيّ (ت 745هـ) - نشره: عادل أَحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوَّض وآخرون - ط/2 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1428هـ - 2007م.

• تفسير غريب القرآن - لأَبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوريّ (ت 276هـ) - تح: السَّيد أَحمد صقر - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1398هـ - 1978م.

• تفسير غريب ما في كتاب سيبويهِ - لأَبي حاتم السِّجستانيّ (ت 255هـ) - تح: د - محمَّد أَحمد الدَّالي - ط/1 - دار البشائر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - دمشق 1442هـ - 2001م.

• التَّفسير الكبير - لمحمَّد بن عمر الرَّازيّ (ت 606هـ) - ط/3 - مطبعة مكتب الإِعلام الإِسلاميَّة - إِيران 1311هـ.

• التَّفسير اللُّغويّ للقرآن الكريم - د: مساعد بن سليمان الطَّيَّار - ط/1 - دار ابن الجوزيّ - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 1422هـ.

• تفسير النَّسفيّ - لأَبي البركات عبد الله بن أَحمد بن محمود النَّسفيّ (ت 751هـ) - دار إِحياء الكتب العربيَّة - القاهرة.

• التَّفسير والمفسِّرون - د - محمَّد حسين الذَّهبيّ - دار الحديث - القاهرة 1426هـ - 2005م.

• تقريب التَّهذيب - لابن حجر العسقلانيّ (ت 852هـ) - تح: صلاح الدِّين عبد الموجود - ط/1 - دار ابن رجب - المنصورة/القاهرة 1425هـ - 2002م.

• التَّلخيص في علوم البلاغة - لجلال الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (الخطيب القزوينيّ) (ت 739هـ) - تح: عبد الرَّحمن البرقوقيّ - ط/2 - المكتبة التِّجارية الكُبرى بمصر 1350هـ - 1932م.

• تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها (ضمن: رسائل ونصوص في اللُّغة والأَدب والتَّاريخ) - لأَبي الحسن محمَّد بن أَحمد بن كَيسان النَّحويّ (ت 299هـ) - تح: د - إِبراهيم السَّامرائيّ - ط/1 - مكتبة المنار - الزَّرقاء/الأُردن 1408هـ - 1988م.

• التَّمهيد في علم التَّجويد - لشمس الدِّين أَبي الخير الجزريّ (ت 833هـ) - تح: د - غانم قدُّوري حمد - ط/1 - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت/لبنان 1421هـ - 2001م.

• تهذيب إِصلاح المنطق (كتاب) - لأَبي زكريَّا يحيى بن علي الخطيب التَّبريزيّ (ت 502هـ) - تح: د - فوزي عبد العزيز مسعود - مطابع الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب - القاهرة 1986م.

• تهذيب الأَلفاظ - لابن السِّكِّيت (ت 244هـ) - تح: الأَب لويس شيخو اليسُّوعيّ - المطبعة الكاثوليكيَّة للآباء اليسُّوعيين - بيروت 1895م.

• تهذيب التَّهذيب - لابن حجر العسقلانيّ (ت 852هـ) - باعتناء: إِبراهيم الزِّيبق وعادل مرشد - ط/1 - مؤسَّسة الرِّسالة - دمشق 1429هـ - 2008م.

• تهذيب اللُّغة - لأَبي منصور الأَزهريّ (ت 370هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون وآخرين - دار الصَّادق للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع.

• توجيه اللُّمع - لابن الخبَّاز (ت 639هـ) - تح: د - فايز زكي محمَّد - ط/1 - دار السَّلام - القاهرة 1423هـ - 2002م.

• توضيح المقاصد والمسالك، شرح أَلفيَّة ابن مالك - لابن أُمِّ قاسم المُراديّ (ت 749هـ) - تح: أَحمد محمَّد عزُّوز - ط/1 - المكتبة العصريَّة - بيروت/لبنان 1426هـ - 2005م.

• التَّوطئة - لأَبي علي الشَّلَوبينيّ (ت 645هـ) - تح: د - يوسف أَحمد المطوَّع - الكويت 1980م.

• التَّيسير في القراءات السَّبع (كتاب) - لأَبي عمرو الدَّانيّ (ت 444هـ) - تح: أُوتو برتزل - مطبعة الدّولة - إِستانبول 1930م.

• ثلاثة كُتب في الأَضداد - للأَصمعيّ (ت 216هـ)، وللسِّجستانيّ (ت 255 هـ)، ولابن السِّكِّيت (ت 244هـ)، ويليها ذيل في الأَضداد للصَّغانيّ (ت 650هـ) - تح: د - أُوغست هفنر - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان.

• ثمرات النَّظر في علم الأَثر (ضمن مجموعة كُتُب في مصطلح الحديث) - للإِمام محمَّد بن إِسماعيل الصَّنعانيّ (ت 1182هـ) - تح: عبد الحميد بن صالح بن قاسم - ط/1 - دار ابن حزم - بيروت/لبنان 1427هـ - 2006م.

• جامع البيان عن تأْويل آي القرآن (تفسير الطَّبري) - لأَبي جعفر محمَّد بن جرير الطَّبري (ت 310هـ) - تعليق: محمود شاكر - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان 1431هـ - 2001م.

• جامع الدُّروس العربيَّة - للشَّيخ مصطفى الغلاييني - المكتبة التَّوفيقيَّة - القاهرة/مصر.

• الجامع لأَحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) - لأَبي عبد الله محمَّد بن أَحمد الأَنصاريّ القرطبيّ (ت 671هـ) - نشره: عماد زكي الباروديّ وخيري سعد - المكتبة التَّوفيقيَّة - القاهرة/مصر.

• جمال القُرَّاء وكمال الإِقراء - للإمام علم الدِّين علي بن محمَّد السَّخاويّ (ت 643هـ) - تح: د - عبد الكريم الزُّبيديّ - ط/3 - دار البلاغة 1413هـ - 1993م.

• الجُملة العربيَّة، تأْليفها وأَقسامها - د - فاضل صالح السَّامرَّائيّ - منشورات المجمع العلميّ العراقيّ - 1419هـ - 1998م.

• الجملة العربيَّة والمعنى - د - فاضل السَّامرَّائيّ - ط/1 - دار ابن حزم بيروت/لبنان - 1421هـ - 2000م.

• الجمل في النَّحو (كتاب) - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيّ (ت 340هـ) - تح: د - علي توفيق الحمد - ط/4 - مؤسَّسة الرِّسالة/دار الأَمل - بيروت وإِربد 1408هـ - 1988م.

• الجمل في النَّحو (كتاب) - المنسوب إِلى الخليل بن أَحمد الفراهيديّ (ت 175هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - ط/1 - مطبعة أَمير - إِنتشارات استقلال - أُوفسيت عن طبعة مؤسَّسة الرِّسالة - طهران 1410هـ.

• جمهرة أَشعار العرب في الجاهليَّة والإِسلام - لأَبي زيد محمَّد بن الخطَّاب القُرشيّ (توفِّي في أَوائل القرن الرَّابع الهجريّ) - تح: د - محمَّد علي الهاشميّ - ط/3 - دار القلم - دمشق 1419هـ - 1999م.

• جمهرة الأَمثال (كتاب) - لأَبي هلال الحسين بن عبد الرَّحمن العسكريّ (ت 395هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم وعبد المجيد قطامش - المكتبة العصريَّة - صيدا/بيروت 1426هـ - 2005م.

• جمهرة اللُّغة - لابن دريد (ت 321هـ) - دار صادر - بيروت.

• جنى الجنَّتينِ في تمييز نوعي المُثنَّيينِ - لمحمَّد أَمين بن فضل المُحبِّيّ (ت 1111هـ) - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1398هـ.

• الجنى الدَّاني في حروف المعاني - لابن أُمِّ قاسم المُراديّ (ت 749هـ) - تح: د - طه محسن - مؤسَّسة دار الكُتُب للطِّباعة والنَّشر - جامعة الموصل/العراق 1396هـ - 1976م.

• جُهْدُ المُقِلِ (ضمن جامع المتون في تجويد القرآن الكريم) - لمحمَّد بن أَبي بكر المرعشيِّ المُلقَّب بـ (ساجقلي زاده) (ت 1150هـ) - نشره: عبد الرَّحيم الطَّرهونيّ - دار الحديث - القاهرة 1427هـ - 2006م.

• جهود علماء النَّحو في القرن الثَّالث الهجريّ - د - يوسف أَحمد المطوَّع - مطبعة حكومة الكويت 1396هـ - 1976م.

• الجهود اللُّغويَّة خلال القرن الرَّابع عشر الهجريِّ - د - عفيف عبد الرَّحمن - دار الحريَّة للطِّباعة - وزارة الثَّقافة والإِعلام - الجمهوريَّة العراقيَّة 1401هـ - 1981م.

• جواهر الأَدب في معرفة كلام العرب - للإِمام علاء الدِّين بن علي الإِربليّ (ت 729هـ) - تح: السَّيد محمَّد مهدي الموسويّ - ط/2 - المطبعة الحيدريَّة - النَّجف الأَشرف 1389هـ - 1970م.

• حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل - لمحمَّد الخُضريّ (ت 1287هـ) - نشره: تركي فرحان المصطفى - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1419هـ - 1998م.

• حاشية الدُّسوقيّ على مغني اللَّبيب - لمصطفى بن عرفة الدُّسوقيّ (ت 1230هـ) - مكتبة ومطبعة المشهد الحسينيّ - القاهرة.

• حاشية الشَّنوانيّ على شرح مقدِّمة الإِعراب - لأَبي بكر بن إِسماعيل الشَّنوانيّ (ت 1019هـ) - بعناية: الشَّيخ محمَّد شمَّام - دار بو سلامة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - تونس.

• حاشية الصَّبان على شرح الأَشموني - لمحمَّد بن علي الصَّبَّان (ت 1206 هـ) - ط/1 - دار الفكر - بيروت/لبنان 1419هـ - 1999م.

• حاشية على كفاية الطَّالب - لعلي بن أَحمد بن مكرم الله العدويّ المالكيّ (ت 1189هـ) - تح: محمَّد محمَّد تامر - مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة - القاهرة 2003هـ.

• الحجَّة في القراءات السَّبع - لابن خالويه (ت 370هـ) - تح: د - عبد العال سالم مكرم - ط/1 - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت لبنان 1421هـ - 2000م.

• حجَّة القراءات - لأَبي زرعة بن عبد الرَّحمن بن محمَّد بن زنجلة (كان حيّاً سنة 405هـ) - تح: سعيد الأَفغانيّ - ط/5 - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت لبنان 1424هـ - 2001م.

• الحديث النَّبويّ الشَّريف وأَثره في الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّحويَّة - د - محمَّد ضاري حمَّادي - ط/1 - مؤسَّسة المطبوعات العربيَّة - بيروت/لبنان 1402هـ - 1982م.

• الحروف (ضمن ثلاثة كُتُب في الحروف) - لأَبي الفضائل أَحمد بن محمَّد بن المختار الرَّازيّ (ت 631هـ) - تح: د - رمضان عبد التَّوَّاب - ط/2 - مكتبة الخانجي بالقاهرة/دار الرِّفاعي بالرِّياض 1415هـ - 1995م.

• حروف المعاني (كتاب) - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيّ (ت 340هـ) - تح: د - علي توفيق الحمد - ط/2 - مؤسَّسة الرِّسالة/دار الأَمل - بيروت وإِربد 1406هـ - 1986م.

• الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحو العربيّ - د - عبد العال سالم مكرم - منشورات مؤسَّسة الوحدة للنَّشر والتَّوزيع - الكويت 1977م.

• الحِلل في إِصلاح الخلل مِن كتاب الجمل - لأَبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السِّيد البطَلْيَوسيّ (ت 521هـ) - تح: سعيد عبد الكريم سعودي - وزارة الثَّقافة والإِعلام/الجمهوريَّة العراقيَّة 1980م.

• حلية الأَولياء وطبقات الأَصفياء - لأَبي نعيم أَحمد بن عبد الله الأَصفهانيّ (ت 430هـ) - نشره: عبد الله المنشاويّ ومحمَّد أَحمد عيسى ومحمَّد عبد الله الهنديّ - ط/1 - مكتبة الإِيمان - المنصورة 1428هـ - 2007م.

• حلية المحاضرة في صناعة الشِّعر - لأَبي علي محمَّد بن الحسين بن المُظفَّر الحاتميّ (ت 388هـ) - تح: د - جعفر الكتَّاني - دار الحريَّة - الجمهوريَّة العراقيَّة 1979م.

• حياة الشِّعر في الكوفة إِلى نهاية القرن الثَّاني للهجرة - د - يوسف خُليف - دار الكتاب العربيّ للطِّباعة والنَّشر بالقاهرة 1388هـ - 1968م.

• الحيوان - لأَبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - مكتبة مصطفى البابي الحلبيّ وأَولاده - مصر 1356هـ - 1938م.

• خزانة الأَدب وغاية الأَرب - لابن حُجَّة الحمويّ (ت 837هـ) - ط/1 - نشره: د - صلاح الدِّين الهوَّاريّ - المكتبة العصريَّة - بيروت 1426هـ - 2006م.

• خزانة الأَدب ولبّ لباب لسان العرب - لعبد القادر البغداديّ (ت 1093هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - ط/1 - مطبعة المدني - مكتبة الخانجيّ - القاهرة 1402هـ/1981م - 1406هـ/1986م.

• الخصائص - لأَبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ) - تح: محمَّد علي النَّجَّار - ط/4 - دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد 1990م.

• خطى متعثِّرة على طريق تجديد النَّحو (الأَخفش - الكوفيُّون) - د - عفيف دمشقيَّة - ط/1 - دار العلم للملايين - بيروت 1980م.

• الخليل بن أَحمد الفراهيديّ، أَعماله ومنهجه - د - مهدي المخزوميّ - مطبعة الزَّهراء - بغداد 1960م.

• دراسات في الأَدوات النَّحويَّة - د - مصطفى النَّحَّاس - ط/1 - شركة الرِّبيعان للنَّشر والتَّوزيع - 1399هـ - 1979م.

• دراسات في كتاب سيبويهِ - د - خديجة الحديثيّ - دار غريب للطِّباعة - وكالة المطبوعات - الكويت.

• دراسات لأُسلوب القرآن الكريم - محمَّد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة 1425هـ - 2004م.

• الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّحويَّة في قراءات عبد الله بن أَبي إِسحاق الحَضرميّ (ت 117هـ) - د - علي جابر المنصوريّ - مطبعة الجامعة - بغداد 1411هـ - 1990م.

• دراسات نقديَّة في النَّحو العربيّ - د - عبد الرَّحمن محمَّد أَيُّوب - مكتبة الأَنجلو المصريَّة - القاهرة 1958م.

• دُرَّة الغوَّاص في أَوهام الخواص - لأَبي محمَّد القاسم بن علي الحريريَّ (ت 516هـ) - أَعادتْ طبعه بالأُوفسيت مكتبة المثنَّى ببغداد.

• الدُّرَرُ اللَّوامع على همع الهوامع - لأَحمد بن الأَمين الشَّنقيطيّ (ت 1331 هـ) - نشره: أحمد السَّيد سيد أَحمد علي - المكتبة التَّوفيقيَّة - القاهرة.

• الدَّرس النَّحويّ في بغداد - د - مهدي المخزوميّ - وزارة الإِعلام - الجمهوريَّة العراقيَّة - 1974م.

• الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون - للإمام شهاب الدِّين أَبي العبَّاس بن يوسف المعروف بـ (السَّمين الحلبيّ) (ت 756هـ) - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1414هـ - 1994م.

• دقائق التَّصريف - للقاسم بن محمَّد بن سعيد المؤدِّب (مِن علماء القرن الرَّابع الهجريّ) - تح: د - أَحمد ناجي القيسيّ ود - حاتم صالح الضَّامن ود - حسين تورال - مطبوعات مجمع العلمي العراقي - بغداد/العراق 1407هـ - 1987م.

• دلائل الإِعجاز - لعبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ) - تح: د - محمَّد رضوان الدَّاية ود - فايز الدَّاية - ط/2 - مكتبة عزِّ الدِّين - دمشق 1407هـ - 1987م.

• دليل الدِّراسات الأُسلوبيَّة - د - جوزيف ميشال شريم - ط/1 - المؤسَّسة الجامعيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1404هـ - 1984م.

• ديوان أَبي النَّجم العجليّ (الفضل بن قُدامة) (ت 130هـ) - تح: د - محمَّد أَديب عبد الواحد - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1427هـ - 2006م.

• ديوان الأَدب - لأَبي إِبراهيم إِسحاق الفارابيّ (ت 350هـ) - تح: د - أَحمد مختار عمر - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة - القاهرة.

• ديوان الأَسود بن يعفر - صنعه: د - نوري حمُّودي القيسيّ - المؤسَّسة العامَّة للصَّحافة والطِّباعة - مطبعة الجُمهوريَّة - بغداد 1390هـ - 1970م.

• ديوان الأَعشى الكبير - شرحه: د - محمَّد محمَّد حسين - المطبعة النُّموذجيَّة - مصر 1950م.

• ديوان امرئ القيس - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - ط/4 - دار المعارف بمصر 1984م.

• ديوان جرير - بشرح محمَّد بن حبيب (ت 245هـ) - تح: د - نعمان محمَّد أَمين طه - دار المعارف بمصر 1969م.

• ديوان حسَّان بن ثابت الأَنصاريّ - تح: د - وليد عرفات - دار صادر - بيروت 1974م.

• ديوان الحماسة - لأَبي تمام حبيب بن أَوس الطائي (ت 231هـ) - برواية أَبي منصور الجواليقيّ (ت 540هـ) - تح: د - عبد المنعم أَحمد صالح - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة 1987م.

• ديوان الخليل بن أَحمد الفراهيديّ ضمن: (عشرة شعراء مقلُّون) - صَنعة: د - حاتم صالح الضَّامن - مطابع دار الحكمة للطِّباعة والنَّشر - بغداد 1411هـ - 1990م.

• ديوان سَقْط الزَّند - لأَبي العلاء المعرِّيِّ (ت 449هـ) - شرحه: د - ن. رضا - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت/لبنان.

• ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطَّائيّ وأَخباره - صَنْعة: يحيى بن مُدرِك الطَّائي (كان حيّاً في أَواسط القرن الثَّالث الهجريّ) - تح: د - عادل سليمان جمال - ط/2 - مطبعة المدنيّ - مكتبة الخانجي بالقاهرة 1990م.

• ديوان شعر ذي الرُّمَّة - صحَّحَه ونقَّحَه: كارليل هنري هيس - مطبعة كليَّة جامعة كَمْبريج - 1337هـ - 1919م.

• ديوان الشَّمَّاخ بن ضرار الذُّبيانيّ - تح: د - صلاح الدِّين الهادي - دار المعارف بمصر 1977م.

• ديوان طرفة بن العبد - شرح الأَعلم الشَّنتمريِّ (ت 476هـ) - تح: دريَّة الخطيب ولطفي الصَّقَّال - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1395هـ - 1975م.

• ديوان العبَّاس بن مرداس السُّلميّ - تح: د - يحيى الجبوريّ - المؤسَّسة العامَّة للصَّحافة والطِّباعة - دار الجمهوريَّة - بغداد 1388هـ - 1968م.

• ديوان العجَّاج - رواية: عبد الملك بن قُريب الأَصمعيّ (ت 216هـ) وشرحه - تح: د - عزَّة حسن - مكتبة دار الشَّرق - بيروت 1971م.

• ديوان عمارة بن عقيل - تح: شاكر العاشور - ط/1 - دار الينابيع - دمشق 2006م.

• ديوان عمرو بن قميئة - تح: د - خليل إِبراهيم العطيَّة - دار الحرِّيَّة للطِّباعة - مطبعة الجُمهوريَّة - بغداد 1392هـ - 1972م.

• ديوان عنترة بن شدَّاد - تح: محمَّد سعيد المولويّ - المكتب الإِسلاميّ - 1964م.

• ديوان القُطاميّ - تح: د - إِبراهيم السَّامرَّائي ود - أَحمد مطلوب - ط/1 - دار الثَّقافة - بيروت 1960م.

• ديوان المُهَلْهِل - شرحه وحقَّقه: أَنطوان محسن القوَّال - دار الجيل - بيروت 1426هـ - 2005م.

• ديوان النَّابغة الجعديّ - تح: د - واضح الصَّمد - ط/1 - دار صادر - بيروت 1998م.

• ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ - شرحه: أَبو يوسف يعقوب بن إِسحاق، ابن السِّكِّيت (ت 244هـ) تح: د - شكري فيصل - دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1968م.

• ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - دار المعارف بمصر 1977م.

- ذخائر التُّراث العربيّ الإسلاميّ - عبد الجبَّار عبد الرَّحمن - ط/1 - مطبعة جامعة البصرة - الجمهوريَّة العراقيَّة 1401هـ - 1981م.
- رسالة في الحروف العربيَّة - للنَّضر بن شُميل (ت 204هـ) ضمن: (البُلغة في شُذور اللُّغة) - تح: د - أُوغست هفنر والأَب لويس شيخو - ط/2 - المطبعة الكاثوليكيَّة للآباء اليسُّوعيين - بيروت 1914م.
- رسالة الملائكة - لأَبي العلاء المعريّ (ت 449هـ) - تح: محمَّد سليم الجندي - دار صادر ببيروت 1412هـ - 1992م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني - للإمام أَحمد بن عبد النُّور المالقيّ (ت 702هـ) - تح: أَحمد محمَّد الخرَّاط - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - 1395هـ - 1975م.
- الرُّمَّانيّ النَّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويهِ - د: مازن المبارك - دار الكتاب اللُّبنانيّ - بيروت 1974م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني - لشهاب الدِّين السَّيد محمود فهمي الآلوسيّ البغداديّ (ت 1270هـ) - نشره: محمَّد أَحمد الأَمد وعمر عبد السَّلام - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان 1428هـ - 2000م.
- زاد المسير في علم التَّفسير - للإمام أَبي الفرج جمال الدِّين عبد الرَّحمن بن علي الجوزيّ (ت 597هـ) - تح: محمَّد زهير الشَّاويش وشعيب الأَرناؤوط وعبد القادر الأَرناؤوط - ط/1 - المكتب الإسلامي/دار ابن حزم - بيروت/لبنان 1423هـ - 2002م.
- الزَّاهر - لأَبي بكر محمَّد بن القاسم الأَنباريّ (ت 328هـ) - تح: د - حاتم صالح الضَّامن - دار الرَّشيد للنَّشر - الجمهوريَّة العراقيَّة 1399هـ - 1979م.

- زبدة الأَقوال في شرح قصيدة أَبنية الأَفعال - لبدر الدِّين محمَّد بن محمَّد ابن النَّاظم (ت 686هـ) - تح: د - ناصر حسين علي - ط/1 - المطبعة التَّعاونيَّة - دمشق 1412هـ - 1992م.
- الزِّينة في الكلمات الإِسلاميَّة العربيَّة - لأَبي حاتم الرَّازي (ت 322هـ) - تح: حسين فيض الله الهَمَدانيّ - ط/1 - مركز الدِّراسات والبحوث اليمنيّ - صنعاء 1415هـ - 1994م.
- السَّبعة في القراءات (كتاب) - لأَبي بكر أَحمد بن موسى بن مجاهد (ت 324هـ) - تح: د - شوقي ضيف - ط/3 - دار المعارف بمصر 1988م.
- سرُّ صناعة الإِعراب - لأَبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ) - تح: د - حسن هنداويّ - ط/2 - دار القلم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - دمشق 1413هـ - 1993م.
- سمط اللآلي في شرح أَمالي القاليّ - للوزير أَبي عبيد البكريّ (ت 487هـ) - تح: عبد العزيز الميمنيّ - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان.
- سيبويهِ حياته وكتابه - د - خديجة الحديثيّ - منشورات وزارة الإِعلام - الجمهوريَّة العراقيَّة 1975م.
- سير أَعلام النُّبلاء - لشمس الدِّين الذَّهبيّ (ت 748هـ) - نشره: خيري سعيد - المكتبة التَّوفيقيَّة - القاهرة.
- الشَّافية - لأَبي عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (ت 646هـ) - مطبعة مصطفى محمَّد - القاهرة 1392هـ - 1972م.
- الشَّذا الفيَّاح مِن علوم ابن صلاح (ت 643هـ) - لبرهان الدِّين إِبراهيم بن موسى الأَبْناسيّ (ت 802هـ) - تح: صلاح فتحي هلل - ط/1 - مكتبة الرَّشيد - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/الرِّياض 1418هـ - 1998م.

- شذرات الذَّهب في أَخبار مِن الذَّهب - لابن عماد الحنبليّ (ت 1089هـ) - دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1409هـ - 1988م.
- شرح الآجُرُّومِيَّة في علم العربيَّة - لعلي بن عبد الله السَّنهُوريّ (ت 723هـ) - تح: د - محمَّد خليل عبد العزيز - ط/1 - دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - جمهوريَّة مصر العربيَّة 1427هـ - 2006م.
- شرح ابن طولون على أَلفيَّة ابن مالك - لأَبي عبد الله محمَّد بن علي بن طولون (ت 953هـ) - تح: د - عبد الحميد جاسم الكبيسيّ - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1423هـ - 2002م.
- شرح ابن عقيل - لبهاء الدِّين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) - تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - ط/10 - مطبعة السَّعادة بمصر 1378هـ - 1958م.
- شرح أَبيات سيبويه (كتاب) - لأَبي جعفر أَحمد بن محمَّد النَّحَّاس (ت 338هـ) - تح: د - زهير غازي زاهد - ط/1 - مطبعة الغريّ - النَّجف الأَشرف/العراق 1974م.
- شرح أَبيات سيبويه - لأَبي محمَّد يوسف بن المرزبان السِّيرافيّ (ت 385هـ) - تح: د - محمَّد الرِّيح هاشم - ط/1 - دار الجيل - بيروت 1416هـ - 1996م.
- شرح أَدب الكاتب - لأَبي منصور موهوب بن أَحمد الجواليقيّ (ت 540هـ) - دار الكتاب العربيّ - بيروت/لبنان.
- شرح الأَشعار السِّتة الجاهليَّة - للوزير أَبي بكر عاصم بن أَيُّوب البَطَلْيَوسيّ (ت 494هـ) - تح: ناصيف سليمان عوَّاد - بغداد 1979م - 2000م.
- شرح الأَشمونيّ على أَلفيَّة ابن مالك، المسمَّى (منهج السَّالك إِلى أَلفيَّة ابن مالك) - لأَبي الحسن علي نور الدِّين الأَشمونيّ (ت 900هـ) - ط/1 - دار الفكر - بيروت/لبنان 1419هـ - 1999م.

• شرح أَلفيَّة ابن مالك - لبدر الدِّين محمَّد بن محمَّد ابن النَّاظم (ت 686هـ) - المطبعة العلويَّة في النَّجف الأَشرف 1342هـ.

• شرح التَّسهيل (أَبواب النَّحو) - لابن أُمِّ قاسم المُراديّ (ت 749هـ) - تح: محمَّد عبد النَّبي محمَّد - ط/1 - مكتبة الإِيمان - المنصورة/مصر 1427هـ - 2006م.

• شرح التَّسهيل - لجمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ) - تح: محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السَّيد - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2001م.

• شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (أَبواب الصَّرف) - لابن أُمِّ قاسم المُراديّ (ت 749هـ) - تح: د - ناصر حسين علي - ط/1 - دار سعد الدِّين - دمشق/سوريا 1428هـ - 2008م.

• شرح التَّصريح على التَّوضيح - للشَّيخ خالد الأَزهريّ (ت 905هـ) - دار إِحياء الكتب العربيَّة - القاهرة.

• شرح التَّصريف (كتاب) (ضمن: جامع المقدِّمات) - لسعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازانيّ (ت 791هـ) - مؤسَّسة إِنتشارات هجرت - قم/إِيران 1365هـ.

• شرح جمل الزَّجَّاجيّ - لابن خروف الإِشبيليّ (ت 609هـ) - تح: د - سلوى محمَّد عمر عرب - منشورات جامعة أُمّ القرى - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 1419هـ.

• شرح جمل الزَّجَّاجيّ - لابن عصفور الإِشبيليّ (ت 669هـ) - تح: د - صاحب أَبو جناح - مؤسَّسة دار الكُتُب للطِّباعة والنَّشر - جامعة الموصل/العراق 1402هـ - 1982م.

• شرح الحدود النَّحويَّة - لعبد الله بن أَحمد الفاكهيّ (ت 972هـ) - تح: د - زكي فهمي الأَلوسيّ - مؤسَّسة دار الكُتُب للطِّباعة والنَّشر - جامعة الموصل/العراق 1988م.

• شرح ديوان أَبي الطَّيب المتنبيّ (معجز أَحمد) - لأَبي العلاء المعريّ (ت 449هـ) - تح: د - عبد المجيد دياب - ط/2 - دار المعارف بمصر 1413هـ - 1992م.

• شرح ديوان الحماسة - لأَبي زكريَّا يحيى بن علي التَّبريزيّ (ت 502هـ) - عالم الكتب - بيروت.

• شرح ديوان الحماسة - لأَبي علي أَحمد بن محمَّد بن الحسين المرزوقيّ (ت 421هـ) - تح: أَحمد أَمين وعبد السَّلام محمَّد هارون - ط/1 - مطبعة لجنة التأْليف والتَّرجمة والنَّشر - القاهرة 1371هـ - 1372هـ/1951م - 1953م.

• شرح ديوان زهير بن أَبي سُلمى - صَنْعة: الإِمام أَبي العبَّاس ثعلب (ت 299 هـ) - الدَّار القوميَّة للطِّباعة والنَّشر - القاهرة 1384هـ - 1964م.

• شرح ديوان الفرزدق - شرحه: إِيليَّا الحاويّ - ط/1 - دار الكتاب العربيّ - بيروت/لبنان 1983م.

• شرح ديوان المفضَّليَّات - لأَبي القاسم محمَّد بن بشَّار الأَنباريّ (ت 304 هـ) - تح: كارلوس يعقوب لايل - مكتبة المثنَّى مطبوعة بالأُوفسيت - بغداد 1920م.

• شرح الرَّضيّ على الكافية - لرضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن الإِستراَباديّ (ت 688هـ) - تح: يوسف حسن عمر - ط/1 - مؤسَّسة الصَّادق - طهران 1398هـ - 1978م.

• شرح شافية ابن الحاجب - لرضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن الإستراباديّ (ت 688هـ) - تح: محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزَّفزاف ومحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1395هـ - 1975م.

• شرح شافية ابن الحاجب - لكمال الدِّين محمَّد بن محمَّد، معين الدِّين الفَسَوِيّ (ت؟هـ) - ط/1 - مطبعة بيرام - منشورات إِحسان للنَّشر والتَّوزيع - طهران/إِيران 2002م.

• شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب - لابن هشام الأَنصاريّ (ت 761هـ) - تح: د - محمَّد ياسر شرف - ط/1 - منشورات إِحسان للنَّشر والتَّوزيع - طهران/إِيران 1417هـ.

• شرحُ شرحِ نخبة الفِكَر في مصطلحات أَهل الأَثر - لعلي بن سلطان بن محمَّد الهرويّ القاريّ (ت 1014هـ) - تح: محمَّد نزار تميم وهيثم نزار تميم - شركة دار الأَرقم بن أَبي الأَرقم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان.

• شرح شواهد شرح الشَّافية (ملحق بشرح الشَّافية للإِستراَبادي) - لعبد القادر البغداديّ (ت 1093هـ) - تح: محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزَّفزاف ومحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1395هـ - 1975م.

• شرح شواهد المغني - لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت 911هـ) - بعناية: محمد محمود الشَّنقيطيّ - منشورات مكتبة الحياة - بيروت/لبنان.

• شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ - لجمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ) - تح: عدنان عبد الرَّحمن الدُّوريّ - مطبعة العانيّ - وزارة الأَوقاف - بغداد 1397هـ - 1977م.

- شرح عيون الإِعراب - للإِمام أَبي الحسن بن علي بن فضَّال المُجاشعيّ (ت 479هـ) - تح: د - حنَّا جميل حدَّاد - ط/1 - مكتبة المنار - الأُردن 1406هـ - 1985م.

- شرح القصائد التِسع المشهورات - لأَبي جعفر أَحمد بن محمَّد النَّحَّاس (ت 338هـ) - تح: د - أَحمد خطَّاب العمر - ط/1 - وزارة الإِعلام/الجمهوريَّة العراقيَّة 1393هـ - 1973م.

- شرح القصائد السَّبع الطُّوال الجاهليَّات - لأَبي بكر محمَّد بن القاسم الأَنباريّ (ت 328هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - ط/2 - دار المعارف بمصر 1969م.

- شرح القصائد العشر - لأَبي زكريَّا يحيى بن علي التَّبريزيّ (ت 502هـ) - تح: د - فخر الدِين قباوة - ط/3 - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت 1399هـ - 1979م.

- شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى - لابن هشام الأَنصاريّ (ت 761هـ) - تح: محمَّد محيي الدِين عبد الحميد - ط/1 - مطبعة السَّعادة بمصر 1383هـ - 1963م.

- شرح قواعد الإِعراب - لمحمَّد بن مصطفى القوجويّ (ت 950هـ) - تح: إِسماعيل مروة - ط/2 - دار الفكر المعاصر/دار الفكر - بيروت ودمشق 1418هـ - 1997م.

- شرح قواعد الإِعراب - لمحيي الدِين الكافيَجِيّ (ت 879هـ) - تح: د - فخر الدِين قباوة - ط/3 - دار طلاس - الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة 1996م.

- شرح الكافية الشَّافية - لجمال الدِين محمَّد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ) - تح: أَحمد يوسف القادريّ - ط/1 - دار صادر - بيروت 1427هـ - 2006م.

• الشَّرح الكبير (بحاشية المغني) - لابن قدامة المقدسيّ (ت 682هـ) - دار الفكر - بيروت/لبنان.

• شرح كتاب سيبويه - لأَبي سعيد السِّيرافيّ (ت 368هـ) - نشره: أَحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1429هـ - 2008م.

• شرح اللُّمحة البدريَّة في علم العربيَّة - لابن هشام الأَنصاريّ (ت 761هـ) - تح: د - هادي نهر - دار اليازوريّ العلميَّة - عمَّان/الأُردن.

• شرح اللُّمع في النَّحو - للقاسم بن محمَّد الواسطيّ الضَّرير (كان حيَّاً سنة 469هـ) - تح: د - رجب عثمان محمَّد - ط/1 - مكتبة الخانجيّ بالقاهرة 1420هـ - 2000م.

• شرح المختصر على تلخيص المفتاح - لسعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازانيّ (ت 791هـ) - تح: عبد المتعال الصَّعيدي - منشورات دار الحكمة - قم/طهران.

• شرح المعلَّقات السَّبع - لابن عبد الله الحسين بن أَحمد الزَّوزَنيّ (ت 486 هـ) - مكتبة النَّهضة - بغداد.

• شرح المفصَّل - لموفَّق الدِّين ابن يعيش الحلبيّ (ت 643هـ) - عالم الكتب/بيروت - مكتبة المتنبِّي/القاهرة.

• شرح المفصَّل/التَّخمير - لصدر الأَفاضل الخوارزميّ (ت 617هـ) - تح: د - عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين - ط/1 - دار العبيكان - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 1421هـ - 2000م.

• شرح المُفضَّليَّات - لأَبي زكريَّا يحيى بن علي بن مُحمَّد التَّبريزيّ (ت 502 هـ) - تح: علي محمَّد البجاوي - دار نهضة مصر للطِّباعة والنَّشر.

• شرح مقامات الحريريّ البصريّ - لأَبي العبَّاس أَحمد بن عبد المؤمن الشَّريشيّ (ت 620هـ) - تح: محمَّد عبد المنعم خفاجي - المكتبة الثَّقافيَّة - بيروت.

• شرح المقدِّمة الجزريَّة في علم التَّجويد - لشيخ الإِسلام زكريَّا الأَنصاريّ (ت 926هـ) - راجعه: محيي الدِّين الكرديّ - علَّق عليه: محمَّد غيَّاث - ط/5 - دار الإِمام الغزاليّ - دمشق/سوريا 1428هـ - 2007م.

• شرح المقدِّمة المُحسِبة - لطاهر بن أَحمد بن بابشاذ (ت 469هـ) - تح: خالد عبد الكريم - شركة الرّبيعان - الكويت 1986م.

• شرح مُلحة الإِعراب - لأَبي محمَّد القاسم الحريريّ (ت 516هـ) - تح: د - فائز فارس - ط/1 - دار الأَمل للنَّشر والتَّوزيع - إِربد/الأُردن 1412هـ - 1991م.

• شرح الملوكيّ في التَّصريف - لموفَّق الدِّين ابن يعيش الحلبيّ (ت 643هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - ط/2 - دار الأَوزاعيّ للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1408هـ - 1988م.

• شرح النَّوويّ على صحيح مسلم - للإِمام محيي الدِّين يحيى بن شرف بن مري النَّووي (ت 677هـ) - دار الكتاب العربيّ - بيروت/لبنان.

• شرح الورقات - لعبد الرَّحمن بن إِبراهيم المعروف بـ (تاج الدِّين بن الفركاح) (ت 690هـ) - تح: محمَّد حسن إِسماعيل - ط/2 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1427هـ - 2006م.

• شعر الأَخطل - صَنْعَة أَبي سعيد السُّكَّريّ (ت 275هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - ط/2 - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت 1399هـ - 1979م.

• شعر تأَبَّط شرًّا - تح: سلمان داود القرغليّ وجبَّار تعبان جاسم - ط/1 - مطبعة الآداب - النَّجف الأَشرف 1393هـ - 1973م.

• شعر زهير بن أَبي سُلمى - للأَعلم الشَّنتمريّ (ت 476هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1413هـ - 1992م.

• شعر المِرار بن سعيد الفقعسيّ - ضمن (شعراء أُمويُّون) - تح: نوري حمودي القيسيّ - مؤسَّسة دار الكتب للطِّباعة والنَّشر - جامعة الموصل/العراق 1396هـ - 1976م.

• شعر النَّمِر بن تولب - صنعة: د - نوري حمودي القيسيّ - مطبعة المعارف - بغداد 1969م.

• الشعر والشُّعراء - لابن قتيبة الدِّينوريّ (ت 276هـ) - تح: أَحمد محمَّد شاكر - ط/2 - دار المعارف بمصر 1966م.

• الشُّعور بالعُور - لصلاح الدِّين خليل بن آيبك الصَّفديّ (ت 764هـ) - تح: د - عبد الرَّزَّاق حسين ط/1 - دار عمَّار للنَّشر والتَّوزيع - عمَّان/الأُردن 1409هـ - 1988م.

• شفاء الغليل فيما في كلام العرب مِن الدَّخيل - لشهاب الدِّين أَحمد بن محمَّد بن عمر الخفاجيّ (ت 1069هـ) - تح: د - محمَّد كشَّاش - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1418هـ - 1998م.

• الشَّوارد في اللُّغة - لرضي الدِّين الحسن بن محمَّد الصَّغانيّ (ت 650هـ) - عدنان عبد الرَّحمن الدُّوريّ - مطبعة مجمع العلميّ العراقيّ - بغداد 1403هـ - 1983م.

• شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح - لجمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ) - تح: د - طه محسن - دار أَفاق عربيَّة للصَّحافة والنَّشر - الجمهوريَّة العراقيَّة 1405هـ - 1985م.

• شَّواهد الشِّعر في كتاب سيبويه - د - خالد عبد الكريم جمعة - ط/1 - مكتبة دار العروبة بالكويت 1400هـ - 1980م.

• الشَّواهد والاستشهاد في النَّحو - عبد الجبَّار النَّايلة - ط/1 - مطبعة الزَّهراء - بغداد 1396هـ - 1967م.

• الصَّاحبيّ في فقه اللُّغة وسنن العرب في كلامها - لأَبي الحسن أَحمد بن فارس (ت 395هـ) - تح: د - مصطفى الشُّويميّ - مؤسَّسة بدران للطِّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان 1383هـ - 1964م.

• صبح الأَعشى في صناعة الإنشا - لأَحمد بن علي القَلْقَشَنْدِيّ (ت 821هـ) - تح: محمَّد حسين شمس الدِّين - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1407هـ - 1987م.

• الصِّحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة - لإِسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ (ت 393هـ) - تح: أَحمد عبد الغفور العطَّار - مطابع دار الكتاب العربيّ - مصر.

• صحيح البخاري - لأَبي عبد الله محمَّد بن إِسماعيل بن إِبراهيم البخاريّ (ت 256هـ) - المكتبة الإِسلاميَّة - إِستانبول/تركيا.

• صحيح مسلم - للحافظ أَبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشيريّ (ت 261 هـ) - ط/1 - دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 1427هـ - 2006م.

• صرف العناية في كشف الكفاية - لعبد الله بن محمَّد البِيتوشيّ (ت 1211هـ) - إِحياء الكتب العربيَّة بمصر 1341هـ.

• الصِّناعتينِ (كتاب) - لأَبي هلال الحسين بن عبد الرَّحمن العسكريّ (ت 395هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبرهيم - المكتبة العصريَّة - صيدا/بيروت 1406هـ - 1986م.

- ضحى الإِسلام - أَحمد أَمين - دار الكتاب العربيّ - 1429هـ - 2008م.
- ضعيف الجامع الصَّغير وزياداته - محمَّد ناصر الأَلبانيّ - ط/3 - المكتب الإِسلاميّ - بيروت 1410هـ - 1990م.
- الطَّبريُّ النَّحويُّ مِن خلال تفسيره - د - زكي فهمي الآلوسيّ - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد 2002م.
- طبقات فحول الشُّعراء - لمحمَّد بن سلَّام الجُمحيّ (ت 231هـ) - تح: محمود محمَّد شاكر - مطبعة المدنيّ - القاهرة.
- طبقات الفقهاء - لأَبي إِسحاق الشِّيرازيّ (ت 476هـ) - تح: د - إِحسان عبَّاس - ط/2 - دار الرَّائد العربيّ - بيروت/لبنان 1401هـ - 1981م.
- طبقات الفقهاء - لطاش كبرى زاده (ت 968هـ) - نشره: أَحمد نيلة - ط/2 - مطبعة الزَّهراء الحديثة - الموصل/العراق 1961م.
- طبقات القرَّاء السَّبعة (كتاب) - لأَمين الدِّين أَبي محمَّد عبد الوهاب بن السَّلار (ت 782هـ) - نشره: أَحمد محمَّد عزوز - ط/1 - المكتبة العصريَّة - بيروت 1423هـ - 2003م.
- الطبقات الكُبرى - لابن سعد (ت 230هـ) - نشره: محمَّد عبد القادر عطا - ط/2 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1418هـ - 1997م.
- طبقات النَّحويينَ واللُّغويينَ - لأَبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيديّ (ت 379 هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - ط/2 - دار المعارف بمصر 1984م.
- الطِّراز المتضمِّن لأَسرار البلاغة وعلوم حقائق الإِعجاز - ليحيى بن حمزة بن علي العلويّ اليمنيّ (ت 705هـ) - تح: د - عبد الحميد هنداويّ - ط/1 - المكتبة العصريَّة - صيدا/بيروت 1423هـ - 2002م.

- طُلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهيَّة - لنجم الدِّين أَبي حفص عمر بن محمَّد الحنفيّ (ت 537هـ) - نشره: محمَّد حسن الشَّافعيّ - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1418هـ - 1997م.
- ظاهرة التَّنوين في اللُّغة العربيَّة - عوض المرسي جهادي - ط/1 - مكتبة الخانجي ودار الرِّفاعيّ - القاهرة والرِّياض 1403هـ - 1982م.
- العامل النَّحويّ بين مؤيِّديه ومعارضيه ودوره في التَّحليل اللُّغويّ - د - خليل أَحمد عمايرة.
- العربيَّة، دراسات في اللُّغة واللهجات والأَساليب - يوهان فُك - ترجمة: د - رمضان عبد التَّوَّاب - مكتبة الخانجيّ بمصر 1400هـ - 1980م.
- العرف الطَّيِّب في شرح ديوان أَبي الطَّيِّب - لناصف اليازجيّ - دار القلم - بيروت/لبنان.
- العقد الفريد - لأَحمد بن محمَّد بن عبد ربِّه الأَندلسيّ (ت 328هـ) - تح: محمَّد سعيد العريان - ط/2 - المكتبة التِّجاريَّة الكبرى - القاهرة 1372هـ - 1953م.
- عقود الزَّبرجد في إِعراب الحديث النَّبويّ - لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت 911هـ) - تح: د - سلمان القضاة - دار الجيل - بيروت 1414هـ - 1994م.
- علم الدّلالة - د: أَحمد مختار عمر - ط/1 - مكتبة دار العروبة للنَّشر والتَّوزيع - الكويت 1402هـ - 1982م.
- علم اللُّغة العام - فردينان دي سوسور - ترجمة: د - يوئيل يوسف عزيز - دار الكُتُب للطِّباعة والنَّشر - جامعة الموصل/العراق 1988م.
- علم المصطلح، وطرائق وضْع المصطلحات في العربيَّة - د - ممدوح محمَّد خسارة - ط/1 - دار الفكر - دمشق 1429هـ - 2008م.

• علـوم الحـديث ومـصطلحه - د: صـبحي الـصَّالح - ط/26 - دار العلـم للملايين - بيروت/لبنان 2006م.

• العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ونقده - لأَبي علي الحسن بن رشيق القيروانيّ (ت 456هـ) - تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - ط/4 - دار الجيل للنَّشر والتَّوزيع والطِّباعة - بيروت/لبنان 1972م.

• عمدة القاري، شرح صحيح البخاريّ - للشَّيخ بدر الدِّين أَبي محمَّد محمود ابن أَحمد العينيّ (ت 855هـ) - راجعه: صدقي جميل العطَّار - دار الفكر للِطباعة والنَّشر - بيروت/لبنان 1422هـ - 2002م.

• العوامل المئة في النَّحو (كتاب) (ضمن: جامع المقدِّمات) - للشَّيخ عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ) - مؤسَّسة إِنتشارات هجرت - قم/إِيران 1365هـ.

• عيسى بن عمر الثَّقفيّ، نحوه مِن خلال قراءته - صباح عبَّاس السَّالم - ط/1 - منشورات مؤسَّسة الأَعلميّ بيروت/دار التَّربية بغداد 1495هـ - 1975م.

• العين (الكتاب) - لأَبي عبد الرَّحمن الخليل بن أَحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ) - تح: د - مهدي المخزوميّ ود - إِيراهيم السَّامرَّائيّ - ط/1 - وزارة الثَّقافة والإِعلام/الجمهوريَّة العراقيَّة 1980م - 1988م.

• غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء - لابن الجزريّ (ت 833هـ) - تح: برجستراسر - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1427هـ - 2006م.

• الغرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الأَلفيَّة - لابن الخبَّاز (ت 639هـ) - تح: حامد محمَّد العبدليّ - ط/1 - مطبعة العاني - دار الأَنبار - العراق/الرُّمادي 1410 هـ - 1990م.

• غريب الحديث - لأَبي عُبيد القاسم بن سلَّام الهرويِّ (ت 224هـ) - تح: محمَّد عظيم الدِّين - ط/1 - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة - حيدر آباد الدِّكن 1384هـ - 1964م.

• غريب الحديث - لأَبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوريِّ (ت 276 هـ) - ط/1 - دار الكتاب العربيّ - بيروت/لبنان 1408هـ - 1988م.

• الغريب المصنَّف - لأَبي عُبيد القاسم بن سلَّام الهرويِّ (ت 224هـ) - تح: د - صفوان عدنان داوودي - ط/1 - دار الفيحاء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - دمشق/سوريا 1426هـ - 2005م.

• الفائق في غريب الحديث - لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت 538هـ) - تح: علي محمَّد البجَّاويّ ومحمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - ط/1 - المكتبة العصريَّة - بيروت/صيدا 1426هـ - 2005م.

• الفاخر - لأَبي طالب المفضَّل بن سلمة بن عاصم (ت 291هـ) - تح: عبد العليم الطَّحاويّ - الجمهوريَّة العربيَّة المتحدة - 1380هـ - 1960م.

• فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ - لابن حجر العسقلانيّ (ت 852هـ) - ط/1 - دار أَبي حيَّان - القاهرة 1416هـ - 1996م.

• فتح القدير الجامع بين فنَّي الرِّواية والدِّراية مِن علم التَّفسير - لمحمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكانيّ (ت 1250هـ) - تح: د - عبد الرَّحمن عميرة - ط/3 - دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - المنصورة/مصر 1426هـ - 2005م.

• فتح المغيث، شرح أَلفيَّة الحديث - للإِمام شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن السَّخاويّ (ت 902هـ) - نشره: صلاح محمَّد محمَّد عويضة - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1421هـ - 2001م.

• فـرائد العقـود العلـويَّة علـى شـرح الأَزهـريَّة - لعلـي بـن إِبـراهيم الحلبـيّ (ت 1044هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - منشورات الهيئة العامَّة السُّوريَّة للكتاب - وزارة الثَّقافة/دمشق 2007م.

• فُـرحة الأَديـب - للأَسـود الغندجانـيّ (ت 430هـ) - تـح: د - محمَّـد علـي سلطاني - دار العصماء - دمشق/سوريا 1428هـ - 2008م.

• فصل المقال في شرح كتاب الأَمثال - للوزير أَبي عبيد البكريّ (ت 487هـ) - تح: د - إِحسان عبَّاس ود - عبد المجيد عابدين - دار الأَمانة/مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت/لبنان 1391هـ - 1971م.

• فعلـتُ وأَفعلـتُ - لأَبـي حـاتم السِّجـستانيّ (ت 255هـ) - تـح: د - خليـل إِبراهيم العطيَّة - مديريَّة دار الكتب - جامعة البصرة/العراق 1979م.

• الفعـل زمانُهُ وأَبنيتُهُ - د - إِبراهيم الـسَّامرَّائي - ط/2 - مؤسَّسة الرِّسـالة - بيروت/لبنان 1400هـ - 1980م.

• فقـه اللُّغـة وسـرّ العـربيَّة - لأَبـي منـصور عـبد الملـك بـن محمَّـد الثَّعالبـيّ (ت 429هـ) - مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

• الفلاكة والمفلوكون - لشهاب الدِّين أَحمد بن علي الدَّلجيّ (ت 838هـ) - مطبعة الآداب - النَّجف الأَشرف/العراق 1385هـ.

• فهـارس كـتاب سيبويهِ ودراسـة لـه - محمَّـد عبد الخالق عـضيمة - ط/1 - مطبعة السَّعادة - دار الحديث - القاهرة 1395هـ - 1975م.

• الفهرست (كتاب) - لأَبي فرج محمَّد بن أَبي إِسحاق النَّديم (ت 385هـ) - تح: رضا - تجدد - مطبعة دانشكاه - مكتبة الأَسدي - طهران 1971م.

• فهرسـت الكـتب الـنَّحويَّة المطـبوعة - د - عـبد الهـادي الفـضليّ - ط/1 - مكتبة المنار - الأُردن 1407هـ - 1986م.

• الفوائد الصَّمديَّة في علم العربيَّة ضمن (جامع المقدِّمات) - - للشَّيخ بهاء الدِّين محمَّد ابن حسين بن عبد الصَّمد الحارثيِّ الهمدانيِّ (ت 1013هـ) - مؤسَّسة انتشارات هجرت - قم/إيران 1365هـ.

• الفوائد الضِّيائيه/شرح كافية ابن الحاجب - لنور الدِّين عبد الرَّحمن الجامي (ت 898هـ) - تح: د - أسامة طه الرِّفاعي - مطبعة وزارة الأَوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة - الجمهوريّة العراقيّة 1403هـ - 1983م.

• الفوائد والقواعد - لعمر بن ثابت الثَّمانينيّ (ت 442هـ) - تح: د - عبد الوهاب محمود الكحلة - ط/1 - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2002م.

• فواتح الرَّحموت بشرح مسلم الثُّبوت في الفقه (بحاشية المستصفى) - لعبد العلي محمَّد بن نظام الدِّين الأَنصاريّ (ت 1225هـ) - دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان.

• فوات الوَفيات - لابن شاكر الكتبيّ (ت 764هـ) - نشره: علي محمَّد معوَّض وعادل أَحمد عبد الموجود - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1421هـ - 2000م.

• في أُصول النَّحو - سعيد الأَفغانيّ - المكتب الإِسلاميّ - بيروت 1407هـ - 1987م.

• فيض نشر الانشراح مِن روضِ طيِّ الاقتراح - للإِمام أَبي عبد الله محمَّد بن الطِّيب الفاسيّ (1170هـ) - تح: د - محمود يوسف فجَّال - ط/2 - دار البحوث للدِّراسات الإِسلاميَّة وإِحياء التُّراث - الإِمارات العربيَّة المتَّحدة 1423هـ - 2002م.

• في النَّحو العربيّ قواعد وتطبيق - د - مهدي المخزوميّ - شركة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأَولاده - ط/1 - مصر1386هـ - 1966م.

• في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه - د - مهدي المخزوميّ - ط/2 - دار الرَّائد العربيّ - بيروت/لبنان.

• القاموس الحديث (إنكليزيّ/عربيّ) - أَشرف على وضعه لجنة مِن علماء اللُّغة الإِنكليزيَّة واللُّغة العربيَّة.

• القاموس المحيط - لمجد الدِّين الفيروزابادي (ت 817هـ) - عالم الكتب - بيروت.

• القرآن الكريم وأَثره في الدِّراسات النَّحويَّة - د - عبد العال سالم مكرم - ط/1 - دار المعارف بمصر 1968م.

• القطع والائتناف (كتاب) - لأَبي جعفر أَحمد بن محمَّد النَّحَّاس (ت 338 هـ) - تح: د - أَحمد خطَّاب العمر - مطبعة العاني - وزارة الأَوقاف - بغداد/العراق 1398هـ - 1978م.

• القوافي (كتاب) - لأَبي الحسن سعيد بن مسعدة الأَخفش (ت 215هـ) - تح: أَحمد راتب النَّفَّاخ - ط/1 - دار الأَمانة - بيروت 1394هـ - 1974م.

• قيس ولبنى شعر ودراسة (ديوان قيس بن ذريح) - تح: د - حسين نصَّار - دار مصر للطِّباعة.

• الكافية في النَّحو - لأَبي عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (ت 646هـ) - دار الكردستان للنَّشر والتَّوزيع - إِيران.

• الكافي في العروض والقوافي - لأَبي زكريَّا يحيى بن علي التَّبريزيّ (ت 502هـ) - نشره: إِبراهيم شمس الدِّين - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1424هـ - 2003م.

• الكافي في علمي العروضِ والقوافي - لشهاب الدِّين أَبي العبَّاس أَحمد القنَّائيّ (ت 858هـ) - تح: هناء رعد - ط/1 - مؤسَّسة التَّاريخ العربيّ - بيروت/لبنان 1429هـ - 2008م.

• الكامل - لأَبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المُبرِّد (ت 285هـ) - تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم - دار الفكر العربيّ - القاهرة.

• الكامل في التَّاريخ - لابن الأَثير (ت 630هـ) - دار صادر للطِّباعة والنَّشر/دار بيروت للطِّباعة والنَّشر - بيروت 1385هـ - 1965م.

• الكتاب - لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويهِ) (ت 180هـ) - ط/1 - المطبعة الكبرى الأَميريَّة ببولاق - مصر 1316هـ.

• الكتاب - لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويهِ) (ت 180هـ) - تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون - ط/3 - مطبعة المدنيّ - مصر 1408هـ - 1988م.

• كتاب سيبويه وشروحه - د - خديجة الحديثيّ - ط/1 - مطابع دار التَّضامن - بغداد - 1386هـ - 1967م.

• كتاب الشِّعر (أَو) شرح الأَبيات المشكلة الإِعراب - لأَبي علي الحسن بن أَحمد بن عبد الغفَّار الفارسيّ (ت 337هـ) - تح: د - محمود محمَّد الطَّنَّاحيّ - ط/1 - مطبعة المدني - مكتبة الخانجيّ - القاهرة 1408هـ - 1988م.

• كشَّاف اصطلاحات الفنون - لمحمَّد بن علي التَّهانويّ (ت 1158هـ) - تح: أَحمد محمَّد بسج - ط/2 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1427هـ - 2006م.

• الكشَّاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأَقاويل في وجوه التأويل - لأَبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت 538هـ) - دار المعرفة للطباعة والنَّشر - بيروت/لبنان.

• كشف الظُّنون عن أَسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة (ت 1067هـ) - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت لبنان.

• الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها - لأَبي محمَّد مكي بن أَبي طالب القيسيّ (ت 437هـ) - تح: د - محيي الدِّين رمضان - ط/1 - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1394هـ - 1974م.

• كشف المشكلات وإِيضاح المعضلات - لجامع العلوم أَبي الحسن علي بن الحسين الأَصبهانيّ الباقوليّ (ت 543هـ) - تح: د - محمَّد أَحمد الدَّاليّ - ط/1 - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1415هـ - 1995م.

• كشف المشكل في النَّحو - لأَبي الحسن علي بن سليمان التميميّ (الحيدرة اليمنيّ) (ت 599هـ) - نشره: د - يحيى مراد - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1424هـ - 2004م.

• كفاية الطَّالب الرَّبَّاني لرسالة ابن أَبي زيد القيروانيّ (ت 386هـ) - لعلي بن محمَّد بن علي المصريّ (ت 939هـ) - نشره: محمَّد محمَّد تامر - مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة - القاهرة 2003م.

• الكفاية في النَّحو - لمحمَّد بن عبد الله بن محمود (ت 819هـ) - تح: إِسحاق جاد الله الجعبريّ - ط/1 - دار ابن حزم للطباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1425هـ 2005م.

• الكلِّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة) - لأَبي البقاء أَيُّوب بن موسى الحسني الكفويّ (ت 1094هـ) - تح: د - عدنان درويش ومحمَّد المصريّ - ط/2 - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت/لبنان 1419هـ - 1998م.

• اللَّامات (كتاب) - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيّ (ت 340 هـ) - تح: د - مازن المبارك - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1389هـ - 1969م.

• اللُّباب في عللِ البناء والإِعراب - لأَبي البقاء العكبريّ (ت 616هـ) - تح: (ج/1) د - غازي مختار طليمات و(ج/2) د - عبد الإِله نبهان - ط/1 - دار الفكر المعاصر ودار الفكر - بيرت ودمشق 1416هـ - 1995م.

• لحن العوَّام - لأَبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيديّ (ت 379هـ) - تح: د - رمضان عبد التَّوَّاب - ط/2 - مكتبة الخانجيّ - القاهرة 1420هـ - 2000م.

• لسان العرب - لابن منظور (ت 711هـ) - دار صادر للطباعة والنَّشر ودار بيروت للطباعة والنَّشر - بيروت 1374هـ - 1955م.

• اللُّغة العربيَّة، معناها ومبناها - د - تمَّام حسَّان - مطبعة النَّجاح الجديدة - دار الثَّقافة - الدَّار البيضاء.

• اللُّمع - لأَبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ) - تح: حامد المؤمن - ط/1 - مطبعة العاني - منشورات منتدى النَّشر - النَّجف الأَشرف/بغداد 1402هـ - 1982م.

• لمع الأَدلَّة - لأَبي البركات الأَنباريِّ (ت 577هـ) - تح: سعيد الأَفغانيّ - مطبعة الجامعة السُّوريَّة - دمشق/سوريا 1377هـ - 1957م.

• اللهجات العربيَّة في التُّراث - د - أَحمد علم الدِّين الجندي - الدَّار العربيَّة للكتاب - ليبيا 1398هـ - 1978م.

• ليس في كلام العرب - لابن خالويه (ت 370هـ) - تح: أَحمد عبد الغفور عطَّار - ط/2 - دار العلم للملايين - بيروت 1399هـ - 1979م.

• المبرِّد سيرته ومؤلَّفاته - د - خديجة الحديثيّ - دار الشؤون الثَّقافية العامَّة - بغداد 1988م.

• المثل السائر في أَدب الكاتب والشَّاعر - لضياء الدِّين نصر الله بن أَبي الكرم محمَّد، ابن الأَثير (ت 637هـ) - تح: كامل محمَّد محمَّد عريضة - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1419هـ - 1998م.

• مُثُل المُقرَّب - لابن عصفور الإِشبيليّ (ت 669هـ) - تح: عادل أَحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوَّض - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1419هـ - 1998م.

• مجاز القرآن - لأَبي عبيدة معمَر بن المثنَّى التَّيميّ (ت 210هـ) - تح: د - فؤاد سزكين - مكتبة الخانجيّ بمصر.

• المجاز وأَثره في الدَّرس اللُّغويّ - د - محمَّد بدري عبد الجليل - دار الجامعات المصريَّة - 1975م.

• المجالس (كتاب) - لأَبي عبد الله الخطيب الإسكافيّ (ت 420هـ) - تح: د - غانم قدُّوريّ حمد - ط/1 - دار عمَّار للنَّشر والتَّوزيع - عمَّان - 1422هـ - 2002م.

• مجالس ثعلب - لأَبي العبَّاس أَحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) - عبد السَّلام محمَّد هارون - ط/2 - دار المعارف بمصر 1960م.

• مجالس العلماء - لأَبي القاسم عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجاجيّ (ت 340 هـ) - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - وزارة الإِرشاد والأَنباء - الكويت 1962م.

• مجمع الأَمثال - لأَبي الفضل أَحمد بن محمَّد النِّسابوريّ (ت 518هـ) - تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - ط/3 - دار الفكر - 1393هـ - 1972م.

• مجمع البيان في تفسير القرآن - لأَبي علي الفضل بن الحسن الطَّبرسيّ (ت 548هـ) - قدَّم له: السَّيد محسن العامليّ - ط/1 - مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات - بيروت/لبنان 1415هـ - 1995م.

• مجمل اللُّغة - لأَبي الحسين أَحمد بن فارس (ت 395هـ) - نشره: محمَّد طعمة - ط/1 - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت/لبنان 1426هـ - 2005م.

• مجموعة فتاوى - لتقيِ الدِّين أَحمد بن تيميَّة الحرَّانيّ (ت 728هـ) - تح: خيري سعيد - المكتبة التَّوفيقيَّة - القاهرة/مصر.

• المحبَّر - لمحمَّد بن حبيب البغداديّ (ت 245هـ) - تح: إِيليزا ليختن شتيتر - دائرة المعارف العثمانيَّة - حيدر آباد الدِّكن 1942م.

• المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإِيضاح عنها - لأَبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ) - تح: علي النَّجدي ناصف ود - عبد الحليم النَّجَّار ود - عبد الفتَّاح شلبي - وزارة الأَوقاف والمجلس الأَعلى للشُّؤون الإِسلاميَّة - القاهرة 1424هـ - 2004م.

• المحرَّر في النَّحو - لعمر بن عيسى بن إِسماعيل الهرميّ (ت 702هـ) - تح: د - منصور علي محمَّد - ط/1 - دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - القاهرة/مصر 1426هـ - 2005م.

• المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لأَبي محمَّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيَّة الأَندلسيّ (ت 546هـ) - نشره: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2001م.

• المحصول في علم الأُصول - لأَبي عبد الله محمَّد بن عمر فخر الدِّين الرَّازي (ت 606هـ) - تعليق: محمَّد عبد القادر عطا - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1420هـ - 1999م.

- المُحلَّى (وجوه النَّصب) - لابن شُقير (ت 317هـ) - تح: د - فائز فارس - مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت/لبنان 1408هـ - 1987م.
- المحيط في أَصوات العربيَّة ونحوها وصرفها - محمَّد الأَنطاكيّ - دار الشَّرق العربيّ - بيروت.
- المختار مِن شرحي ابن خروف والصَّفَّار لكتاب سيبويه - د - محمَّد خليفة الدَّنَّاع - ط/1 - دار النَّهضة العربيَّة للطِّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان 1996م.
- المختصر - لأَبي عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (ت 646هـ) - تح: د - علي جمعة محمَّد - ط/1 - دار السَّلام للطباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة - القاهرة 1424هـ - 2004م.
- مختصر في شواذ القراءات، مِن كتاب (البديع) - لابن خالويهِ (ت 370هـ) - تح: برجشتراسر - دار الهجرة.
- المدارس النَّحويَّة - د - خديجة الحديثيِّ - مديريَّة دار الكتب للطِّباعة والنَّشر - بغداد.
- المدارس النَّحويَّة - د - شوقي ضيف - دار المعارف بمصر 1968م.
- المدارس النَّحويَّة، أُسطورة وواقع - إِبراهيم السَّامرَّائي - ط/1 - دار الفكر للنَّشر والتَّوزيع - عمَّان 1987م.
- المدخل إِلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغويّ - د - رمضان عبد التَّوَّاب - ط/3 - مكتبة الخانجيّ 1417هـ - 1997م.
- المدخل إِلى كتاب سيبويهِ وشروحه - د - محمَّد عبد المطَّلب البكَّاء - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد 2001م.
- مدرسة البصرة النَّحويَّة، نشأَتها وتطوُّرها - د - عبد الرَّحمن السَّيد - ط/1 - مطابع سجل العرب - القاهرة 1968م.

• مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو - د - مهدي المخزوميّ - مطبعة دار المعرفة 1374هـ - 1955م.

• المذكّر والمؤنث (كتاب) - لأَبي بكر محمد بن القاسم الأَنباري (ت 328 هـ) - تـح: د - طـارق عـبد عـون الجّنابـي - ط/1 - مطـبعة العانـي - الجمهـورية العراقية - بغداد - 1978م.

• مراتب النَّحويين - لعبد الواحد بن علي، لأَبي الطيب اللُّغويّ (ت 351هـ) - تـح: محمـد أبـو الفـضل إِبـراهيم - ط/1 - المكتـبة العـصرَّية للطـباعة والنَّشر - صيدا/بيروت 1423هـ - 2002م.

• المرتجل في شرح الجمل - لابن الخشَّاب (ت 567هـ) - تح: علي حيدر - دار الحكمة - دمشق 1392هـ - 1972م.

• المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها - لجلال الدّين السُّيوطيّ (ت 911هـ) - تح: محمد أَحمد جاد المولى ومحمد البجاوي ومحمد أَبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - بيروت/لبنان.

• المسائل الشّيرازيَّات - لأَبي علي الفارسيّ (ت 377هـ) - تح: د - حسن هنداوي - ط/1 - كنوز إِشبيليا - المملكة العربيّة السُّعوديّة 1424هـ - 2004م.

• المسائل العسكريات - لأَبي علي الفارسيّ (ت 377هـ) - تـح: د - علي جابر المنصوري - ط/2 - مطبعة الجامعة - بغداد 1982م.

• المسائل العضُديّات - لأَبي علي الفارسيّ (ت 377هـ) - تـح: د - علي جابر المنصوري - ط/1 - عالم الكتب - بيروت/لبنان 1406هـ - 1986م.

• المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات - لأَبي علي الفارسيّ (ت 377هـ) - تح: صلاح الدِّين عبد الله السنكاويّ - مطبعة العاني - وزارة الأوقاف والشَّؤون الدّينيّة - الجمهوريَّة العراقيَّة/بغداد 1983م.

• المساعد على تسهيل الفوائد - لبهاء الدِّين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) - تح: د - محمد كامل بركات - ط/2 - جامعة أُمّ القرى - المملكة العربيّة السُّعوديّة 1422هـ - 2001م.

• المستصفى مِن علم الأُصول - لأَبي حامد محمَّد بن محمَّد الغزاليّ (ت 505هـ) - دار العلوم الحديثة - بيروت/لبنان.

• المستنير في القراءات العشر - لأَبي طاهر أَحمد بن علي البغداديّ (ت 496 هـ) - تح: د - عمَّار أَمين الرَّدُّو - ط/1 - دار البحوث للدِّراسات الإِسلاميَّة وإِحياء التُّراث - دبي/ الإِمارات العربيَّة المتَّحدة 1426هـ - 2005م.

• مُسند الإمام أَحمد بن حنبل (ت 241هـ) تح: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من العلماء بأشراف د - عبد الله بن محسن التّركي - ط/2 - مؤسسة الرِّسالة - بيروت/لبنان 1429هـ - 2008م.

• مشكل إِعراب القرآن (كتاب) - لمكي بن أَبي طالب القيسيِّ (ت 437هـ) - تح: ياسين محمد السَّواس - مطبوعات مجمع الُّلغة العربية بدمشق - 1394هـ - 1974م.

• المصاحف (كتاب) - لأَبي بكر عبد الله بن سُليمان السِّجستانيّ (ت 316هـ) - تح: د - محبّ الدِّين عبد السُّبحان واعظ - ط/2 - دار البشائر الإِسلاميَّة 1423 هـ - 2002م.

• المصباح في علم النَّحو - لناصر بن أَبي المكارم المطرَّزيّ (ت 610هـ) - تح: ياسين محمود الخطيب - ط/1 - دار النّفائس - بيروت/لبنان 1417هـ - 1997 م.

• المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير - لأَحمد بن محمَّد بن علي الفيُّوميّ (ت 770هـ) - دار الحديث - القاهرة 1424هـ - 2003م.

- مصطلحات ليست كوفيَّة - د - سعيد جاسم الزُّبيديّ - المكتب العلميّ للحاسبات - بابل 1416هـ - 1995م.
- مصطلح الحديث - محمَّد بن صالح العُثيمين - ط/1 - دار ابن الجوزي - القاهرة 1427هـ - 2007م.
- مصطلح الحديث وأَثره على الدَّرس اللُّغويّ عند العرب - د - شرف الدّين علي الراجحي - ط/1 - دار النّهضة العربيّة - بيروت 1983م.
- المصطلح في اللِّسان العربيّ مِن آليَّة الفهم إِلى أَداة الصِّناعة - د - عمَّار ساسي - ط/1 - عالم الكتب الحديث 1429هـ - 2009م.
- المصطلح النَّحويُّ: نشأَته وتطوّره حتَّى أَواخر القرن الثالث الهجريّ - عوض حمد القوزي - شركة الطباعة العربيّة السُّعوديّة المحدودة - عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرّياض - المملكة العربيّة السُّعوديّة1401هـ - 1981م.
- المطوَّل شرح تلخيص المفتاح - لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (ت 792هـ) - تح: أَحمد عزو عنايه - ط/1 - دار إحياء التُراث العربي للطباعة والنّشر والتّوزيع - بيروت/لبنان 1425هـ - 2004م.
- المعارف - لابن قتيبة الدِّينوريّ (ت 276هـ) - تح: د - ثروت عكاشة - ط/2 - دار المعارف - مصر.
- معالم التنزيل المسمى (تفسير البغوي) (بهامش تفسير الخازن) - لأَبي محمد الحسين ابن مسعود الفرّاء البغوي (ت 516هـ) - ضبطه: عبد السلام علي شاهين - ط/1 - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان 1415هـ - 1995م.
- معاني الحروف (كتاب) - لأَبي الحسن علي بن عيسى الرُّمّانيّ النّحويّ (ت 384هـ) - تح: د - عبد الفتاح إِسماعيل شلبي - ط/2 - مكتبة الطالب الجامعيّ - مكَّة المكرَّمة 1407هـ - 1986م.

• معاني الشِّعر (كتاب) - لأَبي عثمان سعيد بن هارون الأَشناندانيّ (ت 288 هـ) - تـح: عـزّ الـدِّين التَّنوخـيّ - مطـبوعات مديـرية إِحيـاء التـراث القـديم - وزارة الثَّقافة والسِّياحة والإِرشاد القوميّ - دمشق 1389هـ - 1969م.

• معاني القراءات (كتاب) - لأَبي منصور محمد بن أَحمد الأَزهري (ت 370) - تح: أَحمد فريد المزيدي - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1420هـ - 1999م.

• معاني القرآن - لأَبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت 207هـ) - تح: أَحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجَّار ود - عبد الفتَّاح شلبي - ط/2 - مطابع الهيئة المصريَّة للكتاب - مصر 1980م.

• معاني القرآن - لسعيد بن مسعدة (الأَخفش الأَوسط) (ت 215هـ) - تح: د - عبد الأَمير محمد أَمين الورد - عالم الكتب - بيروت.

• معاني القرآن - لعليّ بن حمزة الكسائيّ (ت 189هـ) - أَعاد بناءه وقدَّم له: د - عيسى شحاتة عيسى - دار قباء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - القاهرة 1998م.

• معاني القرآن وإِعرابه - لأَبي إِسحاق إِبراهيم بن السّري الزَّجّاج (ت 311 هـ) - تح: د - عبد الجليل عبده شلبي - ط/1 - عالم الكتب - بيروت/لبنان 1408 هـ - 1988م.

• معاني النَّحو - د - فاضل السَّامرائيّ - مطبعة التّعليم العالي / الموصل - العراق 1989.

• معاهد التَّنصيص على شواهد التَّلخيص - للشَّيخ عبد الرَّحيم بن أَحمد العبَّاسيّ (ت 963هـ) - تح: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - المكتبة التِّجاريَّة الكبرى - مصر 1376هـ - 1947م.

- معجم الأُدباء - لياقوت الحمويّ (ت 626هـ) - ط/3 - دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت لبنان 1400هـ - 1980م.
- معجم أَسماء الأَفعال في اللُّغة العربيَّة - أَيمن عبد الرَّزَّاق الشَّوَّا - ط/1 - مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق - 1427هـ - 2006م.
- معجم إِعراب أَلفاظ القرآن الكريم - د - محمَّد سيِّد طَّنطاويّ - ط/2 - دار الفقه للطِّباعة والنَّشر - طهران 1425هـ.
- معجم البلدان - لياقوت الحمويّ (ت 626هـ) - ط/2 - دار صادر - بيروت 1995م.
- المعجم العربيّ: نشأَته وتطوُّره - د - حسين نصَّار - ط/4 - دار مصر للطِّباعة - مصر 1408هـ - 1988م.
- معجم القراءات القرآنيَّة - د - أَحمد مختار عمر ود - عبد العال سالم مكرم - ط/2 - مطبوعات جامعة الكويت - 1408هـ - 1988م.
- معجم المؤلِّفين - عمر رضا كحَّالة - دار إِحياء التُّراث العربيّ - بيروت.
- معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطوُّرها - د - أَحمد مطلوب - ط/1 - الدَّار العربيَّة للموسوعات - بيروت/لبنان 1427هـ - 2006م.
- معجم مصطلحات العروض والقوافي - د - رشيد العبيديّ - ط/1 - مطبعة جامعة بغداد - العراق 1406هـ - 1986م.
- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنيَّة وما يتعلَّق بها - د - عبد العلي المسئول - ط/1 - دار السَّلام للطباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة - القاهرة 1428هـ - 2007م.
- معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة - د - محمَّد سمير نجيب - ط/1 - مؤسَّسة الرِّسالة/دار الفرقان - بيروت وعمَّان 1405هـ - 1985م.

• معجم مصطلح الأُصول - هيثم هلال - مراجعة وتوثيق: د - محمَّد التُّونجيّ - ط/1 - دار الجيل - بيروت 1424هـ - 2003م.

• المعجم المفصَّل في شواهد اللُّغة العربيَّة - د - أَميل بديع يعقوب - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1417هـ - 1996م.

• المعجم الوسيط - أَخرجه: د - إِبراهيم أَنيس وآخرون - ط/2 - دار الأَمواج - بيروت/لبنان 1410هـ - 1990م.

• المُعرَّب مِن الكلام الأَعجميّ على حروف المعجم - لأَبي منصور موهوب بن أَحمد الجواليقيّ (ت 540هـ) - تح: أحمد محمَّد شاكر - ط/2 - مطبوعات مركز تحقيق التُّراث ونشره - مصر 1389هـ - 1969م.

• معرفة القُرَّاء الكبار على الطَّبقات والأَعصار - لشمس الدِّين الذَّهبيّ (ت 748هـ) - تح: د - طيَّار آلتي قولاج - ط/1 - منشورات مركز البحوث الإِسلاميَّة - إِستانبول 1416هـ - 1995م.

• المُغرب في ترتيب المُعرب - لناصر بن أَبي المكارم المطرَّزيّ (ت 610هـ) - نشره: محمَّد عثمان - ط/1 - مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة - القاهرة 1428هـ - 2007م.

• المغني - لموفَّق الدِّين أَبي محمَّد عبد الله بن أَحمد بن قُدامة (ت 620هـ) - دار الفكر - بيروت/لبنان.

• مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب - لابن هشام الأَنصاريّ (ت 761هـ) - تح: د - مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله - ط/5 - مؤسَّسة الصَّادق - طهران 1378هـ.

• مفاتيح العلوم - لأَبي عبد الله محمَّد بن أَحمد الخوارزميّ (ت 387هـ) - ط/1 - مطبعة الشَّرق بمصر 1342هـ.

• مفتاح السَّعادة ومصباح السِّيادة في موضوعات العلوم - لطاش كبرى زاده (ت 968هـ) - ط/3 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2002م.

• مفتاح العلوم - لأَبي يعقوب يوسف بن أَبي بكر محمَّد السَّكَّاكيّ (ت 626 هـ) - ط/1 - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأَولاده بمصر 1356هـ - 1937م.

• مفردات أَلفاظ القرآن - للرَّاغب الأَصفهانيّ (425هـ) - تح: صفوان عدنان داووديّ - ط/1 - دار القلم/ الدَّار الشَّاميَّة للطباعة والنَّشر والتَّوزيع - دمشق وبيروت 1416هـ - 1996م.

• المفصَّل في علم العربيَّة - لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت 538هـ) - ط/2 - دار الجيل - بيروت لبنان.

• المفضَّل في شرح المفصّل (باب الحروف) - لعلم الدِّين السَّخاوي (ت 643هـ) - تح: د - يوسف الحشكي - وزارة الثَّقافة - عمّان/المملكة الأُردنيَّة الهاشميَّة 2002م.

• المُفَضَّليَّات - للمفضَّل بن محمّد الضبّي (ت 178هـ) - تح: أَحمد محمد شاكر وعبد السَّلام هارون - ط/5 - دار المعارف - مصر 1976م.

• المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الأَلفيَّة - للشَّيخ بدر الدِّين أَبي محمَّد محمود ابن أَحمد العينيّ (ت 855هـ) - ط/1 - دار صادر - بيروت.

• مقاييس اللُّغة - لابن فارس - تح: عبد السَّلام محمَّد هارون - مطبعة البابيّ الحلبيّ - القاهرة 1366هـ - 1371هـ.

• المُقتصد في شرح الإِيضاح (كتاب) - لعبد القاهر الجرجانيّ (ت 479هـ) - تح: د - كاظم بحر المرجان - دار الرشيد للنَّشر - وزارة الثقافة والإِعلام/الجمهوريّة العراقية 1982م.

- المُقتضب - لأَبي العباس محمّد بن يزيد المبّرد (ت 285هـ) - تح: عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب - بيروت.
- مقدِّمة ابن خلدون - لعبد الرَّحمن بن محمَّد بن خلدون (ت 808هـ) - ط/1 - دار القلم - بيروت/لبنان 1978م.
- مقدِّمة في علم المصطلح - د - علي القاسميّ - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة والنَّشر - سلسلة الموسوعة الصغيرة/169 - بغداد 1985م.
- مقدِّمة في النَّحو - لخلف بن حيَّان الأَحمر البصريّ (ت 180هـ) - تح: عزَّ الدِّين التّنوخي - مطبوعات مديرية إِحياء التُّراث القديم - وزارة الثقافة والإِرشاد القومي - دمشق 1381هـ - 1961م.
- المُقرَّب - لابن عصفور الإشبيليّ (ت 669هـ) - تح: د - أَحمد عبد السَّتَّار الجواريّ وعبد الله الجبوري - مطبعة العاني - وزارة الأَوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة - بغداد.
- المقصور والممدود - لأَبي العبَّاس أَحمد بن محمَّد بن الوليد بن ولَّاد (332هـ) - تح: محمَّد بدر الدِّين النَّعسانيّ - ط/2 - مكتبة الخانجيّ بالقاهرة 1413 هـ - 1993م.
- المُكتفى في الوقف والابتدا - لأَبي عمرو الدَّانيّ (ت 444هـ) - تح: د - جايد زيدان مخلف - مطبعة وزارة الأَوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة - الجمهوريَّة العراقيَّة 1403هـ - 1983م.
- الملخَّص في إِعراب القرآن - المنسوب لأَبي زكريَّا يحيى بن علي التَّبريزيّ (ت 502هـ) - تح: د - يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة 1425هـ - 2004م.
- الممتع في التَّصريف - لابن عصفور الإشبيليّ (ت 669هـ) - تح: د - فخر الدِّين قباوة - ط/3 - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت 1398هـ - 1978م.

• منار الهدى في بيان الوقف والابتدا - لأَحمد بن محمَّد بن عبد الكريم الأَشمونيّ (مِن علماء القرن الحادي عشر الهجريّ) - علَّق عليه: شريف أَبو العلاء العَدويّ - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1422هـ - 2002م.

• مِن أَسرار اللُّغة - د - إِبراهيم أَنيس - ط/4 - مكتبة الأَنجلو المصريَّة - 1972م.

• مِن أَعلام البصرة سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه - د - صاحب أَبو جناح - منشورات وزارة الإِعلام - الجمهوريَّة العراقيَّة 1974م.

• مِن تاريخ النَّحو، تاريخ ونصوص - سعيد الأَفغانيّ - دار الفكر.

• المنتخب مِن غريب كلام العرب - لأبي الحسن علي بن الحسن بن حسين المعروف بـ (كراع النَّمل) (ت 310هـ) - نشره: يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة 1426هـ - 2005م.

• المِنَحُ الفكريَّة في شرح المقدِّمة الجزريَّة - ملَّا علي القاريّ (ت 1014هـ) - تح: أُسامة عطايا - ط/1 - دار الغوثانيّ للدّراسات القرآنيَّة - دمشق 1427هـ - 2006م.

• المُنصف في شرح كتاب التَّصريف - لأَبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392 هـ) - تح: إِبراهيم مصطفى وعبد الله أَمين - ط/1 - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأَولاده - وزارة المعارف العموميَّة/إِدارة إِحياء التُّراث القديم - مصر 1373هـ - 1379هـ/1954م - 1960م.

• منهج السَّالك في الكلام على أَلفيَّة ابن مالك - لأَبي حيَّان الأَندلسيّ (ت 745هـ) - تح: سدني كلازر - الجمعيَّة الأَمريكيَّة الشَّرقيَّة في مدينة نيوفافن/ولاية كونيكيتكت 1947م.

- منهج كتاب سيبويهِ في التَّقويم النَّحويِّ - د - محمَّد كاظم البكَّاء - ط/1 - دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة - بغداد 1989م.

- الموازنة - لأَبي القاسم الحسن بن بِشر الآمديّ (ت 370هـ) - تح: السَّيِّد أَحمد صقر - ط/2 - دار المعارف بمصر 1973م.

- المورد الحديث (قاموس إنكليزيّ عربيّ) - رمزي منير البعلبكيّ - ط/1 - دار العلم للملايين - بيروت/لبنان 2009م.

- الموسوعة الفلسفيَّة - وضْعُ لجنة مِن العلماء والأَكاديميين السُّوفيتيينَ - إِشراف م. روزنتال وي. يودين - ترجمة: سمير كرم - ط/2 - دار الطَّليعة للطِّباعة والنَّشر - بيروت 1980م.

- الموشَّح - لأَبي عبيد الله محمَّد بن عِمران بن موسى المرزُباني (ت 384هـ) - تح: محمَّد علي البجَّاويّ - مطبعة لجنة البيان العربيّ - دار نهضة مصر 1965م.

- مُوصل الطُّلاب إِلى قواعد الإِعراب - للشَّيخ خالد الأَزهريِّ (ت 905هـ) - تح: يوخنَّا مرزا خامس - معدٌّ للطَّبع.

- الموضِّح في التَّجويد (ضمن جامع المتون في تجويد القرآن الكريم) - لعبد الوهاب بن محمَّد القرطبيّ (ت 461هـ) - نشره: عبد الرَّحيم الطَّرهونيّ - دار الحديث - القاهرة 1427هـ - 2006م.

- الموفي في النَّحو الكوفيّ - للسَّيد صدر الدِّين الكنغراويّ الاستانبوليّ (ت 1349هـ) - تح: محمَّد بهجة البيطار - مطبوعات مجمع العلميّ العربيّ بدمشق، كانَ، (مجمع اللُّغة العربيَّة) الآن.

- موقف النُّحاة مِن الاحتجاج بالحديث الشَّريف - د - خديجة الحديثيّ - منشورات وزارة الثَّقافة والإِعلام - الجمهوريَّة العراقيَّة 1981م.

- النَّحو العربي والدَّرس الحديث، بحث في المنهج - د - عبده الرَّاجحيّ - دار المعرفة الجامعيَّة - الإسكندريَّة 1988م.
- النَّحو الواضح - علي الجارم ومصطفى أَمين - ط/2 - انتشارات ناصر خسرو - 1422هـ.
- النَّحو الوافي - عباس حسن - ط/3 - دار المعارف بمصر 1966م.
- النَّحو وكُتُب التَّفسير - د - إبراهيم عبد الله رفيدة - ط/3 - الدَّار الجَّماهيريَّة للنَّشر والتَّوزيع والإعلان - ليبيا 1990م.
- نخبة الفِكَر في مصطلح أَهل الأَثر - لابن حجر العسقلانيّ (ت 852هـ) - تح: عبد الحميد بن صالح بن قاسم - ط/1 - دار ابن حزم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - 1427هـ - 2006م.
- نزهة الأَلباء في طبقات الأُدباء - لأَبي البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد الأَنباريّ (ت 577هـ) - تح: د - إبراهيم السَّامرَّائي - مكتبة الأندلس - بغداد.
- نزهة الطرف في علم الصّرف - لأحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ) - ط/1 - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت 1401هـ - 1981م.
- النَّشر في القراءات العشر - لأبي الخير محمَّد بن محَّمد الدِّمشقي الشَّهير بابن الجزري (ت 833هـ) - تقديم: علي محمد الضَّبَّاع - ط/2 - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان 1423هـ - 2002م.
- نفح الطِّيب مِن غصن الأَندلس الرَّطيب - للشَّيخ أَحمد بن المقَّريّ التَّلمسانيّ (ت 1041هـ) - تح: د - إحسان عبَّاس - ط/5 - دار صادر - بيروت 1429هـ - 2008م.

• نقائض جرير والأَخطل - لأَبي تمام حبيب بن أَوس الطائيّ (ت 231هـ) - تح: الأَب أَنطوان صالحانيّ اليسوعيّ - المطبعة الكاثوليكيَّة للآَباء اليسُوعيين - دار المشرق - بيروت 1922م.

• نقائض جرير والفرزدق (كتاب) - لأبي عبيدة (ت 210هـ) - تح: أَنتوني أَشلي بيض - لايبزك 1908م.

• نقد الشَّعر - لأَبي الفرج قُدامة بن جعفر (ت 327هـ) - تح: د - محمَّد عبد المنعم خفاجة - دار الكتب العلمَّية - بيروت/لبنان.

• نقد النَّثر (كتاب) - لأَبي فرج قُدامة بن جعفر الكاتب (ت 327هـ) - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1400هـ - 1980م.

• النُّكت على نُزهة النَّظر في توضيح نخبة الفِكَر - للحافظ شهاب الدِّين أَبي الفضل أَحمد بن علي بن محمد العسقلانيّ (ت 852هـ) - تح: علي بن حسن الحلبي - ط/9 - دار ابن الجوزيّ للنَّشر والتَّوزيع - المملكة العربيَّة السُّعودية 1427هـ.

• النُّكت في تفسير كتاب سيبويه - لأَبي الحجّاج يوسف المعروف بالأَعلم الشمنتريّ (ت 476هـ) - تح: د - زهير عبد المحسن سلطان - ط/1 - المنظمة العربيّة للتَّربية والثَّقافة والعلوم - الكويت 1407هـ - 1987م.

• النُّكت في القرآن الكريم، في معاني القرآن الكريم وإِعرابه - لأَبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعيّ (ت 479هـ) - تح: د - عبد الله عبد القادر الطَّويل - ط/1 - دار الكتب العلميَّة - بيروت/لبنان 1428هـ - 2007م.

• نكت الهميان في نكتِ العميان - لصلاح الدّين بن آيبك الصّفدي (ت 764 هـ) تح: أَحمد زكي بك - ط/1 - مكتبة الثقافة الدّينية - القاهرة 2006م.

• النهاية في غريب الحديث والأثر - للإمام مجد الدِّين أَبي السَّعادات المبارك بن محمَّد الجزريّ، ابن الأثير (ت 606هـ) - بعناية: محمّد أَبو فضل عاشور - ط/1 - دار إِحياء التراث العربي للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان 1422هـ - 2001م.

• النَّوادر (كتاب) - لأَبي علي إِسماعيل بن القاسم القاليّ (ت 356هـ) - راجعه ووضع فهارسه: محمد عبد الجواد الأَصمعي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

• النَّوادر (كتاب) - لأَبي مِسحل عبد الوهاب بن حريش الأَعرابي (توفِّي في أَوائل القرن الثَّالث الهجريّ) - تح: د - عزّة حسن - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق 1380هـ - 1961م.

• النَّوادر في اللُّغة (كتاب) - لأَبي زيد الأَنصاري (ت 215هـ) - تح: د - محمد عبد القادر أَحمد - ط/1 - دار الشُّروق - بيروت والقاهرة 1401هـ - 1981م.

• النَّواسخ في كتاب سيبويهِ - حسام سعيد النُّعيميّ - دار الرِّسالة للطِّباعة - بغداد 1397هـ - 1977م.

• الهداية شرح بداية المبتدي - لبرهان الدّينِ أَبي الحسن علي بن أَبي بكر الفرغاني (ت 593هـ) - تح: محمد عدنان درويش - شركة دار الأَرقم بن أَبي الأَرقم للطباعة والنَّشر والتّوزيع - بيروت/لبنان.

• هديَّة العارفين/أَسماء المؤلفين وأَثار المصنفين - لإِسماعيل باشا البغدادي (ت 1248هـ) - مؤسّسة التاريخ العربي - بيروت.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت 911هـ) - تح: د - عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - القاهرة 1421هـ - 2001م.

• الوجوه والنَّظائر في القرآن الكريم - عن هارون بن موسى (ت 170هـ) - تح: د - حاتم صالح الضَّامن - وزارة الثَّقافة والإعلام - دائرة الآثار والتُّراث - بغداد 1409هـ - 1988م.

• الوسيلة الى كشف العقيلة (كتاب) - لعلم الدّين أَبو الحسن علي بن محمد السّخاوي (ت 643هـ) - تح: د - مولي محمد الإدريسيّ - ط/2 - مكتبة الرشيد للنّشر والتوزيع - المملكة العربية السُّعودية 1424هـ - 2003م.

• وفَيات الأَعيان وأَنباء أَبناء الزَّمان - لابن خِلِّكان (ت 681هـ) - تح: د - إحسان عبَّاس - دار صادر - بيروت.

• يونس البصريّ، حياته وآثاره ومذاهبه - د - أَحمد مكّيّ الأَنصاريّ - مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم 1393هـ - 1973م.

• يونس بن حبيب - د - حسين نصَّار - دار الكتاب العربيّ للطِّباعة والنَّشر (سلسلة أَعلام العرب/75) - القاهرة 1968م.

ثانياً - الأَطاريح الجامعيَّة:

• أَبو العبَّاس ثعلب وجهوده في النَّحو - جمهور كريم الخمَّاس - أُطروحة ماجستير مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية الآداب في جامعة البصرة 1405هـ - 1985م.

• جهود ثعلب في معاني القرآن وإِعرابه، دراسة وجمع وتحقيق - خضر حسن ظاهر - أُطروحة دكتوراه مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية التَّربية في جامعة تكريت 1427هـ - 2006م.

• حروف المعاني في معجم لسان العرب - يوخنَّا مرزا خامس - أُطروحة ماجستير مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية التَّربية للبنات في جامعة تكريت 1420هـ - 1999م.

• قراءة يحيى بن يَعْمَر العدوانيّ (جمع وتحقيق ودراسة) - جمعة حسين محمَّد - أُطروحة ماجستير مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية الآداب في جامعة الموصل 1409هـ - 1988م.

• المصطلح الكوفيّ في تفاسير القرآن العظيم مِن القرن السَّابع إِلى القرن العاشر الهجريّ - عدنان الإمام - أُطروحة دكتوراه مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية التَّربية في الجامعة المستنصريَّة 1426هـ - 2006م.

• المصطلح النَّحويّ عند الفرَّاء في معاني القرآن - حسن أَسعد محمَّد - أُطروحة ماجستير مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية الآداب في جامعة الموصل 1412هـ - 1991م.

• المصطلح النَّحويّ عند ابن خالويه (دراسة نحويَّة موازنة) - صباح حسين محمَّد - أُطروحة ماجستير مقدَّمة إِلى مجلس كلِّية الآداب في جامعة الموصل 1418هـ - 1997م.

ثالثاً - المجلَّات:

• مجلَّة التَّربية والعلم - المصطلح الكوفيّ - د - محيي الدِّين توفيق - ع/1 - شباط 1979م.

• مجلَّة العرب - تعليقة أَبي الأَسود الدُّؤليّ - د - محمَّد خير البقاعيّ - عدد محرَّم وصفر 1428هـ. (الأَنترنيت).

• مجلَّة العرب - المسائل الخلافيَّة في الحركات الإِعرابيَّة - يوخنَّا مرزا خامس - ج/5و6 - 1428هـ - 2007م.

• مجلَّة العرب - مصطلح الحرف ومصطلح الأَداة في النَّحو العربيّ - يوخنَّا مرزا خامس - نُشر في عددين مُتتاليينِ - ج/7و8 وج/9 و10 - السَّنة (44) - 1430 هـ - 2009م.

• مجلَّة العرب - أَثر كثرة استعمال المصطلح النَّحويّ وقلَّتهِ في عزوِّه إِلى البصريينَّ أَو الكوفيين - يوحنَّا مرزا خامس - نُشر في عددين مُتتاليينِ - ج/3و4 وج/5 و6 - السَّنة (45) - 1430هـ - 2009م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - كتاب في تحديد المصطلحات النَّحويَّة - لأَحمد بن هبة الله الجيرانيّ (ت 816هـ) - تح: جيرار تروبو - مج/70 - ع/4 - 1416هـ - 1995م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - قضايا المصطلح والمصطلحيَّة - د - محمَّد رشاد الحمزاويّ - مج/71 - ج/1 - 1416هـ - 1996م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - المصطلح النَّحويّ بين الصِّفة والنَّعت - د - جميل علّوش - مج/72 - ج/4 - 1418هـ - 1997م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - مقترحات في منهجيَّة الاستفادة مِن كتب التُّراث في وضع المصطلح - د - الشَّاهد البوشيخيّ - مج/75 - ج/4 - 1421هـ - 2000م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - منهجيَّة بناء المصطلحات وتطبيقها - د - أَحمد شفيق الخطيب - مج/75 - ج/3 - 1421هـ - 2000م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - منهج مقترح لوضع المصطلح العلميّ العربيّ - د - عماد صابونيّ - مج/75 - ج/3 - 1421هـ - 2000م.

• في الطَّريق إِلى وضع مصطلح علميّ عربيّ موحَّد - مج/75 - ج/3 - 1421هـ - 2000م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - إِقرار منهجيَّة موحَّدة لوضع المصطلح (التَّقرير الختاميّ) - مج/75 - ج/4 - 1421هـ - 2000م.

• مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق - واو الثَّمانية - يوخنَّا مرزا خامس - مج/80 - ج/4 - 1426هـ - 2005م.

Grammatical term from creation to the stability.

Up till now the term creates great importance in the scientific studies because it offers good service for responding to the knowledge and putting it in one expressing indicating a meaning.

The study specialized to concentrate on grammatical term in Arabic language. Rarely can we see such a kind of survey study to the term in the Arabic studies, and this creates so many investigations among the researcher for studying grammatical term and the development of the grammatical term.

That is why we produce such grammatical expression such development and such a kind of stabilization with the thirteen decades and this study is coming.

This study contains:

First chapter: Establishment of the grammatical expression and we indicate the creation of the grammatical term and we divide it into three chapters.

First chapter:

Creation of the grammatical term and we talked about the first stage of the creation from successor Al - Rashidi caliph Omar Bin Al - Khatab and at the end of Al - Khaleel Bin Ahmed Al - Faraheedi stage.

Second chapter:

It is special stage, for Sibawayh because in his book he was the only person who defined the term, limited it and put it in special stage that was considered as one of the most important book in grammar.

Third chapter:

More explanation and more expansion in using grammatical

term and this stage is for the grammarians Al - Kufieen like Al - Kissai, Al - Fara and Thaalab.. etc. and Al - Basrieen, students of Sibawayh and Al - Basriyeen the others till the end of the third decade, and we feel more expansion in the grammatical terms.

Fourth chapter:

As for the second chapter, I called it construction of grammatical term. This refers to the fourth decade up till the 14th decade and this was devided into two parts.

1- first chapter: Development of grammatical term and stabilization indicating in it the development of grammatical terms and their stabilization.

2- Second chapter: grammatical terms not in the books that deal with grammar and we study the grammatical term that are not available at the books that deal with grammar whether it was from Arabic science or other Islamic sciences.

This piece of research reaches to some results: the grammatical term passes through many stages such stages are Abi Al - Aswad stage and Al - Kahleel Bin Ahmed stage and Sibawayh stage till we reach us with this way from the results also Al - Khaleel bin Ahmed Al - Faraheefi was considered as one of the most important Arab scientists who took much more care and attention to this term and so many other results.

Eventually we can say that Arabian libraries are free from such kind of studies, and now these studies have come to existence to fill this blank which the Arab libraries suffer as regard to this grammatical and languages studies.

فهرس المحتويات

فهارس عامة

MAWSŪ^cAT AL-MUṢṬALAḤ AL-NAḤAWĪ

by

Dr.Youkhanna Merza Al Khames

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban